شرح

عمدة الفقه

للإمام

موفق الدين أبي محمد

عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي

رحمه الله

د. فهد بن مبارك آل زعير

حفظه الله

[الدَّرْسُ الأَوَّل]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ أَحْكَامِ المِيَاهِ]

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [النساء] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

أيها الأخوة الأكارم، سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله في مجلسٍ من مجالس العلم، ومجلسٍ من مجالس الذكر في بيتٍ من بيوت الله نتدارس ما ينفعنا في فقه العبادات، في فقه مذهب الإمام المبجل «أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل» قدس الله روحه في الجنان، هذا الإمام الفذ الإمام الذي هو خاتمة أئمة المذاهب التي بقيت، ودرسها وتعلمها أجيالٌ بعد أجيال في هذه الأمة، هذا الإمام الذي جمع الله له الإمامة في ثماني خصال، أعظمها الإمامة في الحديث والفقه، فهو إمام من أئمة المسلمين في الحديث وفي الفقه، جمع الله له ما لم يجمع لغيره من الأئمة السابقين حتى قال به شيخ الإسلام ﷺ: «إنَّه -يعني الإمام أحمد- أعلمُ الأمة بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين»، وقال أيضًا: «لا تكاد تجد قولًا له يخالف نصًا».

وليس بمعصوم ﷺ؛ لكنه حوى من السنة ووعى ما فاق غيره من العلماء والأئمة السابقين حتى قال له شيخه الإمام الشافعي: «إذا صح الحديث فأخبرني».

ومن ثم فقد انفرد عن الأئمة بمسائل كثيرة؛ بسبب علمه بالسنة وظهور الأحاديث له أكثر من غيره، وقد اعتنى الأئمة على مر العصور والدهور من زمنه إلى يومنا الحاضر بمذهبه بيانًا وتوضيحًا وتأليفًا وتدريسًا، ومن أعظم من خدم هذا المذهب «موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي» شيخ الإسلام وقدوة الأنام، شيخ المذهب إذا أطلق، فإذا أطلق الحنابلة الشيخ انصرف إليه، وإذا كان ذلك كذلك فإنه جديرٌ بدراسة مؤلفاته وكتبه وقد وفقه ربه وسدده وكان له من هذا اللقب أكبر نصيب فهو موفق الدين.

- **مؤلفاته:**

ألف في فقه الحنابلة أربعة كتبٍ جعلها على طبقات المتعلمين، بدأها بهذا المتن المختصر المشهور الذي هو محل درسنا وهو العمدة وهو على اسمه، جرده عن الدليل وجعله في المذهب في القول المشهور، ثم ألف بعده كتابه الثاني الشهير المقنع، ذكر فيه الروايتين وجرده أيضًا عن الدليل وجعله لطبقات فوق المبتدئين، ثم اعتنت الأمة والعلماء بهذا الكتاب عناية فائقة بالشرح والاختصار، فشرح بعدة كتبٍ منها «الإنصاف» للمرداوي، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر، و«المبدع»، وهي شروحٌ عظيمةٌ ودواوينٌ من دواوين الفقه، واختصره أبو النجا الحجاوي ﷺ في كتابٍ شهيرٍ ومتنٍ صغيرٍ من أشهر متون الحنابلة وأكثرها مسائل وهو «متن زاد المستقنع في اختصار المقنع» هذا المتن الذي يدرس في هذا المسجد المبارك، والذي تجاوز شارحه أكثر الكتاب ووصل إلى العِدَد كما بلغني، وهو متنٌ نفيسٌ مشهورٌ اعتنى أهل العلم بشرحه وإيضاحه وحفظه وممن اعتنى بشرحه البهوتي ﷺ في كتابه «الروض المربع في شرح زاد المستقنع» وهو كتابٌ شهير.

ثم ألف ﷺ كتاب «الكافي» في أربعة مجلدات، ذكر فيها الروايات عن الإمام أحمد وأدلتها ثم ألف موسوعة الإسلام، الموسوعة الكبرى في الفقه الإسلامي «المغني» ذكر فيه الروايات عن الإمام وأقوال الأئمة والأدلة، وهو بحق مفخرةٌ للفقهاء وللعلماء ليس في مذهب الحنابلة فحسب بل لفقهاء الإسلام قاطبة، ولم يزل هذا الإمام نفع الله به في كتبه وفي جهاده وصبره ومجاهدته وقتاله الصلبيين.

- **مولده:**

حيث ولد ﷺ في سنة خمسمائة وإحدى وأربعين في إحدى مدن فلسطين ثم انتقل به أبوه إلى دمشق لما غزا الصليبيون فلسطين، ودرس في دمشق على كبار علمائها، ثم حج سنة خمسمائة وأربعة وسبعين، واستقر به المقام بعد ذلك في دمشق فألف كثيرًا من الكتب، وقاتل مع صلاح الدين الصلبيين وطردهم من بيت المقدس.

- **وفاته:**

واستمر في هذا البذل والعطاء والتأليف والتدريس حتى قبض الله روحه في صبيحة يوم عيد الفطر في سنة ستمائة وعشرين، نسأل الله أن يغفر له وأن يرحمه وأن ينزله منازل الصديقين والشهداء والصالحين وأن يجمعنا به مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ووالدينا وذرارينا وأحبابنا ومن له حق علينا.

اليوم نبدأ في شرح متنه في قسم العبادات، وقسم العبادات يحتاجه كل مسلم، إذ الفقه قسمان: فقهٌ لا بد منه، وهو فرض عينٍ كفقه الطهارة والصلاة والزكاة لمن له مالٌ يزكي، والصيام والحج لمن وجب عليه الصيام والحج، فهذا القدر لا بد من فقهه وفهمه وإتقانه وهو من فروض الأعيان، وما زاد على ذلك فهو من فروض الكفايات.

- **فضل العلم:**

إلّا أنَّ العلم أشرفُ ما تبذل فيه الأوقات، وأفضل ما يتقرب به العباد كما قال الإمام أحمد ﷺ في فضل العلم وشرفه: «إنه أفضل ما يتقرب به لمن صحت نيته»، ولم يفضّل عليه ﷺ سوى الجهاد والنفقة فيه، ثم العلم تعلمًا وتعليمًا، فالعلم عظيم المنزلة وعظيم الشأن، والله يرفع به كما أخبر في كتابه أقوامًا، ولم يأمر جل شانه نبيه ومصطفاه أن يسأله الزيادة أو التزود من شيء غير العلم ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه]، وقال جل شانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] أي لا يستوون، لا في الدنيا ولا في الآخرة، فمنازل العلماء خير منازل العُباد، وقال جل شانه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١] وبشَّر ﷺ أهل العلم عامة، العلوم الشرعية والفقه على وجه الخصوص ببشارة عظيمةٍ يعلم العبد فيها من الآن هل أراد الله به خيرًا أم لم يرد به، فقال ﷺ فيما خرَّجه الشيخان من حديث معاوية ﷺ: **«من يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفَقِّهْهُ في الدينِ»**[1] هذه بشارةٌ عظيمةٌ وتاجٌ على رؤوس العلماء عامة والفقهاء على وجه الخصوص، ويدخل في هذا الحديث كل علوم الشريعة، من التفسير، تفسير كلام الله جل شانه وفهمه، ومن الحديث رواية ودراية، ومن العقيدة ما يجوز فيها وما لا يجوز، ومن الفروع، بل ما يهذب النفوس ويصلحها ويزكيها، كل ذلك داخل في هذا النص العام، لكنَّ الفقه الذي ندرسه والفقه الخاص من أوائل العلوم دخولًا وأشرفها، إذ المقصود به معرفة كيف يتعبد العبد ربه، وكيف يؤدي العبادة، وكيف يتعامل المعاملة فيسلم من الحرام، من البدعة في الدين وإدخال الحرام في مكسبه.

(١) أخرجه البخاري (٣١١٦)، ومسلم (١٠٣٧) مطولاً.

إذن لا يمكن للعباد أن يتعبدوا الله على علم وبصيرة إلا بالفقه في دينه والتفقه في شريعته، وكذلك في معاملاتهم بل في أحوالهم كلها «**من يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفَقِّهْهُ في الدينِ**» وبشّر ﷺ طالب العلم بأنه إذا «**سلَكَ طريقًا يلتمسُ فيهِ علمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طريقًا إلى الجنَّةِ**»[١] كما في حديث أبي هريرة عند الإمام مسلم، وهذا من أعظم الحوافز والمشجعات والمرغبات، أن يعلم العبد أنه متى سلك طريقًا من طرق العلم، كحضور الدروس واستماعها والقراءة في الكتب ومراجعتها والدراسة النظامية في الجامعات ونحوها، كل طريق يوصل إلى العلم، فمن سلكه بنية خالصة، نية صحيحة صالحة فإن هذا طريق يوصل إلى مرضات الله وجنته، وأخبر ﷺ أنه: «**من خرجَ في طلبِ العلمِ فَهوَ في سبيلِ اللهِ حتَّى يرجعَ**»[٢] كما جاء عند الترمذي بسندٍ حسنٍ من حديث أنسٍ رضي الله عنه، فهذه البشائر وغيرها كثير تحفزنا أيها الإخوة إلى التعلم، وثني الركب في مجالس العلم، وحث الأهل من الأولاد بنين وبنات والزوجات والأخوات والأمهات على حضور هذه الدروس.

ومن فضل الله علينا أن يوجد مثل هذا الجامع المبارك الذي فيه دروس وحلقات فينعم أهل الحي ويستفيدوا من هذه الخيرات المترادفة، كان العلماء يضربون أكباد الإبل طلبا للعلم وطلبا للحديث اليوم يسَّر الله السبل وسهلها فما على طالب العلم إلا أن يجد ويجتهد ويأخذ نفسه من أول درس بالجد والحضور والانضباط والالتزام لحضور الدرس حضورًا ينفع، بأن يحضر ومعه الكتاب ويعلق على الكتاب، ويسأل عما أشكل، ويراجع بعد الدرس حتى يؤتي الدرس ثمرته، وحتى يتخرج الطالب وقد انتفع نفعًا عظيمًا وأتقن هذه المعلومات التي يدرسها في هذا الكتاب، فتعلقون على الكتاب وتسألون عما أشكل، بعد نهاية كل فقرة أو

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٩)، والترمذي (٢٩٤٥)، وابن ماجه (٢٢٥) مطولاً، وأحمد (٨٣١٦) واللفظ له.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤٧) باختلاف يسير، والبزار (٦٥٢٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ١٧) واللفظ لهما، والحديث حسنه لغيره الألباني في صحيح الترغيب (٨٨).

فصل من كان عنده سؤال يسأل سواءٌ كان السؤال شفهيًا أو مكتوبًا لا حرج في ذلك، والمقصود كله أن نتعلم ونتفقه وألا يخرج أحد منا من الباب إلا وقد فهم ما سمع، وما أشكل عليه فيسأل حتى يتبين له أمره وحتى يتفقه في دين الله، أسأل الله أن يريد بي وبكم خيرًا وأن يجعلنا ممن يرفع بهذا العلم رأسًا فيرفعهم الله في دنياهم وأخراهم.

مقدمة المتن:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم اغفر لشيخنا ولنا والسامعين.

قال الإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ﷺ:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله أهلِ الحمدِ ومستحِقِّهِ حمدًا يفضُلُ على كلِّ حمدٍ كَفَضلِ الله على خلقِهِ وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شَريكَ لَهُ شَهادةَ قائمٍ لله بحقِّهِ وأشهدُ أنَّ محمّدًا عَبدُه ورسُوله غيرَ مُرتابٍ في صدقهِ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلهِ وصحبِه وسلم ما جَادَ سَحابٌ بوَدقِهِ، وما رَعدَ بعد بَرقِهِ.

أما بعد؛ فهذا كتابُ أحكامٍ في الفِقه اختَصرتُه حَسَبَ الإمْكَان واقتصَرتُ فيه على قولٍ واحد ليكونَ عُمدةً لقارئِه فلا يَلتبِسَ الصَّوابُ عليه باختلاف الوُجوهِ والرِّواياتِ.

سأَلني بعضُ أصحابنا تلخيصَهُ؛ ليقرُبَ على المتعلِّمِين، ويسهُلَ حِفظُه على الطَّالبين فأَجبتُهُ إلى ذلك، مُعْتمِدًا عَلَى الله سُبحَانَهُ في إخلاصِ القَصدِ لِوجههِ الكَريم والمعُونةِ على الوصول إلى رِضوانِهِ العظيم وهو حَسبُنَا ونعم الوكيلُ.

وأودعتُهُ أحاديثَ صحيحةً تَبرُّكًا بها، واعتِمادًا عليها، وجعلتها من الصِّحَاح لأَستغني عن نسبتها إليها.

نعم هذه مقدمة المؤلف ﷺ، والمقدمة كما يقول أهل العلم: آخر ما يكتب وأول ما يقرأ وفيها فوائد عظيمةٌ، أي مقدمة قبل أن تقرأ الكتاب أقرأها فإنك تعرف الكتاب ومنهجه والقصد من تأليفه وغير ذلك من المسائل التي لا تخلو من المقدمة، افتتحها ﷺ بالبسملة والحمدلة كما افتتح الله جل شأنه كتابه بذلك، وجاء في الحديث: «**كل عمل ذي بال لا يبدأ فيه بالحمدلة -وفي رواية بالبسملة- فهو أبتر**»[1] أي ناقص البركة، وقد أخذ أهل العلم بذلك أن يصدروا كتبهم بذلك؛ تأسيًا بالكتاب العزيز وبمكاتبات النبي ﷺ ونيلًا لهذه البركة العظيمة وسلامةً من النقص والقصور فيما لم يُبدأ فيه ببسم الله أو بالحمد لله.

حمد الله جل شأنه وهو أهل الحمد، والحمد أشمل من المدح، قالوا: المدح ذكر أوصاف المحمود، فإن أضفت مع ذكر الأوصاف التعظيم والإجلال والتألُّه فهو حمد وليس مدح، إذن الله جل شأنه دون غيره يستحق الحمد وأما الناس يمدحون، إذا مدحت كريمًا على كرمه وذكرت خصاله فقد مدحته، لكن الله جل شأنه تذكر خصاله وأسمائه الحسنى وصفاته العلى وتتألَّه له وتعظمه فتكون جمعت بين مدحه بذكر خصال الجمال والجلال وتألهت له وخضعت له وعبدته دون ما سواه (**الحمدُ للهِ أهلِ الحمدِ ومستحِقِّهِ حمدًا يفضُلُ على كلِّ حمدٍ**) إذن يحمد الله جل شانه حمدًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه يفضل على حمد كل أحد كفضل الله جل شأنه

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٤٠) بلفظ: «كلُّ أمر ذي بالٍ لا يُبدَأُ بالحمد لله فَهوَ أقطعُ، وفي روايةٍ: بالحمدِ فَهوَ أقطعُ، وفي روايةٍ: كل كلامٍ لا يُبدَأُ فيهِ بالحمد لله فَهوَ أجذَمُ، وفي رواية: كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأُ فيهِ ببسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ فَهوَ أقطعُ»، الحديث قال عنه النووي في الأذكار: حسن روي موصولًا ومرسلًا، ورواية الموصول إسنادها جيد، ولكن ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٢١٦).

على خلقه، إذ الله جل شانه لا شبيه له ولا ند ولا نظير، وحمده والثناء عليه أخص من حمد كل أحد والثناء عليه، ثم ثنى بالشهادة، شهادة التوحيد ألَّا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ **(غيرَ مُرتابٍ في صدقهِ)** صلى الله عليه وآله وسلم وجمع بين الصلاة عليه وآله وصحبه، وهذا نهج أهل السنة، إذا ذكروا النبي ﷺ صلوا عليه وثنوا بالصلاة والسلام على آله وصحبه، وقد اعتنى أهل العلم ببيان أحكام الصلاة على النبي ﷺ عناية فائقة حتى أفردوها بالمؤلفات، ومن أحسن من ألف في ذلك وكتب العلامة ابن القيم ﷺ في كتباه القيم «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام» في مجلد ذكر فيه أحكام وقبل ذلك فضائل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وتتأكد الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم كلما ذكر اسمه في قراءة أو مكتوب أو سماع، فكلما ذكرت اسمه أو كتبت اسمه صليت عليه صلى الله عليه وآله وسلم، قد نبه أهل العلم إلى أنه لا يجوز أن يرمز إلى ذلك بـ(ص) أو (صلعم) أو غير ذلك من الرموز، بل تكتبها كاملة ولا تعجز عنها وتنطقها كذلك كاملة، وأما المبتدعة الضلال فإنهم يوالون الآل ويسبون الصحب، وهذا من أعظم شعار ابتدعوه ومخالفة لأهل السنة خالفوا فيها، حيث أنهم يوالون الآل ويعادون الصحب ﷺ وأرضاهم وهذا من أقبح جهالات الرافضة عليهم من الله ما يستحقون.

قال ﷺ بعد ذلك: **(أَمَّا بَعْد)** وهذه فصل خطاب أو انتقال من أسلوب إلى أسلوب، وهو أن يدخل الآن في المراد من هذا الكتاب قال: **(أَمَّا بَعْد؛ فهذا كتابٌ في الفِقه)** الكتاب اسم لجملٍ من العلم مجتمعة وأصله: من تكتب بنو فلانٍ اجتمعوا، ومنه قيل لكتيبة الخيل كتيبة، ومنه المكتوب، وهذا المراد هنا، أن هذا كتابٌ: أي مكتوبٌ جامعٌ لأحكام الفقه، وكتابُ الطهارة مكتوبٌ جامعٌ لأحكام الطهارة وهكذا، قال: **(كتابٌ في الفِقه)** فبين أن هذا الكتاب في نوع من علوم الشريعة وهو الفقه، والفقه بلغة العرب: بمعنى الفهم والإدراك والعلم، فكل فهمٍ وعلمٍ وإدراكٍ فهو فقه، وغلب على علم الدين لشرفه وسيادته وإلا فإنه إذا قيل فقه

ينصرف إلى الفهم مطلقًا -مطلق الفهم- كما قال جل شانه: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨﴾ [طه] ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ٧٨﴾ [النساء].

فالفقه بلغة العرب يأتي بمعنى الفهم والإدراك والعلم بالشيء، وقد استعمل في القرآن بهذا المعنى وكذلك في السنة في حديث قصة الرجل من أهل نجد الذي جاء يسأل النبي ﷺ في البخاري، قالوا: «**نَسْمَعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ، ولا نَفْقَهُ ما يقولُ**»[1]؛ يعني ما يفهم ما يقول؛ لأنه كان يتكلم من بعد، وفي مسند الإمام أحمد في وصف كلام النبي ﷺ: «**كان كلامُ النَّبيِّ ﷺ فَصلًا يَفقَهُه كلُّ أحدٍ، لم يكنْ يَسرُدهُ سَردًا**»[2] فالفقه يستعمل في لغة العرب وفي كتاب الله جل شأنه وفي سنة النبي ﷺ بمعنى الفهم المطلق ومطلق الفهم والفهم الدقيق، لكنه في الشرع وهو المراد عندنا هنا يطلق على معنيين: المعنى العام الشامل لأمور الدين كلها وعلوم الدين كلها وهو الذي كان يطلق صدر الإسلام، إذا أطلق الفقه ينصرف إليه، ولهذا الإمام الحسن البصري قال في تعريف الفقه: «معرفة النفس ما لها وما عليها»، وهذا معنى عام شامل وعليه تنزَّلُ النصوص الواردة في فضل الفقه كقوله جل شانه: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] وقوله ﷺ: «**من يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفَقِّهْهُ في الدينِ**»[3] هذا عام في العلوم الشرعية كلها، تدخل فيه العلوم الشرعية والعلم الخاص الفقه هذا يدخل دخولًا أوليًا، ثم لما شاع التخصص وتمايزت العلوم أصبح أهل العلم يحتاجون أن يفردوا كل علم من علوم الشريعة بتعريف خاص فعرّفوا الفقه الخاص بمعرفة الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية معرفة الأحكام الشرعية ليست كل الأحكام بل

(١) أخرجه البخاري (٢٦٧٨)، ومسلم (١١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٣٩) باختلاف يسير، وأحمد (٢٥٠٧٧) واللفظ له، والحديث حسن إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

(٣) أخرجه البخاري (٣١١٦)، ومسلم (١٠٣٧) مطولاً.

الأحكام الشرعية التي مصدرها الشرع، الفرعية؛ ليخرجوا الأحكام الأصولية والأحكام الاعتقادية فإن الأصولية مبحثها في علم الأصول، والاعتقادية في كتب العقيدة وكتب التوحيد وكتب السنة، العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، هذا نظر الفقيه فإنه ينظر للأدلة التفصيلية ويستنبط منها الأحكام الفقهية، وهذه كتب الفقه في هذه العلوم الفرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، أضاف بعضهم قيد بالقوة أو بالقرينة، يعني العلم بالأحكام الشرعية الفرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية بالفعل أو بقوة القريبة، بالفعل، قالوا: أن يكون فقيهًا متمكنًا إذا أوردت عليه مسألة قال حكمها كذا ودليلها كذا سواء كان مجتهدًا أو عنده استطاعة أن يصل إلى العلم أو بالقوة القريبة من العلم بأن يكون عنده استطاعة أن يبحث ويراجع ويصل إلى النتيجة، قالوا: ولا يكون فقيهًا إلا بالفعل متمكن أمكن إذا أوردت عليه المسألة قال حكمها كذا ودليلها كذا أو عنده قدرة أن يراجع كلام أهل العلم ويصل للنتيجة، قالوا: ومن دون ذلك عامي، إذا لم يصل للعلم ولا للفقه بنفسه مباشرة ولا بالرجوع إلى أهل العلم والرجوع إلى الكتب ومظانها ومعرفة أين يبحثون وكيف يصل إلى الحكم الشرعي فإنه حين إذ يعد عاميًا فرضه ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل].

قال ﷺ: (**فهذا كتابٌ في الفِقه**)، ثم قال: (**اختَصرتُه حَسَبَ الإمْكَان**) فبيَّن أنه كتاب مختصر أي متن، وبيَّن سبب اختصاره؛ أنه اختصر فيه على قول واحد في مذهب الإمام أحمد، ليكون عمدة لقارئه حتى يبدأ به ولا يتشوش، يعرف القول الأول المعتمد في المذهب ثم يترقى في درجات العلم، ولهذا ألف بعده «المقنع» ثم «الكافي» ثم «المغني»، قال: (**فلا يَلتبِسَ عليه الصَّوابُ باختلاف الوُجوهِ والرِّواياتِ**) يعني هذا في سنِّ المبتدئين يبدؤون بالمتون المختصرة، والمختصر: هو ما جمع معنًى كبيرًا بلفظ وجيز، هذا هو المختصر، ويدل عليه وعلى أهميته أنه سهل الحفظ والاسترجاع بخلاف الشروح والحواشي، إذا حفظ طالب العلم المتن

استرجعه متى شاء واستظهره، ولهذا قال الرحبي ﷺ: «فاحفظ فكل حافظ إمام»، وقيل: «من حفظ المتون حاز الفنون».

فإذا قدَّر اللهُ لطالب العلم من حفظ كتابه العزيز وما تسير من سنة النبي ﷺ، فإنه ينبغي له أن يحفظ شيئًا من متون العلم، وإن تيسر له أن يحفظ في كل فن متنًا فهذا مناسب، ومن أحسن المتون وأيسرها وأسهلها عبارةً، هذا المتن الذي معنا -متن العمدة- ولعل بعض الأخوة الراغبين في الحفظ يعتنون فيحفظون المقرر شرحه وهذا يسير طوال الأسبوع، لا يكلفهم كثيرا من الجهد، ويجمعون بين الحفظ للمتن ثم الاستماع للشرح.

قال ﷺ: **(سألَني بعضُ إخواني تلخيصَهُ)** إذن الباعث على التأليف سؤال بعض إخوانه من طلاب العلم أو تلاميذه، وهذا يدل على أنهم لا يقصدون بالتأليف الشهرة ولا النفع المادي، لم يكن عندهم معروف (حقوق الطبع محفوظة)، ولم تكن عندهم الشهادات العليا من ماجستير أو دكتوراه أو ترقية يحصِّلونها من وراء الكتب، كانوا يؤلفون لنفع العباد، ولهذا تجد جل كتبهم يصدرونها بأنه سأله أحد طلابه أو سأله من تعينت عليه الإجابة، أو نحو ذلك من العبارات الدالة على أنهم لا يؤلفون استكثارًا ولا رغبة في التأليف لذات التأليف، ولا يقال المؤلف الفلان والعالم الرباني ونحو ذلك، ما كانوا يقصدون هذا، ولهذا نفع الله بكتبهم وعلومهم فبقيت قرونًا متطاولة يقرؤها الناس ويترحمون عليهم ويستفيدون منها، إذن سأله بعض إخوانه تلخيصًا **(ليقرُبَ على المتعلِّمين)** فإنه إذا اختصر سهل **(ويسهُلَ حِفظُه على الطَّالبين فأَجبتُهُ)** وهو أهل لذلك، هو إمام ألف متنًا وشرحًا ومطولاتٍ، قال: **(فأَجبتُهُ إلى ذلك، مُعْتمِدًا عَلَى اللهِ سُبحَانَهُ في إِخلاصِ القَصدِ لِوجهِهِ الكَريم والمعُونةِ على الوصول إلى رِضوانِهِ العظيم)** ولم يقل بقدرتي وعلمي بل فوَّض الأمر إلى الله وتوكل عليه وجعله حسبه؛ ليكفيه ويعينه على ما أهمه وأتم به من تأليف هذا الكتاب وضمَّنه أحاديث، وصفها بأنها من

الصحاح؛ ليستغني عن نسبتها فلا يحتاج أن ينسبها للأئمة؛ لأنه التزم على نفسه ألا يورد في الكتاب إلا الأصح عن النبي ﷺ وهذا شأن المتون المختصرة، يقتصر فيها على الأحاديث الصحيحة ولا يحتاج للتطويل، لا لذكر الروايات والأقوال، ولا لذكر الأحاديث التي قد يكون في بعضها مقال.

هذه إطلالةٌ موجزةٌ على المقدمة ولعلنا نبدأ بالكتاب بداية أيضًا يسيرة حتى إن شاء الله الأسبوع القادم نواصل.

قال المؤلف رحمه الله:

كتابُ الطَّهارةِ

بَابُ أَحْكَامِ المِيَاهِ

خُلِقَ المَاءُ طَهُوْرًا يُطَهِّرُ مِنَ الأَحْدَاثِ وَالنَّجَاسَاتِ فَلا تَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِمَائِعٍ غَيْرِهِ، فَإِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ أَوْ كَانَ جَارِيًا، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ، إِلاَّ مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ، أَوْ رِيْحَهُ وَمَا عَدَا ذلِكَ يَنْجُسُ بِمُخَالَطَةِ النَّجَاسَةِ.

وَالقُلَّتَانِ: مَا قَارَبَ مِائَةً وَثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ بِالدِّمَشْقِيِّ، وَإِنْ طُبِخَ فِي المَاءِ مَا لَيْسَ بِطَهُوْرٍ وكذلك ما خَالَطَهُ فَغَلَبَ عَلى اسْمِهِ أَوْ اسْتُعْمِلَ فِيْ رَفْعِ حَدَثٍ سَلَبَ طَهُوْرِيَّتَهُ.

وَإِذَا شَكَّ فِيْ طَهَارَةِ المَاءِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ، بَنَى عَلى اليَقِيْنِ، وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ مِنَ الثَّوْبِ أَوْ غَيْرِهِ، غَسَلَ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ غَسْلَهَا، وَإِنِ اشْتَبَهَ مَاءٌ طهور بِنَجِسٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَيَمَّمَ وَتَرَكَهُمَا، وَإِنِ اشْتَبَهَ طَهُوْرٌ بِطَاهِرٍ تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ واحد مِنْهُمَا، وَإِنِ اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ بِنَجِسَةٍ صَلَّى فِيْ كُلِّ ثَوْبٍ بِعَدَدِ النَّجِسِ، وَزَادَ صَلاةً.

قال ﷺ: **(كتابُ الطَّهارةِ)** مر بنا قبل قليل تعريف الكتاب: وأنه اسم لمكتوب، جامع لمكتوب ومسائل، خص هنا بالطهارة ثم بعده الصلاة وهكذا، قال: **(كتابُ الطَّهارةِ)** عندنا تعريف الطهارة وسبب البدء بها، فأما الطهارة: فهي مصدر طَهُرَ يطهُر طهارة، وهي في لغة العرب بمعنى النظافة والنزاهة عن الأقذار الحسية أو المعنوية، وأما في الشرع: فهي رفع الحدث وزوال الخبث.

إذن الطهارة رفع الأحداث؛ حدث أصغر بالوضوء أو التيمم أو أكبر بالغسل أو التيمم، وإزالة النجاسة عن البدن والثوب والبقعة التي يصلي عليها وهذه كلها شروط من شروط الصلاة -رفع الحدث وإزالة الخبث- وسيأتي تفصيلها، لماذا بدأ المؤلف ﷺ كتابه بكتاب الطهارة؟ لأنها شرط من شروط صحة الصلاة، من أوكدها، إذن الأصل أن يبدأ بالشهادتين، لكنا كما ذكرنا قبل قليل، لما تمايزت العلوم وشاع التخصص أصبح لكل فن مؤلفاته، فأصبح أهل العلم يتكلمون عن الشهادتين والتوحيد والإيمان في كتب خاصة سموها علم التوحيد أو علم العقيدة أو علم السنة، في مؤلفات خاصة، وإن كان بعض المتقدمين كان يجمع بين هذه، في أول كتب الفقه يذكر طرفًا من هذه المسائل، لكن اليوم أصبحت هذه المسائل من مسائل العقيدة في مؤلفات خاصة تسمى علم التوحيد أو السنة أو العقيدة، فكان الأصل أن يبدأ بأول ركن من أركان الإسلام وهو الشهادتان، فلما كان هذا خاصًا في كتب العقيدة انتقلنا إلى الركن الثاني وهو الصلاة، كان الأصل أن يبدأ بها، فلماذا لم يبدأ بها؟ نقول بدأ بشرطها الأعظم، لما كانت الطهارة من أوكد شروط الصلاة ناسب البدء بها، لقوله جل شانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله ﷺ: **«لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إذا أَحْدَثَ حتَّى يَتَوَضَّأَ»**[1] فالبدء بالطهارة ليس لذاتها وإنما لأنها

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) واللفظ له، ومسلم (٢٢٥).

تراد للصلاة فكأنها مقدمة بين يدي الصلاة لعظم شأن الصلاة؛ ولأن الطهارة أيضًا مفتاح الصلاة كما قال ﷺ: «**مِفتاحُ الصلاةِ الطُّهورُ وتحريمُها التَّكبيرُ وتحليلُها التَّسليمُ**»[1] والأصل أن يُبدأ بالمفتاح، وكأن المحدث قد قُفِلَ عليه وأغلق عليه، فلا يصلي ولا يمس المصحف ولا يطوف، فإذا تطهر انحلت هذه الأحداث وحل له أن يصلي ويطوف بالبيت ويمس المصحف ويفعل ما يفعله المتطهرون، إذن ناسب أن يبدأ بالطهارة لكونها مفتاحًا للصلاة، والأصل أن يُبدأ بالمفتاح قبل المفتوح؛ ولأنها شرط من شروط صحة الصلاة والأصل أن يبدأ بالشرط قبل المشروط، قال بعض أهل العلم: «ولأن التخلية تسبق التحلية» فكأن الصلاة تحلية، يسبقها التنظيف والتطهير فيتخلى ثم يتحلى بالصلاة.

قال رحمه الله: (**كتابُ الطَّهارةِ، بَابُ أَحْكَامِ المِيَاهِ**) الباب في لغة العرب: اسمٌ لمدخل الشيء، كالباب الحسي الذي يدخل معه الناس ويخرجون، وفي الاصطلاح: اسم لجملة من العلم تحته فصول ومسائل غالبًا، (**بَابُ أَحْكَامِ المِيَاهِ**) المياه: معروفة جمع ماء ولا تحتاج إلى تعريف، وإن كان بعض أهل العلم اعتنى وعرف الماء، وقال: «الماء جوهر سيال بطبعه لونه لون إناءه»، لكن الماء معروف، أشهر من أن يعرَّف، لماذا بدأ بالمياه وجمعها أيضًا؟ أما جمع المياه؛ فلأنها أنواع، وأما سبب البدء بها لأن الطهارة المائية هي الأصل، والأصل أن يبدأ بالأصل، فالطهارة بالماء هي الأصل ثم بعد أن يفرغون من الماء والوضوء والغسل، يأتون بباب التيمم، وإذا قلنا أنه لا تحصل الطهارة بغير الماء أشكل هذا حينما يعدم الماء، أو لا يقدر على استعماله فإن الطهارة تحصل بالتيمم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، وأحمد (١٠٠٦)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

إذن نقول: بدأ المؤلف ﷺ كتاب الطهارة بالماء؛ لأن الطهارة بالماء هي الأصل فناسب البدء به، صدَّر ﷺ هذا الباب بقوله: **(خُلِقَ المَاءُ طَهُوْرًا يُطَهِّرُ مِنَ الأَحْدَاثِ وَالنَّجَاسَاتِ)** إذن هذا الأصل في الماء، وهذا من فضل الله ورحمته ونعمته على عباده أنَّه خلق لهم الماء وجعله طهورًا، وامتن عليهم بذلك في آيتين من كتابه، في قوله جل شانه: ﴿**وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ**﴾ [الأنفال: ١١]، وقوله: ﴿**وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا**﴾ [الفرقان: ٤٨] أي مطهِّرًا، إذن جل شانه وتقدس اسمه امتن على عباده بهذه النعمة العظيمة، أنَّه نزَّل عليهم الماء وجعله طهورًا، وجاء في السنة ما يدل على ذلك في قوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «اللهم طهرني بالماء والثلج والبرد»[١] وقوله: «أرأيتم لو أن نهرًا بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات أيبقى من درنه شيء؟ قالوا: لا. قال: فذلك مثل الصلوات»[٢] فجعل النهر مطهر، وقال ﷺ في البحر: **«هوَ الطَّهورُ ماؤُهُ، الحلُّ ميتتُهُ»**[٣] وقال في البير لما سئل عنه: **«الماءُ طَهُورٌ لا يُنجِّسُه شَيءٌ»**[٤] ولما سئل عن الماء في الفيافي والفلاة من الأرض تناله السباع قال: **«إذا بلغ الماءُ قُلّتَينِ لم يُنَجِّسْه شيءٌ»**[٥] أو **«لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ»**[١] فجاءت النصوص عامةٌ في

---

(١) أخرجه مسلم (٤٧٦) بلفظ: «اللهمَّ لكَ الحَمْدُ مِلْءُ السَّماءِ، ومِلْءُ الأرْضِ، ومِلْءُ ما شِئْتَ مِن شيءٍ بَعْدُ اللهمَّ طَهِّرْنِي بالثَّلْجِ والبَرَدِ، والماءِ البارِدِ اللهمَّ طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ والخَطايا».

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٨)، ومسلم (٦٦٧) عن أبي هريرة بلفظ: «أَرَأَيْتُمْ لو أنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ منه كُلَّ يَومٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هلْ يَبْقَى مِن دَرَنِهِ شيءٌ؟ قالوا: لا يَبْقَى مِن دَرَنِهِ شيءٌ، قالَ: فَذلكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ، يَمْحُو اللهُ بهِنَّ الخَطَايَا».

(٣) أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦)، وأحمد (٨٧٣٥)، الحديث صححه البخاري في تهذيب التهذيب (٤/ ٤٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٦٦)، والترمذي (٦٦)، والنسائي (٣٢٦)، وأحمد (١١٢٧٥) مطولاً، الحديث صححه السيوطي في الجامع الصغير (٢٠٨٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٩٢٥).

(٥) أخرجه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٥٢)، وابن ماجه (٥١٧) واللفظ له، وأحمد (٤٩٦١)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٤١٧).

الكتاب والسنة بهذه الخاصية والميزة وهو أن الله جل شانه وتقدس اسمه خلق الماء طهورًا، فعولًا أي متعدي، طهور في نفسه مطهر لغيره، ولهذا قال: **(يُطَهِّرُ مِنَ الأَحْدَاثِ وَالنَّجَاسَاتِ فَلا تَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِمَائِعٍ غَيْرِهِ)** والطهارة كما اتفقنا قسمان، رفع حدث وإزالة خبث، فقوله ﷺ: **(لا تَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِمَائِعٍ غَيْرِهِ)** هل هذا في القسمين أم في قسم منهما؟

نقول: أما **القسم الأول**: وهو رفع الحدث، فإنه لا تحصل الطهارة بمائع غير الماء، على الصحيح أو إجماعًا؟ نقول: كالإجماع، لم يعرف في ذلك خلاف إلا خلافًا ضعيفًا أو شاذًا للحنفية في النبيذ، وما سوى ذلك فإن أهل العلم قاطبة يقولون إنه لا يحصل الوضوء ولا الغسل بغير الماء من المائعات، ما الدليل على ذلك؟ أنه ما يمكن للإنسان أن يتوضأ لا ببيسي، ولا بعصير، ولا بشاي، ولا بلبن، ولا بأي شيء من المائعات على وجه البسيطة.

ما الدليل على ذلك؟ الدليل: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾ [المائدة: ٦] وجه الدلالة من الآية ظاهر بيَّن، أنَّ الله جل شانه نقلنا عند عدم الماء إلى التراب، لو كان ثمة مائع يمكن الوضوء به أو الغسل لنقلنا إليه، إذن عندنا يابسة أو رطبة، إما ماء وإما تراب، ما في مائع آخر يمكن أن ينقل إليه العباد في الوضوء أو الغسل، فلما نقلنا جل شانه عند عدم الماء إلى التراب علمنا أنه لا يوجد على وجه الأرض مائع يمكن الوضوء أو الغسل به قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ [المائدة: ٦]، يعني انتقلوا إلى الصعيد، وهذا كما قلت كالإجماع، لا يُعلم فيه خلاف إلا خلافًا شاذًا للحنفية، والخلاف الضعيف نعرض عنه لكن الخلاف الشهير الذي له ثمرة يمكن أن نَعرضَه هنا ونأتي بالراجح فيه.

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي(٥٢)، والحديث صححه السيوطي في الجامع الصغير (٥١٠)، وأيضًا صححه الألباني في صحيح الترمذي.

أما **القسم الثاني**: وهو إزالة النجاسات، فهذا فيه خلاف معتبر ليس خلافًا شاذًا، المشهور عند الحنابلة أن إزالة النجاسات كرفع الأحداث، فكما أنَّه لا يرفع الحدث بغير الماء، لا تُزال النجاسة بغير الماء، ولهذا المؤلف هنا أطلق وهو يريد ذلك؛ لأن هذا هو المشهور في المذهب بل عند جمهور العلماء من المالكية والشافعية كذلك، أنه لا تزال النجاسة إلا بالماء من المائعات، ما دليلهم؟ دليلهم قول النبي ﷺ في حديث ابن عباس المخرج في الصحيحين في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد، قال ﷺ: «صبوا على بوله ذنوبًا من ماء»[١] قالوا: فعين الماء فتعين وتحدد وعلم أنه لا يمكن أن يطهر بغير الماء، كذا قالوا ﷺ، وقالوا أيضًا إن النبي ﷺ في الصحيحين لما سألته أسماء بنت أبي بكر ﷺ عن دم الحيض يصيب الثوب قال: «**حُتِّيهِ ثمَّ اقرُصيهِ ثمَّ اغسليهِ بالماءِ**»[٢] قالوا: فحدد الماء فتعين، هذا قول الجمهور وهذا دليلهم، وبعضهم قال قياسا على الوضوء فكما أنَّ رفع الحدث لا يحصل إلا بالماء فكذلك إزالة النجاسة، لأنَّ كلًا منهما يقال له طهارة، ولكن قياس ضعيف.

القول الثاني: أن النجاسات تزال بالماء وبغير الماء من المائعات وهو قول الحنفية ورواية عن الإمام أحمد واختيار جمع من المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وهو الصحيح الذي تدل عليه النصوص؛ وذلك لأن الله جل شانه لم يتعبدنا بالماء في إزالة النجاسة كما تعبدنا بها في رفع الحدث، في رفع الحدث واضح الدليل، قال جل شانه: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ [المائدة: ٦] ولكن في إزالة النجاسة لم يرد شيء من ذلك، فإن قالوا: ما تقولون في حديث أسماء

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠) أنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قالَ: قَامَ أعْرَابِيٌّ فَبَالَ في المَسْجِدِ، فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ، فَقالَ لهمُ النبيُّ ﷺ: «دَعُوهُ وهَرِيقُوا علَى بَوْلِهِ سَجْلًا مِن مَاءٍ، أوْ ذَنُوبًا مِن مَاءٍ، فإنَّما بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، ولَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٧) عن أسماء بنت أبي بكر ﷺ قال: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ النبيَّ ﷺ فَقالَتْ: أَرَأَيْتَ إحْدَانَا تَحِيضُ في الثَّوْبِ، كيفَ تَصْنَعُ؟ قالَ :تَحُتُّهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بالمَاءِ، وتَنْضَحُهُ، وتُصَلِّي فِيهِ».

وحديث ابن عباس؟ نقول: حديث أسماء وحديث ابن عباس ﷺ أحاديث صحاح ولا طعن فيها، لكن النبي ﷺ حددها لأنها أيسر موجود ولأنها أبلغ مطهر وأسرع في التطهير وهذا لا خلاف فيه، أنَّ الماء أبلغ المطهرات وأسرعها وأيسرها، ونحن نقول لمن أصاب ثوبه نجاسة: اغسله بالماء، لكن أرأيتم إنسان لم يجد ماء وعنده شيء من الطاهرات غير الماء كـبنزين أو كلوركس أو سفن أب أو ببسي، نقول: عنده مائع غير الماء، هل يصلي وفي ثوبه نجاسة لأنه لم يجد الماء أو يزيلها بهذه الطاهرات؟ نقول: بل يزيلها بهذه الطاهرات؛ لأن الله لم يتعبدنا بالماء هنا، لكن إذا أحدث ولم يجد إلا ببسي أو عصير أو شاي أو توت، هل يتوضأ؟ نقول: أبدًا لا يتوضأ به، بل يعمد إلى التراب فيتيمم به، لكنَّ إزالة النجاسة لم نتعبد بها، والفرق بين إزالة النجاسة ورفع الحدث من وجوه عدة، فإن رفع الحدث من المأمورات وإزالة النجاسة من التروك، الأصل في المسلم البعد عن النجاسة ومن ثم لا يشترط فيها نية، لو أن إنسان توضأ أو اغتسل بدون نية هل يصح وضوءه أو يرتفع حدثه؟ نقول: لا أبدًا، هل يتصور أن يتوضأ بدون نية؟ نقول: نعم، لو أن مسلمًا جديدًا أسلم فجاء أحدهم، قال: أخبرك كيف تتوضأ؟ قلدني، وتوضأ أمامه ثم لما فرغ من الوضوء، أذن المؤذن فقال: هل أصلي بهذا الوضوء؟ نقول: أنت علمت المسلم الجديد قبل قليل أو الصغيرَ الوضوءَ، هل نويت رفع الحدث؟ قال: لا ما خطر في بالي إلا أني أعلم هذا الصغير أو ذاك المسلم الجديد، نقول: لك أجر تعليمه لكن لم يرتفع حدثك لعدم النية، والنية شرط لطهارة الأحداث بالإجماع، فنقول: في رفع الحدث لا بد من نية لكن إزالة النجاسة، هل لابد من نية؟ نقول: أبدًا، لو أن إنسانًا أصاب ثوبه نجاسةٌ فجعله في فناء البيت أو في سطح البيت فنزل المطر وغسله، هل يقول والله ما نويت؟ نقول: أبدًا -الحمد لله- زالت النجاسة وهذا هو المقصود الأعظم، كما أنه أيضًا لو نسي فصلى بدون طهارة وجبت عليه الإعادة ولو مضى على ذلك سنون، هل يتصور بعد سنين أن يتذكر؟ نقول: نعم يمكن الإنسان يستضيف آخر ويقدَّم له لحم -ما شاء الله-

مستوي، فأكل ولم يشعر ما نوعه، بعد سنين قابله وجاء حديث بينهما، قال: أتذكر المأدبة التي عزمتك عليها؟ ما رأيك في ذاك اللحم -ما أحسنه، هذا لحم حاشي-؟ قال: ما دريت أنا ولا توضيت! نقول: ولو مضى سنون، الصلاة هذه يلزمك إعادتها، توضأ وصلِّ؛ لأنك صليت بدون طهارة، «**لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إذا أَحْدَثَ حتَّى يَتَوَضَّأَ**»[1] ولا أثم عليك ولا مؤاخذة لأنك ناس، ولكن ولو أنه صلى وفي ثوبه أو بدنه نجاسة ولم يعلم بها إلا بعد الفراغ من الصلاة أو علم قبل الصلاة ثم نسي لما أراد أن يصلي نسي، جاء يتوضأ قال: إذا قمت أتوضأ غسلت النجاسة، فلما جاء يتوضأ نسي ثم صلى وتذكر بعد الصلاة، نقول: صلاته صحيحة.

فدلت هذه المسائل وهي مسائل مؤثرة، على الفرق الكبير بين رفع الحدث المأمور به وبين اجتناب النجاسة، ومن ثم فإنا نقول: يشترط في رفع الحدث الماء ولا يتشرط في إزالة النجاسة على الصحيح، لكن -وما أدراك ما لكن- من وجد الماء لا يعمد إلى غيره يعني إنسان عنده -ما شاء الله- ماء متوفر يقول: أغسل بالبسي ولا بالعصير ولا بالسفن أب، نقول: اغسل بالماء لأنك إذا غسلت بالماء، أولًا هو أبلغ المطهرات وأنظفها، ثانيًا أن النجاسة زالت عند جميع أهل العلم، وإذا أزلتها بغير ذلك فبعض أهل العلم بل جمهورهم يقول: ما زالت النجاسة، فأنت لا تترك القول المتوجه والذي دلت عليه الأدلة وتعمد إلى قول وإن كان هو الراجح لكن لا تعمد عليه وتدخل نفسك في الخلاف ما دمت تستطيع الخروج منه، وهو خلافٌ معتبرٌ، الخلاف المعتبر ينبغي الخروج منه.

شرع ﷺ بعد ذلك في مسألة شهيرة، وهي مسألة القلتان، قال ﷺ: (**فَإِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ أَوْ كَانَ جَارِيًا، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ، إِلاَّ مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ، أَوْ رِيْحَهُ وَمَا عَدَا ذلِكَ يَنْجُسُ بِمُخَالَطَةِ**

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) واللفظ له، ومسلم(٢٢٥).

النَّجَاسَةِ، وَالقُلَّتَانِ: مَا قَارَبَ مِائَةً وَثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ بِالدِّمَشْقِيِّ) هذا بيان لمسألة القلتين وما يترتب عليه، وإنما نصُّوا ﷺ على القلتين لأنهما ذكرتا في الحديث، فبحديث ابن عمر أن النبي ﷺ سئل عن الماء في الفلاة يعني في البر، في البراري والخلاء وما ينوبه من السباع، فقال ﷺ: **«إذا بلغ الماءُ قُلّتَينِ لم يُنَجِّسْه شيءٌ»** وفي رواية: **«لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ»**[1] فجعل أهل العلم يعتنون عناية فائقة بالقلتين وبيان قدرها ورتبوا عليها مسائل، أما قدرها، فإن المؤلف ذكر أنهما تقاربان: **(المِائَةً وَثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ بِالدِّمَشْقِيِّ)** وفي المطولات يذكرونها بكل مكاييل معروفة في زمنهم، لكننا نقدِّرها اليوم بالمكاييل أو بالموازين المعروفة عندنا أو التقديرات العصرية، ومن أحسنها ما ذكره مرعي وغيره من أهل العلم في «دليل الطالب» وغيره من الكتب، ذكروا أنها ذراع وربع طولًا وعرضًا وعمقًا؛ يعني تأتي بصفيحة من الزنك أو غيره ضلعها ذراع وربع في الطول والعرض والعمق، هذا قدر القلتين أو قرابة **(سبعة وخمسين سنتيمتر ونصف مكعب)** طول ضلعه **(سبعة وخمسين ونصف)** أو بالموازيين المعروفة اليوم، قرابة مئتي لتر، بعضهم يقول: **(مائة خمسة وتسعين لتر)** وبعضهم يقول: **(مائة اثنين وتسعين لتر)**، نقول: لا حرج في هذا؛ لأن المقدار الذي أشار إليه ﷺ بالقلتين مختلَف فيه، هل هو تحديد أو تقريب وتقدير؟ والأقرب أنه تقريب؛ لأن ابن جرير قال: رأيت القلتين فرأيت القلة تَسَع قربتين وشيئًا، قالوا: الاحتياط أن نجعل الشيء نصف، ولهذا قالوا: أن القلتين تَسَعَ خمسَ قرب تقريبًا، قربتين وشيء، وقربتين وشيء، قالوا: الشيء نصف، لا نجعلها أقل ولا أكثر لكننا نقول: هذا القدر معروف ومدرك سواء قلنا **(سبعة وخمسين سنتيمتر ونصف مكعب)** أو قلنا ذراع؛ لأن الذراع يتفاوت -ما شاء الله- بعض الناس ذراعهم طويل، وبعضهم ذراعه قصير، ولهذا قالوا متوسط، الذراع المتوسط أو بالـ(سم) أدق **(سبعة وخمسين سنتيمتر ونصف مكعب)** أو بالألتار وهو أكثر شهرة اليوم ومعرفة **(مائة خمسة وتسعين لتر)** أو **(مائة اثنين وتسعين لتر)**،

(١) سبق تخريجه.

هذا مقدار القلتين، قال: (**فَإِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ أَوْ كَانَ جَارِيًا، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ، إِلاَّ مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ، أَوْ رِيْحَهُ**) كأنَّه يقول ﷺ: إذا كان الماء كثيرًا بأن بلغ قلتين فأكثر أو كان جاريًا، ليس واقفًا ولا راكدًا فإنه يدفع عن نفسه النجاسة فلا ينجس إلا بالتغيِّر.

ماذا يتغير؟ أحد أوصافه أو كلها، تغير لونه أو طعمه أو ريحه، وأما إذا كان دون القلتين فإنهم قالوا: ينجس بمجرد مخالطة النجاسة له، هذا القول الذي ذكره المؤلف هنا هو قول جمهور العلماء، أن الماء إذا كان دون القلتين وأصابته نجاسة ينجس بمجرد وقوع النجاسة ولو لم يتغير، لماذا؟ قالوا: لمفهوم حديث القلتين، قالوا: مفهوم حديث القلتين أن الماء إذا بلغ دون القلتين أنه ينجس بمجرد وقوع النجاسة؛ لأن النبي ﷺ قال: «**إذا بلغ الماءُ قُلّتَينِ لم يُنَجِّسْه شيءٌ**»[1] يعني أنَّه كثير فيدفع عن نفسه، وإذا كان دون القلتين فمفهومه أنه لا يدفع عن نفسه وأنه ينجس بمجرد وقوع النجاسة ، والقول الثاني: وعليه جمع من المحققين في كل المذاهب، أن الماء لا ينجس إلا بالتغيِّر قليلًا كان أو كثيرًا، ويدل عليه عموم النصوص، وقد أوردنا طرفًا منها في أن الله جل شانه خلق الماء طهورًا، نحن عندنا قاعدة الآن، الماء طهور ﴿**وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ**﴾ [الأنفال: ١١] ﴿**وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾**﴾ [الفرقان] «**هوَ الطَّهورُ ماؤُهُ الحلُّ ميتتُهُ**»[2] «**اللهم طهرني بالماء والثلج والبرد**»[3] نصوص عامة مطلقة في أن الماء طهور، فنبقى على هذا الأصل حتى يأتينا ما ينقلنا عنه ولم يأتنا، بل جاء ما يؤكد هذا في حديث أبي سعيد وهو حديث أصح من حديث أبي هريرة -حديث القلتين-، حديث القلتين فيه كلام لأهل العلم وإن كان الصحيح أنه حسن يصلح الاحتجاج به، لكن عندنا حديث أبي سعيد مثله بل أصرح منه، فإن في حديث أبي سعيد أنه ﷺ سئل عن بئر

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

بضاعة وما يلقى فيها من الحيض والكلاب والنتن، لاحظوا بئر، ليست أرض فلاة كما في حديث أبن عمر، بئر ويلقى فيها الحيض أي الخرق التي تستعملها النساء في الحيض -وهذا نجاسة- والكلاب، والكلب نجس، والنتن القذر والوسخ والنجاسة، فقال ﷺ: **«الماءُ طَهُورٌ لا يُنجِّسُه شَيءٌ»**[1] إذن هذا حديث صحيح وصريح في أن الماء لا ينجس حتى لو وقعت فيه نجاسة إلا إذا تغير، إذا تغير بالنجاسة هذا لا خلاف فيه بين أهل العلم أنه ينجس. ما دليل أن الماء إذا تغير بنجاسة ينجس؟ نقول: أولًا الإجماع، هذا ما فيه خلاف، سواء قل الماء أو كثر، أي ماء وقعت فيه نجاسة فغيرت طعمه أو لونه أو ريحه فهو نجس إجماعًا، ما دليل ذلك؟ نقول: الإجماع، والإجماع لا ينعقد إلا على دليل من كتاب أو سنة، والإمام أحمد ﷺ لما سُئل عنه قال: ليس فيه حديث، يعني حديث صحيح صريح في أن الماء ينجس بالتغير، وأعرض ﷺ عن حديث أبي أمامة عند ابن ماجه أنه ﷺ قال: **«الماءُ طهورٌ لا يُنجِّسُه شيءٌ إلا ما غلب على لونِهِ أو طعمِهِ أو ريحِهِ»**[2] هذا صريح، لكن الإمام أحمد تركه؛ لأن الحديث ضعيف؛ فيه رشدين ابن سعد ضعيف، فالإمام أحمد أعرض عنه، قال: ليس فيه حديث لكن الله يقول: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] فكأنه يرفعك إلى استدلالٍ أعظم، يقول الله جل شانه يقول: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ فلو وقعت الميتة في الماء يكون الماء حرامًا؛ لأنه تغيَّر بميتة أخذ حكمها في التحريم والنجاسة، ولهذا نقول: الماء المتغير بنجاسةٍ نجسٌ إجماعًا، دل على ذلك الكتاب، في قول الله جل شانه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ فإذا وقعت الميتة بالماء فتغير بها طعمه أخذ حكمها نجاسةً وتحريمًا، هذا أمر.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٢١)، والطبراني (٨/ ١٢٣) (٧٥٠٣)، والبيهقي (١٢٧١) باختلاف يسير، والحديث قال عنه الزيلعي في تخريج الكشاف (٢/ ٤٦٣): فيه كلام، وقال عنه الرباعي في فتح الغفار (١٥/ ١): اتفق الحفاظ على ضعفه.

الدليل الثاني: السنة، في حديث أبي أمامة عند ابن ماجه لكن فيه ضعف وهو أنه ﷺ قال: **«الماءُ طهورٌ لا يُنجِّسُه شيءٌ إلا ما غلب على لونِهِ أو طعمِهِ أو ريحِهِ»** الدليل الثالث: الإجماع ولهذا ما عندنا إشكال في أنَّ الماء المتغير بنجاسة نجس، لكن الإشكال بالماء الذي لم يتغير وهو قليل، أما الماء الذي لم يتغير وهو كثير فهذا لا خلاف فيه، الماء الذي فوق القلتين يعني ماء (٢٠٠) لتر أو (٢٥٠) أو (٣٠٠) أو (١٠٠٠) لتر أو أكثر من ذلك، فوق القلتين، هذا إذا وقعت فيه النجاسة ولو لم يتغير بها، بالإجماع طهور، إذن الخلاف منحصر في ماء قليل وقعت فيه نجاسةٌ ولم يتغير، الخلاف منحصر في هذا الماء وهو الماء القليل الذي دون القلتين ووقعت فيه نجاسة ولم يتغير.

ونعيد هذا إعادة ثانية نقول: ما حكم الماء إذا وقعت فيه نجاسة؟ نقول: لا يخلو الماء الذي وقعت فيه نجاسة من حالتين:

الحالة الأولى: أن يتغير بها، فهذا حكمه نجسٌ إجماعًا قل أو كثر بدليل قول الله جل شأنه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ وقول النبي ﷺ: **«إلا ما غلب على لونِهِ أو طعمِهِ أو ريحِهِ»** وبدليل الإجماع، وهذا بالإجماع قل أو كثر ما دام أنه تغير بالنجاسة.

الحالة الثانية: ألَّا يتغير بها فهذا لا يخلو من احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون كثيرا كـ(٢٠٠) لتر فأكثر فهذا لا خلاف بين أهل العلم بأنه طهور؛ لأنه كثير ولم يتغير.

الاحتمال الثاني: أن يكون قليلا كـ(١٠٠) لتر أو (١٥٠) أو (١٧٠) أو (١٨٠)، المقصود أنه دون القلتين، فوقعت فيه نجاسة ولم يتغير شيء من لونه ولا طعمه ولا ريحه، نقول: هنا وقع الخلاف، فجمهور العلماء على أنه نجس ويستدلون بمفهوم -وليس بمنطوق- حديث

القلتين فإنه ﷺ لما سئل عن الماء في الفلاة وما ينوبه من السباع، قال: «**إذا بلغ الماءُ قُلّتَينِ لم يُنَجِّسْه شيءٌ**» قالوا: منطوقه أن الماء إذا بلغ قلتين يدفع عن نفسه النجاسة، نقول لهم: هذا المنطوق أرأيتم لو تغير؟ يقولون: نجس، نقول: المنطوق منطوق بالتغيِّر، فالمفهوم من باب أولى، قالوا: لكن مفهوم الحديث أن الماء إذا كان دون القلتين ينجس وإلا ما فائدة ذكر القلتين؟ يقولون: فائدة ذكر القلتين أن ما دونهما ينجس بمجرد وقوع النجاسة، يعني لقلته لا يدفع عن نفسه النجاسة؛ لأن الكثير وصفه ﷺ بأنه لا يحمل الخبث، يدفع النجاسة عن نفسه لكن القليل ينجس، نقول: هل هذا منطوق أم مفهوم؟ قالوا: مفهوم، نقول: إذن عندنا منطوق أصرح منه وأوضح دلالة وأقوى، وهو حديث أبي سعيد في بئر يلقى فيها نجاسة من الحيض ولحوم الكلاب والنتن، ومع ذلك قال ﷺ: «**الماءُ طَهُورٌ لا يُنجِّسُه شَيءٌ**» وعندنا عمومات وعندنا أصل، فنحن نحافظ على هذا الأصل ونبقى عليه حتى يأتينا ما ينقلنا عنه ولا ناقل، إذن الراجح من قول أهل العلم أن الماء لا ينجس إلا بالتغير قليلًا أو كثيرًا، فإن قالوا لنا: ما فائدة حديث القلتين على هذا؟ وهذا إشكال، إذ قد يقولون: نحن نعمل بالأحاديث كلها، نحن نعمل بحديث أبي سعيد في الماء الكثير نحمله على الكثير أو على الجاري كما يقولون ﷺ، ونعمل بحديث القلتين في القليل أنه ينجس بمجرد وقوع النجاسة وأنتم تعملون بحديث أبي سعيد وعمومات وتتركون حديث القلتين، فهل نسلِّم لهم بهذا الإيراد؟ هذا إيراد يوردونه يقولون: أنتم الآن ما تعملون بحديث القلتين كأنكم تعملون ببعض الأحاديث وتتركون بعض، نقول: أبدًا نحن مثلكم نعمل بالأحاديث كلها لكن عملنا أقرب من الصواب، كيف؟ نقول: نحن نعمل بالنصوص كلها، فالنصوص العامة المطلقة التي جاءت في أن الماء طهور نعمل بها ونحافظ عليها، ونقول: هذا الماء الأصل فيه الطهورية حتى يأتينا ناقل ولا ناقل، فإن قلتم: ما تعملون بحديث القلتين؟ قلنا: نعمل به في الاحتياط في القليل فقط؛ في فرق بين أن نقول: القول بالنجاسة أو الاحتياط، نقول: الاحتياط بمعنى

أنك رأيت ماءً قليلًا في جركن أو حاوية ماء فيها خمسين لتر أو سبعين أو بانيو فيه سبعين لتر أو خمسين أو دون ذلك أو أكثر ورأيت صبيًا بال فيه أو ألقى فيه نجاسة، نقول: انتبه لهذا الماء، ترى وقعت فيه نجاسة، تحرى فيه، دقق فيه، لا تستعمله حتى تتأكد وتتيقن أنه ليس بنجس لا طعمًا ولا لونًا ولا ريحًا، فإن وجدت طعمه أو لونه أو ريحه متغير فاتركه؛ لأنه وقعت فيه نجاسة وغيَّرته، وإن وجدت أنه لم يتغير فاستعمله، فإن قال: نفسي تعافه، كيف أستعمله هذا الماء وقد وقعت فيه نجاسة؟ نقول: إن وجدت غيره فاتركه ولا تبالي به بل لا تستعمله؛ لأن النفس فعلًا تعافه والصحة تقتضي البعد عن شيء ملوث، لكن أرأيت لو لم تجد إلا هذا الماء فهل يباح لك أن تتيمم مع وجود هذا الماء غير المتغير؟ نقول: أبدًا لا يباح لك ذلك، وفيه فرق بين نفسك تعافه، وبين أنك شرعًا تتوضأ منه، إن وجدت غيره فاتركه، لو عندك إناء آخر طهور بيقين أقول هذا الماء لا تقربه، كيف وقد علمت أن النجاسة وقعت فيه؟ اسكبه أو اسقِ به الزرع أو غير ذلك، اتركه، لا تستعمله ما دام أن عندك غيره أو طهور بيقين، لكن إنسان ما عنده إلا هذا الماء في بر أو في قرية أو في مكان ناء، ما عنده إلا هذا الماء، وتسلط أحد الصغار فبال فيه وأدركتهم الصلاة ولا ماء إلا هذا، نقول: على رسلكم تأكدوا الماء تغير أم لم يتغير، إن وجدوا فيه أثر تغيِّر سواء في لونه أو طعمه أو ريحه، نقول: اتركوه وتيمموا وإلَّا تجدوا شيئًا من التغير وجب عليكم أن تستعملوه ولا يحل لكم أن تتيمموا؛ لأن الله جل شانه وتقدس اسمه قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ [المائدة: ٦] وأنتم واجدون للماء وهو طهور غير متغير، هذا خلاصة ما يمكن أن يقال في حديث القلتين، والكلام فيها يطول جدًا لكن يكفينا هذا الملخص.

قال ﷺ: **(وَإِنْ طُبِخَ فِي المَاءِ مَا لَيْسَ بِطَهُوْرٍ وكذلك ما خَالَطَهُ فَغَلَبَ عَلى اسْمِهِ أَوْ اسْتُعْمِلَ فِيْ رَفْعِ حَدَثٍ سَلَبَ الطَهُوْرِيَّة)**.

هذا الآن شروع منه ﷺ في بيان القسم الثاني: الطاهر في نفسه غير المطهر لغيره يعني طاهر لا يطهر، طاهر لا يرفع الحدث وإنما يستعمل في سائر وجوه الاستعمال، مثل الأكل والشرب والطبخ ونحوه، ما هو هذا الماء؟ يدخل تحت أنواع عدة منها: ما طبخ فيه ما ليس بطهور يعني طبخ فيه خضروات فتحول إلى مرق أو وضع فيه كمية من الشاي الورق فأصبح شايًا أو كمية من مسحوق العصير فأصبح عصيرًا، هذا لا يجوز الوضوء به بلا خلاف إلا خلاف شاذًا في النبيذ مر ذكره، لكن هل يسمى ماء؟ نحن نقول: نحن نتفق على أن هذا الماء لا يجوز الوضوء به، ما حد يجوز يتوضأ بعصير ولا بلبن ولا بشاي ولا بمرق، وإن كان هو أصله ماء طهور، لكن لما وضعنا معه خضروات وطبخناه تحول من ماء إلى مرق، ولما وضعنا مسحوق العصير أصبح عصيرًا، ولما وضعنا ورق الشاي أصبح شايًا، فنقول الآن: ما يجوز الوضوء به، لكنكم تسمونه ماء طاهرًا، ونحن نقول: لا يجوز الوضوء به؛ لأنه ليس بماء وحينئذ فنحن نسلم لهم أنه لا يجوز الوضوء به لكن لا نسلم لهم بأنه يسمى ماء؛ لأنه ما نحتاج أن نقول: هذا ماء طاهر بل نقول: هذا شاي وهذا عصير وهذا توت وهذا لبن وهذا مرق، والله جل شانه تعبدنا بالوضوء بالماء فقال: ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ﴾ هل هذا ماء؟ ليس بماء، فلماذا ندخله بباب المياه ونقول: لا يجوز الوضوء به؟ لأنه ماء طاهر غير مطهر! فنقول: لا ليس بماء وحينئذ فإن النوع الأول من أنواع الماء الطاهر في نفسه غير المطهر لغيره، نقول: نحن نسلم لكم بأنه لا يجوز الوضوء به، لكننا نقول لكم: فضلًا وتكرمًا أخرجوه من باب المياه، ليس في المياه أصلًا، هذا مرق وهذا عصير وهذا لبن وهذا توت وهذا شاي، هذا ليس بماء أصلًا، والله قال: ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ﴾ هذا ما يُسمى ماء، ولهذا أنتم ما تسمونه ماء، تقول: مرق، شاي، عصير، فلا تتوضؤون به، ولا تسمونه ماء طاهرًا غير مطهر، فإن هذا يلبس الناس ويشكل على الصغار، كيف يسميه ماء طاهر لا يجوز الوضوء به؟ نقول: ليس بماء.

قال ﷺ: **(وكذلك ما خَالَطَهُ فَغَلَبَ عَلى اسْمِهِ)** مثله، خالطه من الطاهرات، أي مادة طاهرة خالطت الماء فغلبت على اسمه فأصبح الذي يراه يقول: هذا عصير، وهذا شاي، وهذا توت، نقول: هذا ليس بماء، خرج عن اسم الماء فلا يجوز الوضوء به، لا لأنه ماء طاهر وإنما لأنه ليس بماء، بشرط أن يغلب على اسمه ويصبح مسلوب الاسم ما يقال له ماء، لكن لو أن إنسان غسل كوب الشاي أو القهوة أو العصير بماء فأصبح الذي يراه يقول: هذا ماء فيه أثر الشاي، فيه أثر العصير، نقول: هو ماء فيتوضأ منه ولو تغير شيء من لونه أو طعمه أو ريحه بهذه المادة الطاهر، نقول: لا يسلبه الطهورية ولا يخرج عن اسمه ماء، لأن الذي يراه يقول: هذا ماء لكن فيه أثر عجين، فيه أثر شاي، فيه أثر عصير، لكن متى خرج عن اسم الماء وأصبح الذي يراه يقول: هذا عصير أو هذا شاي أو هذا مرق، نقول: لا يجوز الوضوء به.

قال ﷺ: **(أَوْ اسْتُعْمِلَ فِيْ رَفْعِ حَدَثٍ)** هذه مسألة، إذا استعمل الماء في رفع الحدث، ما هو الماء المستعمل؟ الذي مر على أعضاء المتوضئ واجتمع، أو انغمس فيه وعليه حدث وخرج، يعني مر على الأعضاء في الوضوء، أو إنسان جنب فانغمس في البانيو ثم خرج، وجاء آخر يريد أن يتوضأ من هذا الماء أو مسبح صغير وإن كان نادرًا هذا المسبح، اللي ما فيه أقل من (٢٠٠) لتر لكنهم يقولون: ماء قليل، الماء القليل الذي رفع به حدث، يقولون: هذا الماء يخرج من الطهورية ويدخل في باب الماء الطاهر لنفسه غير المطهر لغيره، ما الدليل على ذلك؟ قالوا: لأنه ارتفع به حدث فلا يرفع به حدث آخر، نقول: هذا ما يكفي، الله جل شانه قال: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾ [الفرقان] ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ [الأنفال: ١١] فهو باق على هذا الوصف حتى يأتي ما ينقله ولم توردون ما ينقله، ولهذا نقول: هذا الماء الذي رفع به حدث طهور مطهر بنص الكتاب والسنة فلا يمكن أن ننقله من طهور مطهر إلى طهور غير مطهر إلا بدليل ولا دليل، مع أن أهل العلم في هذه المسألة وهذه من غرائبهم اختلفوا فيها على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنَّه طهور مطهر، وأن الماء الذي رفع به حدث باقٍ على طهوريته؛ لأنه غاية ما فيه أنه لاقى جسدًا طاهرًا، ماءٌ طهور ولاقى جسدًا طاهرًا، فإن المؤمن مهما أحدث من حدث أصغر أو أكبر جسده طاهر -سبحان الله- المؤمن لا ينجس، فالحدث ليس نجاسة، هو وصف معنوية يقوم بالبدن يمنع من الصلاة ومس المصحف والطواف، ومن ثم فليس الحدث نجاسة، نقول: هذا الماء طهور مطهر ولاقى بدنا طاهر، فأي إشكال؟ ونقول: إن النبي ﷺ كان إذا توضأ كاد الصحابة يقتتلون على وضوءه، يأتون يأخذون أثر الماء إذا غسل رأسه ويديه، لا يقع على الأرض، ولأنه ﷺ صب على جابر من وضوءه لما أغمي عليه، فدل على أن هذا الماء طهور مطهر، والحنابلة ﷺ يوردون هذه الأدلة يردون بها على الحنفية؛ لأن الحنفية ﷺ أبعدوا النجعة حينما قالوا: إن هذا الماء نجس، لاحظوا، القول بعيد جدًا عن الصواب، يقولون: الماء المستعمل في الطهارة نجس نقول: - سبحان الله - على رسلكم، من أين قلتم بالنجاسة؟ ولهذا الحنابلة يشتدون في الرد على الحنفية، يقولون: إن هذا الماء طاهر يعني غير نجس بدليل أن النبي ﷺ صب على جابر من وضوءه، وإذا توضأ كاد الصحابة يقتتلون على وضوءه، ولأن المتوضئ وهو يغسل وجهه ويديه يتراش الماء على ثيابه، فإذا قلتم بالنجاسة - وهذا قول بعيد - يلزمكم أن تقولوا: أن الإنسان إذا جاء يتوضأ يخلع ملابسه وينتبه لا يقع شيء من قطرات الماء على بدنه أو على ثيابه، نقول: هذا قول بعيد.

لكن الحنابلة، نقول: أنتم تردون على الحنفية بالقوة، تقولون: إن هذا الماء طاهر غير مطهر، نقول: ونحن نقول لكم أيضًا: قولكم بأنَّه طاهر غير مطهر غير صحيح، لا دليل عليه، فيبقى في الدائرة الأولى وهو أنه طهور مطهر؛ لأن الله خلقه طهور ولأنه لاقى بدنًا طاهرًا، فكيف تقولون بسلبه الطهورية؟

أقوى دليل عند القائلين بأنه مسلوب الطهورية وأنه طاهر غير مطهر أن فيه خلافًا، قالوا: وإذا كان فيه خلاف فإنه يستحب الخروج منه، نقول: - سبحان الله - هذا الخلاف معتبر أو ليس بمعتبر؟ هذا الخلاف غير معتبر؛ لأنه ليس له حظ من النظر فلا يستحب الخروج منه، ولا نقول بكراهية استعماله، ولا نقول بسلبه الطهورية، بل نقول: هذا الماء طهور مطهر؛ لأنه في الأصل خلق طهورًا ولاقى بدنًا طاهرًا فلا حرج فيه، سواءً استعمل في طهارة واجبة كرفع حدث أو استعمل بطهارة مستحبة كما لو اغتسل به غسل جمعة على القول بأنها مستحبة نقول: هو أيضًا باق على طهوريته وغير مكروه.

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يمن علينا بالعلم النافع والعمل الصالح، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الثَّانِي]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[تَابع بَابُ أَحْكَامِ المِيَاهِ]

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألَّا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [النساء] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات، سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله في الدرس الثاني من دروس شرح العمدة للإمام «موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة» غفر الله له ورحمه وأباحه بحبوحة جنته وقدس روحه في عليين وجمعنا به في جنات النعيم.

قد انتهينا في الدرس الماضي من قراءة مقدمته وشرعنا في أول كتاب الطهارة، وعرَّفنا الطهارة في اللغة والاصطلاح وبيَّنا سبب بدء المؤلف بكتاب الطهارة ثم بدأنا بكتاب المياه وعرَّفنا المياه أيضًا، وذكرنا سبب البدء بها، وأقسام المياه واختلاف أهل العلم في ذلك ثم شرع المؤلف في بيان القسم الأول وهو الماء الطهور فذكرنا أيضًا تعريفه وحقيقته وحكمه، وهل يرتفع الحدث بسواه أو بغيره من المائعات أو لا؟ وهل تزال النجاسة بغير الماء من المائعات أو لا؟ ثم ذكر ﷺ القسم الثاني وهو الطاهر وانتهينا منه.

واليوم نكمل ما بقي ولعلنا نؤجل المراجعة والمناقشة للدرس القادم حتى ننهي باب المياه، فإذا انتهينا من باب المياه راجعناه جميعًا، وحتى أيضًا تكون المذكرة أو الكتاب بين أيدي الجميع، فالذي لم يأخذ نسخته الدرس الماضي يأخذها اليوم، ويراجع إن شاء الله باب المياه كاملًا، ونراجعه ونناقش فيه بداية الدرس القادم.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم اغفر لشيخنا ولنا وللسامعين.

قال الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ﷺ في باب أحكام المياه:

وَإِذَا شَكَّ فِيْ طَهَارَةِ المَاءِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ، بَنَى عَلى اليَقِيْنِ، وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ مِنَ الثَّوْبِ أَوْ غَيْرِهِ، غَسَلَ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ غَسْلَهَا، وَإِنِ اشْتَبَهَ مَاءٌ طهور بِنَجِسٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَيَمَّمَ وَتَرَكَهُمَا، وَإِنِ اشْتَبَهَ طَهُوْرٌ بِطَاهِرٍ تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ واحد مِنْهُمَا، وَإِنِ اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ بِنَجِسَةٍ صَلَّى فِيْ كُلِّ ثَوْبٍ بِعَدَدِ النَّجِسِ، وَزَادَ صَلاةً.

قال ﷺ: **(وَإِذَا شَكَّ فِيْ طَهَارَةِ المَاءِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ، بَنَى عَلى اليَقِيْنِ)** هذه مسألةٌ مهمةٌ وعظيمةٌ والسؤال يكثر عنها كثيرًا، قد تقرر عندنا أن الماء خلق في الأصل طهورًا وأن الله جل شأنه امتن على عباده بذلك ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ ﴾ [الأنفال: ١١] ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ ﴾ [الفرقان] وأنه لا ينجس إلا إذا وقعت فيه نجاسةٌ فتغير بها، قليلًا كان أو كثيرًا، فإذا عرفنا هذا فإن المؤلف يقول: **(إِذَا شَكَّ فِيْ طَهَارَةِ المَاءِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ، بَنَى عَلى اليَقِيْنِ)** إذن عنده ماءٌ طهورٌ ثم حصل عنده شكٌّ وترددٌ، هل تنجَّس أو لم يتنجس؟ نقول: الأصل في الماء الطهورية، ومن ثم فليطرح الشكَّ وليبنِ على اليقين ولا يلتفت لهذا الشكِّ، والعكس بالعكس لو أن ماءً تنجس وتغير طعمه أو لونه أو ريحه، نقول:

إذا شكَّ فيه فهو على نجاسته لكن هذا له علامة يعرف بها، فإذا زال التغير عاد إلى أصله وهو الطهورية، إذن عندنا أصلٌ نحافظ عليه، إذا كان الأصل في هذا الماء أنه طهورٌ ثم حصل التردد والشكُّ هل تنجس؟ نقول: الأصل طهوريته فهو باقٍ على هذا الأصل.

وهذه قاعدة عظيمة من قواعد الدين الكبرى، من قواعد الفقه الكلية، وهي أن اليقين لا يزول بالشكِّ، وإنما يزول بيقين مثله، والأصل بقاء ما كان على ما كان، والله جل شأنه قد أخبر في كتابه: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾ [يونس: ٣٦] والنبي ﷺ لما شكى إليه الرجل يخيل إليه أنه يجد شيئًا في الصلاة، قال صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: **«لَا يَنْصَرِفْ حتَّى يَسْمع صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»**[1] [الحديث متفق عليه] حديث عبد الله بن زيد، إذن الرجل دخل في الصلاة بطهارةٍ متيقنةٍ ثم حصل عنده شكٌّ وتردٌّ هل خرج منه شيءٌ أو لم يخرج؟ فأجابه ﷺ بما يقطع هذا الشكَّ باليقين، وهو أنه لا يخرج من صلاته إلا بيقين الحدث، كما أنه دخل صلاته بيقين الطهارة فلا يخرج منها إلا بيقين الحدث ولهذا قال: **«لَا يَنْصَرِفْ** – يعني من صلاته – **حتَّى يَسْمع صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»** يعني حتى يتيقن أنه أحدث.

وهذا أعظم علاجٍ في قطع الوسوسة والشكوك، ولو أن الموسوسين – شفاهم رب العالمين – أخذوا بهذا الحديث وجعلوه قاعدةً ونبراسًا لما شق عليه الوسواس، ولما تعبوا وشقوا وأشقوا من عندهم، فإن داء الوسواس قد انتشر وكثر، وكثر السؤال عنه، وسوسةٌ في الطهارة، وسوسةٌ في الصلاة، وسوسةٌ في العلاقات الزوجية، وشكوكٌ وأوهامٌ كلها من الشيطان ﴿لِيَحۡزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيۡسَ بِضَآرِّهِمۡ شَيۡـًٔا﴾ [المجادلة: ١٠]، فالواجب على من ابتلي بشيءٍ من هذه الوسوسة والشكوك أن يكف وأن يرجع وأن لا يصدق هذه الوساوس ولا يتمادى فيها، تيقنت الطهارة وحصل عندك أدنى شك وتردد في الحدث، نقول: أنت على

(١) أخرجه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١).

يقين طهارتك، وإذا دخلت في الصلاة وجاء الشيطان يوسوس ويثير عندك شيئًا من الشكوك، وربما حركة في جوفك، في أمعاءك وربما نحو ذلك، نقول: لا تلتفت لهذا كله بل اطرحه ولا تعول عليه فإنه ﷺ قال: **«لَا يَنْصَرِفْ حتَّى يَسْمع صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»** لا ينصرف، فنهاه عن قطع الصلاة والخروج منها بمجرد هذا الشك، وهؤلاء المبتلون بالوسوسة ينصرفون فتجد أنهم دائمًا مع الإمام يكبرون وإذا سلم إذ هم مع المتأخرين يقضون، فتجده كل يوم يخرج من الصلاة ربما مرة مرتين في اليوم وربما في كل صلاة، وفي الطهارة الناس يتوضؤون في دقيقتين أو ثلاث وهو يتوضأ في ربع ساعة وربما نصف ساعة بل ربما في ساعةٍ وربما أكثر من ذلك، حتى وجد عندنا الآن ما هو أعظم من ذلك، وهو الوسوسة القهرية الملازمة لصاحبها وهي لم تبدأ بهذا إنما بدأت بوسوسة يسيرة وصدقها مرة مرتين ثلاث حتى أصبحت داءً عضالًا.

إذن نقول: الشرع عالج هذا علاجًا حكيمًا بأن الإنسان يرجع إلى ما تيقن، هنا عندنا الأصل في الماء الطهورية فإذا حصل عنده شكٌ وترددٌ، وقعت النجاسة في الماء وشكَّ هل تغير أو لم يتغير، نقول: الأصل الطهورية فإن وجدت أثرًا لهذه النجاسة في الماء من طعمٍ أو لونٍ أو ريحٍ فهو نجس وإلا فأنت على الأصل والعكس بالعكس، وقعت النجاسة في الماء وتغير بها طعمه أو لونه أو ريحه فهو نجس حصل عندك شكٌ وترددٌ هل طهر، نقول: تأكد من هذا الماء إذا كان قليلًا فإن بقي من النجاسة أثرٌ في طعمه أو لونه أو ريحه فهو نجسٌ اتركه واعمد إلى غيره أو تيمم، وإن وجدت الأثر كله قد زال فاترك الشك والوهم وتوضأ منه وجوبًا.

قال ﷺ: **(وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ مِنَ الثَّوْبِ أَوْ غَيْرِهِ، غَسَلَ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ غَسْلَه)** هذه نتيجةٌ أيضًا للمسألة السابقة وربما نقول: فرع من فروعها، فإن الإنسان قد تيقن أن النجاسة

قد أصابت ثوبه لكنها خفيت عليه، خفيت هذه النجاسة، يقول المؤلف: يغسل ما يتيقن به غسله يعني نقول اغسل هذا الثوب حتى تتيقن أن النجاسة قد زالت؛ لأنك قد تيقنت أن النجاسة أصابت الثوب.

وهل تخفى النجاسة؟ هل يمكن أن تخفى النجاسة في الثوب؟ كيف تخفى النجاسة؟ نقول: إذا كان الثوب وسخًا وفي بعض الوساخة نجاسة، أما الثوب النظيف جدًا، فنقول: أثر النجاسة سيبقى بيِّن، لكن لو أن الثوب كله متسخ، فيه دنسٌ ووساخةٌ وقذارةٌ، وبعض هذه القذارة والوساخة نجاسةٌ فخفيت عليه، نقول: اغسل حتى تتيقن إزالة النجاسة، قال: أنا ما أدري أي الكُمين؟ نقول: إذن أنت الآن حددت أن النجاسة في أحد كمي الثوب فاغسل الكمين، قال: والله ما أدري متيقن أنها أصابت ثوبي نجاسة لكن ما أدري، هل هي في أسفل الثوب أو وسطه أو أعلاه؟ نقول: اغسل الثوب كله، اغسل حتى تتيقن زوال النجاسة، هذا معنى قوله: **(وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ مِنَ الثَّوْبِ أَوْ غَيْرِهِ، غَسَلَ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ غَسْلَه)** كذلك لو أن عنده سجادٌ في بيته، في مجلسه، دخل صبي فبال في أحد زوايا المجلس ثم لما جف ما بقي أثرٌ أو أنه فيه وساخةٌ من هذه السجادة من جميع الجهات لكن لا يدري أين مكان البول إلا أنه يقول أحد زواياه أو إحدى الزاويتين هاتين، نقول: اغسلهما، إذن ما دامت النجاسة محددةٌ بين كمين أو بين زاويتين، نقول: اغسلهما حتى تتيقن غسل النجاسة وحتى يزول يقين النجاسة بيقين الطهارة، حتى يزول يقين النجاسة التي تيقنت وعلمت بها ورأيتها بيقين الطهارة.

قال ﷺ: **(وَإِنِ اشْتَبَهَ مَاءٌ طهور بِنَجِسٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَيَمَّمَ وَتَرَكَهُمَا)** هذه أيضًا مسألةٌ مبنيةٌ على ما سبق بيانه في الدرس الماضي، وهو أنَّ الماء ينجس بماذا؟ بيَّن المؤلف ﷺ في الدرس الماضي أن الماء ينجس بأي شيء؟ إما بتغيرٌ يطرأ عليه كتغيرٍ في طعمه أو لونه أو ريحه، وهذا لا يمكن أن يشتبه مع طهورٍ غير متغير، وأما إذا كان الماء قليلًا فإنهم يحكمون بنجاسته بمجرد

وقوع النجاسة فيه، إذن نقول: اشتباه الماء الطهور بالنجس مبني على قولٍ مرجوحٍ ليس هو الراجح، قد سبق أنهم ﷺ يرون أن الماء القليل إذا وقعت فيه نجاسةٌ ينجس بمجرد وقوع النجاسة فيه ولو لم يتغير، وقلنا: إنَّ هذا قولُ جمهورِ العلماءِ إلا أن الراجح خلافه وهو أن الماء لا ينجس إلا بالتغيير قليلًا كان أو كثيرًا وسقنا في ذلك أدلةٌ كثيرةٌ من عمومات الكتاب والسنة وحديث أبي سعيد: **«الماءُ طَهُورٌ لا يُنجِّسُه شَيءٌ»**[1] وتكلمنا عن هذا كثيرًا وسنناقش فيه الدرس القادم إن شاء الله، أنا ما تركت المناقشة اليوم لكن احتجنا إليها لبيان هذه المسألة، الدرسُ القادم سيكون محلًا وسؤالًا ومناقشةً في باب المياه كاملًا.

إذن على القول المرجوح، يمكن أن يشتبه الماء الطهور بالماء النجس، وأما على القول الصحيح لا يمكن أن يشتبه الطهور بالنجس؛ لأنَّ النجسَ لا يكون نجسًا إلا إذا تغير، والمتغير لا يشتبه بغير المتغير لكن نمشي على ما ذكر المؤلف، عندنا إناء وقعت فيه نجاسة وهو قليل، فهم يقولون إنه ينجس بمجرد وقوع النجاسة فيه، وإناءٌ آخرٌ لم تقع فيه النجاسة، إناءين أو سطلين، إناءين في كل منهما ماءٌ يسيرٌ قليلٌ دون القلتين، كعشرين لترًا أو ثلاثين أو أربعين أو خمسين، ثم وقعت في إحداهما نجاسةٌ ولم يتغير، هم يقولون إنه ينجس بمجرد وقوع النجاسة، لـمَّا جاء يتوضأ شك والتبس عليه الأمر واشتبه أيهما الذي وقعت فيه النجاسة؟ على القول الراجح، نقول: تأكد ما في أي تغير فاستعمل أيهما شئت لكن على القول المرجوح وهو أن الماء ينجس بمجرد وقوع النجاسة يقول المؤلف ﷺ: **(وَإِنِ اشْتَبَهَ مَاءٌ طهور بِنَجِسٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَيَمَّمَ وَتَرَكَهُمَا)** يقول ﷺ إذا اشتبه الماء الطهور بالماء النجس ولم يجد ماءً طهورًا متيقنًا، فإنه يعمد إلى التيمم ويترك هذين الإناءين، وهذين الماءين المشتبهين ولا يستعملهما؛ لأنَّه اشتبه عليه الحاظر بالمبيح في حال لا يستطيع التمييز فيه لأنهم يحكمون

(١) سبق تخريجه.

بمجرد وقوع النجاسة أنه ينجس فلا يستعمل أي الماءين لأنه الآن أصبح أحد الماءين حلالًا مباحًا والثاني محرمٌ استعماله نجسٌ عندهم، قالوا: كما لو اشتبهت أخته بأجنبية من الرضاعة اشتبهت بنساء محصورات يتركهن كلهن ولا يأخذ واحدةً منهن إذ قد يأخذ أخته من الرضاعة، فهنا يقول: اشتبه طهورٌ بنجس ولم يستطع التمييز؛ لأنهم يحكمون بالنجاسة بمجرد وقوع النجاسة يترك الماءين ويتمم، ولا يشترط إراقتهما، يقولون: لا يلزم أن يريق الماءين بل يبقيهما؛ لأن من أهل العلم من قال بل يريق الماءين ثم يتمم، الذين قالوا يريقهما، قالوا: لأنه إذا أراقهما صار عادمًا للماء حقيقةً فصح له التيمم لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ [النساء: ٤٣] وقبل إراقة الماءين، قالوا هو واجد للماء كيف يتيمم؟ القول الثاني: قالوا لا يريقهما؛ لأن إراقة الماءين فيه إتلاف، ولأنه قد يأتي من يخبره أي الإناءين هو النجس، ولأنه قد يحتاج إليهما في شرب أو طبخ ونحوه فلا وجه للإتلاف ولا للإراقة بل يبقهما ويتيمم، وإذا احتاج أحدهما للشرب فإنه يتحرى فما غلب على ظنه أنه لم تقع فيه النجاسة استعمله وشرب منه أو طبخ، وأما الطهارة قالوا ينوب عنها التيمم.

القول الثاني في هذه المسألة: أنه لا يتصور أصلًا اشتباه الطهور بالنجس، وعلى التسليم بالاشتباه فإنه يتحرى ويقلب النظر فما غلب على ظنه أنه طهورٌ استعمله، وهذا حتى عند القائلين بأنه نجسٌ منهم من يقول بل يتحرى؛ لأن النبي ﷺ قال: «**فليتحرَّ الصَّوابَ**»[1] كما في حديث ابن مسعود في الصحيح في سجود السهو فكذا هنا، ولأنه إذا تعذر اليقين يرجع إلى الظن وغلبة الظن ويعمل بها في الشريعة، فيقال لهذا الإنسان الذي ابتلي بهذين الإناءين ووقع في أحدهما نجاسة، وهو ممن يعتقد أن الماء ينجس بمجرد وقوع النجاسة، يقال له: قلِّب النظر وما غلب على ظنك أنه طهورٌ فاستعمله، هذا على سبيل التنزل والتسليم بأن الماء ينجس

(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم(٥٧٢).

بدون تغيِّرٍ لكن على الصحيح لا نتصور هذه المسألة أصلًا، ونقول لا يمكن إذا جاءنا إنسانٌ، قال: اشتبه عندي ماء طهورٌ بنجسٍ، نقول: كيف؟ يقول: لأن الماء قليلٌ وقعت فيه نجاسة، نقول: على الصحيح أن الماء القليل كالكثير لا ينجس إلا بالتغير ولهذا نقول استعمل أي الإناءين شئت ولا يلزمك حتى التحري؛ لأن الأصل في الماءين أنهما على الأصل طهورين ما لم يتغير أحدهما ولم يتغير.

قال ﷺ: **(وَإِنِ اشْتَبَهَ طَهُوْرٌ بِطَاهِرٍ تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ واحد مِنْهُمَا)** هذه أيضًا مسألة مبينة على التقسيم الثلاثي للماء، وهو أن الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام: طهور، وطاهر، ونجس، الطاهر مرَّ بنا نوع من أنوعه أو نوعين، المؤلف ذكر في آخر درس الماضي نوعين من أنواع الطاهر أو نوع واحد؟ ذكر ﷺ نوعان، النوع الأول: المطبوخ فيه أو المتغير بمادةٍ طاهرةٍ غلبت على اسمه، وقلنا إن هذا لا يصح الوضوء به إجماعًا، لكنهم يسمونه ماءً طاهرًا ونحن نقول ليس بماء كذا؟ فالعصير واللبن والتوت والشاي ونحوه لا يصح الوضوء به بالإجماع كذا، هم يسمونه ماءً طاهرًا هل يمكن أن يشتبه هذا بالطهور؟ هل يمكن أن يشتبه شاي بالماء أو العصير بالماء أو اللبن بالماء او المرق بالماء؟ ما يمكن أن يشتبه، ولهذا النوع هذا الأول، نقول: ما يمكن أن يشتبه بالطهور، إذن ما هو الماء الذي يمكن يشتبه بالطهور؟ هو النوع الثاني من الطاهر الذي ذكره المؤلف وهو الماء القليل المستعمل في رفع حدث، ومثَّلنا لو إنسان عليه جنابة وعنده بانيو فيه ماء خمسين لتر أو مئة لتر فانغمس فيه ثم خرج، يقولون: هذا الماء أصبح طاهرًا غير مطهرٍ؛ لأنه رفع به حدث، وذكرنا الخلاف فيه، وأن الحنفية يرون أنه نجسٌ، وأن الجمهور يقولون طاهرٌ غير مطهرٍ، وأن المحققين من أهل العلم يقولون طهورٌ مطهرٌ وهو الصحيح، وهذا آخر مسألة انتهينا فيها الدرس الماضي.

الذين يرون أن هذا الماء طاهر يحتجون بنهيه ﷺ عن الاغتسال في الماء الدائم، قال: «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب»[١] قالوا: فلما نهى ﷺ عن الاغتسال بالماء الدائم علمنا أنه يسلبه الطهورية وإلا لم ينهَ عنه، وعلمنا أن الغسل فيه يؤثر فيه، والتأثير هذا أنه يسلبه الطهورية ويخرجه من طهور إلى طاهر، ونحن نقول لهم: هذا الحديث صحيح مخرج في الصحيحين لكن ليس مراد النبي ﷺ بالنهي أن الغسل في الماء يسلبه الطهورية، وإنما نهى عنه لأنه يقذِّره ويلوثه على من أراد استعماله، فإن الماء الراكد الناس ترد إليه لتشرب منه وتستقي فإذا وجدت من يغتسل فيه عافت نفوسهم هذا الماء وتركته مع كونهم يحتاجونه أمس الحاجة، بل المغتسل فيه نفسه لو أراد الشرب منه لم يشرب بعد أن انغمس فيه واغتسل، وهذا هو الذي لأجله نهى النبي ﷺ عن الغسل في الماء الدائم ولم ينهَ عنه لأنه يسلبه الطهورية ومثله نهيه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم عن البول في الماء الدائم[٢] وهو أعظم وأغلظ من النهي عن الغسل فيه، ومع هذا فإن البول في الماء الدائم مع كونه محرمًا لا يسلب الماء الطهورية إلا إذا تغير.

ولهذا نقول عندنا حديثان محفوظان صحيحان، نهى النبي ﷺ عن البول في الماء الدائم؛ لأنه يلوثه ويقذِّره وربما نجسه، الحد الأدنى أنه يلوثه ويقذره، والحد الأعلى أنه مع التلويث والتقذير ينجسه بأن يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بهذا البول، وعندنا حديثٌ آخر نهى فيه ﷺ عن الاغتسال أي الانغماس في الماء الدائم، نقول هذا لأنه يلوثه ويقذِّره ولا يمكن أن نقول لأنه ينجسه، فإن غاية ما فيه أنه يلوث هذا الماء ويقذره على من أراد الشرب منه أو يأخذ منه ليطبخه أو نحوه فإنه يلوث هذا الماء، والشريعة نهت عن التلويث والإفساد لموارد المياه

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٣) عن أبي هريرة بلفظ: «لا يَغْتَسِلْ أَحَدُكُمْ في الماءِ الدَّائِمِ وهو جُنُبٌ، فَقالَ: كيفَ يَفْعَلُ يا أبا هُرَيْرَةَ؟ قالَ: يَتَناوَلُهُ تَناوُلًا».

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢) بلفظ: «لا يَبولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدائمِ، ثمَّ يَغتَسِلُ منه».

وللأشجار المثمرة والجلوس تحتها، ونهت أن يتغوط تحت الشجر المثمر وفي الظل النافع وفي الطريق المسلوك وعند البئر وفي البئر وفي المياه الراكدة والاغتسال فيها، فإن الشريعة عظيمةٌ صانت كل ما يحتاجه الناس ودعت إلى حفظ البيئة من التلوث قبل أن تأتي الأنظمة البشرية اليوم التي سنَّت قوانين لحماية البيئة من التلوث، نقول: الشريعة جعلت هذا دين يتدين المسلم به إلى ربه، أنه لا يتبول في الماء الراكد ولا ينغمس فيه ويغتسل؛ لأن انغماسه فيه يلوثه ويقذِّره، فعلى قول من يرى أن هذا الماء القليل إذا انغمس فيه مسلمٌ ورفع حدثًا أن هذا الماء طاهرٌ غير مطهرٍ، يمكن أن يشتبه، يكون عنده إناءين أو مسبحين أو بركتين فينغمس في أحدهما، والثاني ما ينغمس فيه أو يأتي إنسان فينغمس وهو جنب وآخر ينغمس للتبرد والنظافة، لاستحمام فقط ثم يلتبس عليه، يقول: ما أدري أي البركتين أو المسبحين أو البانيوين الذي انغمس فيه الجنب لا يدري، التبس عليه فهم يقولون هذا ماء طاهرٌ وهذا طهورٌ، الذي انغمس فيه رجلٌ ليستحمَ ويتنظف ويتبرد، هذا طهورٌ عند الجميع بلا كراهة، والذي انغمس فيه ليستحم من جنابة، يقولون: هذا طاهرٌ غير مطهر، ولو انغمس فيه لطهارةٍ مستحبةٍ كغسل الجمعة، يقولون: هذا طهورٌ مع الكراهة.

إذن عندنا ثلاث بانيوهات كل واحد منها فيه مائة لتر وجاءنا ثلاثة رجالٍ أحدهما جنبٌ انغمس في الأول، يقولون هذا الماء صار مسلوب الطهورية طاهرٌ غير مطهرٍ، والثاني قال: أنا أريد فقط غسل الجمعة على القول بأن غسل الجمعة مستحبٌ وانغمس فيه وخرج، هذا طهورٌ مع الكراهة عندهم، والصحيح عدم الكراهة، والثالث انغمس فيه إنسانٌ لا يريد غسل جنابةٍ ولا غسل جمعةٍ لكن يقول أنا أحس بالعرق والحر الشديد فأنا فقط أردت التبرد والاستحمام والتنظف هذا طهورٌ بلا كراهة، نقول – سبحان الله – ما الفرق بين هذا، وهذا، وهذا؟ الصحيح أنها سواء، وأن الماء في هذه البرك أو المسابح أو البانيوهات طهورٌ مطهرٌ بلا كراهة، ولو أنه يؤثر لقلنا هذا ربما الذي انغمس في الماء ليستحم ويتبرد يمكن هو الذي تأثر

الماء؛ لأنه ربما كان جسمه عرقًا وسخًا وقذرًا ومع ذلك قالوا الماء طهور، وربما الذي انغمس للجنابة ربما جسمه نظيف وقد اغتسل قبل الجنابة بزمن يسير ومع هذا فرقوا ﷺ، والصحيح عدم التفريق وهو أن الماء طهورٌ ولاقى بدنا طاهرًا فلا يسلبه الطهورية ولا يقال بكراهيته بل يقال هذا طهورٌ مطهرٌ بلا كراهة لكن على القول بأنه طاهرٌ إذا اشتبه ماذا يفعل؟ يقول المؤلف ﷺ: **(إذا اشْتَبَهَ طَهُوْرٌ بِطَاهِرٍ تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ واحد مِنْهُمَا)** لأنه لو استعمل الطاهر ما يؤثر لكن ما يرفع الحدث عندهم، يقولون: يتوضأ وضوء واحدًا من الإناءين أو من الحوضين أو البركتين أو المسبحين، كيف يتوضأ منهما وضوءًا واحدًا؟ يقولون: يغترف من هذا غرفة يتمضمض ثم من هذا، يستنشق من هذا ثم هذا، يغسل وجهه من هذا ثم هذا، يغسل يده اليمنى من هذا ثم هذا، واليسرى كذلك، ثم يمسح رأسه من هنا ومن هنا، ثم يغسل رجليه من هنا ومن هنا؛ لأنه إذا توضأ منهما ارتفع حدثه بيقين فإنه حتمًا استعمل الطهور، هو الآن ما يدري أيهما طهورٌ لكنه ينوي نية واحدة ويتوضأ وضوءًا واحدًا، من هذا غرفة ومن هذا غرفة فيحصل له رفع الحدث بيقين ولا يتوضأ وضوءين؛ لأنه إذا توضأ وضوءين معنى ذلك أنه نوى نيتين، ولا يدري النية الأولى هي التي ارتفع بها حدثه أو النية الثانية؛ لأن الطاهر لا يرفع الحدث لكن نية واحده وغرفة من هنا وغرفة من ههنا يتحصل على طهارة بيقين لكن هذا قول مرجوح، وهو أن الماء باق على طهوريته ولهذا نقول توضأ من أيهما شئت ولا نقول له: حتى تحرى ولا شيء نقول: أي الإناءين أردت أن تستعمله فهو طهورٌ مطهرٌ إذ لا يوجد عندنا على الصحيح طاهر غير مطهرٍ واضح؟

إذن ما ذكره المؤلف ﷺ مبنيٌ على أنه يوجد طاهرٌ غير مطهرٍ، بقي عندهم نوع ثالث لم يذكره المؤلف وهو قريب من هذا النوع، وهو الماء القليل الذي غمست فيه يد قائم من نوم مستغرق، هو مثل الماء القليل الذي رفع به حدث، مثله تمامًا في الخلاف لو أن إنسان قام من نوم مستغرق نوم ليل أو نوم نهار طويل فغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها خارجه: يقولون

ﷺ هذا الماء يسلب الطهورية ويصير طاهرًا غير مطهرٍ ما سبب ذلك؟ قالوا لأن النبي ﷺ نهى المستيقظ من النوم أن يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث **«إذا استيقظ من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»**[1] [الحديث متفق عليه] قالوا فدل على أنه إذا غمسها يؤثر وإلا لم ينه، وأقل التأثير أنه يسلب الماء الطهورية ويخرجه من دائرة الماء الطهور إلى الماء الطاهر، ونقول لهم مثل ما قلنا في الماء السابق: على رسلكم، النبي أرشد المسلم إلى أن يغسل يديه قبل أن يغمسها في الإناء ثلاثًا، أمرٌ تعبدي فإن خالف وغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها فقد وقع في الحرام إذا كان عالـمًا متعمدًا ويأثم على مخالفته إرشاد النبي، لكن الماء على حاله لم يتعرض له ﷺ ولم يقل فإن فعل فإن الماء يكون طاهرًا ولا غير ذلك بل قال لا يغمس يده فإن غمس، نقول: حكم هذا الغمس حرام إذا كان عالـمًا ذاكرًا، فإن كان جاهلًا أو ناسيًا فلا إثم وأما الماء على الصحيح باقٍ على أصله طهورٌ مطهرٌ.

وبناء على هذا فإنه يترجح عندنا أنه لا وجود للماء الطاهر غير المطهر بل الماء إما طهورٌ مطهرٌ وهذا هو الأصل الذي خلقه الله عليه، وإما نجسٌ منجسٌ وهو الماء الذي وقعت فيه نجاسة فغيرت طعمه أو لونه أو ريحه، وليس عندنا بينهما قسمٌ ثالثٌ طاهرٌ غير مطهرٍ، هذا النوع الثالث لم يذكره المؤلف لكنه ذكر مثله وهو الماء القليل الذي رفع به الحدث، بقي عندنا الماء القليل الذي غمست فيه يد قائمٍ من نومٍ، نقول: هذا أمر من النبي أمر تعبدي ولهذا يلزم كل من قام من نوم مستغرق ألا يغمس يده في الإناء حتى لو وضع يده في جراب أو كيس فلا يخالف السنة ويقول أنا أدري أين باتت يدي، بل نقول له: النبي ﷺ أرشدك إذا استيقظت ألا تغمس يدك في الإناء، قد كان الناس يحتاجون لهذا بكثرة إذ كانوا يتزودون في الماء في آنية

(١) أخرج مسلم الحديث بهذا المعنى (٢٧٨) بلفظ: «إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِن نَوْمِهِ، فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في الإناءِ حتَّى يَغْسِلَها ثَلاثًا؛ فإنَّه لا يَدْرِي أيْنَ باتَتْ يَدُهُ».

ويجهزون الماء قبل أن ينامون لم يكن عندهم حنفية ومياه تصلهم إلى بيوتهم بهذه الطريقة الموجودة اليوم، فيجهزون الماء ويحضرونه فإذا استيقظ من النوم أرشده النبي ﷺ إلى أن ما يغمس يده في الإناء بل يغترف اغترافًا ويغسل اليدين خارج الإناء ثلاثًا ثم يغترف في اليدين، فأرشده ﷺ إلى أن يغسل يديه، وقال فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده، فلا يأتي إنسان يقول أنا أدري أين باتت يدي ووضعت يدي في كيس أو نحوه ويخالف هدي النبي بل يذعن لأمره ﷺ ويسمع ويطيع.

ويروى أن رجلًا سمع هذا الحديث قال أنا أدري أين باتت يدي، ووضع يده في كيس أو جراب ثم أصبح فوجد يده في دبره، مخالفة حديث النبي ﷺ منكر ولا يجوز للإنسان أن يعارض ما ثبت عن النبي ﷺ بعقله مهما كان عقله، فالعاقل يستجيب، يقول: سمعنا وأطعنا، أرشد النبي ﷺ لأمر، يقول: امتثلنا، سمعنا، أطعنا.

يقول ﷺ: **(وَإِنِ اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ بِنَجِسَةٍ صَلَّى فِيْ كُلِّ ثَوْبٍ بِعَدَدِ النَّجِسِ، وَزَادَ صَلاةً)** هذه لها شبه بالماء فأوردها هنا، وإلا فإن ليس لها علاقة بالماء من ناحية هذه المسألة في الثياب النجسة، وبعض أهل العلم يذكرها في باب الآنية، على كلٍ لها شبه بالماء فناسب ذكرها هنا وهو اشتباه الثياب الطاهرة بالنجسة، هل يمكن أن يتصور اشتباه الثياب الطاهرة بالنجسة؟ قبل قليل سألنا، هل يتصور اشتباه الماء الطهور بالنجس؟ وبينا أنه يتصور على المذهب، وأنه على الراجح لا يتصور ولا يوجد، هنا نقول: هل يتصور أيضًا اشتباه الثياب الطاهرة بالثياب النجسة؟ نعم؟ إذا كانت الثياب متسخة، كيف؟ يعني لو أن الإنسان ثوبه نظيف ثم وقعت نجاسة في طرفه يُعرف لكن متى أن يتصور أن تشتبه الثياب الطاهرة بالنجسة، نقول: لو أن إنسانا عنده عدة ثياب كلها متسخة كلها وسخة، كل يوم يخلع ثوب ويرميه في سلة الثياب ثم لما أراد أن يصلي استيقظ من النوم في الصباح الباكر وجد ثيابه ما بقي شيء منها نظيف كلها

موجودة في السلة، وتذكر أن بعض هذه الثياب قد أصابها نجاسة وبعضها مجرد وساخة لكنها اختلطت، حاول يقلب: قال: أنا ما ادري، الثياب كلها وسخة ولا أدري ما هو النجس منها من الطاهر، نقول: يتصور في مثل هذا وإلا فالأصل لو أن عنده ثياب نظيفة مغسولة لم تلبس نقول ما تشتبه، وكذلك لو لم يكن عنده إلا ثوب واحد أصابته نجاسة يعرف هذا النجس من بين الثياب النظيفة الطاهرة لكن لو كان الثياب كلها متسخة وبعضها فيه نجاسة ثم التبس عليه ولم يدري، الآن الصلاة حالة ولا يستطيع أن يغسل الثياب ويجفف، كيف يفعل؟

يقول المؤلف ﷺ: (**وَإِنِ اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ بِنَجِسَةٍ صَلَّى فِيْ كُلِّ ثَوْبٍ بِعَدَدِ النَّجِسِ، وَزَادَ صَلاةً**) إذن إذا كان يعلم عدد النجس، يقولون: صل في عدد النجس وزد صلاة، قال: والله الثياب النجسة عندي ثلاثة، نقول: صل أربع صلوات، قال: النجسة سبعة، صل ثمان صلوات، كل صلاة ينوي بها أداء الفرض احتياطًا، يقولون: لأنه اشتبهت عليه الثياب ولا يمكن أن يؤدي فرضه بيقين إلا بمثل هذا من غير مشقة، قالوا: ما في مشقة نقول – سبحان الله – بل فيه مشقة عظيمة هي ليست المشقة بدنية بل المشقة نفسية كون الإنسان يصلي ثم يصلي ثم يصلي ولا يدري أي صلاة صحيحة هذه مشقة نفسية ومعاناة، كل صلاة ينوي بها أداء الفرض ويكبر ويصلي وهو ما يدري هل هذه الصلاة صحيحة أو الثانية أو الثالثة حتى يأتي على عدد الثياب النجسة ثم يزيد الصلاة، لكنهم ﷺ من باب الاحتياط قالوا يفعل هذا، والقول الثاني: أنه يتحرى فما غلب على ظنه أنه ثوب طاهرٌ لبسه وصلى به صلاة واحدة ولا يلزمه سواها؛ لأن النبي ﷺ قال: «**فليتحرَّ الصَّوابَ**»[1] فيتحرى ويقلب بالثياب ولعله يتضح له ما هو النجس من غيره فما غلب على ظنه أنه طاهرٌ نقول أدي الصلاة فيه ولا يلزمك غير ذلك، هذا الذي ذكره المؤلف ﷺ في ما إذا كانت الثياب معلومة العدد أي النجسة لكن إذا لم

(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم(٥٧٢).

تُعلم؟ ما يدري كم عدد النجسن قال أنا أعلم أن بعض ثيابي نجس وقد اختلطت النجسة بالطاهرة ولا أعلم، يقولون ﷺ: صل بكل ثوب حتى تتيقن أنك أديت فرضًا بثوب طاهر، الآن هذا ما فيه عدد، يقولون: صل، يعني صل واخلع ثم البس ثم اخلع وصل حتى تتيقن أو يغلب على ظنك أنك أديت صلاة واحدة بثوب طاهرٍ، والقول الثاني في المسألة هذه مثل القول الثاني في المسألة التي قبلها وهو أنه يتحرى فما غلب على ظنه أنه طاهرٌ صلى به صلاة واحدة ولا يلزمه سواها، وهذا هو الصحيح وعليه المحققون من أهل العلم، ومثل هذه المسألة أيضًا مسألة اشتباه الثياب المحرمة بالمباحة، الخلاف فيها مثل ذلك تمامًا، هل يمكن أن تشتبه الثياب المحرمة بالمباحة، نعم؟ يمكن أن تشتبه؟ نقول: يمكن أن يكون عنده ثياب أخذها بطريق غير شرعي، سرقها، غصبها، انتهبها، فيمكن أن تشتبه بالثياب المباحة التي اشتراها بماله فإذا اشتبه الثوب المحرم بالمباح، يقولون: مثل هذا إن كانت العدد صلى بعدد المحرم وزاد الصلاة، وإن كان غير معلوم العدد صلى حتى يغلب على ظنه ويتيقن أنه أدى الصلاة بثوب مباح يقينًا، والراجح أنه يتحرى لكن هنا نقول: يجب عليه أن يرد المال لصاحبه وألا يستمر على الغصب والسرقة والانتهاب وأخذ مال المسلمين بغير حق، هنا نقول: يصحح وضعه ولا يبقى بهذه الثياب التي لا يحل له كسبها، وأما الثياب المحرمة لذاتها كالمصنوع من الحرير للرجال هذا لا يمكن أن يشتبه بثياب غيرها، نعم.

قال ﷺ:

وتُغْسَلُ نَجَاسَةُ الكَلْبِ وَالخِنْزِيْرِ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ، وَيُجْزِئُ فِيْ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ ثَلاثٌ مُنقيةٌ، وإِنْ كَانَ عَلَى الأَرْضِ فَصَبَّةٌ وَاحِدَةٌ تَذْهَبُ بِعَيْنِهَا؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «صُبُّوْا عَلَى بَوْلِ الأَعْرَابِيِّ ذَنُوْبًا مِنْ مَاءٍ».

وَيُجْزِئُ فِيْ بَوْلِ الغُلامِ الَّذِيْ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ النَّضْحُ، وَكَذلِكَ المَذْيُ، وَيُعْفَى عَنْ يَسِيْرِهِ وَيَسِيْرِ الدَّمِ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مِنَ القَيْحِ والصديد وَنَحْوِهِ، وَهُوَ مَا لا يَفْحُشُ فِي النَّفْسِ.

وَمَنِيُّ الآدَمِيِّ وَبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ.

هذا شروع منه ﷺ في بيان بعض النجاسات وطرق تطهيرها وقد سبق في أول الدرس الماضي أن الطهارة رفع الحدث وإزالة الخبث أي النجاسة، وهذه مسائل في النجاسات، غالب أهل العلم يفردها في باب إزالة النجاسة لكن المؤلف ﷺ ذكر جملة منها هنا، منها أولًا نجاسة الكلب والخنزير وهي أغلظ النجاسات، ذكر ﷺ أنه تغسل سبعة إحداهن بالتراب، أما الكلب فمنصوص عليه بالصحيحين، أن النبي ﷺ قال: **«إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعًا إحداهن بالتراب -وفي رواية- أولاهن التراب»**[1] وكونها الأولى أقرب، أولًا: أنها ثابتة في الرواية، ثانيًا: أنه إذا جعل التراب في الأولى فإن الغسلات تأتي بعدها فتزيل أثر الولوغ وأثر التراب بخلاف ما إذا جعلها في أخر الغسلات فإنه يحتاج إلى غسلة ثامنة تزيل أثر التراب، إذن ثبت في الصحيحين أن ولوغ الكلب يُغسل سبعًا وهذا لغلظه وشدته وكونه فيه من المكروبات والجراثيم ما لا يزول إلا بهذا العدد مع التراب.

لكن هل يلحق الخنزير به؟ هذا محل خلاف، والمؤلف ﷺ سار على إلحاقه وهو قولٌ أيضًا عند الشافعية، القول الثاني: أن الخنزير ليس كالكلب وهو مذهب الحنفية والمالكية وقول عند الشافعية ورواية عن الإمام أحمد وهو الصحيح؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم نص على الكلب فلا نعده لغيره، صحيح أن الخنزير شر منه وأنتن منه وأخبث منه لكن لا نحتاج إلى القياس، وذلك أن النبي ﷺ ذكر الكلب؛ لأن الكلب قد يقتنيه المسلم وقد

(١) أخرجه مسلم (٢٧٩)، وأبو داود (٧١)، والنسائي (٣٣٨)، وأحمد (٩٥١١) بنحوه، والترمذي(٩١) بلفظ: «يُغسلُ الإِناءُ إذا ولَغَ فيه الكلبُ سبْعَ مَراتٍ: أُولاهنَّ، أوْ أُخراهُنَّ بِالترابِ وإذا ولَغَتْ فيه الهِرَّةُ غُسِلَ مَرَّةً».

يحتاجه، وأما الخنزير فالمسلم أبعد ما يكون عن اقتنائه أو التعايش معه أو بيعه أو شرائه، فهو يعلم أنه أقبح الحيوانات وأنجسها وأنه محرم البيع والاكتساب، ومن ثم فلا يقتنيه ولا يمسكه فلا يحتاج إلى معرفة ولوغه لكن الكلب قد أذن الشارع باقتنائه في الصيد والحراسة والزرع، وحرم ما سوى ذلك بل توعد من اقتنى كلبًا غير مأذون فيه بأنه ينقص من أجره كل يوم قيراط[1] وهذا وعيد شديد، فلا يحل للمسلم أن يقتني الكلب ولا أن يتعايش مع الكلب إلا بما استثناه الشارع من الحراسة والصيد والزراعة وما سوى ذلك فإنه محرم، ولهذا جاء الإرشاد النبوي هنا؛ لأنه قد يحتاج الكلب وقد يقتني الكلب وقد يلغ الكلب في الماء أو في الإناء، ما هو الولوغ؟ أن يضع لسانه في الإناء شرب أو لم يشرب فإذا وضع الكلب لسانه في الإناء فقد ولغ فيه سواء شرب أو لم يشرب، ما علاجه؟ علاجه: أن يغسل سبع غسلات كل غسلة يصب الماء ثم يؤتى بغسلة ثانية وثالثة ورابعة حتى السابعة وتجعل في إحدى الغسلات التراب إما الأولى أو الوسطى لكنه لا تجعل الأخيرة لتزول الغسلات فلا يبقى أثر لا للولوغ ولا للتراب، هل يقوم مقام التراب غيره أو أنه لابد من التراب؟ هذا محل خلاف بين أهل العلم فمن أهل من قال لا يشترط التراب أصلًا وهو مذهب الحنفية والمالكية، وعند الشافعية والحنابلة أنه لا بد من التراب إلا إذا تعذر أو أتلف الإناء، والصحيح أن التراب متعين وأن لا يقوم غيره مقامه؛ لأن النبي ﷺ نص عليه وذكره دون غيره، فلا يعمد أشنان ولا صابون ولا شامبو ولا مطهرات مع وجود التراب؛ لأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى وقد حدد التراب فتحدد وتعين إلا إذا تعذر التراب لم يجد تراب يبحث عنه، وقد وقع في جامعة في الهند في دلهي بحث عند علماء غير مسلمين أعياهم الكلب ولعابه وأثره، وكيف يبقى مع وضع كثير من القاتلات للجراثيم والمبيدات الحشرية ونحوها ومع ذلك بقي أثر، فسألوا علماء المسلمين فأرشدوهم

(١) أخرج البخاري (٣٣٢٤)، ومسلم(١٥٧٥) الحديث بهذا المعنى عن أبي هريرة ﷺ قال: قال ﷺ: «مَن أمْسَكَ كَلْبًا، فإنَّه يَنْقُصُ مِن عَمَلِهِ كُلَّ يَومٍ قِيراطٌ، إلَّا كَلْبَ حَرْثٍ، أوْ ماشِيَةٍ».

إلى هذا الحديث، فوضعوا قدرًا من التراب فزال ما لم يزل بغيره من المزيلات، وهذا ليس بغريب على من لا ينطق عن الهوى صلوات الله وسلامه عليه، إذن نقول التراب يسير ومتوفر فيوضع التراب ولا يُعمد إلى غيره مع وجوده.

قال ﷺ: (**وَيُجْزِئُ فِيْ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ ثَلاثٌ مُنقيةٌ**) إذن النجاسة الأولى ذكرها، نجاسة الكلب أو ولوغ الكلب، بعد هذا قال: (**يُجْزِئُ فِيْ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ ثَلاثٌ مُنقيةٌ**) ثم قال: (**وإِنْ كَانَ عَلَى الأَرْضِ فَصَبَّةٌ وَاحِدَةٌ تَذْهَبُ بِعَيْنِهَا؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ الله ﷺ: «صُبُّوْا عَلَى بَوْلِ الأَعْرَابِيِّ ذَنُوْبًا مِنْ مَاءٍ»**[1]) إذن ذكر نوعين آخرين، النوع الأول انتهينا منه وهو أغلظ النجاسات وهو ولوغ الكلب، ثم ذكر سائر النجاسات يعني التي تقع على الثياب وعلى الأبدان ونحوها، فذكر أنها تغسل ثلاث غسلات سنعود إليها، ثم قال: إن كان على الأرض يعني إن كانت النجاسة على الأرض ويلحق بالأرض عندهم الصخور والحيطان والأحواض ونحوها، قالوا: فغسلة أو فصبة واحدة تذهب بعينها، ولا يلزم العدد بل غسلة واحدة إذا زالت بها عين النجاسة ولم يبقى أثر اكتفي بها؛ لقوله ﷺ: «**صُبُّوْا عَلَى بَوْلِ الأَعْرَابِيِّ ذَنُوْبًا مِنْ مَاءٍ**» [الحديث متفق عليه] هذا أعرابي دخل والنبي ﷺ جالس مع أصحابه فعمد إلى ناحية المسجد فبال، فقام عليه الصحابة ﷺ ينكرون فقال ﷺ: لا تزرموه، لا تقطعوه، ثم فرغ من بوله فأرشده النبي ﷺ وبين له أن هذه المساجد إنما بنيت لذكر الله وأنه لا يصح بها شيء من هذا، فتقبل هذا الأعرابي توجيه النبي ﷺ، وقال: اللهم اغفر لي ولمحمد ولا تغفر لأحد معنا أبدًا أو كما جاء عنه، فقال ﷺ: حجرت واسعًا ذلك أنه رأى الشفقة بأبلغ صورها من هذا النبي الرحيم صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، حيث علم أنه ما فعل هذا إلا لجهل وأن الإنكار عليه حال تبوله لا يفيده بل قد يهرب ولا يتعلم، وقد يتضرر في جسده وقد يلوث أكثر مكان

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠) عن أبي هريرة ﷺ قال: «قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي المَسْجِدِ، فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ، فَقَالَ لهمُ النبيُّ ﷺ: دَعُوهُ وهَرِيقُوا علَى بَوْلِهِ سَجْلًا مِن مَاءٍ، أَوْ ذَنُوبًا مِن مَاءٍ، فإنَّما بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، ولَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

في المسجد، فعلم ﷺ أن الحكمة تقتضي أن يبقى فلا يتلوث بدنه ولا ثيابه ولا أكبر من بقعته التي بال فيها ثم يرشد ويعالج هذا القذر والأذى والنجاسة بصب ذنوب من ماء، قال ﷺ: صبوا على بوله سجلًا من ماء، قالوا: السجل هو الدلو المملوء من الماء ومثله الذنوب وهو أكبر منه، فأرشدهم إلى إزالة النجاسة وعلّم هذا الرجل كيف يعمل في بيوت الله فلقي هذا التعليم القبول كله من هذا الرجل حتى إنه دعا للنبي ﷺ ولم يدع لأحد، فعلى كلٍ المؤلف ﷺ قال: إن هذا في النجاسة على الأرض، صحيح أن الحديث ورد في النجاسة التي على الأرض لكن هل خصها ﷺ؟ حتى نقول إنها إن كانت صبة واحد وإن كانت على الثوب أو البدن فثلاث أو سبع أو غيره؟ نقول أبدًا، ولهذا يمكن أن نأخذ بحديث ابن عباس هذا، فنقول: النجاسات إما ولوغ كلب ففيها سبع غسلات أو سائر النجاسات ففيها غسلة تذهب عين النجاسة، لكن المؤلف ﷺ قال: إن هذا خاص بالأرض وهو المشهور في المذهب عند الحنابلة ﷺ، ولهذا قالوا: النجاسة إما ولوغ كلب ففيها سبع غسلات وإما نجاسة على الأرض والحيطان والأحواض والصخور ففيها غسلة واحدة تذهب عينها، واستدلوا بحديث ابن عباس في بول الأعرابي وقالوا إن هذا خاص بالأرض وما سوى ذلك قال ﷺ: **(ثَلاثٌ غسلات مُنقيةٌ)** ما دليل الثلاث؟ عدنا للمسألة الثانية التي تجاوزناها وهي النجاسة التي تصيب الإنسان في بدنه أو في ثوبه.

يقول ﷺ: **(وَيُجْزِئُ فِيْ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ ثَلاثٌ مُنقيةٌ)** ما الدليل على الثلاث؟ أوردته قبل قليل في الماء الطاهر، نقرب لكم، إذا استيقظ أحدكم، ها؟ فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا، قالوا: إنه ﷺ أمر بغسل اليدين قبل غمسها ثلاثًا وعلل بوهم النجاسة، فيقين النجاسة يغسل ثلاث من باب أولى، يقول: إذا كان وهم النجاسة يغسل ثلاثًا فيقين النجاسة يغسل ثلاثًا من باب أولى، نقول لهم: ليس بصحيح، هذا الاستنتاج غير صحيح؛ لأننا قلنا إن هذا تعبد، وقلنا أنه يغسل يديه حتى لو حفظها في كيس أو جراب أو نحوه فليس هذا المحل

محل قياس هو تعبدي فيحفظ ولا يقاس عليه، نعم؟ وبناء على هذا فإننا نقول هاتوا الدليل على الثلاث، يدل على وجوب الثلاث في الغسلات، نقول: ما في دليل، هم استدلوا ﷺ بهذا الحديث وحملوه على هذا والصحيح خلافه، ولهذا نقول القول الثاني في المسألة وهو رواية في المذهب عند الحنابلة أنه يُكتفى بغسلة واحدة تزيل عين النجاسة، إذا زالت بغسلة لكن لو لم تزل بغسلة زاد غسلتين ثلاث ويستحب أن يقطع على وتر، لكن إذا زالت النجاسة بغسلة اكتفى بها ودليله؟ ما دليل القول الراجح هذا؟ ذكره المؤلف! بول الأعرابي، نقول: نحن لا نقول بالتخصيص ليس بول الأعرابي خاص بالأرض بل هو عام في كل النجاسات، ومن خصصه بالأرض فعليه الدليل ولا دليل، كما أنه ﷺ سُئل عن دم الحيضة يصيب الثوب، حديث أسماء بنت أبي بكر في الصحيحين، فقال حتيه ثم اقرصيه ثم اغسليه بالماء ولم يحدد عددًا بل سائر النجاسات لم يحدد فيها ﷺ عددًا وإنما ورد التحديد في ولوغ الكلب فقط، فما سوى ولوغ الكلب، نقول: الأصل إزالة النجاسة لأننا متعبدين باجتناب النجاسة فمتى زالت فلا يشترط فيه عدد، ألسنا اتفقنا في الدرس الماضي أنه لا يشترط نية، فإذا كانت النية غير مشترطة فالعدد من باب أولى ألا يشترط؛ ولأن الشارع جاء بتطهير النجاسة بما هو دون الماء كالأرض، فالذي يطأ أذى أو نجاسة بقدمه أو بنعله ثم يمشي على أرضٍ طيبةٍ طاهرةٍ تطهر؟ تُطهره الأرض والذيل، إذا كانت المرأة تلبس عباءة طويلة ومرت على نجاسة أو قذر ثم مرت على أرض طيبة يطهره ما بعده فالشارع جعل المطهرات أوسع من الماء حتى لا يقال باشتراط الماء ولا يقال أيضًا باشتراط العدد، إذن الصحيح أن النجاسة التي ليست من ولوغ كلب تطهر بصبة واحدة تذهب عينها، وفي المذهب ثلاث روايات ذكرها المؤلف هنا، ذكر ولوغ الكلب أن فيه سبع نعم، هم ﷺ ذكروا رواية ثانية في المذهب أن سائر النجاسات سبع ما بقي بينها وبين الولوغ إلا أن التراب فقط، ولهم في ذلك حديث لكنه لا يصح، وهو **«أُمِرْنا**

بغسلِ الأنجاسِ سبعًا»[١] [هذا حديث ضعيف جدًا] لا يحتج به، ولهذا المؤلف أعرض عنه لكنه ذكر الرواية الثانية وهي أن سائر النجاسات تغسل ثلاثًا، وترك الرواية الثالثة وهي الصحيحة وهي أن سائر النجاسات تغسل غسلة واحدة كما في جاء في حديث بول الأعرابي على الأرض، وكذلك لو كان على ثوب أو بدن نقول يغسل حتى تزول عين النجاسة ولا يلزمه فيه التكرار.

قال ﷺ: **(وَيُجْزِئُ فِيْ بَوْلِ الغُلامِ الَّذِيْ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ النَّضْحُ)** هذا أيسر النجاسات، ولاحظ الفرق بينه وبين ولوغ الكلب، ولوغ الكلب جعل فيه سبع غسلات وتراب، وبول الغلام الذي لم يأكل الطعام لم يوجب فيه الغسل وإنما أوجب في النضح، وهو المكاثرة بالماء بدون عصر ولا مرس، لكن هذا مقيد بغلام أي ذكر لم يأكل الطعام، هذان قيدان، القيد الأول: أن يكون غلامًا يعني ذكرًا لا أنثى، القيد الثاني: أن يكون لم يأكل الطعام، والذي قيد هذا هو الشارع ﷺ، فإن النبي ﷺ أوتي بصبي لم يأكل الطعام فبال في حجره فدعا بماء فنضحه[٢]، والحديث ثابت بالصحيحين من حديث عائشة ﵂، وحديث بنت محصن فأمر ﷺ بماء ونضحه ولم يغسله ولم يعصره ولم يستعمل فيه غسل النجاسات المعروف بل أمر فيه بالنضح وهذا من كمال أدبه ﷺ وتحمله للصبيان الصغار، فإنه أتي بصبي ليس له لكن أتي به ولعله ليحنكه فبال هذا الصبي في حجره ومعروف أنه لم يكن عندهم ما يحفظ البول، فحتما البول أصاب النبي ﷺ فدعا بماء فنضحه ولم يعنف الصبي ولم يعنف أمه ولم يحصل منه ﷺ غير إزالة هذه النجاسة لكنه خففها، فإن كان الصبي يأكل الطعام غُسل كسائر النجاسات، وكذلك غائطه يُغسل كسائر النجاسات، وكذا بول الأنثى الجارية يُغسل كسائر النجاسات،

---

(١) قال عنه ابن عثيمين في الشرح الممتع (١/ ٤٢١): ضعيف لا أصل له.

(٢) أخرج مسلم (٢٨٦) الحديث بهذا المعنى عن عائشة ﵂ قالت: «أُتِيَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بصَبِيٍّ يَرْضَعُ فَبالَ في حَجْرِهِ فَدَعا بماءٍ فَصَبَّهُ عليه».

قال الشافعي على جلالة قدره: لم يتبين لي الفرق، لماذا فرق النبي ﷺ لكن أهل العلم التمسوا الفرق والحكمة في ذلك، قد ذكر العلامة ابن القيم ﷺ في كتابه القيم «تحفة المودود في أحكام المولود» أن ذلك لا يخرج عن حكم ثلاث:

- إما لكون بول الذكر ينتشر ويتطاير وبول الأنثى يجتمع فشق غسل بول الصبي الذي يصيب أكثر الثوب؛ لأن بول الصبي ينتشر ويتطاير بينما الأنثى بولها يجتمع في مكان واحد فيشق غسل الثوب من بول الذكر ولا يشق غسله من بول الأنثى؛ لأنه مجتمع.
- أو أن الحكمة ترجع إلى أصل الخلقة والتكوين وهو أن الذكر خلق من طين والأنثى خلقت من دم، ولهذا قالوا: إن بول الأنثى أنتن رائحة وأغلظ وهذا يعرفه الأطباء إلى اليوم، أن بول الجارية أو البنت الصغيرة غير بول الذكر، فجعل الشارع تطهير هذا أغلظ من تطهير ذاك.
- أو أن الحكمة والعلم عند الله تعالى أن النفوس قد جبلت على حمل الذكور من الأطفال والصبيان وتعلقت بهم، ومن ثم يبتلى ببولهم كثيرًا فجاء التخفيف، والمشقة تجلب التيسير، فكما أن النفوس جبلت على حملهم كثيرًا سيتبولون كثيرًا ويشق الغسل كل ما تبول، غسل كل ثوب أصابه وعصره ومرسه، فاكتفى الشارع به بالنضح.

وهذه الحكمة ترجع للحكمة الأولى، وهي أنه ثمة مشقة فجاء التخفيف إما أن المشقة سببها انتشار البول، واجتماعه في بول الأنثى أو أن المشقة سببها كثرة حمل الصبيان دون الجواري والبنات، وهذا أمر جبلي قد جبل الله الناس عليه فإنهم يفرحون بالولد أكثر ويحملون الولد أكثر لكن هل هذا مشروع؟ بمعنى أنه نقول: لا حرج ولا يغالط لو فرح بالذكر أكثر لا حرج لكن إذا غضب وسخط من الأنثى هنا يقع الحرج، ويكون تشبه بفعل

الجاهلية، الذين إذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودًا، هذا من الجاهلية لكن كل إنسان يفرح أكثر بالذكر، نحن نقول لا حرج، وكونه يحمل الذكر أكثر لا حرج، وهذا معروف من قبل الإسلام ومن بعده، في الأعم الأغلب، على كل نقول لعل واحدة من هذه الحكم تكون هي الحكمة، فإن عجزت العقول عن إدراك ذلك سلمنا بحكمة من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وقلنا لمن بال عليه صبيٌ لم يأكل الطعام انضحه، وإن بالت أنثى اغسله، ما معنى يأكل الطعام؟ الذي يأكل الطعام هو الذي يتغذى به، وليس مرادهم بالذي يأكل الطعام الذي يصيح إذا مر به الطعام أو يشرأب إليه وإنما الذي يتغذى به، ومعلوم أن الصبي إذا وضع في فيه طعام أكله حتى لو كان صغيرًا، ولهذا يخرج من وصف من يأكل الطعام العسل اليسير الذي يوضع في فيّه والتمرة يحنك بها، نقول: هذا لا يعد آكل للطعام لكن متى أصبح يتغذى بالطعام ويكتفي به عن الحليب صار كبيرًا وأصبح بوله يغسل كبول الكبار، وأما إذا كان يتغذى بالحليب غير أنه لو وضع في فيه شيء من الطعام أكله كتمرة وملعقة عسل ونحو ذلك نقول هذا لا يعد آكلًا للطعام.

قال ﷺ: **(وَكَذلِكَ المَذْيُ)** يعني ينضح ما هو المذي؟ المذي: ماء رقيق يخرج عند الشهوة ولا يعقب خروجه فتور، بخلاف المني فإنه ماء دافق يخرج بلذة ويعقب خروجه الفتور، المذي يشبه البول في رقته إلا أنه يخرج عند الشهوة، مداعبة الزوجة، وتذكر الجماع أو التفكر فيه، المذي نجس كالبول والودي بخلاف المني كما سيأتي، هنا المؤلف ﷺ قال: **(وَكَذلِكَ المَذْيُ وَيُعْفَى عَنْ يَسِيْرِهِ)** يعني وكذلك المذي يعفى عن يسيره ويكتفى فيه بالنضح، هذا جاء في حديث سهل ابن حنيف لما سأل النبي ﷺ وأخبر أنه يتأذى قال: **«خُذْ كفًّا مِن ماءٍ فانْضَحْهُ»**[1] لكن في الحديث الثاني وهو أصح منه في الصحيحين حديث علي ﷺ قال: كنت

(١) أخرجه الترمذي (١١٥) عن سهل بن حنيف ﷺ قال: «كنتُ ألقَى مِنَ المَذْيِ شدةً وعناءً، فكنتُ أُكْثِرُ منه الغسلَ . فذكرْتُ ذلِكَ لِرَسولِ اللهِ ﷺ وسألتُهُ عنْهُ؟ فقال: إنَّما يجزِئُكَ منْ ذلِكَ الوضوءُ فقلتُ يا رسولَ اللهِ، كيْفَ بما يُصِيبُ

رجلا مذاءً أي شديد المذي، وهذا من فحوليته رضي الله تعالى عنه فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ لمكان ابنته مني فأرسل المقداد يسأل رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: «**يغسلُ ذَكَرَهُ ويتوضَّأُ**»(١) [الحديث متفق عليه] فدل على أنه نجس وأنه يجب فيه غسل الذكر وكذلك الوضوء، وكذلك الثياب إذا أصاب شيء منها كالبول تمامًا، لكن العفو عن يسيره أو النضح مبني على المشقة والمشقة تجلب التيسير، بعض أهل العلم أخذ بحديث سهل وحمله على من لم يستطع التخلص منه لمشقة التحرز، قالوا: يشبه بول الصبي الذي لم يأكل الطعام في مشقة التحرز منه فيكفيه أن يأخذ ماءً فينضحه على فرجه وملابسه.

لكن الأولى والأحوط والأبرئ للذمة أن يغسله غسلًا وأن يغسل كل ما أصاب من بدن وثوب وطرف الذكر ويتوضأ، ويبعد عن المهيجات والمسببات للمذي؛ فإن المذي غالبًا ما يحصل إلا مع كثرة المثيرات، فإذا اجتنب المثيرات غالبًا سلم في طاهرته وسلم في تردده؛ لأن بعض الناس يتردد ما يدري هو مني أو مذي ويقع عنده شيء من الحرج، وسيأتينا إن شاء الله في باب الغسل التفريق بينهما، على كلٍ الراجح والعلم عند الله تعالى أنه يغسل وجوبًا ذكر وما أصاب من بدن وثوب ويتوضأ، وهو كالبول فلا يعفى عنه لكن من ابتلي بشيء من هذا ابتلاءً عظيمًا ومشقةً عظيمةً يستفتي حينها في مسألة الاكتفاء بالنضح.

قال ﷺ: (**وَيَسِيْرِ الدَّمِ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مِنَ القَيْحِ والصديد وَنَحْوِهِ وَهُوَ مَا لا يَفْحُشُ فِي النَّفْسِ**) يقول: إنه يعفى عن يسير الدم كذلك؛ لأنه قال: ويعفى عن يسيره ويسير الدم وما تولد منه من القيح والصديد ونحوه، نقول: نعم، يعفى عن يسير الدم والقيح والصديد وهو

ثوبِي منْهُ؟ قال: يكفيكَ أنْ تأخُذَ كفًّا مِنْ ماءٍ فتنضَحَ بِهِ ثوبَكَ حيثُ ترَى أنَّهُ أصابَ مِنْهُ»، وقال الترمذي عنه أنه حسن صحيح.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٩)، ومسلم(٣٠٦).

أيسر من الدم بشرط ألا يكون هذا الدم خارجًا من سبيل، فإن كان خارجًا من سبيل فإنه لا يعفى عنه ولا عن يسيره كدم الحيض مهما قل ودم الاستحاضة، نقول: نجس، الخارج من السبيل نجس، وكذلك الدم المسفوح الذي يخرج ذبح بهيمة الأنعام ونحوها، نقول: هذا نجس لا يعفى عنه لكن الدم الذي يكون في عروق الذبيحة هذا طاهرٌ، وكذلك دم الآدمي في جروحه على القول بنجاسته يعفى عن يسيره، إذا كان يسيرًا يعفى عنه، وإذا كان كثيرًا لا يعفى، ما حد اليسير؟ قال: ما لا يفحش في النفس، أي نفس؟ نقول نفس المتوسطين لا الموسوسين ولا المتساهلين، فإن بعض الناس ربما النقطة عنده كثيرة؛ لأنه موسوس، متشدد جدًا ويظن أن هذا كثير وليس بكثير، وبعض الناس متساهل ربما ربع ثوبه دم ويقول هذا قليل يسير، نقول: لا هذا ولا ذاك، يرجع فيه إلى المتوسطين، وقد جاء عن جملة من الصحابة ﷺ أنه خرج منهم شيء من الدم ولم يقطعوا صلاتهم ولم يغسلوا هذا الدم، جاء عن ابن عمر أنه: **«عصرَ بَثْرةً ولمْ يتوضأْ»**[1] ابن أبي أوفى، بل قال الحسن: **«لم يزل الصحابة يصلون في جراحاتهم»**[2].

لكننا نقول: هذا كله مبني على الحاجة أو الضرورة، فإن المجاهدين في مغازيهم يصيبهم الجراح والشجات، ولا يتيسر لهم إيقاف هذه الدماء، بل أعظم من هذا ما ثبت عن الفاروق ﷺ: **«أنه جُرح وصلى وجرحه يثعب دمًا»**[3] فمثل هذا لا يمكن أن يقال إنه جائزٌ في حال الاختيار، هذا مضطرٌ اضطرار، والدم ينزِفُ ويرعُفُ رعافًا كثيرًا أو جرح ينزف دمًا كثيرًا، فمثل هذا لا يستطيع إيقافه حتى يقال بأنه تنجس وأنه وضوءه انتقض، نقول يصلي على

(١) أخرجه الألباني في حقيقة الصيام (١٨) وقال: إسناده صحيح.

(٢) أخرجه الألباني في تمام المنة (٥٠) عن الحسن قال: «ما زال المسلمونَ يُصَلُّونَ في جِرَاحاتِهم».

(٣) أخرجه مطولًا مالك (١/ ٣٩) واللفظ له، وعبد الرزاق (٥٧٩)، وابن أبي شيبة (٣٨٢٢٢) باختلاف يسير، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢٠٩).

حسب حاله، لكن إنسان أصابه جرح يسير أو رعاف يسير قطرات من دم، نقول: يعفى عنها يعفى عن هذا اليسير، وأما إذا كانت كثيرةٌ فإنه يغسلها وكذلك يحتاط في وضوءِهِ فيعيده، وإن كان الصحيح من أقوال أهل العلم أن الخارج من غير السبيل لا ينقض الوضوء ولو فحش كالقيء والدم والرعاف، وسيأتي إن شاء الله بيانه في باب نواقض الوضوء، القيح والصديد أيسر من الدم؛ لأنها هي من الجرح لما أنتن خرج منه شيء من هذا القيح أو الصديد، هو أصله دم لكنَّه تحول فيعفى عن يسيره أيضًا.

قال ﷺ: (**وَمَنِيُّ الآدَمِيِّ**) يعني طاهرٌ ويعفى عنه، ولا يقال عن يسيره بل يعفى عنه؛ لأنه طاهرٌ على الصحيح من قول أهل العلم ما دليل طهارته؟ ما دليل طهارة المني؟ قبل الحديث، في كتاب العزيز ما في دليل؟ نعم حديث أم المؤمنين عائشة لكن نقول في الكتاب قول ربنا جل شأنه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، فتكريم بني آدم أن يُخلق من مادةٍ طاهرةٍ لا نجسة، وفي حديث أم المؤمنين عائشة ﷺ «**أنها كانت تفركه من ثوب رسول الله ﷺ إن كان يابسًا وتغسله إن كان رطبًا**»[1]، في الحديث الثاني: «**أنها كانت تغسله من ثوب رسول الله ﷺ**»[2] ذهبت الحنفية والمالكية إلى وجوب غسله وأنه نجسٌ وأنه لا يعفى عنه، واحتجوا بحديث أم المؤمنين عائشة ﷺ أنها كانت تغسله من ثوب رسول الله ﷺ وحديثها في الصحيحين، لكننا نقول تركتم فركه وهو ثابت ليس بالصحيحين وإنما في صحيح مسلم، وأشار إليه البخاري إشارة، كثير من الفقهاء ذكر أن الحديث متفق عليه، قالوا: حديث أم المؤمنين عائشة أنها كانت تفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ الحديث متفق عليه، نقول الصحيح أن الحديث عند مسلم كما نبه على ذلك ابن حجر ﷺ، لكنَّ البخاري أشار إليه ومن ثم فإننا نقول ثبت في الصحيح أن أم المؤمنين عائشة ﷺ: «**كانت تفرك المني من ثوب رسول**

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨)، وأبو داود (٣٧٢)، والنسائي (٢٩٦)، وأحمد (٢٤٣٧٨) بنحوه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣١).

الله ﷺ **إذا كان يابسًا»** ولو كان نجسًا هل يمكن أن تفركه فركًا؟ وهل يقرها النبي ﷺ على ذلك؟ لا يمكن لابد من إزالة هذه النجاسة، وكانت تغسله وغسله ثابت في الصحيحين، فنقول غسله من باب النظافة، ولهذا جاء عن ابن عباس: **«إنَّما هو بمنزلةِ البصاقِ والمخاطِ»**[1] فيُغسل، الإنسان إذا أصاب ثوبه نجاسة غسله وإذا أصاب ثوبه قذارة غسله، فالغسل ليس للنجاسات فحسب بل نقول لما يستقذر، على كل الصحيح أن المني طاهرٌ، وقد عقد ابن القيم ﷺ مناظرة بين من يرى طهارته ومن يرى نجاسته وأطال النفس فيها في نحو ثمان صفحات بيَّن فيها أن الأصل الطهارة وأنه طاهرٌ ورد على من قال بالنجاسة.

قال ﷺ: **(وَبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ)** هذه آخر مسألة عندنا اليوم، **(وَبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ)** أي من بهيمة الأنعام، فإن بوله وروثه ومنيه طاهرٌ على الصحيح لحديث العُرنيين الذين قدموا المدينة من عرينة من قحطان، قدموا المدينة فاجتووا المدينة يعني لم يناسبهم جو المدينة فأمرهم النبي ﷺ أن يخرجوا خارج المدينة إلى إبل الصدقة وأن يشربوا من أبوالها وألبانها، فخرجوا وفعلوا وطابوا وصحوا وشفوا لكنهم كفروا نعمة الله، فقتلوا الراعي واستاقوا الإبل، فجاء الخبر إلى النبي من أول النهار فأرسل في إثرهم سراعًا من أصحابه فجاؤوا بهم مقيدين فقتلهم ﷺ شر قتله كما فعلوا بالراعي جزاءً وفاقًا؛ لأنهم محاربون فسمر أعينهم وجعلهم في الحَرَّةِ يستسقون فلا يُسقون[2]، وهذا أشدُّ أنواع القتل قتل بالصبر أن يحبس الإنسان حتى يموت كما فعلوا بالراعي، والحديث بالصحيحين بل رواه الجماعة، والشاهد أن النبي أرشدهم إلى شرب أبوال إبل الصدقة فدل على طهارتها إذ لا يمكن أن يأمرهم بشرب نجس، فإن قال قائل: لعله إنما أمرهم بها من باب التداوي، نقول: وهل يمكن التداوي بما حرم الله، لا يمكن وهو القائل ﷺ: **«تداووا عباد الله ولا تتداووا بحرام فإن**

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤١٨) عن عطاء بن أبي رباح، وقال: صحيح موقوف.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٠١).

الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهم»[1] [الحديث رواه الإمام أحمد وغيره] فلا يصح التداوي بحرامٍ ولا نجسٍ ثم إنه ﷺ لم يقل لهم اغسلوا الآنية ولا اغسلوا أفواهكم، لو على سبيل التنزل أنه نجس لأمرهم بغسل الآنية من هذه الأبوال النجسة، كذلك غسل الأفواه، فلما أرشدهم إلى الشرب من أبوالها عُلم أنها طاهرةٌ بل عُلم أنها دواء لبعض الأمراض المستعصية، ولا يزال العرب إلى يومنا الحاضر يعالجون بها في بعض الأمراض الباطنة المستعصية يعالجون بها ويتطببون بها، ربما إذا أعيتهم الحيلة وعجز الطب الحديث عن علاج بعضِ الأمراضِ ربما كان الشفاء فيها، لكن بعضَ من أعمى الله بصيرتهم خرجوا للناس في صحف سيارة قبل نحو سنتين فأنكروا هذا الحديث وشنعوا عليهم تشنيعًا يخشى عليهم أن يمرقوا من الدين بسببه، فإن قائلَ هذا الحديث هو الذي لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فكيف يأتي الرويبضةُ ويتكلم في مثل هذا الحديث ويطعن فيه وهو في الصحيحين، وينسبه إلى الصحوين كما يقول وهذا من ضلاله المبين، نسأل الله أن يهديه ويكفَّ شره عن المسلمين، لا يجوز مثل هذا، هذا زندقة، أن ينكر الإنسان معلومٌ من الدين ومشهور وحديثٌ في الصحيح فينكره بعقله القاصر، نقول: هذه زندقة، لا يحل لك مهما أوتيت من علم أن تحاكم أحاديث الرسول لعقلك القاصر، هذا حديث ثابت في الصحيح، فليس لك إلا التسليمُ والرجوع إلى أهل العلم إذا أشكل عليك وعجز عقلك القاصر عن فهمه وإدراكه ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] ومثله أيضًا حديث الذبابة، والمؤلف لم يذكره ولم نذكره هنا وهو أنه ما لا نفس له سائلة من الذباب ونحوه طاهر، وإذا وقع في الإناء فإنه يُغمس ويُستخرج ثم يُشرب ما في الإناء، لما ثبت في الصحيح أيضًا أن النبي ﷺ قال: «**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه**

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٧٤)، والحديث صححه السيوطي في الجامع الصغير (١٦٩٠).

ثم لينزعه؛ فإن في أحد جناحيه داء والآخر دواء، وإنه يتقي بالذي فيه الداء»[١] يعني ينزل على الجناح الذي فيه الداء، فإذا غمس حصل الدواء والشفاء من الجناح الثاني الذي رفعه، فقال من قل فهمه وإدراكه وتزندق من الزنادقة المتقدمين، إن هذا الحديث غير صحيح وأنكروه وهو في البخاري، وأوردوا على إنكاره ما يدل على سفاهة وسفالة عقولهم، حيث قالوا: كيف يكون في أحد جناحيه داء، وفي الآخر دواء - سبحان الله - هذا خلق الله هو الذي خلقه وجعل فيه ذلك، وجعل السم الزعاف في ذوات السموم لا تتأثر به وإذا أفرغته في غيرها هلك، بعض ذوات السموم لو لدغت بعير مات وهو بين جنبيها وفي أحشائها ما تهلك ولا تتضرر - فسبحان الخلاق العليم - فيأتي بعض من قصر عقله ولم يستوعب فيقول كيف يكون في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، ثم يقول وكيف ينزل على جناح الداء، ما الذي يدريه - سبحان الله - هذه زندقة متقدمة ومثلها زندقة بعض المتأخرين فينفون حديثًا في البخاري بسبب عقولهم القاصرة، وهؤلاء أجدر بهم أن يتوبوا إلى الله ويثوبوا إلى رشدهم ويعلموا أنه ﷺ لا ينطق عن الهوى، ولا يحل لإنسان كائنًا من كان أن يحاكم النصوص إلى عقله.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: ثوبٌ أصابه نجس من صاحبه أو غيره ثم خلعه ولم يجد ماءً يغسله، وعندما حان وقت الصلاة وكان الثوب يبسًا من النجاسة لبسه وصلى به، ما الحكم؟

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٨٢) عن أبي هريرة بلفظ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فإنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وفي الآخَرِ دَاءً».

الجواب: الحكم أنه يعيد الصلاة، إذ صلى بنجاسة وهو يعلم وكان الأجدر به أن يغسل الثوب ويصلي به ولو كان بعضه رطبًا أو يغسله ويجففه ولو تأخر عن الصلاة بعض ما دام أن الوقت متسعًا، أما وقد صلى بثوبٍ نجس فإنه قد أخل بشرط من شروط صحة الصلاة وهو اجتناب النجاسة، فيعيد الصلاة مع الاستغفار والتوبة والندم.

سائل يسأل ويقول: ما قول علماء السلام – نفع الله بهم – هل يجوز التوكيل في عقد النكاح أو قبوله أو الطلاق عبر التليفون؟ أفتونا مأجورين.

الجواب: نعم، يجوز التوكيل في عقد النكاح وفي الطلاق، يجوز أن يوكل الإنسان آخر بأن يقبل عنه الزواج، فيقول: قبلت هذا الزواج ورضيته لموكلي فلان أو يُطلق عنه، وكذلك الطلاق عبر الهاتف، لا حرج فيه ويقع به الطلاق لا سيما إذا كان سماعًا مشافهةً، الرسائل هي التي فيها كلام لبعض المتأخرين فيما لو أرسل وزعم أنه ليس هو، لكن إذا تكلم بكلام واضح وصريح الطلاق وسمعته الزوجة أو وليها أو غير ذلك ممن يبلغها فإنه يقع به الطلاق.

سائل يسأل ويقول: إذا كانت الغسلة الواحدة لا تكفي لذهاب عين النجاسة، فهل الأقرب غسلها ثلاثًا أو سبعًا؟

الجواب: نقول: إذا زالت النجاسة بغسلة واحدة اكتفى بها وإلا زاد، في تسيل الميت جاء قول النبي ﷺ في الصحيحين بل عند الجماعة حديث أم عطية، قال: اغسلنها، أي زينب بنته

لما توفيت ﷺ، قال: «**اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا، أَوْ أَكْثَرَ مِن ذلكَ، إنْ رَأَيْتُنَّ**»[1]، في الاستجمار جاء الإيتار، قطعه على وتر، فإذا نقى المكان بثلاث اكتفى وإلا زاد، وإذا طهر وتنقى بالرابعة زاد خامسة وهكذا، فيقع على وتر وهو أولى.

سائل يسأل ويقول: أحس بعد البول بقطرات من البول تخرج، ما حكمها؟ وهل أعيد الوضوء؟ علمًا أنها تتكرر مني.

الجواب: هذا نوع من السلس لكنه أخف منه وهو أنه يصيب الإنسان بعد التبول، يعني لا يصيبه دائمًا وإنما يصيبه أحيانًا أو بعد كل وضوء، نقول لمثل هذا:

أولًا: يتأكد بالفحص الطبي عند طبيب المسالك، وعندهم جهاز اختبار يعرفون تحقق هذا أو أنه وهم ثم عندهم من العلاج بإذن الله ما ينفع ومن التمارين، فإن هذا ينتج غالبًا من ارتخاء العضلات، عضلات المثانة فإنها قد ترتخي عند الإنسان وينصحون بتقوية هذه العضلات، ويرون أن من العلاج لتقويتها أن يقطع الإنسان التبول وهو يتبول، يعني يوقف التبول مرات وهو يتبول، يقول: فإن هذا يقوي عضلة المثانة، هذا كلام بعض الأطباء، والإنسان إذا احتاجه قد يفعله لأنه ما في ضرر، إنما الضرر في النثر للذكر وغيره مما ذكره بعض الفقهاء وليس له أصل في السنة لكن وهو يبول يوقف البول مرات، يقولون: إن هذا يقوي العضلة، إذن نقول: إذا كان سبب هذا ارتخاء في العضلات، يمكن أن يعالجه إما بالتمرين هذا أو بأخذ علاج ولست طبيبًا في هذا لكن أنا أنقل ما سمعت، فإذا ثبت أخذ

(١) أخرجه البخاري (١٢٥٤)، ومسلم (٩٣٩)، وأبو داود (٣١٤٢)، والترمذي (٩٩٠)، والنسائي (١٨٨١)، وابن ماجه (١٤٥٨)، وأحمد (٢٠٨٠٩).

علاج، وإذا ما ثبت وكان مجرد وهم ووسوسة يتركه لكن يقول: أنا أراه رأي عين بعد أن أتبول يبقى عشر دقائق، خمس دقائق، نقول: لا تتوضأ حتى يتوقف، فإذا توقف توضأ وصلي، لا تجعل صلاتك في وقت هذا البول، ما دام أنه يتبول أو ينقط البول ربع ساعة، نقول: إذن راعي أن يكون بولك واستنجاؤك قبل الصلاة بوقت يتوقف فيه البول ثم توضأ وصلي.

سائل يسأل ويقول: إذا كانت النجاسة على ما يستر العورة وعلم وهو في الصلاة، ماذا يفعل؟

الجواب: يستأنف الصلاة يعني يقطعها ثم يزيل النجاسة أو يغير هذا اللباس ويستأنف لكن لو كانت النجاسة في شماغه مثلًا، ألقاه وهو يصلي أو كانت في ثوب وعليه ما يستر عورته من ثياب داخليه، يخلع الثوب وهو يصلي ولا يلزمه شيء.

سائل يقول: أريد نصيحة عن الصلاة وعظم شأنها.

الجواب: هذا من أوجب الواجبات وأفرض الفرائض، لو لم يرد فيها إلا قول الله جل شأنه: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فالصلاة شأنها عظيم، يقول ﷺ: «استَقيموا ولنْ تُحصُوا، واعلَموا أنَّ خيرَ أعمالِكم الصَّلاةُ»[1] فالصلاة شأنها عظيم والمحافظة عليها دليل إيمانه، والله شأنه أوجب هذه الصلاة وافترضها في الأصل خمسين وافترضها على رسوله ﷺ في السماء لما عُرج به ﷺ ثم سأل ربه التخفيف حتى خففها إلى خمس، لم يزل بين كليم الرحمن موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم، والله جل

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٧٧)، وأحمد (٢٢٣٧٨) واللفظ له، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة (٢٢٦).

شأنه، يقول له: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف حتى خففها إلى خمس وقال : ارجع فقد استحييت، فأمضاها رب العالمين جل شأنه بخمسين في الميزان وخمس في الفعال، وهذا فضل من الله ورحمة، هذه الصلوات نور، من حافظ عليها كانت له نور وبرهان يوم القيامة، ومن لم يحافظ عليها – نسأل الله السلامة والعافية – ما بقي له في الإسلام، يقول ﷺ: **«العهدُ الَّذِي بينَنَا و بينَهُمْ الصلاةُ، فمَنْ تركَهَا فقدْ كفرَ»**[1] قل بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة، ولا يمكن أن يترك الإنسان الصلاة هكذا ابتداءً بل يتركها تدريجيًا، أول ما يترك الجماعة الواجبة التي أوجبها الله جل شأنه في بيوته التي أذن أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه، وأجبها على المحاربين والمصافين للعدو، وأسقط بعض هيئات الصلاة كله مراعاة للجماعة، ابن أم مكتوم يأتي للنبي ﷺ يقول: إني رجل أعمى ليس لي قائد يُلاوِمُني، هل تجد لي رخصة؟ يقول: نعم ثم يقول: ماذا قلت؟ فيعيد له السؤال، فيقول: هل تسمع النداء؟ قال: نعم، قال: أجب، لا أجد لك رخصة[2]، وبهم ﷺ أن يُحرق المتأخرين عن الصلاة الذين يصلون في بيوتهم، يصلون لكنهم ما يشهدون الجماعة **«وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بالصَّلَاةِ، فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فيُصَلِّيَ بالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِي برِجَالٍ معهُمْ حُزَمٌ مِن حَطَبٍ إلى قَوْمٍ لا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ -يعني ما يصلون في المساجد-، فَأُحَرِّقَ عليهم بُيُوتَهُمْ بالنَّارِ»**[3] منعه ما فيها من النساء والذرية، فالواجب الحرص

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩)، وأحمد (٢٢٩٨٧)، الحديث صححه الألباني في صحيح الترغيب (٥٦٤)، وصححه ابن باز في مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٦٥٣) عن أبي هريرة ﷺ قال: «أَتَى النبيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى، فَقالَ: يا رَسولَ الله، إنَّه ليسَ لي قَائِدٌ يَقُودُنِي إلى المَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسولَ الله ﷺ أَنْ يُرَخِّصَ له، فيُصَلِّيَ في بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ له، فَلَمَّا وَلَّى، دَعَاهُ، فَقالَ :هلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بالصَّلَاةِ؟ قالَ: نَعَمْ، قالَ: فأجِبْ».

(٣) أخرجه مطولًا البخاري (٦٥٧) باختلاف يسير، ومسلم (٦٥١) واللفظ له.

وأنتم أهل صلاة وأهل خير لكن يجب أن نسعى في مناصحة إخواننا وجيراننا وأولادنا وقرابتنا وزملائنا، ننصحهم في هذا الأمر العظيم فإن ترك الصلاة خطر عظيم وهو يتساهل أولًا بترك الجماعة ثم يتساهل بالوقت، ما يترك الصلاة كاملة، يترك المسجد ويصلي في البيت ثم يبدأ يتساهل في الصلاة في وقتها، فيصلي أحيانًا صلاتين وثلاث مع بعض، يؤنبه ضميره، ما ينام حتى يؤدي كل الصلوات التي عليه ثم يصلي أحيانًا ويترك أحيانًا ثم يصل إلى الطامة الكبرى والداهية العظمى ويترك الصلاة ويخرج من الملة، ويتعامل الناس معه للأسف على أنه من عداد المسلمين وهو كافر وإن كان من أبوين مسلمين، إذا لا يصلي أبدًا فهو كافر بشهادة النبي ﷺ: **«العهدُ الَّذِي بينَنَا و بينَهُمْ الصلاةُ، فمَنْ تركَهَا فقدْ كفرَ»** ولا يجوز لأهله أن يغشوا المسلمين به فيخطبوا منه، ولا يجوز لهم حتى إذا مات أن يغسلوه ويكفنوه ويقدموه يصلي الناس عليه، ما تفيد هذه الصلاة إذا كان ولعياذ بالله قاطع صلاته.

أسأل الله أن يهدي ضال المسلمين، وأن يوفقنا لما يحب ويرضى وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح وأن يفقهنا في دينه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ الثَّالِث]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ الآنِيَةِ]

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم مالك يوم الدين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على البشير النذير والسراج المنير، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله في الدرس الثالث من دروس شرح عمدة الفقه للإمام «ابن قدامة» غفر الله له ورحمه وجمعنا به في دار كرامته.

قد أنهينا في الدرسين الماضيين «باب المياه» واليوم نبدأ في باب الآنية.

قال المؤلف رحمه الله:

بَابُ الآنِيَةِ

لا يَجُوْزُ اسْتِعْمَالُ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ فِيْ طَهَارَةٍ وَلا غَيْرِهَا؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ الله ﷺ: «لا تَشْرَبُوْا فِيْ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَلا تَأْكُلُوْا فِيْ صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ»[1] وَحُكْمُ المُضَبَّبِ بِهِمَا حُكْمُهُمَا إِلَّا أَنْ تَكُوْنَ الضَبَّةُ يَسِيْرَةً مِنَ الفِضَّةِ، وَيَجُوْزُ اسْتِعْمَالُ سَائِرِ الآنِيَةِ الطَّاهِرَةِ وَاتِّخَاذُهَا، وَاسْتِعْمَالُ أَوَانِي أَهْلِ الكِتَابِ وَثِيَابِهِمْ مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا.

(١) أخرجه البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧).

وَصُوْفُ المَيْتَةِ وَشَعْرُهَا طَاهِرٌ، وَكُلُّ جِلْدِ مَيْتَةٍ دُبِغَ أَوْ لَمْ يُدْبَغْ فَهُوَ نَجِسٌ، وَكَذلِكَ عِظَامُهَا وَكُلُّ مَيْتَةٍ نَجِسَةٌ إِلاَّ الآدَمِيَّ، وَحَيَوَانَ الماءِ الَّذِيْ لا يَعِيْشُ إِلاَّ فِيْهِ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فِي البَحْرِ: «هُوَ الطَّهُوْرُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ»(١).

وَمَا لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَوَلِّدًا مِنَ النَّجَاسَاتِ.

هذا باب الآنية، الباب سبق تعريفه وأنه اسمٌ لجملةٍ من العلم وهو في الأصل في اللغة: اسمٌ لمدخل الشيء، لكنه في الاصطلاح عندهم: اسمٌ لجملة من العلم تحته مسائل غالبًا، أما الآنية: فهي جمع إناءٍ، إذن الإناء يجمع على آنية، وأما الأواني فهي جمع آنية، هي جمعُ جمعٍ، والإناء في اللغة وفي الاصطلاح: هو الوعاء الذي يحفظ فيه الشيء ويوعى فيه الشيء.

لماذا ذكر المؤلف ﷺ باب الآنية عقب باب المياه؟ نقول: سبب ذكر باب الآنية عقب باب المياه، أن الماء كما لا يخفى: جوهرٌ سيالٌ بطبعه فاحتاج إلى إناءٍ يحفظه فناسب ذكر الآنية وأحكامها عقب باب المياه من حيث الحل والحرمة والطهارة والنجاسة، إذ قد يكون الماء طهورًا والإناء نجسًا فينجسه أو محرمًا فيحرم استعماله، وهذه أول مناسبةٍ لذكر الآنية وله مناسبةٌ ثانيةٌ وهي في باب الأطعمة والأشربة، وإذا كان للباب مناسبتان فالأولى أن يذكر عند أولهما، وإذا جاءت المناسبة الثانية يحال إلى ما سبق، فيقال تقدمت الإشارة إليه في أول كتاب الطهارة.

باب الآنية: قال ﷺ: **(لا يَجُوْزُ اسْتِعْمَالُ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ فِيْ طَهَارَةٍ وَلا غَيْرِهَا)** ثم أورد الدليل حديث حذيفة بن اليمان ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تَشْرَبُوْا فِيْ آنِيَةِ الذَّهَبِ**

(١) أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦)، وأحمد (٨٧٣٥)، والحديث صححه البخاري في تهذيب التهذيب.

وَالفِضَّةِ، وَلا تَأْكُلُوْا فِيْ صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ» إذن أول مسألةٍ صدر بها الباب: حكم آنية الذهب والفضة، فبيَّن أنه لا يجوز استعمالها أي الآنية المصنوعة من ذهب أو من فضة بأن تكون الآنية كلها من ذهبٍ خالصٍ أو فضةٍ خالصةٍ، والذهب والفضة معروفان، جوهران معروفان لا يحتاجان لتعريف، فبين ﷺ أنه لا يجوز استعمال هذه الآنية المصنوعة من ذهبٍ أو من فضةٍ، وقبل ذلك لا تجوز صنعتهما فلا يجوز للمسلم أن يصنع إناءً من ذهبٍ أو فضةٍ، ولا يجوز بيعهما ولا يجوز شرائهما، إذن تحرم الصنعة، وتحرم التجارة، ويحرم الاتخاذ والاقتناء، حتى لو قال أنا لا استعمل، قال معاذ الله أن استعمل أو أشرب أو آكل في إناء ذهب أو فضة والنبي ﷺ حرمه، نقول: لا يجوز لك حتى مجرد الاقتناء، يقول أنا فقط أتخذها تحف أجمل بها بيتي، نقول: يحرم ذلك.

إذن يحرم في هذه الآنية، أولًا: صنعتها، ثانيًا: بيعها وشرائها أي التجارة فيها، ثالثًا: اقتنائها واتخاذها، رابعًا: استعمالها، المؤلف نصَّ على الاستعمال وعلمنا تحريم ما سبق باللازم، إذن يحرم استعمال هذه الآنية المتخذة من ذهب أو فضة في طهارةٍ أو في غير الطهارة، والذي يهمنا الآن في الباب في الطهارة وغيرها كالأكل والشرب المنصوص عليهما في الحديث وسائر وجوه الاستعمال عند الأئمة الأربعة، ما دليل ذلك؟ نهيه ﷺ في هذا الحديث الصحيح المخرج في الصحيحين **«لا تَشْرَبُوْا فِيْ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَلا تَأْكُلُوْا فِيْ صِحَافِهَا** -ليس في البخاري وَلا تَأْكُلُوْا فِيْ صِحَافِهَا- **فَإِنَّهَا** -أي هذه الآنية من ذهب أو فضة- **لَهُمْ** -أي للكفار- **فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ»** هذا حديثٌ صحيحٌ صريحٌ ينهى فيه ﷺ عن استعمال آنية الذهب والفضة في الأكل والشرب، وإنما نصَّ على الأكل والشرب؛ لأنه الغالب وعدي إلى سائر وجوه الاستعمال لأنه في معناه، وهذا مذهب الأئمة الأربعة أن سائر وجوه الاستعمال ملحقة بالأكل والشرب، كما يدلُّ على ذلك أيضًا حديث أم سلمة ﵂: الذي يشرب في آنية الذهب

والفضة «**فإنَّما يُجرجِرُ في بطنِه نارَ جهنَّمَ**»[١] [الحديث متفق عليه] وليس في البخاري ذكر الذهب، الذي يشرب في آنية الذهب والفضة فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم، هذا يؤكد التحريم ويقويه فإن فيه هذا الوعيد الشديد الذي يدل على أن استعمالها ليس محرمًا فقط بل كبيرة؛ لأنه متوعدٌ عليه بالنار قال ﷺ: «**فإنَّما يُجرجِرُ في بطنِه نارَ جهنَّمَ**» إذ الجزاء من جنس العمل، قالوا الجرجرة صوت البعير إذا هاج فهو يجرع الماء ويتجرعه لكنه من نار جهنم – نسأل الله السلامة والعافية– وهذا الوعيد لا يكون إلا على فعل محرم بل كبيرة من كبائر الذنوب.

قال ﷺ: (**وَحُكْمُ الْمُضَبَّبِ بِهِمَا حُكْمُهُمَا**) أي حكم الذي فيه جزء من ذهب أو فضة حكم الإناء المصنوع من ذهب أو فضة إلا أن تكون ضبة يسرة من الفضة، سنأتي لهذا المستثنى، إذن يحرم أن يكون الإناء كله من ذهب أو فضة أو بعضه فيه ذهب أو فضة بل يحرم المموه بهما، ما هو التمويه؟ التمويه: أن يُذاب الذهب والفضة، يباع ثم يجعل فيه الإناء ليكسب من لونه، يُقال: هذا إناء مموه بذهب أو بفضة فيكون محرمًا مع أنه لم يكسب إلا من لونه، وهذا قد يكون في الإناء وقد يكون في الساعة وقد يكون في القلم وقد يكون في الميدالية وقد يكون في الكبك وقد يكون في الثريا إلى غير ذلك، نقول: إذا موَّه الإناء أو غيره بالذهب أو الفضة فإنه يأخذ حكم التحريم؛ لأن فيه شيءٌ من ذهبٍ أو فضةٍ، وكذلك الطلاء وهو المطلي بهما بأن يُصبغ بذهبٍ أو فضةٍ أو يُجعل الذهب أو الفضة كالورق ثم يلصق على الإناء، نقول: هذا إناءٌ مطليٌ بذهبٍ أو بفضةٍ مثل الورق الآن المصنوع من الألمنيوم، ماذا يسمى؟ قصدير، هذا حلال ما فيها شيء؛ لأن مادته من الألمونيوم لكن لو وضع مثله من ذهب أو فضة ولُبّس الإناء وكُسي به وطُلي به أو لُصق عليه، نقول: هذا إناء محرمٌ؛ لأنه مطليٌ بذهب أو فضةٍ، ومثله كذلك

(١) أخرجه البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم(٢٠٦٥).

المطعم بذهب أو فضةٍ بأن يحفر في الإناء حفر فيرصع بقطعٍ من ذهبٍ أو فضةٍ، يوضع في الإناء حفر ثم يؤتى بقطعٍ من ذهبٍ أو فضة فترصع فيه، نقول: هذا مطعم بذهب أو فضة فيحرم كذلك، وكذلك المكفت بالذهب أو الفضة بأن يبرد الإناء ويكون فيه شبه المجاري ثم يؤتى بقطعة من ذهب أو فضة كالزيق فتلصق في هذا المكان ويكون من باب التجميل، نقول: هذا كله محرمٌ؛ لأن فيه شيء من ذهب أو فضة، قد جاء عند الدارقطني من حديث ابن عمر: **«الذي يشرب في آنية الذهب والفضة أو إناءٍ فيه شيء من ذهب أو فضة فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم»**[1] والحديث فيه كلامٌ لكنه يصلح للاحتجاج به لاسيما أن أصله في الصحيحين، فيحرم على المسلم إذن أن يتخذ أو يقتني إناء ذهبٍ أو فضةٍ أو يستعمله في أكلٍ أو شربٍ أو سائر وجوه الاستعمال، وكذلك أن يستعمل إناءً مموَّهًا بذهبٍ أو فضةٍ أو مطلي بذهبٍ أو فضةٍ أو مكفت أو مطعم، نقول: أي شيء فيه ذهبٌ أو فضةٌ اجتنبه، هل هذا على العموم في كلِّ شيء؟ نقول: إلا ما استثني، ما المستثنى؟ استثني الحلي للنساء، وهل الحلي آنية؟ نقول: أبدًا، فهل يحل للمرأة أن تستعمل آنية الذهب والفضة؟ نقول: أبدًا، الأصل العموم والنصوص عامةٌ فتشمل الرجال والنساء على حدٍّ سواء، وإنما أُبيح للنساء التحلي فقط؛ لعموم قول الله جل شأنه: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ ﴾ [الزخرف] فأبيح للمرأة أن تتحلى بذهبٍ وفضةٍ في حدود العرف، أي ما جرت العادة بلبسه للنساء فلو تجاوزت المرأة في لبس الذهب فوق العرف والعادة بأن فصَّلت ثوب ذهب، نقول هذا يمنع؛ لأنه تجاوز العرف والعادة ولأن فيه أيضًا ثوب شهرة هذا، لكن ما جرت عادة النساء بلبسه في حلقهن وآذانهن ومعاصمهن وأقدامهن هذا كله جائزٌ سواءٌ كان محلقًا أو غير محلقٍ خلافًا

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ١١٤) عن عبدالله بن عمر ﷺ بلفظ: «من شربَ من إناءِ ذهبٍ أو فضةِ أو إناءٍ فيه شيْءٌ من ذلكَ فإنّما يجرجرُ في بطنهِ نارَ جهن» وقال عنه: إسناده حسن، ولكن قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٤٠٦): منكر.

لمن منع الذهب المحلق للنساء، فالصحيح إباحته وجوازه لكن هذا في حدود الحلية وأوسع أبواب الذهب والفضة التحلي فأبيح للمرأة التحلي به وأبيح للرجل من الفضة الشيء اليسير كالخاتم وأبيح في السلاح ما هو أوسع من ذلك من شيء من ذهب أو فضة ويأتي إن شاء الله في باب اللباس أكثر من هذا التفصيل.

إذن لا يجوز للمسلم أن يستعمل آنية الذهب والفضة لا في طهارة ولا غيرها، لو تطهر في إناء ذهبٍ أو فضةٍ، فما حكم الطهارة؟ ما حكم طهارة من توضأ في إناء ذهبٍ أو فضةٍ؟ اغترف بإناء ذهبٍ أو فضةٍ أو كان البانيو كله -كما يفعل المترفون- كله ذهب أو فضة قد تكون دورة المياه كلها عنده مرصعةٌ بذهبٍ أو فضةٍ والبانيو والخلاطات ونحوها، فما حكم استعمال هذا الإناء؟ إذن يأثم لمخالفته نهي النبي ﷺ لكن طهارته صحيحة، نقول: الوضوء صحيح والغسل صحيح لكنك تأثم، لماذا، مع أنه قد نهي عنه؟ نقول: لأن النهي هنا ليس عائدًا لذات العبادة ولا لشرطٍ من شروطها وإنما عاد لأمرٍ خارج، النهي إما أن يعود لذات العبادة فيبطلها أو يعود لشرط من شروطها فيبطلها على الصحيح أو يعود لأمر خارجٍ فلا يبطلها.

مثال النهي العائد لذات العبادة: مثل الصلاة في أوقات النهي بدون سببٍ، إنسانٌ لما صلى الأمام العصر قام يصلي، قال له من بجواره: لم تصلِّ يا فلان؟ قال: تنفل تطوع تزود من الخير، نقول له: لا يصح لك ذلك، قد نهى الشارع عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، فلو صليت أثمت ولم تصح صلاتك إلا أن تكون من ذوات الأسباب، ومثله لو صام يوم العيد سواء قضاءً أو نفلًا أو كفارةً، نقول: لا يصح صوم يوم العيد، قد نهى الشارع عنه، فلا يصح لك أن تصوم يوم العيد ولا أيام التشريق إلا للمتمتع والقارن إذا عدما الهدي

فإن لهما أن يصوما ثلاثة أيامٍ في الحج ولهما أن تكون هذه الأيام أيام التشريق كما يأتي إن شاء الله في بابه، إذن هذا مثالٌ لنهيٍ عائدٍ لذات العبادة فيعود عليها بالإبطال.

مثالٌ على النهي العائد للشرط: مثل الوضوء بالماء المغصوب، والصلاة في الأرض المغصوبة وستر العورة بثوبٍ مغصوب، فلو غصب الإنسان ماءً فتوضأ به، نقول: أثمٌ ووضوؤه غير صحيح، ومثله لو ستر عورته بثوبٍ مغصوبٍ أو صلى بأرضٍ مغصوبةٍ، نقول: أثم وصلاته غير صحيحة؛ لأنه قد نُهي عنه، والنهي عائد إلى شرط العبادة من ستر العورة والطهارة بالماء فيعود على العبادة بالإبطال على الصحيح من قول أهل العلم.

أما إذا كان النهي عائدٌ إلى أمرٍ خارجٍ عن ذات العبادة وشرطها أمرٌ منفكٌ عنها فإنه يأثم ولا تبطل عبادته مثل ما معنا هنا، هل الإناء شرطٌ في الطهارة؟ نقول: ليس بشرطٍ يتوضأ ولو بدون إناء، فالإناء ليس شرطًا في الطهارة ومن ثم فإذا استعمل إناءً محرمًا مغصوبًا أو مسروقًا أو منتهبًا أو من ذهبٍ أو فضةٍ، نقول: يأثم لكن وضوءه صحيح، ومثله لو صلى وعليه خاتمُ ذهبٍ، نقول: صلاته صحيحة؛ لأن الخاتم ليس ساترًا للعورة.

قال ﷺ: **(إِلَّا أَنْ تَكُوْنَ الضَبَّةُ يَسِيْرَةً مِنَ الفِضَّةِ)** هذا مستثنى، إذن يُستثنى من آنية الذهب والفضة الإناء الذي فيه ضبة، أي قطعة لإصلاحه من فضة بشروطٍ:

الشرط الأول: أن تكون من فضةٍ لا ذهبٍ.

الشرط الثاني: أن تكون يسيرةً عرفًا، يعني في عرف الناس أنها يسيرةٌ صغيرةٌ ما تكون هي الكبيرة والكثيرة في الإناء.

الشرط الثالث: أن تكون لحاجةٍ بأن ينكسر الإناء، وإن أمكن إصلاحه بغيرها فإنه لا يضر إذ يصلحها به أو بغيره، إذ يكفي أن تكون ثمة حاجة وليس ضرورة حتى يقال لا بد أن

يتعسر إصلاحه بغير الفضة، نقول: أبدًا، حتى لو أمكن إصلاحه بغير الفضة فأصلحه بالفضة فإن له ذلك.

إذن لا بدَّ أن تكون الضبة من فضة، وأن تكون يسيرة، وأن تكون لحاجةٍ، ومع هذا فقد كره العلماء مباشرتها بالشرب، قالوا: وإن كانت ضبةً يسيرةً من فضةٍ ولحاجة فإنه إذا أراد أن يشرب لا يباشرها بفيه، يعني لا يشرب من جهة الضبة هذه التي من فضة، لئلا يصدق عليه أنه شرب من إناء فضة، وقيل: يحرم مباشرتها، وقيل: يباح وهو الصحيح، إذ لم يرد النهي عن مباشرتها بالشرب، فلا حرج إذا أجاز له الشارع أن يضبب الإناء بالفضة فإن له أن يشرب لكن كونه يتورع ولا يباشرها بفمه، نقول: هذا يرجع إليه لكنه لا يصير إلى التحريم ولا الكراهة لعدم الدليل، ما دليل هذا الاستثناء؟ حديث أنس في البخاري[1] أن قدح النبي ﷺ وهو إناء يروي الرجلين، انكسر فاتخذ مكان الشعب أي مكان الكسر سلسلة من فضة، يعني أصلحه فأصبح الذي يرى الإناء كأنه سلسلة، يعني أصلح طرفه هذا بطرفه الثاني بسلسلة تربط بينهما أو بقطعة فضة تربط بينهما فدل هذا الحديث على الاستثناء، والحديث في البخاري، وأخذ أهل العلم الشروط المتقدمة من الحديث، فإن الحديث فيه أن القدح انكسر فدل على أن ثمة حاجة، ثم أُصلح بفضة ولم يصلح بذهب، ثم كانت الضبة يسيرة صغيرة، فدل على أنه لا يصلح بذهب ولا بضبة كبيرة ولا يصلح بدون حاجة إذا وضعها مجرد زينة، نقول: لا يصلح، إذا تعلق بها حاجة غير الزينة صح، وأما إذا كانت لمجرد الزينة فلا تصح.

نختم ما يتعلق بآنية الذهب والفضة، ما الحكمة التي لأجلها نهى الشارع عن استعمال آنية الذهب والفضة؟ وبعضهم يقول ما العلة؟ نعم، العلة ينبغي أن تكون منصوصة لكن الحكمة

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٠٩) عن أنس بن مالك ﷺ: «أَنَّ قَدَحَ النبيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِن فِضَّةٍ، قالَ عَاصِمٌ: رَأَيْتُ القَدَحَ وشَرِبْتُ فِيهِ».

التي يلتمسها أهل العلم لنهي الشارع عن استعمال آنية الذهب والفضة ما هي؟ تفضل، كسر قلوب الضعفاء والفقراء، وأيضًا السرف والخيلاء، إذن لما فيها من كسر قلوب الفقراء، ولما فيها من السرف، ولما فيها من الكبر والخيلاء، وأيضًا؟ نقول: كذا قال الفقهاء ﷺ: أن الشارع نهى عن آنية الذهب والفضة؛ لما فيها من السرف والخيلاء، و كسر قلوب الفقراء، لكن العلامة ابن القيم ﷺ: انتقد هذه العلل كلها وبيَّن أن الشارع أومأ لعلة هي الصحيح وهي الأقرب، بعضهم قال أيضًا: لما فيها من التضيق على النقدين؛ لأن الناس كانوا يتبايعون بالذهب والفضة فإذا صنعت آنية منها ضيق على الناس في عملاتهم التي بها يتبايعون، فابن القيم ﷺ انتقد ذلك، قال: أما التضيق على النقدين فهذا ليس بصحيح إذ يباح اتخاذها حليًا ولم يمنع الشارع منه، ولو كان مجرد التضيق لمنع اتخاذها حليًا لكن الشارع أباح اتخاذها حليًا وسبائك ولم يمنع منه، فدل على أنه ليس لأجل التضيق على النقدين، وأما الكبر والخيلاء فإنه محرمٌ ولو استعمل أي إناء، إذ يحرم على المسلم أن يتكبر ويتعاظم في نفسه على الآخرين حتى لو استعمل أدنى إناء فليس الكبر والخيلاء محرمٌ بالإناء إذا كان من ذهب ومباح بغيره بل يحرم الكبر والخيلاء بأي إناء، قال: وأما كسر قلوب الفقراء، فهذا لا ضابط له، إذ قد تنكسر قلوبهم إذا رأوا الأغنياء يسكنون بيوتًا واسعةً ويركبون دوابًا فارهةً ويلبسون ثيابًا حسنةً، فهل نمنعهم من ذلك ونقول للأغنياء البسوا وكلوا واسكنوا مثل الفقراء؟ نقول: لم يمنعهم الشارع من ذلك، لم يمنع الشارع الأغنياء من ركوب المراكب الفارهة وسكنى المساكن الواسعة ولبس الملابس الفاخرة، لم يمنعهم الشارع من ذلك بل يحب جل شأنه أن يرى أثر نعمته على عبده، فليست العلة إذن لأجل هذا كله، إذن ما هي العلة؟ العلة ما أشار إليه ﷺ في آخر الحديث، قال: «**فإنَّهَا لهمْ في الدُّنْيَا ولَكُمْ في الآخِرَةِ**» إذن العلة ما يحصل من استعمالها من منافاةٍ ظاهرةٍ للعبودية التي بها ينال عبيد الله هذا النعيم في الآخرة، وأما من ليس في قلوبهم عبودية لله تعالى فإنهم يستعملونها في الدنيا ويحرمونها في الآخرة، فعبيد الله حقًا

يمتنعون من استعمالها لأنها تتنافى مع العبودية ويرجون ثوابًا أعظم، إذ الجزاء من جنس العمل، فمن حرم نفسه من هذا النعيم من هذه الآنية فإنه ينالها في جنات النعيم أسال الله الكريم من فضله.

قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ اسْتِعْمَالُ سَائِرِ الآنِيَةِ الطَّاهِرَةِ وَاتِّخَاذُهَا)** إذن لـمَّا بيَّن أنه يحرم استعمال آنية الذهب بيَّن أنَّ ما سوى آنية الذهب والفضة يجوز استعماله ويجوز اتخاذه وصنعته وبيعه وشراءه سواءً كان ثمينًا أو كان دون ذلك إذ قد يكون ثمة آنية أعلى قيمة من الذهب والفضة كالألماس وكالياقوت والأحجار التي تسمى كريمة، فمثل هذه الأحجار قيمتها أعلى من قيمة الذهب والفضة، والشارع لم ينه عنها فبقيت على الأصل وهو الإباحة، فإن الله أباح لنا كل شيء إلا ما جاء التحريم فيه في الآنية وهو الذهب والفضة لكن قد يُمنع من استخدام هذه الثمينة من جهة الإسراف فقط لكن لذاتها لا تمنع، ما تمنع كمنع الذهب والفضة، الذهب والفضة يمنع لذاته أما غيرها فإن منعت من باب آخر لسببٍ آخر، نقول: هذا ليست لذاتها وكذلك الآنية الرخيصة ليست ثمينة، نقول: يباح اتخاذها واستعمالها وقد استعمل ﷺ جملةً من الآنية، استعمل إداوةً من صُفر أي النحاس، والحديث في البخاري[1] ومن جلد واستعمل قربة واستعمل جفنة وهذا كله في الصحيح، فاستعمال الإنسان آنية مصنوعة من حجارة أو من جلدٍ أو من ألومنيوم أو من بلاتين أو من أي مادةٍ طاهرةٍ مباحةٍ، إذ القاعدة في الآنية أنه يباح اتخاذ واستعمال كل إناءٍ طاهرٍ مباحٍ مهما ارتفعت قيمته أو رخصت، إنما حرم الشارع آنية الذهب والفضة كما تقدم.

(١) أخرجه البخاري (١٩٧) عن عبدالله بن زيد ﷺ قال: «أَتَى رَسولُ الله ﷺ، فأَخْرَجْنَا له مَاءً في تَوْرٍ مِن صُفْرٍ فَتَوَضَّأَ».

قال ﷺ: **(وَاسْتِعْمَالُ أَوَانِي أَهْلِ الكِتَابِ وَثِيَابِهِمْ مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا)** هذه مسألة وهي في آنية أهل الكتاب أي اليهود والنصارى وألحق بها أيضًا ثيابهم، فبيَّن أنه يباح أو يجوز استعمالها ما لم تعلم نجاستها أي مجهولة الحال، أما معلومة النجاسة فهي هنا نجسةٌ بلا خلافٍ، ومعلومة الطهارة طاهرةٌ بلا خلاف، إذن عندنا إناء أو ثوبٌ استعمله كافرٌ فغسله قبل أن يعطيه المسلم، هل أقول هذا لا يدخل في الإشكال ولا يرد فيه الخلاف طاهرٌ؛ لأنه معلوم الطهارة، وإناءٌ استعمله الكافر في نجاسةٍ ورأينا النجاسة فيه كلحم خنزير أو خمرٍ ونحوه، استعمله في أكل نجس أو شرب النجس، فإنا نقول هذا معلوم النجاسة فهو نجس بلا خلافٍ، لا يستعمله حتى يغسله حتى لو كان المستعمل له مسلمًا، لو أن مسلم استعمل الإناء في نجاسةٍ، نقول: نجسٌ لا يستعمل في طهارةٍ ولا في غيره حتى يغسل وتزال عنه النجاسة.

إذن الإناء والثوب من حيث العلم بالنجاسة وعدمها يتنوع وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- إناءٌ أو ثوبٌ معلوم الطهارة فهذا طاهر.
- إناءٌ أو ثوبٌ معلوم النجاسة فهذا نجسٌ.
- مجهول الحال، استعمله الكفار لكننا لا ندري هل استعملوه في نجاسةٍ أو لا؟ وهل غسلوه أو لا؟ إنما لبسه الكافر إن كان ثوبًا وشرب فيه أو أكل أو طبخ إن كان إناءً ثم أراد المسلم أن يستعمله فجاء يسأل، هذا هو الذي يريده المؤلف ﷺ بقوله: **(وَاسْتِعْمَالُ أَوَانِي أَهْلِ الكِتَابِ وَثِيَابِهِمْ)** أي ثيابهم وآنيتهم التي استعملوها وجهلنا حالها لم نعلم نجاستها، فالمؤلف ﷺ يرى الطهارة وأنه يجوز الاستعمال.

قبل أن نأتي إلى الخلاف، نقول من أهل العلم من قسَّم الكفار في اجتناب النجاسات إلى قسمين: قال ثمة قسم يجتنبون النجاسات وهم عامة الكفار، يعني لا يتلطخون بالنجاسة ولا يتعبدون بها، وقسمٌ يتدين باستعمال النجاسة ويعتبرها دين وفضيلة، وهؤلاء ضُلالٌ مخالفين

للفطر السليمة، قالوا: نوعٌ من البراهمة وبعض الصابئة، المقصود أن من عُلِم أنه يتعبد باستعمال نجاسةٍ، فنقول: هذا إناؤه نجسٌ وثوبه نجسٌ مطلقًا؛ لأنه يتلطخ بالنجاسة ويعتبر هذا دين وفضيلة، أيضًا من أهل العلم من فرَّق بين اليهود والنصارى في استحلال الميتات وعدمه، فقال الأصل في اليهود أنهم لا يستحلون الميتة، والنصارى منهم من يستحل الميتة ومن ثم فرَّق بينهم، المؤلف ﷺ ذكر هنا أن ثياب الكفار وآنية الكفار جائزة الاستعمال ما لم تعلم النجاسة، بالنسبة للثياب أيضًا من أهل العلم من فرَّق بينما يلي العورة وما لا يليها، فقال: إنما يلي العورة يجتنبه سواء على التحريم أو الكراهة، وأما ما يلبس في أعلى البدن كالعمامة والثياب الفوقية قال هذا بعيدٌ عن النجاسة فلا يحرم، وبعضهم قال يكره وما يلي العورة يحرم، نقول: إذا كان الثوب أو الإناء قد استعمله كافرٌ ولا نعلم طهارته من نجاسته فقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ما ذكره المؤلف هنا، وهو أنه يجوز استعماله بلا كراهة -وهذا مذهب الحنابلة- واستدلوا على ذلك بالأصل، قالوا: الأصل طهارة، والأصل الحل، ونحن نحافظ على هذا الأصل، ولأن النبي ﷺ أكل في آنيتهم، فعند الإمام أحمد أنه ﷺ أضافه يهوديٌّ على خبز شعير وإهالة سنخة[1] -يعني ودك متغير الرائحة- هذا الحديث يدل على أنه ﷺ قَبِلَ أكْل اليهودي وأضافه اليهودي وقدَّم له هذا الطعام فأكله وهو سيقدمه في آنيتهم، وفي الصحيح من حديث أنس أنه ﷺ أضافه خياطٌ، بدل اليهودي خياطٌ، وقد يكون هو يهودي لكنه في الصحيح أضافه يهودي فقدم للنبي ﷺ خبز شعير وقديد والدباء، فأصبح ﷺ يتتبع

(١) أخرجه أحمد (١٣٢٠١) عن أنس بن مالك ﷺ «أنَّ يهوديًّا دَعا النَّبيَّ ﷺ إلى خُبزِ شَعيرٍ وإهالَةٍ سَنِخةٍ، فأجابَه» والحديث صحح إسناده شعيب الأرناؤوط على شرط مسلم في تخريج المسند.

الدباء في نواحي الصحن أو الصحفة[١] قال أنس ﷺ: فما تركتها بعد ما رأيت النبي ﷺ يتتبعها، يعني أحببتها من حبِّه ﷺ للدباء وهي نوع من القرع، وهذا الحديث في الصحيحين لكنه ليس فيه التصريح باليهودي، قالوا أيضًا: ولأن عمر ﷺ توضأ من جرة نصرانية، وقالوا: ولأن الصحابة توضؤوا أو اغتسلوا من إناء يهوديةٍ أو مشركة، حديث عمران بن حصين لكن ليس بالحديث التصريح بأنه ﷺ وأصحابه توضؤوا أو اغتسلوا، وإنما فيه أنه ﷺ وأصحابه في غزوةٍ احتاجوا الماء ولم يجدوا ماءً فوجدوا مشركةً فأخذوا من مائها، وأفرغ ﷺ لأصحابه وأعطى أحدهم قال: اذهب فاغتسل، فدلَّ على أنهم استعملوا هذا الإناء أو هذا الماء في طهارةٍ، إذن الحنابلة ﷺ قالوا: مجموع هذه الأدلة تدل على أن هذا الأصل وأن الماء باقٍ على طهوريته؛ لأن الإناء طاهرٌ ولم يتغير هذا الماء بنجس، فيبقى الإناء على طهارته والماء على طهوريته فيستعمل هذا الإناء وقاسوا الثياب على الآنية.

القول الثاني: كراهية استعمال آنية وثياب الكفار مجهولة الحال، وهو مذهب الحنفية والشافعية، قالوا بالكراهة، يُكره أن يستعمل المسلم آنية الكفار أو ثياب الكفار إذا جهل حالها.

القول الثالث: أنه يحرم استعمال آنية الكفار وثياب الكفار مجهولة الحال، ويجب على من احتاج استعمالها أن يغسلها قبل استعمالها.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٣٥) عن أنس بن مالك ﷺ قال: «كُنْتُ غُلَامًا أَمْشِي مع رَسولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ علَى غُلَامٍ له خَيَّاطٍ، فأتَاهُ بقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ وعليه دُبَّاءٌ، فَجَعَلَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ قالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذلكَ جَعَلْتُ أَجْمَعُهُ بيْنَ يَدَيْهِ قالَ: فأقْبَلَ الغُلَامُ علَى عَمَلِهِ، قالَ أَنَسٌ: لا أَزَالُ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ بَعْدَ ما رَأَيْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ ما صَنَعَ».

وأصحاب القول الثاني والثالث يحتجون بحديثٍ واحد لكن منهم من يحمله على الوجوب ومنهم من يحمله على الاستحباب أو نقول منهم من يرى أن من خالفه وقع في التحريم أو وقع في الكراهية وهو حديث أبي ثعلبة الخشني ﷺ وهو في الصحيحين، قال يا رسول الله: **«إنَّا بأرض قوم أهل كتاب أفنأكل في آنيتهم؟ -وسأل رسول الله ﷺ عدة أسئلة- فقال له ﷺ: أما ما ذكرت أنكم بأرض قوم أهل كتاب، فلا تأكلوا في آنيتهم إلا ألَّا تجدوا بُدًّا فإن لم تجدوا بدًا فاغسلوها، وفي رواية فأرحبوها بالماء»**[1] الحديث، قالوا فهذا حديث صحيح صريح في أنه لا يستعمل المسلم آنية أهل الكتاب، فإنه ﷺ قال: أما ما ذكرتم من أنكم بأرض قوم أهل كتاب فلا تستعملوا آنيتهم إلا أن لا تجدوا بدًا، يعني إلا إذا احتجتموها حاجةً ماسةً أو اضطررتم إلى استعمالها، فحينئذٍ قال: فاغسلوها فدلَّ على أنه لا يستعملها ابتداءً وأنه يتجنبها غاية الإمكان فإن دعت الحاجة إلى استعمالها غسلها قبل الاستعمال، المالكية أخذوا بهذا الحديث وقالوا ظاهره وجوب الغسل وتحريم الاستعمال قبل الغسل، والحنفية والشافعية قالوا باستحباب الغسل وكراهية الاستعمال قبل الغسل، والحنابلة ﷺ الذين يرون أن ذلك جائزٌ وأن الأصل الطهارة بلا كراهة يقولون إن هذا ليس في عامة اليهود ولا النصارى وأهل الكتاب، وإنما هو في قومٍ كانوا يستحلون الميتات أو يستعملون النجاسات لكن ليس في الحديث التصريح بذلك بل ظاهر الحديث أنهم قوم أهل كتاب، والله جل شأنه أباح لنا طعام أهل الكتاب فدلَّ على أن أهل الكتاب كالمشركين هنا في أنه يتوقى المسلم استعمال آنيتهم ولباس ثيابهم إلا إذا دعته الحاجة إلى ذلك، فإذا دعته الحاجة فإنه يتوقى احتمال النجاسة بالغسل وهذا هو الأصل وهو البعد عن استعمال آنية وثياب الكفار بل التعايش مع الكفار، الأصل في المسلم البعد عن الكفار وعدم التعايش والاختلاط بهم، لكن إذا اضطر إلى هذا أو ابتلي بهذا نقول لا تستعمل آنيتهم التي قد أكلوا فيها أو شربوا، ولا تلبس ثيابهم التي قد

(١) أخرجه البخاري (٥٤٨٨)، ومسلم (١٩٣٠).

لبسوها حتى تغسلها فتسلم من هذا، والحديث حديث أبي ثعلبة حديث صحيح ولعل هذا هو الأقرب، وهذا يجرنا إلى أنه لا يجوز للمسلم الذي قد سلم من التعايش مع الكفار والبعد عن بلاد الكفار والعيش بين ظهراني الكفار، أنه لا يستقدم كافرًا لخدمته في بيته ولا للعمل معه كسائق ونحوه بل يستقدم من المسلمين وهم كثرٌ بحمد الله في أرض الله فيستقدم من يخدمه في بيته ومن يعينه في مزرعته أو مؤسسته أو شركته من عباد الله المؤمنين الموحدين أهل الديانة، ويتجنب استقدام الكفار فإنه ﷺ نهى عن استقدام الكفار إلى بلاد الإسلام وجزيرة التوحيد، فلا يحل استقدامهم حتى لو قال بنية دعوتهم، نقول: اتركهم في أرضهم فإن آمنوا لهم الاستقدام وإلا فلا، وإلا فلا تستقدمون لئلا تحتاج أخذ ثوبٍ أو إناءٍ من كافر قد استعمله وتبتلى بهذا.

قال ﷺ: **(وَصُوْفُ المَيْتَةِ وَشَعْرُهَا طَاهِرٌ)** الميتة: كل حيوان مات حتف أنفه أو مات بدون ذكاة شرعية، هذه الميتة في الشرع، الحيوان الذي مات بدون ذكاة، وجدنا شاة ميتة نقول هذه ميتة حتى الصغير يعرفها قبل الكبير، إذا وجد شاة ميتة ملقاه على الأرض قال هذه ميتة، لكن الحيوان الذي ذكي ذكاة غير شرعية هذا أيضًا في الشرع ميتة وما أكثر الميتات حينئذٍ، كل حيوان ذكي ذكاة غير شرعية، سواء كان من بهيمة الأنعام أو من الدواجن ونحوها، نقول: إذا لم يذكى ذكاة شرعية كالذي يقتل بالصعق ونحوه، نقول: هذا ميتة لا يحل أكله، يقول ﷺ: إن **صُوْفُ المَيْتَةِ وَشَعْرُهَا طَاهِرٌ** يعني إذا جُزَّ ولم ينتف، فلو أتينا إلى ميتة فقرضنا صوفها أو شعرها بمقراض نقول طاهرٌ؛ لأنه لم تحله الحياة حتى يحله الموت وينجس بشرط ألا ينتف من أصوله، فإن قطع من أصوله نقول: أصله المرتبط بالجلد هذا نجس، لكن قرضناه بالمقراض قصصناه بالمقص، نقول: هذا طاهرٌ ما دام صوفًا أو شعرًا أو وبرًا فإنه طاهرٌ، فإن قال واحد كيف طاهرٌ وهو حي ثم ماتت؟ نقول: هو لا تحله الحياة من الأصل وإنما ينمو هكذا، بدليل أنه لا يحس الإنسان ولا يتألم بشعره، إذا سحب الشعر تألم من العرق المتصل بالجلد لكن لو

مسكت الشعر من الوسط ثم سحبته ما يحس ولا يتألم، وإنما ينمو ومن ثم فإذا قطع الشعر أو جز الصوف من جلد حيوان فإنه طاهر.

قال ﷺ: **(وَكُلُّ جِلْدِ مَيْتَةٍ دُبِغَ أَوْ لَمْ يُدْبَغْ فَهُوَ نَجِسٌ وَكَذا عِظَامُهَا)** إذن لما بيَّن أن الميتة طاهر صوفها وشعرها ووبرها، بين أن بقية أجزائها نجسة من لحم وعظم وجلد، وهذا لا خلاف فيه، أن الميتة نجسة ومحرمة عظمها ولحمها وجلدها، لكن هل يمكن أن يطهر الجلد أو لا يمكن؟ المؤلف ﷺ يقول: **وَكُلُّ جِلْدِ مَيْتَةٍ دُبِغَ أَوْ لَمْ يُدْبَغْ فَهُوَ نَجِسٌ وَكَذا عِظَامُهَا،** نقول: الجلد في الميتة يأخذ حكمها فهو نجسٌ إجماعًا، إذا ماتت الميتة أو ذكيت ذكاة غير شرعية فإن النجاسة تحل في اللحم والعظم والجلد، لكن إذا دبغ هل يطهر أو لا يطهر هذا محل الخلاف، ما هو الدبغ؟ هو عملية تطهير الجلد وتجفيفه سواء كان بالوسائل التقليدية القديمة كالقرض وقشر الرمان ونحوه أو بالوسائل العصرية الحديثة، المقصود أن الجلد هذا إذا طهر وجفف، هل يطهر أو لا يطهر؟ المؤلف يقول إنه لا يطهر، يقول: **كُلُّ جِلْدِ مَيْتَةٍ دُبِغَ أَوْ لَمْ يُدْبَغْ فَهُوَ نَجِسٌ،** يعني باقٍ على نجاسته حتى لو أنه دبغ، وهذا هو المشهور في المذهب عند الحنابلة ﷺ، أن الدباغة لا تطهر جلد الميتة بل يبقى على النجاسة، ويستدلون على ذلك بحديث عبد الله بن عُكيم عند الإمام أحمد أنه ﷺ كتب كتابًا في آخر حياته، جاء في بعض الروايات أنه قرأ علينا كتاب النبي ﷺ قبل وفاته بشهرين، في رواية بشهر، في رواية بثلاثة أيام، وفي رواية مطلقًا، وفيه أي في هذا الكتاب: **«إذا أتاكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»**[1]. يقول النبي ﷺ إذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب -أي جلد- ولا عصب يعني ولا لحم بل اتركوه، هذا الحديث محل خلافٍ بين أهل العلم في

(١) أخرجه أبو داود (٤١٢٨)، والترمذي (١٧٢٩)، والنسائي (٧/ ١٧٥)، وابن ماجه (٣٦١٣) عن عبدالله بن عكيم الجهني ﷺ قال: «أتانا كتابُ النَّبيِّ ﷺ: أن لا تنتَفِعوا منَ الميتةِ بإهابٍ ولا عَصبٍ»، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجه.

تصحيحه وتضعيفه ذلكم أنه مضطرب في سنده، فإنه تارة عن كتاب وتارة عن مشيخة وتارة عمن قرأ الكتاب، وكذلك في متنه اضطراب فإنه روي مطلقًا وروي مقيدًا بثلاثة أيام وبشهر وبأربعين يومًا وبشهرين، وعلى فرض صحته فإن أهل العلم أو جمهور العلماء قد أجابوا عنه، وسيأتي الجواب عنه على فرض صحته.

القول الثاني: أن جلد الميتة يطهر بالدباغة، وهو قول الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في رواية، إلا أن أصحاب هذا القول اختلفوا في هذا الجلد الذي يطهر يعني اتفقوا على طهارته لكن اختلفوا في نوعه، فذهب بعض أهل العلم إلى طهارة كل الجلود ولم يستثنوا إلا الخنزير وهذا مذهب الحنفية، قالوا: كل جلد ميتة يطهر إلا الخنزير فقط، الشافعية قالوا: كل جلد يطهر إلا الخنزير والكلب، الإمام أحمد ﷺ جاءت عنه روايات عدة، فالرواية المشهورة التي هي المذهب ما ذكره المؤلف أنه لا يطهر جلد ميتة أبدًا، وروي عنه ﷺ أنه يطهر جلد كل حيوان طاهر سواء كان مأكولًا أو غير مأكول، فيدخل في هذا بهيمة الأنعام لأنها مأكولة ويدخل الهر لأنه طاهرٌ وهو غير مأكول لكنه طاهر، لقوله ﷺ في الهرة: «**إِنَّهَا لَيْسَتَ بِنَجَسٍ؛ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ والطَّوَّافاتِ**»[1] وهذه الرواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يطهر جلد كل حيوان طاهر، وروي عنه ﷺ أنه يطهر جلد كل حيوان مأكول فقط، وهذه أيضًا اختارها شيخ الإسلام ﷺ.

إذن عندنا في المسألة أقوال ونحن لا نريد أن نشتتكم في الأقوال، لكنا نقول: من أهل العلم من قال لا يطهر جلد حيوان مطلقًا وهو المشهور في مذهب الحنابلة، ومنهم من قال يطهر ثم هؤلاء الذين قالوا يطهر، منهم من قال يطهر كل حيوان إلا الخنزير، منهم من قال

(١) أخرجه أبو داود (٧٥)، والترمذي (٩٢)، والنسائي (٦٨)، وابن ماجه (٣٦٧)، وأحمد (٢٢٥٨٠)، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (١٧٣).

يطهر كل حيوان إلا الخنزير والكلب، منهم من قال يطهر فقط الحيوان الطاهر فيدخل المأكول والحيوان الذي لا يؤكل لكنه طاهر كالهرة، ومنهم من قال لا يطهر إلا جلد المأكول وهذا أضيق دائرة، وهو رواية في المذهب اختارها جمع من المحققين ولعلها الصحيحة، أنه لا يطهر من جلود الحيوانات إلا ما كان ماكولًا حال حياته، ما دليل طهارة الجلد بالدبغ عمومًا وهو دليل الجمهور؟ دليلهم أن النبي ﷺ وجد شاة ملقية، شاة لميمونة قد ماتت فألقيت، فقال ﷺ: **«هلَّا انتفعتم منها؟ قالوا إنها ميتة، قال: هلَّا انتفعتم بجلدها؟»**[١] [والحديث في الصحيح عند مسلم وأصحاب السنن] وقال ﷺ في الحديث الآخر: **«أيُّما إهابٍ دُبِغ فقد طهُر»**[٢] وفي رواية: **«إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ»**[٣] وهذا العموم أخذ به بعض أهل العلم فرأى عمومًا في كل حيوان ولو لم يكن مأكولًا، قالوا: إن عموم أيما إهاب دبغ فقد طهر أو إذا دبغ الإهاب فقد طهر يشمل كل حيوان لكن سيأتينا ما يدل على التخصيص، إذن نقول: إن النبي ﷺ أمر الصحابة أن ينتفعوا من جلد هذه الشاة الميتة، وقد أقرهم على أنه لا ينتفعون منها بأكل ولا ينتفع من لحمها ولا عظمها، قال: لكن الجلد هلا انتفعتم منه؟ يعني يمكن وهي ميتة أن تأخذوا الجلد وتدبغوه وتنتفعوا به، وقال: **«دباغُها ذَكاتُها»**[٤] إذا تقرر هذا فإنا نقول الصحيح أن جلد الميتة يطهر، ماذا نفعل بحديث عبدالله بن عكيم؟ وفيه: **«إذا أتاكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»** نقول: هذا الحديث لا يصلح للاحتجاج به، وعلى فرض صحته فإنه يجاب عنه بأنه ليس في محل البحث، إنما هو في الجلد قبل الدبغ وهذا محل اتفاق

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٢) عن عبدالله بن عباس ﷺ قال: «وَجَدَ النبيُّ ﷺ شَاةً مَيِّتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النبيُّ ﷺ: هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟ قالوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قالَ: إِنَّما حَرُمَ أَكْلُهَا».

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٦) باختلاف يسير، والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي (٤٢٤١) واللفظ لهما، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي.

(٣) أخرجه مسلم (٣٦٦).

(٤) أخرجه أبو داود (٤١٢٥)، وأحمد (٢٠٠٦١)، والحديث صححه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

فإنه يؤكد المعنى المجمع عليه وهو أن جلد الميتة قبل الدبغ نجسٌ لا يجوز الانتفاع به؛ لأنه قال: «**إذا أتاكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**» والإهاب: اسم للجلد قبل الدبغ، فإذا دبغ فإنه لا يسمى إهابًا، إذن نقول: هذا الحديث لا إشكال فيه إذا فرضنا صحته وسلَّمنا به فهو يتكلم عن الجلد قبل الدبغ، والجلد قبل الدبغ نجسٌ بالإجماع، جلد الميتة قبل الدبغ نجسٌ بالإجماع، وهذا الحديث يؤكده يقول: «**لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**» يعني لا تأكلوا لحمها ولا تنتفعوا بجلدها لكنه في الجلد قبل أن يدبغ، فإذا دبغ فإنه لا يسمى إهابًا، ما الذي يدلنا على هذا ويرشدنا إليه؟ علماء اللغة، فإننا نحتاج إليهم في فهم دلالات الكتاب والسنة، فإذا رجعنا إلى أهل العربية وسألناهم، الإهاب ما هو؟ قالوا الإهاب اسم للجلد قبل الدبغ، فإذا دبغ ما يسمى إهابًا، كذا قاله النضر بن شميل وهو من علماء العربية، قال: الإهاب اسم للجلد قبل الدبغ فإذا دبغ سمي شنًا أو قربة ما يسمى إهابًا وقد دبغ، فمعنى ذلك أنه ﷺ يقول: «**إذا أتاكم كتابي هذا لا تنتفعوا من الميتة قبل دبغها بشيء**» لا بجلدها ولا عصبها ولا شيء، ويدل على هذا من النصوص الشرعية ما تقدم أنه ﷺ أمر الصحابة أن ينتفعوا من جلد هذه الشاة الميتة، وقال: «**أيُّما إهابٍ دُبِغ فقد طهُر**» إهاب قبل الدبغ، دبغ تغير، «**إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ** -يعني الجلد قبل دبغه- **فَقَدْ طَهُرَ**»، ثم إنه ﷺ جعل الدباغة ذكاة وهذا نحتاجه كثيرًا، جعل الدباغة ذكاة، بمعنى لو أن هذه الميتة لو ذكيت وهي من بهيمة الأنعام حل أكلها نعم، والانتفاع بلحمها وجميع أجزاءها، فإذا أفلتت نفسها فماتت بدون ذكاة فإن الشارع جعل الدباغة قائمة مقام الذكاة، إذ لو ذكيت لحل أكلها فإذا دبغت حل الانتفاع بجلدها، فجعل الشارع الدباغة قائمة مقام الذكاة، قال: «**دباغُها ذَكاتُها**» إذا علمنا هذا، فهل الذكاة تنفع في أي حيوان؟ هل يمكن أي حيوان نذكيه يحل؟ يعني لو أتينا بحمارٍ وقلنا باسم الله والله أكبر وذبحناه يحل؟ نقول: لا يحل إجماعًا، فنعود إلى ما هو الحيوان الذي يمكن أن ينتفع منه إذا ذكي؟ أي حيوان إذا ذكيناه ننتفع منه ونأكله؟ مأكول اللحم

فقط، وأما غير المأكول، نقول: لو ذكي لا يحل، فجلده لو دبغ لا يطهر؛ لأن الشارع جعل الدباغة قائمة مقام الذكاة ولا يشكل علينا إلا الحيوان الطاهر، أما الحيوان النجس ما يشكل لكن الحيوان الطاهر مثل الهرة طاهرة لكنها غير مأكولة، نقول: لا يشكل علينا ذلك، لماذا؟ لأن الطهارة عللها الشارع بمشقة التحرز منها، قال: «**إِنَّها لَيْسَتَ بِنَجَسٍ؛ إِنَّها مِنَ الطَّوَّافينَ عَلَيْكُمْ والطَّوَّافاتِ**» فجعل علة طهارة الهرة كونها تدخل البيوت وتشرب وتأكل بدون إذن، ولا يمكن للناس مهما تقدم عصرهم أن يمنعوها، فهي في كل عصر ومصر هذه عادتها تدخل البيوت والقصور في كل مكان تجوب وتأكل وتشرب، فجعل العلة المشقة في التحرز منها، قال: «**إِنَّها لَيْسَتَ بِنَجَسٍ؛ إِنَّها مِنَ الطَّوَّافينَ عَلَيْكُمْ والطَّوَّافاتِ**» **هذه** العلة في الهرة حال حياتها أو بعد موتها؟ حال حياتها، هي تطوف على الناس ما دامت حية، فإذا فطست وماتت هل تطوف؟ نقول: تنتهي فتزول العلة وتعود إلى الأصل، إذن هي ليست بنجس مادامت تطوف وتدخل البيوت فإذا ماتت نقول تعود إلى أصلها ولا مشقة حينئذٍ فيها، وحينئذٍ نقول ليست بطاهرة بعد موتها فتكون كسائر الميتات، نجسة هي وجلدها ولا يحل شيء منها، أما الحيوان المأكول فإنه إذا ذكي حل أكله وإذا مات بدون ذكاة حل دباغه وجاز دباغه وقامت الدباغة مقام الذكاة، وعندئذٍ فإنا نقول الراجح من أقوال أهل العلم أنه لا يطهر من الجلود إلا جلد الحيوان المأكول، وهذا يجرنا إلى مسألة مهمة وهي أن الناس قد يلبسون من الألبسة ما صنع من نمورٍ وسباعٍ وحيوانات مفترسة، سواءً كان ما يسمى بالجاكيتات أو المحافظ أو الجذم أكرم الله المسجد والحاضرين، نقول: كل هذا يتجنبه المسلم وإذا ابتلي به فلا يصلِ به، لا يصلِ بمصنوع من هذه الجلود، ولو أنها مدبوغة حتمًا ومعالجة ومنقاة ومنظفة، نقول: تبقى على الأصل وهو النجاسة، فالجلد المصنوع من نمر أو من سبع، نقول: نجس لا تصلِ عليه ولا تلبسه في صلاة، نكمل ما بقي ثم نأتي على أسئلتكم إن شاء الله تعالى.

قال ﷺ: (**وَكُلُّ مَيْتَةٍ نَجِسَةٌ إِلاَّ الآدَمِيَّ وَحَيَوَانَ المَاءِ الَّذِيْ لا يَعِيْشُ إِلاَّ فِيْهِ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فِي البَحْرِ: «هُوَ الطَّهُوْرُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ»**) إذن يقول ﷺ: إن الأصل في الميتات النجاسة، والله جل شأنه قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] هل يستثنى من ذلك شيء؟ قال: **إِلاَّ الآدَمِيَّ**؛ فإنه ليس بنجس سواء كان مؤمنًا أو كافرًا، أما المؤمن ففي الصحيحين حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**سبحانَ اللهِ، إنَّ المؤمنَ لا يَنجُسَ**»[1] حتى لو كان محدثًا حدثًا أكبر، نقول: هذا الحدث ليس بنجاسة وإنما هو وصف معنوي يقوم ببدنه يمنعه من الصلاة والطواف ومس المصحف، إن كان حدثًا أكبرَ يرفعه بالغسل أو بالتيمم وإن كان حدثًا أصغر يرفعه بالوضوء أو بالتيمم ولا يعد نجسًا، وكذلك الكافر فهو نجس الدين والمعتقد وليس نجس البدن، قول الله جل شأنه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] أي في أديانهم، لا في أبدانهم على الصحيحين من قولي أهل العلم خلافًا لمن قال بنجاسة أبدانهم، ولهذا أباح الله الزواج منهن أي الكتابيات.

قال ﷺ: (**وَحَيَوَانَ المَاءِ الَّذِيْ لا يَعِيْشُ إِلاَّ فِيْهِ**) أيضًا الحيوان البحري الذي لا يعيش إلا في البحر طاهرٌ ولا يحتاج إلى ذكاة لو مات؛ لقوله ﷺ في البحر لما سئل وقيل يا رسول الله: إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا قال: «**هوَ الطَّهورُ ماؤُهُ الحلُّ ميتتُهُ**»[2] [الحديث رواه الخمسة] فبين ﷺ أن الماء طهور أي ماء البحر، وهذا سبقت الإشارة إليه، وأفاد السائل بسؤال لم يسأله أجاب عليه وهو لم يسأل عن الميتة لكنه محتاج إليه، سؤاله عن الماء يدل على أنه يحتاج أيضًا معرفة حكم الحيوان أو ما يعيش في هذا البحر من الحيوانات في حال موته بدون ذكاة قال: «**الحلُّ ميتتُهُ**» بمعنى أنه لا يحتاج إلى ذكاة، هل تغسيل الميت

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥)، ومسلم (٣٧١).

(٢) أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦)، وأحمد (٨٧٣٥)، الحديث صححه البخاري في تهذيب التهذيب (٤/ ٤٢).

لنجاسته؟ نقول لا، هو أيضًا حدث، الموت حدث وليس بنجسٍ وإنما يغسل لينقَّى وليقدم بين يدي المصلين على أكمل حال، ولهذا قال ﷺ: **«اغسلن ثلاثًا أو خمسًا أو سبعًا أو أكثر من ذلك إن رأيتن أكثر من ذلك»**[1].

قال ﷺ: **(وَمَا لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً) إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَوَلِّدًا مِنَ النَّجَاسَاتِ** يعني مالا دم له سائل؛ فإن النفس تطلق على الدم، ومنه قيل للمرأة نفاس إذا ولدت لخروج الدم منها، فما لا نفس له سائلة يعني ماله دم سائلٌ يسيل فهو طاهرٌ إذا لم يكن متولدًا من النجاسات، أما إذا تولد من النجاسات فهو نجس كصراصير الكنف، وأما الحيوان الذي لا نفس له كالذباب والبق ونحوه فهذا طاهر، الحشرات هذه طاهرةٌ، وإن كان فيها دم فإن الدم مما تأخذه من الآدميين أو نحوهم إذا لسعتهم، وقد سبقت الإشارة في آخر الدرس الماضي إلى حديث الذبابة حينما ذكرناه في الرد على الزنادقة الذين ينفون أحاديث رسول الله ﷺ بعقولهم القاصرة، لما ذكرنا حديث العرنين أوردنا هذا الحديث والمؤلف أشار إليه هنا في قوله: **وَمَا لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً**، فما لا نفس له سائلة كالذباب طاهر؛ لأنه ﷺ قال إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ولا يمكن أن يأمر ﷺ بإتلاف الطعام والشراب، أمره ﷺ بغمسه دليل على أنه طاهرٌ وأنه لا ينجس، وأرشد إلى الحكمة من غمسه أنه ينزل بجناحه الذي فيه الداء فإذا غمس عالج جناحه الآخر جناحه الأول، فإذا غمس أصبح الطعام أو الشراب طاهرًا، إن قال إنسانٌ نفسي تعاف هذا الشراب أو هذا الماء أو هذا الشاي أو هذا العصير الذي وقع فيه الذباب، نقول: لا حرج عليك لكن إياك أن تنفي حديث رسول الله ﷺ، لو قال: أنا والله نفسي تعاف أن تشربه، نقول: هل تشك في الحديث؟ قال: لا معاذ الله، أنا أعلم أن الحديث صحيح وفي البخاري ولكني نفسي تعافه أن أشرب هذا، نقول: لا حرج عليك لكن لو قال أبدًا كيف يكون هذا،

(١) أخرجه البخاري (١٢٥٤)، ومسلم (٩٣٩).

هذا لا يدخل العقل، نقول اتق الله بنفسك وخف منه أن تخالف هدي رسولك وحديث رسولك ﷺ الثابت في الصحيح، فإن الحديث في البخاري، هذا ما تيسر في باب الآنية وكنت أظن أن اليوم سنبدأ بباب قضاء الحاجة؛ لأن الباب قصير لكن ربما توسعنا في بعض المسائل نسأل الله التوفيق والتسديد والإعانة، نؤجل ما بقي في الدرس القادم.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الرَّابِعُ]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ قَضَاءِ الحَاجَةِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الرابع من دروس شرح عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﵀» في هذا المجلس سيكون درسنا في باب قضاء الحاجة، وقد انتهينا في الدرس الماضي من باب الأنية، ولعلَّنا نؤجل المناقشة إلى آخر الدرس إن اتسع الوقت، وإلا في الدرس القادم؛ حيث أن الدرس اليوم فيه شيء من الطول.

قال ﵀: **(بَابُ قَضَاءِ الحَاجَةِ)** ما مناسبة ذكر هذا الباب عقب باب الأنية وقبل باب الوضوء؟ لما كان المسلم يحتاج غالبًا قضاء الحاجة وربما كان ذلك قبل الوضوء ناسبَ أن يذكر أحكام قضاء الحاجة وآداب قضاء الحاجة قبل الشروع في الوضوء، وليس قضاءُ الحاجة ولا الاستنجاء ولا الاستجمار من فروض الوضوء كما يظنه بعض العامة، فتجده قبل كل وضوء يستنجي أو يستجمر، مع أنه ربما لم يخرج منه شيء يوجب الاستنجاء أو الاستجمار لكنه اعتاد ذلك وربما ظن أنه من الوضوء، إذن نقول: ليس الاستنجاء ولا الاستجمار من فروض الوضوء لكنها من شروطه إذا خرج منه خارجٌ من بولٍ أو غائطٍ ونحوه فإنه يُشترط أن ينقطع هذا الخارج وأن يستنجي أو يستجمر بأن يقطع هذا الخارجَ قبل أن يشرع في الوضوء، إذن مناسبة ذكره هنا أنه يُحتاج إليه غالبًا قبل الوضوء فناسب ذكر أحكامه قبل أن يشرع في الوضوء، سماه هنا بابُ قضاء الحاجة وآخرون من أهل العلم سمَّوه وترجموا له بباب

الاستنجاء، أو باب الاستنجاء والاستجمار، أو باب أحكام التخلي، أو باب أحكام الاستطابة ولا مشاحة بالاصطلاح فكل هذه الترجمات والعناوين تصلح على هذا الباب.

قال رحمه الله:

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ دُخُوْلَ الخَلاءِ أَنْ يَقُوْلَ: بِسْمِ اللهِ، أَعُوْذُ بِاللهِ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ، وَمِنَ الرِّجْسِ النَّجِسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: غُفْرَانَكَ، الحَمْدُ للهِ الَّذِيْ أَذْهَبَ عَنِّيْ الأَذَى وَعَافَانِيْ.

إذن أول أدب بيَّنه المؤلف هنا ما ينبغي أن يقوله المسلم عند دخول الخلاء أو الخروج منه، والخلاء: هو في الأصل المكان الخالي ثم أصبح يطلق على المكان المعد لقضاء الحاجة، إذ قد كانوا يقصدون المكان الخالي البعيد عن الأنظار لقضاء الحاجة ولم يكن عندهم المراحيض والكُنُف وما يسمى اليوم بدورات المياه، فكانوا يعمدون إلى الفضاء والخلاء فيقضون فيه حاجتهم أبعد عن الناس وأذيتهم، قال: (**يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ دُخُوْلَ الخَلاءِ**) أي إذا عزم على الدخول للخلاء لقضاء الحاجة فإنه يستحب له **أَنْ يَقُوْلَ: بِسْمِ اللهِ**، متى يقوله؟ يقوله إذا أراد الدخول، إذا كان محل قضاء الحاجة محوطًا مبنيًا كدورات المياه فيقوله قبل الدخول، إذا عزم على الدخول وتهيأ للدخول فإنه يقوله، وأما إذا كان سيقضي حاجته في مكان خال فضاء في البر ونحوه فإنه قبل أن يشمر ثوبه وقبل أن يجلس يقول بسم الله، لماذا يقول بسم الله؟ لأنه ﷺ أمر بذلك وبين فائدته وثمرته ففي حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**سَترُ ما بَيْنَ الجِنِّ وعَوراتِ بَني آدَمَ إذا دَخَلَ الكَنيفَ أنْ يَقولَ: بِسمِ اللهِ**»[1] هذا الحديث خرجه ابن ماجة

(١) أخرجه الترمذي (٦٠٦)، وابن ماجه (٢٩٧) واللفظ له، والحديث قال عنه ابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ١٩٧) أنه حسن غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة (٢٤٥) وإرواء الغليل (٥٠).

والترمذي وفيه كلام، فإن الترمذي قال هو حديث غريب وليس بالقوي، وأيده على هذا النووي في المجموع لكن من تأمل هذا الحديث وجمع الطرق والشواهد قد يترقى بها إلى الصحيح أو إلى الحسن، ولعله إلى الحسن أقرب، الشيخ أحمد شاكر انتقد كلام الترمذي بقوله: إنّه ليس بالقوي، بأن الحديث له شواهد وأنه حسن إن لم يكن صحيحًا، قال هو حسن إن لم يكن صحيحًا، والإمام المحدث الألباني ﷺ ذكر جملة من الشواهد وقال: يترقى بها أو بمجموعها إلى الصحيح، وهذا هو الصحيح أن الحديث يترقى من الضعف إلى الحسن لكنه قد لا يصل إلى درجة الصحيح، وعلى كل يكفينا أن يكون حسنًا، قال: **«سَترُ ما بَيْنَ الجِنِّ وعَوراتِ بَني آدَمَ»** إذن فائدة هذا الذكر أنه يحوطك ويحفظك ويحميك من اطلاع الجن على عورتك، ذلك أن هذه الأماكن كما جاء في الحديث الآخر: **«إِنَّ هذه الحُشُوشَ مُحْتَضَرَةٌ»**[1] يعني يحضرها الشياطين، تحضرها الجن، فهي مأوى النفوس الخبيثة الشريرة من الشياطين، ولا ستر بينك وبينهم إلا أن تقول بسم الله، كلنا يحتاج قضاء الحاجة وكلنا يرفع ثوبه ويكشف عورته فأرشد الهادي البشير صلوات ربي وسلامه عليه إلى هذا الذكر العظيم وهو قول: بسم الله، فإذا قلتها سترت عورتك عن الجن ولم يستطيعوا أن يطلعوا عليها فضلًا أن يؤذوك، وهذا ذكر يسير وفائدته عظيمة ينبغي أن نحافظ عليه ونحفظه لأبنائنا الصغار والكبار وأولادنا من بنين وبنات، نقول لهم إذا أردت دخول الخلاء محل قضاء الحاجة قل قبل الدخول بسم الله.

قال ﷺ: **(يَقُوْلَ: بِسْمِ اللهِ، أَعُوْذُ بِاللهِ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ)** هذا الحديث ثابت في الصحيحين من حديث أنس ﷺ **« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ إذا دَخَلَ الخَلَاءَ قالَ :اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بكَ مِنَ الخُبُثِ والخَبَائِثِ»**[2] هذا القدر في الصحيحين، أما ما أضافه المؤلف من قوله: **(وَمِنَ**

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٨)، ومسلم (١٤٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥).

الرِّجْسِ النَّجِسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ) فهذا حديث ضعيف[١] خرجه ابن ماجة من حديث أبي أمامة وفيه ضعف بل فيه ضعف شديد، وفي بعض الروايات **«ومنَ الرِّجسِ النَّجِسِ الخبيثِ المخبَّثِ الشَّيطانِ الرَّجيمِ»**[٢] فإن قاله من باب أنه من فضائل الأعمال ربما يُقال لا بأس، وإن كان الحديث فيه ضعف شديد، ولهذا تركه أولى من قوله، فيقتصر على الوارد ولا سيما الصغار نحفظهم ونعلمهم الصحيح الوارد، نقول: إذا أردت دخول الخلاء قل بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث فقط، أما الكبير طالب العلم قد يقول هذا أحيانًا لا سيما يعني أنه من فضائل الاعمال، مع أن أهل العلم يقولون: إن فضائل الاعمال يحتج فيها بالحديث الضعيف إذا كان ضعفه ليس قويًا وله أصل، وليس إلا في فضائل الأعمال ليس في إيجاب أمر أو تحريمه وإنما من باب الفضائل، هنا هو من فضائل الأعمال وله أصل، الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم ومن الشر وأهله له أصل، لكنا نقول فيما ورد وصح ما يغني عما ضعف.

ما معنى الخبث والخبائث؟ اختلف أهل العلم أولًا في ضبطها، ثانيًا في معناها، فرواها أكثر الشيوخ كما قال القاضي عياض بالتسكين الخبْث، قالوا: وعلى هذا يكون معناه الشر، والخبائث أهله من ذكران الشياطين وإناثهم، من الشياطين عمومًا، فيكون إذا قاله يقول: أعوذ بالله أي التجأ إلى الله وأعتصم من الشر وأهله، وضبطه آخرون بالضم الخبُث، قالوا: وعلى هذا فمعنى الخبث ذكران الشياطين والخبائث إناث الشياطين، فيكون استعاذ بالله من ذكران الشياطين ومن إناثهم، نقول: هل بين المعنيين تنافي؟ لا تنافي بينهما أبدًا بل يقوله المسلم وهو يعتقد ويجزم أنه يعتصم بالله ويلتجئ من الشر وأهله من ذكران الشياطين وإناثهم فلا

---

(١) أخرجه أبو داود (٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٩٩٠٣)، وابن ماجه (٢٩٦)، وأحمد (١٩٣٣٢)، والحديث ضعف إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج زاد المعاد (١/ ١٦٣).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٢/ ٣٨٦)، وابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ١٩٩) باختلاف يسير، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٤١٩٠).

تنافي بين المعنيين، يقول الإمام أحمد، الإمام المبجل أبو عبد الله إمام أهل السنة والجماعة يقول: ينبغي لمن دخل الخلاء أن يقوله وما تركته قط إلا أصابني ما أكره، هذا وهو من؟ إمام أهل السنة، يقول: إذا تركته أو ما تركته قط يعني ربما تركته مرات محدودة إلا أصابني ما أكره، فما السر في ذلك؟ كيف الإمام إذا تركه يصيبه ما يكره وبعضنا ربما يتركه كثيرًا، وبعض الناس ربما ما يقوله ويقول: أنا ما يصيبني ما أكره ولا أشعر بشيء، فما السر في ذلك؟ لماذا الإمام إذا تركه يصيب بما يكره وغيره قد لا يصيبه، نعم؟ ما السر في ذلك؟ يعني أن البعيد عن الله يعني ليس في ولاية الله ومن ثم يقع فيه ويفرط ويحصل منه لكنه ما يحس أو ما يتألم أو أن الشيطان ما يتسلط عليه لأنه قد حصّل منه أكبر المبتغى، كذا؟ يمكن أيضًا يحتمل احتمال آخر؟ أن الشياطين تتسلط على الصالحين لأنهم يؤذونهم في صد العباد عنهم وتذكيرهم وحثهم وترغيبهم، نعم؟ يحتمل أيضًا غير هذا؟ نعم، يعني أن الإمام أحمد ﷺ كشف شبهات الشياطين ونصح الأمة بل بفضله بقيت الأمة على عقيدة أهل السنة والجماعة، إذن نقول هذا كله يحتمل، يحتمل أولًا: أن الناس كلهم يصيبهم ما يكرهون لكن لا يحس كل أحد، كما قيل وما لجرح بميت إيلام، فبعض الناس يحصل له مصائب لكنه ما يشعر لكثرة المصائب المتوالية عليه، بينما الذي هو في ولاية الله ورعايته إذا حصل له أي شيء يشعر به، كما قال بعض السلف: إني لأجد أثر المعصية يعني التقصير مهما صغر في أثر دابتي بل في فتح الباب إذا لم ينفتح له الباب تعثر شعر أنه مقصر ومذنب، وأما غيره فيقع في أمور كثيرة ولا يشعر، كما أنه يحتمل أن الشياطين قد تسلطت على الإمام أكثر لأنه آذاها، وأي أذية أعظم من أنه حفظ لهذه الأمة عقيدتها، كادت لهذه الأمة أن تنحرف وتتحول من عقيدة أهل السنة إلى عقيدة المعتزلة في نفي صفات الله وفي نفي كلام الله وفي الزعم الباطن بأن القرآن مخلوق، بقي هذا الإمام المبجل صامدًا كالشوخب على عقيدة أهل السنة فابتلي في ذلك في عقدين أو تزيد، وامتحن امتحانًا شديدًا وضرب وسجن ومنع من التدريس ومن اللقاء بالناس؛ لأنه قال قولة الحق:

«إن القرآن كلام الله منه نزل وإليه يعود وأنه غير مخلوق» وقد بدأت الفتنة في زمن المأمون وامتحن الناس امتحانًا عظيمًا في قصة مشهورة حتى كشف الله الغمة وبقيت هذه الأمة على هذه العقيدة الصحيحة بفضل الله تعالى ثم بفضل ثبوت وثبات هذا الإمام حتى اشتهر بعد هذه القصة وبعد هذه المحنة بأنه إمام أهل السنة، إذا قيل إمام أهل السنة ينصرف إليه، كما يحتمل أيضًا من الاحتمالات التي نلتمسها هنا، أن نقول: أن الإمام من أولياء الله الصالحين فينبه على ترك شيء مهما صغر ومهما كان يسيرًا كما جاء في الصحيح في قصة ابن عمر ﷺ قال: **«كان النبي ﷺ إذا صلى الصبح سأل الناس هل رأى أحد منكم رؤيا؟ فمن رأى رؤيا قصها على النبي ﷺ، قال: فتمنيت أن أرى رؤية حتى أشارك في سؤال النبي وتعبير النبي ﷺ، فبت في المسجد وكنت شابًا عزبًا، فرأيت في المنام أن رجلين أتياني فأخذاني وذهبا بي إلى النار، ورأيت النار كأنها بئر مطوية أي مبنية بالحجارة، ورأيت فيها رجالًا أعرفهم فقام فزعًا** -وهذه رؤيا مفزعة ولم يجرؤ ولم يجسر ﷺ أن يقصها على النبي ﷺ مباشرة فقصها على أخته حفصة أم المؤمنين- **فماذا قال النبي ﷺ في تعبيرها، قال نعم الرجل عبد الله لو كان يقوم الليل»**[1] إذن هذا الحديث المشهور سبب وروده هذه القصة، إذن قال صلى الله عليه وآله وسلم لابن عمر: نعم الرجل عبد الله، أثنى عليه قال: لو كان يقوم الليل، فكأنه يقول إنما رأيت من هذه الرؤية

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٧٩) عن عبدالله بن عمر ﷺ قال: «كانَ الرَّجُلُ في حَيَاةِ رَسولِ الله ﷺ، إذَا رَأَى رُؤْيَا، قَصَّهَا علَى رَسولِ الله ﷺ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا أَقُصُّهَا علَى النبيِّ ﷺ، قالَ: وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا عَزَبًا، وَكُنْتُ أَنَامُ في المَسْجِدِ علَى عَهْدِ رَسولِ الله ﷺ، فَرَأَيْتُ في النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بي إلى النَّارِ، فَإِذَا هي مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ البِئْرِ، وإذَا لَهَا قَرْنَانِ كَقَرْنَيِ البِئْرِ، وإذَا فِيهَا نَاسٌ قدْ عَرَفْتُهُمْ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ باللهِ مِنَ النَّارِ، أَعُوذُ باللهِ مِنَ النَّارِ، أَعُوذُ باللهِ مِنَ النَّارِ، قالَ فَلَقِيَهُا مَلَكٌ فَقالَ لِي: لَمْ تُرَعْ، فَقَصَصْتُهَا علَى حَفْصَةَ، فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ، علَى رَسولِ الله ﷺ، فَقالَ النبيُّ ﷺ: نِعْمَ الرَّجُلُ عبدُ الله لو كانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ .قالَ سَالِمٌ: فَكانَ عبدُ الله، بَعْدَ ذلكَ، لا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إلَّا قَلِيلًا .وفي روايةٍ : عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قالَ: كُنْتُ أَبِيتُ في المَسْجِدِ، وَلَمْ يَكُنْ لي أَهْلٌ، فَرَأَيْتُ في المَنَامِ كَأَنَّما انْطُلِقَ بي إلى بِئْرٍ».

المفزعة من رؤية النار بسبب عدم التزامك بقيام الليل، قال الراوي: فما ترك قيام الليل قط، إذن اجتهد واهتم غاية الاهتمام فلم يترك قيام الليل قط، هذا لأنه من أولياء الله، وأولياء الله يُذكرون إذا تركوا شيئًا من فضائل الأعمال وينبهون فلا يتركون، فالإمام يقول: ما تركت قط إلا أصابني ما أكره إذا لن يترك إذا أصابه ما يكره، هذا تذكير وعناية من رب العالمين وولايته بهذا العبد بهذا الإمام أن يذكر إذا نسي شيئًا من فضائل الأعمال، هذا الذكر عظيم الشأن ومن الأهمية بمكان لا سيما في المواضع التي يتسلط فيها الجان، واليوم قد كثر شكوى الناس من تسلط الجان واسأل الرقاة، كم الأعداد التي تفد إليهم للرقية الشرعية؟ لما يصيب الناس من هموم وغموم وإصابة عين ومس وتسلط جان وإصابة سحر، هذه أكثر الأمراض التي يتردد فيها المرضى على الرقاة، وأكثر سبب لهذا ضعف الذكر وقلته والتحصن بهذه الأوراد وهذه الأذكار وإلا فإن من حافظ على الأوراد والأذكار في مواضعها وحافظ قبل ذلك على الفرائض كالصلاة، حافظ على صلاة العشاء في الجماعة والفجر في جماعة فإنه في حفظ الله وولايته ورعايته، لا يصيبه هم ولا غم ولا يبتلى وإن ابتلي فإن الله يلطف به، وكذلك الأذكار ما بين العبد وبين أن يُحفظ إلا أن يقول بسم الله، وإذا أراد دخول المنزل، وهذا تحصين البيت كله من دخول الشياطين وتسلطهم يقول بسم ولجنا وبسم الله خرجنا، اللهم أنا نسألك خير المولج وخير المخرج، بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا، وعلى الله ربنا توكلنا، يعلم الصغار ذلك، يقال إذا دخلت المنزل قل: اللهم بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا اللهم نسألك خير المولج وخير المخرج، بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا وعلى الله ربنا توكلنا، ولو لم يقل إلا بسم الله حُفظ ولم يدخل الشيطان معه، فإن نسي دخل الشيطان، وإذا جاء يأكل فقال بسم الله لم يأكل الشيطان معه، إذا أراد أن يشرب قال بسم الله لم يشرب معه، وإذا لم يُسمِ عند الدخول ولا عند الأكل والشرب أدرك الشيطان المبيت والأكل والشرب، وإذا أردت أن تخرج من المنزل، تقول أيضًا: بسم الله توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ثلاث كلمات يحفظ

بها العبد، نعلمها الصغار قبل الكبار، والصغار اليوم يخرجون ويتعرضون لمخاطر وشرور سواء في الطرقات أو في المدارس أو في أي مكان، فعود الصغير إنه ما يفتح باب المنزل خارجًا منه إلا ويقول بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، يقال له: هديت وكفيت ووقيت ويتنحى عنه الشيطان وييئس الشيطان الشيطان الثاني، فيقول: كيف لك برجل قد هدي وكفي ووقي، يعني لا تقربه ولا تستطيع، وإن أضاف بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أعوذ بك ان أَضل أو أُضل أو أَزل أو أُزل أو أَظلم أو أُظلم أو أَجهل أو يجهل علي فهو حسن وأكمل لكن الصغار لو لم يقولوا إلا بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، إذن هذه التسمية وهذا شأنها العظيم في حفظ العبد من مواطن ومواضع الأذى.

قال ﷺ: **(وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: غُفْرَانَكَ)** هذا أيضًا حديث صحيح ينبغي أن يحرص عليه إذا خرج من الخلاء، قد جاء من حديث أم المؤمنين عائشة عند أصحاب السنن بسند صحيح: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا خرجَ مِنَ الخلاءِ قال: غُفْرانَك»**[1] أي أسألك غفرانك، والمغفرة ستر الذنب ومحوه، فهو يسأل الله مغفرة ذنبه ومحوه، ما سر الدعاء بغفرانك أو أسألك غفرانك عند الخروج من الخلاء؟ لماذا اختار هذا الدعاء من غيره من بين الأدعية وهي كثيرة؟ نعم، لأنه بقي برهة من الزمن يقضي حاجته لم يذكر الله فناسب أن يستغفر عن هذا الوقت الذي مضى بدون ذكر الله، كذا قال بعض الفقهاء لكنه منتقد بأن امتناع العبد من ذكر الله تعالى حال قضاء الحاجة أمر مشروع بل هو من تعظيم الرب وإجلاله وتنزيهه أن يُقال أو يُذكر اسمه في محل قضاء الحاجة كما سيأتي، فليس هذا بمحتاج أن يستغفر عن هذا الفعل؛ لأن هذا الفعل مشروع، نعم؟ أحسنت، يعني هذا أقرب ما قيل، أنه دخل الخلاء وهو مثقل فخفف الله عنه

(١) أخرجه أبو داود (٣٠)، والترمذي (٧) واللفظ له، والنسائي في السنن الكبرى (٩٩٠٧)، وابن ماجه (٣٠٠)، وأحمد (٢٥٢٢٠)، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي.

أذية الجسم فتذكر ما هو أعظم وهو أذية الإثم فسأل الذي خفف عنه أذية الجسم أن يخفف عنه أذية الإثم بمحو الذنب وستره ومغفرته، ولعل هذا هو الأقرب وإلا فإن العبد إذا امتنع من ذكر ربه حال قضاء الحاجة، نقول: هذا امتناع مشروع وهو يثاب عليه ولا يعاقب.

ثم قال: (**الحَمْدُ للهِ الَّذِيْ أَذْهَبَ عَنِّيْ الأَذَى وَعَافَانِيْ**) هذا روي من حديث أنس بن مالك ﷺ لكن فيه ضعف[1] وليس كسابقه، بعض أهل العلم جمع بين الذكرين في لفظ واحد وأوهم أنه حديث واحد وأن درجته واحدة، ونقول: يختلف هذا عن هذا، حديث أم المؤمنين عائشة: «غفرانك» حديث صحيح، وحديث: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني» فيه ضعف، فيقول: من باب فضائل الأعمال ليس إلا وإلا فإنه لم يصح عنه ﷺ، يحمد الله على نعمه، ومن نعمه أنه أذهب عنه الأذى وعافاه ولو حبس هذه الفضلات في جسمه لهلك فإنها تتحول إلى سموم سواء كانت من المشروب أو المأكول، فإذا امتن الله عليه وأذاقه لذة هذا الطعام والشراب وامتص الجسم ما ينتفع منه ثم أخرج هذه الفضلات فإن هذه نعمة من أعظم النعم، ومنة من أعظم المنن فحمد الله الذي أذهب عنه الأذى وعافاه، ولا يشعر بهذا إلا من حبس في جوفه شيء من هذا، فإنه يتمنى إخراج هذا ويتألم ألمًا شديدًا لا يمكن وصفه إلا لمن ذاقه وجربه، واسألوا من أصيب بالفشل الكلوي أول ما يصاب به ويحتبس البول في جوفه يتألم ويبكي بكاءً مرًا مهما كانت سنه، ومثله الحصر عمومًا والإمساك إذا لم ينطلق البطن فإنه قد يموت الإنسان، ولهذا من فضل الله على عبده وتيسيره أن يسهل له نعمة الإدخال والإخراج فيجد الطعام والشراب، ولهذا إذا أكل أو شرب حمد الله الذي أطعمه وسقاه وكفاه وأواه فكم ممن لا ساقي له ولا مطعم ولا مئوي ولا كافي، ثم إذا انتفع جسمه وتلذذ بالطعام

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٠١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٣٢٩)، والحديث ضعفه النووي في الخلاصة (١/ ١٧١)، قال عنه الألباني في تمام المنة (٦٦): مخرج بإسنادين ضعيفين.

والشراب وأخذ الجسم حاجته، فإن الله ينعم عليه بإخراج هذه الفضلات، فكان من شكر المنعم جل شأنه أن يُحمد على هذه النعمة.

قال ﷺ: **(وَيُقَدِّمُ رِجْلَهُ اليُسْرَى فِيْ الدُّخُوْلِ وَاليُمْنَى فِي الخُرُوْجِ)** هذه الآداب الفعلية، إذن ذكر الآداب القولية التي يقولها المسلم إذا أراد الدخول أو الخروج ثم أنتقل إلى الآداب الفعلية، فذكر ﷺ أنه **يُقَدِّمُ رِجْلَهُ اليُسْرَى فِيْ الدُّخُوْلِ وَاليُمْنَى فِي الخُرُوْجِ**، إذا كان سيقضي حاجته في مبنى محوط كدورات المياه المبنية المعروفة اليوم، فإن رجله اليسرى تكون أول القدمين دخولًا وإن كان سيقضي حاجته في الفضاء، في البر، فإن قدمه اليسرى تكون آخر خطوة يخطوها قبل أن يجلس ويراعي هذا، وهذا أمر يسير إذا راعيته حصلت الثواب وأصبت السنة وإذا تركته فاتك أجر هذه السنة، إذ قد يتعمد كثير من الناس في دورات المياه المبنية تقديم اليسرى عند الدخول ويصيب السنة بذلك لكنه في البر في الفضاء ما يدري، يقول: كيف يقدم، نقول: اجعل آخر خطوة تخطوها قبل أن تجلس لقضاء الحاجة بقدمك اليسرى، آخر خطوة تخطوها القدم اليسرى، لماذا هذا؟ نقول: لأن اليسرى لما ليس من باب التكريم، وأما اليمنى فإنها تصان وتكرم ودخول الخلاء ليس فيه تكريم بل التكريم في الخروج منه، ولهذا إذا أراد أن يخرج قدم يمناه عكس مسجد ونعل، فإنه إذا أراد دخول المسجد قدم رجله اليمنى وإذا أراد الخروج قدم اليسرى، وإذا أراد ان ينتعل لبس اليمنى قبل صيانةً لها وتكريمًا وإذا أراد ان يخلع خلع اليسرى، وكذا في الثوب والقميص والفنيلة والسراويل يكون لبسه بإدخال شقه الأيمن، إذا أراد أن يلبس الثوب يدخل يده اليمنى قبل اليسرى وكذلك السروال وإذا أراد أن يخلع يخلع اليسرى قبل اليمنى، هذا أيضًا أدب وسنة يتركها كثير من الناس، يتساهل فيها ولا يُعوِّد الصغار كيف يلبسون أحذيتهم وكيف يلبسون ملابسهم وأنهم يدخلون شق الأيمن قبل الأيسر عند اللبس ويخلعون الأيسر قبل الأيمن عند الخلع، قد أرشد إليه ﷺ كما في البخاري: **«إذا انتعَلَ أحدُكم فليبدَأْ باليُمنى، وإذا خلَعَ فليبدَأْ**

باليُسرى»[١]، هذا في النعل ويقاس عليه أيضًا كل ملبوس، وأم المؤمنين عائشة ﵂ تخبر أن هذا من هديه ﷺ، فتقول ما ثبت في الصحيحين: **«كانَ النبيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ، في تَنَعُّلِهِ، وتَرَجُّلِهِ، وطُهُورِهِ، وفي شَأْنِهِ كُلِّهِ»** [٢] في تنعله أي لبس نعله، وفي ترجله أي تسريح شعره، وفي طهوره أي في وضوءه وغسله فيغسل يمناه في اليدين والرجلين قبل يسراه، وفي الغسل بعد أن يغسل رأسه يغسل شقه الأيمن قبل الأيسر، قالت: وفي شأنه كله، هذا عام مخصوص بما جاءت السنة أنه يبدأ فيه باليسرى، مثل خلع النعل فإن في البخاري قال: وليخلع اليسرى، فقولها: في شأنه كله، نقول: ليس هذا على عمومه بل هو عام مخصوص أو نقول هو فيما كان من باب التكريم، تقصد ما كان من باب التكريم مثله، ولهذا قال النووي ﵀ قاعدة الشرع المستمرة: استحباب البداءة باليمين فيما كان من باب التكريم والتحسين والتزيين، واستحباب التياسر فيما كان ضد ذلك، هذه قاعدة مطردة في الشريعة أنه ما كان من باب التكريم والتحسين والتجميل فإنه يبدأ فيه باليمين، وما كان ضد ذلك بدأ فيه باليسار.

ومن ثم اختلف أهل العلم في السواك، هل هو باليمنى أو باليسرى؟ هل المسلم إذا أراد أن يتسوك يتسوك بيسراه أو بيمناه؟ نعم، بخير يعني قصدك إن أراد النظافة وإزالة الاصفرار والوسخ يكون باليسرى وإذا أراد تطبيق السنة يكون باليمنى، كذا قال بعض الحنفية، توسطوا وقالوا هذا، وغيرهم يقول بل باليسرى دائمًا، لأن المقصود الأعظم للسواك التنظيف وإزالة الأذى والقذر والصفرة والوسخ ونحوه من الأسنان وهذا هو الأقرب أن التسوك يكون باليسرى دائمًا لكن لو قال أنا عند الصلاة لا أريد التنظيف وإنما أريد اصابة السنة قد يقال له ذلك، أما عند الوضوء فالمقصود التنظيف يجتمع مع الماء السواك، فمن سأل وقال ما الأفضل؟ نقول: الأفضل أن تتسوك بيسراك، أما كبار السن قد اعتادوا التسوك باليمنى من

(١) أخرجه البخاري (٥٨٥٥، ٥٨٥٦) مفرقًا، ومسلم (٢٠٩٧) باختلاف يسير.

(٢) أخرجه البخاري (١٦٨)، ومسلم (٢٦٨).

سنين مثل هؤلاء يتركون لا حرج لكن لو سأل، بعض كبار السن يهمه السنة ويحرص عليها ويسأل حتى أبنائه، يقول: أخبروني ما صح عن رسول الله ﷺ أو ما علمتم من صحيح السنة، فمثل هذا يعلم لكن كبير سن لا يريد أن يغير ما اعتاده من أنه يتسوك بيمناه، نقول: الأمر واسع لكن بين طلاب العلم لا، الأفضل أن يتسوك بيسراه.

قال ﷺ: **(وَلا يَدْخُلُهُ بِشَيْءٍ فِيْهِ ذِكْرُ اللهِ تَعَالَى، إِلاَّ مِنْ حَاجَةٍ)** أي لا يدخل محل قضاء الحاجة بشيء فيه ذكر الله؛ تعظيمًا وتكريمًا لذكر الله تعالى أن يدخل في محل قضاء الحاجة، هذا الذكر أنواع أعلاه كلام الله جل شأنه من المصحف كاملًا أو مجزئ أو ورقة من كتاب الله، فنقول: هذا يحرم ولا يحل لمسلم أن يدخل به قصدًا حتى لو قال أخشى إن أخرجته أن يسرق أو يضيع، نقول: لا يبرر لك ذلك ولا يبيح لك أن تدخل به محل قضاء الحاجة، بعض الناس معه في جيبه مصحف حجم الجيب فيقول أنا انساه إذا أخرجته، نقول: لا يبيح لك الدخول به ولا يحل لك أن تدخل به حتى لو نسيته مرارًا وتكرارًا لا حرج لعله ينتفع به غيرك؛ لأنك مهمل حقيقة، الذي يضيع المصحف ويتركه عنده نوع من السرحان والنسيان أو الإهمال أو قال أخشى أن يسرق، نقول: هذه الخشية لا تبيح لك الدخول به.

إذن أول الذكر وأعظمه وأجله القرآن مجزأً أو كاملًا لا يحل للمسلم أن يدخل به محل قضاء الحاجة عامدًا لكن لو نسي ودخل يستغفر الله، ثانيًا: ما فيه شيء من ذكر الله مهما قل كقول بسم الله أو عبد الله أو عبد الرحمن أو نحوه هنا نقول يكره الدخول به ولو كان مكتوبًا في ورق ولو كان نقودًا لكن إذا دعت الحاجة زالت الكراهة، إذ قد تدعو الحاجة مثل النقود؛ لأن الإنسان لا يستطيع إخراجها قبل دخول الخلاء إذا كان في خارج بيته، فنقول: لا بأس لكن لا يفتحها حال كونه في قضاء الحاجة أو محل قضاء الحاجة لا يفتح هذه الأوراق المكتوب فيها باسم الله أو عبد الله أو عبد العزيز أو عبد الرحمن أو نحو ذلك من أسماء الله جل

شأنه بل يكون في جيبه فلا يفتحها، وهذا الذي يحمل عليه قوله: **(وَلا يَدْخُلُهُ بِشَيْءٍ فِيْهِ ذِكْرُ اللهِ تَعَالَى، إِلاَّ مِنْ حَاجَةٍ)** نقول حاجة كالدخول بالنقود، والدخول بالمحفظة، والدخول بالبطاقة الهوية وقد يكون فيها اسمه واسمه عبد الله أو نحو ذلك نقول كل هذا يجوز للحاجة، وأما إذا لم تكن حاجة فلا، الإنسان في بيته ينبغي إذا أراد ان يدخل الخلاء ان يخلع ثيابه وما في جيبه من ورق مكتوب فيه ذكر الله أو محفظة أو نحو ذلك؛ لأنه في بيته لكن في غير بيته وأماكن العامة، نقول: لا حرج عليه لو دخل بشيء فيه ذلك، بعض أهل العلم يحتج بحديث خلع النبي ﷺ لخاتمه[1]؛ لأن فيه محمد رسول الله اللهم صلي وسلم عليه لكن هذا الحديث لا يصح ولا يثبت عنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

بالنسبة للحروز التي قد يضعها الإنسان أو بعض الناس على أطفاله أو على الكبار بحجة أنها تحميهم وتحفظهم من العين والحسد ونحوه أو من الشياطين من الجن ونحوه، هل يجوز الدخول بها في الخلاء وتكون هذه حاجة تبيح لهم الدخول؟ نعم تفضل، أحسنت إذن نمنع الباب من أوله ولا نقول يجوز لا للحاجة والضرورة بل نقول لا يحل له أن يعلق تميمة لا في سيارته ولا بيته ولا في عنق طفله ولا في معصمه ولا في أي شيء من ذلك؛ فإن النبي ﷺ حذر من ذلك غاية التحذير **« من تعلَّقَ تميمةً فلا أتمَّ اللهُ لَهُ»**[2] فلا يجوز، فمن قال هل يجوز أعلقها؟ وهل يجوز الدخول بها؟ نقول: ما يجوز تعلقها حتى تستفتي في الدخول بها لا يجوز ذلك، فإن قال: هي كلها من أذكار الله، آيات وأحاديث مثل آية الكرسي ونحوه، نقول: حتى وإن، لا يحل تعليق التمائم ولو كانت من أذكار الله أو من ذكر الله تعالى أو من آياته أو من

---

(١) أخرج هذا الحديث أبو داود (١٩) عن أنس بن مالك ﷺ قال: «كان النبيُّ ﷺ إذا دخل الخلاءَ وضع خاتَمَه» وقال عنه أنه منكر، وأيضًا ضعفه النووي في الخلاصة (١/ ١٥١).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٤٠٤)، وأبو يعلى (١٧٥٩)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٣٤)، والحديث حسنه شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند، وصححه ابن باز في فتاوى نور على الدرب (١٢/ ١٢٧).

حديث رسوله ﷺ، لا يحل ذلك كله، فالتمائم كلها محرمة لا يحل تعليقها، ومن مفاسد تعليقها أنها تمتهن عند الذين يعلقون، نقول: هذه من المفاسد ومن المساوئ التي تقعون فيها مع مخالفة هدي النبي ﷺ ودعائه على من تعلق تميمة، أنكم أيضًا تهينون كلام الله وتدخلون به في محل قضاء الحاجة فلا يحل لكم التعليق ولا يحل لكم الدخول، ولا نقول لهم أخرجوها عند دخول الخلاء بل نقول أزيلوها تمامًا ولا تتعلقون بها.

قال ﷺ: (**وَيَعْتَمِدُ فِيْ جُلُوْسِهِ عَلَى رِجْلِهِ اليُسْرَى**) هذا أدب ذكروه ﷺ واحتجوا فيه بحديث ضعيف حديث سراقة بن مالك ﷺ: «**أن النبي ﷺ أمرنا إذا أردنا قضاء الحاجة أن نتكئ على اليسرى وأن ننصب اليمنى**»[1] [رواه الطبراني لكنه حديث ضعيف] ومن ثم فلا يقال بالسنية إلا بحديث ثابت أو حديث حسن لكن هذا الحديث ضعيف، يبقى هل له فائدة غير هذا؟ الحديث ما ثبت، يقولون: فيه تكريم وصيانة لليمنى ألا تباشر الأرض فلا يكون على الأرض منها إلا الأصابع يتكئ بأطراف أصابعه ويرفع بقية قدمه اليمنى وتكون قدمه اليسرى على أرض تامة، فيقولون: للحديث ولأن فيه تكريم لليمنى وصيانة لها أن تباشر الأرض، قالوا أيضًا: ولأن فيه تسهيل لخروج الخارج، نقول: إن ثبت أن فيه تسهيلًا لخروج الخارج فلا حرج أن يفعله المسلم لكن لا يقال إنّه سنة لعدم ثبوته عن النبي ﷺ، وأما التكريم فهو ضعيف لا يقوى أن نقول لمجرد التكريم أنه سنة لأنه يرفع قدمه اليمنى إذ هو يبعد قدمه اليمنى واليسرى عن أثر النجاسة ولو أصاب شيء من رشاش البول أو النجاسة غسله وجوبًا لكن يبقى المصلحة، إن وجد الإنسان أن هذا أسهل لخروج الخارج فليفعله ولا حرج وإن لم يجد ذلك فلا يفعله، وقد لا يستطيع أصلًا فعله عامة الناس ككبار السن وكبير الجسم، نقول: هذا يشق عليه بل قد لا يتيسر له الجلوس على الكراسي، ما يسمى الكراسي العربية

(١) أخرجه الطبراني (٦٦٠٥)، ضعف إسناده ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١/ ٤٦)، وقال عنه ابن دقيق العيد في الإمام (٢/ ٥٠٧) أنه فيه رجل مجهول.

وإنما يحتاج إلى الجلوس على ما يسمى بالكرسي الإفرنجي، فنقول: لا حرج، يقضي حاجته في كرسي أو مكان يناسبه.

قال ﷺ: **(وَإِنْ كَانَ فِي الفَضَاءِ، أَبْعَدَ وَاسْتَتَرَ)** إذا كان يقضي حاجته في الفضاء فإنه يبعد ويستتر وهاتان سنتان عظيمتان، أولهما: البعد، إذا أراد المسلم أن يقضي حاجته في الفضاء فهو هديه ﷺ، كان إذا أراد قضاء الحاجة أبعد المذهب[1]، قال العلامة ابن القيم ﷺ في هديه ﷺ في قضاء الحاجة: «وكان ربما يبعد نحو الميلين» ميلين! أكثر من ثلاثة كيلووات، وهذا من كمال أدبه صلوات ربي وسلامه عليه لئلا يراه أحد، فإذا أبعد الإنسان في محل قضاء الحاجة لم يراه أحد ولم يؤذِ أحدًا بخروج لا صوت ولا رائحة فيبعد، كان ﷺ إذا أراد قضاء الحاجة أبعد المذهب، وفي الحديث الثاني قال: **«أَبْعَدَ حتَّى لا يَراهُ أَحَدٌ»**[2] حديث جابر ﷺ، وفي حديث المغيرة أنه كان إذا أراد قضاء الحاجة أبعد المذهب، وابن القيم يقول: إنّه ربما بعد نحو الميلين، قال: **وَاسْتَتَرَ**، هذا الاستتار قد يكون واجبًا وقد يكون مستحبًا، إن كان عنده من ينظر إليه وجب عليه الاستتار بأن يكون بينه وبين الناس حاجز وأيضًا لا يرفع ثيابه إلا إذا دنا من الأرض، وأما استحبابه هنا فهو في محل لا يراه فيه أحد فإنه أيضًا يستحب أن يستتر، إذن نقول إذا كان ثمة من ينظر إليه وجب عليه الاستتار إذ لا يحل للإنسان أن يكشف عورته أمام الآخرين لا في قضاء الحاجة ولا في غيرها، فإنه ﷺ قال احفظ عورتك، وقال جل شأنه:

---

(١) أخرجه من طرق البخاري (٣٦٣)، ومسلم (٢٧٤)، وأبو داود (١٥١)، والنسائي (١٢٥)، وابن ماجه (٣٨٩) باختلاف يسير، والترمذي (١٧٦٨) مختصراً، وأحمد (١٨١٧١) عن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: «كنتُ مع رسولِ الله ﷺ في بعضِ أسفارِه، وكان إذا ذَهَبَ أبعَدَ في المَذهبِ، فذَهَبَ لحاجتِه، وقال: يا مُغيرةُ، ائْبَعْني بماءٍ، فذَكَرَ الحديثَ».

(٢) أخرجه أبو داود (٢) باختلاف يسير، وابن ماجه (٣٣٥) بنحوه، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٢).

﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ ﴾ [المؤمنون] ففي عموم الحفظ هنا حفظها من النظر إليها، وقال: احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك، قال: فإذا كان أحدنا خاليًا، قال: فالله أحق ان يُستحى منه[١] فلا يتكشف الإنسان ولا يتعرى إلا للحاجة، ومن الحاجة كونه يقضي الحاجة لكنه إذا كان ثمة من ينظر إليه وجب عليه أن يستتر، والنبي ﷺ كان يستتر ولو بكوم تراب إن لم يجد شجرة ولا أكمة ولا جدارًا ولا نحوه فإنه يستتر بما تيسر ولو أن يجمع ترابًا ويستدبره.

قال ﷺ: **(وَارْتَادَ لبوله مَوْضِعًا رَخْوًا)** هذا أيضًا من الآداب، أن يختار الإنسان إذا أراد قضاء الحاجة في البر ونحوه مكانًا دمثًا رخوًا، قالوا: رخوًا بتثليث الراء فيها الضم والكسر والفتح، أي مكانًا لينًا هشًا دمثًا لئلا يرتد إليه بوله ويصيبه شيء من رشاش البول؛ لأن البول نجس ولا يعفى عنه، فكونه يعمد إلى أرض رملية أو ترابية فيتبول فيها لا يرجع إليه بوله، فإن لم يجد إلا أرضًا صلبة نكثها بعود ونحوه يعني لينها حتى يبول في مكان رخوٍ لا يرجع إليه شيء من بوله؛ لقوله ﷺ: **«فلْيرتَدْ لِبوْلِهِ»**[٢] [الحديث فيه ضعف] لكن أصله مأمور به وهو اجتناب النجاسة وعدم العفو عنها مهما قلت، ولهذا في حديث ابن عباس في الصحيحين في قصة الرجلين المعذبين في القبر قال ﷺ مر على قبرين قال إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير – يعني ما كان كبيرًا في نظرهما أو كان أمرًا يسيرًا كان يمكنهما التحرز منه– أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وهذه كبيرة من كبائر الذنوب في الحديث: **«لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَتّاتٌ»**[٣] الذي

---

(١) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم قبل حديث (٢٧٨) مختصراً، وأخرجه أبو داود(٤٠١٧) ، والترمذي (٢٧٦٩)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٩٧٢)، وابن ماجه(١٩٢٠) ، وأحمد (٢٠٠٣٤) باختلاف يسير.

(٢) أخرجه أبو داود (٣)، وأحمد (١٩٥٥٥)، والحديث حسنه السيوطي في الجامع الصغير (٥٠٥) ولكن ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٣١٩)، وكذلك في ضعيف أبو داود (٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥).

ينقل كلام بين الناس للإفساد هذا نسأل الله السلامة والعافية جاء في الحديث أنه لا يدخل الجنة وهنا جاء في الحديث أنه يعذب في قبره هذا غير عذاب الآخرة ولعذاب الآخرة أشد وأبقى إن لم تتداركه رحمة أرحم الراحمين والثاني قال: **«لا يستنزِهُ مِن البولِ»** في رواية: **«لا يَستبْرِئُ»**، في رواية: **«لا يَسْتَتِرُ»**[١] فعدم التنزه من البول أول عذابه في القبر نسأل الله السلامة والعافية، وبالحديث الآخر يقول ﷺ: **«تنزَّهوا مِنَ البَولِ فإنَّ عامَّةَ عَذابِ القَبرِ منهُ»**[٢] فإذا بال في أرض صلبة فليتحاشى أن يصيبه شيء من الرشاش، اليوم الناس يقضون حاجتهم في المراحيض المعدة وهذه صلبة لكنه يتوقى أن يرجع إليه شيء من بوله يتوقى وإن أصابه ولو شيء من الرشاش للبول فإنه يغسله وجوبًا، بعض العامة وقد يقع فيها بعض كبار السن يأتي للأماكن معدة للوضوء مثلما في دورات مياه المساجد فيرفع ثوبه ويقضي حاجته محل الوضوء، وهذا مخالف للأدب والذوق من ناحية وربما عرَّض نفسه لكشف العورة أو أن يصيبه بول، إذن عنده محاذير ثلاثة، أولها: أن هذا الفعل ليس من الذوق ولا من الأدب، والنبي ﷺ كان إذا أراد قضاء الحاجة أبعد المذهب بعد نحو الميلين فكيف تأتي لمكان أُعد للوضوء والناس عن يمينك وشمالك فتقضي حاجتك، وهم قد أعدوا أماكن لقضاء الحاجة دورات مياه مغلقة فلماذا تعمد هنا، وليس هذا من الرجولة فبعض الناس يحسب أن هذا من الرجولة، **«النبي ﷺ كانَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ العَذْرَاءِ في خِدْرِهَا»**[٣] فالرجل يستحي من فعل ما لا يليق والحياء خلق يمنع من فعل ما لا يحصل، فلا يحسب بعض الناس أن هذه الرجولة وأن الرجل يفعل

---

(١) الحديث بطوله أخرجه البخاري(٦٠٥٢) عن عبدالله بن عباس ﷺ قال: «مَرَّ رَسولُ اللَّهِ ﷺ علَى قَبْرَيْنِ، فَقالَ: إنَّهُما لَيُعَذَّبَانِ، وما يُعَذَّبَانِ في كَبِيرٍ، أمَّا هذا: فَكانَ لا يَسْتَتِرُ مِن بَوْلِهِ، وأَمَّا هذا: فَكانَ يَمْشِي بالنَّمِيمَةِ ثُمَّ دَعَا بعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ باثْنَيْنِ، فَغَرَسَ علَى هذا واحِدًا، وعلَى هذا واحِدًا، ثُمَّ قالَ: لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عنْهما ما لَمْ يَيْبَسَا».

(٢) أخرجه الدارقطني (١/ ١٢٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦١٠٢)، ومسلم (٢٣٢٠).

هذا، نقول: هذا ليس من الرجولة وليس من الحياء، ثانيا: من المحاذير التي يقع بها هؤلاء أنه ربما أصابه شيء من البول إذا احتاط ألا يراه أحد ربما أصاب شيء من البول ثيابه وملابسه الداخلية أو الخارجية أو أنه ما يبالي بستر العورة فيرفع ثوبه وربما انكشف شيء من عورته، فنقول: يعني هو لا يسلم غالبًا من إما أن تنكشف العورة أو يصيبه شيء من البول وقبل هذا وبعده هو خالف هدي النبي ﷺ وقضى حاجته والناس ينظرون إليه.

قال ﷺ: **(وَلا يَبُوْلُن فِيْ ثُقْبٍ وَلا شَقٍّ وَلا طَرِيْقٍ وَلا ظِلٍّ نافِعٍ، وَلا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ وَلا ظِلٍّ نافِعٍ)** يقول لا يبول في ثقب ولا شق، سرب في الأرض، شق، جحر، كل هذا نهى الشارع أن يبول فيه، في الحديث: **«أنه ﷺ نهَى أنْ يُبَالَ في الجُحْرِ»**[1] قيل لقتادة: لم لا يُبال في الجحر؟ قال: يقال إنها مساكن الجن، فنقول: نهى الشارع عن البول في الجحر، الجحور في الأرض السرب الذي يدخل فيه النمل وبيئة النمل والحشرات وما هو أكبر من ذلك كبيوت وجحور الضب ونحوه، نقول: كل جحر في الأرض لا تبول فيه فإنه إما أن يكون فيها حشرات فتؤذيها بالبول فتخرج فتلسعك فتؤذيك أو تخرج فتجعلك تقوم قبل أن تقضي حاجتك وتلوث بدنك أو ثيابك أو أنها مساكن للجن فتؤذيها بالبول فيها فتؤذيك، إذن الذي يبول في الجحر معرض نفسه لخطر، إما خطر من جن يصيبونه ويتلبسون به أو يؤذونه وهذا من أعظم أسباب تلبس الجان أذيتهم من الإنس أو تسلطهم هم ودخولهم على الإنس إما عشقًا أو تسلطًا أو ربطًا كما يفعله السحرة، نسأل الله أن يكفينا وإياكم شرهم، هذه أعظم أسباب تلبس الجان إما أن يدخل يعني أذية أو انتقامًا لمن آذاه أو أنه مربوط ربطه من عمل السحر وجعله حارسًا لهذا السحر بهذا المسلم أو هذا الآدمي، فنقول: يتوقى المسلم أسباب الضرر فلا يبول في الجحر، يروى في كتب التاريخ لكنه ليس له سند صحيح ولا ضعيف لا يعرف في

(١) أخرجه أبو داود (٢٩)، صححه النووي في الخلاصة (١/ ١٥٦)، وابن الملقن في البدر المنير (٢/ ٣٢١)، والوادعي في الصحيح المسند (٥٧١) لكن ضعفه الألباني في إرواء الغليل (٥٥).

كتب الحديث، أن سعد بن عبادة ﷺ وجد ميتًا مستلقيًا على ظهره ميتًا في الشام، وأن الجن سُمعت تقول نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة ورميناه بسهمين فلم نخطئ فؤاده لكن هذا يحكى أو يروى بدون أن يُعرف له سند، ولهذا لا يعول عليه، لكنا نقول: القصة صحت أو لم تصح فأذية الجن منهي عنها بل كما سيأتينا نهينا أن نستنجي بالعظم والروث لئلا نؤذي الجن فيما يأكلون أو تأكله دوابهم، الشارع لم يجعل للإنس تسلط على الجن وهم كذلك ليس لهم سلطة على الإنس، فإذا تحفظوا لم يؤذوهم وتحصنوا بالأذكار ليس لهم سلطان عليك، بعض الناس ذكر الجن يخيفهم، هم مثل الإنس أنت تحصن بأذكارك ولا تؤذيهم ما يستطيعون أذيتك، هم مثل الإنس أليس في الإنس من يؤذي لكن ما يؤذي من لم يؤذي ولا يؤذي من يخاف منه ويعلم أنه لن يسكت له يردعه الخوف، فكذلك الجن هم لا يستطيعون أن يفعلوا شيء في هذا الكون إلا بتدبير الخلاق العليم جل شأنه لكن أنت مأمور بالبعد ألا تؤذيهم وأن تتحفظ وتتحصن بالأذكار والأوراد فلا يستطيعون لا هم ولا غيرهم أذيتك.

قال ﷺ: **(وَلا طَرِيْقٍ وَلا ظِلٍّ نافِعٍ، وَلا تَحْتَ شَجَرَةٍ)** هذا من أعظم حماية الشرع للبيئة والأماكن العامة، حيث نهى عن البول في الطريق المسلوك والظل النافع والشجرة المثمرة بل حتى الشجرة التي يستظل الناس بها، واعتبر هذا مما يسبب لعن الإنسان قال ﷺ: **«اتَّقوا اللَّاعنَينِ، قالوا: وما اللَّاعنانِ؟ قال: الذي يتبول في طريقِ النَّاسِ، أو ظِلِّهم»**[1] وهذا الحديث عند الإمام مسلم وهو حديث صحيح، **اتَّقوا اللَّاعنَينِ** يعني اتقوا أسباب اللعن وليس هذا تشريعًا منه ﷺ للعن، فالمسلم ليس بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش البذيء لكنه يقول: اتقوا أن تفعلوا أسبابًا يلعنكم الناس بسببها، **قالوا: وما اللَّاعنانِ؟ قال: الذي يتبول في طريقِ**

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩)، أبو داود (٢٥) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «اتَّقوا اللَّاعِنَينِ، قالوا: وما اللَّاعنانِ يا رسولَ اللهِ؟ قالَ الَّذي يتخلَّى في طريقِ النَّاسِ أو ظلِّهِم»، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (١١٠).

النَّاسِ، أو ظِلِّهم فإنه إذا بال في طريق الناس أو تغوط أو في ظلهم الذي يقصدونه أو مشمسهم الذي يجلسون في أيام الشتاء، فإنهم يلعنونه ويدعون عليه، نقول: هل أمر الشارع بلعنه؟ نقول: لا لم يأمر الشارع لكن الناس يلعنون من أذاهم في طريقهم، في ظلهم، في أماكنهم العامة، وفي الحديث الثاني قال: «**اتقوا الملاعن الثلاث الذي يتغوط في موارد الناس وظلهم وفي طريقهم**»[1] الموارد التي يردها الناس يستقون منها ويشربون يأتي يتغوط عندها يلوث بيئة الناس وأماكنهم، فما أعظم هذه الشريعة التي جعلت هذه من الآداب المرعية، واليوم يشكي الناس من عدم الاهتمام بالأماكن العامة، الحدائق العامة والمتنزهات ودورات المياه العامة والبراري والشعبان والأماكن التي يؤمها الناس في أيام الشتاء وأيام المطر فيأتي الإنسان ويلوث، نقول: هذا التلويث للبيئة ممنوع شرعًا قبل أن يكون نظامًا، أنت حينما تنظف المكان وتتركه كما كان أو أحسن مما كان تحصل أجرًا وثوابًا من رب العالمين فتلتزم بذلك وتحافظ عليه وتهتم به، فإن خالفت فإنك تدخل في النهي ويصيبك لعن الناس حيث لعنوك على سبب، فلا تتبول ولا تتغوط في الأماكن العامة ولا في الظل ولا في الطريق ولا تحت الشجرة المثمرة ولا تحت الشجرة التي أيضًا لها ظل نافع ولا في المكان الذي يقصده الناس للجلوس فيه.

قال ﷺ: **(وَلا يَسْتَقْبِلُ شَمْسًا وَلا قَمَرًا، وَلا يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ وَلا يَسْتَدْبِرُهَا)** أما كونه لا يستقبل الشمس ولا القمر فهذا لا دليل عليه بل الدليل يدل على جوازه كما يأتي في المسألة التي بعدها، إذن ما سبب ذكر الفقهاء ﷺ هذا وقولهم أنه لا يستقبل شمسًا ولا قمرًا، قالوا: لما فيهما من نور الله هذا تعليل عليل ضعيف لا يقوى على الكراهة فضلًا عن التحريم، وقال بعضهم لأنه مكتوبٌ فيها اسم الله، نقول: كل هذا لا دليل عليه ولم يثبت عنه ﷺ في حديث

(١) أخرجه أبو داود (٢٦)، وابن ماجه (٣٢٨) عن معاذ بن جبل ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «اتَّقوا الملاعنَ الثَّلاثَ: البُرازَ في الموارِدِ، وقارعةِ الطريقِ، والظِّلِّ»، والحديث حسنه الألباني في صحيح الجامع (١١٢).

قط لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا مسند ولا متصل ولا مرسل أنه نهى عن استقبال الشمس أو القمر بل النور الذي فيهما نور مخلوق وهما من خلق الله فاستقبالهما أو استدبارهما لا حرج فيه ويدل عليه الحديث الآتي، فإنه ﷺ **«نَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةَ وقَال: لَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»**[1] وهذا الخطاب لأهل المدينة ومن كان مثلهم ممن إذا شرق أو غرب لا يستقبل القبلة، فالذي يشرق أو يغرب والشمس طالعة إذا شرق والشمس طالعة فإنه يستقبلها وكذلك إذا غرب يستقبلها أو يستدبرها، وكذلك القمر فنهيه ﷺ عن استقبال القبلة وقوله: **« لَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»** دليل على أنه لم يُنهى عن استقبال الشمس ولا القمر ولا يمكن أن يفعل المسلم ذلك إذا كان لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستقبل الشمس ولا القمر، أين يذهب؟ إلى أي جهة يكون؟ فنقول: هذا ليس عليه دليل.

قال ﷺ: **(وَلا يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ وَلا يَسْتَدْبِرُهَا لِقَوْلِ رَسُوْلِ الله ﷺ: «لا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلا بَوْلٍ وَلا تَسْتَدْبِرُوْهَا، وَيَجُوْزُ ذلِكَ فِي البُنْيَانِ»)** هذه مسألة شهيرة وهي استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة من بول أو غائط والخلاف فيها بين الائمة قوي وكبير، قد ذكر الإمام الشوكاني ﷺ في النيل ثمانية أقوال لأهل العلم وذكر أدلتهم وناقش ورجح لكننا نقتصر على أبرز الأقوال:

القول الأول: وهو المشهور الذي ذكره المؤلف هنا وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة، أنه لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها في الفضاء في البر في الخلاء ويجوز في البنيان، ولهذا قال المؤلف هنا: **وَلا يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ وَلا يَسْتَدْبِرُهَا** ثم أورد حديث أبي أيوب، ثم قال: **وَيَجُوْزُ ذلِكَ فِي البُنْيَانِ.**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩٤) عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «إذَا أَتَيْتُمُ الغَائِطَ فلا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ، ولَا تَسْتَدْبِرُوهَا ولَكِنْ شَرِّقُوا أوْ غَرِّبُوا، قالَ أبو أيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّأْمَ فَوَجَدْنَا مَرَاحِيضَ بُنِيَتْ قِبَلَ القِبْلَةِ فَنَنْحَرِفُ، ونَسْتَغْفِرُ اللهَ تَعَالَى».

وذهبت الحنفية واختاره جمع من المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وهو رواية عن الإمام أحمد إلى أنه يحرم الاستقبال والاستدبار في الفضاء والبنيان على حد سواء، هذان القولان أقوى ما قيل في المسألة.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يحرم الاستقبال في البنيان كما يحرم الاستقبال والاستدبار في الفضاء، ويباح أو يحل أو يجوز الاستدبار في البنيان يعني بعض أهل العلم من المتقدمين ومن المتأخرين كشيخنا الشيخ محمد بن عثيمين ﷺ يرى أنه يجوز الاستدبار في البنيان دون الاستقبال.

إذن هذه الثلاثة الأقوال تكفينا، القول الأول: أنه لا يجوز الاستقبال ولا الاستدبار في البنيان في الفضاء ويجوز في البنيان، لا يجوز في البر وفي الفضاء ويجوز في البنيان وهو مذهب جمهور أهل العلم، ما دليلهم؟ أول دليل عندهم حديث أبي أيوب الذي أورده المؤلف وهو في الصحيحين، قال ﷺ: **«إِذَا أَتَيْتُمُ الغَائِطَ فلا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ، ولَا تَسْتَدْبِرُوهَا ولَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»**[1] هذا الخطاب لأهل المدينة، إذا شرقوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها لكن أهل نجد إذا شرق أو غرب فقد استقبل أو استدبر، ولهذا يقال لأهل نجد أشملوا وأجنبوا، اتجه إلى الشمال أو الجنوب، قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت نحو القبلة فكنا ننحرف ونستغفر الله، إذن هذا الحديث صريح في النهي عن الاستقبال والاستدبار وبه أخذ أصحاب القول الثاني المانعون مطلقًا وهم الحنفية ورواية عند الحنابلة واختيار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم وجمع من أهل العلم، قالوا: ظاهر الحديث التحريم مطلقًا في الفضاء والبنيان على حد سواء والذي يدل على ذلك فهم راوي الحديث وأصحابه ﷺ فإنهم قدموا الشام فوجدوا المراحيض بنيت نحو القبلة فكانوا ينحرفون يعني ما يجلسون

(١) أخرجه البخاري (١٤٤)، ومسلم (٢٦٤).

عليها كما بنيت بل ينحرفون عن القبلة أثناء قضاء الحاجة على هذه المراحيض ويستغفرون الله يعني لما قد يحصل من سهو أو نسيان، أما الجمهور الذين يرون التفريق بين الفضاء والبنيان فإنهم يقولون حديث أبي أيوب صحيح ونعمل به في الفضاء دون البنيان، لماذا؟ قالوا: لأنه جاء في السنة ما يدل على التفريق وعلى جواز الاستدبار والاستقبال في البنيان، فمما ورد من ذلك حديث ابن عمر ﷺ في الصحيح، قال رقيت يومًا بيت حفصة أخته أم المؤمنين فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل بيت المقدس مستدبر الكعبة، مستقبل بيت المقدس مستدبر الكعبة، قالوا: فهذا ثبت في الصحيح من فعل النبي ﷺ وهو في البنيان فدل على أنه يجوز وابن عمر نفسه أيضًا أناخ بعيره فجعله سترة واستقبل القبلة يبول فأنكر عليه مروان الأصفر، في بعض الطبعات عندكم فيه الأصغر في غير طبعة المتن هنا ليس فيه ذكر الحديث، فقال: أليس قد نُهي عن هذا أبا عبد الرحمن؟ قال: بلى إنما نهي عن هذا في الفضاء، قالوا: فابن عمر روى الحديث الأول وهو أنه رأى النبي ﷺ مستدبر الكعبة وابن عمر فعل الاستقبال لكنه جعل ساترًا بينه وبين القبلة ولما أنكر عليه أو سُئل، قال: إنما نهي عنه في الفضاء، واحتجوا أيضًا بأحاديث أخرى لا يسع المقام لإيرادها هنا وكذلك الأقوال الأخرى.

شيخنا الشيخ محمد العثيمين قال: حديث أبي أيوب يدل على المنع من الاستقبال والاستدبار في الفضاء وهذا يكاد يكون يعني متوجها أنه لا عذر لأحد أن يستقبل أو يستدبر في الفضاء بدون حائل، قال: وفعله ﷺ الذي نقله ابن عمر وهو أن ابن عمر رأى النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل بيت المقدس مستدبر الكعبة دليل على جواز الاستدبار دون الاستقبال، قال: والاستدبار أهون وأيسر ولهذا جاء عنه ﷺ أنه استدبر، فشيخنا الشيخ محمد يقول الاستدبار أهون فيجوز في البنيان والفضاء نعم، وأما في الفضاء فيحرم الجميع في الفضاء يحرم الاستقبال والاستدبار وفي البنيان يجوز الاستدبار دون الاستقبال، والذي يظهر والعلم عند الله تعالى من حيث الدليل رجحان ما ذهب إليه الجمهور من التفريق لكن هذه

المسألة من أعظم المسائل التي ينبغي للإنسان أن يحتاط فيها ويتورع، فإذا استطاع ألا يستقبل القبلة ولا يستدبرها حال قضاء الحاجة ولو في البنيان فليفعله فإنه يخرج من خلاف معتبر والعمل يسير لا سيما من كان يريد إنشاء بيت، نقول: من البداية وجه المراحيض وكراسي قضاء الحاجة لغير القبلة فتسلم أنت وأهل بيتك وضيوفك لكن إذا دخلت بيتًا لم تعلم الوجهة فيه فلا حرج، وإذا أيضًا كانت الكراسي ممكن أن تجلس على أي جهة، نقول: ممكن لكن إذا لم يتيسر له ذلك فالأمر يسير ما دام في البنيان لكن من استطاع أن يتجنب الاستقبال والاستدبار في الفضاء والبنيان ويخرج من هذا الخلاف فهو أولى، والعلامة ابن القيم حشد سبعة عشر دليلًا تدل على العموم في المنع من الاستقبال والاستدبار وأنتصر ﷺ لهذا القول.

قال ﷺ: **(فَإِذَا انْقَطَعَ البَوْلُ مَسَحَ مِنْ أَصْلِ ذَكَرِهِ إِلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يَنْتُرُهُ ثَلاثًا)** هذا ذكروه ﷺ احتياطا في غير محله، إذ ليس بمشروع أن ينتر ذكره ولا أن يمسحه من أصله، قال: **فَإِذَا انْقَطَعَ البَوْلُ** يعني توقف، فإنه يمسح من أصل ذكره يعني من حلقة الدبر يضع اصبعه الوسطى والإبهام ثم يمر بهما من حلقة الدبر إلى طرف الذكر فيخرج ما كان في الذكر من بول باق، نقول: من كلفنا بهذا؟ من شرع لنا هذا؟ من بين لنا هذا؟ هذا كله احتياط في غير محله وهذا يجلب الوسوسة وربما يسبب السلس ولم نؤمر به شرعًا وهذا مما أحدثه الموسوسة، قد أحدثوا أفعالا كلها لا دليل عليها، ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ وتلميذه ابن القيم أنهم يفعلون عشرة أفعال كلها ليس لها أصل في السنة، من النحنحة والطفر والقفز والوجور كل ذلك ليس له أصل في السنة بل السنة أن يتبول الإنسان فإذا فرغ من بوله وانقطع بوله غسل ذكره أو مسحه بحجارة ونحوه كما سيأتي في الاستنجاء والاستجمار، ولم تأتي السنة بأن يمسح ذكره بهذه الصفة ولا أن ينتره، سأل العلامة ابن القيم ﷺ شيخه فأخبر أن ذلك بدعة، قال: فسألت عنه، قال هو كذلك؛ لأنه روي بالنتر حديث لكنه لا يصح، إذن ما ذكره ﷺ هنا، نقول: هذا اجتهاد لكنه لا يصح وذلك أن الشارع لم يأمر بهذا، والذكر كما قيل كالضرع إن تركته قر وإن

حركته در، فكون الإنسان يعبث بذكره ويمر يده كل ما فرغ من بول بهذه الطريقة، نقول: هذه قد ترخي عضلات الذكر ويمكن أن يستمر معه التبول وليس هذا هو العلاج، ومثله النتر فإنه أشد أثرًا وأشد منعًا وإنكارًا وليس للمسلم أن يفعل شيئًا من ذلك بل يقتصر على ما جاءت به السنة، إذا توقف البول غسل ذكره.

قال ﷺ: **(وَلا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ وَلا يَتَمَسَّحُ بِهَا)** أيضًا من الآداب المرعية ألا يستعمل اليمنى في الاستنجاء ولا الاستجمار ولا مس الذكر، فإنه ثبت في الصحيح أنه ﷺ **«نَهَى أَنْ يُمْسِكَنَّ ذَكَرَهُ بيَمِينِهِ وهو يَبُولُ»**[1] وهذا يدل على التحريم إذا جمع بين الوصفين أن يمس الذكر أو يمسكه بيمينه وهو يبول، ومسكه باليمين ولو لم يكن حالة تبول، نقول: منهي عنه ومن أهل العلم من قال على التحريم ومنهم من قال على الكراهة لكن إذا كان أثناء التبول فإنه قد نهي عنه إلا في الحاجة أو الضرورة، كالأشل في يده اليسرى أو المقطوع ونحوه فإن هذا قد يعذر، إذن مما تصان عنه اليمنى أن يمس ذكره بها أو يستنجي بها فيستنجي بيسراه ولا يستعمل يمناه في مس ذكر ولا مسح ولا استنجاء ولا استجمار.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَسْتَجْمِرُ وِتْرًا)** أي إذا فرغ من خروج الخارج من بول وغائط يستجمر، والسنة أن يكون استجماره وترًا، وهل يشرع له الاستجمار مع وجود الماء؟ أو هو كالتيمم لا يباح إلا عند عدم الماء؟ نعم يجوز أن يستجمر مع وجود الماء، كذا؟ نقول: نعم؛ لقول أم المؤمنين عائشة مما روته عن النبي ﷺ: **«إذا ذَهبَ أحدُكم إلى الغائطِ فليستطيبُ بثلاثةِ أحجارٍ**

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧).

فإنَّها تُجزئُ عنه»[١] فدل على أن الاستجمار يجزئ حتى مع وجود الماء لكن هل هو الأفضل والأكمل؟ نقول لا، قد ذكر أهل العلم أن لهذه المسألة ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: أن يجمع بين الحجارة أو المنديل أو التراب ونحوه والماء، فيستجمر ثم يستنجي وهذا أعلى وأفضل المراتب، وفائدة ذلك أنه لا يباشر النجاسة بيده فيزيل النجاسة بحجارة أو منديل ونحوه ثم يأتي بالماء فيغسل ما بقي ممن لا تزيله الحجارة، وهذا أفضل وهو أكمل، وبعض أهل العلم يقول أنّه فعل أهل قباء لكن الحديث المروي في ذلك ضعيف، حديث أم المؤمنين عائشة: « **مُرْن أزواجَكن أنْ يُتبِعوا الحجارةَ بالماءِ فإنَّ رسولَ الله كانَ يفعلُه وإني استحْييهم**»[٢] نقول الحديث هذا ضعيف لكن الله جل شأنه مدحهم وأثنى عليهم بالتطهر ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [التوبة] نقول من التطهر استعمال الماء وهذا كاف في وصفهم بالتطهر، فإذا جمعوا بين الحجارة والماء كان أكمل.

المرتبة الثانية: استعمال الماء إذ هو أبلغ في التطهير من الحجارة.

المرتبة الثالثة والأخيرة: استعمال الحجارة وهي مجزية ولو وجد الماء لحديث: «**إذا ذَهبَ أحدُكم إلى الغائطِ فليستطيبُ بثلاثةِ أحجارٍ فإنَّها تُجزئُ عنه**» فقوله تجزئ عنه دليل على أنها تجزئ حتى مع وجود الماء وليست كالتيمم كما يفعله بعض العامة ويفهمه، يحسبونه مثل التيمم ما يباح التيمم أو لا يجوز إلا إذا عدم الماء أو عجز عن استعماله، فيقول: ما تستجمر والماء موجود، نقول له: يجوز أن يستجمر والماء موجود لكن الأكمل أن يجمع بينهما أو أن

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠)، والنسائي (٤٤)، وأحمد (٢٥٠٥٦) عن عائشة ﵂ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ذَهبَ أحدُكم إلى الغائطِ فليذهَب معَه بثلاثةِ أحجارٍ يستطيبُ بِهنَّ فإنَّها تُجزئُ عنه»، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (٤٠).

(٢) أخرجه الترمذي (١٩)، والنسائي (٤٦)، وأحمد (٢٥٣٧٨) باختلاف يسير، قال الألباني عنه في الإرواء: لا أصل له بهذا اللفظ.

يستنجي بالماء؛ لأنه أبلغ في الطهارة، قد كره بعض السلف من الصحابة وغيرهم ﷺ الاقتصار على الاستنجاء بالماء وحده من باب أنه يلاقي العذرة بيده، وهذا من كمال أدبهم وحسن أخلاقهم، يقول: كيف يباشر العذرة بيده؟ يعني كانوا يرون أنه ما يستنجي وحده، نقول: هذا أكمل لكن لو استنجى بالماء ثم غسل أثر العذرة ونحوها بماء وصابون ونحوه فإنه يحصل المقصود.

إذا يقول ﷺ: **(ثُمَّ يَسْتَجْمِرُ)** والاستجمار هو قطع الأذى بالحجارة سمي استجمار؛ لأنه استعمل فيه الجمار وهي الحجارة الصغيرة، **وِتْرًا** أي يقطعوا الاستجمار على الوتر وأقل ما يجزئ في الاستجمار إذا أراد أن يقتصر عليه ثلاثة أحجار، إذن عندنا إنسان يريد أن يقتصر على الاستجمار فقط، نقول: انتبه لابد من ثلاثة أحجار الحد الادنى؛ لأنه ﷺ نهى أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار كما في حديث سلمان عند مسلم[1]، إذن ليس لك أن تستجمر بحجرين لكن لو قال أنا سأستجمر وأستنجي، نقول: يكفي ولو حجر؛ لأن الماء كاف وحده فما جاء من حجر قبله مجزي سواء حجر أو حجرين أو منديل لكن إنسان يقول لا أنا أريد ان أقتصر على الاستجمار فماذا يلزمني؟ نقول يلزمك ثلاثة أحجار الحد الأدنى، فإن لم ينقَ المحل بثلاث فزد رابعة فإن طهر ونقى بأربع فالسنة أن تقطعه على وتر تزيد خامسة وهكذا، لو لم ينقَ بالخامسة تزيد سادسة فإن نقي فالسنة أن تزيد وتقطع الوتر، لقوله ﷺ: **«مَن استجمرَ فليوترْ»**[2] هذا إذا أراد أن يقتصر على الاستجمار كما أنه لا يجوز الاقتصار على الاستجمار إلا إذا كان الخارج لم يتجاوز موضع العادة، موضع العادة طرف الذكر وبالقرب من فتحة الشرج

---

(١) أخرج مسلم (٢٦٢) الحديث بطوله عن سلمان الفارسي ﷺ أنه قِيلَ له: «قدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شيءٍ حتَّى الخِراءَةَ قالَ: فقالَ: أجَلْ لقَدْ نَهانا أنْ نَسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ لِغائِطٍ، أوْ بَوْلٍ، أوْ أنْ نَسْتَنْجِيَ باليَمِينِ، أوْ أنْ نَسْتَنْجِيَ بأَقَلَّ مِن ثَلاثَةِ أحْجارٍ، أوْ أنْ نَسْتَنْجِيَ برَجِيعٍ، أوْ بعَظْمٍ».

(٢) أخرجه البخاري (١٦١)، ومسلم (٢٣٧) مطولاً.

عند الدبر لكن لو تلطخ فخذه أو بعض فخذه ببوله أو ساقه، نقول: هذا لابد فيه من ماء ولا يكفي فيه الاستجمار، إذن لا يقتصر على الاستجمار إلا إذا كان الخارج لم يتجاوز موضع العادة، أما إذا تجاوز موضع العادة فإنه يلزم فيه الماء، وكذلك لا يجزئ الاستجمار إذا كان محل الخارج ليس المعتاد، مثل الذين يفتح لهم في أجوافهم نسأل الله أن يشفيهم ومرضى المسلمين فتحة لإخراج الفضلات، نقول: هذه الفتحة لا تأخذ حكم الذكر ولا الدبر لابد من غسل النجاسة إذا تلوث إلا أن يكون لا يستطيع الغسل لمرض وجرح عظيم ونحوه فيمسح لكن الأصل أن هذا لا يأخذ حكم المخرج المعتاد فلا يستجمر فيه وإنما لابد فيه من ماء، كذلك لو أصاب طرف ذكره أو محل دبره نجاسة لم تخرج منه فإنه لابد فيها من الغسل مثل لو أصابه دم على القول بنجاسة الدم، نقول: لابد أن يغسل طرف الذكر الذي أصابه جرح وأصاب من يده فنزل على ذكره، نقول: لابد ان يغسل هذا الجرح بالماء ولا يجزئ فيه الاستجمار.

إذن يشترط للاقتصار على الاستجمار أربعة شروط:

أولها: أن يكون بثلاثة أحجار، ثانيها: أن يكون الخارج لم يتجاوز موضع العادة، ثالثها: أن يكون المخرج معتادًا وهو الذكر أو الدبر، رابعها: أن يكون الخارج النجس منه وليس من غيره، فإن كان الخارج من غير الذكر أو من الدبر فلابد من غسله بالماء هذا إذا أراد ان يقتصر، أما إذا كان سيغسل بالماء بعد الاستجمار فلا حرج.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يَسْتَنْجِيْ بِالمَاءِ**) وقد سبق أن هذا أكمل وهو أن يستجمر ثم يستنجي ثم يليه الاستنجاء بالماء وحده ثم الاستجمار (**وإِنِ اقْتَصَرَ عَلَى الِاسْتِجْمَارِ أَجْزَأَهُ**) إذا لم تتعدَ النجاسة موضع العادة كما تقدم، إذا أراد أن يقصر على الاستجمار أجزأه ذلك، لحديث: « **إذا ذَهبَ أحدُكم إلى الغائطِ فليستطيبُ بثلاثةِ أحجارٍ فإنَّها تُجزئُ عنه**» بشرط ألا تتعدى النجاسة موضع العادة قال: (**وَلا يُجْزِئُ أَقَلُّ مِنْ ثَلاثِ مَسْحَاتٍ مُنْقِيَةٍ**) هذا إذا أراد أيضًا أن يقتصر

لابد من ثلاثة أحجار منقية أو حجر له ثلاث شعب؛ لحديث سلمان: «**نَهَانَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ مِن ثَلاثَةِ أَحْجارٍ**»[١].

قال ﷺ: (**وَيَجُوْزُ الِاسْتِجْمَارُ بِكُلِّ طَاهِرٍ، إِلاَّ الرَّوْثَ وَالعِظَامَ ومَا لَهُ حُرْمَة**) ختم الباب ببيان شروط ما يستجمر به فذكر ﷺ أنه يستجمر بكل طاهر، إذن يشترط فيما يستجمر به أن يكون طاهرًا فإن كان نجسًا لم يصح الاستجمار به؛ لأن النجس ينجس ويدل على ذلك ما ثبت في الصحيح: «**أن النبي ﷺ طلب من ابن مسعود أن يأتيه بحجارة يستجمر بها فوجد حجرين وبحث وبحث فلم يجد إلا روثًا فأحضرها مع الحجرين فأخذ ﷺ الحجرين وألقى الروثة وقال إنها ركس وفي رواية نجس**»[٢] فترك الروثة؛ لأنها نجسة لا تنقي فدل على أنه لا بد أن يكون ما يستجمر به طاهرًا غير نجس، قال: **إِلاَّ الرَّوْثَ** فإنه لا يستجمر به ولو كان طاهرًا، ما هو الروث الطاهر؟ روث ما يؤكل لحمه كما سبق، روث وبول ما يؤكل لحمه طاهر كما سبق في حديث العرنيين، فلو كانت الروثة من بهيمة الأنعام نقول طاهرة، فهل يستجمر بها؟ نقول لا؛ لأنه ﷺ نهى أن نستجمر بالروث والعظام وعلل ذلك ﷺ بأنها طعام إخواننا من الجن وزاد بهائمهم[٣] العظام طعام الجن، فإنهم يجدون العظم أحسن ما كان وأوفر ما كان لحمًا، وهذا من فضل الله ونعمه على عباده من إنسه وجِنّه، فإن الإنس يأكلون اللحم ويلقون العظام، فالجن يأتون لهذا العظم الذي ليس عليه لحم فيجدونه أوفر ما كان لحمًا فيأكلون

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٦) عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: «أَتَى النبيُّ ﷺ الغَائِطَ فأَمَرَنِي أنْ آتِيَهُ بثَلَاثَةِ أحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، والتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أجِدْهُ، فأخَذْتُ رَوْثَةً فأتَيْتُهُ بهَا، فأخَذَ الحَجَرَيْنِ وأَلْقَى الرَّوْثَةَ وقالَ: هذا رِكْسٌ».

(٣) أخرجه الترمذي (١٨) عن عبدالله بن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَستَنجوا بالرَّوثِ ولا بالعِظامِ؛ فإنَّهُ زادُ إخوانِكُم منَ الجنِّ»، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (١٨).

اللحم مرة ثانية، فإذا استجمر به قذره ولوثه عليه وهذا نوع أذية له أنك حرمتهم من الأكل أو أكل هذا العظم، وأما الروث فإنه طعام بهائم الجن، فإذا نهى الشارع عن الاستجمار بطعام الجن ودوابهم فهل يمكن ان يأذن بالاستجمار بطعام الإنس ودواب الإنس؟ نقول لا بل هذا من باب أولى في النهي، ولهذا نقول المؤلف قال: **إِلاَّ الرَّوْثَ وَالعِظَامَ** يعني وإن كان طاهرًا فإنه لا يستجمر به لأنه زاد الجن وبهائمهم كما جاء في الحديث الصحيح، ونقول: ومثله طعام الآدميين فلا يجوز له أن يستجمر به، هذا محترم وطعام الآدميين كالخبز ونحوه مما يأكله الآدميون، وكذلك ما يأكله البهائم كالعلف ونحوه، نقول: لا يحل أن تستجمر به؛ لأنه طعام الإنس أو دواب الإنس، إذا كان الشارع نهى عن طعام الجن ودواب الجن فإنه قد نهى عن طعام الإنس ودواب الإنس من باب أولى.

قال ﷺ: **(ومَا لَهُ حُرْمَة)** يعني ولا يستجمر بما له حرمة، بما هو محترم كورق مكتوب فيه علم نافع علم ينتفع الناس به، نقول: لا يجوز أن تستجمر به احترامًا للعلم وتقديره ولو لم يكن من علوم الشريعة؛ لأن الاستجمار بعلوم الشريعة هذا زندقة وهذا قد يمرق به من الدين إذا قصده، إذا استجمر بشيء فيه قال الله وقال الرسول أو علوم الشريعة، نقول: هذا -نسأل الله السلامة والعافية- قد يمرق من الدين ويكفر لكن كتاب علم فيه فائدة ومعلومات نافعة لو كان في الرياضيات أو في العلوم ما في أي شيء ذكر الله، نقول: لا تستجمر به فإن هذا له حرمة والعلم محترم فلا تستجمر به.

هذه أهم مسائل هذا الباب الذي ذكره المؤلف ﷺ بقي عندنا نختم هذا الباب بتنبيه عظيم وهو أن هذه الشريعة شريعة كاملة شاملة، كما قال ربنا جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿**مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ**﴾ [الأنعام: ٣٨] هذه الشريعة الربانية التي بين لنا الله جل شأنه ورسوله ﷺ فيها كل شيء نحتاجه، شريعة خالدة صالحة لكل زمان ومكان، شاملة كل ما يحتاجه العباد في

دنياهم وأمورهم كلها ومعاشهم وما يحتاجونه حتى في معادهم، هل يمكن لهذه الشريعة الربانية، الشريعة السمحة، الشريعة الشاملة التي ما فرط مشرعها في شيء، هذه الشريعة التي بينت حتى آداب قضاء الحاجة، أليس الناس يقضون حاجتهم قبل الإسلام؟ نقول: بلى هذه جبلة وطبيعة يعرف الناس يقضون حاجتهم، فجاءت هذه الشريعة وهذبت حتى هذا الأمر ونظمته ورتبته وجعلت فيه آداب، وتأملوا كل درسنا اليوم في هذه الآداب من أوله إلى آخره، كيف يقدم أي القدمين عند الدخول، أي القدمين عند الخروج، ماذا يقول عند الدخول، ماذا يقول عند الخروج، كيف يتوجه إذا أراد ان يجلس، متى يرفع ثوبه، كيف يقضي حاجته، كيف يستنجي، كيف يستجمر، فهذبت هذا الأمر وبينته وجعلته شرعًا يدين العبد ربه به، فهل يمكن لهذه الشريعة الكاملة الشاملة التي بينت حتى آداب قضاء الحاجة أن تترك ما هو أعظم من شؤون الناس وما يحتاجه الناس في أمر سياستهم واقتصادهم واجتماعهم وإعلامهم وحربهم وسلمهم؟ نقول: لا يمكن أبدًا ولهذا أهل الأيمان يؤمنون بأن هذه الشريعة مهيمنة شاملة ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ وأنها تحكم العباد في كل حالهم وأحوالهم واقتصادهم واجتماعهم وشؤونهم كلها، ويرفض أهل الأيمان رفضًا قاطعًا ما يدعو إليه أهل العلمنة الذين يزعمون زورًا وبهتانًا أن هذه الشريعة جاءت للأمور التعبدية من طهارة وصلاة وزكاة وصيام وحج، وأما أمور الاقتصاد والسياسة والاجتماع والحرب والسلم فتؤخذ من زبالات عقول البشر، نقول: هذا كفر بالله ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] هذا لا يحل للمسلم أن يعتقده أو يقره أو يخطر في خَلَده وباله أنه سائغ، نقول: الشريعة التي نظمت حتى آداب قضاء الحاجة -وهو أمر يسير- لا يمكن تترك للناس أمر السياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام والعلاقات الدولية والحرب والسلم، أنهم يأخذونها من أفكار وقوانين الغرب أو الشرق بل نظمت كل شيء وبينت كل شيء وما على أهل الإسلام إلا أن يبحثوا في نصوص الكتاب والسنة فيجدون بغيتهم ويجدون ضالتهم، والمسلم

الذي ينتمي لهذا الدين يشعر بالسعادة والعزة وهو يتعلم هذه المسائل ولا يستحي كما يظن بعض الناس أو يخجل إذا قيل هذا الآداب حتى هذه تدرسونها، نقول: نعم، ولهذا جاء أحد المشركين للصحابة ﷺ وهم جلوس، فقال: علمكم رسولكم حتى الخراءة يعني حتى قضاء الحاجة فانبرى له سلمان الفارسي ﷺ وأرضاه وبيض الله وجهه، فقال: أجل، هذا الاعتراف والاعتزاز بالدين لقد دهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار، فبين لهذا اليهودي أو المشرك أن النبي ﷺ علمنا ذلك، بعض الناس اليوم مما يمكن أن يوصف بالانهزاميين إذا بين له بعض الأحكام الشرعية تردد، إذا قيل له الإسلام والشرع يأمر المرأة أن تغطي جميع بدنها، نقول: نعم أمر أن تغطي جميع بدنها صيانة لها وحفظها، الإسلام أعطى الرجل ضعف ما للمرأة من الميراث، نقول: نعم وأجل وهذا كلام ربنا وشرع ديننا والإسلام قد جاء والناس ما يعطون المرأة شيء من الميراث، الإسلام أباح الطلاق، نقول: أباح الطلاق ولكنه نظمه ورتبه وهذبه وجعله في أحسن صورة، قد كان الناس يطلقون بلا عد ولا حد وإذا أوشكت على العدة راجعها بلا عد، يطلق ثم يراجع ثم يطلق ثم يراجع يضار بها، وإذا مات ورثها أهله فلا يحل لها أن تتزوج إلا بإذنهم، الإسلام جاء والتعدد بلا حد ولا قيد، يتزوج الإنسان ما شاء من النساء حتى أسلم بعض الصحابة وعنده تسع نسوة وبعضهم عشر، يأتي بعض المهزومين الضعاف التدين والعلم فإذا قيل الإسلام أباح التعدد، يقول: لا، نقول: بلى أباح التعدد وشرعه ونظمه وهذبه جاء الإسلام والتعدد بدون قيد ولا شرط فهذبه، أولًا: جعلها أربع لا أكثر ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[النساء: ٣]، ثانيًا: وأهم شرط في هذا التعدد أن يكون لمن يعدل بل حرمه لمن يخاف مجرد الخوف ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء: ٣] وجعل جزاء الذي يعدل أنه يأتي يوم القيامة في أحسن المنازل على يمين الرحمن وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في أهلهم وفي حكمهم وفيما ولووا، فالذين يتزوجون ويعددون ويعدلون يكونون يوم القيامة في هذه

المنازل العظيمة، وكذلك الذين يعدلون في أولادهم ولا يفرقون بين الأولاد ولا بين الزوجات، وجعل العكس الذي يجور إذا عدد ويظلم جعله في أشوه صورة وأقبحها أنه يأتي يوم القيامة وشقه مائل يعرفه الخلائق أنه كان متزوجًا ظالمًا جائرًا، إذن هذا ديننا وهذا شرعنا فلا يستنكف الإنسان إذا سئل بعض الأسئلة وورد عليه بعض هذه المسائل يقول لا، لا نقول بل نعتز بديننا هذا دين الخاتم، أنزله من خلق النفس البشرية هو أعلم بما يَصلحها ويُصلحها ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [الملك] نسأل الله أن يبصرنا في ديننا وأن يثبتنا عليه حتى نلقاه.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول الوالد يصلي على كرسي، فهل وضعية اليدين على الركبة نفس الوضع أم أنها تختلف في وضعية السجود؟

الجواب: نقول إذا كان سيسجد على الأرض فإنه يضع يديه قرب رأسه وتكون ممدودة، أما إذا كان سيومئ بالسجود إيماءً فإنه يضع يديه على ركبتيه، وأما حال جلوسه حال القيام فإنه يضع يديه على صدره كحاله لو كان يصلي قائمًا، وإذا أراد أن يركع فإنه يومئ ويجعل يديه على ركبتيه، وإذا أراد ان يسجد وهو على الكرسي إذا كان لا يستطيع النزول فإنه أيضًا يضع يديه على ركبته لكنه يومئ إيماءً أشد، ينحني أكثر وله أن يجعل على الأرض شيء يسجد عليه، بعض المرضى ما يستطيع أن يصل للأرض لا بأس أن يوضع مسندة أو مركة أو مخدة كما جاء عن أم سلمة أنها كانت تسجد على مرفقة مخدة، نقول: لا حرج وبمناسبة هذا السؤال بعض المرضى نسأل الله أن يشفي مرضى المسلمين يستطيع القيام وتجده يمشي على قدميه حتى يصف في الصف ثم يجلس، فلو سألته بعد الصلاة وراك ما صليت قائم، قال: أنا ما أستطيع أركع أو ما أستطيع أسجد، نقول: القيام ركن فلما تركته لا تصح صلاتك إذا كنت تقدر على

القيام ولو أنت عاجز عن ركوع أو سجود، فالركوع شيء والسجود شيء إذا كنت تستطيع القيام فقم ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾ [البقرة] وتأمل حديث عمران بن حصين وهو مريض سأل النبي، فقال: «**صَلِّ قائِمًا، فإنْ لمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فإنْ لمْ تَسْتَطِعْ فعلَى جَنْبٍ**»[1] فلا يجوز للمريض القادر على القيام أن يصلي جالسًا، وهذا أمر نبهوا عليه؛ لأن كثير من المرضى يأتي صحيح معافى في المشي لكنه ما يقدر على الركوع أو ما يقدر على السجود، نقول: الذي تقدر عليه من القيام قم ثم إذا كنت لا تستطيع الركوع في الهواء فاجلس وأومئ بالركوع إذا كنت ما تستطيع أن تقوم به من قيام ثم اجلس على الكرسي وأومئ بالسجود إذا كنت ما تستطيع، ولا يسقط عنك القيام إلا في حال العجز كالمشلول أو إذا كان القيام يزيد في مرضك أو يؤخر بُرءك أو كان القيام يشق عليك مشقة شديدة تذهب بخشوعك، هذه ثلاث حالات يباح فيها الجلوس فقط لا غير، إما مريض مرضًا لا يقدر فيه على القيام مثل المشلول -نسأل الله أن يشفي مرضى المسلمين- أو إنسان مريض لكنه إن صلى قائمًا زاد مرضه أو تأخر شفاؤه أو إنسان مريض ما يزيد المرض ولا يتأخر لكن يلحقه مشقة وحرج شديد، تجده لا يفكر في القراءة ولا السماع ينتظر متى يصل للأرض، قال إمام الحرمين: الذي أراه في ضبط العجز أن يلحقه مشقة تذهب خشوعه فإن الخشوع هو لب الصلاة ومقصودها الأعظم.

سائل يقول كيف سجود السهو وهل هو قبل السلام أم بعده ولو كان بعد السلام فهل يسلم بعده أم لا؟

الجواب: سجود السهو سيأتينا إن شاء الله من ضمن المنهج لكن خلاصة سجود السهو أنه يكون قبل السلام في حالتين، الحالة الأولى: إذا نقص في الصلاة مثل من ترك التشهد الأول واستتم قائمًا فإنه يحرم عليه الرجوع ولا يشوش عليه بالتسبيح كما يفعل بعض

(١) أخرجه البخاري (١١١٧).

المأمومين، الإمام استتم قائمًا قلتم سبحان الله نبهتموه فقط؛ ليعرف أنه ترك الجلوس فيسجد قبل أن يسلم فلا تشوشوا عليه بتسبيح إذ يحرم عليه أن يرجع إذا استتم قائمًا، قيل يكره، وقيل يحرم، وأما إذا شرع في القراءة فإنه يحرم إجماعًا، فلا تشوشوا يكفي أنه علم بأنه ترك التشهد، فإذا فرغ من صلاته سجد للسهو قبل أن يسلم، الحالة الثانية: إذا شك وبنى على اليقين وهو الأقل وهذا غالبًا يفعله المنفرد فإن المنفرد إذا شك هل لثلاثة أو أربع ما عنده أحد ينبهه فيبني على اليقين وهو الأقل فيجعلها ثلاثًا ثم يأتي بصلاة ما تبقى من الصلاة إذا كانت ثلاثية أو رباعية جعلها ثالثة ثم جاء بما بقي ثم يسجد للسهو قبل أن يسلم، إذن هاتان الصورتان أو الحالتان يسجد للسهو فيهما قبل السلام إذا نقص في الصلاة أو شك وبنى على اليقين، أما الحالتان أو الثلاث حالات التي يسجد فيها بعد السلام، فهي إذا زاد في الصلاة مثل إنسان صلى خمسًا في الظهر أو أربعًا في المغرب ولم ينتبه إلا بعد السلام، نقول: هذا زاد ومثله من زاد قيامًا، إنسان كان الأصل أنه يجلس، انتهت الصلاة الرباعية لكنه قام، الإمام قام ثم قال الناس سبحان الله فرجع، وجوبًا يرجع هنا لأنه زائد ولا يحل له حتى لو استتم قائم بل لو شرع في القراءة، يعني فرق بين الصورة الأولى نقص التشهد فاستتم قائم فلا يرجع من ركن لواجب لكن هذه الصورة إمام صلى أربعًا ثم قام إلى الخامسة فسبح الناس به فجلس، نقول: إذا فرغ من صلاته يسلم ثم يسجد للسهو بعد السلام؛ لأنه زاد في الصلاة هذا القيام، ومثله لو زاد ركوعًا أو سجودًا أو ركعة، فنقول: إذا زاد يسجد للسهو بعد السلام لئلا يجتمع في الصلاة زيادتان زيادة السهو وزيادة السجود، الحالة الثانية: إذا شك بالصلاة وبنى على غلبة الظن هي ثلاثة أو أربع لكن غلب على ظنه أنها أربع يجلس، بعض أهل العلم يقول غلبة الظن خاصة بالإمام إذ خلفه من ينبهه، والصحيح أنها عامة لكن الإمام بلا شك أنّه إذا بنى على غلبة الظن فإن ظنه هذا قد يصدق أو يخطئ فإذا قال الآن أنا أصلي وأنا في السجود ما أدري هذه الركعة الرابعة فأجلس أو الثالثة فأقوم، الغالب أنها الرابعة، قال الله أكبر وجلس،

إن سبح الناس به تبين أن ظنه خاطئ فيقوم بدون تكبير ويأتي بما بقي من صلاته ثم يسلم ثم يسجد للسهو بعد السلام، وإذا أقره الناس تبين صحة ظنه فيسجد للسهو بعد السلام في حالة الزيادة وفي حالة البناء على غلبة الظن، وفي حالة ثالثة واضحة بديهية: وهي ما إذا نسي السجود الذي هو قبل السلام فسلم ساهيًا إنسان ترك التشهد الأول ثم كان الأصل أنه يسجد ثم يسلم نسي فسلم، نقول: اسجد للسهو بعد السلام إذ ليس لك الآن إلا أن تقضي السجود كأن السجود كان محله قبل السلام فنسيته فاجعله بعد السلام وإذا سجد بعد السلام فإنه يسلم.

أسأل ربي بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضاه وأن يأخذ بنواصينا لبره وتقاه وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، هذه الاسئلة لعلها إن شاء الله تؤجل للدرس القادم، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرته من خلقه وأفضل أنبيائه نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الخَامِسُ]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ الوُضُوْءِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله في الدرس الخامس من دروس شرح عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﷺ» قد انتهينا في الدرس الماضي من باب قضاء الحاجة.

قال ﷺ:

بَابُ الوُضُوْءِ

لا يَصِحُّ الوُضُوْءُ، وَلا غَيْرُهُ مِنَ العِبَادَاتِ، إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَهُ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

لما فرغ المؤلف ﷺ من الكلام على باب قضاء الحاجة وذكر فيه الأحكام والآداب التي ينبغي مراعاتها عند قضاء الحاجة، دخل في صلب الموضوع والأهم من هذا الكتاب وهو الوضوء ثم سيعقبه بعد أبواب بالغسل ثم بالتيمم، إذن هذا هو رفع الحدث الذي ذكره في أول كتاب الطهارة، أنها رفع الحدث وزوال الخبث، فرفع الحدث الأصغر يكون بالوضوء أو بالتيمم، والحدث الأكبر يكون بالغسل أو بالتيمم، وهو المقصود الأعظم من كتاب الطهارة، فإن الله جل شأنه وتقدس اسمه أمر عباده إذا قاموا إلى الصلاة أن يتوضؤوا كما في قوله

سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الآية، فأمر جل شأنه القائم للصلاة بالوضوء، هل هذا الأمر أمر إيجاب أو أمر استحباب؟ نعم، أمر إيجاب لكل قائم للصلاة لا بد أن يتوضأ؟ أحسنت، إن لم يكن على طهارة، إذن هو أمر إيجاب لمن كان على حدث لمن كان محدثًا فإنه يجب عليه إذا قام إلى الصلاة أن يتوضأ، وأما من قام إلى الصلاة وهو على طهارة فإنه يعد في حقه أمر استحباب، إذن يسن للمتوضئ إذا قام للصلاة أن يتوضأ وسيأتي متى يستحب الوضوء تجديدًا، وأما من كان محدثًا فإن الأمر في حقه أمر إيجاب وإلزام للآية ولقوله ﷺ: **«لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إذا أَحْدَثَ حتَّى يَتَوَضَّأَ»**[1] [الحديث متفق عليه].

قال ﷺ: **(بَابُ الوُضُوْءِ)** الوضوء: من الوضاءة وهي النضارة والحسن والجمال والبهاء، وهذا المعنى موجود في الطهارة الشرعية أي الوضوء فإن المتوضئ يكون نضرًا حسنًا بهيًا جميلًا قد نظف ظاهره وباطنه النظافة الحسية والنظافة المعنوية، أما النظافة الحسية فإن المتوضئ يغسل أعضاءه الظاهرة عند كل وضوء فيغسل وجهه ويديه ورجليه ويمسح رأسه وأذنيه، وهذه الأعضاء هي الظاهرة التي ربما أصابها شيء من الوسخ والدنس فإذا غسلها في كل صلاة كان نقيًا طاهرًا نظيفًا في الحس، ولهذا نقول جازمين غير مترددين إن قدم المؤمن المتوضئ أطهر وأنظف من وجه الكافر الذي ربما لا يغسل وجهه في اليوم إلا عند استيقاظه من منامه، أما المسلم المتوضئ فإنه يغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه وأذنيه ويغسل رجليه في اليوم ربما أكثر من خمس مرات وهذه طهارة ظاهرة في الحس والعيان، كما أنه طهارة معنوية حيث يطهر الله به العبد من دنس الذنوب والخطايا، وهذا من فضائل الوضوء العظيمة فإن المسلم إذا غسل وجهه خرجت الخطايا مع الماء أو مع آخر قطر الماء، وتأمل الخطايا التي في

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) واللفظ له، ومسلم (٢٢٥).

وجهه في عينيه وأنفه وأذنيه ولسانه، هذه المنافذ العظيمة هي أعظم منافذ الذنوب والخطايا، فيبصر بعينيه ما لا يحل أو يتكلم بلسانه بما لا يحل أو يسمع ما لا يحل أو يشم ما لا يحل، فإذا جاءت الطهارة وجاء الوضوء طهرت هذه الذنوب والخطايا فخرج من ذنوبه نقيًا طاهرًا نظيفًا وهذه عملية تكرار؛ لأن الذنوب أيضًا تتكرر فهو كلما توضأ طهر نفسه ثم جاءت الصلاة فطهرت أيضًا، ولهذا **«الصَّلَوَاتُ الخمسُ ، والجُمْعَةُ إلى الجُمْعَةِ ، ورَمَضَانُ إلى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ ما بينَهُنَّ ؛ إذا اجْتَنَبَ الكبائرَ»**[1] ومثّل ﷺ الصلوات الخمس بمثل النهر الجاري الذي يغتسل منه المسلم كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء؟ لا يبقى من درنه[2] فطوبى للمتوضئين المؤمنين المحافظين على هذه الطهارة ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرعد] في هذه الدنيا بالطهارة والنضارة والحسن والجمال وتطهير ذنوبهم وتنظيفهم منها، ثم يختم المتوضئ وضوئه بطهارة الباطن بإعلان كلمة التوحيد وشهادة الحق فيكون الجزاء الأوفى والنعيم المقيم بأن تفتح له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء كما جاء عند الإمام مسلم من حديث عمر رضي الله عنه **«أنه ما مِنْ مُسلمٍ يتوضأُ فيحسنُ الوضوءَ ثمَّ يقولُ: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ، إلا فُتِحَتْ لهُ ثمانيةُ أبوابِ الجنةِ يدخلُ مِنْ أيِّها شاءَ»**[3] فيا سعادة المتوضئين ويا سعادة عباد الله المؤمنين بهذا النعيم العظيم وهذا الوعد الكريم من رب كريم جل شأنه وتقدس اسمه، إذن هذه الطهارة وهذا هو الوضوء وهذا هو الحسن ثم إن الله يكرم عباده المتوضئين يوم القيامة على رؤوس الأشهاد بأن يخصهم بأوصاف

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٨)، ومسلم (٦٦٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَرَأَيْتُمْ لو أنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ منه كُلَّ يَومٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هلْ يَبْقَى مِن دَرَنِهِ شيءٌ؟ قالوا: لا يَبْقَى مِن دَرَنِهِ شيءٌ، قالَ: فَذلكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بهِنَّ الخَطَايَا».

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٤)، وأبو داود (١٦٩)، والترمذي (٥٥)، والنسائي (١٤٨)، وابن ماجه (٤٧٠) واللفظ له، وأحمد (١٢١).

تليق بهم جمالًا وحسنًا وبهاءً ونضارةً في وجوههم وأيديهم، كما جاء في الصحيح قول النبي ﷺ: «**إنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يومَ القيامةِ غُرًّا مُحجَّلينَ من آثارِ الوُضُوءِ**»[1] هذه آثار اختص الله بها أمة محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، بأنهم يوم القيامة يعرفون من بين الأمم بأنهم أمة محمد الذين أجابوه على دينه وتوضؤوا وصلوا وحافظوا على الصلوات، وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم في مسألة الوضوء، هل هو من خصائص هذه الأمة أو أن الفضل هو من خصائصهم فقط؟ الصحيح أن هذه الأمة اختصت بهذا الفضل العظيم وإلا فإن الوضوء معروف في الأمم السابقة، كانوا يتوضؤون وكانوا يصلون لكن هذه الأمة آخر الأمم وأشرفها عند الله، اختصها بعظيم الفضائل والخصائص ومنها هذه الخاصية وهذا الفضل والشرف.

يقول ﷺ مبتدئًا باب الوضوء: (**لا يَصِحُّ الوُضُوْءُ، وَلا غَيْرُهُ مِنَ العِبَادَاتِ، إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَهُ**) إذن بدأ ببيان أعظم شرط من شروط الوضوء وهو النية، والنية: هي القصد، يقال نواك الله بخير إذن قصدك به وهي عزم القلب على فعل الشيء، إذن لا تصح الطهارة بأنواعها، لا رفع الحدث الأصغر بالوضوء ولا رفع الحدث الأكبر بالغسل ولا بالتيمم فيهما إلا بنية، وهذه النية عمل قلبي لا يحتاج إلى تلفظ ولا تحدث ولا تكلم وإنما محلها القلب باتفاق أهل العلم، ولهذا لا يشرع التلفظ بها، فلا يقول اللهم إني نويت الوضوء أو نويت أن اغتسل أو نويت التيمم أو أردت التيمم أو أردت الوضوء أو أردت الغسل، نقول الله يعلم ما في قلبك، وهل يشرع التلفظ بالنية بشيء من العبادات أو لا يشرع في سائر العبادات؟ نعم، يشرع في الحج والعمرة نعم؟ لا يشرع أبدًا يشرع؟ أين؟ بالعمرة، في العمرة ماذا يقول؟ لبيك اللهم عمرة، هذا تلفظ بالنية؟ نعم لا يشرع، أحسنتم الصحيح أنه لا يشرع التلفظ بالنية في العبادة مطلقًا

(١) أخرجه البخاري (١٣٦).

لا في الطهارة ولا في الصلاة ولافي الزكاة ولا في الصيام ولا في الحج ولا في النسك ولا في الأضحية ولا في غير ذلك أبدًا، وهذا الذي عليه المحققون من أهل العلم؛ لأن الله جل شأنه لم يأمرنا بذلك، بل قال جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٦] فالمتلفظ بالنية يعلم من ويخبر من؟ الله يعلم ما في قلبك وما خطر في بالك وعزمت عليه وقصدته، الله مطلع عليه وعالم به فلا حاجة أن تتلفظ به ثم إنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم لم يتلفظ بالنية قط ولم يرد عنه ذلك قط لا في حديث صحيح ولا ضعيف، لا مسند ولا مرسل أبدًا، لم يرد عنه قط أنه تلفظ بالنية في طهارة ولا صلاة ولا حج ولا عمرة، بعض أهل العلم قالوا كما ذكر بعض الأخوة، يتلفظ بالنية عند النسك ولهذا تجدهم يقولون ﷺ من الفقهاء الذين يرون هذا؟ يقولون في الحج مثلًا إذا أراد الحج ينوي ويقول: اللهم إني أريد نسك كذا ويسميه فيسره لي وتقبله مني، نقول: هذا ليس بمشروع وإنما المشروع التلبية بالحج أو بالعمرة ويضمن تلبيته النسك الذي يريد لكن ليس بلفظ نية ولا قصد وإنما يقول لبيك عمرة أو اللهم لبيك عمرة أو لبيك عمرة وحجًا أو اللهم لبيك عمرة وحجًا أو لبيك حجًا أو اللهم لبيك حجًا وليس فيه ذكر للنية البتة، ولهذا لما جاءت بضاعة بنت الزبير تريد الحج وهي وجعة لم يقل لها ﷺ قولي اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني وإن حبسني حابس، قال لها أتريدِ الحج؟ قالت: نعم لكني وجعه، قال حجي واشترطي فإن لك على ربك ما استثنيتِ، فأرشدها إلى الاشتراط ولم يقل لها قولي إني نويت الحج أو أريد الحج، ولما جاء علي رضي الله عنه والنبي ﷺ قد سبقه وأهلّ بالحج قبل مقدم علي، قال له النبي ﷺ: بما أهللت؟ يعني بم أحرمت؟ فسأله عن بما أهل من الأنساك؟ وهذا يأتي بيانه مفصلًا بإذن الله تعالى في كتاب الحج لكنا نقول هنا أنه لا يشرع التلفظ بالنية مطلقًا لا في العبادات كلها لا في الطهارة ولا غيرها لا نطقًا ولا سرًا؛ لأن من أهل العلم من قال يستحب النطق بها سرًا، نقول: أبدًا لا سرًا ولا جهرًا لا ينطق بها بل هي في قلبه، ولهذا قالوا لو نطق

فخالف بلفظ لسانه ما في قلبه فالعبرة بما في القلب، إذن نقول من البداية لم ينطق؟ لم يخالف هدي النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم؟ اشتهر من بعض المسلمين التلفظ بالنية ربما في الصلاة أكثر وتجدهم قبل أن يكبر الواحد منهم يتمتم بكلمات يسمعها من بجواره، فيقول مثلًا نويت أن أصلي الظهر مأمومًا أربعًا أو نحو ذلك من العبارات الدارجة على ألسنتهم، وهذا كله بدعة وكل بدعة ضلالة، والنبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم يقول: **«مَن أَحْدَثَ في أَمْرِنا هذا ما ليسَ منه فَهو رَدٌّ»**[1] **«مَن عَمِلَ عَمَلًا ليسَ عليه أَمْرُنا فَهو رَدٌّ»**[2] وقد اشتد نكير الأئمة على هؤلاء؛ لأنهم عاصروهم وسمعوهم يتلفظون بالنية ويتكلمون بها قبل الصلاة حتى جاء عن شيخ الاسلام ابن تيمية ﵀ قوله: إنه ينبغي تعذيره تأديبه، الذي تلفظ بالنية قبل الصلاة؛ لأنه مبتدع في دين الله ولأنه مشوش على عباد الله، إذن النية لابد منها لكن محلها القلب فلا يتلفظ بها.

قال ﵀: (**لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»**[3]) هذا الحديث المشهور المخرج في الصحيحين من حديث الفاروق عمر ﵁ وهو من أعظم الأحاديث شانًا، ولهذا صدر كثير من الأئمة به كتبهم وجعلوا مدار الدين عليه وعلى أحاديث مثله، كحديث عائشة المتقدم **«مَن أَحْدَثَ في أَمْرِنا هذا ما ليسَ منه فَهو رَدٌّ»** فإن هذا الحديث أعني حديث عمر يتكلم عن الركن الركين المتعلق بالقصد والنية والإخلاص، وحديث أم المؤمنين عائشة يتكلم عن الركن الثاني لقبول العمل وهو الموافقة لهدي رسول الله ﷺ ولشرعه ودينه ولا يقبل عمل إلا إذا تحقق فيه الإخلاص والمتابعة، ما المقصود بالنية وما المراد بها؟ نقول النية يقصد بها أحد أمرين إما تمييز العادة عن العبادة وإما تمييز رتب العبادة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨).

(٣) أخرجه البخاري (١).

إذن النية لا تخرج عن هذين القصدين، إما أن الإنسان يميز بها عادته عن عبادته وذلك أن العبادة لا يميزها أحيانًا إلا القصد بالقلب، مثال ذلك: الصيام الذي هو الإمساك عن المأكول والمشروب والمفطرات، قد يمسك الإنسان من قبل الفجر إلى بعد الغروب حمية أو لاختبار جهد القلب كما يطلب الآن من بعض المرضى أنه يمسك عن الطعام والشراب أربعة عشر ساعة في هذه الأيام أكثر من اليوم، فيمسك من قبل الفجر إلى مثلًا بعد المغرب لكن بنية التحليل أو الحمية، هل هذا صيام شرعي؟ نقول لا أبدًا، هل يؤجر عليه؟ نقول أبدًا؛ لأنه لم ينوه، ولهذا الصيام الشرعي هو إمساك بنية، والجلوس في المسجد قد يكون بنية انتظار الصلاة فهو رباط، وهو في صلاة ما حبسته الصلاة وانتظرها وقد يجلس في مجلس علم فيثاب وقد يجلس فيه بنية اعتكاف فيثاب أيضًا وقد يجلس مجرد راحة واستراحة، وهكذا في كل فعل يمكن أن يكون عاديًا وممكن أن يكون عبادة بل عادات المؤمن الموفق كلها بفضل النية تتحول إلى عبادات وطاعات وقربات، أكله وشربه ونومه كل ذلك إذا أحسن فيه القصد صار عبادات، ولهذا الموفق حياته كلها طاعة وكلها قربة بفضل إيش؟ بفضل النية ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴿١٦٢﴾ ﴾ [الأنعام] فالعبد حينما ينام -وكل الناس ينامون- ينام بنية أن يستيقظ آخر الليل فيتهجد أو بنية أن يقوم لأداء الفريضة ثم يطلب العلم إن كان طالب علم أو يبحث عن الرزق والتكسب، نقول: هذه النية تجعل نومته طاعة وعبادة وهو حينما يأكل -وكل الناس يأكلون ويشربون- يقصد بهذا الأكل التقوي على الطاعة والنشاط فكذلك يؤجر، وكذلك في جماع زوجه حينما يجامع زوجته يعفها ويقصد الإعفاف ويقصد النسل الطيب يؤجر على ذلك، ولهذا قال ﷺ: **«وفي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، قالوا: يا رَسولَ اللهِ، أَيَأتي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكونُ له فِيهَا أَجْرٌ؟ قالَ: أَرَأَيْتُمْ لو وَضَعَهَا في حَرَامٍ، أَكانَ عليه فِيهَا وِزْرٌ؟ فَكَذلكَ»**[1] فكذلك النفقة، كثير من الناس اليوم يتبرم ويتضجر من

(١) أخرجه مسلم (١٠٠٦).

النفقة على أهله؛ لأنه يحسبه واجب بدون أجر لكن لو أحسن القصد وأحسن النية أجر على كل ريال ينفقه على زوجه وولده بل أن نفقته على أهله أعظم النفقات وأعظم أبواب الأجور، ولهذا قال ﷺ: **«إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حتَّى ما تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ»**[1] فإذا أحسن العباد القصد كانت حركاتهم وسكناتهم وأفعالهم وتروكهم كلها في باب الأجور وباب الحسنات.

الأمر الثاني: التمييز بين رتب العبادة، فإن العبادة منها ما هو فرض ومنها ما هو مسنون وتطوع، ما الذي يميز؟ هذا الأخ الآن يصلي ركعتين وربما كان هذا وقت الصلاة مثلًا في الفجر فلا ندري، ما الذي يميز هاتان الركعتان؟ عن كونها فريضة أو نافلة راتبة، تحية مسجد، إلا ما وقر في قلبه وقصده ونواه، فقد يصلي ركعتين بنية سنة الوضوء وقد تكون بنية راتبة أو تحية مسجد أو فريضة أو صلاة جمعة أو صلاة عيد أو صلاة كسوف أو صلاة استسقاء كلها ركعتين، ما الذي يميز هذا؟ النية التي تكون في قلبه، وكذلك الصيام قد يصوم بنية رمضان أداء أو رمضان قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوع، ما الذي يميز هذا كله؟ النية.

إذن شأن النية عظيم وهي شرط كما قال لطهارة الأحداث كلها، فلا وضوء ولا غسل ولا تيممًا إلا بنية، كيف ينوي الوضوء؟ نقول: ينوي بقلبه رفع الحدث، هو محدث والحدث أمر معنوي، وصف يقوم بالبدن يمنع من الصلاة ومس المصحف والطواف بالبيت فإذا نوى بقلبه رفعه وتوضأ ارتفع، إذن نية الوضوء أن ينوي بقلبه ويقصد رفع الحدث فيرتفع كل حدث بهذا الوضوء من الأحداث الصغرى، وإذا اغتسل عليه أحداث صغرى وكبرى ونوى رفع الحدث وأطلق ارتفع بغسله كل حدث أكبر أو أصغر، وكذلك تكون نية الوضوء بأن ينوي فعلًا مما تشترط له الطهارة فإذا نوى الوضوء للصلاة، نقول: ارتفع حدثه، نوى

(١) أخرجه البخاري (٥٦).

الوضوء لمس المصحف ارتفع حدثه، نوى الوضوء للطواف بالبيت ارتفع حدثه، كما أن النية تكون أيضًا بأن يقصد ما تسن له الطهارة، أراد أن ينام السنة أن ينام على طهر، أراد أن يجلس في المسجد السنة أن يبقى على طهارة، أراد أن يذكر الله تعالى، أن يقرأ القرآن ولو عن ظهر قلب، غضب، كل هذا مما يسن له الطهارة، فإذا توضأ لواحد من هذه الأفعال التي تُسن لها الطهارة نقول ارتفع الحدث، إنسان أصابه غضب فتوضأ ثم دخل وقت الصلاة، قال: أنا متوضئ قبل قليل للغضب، أسكن الغضب، نقول: ارتفع حدثك، آخر توضأ لينام ثم اضطجع وتململ في فراشه ولم يأتيه النوم، فقال: لعلي أتهجد قبل أن أنام أخشى أني لا استيقظ ثم حك في نفسه سؤال، قال: أنا ما توضأت لأصلي، نقول: أنت توضأت لماذا؟ قال توضأت لأنام، نقول: أتوضأت للنوم؟ هذا وضوء سنة ومثله كل وضوء مسنون فيكون حدثك ارتفع، إذن نية الوضوء أن ينوي رفع الحدث أو ينوي فعلًا تشترط له الطهارة أو ينوي فعلًا تسن له الطهارة، فإذا نوى واحد من هذه النيات وهذه المقاصد ارتفع حدثه وصلى لكن لو قصد بوضوئه التبرد، إنسان يحس بالعرق والزهق فغسل وجهه ويديه وربما غسل يديه إلى إبطيه وغسل قدميه على هيئة الوضوء لكنه زود فيها للتبرد هو يحس بالعرق والحر، فقال: أنا توضأت للتبرد ثم أذن المؤذن، هل يصلي بهذا الوضوء؟ نقول ليس لك إلا ما نويت، للحديث يقول ﷺ: **« إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»** أنت نويت التبرد فقط فلا يحصل لك إلا التبرد، ولو أن مسلمًا أراد أن يتوضأ ليعلم صغيرًا الوضوء، عنده صغير قال له تعال أعلمك كيف الوضوء قلدني وحاكي فعلي، فتوضأ الكبير فغسل وجهه وتمضض واستنشق وهذا الصغير يقلده ثم غسل يديه ثم مسح رأسه ثم غسل رجليه والصغير يقلده أو مسلم جديد أسلم للتو فاحتاج من يعلمه الوضوء فجاء هذا المسلم وأحسن إليه بأن علمه الوضوء بالمحاكاة والطريقة والتقليد ثم أذن المؤذن، فقال: أنا توضأت قبل قليل لأعلم هذا المسلم الجديد أو لأعلم صغيري الوضوء، فهل لي أن أصلي بهذا الوضوء؟ نقول: هل نويت

مع تعليمه رفع الحدث؟ قال لا، نقول: ليس لك إلا ما نويت، تؤجر على وضوءك هذا للتعليم لكن لم يرتفع حدثك؛ لأنك لم تنوي رفعه، إذن لابد من النية، والنية كما ذكرت إما أن ينوي رفع الحدث أو ينوي فعلًا تشترط له الطهارة أو ينوي فعلًا تسن له الطهارة، وأما إذا نوى مجرد التبرد أو التعليم ونحوه فإنه لا يرتفع حدثه بذلك.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يَقُوْلُ: بِسْمِ اللهِ**) إذن ينوي والنية شرط ثم يسمي، والتسمية محل خلاف عند أهل العلم، المشهور عند الحنابلة أنها واجبة، والقول الثاني وهو مذهب جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الرواية الثانية أنها سنة وهذا هو الصحيح، أن التسمية سنة مع الذكر فلا يتركها إذا ذكرها لكنه لو نسيها صح وضوئه، حتى القائلين بالوجوب يقولون إنها واجبة مع الذكر إذا ذكرها وجبت وإذا نسيها سقطت، ما دليل وجوبها عند القائل بالوجوب؟ حديث أبي هريرة: «**لا صلاةَ لَمن لا وضوءَ لَهُ، ولا وُضوءَ لمن لَمْ يذكُرِ اسمَ اللهِ عليهِ**»[1] [هذا الحديث خرجه أصحاب السنن] ولأهل العلم فيه كلام طويل ما بين محسن ومضعف، والإمام أحمد تركه لعدم صحته عنده لكن على فرض صحته فإنه يدل على السنية والاستحباب، ولهذا نقول ذهب جماهير أهل العلم إلى أن التسمية سنة أخذًا بهذا الحديث، وبأن النبي ﷺ كان يسمي في وضوئه وأخبر أن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالبسملة فهو أبتر[2] أي ناقص، ولهذا لم يختلف أهل العلم في مشروعية التسمية وفي سنيتها وإنما الخلاف هل تجب أو لا تجب؟ والصحيح عدم الوجوب لكن هل يظن بمسلم أنه يترك التسمية لأنها سنة؟ يعني مسلم الآن أراد الوضوء يقول أنا ماني مسمي لأنها سنة، هل يظن هذا؟ نعم،

---

(١) أخرجه أبو داود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩)، وأحمد (٩٤١٨)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (١٠١).

(٢) أخرج الحديث بهذا المعنى الرهاوي في الأربعين والسيوطي في الجامع الصغير (١٥٨/ ٢) بلفظ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأُ فيهِ ببسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ فهو أقطعُ»، والحديث ضعف إسناده جدًا الألباني في إرواء الغليل (١/ ٢٩).

نقول: ما نظن بالمسلم ذلك، الأصل في المسلم أنه يحرص على السنن، وقد يتركها وليست بواجبة لكن الأصل أنه ما يترك سنة لكونها سنة وهذا المعروف عند أهل الإيمان وأهل الإسلام أنهم يحرصون على تتبع السنن، ولهذا بعض العوام أفقه من بعض المتعلمين اليوم، تجده يحرص على كل مأمور ويبعد عن كل محظور ومنهي عنه، فلو قيل له: هذا سنة، قال: الحمد لله ولو سنة أبرك ساعة، يحافظ على السنن ويحرص عليها ويعتب على الذين يتركون السنن، أما بعض المتعلمين من المتأخرين فربما ضره فقهه تجده يترك السنن، يقال له: فلان أُراك ما تفعل هذا؟ قال: سنة -سبحان الله- يعني كونه سنة سبب إنك تتركه، ويقال له: أُراك تفعل هذا؟ قال: هذا مكروه أو هذا مختلف فيه، نقول: الفقه العظيم أنك تحرص على السنن لكننا لا نقول بوجوبها وتأثيم تاركها وإلا لنقلناها من السنة إلى الواجب لكننا نقول: المؤمن يحرص على السنن، ولهذا في باب الوضوء، نقول: حتى الذين يرون أنها واجبة يقولون تسقط إذا نسيها، فاتفق القولان في أهميتها وأنه لا ينبغي لمن ذكرها أن يتركها لكن إذا نسيها وفرغ من وضوئه، نقول: وضوئه صحيح عند الجميع، إذا ذكرها في أثناء الوضوء فهل يستأنفه أو يكمل؟ قولان أصحهما أنه يكمل من حيث وصل ولا يستأنف بل يقول: بسم الله ويمضي في وضوئه، إذن التسمية في الوضوء سنة وكذا في الغسل والتيمم والخلاف فيها هنا مثله هناك، فالذين يرون وجوب التسمية في الوضوء يرون وجوبها في الغسل وفي التيمم، والصحيح أنها سنة في الجميع ويقتصر على قول بسم الله ولا يكملها بسم الله الرحيم؛ فإن ذلك غير مسنون ولا مشروع وفي كل نظير مثل الدخول للخلاء والخروج منه دخول المسجد والخروج منه والأكل والشرب والجماع كل ذلك يقال فيه بسم الله، وإنما يقال بسم الله الرحمن الرحيم في المكاتبات والمراسلات ونحوها.

قال ﷺ: **(وَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثَلاثًا)** غسل الكفين قبل الوضوء إما أن يكون واجبًا وإما أن يكون مسنونًا، فمتى يكون واجبًا؟ مر بنا نعم، إذا استيقظ من نوم مستغرق أو من نوم ليل فإنه يجب

عليه غسل كفيه قبل أن يغمسهما في الإناء لحديث أبي هريرة المتقدم « **إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِن نَوْمِهِ، فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في الإناءِ حتَّى يَغْسِلَها ثَلاثًا؛ فإنَّه لا يَدْرِي أيْنَ باتَتْ يَدُهُ**»[١] وقد تقدم بيان ذلك وقلنا إنه تعبدي وأنه لو غمس الماء على حاله لكنه لا يجوز له أن يغمس يديه، أما إذا لم يستيقظ من نوم كمن ذهب الآن للوضوء لصلاة العشاء فإنه يسن في حقه أن يغسل كفيه ثلاثًا؛ لحديث عثمان ﷺ «**أنه -أي عثمان- غسل كفيه قبل وضوئه ثلاثًا وأخبر أنه هكذا رأى رسول الله ﷺ**»[٢] بل كل من نقل وضوء النبي ﷺ وهم جملة من الصحابة كعثمان و علي وعبد الله بن زيد وغيرهم، نقلوا أنه كان يغسل كفيه قبل أن يتوضأ فهي سنة مجمع عليها ولها حكمة ظاهرة بينة؛ فإن اليدين أو الكفين آلة نقل الماء إلى الأعضاء فإذا غسلهما تيقن طهارتهما ونظافتهما، فإن كان عليهما نجاسة زالت وإن كان عليهما قذر ودنس ووسخ زال، فإذن يسن للمسلم أن يغسل كفيه قبل أن يتوضأ ثلاثًا.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثلاثًا مِنْ مَنَابِتِ شَعَرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقَنِ وَإِلَى أُصُوْلِ الأُذُنَيْنِ وَيُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ إِنْ كانت كَثِيْفَةً، وَإِنْ كانت تَصِفُ البَشَرَةَ لَزِمَهُ غَسْلُهَا**)، قال ﷺ: (**ثُمَّ يَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْشِقُ ثلاثًا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِغَرْفَةٍ أَوْ ثَلاثٍ**) إذن ذكر ﷺ أنه بعد أن ينوي ويسمي ويغسل كفيه يتمضمض ويستنشق، والمضمضة والاستنشاق من فروض الوضوء ومن غسل الوجه وبدأ بهما؛ لأن السنة أن يبدأ بهما قبل غسيل الوجه، والحكمة في ذلك، أولًا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٤) عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ «أَنَّه رَأَى عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ دَعَا بوَضُوءٍ، فأفْرَغَ علَى يَدَيْهِ مِن إنَائِهِ، فَغَسَلَهُما ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أدْخَلَ يَمِينَهُ في الوَضُوءِ، ثُمَّ تَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ واسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وجْهَهُ ثَلَاثًا ويَدَيْهِ إلى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ برَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قالَ: رَأَيْتُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وُضُوئِي هذا، وقالَ: مَن تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هذا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لا يُحَدِّثُ فِيهِما نَفْسَهُ، غَفَرَ اللهُ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ».

أنه فعل صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فقد كان يتمضمض ويستنشق قبل غسل وجهه، ثم أيضًا فيها فائدة التعرف على الماء من حيث طعمه ولونه ورائحته فإنه إذا طعم وتمضمض واستنشق عرف هذا الماء لا سيما إذا كان فيه أدنى شك فإنه إذا تمضمض واستنشق عرف أن الماء متغير أو غير متغير، قال ﷺ: **(ثُمَّ يَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْشِقُ ثلاثًا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِغَرْفَةٍ أَوْ ثَلاثٍ)** ثبت في الصحيحين أنه ﷺ **«تمضمض واستنشق ثلاثًا ثلاثًا من كف واحدة بغرفة واحدة»**[١] وثبت في الصحيحين أيضًا **«أنه تمضمض واستنشق ثلاثًا ثلاثًا من ثلاث غرفات»**[٢] وهذا سهل ميسور وهو أن يأخذ المسلم كفًا من ماء فيقسمها بين فمه وأنفه فيتمضمض بنصفها ويستنشق ويستنثر بالنصف الآخر ويكرر هذا بكف ثاني أو ثالث هذا ميسور ويقدره كل أحد، وقد ثبت في الصحيح لكنه ثبت في الصحيحين أيضًا أنه ﷺ **«تمضمض ثلاثًا واستنشق ثلاثًا من كف واحدة من غرفة واحدة»**[٣] هذا ثابت في الصحيحين، وأكثر الناس اليوم لا يفعله إما جهلًا أو عجزًا، فيقول بعض الناس: كيف اتمضمض ثلاثًا ثلاثًا من كف واحدة؟ نقول: نعم، كان يفعله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، أما المضمضة والاستنشاق ثلاثًا ثلاثًا بست غرفات فلم يجيء فيه حديث صحيح وهو ربما فعله كثير من الناس يتمضمض كل مضمضة بكف أو غرفة وكل استنشاق بغرفة يجمعها ست غرفات، نقول: هذا لم يجيء ولم يثبت عنه ﷺ في حديث صحيح البتة كما حقق ذلك العلامة ابن القيم، إذن أنت إما ثلاث مرات تتمضمض وثلاث تستنشق من ثلاث غرفات أو من غرفة واحدة وجاء أيضًا من غرفتين، وهل في الغرفتين يتصور الوصل والفصل لكن الوصل هو الوارد عنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ما حكم المضمضة والاستنشاق؟ نقول: المضمضة والاستنشاق مما

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٦) ومسلم (٢٣٥).

(٣) لم أجد من خرجه بهذا اللفظ.

اختلف فيه أهل العلم خلافًا كبيرًا، اختلف أهل العلم المضمضة والاستنشاق على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنهما فرضان في الوضوء والغسل وهو مذهب الحنابلة، وقد انفردوا من بين الأئمة بهذا القول.

القول الثاني: أن المضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء والغسل وهو مذهب المالكية والشافعية.

القول الثالث: وهو وسط بين القولين إن المضمضة والاستنشاق فرضان في الغسل وسنتان في الوضوء وهو مذهب الحنفية.

هذه المسألة لشهرتها نذكر فيها الخلاف لا بأس، وإن كان بحمد الله عامة المسلمين المتوضئين يتمضمضون ويستنشقون حتى على القول بأنها سنة ما نعلم أحدًا يتركها لكن نقول إن الخلاف فيها وارد وواقع، المؤلف بدأ بذكر المضمضة والاستنشاق ثم قال: (**ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثلاثًا**) والله جل شأنه بدأ بذكر الوجه في أول آية الوضوء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] والفم والأنف في الوجه أو خارج الوجه، نعم؟ في الوجه باتفاق العقلاء حتى الصغار لو تقوله فمك وأنفك أين؟ قال في الوجه لكن هل لها حكم ظاهر الوجه أو باطن الوجه؟ وعلى هذا ينبني الخلاف الآن ونعرف أي الأقوال هو الصواب، هل الفم والأنف تأخذ حكم الظاهر أو حكم الباطن نعم؟ حكم الظاهر نعم؟ حكم الظاهر نعم؟ حكم الظاهر، حكم الظاهر، أحسنتم جميعًا، إذن لها حكم الظاهر، كيف نقول لها حكم الظاهر؟ نقول لهؤلاء المخالفين من الأئمة وأتباعهم على مر العصور والدهور، تعالوا ندرس المسألة دراسة علمية من خلال آية المائدة لو لم يرد إلا قول الله جل شأنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ أليس غسل الوجه

واجب؟ يقول الجميع: بلى بلا خلاف لأن الله أمر به، طيب هل الفم والأنف لها حكم ظاهر الوجه؟ فتغسل وجوبًا أو لها حكم الباطن فلا تغسل؟ نقول: بل لها حكم الظاهر حتى المخالفين سنلزمهم بذلك؛ لأنهم يتفقون معنا على أن لها حكم الظاهر في مسائل أخرى غير المضمضة والاستنشاق، في المضمضة والاستنشاق يخالفون ﷺ لكننا نقول: ألستم تعطون الفم حكم الظاهر في مسائل أخرى؟ مثل لو وضع الصائم طعامًا في فمه أو شرابه ثم لفظه ومجه، هل يفطر؟ لا يفطر إجماعًا، صائم تمضمض أو وضع طعام في فمه أو شراب ثم لفظه ولم يصل إلى جوفه شيء لا يفطر لو كان للفم حكم الباطن لأفطر؛ لأنه لو وصل إلى جوفه شيء وجب عليه الفطر، والعكس بالعكس لو أنه استقاء هذا الصائم وضع إصبعه في فمه أو عصر بطنه أو شم شيئًا يستقيء بشمه فوصل الطعام أو الشراب إلى فمه ثم بلعه، هل يفطر؟ نقول: يفطر إجماعًا أيضًا لأن النبي ﷺ يقول: «**من ذرعَهُ القيءُ فليس عليه قضاءٌ، ومن استقاءَ عمدًا فليقضِ**»[1] وهذا يصدق عليه أنه استقاء، قال: أنا ما خرج إلى خارج الفم، نقول: بمجرد أن القيء وصل إلى فمك فكأنه خرج إلى الظاهر، ولهذا كونك تعيده ما يفيدك ستقضي هذا اليوم وإعادته ضرر صحي ما كان ينبغي لك أن تعيده ما دمت استدعيته حتى وصل إلى فمك الفِظْهُ وستقضي هذا اليوم ما دمت فعلت ذلك قصدًا واختيارًا، فدل على أن الفم يأخذ حكم الظاهر فكأنه أخرجه، نقول: بمجرد استدعاء القيء وخروجه من الجوف إلى الفم كأنه خرج، كذلك لو أن صبيًا التقم ثدي امرأة ورضع منها خمس رضعات أو قل عشر رضعات في الحولين لكنه يجمع اللبن والحليب في فمه فإذا أخرجت الثدي لفظة ولم يصل إلى أمعائه شيء منه، هل يعد ابنًا لها من الرضاعة؟ لا يعد ابنًا لها من الرضاعة مع أنه

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٨٠)، والترمذي (٧٢٠)، وابن ماجه (١٦٧٦)، وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند (١٠٤٦٣) باختلاف يسير، والنسائي في السنن الكبرى (٣١٣٠) بنحوه، والحديث حسنه موفق الدين ابن قدامة في الكافي (١/ ٣٥٣).

وصل إلى الفم فدل على أن الفم يأخذ حكم الظاهر لكن لو وصل إلى جوفه عُد ابنًا لها من الرضاعة وانتشرت المحرمية بهذه الرضاعة كذلك لو أن انسانًا أخذ جرعة خمر ووضعها في فمه ثم مجها ولم يشربها، هل يقام عليه الحد؟ لا يقام عليه الحد لكن يُعَذّر لمجرد اقتناء الخمر يعذر، فكيف إذا وضعها في فيه؟ ولو أن الفم له حكم الباطن لكان بمجرد أن يصل إلى فمه يقام عليه الحد؛ لأنه وصل الجوف لكنه لا يقام عليه الحد بلا خلاف، فهذه المسائل الأربع وغيرها، أيضًا النجاسة إذا كانت في الفم تختلف، فنقول: هذه المسائل ذكرها الفقهاء أو الحنابلة على سبيل الإلزام لغيرهم، يقولون: أنتم أيها الحنفية والمالكية والشافعية تعطون الفم حكم الظاهر في هذه المسائل فيلزمكم أن تعطون الفم حكم الظاهر في آية الوضوء فتغسلون أفواهكم وأنوفكم بما يسمى المضمضة والاستنشاق هذا لو لم يرد إلا هذه الآية، لو لم يرد في الوضوء إلا آية الوضوء لكن كيف والسنة مبينة للوضوء بفعله ﷺ وقوله وقد أمر بالمضمضة والاستنشاق وفعلها بل لم يخل بها ﷺ في وضوء قط، كل الذين نقلوا وضوء النبي ﷺ ذكروا أنه تمضمض واستنشق بل جاء الأمر الصريح الصحيح في ذلك قال ﷺ: **«بالِغْ في الاستنشاقِ إلَّا أنْ تكونَ صائمًا»**[1] قال: **«إذا تَوضَّأَ أحدُكُم فلْيجعلْ في أنفِهِ ماءً ثمَّ لِينتَثِرْ»**[2] فأمر ﷺ بالمضمضة والاستنشاق وأمر بالمبالغة فيها لغير الصائم وأمر بالانتثار والاستنشاق في غير ما حديث، ففعله ﷺ مفسر لآي القرآن، هو الذي فسر لنا آية الوضوء وامتثل ﷺ فتوضأ وتمضمض واستنشق ولم يخل به بل أمر به فدل على فرضيته، الذين يرون أن المضمضة والاستنشاق فرضان في الغسل دون الوضوء وهم الحنفية، يقولون لأن الله أمر بالتطهر ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] فيشمل البدن كله بما في ذلك الفم والأنف، نقول:

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٦٦) واللفظ له، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وابن ماجه (٤٠٧) مطولاً، وأحمد (١٦٤٢٧) باختلاف يسير، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٣٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٧).

صحيح كلامكم ما شاء الله ما أحسنه لكنه جل شأنه أيضًا أمر بالوضوء وأمر بغسل الوجه، فإذا كنتم تأخذون من قوله سبحانه: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾ فرضية غسل الفم والأنف فنحن نأخذ أيضًا من قوله جل شأنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فرضية غسل الوجه بما فيه الفم والأنف بل إن ذلك أقرب، الأمر بغسل الوجه أقرب دلالة لغسل الفم والأنف من قوله جل شأنه: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾ وكما قلت في أول المسألة إن عامة المسلمين يتوضؤون ويتمضمضون ويستنشقون لكنهم قد يعتقدون أنها سنة، فنقول: لا يضر أهم شيء أنه لا يخل بها يعني حتى وإن تعلم أن المضمضة والاستنشاق سنة، نقول: حافظ عليها ونبه صغارك إلى أنه لا بد منها سواءً على سبيل الوجوب إذا درسها على سبيل الوجوب أو نقول: سنة لكن لا يخل بها فإنه لو توضأ بدون مضمضة أو استنشاق لم يصح وضوؤه وإذا لم يصح وضوؤه لم تصح صلاته وهذا الذي يجعل المسألة في غاية الأهمية بل الخطورة.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلاثًا)** يعني بعد أن يتمضمض ويستنشق يغسل وجهه ثلاثًا ثم بين حدود الوجه قال: **(مِنْ مَنَابِتِ شَعَرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقَنِ)** هذا في الطول، ومن الأذن إلى الأذن عرضًا أو إلى أصول الأذنين عرضًا، إذن حد الوجه الذي يجب غسله، نقول: الوجه هو ما تحصل به المواجهة وحده من منابت شعر الرأس أضاف بعضهم المعتاد وهذا قيد مهم؛ لأن بعض الناس ليس في مقدم رأسه شعر، فهل ناصيته من وجهه أو من رأسه؟ نقول من الرأس فلا يلزمه غسلها فلا نقول من منابت شعر الرأس وهذا الرجل ما عنده شعر في مقدم رأسه، نقول اغسل الناصية لأنك أصلع؟ نقول: أبدًا، العبرة بالمعتادين ولهذا يقول الفقهاء من منابت شعر الرأس المعتاد فلا نعتبر الأصلع ونقول اغسل مقدم رأسك لأنه ليس فيه شعر ولا الأفرع الأجلح الذي شعره ينزل على جبينه، نقول: يلزمه أن

يرفع شعره عن جبينه ويغسله؛ لأن الجبين والجبهة من الوجه ولو كان شعره مغطي لها، فلا نعتبر الأصلع ولا الأفرع لا نعتبر من شعره منحسر عن رأسه ولا نعتبر من شعره نازل على جبينه، العبرة بالشعر المعتاد فمنابت الشعر المعتاد هذه نهاية الوجه وبداية الرأس إلى ما انحدر من اللحيين والذقن، ما اللحيان؟ اللحي: هو الفك السفلي وفي كل وجه لحيان لحي يمين ولحي شمال ومجمعهما يسمى الذقن بالذال والتحريك وهو الذي يسميه العامة الدقن، فاللحيان ومجمعهما هذا حد الوجه، وما ينبت على اللحيين والذقن هذه هي اللحية الشرعية التي يجب إعفاؤها ويحرم حلقها والتعدي عليها، ولما جهل بعض الناس حقيقة اللحية حصرها في نطاق ضيق فأصبح يترك الذقن ويحلق أكثر اللحية ويقول هذي عوارض مثلًا يسميها عوارض، نقول: اسمها في الشرع وباللغة لحية فكل ما ينبت على الفك الأسفل يسمى لحية، ولهذا نقول اللحيان والذقن هذا حد الوجه وهو منابت الشعر الذي ينبت فيه ويسمى لحية، فما ينبت على اللحيين وما ينبت على مجمعهما كله يسمى لحية وسيأتي ذكرها وإن كان المؤلف يختصر فلا يذكر خصال الفطرة لكننا نقول: اللحية هي ما ينبت على اللحيين والذقن ويسمى كله لحية وهذه اللحية وجب في الشرع إعفاؤها وإرخاؤها وإكرامها، وجاء النهي عن حلقها والتعدي عليها بأي وجه من وجوه التعدي كالقص والنتف والتهذيب والتشذيب ونحو ذلك.

قال ﷺ: (**وَإِلَى أُصُوْلِ الأُذُنَيْنِ**) فإن الأذنين من الرأس فرضهما مع الرأس تمسحان كما سيأتي، إذن من الأذن إلى الأذن ومن منابت الشعر إلى ما انحدر من اللحيين هذا الوجه الذي تحصل به المواجهة هو الذي يجب غسله في الوضوء، قال ﷺ: (**وَيُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ إِنْ كانت كَثِيْفَةً، وَإِنْ كانت تَصِفُ البَشَرَةَ لَزِمَهُ غَسْلُهَا**) إذن اللحية لحيتان إما لحية كثيفة لا يرى ما وراءها من البشرة وهذه لحية النبي ﷺ وهي في الغالب لحية المسلمين ما لم يتعرضوا لها في الأعم الأغلب إن اللحية إذا تركت تكثف لكن بعض الناس قد لا تكثف بدون أن يأخذ منها، فالشاهد أن

اللحية إن كانت كثيفة تغطي ما ورائها وجب غسل ظاهرها وسن تخليل باطنها، سن التخليل، كيف التخليل؟ أن يأخذ كفًا من ماء ويدخله في ثناء اللحية ويعركها بكف يده وفيها ماء وهذا سنة ليس بواجب إنما الواجب غسل الظاهر من الوجه والظاهر من الشعر لكن لا يلزمه أن يغسل لحيته إذا كانت كثيفة لا ترى من ورائها البشرة؛ لأنه إنما يغسل ما ظهر وما تحصل به المواجهة، وأما إن كانت اللحية خفيفة يسيرة ترى من ورائها البشرة فإنه يجب غسل ظاهرها وباطنها كالوجه فيغسل البشرة والشعر اليسير الخفيف، ومثل ذلك الشعر في الوجه كله فإنه يغسل كالأهداب وأشفار العينين والشارب والعنفقة وهي الشعيرات النابتة في الشفة السفلى كل هذا يغسل وجوبًا، إنما اللحية هي التي قد تكون كثيفة وإذا كانت كثيفة نقول يغسل الظاهر ويخلل الباطن وأما إذا كانت خفيفة فإنه يجب عليه أن يغسلها كلها ظاهرها وباطنها.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلاثًا، وَيُدْخِلُهُمَا فِي الغَسْلِ**) هذا هو الفرض الثاني من فروض الوضوء وهو المشار إليه بقول المولى جل شأنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] فأمر جل شأنه أن يغسل المسلم يديه إلى مرفقيه فدل على وجوب غسل اليد مع المرفق لأنه قال إلى المرافق، ولو قال وأيديكم ولم يقل إلا المرافق لغسلنا اليد فقط إلى مفصل الكف، فإن اليد في لغة العرب إذا أطلقت إلى المفصل هذه هي اليد، اليد هي الكف، ولهذا لما قال جل شأنه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] كان القطع إلى مفصل الكف لكن في آية الوضوء لما أراد جل شأنه أن يغسل المسلم ذراعه ومرفقه قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] فدل على وجوب غسل اليدين بما فيهما الذراع والمرفق وبهذا فعل ﷺ وتوضأ، وقد كان ﷺ

يغسل مرفقيه كما في حديث أبي هريرة أنه ﷺ: «**كَانَ يَغْسِل حتَّى يَشْرَع في العَضُد**»[١] «**وكَانَ إذا توضَّأَ أدارَ الماءَ علَى مرفَقيهِ**»[٢]، فغسل المرفق واجب وفرض ولابد منه وغسل العضد هذا من باب اليقين لغسل المرفق، ومن باب ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجبًا لكن هل يقصد عضده كله؟ نقول: أبدًا، لم يرد في السنة ما يدل على ذلك لكن يغسل طرف العضد إذ لا يمكن للمسلم أن يغسل مرفقه إلا وقد غسل طرف العضد الذي يليه، ولهذا جاء في الحديث أنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم إذا توضأ شرع في العضد يعني غسل يده مع مرفقه وشرع أي غسل يعني طرف العضد وفي القدمين شرع في الساق، وفي الحديث الثاني أدار الماء على مرفقيه، ما الذي يدلنا على أن المرفق داخل؟ نقول: الآية، وفعل النبي صلى وسلم فهو المفسر، يقول قائل: إن الله جل شأنه قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ كيف قلتم مع المرافق؟ لابد أن تدخلوا المرافق، نقول: لأن (إلى) تستعمل في لغة العرب التي نزل بها القرآن بمعنى مع كما في هذه الآية، فإن الله جل شأنه قال في اليدين ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ وفي الرجلين قالوا: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] إلى الكعبين يعني مع الكعبين وكما في آيات أخرى استعملت إلى بمعنى مع كما في قوله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] أي مع أموالكم ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ يعني مع أموالكم، وقوله: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] يعني من أنصاري مع الله،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٦) «أن أبا هُرَيْرَةَ كَانَ يَتَوَضَّأُ فَغَسَلَ وجْهَهُ فأسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى حتَّى أشْرَعَ في العَضُدِ، ثُمَّ يَدَهُ اليُسْرَى حتَّى أشْرَعَ في العَضُدِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ اليُمْنَى حتَّى أشْرَعَ في السَّاقِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ اليُسْرَى حتَّى أشْرَعَ في السَّاقِ، ثُمَّ قالَ: هَكَذا رَأَيْتُ رَسولَ الله ﷺ يَتَوَضَّأُ».

(٢) أخرجه الدارقطني (١/ ٨٣)، والبيهقي (٢٥٩)، وابن الجوزي في التحقيق (١٣٠)، والحديث ضعف إسناده ابن حجر في بلوغ المرام (٢٥)، وضعفه ابن الجوزي في تنقيح التحقيق (١/ ١٩٤) ولكن قال عنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٠٦٧): قوي بالطرق.

فاستعملت إلى بمعنى مع ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢] يعني قوة مع قوتكم، استعملت إلى بمعنى مع في القرآن العزيز في آيات ومنها آية الوضوء والذي يدلنا على ذلك فعل النبي ﷺ فإنه توضأ وغسل يديه وأشرع في العضد، مما ينبغي أن يفهم أن اليدين كما لا يخفى من أطراف الأصابع، وهذا المعنى قد يخفى على بعض الجهلة أو الصغار فربما غسل يديه وكفيه وغسل وجهه فإذا أراد الوضوء وضع يده تحت الحنفية أو الصنبور أو البزبوز من مفصل الكف؛ لأن اليدين مغسولتين قبل فربما ما أعاد الغسل فينبه الصغار إلى أنه إذا أراد الوضوء لابد أن يغسل من أطراف الأصابع وأن غسل اليدين السابق سنة أو واجب إذا كان مستيقظ من نوم مستغرق، وكذلك نقل الماء إلى الوجه ليس بنية غسل اليدين والترتيب فرض كما سيأتي فلابد أن يكون غسل اليدين عقب غسل الوجه وهذا أمر ظاهر بيّن.

قال ﷺ: (**وَيُدْخِلُهُمَا فِي الغَسْلِ**) أي المرفقين فقد سبق بيان ذلك (**ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَعَ الأُذُنَيْنِ، يَبْدَأُ بِيَدَيْهِ مِنْ مُقَدَّمِهِ ثُمَّ يُمِرُّهُمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مُقَدَّمِهِ**)، يقول ﷺ في الفرض الثالث: (**ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَعَ الأُذُنَيْنِ، يَبْدَأُ بِيَدَيْهِ مِنْ مُقَدَّمِهِ**) يعني يضع يديه على مقدم الرأس (**ثُمَّ يُمِرُّهُمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى مُقَدَّمِهِ**) هذه الصفة أصح ما ثبت وهي في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد ﷺ لكنها ليست بواجبة إذ الواجب مسح الرأس لكن لو قال أي صفة؟ نقول: أي صفة، إذا قال أريد الأفضل، نقول: الأفضل ما جاء في حديث عبد الله بن زيد أنه يضع يديه على مقدم الرأس ثم يذهب بهما إلى القفا ثم يعود من حيث بدأ[1]، مسح الرأس فرض عند أهل العلم بالإجماع؛ لأنه منصوص عليه في الكتاب العزيز لقوله جل شأنه: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] لكن ما القدر الذي يجب مسحه؟ نعم مكي؟

(١) أخرجه البخاري (١٩٩) عن عبدالله بن زيد ﷺ قال: «ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فأَدْبَرَ به وأَقْبَلَ».

استيعاب الرأس كاملًا هذا قول، وقيل بعض الرأس، وقيل يجزئ بعض الرأس، إذن نقول: اختلف أهل العلم في مسح الرأس على قولين مشهورين:

القول الأول: أنه يجب استيعاب الرأس كله مسحًا ولا يجزئ الاقتصار على بعضه وهو المشهور في مذهب الإمام مالك وهو مذهب الحنابلة مذهب الإمام أحمد، ويستدلون على ذلك بالآية نفسها، فإن الله جل شأنه قال: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ قالوا والباء للإلصاق فكأنه قال: **(وامسحوا رؤوسكم بأيديكم)**، فالصقوا أيديكم على رؤوسكم حال المسح، ولا يصل هذا المعنى لو قال امسحوا رؤوسكم بدون الباب، والذي يدل على ذلك فعل النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فإنه توضأ ومسح رأسه كله، ولم يرد عنه في حديث قط لا صحيح ولا ضعيف أنه أخلّ ببعض الرأس ومسح بعضه واقتصر عليه أبدًا، فكل الذين رووا وضوئه ﷺ يذكرون أنه يمسح رأسه كله كحديث عبد الله بن زيد هذا، وحديث عثمان، حديث علي، حديث عبد الله بن زيد، وحديث ابن عباس، كل من نقل وضوء النبي ﷺ فإنهم يذكرون أنه كان يمسح رأسه كله.

القول الثاني: أنه يجزئ مسح بعض الرأس وإليه ذهب الحنفية والشافعية على خلاف بينهم في القدر المجزئ، إذن ذهبت الحنفية والشافعية إلى أنه يجزي بعض الرأس ثم اختلفوا في هذا القدر فذهبت الحنفية إلى أنه يجزئ ربع الرأس وفي قول لهم ناصية الرأس والناصية تساوي الربع أو تقرب منه، فإذا مسح الناصية المقدم الرأس أو ربع الرأس يجزيه ذلك عند الحنفية، وأما الشافعية فقالوا: يجزئه أقل ما يقع عليه اسم المسح ولو مسح شعرات يسيرة ما دام أنه يصدق عليه أنه مسح فإنه يجزيه، ما دليلهم؟ نعم، أن الباء للتبعيض وأيضًا يستدلون بالآية نفسها، ويقولون: إن المراد بالباء هنا التبعيض، فكأن الله جل شأنه قال: **(وامسحوا بعض رؤوسكم)**، قالوا الباء في قوله: ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾ تفيد التبعيض، نقول لهم: نحن وإياكم نتحاكم

إلى علماء اللغة وهذه دلالة لغوية وإن كانت دلالتها شرعية أيضًا والنبي ﷺ هو المفسر لآي القرآن بفعله لكننا نقول أيضًا نرجع وإياكم إلى علماء العربية ونسألهم، هل تستعمل الباء للتبعيض؟ يا علماء اللغة! فنجد أن علماء اللغة ينفون ذلك نفيًا قاطعًا، يقولون: لا تستعمل الباب في لغة العرب بمعنى بعض، فابن برهان من علماء العربية يقول: من زعم أن الباء للتبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه، فلا حجة لهم في أن الباء للتبعيض بل الباء تستعمل للإلصاق وغيره لكن لا تستعمل للتبعيض، يحتجون أيضًا بحديث المغيرة بن شعبة وهو في الصحيحين: **«أنه ﷺ مسح على ناصيته وأكمل على العمامة»**[1] هذا أقوى دليل عندهم، يقولون: النبي ﷺ مسح على الناصية وأكمل على العمامة، هل هذا دليل لهم أو عليهم؟ هل يصلح دليلًا للقول بأنه يمسح بعض الرأس أو هو دليل لوجوب استيعاب الرأس؟ نقول هذا الدليل ليس لكم بل هو عليكم حجة قائمة وقوية في أنه ﷺ لم يمسح بعض الرأس حتى أنه لما كان معتمًا مسح الناصية؛ لأنها بارزة وأكمل على العمامة فدل على وجوب الاستيعاب، ولهذا يمكن أن نسوق هذا الدليل من ضمن أدلة القائلين بوجوب استيعاب الرأس مسحًا، نقول: ليس الحديث لكم متمسك الحديث حجة لمن قال بوجوب استيعاب الرأس؛ لأنه لم يمسح الناصية ويترك الباقي ولا يمكن أن يكون لكم فيه حجة إلا أن تأتوا بحديث أنه ﷺ مسح الناصية وترك الباقي وهذا لم يرد.

إذن لا حجة للمخالفين في الاقتصار على مسح بعض الرأس لا في الآية بحمل الباء للتبعيض إذ الصحيح أن الباء للإلصاق هنا، وكذلك ليس لهم حجة في حديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم مسح الناصية وأكمل على العمامة إذ هو ظاهر الدلالة في وجوب استيعاب الرأس مسحًا، وما يقال في مسح الرأس بالوضوء يقال أيضًا في حلقه أو

(١) أخرجه من طرق البخاري (٣٦٣)، ومسلم (٢٧٤).

تقصيره في النسك من حيث الخلاف، فالواجب على المسلم إذا أراد أن يتوضأ أن يستوعب رأسه مسحًا، وإذا أراد حجًا وعمرة أن يستوعبه حلقًا أو تقصيرًا سواء كان بالموس أو بالماكينة أو بالمقص، لا بد من استيعاب الرأس كله ولا يجوز له أن يقتصر على بعضه أو يتعمد ترك بعضه فيأتي للحلاق ويقول حلق من أطرافه وجوانبه ووسطه، نقول: لا بد أن يستوعب الرأس كله فإن قصره بالمقص ثم لما جاء يغتسل وجد بعض الشعرات ما مر عليه المقص سهوًا، نقول: لا حرج لأنه لم يتعمد ترك بعضه، لكن إذا قال له: احلق هنا وهنا و هنا، نقول: هذا لا يجزئ وللأسف يفعله كثير حتى في المسجد الحرام في المسعى يسلمون رؤوسهم لهؤلاء الصغار الجهلة فيقص من أطرافه ويمضي كأنه تحلل نقول سبحان الله، الله جل شأنه أمر بحلق الرأس أو التقصير ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] والنبي ﷺ حلّق ودعًا المحلقين ثلاثًا وأقر الصحابة على التقصير وأمرهم به، فلا يشرع أن تقتصر على بعض رأسك بل لابد أن تستوعبه كله إما حلقًا أو إما تقصيرًا.

صفة المسح ذكرها، قال: (**مَعَ الأُذُنَيْنِ**) فالأذنان من الرأس كما جاء في الحديث قول النبي ﷺ: «**الأُذُنانِ منَ الرَّأسِ**»[1] وكان ﷺ يمسحهما، قد اختلف أهل العلم في مسحهما على قولين هل هو واجب أو مسنون؟ لكن لا ينبغي الإخلال بهما، أن يدخل السباحة أو السبابة في وسط الأذن والإبهام في ظاهره فيمسح بالسبابة أو السباحة داخل الأذن وبالإبهام خارجه، وكيف مسح أجزأه لو مسح بإصبع واحد يجزي، مثل المسح للرأس الصفة المختارة أن يضع يديه على مقدم الرأس ويذهب للقفا ثم يعود من حيث بدأ، هل الذهاب والإياب مسحة أو مسحتان؟ نقول: مسحة واحدة؛ لأنه لا يشرع التثنية ولا التثليث في مسح الرأس، ولهذا بعض الناس يفهم أن هذه تثنية، نقول: لم يرد عنه ﷺ في حديث قط يعني حديث صحيح

(١) أخرجه أبو داود (١٣٤)، والترمذي (٣٧)، وابن ماجه (٤٤٤)، وأحمد (٢٢٢٧٧)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (١٣٤).

صريح تثليث الوضوء أو تثليث المسح بالرأس بل كل ما ورد في تثليث المسح إما صحيح غير صريح أو صريح غير صحيح، لا يجتمع حديث صحيح صريح في تثليث مسح الرأس بل إذا جاء حديث صريح في أنه مسح رأسه ثلاثًا كحديث ابن البيلماني وغيره فهو حديث ضعيف من حيث السند، وأما حديث عبد الله بن زيد فهو حديث صحيح لكن ليس فيه أنه مسح ثلاثًا وإنما في أن هذه صفة مسح واحدة ذهب إلى القفا ثم عاد من حديث بدأ ،لو عكس بدأ من الخلف ثم عاد، نقول: لا بأس، لو وضع يديه في الوسط وذهب بإحداهما إلى الأمام والأخرى إلى الخلف، نقول: لا حرج كيف ما مسح أجزأ لكن السنة ما أرشد إليه في حديث عبد الله بن زيد.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ ثَلاثًا، وَيُدْخِلُهُمَا فِيْ الغَسْلِ)** هذا الفرض الرابع من فروض الوضوء وهو غسل الرجلين كما في قول الله جل شأنه: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فبعد أن ذكر غسل الوجه واليدين ومسح الرأس، قال جل شأنه: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ وقد اتفق علماء الإسلام وعلماء السنة على وجوب غسل القدمين ولم يشذ في ذلك إلا الضلال من الخوارج والرافضة عليهم من الله ما يستحقون فإنهم خالفوا أهل السنة في أصول الدين وفروعه وأعظم فرع من فروع الوضوء والطهارة هذا الفرع، فإن الخارجي والرافضي لا يغسل قدمه ولا يمسح على الخف كما سيأتي، إذن ماذا يفعل؟ يمسح قدمه هكذا والله جل شأنه قال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فعطفها على الأيدي والوجه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فعلى قراءة النصب والتي بها نقرأ وهي قراءة سبعية صحيحة يكون الأرجل معطوف على الأيدي والأيدي مغسولة منصوبة فكذلك، وأما على قراءة **(وأرجلِكم)** وهي قراءة سبعية صحيحة أيضًا فإن أهل العلم أجابوا عنها بعدة أجوبة،

منها: أن الخفض والجر هنا إنما جاء للمجاورة؛ لأنها مجاورة للرأس وهو مجرور فجرت والعرب يجرون ما جاور المجرور وإن كان حقه النصب أو الرفع، ومنها: أن المراد هنا المسح لكنه ليس المسح الذي هو مسح البلة لحائل مخصوص وإنما هو الغسل قالوا والعرب تستعمل المسح بمعنى الغسل ومنه قولهم تمسح بمعنى توضأ، يقول: أريد أن أتمسح وهذا معروف عندنا إلى اليوم يستعمله العامة، يقول: أريد أتمسح إذا أراد أن يتوضأ قال بتمسح يعني بتوضأ، فتستعمل العرب المسح بمعنى الغسل ومنه قول العرب مسح المطر الأرض أي غسلها أو أن المراد بأرجلكم المسح على ظاهره لكن في حال كون القدم مستورة بالخف، ولهذا استدل بعض أهل العلم على المسح على الخفين بقراءة الجر، قالوا: إن قراءة النصب تدل على غسل القدمين إذا كانت مكشوفة وهذا هو الواجب، وقراءة الجر تدل على مسح القدمين إذا كانت مستورة بخف أو جورب وجعلوا قراءة الجر وهي قراءة صحيحة دليل على المسح على الخفين، وسيأتي في الباب الذي عقب هذا الكلام على المسح الخفين، هؤلاء الضلال من الرافضة أنكروا المسح على الخفين كما سيأتي وأنكروا غسل القدمين وما علموا أن الله جل شأنه أمر بغسل القدمين والنبي ﷺ غسلهما ولم يخل بغسلهما بحديث قط بل أنكر على من ترك شيئًا من قدمه لم يصبه الماء، فرأى بعض أصحابه يتوضؤون وأعقابهم تلوح بياضًا فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار ويل للأعقاب من النار ويل للأعقاب نار[1] هذا الوعيد الشديد وهم تركوا بدون قصد توعدهم بالنار، وأبصر رجلًا يصلي وفي قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء ويحسن الوضوء والصلاة[2] فكيف يأتي من يدعي

(١) أخرجه البخاري(١٦٣) عن عبدالله بن عمرو ﷺ قال: «تَخَلَّفَ النبيُّ ﷺ عَنَّا في سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فأدْرَكَنَا وقدْ أرْهَقْنَا العَصْرَ، فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ ونَمْسَحُ علَى أرْجُلِنَا، فَنَادَى بأَعْلَى صَوْتِهِ :ويْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أوْ ثَلَاثًا».

(٢) أخرجه أبو داود (١٧٥)، وأحمد (١٥٤٩٥) «أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى رجُلًا يُصَلِّي وفي ظَهرِ قدَمِه لُمعةٌ قَدْرُ الدِّرهمِ لم يُصِبْها الماءُ، فأمَرَه رسولُ الله ﷺ أنْ يُعيدَ الوُضوءَ»، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

الإسلام فيمسح قدمه بالماء مسحًا ويصلي، نقول: هذه الصلاة لا تصح لو صح إيمانه وصحت عقيدته ما صحت صلاته لكن هؤلاء لا إيمان لهم ولا دين لكننا من باب التنزل نقول هب إنهم على حق، كيف يصلون وهم لا يتوضؤون؟ والنبي ﷺ يقول: «**لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إذا أَحْدَثَ حتَّى يَتَوَضَّأَ**»[1] فالرافضي يصلي وهو محدث لأنه لم يتوضأ الوضوء الشرعي الذي بينه الله ورسوله ﷺ في كتابه وسنته ﷺ.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ ثَلاثًا**) فيدخل الكعب في الغسل وفي كل قدم كعبان وهما العظمان الناتئان أسفل القدم عن يمين وشمال بخلاف العقب وهو المؤخر للقدم وكلاها داخل في الغسل، فالمسلم يغسل عقبه أسفل مؤخر القدم ويغسل الكعبين في كل قدم عن يمينه وشماله ويدخلهما في الغسل؛ لأن الله جل شأنه قال: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ والنبي ﷺ غسل الكعبين وأشرع في الساق أي غسل القدمين والكعبين وطرف الساق مما يلي الكعبين وهذا كما سبق ليس مرادًا لذاته وإنما من باب ما لا يتم الواجب إلا به فيكون واجب، إذ واجب الوضوء غسل القدمين لا يتحقق إلا بغسل طرف الساق حتى يغسل الكعب مع القدم، والنبي ﷺ فعل هذا وأرشد أمته إليه وحذرها من ترك بعض القدم لم يصبه الماء سواءً كان في العقب أو في غيره.

قال ﷺ: (**وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَهُمَا**) أي أصابع قدميه ومثله أيضًا في يديه إلا أنهم قالوا إن التخليل في القدمين آكد؛ لأن أصابع القدمين قد لا يصل الماء إلى ما بينها بخلاف أصابع اليدين فإنها مفرجة غالبًا ولو هي آلة نقل الماء فالماء يصل حتمًا لكن القدمين قالوا يسن تخليلهما لكن هل هذا سنة ثابتة عن النبي ﷺ في كل وضوء؟ نقول: أبدًا، لم يصح فيه حديث في الاستمرار والدوام عليه ولهذا الذين اعتنوا بضبط وضوئه ﷺ لم يذكروا التخليل فدل على أنه يفعله

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) واللفظ له، ومسلم (٢٢٥).

أحيانًا ويتركه أحيانًا وهذا هو الصحيح الذي عليه المحققون من أهل العلم، أن تخليل الأصابع سواء في اليدين أو في الرجلين سنة تفعل أحيانًا ومثله تخليل اللحية يفعل أحيانًا ولم يدم ويواظب ﷺ عليه ولو واظب لنقله الذين اعتنوا بنقل وضوئه كعبد الله بن زيد وابن عباس وعثمان رضي الله عن الجميع، فيقال: خلل أحيانًا واترك أحيانًا لا حرج، وكذلك الصفة التي ذكروها في التخليل أنه يخلل بإصبعه الخنصر من يده اليسرى فيبدأ من خنصر رجله اليمنى إلى إبهامها ومن إبهام اليسرى إلى خنصرها، نقول: هذا لم يثبت فيه حديث فكيف ما خللت يصلح وقد يخلل بوقت واحد يدخل أصابع يديه في رجليه، وأما اليدين فإنه يفرجهما فيصل الماء إليهما أو يدخل إحداهما في الأخرى لكنه لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وصحبه المداومة على التخليل لا في اللحية ولا في الأصابع لليدين ولا في الرجلين.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَرْفَعُ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَقُوْلُ :أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ)** هذا ثبت في الصحيح عند مسلم من حديث الفاروق عمر وفيه تتمته أن من قال ذلك فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء، لماذا؟ لأنه شهد شهادة الحق وتبرأ من الشرك، فمن قال هذه الكلمة موقنًا بها عاملًا بمقتضاها دخل الجنة، وهذا فضل الله وفضل التوحيد وكلمة التوحيد متى قالها العبد موقنًا بها عاملًا بمقتضاها فيشهد شهادة الحق فيطهر باطنه كما طهر ظاهره، بقي فرضان لم يذكرهما المؤلف هنا وهما الموالاة والترتيب ذكرها فيما بعد فنذكرهما هنا حتى نكمل الفروض ثم نترك الباقي إلى الدرس القادم.

قال ﷺ عقب ذلك: **(وَالوَاجِبُ مِنْ ذلِكَ** -أي مما تقدم- **النِّيَّةُ)** وهي شرط كما تقدم في طهارة الأحداث كلها في الوضوء والغسل والتيمم، **(وَالغَسْلُ مَرَّةً مَرَّةً)** للوجه ولليدين وللرجلين فإنه يجب على المسلم أن يتوضأ مرة مرة هذا الحد الأدنى؛ لأنه ﷺ توضأ مرة مرة

كما في البخاري، بعض الناس يحسبه أن هذا خلاف السنة، نقول: بل السنة أن يتوضأ أحيانًا مرة مرة، وأحيانًا مرتين مرتين، وأحيانًا ثلاثًا ثلاثة، وأحيانًا يخالف بين أعضاءه ﷺ فيغسل بعضها ثلاثًا وبعضها ثنتين وبعضها مرة في وضوء واحد كل هذا ثابت في البخاري، ومن ثم فينوع المسلم حتى يصيب السنة صحيح أن الغالب أن يتوضأ ثلاثًا وهو أكمل لكنه أحيانًا يتوضأ مرة مرة لا سيما إذا كان الماء قليل ونحو ذلك قال: **(مَا خَلا الكَفَّيْنِ)** أي فإنه يسن غسلهما ثلاثًا ولا يكتفي بغسله يعني غسل الكفين قبل الوضوء سواء للمستيقظ من نوم الليل هذا واجب يغسلهما ثلاثًا وكذلك لغيره يسن أن يغسلهما ثلاثًا ولا يسن أن يغسلهما مرة أو مرتين هذا معنى قوله: **(وَالوَاجِبُ مِنْ ذلِكَ النِّيَّةُ، وَالغَسْلُ مَرَّةً مَرَّةً)** يعني في غسل الوجه واليدين والرجلين، وأما غسل الكفين قبل الوضوء فإنه لا يقتصر على مرتين ولا على مرة بل لا بد من ثلاث للمستيقظ من نوم ويسن ثلاثًا لغير المستيقظ من النوم.

قال ﷺ: **(وَمَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ)** هذا القدر الواجب على الصحيح خلافًا لمن قال يجزئ بعضه **(وَتَرْتِيْبُ الوُضُوْءِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا)** هذا الترتيب الذي لم يذكره سابقًا نبه عليه هنا **(وَأَنْ لا يُؤَخِّرَ غَسْلَ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِيْ قَبْلَهُ)** هذان الفرضان الأخيران نشير إليهما وإن تيسر وإلا أعدناهما في الدرس القادم، لأن الأسئلة أرى أنها كثيرة لكن نقول: من فروض الوضوء الترتيب بأن يرتب الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ثم يديه ثم يمسح رأسه ويغسل رجليه وهذا بين ظاهر واضح وهو أن الله جل شأنه ذكر الوضوء مرتبًا وذكر فيه قرينة تدل على هذا الترتيب وهو أنه جل شأنه وتقدس اسمه أدخل الرأس وهو ممسوح بين اليدين والرجلين وهي مغسولة ولا يعلم لهذا فائدة إلا مراعاة الترتيب، إذن أدخل الرأس وهو ممسوح بين اليدين والرجلين وهي مغسولة، لماذا فصل؟ والقرآن نزل بلسان عربي مبين والكلام العربي الجزل الفصيح لا يقطعون النظير عن نظيره إلا لحكمة وفائدة ولو لم يكن الترتيب مرادًا لقال: **(فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم)** جل شأنه وتقدس اسمه فلما

أدخل الرأس وهو ممسوح بين اليدين والرجلين بحثنا ما الفائدة؟ ما الحكمة؟ لماذا أدخل الرأس وهو ممسوح بين الرجلين واليدين وهي مغسولة؟ نقول: الحكمة مراعاة الترتيب حتى تتوضأ هكذا، إذ العرب يعيبون أن يقطع الإنسان في حديثه النظير عن نظيره، يقولون الكلام الفصيح الجزل أن تأتي بالنظائر مع بعض والمخالف تتركه وحده، ولهذا يقولون لو أن إنسان قال أكرمت زيدًا وأهنت بكرًا وأكرمت عمرًا، يقول أكرمت زيدًا وأهنت بكرًا وأكرمت عمرًا، فنسأله لماذا أنت الآن ذكرت اثنين مكرمين وواحد مهان؟ لماذا جعلت المهان بين المكرمين، قال: راعيت الترتيب؛ لأني أكرمت هذا أولًا ثم أهنت هذا ثانيًا ثم أكرمت هذا، يقال: صحيح لكن لو قال هكذا، يقال له: أنت عندك لكنة لست فصيحًا إذا كنت تقول هكذا كان الأولى أن تقول أكرمت زيدًا وعمرًا وأهنت بكرًا فلا تذكر المهان بين المكرمين، وهكذا هنا والله جل شأنه أنزل هذا الكتاب بلسان عربي مبين فجعل الرأس وهو ممسوح بين اليدين والرجلين لحكمة وهي مراعاة الترتيب ثم إن الذي يدلنا على ذلك ويوضحه غاية الوضوح والبيان فعل النبي ﷺ، فإنه توضأ مرتبًا ولم يخل بالترتيب في وضوء قط ولم ينكس الوضوء قط، ومن ثم فإنا نقول الترتيب فرض على الصحيح خلافًا لمن قال إنه سنة، نقول: لا يصح الوضوء منكسًا، لو توضأ منكسًا غسل رجليه ثم مسح رأسه ثم غسل يديه ثم غسل وجهه، نقول: لا يصح من هذا الوضوء إلا غسل الوجه فعد إلى يديك فاغسلها ثم رأسك فامسحه ثم رجليك فاغسلها، إذن الترتيب فرض؛ لأن الله جل شأنه ذكر الوضوء مرتبًا وأدخل الرأس وهو ممسوح بين اليدين والرجلين وهي مغسولة ولا نعلم لذلك حكمة إلا مراعاة الترتيب والنبي ﷺ واظب وداوم على الترتيب في الوضوء ولم ينكسه، وفي الحج لما قال جل شأنه: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] صعد ﷺ الصفا وقال: أبدأ بما بدأ الله به، في رواية: نبدأ بما بدأ الله به[1] فبدأ بالصفا؛ لأن الله بدأ به، كذلك في الوضوء بدأ الله

(١) أخرجه مطولًا مسلم (١٢١٨) باختلاف يسير، وأبو داود (١٩٠٥)، والنسائي (٢٩٦١)، وابن ماجه (٣٠٧٤)،

جل شأنه بالوجه فنبدأ به ثم ثنى باليدين فنثني بهما ثم ثلث بالرأس فنثلث به ثم ختم بالرجلين فنختم به، وهذا بين واضح ظاهر إلا في العضو الواحد من اليدين والرجلين فإن تقديم اليمنى على اليسرى كما سبق سنة وسيأتي، فلو غسل يده اليسرى أو رجله اليسرى قبل اليمنى، نقول: أجزأ وضوئه وصح لكنه ترك السنة إذ السنة أن يبدأ بالميامن قبل المياسر كما سبق وسيأتي.

قال ﷺ: **(وَأَنْ لا يُؤَخِّرَ غَسْلَ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ مَا قَبْلَهُ)** هذا هو الفرض الأخير السادس وهو الموالاة وفسره هنا بقوله: **(وَأَنْ لا يُؤَخِّرَ غَسْلَ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ مَا قَبْلَهُ)** إذن الموالاة فرض على الصحيح وهو مذهب الشافعية والحنابلة وهو الصحيح المشهور عند الحنابلة ﷺ فرضية الموالاة، ذهب الإمام مالك إلى أنه فرض عند القدرة وإذا عجز يسقط واختار ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وهو الصحيح إذا عجز يسقط لكن في حال القدرة، نقول: يجب على المسلم إذا توضأ أن يوالي، كيف يوالي؟ يغسل وجهه ثم يديه ثم رأسه ثم رجليه في وقت واحد فلا يؤخر حتى ينشف الذي قبله بالزمن المعتدل لابد من قيد الزمن معتدل، فإنه قد يكون الزمن غير معتدل يغسل وجهه في شدة حر وريح وسموم فينشف قبل أن يغسل اليدين، نقول: امضِ في وضوءك ولو جف الوجه؛ لأن هذا الوقت ليس معتدلًا لكن الوقت المعتدل لو غسلت وجهك ثم انتقلت إلى يديك ما يجف، فإذا كان الوقت شديد الحرارة أو شديد البرودة أو السموم والريح القوية ما يغسل وجهه إلا يجف، نقول: ما يلزمك أنك تضع وجهك تحت الماء حتى تغسل يديك بل غسلت وجهك ثم أتيت إلى غسل اليدين جف الوجه، نقول: اغسل يديك وامضِ في وضوءك، والعكس بالعكس لو أن في رطوبة شديدة يتوضأ ولا يجف الوجه لو جلس ساعة بل هو بدون وضوء وجه رطب، في المناطق الساحلية

(١٤٤٤٠) واللفظ لهم.

إذا اشتدت الرطوبة ما تجف الأعضاء أبدًا فمثل هذا يقول أنا ما جف وجهي اغسل وجهي ثم أذهب أتغدى ثم أرجع أكمل وضوئي، نقول: لا، إذا طال الفاصل فاتت الموالاة وهي فرض في الوضوء فلابد أن تغسل في وقت واحد فلا تؤخر حتى يجف العضو الذي قبله في الزمن المعتدل، فإذن الترتيب ألا يقدم غسل عضو على ما قبله، الترتيب ألا يقدم غسل عضو على ما قبله فلا يقدم اليدين على الوجه ولا الرأس على اليدين ولا الرجلين على الرأس، والموالاة ألا يؤخر، بعض الطلاب يخلط بين الترتيب والموالاة في التعبير عنهما لكننا نقول اضبطهما بهذا، الترتيب مقدم فتعريفه أن لا يقدم غسل عضو على ما قبله، والموالاة هي آخِر فيقال ألا يؤخر غسل عضو على ما قبله حتى يجف، ألا يؤخر غسل عضو حتى ينشف أو يجف ما قبله في الزمن المعتدل، ما دليل فرضية الموالاة؟ نعم، الحديث الصحيح: **«أن النبي ﷺ أبصر رجلا يصلي وفي قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يحسن الوضوء»**[1] وفي الرواية الثانية وهي رواية صحيحة: **«أَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الوُضوءَ والصَّلاةَ»**[2] لو كان الوضوء صحيحًا هل يأمره ﷺ بإعادته؟ لو كان وضوئه صحيح لم يأمره بالإعادة لا الوضوء ولا الصلاة، ولو كانت الموالاة غير واجبة لأمره بغسل القدم فقط، فلما أمره بإعادة الوضوء علمنا أن وضوءه كله غير صحيح كما يدل على ذلك فعل النبي ﷺ وموالاته في الطهارة وأنه ما كان يفصل بين أعضاء الوضوء لكن لو لم يتمكن من الموالاة، إنسان توضأ وغسل وجهه ويديه ثم توقف الماء، انتهى، بحث عن ماء، يشغل الدينامو ما حصل في الخزان شيء، بحث يمنة يسرة فوجد قليل من الماء، إن عاد فغسل وجهه ويديه انتهى الماء وبقيت الأرجل ما غسلت وإن غسل رجليه انتهى وضوؤه، نقول: يصح له حينئذ هذه ضرورة وحاجة؛ لأن الماء المتبقي

---

(١) أخرجه أبو داود (١٧٥)، وأحمد (١٥٤٩٥) «أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى رجُلًا يُصَلِّي وفي ظَهرِ قدَمِه لُمعةٌ قَدْرُ الدِّرهمِ لم يُصِبْها الماءُ، فأمَرَه رسولُ الله ﷺ أنْ يُعيدَ الوُضوءَ»، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) أخرجه أبو داود (١٧٥)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

عنده لا يكفي لو أعاده، يقول: أنا غسلت وجهي ويدي ثم انتهى الماء عندي وظننت أن في الخزان ماء فشغلت الدينامو ما وجدت شيء لكن لو اشتغل الدينامو وصعد الماء وجاءه كمية كبيرة وقد جفت أعضاءه، نقول: أعد الوضوء من أوله وجوبًا لكن إنسان قال: لا، ما وجدت إلا قطرات أو شيء يسير من ماء ما يكفي إن عدت غسلت وجهي ويدي انتهى الماء وبقيت القدمين غير مغسولة، نقول: أنت غسلت وجهك ويديك ثم انتهى الماء وبقي عندك قليل من ماء لا يكفي إلا مسح الرأس وغسل الرجلين اغسلهما، وهذا معنى الحاجة أو الضرورة التي اختارها شيخ الإسلام ﷺ لكن مع توفر الماء، نقول: أعد الوضوء من أوله فإن الموالاة فرض من فروض الوضوء على الصحيح من أقوال أهل العلم، بعض أهل العلم استدل على الموالاة من الآية نفسها، قال: إن في آية الوضوء ما يدل على ذلك؛ فإن الله جل شأنه ذكر الوضوء جوابًا لشرط ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] قالوا والأصل في الجواب أن يكون مواليًا للشرط.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: ما حكم مسح الرأس على حدة ومسح الأذنين على حدة ليس مع بعض؟ أفدنا يا شيخ ولكم الشكر.

الجواب: هو عضو واحد الأذنان مع الرأس، الأذنان من الرأس ومن ثم فهو حينما يمسح رأسه يمسح أذنيه يعني بعد مسح الرأس يصل إلى الأذنين فيمسحهما قد ذكرت سابقًا أنه كيف مسح أجزأ، **«والأُذُنانِ منَ الرَّأسِ»**[1] كما جاء الحديث وهما في الرأس لكن جاء حديث

(١) أخرجه أبو داود (١٣٤)، والترمذي (٣٧)، وابن ماجه (٤٤٤)، وأحمد (٢٢٢٧٧)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

آخر في دعاء سجود التلاوة: «**سجدَ وجْهي للَّذي شقَّ سمعَهُ وبصرَهُ**»[١]، فذكرت الأذن والسمع في الوجه، قال أهل العلم: هذا من باب المجاورة؛ فإن الأذن مجاورة للوجه لكن فرضها بالوضوء ما أرشد إليه النبي ﷺ بفعله وقوله، قال: الأذنان من الرأس.

سائل يقول: هل يشرع رفع النظر إلى السماء بعد الفراغ من الوضوء؟

الجواب: نعم كما جاء في هذا الحديث.

سائل يقول: بين معنى كلمة غرًا محجلين والفرق بينهما؟

الجواب: قال صلى الله عليه إن أمتي يدعون يوم القيامة غرًا محجلين من آثار الوضوء الغرة قالوا بياض في جبين الفرس والتحجيل بياض في قوائمه، فالمتوضأ من هذه الأمة يأتون يوم القيامة على رؤوس الأشهاد كل من في المحشر يعرفون أن هؤلاء من أمة محمد المتوضئين أمة الإجابة المؤمنين المصلين في وجوههم نور الوضوء يتلألأ حتى خرج ﷺ إلى البقيع آخر حياته فسلم على المدفونين من الموتى من المؤمنين، ثم قال: «**وددْتُ أنَّا قدْ رَأَيْنا إخْوانَنا قالوا: أوَلَسْنا إخْوانَكَ؟ يا رَسولَ الله، قالَ: أنتُمْ أصْحابِي وإخْوانُنا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ فقالوا: كيفَ تَعْرِفُ مَن لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِن أُمَّتِكَ؟ يا رَسولَ الله، فقالَ: أرَأَيْتَ لو أنَّ رَجُلًا له خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ ألا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟ قالوا: بَلَى يا رَسولَ الله، قالَ: فإنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الوُضُوءِ**»[٢] فنحمد الله وأن جعلنا مسلمين وأن جعلنا متوضئين ونسأله أن يثيبنا على الوضوء وأن يجعله طهارةً لنا في ظاهرنا وباطننا وأن يجعلنا من المحافظين على الوضوء والصلاة؛ فإنه لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤٢١)، والنسائي (٨٩٧)، وأحمد (٧٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٩).

سائل يقول: ما معنى النية في القلب ويصدقها العمل؟

الجواب: نقول النية في القلب ومحلها القلب ويصدقها العمل والله جل شأنه يأجر العبد على نيته وقصده حتى لو قصر في عمله حتى لو قصر في عمله، أرأيتم قول الله جل شأنه: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] نيته تبلغه أجر المجاهدين وأجر المهاجرين مع أنه مات في الطريق، ومثله حديث النبي ﷺ في الصحيح لما رجع من تبوك قال: «**إن بالمدينة خلفكم أقواما ما سرتم مسيرًا ولا قطعتم واديًا إلا وهم معكم شركوكم في الأجر، لماذا شاركونا الأجر؟ قال: حبسهم العذر**»(١)، وفي الحديث الصحيح: «**مَن سأَلَ اللهَ الشَّهادةَ بصدقٍ بلَّغه اللهُ منازلَ الشُّهداءِ وإنْ مات على فِراشِه**»(٢) هذه النية الطيبة النية الصالحة بل المؤمن نسأل الله أن يجعلنا من أهل الايمان يعيش مهما عاش فعمره قصير ويخلد في جنات نعيم بفضل نيته فإن نية المؤمن أنه مهما عاش على الإيمان لا يبدل ولا يحرف ولا يغير، فيجازى يوم القيامة بنعيم سرمدي أبدي ومع أنه ما أطاع الله ولا عبده ولا آمن به إلا مدة معينة لكن الله جل شأنه يأجره بنيته وبفعله، والكافر البعيد عصى الله وكفر أيضًا مدة لكنه خالد مخلد في نار جهنم؛ لأن نيته قائمة على الكفر مهما طالت حياته وطال عمره.

فنسأل الله أن يجعلنا من عباده المؤمنين الموحدين المتوضئين المتطهرين وأسأله جل شأنه وتقدس اسمه أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح وأن يجعل ما قلناه وسمعناه حجة لنا لا حجة علينا إنه ولي ذلك والقادر عليه، وبالله التوفيق وصلى الله

---

(١) أخرجه مسلم (١٩١١) عن جابر بن عبدالله ﷺ قال: «كُنَّا مع النَّبيِّ ﷺ في غَزَاةٍ، فَقالَ: إنَّ بالمَدِينَةِ لَرِجَالًا ما سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا، إلَّا كَانُوا معكُمْ؛ حَبَسَهُمُ المَرَضُ .وفي رواية: إلَّا شَرِكُوكُمْ في الأجْرِ».

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠٩).

وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرته من خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ السَّادِسُ]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ الوُضُوْءِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس السادس من دروس عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﷺ» قد بدأنا في الدرس الماضي في باب الوضوء وبقي عندنا فيه مسائل تتعلق بالسنن ثم نشرع بإذن الله تعالى في باب المسح على الخفين.

قال ﷺ: **(وَالمَسْنُوْنُ التَّسْمِيَةُ)** قد سبقت الإشارة إلى ذلك بالدرس الماضي، وأن الراجح من قولي أهل العلم أن التسمية بالوضوء والغسل والتيمم سنة وهو مذهب جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والصحيح في مذهب الحنابلة، وذكرنا أنه لا ينبغي الإخلال بالتسمية لمن ذكرها، قال ﷺ: **(وَغَسْلُ الكَفَّيْنِ)** تقدم أيضًا أن غسل الكفين قبل الوضوء لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون المتوضئ قائم من نوم مستغرق أو نوم ليل، فهذا يجب في حقه غسل كفيه؛ لحديث أبي هريرة المخرج في الصحيحين وفيه أمره ﷺ للقائم من النوم أن يغسل يديه قبل أن يغمسهما في الإناء ثلاثًا فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده[1].

(١) أخرج مسلم الحديث بهذا المعنى (٢٧٨) بلفظ: «إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِن نَوْمِهِ، فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في الإناءِ حتَّى يَغْسِلَها ثَلاثًا؛ فإنَّه لا يَدْرِي أيْنَ باتَتْ يَدُهُ».

الحالة الثانية: أن يكون غير مستيقظ من نوم، فهذا يسن في حقه أن يغسل كفيه وقد سبقت الإشارة لهذا وأن كل من نقل وضوئه ﷺ ذكر أنه كان يغسل كفيه قبل أن يتوضأ، وبينا الحكمة من ذلك وهي أن اليدين آلة لنقل الماء ففي غسلهما احتياط لطهارة الماء ونظافته.

قال ﷺ: **(وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ صَائِمًا)** سبقت الإشارة إلى أن المضمضة والاستنشاق من فروض الوضوء، وذكرنا الخلاف والراجح وذكرنا صفة المضمضة والاستنشاق، أشار هنا إلى أن من سنن الوضوء أن يبالغ المسلم في المضمضة بأن يدير الماء في فمه ثم يمجه، يحركه ما استطاع في فمه ثم يمجه، وأما الاستنشاق فهو أن يجذب الماء في أنفه لأقصى ما يستطيع ثم ينثره فيستنشق الماء بمنخريه بأن يجذب الماء بنفسه إلى أقصى ما يستطيع ويكون هذا الاستنشاق بيمناه ثم ينثره ليسراه، هذا الوصف أي المبالغة في المضمضة والاستنشاق سنة لغير الصائم؛ لحديث لقيط بن صبرة عند أصحاب السنن والإمام أحمد وهو حديث صحيح أنه ﷺ قال: **«أسبغ الوضوء وبالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائمًا»**[1] فالصائم يتمضمض ويستنشق وجوبًا لكنه لا يبالغ في المضمضة ولا الاستنشاق، إذ قد يصل الماء إلى جوفه عن طريق فمه أو أنفه إذا بالغ فيتمضمض لكن بدون مبالغة ويستنشق بدون مبالغة؛ لأن المضمضة والاستنشاق من فروض الوضوء التي لا بد منها كما سبقت الإشارة، والمبالغة في سائر أعضاء الوضوء أن يدلكها بيده مع إمرار الماء وهذه المبالغة والإسباغ في سائر أعضاء الوضوء يستوي فيها الصائم وغير الصائم، إذن الصائم فقط ينبه إلى عدم المبالغة في المضمضة والاستنشاق لمظنة وصول الماء إلى الجوف لو بالغ، أما دلك

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢)، وأحمد (١٦٣٨٤) مطولاً، والترمذي (٧٨٨) باختلاف يسير، والنسائي (١١٤)، وابن ماجه(٤٠٧) عن لقيط بن صبرة قال: «قُلتُ يا رسولَ اللهِ أخبِرني عنِ الوضوءِ قالَ: أسبِغِ الوضوءَ وبالِغ في الاستِنشاقِ ، إلَّا أن تكونَ صائمًا»، والحديث صححه بهذا اللفظ ابن القطان في الوهم والإيهام (٥/ ٥٩٢)، وأيضًا صححه الألباني في صحيح الترمذي.

وجهه ويديه ورجليه ولا سيما المواضع التي قد ينبو عنها الماء كالمرفقين والعقبين، نقول: هذا أمر متأكد جدًا.

قال ﷺ: (**وَتَخْلِيْلُ اللِّحْيَةِ وَالأَصَابِعِ**) مر بنا أن اللحية إما أن تكون خفيفة ترى من ورائها البشرة فهذه يجب غسل ظاهرها وباطنها؛ لأنها تأخذ حكم الوجه الذي تحصل به المواجهة وهذا فرضه الغسل، فيغسل المسلم ما في وجهه من شعور من لحية خفيفة وشارب وعنفقة وأهداب عينين وأشفار ونحو ذلك، كل ما في الوجه من شعور يغسل وجوبًا إذا كان خفيفًا، أما إذا كانت اللحية كثيفة كثة كثيرة فإنه لا يغسل إلا الظاهر وأما الباطل فإنه يخلله، يخلل اللحية بأن يأخذ كفًا من ماء فيدخله في ثناياها ويعركها بالماء عركًا، هذا جاء عنه ﷺ لكن لم يكن يواظب عليه فدل على أنه سنة تُفعل أحيانًا وتترك أحيانًا ومثلها تخليل الأصابع ليصل الماء إلى ما بينها، مر بنا في الدرس الماضي أن التخليل سنة وهو كما قيل في تخليل اللحية يفعل أحيانًا، وآكد الأصابع أصابع الرجلين فيخلل ما بينها وقد ذكروا أنه يخللها بخنصر أصبعه من يده اليسرى الإصبع الصغرى، يبدأ من خنصر الرجل اليمنى إلى إبهامها ومن إبهام اليسرى إلى خنصرها وقلنا إنه لم يثبت في ذلك حديث صحيح فكيف ما خلل أجزأ، والتخليل يفعله أحيانًا ويتركه أحيانًا وإذا فرج بين أصابعه ليصل الماء إلى ما بينها حصل المقصود.

قال ﷺ: (**وَمَسْحُ الأُذُنَيْنِ**) مر بنا أن الأذنين من الرأس كما جاء في الحديث ومن ثم ففرضها المسح لا الغسل، فيسن أن يمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما كما جاء في الحديث أنه ﷺ: «**مَسحَ أُذُنَيْهِ ظاهرَهُما وباطنَهُما**»[1] كما في حديث ابن عباس ﷺ، وجاء في وضوئه ﷺ أنه

(١) أخرجه الترمذي (٣٦) واللفظ له، والنسائي (١٠٢) مطولًا، وابن ماجه (٤٣٩) باختلاف يسير، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي.

كان يمسح رأسه وأذنيه ولهذا قال ﷺ: **«الأُذُنانِ منَ الرَّأسِ»**[١] ومر بنا صفة المسح أنه يدخل السبابة أو السباحة إلى صماخ الأذن فيمسح داخل الأذن بأصبعه السبابة وظاهر الأذن بالإبهام وكيف ما مسح أجزأ إذ المقصود هو أن يمر على أذنه بالمسح.

قال ﷺ: **(وَغَسْلُ المَيَامِنِ قَبْلَ المَيَاسِرِ)** أي البدء بغسل يده اليمنى قبل اليسرى ورجله اليمنى قبل اليسرى؛ وهذا لفعله صلى الله عليه وعلى أله وصحبه وسلم في وضوئه كله فلم ينقل عنه أنه غسل يده اليسرى أو رجله اليسرى قبل اليمنى، وقد قالت أم المؤمنين عائشة ﷺ فيما خرجه الشيخان: **«كانَ النبيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ، في تَنَعُّلِهِ، وتَرَجُّلِهِ، وطُهُورِهِ، وفي شَأْنِهِ كُلِّهِ»**[٢] فكأن يعجبه ﷺ أن يبدأ باليمين في لبس نعله وفي تسريح شعره وفي طهوره أي غسل وضوئه وغسله، فبالوضوء يبدأ باليمنى قبل اليسرى من اليدين والرجلين ولو عكس أو نكس بأن غسل يده اليسرى أو رجله اليسرى قبل اليمنى، نقول: أجزأ وضوءه لكنه خالف السنة؛ لأن اليدين عضو واحد بخلاف ما لو غسل رجليه قبل مسح رأسه أو مسح رأسه قبل غسل يديه أو غسل يديه قبل غسل وجهه فالصحيح أنه لا يجزيه ذلك؛ لأن الترتيب بين الأعضاء الاربعة فرض كما سبقت الإشارة والدليل على ذلك، إذن أن يبدأ بيده اليمنى ورجله اليمنى في الوضوء وفي الغسل هذا سنة، ولهذا قال: **(وَغَسْلُ المَيَامِنِ قَبْلَ المَيَاسِرِ، وَالغَسْلُ ثلاثًا ثَلاثًا)** أي في الوجه واليدين والرجلين وكذلك بالمضمضة والاستنشاق، جاء في الصحيحين أنه ﷺ: **«توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا»**[٣] وهذا آخر حد ولا يجوز تجاوزه والزيادة عليه،

---

(١) أخرجه أبو داود (١٣٤)، والترمذي (٣٧)، وابن ماجه (٤٤٤)، وأحمد (٢٢٢٧٧)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) أخرجه البخاري (١٦٨)، ومسلم (٢٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٠) باختلاف يسير، وأحمد (٤٠٣) واللفظ له.

وجاء في الصحيحين أنه ﷺ: «**تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ**»[١] وجاء في الصحيح أيضًا عند البخاري أنه ﷺ: «**تَوضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً**»[٢] وجاء في الصحيح أنه خالف بين أعضاء الوضوء فغسل بعضها ثلاثًا وبعضها مرتين وبعضها مرة[٣] أما الزيادة على الثلاث فلم يرد عنه صلى الله عليه و آله وصحبه وسلم أنه زاد بل وصف من زاد بأنه قد أساء وتعدى وظلم، جاءه أعرابي يسأله عن الوضوء فتوضأ ثلاثًا، وقال: هذا الوضوء، فمن زاد فقد أساء وتعدى، وفي رواية فقد أساء وتعدى وظلم[٤] فوصف ﷺ الذي يزيد على ثلاث غسلات بالإساءة والتعدي والظلم، فكيف يتقرب العبد بشيء وصفه النبي ﷺ بأنه سيء مسيء ومتعدي وظالم، ولهذا نقول للموسوسين الذين يزيدون في الغسلات على ثلاث: إنكم تأثمون من حيث لا تشعرون، أنتم تريدون التقرب فوقعتم في الإثم؛ لأنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم لم يزد على الثلاث والخير كله بالاتباع إلى الابتداع، ولم يسكت أيضًا بل نبه ﷺ إلى أن من زاد فقد أساء، هذه إساءة وتعدي وجور وظلم، فليتق الله أولئك وليكتفوا بثلاث الحد الأقصى والأعلى، قال ﷺ: (**وَتُكْرَهُ الزِّيادَةُ عَلَيْهَا**) أي الزيادة على الثلاث وهي كراهة تحريم على الصحيح؛ لأنه ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري (١٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٧).

(٣) أخرج البخاري الحديث بهذا المعنى (١٨٦) عن عبدالله بن زيد ﷺ عندما سُئل عن وضوء النبي ﷺ «فَدَعَا بتَوْرٍ مِن مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لهمْ وُضُوءَ النبيِّ ﷺ، فأكْفَأَ علَى يَدِهِ مِنَ التَّوْرِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أدْخَلَ يَدَهُ في التَّوْرِ، فَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ واسْتَنْثَرَ، ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ، ثُمَّ أدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إلى المِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ أدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فأقْبَلَ بهِما وأَدْبَرَ مَرَّةً واحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إلى الكَعْبَيْنِ».

(٤) أخرجه النسائي (١٤٠)، وابن ماجه (٤٢٢)، وأحمد (٦٦٨٤) عن عبدالله بن عمرو ﷺ قال: «جاءَ أعرابيٌّ إلى النبيِّ ﷺ يسألُهُ عنِ الوُضُوءِ فأَرَاهُ ثلاثًا ثلاثًا، قالَ: هذا الوُضُوءُ، فمَن زادَ علَى هذا فقدْ أساءَ وتعدَّى وظَلَمَ»، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي.

وصف المتعدي بالإساءة والظلم فدل ذلك على أنه محرم ليس بمكروه كراهة تنزيه بل كراهة تحريم على الصحيح.

قال ﷺ: (وَالإِسْرَافُ فِي المَاءِ) أي ويكره الإسراف في الماء؛ لأن الماء من أعظم النعم والمنن والله جل شأنه قد امتن على عباده بالماء وجعله طهورًا ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم﴾ [الأنفال: ١١] ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾ [الفرقان] فأنزل ربنا جل شأنه الماء طهورًا وامتن على عباده به فكان الواجب عليهم المحافظة على هذه النعمة وعدم الإسراف فيها حتى لو كانوا في بلاد فيها أنهار، فكيف في البلاد القاحلة التي لا أنهار فيها؟ والتي يجلب إليها الماء من البحار بتقنية وتكلفة عالية هذا يتأكد المحافظة على هذه النعمة وعدم هدرها وعدم الإسراف فيها لا في الوضوء ولا في الغسل، ولهذا كان ﷺ يتوضأ بالمد وربما بثلثي المد ويغتسل بالصاع[1]، وقد مر ﷺ على سعد وهو يتوضأ، فقال: لا تسرف، قال أفي الماء سرف؟ قال نعم وإن كنت على نهر جار[2] [الحديث رواه ابن ماجة وهو ضعيف من حيث السند لكن معناه صحيح] فإن الماء من أعظم النعم والمنن ومن ثم فالمحافظة عليه محافظة على نعمة عظيمة والإسراف فيه والتبذير محرم كالإسراف بسائر النعم وصرفها في غير وجهها.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠١)، ومسلم (٣٢٥) عن أنس بن مالك ﷺ قال: «كانَ النبيُّ ﷺ يَغْسِلُ، أوْ كانَ يَغْتَسِلُ بالصَّاعِ إلى خَمْسَةِ أمْدَادٍ، ويَتَوَضَّأُ بالمُدِّ».

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥)، وأحمد (٧٠٦٥) عن عبدالله بن عمرو ﷺ «أنَّ النَّبيَّ ﷺ مَرَّ بسَعدٍ وهو يتوضَّأُ، فقال: ما هذا السَّرَفُ يا سَعدُ؟ قال: أفي الوُضوءِ سَرَفٌ؟ قال: نعمْ، وإنْ كنتَ على نَهرٍ جارٍ»، والحديث حسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ٨٦٠)، وأيضًا صحح إسناده أحمد شاكر في تخريج المسند (١٢/ ٢٣) ولكن ضعف إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٧٠٦٥).

قال ﷺ: (**وَيُسَنُّ السِّوَاكُ عِنْدَ تَغَيُّرِ الفَمِ، وَالقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ، وَعِنْدَ الصَّلاةِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِيْ لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ»**[1] **وَيُسْتَحَبُّ فِيْ سَائِرِ الأَوْقَاتِ إِلاَّ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ**) ختم ﷺ باب الوضوء بالكلام على السواك وأشار إلى مسائل محدودة منه فذكر أولًا أنه يسن السواك وهو سنة متأكدة، وقد ورد في فضله والأمر به والحث عليه أكثر من مائة حديث؛ وذلك لفوائده الجمة في دنيا الناس وآخرتهم ولو لم يرد في فضله إلا قول النبي ﷺ: «**السِّواكُ مَطهَرةٌ للفَمِ، مَرْضاةٌ للرَّبِّ**»[2] [هذا الحديث خرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم ورواه بعض أصحاب السنن وهو حديث صحيح] وقد أشار فيه ﷺ إلى فائدتين عظيمتين لا غنى للعبد عنهما، إحداهما: في دنياه وهو أنه مطهرة للفم وتطهير الفم والعناية به عناية بالصحة والجسد كله، ولهذا اتفق الاطباء على أن العناية بالفم عناية بالجسم وأنه كلما اعتنى الإنسان بفمه كانت العناية بجسمه وصحته وأنه إذا اعتل فمه، وأعظم ما يعتل ويكثر فيه الخلل الأسنان فإنه يعتل جسمه ويتعب ويصعب عليه الأكل والشرب وينغص عليه ألم الأسنان حياته ونومه وهناءته، ولهذا كان الإسلام سباقًا إلى الحث على العناية بالأسنان واللثة حيث شرع السواك وجاء فيه أكثر من مائة حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، فإذا كان غير المسلمين يعتنون بالسواك للعناية بصحتهم وصحة أفواههم فإن المسلم أجدر بذلك منهم؛ لأنه مأمور به شرعًا ومرغب فيه، ولهذا قال ﷺ: «**مَرْضاةٌ للرَّبِّ**» وهذه الفائدة خاصة بالمؤمنين الموحدين، أهل الإيمان أهل الاستجابة لأمر النبي صلى الله وآله وصحبه وسلم، فنحن وإن اشتركنا مع غيرنا في تطهير أفواهنا إلا أننا نحصل مرضاة الرب، فالمؤمن إذا استاك حصل مرضاة ربه وهي غاية المنى ولهذا يجتهد المؤمن في السواك ويعتني به، قالوا: السواك اسم للعود الذي يستاك به، واسم للفعل نفسه أي الاستياك وهو إمرار السواك

---

(١) أخرجه البخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم قبل حديث (١٩٣٤)، وأخرجه موصولًا النسائي (٥)، وأحمد (٢٤٢٠٣).

على الأسنان واللثة؛ وسمي السواك سواكا من التساوك، ومنه قول العرب جاءت الإبل تتساوك أي تتمايل، والسواك يتمايل بالفم فسمي من هذا الباب سواكًا والسواك للأسنان واللثة، والسنة أن يستاك في كل وقت وحين إلا أنه يتأكد في بعض المواضع، ولهذا أشار ﷺ إلى بعضها فقال: (**عِنْدَ تَغَيُّرِ الفَمِ**) تغير الفم قد يكون بطول السكوت وقد يكون بطول الصمت أو القيام من النوم أو الأكل أو الشرب لبعض ما له رائحة فكلما تغير رائحة الفم سن للمسلم أن يستاك وينظف أسنانه وفاه، ولهذا قال: (**والقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ**) في حديث حذيفة ﷺ في الصحيحين: «**كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا قامَ مِن اللَّيلِ يَشُوصُ فاهُ بالسِّواكِ**»[١] [الحديث في الصحيحين] وجاء في السنن: «**أنه ﷺ ما استيقظ من نوم ليل أو نهار إلا شاص فاه بالسواك**»[٢] نظف أسنانه وفمه بالسواك ذلك أن النوم مظنة لتغير رائحة الفم ولهذا يلحق بالنوم كل ما غير رائحة الفم وكذلك عند الصلاة، وفي الصحيحين يقول ﷺ: «**لولا أن أشقّ على أمّتي لأمرتُهم بالسواكِ عند كلّ صلاةٍ**»[٣] [الحديث متفق عليه] لولا أن أشق عليهم لأمرتهم، هل أمر أو لم يأمر؟ نعم، لم يأمر؟ من أين إذا أتينا بأنه مسنون عند الصلاة؟ نعم لم يفرضه، أَمَرَ أَمْر استحباب، إذن نقول: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أمر إيجاب، أما أمر الاستحباب فقد حصل ولا مشقة فيه، المشقة في أمر الوجوب لو كان السواك واجبًا لشق على الأمة مشقة عظيمة، ولهذا لم يفرضه الله جل شأنه لا في الوضوء ولا في الصلاة لكنه أكده جدًا في الوضوء وفي الصلاة، أما بالصلاة فقد أشار إليه المؤلف وأما في الوضوء ففي الحديث أيضًا نفسه:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥)، ومسلم (٢٥٥)، وأبو داود (٥٥)، والنسائي (٢)، وابن ماجه (٢٨٦)، وأحمد (٢٣٤٦١) واللفظ له.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٧)، وأحمد (٦/ ١٢١) عن عائشة ﷺ: «أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ كانَ لا يَرقدُ مِن ليلٍ ولا نَهارٍ فيستَيقظُ إلَّا تسوَّكَ قبلَ أن يتوضَّأَ»، والحديث قال عنه ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير (١/ ٩٣): فيه علي ضعيف.

(٣) أخرجه البخاري (٨٨٧)، ومسلم (٢٥٢) واللفظ له.

«لولاَ أن أشقَّ على أمَّتي لأمرتُهُم بالسِّواكِ عندَ كلِّ وضوءٍ»[١] [رواه الأمام أحمد وهو حديث صحيح] ومحله عند الوضوء عند المضمضة فيجمع بين غسل الفم بالماء ويمر السواك فيكون أنظف وأطهر ما يكون، إذا أراد الوضوء أخرج السواك فنظف أسنانه ثم تمضمض فيجتمع في غسل أسنانه الماء والسواك، كذلك يشرع عند دخول البيت في حديث أم المؤمنين عائشة ﵂: **« أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا دَخَلَ بَيْتَه تَسَوّك»**[٢] وهذه سنة إذن يسن عند الوضوء وعند الصلاة وعند تغير رائحة الفم وعند الاستيقاظ من النوم وعند دخول البيت، قال بعض أهل العلم: وعند دخول المسجد قياسًا على البيت لكننا نقول: لا حاجة للقياس هنا إذ لو كان سنة لفعله النبي ﷺ والداخل المسجد يصلي حتمًا إما تحية مسجد أو فريضة فهو يتسوك إذا أراد أن يصلي لا يتسوك لدخول المسجد لعدم ورود السنة بذلك وما فعله ﷺ سنة وما تركه سنة، إذن هذه ستة مواضع يسن فيها أكثر ويتأكد أكثر وإلا فإنه يسن وقت إلا ما استثني من المواضع ما لا يشرع بها السواك كحال؟ الحالات التي لا يتسوك فيها المسلم مثل الصلاة فرضًا أو نفلًا لا يتسوك ولا يمسك السواك بأصابعه أو بيده كما يفعل بعض العامة، نقول: ليس في الصلاة سواك ولا مسك سواك بل السواك في غير الصلاة قبل أن يكبر ثم إذا كبر أو قبل أن يكبر يضع السواك في جيبه فلا يمسكه بيده؛ لأن اليد مشغولة بالصلاة حال القيام يضعها على صدره وحال الركوع يفرجها ويلقمها ركبتيه وفي حال السجود يبسط أصابعه فليس مسك السواك في الصلاة سنة إنما هو عبث وإشغال لليد عما هي مأمورة به، كذلك لا يشرع السواك، نعم؟ حال قضاء الحاجة، كذلك؟ نعم، إذا كان يجرح لثته أو أسنانه يؤلمها، نقول: يسن السواك لكن يغير هذا السواك الذي يجرح لهذا يسن السواك بعود لا يجرح ولا يضر وهو

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم قبل حديث (١٩٣٤) واللفظ له، وأخرجه موصولاً النسائي في السنن الكبرى (٣٠٣٧)، وأحمد (٩٩٢٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٣) عن عائشة ﵂ قالت: «أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بالسِّواكِ».

أحسن ما سوك به الآراك، كذلك في وقت استماع الخطبة لا يسن لمن يستمع خطبة الجمعة أن يتسوك؛ لأنه مأمور بالإنصات والإصغاء وعدم الانشغال حتى أنه لا ينكر منكرًا ولا يحرك الحصى ولا يتسوك، اللهم إلا أن يغلبه النوم والنعاس فلا يدفعه إلا بالتسوك فحينئذ يتسوك قليلًا ثم يكف كما قاله شيخنا الشيخ محمد ابن عثيمين ﷺ إذا لم يدفع النوم إلا بمثل هذا أو النعاس وإلا فالأصل أنه يكون مستيقظًا ومتهيئًا ومنصتًا لاستماع الخطبة فلا يتسوك، كذلك في مجالس العلم لا يتسوك تهيأ طالب العلم قبل الدرس وقبل بدء الدرس بالسواك والوضوء والتطيب وأن يكون على أحسن هيئة قبل بدء الدرس وليس بالدرس نفسه.

قال ﷺ: **(وَيُسْتَحَبُّ فِيْ سَائِرِ الأَوْقَاتِ)** إلا ما استثني مما سبق **(إِلاَّ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ)** استثنى الصائم بعد الزوال إذا زالت الشمس بأن دخل وقت صلاة الظهر، قالوا: لا يتسوك الصائم لا يسن له أن يتسوك، وهل يكره؟ قولان: منهم من صرح بالكراهة ومنهم قال فقط لا يسن يبقى يعني غير مسنون لكنه لا يصل للكراهة، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة أن الصائم لا يتسوك بعد زوال الشمس، لماذا؟ قالوا: لحديث علي **«إذا صُمتُم فاستاكوا بالغَداةِ ولا تَسْتاكوا بالعَشِيِّ»**[1] إلا أن هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة ومن ثم فلا يحتج بهذا الحديث في ما ثبتت به السنة من قوله ﷺ: **«لولاَ أن أشقَّ على أمَّتي لأمرتُهُم بالسِّواكِ عندَ كلِّ وضوءٍ»** **«عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ»** نقول: صلاة الظهر والعصر بعد الزوال، فيسن للمسلم أن يتسوك عند الوضوء للظهر والوضوء للعصر وصلاة الظهر وصلاة العصر وهي بعد الزوال، وجاءت أحاديث عامة تدل على فضل السواك فتقدم على هذا الحديث الضعيف، ومنها قوله ﷺ: **«السِّواكُ مَطهَرةٌ للفَمِ، مَرْضاةٌ للرَّبِّ»** وهذه مرضاة الرب أعظم المنى وغاية المنى للمؤمنين، وجاءت أحاديث خاصة في فضل السواك للصائم كما في حديث: **«خيرُ خِصالِ**

(١) أخرجه البزار (٢١٣٧)، والدارقطني (٢/ ٢٠٤)، والبيهقي (٨٥٩٦)، والحديث ضعفه الألباني في إرواء الغليل (٦٧).

الصَّائمِ السِّواكُ»[١] وجاء في حديث عامر بن ربيعة وهو حديث فيه ضعف: **«رأيتُ رَسُولَ ﷺ ما لا أُحصي يتسَوَّكُ وَهوَ صائمٌ»**[٢] إذن الحديث الذي احتج به المانعون حديث ضعيف، عللوا ﷺ أيضًا بتعليل ضعيف، قالوا: ولأن السواك يزيل خلوف فم الصائم الذي هو أطيب عند الله من ريح المسك فإن هذه الرائحة منبعثة وناشئة عن طاعة فهي مستطابة عند الله جل شأنه فلا يزيلها بالسواك، نقول لهم: ليس هذا بصحيح؛ فإن السواك لا يزيل خلوف فم الصائم إذ السواك إنما ينظف الأسنان واللثة والخلوف ناتج عن خلو المعدة من الطعام والشراب ومن ثم فالسواك لا يزيلها، صحيح أنه قد يخفف لكنه إن خفف فإنه يحصل ما هو أعظم من هذا الخلوف الذي هو أطيب عند الله من ريح المسك فإنه يحصل مرضاة الله جل شأنه وهي غاية المنى، إذن الصحيح أنه يسن للصائم أن يتسوك في أول النهار وفي آخره لكنه لا يبلع السواك لو تقطع في فيه بل يلفظه، هذه أهم مسائل السواك وسنن الوضوء، والمؤلف ﷺ قد جمع أبواب في باب واحد فذكر فروض الوضوء وصفة الوضوء وسنن الوضوء وهي أبواب أفردها غير واحد من أهل العلم بباب الوضوء، باب صفة الوضوء، باب فروض الوضوء، باب سنن الوضوء، لكنه ﷺ جعلها كلها في باب واحد وهذا مبناه على الاختصار.

بعد هذا قال ﷺ: **(بَابُ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ)** لما فرغ من الوضوء أعقبه بالمسح على الخفين ما مناسبة ذلك؟ نعم، إذن نقول؛ لأن المسح على الخف يقوم مقام غسل القدم، إذن المسح على الخف يقوم مقام بعض فروض الوضوء فإن من فروض الوضوء غسل القدمين فإذا مسح على الخفين قام هذا المسح مقامها فناسب ذكره هنا، وبعض أهل العلم قال: باب المسح على

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٦٧٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٤٢٠)، والدارقطني (٢/ ٢٠٣)، والحديث ضعفه ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير (١/ ١٠١) وأيضًا الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٥٧٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٧٢٥) وقال: حديث حسن، وحسنه موفق الدين ابن قدامة في الكافي (١/ ٣٦٠)، وابن القطان في الوهم والإيهام (٣/ ٤٤١).

الحوائل ليشمل الخفين والعمامة والجبيرة، والمؤلف ﷺ ذكر ها هنا لكنه عبر بالخفين لأنها الأعظم والأكثر وإلا فإن المسح في هذا الباب ليس للخفين فحسب بل للخفين وهو ما يلبس في القدمين وللعمامة وهي ما يلبس في الرأس وللجبيرة وكذلك للخمار للمرأة بشرطه، فالتعبير بالخفين لأنها الأكثر.

قال ﷺ: (**بَابُ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ**) المسح: هو إصابة البلة لحائل مخصوص إصابة البلة لحائل مخصوص والخف ما يلبس بالقدم مما يصنع من الجلد، فإن صنع من غير الجلد كالصوف والقطن ونحوه سمي جوربًا أو شُرابًا كما هو الدارج عند الناس اليوم، فإذن ما يلبس في القدمين إن كان مصنوعًا من جلد يسمى خف أو موق أو جرموق وإن كان مصنوعًا من غير الجلد سمي جوربًا أو شُرابًا ونحوه.

قال ﷺ: (**يَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِنَ الجَوَارِبِ الصَّفِيْقَةِ الَّتِيْ تَثْبُتُ فِي القَدَمَ، وَالجَرَامِيْقِ الَّتِيْ تُجَاوِزُ الكَعْبَيْنِ فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى، يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيْمِ وثَلاثَة لِلْمُسَافِرِ، مِنَ الحَدَثِ إِلَى مِثْلِهِ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ الله ﷺ: «يَمْسَحُ المُسَافِرُ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيْهِنَّ، وَالمُقِيْمُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»**[1]) بدأ ﷺ بذكر حكم المسح على الخفين فذكر أنه يجوز، إذن هو رخصة من رخص الشرع وهذه الشريعة شريعة اليسر ورفع الحرج كما دل على ذلك كلام ربنا جل شأنه وحديث رسولنا ﷺ، ففي الكتاب العزيز يقول ربنا جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ**﴾ [الحج: ٧٨] وقال: ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥] وقال: ﴿**لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ**﴾ [البقرة: ٢٨٦] والنبي ﷺ قال: «**إِنَّما**

(١) أخرجه مسلم (٢٧٦) عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: «جَعَلَ رَسولُ الله ﷺ ثَلاثَةَ أيَّامٍ ولَيالِيَهُنَّ لِلْمُسافِرِ، ويَوْمًا ولَيْلَةً لِلْمُقِيمِ».

بُعِثْتُم مُيَسِّرينَ ولَمْ تُبْعَثوا مُعَسِّرِيْنَ»[١] وقال: **«يَسِّروا ولا تُعَسِّروا»**[٢] **«وَمَا خُيِّرَ ﷺ بينَ أمرَيْنِ، إلَّا اختارَ أيسَرَهما، ما لَمْ يَكُنْ إثْمًا»**[٣] كما جاء في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة ﵂، فهذه الشريعة شريعة يسر ورفع حرج، ومن وجوه اليسر ورفع الحرج أن الشارع أقام المسح على الخف مقام الغسل للقدم، وأقام المسح على العمامة مقام المسح على الرأس، وأقام المسح على الجبيرة مقام غسل العضو؛ تيسيرًا على العباد وتخفيفًا عليهم فالمسح على الخفين رخصة من رخص الشرع.

قال: **(يَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى الخُفَّيْنِ)** وقد دل على مشروعية المسح على الخفين الكتاب والسنة، فمن الكتاب احتج بعض أهل العلم بأية الوضوء على قراءة الجر التي سبقت الإشارة إليها بقوله جل شأنه: ﴿وأَرْجُلِكُمْ﴾ فإنها قراءة سبعية، ومن وجوه الاستدلال أن يقال: إنها على ظاهرها وأن الرجل هنا ممسوحة لكن في حال كونها مستورة بخف أو جورب ونحوه فيكون في الآية دليل على غسل القدمين إذا كانت مكشوفة وهي قراءة النصب، فإن الله جل شأنه عطف الأرجل على الأيدي وهي منصوبة فتغسل كغسل اليدين والوجه وقُرِأَت وأَرْجُلِكُمْ فتكون معطوفة على الرأس فتكون ممسوحة لكن ذلك كما جاء في السنة في حال كونها مستورة فيكون الاستدلال بالآية بالقراءتين على غسل القدمين أو المسح عليهما، غسلهما في حال كشفهما ومسحهما في حال سترهما، أما السنة فقد تواترت الأحاديث في المسح على الخفين، قال الأمام أحمد ﵀: **«روى المسح عن النبي ﷺ سبعة وثلاثون نفسًا»** وهذا الأثر عنه صحيح وجاء عن الحسن ﵀ أنه قال: **«حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه مسح على الخفين»** سبعون من الصحابة كلهم رووا المسح على الخفين، وابن منده ذكر رواة المسح على

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٢٥)، ومسلم (١٧٣٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٦٠)، ومسلم(٢٣٢٧).

الخفين فبلغوا ثمانين منهم العشرة المشهود لهم بالجنة ﷺ وأرضاهم، ولهذا نقول: مما تواتر أحاديث المسح على الخفين، وفي هذا رد على المبتدعة الضلال الذين ينكرون المسح على الخفين من الخوارج والرافضة فإنهم لا يرون المسح على الخفين ويزعمون أنه منسوخ بأية الوضوء ومع ذلك لا يتوضؤون وضوء المسلمين فهم لا يتوضؤون بغسل أقدامهم ولا يمسحون على الخفاف، يقولون إن آية الوضوء آية المائدة ناسخة للمسح على الخفين وهذا كذب وافتراء فإن النبي ﷺ مسح حتى مات ولم ينسخ المسح كما جاء في السنة المطهرة فهو ﷺ مسح على الخفين في الحضر والسفر ولم ينسخ حتى مات، وجرير رضي الله عن جرير رأى النبي ﷺ بالَ وتوضَأَ ومَسَحَ على الخُفَّينِ[1] وحديثه في الصحيحين وجرير إنما أسلم بعد نزول المائدة، ولهذا قال ابراهيم النخعي: كان يعجبهم أي يعجب السلف حديث جرير فإنه حجة دامغة على هؤلاء المتاولة الذين يزعمون زورًا وبهتانًا أن آية المائدة ناسخة للمسح على الخفين، نقول لهم: هذا جرير ﷺ أسلم بعد نزول المائدة ورأى النبي ﷺ يمسح ومسح ولهذا لما قيل له بذلك قال إنما أسلمت بعد المائدة فلا متمسك لهم بل آية المائدة حجة عليه في أن المسلم يجب عليه أن يغسل قدميه إذا كانتا مكشوفة غسلًا لا مسحًا ويمسح عليهما إذا كانتا مستورة كما جاءت السنة بذلك واستفاضت بل تواترت، وإنكار المبتدعة الضلال المسح على الخفين ذكره أهل العلم حتى في كتب العقيدة وعدوه من المسائل التي يعتقد أهل السنة كما قال الطحاوي في متنه المشهور: **«وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ»** فنحن أهل السنة نثبت المسح على الخفين ونعتقده ونعلم أن منكره مبتدع ضال سواء كان خارجيًا أو رافضيًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٧) عن همام بن الحارث قال: «رَأَيْتُ جَرِيرَ بنَ عبدِ اللَّهِ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ومَسَحَ علَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى فَسُئِلَ، فَقالَ: رَأَيْتُ النبيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هذا. قالَ إبْرَاهِيمُ: فَكانَ يُعْجِبُهُمْ لأنَّ جَرِيرًا كانَ مِن آخِرِ مَن أسْلَمَ».

قال ﷺ: (**يَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِنَ الجَوَارِبِ الصَّفِيْقَةِ**) الجورب كما قلت المصنوع من صوف أو قطن أو كتان أو نايلون أو غيره أهم شيء أنه مصنوع من غير جلد اشترط فيه أن يكون صفيقا يعني متينًا يستر ما تحته، قالوا: لأنه مقيس على الخف والخف لا يمكن أن يكون خفيفًا، المصنوع من جلد لا يمكن أن يكون خفيفًا، قالوا: فالجورب ينبغي أن يكون مثله وستأتي الإشارة إلى الخلاف في الجورب الخفيف، قالوا: التي تثبت في القدمين، يشترطون أن تثبت وهذا شرط صحيح فإذا كان لا يثبت، إذا مشى سقط سواء كان خفًا أو جوربًا لسعته أو كبره أو تلفه، إذا مشى خرج من قدمه وسقط، نقول: هذا لا يمسح عليه؛ لأن هذا لا تقوم به حاجة ولا تتعلق به الحاجة ولا يحصل به المقصود لكن هل يشترط أن يثبت بنفسه؟ هذا محل خلاف، والصحيح أنه لا يشترط بل المشترط أن يثبت سواء بنفسه أو بشده وربطه بسير أو خيط أو نحوه من لاصق، لو لبس الإنسان جوربًا أكبر من قدمه لكنه ربطه في ساقه فلا ينزل، نقول: يحصل به المقصود والتدفئة ومن ثم تتعلق به الرخصة فيمسح عليه.

قال ﷺ: (**وَالجَرَامِيْقِ**) الجرموق: قالوا خفٌ يلبس فوق الخفِ وهو يشبه في زمننا الحاضر الجزمة أكرم الله المسجد والحاضرين، في البلاد الباردة الشديدة البرودة يلبسون الخفاف وهي مصنوعة من جلد ويلبسون فوقها خفافًا قصيرة الساق فهذا يسمى جرموق، نقول: الجرموق إذا غطى الكعب فهو كالخف أو كان تحته خف أو تحته جورب ومسح عليهما فإنه يجزي كما سيأتي.

قال ﷺ: (**وَالجَرَامِيْقِ الَّتِيْ تُجَاوِزُ الكَعْبَيْنِ**) أما إذا كان الخف أو الجرموق أو الجورب لا يجاوز الكعب فإنه لا يُمسح عليه إذ من شرط صحة المسح أن يستر محل الغسل، ومحل الغسل كما سبق في الوضوء القدم مع الكعبين فلا بد أن يستر القدم مع الكعبين فإن كان دون ذلك لم

يصح المسح عليه مثل النعل ومثل الجزمة إذا لم يلبس تحتها جورب وهي دون الكعب فإنه لا يمسح عليها، قال ﷺ: (**فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى**) أي الخف وما يلبس بالقدم يشترط في المسح عليه أن يكون في الطهارة الصغرى وأما الطهارة الكبرى فلا، لا بد من خلعه لا بد من نزعه، إذن ما يلبس بالقدمين من خفٍ أو جوربٍ أو جرموقٍ أو موقٍ وكذلك ما يلبس في الرأس من عمامة ونحوها لا بد أن يكون في الحدث الأصغر دون الأكبر؛ لحديث صفوان بن عسّال: «**أَمَرَنَا ﷺ أَلَّا نَنزِعَ خِفافَنا مِن جَنابةٍ، ولكنْ مِن غائطٍ، وبَولٍ، ونَومٍ**»[1] يعني فلا ننزعها من جنابة لكن من غائط وبول نمسح، إذن أمر ﷺ الأمة أن تمسح على الخفاف في الحدث الأصغر مثّل عليه بالبول والغائط والنوم لكن من جنابة فنخلع، إذن أجنب المسلم وجب عليه أن يخلع الجورب والخف والعمامة ويغسل القدم والرأس في الغسل الأكبر فلا يمسح وهذا كما سيأتي من الفروق بين المسح على الخف والجبيرة إذ الجبيرة يمسح عليها في الحدثين.

قال ﷺ: (**يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيْمِ وثلاثًا لِلْمُسَافِرِ**) هذا أيضًا من شروط المسح على الخفين أن يكون في المدة المحددة شرعًا وقد حدد الشارع المدة بثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم كما في حديث عوف بن مالك الأشجعي وهو في غزوة تبوك آخر غزوة غزاها النبي ﷺ وفي حديث علي في الصحيح عند مسلم «أنه ﷺ جعل للمقيم يومًا وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن»[2] فدلت الأحاديث على التحديد وهو مذهب جماهير أهل العلم خلافًا لمن رأى المسح مطلقًا، وبعض أهل العلم قال عند الضرورة أو الحاجة لا تحديد وهو اختيار شيخ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٣٥)، والنسائي (١٥٨)، وابن ماجه (٢٢٦)، وأحمد (١٨٠٩١) عن صفوان بن عسال ﷺ قال: «كنَّا نكونُ مع رسولِ الله ﷺ، فيَأمُرُنا ألَّا نَنزِعَ خِفافَنا ثلاثةَ أيَّامٍ، إلَّا مِن جَنابةٍ، ولكنْ مِن غائطٍ، وبَولٍ، ونَومٍ»، والحديث حسنه الألباني في صحيح النسائي، وصححه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٦) عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: «جَعَلَ رَسولُ اللهِ ﷺ ثَلاثَةَ أيَّامٍ ولَيالِيَهُنَّ لِلْمُسافِرِ، ويَوْمًا ولَيْلَةً لِلْمُقِيمِ».

الإسلام ابن تيمية لكن الذي عليه العمل وعليه النصوص أنه مؤقت ومحدد، إن كان مقيمًا يومٌ وليلةٌ أي أربعة وعشرين ساعة، وإن كان مسافرًا فثلاثة أيام بلياليهن أي ثنتي وسبعين ساعة كما سيأتي.

قال: (**مِنَ الحَدَثِ إِلَى مِثْلِهِ**) هذه مسألة البدء، متى تبدأ المدة؟ نحن الآن اتفقنا أن المسح على الخفين مؤقت محدد بثلاثة أيام للمسافر ولياليها وللمقيم يوم وليلة، فمتى يبدأ المدة؟ قال ﷺ: (**مِنَ الحَدَثِ إِلَى مِثْلِهِ** -يعني إذا لبس ثم أحدث بدأت المدة- **لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَالْمُقِيْمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً»**) نقول: هذا الذي عليه جمهور العلماء وهو أن مدة المسح تبدأ من أول حدث بعد لبس وهو الذي عليه الجمهور واستدلوا بهذا الحديث، قالوا: يمسح المسافر يعني يستبيح المسح وإنما يستبيحه من أول حدث، قالوا: قوله ﷺ يمسح المقيم يسمح المسافر يعني يستبيح المسح وإنما يستبيحه من أول حدث، والقول الثاني: أن المدة تبدأ من أول مسح بعد حدث وليس من أول حدث بعد لبس فإذا لبس ثم أحدث ثم مسح بدأت المدة من مسحه، وهذا قول أو رواية في المذهب عند الحنابلة واختيار جمع من المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهم من المحققين من المتقدمين والمتأخرين ودليلهم أحاديث المسح كلها فإنه ﷺ قال: يسمح المقيم يسمح المسافر ولا يتحقق المسح لهذه المدة التي جعلها الشارع إلا إذا اعتبرنا المدة من أول مسح فإنه ﷺ جعل للمقيم يمسح يوم وليلة وجعل للمسافر المسح ثلاثة أيام بلياليهن ولا يتحقق ذلك إلا إذا اعتبرنا المدة من أول مسح، وبالمثال يتضح المقال لو أن مسلمًا توضأ لصلاة العشاء فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ثم لبس جوربيه وصلى وفي الساعة الثامنة ليلًا أحدث، بعد صلاة العشاء أحدث ولم يتوضأ إلا لصلاة الفجر الساعة الخامسة، من الثامنة ليلًا إلى الخامسة فجرًا كم ساعة؟ تسع ساعات، الجمهور يقولون: مدته بدأت من الساعة الثامنة فيمسح لصلاة الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء، وإذا جاءت الساعة الثامنة من

الليلة القابلة أنتهى مسحه فلو أن يوتر قبل أن ينام، الساعة التاسعة أو العاشرة أو الحادي عشر أو أراد أن يمس المصحف فإنه ينزع خفيه ويتوضأ؛ لأن المدة انتهت في حقه لأنه أحدث في الساعة الثامنة، أما أصحاب القول الثاني فيقولون: لا، مدته باقية إلى ساعة مسحه وهو لم يمسح إلا الساعة الخامسة فجرًا، كم بين الثامنة ليلًا والخامسة فجرًا كم ساعة؟ تسع ساعات، أكثر من ثلث اليوم والليلة، هل تحقق له فيها مسح؟ هو لم يمسح وقد أسقطها أصحاب القول أول عليه وضيعوا عليه أكثر من ثلث اليوم والليلة الذي جعل له الشارع أن يمسح فيها، فنقول: الصحيح الذي دلت عليه النصوص أن المدة تبدأ من المسح؛ لأنه لا يتحقق اليوم والليلة ولا الثلاثة أيام للمسافر بلياليها إلا على هذا القول فإن الشارع جعل له أن يمسح يوم وليلة، فكيف نذهب عليه هذه الساعات؟ لم يمسح ولم ينتفع من المسح ومع ذلك نقول مدتك بدأت وانتهت في الساعة الثامنة التي أحدثت فيها، ويدل على هذا أثر جاء عن الفاروق عمر ﷺ وأرضاه فقد خرج عبد الرزاق في مصنفه عن أبي عثمان النهدي قال: شهدت سعدًا وابن عمر يختصمان في هذه المسألة التي نحن فيها الآن مما يدل على أنه الخلاف قديم من زمن الصحابة فذهبا إلى عمر ﷺ هذا سعد وابن عمر اختصما في المدة، متى يبدأ المسح؟ فذهب إلى الفاروق وهو من فقهاء الصحابة من أكابر فقهائهم ﷺ وأرضاهم، فقال الفاروق عمر: يمسح إلى مثل ساعته من يومه وليلته يمسح إلى مثل ساعته من يومه وليلته، والأثر صحيح فكأنه يقول بعبارتنا الدارجة يمسح أربعة وعشرين ساعة، يقول: يمسح إلى مثل الساعة التي مسح فيها، يمسح إلى مثل ساعته من يومه وليلته وهذا أمر واضح بين وهو يسير الفهم والادراك، فنقول: متى بدأت المسح احسب المدة فإن مسحت اليوم الظهر، فامسح الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر وصلاة الضحى يوم غد ومس المصحف أو الطواف بالبيت لكن إذا جاءت صلاة الظهر يوم غد فلا تمسح ولا تستبيح الممسوح بل إذا جاءت صلاة الظهر فاخلع وتوضأ ولو كنت على طهارة كما سيأتي، وإذا مسحت من الفجر

فامسح أيضًا إلى الفجر وإذا مسحت من العصر فامسح إلى العصر ومعنى ذلك أنك لا تمسح صلاة واحدة مرتين لا تمسح صلاة واحدة مرتين، فإن بدأت من ظهر اليوم فلا تمسح ظهر غد وإن بدأت من عصر اليوم فلا تمسح عصر غد وهكذا، وهذا يدركه الصغار إذا قلت له خمس صلوات يمكن يفهم أو تقول له أربعة وعشرين ساعة أو تقول له اخلع جوربك كل ليلة ولا تنام به وإذا أصبحت البس هذا أيضًا يسلم من الاشكال وهو أصح طبًا ألا يبيت وفي قدميه جورب، إذا أراد أن ينام يخلع خفيه وإذا استيقظ يتوضأ ويغسل قدميه ويلبس ويستمر في طول نهاره لابسًا لجوربيه وخفيه لا سيما في أيام الشتاء والبرد فإذا أراد أن ينام خلع، نقول: مثل هذا العمل عنده منضبط ولا يلتبس عليه لكن إذا قال لا أنا اريد أن أنام به، نقول: لا حرج، شرعًا لا حرج وأنت تضبط متى بدأت المدة متى مسحت فتحسب يوم وليلة إن كنت مقيمًا وثلاثة أيام بلياليهن إن كنت مسافرًا.

قال ﷺ: **(وَمَتَى مَسَحَ ثُمَّ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ، أَوْ خَلَعَ قَبْلَهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ)** يقول ﷺ: **مَتَى مَسَحَ ثُمَّ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ؟** المدة الآن اتفقنا على أنها محددة بيوم وليلة أي أربعة وعشرين ساعة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها أي ثنتين وسبعين ساعة للمسافر فمتى انتهت المدة قال ﷺ: **(بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ)** مثال ذلك، مسلم توضأ اليوم لصلاة الفجر ولبس جوربين ولم يمسح إلا صلاة الظهر فمسح الظهر اليوم والعصر والمغرب والعشاء والفجر بات بجوربين وأراد أن يصلي الضحى يوم غد فلما جاءت صلاة الظهر كان محدثًا، نقول: المدة انتهت فيخلع وجوبًا بلا خلاف؛ لأن المدة منتهية في حقه فيخلع الجوربين ويتوضأ وإن شاء أن يلبس فليلبس وإن شاء فلا يلبس الأمر واسع لكن لو اكتملت المدة وهو على طهارة سابقة بأن توضأ لصلاة فجر وبقي على الطهارة إلى الظهر أو توضأ في الضحى ليصلي صلاة الضحى ثم جاءت صلاة الظهر وهو على طهارة لكن المدة في حقه انتهت، هنا وقع الخلاف بين أهل العلم على قولين أو ثلاثة، الذي سار عليه المؤلف وهو المشهور في المذهب عند الحنابلة ومذهب الشافعية أنه

إذا انتهت بطل المسح وحل الحدث في القدم وإذا حل في القدم حل في البدن كله فيلزمه أن يخلع وجوبًا ويتوضأ وأن شاء أن يلبس أو لا يلبس، وقال بعض أهل العلم: بل يلزمه فقط غسل قدميه يعني يخلع ويغسل قدميه، وقال آخرون: بل وضوؤه صحيح ولا ينتقض وضوؤه ولا يلزمه شيء؛ لأنه توضأ بمقتضى دليل شرعي فلا يرتفع إلا بدليل شرعي، والراجح والعلم عند الله تعالى هو القول الأول ودليله مفهوم حديث التوقيت فإن النبي ﷺ جعل للمقيم يوم وليلة فلا يمسح ولا يستبيح الممسوح بعد هذه المدة، فإذا انتهت المدة يخلع ويتوضأ وهذا هو الصحيح ومن حيث الدليل وهو أيضًا الأحوط خروجًا من خلاف معتبر، وقد أفتى سماحة شيخنا ابن باز ﷺ في من زاد أنه يعيد، وهذا يحصل الخطأ فيه أن يمسح زائدًا بعد المدة ساهيًا أو ناسيًا فيعيد أو يصلي أيضًا بدون مسح لكنه زاد في المدة صلاة أو صلاتين ثم يتذكر يقول أنا مسحت أمس الظهر واليوم صليت الظهر والعصر قد زدت، نقول: أعد الوضوء والصلاة لأنك صليت بدون طهارة شرعية.

قال ﷺ: **(وَمَتَى مَسَحَ ثُمَّ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ، أَوْ خَلَعَ قَبْلَهَا)** كذلك لو خلع الممسوح عليه بعد الحدث، لو أن مسلمًا توضأ ولبس جوربين صلاة المغرب اليوم ثم بعد صلاة المغرب وهو على طهارة الوضوء لم يمسح بعد ولم يحدث خلع الجوربين، نقول: لا يزال على طهارة لأنه متوضئ وغاسل لقدميه سواء خلعهما ثم عاد لبسهما أو غيرهما نقول لا زال على طهارة فلا تنتقد طهارتك لكن لو أنه بعد صلاة المغرب أحدث ثم خلع نعم؟ نقول فلا يعيد لبسها حتى يتوضأ ومثله لو أنه لبسها بعد صلاة المغرب وجاءت صلاة وأحدث ثم مسح لصلاة العشاء ثم قبل أن ينام خلع ثم بدا له أن يعيد اللبس، نقول: لابد من وضوء، إذن خلع الممسوح عليه بعد الحدث سواءً مسح أو لم يمسح ما دام أنه أحدث فإنه تبطل طهارته فيلزمه أن يتوضأ، والخلاف في هذه المسألة كالخلاف في المسألة التي قبلها وهي مسألة انقضاء المدة فمن أهل العلم من قال لا تنتقد طهارته ومنهم من قال يغسل قدميه فقط، والصحيح أنه إذا انتهت

المدة أو انخلع الممسوح بطلت الطهارة، وهذا القول كما قلت هو أرجح من حيث الدليل وأيضًا فيه احتياط لطهارة المسلم وصلاته وفيه خروج من خلاف معتبر.

قال ﷺ: **(وَمَنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ، أَوْ مُقِيمًا ثُمَّ سَافَرَ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ)** يقول: **مَنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ** المسافر يمسح ثلاثة أيام بلياليها، بدأ المسح في سفره ثم وصل إلى بلده، نقول: الآن أصبح في حكم المقيمين فلا يمسح الا مسح المقيمين، فإن كان قد بقي من اليوم والليلة شيء مسحه وإن كان قد تجاوز اليوم والليلة، نقول: بمجرد وصوله للبلد انتهت أحكام السفر في حقه فلا يمسح ولا يقصر ولا يجمع انتهت أحكام السفر، مثال ذلك مسلم سافر لمكة وأدى العمرة واغتسل يوم الجمعة ولبس الجوربين ومسح عليها لصلاة العصر والمغرب والعشاء وبات بها ثم أيضًا مسح عليها الفجر والظهر من يوم السبت والعصر ثم رجع في الطريق وأدركته صلاة المغرب والعشاء وهو في الطريق مسح لأنه لا يزال مسافر فوصل إلى البلد في الليل وقبل أن ينام أراد أن يوتر، نقول: انتهت المدة لأنك مسحت الآن أكثر من يوم وليلة ولو أنه لم يرد الوتر لكنه أراد صلاة الفجر، نقول: كذلك انتهت المدة لكن لو أنه لبس الجوربين في سفره بعد غسله يوم الجمعة ومسح العصر يوم الجمعة والمغرب والعشاء في الطريق ووصل في الليل، نقول: لا يزال له من اليوم والليلة بقية فله أن يمسح الفجر من يوم السبت والظهر ولو أنه في البلد واصل لأنه بقي له من اليوم والليلة شيء فيكمله، إذن إذا مسح في السفر ثم أقام أتم مسح مقيم إن بقي شيء من مدة المقيم وإن انتهت مدة المقيم في حقه فإنه يخلع وجوبًا.

والعكس، قال ﷺ: **(أَوْ مُقِيمًا ثُمَّ سَافَرَ)** جعل الحكم فيهما واحد أتم مسح مقيم إذا مسح مقيم ثم سافر يقول ﷺ إنه يتم مسح مقيم جعلها كالمسألة السابقة وعلتهم في هذا وتعليلهم ﷺ قالوا لأنه اجتمع حضر وسفر فيغلب جانب الحضر، والصحيح في هذه المسألة القول

الثاني وهو أنه يأخذ أحكام المسافرين لأنه سافر وأصبح مسافرًا والله جل شأنه يقول: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [النساء: ١٠١] فهو يقصر الآن ويجمع ويفطر إن كان في رمضان، فكيف نمنعه من المسح ثلاثًا؟ بل نقول الآن أصبح مسافرًا فيترخص برخص المسافرين وهذا القول هو الصحيح وقد رجع الأمام أحمد ﷺ إلى هذا القول، رجع من القول الأول إلى هذا القول وهو أن من مسح مقيمًا ثم سافر أنه يتم مسح المسافر، ولهذا نقول أنت الآن ما حالك؟ قال: أنا مسافر، نقول: امسح مسح المسافرين، والآخر قال: أنا مقيم، نقول: امسح مسح المقيمين، فالعبرة بما آل إليه المسلم، فإن كان مقيمًا ثم سافر أتم مسح المسافرين، وإن كان مسافرًا ثم أقام أتم مسح المقيمين إن بقي من مدة المقيمين شيء، وهذا ليس فقط في المسح بل في كل أحكام السفر، مسافرٌ وصل إلى البلد وهو لم يصلي المغرب والعشاء دخل وقتهما وأراد الجمع جمع التأخير ولم يصل للبلد إلا بعد صلاة العشاء، نقول: الآن يصليهما جمعًا لأن الوقت دخل الوقت الثاني لكنه لا يقصر يصليها تامة وإن كان دخل وقته وهو في السفر؛ لأنه أصبح الآن في حكم المقيمين، والعكس بالعكس دخل عليه الوقت وهو في الحضر ثم سافر يأخذ بالرخصة فله القصر وله الجمع، ومثله في الصوم صام أول النهار ثم سافر في أثنائه، نقول: له الفطر وهو فعل النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وإن منعه بعض أهل العلم لكن الصحيح عدم المنع؛ لأنه مسافر فيترخص برخص المسافرين وإذا وصل المسافر في نهار رمضان اختلف أهل العلم هل يمسك أو لا يمسك؟ والصحيح أنه لا يمسك لكنه لا يجاهر بفطره لئلا يُساء به الظن أو يقتدي به الجهال فيفطر لكن لا يجاهر لأنه لا يستفيد من صومه وإمساكه فهو سيقضيه لهذا جعل ابن مسعود من أكل أول النهار فليأكل آخره.

قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى العِمَامَةِ إِذَا كانت ذاتَ ذُؤَابَةٍ، سَاتِرَةً لِجَمِيْعِ الرَّأْسِ إِلاَّ مَا جَرَتِ العَادَةُ بِكَشْفِهِ)** العمامة ما يلبس على الرأس وقد ذهبت الحنابلة ﷺ إلى جواز المسح على

العمامة خلافًا للأئمة الثلاثة وذلك أن النبي ﷺ مسح على العمامة كما في حديث المغيرة في الصحيحين، اشترط ﷺ هنا أن تكون ذات ذؤابة أي لها طرف مرخي بأن تلف على الرأس ويبقى طرف من أطرافها مرخي فيمسح عليها أو تكون محنكة بأن يدار تحت الحنك منها كور أو دور فأكثر؛ لأن هذه عمائم أهل الاسلام فأما أن كانت غير محنكة ولا ذات ذؤابة، قالوا: هذه العمامة الصماء تشبه عمائم أهل الذمة فلا يلبسها المسلم وإذا لبسها صار عاصيًا فلا يستبيح الرخصة، يقولون: إذا لبس العمامة على غير لبس أهل الاسلام بأن أدارها على الرأس فقط ولم يجعل لها طرف مرخي ولم يدرها تحت حنكه فإنها لا تشبه عمائم أهل الإسلام بل تشبه عمائم أهل الذمة لما كان أهل الذمة يعتمون فلا يلبسها وإذا لبسها على هذه الصفة فهو عاصي فلا يستبيح المسح، والصحيح أنه يمسح لكن نقول لا يجوز له أن يلبس هذه بهذه الصفة إذا اشتهر وعلم أن هذه اللبسة وهذه الهيئة في اللبس من خصائص أهل الذمة فلا بل أن أهل الذمة قد كتبوا على أنفسهم في زمن الفاروق عمر رضي الله أنهم لا يتشبهون بالمسلمين ولا يلبسون لبس المسلمين ولا يفرقون شعورهم كفرق المسلمين شعورهم ولا يركبون دوابهم كركوب المسلمين دوابهم؛ لأنهم يرون أنهم أهل ذل وصغار ولهذا كتبوا على أنفسهم لم يفرض عليهم أحد أنهم لا يتشبهون بالمسلمين ما علموا أنه سيأتي أجيال من المسلمين تتشبه بالكفار في زيهم وفرق شعورهم ولبسهم من رجال ونساء وشباب نسأل الله أن يهدي عامة المسلمين ويردهم إلى الهدى والصواب، فالتشبه بالكفار لا يجوز ولهذا نقول لا يجوز للمسلم أن يلبس العمامة على هيئة لبس أهل الذمة أو أهل الكتاب.

قال ﷺ: **(سَاتِرَةً لِجَمِيْعِ الرَّأْسِ إِلاَّ مَا جَرَتِ العَادَةُ بِكَشْفِهِ)** فإن العادة جرت أن يبقى شيء من الناصية في مقدم الرأس فلا حرج لكن العادة جرت أنها تغطي جميع وأكثر الرأس، قال: **(وَمِنْ شَرْطِ المَسْحِ عَلَى جَمِيْعِ ذلِكَ، أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ)** أي المسح على الخفين والجوربين والجرموقين والعمامة يشترط لها أن يلبسها على طهارة فإذا لبس على غير طهارة لم

يصح المسح عليها وهذا شرط متفق عليه بين أهل العلم في المسح على الخفين أنه لا بد أن يسبقها الطهارة؛ لقوله ﷺ للمغيرة لما أراد أن ينزع خفيه قال كنت في سفر فلما أراد ﷺ أن يتوضأ أهويت لأنزع خفيه فقال ﷺ دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فجعل علة المسح عليهما كونه أدخلهما طاهرتين وحينئذ فإنه مسح عليهما لكونه أدخلهما طاهرتين فدل على أنه لابد لمن أراد أن يمسح الخف أو الجورب أو العمامة أن يلبسها على طهارة، ما دام لم يبقى إلا مسألة الجبيرة لعلنا نأتي عليها على وجه السرعة، قال ﷺ في شرط المسح على الحوائل السابقة كلها لابد من الطهارة ولابد من كمالها أيضًا ولهذا لو أن مسلمًا توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه وغسل رجله اليمنى ثم لبس الجورب فيها ثم غسل اليسرى فلبس الجورب فيها، فالصحيح من قولي أهل العلم أنه لا يمسح الا إذا خلع اليمنى ثم أعاد لبسها، مسلم توضأ في غير بيته انتهت مدة المسح عليه فدخل دورات المياه العامة فتوضأ غسل وجهه ويديه ومسح رأسه ثم خلع الجورب من الرجل اليمنى فغسله ثم أعاد لبسها ثم خلع اليسرى فغسل القدم ثم أعاد لبسها، نقول: الآن لبس جورب اليمنى قبل كمال الطهارة ومن شرط المسح أن يلبسهما بعد كمال الطهارة، ماذا يصنع حتى يمسح؟ نقول: الأمر يسير إذا دخلت المسجد فاخلع الجورب من الرجل اليمنى ثم أعد لبسها ثانية فقط عملية خلع وإعادة لبس فأنك إذا خلعتها ثم أعدت لبسها صرت لابسا لها بعد كمال الطهارة وإلا تفعل تكون قد لبستها قبل كمال الطهارة فجمهور العلماء يقولون لا تمسح، المالكية والشافعي والحنابلة يقولون لا تمسح، والحنفية وشيخ الاسلام ابن تيمية يقولون له أن يمسح ولو لم يعيد الخلع واللبس لكن الصحيح هو القول الأول ليتحقق فيه أنه لبسهما بعد كمال الطهارة فإنه ﷺ قال دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين، في رواية إني أدخلت القدمين طاهرتين فدل على أنه وقت الإدخال كانتا طاهرتين.

قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى الجَبِيْرَةِ)** والله أنا عندي أن الجبيرة تحتاج بسط لا سيما كثرة الأسئلة فيها فلعلنا نبدأ بها في الدرس القادم، الجبيرة يتعلق بها مسائل كثيرة تتعلق بالجبائر اليوم والجروح واللصق على الجروح ومن ثم فتأجيلها إلى الدرس القادم لعله أسلم وأكمل وأتم، ونأتي على أسئلة الأخوة.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: من كان عند وضوئه وهو صائم يدخل الماء في طرف الفم فقط بدون مضمضة، فما حكم وضوئه؟

الجواب: نقول لا بد أن يدخل الماء في الفم كاملًا ولو بلعه أجزأ في غير الصائم لكن الصائم، نقول: يدخل الماء ثم يمجه وأما مجرد وضعه في طرف فمه، نقول: لم يتمضمض، المضمضة إدارة الماء في الفم وكذلك الاستنشاق فنهي النبي ﷺ الصائم أن يبالغ ليس معناه أنه لا يتمضمض أو لا يستنشق لا بد أن يصل الماء إلى فمه وإلى أنفه لكنه إن كان صائمًا منهي عن المبالغة وليس عن أصل الفعل فأصل الفعل فرض لا يصح الوضوء بدونه.

من بعض الأخوات، تقول: ما هي أحكام الوضوء؟

الجواب: نقول هذا سؤال عام يعني أحكام الوضوء ما درسناه وندرسه في هذه الدروس كلها فالسؤال عائم أو عام.

سائلة تقول ما هي كيفية الاغتسال من الحيض؟

الجواب: سيأتي الاغتسال من الحيض والاغتسال من الجنابة والاغتسال من النفاس، ونقول يعني ملخص موجز الغسل من هذه الاحداث كلها إما أن يكون غسلًا مجزيًا يأتي على القدر الواجب فينوي ويسمي ويعم بدنه بالماء مع المضمضة والاستنشاق، من كانت حائضًا

أو نفساء أو جنب رجلًا كان أو امرأة فإنه إذا نوى وعم بدنه بالماء ارتفع حدثه، نوى رفع الحدث وانغمس في الماء في مسبح أو نهر أو صب الماء فوق بدنه بشرط أن يتمضمض ويستنشق فإن المضمضة والاستنشاق كما سبق فرض لا بد منه، أما الغسل الكامل فينوي ثم يسمي ثم يغسل فرجه وما تلوث منه ثم يتوضأ وضوءًا كاملًا ثم يحثي الماء على رأسه ثلاث حثيات حتى يروي أصول شعره ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر مرة مرة ولا يثلث، هذه الصفة سيأتي بيانها مفصلة في باب الغسل.

يسأل ويقول كم مدة المسح على الخفين للمسافر والمقيم؟

الجواب: هذا قريب درسناه وهو أنه للمقيم يوم وليلة أي أربعة وعشرين ساعة وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن أي ثنتين وسبعين ساعة.

سائلة تقول أنا امرأة توفي زوجي وأنا في منزل وخرجت من بيتي إلى منزل ابني لأن منزلي آيل للسقوط فكنت مضطرة للخروج منه هل علي إثم أم لا؟

الجواب: لا إثم عليكِ؛ لأن الخروج كان لحاجة أو ضرورة إذا كان البيت كما وصفتِ بأنه آيل للسقوط ونحو ذلك من الأعذار فلا حرج من الخروج لبيت آخر تقضين فيه عدتك غفر الله لزوجك ورحمه وجمعنا به في دار كرامته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ السَّابِعُ]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ المَسْحُ عَلَى الجَبِيْرَةِ وبَابُ نَوَاقِضِ الوُضُوْءِ]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله في الدرس السابع من دروس عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﷺ» وقد انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على سنن الوضوء وشرعنا في باب المسح على الخفين وبقي فيه مسألة تتعلق بالمسح على الجبائر.

قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى الجَبِيْرَةِ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ بِشَدِّهَا مَوْضِعَ الحَاجَةِ إِلَى أَنْ يَحُلَّهَا، وَالرَّجُلُ وَالمَرْأَةُ فِيْ ذلِكَ سَوَاءٌ، إِلاَّ أَنَّ المَرْأَةَ لا تَمْسَحُ عَلَى العِمَامَةِ)** ختم ﷺ باب المسح على الخفين ببيان المسح على الجبيرة، قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى الجَبِيْرَةِ)** ما هي الجبيرة؟ الجبيرة قالوا: فعيلة بمعنى فاعلة وهي أعواد ونحوها توضع على الكسر ليلتئم أعواد ونحوها هذه الجبيرة المعروفة عند العرب منذ القدم ونحوها توضع على الكسر ليلتئم، لماذا سميت جبيرة؟ من باب التفاؤل تفاؤلًا بأن تجبر كسر المكسور كما قالوا للراحلة قافلة تفاؤلًا برجوعها، وأما ما يوضع على الجرح فإنه يسمى لصوق بفتح اللام ويسميه العامة لزقًا أو لصقًا، نقول: لصوق ما يوضع على الجرح وأما ما يوضع على الكسر فإنه يسمى جبيرة سواءً كان من الأعواد المعروفة منذ القدم أو كان من الجبس ونحوه مما يمكن أن يكتشفه الناس ليعالج الكسر في العظام، يقول ﷺ إنه يجوز المسح على هذه الجبيرة قد جاءت أحاديث في المسح عليها لكنها لا تخلو من ضعف، منها حديث جابر: «**في الرجل الذي أصابته شجة في رأسه**

فاحتلم، فسأل أصحابه: هل له رخصة أن يتيمم؟ فقالوا لا، لا نجد لك رخصة فاغتسل فمات، فلما بلغ النبي ﷺ قصته وخبره وخبر أصحابه قال صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويتمم»[1] [الحديث أخرجه أبو داود لكنه ضعيف] ومع ضعفه فإنه دل على معنى عظيم وهو خطر الفتوى بلا علم، فإن هؤلاء قد حالوا بين صاحبهم والرخصة قال: هل لي من رخصة؟ قالوا: لا كيف لك رخصة وأنت تجد الماء؟ وما علموا أنه وإن وجد الماء إلا أنه في حكم عادمه فإن الله جل شأنه أباح التيمم لعادم الماء حقيقة الذي لا يجد أو الذي يجد الماء لكنه لا يقدر على استعماله هم سواء لكنهم لم يتبصروا ذلك ولم يتفقهوا ولم يتركوه، ولو قالوا له الله أعلم لفعل ما انقدح في ذهنه وتيمم وسأل النبي ﷺ كما فعل عمرو بن العاص، فإن عمرو بن العاص احتلم في ليلة شديدة البرد في غزوة ذات السلاسل فخشي إن اغتسل أن يهلك فتيمم وصلى بأصحابه هذا فقه ﷺ وأرضاه، فلما رجع للنبي ﷺ قال أصحابه للنبي ﷺ إنه صلى بنا وهو جنب يعني لم يغتسل، فقال: ﷺ لعمرو أصليت بأصحابك وأنت جنب؟ قال يا رسول الله إني احتلمت في ليلة شديدة البرد فخشيت إن اغتسلت أن أهلك وسمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [النساء] فتبسم ﷺ على هذا الفقه العظيم[2] كيف استنبط من الآية هذا الحكم؟ وهو أنه لو

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٦) عن جابر بن عبدالله ﷺ قال: «خَرَجْنا في سَفَرٍ، فأصاب رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ، فشَجَّه في رَأسِه، فاحتَلَمَ، فسَأَلَ أصحابَه، هل تَجِدونَ لي رُخصَةً في التَّيَمُّمِ؟ قالوا: ما نَجِدُ لك رُخصَةً، وأنتَ تَقدِرُ على الماءِ، فاغتَسَلَ، فماتَ، فلمَّا قَدِمْنا على النَّبيِّ ﷺ أُخبِرَ بذلك، قال: قَتَلوه قَتَلَهمُ اللهُ، ألَا سَأَلوا إذ لم يَعلَموا؛ فإنَّما شِفاءُ العِيِّ السُّؤالُ، إنَّما كان يَكفيهِ أنْ يَتَيَمَّمَ ويُعصِّبَ على جُرحِه خِرقَةً، ثم يَمسَحَ عليها ويَغسِلَ سائِرَ جَسَدِه»، والحديث قال عنه ابن كثير في رشاد الفقيه (١/ ٧٥): إسناده لا بأس به، وله شاهد، وإن كان في سنده انقطاع، وقال عنه الألباني في صحيح أبي داود (٣٣٦): حسن دون قوله: "إنما كان يكفيه".

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٤)، وأحمد (١٧٨٤٥)، الحديث صححه الألباني في فقه السيرة (٣٧١).

اغتسل ربما هلك فقتل نفسه لكن هذا الرجل في قصة جابر لم يبلغ هذا الفقه وهم أيضًا لم يرشدوه أو يتركوه بل قالوا لا نجد لك رخصة فامتثل لقولهم واغتسل فعظم الجرح وتفاقم حتى أودى بحياته، وهذا دليل على أن الفتوى قد تقتل المستفتي وربما قتلت المفتي، في قصة الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا وأنّبه ضميره وأراد التوبة سأل عن عالم ليستفتيه فدل على عابد، فقال: هل لي من رخصة؟ هل لي من توبة؟ فقال: لا كيف لك من توبة وقد قتلت تسعة وتسعين نفسًا فكمل به المائة، هذه الفتوى ضرت المفتي نفسه هذا العابد الذي ليس عنده علم لما قطع عليه الطريق طريق التوبة كمل به المائة وقتله ثم بقي في نفسه تأنيب، فسأل فدل على عالم وهذا فضل العلم على العبادة، كما قال ﷺ: **«فضلَ العالِمِ على العابِدِ كفضلِ القمرِ على سائرِ الكواكِبِ»**[1] فلما دل على العالم، قال: نعم ومن يحول بينك وبين التوبة ثم علم أن بيئته بيئة فساد وجريمة وأنهم هم الذين يُؤججون القتل في نفسه، فيقولون له على سبيل المثال: فتوة نشاط كلما قال له واحد صرعه وقتله، فأرشده إلى التوبة والى تغيير البيئة فقال انطلق إلى القرية الفلانية فإن بها قوم يعبدون الله فاعبد الله معهم، فانطلق هائمًا على وجهه تائبًا فحضرته منيته فمات في الطريق، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، ملائكة الرحمة قالوا: جاء تائبًا نادمًا، وملائكة العذاب قالوا: ما عمل خيرًا قط، في رقبته مائة نفس، فبعث الله ملكًا يحكم بينهم أن يحكم به إلى الأرض التي هو إليها أقرب، فقيست ما بين الأرضين فقيل بينهما ذراع أو شبر، وقيل إنه نأى بصدره إلى البلدة التي ذهب إليها فأخذته ملائكة الرحمة[2] والشاهد من هذا أنه لا يسوغ للإنسان أن يفتي بلا علم حتى نقل فتاوى العلماء خطر؛ لأن بعض العامة ينقل يقول: أنا سمعت الفتوى هذه، يسمع سائل يسأل

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد (٢١٧١٥) باختلاف يسير، والحديث حسنه لغيره الألباني في صحيح الترغيب (٧٠).

(٢) أخرج هذا الحديث "حديث قاتل المائة نفس" البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٧٦٦)

فيقول: تعال أنا سمعت الشيخ فلان يقول وهو ما يدري أحيانًا أنه ربما اختلف شيء في السؤال عن السؤال الأول ولهذا إن كنت محسنًا فدله على أهل العلم، أعطه هواتفهم، دله على أماكنهم، أما الفتوى فهي خط أحمر خطير كان أهل العلم يتورعون عنها ويتدافعون من الصحابة ومن بعدهم فكيف بالعامة وطلاب العلم والمبتدئين وأئمة المساجد، كل من تصدر لإمامة أو صَلَح واستقام يكون مفتيًا، نقول: ليس كذلك ولهذا سماهم ابن القيم ﷺ الموقعون عن الله، قال: «إعلام الموقعين عن رب العالمين» فالمفتي مُوَقِعٌ عن الله جل شأنه فالحذر الحذر من الفتوى، إذن النبي ﷺ قال: إنما يكفيه أن يتمم ما كان يحتاج أن يغتسل وفي رأسه هذا الجرح.

قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى الجَبِيْرَةِ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ بِشَدِّهَا مَوْضِعَ الحَاجَةِ)** هذا شرط مهم عظيم، وهو أن الإنسان إذا أراد أن يجعل على كسره جبيرة أو جرحه لصوق فلابد أن يضعه على قدر الحاجة، ما هي الحاجة؟ نقول: الكسر وما قرب منه مما يحتاج إليه في تثبيت الجبيرة، إذن موضع الكسر نفسه وما يُحتاج إليه، وبالمثال يتضح المقال: لو أن مسلمًا انكسرت إصبعه السبابة فاحتاج الطبيب أو الممرض أو المجبر أن يلف الإصبع الوسطى معها، قال: ما يمكن تثبيت إصبع واحد لابد أن نلف الجبيرة على الإصبعين، نقول: لا حرج فإن هذا الإصبع مكسور وهذا محتاج إليه في التثبيت فلو لف الإصبعين، نقول: هذا جائز ولا حرج لكن لو لف الكف كلها وسألنا الممرض، هل يحتاج؟ قال: لا ما يحتاج، لماذا لففتها؟ قال: هكذا، نقول: ما يجوز، لا يجوز لك أن تتعدى موضع الحاجة إذ الأصل أنه يغسل هذا العضو وإنما أباح له الشارع أن يمسح على الجبيرة التي وضعت على قدرها فإن زاد وتجاوز موضع الحاجة، قالوا: يلزمه أن ينزع الزائد ويرده على قدر الحاجة، فإن لم يمكنه ذلك بأن كان نزعه يترتب عليه مشقة عظيمة وربما تفاقم للكسر أو الجرح وربما يزداد المرض ويتأخر البرء فإنا نقول يبقيه، قالوا ﷺ: ويلزمه إذا أبقاه لأنه يشق عليه نزعه أن يمسح عليه ويتيمم هذا هو المشهور

في المذهب عند الحنابلة، والقول الثاني: أنه إذا أبقاه يكفيه أن يمسح عليه ولا يلزمه التيمم إذ لا يشرع له أن يتيمم ويمسح، لا يجمع بين البدلين ولم يكلف الله أحدًا من عباده أن يجمع بين الطهارتين من جنس واحد أو بدل وأصل فلا يمسح ويتيمم، نقول: إذا مسح كفى لكن ينبغي أن يتفقه الذين يضمدون جروح الناس ويُجبرون كسورهم ألا يضعوه إلا قدر الحاجة ابتداءً فإن زاد، نقول: إذا كان تستطيع إزالته فخذ إذا كان في اليد أمرها يسير، يقول: أنا أحل الجبيرة من على الكف ثم أعيد شدها على الإصبعين ولا حرج لكن لو كان هذا الكسر في الحوض أو الكسر في موضع جلس الأطباء ربما ساعات طوال يجرون عملية ليس مجرد تجبير بل يبحثون عن أقرب هيئة يردون العظام إليها، وربما نقلوا بعض العظام وبعض الأنسجة وبعض الأجزاء من بعض حتى يصلحوا المكان أقرب ما كان وربما استغرقت بعض العمليات ساعات الطوال فمثل هذا يشق عليهم نزعه مشقة عظيمة، فنقول: يبقونه ويكفيه أن يمسح عليه.

قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ المَسْحُ عَلَى الجَبِيْرَةِ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ بِشَدِّهَا مَوْضِعَ الحَاجَةِ إِلَى أَنْ يَحُلَّهَا)** إذ ليس لها وقت محدد في الشرع متى احتاج إليها فليمسح ولو بقيت شهور أو سنون وهذا من الفروق بين المسح على الجبيرة وما سواها، فإن المسح على الخفين والعمامة كما تقدم مؤقت للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها، أما المسح على الجبيرة فغير مؤقت بل وقتها الحاجة إليها وثمة فروق أخرى نذكرها هنا من أهل العلم من أوصلها إلى اثني عشر فرقا كما فعل المرداوي ﷺ في الإنصاف لكن أبرز هذه الفروق نذكرها هنا منها:

أنه لا يشترط للجبيرة تقدم الطهارة على الصحيح وفي المذهب روايتان، المذهب أنه لابد أن يتقدمها طهارة كالمسح على الخفين وكلبس الخفين والعمامة، يقول: لابد أن يتطهر قياسًا على الخفين، والقول الثاني: وهو رواية في المذهب وهو الصحيح أنه لا يشترط؛ لعدم الدليل

فتكليف المجروح أو المكسور بالوضوء قبل وضع الجبيرة تكليف بلا دليل ومن ثم فإنا نقول لا حرج أن توضع الجبيرة أو اللصق ولو لم يكن متوضئًا لعدم الدليل الموجب.

كذلك من الفروق بين المسح على الخفين والجبيرة أن المسح على الخفين كما سبق رخصة له أن يمسح وله ألا يمسح بشرط ان يعتقد مشروعيتها فلا يتشبه بالمبتدعة الضلال من الخوارج والرافضة الذين ينكرون المسح على الخفين لكن لو ما أراد المسح أو قال: أنا ما اتحمل لبس الشراب لا صيف ولا شتاء ما ألبسه في حياتي، نقول: لا حرج لكن المسح على الجبيرة عزيمة بمعنى يجب عليه أن يمسح ولا يحل له أن ينزعها مع حاجته إلى شدها ليغسل ما تحته بل نقول: يجب عليه لأن المسح عليه عزيمة بينما المسح على الخفين رخصة.

وهل المسح على الخفين أفضل أو غسل القدمين؟ هذه مسألة كان الأصل أن نذكرها في أول الباب لكن لا بأس هنا أن نشير إليها، هل الأفضل للمسلم أن يلبس الشراب أو الجورب ليمسح عليه؟ أو الأفضل أن يخلع الجوربين والشراب ليغسل قدميه، ما الأفضل؟ نعم، أن لا يلبسها ليمسح أما إذا كان يلبسها فالأفضل أن يمسح ولا يخلعها نعم؟ حسب الحال، حسب حال قدمه، نعم نقول هذا هو الأفضل، قال بعض أهل العلم: الأفضل الغسل للقدمين لأنه الأصل، وقال بعضهم المسح أفضل لأنه رخصة ولأن النبي ﷺ مسح وورد في المسح أحاديث بلغت حد التواتر ولأن إنكاره شعار المبتدعة، وتوسط آخرون فأصابوا الصواب، قالوا: إنه لا يقال الأفضل الغسل ولا المسح بل الأفضل لكل واحد الموافق لحال قدمه، فالأفضل للابس الخف أن يمسح ولا يخلع لأجل أن يغسل، والأفضل لمن قدمه مكشوفة أن يغسل قدمه ولا يتعمد اللبس لأجل أن يمسح، وهذا أعدل الأقوال وأقربها للصواب وهو هدي النبي ﷺ كما بين ذلك العلامة ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد، قال: لم يكن

ﷺ يتكلف ضد حال قدمه فإن كانت قدمه مكشوفة غسلها وإن كانت مستورة مسح وهذا هو أعدل الأقوال وبه تجتمع الأدلة.

كذلك من الفروق بين المسح على الخفين والمسح على الجبيرة: أن المسح على الخفين إنما هو للأعلى فلا يمسح أسفل الخف ولا عقبة وإنما يكتفي بالمسح على أعلاه بصفة أن يضع أصابعه أصابع يديه على أصابع قدمه ثم يمسح إلى الساق مفرجة الأصابع كما جاء في حديث المغيرة قال: **«كأني أنظر الى خطط أصابعه»**[1] لأن الخف من جلد فإذا كانت اليد مبلولة ومرت الأصابع يبقى أثر رطوبة الماء على الخف، فيقول: كأني انظر إلى خطط أصابعه، إذن الصفة في المسح على الخفين المختارة، أن يضع المسلم أصابع يديه على أصابع رجليه ثم يمسح إلى الساق، وهل يمسحهما معًا أو اليمنى ثم اليسرى؟ الأمر واسع، من أهل العلم من قال يمسحهما معًا؛ لأنه لم يأتي في الحديث مسح اليمنى ثم اليسرى، قالوا فهما كالأذنين يمسحان معًا، وأحاديث المسح قالوا ما فيها تقديم اليمنى على اليسرى حديث المغيرة وغيره من الأحاديث الواردة بالمسح، والقول الثاني: قالوا الأمر يسير فهي مقيسة على القدمين والقدم اليمنى تغسل قبل اليسرى لكن أن تيسر أن يمسحهما معًا فلعله الأقرب والأولى، وإن مسح اليمنى ثم اليسرى فلا تثريب عليه، إذن عندنا أنه لا يشترط تقدم الطهارة وليس لها وقت محدد وهي رخصة أي المسح على الخفين والجبيرة عزيمة ويمسح عليها من جميع الجهات.

قال ﷺ: **(وَالرَّجُلُ وَالمَرْأَةُ فِيْ ذلِكَ سَوَاءٌ)** أي فيما تقدم في المسح على الخفين وكذلك الجبيرة قال: **(إِلاَّ أَنَّ المَرْأَةَ لا تَمْسَحُ عَلَى العِمَامَةِ)** لأن العمامة من خصائص الرجال والمرأة لا تعتم، فإذا اعتمت؟ قالوا: فقد تشبهت بالرجال وهي منهية عن ذلك، **«قَدْ لَعَنَ النَّبي ﷺ**

(١) أخرجه بهذا المعنى ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٦٩)، والبيهقي (١٤٣٧) قال عنه ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية (١/ ٨٩): في الكتب الستة بغير هذا السياق، وأبو عامر الخزاز فيه ضعف والحسن لم يسمع عندي من المغيرة، وأيضًا قال عنه في الدراية (١/ ٧٩): إسناده منقطع بدون قوله خطوطا بالأصابع.

المُتشبِّهاتِ من النِّساءِ بالرِّجالِ، والمُتشبِّهينَ من الرِّجالِ بالنِّساءِ»[1] فلا يحل للمرأة أن تلبس لبسة الرجال لا في نوع الثياب ولا في هيئة اللبس، قالوا: فإن لبست لحاجة فإن هذا نادر والنادر لا حكم له، لكن قد تحتاج المرأة أن تمسح على الخمار في وقت شدة البرد، فهل لها ذلك؟ نقول: نعم، قد جاء عن أم سلمة ﵂ أنها مسحت على الخمار، ولهذا بين شيخ الإسلام ﵀ أن المرأة إذا احتاجت الى المسح على الخمار مسحت بأن تشد على رأسها وتلف من تحت حنكها، وهذا يفعله النساء في البادية وفي المزارع مع شدة البرد وهي تعمل في مزرعتها أو عند بهائمها في البر، نقول: تلف الخمار على رأسها ثم تلفه من تحت حنكها، فإذا جاءت الصلاة شق عليها أن تخلع هذا الخمار والنصيف الذي ربطته من تحت حنكها، فنقول: لها أن تمسح عليه كما يمسح الرجل على العمامة سواءً بسواء لو لم يرد في السنة أو في الآثار ما يدل عليها لقسناها على العمامة بالنسبة للرجل لا فرق، الذي أباح المسح على العمامة للرجل هو الذي أباح للمرأة أن تمسح على الخمار ولا فرق للمشقة في كلٍ، فإن العلة التي لأجلها أباح الشارع المسح على العمامة مشقة نزعها؛ لأنها إذا نزعت أصابه البرد الذي حصل الدفء بسببها ثم إن في إعادة شدها مشقة عظيمة فليست كالطاقية والقبع والبريهة والخوذة والغترة والشماخ ليست كذلك، هذه كلها ينزع الإنسان ويدخل يديه ويمسح ولا يرده ولا شيء لكن العمامة على الوصف السابق المحنكة أو ذات الذؤابة تلف على الرأس ويأخذ جهدًا في لفها فتكليفه في كل وضوء أن يخلعها، نقول فيه مشقتان: مشقة الخلع والشد، ومشقة البرد الذي يصيب رأسه إذا خلع العمامة منه لا سيما في أيام الشتاء والبرد، فكذلك المرأة إذا لبست الخمار لمشقة البرد وشدته على رأسها فإنها تمسح، ألحق شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين قدس الله روحه في الجنان بالعمامة بعض الأقباع التي يلبسها الناس أيضًا في شدة البرد وهي التي تغطي الرأس ومن تحت الحنك تكون قبع واحد مرتبط برأسه مع حنكه ويغطي الرأس كله ويغطي أسفل

(١) أخرجه البخاري(٥٨٨٥).

الحنك فيرى شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين أن هذا يشبه العمامة؛ لأنه يحصل بنزعه مشقة وبرد يصيب الرأس ولا يلبسه غالبًا إلا أصحاب البر والمزارع ونحوهم فيرى الشيخ أنه لو مسح على هذا القبع الذي بهذه الصفة جاز له ذلك لكن لا يلحق به سائر الأقباع والغتر والطواقي والبريهات والخوذات ونحوها فإنه لا مشقة في نزعها، بعد هذا نأتي إلى باب نواقض الوضوء، في سؤال في المسح على الخفين؟ في شيء تركناه أو نسيناه؟

من الفروق التي أيضًا نسيناها وهي ظاهرة بينة أن المسح على الجبيرة في الحدثين وهذا يغني عنه قولهم إنه ليس لها وقت فإنه قد يجنب أو يجامع وعليه جبيرة، فنقول: يمسح ويدل عليه حديث جابر وإن كان فيه ضعف وحديث علي أيضًا أشد ضعفًا منه، قال: «**انكسرت إحدى زندي فأمرني ﷺ أن أمسح عليه**»[1] لكن هذا الحديث أضعف من حديث جابر لكننا نقول المسح على الجبيرة في الحدثين في الطهارتين، أما في المسح على الخفين فإنهما يكونوا في الحدث الأصغر دون الأكبر كما في حديث صفوان ابن عسال المتقدم وسيأتي في باب نواقض الوضوء مرة ثانية أنه ﷺ أمرهم ألا ينزعوا خفافهم إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم يعني فلا ننزع، أمرنا إلا ننزع خفافنا إلا من جنابة يعني فننزعها لكن من غائط وبول ونوم فلا ننزع بل نمسح هذه خمسة فروق هي أهم الفروق بين المسح على الخفين والعمامة من جهة والمسح على الجبيرة من جهة ثانية.

قال ﷺ: (**بَابُ نَوَاقِضِ الوُضُوْءِ**) لما فرغ ﷺ من الكلام على الوضوء والمسح على الخفين لأنه يقوم مقام غسل القدمين أو مقام مسح الرأس أو مقام مسح أي عضو يقوم مقام غسله كما في الجبيرة سواء في الحدث الأكبر أو الحدث الأصغر، قال ﷺ: (**بَابُ نَوَاقِضِ الوُضُوْءِ**)

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٦٥٧)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٢٦٨)، والدارقطني (١/ ٢٢٦) بلفظ: «انكسَرتْ إحدَى زَندَيَّ، فسألتُ النَّبيَّ ﷺ فأمرَني أن أمسحَ علَى الجبائرِ»، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه (١٢٦).

إذن لما فرغ من الوضوء بيّن ما يبطله وينقضه فإن المسلم إذا توضأ قد يفعل شيئًا من هذه النواقض فلابد أن يعلم أن هذا مبطل للوضوء مثل الصائم لا بد أن يعلم ما يفسد صومه ولهذا الصيام له ركنان أساسيان: نية وإمساك عن المفطرات، لا بد أن تعرف المفطرات والمفسدات لتتجنبها، كذلك المتوضئ لابد أن يعرف ما الذي يبطل هذا الوضوء حتى إذا حصل يتوضأ ثانية، قالوا باب نواقض الوضوء النواقض: جمع ناقض والنقض في اللغة ضد الإبرام ومنه قول الله جل شأنه: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا﴾ [النحل: ٩٢] فالنقض هو حل المبرم وهنا المتوضئ قد أبرم وضوئه وجمعه فإذا حصل منه مفسد للوضوء فقد نقضه، ولهذا نقول النواقض في الاصطلاح هي المبطلات والمفسدات وهي أحداث أو مظنة أحداث، إذن هذه النواقض إما أنها أحداث كخروج البول أو الغائط أو الريح وإما مظنة حدث فأقام الشارع المظنة مقام الحدث نفسه كالنوم فإن النوم ليس حدثا في ذاته لكنه مظنة للحدث وهذه النواقض أيضًا منها ما هو محل إجماع بين أهل العلم ومنها ما هو محل خلاف.

قال ﷺ: (**وَهِيَ سَبْعَةٌ:**) عند الحنابلة وبعضهم يعدها ثمانية (**الخَارِجُ مِنَ السَّبِيْلَيْنِ**) هذا الناقض الأول وهو مجمع عليه في الجملة لقول الله جل شأنه: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء: ٤٣] قول النبي ﷺ: «**لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إذا أَحْدَثَ حتَّى يَتَوَضَّأَ**»(١) قيل لأبي هريرة راوي الحديث ما الحدث؟ قال: فُساء أو ضُراط، فإذا أحدث المسلم بأن خرج من سبيله وهو سبيل البول أو الغائط خارج بطل وضوءه وانتقض وضوءه سواءً كان هذا الخارج معتادًا كالبول والغائط والمني أو كان غير معتاد كالحصى والدود ودم الاستحاضة فإنه ليس بمعتاد فإنه ينقض مطلقًا وسواءً كان هذا الخارج قليلًا أو كثيرًا فكل خارج من سبيل

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) واللفظ له، ومسلم (٢٢٥).

ينقض الوضوء قل أو كَثُر معتادًا أو غير معتاد طاهرًا أو غير طاهر، قالوا: كالولد، إذا ولدت المرأة فإنها تتوضأ وجوبًا ولكن لا يلزمها الغسل لو لم يخرج معها دم لو لم يخرج دم نقول هذه طاهرة مطهرة لا يلزمها غسل لكنها يلزمها الوضوء ولو خرج بعر ناشف أو نحو ذلك، نقول: المقصود أنه إذا خرج من الدبر أو من القبل شيء نقض الوضوء فالخارج من السبيلين ناقض بالإجماع إلا أن بعض أهل العلم خالف في دم الاستحاضة وهو خلاف نقول: شاذ، وبعضهم خالف في غير المعتاد النادر كالحصى والدود ونحوه لكن الصحيح أن كل ما خرج من سبيل ينقض الوضوء إلا خروج الريح من قبل المرأة فهذا غير معتاد وهذا محل خلاف؛ لأنه ليس بخارج من محل النجس ولهذا شيخنا الشيخ محمد ابن عثيمين ﷺ يرى أن المرأة لو خرج من قبلها ريح لا يلزمها الوضوء.

قال ﷺ: **(وَالخَارِجُ النَّجِسُ مِنْ غَيْرِهِمَا، إِذَا فَحُشَ)** هذا الناقض الثاني الخارج النجس من غيرهما أي غير السبيلين إذا فحش، إذن قيد هذا الخارج بقيدين: القيد الأول أن يكون نجسًا، القيد الثاني أن يكون فاحشة يعني كثيرة، فإذا خرج خارج نجس من غير السبيلين وهو فاحش فهذا ناقض للوضوء عند الحنابلة وكذلك الحنفية وفيه خلاف لكن لو كان هذا الخارج النجس بولًا أو غائطًا، نقول: هذا ينقض أيضًا بلا خلاف ولهذا نقول الخارج النجس من غيرهما إذا فحش لا يخلو من حالتين: الحالة الأولى: أن يكون بولًا أو غائطًا مثل الذين يفتح لهم فتحة في أجوافهم ليخرجوا منها البول أو الغائط -نسأل الله أن يشفي مرضى المسلمين- نقول: هذا ناقض للوضوء بلا خلاف سواءً كان المخرج مسدودًا أو مفتوحًا وسواءً كان هذا الخارج من بول أو غائط قليلًا أو كثيرًا وسواءً كانت الفتحة فوق المعدة أو دون المعدة، نقول: لا فرق ما دام هذا الخارج بولًا أو غائطًا فإنه ينقض الوضوء، الحالة الثانية: أن يكون هذا الخارج ليس بولًا ولا غائطًا مثل الدم كالرعاف والقيء والصديد فهذا محل خلاف بين أهل العلم إذا كان نجسًا وهم مختلفون في بعضها بالنجاسة وكان فاحشًا كثيرًا

فذهبت الحنفية والحنابلة إلى أنه ينقض الوضوء واستدلوا على ذلك بحديث أنه ﷺ: «**قاءَ فتَوَضَّأَ**»[١] حديث أبي ذر سئل أبو ذر قال أنا صببت له وضوئه، والقول الثاني أنه لا ينقض الوضوء لأن الوضوء ثبت بدليل شرعي ومقتضى دليل شرعي فلا ينتقض إلا بمقتضى دليل شرعي يقابله أو يناهضه قالوا ولا دليل؛ لأن حديث أبي ذر فيه ضعف ولأنه باق على الأصل وأورد أصحاب هذا القول جملة من الأدلة تدل على أنه لا نقض بمثل هذا، وجلها أي أدلتهم في الشجاج والجراح التي تكون في الغزو كما في حديث عباد بن بشر في الصحيح عند البخاري: «أنه أصيب بسهم فنزفه الدم وصلى»[٢] وأعظم هذا أيضًا دليل فعل الفاروق عمر ﷺ لما جرحه أبو لؤلؤة المجوسي عليه من الله ما يستحق «**فَقَدْ صلَّى عمرُ وجُرْحُهُ يَثْعَبُ دمًا**»[٣] وغيره كثير مما يحصل في الغزو والجهاد من الشجاج والجراح، ولقائل يقول هذه أدلة في غير محل النزاع لأن هذه يشق إيقافها ويصعب التحكم فيها، نقول: لكنهم أوردوها تقوي الأصل، الأصل عدم النقض يقولون وقد جاء عن الصحابة أحاديث كثيرة تدل على عدم النقض فمن ادعى النقض فعليه دليل يقوم بمناهضة ذلك ولا دليل، ومن ثم فالصحيح أنه لا ينتقض الوضوء ولو كان دمًا كثيرًا أو قيئًا كثيرًا إلا أنه ينبغي في مثل هذا الخلاف المعتبر أن يخرج المسلم منه بأن يتوضأ، نقول: ما يضيرك؟ توضأ، اخرج من خلاف معتبر وأدي طهارتك وأدي صلاتك بطهارة متيقنة لكن لو قال لا أنا ما أبي[٤] الاحتياط، أريد الراجح،

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٨١)، والترمذي (٨٧) عن أبي الدرداء ﷺ «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قاءَ، فأفطَر فتَوضَّأَ، فلَقيتُ ثَوبانَ في مَسجِدِ دمشقَ، فذَكرتُ ذلِكَ لَهُ، فقالَ: صَدقَ، أنا صَببتُ لَهُ وضوءَه»، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي.

(٢) لم أجد من خرجه في البخاري.

(٣) أخرجه مطولًا مالك (١/ ٣٩) واللفظ له، وعبد الرزاق (٥٧٩)، وابن أبي شيبة (٣٨٢٢٢) باختلاف يسير، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢٠٩).

(٤) أبي: أريد.

يلزمني؟ نقول: لا يلزمك لعدم الدليل الدال على نقض الوضوء، هذا في الفاحش الكثير أما اليسير فلا خلاف بينهم فإنه لا ينقض كالبثرة والدمل والجرح اليسير القطرات اليسيرة من الدم فهذا عند الجميع لا ينقص كما جاء عن جملة من الصحابة أيضًا أنهم يعني حصل منهم ذلك ولم ينتقض وضوءهم، فابن عمر عصر بثرة ولم ينتقض وضوءه صلى يعني وهو يصلي، وجاء عن ابن عباس وجاء عن سعيد المسيب أنه أدخل أصابعه في أنفه وخرجت فيها دم ولم يبطل وضوءه يعني نقول معهم الأصل وهو عدم النقص، والآثار هذه المروية عن الصحابة خرجها البخاري معلقة لكنها وصلت من غيره، وصل سعيد المنصور في السنن وكذلك عند أبي سفيان ونحوه فجاءت آثار موقوفة معلقة وعند بعض أهل العلم وصلها، ونحن نقول: الأصل عدم النقض والخلاف إنما هو في الكثير لكن ما حد الكثير من القليل؟ هل يرجع إلى كل أحد بحسبه كما قال بعض أهل العلم؟ نقول: لا، بل يرد إلى العرف فما عد في عرف الناس كثيرًا فهو كثير وما عد في عرف الناس قليلًا فهو قليل، هذا على القول بأنه يفرق بين القليل والكثير وأن الكثير ينقض لكن على الصحيح لا ينتقض الوضوء لا بكثير ولا قليل، إلا أنّا نقول الأحوط والأبرئ لذمة المسلم الذي رعف رعافًا كثيرًا أو قاء قيئًا كثيرًا أن يتوضأ فإن في الوضوء أولًا: إعادة النشاط، ثانيًا: خروج من خلاف معتبر وربما أصاب شيء من ثيابه أيضًا شيء من هذا القيء أو ذاك الدم فيغسله أيضًا لأن جمع من أهل العلم يرى نجاسته ومن ثم فنحن نقول إذا قاء الإنسان أو رعف فليُعد وضوءه وكذلك يغسل ما أصاب ثيابه منه على سبيل الاحتياط، وأما من حيث الوجوب فلا دليل قوي في إيجاب ذلك، قال ﷺ: **(إِذَا فَحُشَ)** وبينا أن الفاحش هو الكثير وأن مرد ذلك إلى العرف عرف عامة الناس لا المتشددين ولا المتبذلين المتساهلين، لا الموسوسين المتشددين الذين ربما يرى الواحد منهم النقطة من الدم كثيرة ولا متساهل نص ثوبه دم ويقول قليل هذا.

قال ﷺ: (**أَزَوَالُ العَقْلِ إِلاَّ النَّوْمَ اليَسِيْرَ جالسًا أَوْ قَائِمًا**) هذا الناقض الثالث وهو زوال العقل ومنه ما هو متفق ومجمع على نقض الوضوء به وهو غير النوم كالإغماء والسُكر -نسأل الله السلامة والعافية- والبنج والغيبوبة والصرع، فنقول زوال العقل على ضربين، على نوعين: زوال غير معتاد كأن يجن الإنسان أو يصرع أو يصيبه غيبوبة أو يأخذ بنجًا أو يستعمله والعياذ بالله مسكرًا أو مخدرًا فيزول عقله، فنقول: هذا ينقض الوضوء إجماعًا قل أو كثر؛ لأن صاحب ذلك لا يشعر بما خرج منه لو خرج ولا ينتبه إذا نبه فالمصروع والمغمى عليه والمبنج ونحوهم، نقول: هؤلاء ينتقض وضوءهم مهما قل أو كثر بل نقول صرع ثم أفاق، بُنِّج ثم أفاق، أغمي عليه ثم أفاق ونحو ذلك، نقول: توضأ وجوبًا إجماعًا كما حكاه غير واحد ابن منذر وابن قدامة وغيرهم، الضرب الثاني أو النوع الثاني: النوم وهو معتاد وهو من لازم البشر يصيب البشر لزومًا والله جل شأنه هو الذي تنزه عنه ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فهذا النوم محل تفصيل طويل ولهذا قال هنا: (**إِلاَّ النَّوْمَ اليَسِيْرَ جالسًا أَوْ قَائِمًا**) النوم قد يكون على هيئة القيام، قد يكون على هيئة الركوع، قد يكون على هيئة السجود، وقد يكون على هيئة الجلوس متكئًا أو مستندًا أو متمكنًا بمقعدته من الأرض، وقد يكون مضطجعًا، ولكل حالة من هذه الحالات كلام طويل لأهل العلم فإنهم جعلوا لكل حالة كلام وبعض الحالات تشبه بعض فألحقوها بعضًا، ولهذا قالوا: الجالس متمكن مقعدته من الأرض هذا أبعد من خروج الخارج منه ولو خرج شيء لشعر به، وقالوا: إن القائم مثله في تمكن مقعدته وعدم خروج شيء منه أثناء قيامه بخلاف الراكع والساجد والمتكئ والمضطجع، وبعض أهل العلم قال أي هيئة من هيئات الصلاة لا ينتقض الوضوء فيها فمن نام راكعًا او ساجدًا لا ينتقض وضوئه ما دام إنها على هيئة من هيئات الصلاة وهذا مذهب الحنفية.

لكن الصحيح الذي تنضبط به المسألة وتجتمع به الأدلة ويستطيع فهمه العامي والمتعلم والكبير والصغير والأمي وغيرهم، نقول: أن نجعل النوم على قسمين لا ثالث لهما: نوم مستغرق ونوم غير مستغرق، فالنوم المستغرق ينقض الوضوء على أي صفة كان سواءً كان قائمًا أو جالسًا، راكعًا أو ساجدًا، متكئًا أو مستندًا أو مضطجعًا، نقول: أنت قد ذهب عنك وعيك واستغرقت في نومك وأصبحت لا تشعر بمن حولك فلو نُبهت لم تنتبه والناس عندك يتكلمون ولا تدري ماذا يقولون قد بلغ بك النوم حد الاستغراق توضأ وجوبًا ولا تقول لا والله أنا متكئ ولا أنا متمكن مقعدتي من الأرض أو أنا جالس، نقول: لا، الصحيح أنا لا نفرق، لماذا؟ لأن الشارع علق الأمر على اليقظة، قال صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: **«العينُ وِكاءُ السَّهِ، فمَن نامَ فلْيَتوضَّأْ»**[1] العين أي اليقظة، وكاء أي رباط، السَّهِ حلقة الدبر، وهذا من ألطف الكنايات من كمال أدبه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أن عبر هذا التعبير النبوي الرائع، بين المراد بألطف عبارة، قال: العين أي اليقظة، وكاء السَّهِ أي رباط حلقة الدبر، فإذا نام فليتوضأ؛ لأنه إذا نام انحل الرباط فكأنه خرج ما في هذا الكيس أو ذلك السقاء والوعاء فكنى بهذه الكناية اللطيفة، نقول: الإنسان ما دام متيقظًا فإنه ينتبه لو خرج منه شيء وإذا زال يقظته وزال انتباه فإنه لا يشعر فأقام الشارع هذا مقام الحدث، ولهذا قال ﷺ لحديث صفوان المتقدم: **«أمرَنا رسولُ اللهِ ﷺ أن لا نَنزِعَ خِفافَنا إلَّا مِن جَنابةٍ لَكِن مِن غائطٍ أو بَولٍ أو نَومٍ»**[2] لاحظ جعل النوم مع الغائط والبول، جعل النوم ناقض، فهذا الحديث وحديث العين وكاء السَّهِ يدلان على أن النوم ناقض، وعندنا حديث صحيح عند

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٣)، وابن ماجه (٤٧٧) واللفظ له، وأحمد (٨٨٧)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٤١٤٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٩٦)، والنسائي في المجتبى (١/ ١٢٦)، وابن ماجه (٤٧٨)، والحديث حسنه البخاري في التلخيص الحبير (١/ ٢٤٧)، وأيضًا حسنه الألباني في صحيح الترمذي (٣٥٣٥).

أصحاب السنن: «**كان أصحابُ النَّبيِّ ﷺ يَنتَظِرونَ العِشاءَ الآخِرةَ حتى تُخفَقَ رُؤوسُهم، ثم يُصلُّونَ، ولا يَتوَضَّؤونَ**»[1] فكيف نصنع بهذا؟ لا يمكن أن نقول إنهم انتقض وضوءهم وصلوا وأن النبي ﷺ أقرهم على صلاة بدون وضوء بل نحمل هذا على أن نومتهم هذه نومة يسيرة ليست مستغرقة وأنهم يشعرون بما حولهم وهذا يكثر في منتظر الصلاة على وجه الخصوص، فإن الإنسان ينتظر الصلاة ربما نعس وخفق رأسه لكنه لا يصل إلى حد أن لا يشعر لو خرج منه شيء لا سيما وهو جالس متمكن بمقعدته من الأرض، فإقرار النبي ﷺ للصحابة وهم ينتظرون العشاء الآخرة وقد كان من هديه ﷺ أنه يؤخر العشاء الآخرة وكان هديهم وشأنهم ودأبهم العمل والكد من الصباح الباكر لليل في زروعهم وعروضهم وتجاراتهم فهم ينتظرون العشاء الآخرة، متى صلوا ناموا؟ فإذا تأخر ﷺ نعسوا وخفقت رؤوسهم فإذا حضر أقيمت الصلاة ولم يتوضؤوا فدل هذا الحديث على أن هذا النوم يسير، وفي حديث ابن عباس ﷺ قال: «**فكُنْتُ إذَا أَغْفَيْتُ يَأْخُذُ بشَحْمَةِ أُذُنِي**»[2] هذا ابن عباس ﷺ يقظ القلب، فكان يصلي مع النبي صلى الله لكن ينعس صغير بن ست أو سبع سنين نام عند خالته ميمونة فرأى النبي ﷺ يصلي آخر الليل فقام بنفسه بدون أن يوقظ هذا من صحاية قلبه ﷺ وأرضاه، وما أحرانا وأجدرنا أن نحيي هذه السنة عند صغارنا وننبههم إلى معالي الأمور لا إلى سفاسفها والأخذ بمعالي الأمور من الصغر في صلاة وتهجد وقيام ليل وحفظ قرآن ومحافظة على السنن صيام تطوع، وأن نترك هذه الملهيات التي غزت بيوتنا وأشغلت أبنائنا وصار الواحد منهم يحفظ لكن يحفظ ما لا فائدة فيه، فابن عباس يقظ القلب يقوم فيجد النبي ﷺ يتهجد فيقوم حتى أنه من صغر سنه والنومة فيه يقف عن يسار النبي ﷺ فيأخذه ويديره عن يمينه، قال: فكنت إذا غفيت يأخذ بشحمة أذني يعني ينبهني فدل على أن مثل هذا لا

---

(١) أخرجه مسلم (٣٧٦) مختصرًا، وأبو داود (٢٠٠) باختلاف يسير، والترمذي (٧٨) بمعناه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١٦)، ومسلم (٧٦٣).

ينقض الوضوء، إذن الراجح أو الخلاصة أن النوم إن كان مستغرقًا نقض وإن كان غير مستغرق لم ينقض بغض النظر عن هيئته، لا شك ولا ريب أن بعض الهيئات يكثر فيها خروج الخارج بدون أن يشعر الإنسان كالمضطجع والمتكئ بلا شك لكنا نقول: الضابط الذي يسهل فهمه وإدراكه أن نقول النوم نومان: نوم مستغرق فينتقض وضوءه، ونوم غير مستغرق فلا ينتقض الوضوء، وإذا شك فليتوضأ إذا شك قال والله ما أدري، أنتم الآن قلتم مستغرق ولا غير مستغرق قال والله ما أدري، نقول: توضأ لو لم يكن في الوضوء إلا اليقظة والنشاط وذهاب الكسل.

قال ﷺ: **(وَلَمْسُ الذَّكَرِ بِيَدِهِ)** هذا الناقض الرابع من نواقض الوضوء وهو أيضًا محل خلاف بين أهل العلم، اختلف أهل العلم في لمس الذكر على قولين أو ثلاثة، وبعضهم قال أربعة لكن المشهور القول بالنقض وهو المشهور في المذهب عند الحنابلة والحنفية وهو يعني وهذا القول قالوه؛ لأن النبي ﷺ جاء عنه عدة أحاديث، حديث بسرة بنت صفوان أن النبي ﷺ قال: **«مَن مسَّ ذَكَرَهُ فليتوضَّأ»**[1] وحديث أبي هريرة: **«من أفضى بيده إلى فرجه من غير ستر فليتوضأ»**[2] وفي رواية: **«مَن مَسَّ فَرْجَه فلْيَتَوضَّأْ»**[3] فهذه أحاديث صحاح تدل على أن الوضوء واجب لمن مس الذكر، القول الثاني: أنه لا ينتقض الوضوء بمس الذكر واحتجوا بحديث قيس بن طلق عن أبيه: **«أن رسول الله ﷺ جاءه رجل يسأله عن مَن مس ذكره وهو**

---

(١) أخرجه أبو داود (١٨١)، وأحمد (٢٧٢٩٣) واللفظ لهما، والترمذي (٨٢)، والنسائي (١٦٣) وابن ماجه (٤٧٩) باختلاف يسير، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (١١٦).

(٢) أخرجه أحمد (٨٤٠٤)، والبزار (٨٥٥٢)، وابن عبدالبر وحسنه في التمهيد (١٧/ ١٩٥) بلفظ: «من أفْضى بيدهِ إلى فرجهِ ليسَ دونهُ حجابٌ فقد وجبَ عليهِ الوُضوء».

(٣) أخرجه أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، وابن ماجه (٤٧٩) باختلاف يسير، والنسائي (٤٤٤)، وأحمد (٢٧٢٩٤) واللفظ لهما، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٦٥٥٥).

يصلي، فقال: هل هو إلا بضعة منك»[1] هذا الحديث مختلف فيه فمن أهل العلم من ضعفه؛ لأن قيس هذا مضعف الراوي عن أبيه، وكذلك لعلل أخرى لكن على فرض صحته فإنهم قالوا: إن هذا منسوخ لأنه كان في أول مقدمه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم المدينة فإن في الحديث أنه جاء والنبي ﷺ وأصحابه يؤسسون المسجد فسأل فهذا في أول مقدمه، وأحاديث النقض حديث أبي هريرة متأخرة فإنها كانت بعد السنة السابعة بعد خيبر، قال: وإذا علم المتقدم من المتأخر ولم يمكن الجمع فإننا نعمل بالمتأخر ونجعله ناسخًا للمتقدم، بعض أهل العلم توسط كشيخ الإسلام قال: لا نحتاج النسخ بل نقول هذا على استحباب الوضوء على سبيل الاستحباب، وبعضهم قال: بل الوضوء إذا مسه بشهوة لكن الراجح والعلم عند الله تعالى ما ذكره المؤلف هنا وهو أن من مس ذكره بيده مباشرة انتقض وضوءه سواءً كان المس بأطراف الاصابع أو بباطن اليد أو بظاهر الكف والعبرة باليد الى مفصل الكف، أما لو مسه بذراعه فلا ينقض بلا خلاف، وكذلك لو مسه بسائر بدنه كفخذه، نقول: لا ينقض، النقض إنما هو في مسه بيده؛ لحديث من مس ذكره بيده واليد إذا أطلقت كما سبق في آية الوضوء إلى مفصل الكف كما في آية السرقة: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة: ٣٨] والسارق تقطع يده إلى مفصل الكف فإذا مس الفرج بيده، بباطن اليد أو ظاهرها مباشرة بدون حائل انتقض أما إذا كان من وراء حائل فلا حرج ويشمل ذلك الصغير والكبير، ولهذا المرأة إذا توضأت ونجت صغيرها تتوضأ على الصحيح من قولي أهل العلم.

قال ﷺ: **(وَلَمْسُ امْرَأَةٍ لِشَهْوَةٍ)** هذا الناقض الخامس وهو أيضًا مختلف فيه على أقوال ثلاثة: القول الأول ما ذكره المؤلف هنا وهو أن من مس امرأة بشهوة سواءً كانت ممن يحل له لمسها أو لا، زوجة أو محرم أو غير محرم، طبعًا غير محرم لا يحل للمسلم أن يمسها ابتداءً ولا

(١) أخرجه النسائي (١٦٥)، وأحمد (١٦٢٩٥)، والحديث صحح إسناده الألباني في تخريج مشكاة المصابيح (٣٠٦).

أن ينظر إليها والنبي ﷺ **«ما مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ»**[١] حتى في المبايعة قال: **«إِنِّي لا أصافحُ النِّساءَ»**[٢] وهذا شأنه ودينه وأدبه الذي يجب على الأمة كلها حكامًا ومحكومين، لا يحل للمسلم أن يمس يد امرأة أجنبية؛ لأنه ﷺ قال: «إني لا أصافح النساء» وهذا منه ﷺ مع أن المبايعة تقتضي المصافحة ومع ذلك لم يصافح ﷺ بل جاء الوعيد في من مس يد امرأة اجنبية لا تحل له، وكذلك من تحل له قالوا: إذا مسها بشهوة والأصل أنه لا يمس امرأة بشهوة إلا من تحل له الاستمتاع بها كالزوجة وملك اليمين، وأما المحارم فلا يحل إلا لمن انتكست فطرهم وخست طباعهم فإنه قد يشتهي غير زوجه، نقول: هذا من خسة الطباع وتدني المروءة وهذا للأسف وقع وحصل، على كل نقول المالكية والحنابلة يقولون إذا مس بشهوة نقض يقيدون المس بالشهوة، والحنفية يقولون لا ينقض مطلقًا ولو بشهوة، والشافعية يقولون ينقض مطلقًا ولو بدون شهوة، إذن عندنا قولان طرفان: الحنفية يقولون لا ينقض مطلقًا وهو رواية في المذهب عند الحنابلة، والشافعية يقولون ينقض مطلقًا وهو رواية في المذهب عند الحنابلة، والمالكية يقولون ينقض بشهوة وهو المذهب عند الحنابلة، إذن الإمام أحمد ﷺ عنده ثلاث روايات يوافق فيها الأئمة في كل قول رواية نقف عند هذا حتى يؤذن.

قال ﷺ: **(وَلَمْسُ امْرَأَةٍ لِشَهْوَةٍ)** ذكرت أقوال أهل العلم الثلاثة، إذن الحنفية يرون عدم النقض مطلقة وهو رواية مذهب عند الحنابلة، والشافعية يرون النقض مطلقًا وهو من رواية من مذهب عند الحنابلة، والمالكية يرون التوسط إن مس بشهوة نقض وإلا فلا وهو المذهب عند الحنابلة، ما دليل القائلين بالنقض؟ سواء قالوا مطلقًا أو بشهوة، استدلوا بقول الله جل شأنه: ﴿ أَوَ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: ٤٣] فحملوا الملامسة في الآية على اللمس باليد، والصحيح أن الملامسة في الآية بمعنى الجماع كما فسرها حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٨)، ومسلم (١٨٦٦).

(٢) أخرجه النسائي (٤١٨١)، وأحمد (٢٧٠٠٩)، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي (٤١٩٢).

ﷺ والله جل شأنه ذكر في كتابه في الآية نفسها الحدث الأصغر ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] أي الحدث الأكبر فليست الملامسة في الآية اللمس باليد وإنما الملامسة بمعنى الجماع ومن ثم فلا دليل له سواءً حملوا ذلك على الشهوة وهو مظنة الحدث؛ لأن المالكية والحنابلة قالوا: الشهوة هي مظنة الحدث، مجرد اللمس العابر قالوا: ليس مظنة للحدث فلا يعلق الحكم به، أما اللمس بشهوة قالوا: هو مظنة الحدث مثل النوم المستغرق مظنة الحدث فعلقوا الحكم به، أما القائلون بعدم النقض مطلقًا وهم الحنفية ورواية عند الحنابلة وهم أسعد بالدليل، قالوا: الأصل عدم النقض أي هذا المسلم متوضئ وقد ارتفع حدثه بيقين فلا يرتفع إلا بيقين مثله هاتوا دليل ينقض يدل على النقض لا دليل، قالوا: بل عندنا نحن ونحن غير مطالبين لأن الأصل معنا بدليل لكننا نقيم الدليل على عدم النقص فقد جاء في الحديث أنه ﷺ قبل إحدى نسائه وفي بعض الروايات أم المؤمنين عائشة ثم خرج للصلاة، وهذا الحديث فيه شيء من الكلام لكنه يدل على الأصل ولأنه صلى الله عليه وصحبه وسلم كان يصلي الليل فإذا أراد أن يسجد غمز أم المؤمنين فكفت قدمها فسجد وهذا في الصحيح، وهذا فعل اختياري منه ﷺ يمسها وهو يصلي وهذا للصغر حجره وبيوته ﷺ كان يصلي ما في مكان للصلاة ومكان للجلوس ومكان للنوم فكان إذا أراد أن يسجد غمزها فكفت قدمها فسجد[1] وهي ﷺ أيضًا افتقدته ﷺ ذات ليلة فطلبته وخشيت أنه ذهب الى إحدى نسائه أمهات المؤمنين وهذي من غيرة النساء ولا إشكال فيها في هذا الحد، قالت: طلبته فوجدته ساجد يصلي ووقعت يدي على باطن قدمه وهو ساجد يصلي، يقول: أعوذ برضاك من سخطك، فعلمت أني في وادي وهو في وادي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم،

(١) أخرجه البخاري (٥١٩)، ومسلم (٥١٢)، وأحمد (٢٤١٦٩) باختلاف يسير، وأبو داود (٧١٢) عن عائشة ﷺ قالت: «لقد رأيتُ رَسولَ اللهِ يصلي وأنا معترضةٌ بين يديه، فإذا أراد أن يسجُدَ غَمَز رِجْلي، فضَمَمْتُها إليَّ ثمَّ يسجُدُ».

ظنت أنه ذهب لإحدى نسائه فلما بحثت عنه وجدته يصلي فوقعت يدها على قدمه واستمر في صلاته[١] فدل الحديث والذي قبله على أن الأصل عدم النقد وأن اللمس سواءً من المصلي أو غيره لا ينقض سواء هو اللامس أو الملموس فإنه يدل على الأصل وهو عدم النقض، وأما القول بالنقض مطلقًا وهو قول الشافعي ففيه من الحرج ما لا يخفى ولا يمكن أن يأتي بهذا دين، أن يأمر كل من مس امرأة ولو زوجته وهو يأخذ منها ويعطيها ويناولها أن يتوضأ ولهذا أتباع هذا القول إلى اليوم يجدون الحرج العظيم لا سيما في أيام الشتاء، حدثني بعضهم من أهل الشام أنهم في حرج، نقول لهم: الحرج هذا أنتم كلفتم أنفسكم بها، الدين لا يأتي بهذا ولم يكلفكم به، صحيح أنه قول معتبر عندكم لكن الصحيح خلافه، يقول: إذا كنا في الشتاء يجد الإنسان حرج في برد شديد وهو أحيانًا يناول زوجته ويأخذ من بنته فكل ما مسها أو ما وقعت يده على كفها أو يدها توضأ، نقول: ليس هذا بلازم ولو كان هذا واجبًا لبينه النبي ﷺ بيانًا عامًا ولو بينه لنقلته الأمة ونقله الصحابة والتابعون والأمة نقلًا شائعًا ذائعًا لحاجة الأمة إليه، فكيف يسكت ﷺ ولا يبين هذا وهو ينقض الوضوء؟! فالقول بالنقض مطلقًا قول ضعيف ساقط حقيقة ما في دليل عليه لكن يبقى القول بأنه معه شهوة هذا فيه شيء من الاحتياط، قالوا: لكن الاحتياط لا يوجب نقض الوضوء ومن ثم فمن أهل العلم من قال على سبيل الاستحباب فقط الوضوء، الصحيح أنه لا ينقض الوضوء مس المرأة ولو بشهوة إلا أن يقترن بهذه الشهوة إنزال مذي أو مني وإن نزل مني وجب الغسل وإن نزل مذي وجب الوضوء وغسل ما أصاب من بدن وثوب وحينئذ يكون النقض بهذا الخارج لا بمجرد المس.

---

(١) أخرجه مسلم(٤٨٦) عن عائشة ﵂ قالت: «فقَدْتُ رَسولَ الله ﷺ لَيْلَةً مِنَ الفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَقَعَتْ يَدِي علَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وهو في المَسْجِدِ وهُما مَنْصُوبَتَانِ وهو يقولُ: اللَّهُمَّ أعُوذُ برِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ، وأَعُوذُ بكَ مِنْكَ لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أنْتَ كما أثْنَيْتَ علَى نَفْسِكَ».

قال ﷺ: (**وَالرِّدَّةُ عَنِ الإِسْلامِ**) -نسأل الله السلامة والعافية- جعلها من النواقض وبعض أهل العلم من الحنابلة أنفسهم لم يذكروها وإنما ذكروا ما هو أعم منها، قالوا: كل ما أوجب غسلا أوجب وضوءًا، والإسلام يوجب على داخله الغسل فيجب عليه الغسل مع الوضوء كذا قالوا، فالذين لم يذكروا الردة من الحنابلة لم يذكروها لا لأنها ليست ناقض وإنما لأنهم يذكرون ما هو أعم منها وهو وجوب الوضوء على كل من وجب عليه الغسل، وهل يصح أن نقول كل ما أوجب غسلًا أوجب وضوءًا؟ نقول: لا دليل على هذا، هم يقولون ﷺ كل ما أوجب غسلًا أوجب وضوءًا إلا الموت فإنه يوجب الغسل ولا يوجب الوضوء ويكفي بهذا أن ينويهما معًا إذا نوى الغسل مع الوضوء أجزء لكن الصحيح أنه لا يلزم ولو أن إنسان عليه غسل جنابة أو جماع أو احتلام ونوى الغسل فقط أو نوى الطهارة الكبرى فقط، نقول: يرتفع حدثه؛ لأن الله جل شأنه قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦] فأمره بالتطهر فإذا تطهر ارتفعت أحداثه الصغرى ولو لم ينوها على الصحيح نأتي لما ذكر المؤلف هذا لم يذكر المؤلف لكن ذكر الردة فقط، نقول: الردة عظيمة -نسأل الله السلامة والعافية- وما أكثر الردة والمرتدون في هذه العصور المتأخرة! حينما يعتقد الانسان ما يكفر باعتقاده أو يتلفظ بما يكفر بالتلفظ به أو يسخر بما يكفر بالسخرية به فهذه خطر وهذا أعظم الحدث كما جاء «الحدث حدثان»[1] حدث اللسان أعظم الحدث والله جل شأنه يقول: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فلينتبه الإنسان وليَحْذَر ويُحَذِر كل من يعرف من المسلمين خطر الردة ولو على سبيل الاستهزاء والسخرية، اليوم يكثر هذا في الصحف في بعض المقاطع الاستهزاء بشيء من

(١) أخرجه النووي في المجموع (٢/ ٦٢) وقال: مشهور رواه البخاري في كتاب الضعفاء، وأشار إلى تضعيفه، وقال عنه الذهبي في تلخيص العلل المتناهية (١٢٥) أنه لا يصح.

شعائر الدين، الاستهزاء باللحية مثلًا أو استهزاء بالحجاب أو الاستهزاء بتطبيق الشرع، نقول: هذا كفر والله جل شأنه لم يعذر المنافقين الذين ما حصل منهم إلا أنهم قالوا كلمة ما رأينا مثل قُرَّاءِنا هؤلاء أرغب بطونا ولا أجبن عند اللقاء يصفون أصحاب رسول الله ﷺ فأنزل الله فيهم قرآنا يتلى يوم القيامة ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا ﴾ ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٥ – ٦٦] مع أنهم كانوا يقولون والله أنا ما نقصد هذا وإنما نقول نقطع به الطريق فحكم الله عليهم بالكفر، واليوم هؤلاء الناعقون في صحف المسلمين في بعض القنوات يخرجون فيسخرون بشيء من شعائر الدين يسخرون بسنة سيد المرسلين ﷺ يمرقون من الدين ويكفرون ويخرجون من الملة وإن كان الحكم بكفرهم ليس لآحاد المسلمين لكن ينبغي أن يُرفع عليهم لولاة الأمر وللمحاكم الشرعية المطالبة بمعاقبتهم تطبيق حق الله وحدّه فيهم إذا ثبتت ردتهم، فنقول: الردة خطيرة ومن ما تبطله الوضوء فلو أنه متوضئ -نسأل الله السلامة والعافية- ثم ارتد قال كلمة وتلفظ بكلمة فكفر بها أن، نقول: إذا عاد إلى الإسلام يلزمه الغسل ليس الوضوء فقط سيأتي في موجبات الغسل الإسلام سواءً كان مرتدًا أو كان كافرًا أصليًا متى أسلم وجب عليه أن يغتسل.

قال ﷺ: (**وَأَكْلُ لَحْمِ الإِبِلِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، «قِيْلَ لَهُ: أَنَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُوْمِ الإِبِلِ؟ قالَ: نَعَمْ، تَوَضَّؤُوْا مِنْهَا، قِيْلَ: أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُوْمِ الغَنَمِ؟ قالَ: إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلا تَتَوَضَّأْ»**[1]) الحديث في الصحيح خرجه الإمام مسلم ومن حديث جابر بن سمرة ومثله حديث البراء بن عازب قال ﷺ: «**تَوضَّؤوا مِن لُحومِ الإبِلِ**»[2] ولهذا قال الإمام أحمد ﷺ فيه

(١) أخرجه مسلم (٣٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٤)، والترمذي (٨١)، وأحمد (١٨٧٢٥)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٠٦).

حديثان صحيحان ونحن نقول: لو لم يكن إلا حديث واحد كافي لكن في حديث سئل فأجاب، قيل: **أَنَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُوْمِ الإِبِلِ؟ قالَ: نَعَمْ**، جواب واضح وصحيح والحديث في الصحيح، **أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُوْمِ الغَنَمِ؟ قالَ: إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلا تَتَوَضَّأْ**، ففرق ﷺ بين الإبل والغنم، وفي الحديث الثاني ابتدأ وقال: «**تَوضَّؤوا مِن لُحُومِ الإبلِ**» حديث البراء بن عازب، ولهذا الإمام أحمد ﷺ انفرد من بين الأئمة الثلاثة بوجوب أو إيجاب الوضوء من لحم الإبل، أما الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي فيرون أنه لا يجب الوضوء من لحوم الإبل وأن النبي ﷺ «**كان آخِرُ الأَمرَينِ تَرْكَ الوُضوءِ ممَّا مسَّتِ النَّارُ**»[1] نقول: إلا الإبل فإنه مستثنى لهذين الحديثين الصحيحين، فمن أكل لحم إبل وجب عليه الوضوء، هل هذا خاص باللحم الهبر الأحمر الخالص أو جميع أجزاء الإبل من الكبد والكرش والمصران والطحال وكل ما يؤكل؟ قولان في المذهب أو روايتان في المذهب لأن الأئمة الثلاثة لا يرون النقض مطلقًا لكن الحنابلة لما قالوا بالنقض اختلفوا في الناقض، هل هو الإبل اللحم فقط أو كل ما يؤكل من أجزاء الإبل؟ على روايتين أصحهما أن جميع أجزاء الإبل تنقض سواء أكلت كبد أو مصرانًا أو كرشًا أو لحمًا؛ لأنه كما يقول الشيخ عبد الرحمن بن سعدي ومثله تلميذه العلامة ابن عثيمين لا نعلم في الشريعة حيوان يحل أكل بعضه ويحرم أو ينقض الوضوء بعضه وبعضه لا ينقض، فالشريعة حرمت مثلًا الخنزير فحرمت جميع أجزاءه مع أن النص جاء في لحم الخنزير فشمل جميع أجزاءه وكذا هنا قال: «**تَوضَّؤوا مِن لُحُومِ الإبلِ**» عبر باللحم لأنه غالب ما يؤكل ويقصد ولا فرق بينه وبين جميع الأجزاء فالصحيح أن من أكل شيئًا من أجزاء الإبل وجب عليه الوضوء، هل يلحق باللحم والأجزاء الحليب أو اللبن ويطلق عليه الحليب، هل من شرب حليب إبل يتوضأ؟ نقول: أيضًا فيه خلاف والراجح عدمه لأن النبي ﷺ لم يبين

(١) أخرجه البخاري (٥٤٥٧)، والترمذي (٨٠)، وابن ماجه (٣٢٨٢)، وأحمد (١٤٢٦٢) بمعناه، وأبو داود (١٩٢) باختلاف يسير، والنسائي (١٨٥) واللفظ له.

ذلك للعرنيين الذين قدموا المدينة وقد سبق حديثهم، أرشدهم أن يشربوا من أبوال وألبان إبل الصدقة ولم يأمرهم بالوضوء ولو كان الوضوء من ألبانها واجبًا لبينه إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لكن السنة أن يتوضأ وفيه خروج من خلاف وفيه الوضوء من الدسومة عمومًا والوضوء من اللحوم عمومًا مما طبخ، ما الحكمة التي لأجلها فرق الشارع بين الإبل وغيرها؟ من أهل العلم قال: تعبدي، يعني ما ظهرت لهم الحكمة والله جل شأنه حكيم عليم وليس شرع يخلو من حكمة لكن هذه الحكمة قد تظهر لنا وقد لا تظهر فإن ظهرت لنا الحكمة ذكرناها وإلا نقول تعبدي يعني لم نعقل نحن معناها لكن له معنى، ومنهم من قال: بل له حكمة ظاهرة فإن النبي ﷺ قال فيها أي الإبل أنها **«جِنٌّ خُلِقَتْ من جِنٍّ»**[1] وجاء في الحديث الآخر إن على سنام كل منها أو **«ذروةِ كلِّ بعيرٍ شيطانٌ»**[2]، قالوا: وهذا المعنى يؤثر في آكل لحمها فإنه يصيبه شيء من هذه القوة الشيطانية فناسب أمره بالتخفيف بالوضوء، هل هذا فيه كراهية أكل لحمها أو عدم الترغيب فيه شرعًا، نقول: أبدًا وكلا وليس فيها شيء من ذلك بل هي اليوم من أطيب اللحوم بشهادة الأطباء، اتركوا موضوع كورونا هذا الذي جاء وابتليت هذه الإبل به صح الخبر أو لم يصح لكن نقول: الإبل من حيث الصحة أحسن اللحوم الحمراء إذ الكوليسترول فيها لا يتجاوز أربعة بل يقولون ثلاثة وشيء إلى أربعة بينما الغنم تصل إلى أربعين، هذه نسبة عالية فليس الأمر على كبر الجسم حتى يقال الإبل فيها أكيد كوليسترول لا، نقول: الكوليسترول فيها ضعيف جدًا وقليل، من أصحاب السكر والأمراض هذه إذا كانوا لا بد أكل اللحوم يأكلون لحم الإبل الحاشي الصغير أفضل من الغنم فليس في لحمها شيء مما يمكن أن يقول الإنسان تركها أولى، نقول: لا، لكن يتأثر

(١) أخرجه الشافعي في مسنده (١٧٥) واللفظ له، والبيهقي (٤٥٣٢)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٣٠٩).

(٢) أخرجه ابن خزيمة (٢٥٤٧)، والحاكم (١٦٢٧) باختلاف يسير، والحديث صححه السيوطي في الجامع الصغير (٥٤٤٠)، وأيضًا صححه الألباني في صحيح الجامع (٤٠٣٠).

الإنسان بها يتأثر بالغذاء، المتغذي يتأثر بالغذاء بل الإنسان يتأثر بما يلبس، ولهذا تأمل الصغير لبسه ملابس الجند ترى عنده شيء من القوة، ولبسه ملابس أهل الوقار من كبار السن ونحوهم تجده ساكن، لبس صغيرك العباءة والبشت والعقال تجده يتغير وضعه يقل حركته، فإذا كان يتأثر بما يلبس فمن باب أولى أن يتأثر بما يأكل، والنبي ﷺ أخبر أن السكينة في أصحاب الغنم وإن الغلظة في أصحاب الإبل[1] فالسكينة في أصحاب الزرع والغنم والغلظة في أصحاب الإبل، واليوم في السيارات النقل هذي نعرف اللي يسوق سيارة صغيرة غير اللي دائم في النقل الثقيل تجده عنده شيء من الغلظة والطباع الغليظة أشد منه، فنقول: هذا مما ظهر لبعض أهل العلم ومن ثم فإننا نقول: أمر الشارع من أكل هذا اللحم أن يتوضأ ليخفف هذه القوة وهذه الحدة.

ختم الباب ﷺ بقوله: **(وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ، وَشَكَّ فِي الحَدَثِ، أَوْ تَيَقَّنَ الحَدَثَ، وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ، فَهُوَ عَلَى مَا تَيَقَّنَ مِنْهُمَا)** هذه المسألة قد سبق بيانها وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان وأن من قواعد الشرع الكبرى اليقين لا يزول بالشك، **«وأَنَّ النَّبي ﷺ قَدْ سُئِل عَنْ الرَّجُلُ الذي يُخَيَّلُ إلَيْهِ أَنَّه يَجِدُ الشَّيْءَ في الصَّلَاةِ؟ فَقالَ: لا يَنْفَتِلْ -أَوْ لا يَنْصَرِفْ- حتَّى يَسْمع صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»**[2] لأنه دخل بيقين الطهارة فلا يخرج إلا بيقين الحدث سواءً كان في الصلاة أو قبلها، مر هذا مرارًا وبيناه تكرارًا وهو أنه أعظم علاج لمرضى الوسوسة أنهم يقطعون الطريق على الشيطان ولا يتوضؤون إلا بيقين الحدث، فمن تيقن الطهارة ثم حصل عنده شك وارتياب في الحدث، نقول: أنت على يقين الطهارة والعكس بالعكس، تيقن أنه محدث ثم شك، هل تطهر؟ نقول: أنت متيقن الحدث؟ قال: نعم، توضأت؟ قال: والله أشك

(١) أخرجه البخاري (٤٣٨٨) عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «أتاكم أهلُ اليمنِ هم أَرَقُّ أفئدةً، وألينُ قلوبًا، الإيمانُ يمانٍ، والحكمةُ يمانيَّةٌ، والفخرُ والخُيلاءُ في أصحابِ الإبلِ، والسكينةُ والوقارُ في أهلِ الغنمِ».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧).

احتمال، نقول: أنت على يقين الحدث فتوضأ وجوبًا؛ لأن اليقين لا يرفعه إلا يقين مثله، والمدركات كما سبق أنواع فإذا استوى الأمران قيل شك لكن الفقهاء ﷺ يقولون الشك هنا لمطلق عموم الشك وإلا فالأصل إن الشك هو استواء الطرفين وأنه إذا زاد أحدهما فهو ظن والضعيف وهم والظن هذا قد يقوى إلى أن يصير غلبة ظن ثم يصل يقين لكن الفقهاء يقصدون الظن وغلبة الظن والشك والوهم أنه لا يقابل اليقين فإذا شك يعمل بالمتيقن عنده، هذه أهم المسائل ونأتي لبعض أسئلتكم وفقكم ربي وسددكم وأسعدكم.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: هل الدم الخارج من الأنف أثناء الصلاة ينقض الوضوء؟

الجواب: مر بنا آنفًا أن ذلك محل خلاف إذا كثر وأن الصحيح أنه لا ينقض لكننا نقول: من رعف ولا يدري هذا الرعاف يستمر أو ما يستمر أو كان من عادته أنه لا يقف إلا بمعالجة فليخرج من صلاة حفاظًا على صحته وحفاظًا على ثيابه وحفاظًا على سجاد الصلاة إذا كان في المسجد أو في بيته فيخرج من الصلاة ويوقف الدم ويغسل ما أصاب من بدنه وثوبه ويصلي وأجره لا يضيع عند الله حتى لو فاتته الجماعة، فهو ممن سعى وبذل وقته وجهده في إدراكها، فإذن نقول: من أرعف في الصلاة رعافًا كثيرًا وهو يعلم من نفسه أنه لا يقف الدم إلا بالخروج والمعالجة فليخرج، أما الدم اليسير ومثله البثرة ومثله الدمل ومثله الجرح اليسير ومثله نقط من الدم تصيب أصبعها وأصابعه لو أدخلها في أنفه أو نحو ذلك، نقول: لا ينقض الوضوء.

سائل يقول: هل وقوع الدم على الثوب يبطل الصلاة؟

الجواب: هذا مبني على الدم، هل هو نجس؟ فالذين يرون أنه نجس نعم يقولون يجب عليه أن يتجنبه وهذا هو الصحيح فلا يصل بثوب فيه دم ولا بول ولا سائر النجاسات وهو يعلم لكن لو لم يعلم إلا بعد الفراغ من الصلاة فصلاته صحيحة، سواءً كانت تلك النجاسة متيقنة يعني بلا خلاف كالبول والعذرة أو كان مما اخُتلف فيه كالدم والصلاة صحيحة لكن من علم بالنجاسة قبل الصلاة وجب عليه إزالتها، وإذا علم بها أثناء الصلاة وجب عليه إزالتها إن كان يمكن إزالتها بدون قطع الصلاة كأن تكون في ثوبه الخارجي أو شماغه يخلعها ويصلي، وإن كانت في ملابسه الداخلية لا يستطيع خلعها إلا بقطع الصلاة فيقطع الصلاة ويستأنفها.

سائل يقول: ما هو الضابط في ملامسة النساء؛ لأن الملامسة وردت في القرآن عدة مرات؟

الجواب: نقول الملامسة التي وردت في الكتاب العزيز هي بمعنى الجماع، فإذا جامع الزوج زوجته وجب عليه الغسل حصل إنزال أو لم يحصل كما سبق وسيأتي بباب الغسل الآتي إن شاء الله.

سائل يقول: من كان عنده مشكلة في خروج الريح باستمرار كيف العمل؟ علمًا بأنه يشك هل خروج الريح أم لا، مجرد إحساس؟

الجواب: نقول الإحساس هذا وهم وشك لا يلتفت إليه والنبي ﷺ قال: لا ينصرف، ولهذا نقول: يحرم أن يقطع صلاته لمجرد هذا الإحساس والوهم قال: «**لا يَنْصَرِفْ** -يعني من صلاته- **حتَّى يَسْمع صَوْتًا أوْ يَجِدَ رِيحًا**»[1] يعني حتى يتيقن الحدث وإذا الإنسان كثرت عنده الوساوس هذه يقطعها باليقين ذهابًا إلى المستشفى، يجري الاختبار ويجرون له شيء من الفحوصات ويبينون له أنه سليم معافى أو أنه يحتاج علاج سواء من سلس بول أو استطلاق

(١) سبق تخريجه.

ريح أو نحوه قد يكون أحيانًا ما عنده شيء، عنده خلل في القولون فيجري له شيء من الحركة في جوفه فيشعر أنه خرج وهو لم يخرج.

سائل يقول: المسح على الشراب المشقوق؟

الجواب: نقول إذا كان الشق يسيرًا يعفى عنه، وإذا كان كبيرًا جدًا فالأحسن أن يغيره وهذا اللائق بالمسلم أنه لا يلبس المخرق ولا المشقق ولا الممزق من الثياب ولا الشراب وهو يجد لكن الفقير المعدم لا حرج ولو كان مشققًا، ولهذا كان الصحابة يمسحون على خفافهم وهي لا تخلو من فتق أو خرق ولم تكن عادتهم أنهم يصلحوا كل خرق وكل فتق بل إذا كثر أصلحوه بل مسحوا على الخرق في غزوة ذات الرقاع يلفون الخرق على أقدامهم ويمسحون، فالفقير المعدم له حكم والقادر الغني له حكم، فنقول: الفقير لا حرج عليه لكن أنت ممن أنعم الله عليك إذا تخرق الخف وتمزق فأبدله أصلحه أو أبدله وأرِ الله تعالى من نفسك يعني نعمته التي أنعم عليك؛ فإن الله يحب أن يرى نعمته على عبده.

النادر لا حكم له مر بنا قبل قليل قول الفقهاء إن هذا نادر أي لبس العمامة للمرأة لمشقة البرد، يقول: هذا نادر فلا يفرد بحكم يعني الحكم أنها لا تلبس العمامة فإذا لبست العمامة قالوا: هذا حكم النادر، الأصل أنها ما يجوز لها أن تلبس العمامة تشبها بالرجال ولو تشبهت بالرجال حرم اللبس وحرم المسح؛ لأن الرخصة لا تناط بالمعصية لكن يقول: لو احتاجت فإن الحاجة ترفع الإثم، نعم ترفع الإثم لكن لا تأخذ حكم الرجال في المسح على العمامة، نقول: هذه المرأة التي احتاجت واشتد عليها البرد تلف العمامة على رأسها ومن تحتها ليست عمامة وإنما تحولها الى خمار.

سائل يقول: مس الدبر هل حكمه حكم مس الذكر؟

الجواب: اختلف العلماء في مس الدبر هل هو كمس الذكر؟ فمنهم من قال إنه كمس الذكر واستدلوا بحديث من مس فرجه، قالوا: الدبر فرج، والقول الثاني وهو رواية في المذهب عند الحنابلة أنه ليس كالذكر وهو الصحيح، أن مسّ الدبر لا ينقض الوضوء لعدم الحديث الصحيح الصريح.

سائل يقول: ما معنى الوكاء؟

الجواب: الوكاء هو الخيط والرباط الذي يربط به السقاء ونحوه، ولهذا مثل ﷺ بذلك مع النوم، قال: «**العينُ وِكاءُ السَّهِ**»[1] العين رباط حلقة الدبر فإذا نام فليتوضأ لأنه إذا نام زالت اليقظة التي يشعر بها لو خرج، فشبه حلقة الدبر بالوعاء أو السقاء وجعل العين كالرباط فإذا نام انحل هذا الوكاء فربما خرج منه شيء وهو لم يشعر فجعل النوم المستغرق قائمًا مقام الحدث.

سائل يقول: إذا مسح على الجوارب ثم نزع الجوارب هل تصح الصلاة؟

الجواب: نقول مر في الدرس الماضي أنه إذا لبس جورب ثم مسح عليه ثم خلعه قبل أن يحدث، لبسه ثم خلعه وأبدله قبل أن يحدث فلا حرج ومثله لو توضأ لصلاة المغرب ولبس الجوربين ثم بعد صلاة المغرب اشتد البرد فأراد أن يبدل هذا الجورب بجورب أقوى منه وأغلق فخلعه، نقول: لا حرج ما دام أنه لم يحدث وكذا لو جاءت صلاة العشاء وهو على طهارة فصلى بطهارة المغرب لم يحدث بعد ولم يمسح وبعد العشاء خلع ثم أراد أن يلبسه، نقول: ما دام أنه لم يحدث فلا حرج لكن إذا أحدث ثم خلع فنقول يلزمه أن يتوضأ ويغسل قدميه ومثله لو أنه توضأ للمغرب ثم أحدث بعد المغرب وثم توضأ للعشاء ومسح ثم بعد

(١) سبق تخريجه.

العشاء خلع، نقول: إذا خلع بعد حدث فقد انتقض وضوءه فيلزمه أن يعيد الوضوء وهذا مر تفصيله ولكن هذه على وجه السرعة.

سائل يقول: الدم الذي يكون في الذبيحة بعد الذبح، هل يأخذ حكم الدم المسفوح إذا مسّ الثياب؟

الجواب: نقول الدم المسفوح هو الذي يخرج عند الذبح وأما الذي يكون في عروقها وأقدامها وأيديها ونحو ذلك، نقول: ليس بنجس لكنه يتجنبه المسلم من باب النظافة، لا يليق بالمسلم أن يصلي بثياب فيها دماء ولو كانت طاهرة، فالنظافة شيء والنجاسة شيء، نقول: الدم الذي يخرج عند الذبح دم نجس ولو يسير لا يعفى عنه وأما سائر الدماء التي تكون في عروق الذبيحة ونحوها فهذه ليست نجسة لكنها فيها شيء من الوساخة.

على كل حال لعل إن شاء الله نؤجل الحديث فيما بقي، نسأل الله للجميع التوفيق والتسديد والإعانة وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وآله وصحبه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الثَّامِنُ]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ الغُسْلِ مِنَ الجَنَابَةِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله في الدرس الثامن من دروس عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ».

وقد انتهينا إلى باب الغسل من الجنابة وبين يدي الدرس أنبه إلى تنبيهين، أولهما: أننا اتفقنا فيما مضى على المراجعة وعلى اختبار يكون في نهاية كتاب الطهارة ولم يبقى على نهاية كتاب الطهارة إلا بابان غير هذا الباب باب التيمم وباب الحيض فلعل الأخوة والأخوات يراجعون ما سبق درسه حتى يضبطوا العلم ويثبتوه، التنبيه الثاني: الدرس القادم إن شاء الله تعالى سيكون بعد العشاء في اليوم نفسه يوم الثلاثاء نظرًا لوجود محاضرة بعد صلاة المغرب في هذا الجامع فلعل الإخوة ينتبهوا لهذا ويحرصوا على حضور المحاضرة والدرس إن أمكن.

قال المؤلف ﷺ: **(بَابُ الغُسْلِ مِنَ الجَنَابَةِ)** لما فرغ ﷺ من الكلام على الطهارة الصغرى وبين صفتها وختم ببيان ما يفسدها شرع في بيان الطهارة الكبرى فبين في هذا الباب ما يوجبها وكذلك صفتها، قال: **(بَابُ الغُسْلِ مِنَ الجَنَابَةِ)** الغُسل بالضم: هو الفعل الذي هو الاغتسال وهو تعميم البدن بالماء على صفة مخصوصة يأتي بيانها في هذا الباب، وأما الغَسل بالفتح: فهو الماء الذي يُغتسل به كما سبق في الوُضوء والوَضوء، قلنا هناك أن الوُضوء بالضم: هو الفعل وهو إمرار الماء على الأعضاء الأربعة على صفة مخصوصة، وأما الوَضوء

بالفتح: فهو الماء الذي يتوضأ به فتقول أعطني وَضوءًا وهنا تقول أعطني غَسلًا أي ماءً أغتسل به، وأما الغِسل بالكسر: فهو ما يُغسل به الشعر والرأس والبدن مع الماء من سدر وخطم وشامبو ونحوه، فما يوضع مع الماء في غسل البدن أو الشعر يسمى غِسلًا، فتقول إذا كنت فصيحًا أعطني غَسلًا وغِسلًا يعني أعطني ماء اغتسل به ومادة أتنظف بها وأنظف بها رأسي أو بدني، والجنابة من المجانبة وهي البعد والماء يباعد عن محله كما أن الجنب يبتعد عن الصلاة وعن المسجد وعن مس المصحف وقراءة القرآن والطواف بالبيت فسُمي الجنب جنبًا؛ لأنه قد باعد ذلك كله وأول مباعدة حصلت منه بمباعدة الماء عن محله فإن الماء يبعد عن محله ومن ثم ينتقل ويخرج ويوجب الغسل ويدخل في هذا الباب ما يوجب الغسل سوى الجنابة أيضًا فإنه ثمة ما يوجب الغسل غير الجنابة كانقطاع دم الحيض والنفاس وإسلام الكافر وتغسيل الميت فإن ذلك كله مما يوجب الغسل وإن كان المؤلف ﷺ اقتصر على موجبين لكن ثمة موجبات أخرى وهو بنى كتابه على الاختصار وترك بعض الموجبات في أبوابها لكن لا بأس من الإشارة إليها بعد الفراغ مما أورد.

قال ﷺ: **(وَالْمُوْجِبُ لَهُ: خُرُوْجُ المَنِيِّ، وَهُوَ: المَاءُ الدَّافِقُ، وَالْتِقَاءُ الخِتَانَيْنِ)** فلم يذكر سوى هذين الموجبين، الأول: خروج المني وفسره بقوله **وَهُوَ :المَاءُ الدَّافِقُ** فأول موجب للغسل خروج المني من الرجل أو المرأة على حد سواء، فمتى خرج المني وجب على المسلم أن يغتسل سواءً كان خروجه في حال اليقظة أو في حال النوم وسواء كان في جماع أو احتلام أو غير ذلك مما يخرج معه المني، قال: **(وَهُوَ: المَاءُ الدَّافِقُ)** الماء الثخين الدافق الذي يخرج بلذة ويعقب خروجه الفتور إذ يخرج من الذكر عدة سوائل: البول وهو معروف، والمذي وهو ماء رقيق يخرج عند المداعبة أو تذكر الجماع وهو نجس كالبول يوجب الوضوء وغسل ما أصاب من البدن كما سبق بيانه، والمني وهو ماء ثخين يخرج عند الشهوة واللذة ويخرج دفقًا بلذة ويعقب خروجه الفتور، فإذا خرج هذا المني فلا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون في اليقظة فلا بد أن يكون خروجه الموجب للغسل دفقًا بلذة وأن يخرج من مخرجه وهو الذكر أو الفرج، وهل يمكن أن يخرج من غير مخرجه؟ قال: يمكن كما لو انكسر صلبه، نقول: إذا انكسر صلبه غالبًا يُغسل تغسيل الأموات غالبًا وقد يسلم لكننا نتكلم الآن في حال الصحيح إذا خرج منيه من ذكره أو خرج منيها من فرجها وجب الغسل، في حال اليقظة يشترط أن يكون دفقًا بلذة وبعض أهل العلم ذكر اللذة ولم يذكر الدفق وبينهما تلازم فمتى وجدت اللذة وجد الدفق، فالماء الدافق الذي يخرج بلذة هو المني الموجب للغسل، وإذا خرج بدون دفق ولا لذة فهذا نوع مرض يخرج منه المني بدون أن يكون عنده أدني شهوة بدون أن يكون دفق وبدون أن يشعر به ولا بلذته، نقول: هذا مريض فلا يجب بخروج هذا المني الغسل إنما المني الموجب للغسل هو المني الدافق الذي يخرج بدفق وبلذة؛ لحديث: «إذا فضخت الماء فاغتسل وإذا لم تفضخه فلا تغتسل»[1] قالوا: والفضخ خروجه بالغلبة والشدة كما قاله ابراهيم الحربي ففي الحديث بين ﷺ وصف المني الموجب للغسل وهو الذي يخرج بغلبة وشدة وهو المعني بقول الفقهاء دفق بلذة فإذا خرج المني في اليقظة، نقول: لا بد أن يكون دافقًا وبلذة وأن يخرج من مخرجه فإذا تحقق ذلك وجب عليه الغسل.

الحالة الثانية: أن يكون خروجه في المنام وليس في اليقظة، فهذا نقول: متى تحقق كونه منيًا وجب عليه الغسل سواءً تذكر احتلامًا أو لم يتذكر بمعنى أنه أصبح أو استيقظ من نومه فوجد بللًا وتيقن أنه مني، نقول: هذا المني موجب للغسل سواءً تذكرت احتلامًا أو لم تتذكر، شعرت بلذة ودفق أو لم تشعر إذ الشعور بالدفق واللذة هذا شرط في المني في اليقظة، أما في النوم فلا يشترط ذلك، ويدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين حديث أم سليم ﵂ قالت: **«يا**

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩)، ومسلم (٣٠٣)، وابن ماجه (٥٠٤) مختصرًا، وأبو داود (٢٠٦) عن علي بن أبي طالب ﵁ قال: «كنتُ رجُلا مذَّاءً فجعلتُ أغتسلُ في الشِّتاءِ حتى تشقَّقَ ظهري فذكرتُ ذلك للنبيِّ ﷺ أو ذُكِر له قال : فقال : لا تَفْعَلْ إذا رأيتَ المَذْيَ فاغسِل ذكَرَك وتوضأْ وُضوءَك للصلاةِ فإذا فَضَخْتَ الماءَ فاغتسِل».

رَسولَ اللهِ، إنَّ اللهَ لا يَسْتَحِي مِنَ الحَقِّ، فَهلْ علَى المَرْأَةِ غُسْلٌ إذَا احْتَلَمَتْ؟ فَقالَ: نَعَمْ، إذَا رَأَتِ المَاءَ»[1] فسألت ﷺ سؤالًا فيه شيء من الحياء ويُستحيا من ذكره، ولهذا قدمت بين يدي سؤالها بقولها: إن الله لا يستحي من الحق، وهذا من تمام أدبها وفقهها العظيم ﷺ حتى قالت بعض النساء فضحت النساء وليست هذه بفضيحة بل بينت حكمًا يعتري النساء كما يعتري الرجال وهو أن الرجل والمرأة قد يريان في النوم جماعًا أو يصبحان من نوم أو يستيقظان فيجدا بللًا، فما الحكم؟ لو لم تسأل أم سليم ﷺ لبقي هذا السؤال حائرًا في أذهان النساء لكنها كشفت هذا السؤال وبينته للنبي ﷺ فأجابها نعم، يعني يجب عليها الغسل لكنه علق هذا برؤية الماء أي المني، نعم يعني يجب عليها الغسل إذا هي احتلمت إذا رأت الماء أما أن يكون احتلام بدون أن ترى أو يرى الرجل شيئًا من المني، نقول: لا يوجب الغسل بلا خلاف، الاحتلام الذي لا يوجد معه مني ولا بلل ولا أثر هذا لا يوجب الغسل، وفي تعليق النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم الغسل على رؤية الماء أو المني دليل على أن العبرة بخروجه وليست بانتقاله، ولهذا بعض الفقهاء وهم الحنابلة قالوا: إن المني إذا انتقل من موضعه وجب الغسل ولو لم يخرج وهذا قول انفرد به الحنابلة، والقول الثاني للأئمة الثلاثة ورواية عن الإمام أحمد وهو الصحيح أنه لا يجب الغسل حتى يخرج الماء حتى يخرج المني، فلو أحس الإنسان بانتقال المني لكنه لم يخرج، نقول: لا تغتسل، إذ الشرع علق الغسل على رؤية المني، فقال ﷺ: نعم إذا رأت الماء، ومثله الحيض وما أكثر ما يسأل النساء عنه، فتجد حركة في جوفها وتشعر بانتقال الحيض من موضعه لكنه لم يبرز وهذا يكثر في رمضان إذا كانت المرأة تنتظر دورتها، تقول: أنا اشعر بآلام ومقدمات الحيض وأشعر أن الحيض تحرك، نقول: كل هذا لا يؤثر ولا يفسد صومك ولا يحل لك الفطر حتى يبرز الدم ويخرج فإن الله جل شأنه علق الحكم على وجوده، قال: ﴿ **وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى** ﴾ [البقرة: ٢٢٢] متى

(١) أخرجه البخاري (٦١٢١).

يكون أذى؟ إذا رُؤي وإذا وُجد وإذا برز وإذا خرج وأما مجرد انتقاله فلا يؤثر، وكذا هنا لا يؤثر مجرد انتقال المني أو شعور الإنسان بأن المني فارق الصلب لكنه لم يخرج، نقول: ينتظر حتى يخرج وهذا هو الصحيح وعليه يحمل كلام الإمام، فإن الإمام أحمد ﷺ ما قال يجب الغسل، قال إذا تحرك المني خرج وهذا صحيح فننتظر في الغسل حتى يخرج وأما قولهم ﷺ إنه يصدق عليه أنه جنب لأن الماء بعد عن محله، نقول: ليس هذا بصحيح فهذا الاشتقاق اللغوي لا يلزم منه أن نوجب الغسل على من تحرك منه المني ولم يخرج؛ لأن عندنا الحديث صحيح وصريح **«نَعَمْ، إِذَا رَأَتِ المَاءَ»** ولأن الجنابة كما مر تصدق على من فارق وجانب الصلاة ودخول المسجد مع اللبث فيه ومس المصحف وقراءة القرآن والطواف فإنه قد جانب ذلك كله فيمكن أن نقول: إن الجنابة مجانبة الصلاة أو مجانبة الطواف أو مجانبة مس المصحف أو مجانبة قراءة القرآن أو مجانبة اللبث في المسجد، وهذا معنى لغوي صحيح وهو أيضًا شرعي، إذن نقول: إذا كان خروج المني في المنام فلابد أن يرى المني، فمتى رأى المني وجب الغسل وإن لم يره فلا يجب عليه الغسل.

إذا جاءنا يسأل قال: أنا أصبحت ووجدت أثرًا، فما الحكم؟ نقول: لا يخلو هذا من ثلاث حالات، الحالة الأولى: أن يتيقن أنه مني، إنسان استيقظ من نومه ووجد بللًا وتيقن أن هذا البلل مني فهذا يجب عليه الغسل بلا خلاف لأنه وجد السبب، وجد البلل وتيقن أنه مني فيصدق عليه قول النبي ﷺ: **«نَعَمْ، إِذَا رَأَتِ المَاءَ»** تيقن أنه مني يغتسل وجوبًا، الحالة الثانية: أن يتيقن أنه ليس بمني، أن يتيقن أن هذا البلل ليس منيًا إما بول أو مذي، المقصود تيقن أنه ليس بمني فهذا لا يجب عليه الغسل أيضًا بلا خلاف، لا يجب عليه الغسل بلا خلاف، الحالة الثالثة: أن يجهل حقيقة هذه المادة وتلتبس عليه فلا يدري أمني هو أو غير مني؟ فجاء يسأل، نقول له: هل تذكرت احتلامًا؟ قال: نعم، رأيت في المنام ما يرى الرجل وهو يجامع زوجته أو قالت المرأة رأيت في المنام ما ترى المرأة من مجامعة زوجها لها، فنقول: إذن اغتسل؛ لأن هذه

قرينة تدل على أن هذا البلل الذي التبس عليك وشككت فيه مني بقرينة الاحتلام ما دمت تجهل حقيقته والتبس عليك وتذكرت احتلامًا فاجعله منيًا واغتسل وجوبًا، قال: لا زال الأمر ملتبسٌ عليّ ولم أتذكر احتلامًا، نقول له: هل سبق نومك تفكير في الجماع أو مداعبة للزوجة؟ قال: نعم، قبل أن أنام حصل عندي شيء من ذلك ثم نمت قبل أن أجامع زوجتي، نقول: إذن هذا قرينة على أن هذه المادة التي خرجت منك مذي وليست بمني فإن المذي هو الذي يخرج عند تفكير في الجماع أو مداعبة زوجة فتوضأ واغسل ما أصاب من بدنك وثوبك ولا يلزمك الغسل، فإن قال: لم يسبق نومي تفكير ولا جماع ولم أتذكر احتلامًا والتبس عليّ هذا، وهذا أضيق ما يكون وأندر ما يكون، أن يكون المادة مشكلة ملبسة عليه لا يعلم هي مني أو غير مني ولا يتذكر احتلامًا ولا يسبق نومه مداعبةً ولا تكرار نظر ولا تفكير في جماع، نقول: في هذه الحالة اختلف أهل العلم على قولين، القول الأول: أنه يغتسل وجوبًا على سبيل الاحتياط وهو المذهب عند الحنابلة ﷺ، يقولون: ما دام أنه جهل حقيقة هذه المادة التي خرجت منه ولم يسبق نومه مداعبة أو تفكير في جماع حتى نقول إنه مذي ولم يتذكر احتلام حتى نقول إنه مني فإنه يغتسل وجوبًا، لكن ما سبب هذا الاغتسال؟ والإجابة قالوا: الاحتياط فإنه إذا اغتسل زال عنه الشك وأدى صلاته بطهارة متيقنة، القول الثاني: أنه لا يجب عليه الغسل لأن الأصل عدم الوجوب، والأصل عدم التكليف، والأصل براءة الذمة، وهذا القول الثاني أقرب من حيث الدليل والتعليل، إذ لا نوجب على عباد الله الغسل إلا بموجب شرعي لكن لو قال: لا، أنا أريد الخروج من الخلاف وأريد أحتاط لديني والحمد لله الأمر يسير والغسل لا يكلفني وهذه الحالة يمكن ما مرت لي في حياتي إلا مرة أو مرتين، نقول: اغتسل احتياطًا لكننا لا نجرؤ أن نقول بالوجوب لعدم الدليل الموجب.

قال ﷺ: (**وَالْتِقَاءُ الخِتَانَيْنِ**) هذا هو الموجب الثاني الذي ذكره المؤلف ﷺ وهو كناية عن الجماع قال: **وَالْتِقَاءُ الخِتَانَيْنِ**؛ لقوله ﷺ حديث أبي هريرة: «**إذا جَلَسَ بيْنَ شُعَبِها الأرْبَعِ، ثُمَّ**

جَهَدَها فقَدْ وجَبَ الغَسْلُ»[١] الحديث متفق عليه وفي رواية لمسلم: **«وإنْ لم يُنزِلْ»**[٢] فبين ﷺ أنه إذا حصلت عملية الجماع وجب الغسل سواءً اقترن بها إنزال أو لم يقترن بها ذلك، وهذا معنى التقاء الختانين، والختان في الرجل هو الذي يقطع عند الختن هو القلفة طرف الذكر هذا موضع الختان وهو في المرأة في أعلى فرجها يشبه العرف، ويشرع ختانه لكنه ليس على سبيل الوجوب وإنما على سبيل المكرمة أو الاستحباب وفائدة ختان المرأة تقليل الشهوة، فإذا مس الختان الختان أو التقى الختان بالختان وجب الغسل وإن لم يحصل إنزال وهذا الذي استقر عليه الأمر، وقد كان في صدر الإسلام وأوله لا يجب الغسل إلا إذا اقترن به إنزال وإذا جامع فلم ينزل ولم يمني فإنه لا يجب عليه الغسل لكن هذا نُسخ، كان في صدر الاسلام لا يجب الغسل إلا إذا أنزل ولهذا قال ﷺ: **«الماءُ مِنَ الماءِ»**[٣] يعني الماء وهو الغسل من الماء وهو الإنزال فإذا اقترن في الجماع إنزال وجب الغسل وإن لم يقترن به لم يجب لكن ذلك نسخ بقوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: **«إذا جَلَسَ بيْنَ شُعَبِها الأرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَها** -أي جامعها- **فقَدْ وجَبَ الغَسْلُ»** وصرح في الرواية الثانية، قال: **«وإنْ لم يُنزِلْ»** ولهذا لما اختلف الصحابة في هذه المسألة أورد عليهم هذا الحديث فرجع بعض من خالف منهم إلى هذا القول وهو وجوب الغسل على من أكسل وهو جامع ولم ينزل وهذا هو الصحيح، فمتى حصل الجماع وجب الغسل سواء اقترن به إنزال أو لم يقترن به إنزال إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وتعلقت به أحكام كثيرة من فساد الصوم لو كان في نهار الصوم، فساد الحج لو كان قبل التحلل الأول إلى غير ذلك من الأحكام التي تتعلق بهذا الجماع الذي هو التقاء الختانين.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣٤٨).

(٣) أخرجه مسلم (٣٤٣) مطولًا، وأبو داود (٢١٧)، وأحمد (١١٢٦١).

ثمة موجبات لم يذكرها المؤلف نمر عليها مرًا سريعًا، من الموجبات التي لم يذكرها: إسلام الكافر فإن الكافر إذا أسلم وجب عليه الغسل على الصحيح سواءً كان كافرًا أصليًا أو مرتدًا، وسواءً كان صغيرًا أو كبيرًا، وسواءً وُجد منه حال كفره ما يوجب الغسل أو لم يوجد، وسواءً اغتسل حال كفره أو لم يغتسل، إذن نقول: كل من أسلم يجب عليه الغسل وهذا معنى قولهم يجب الغسل مطلقًا سواء كان كبيرًا أو صغيرًا كافرًا أصليًا او مرتدًا وُجد منه حال كفره ما يوجب الغسل أو لم يوجد اغتسل حال كفره او لم يغتسل، نقول: كل من أسلم يجب عليه الغسل لأنه ﷺ أمر قيس بن عاصم لما أسلم أن يغتسل[1] والحديث حديث صحيح فأمره ﷺ لقيس بن عاصم أمر للأمة جمعاء وليس من خصوصيات قيس، ولهذا ذهبت الحنابلة إلى وجوب الغسل على من أسلم وذهب الجمهور إلى استحبابه، وقالوا: إنه لا يجب لأنه أسلم العدد الكبير والجم الغفير ولم يأمرهم صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بالغسل، نقول: عدم النقل لا يدل على عدم الأمر وهذا أمر شاع واستفاض عند الصحابة فكانوا يأمرون من أسلم بالغسل ولا يكلف المسلم الغسل إذا أسلم ودخل الإيمان قلبه فإنه يغتسل والأمر يسير، ولهذا جاء في الحديث أمره بالاغتسال والإختتان، قال: **«ألقِ عنْكَ شعرَ الكُفرِ واختتِنْ»**[2] فيؤمر كذلك بالختان لكنه ليس من أول الواجبات إذا قوي الإيمان بقلبه وأمكنه الختان تعين عليه، وإذا لم يمكنه أو خاف عليه من الختان أو كان كبير سن أو مريض أو في بلد لا يحسن فيه الختان فإنه يؤجل حتى يتيسر، إذن الراجح من قولي أهل العلم وجوب الغسل على من أسلم.

كذلك مما يوجب الغسل الموت فإذا مات المسلم وجب تغسيله وهذا واجب على الأحياء وهو من فروض الكفاية؛ لقوله ﷺ في حديث ابن العباس في الرجل الذي وقصته راحلته

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٢٤٠)، وأيضًا صححه الألباني في إرواء الغليل (١٢٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٦)، وأحمد ()، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

قال: «**اغسِلوه بماءٍ وسِدرٍ ، وكفِّنوه في ثوبَيْه**»[١] وقال ﷺ لأم عطية ومن معها من النساء اللاتي يغسلن النساء في زمنه قال: اغسلنها أي بنته زينب، قال: «**اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا، أَوْ أَكْثَرَ مِن ذلكَ، إنْ رَأَيْتُنَّ**»[٢] الحديث رواه الجماعة فأمر ﷺ بتغسيل الميت وهذا يشمل كل ميت إلا شهيد المعركة فحسب، وما سواه من الموتى ولو سمي شهيدًا كالمقتول دون نفسه أو عرضه أو ماله قد سماه الشارع شهيدًا وكذلك المبطون ومن مات في حرق أو غرق أو نحوه، نقول: كل من سماهم الشارع شهداء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم إلا شهيد المعركة فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه؛ لأن هذا أثر طاعة ونشأ عن عبادة من أجل العبادات فيُترك على ما عليه ولا يغسل ما عليه من دم فإنه يأتي يوم القيامة وجرحه يثعب اللون لون الدم والريح ريح المسك ولا يحتاج إلى صلاتنا عليه لأن صلاة الأحياء على الميت شفاعة ودعاء وهو قد استغنى بما حصله من كرامة الشهادة عن شفاعة الشافعين فالناس الأحياء هم الذين يحتاجون شفاعته ولهذا جاء أنه يشفع في سبعين من أهله فلا يحتاج أن يصلى عليه ويقدم بين يدي المصلين يدعون الله أن يغفر له ويرحمه، نقول: قد نال أعظم من ذلك بنيل الشهادة نسأل الله الكريم من فضله، وفي الصحيح: «**مَن سأَلَ اللهَ الشَّهادةَ بصدقٍ بلَّغه اللهُ منازلَ الشُّهداءِ وإنْ مات على فِراشِه**»[٣] كذلك مما يوجب الغسل انقطاع دم الحيض والنفاس وهذا سيذكره المؤلف رحم في باب الحيض قريبًا فلا نطيل الكلام فيه، نقول: إذا انقطع دم الحيض أو النفاس وجب على المرأة أن تغتسل وجب على المرأة أن تغتسل بل وتبادر بالغسل إذا كان وقت الصلاة ضيقًا وتغتسل غسلًا ولو مجزئًا لتصلي الصلاة في وقتها.

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٤٩)، ومسلم (١٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٥٤)، ومسلم (٩٣٩)، وأبو داود (٣١٤٢)، والترمذي (٩٩٠)، والنسائي (١٨٨١).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٠٩).

قال ﷺ: (**وَتُسَنُّ التَّسْمِيَةُ**) شرع في بيان صفة الغسل وبدأ بالتسمية، قال: (**وَالوَاجِبُ فِيْهِ : النِّيَّةُ**) والواجب في الغسل النية وقد سبق أن النية شرط في طهارة الأحداث كلها فلا وضوء ولا غسل ولا تيمم إلا بنية، ولهذا قال ﷺ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى**»[1] وسبق بحث النية في الوضوء وأن محلها القلب وأنه لا يشرع التلفظ بها لا نطقًا وجهرًا ولا سرًا وأنه إذا نوى بقلبه رفع الحدث ارتفع حدثه أو توضأ لفعل يجب له الوضوء كأن يتوضأ لصلاة أو مس مصحف أو طواف ببيت أو توضأ لأمر مسنون كأن يتوضأ لينام على طهر أو توضأ لغضب أو نحو ذلك، فإنه يصلي بهذا الوضوء إذ هذا نية فكذا هنا نقول ينوي رفع الحدث ينوي بقلبه رفع الحدث الأكبر من حيض أو جنابة أو نفاس ويرتفع حدثه ولو اجتمعت عدة أحداث فاغتسل غسلًا واحدًا أجزأ ورفع الأحداث كلها من الأحداث الكبرى والصغرى (**وَتَعْمِيْمُ بَدَنِهِ بِالْغَسْلِ**) إذ الواجب أن ينوي ويعم بدنه بالغسل (**مَعَ المَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ**) لأن المضمضة والاستنشاق فرضان كما سبق في الوضوء والغسل، قد ذكرنا الخلاف سابقًا وبينا أن الحنفية يرون فرضيتها في الغسل دون الوضوء، وأن الحنابلة يرون فرضيتها في الوضوء والغسل، وأن المالكية والشافعية يرون أنها سنة في الوضوء والغسل، وأن الصحيح أنها فرض لا بد منه أي المضمضة والاستنشاق في الوضوء والغسل، ولهذا إذا اختار المسلم الغسل المجزئ، نقول: عم بدنك بالماء وتمضمض واستنشق، انغمس في نهر أو مسبح أو بركة وخرج، نقول: هل نويت بقلبك رفع الحدث؟ قال: نعم، ما انغمست إلا لأرفع الحدث عني، نقول: تمضمضت واستنشقت؟ قال: نعم، نقول مجزي هذا، هذا الحد المجزي أو أخذ إناءً فيه ماء فصبه على بدنه ناويًا به رفع الحدث، نقول: يرتفع الحدث إذا تمضمض أو استنشق وإن ترك المضمضة والاستنشاق فإن غسله ناقص ولا يكمل حتى يتمضمض ويستنشق، ولهذا قال ﷺ: (**وَالوَاجِبُ فِيْهِ** أي في الغسل **النِّيَّةُ** أي شرط لا بد منه

(١) سبق تخريجه.

وَتَعْمِيْمُ بَدَنِهِ بالماء **مَعَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ)** ونص عليها؛ لأن بعض الناس إذا اغتسل غسلًا مجزيًا قد يترك المضمضة والاستنشاق قد يتركها، الذين ينغمسون في الأنهار في المسابح يمكن يخرج وهو ما تمضمض ولا استنشق ويقول إني اغتسلت، نقول: لم تغتسل غسل مجزئ، الغسل المجزئ تعميم البدن بالماء مع المضمضة والاستنشاق وأما الغسل الكامل فسيأتي بيانه، إذن عندنا في الغسل نوعان: غسل مجزئ يأتي فيه بالحد الأدنى، الحد الواجب الذي لا بد منه وهو النية وتعميم البدن بالماء وأما التسمية فسيأتي أنها سنة.

قال ﷺ: **(وَتُسَنُّ التَّسْمِيَةُ)** وقد سبق أيضًا ذكر الخلاف في التسمية وقلت هناك إن الخلاف فيها في الوضوء مثله في الغسل ومثله أيضًا في التيمم فمن يرى وجوبها في الوضوء يرى وجوبها في الغسل، ومن يرى سنيتها واستحبابها في الوضوء يرى استحبابها في كذلك الغسل والتيمم وهو الصحيح وهو قول جماهير أهل العلم، فيسن للمسلم أن يسمي ولا ينبغي له أن يخل بها مع ذكرها، إذا ذكر لا ينبغي أن يتركها كما سبق بيانه وتفصيله، قد قال ﷺ: **«لا وُضوءَ لمن لَم يذكُرِ اسمَ اللهِ عليهِ»**[1] مر الحديث وتفصيله.

قال ﷺ: **(وَ يَدْلُكَ بَدَنَهُ بِيَدِهِ)** هذا أيضًا من السنن أن يمر يديه مع الماء لا سيما في المواضع التي ينبو عنها الماء ويرتفع كغضاريف الاذنين وكتحت حلقه وتحت إبطيه وفي عمق سرته وتحت ركبتيه وبين أليتيه، نقول: هذه المواضع التي قد يرتفع الماء وينبو عنها تعاهدها بمرور يدك مع الماء حتى يصل الماء إلى كل شيء من بدنك، فإن النبي ﷺ بين وجوب تعميم البدن بالماء قال: **«أنْقُوا البَشَرَةَ»**[2] وقال ﷺ: **«من ترك شعرة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من**

(١) أخرجه أبو داود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩)، وأحمد (٩٤١٨)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٤٨)، والترمذي (١٠٦)، وابن ماجه(٥٩٧)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٨٤٧).

النار»[1] وهذا وعيد شديد على ترك شعرة فكيف بمن يترك بعض بدنه أو بعض شعره لم يصيبه الماء؟ قال علي ﷺ فمن ثم عاديت شعري يعني لما سمع هذا الحديث وهذا الوعيد يقول عاديت شعري يعني لم أتركه يطول لأنه إذا طال سيشغلني من ناحية وربما عذبت بسببه، وهذا تنبيه للرجال الذين يطيلون شعورهم وكذلك النساء أن يتعاهدوا الشعور فلا يتركوا شعرة إلا أصابها الماء كما سيأتي، إذن **يَدْلُكَ بَدَنَهُ بِيَدِهِ، وَيَفْعَلَ كَمَا رَوَتْ مَيْمُوْنَةُ** بدل أن يذكر الصفة ذكر حديثًا يشتمل عليها، وقد جاء في الصحيحين عدة أحاديث في غسله ﷺ رواها أمهات المؤمنين؛ لأن هذا مما يختص به زوجاته ويرينه دون غيرهن، ولهذا روت أم المؤمنين عائشة ﷺ صفة غسله ﷺ وكذلك أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث ﷺ وأرضاهن قالت أم المؤمنين ميمونة: (**سَتَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَاغْتَسَلَ مِنَ الجَنَابَةِ، فَبَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ**) وغسل اليدين سنة كما سبق لغير المستيقظ من نوم مستغرق أو من نوم ليل، أما المستيقظ من نوم مستغرق أو من نوم ليل فإنه يجب عليه أن يغسل كفيه أو يديه قبل أن يغمسهما في الإناء ثلاثة وقد سبق حديث أبي هريرة المخرج في الصحيحين وبيان معناه، وأما غير المستيقظ فإنه يسن في حقه أن يغسل يديه قبل أن يشرع في الوضوء كما سبق وهو سنة مجمع عليها وكذلك في الغسل، قالت: (**فَبَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِيْنِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ**) إذن ينوي ثم يسمي ثم يغسل كفيه ثلاثًا ثم يغسل فرجه وما تلوث من بدنه سواء كان التلوث من أثر الجماع أو المني أو من غيره، نقول: ما تلوث من البدن يغسله لكنه يبدأ بالفرج فينجيه وينظفه ويزيل ما عليه من أثر مني، كذلك المرأة ما على فرجها من أثر دم حيض أو نفاس (**ثُمَّ**

---

(١) أخرجه مطولًا أبو داود (٢٤٩)، وابن ماجه (٥٩٩)، وأحمد (٧٩٤) عن علي بن أبي طالب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «مَن تَرك موضعَ شَعرةٍ من جسدِه من جنابةٍ لم يُصبْها الماءُ فُعلَ به كذا وكذا من النَّارِ، قال: عليٌّ رَضي اللهُ عنهُ: فمِن ثَمَّ عادَيتُ رأسي»، والحديث ضعفه الألباني في إرواء الغليل (١٣٣) ولكن صححه أحمد شاكر في تخريج المسند (٢/ ٢٥٥).

ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الحَائِطِ أَوِ الأَرْضِ) ليزيل ما يعلق في اليد من أثر المني ونحوه، ويقوم مقام هذا غسل ذلك بمثل الصابون ونحوه من المطهرات، فإن الإنسان إذا استعمل شيئًا من الشامبو أو الصابون للجسم أزال ما قد يعلق في يده أو يعلق في جسمه من أثر الجنابة **(ثُمَّ تَوَضَّأَ وُضُوْءَهُ لِلصَّلاةِ)** يعني بعد أن غسل فرجه وما تلوث من بدنه توضأ وضوئه للصلاة وهذا دليل على سنة الوضوء قبل الغسل وإنه يتوضأ وضوءًا كاملًا فيغسل وجهه مع المضمضة والاستنشاق ويغسل يديه مع مرفقيه ويمسح رأسه مع أذنيه ويغسل رجليه، وقال بعض أهل العلم بل يتوضأ وضوءًا كاملًا غير غسل رجليه؛ لأنه جاء في الصحيح أنه ﷺ لما فرغ من الغسل تنحى وغسل رجليه والجمع بين هذه الأحاديث أن نقول: يتوضأ وضوءًا كاملًا فإن احتاج إلى غسل رجليه بعد الفراغ من الغسل غسلهما كما لو كان يغتسل في محل طين فإنه إذا فرغ من الغسل حتى يخرج يغسل قدميه ليزيل ما علق فيها من طين لكن إذا كان يغتسل في مثل مغتسلات اليوم ودورات المياه والمكان المعد للغسل الذي قد بُلط ولا يعلق في القدم شيء من طين ولا غيره فإنا نقول: يتوضأ وضوءًا كاملًا قبل غسله ثم إذا غسل بدنه لا يعود إلى غسل قدميه ثانية.

قال ﷺ: **(ثُمَّ أَفَاضَ المَاءَ عَلَى بَدَنِهِ)** هنا لم تذكر غسل الرأس وغسل الرأس قبل غسل البدن، وقد جاء في حديث أم المؤمنين عائشة وهو في الصحيحين أيضًا قالت: **«ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثًا حتى ظن أنه روى بشرته»**[1] فبعد أن يغسل المسلم فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة يروي أصول الشعر ويغسله ثلاثًا ويبالغ في غسله حتى لا يبقى شعرة لم يصبها الماء إذ لا يعذر إذا ترك شيئًا متعمدًا لكن لو ترك شيئًا لم يعلم به فلا إثم ولا مؤاخذة لكن يجتهد غاية الاجتهاد لما سبق من الوعيد في ترك شعرة لم يصبها الماء ويدخل يديه في أصول الشعر حتى

(١) لم أجد من خرجه بلفظة (حتى ظن أنه روى بشرته)

يصل إلى فروة شعر رأسه لا سيما إذا كان الشعر كثيفًا، وهل يلزم نقض الشعر إذا كان مظفرًا في حق النساء؟ أما في غسل الجنابة فلا يلزم بلا خلاف؛ لأن النساء كن يطلن شعورهن ويظفرنها خلاف ما عليه نساء العصر اليوم في الأعم الأغلب من تقصير الشعور وعدم تظفيرها لكن النساء الأوائل كن يعتنين بالشعر ويعتبرنه من أجمل الجمال ويظفرنها فإذا اغتسلت للجنابة، نقول: لا يلزمها نقض الشعر لكنها تروي أصوله وتحركه حتى يصل الماء إلى ما بين الشعر، وأما في غسل الحيض فإن أهل العلم قد اختلفوا في وجوب النقض على قولين: فذهبت الحنابلة إلى وجوب النقض واحتجوا بحديث أم سلمة: **«وفيه أفأنقضه للجنابة؟ قالت: إني ذات ظفر أفانقض شعري لغسل الجنابة؟ قال ﷺ لا»**[1] والحديث عند الإمام مسلم لكن جاء في رواية في الصحيح أيضًا عند الإمام مسلم أنها قالت: **«فَأَنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ والجَنَابَةِ، فَقالَ ﷺ: لَا»**[2] فدل على أنه لا يلزم النقض لا في غسل الحيض ولا في غسل الجنابة وهذا القول الاخير هو الصحيح؛ لأن الحديث صحيح ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وهي زيادة ثقة فيعمل بها، وبهذا قال سماحة شيخنا عبدالعزيز بن باز قدس الله روحه ونور ضريحه، فالراجح أنه لا يلزم المرأة إذا كان شعرها مظفرًا أن تنقضه لا في غسل الحيض ولا في الجنابة، أما في الجنابة فلا خلاف وأما في الحيض فعلى الصحيح لكن لو قالت: لا أنا أريد أن أنقضه وأغسله غسلًا جيدًا وربما يعني أضع معه بعض المطهرات والمنظفات أعتني به في غسل الحيض فإنه لا يتكرر في الشهر إلا مرة، نقول: الأمر واسع ولك ذلك وفيه خروج من خلاف معتبر لكن من حيث الوجوب الشرعي لا يجب لأنه ﷺ لما سئل فأنقضه الحيضة؟ قال: لا، ورواية أفأنقضه للحيضة رواية صحيحة مثل رواية فأنقضه للجنابة، فإذا كنا نقول

---

(١) أخرجه مسلم (٣٣٠) عن أم سلمة ﵂ قالت: «يا رَسولَ الله، إنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي فأنْقُضُهُ لِغُسْلِ الجَنَابَةِ؟ قالَ: لَا. إنَّما يَكْفِيكِ أنْ تَحْثِي علَى رَأْسِكِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكِ المَاءَ فَتَطْهُرِينَ».

(٢) أخرجه مسلم (٣٣٠).

لا يلزمها النقض للجنابة لأنها سألت أأنقضه للجنابة؟ قال لا، نقول: وكذلك سألت في رواية ثانية: «**أفأنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ والجَنَابَةِ؟ قالَ: لَا، إنَّما يَكْفِيكِ أن تُفِيضِينَ عَلَيْكِ المَاءَ فَتَطْهُرِينَ**» إنما يكفيك يقول ﷺ أن تفيضين عليك الماء فتتطهرين ثم بعد ذلك يفيض الماء على بدنه، وهل يشرع التكرار في غسل البدن والتثليث؟ نقول: على خلاف، والراجح أنه لا يشرع لعدم وروده في الصحيح، لعدم وروده في الأحاديث فإنه ﷺ غسل الرأس ثلاثًا وغسل البدن مرة، ولا يشرع تثليث البدن قياسًا على الرأس ولا قياسًا على الوضوء في أعضاء الوضوء فإن المسألة مسألة اتباع وما فعله ﷺ نفعله وما تركه نتركه، والنبي ﷺ اغتسل مرات عديدة ولم يرد عنه في حديث صحيح قط أنه غسل بدنه ثلاثًا بل كان يثلث الرأس ويفرد البدن، وفي الوضوء يغسل الأعضاء ثلاثًا وربما مرتين وربما مرة والرأس يمسحه مرة، فنقتدي به ﷺ ولا نزيد على سنته، قالت ﵂: (**ثَمَّ تَنَحَّى**) يعني في موضع آخر (**فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ**) هذا الحديث دليل على أنه إذا احتاج إلى غسل القدمين بعد الفراغ من الغسل غسلها، وأما إذا كان لا يحتاج فإننا نقول: إذا غسل بدنه سيصب الماء على القدمين ويكتفي بهذا.

قال ﵀: (**وَلا يَجِبُ نَقْضُ الشَّعْرِ فِيْ غَسْلِ الجَنَابَةِ إِذَا رَوَّى أُصُوْلَهُ**) هذا بلا خلاف ومفهوم كلامه هنا أنه يجب في الحيضة ولهذا لم يذكرها لكن الصحيح أنه لا يجب نقضه لا في غسل الحيض ولا في غسل الجنابة، قال ﵀: (**وَإِذَا نَوَى بِغَسْلِهِ الطَّهَارَتَيْنِ، أَجْزَأَ عَنْهُمَا**) عليه حدث أصغر وحدث أكبر فاغتسل ونوى رفع الحدث وأطلق فإنه يرتفع كل حدث أو نوى رفع الجنابة والحدث الأصغر، نقول: إذا نواهما ارتفعا أو نوى رفع الحدث وأطلق ارتفع ولا يلزمه أن يتوضأ عقب الغسل لكنا نقول: إذا كنت تريد الوضوء فقدمه حتى تصيب السنة فإن السنة في الغسل الكامل أن تتوضأ ثم تغتسل كما جاء في هذا الحديث حديث أم المؤمنين ميمونة ومثله حديث أم المؤمنين عائشة ﵄ وأرضاهن، فإن السنة أن تتوضأ وضوءك للصلاة كاملًا ثم تغسل شعرك ثلاثًا ثم بدنك مرة، أما أنك تتعمد غسل البدن ثم تتوضأ، نقول: إذا كنت

تريد الوضوء فقدمه حتى تصيب السنة مثل الذين يحجون مفردين ثم بعد الفراغ من الحج يخرجون يأتون بعمرة، نقول: إذا أنت تريد العمرة في هذه الرحلة وفي هذه السفرة فقدمها قبل الحج وكن متمتعًا بهذا الحج تصيب السنة وتحصل الأجر أما أنك تحج مفردًا ثم تخرج إلى التنعيم ثم تأتي بعمرة هذا خلاف السنة وفيه مزاحمة للحجاج في وقت النسك وهذا يفعله بعض الحجاج ويحسبون أنه أحسن شيء، نقول: سبحان الله إذا أنت تريد عمرة وحج منفصلتين عن بعض فقدم العمرة ثم تحلل وأحرم بالحج، فإن قال: لا، هذا يلزمني فيه الهدي وأنا لا أقدر على الهدي نقول: سبحان الله، الله جعل بدلًا للهدي وهو الصيام والصيام مقدور عليه صم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت إلى أهلك وتكون قد فعلت أفضل الأنساك، اعتمرت عمرة منفصلة عن الحج لكن قدمت العمرة ثم أتيت بالحج، وأما أن تأتي بحج مفرد ثم تخرج تأتي بعمرة مستقلة، نقول: هذا خلاف السنة حتى إن العلماء الذين يرون أن الإفراد أفضل، يقولون: من أسباب ترجيح الإفراد وكونها أفضل حتى لا يبقى البيت مهجورًا وحتى يبقى العمار والزوار طول السنة هم يقصدون أنه يأتي لحج ثم يرجع إلى بيته ويأتي يعتمر ولم يقصدوا أبدًا أن يأتي بحج ثم يخرج ويأتي بعمرة بل إذا كان سيفعل ذلك فإنه يتمتع هذه نقول مثلها إذا كنت كل ما اغتسلت تتوضأ فقدم الوضوء على الغسل حتى تصيب السنة.

قال ﷺ: **(وَكَذلِكَ لَوْ تَيَمَّمَ لِلْحَدَثَيْنِ وَالنَّجَاسَةِ عَلَى بَدَنِهِ أَجْزَأَ عَنْ جَمِيْعِهَا)** سيأتي في درس التيمم نية التيمم كيف تكون، يقول: **لَوْ تَيَمَّمَ لِلْحَدَثَيْنِ**، عليه حدث أصغر وأكبر أجزأ لكن ضم مع ذلك التيمم عن النجاسة على البدن، وهل يشرع للمسلم أن يتيمم لنجاسة على بدنه؟ نقول: هذا محل خلاف، الحنابلة يقولون: نعم إذا كان على بدنه نجاسة لم يستطع غسلها ولا إزالتها يتيمم عنها، والصحيح أن التيمم إنما يشرع في رفع الأحداث، الحدث الأصغر أو الحدث الأكبر، وأما النجاسة على البدن فكالنجاسة على الثوب كما أنهم يقولون لا يتيمم لنجاسة على ثوبه ولا بقعة صلاته بلا خلاف، فكذلك نقول: لا يتيمم لنجاسةٍ على بدنه على

الصحيح لعدم ورود الدليل، الدليل إنما جاء في التيمم عن الأحداث، عن الحدث الأصغر أو الأكبر وأما النجاسة على البدن فلم يرد في السنة التيمم عنها.

قال ﷺ: (**وَإِنْ نَوَى بَعْضَهَا فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ مَا نَوَى**) ما نوى إلا بعض الأحداث، يقول: **لَيْسَ لَهُ إِلاَّ مَا نَوَى** ويبقى الحدث الذي لم ينوه، والصحيح أنه إذا نوى رفع حدث لا يلزمه أن يتذكر جميع الأحداث بل إذا دخل المسلم لمحل الغسل واغتسل ناويًا رفع حدث ارتفعت جميع الأحداث، لو إنه عليه يعني جماع واحتلام أو امرأة حيض وقبله جماع ثم نزل عليها الدم ولم تغتسل للجماع وأرادت أن تغتسل، نقول: ترتفع جميع الأحداث بالغسل، وكذلك المتيمم إذا نوى بتيممه رفع الحدث على الصحيح فإنه ترتفع أحداثه كلها إذ لا يمكن أن ينوي رفع حدث ويترك أحداث أخرى، هذا أبرز ما ذكره المؤلف ﷺ في الكلام على الغسل من الجنابة.

بقي مسألة مهمة لم يذكرها في الوضوء ومفسداته ولا في الغسل وموجباته وهو ما الذي يحرم على المسلم أن يفعله إذا كان محدثًا حدثًا أصغر أو محدثًا حدثًا أكبر؟ يعني ما الذي يحرم على المحدث سواء كان حدثه أصغر أو أكبر؟ نقول: أما الحدث الأصغر فإنه يحرم عليه فعل ثلاثة أشياء:

أولها: مس المصحف، فلا يحل للمسلم إذا أحدث حدثًا أصغر بأن أكل لحم جزور أو نام نومًا مستغرقًا أو خرج منه ريح أو بول أو غائط أو مس ذكره، نقول: إذا أحدث يحرم عليه أن يمس المصحف وهو الورق أو الكتاب المكتوب فيه كلام الله جل شأنه الذي منه بدأ وإليه يعود، سواءً كان مصحفًا كاملًا أو مجزئًا بل ولو ورقة لا يمس المصحف وهذا قول الأئمة الأربعة؛ لأن الله جل شأنه قال: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [الواقعة] قد اختلف المفسرون فيها المراد بالمطهرين في الآية على قولين: قيل المراد به الملائكة وحينئذ يكون الاستدلال به من باب الأولى أو من باب الإشارة، نقول: إذا كان الله جل شأنه بين في كتابه

أنه لا يمس كتابه إلا المطهرين من الملائكة، فكذلك ينبغي ألا يمسه إلا المتطهرين من المؤمنين، وإما أن يراد بالمطهرين في الآية المؤمنين فيكون الدليل واضحًا وصريحًا وعلى أي الاحتمالين فإننا نقول: لا يحل للمسلم إذا أحدث أن يمس المصحف، وكذلك جاء في السنة في كتاب النبي ﷺ الذي تلقته الأمة بالقبول وفيه: **«لا يَمَسَّ القرآنَ إلَّا طاهِرٌ»**[1] فيحرم على المسلم إذا أحدث أن يمس المصحف بيده أو بشيء من بدنه.

الأمر الثاني: مما يحرم على المحدث حدثًا أصغر الصلاة فرضًا كانت أو نفلًا، فلا يحل للمسلم إذا أحدث أن يصلي وإذا صلى وهو محدث وهو يعلم فهو على خطر عظيم إذ وقد وقع في كبيرة من كبائر الذنوب، قد ذهب بعض أهل العلم إلى كفره وهو قول عند الحنفية وذلك أنه قام وركع وسجد لغير الله، يقول: هذا الذي يصلي بدون وضوء يعلم أنه محدث ويصلي يقوم ويركع ويسجد هو لم يصل لله لأنه يعلم أن الله لا يقبل هذه الصلاة ولا يريدها منه، والله جل شأنه قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] الآية والنبي ﷺ قال: **«لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إذا أَحْدَثَ حتَّى يَتَوَضَّأَ»**[2] [حديث متفق عليه] فكونه يقوم ويركع ويسجد، قالوا: هذا يعني ليس لله لكننا نقول: ما يفعل هذا إلا جاهل أحمق فيقال بجهله ويقال بخطئه وبفسقه لكن الكفر يعني ما نصل أن نحكم عليه بالكفر، اللهم إلا أن يفعل ذلك استهزاءً استخفافًا بشأن الصلاة فهذا قصد عظيم يكفر به لكن مجرد الفعل، وللأسف يحصل قصدًا من بعض أبناء المسلمين أن يصلي بدون وضوء في مدارسنا يوجد أعداد قد تتفاوت من مدرسة إلى مدرسة ومن مرحلة إلى مرحلة لكن هذا خطر عظيم يوجب على الآباء والأولياء والمدرسين والمربين أن يهتموا

---

(١) أخرجه الطبراني (١٢/ ٣١٤) (١٣٢١٧)، والدارقطني (١/ ١٢١)، والبيهقي (٤١٧)، والحديث صححه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١٤٦٥)، وأيضًا الألباني في صحيح الجامع (٧٧٨٠).

(٢) سبق تخريجه في أكثر من موضع.

بهذا الموضوع وغيره من موضوعات التربية المتعلقة بالتطبيق العملي فإن أبنائنا لا قصور عندهم فيما يتعلمون هم يتعلمون من نعومة أظفارهم الحمد لله، كتاب الله وحديث رسول الله ويتعلمون مبادئ الدين في توحيد وعقيدة صحيحة وفقه من أول ما يدرسون إلى مراحلهم الجامعية وهم يدرسون لكن التطبيق فيه خلل يحتاج إلى إعادة نظر وإلى تضافر الجهود في معالجة هذا الداء، لماذا هذا الولد يدرس ويتعلم ثم قد يأتي للمدرسة ما صلى الفجر؟ أو يأتي المدرسة وإذا جاءت صلاة الظهر صف مع زملائه وصلى بدون وضوء ويوجد أيضًا من بعض العمالة في الأسواق أحيانًا قد يدخل ويصلي بدون وضوء وهذا أيضًا من جهله فيحتاج إلى تعليم وإرشاد وتبيين، قد تقوم بعض النساء أيضًا بالصلاة في حضرة النساء وهي حائض، تقول: أستحي أو أخجل، نقول: هذا ما يجوز ليس لك ذلك ولا يحل لك أن تصلي والنساء يعرفن أن الحيض مانع من الصلاة ومن ثم فالمرأة إذا قام بها عذر شرعي لا يحل لها أن تصلي مع المصليات ولا تفعل ما يفعله الطاهرات.

الأمر الثالث: مما يحرم بالحدث الأصغر الطواف بالبيت على خلاف والخلاف فيه قوي، ذهب الحنابلة أو الشافعية أنه لا يحل أن يطوف بالبيت ولو كان محدثًا حدثًا أصغر واحتجوا بفعله ﷺ قالوا أنه طاف متوضئًا ولم يطف إلا متطهرًا وقاسوا على الحدث الأكبر وفي القياس نظر واحتجوا بحديث مروي في ذلك وهو أنه ﷺ روي عنه أنه قال: **«الطوافُ بالبيتِ صلاةٌ، إلا أنَّ اللهَ أباحَ فيهِ الكلامَ، فمن تكلّمَ فيهِ فلا يتكلمْ إلا بخيرٍ»**[1] لكن الحديث فيه كلام طويل وكثير لكننا نقول: ينبغي للمؤمن أن يجتهد في الاحتياط في طوافه وألا يطوف إلا متطهرًا ليسلم من هذا الخلاف ويخرج منه ويؤدي عبادة طوافه بيقين الطهارة.

---

(١) أخرجه الدارمي (١٨٨٩)، وابن الجارود (٤٦١)، وابن حبان (٣٨٣٦) مرفوعًا باختلاف يسير، قال عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٩٣): قيل إنه من كلام ابن عباس، وقال عنه ابن القيم في أعلام الموقعين (٣/ ١٩): رُوي موقوفًا ومرفوعًا.

أما إذا كان الحدث أكبر فإنه يحرم على المحدث حدثًا أكبر ما سبق من مس مصحف والصلاة فرضًا أو نفلًا والطواف بالبيت وهنا يتأكد إذ الطواف في حق الحائض والجنب ممنوع ويعني يجب عليه الكف عن الطواف لأن النبي ﷺ قال لأم المؤمنين عائشة لما حاضت: **«افْعَلِي ما يَفْعَلُ الحَاجُّ غيرَ أَنْ لا تَطُوفِي بالبَيْتِ»**[1] فمنعها من الطواف بالبيت وقال لها لما حاضت يعني وهي تريد أن تتمتع افعلي ما يفعل الحاج وبين لها أن طوافها وسعيها يجزيها لأنها تتحول من متمتعة إلى قارنة، **«افْعَلِي ما يَفْعَلُ الحَاجُّ غيرَ أَنْ لا تَطُوفِي بالبَيْتِ»** فلم تطوف ولم تسعى وهي فقيهة ﵂ علمت أن السعي لا بد من طواف قبله وأن من شروط صحة السعي أن يسبقه طواف فلم تطف ولم تسع حتى طهرت ثم أكملت حجها ثم رغبت في الإتيان بعمرة مستقلة فطيب خاطرها النبي ﷺ وأمر أخاها عبد الرحمن أن يخرج بها إلى التنعيم لتأتي بعمرة، فظن بعض الناس أن هذه سنة وتكاثر المعتمرون من التنعيم بعد كل حج مع أن هذا لم يقع إلا من أم المؤمنين عائشة ومع النبي ﷺ مائة ألف يزيدون حجه ما خرجوا للتنعيم يأتون بعمرة لكن أم المؤمنين عائشة جاء في نفسها وخاطرها كيف أنها جاءت لتتمتع بعمرة للحج لكن الحيض حبسها وخشيت أن يفوتها الحج فأدخلت الحج على العمرة وصارت قارنة ثم أمرها النبي ﷺ أن تأتي بعمرة تطيبًا لخاطرها، نقول: من كان مثل أم المؤمنين عائشة فيفعل مثل فعلها، أما من تيسر له الإتيان بالعمرة كما سبق فإنه يأتي بها قبل الحج إذا كان يريد الإتيان أو أداء النسكين، ولما حاضت صفية ﵂ قال ﷺ: أحابستنا هي؟ فدل على أن الحائض ستحبس قومها ولن ترجع حتى تطوف بالبيت، فقالوا: إنها قد أفاضت يعني قد طافت طواف الإفاضة، قال: فلتنفر إذن[2] لأنه لم يبقى عليها إلا طواف الوداع وهو

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم(١٢١١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٠١) عن عائشة ﵂: «أنَّ صَفِيَّةَ بنْتَ حُيَيٍّ زَوْجَ النبيِّ ﷺ، حَاضَتْ في حَجَّةِ الوَدَاعِ، فَقالَ النبيُّ ﷺ: أحَابِسَتُنَا هي فَقُلتُ: إنَّهَا قدْ أفَاضَتْ يا رَسولَ اللَّهِ وطَافَتْ بالبَيْتِ، فَقالَ النبيُّ ﷺ: فَلْتَنْفِرْ».

ساقط عن الحائض والنفساء كما في حديث ابن عباس: **«أمرَ النَّاسُ أن يَكونَ آخرَ عَهْدِهِم بالبَيتِ إلَّا أنَّهُ قد خُفِّفَ عنِ المرأةِ الحائضِ»**[1] فإذا طافت المرأة طواف الإفاضة ثم نزل عليها دم الحيض، نقول: الحمد لله، انتهيتِ من ركن الحج بعد الوقوف بعرفة وطواف الإفاضة ولم يبق عليك إلا أفعال ما تشترط لها الطهارة تبيتين بمنى وترمين الجمرات ثم تسافرين لبلدك ولا يلزمك طواف وداع ولا الإتيان للمسجد الحرام.

مما يزيد على المحدث حدثًا أكبر من المحرمات قراءة القرآن، إذن المحدث حدثًا أصغر يقرأ القرآن عن ظهر قلب لكن المحدث حدث أكبر لا يمس المصحف ولا يقرأ القرآن سواءً كان حدث جنابة أو حيضًا أو نفاسًا، أما الجنابة فعلى الصحيح وقول جماهير العلماء؛ لأن النبي ﷺ نهى الجنب أن يقرأ القرآن، نهى الحائض والجنب أن يقرأ القرآن ولم يكن ﷺ يحجبه شيء عن القراءة إلا الجنابة ومن ثم فلا يحل للجنب أن يقرأ شيئًا من القرآن ولو آية ولو حرفًا لأن حدثه بيده متى شاء أن يقرأ يغتسل ويرتفع حدثه ويقرأ ما شاء، أما الحائض والنفساء ففيه خلاف كبير بين الأئمة والراجح أنها كالجنب لا تقرأ إلا إذا دعت الحاجة، ما هي الحاجة؟ نقول أن تكون متعلمة فتحتاج التعلم وقد ينزل عليها دم الحيض في الشهر أسبوع أو يزيد فلا يمنعها حيضها من تعلم القرآن لكن لا تمس المصحف بل تفتحه من وراء حائل كقفاز في يد ونحوه أو تكون معلمة فتحتاج إلى تعليم الطالبات القرآن والفتح عليهن وتصحيح تلاوتهن أو طالبة تحتاج لاختبار فكذلك لا تؤخر الاختبار لأجل أن تطهر، وكذلك الحافظة التي تخشى النسيان من كانت حافظة لكتاب ربها تخشى أن تنساه إذا تركته وهجرته في فترة حيضها وفترة نفاسها وهي تطول فإنه لا حرج عليها أن تراجع حفظها بدون مس مصحف، أما إذا انتفت من هذه الحاجات كلها فلا تقرأ إذا كان مجرد قراءة تعبد، نقول: لا تقرأين لكن لك أن

(١) أخرجه البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٨).

تستمعين للقرآن وتسبحين وتهللين وتكبرين وتستغفرين وتصلين على النبي ﷺ وتقولين سائر الأذكار غير قراءة القرآن وتحضرين مجالس الذكر إن لم تكن في بيوت الله تعالى، وكذلك تستمعين مجالس الذكر والدروس العلمية والنافعة، والغريب أن النساء في الأعم الأغلب ما يسألن عن هذه المسألة إلا في رمضان وكأن القرآن خاص برمضان، إحدى عشر شهر تترك قراءتها حائضة وطاهرة كحالنا أو حال كثير من الرجال نسأل الله أن يهدينا سواء السبيل، فالقرآن يهجر من كثير من المسلمين ولهذا ما نسمع السؤال عن قراءة القرآن حال الحيض إلا في رمضان فقط، تقول: أنا أريد أن أقرأ، أقول لها: أنت تقرأين في طوال السنة؟ تقول: لا والله إني مقصرة، أنت طاهر بطول السنة أكثر الشهر طاهر ما تقرأين والآن لما حضتي في رمضان تقرأين؟ لا تقرأين قراءة تعبد واجتهدي على القراءة حال طهرك، إذا طهرت فاقرأي سواء في رمضان أو في غيره وليكن لك ختمة على الأقل في الشهر، أما أنك تتركين القراءة للقرآن في طهرك وفي طول شهورك فإذا جاء رمضان فقط سألتي لأن تختمي في رمضان أو يعني تختمي أكثر من ختمة، نقول: الصحيح أنها لا تقرأ.

كذلك يحرم على المحدث حدثًا أكبر ان يلبث في المسجد ويبقى فيه ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] أما مجرد العبور والمرور فلا حرج في ذلك، بقي عندنا اللبث في المسجد اشرت إليه إشارة قلت: يحرم على الحائض والجنب أن يلبثا في المسجد أن يجلسا فيه؛ لأن الله جل شأنه لم يبح إلا العبور بأن يدخل المسجد ويمر فقط لحاجة، قالوا: وأما اتخاذ المسجد طريقًا فليس بمشروع لكن إذا احتاج إليه أدنى حاجة، قالوا: واختصار الطريق حاجة فلو ما دخل من باب وخرج من باب لا بأس، وإذا احتاج للجلوس ودعت إليه الحاجة فإنه يخفف حدثه بالوضوء كالمعتكف إذا احتلم ولم يتيسر له الغسل، نقول: يخفف حدثه بالوضوء حتى يتيسر له الغسل ومصلى النساء في المساجد مسجد فلا يحل للمرأة أن تلبث فيه حال حيضها وكذا مصلى العيد، ولهذا أمر ﷺ كما في حديث أم عطية بإخراج العواتق والحيض وذوات

الخدور يشهدن الخير ودعوة المسلمين، قال: فأما الحيض فيعتزلن المصلى أو الصلاة فلا يشهدن الصلاة[١]، إذن أمر ﷺ بإخراج النساء كل النساء حتى العواتق جمع عاتق وهي الفتاة التي قاربت البلوغ، وكذلك ذوات الخدور اللاتي يجلسن في الخدر في المكان أسفل البيت وقعر البيت لا يراها فيه إلا أقرب الأقربين حتى النساء من الجيران لا يرينها وهذا لما كان النساء عندهن الحياء التام، ما تخرج الفتاة إلى النساء إلا الأقربين جدًا حتى الجيران ما يرونها إلا بعد الزواج، وهذا من تمام الستر والحشمة وهذا بحمد الله موجود إلى الآن في بعض الأسر وفي بعض العوائل ما تخرج الفتاة ولا تكون خرّاجة ولّاجة تخرج ويراها كل أحد، اليوم فُتن بعض النساء بأن تخرج لكل سبب وتتزين كما تتزين المتزوجات فلا تفرق بينك بينها وبين المتزوجة، هذا ليس من الأدب التي تنشأ الفتاة على الحشمة والستر والبعد عن الزينة التي يختص بها النساء من مساحيق الجمال ونحوها حتى تتزوج، أما أن تكون كالمتزوجات فإنا نقول: هذا ليس من تمام الحياء، ولهذا أمر ﷺ بإخراج العواتق وذوات الخدور والحيض، لماذا؟ ليشهدن الخير ودعوة المسلمين يشهدن صلاة العيد، فدل على آكدية صلاة العيد حتى ذهبت الحنفية وشيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها فرض عين واحتجاجًا بهذا الحديث، الشاهد أنه نهى أن تحضر الصلاة أو المصلى، اليوم تقام بعض الدروس في مصليات النساء، نقول: إذا حاضت المرأة تمتنع من الحضور سواء كان الدرس لتعليم القرآن الكريم أو لتعليم العلوم الشرعية ويعتنى ويحرص على إيجاد مباني مجاورة للمسجد يحضر فيها من عندهن المانع الشرعي والعذر الشرعي حتى هذه المدارس لا تتعطل الطالبات حال الحيض هذه أهم المسائل ونأتي إلى بعض الأسئلة.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٨٣) عن أم عطية ﵂ قالت: «أَمَرَنَا رَسولُ الله ﷺ، أَنْ نُخْرِجَهُنَّ في الفِطْرِ وَالأَضْحَى، العَوَاتِقَ، وَالحُيَّضَ، وَذَوَاتِ الخُدُورِ، فأمَّا الحُيَّضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ، وَيَشْهَدْنَ الخَيْرَ، وَدَعْوَةَ المُسْلِمِينَ ...».

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: فضيلة الشيخ صليت السنة بعد الصلاة الجهرية فائتم بي أحد من فاتته الصلاة فماذا أفعل؟ وهل إذا أميت به أجهر بالقراءة؟

الجواب: نقول إذا ائتم بك فتفعل تنوي الإمامة، إذا نويت الإمامة صحت إمامتك وصحت صلاته خلفك، والسنة أن تجهر الصلاة الجهرية سواء يعني هذه الصلاة التي نويت بها الإمامة لهذا الرجل أو حتى الصلاة لو صليت صلاة الليل ونحوها فلك أن تجهر، الشاهد أن من ائتم به آخر، نقول: ينوي لابد من نية، وإذا لم ترد الصلاة به والائتمام به فأبعده، حركه بيدك لئلا يقتدي بك إذ لا تصح صلاته معك إلا إذا نويت الإمامة به ولو دخل في أي ركعة.

سائل يقول: ما حكم جلوس الحائض في المصلى؟

الجواب: لا يجوز للمرأة أن تجلس إلا للضرورة مثل ما مثلت بمعتكف ونحوه، لو اعتكفت المرأة فنزل عليها الحيض ولم يتيسر من يأتي يأخذها إلى بيتها فترة فبقيت، نقول: لا حرج حاجة هذه.

سائل يقول: هل لمس الزوجة بعد الوضوء يبطل الوضوء؟

الجواب: هذا مر في الدرس الماضي وذكرنا الخلاف فيه وأن أهل العلم قد اختلفوا في على ثلاث أقوال: قول بالنقض مطلقًا، وقول بعدم النقد مطلقًا، وقول بالتوسط وهنا ينتقض إذا كان المس بشهوة، وقلنا إن الراجح أنه لا ينتقض مطلقًا إلا إذا خرج مع المس شيء من مذي أو نحوه فإنه ينتقض الوضوء، لو خرج مذي انتقض الوضوء وجب غسل ما أصاب من بدن وثوب، ولو خرج مني وجب الغسل.

سائل يقول: هل الأذكار بعد الجمعة كأذكاري بعد الفجر والمغرب أو كسائر الصلوات؟

الجواب: نقول كسائر الصلوات، الجمعة صلاة مستقلة ليست بدلًا عن الظهر وإنما الظهر بدلٌ عنها لكن يقول بعدها من الأذكار ما يقوله في كل صلاة، وإنما تخص الفجر والمغرب بالزيادة قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات، ويقرأ فيها المعوذتين والإخلاص ثلاثًا ثلاثًا بخلاف سائر الصلاة.

سائل يقول: لو نوى غسل الجنابة وغسل الجمعة، هل يجزي؟

الجواب: نقول نعم ولا يشرع أن يغتسل مرتين بل من أجنب أو جامع يوم الجمعة فالسنة إذا نوى الغسل أن ينويهما معًا ويحصل ثوابهما معًا، ولهذا جاء في الحديث: «**مَن غسَّلَ واغتسلَ**»[1] قيل: غسل واغتسل أي اغتسل هو وجعل زوجه تغتسل، وقيل: إنه من باب التكرار والتأكيد، على كلٍ نقول: لا يلزمه إلا غسل واحد إذا نوى الغسلين ولو نوى غُسلًا واحدًا ونسي الغسل الثاني، نوى غسل الاستحباب على القول بأن غسل الجمعة مسنون ونسي أنه جنب وذهب ولم يذكر إلا والإمام يخطب، تذكر أنه نوى غسل الجمعة فقط ولم ينوِ غسل الجنابة، هل يجزيه؟ نقول: نعم يجزيه، لأن هذا الغسل مشروع مثل من نوى الوضوء للنوم أو نوى الوضوء للغضب ثم حضرت الصلاة، يصلي؟ يصلي بهذا، ما دام أنه نوى غسلًا مشروعًا مسنونًا فيجزيه عن الواجب يجزيه عن الواجب، ولا يلزمه أن يغطس ولا يقال حتى بالاستحباب في حقه أن يخرج ويغتسل بل نقول هذا الغسل الذي نويت لكن لو نوى غسلًا هكذا تبردًا تنظفًا غير مشروع، إنسان نام في الصباح الباكر فاحتلم ثم قام وأفطر وقبل صلاة الظهر اغتسل لينظف جسمه نسي أن عليه جنابه ثم لما كبروا الصلاة تذكر أنه لم يغتسل بنية، نقول: يلزمه الخروج من الصلاة وقطعها ولا يُسلم بل ينصرف فيغتسل ويأتي يصلي؛ لأنه

(١) أخرجه الترمذي (٤٩٦)، والنسائي (١٣٨١)، وابن ماجه (١٠٨٧)، وأحمد (١٦١٧٣)، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي (١٣٨٠)، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (١٦١٧٣).

اغتسل بدون نية لم ينوِ لكن الأولى نوى غسلًا مشروعًا، نوى غسلًا مسنونًا، وغسل الجمعة مسنون أو واجب؟ على قولين لأهل العلم: قول بالوجوب قول قوي؛ لقوله ﷺ: **«غُسلُ الجُمعةِ واجبٌ على كلِّ مُحتلِمٍ»**[1] قد ذكر العلامة ابن القيم ﷺ أقوال أهل العلم وانتصر إلى وجوبه في حق من به رائحة ونحوه فهذا يتأكد بحقه جدًا، والنبي ﷺ قال: **«غُسلُ الجُمعةِ واجبٌ على كلِّ مُحتلِمٍ»** ومن ثم فالقول بوجوبه أقوى من القول باستحبابه.

سائل يقول: إذا التمس الختانان بدون دخول الختان مع الختان، هل يجب الغسل؟ وما مقدار أو الضابط للختانين؟ كان النبي ﷺ بعد الوضوء يغسل جهته اليمنى ثلاثًا وجهته اليسرى كذلك، فهل هذا لا يعتبر أفاض بدنه ثلاثًا؟

الجواب: أنا اقول هات الدليل ثلاثًا ثلاثًا، نحن نبحث وإياك عن هذا إن أثبت لنا هذا فهو سنة، لم يرد عن النبي ﷺ أنه كان يغسل شقه الأيمن ثلاثًا ثم شقه الأيسر ثلاثًا بل الوارد أنه كان يغسل رأسه ثلاثًا ويفيض الماء عليه ثم يغسل بدنه مرة واحدة ويبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر، يبدأ بشقه الأيمن نعم، هذه سنة وهي البدء بشقه الأيمن لم ينبه عليه المؤلف ولم ننبه عليه فجزاك الله خير عن سؤالك أنك ذكرتنا أن غسل الشق الأيمن البدء به أفضل وهو سنة، وهو داخل في قول أم المؤمنين عائشة كان يعجبه التيمم في تنعله وترجله وفي طهوره وفي شأنه كله، فطهوره يشمل الوضوء بغسل اليدين والرجلين اليمنى قبل اليسرى وكذلك في الغسل يغسل شقه الأيمن قبل الأيسر لكن لم يرد ثلاثًا فمن حفظ حجة على من لم يحفظ، هات الحديث الذي يدل على التثليث ونقول به لكن لا لم يرد عنه ﷺ في ذلك حديث، أما التمس الختانان، نقول: لابد أن يجاوز الختان الختان، أما مجرد اللمس من الخارج لا يوجب الغسل وإنما يوجب الغسل إذا جاوز الختان الختان سواءً حصل المس أو لم يحصل إذ ليس من لازمه

(١) أخرجه البخاري (٨٥٨)، ومسلم (٨٤٦).

أن يحصل المس حتى لو لم يمس الختان الختان لكنه جاوزه فإنه يجب عليه الغسل، هذا حديث ذكرناه حديث الماء من الماء ذكرناه وقلنا أن هذا كان في صدر الإسلام، كان في صدر الإسلام لا يجب الغسل إلا إذا اقترن به إنزال، قال ﷺ: **«الماءُ مِنَ الماءِ»**[١] ثم اختلف الصحابة ﷺ فحدثوا بهذا الحديث قول النبي ﷺ: **«إذا جَلَسَ بيْنَ شُعَبِها الأرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَها فقَدْ وجَبَ الغَسْلُ»**[٢] فرجع بعضهم إلى هذا القول وبقي بعضهم على القول الثاني، لكن الصحيح أنه لا يلزم الإنزال، فإذا جامع الرجل زوجته وأكسل سمى إكسال، الذي يجامع فلا ينزل يسمى إكسال، فإذا جامع وأكسل يجب عليه الغسل، تتعلق بالأحكام كلها ليس الغسل فقط لو أقول له في رمضان جامع ولم ينزل، نقول: فسد صومه ويلزمه القضاء والكفارة والاستغفار والتوبة والندم فالأحكام متعلقة بالإيلاج، إذا ألج الحشفة في الفرج وجب الغسل وجبت الأحكام الأخرى.

سائل يقول: كان يصلي وخرج منه صوت ريح في الركعة الأخيرة وأكمل الصلاة وكان إمامًا لثلاثة، فماذا عليه وما حكم صلاة الثلاثة؟

الجواب: نقول إذا تيقن الحدث وجب عليه الخروج من الصلاة ولم يحل له أن يتابع صلاته مأمومًا أو إمامًا أو منفردًا، لا يحل له أن يمضي في صلاته بل حتى لو كان في جامع كبير ولا يتيسر له الخروج يجلس، لا يحل له أن يقوم ويركع ويسجد وهو محدث بل يخرج فورًا ويتخلل بين الصفوف ويضع على أنفه شيء كمنديل أو غترة ونحوها لئلا يُساء به الظن أو يتكلم الناس فيه، نقول: يضع هذا كأنه رعف جاءت به السنة فيخرج ويتوضأ، ومثل هذا الإمام يخرج وهم يصلون، يستخلف أحدهم ويكملون صلاتهم لكنه إن مضى في صلاته وأكملها

(١) أخرجه مسلم (٣٤٣) مطولًا، وأبو داود (٢١٧)، وأحمد (١١٢٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨).

وهو محدث وهو يعلم فهو آثم إثمًا عظيمًا وهم إن كانوا يعلمون حدثه لم يحل لهم أن يصلوا خلفه، فإن صلوا خلفه وهم يعلمون حدثه بطلت صلاتهم، أما إذا كانوا لا يعلمون هو الذي قال لهم: ترى إني صليت بكم وأنا محدث أو صليت بكم وقد أكلت لحم جزور فإنا نقول يأثم هو على تعمده ويعيد صلاته وهم صلاتهم صحيحة ولا يلزمهم شيء.

سائل يقول: عند الوضوء غسل الوجه ثلاث واليدين ثلاث والرأس ثلاث والرجلين ثلاث هل لو زاد على ثلاث هل فيه شيء؟

الجواب: أول شيء من قال لك الرأس ثلاث، منين جبت الرأس ثلاث؟ الرأس ما فيه إلا مرة واحدة في الوضوء ولا يشرع التثليث فيه، قد سبق أنه أي حديث ورد أو روي فيه مشروعية التثليث فهو إما صحيح غير صريح أو صريح غير صحيح يعني لا يمكن أن تجد في السنة الصحيحة الصريحة أنه ﷺ مسح رأسه ثلاثًا فإن وجدت حديثًا صحيحًا في ظاهره التثليث فليس صريح في الدلالة، وإن وجدت حديثًا صريح الدلالة فهو غير صحيح، فلا يشرع في الرأس التثليث وإنما يضع يديه في مقدم الرأس ويذهب بهما إلى قفا ويعود إلى حيث بدأ وهذا يعد مرة، ذهابه ورجوعه يعد مرة، وأما الوجه واليدين والرجلين فيشرع به التثليث، كذلك في الغسل من الجنابة يشرع في الرأس التثليث ولا يشرع الزيادة، قد جاء في الحديث من زاد فقد أساء وتعدى وظلم قد مر بيان ذلك وأن الموسوس متعدي ومسيء وظالم، فكيف يتقرب إلى الله تعالى بهذا الفعل الذي وصفه النبي ﷺ بأنه متعد فيه، ظالم لنفسه، ومتجاوز حدود الله ومسيء؟ هذا وصف يعني ينبغي للإنسان أن يقشعر من فعله، كيف تتوضأ أربعًا أو تغسل خمسًا أو ستًا أو سبعًا أو أكثر من ذلك والنبي ﷺ يقول: «**فمَن زادَ علَى هذا فقدْ أساءَ وتعدَّى وظَلَمَ**»[1].

(١) أخرجه النسائي (١٤٠)، وابن ماجه (٤٢٢)، وأحمد (٦٦٨٤)، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي.

سائل يقول: خاتم النبي ﷺ في أي إصبع؟ أرجو شرح صفة مشيته ﷺ والتمثيل في ذلك حتى نحاول تقليد مشيته.

الجواب: ذكر علامة ابن القيم ﷺ في كتابه القيم زاد المعاد، هذا الكتاب النافع العظيم الذي لا ينبغي أن يخلو منه بيت ولا يتركه مسلم وقد كتبه في هديه خير العباد، والغريب المدهش أن الإمام ابن القيم ﷺ كتبه في سفر يعني وهو في الطريق ليس عنده كتب ينقل منها وقد أبدع وأجاد وأفاد، جعله في خمس مجلدات ذكر فيه بحوثًا عظيمة في العقيدة وفي الفقه وفي الحديث وفي النحو واللغة ونحو ذلك واعتذر في مقدمته أن الذهن مكدود وأنه يعني كأنه يقول: اقبلوا مني هذا الكتاب ترى ماني متهيأ للكتابة وقد أبدع ﷺ، ذكر في مشي النبي ﷺ ووصف مشيه أنه كأنه كأنما يتحدر من صبب وأنه كان يعني لا يمشي الهوينا، والله جل شأنه ذكر عن عباده المؤمنين أنهم يعني في مشيهم يعتدلون فالإنسان ينبغي في مشيه ألا يكثر التلفت وأن يمشي جادًا في مشيته لا سيما إذا كان يريد أن ينتفع من هذا المشي، قد ذكر أهل الرياضة أن المشي الهوينا لا ينفع ولا يتحقق منه الغرض، وكلما كان المشي جادًا كانت النتيجة منه أكثر نفعًا للجسم حتى يعرق الجسم لا سيما مع الحركة الرياضية، هو سأل عن مسألة ثانية؟ خاتم النبي ﷺ، أهل العلم يقولون أن الخاتم يكون في الخنصر من الإصبع اليسرى أو البنصر التي تليها، وأما الوسطى والسبابة فلا يضع إلا النساء قالوا تضعه حيث شاءت، أما الرجال فإنه يضع في الخنصر أو البنصر، وهل لبس الخاتم سنة لكل أحد أو هو خاص بالسلاطين والحكام والقضاة؟ هذا القول الثاني أقرب وأنه ﷺ كان له خاتم وكذلك الخلفاء والسلاطين والقضاة، أما عامة المسلمين فلا يقال بسنية لبس الخاتم إن لبسه فلا بأس ولهذا يقول الفقهاء يباح لبس الخاتم ولا يقال بسنيته، ولهذا نجد علمائنا الكبار ممن عاصرنا وقبلهم ما يلبسون الخواتم ولو كان سنة لوجدناهم أسرع الناس إليها وفعلها، فيقال إنه مباح لكن إن

قال هل الأكمل والأحسن ألبس؟ نقول: إن كنت قاضيًا أو سلطانًا أو حاكمًا فتلبس وإلا فلا لعل هذا هو الأقرب ما يقال في هذا الموضوع.

وبالله التوفيق وصلى الله على محمد، ننبه الأخوة مرة ثانية إلى أن الدرس القادم سيكون إن شاء الله تعالى بعد العشاء نظرًا لوجود محاضرة في المسجد هنا بعد المغرب فسيكون درسنا مباشرة بعد صلاة العشاء من يوم الثلاثاء القادم وأؤكد مرة ثانية أيضًا على المراجعة والاستعداد للاختبار إذا كنتم تريدون شهادة بإجازتكم في كتاب الطهارة فاستعدوا بقي عندنا التيمم وباب الحيض ثم نختبر في كتاب الطهارة ومن اجتاز يمنح شهادة بأنه حضر درس كتاب الطهارة وأجيز فيه.

وبالله التوفيق وصلى الله على محمد وآله وصحبه، تراجعونها من مسجل الدرس والأخوة جزاهم الله خير في الجامع ينزلون الدرس في اليوم التالي فمن لم يحضر الدرس أو فاته شيء يمكن إن يستمع إليه مسجلًا في موقع الجامع، نعم تفضل الإختبار تحريري أكيد.

نعم من مات في أرض المعركة وهو صابر محتسب يرجو ما عند الله وهذا الظن بإخواننا نسأل الله أن يقبلهم شهداء، الأخوة الذين قضوا نحبهم في الحد الجنوبي نسأل الله أن يرفع قدرهم وأن يعظم شأنهم وأن يخلف أهلهم بخير وأن يجعلهم من الشهداء الصابرين المحتسبين، فهم قد قدموا أرواحهم رخيصة في الذب عن بلاد التوحيد، نسأل الله أن يحقق مرادهم وأن ينصرهم على عدوهم وعدونا وعدو الإسلام والمسلمين إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ التَّاسِعُ]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ التَّيَمُّمِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمدٍ عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله في مجلسٍ من مجالس العلم، ومجلسٍ من مجالس الذكر في الدرس التاسع من دروس عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﷺ» وقد انتهينا إلى باب التيمم.

قال ﷺ: **(بَابُ التَّيَمُّمِ)** لـمَّا فرغ ﷺ من الكلام على الطهارة المائية، وذكر رفع الحدث الأصغر بالوضوء ورفع الحدث الأكبر بالغسل، شرع في بيان ما ينوب عنهما عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله، ذلكم أن المسلم قد يجد الماء وهذا هو الأصل، فيجب عليه أن يستعمله في رفع الحدث الأصغر بالوضوء، وفي الحدث الأكبر بالغسل إذا كان واجدًا للماء وقادرًا على استعماله، وهذا قد فرغنا منه وبيَّنا أحكامه لكنَّ المسلم أيضًا قد يعدم الماء فلا يجده، وقد يجده ولا يستطيع استعماله، فشرع الله جل وتقدس اسمه لعباده المؤمنين ما ينوب عن الماء ويخلفه وهو التيمم، والتيمم في لغة العرب بمعنى القصد، ومنه قول الله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] ندب عباده إذا أرادوا الصدقة أن يختاروا أطيبها كما قال جل شأنه في الآية الثانية والآية الأخرى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] وفي هذه الآية نهى عباده أن يتيمموا أن يقصدوا الخبيث من الطعام والنفقة لينفقوا منه، والمقصود أن التيمم

يطلق على القصد، وهنا التيمم هو قصد الصعيد الطيب ومسح الوجه واليدين به على صفة مخصوصة، إذن هو قصدٌ لكنه قصدٌ خاص، يقصد المسلم الصعيد الطيب فيمسح وجهه ويديه على صفة مخصوصة يأتي بيانها، وقد دل على مشروعية التيمم الكتاب والسنة والإجماع، فقد ذكر الله جل شأنه وتقدس اسمه التيمم في آيتين: في سورة النساء وسورة المائدة، وذكرهما في لفظ ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] ولم يذكر (فإن لم تجدوا) هذا الخطأ الشائع المنتشر بين كثيرٍ ممن يقرأ الآية أو يوردها دليلًا للتيمم نقول: ليس في القرآن (إن لم تجدوا) وإنما فيه في الآيتين ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ وكان سبب هذه المشروعية فقد أمنا أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق ﵂ وعن أبيها سوارها في غزوة المريسيع، فإنها ﵂ لما فقدت السوار أو المعصم بحثت عنه فلم تجده، فأدركت الناسُ الصلاة ولا ماء فأنزل الله جل شأنه آية التيمم توسعة على عباده وتيسيرًا ورفقًا، قال أسيد ابن حضير ﵁: **«ما هي بأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يا آلَ أَبِي بَكْرٍ»**[(١)] فبركات هذه الأسرة المباركة، أسرة الصديق على الأمة بركاتٌ عظيمةٌ وليست هذه أولها ولا أخرها، فلما فقدت ﵂ معصمها أو سوارها ولم تجده وأدركت الناسَ الصلاةُ ولا ماء فرض الله وشرع التيمم واختص به هذه الأمة من بين الأمم، كما في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله ﵄ أن النبي ﷺ قال: **«أُعطيتُ خمسًا لم يُعطَهنَّ أحدٌ من الأنبياءِ قبلي؛ نُصِرتُ بالرُّعبِ مسيرةَ شهرٍ، وجُعِلَت ليَ الأرضُ مسجدًا وطهورًا، فأيما رجلٍ من أمتي أدركَتْه الصلاةُ فلْيُصلِّ»**[(٢)]، وفي روايةٍ: **«فعنده مسجدُهُ وطَهُورُه»**[(٣)] فهذا فضلٌ من الله ورحمةٌ وتوسعةٌ لعباده إذا عدموا الماء أو عجزوا عن استعماله أن ينتقلوا إلى البدل الذي جعله الله قائمًا مقام الماء في رفع الحدث الأصغر أو الأكبر، والسنة

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٢)، ومسلم (٣٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥) واللفظ له، ومسلم (٥٢١).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢١٣٧)، والحديث بهذا اللفظ صححه أحمد شاكر في عمدة التفاسير (١/ ٤٢٣).

في التيمم كثيرةٌ وسيأتينا طرفٌ منها، أي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، في بيان متى يتيمم وبيان أيضًا صفةِ التيمم، والإجماع منعقدٌ على جوازه في الجملة سواءٌ في السفر أو في الحضر.

قال ﷺ:

بَابُ التَّيَمُّمِ

وَصِفَتُهُ :أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الصَّعِيْدِ الطَّيِّبِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، فَيَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمَّارٍ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيْكَ هَكَذَا»(١) وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ الأَرْضَ، فَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ، وَإِنْ تَيَمَّمَ بِأَكْثَرَ مِنْ ضَرْبَةٍ، أَوْ مَسَحَ أَكْثَرَ، جَازَ.

وَلَهُ شُرُوْطٌ أَرْبَعَةٌ:

إذن صفة التيمم بدأ بها، والعادة أن الصفة تتأخر لكن لا حرج ولا مشاحة، ذكر ﷺ أن صفة التيمم أن يضرب المسلم الأرض أو الصعيد بيديه، أن يضرب بيديه كلتيهما الصعيد الطيب وهو التراب الطاهر كما جاء عن ابن عباسٍ ﷺ في تفسيره، في تفسير الصعيد بتراب الحرث والطيب بالطهور، **ضَرْبَةً وَاحِدَةً** وهذا هو الصحيح خلافًا لمن قال إن التيمم ضربتان، ضربةٌ للوجه وضربةٌ لليدين، وكذلك يمسح بهما وجهه وكفيه فقط إلى مفصل الكف، وهي اليد إذا أطلقت في لغة العرب كما نزل بها القرآن، وكما تكرر مرارًا كما في آية السرقة فإن الله جل شأنه وتقدس اسمه لما قال: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة: ٣٨] كان القطع إلى مفصل الكف، فكذا هنا في التيمم المسحُ إلى مفصل الكف يمسح يديه ظاهرهما

(١) أخرجه البخاري (٣٣٨)، ومسلم (٣٦٨).

وباطنهما، ذهب جمهور العلماء إلى أنه يضرب ضربتين ويمسح إلى المرفقين، من الحنفية والمالكية والشافعية، منهم من يوجب ذلك ومنهم من يستحبه، وذهبت الحنابلة إلى أنه يكتفي بضربةٍ واحدةٍ وإلى الكفين فقط، وهذا القول الأخير هو الصحيح الذي دلت عليه السنة فإن النبي ﷺ أرشد عمار بن ياسر ﷺ لما أجنب فتمرغ كما تمرغ الدابة اجتهد ﷺ وقاس التيمم على الغسل، وحيث أن الغسل يعم البدن بالماء فإنه ﷺ لما أجنب ولا ماء تمرغ في التراب كما تمرغ الدابة أكرمه الله ورضي عنه، فلما علم ﷺ بفعله قال: **«إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا»** وضرب بيديه الأرض ومسح بهما وجهه وكفيه، فلم يرد في الصحيح أنه ﷺ ضرب الأرض ضربتين، ولم يرد أيضًا في الحديث الصحيح أنه مسح يديه إلى مرفقيه ولهذا قال الإمام أحمد: «التيمم ضربةٌ فمن زاد فإنما هو شيء زاده من نفسه» وكذلك من قال إلى المرفقين، نقول: لم يصح في ذلك حديث، وهم يحتجون بحديث ابن الصمة وفيه: **«أن التيمم ضربتين ضربةٌ للوجه وضربةٌ لليدين»** لكن هذا الحديث لم يصحَّ، وإنما صحَّ منه عند مسلم: **«أنه مسح بهما وجهه وكفيه»** وليس فيه أنه ضرب ضربتين ولا أنه مسح إلى المرفقين، فأما رواية: **«التيمم ضربتين»** فإنها روايةٌ ضعيفةٌ لا يعوَّل عليها ولا يحتج بها، ولهذا نقول: الصحيح من أقوال أهل العلم أن التيمم ضربةٌ واحدةٌ، وأنه يمسح وجهه بباطن أصابعه ويمسح راحتيه بكفيه بظاهر الكف، وكيف ما مسح أجزئ إذ المقصود التعبد، والله جل شأنه تعبدنا بالتيمم تعبدًا وإلا فمن المعلوم أن التيمم لا ينظف بدنًا ولا يزيل شعثًا ولا غبرةً وإنما تعبدٌ من رب العالمين لعباده أنهم إذا عدموا الماء أو عجزوا عن استعماله يصيبوا الصعيد فيمسحوا وجوههم وأيديهم.

إذن هذا الحديث وغيره مما ورد في الصحيحين أو أحدهما لم يثبت فيه ضربتان، ولم يثبت فيه أيضًا أنه إلى المرفقين وإنما إلى الكفين فحسب، ولهذا قوله ﷺ: **(وَإِنْ تَيَمَّمَ بِأَكْثَرَ مِنْ ضَرْبَةٍ، أَوْ مَسَحَ أَكْثَرَ، جَازَ)**، نقول: هذا مبنيٌّ على الخلاف وقول الأئمة أنه ضربتان واحتجاجهم بحديثٍ فيه ضعفٌ، وكذلك قول من قال إنه يمسح إلى مرفقيه، فكأن المؤلف يقول السنة

دلت على ضربةٍ واحدةٍ وأنها إلى الكفين فحسب لكن من زاد ضربتين أو زاد إلى المرفقين فإن هذا الفعل جائزٌ، والصحيح أن هذا لا يجوز، إذا لم يثبت به سنةٌ فالصحيح أنه خلاف السنة، والصحيح أننا نفعل ما فعل صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ونترك ما ترك، ولا نتعبد بما لم يشرع رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، فمن صحَّ عنده الحديث وعمل به لا حرج عليه لكن نحن لم نجد حديثًا صحيحًا في إثبات الضربتين ولا حديثًا صحيحًا في إثبات المسح إلى المرفقين، ومن ثم فإنا نقول: السنة أن يقتصر على ضربة وأن يقتصر على الكفين دون الذراعين والمرفقين فلا يمسحهما سواءً كان التيمم للحدث الأصغر أو الأكبر فإن صفة التيمم واحدةٌ، ولهذا أرشد النبي ﷺ عمارًا إلى هذه الصفة وهو مجنبٌ محدثٌ حدثًا أكبر ومع ذلك أرشده صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم إلى التيمم بهذه الصفة المذكورة هنا.

قال ﷺ: (**وَلَهُ شُرُوْطٌ أَرْبَعَةٌ**:) أي لهذا التيمم شروطٌ أربعةٌ، هذه الشروط أطالوا ﷺ في بعضها وطال باب التيمم بسبب الخلاف فيها، وهو الخلاف بحقيقة التيمم، هل هو كالوضوء والغسل يرفع الحدث أو تستباح به الصلاة ونحوها، لـمَّا اختلفوا في هذه الحقيقة طال الباب وتنوعت مسائله وكثرت، وكذلك جاءوا بهذه الشروط بناءً على الخلاف في حقيقة التيمم وسيأتينا بيان ذلك، قال ﷺ: (**وَلَهُ شُرُوْطٌ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: العَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ المَاءِ**) وهذا شرطٌ معتبرٌ وربما نقول هو الشرط الصحيح الوحيد، وإذا أضفنا معه النية فإنها شرطٌ في طهارة الأحداث كلِّها، ولهذا نقول ليس في الكتاب العزيز شرطٌ للتيمم إلا هذا، فإن الله جل شأنه وتقدس اسمه لم يشترط في كتابه للتيمم إلا عدم الماء ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾، قال ﷺ: (**العَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ المَاءِ**) وهذا التعبير ليشمل العدم الحقيقي والعدم الحكمي، فإن الإنسان قد لا يجد الماء فيكون عادمًا له حقيقةً وعاجزًا عن استعماله حقيقةً، إنسانٌ لم يجد ماءً نقول هذا عادم للماء سواءٌ كان في الحضر أو في السفر فإنه يباح له التيمم؛ لأنه غير واجدٍ للماء، والله جل شأنه يقول: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ [النساء: ٤٣] قال ﷺ: (**إما لِعَدَمِهِ**) وهذا العدم

الحقيقي ألا يجد ماءً لكن متى يصدق على المسلم أنه لم يجد ماءً؟ نقول أولًا: العدم قد يكون في الحضر وقد يكون في السفر إلا أنه في السفر غالب، ثانيًا: إذا عَدِمَ الماء عدمًا حقيقيًا فلم يجده بعد بحث وتقصي صَدُقَ عليه أنه عادمٌ، ولهذا يُشترط قبل أن يحكم على نفسه بالعدم ويتيمم أن يبحث، إذ لا يقال لمن لم يبحث عن الماء إنه عادمٌ له أو أنه لم يجده، لا يقال لمن لم يبحث لم يجدْ، لا في البحث الحسي في الماء ونحوه ولا في البحث العلمي، الباحث في المسائل العلمية في تخريج حديثٍ أو ترجمة علمٍ أو بحثٍ عن مسألةٍ لا يصح له أن يقول لم أجده إلا إذا كان استقصى وبحث، فيصدق عليه أن يقول لم أجد هذا الحديث بعد طول بحث واستقصاء أو لم أجد هذا العَلَم لأترجم له أو لم أجد هذه المسألة بعد البحث في كتب أهل العلم ومظانها، فكذلك عادم الماء إذا قال لم أجد الماء، نقول: هل بحثت؟ فإن لم يبحث نقول: كيف تحكم أنك لم تجد الماء؟ ولهذا بيَّن الفقهاء ﷺ العدم كيف يكون، قالوا أولًا: إن المسلم إذا كان سيخرج من البلد مسافرًا لنزهةٍ أو حرثٍ أو احتطابٍ أو لأي سفرٍ وغرض من الأغراض يلزمه أن يحمل معه من الماء ما يكفيه لطعامه وشرابه من جهة ولوضوئه، فإن لم يحمل معه من الماء ما يكفي أو حمل من الماء ما يكفي فنفد فإنه يلزمه أن يرجع ويأخذ من الماء ما يكفيه ولا يتساهل فيتيمم بمجرد عدم الماء، وهذا أمر يحتاج إليه الناس لا سيما أصحاب البراري الذين يخرجون للكشتات، ربما أخذوا كل شيء إلا الماء مع تيسر السبل ووجود السيارات ووجود توانك السيارات ودبات الماء والوسائل التي يمكن أن يحملوا ما شاءوا من الماء لكن ثمة تساهل، إما أنهم من الأصل ما يحملون ماءً إلا قدر الشرب والطبخ أو أنهم يحملون الماء فإذا نفد لم يرجعوا ويحضروه، ولهذا نقول: الفقهاء يقولون لابدَّ أن يحمل معه الماء فإن نفد رجع ولا يتيمم إلا إذا ترتب على رجوعه تفويت حاجةٍ ومصلحةٍ وإلحاق ضررٍ وإلا فإنه في الأصل يجب عليه أن يحضر ما يحتاج إليه، والناس اليوم في البر وفي الكشتات البرية الخلوية يأخذون كل شيء حتى الكماليات وإذا نقصهم أدنى شيءٌ رجعوا وأحضروه أدنى شيءٍ يرجعون إليه،

كنت أضرب في بعض الدروس بالكرة، فقال لي بعضهم: الكرة مهمةٌ وضروريةٌ عند الشباب وعند الناس، قلت لهم حتى لو ينقص الهواء في الكرة رجعوا ليصلحوها فما بالهم في أمرٍ يتعلق بالطهارة يتساهلون ويتيممون وهم لم يرجعوا لإحضار الماء، إذن يتعين عليهم أن يأخذوا أهبتهم واستعدادهم وإذا نقص الماء فيرجعوا لأخذه مبكرين، إذن نقول: يلزمهم ابتداءً أن يأخذوا من الماء ما يكفيهم، فإذا نقص يبادروا بإحضار الماء ويرجعوا للبلد أو للطريق حتى يحضروا الماء ولا يسارعوا للتيمم لكنَّ الواقع اليوم مؤلم، كنا نقوله في البادية والأعراب واليوم حتى الحاضرة، الأعراب في البادية في الأعم الأغلب يتساهلون وسبب تساهلهم الجهل، فتجد الواحد منهم عنده الوايت الكبير من الماء وإذا جاءت الصلاة تيمم -أو طق العفور كما يقولون- وصلى، نقول: هذا الماء يا أبتي، يا عمي، يا كبير السن، هذا الماء موجود فلماذا تتيمم؟ يقول هذا الماء للبهم -نقول سبحان الله- الماء للبهم؟ لو توضأت منه أو اغتسلت، ما الذي يضير؟ إن كان هذا الكم الكبير من الماء أو الوايت يجلس أسبوعًا، لو توضأت كم ينقص؟ يمكن نصف يوم أو يوم، ما الذي يضير؟ كيف تتيمم دهرك وحياتك والماء موجود بهذه الكمية الكبيرة بحجة أنه للبهم.

والحاضرة عندهم أيضًا من الجهل صور، منها: أن منهم من يخرج للبر معه كل شيء حتى الدبات الكبيرة من الماء لكنهم يتيممون، وإذا قيل لهم هذا الماء معكم، قالوا: هذا نضبب به نستخرج به الضب من جحوره -سبحان الله- تحملون هذا الكم الكبير من الماء وتضببون به ليس لحاجة الأكل غالبًا وإنما للتجارة أو أحيانًا مجرد سعة صدر كما يقولون، ثم إذا جاءت الصلاة تتيممون؟ هذا جهل عظيم، ولا يحل لكم التيمم وأنتم تجدون الماء لا على الأعراب والبادية الذين يتممون والوايت مليء بالماء، ولا الذين يحملون الجراكن والدبات من الماء الكثيرة ثم يتممون؛ لأنهم حفظوا هذا الماء كما يقولون للتضبيب ونحوه، فهذا من الجهل العظيم، ولهذا نقول: ليس كل مدعي لعدم الماء صادق بل من الناس من يدعي عدم الماء وهو

واجدٌ للماء فإذا قُدِّر أنه لم يجد ماء ولم يتيسر له الرجوع لإحضاره إلا بتفويت حاجته أو خروج وقت الصلاة فإنا نقول يتأكد عليه ويتعين أن يبحث عن الماء، وأول ما يبحث عنه في رحله، في عفشه، في سيارته، في خيمته، مع رفقته يسألهم يقول: يا صحبتي، يا من معي في هذه الرحلة ابحثوا عن الماء في سياراتكم فربما وجد بعضكم جركلًا أو كرتون ماءٍ من هذا المعد للشرب فلنتوضأ، فإذا لم يجده في رحله وعفشه وخيمته وسيارته ورفقته بحث عنه في محيطه، فيلتفت عن يمينه، وعن شماله، وعن أمامه، ومن خلفه، وإذا وجد مكانًا مرتفعًا كأكمة ونحوها صعد ولفَّ من جميع الجهات، فإن وجد ماءً أو أثر ماءٍ ذهب إليه ويستدل على الماء بالخضرة، فإذا وجد خضرة انطلق؛ فإنه يغلب عند الخضرة وجود الماء أو وجد طيرًا فإن الطير يكون نازلًا عند الماء أو نحو ذلك، فإن لم يجد أثرًا للماء ولا أناسًا يستدل ويسألهم عن الماء إذ قد يكون معهم وفر ماءٍ أو يدلُّونه على ماءٍ أو على بئر ماءٍ أو غدير ماءٍ أو محطةٍ فيها ماءٌ وأعيته الحيلة بحث واستقصى فلم يجد، حينئذٍ يتيمم ويكون عادمًا للماء حقيقةً ويصدق عليه قول الله جل شأنه: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ أما إنه مباشرةً يتيمم بدون بحث ولا تحري فإنا نقول هذا مفرِّطٌ، ومن ثَم فإنه لو وجد الماء يعيد لأنه فرَّط في البحث عن الماء.

قال ﷺ: **(أَحَدُهَا: العَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ المَاءِ، إما لِعَدَمِهِ)** هذا العدم الحقيقي **(أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِهِ؛ لِمَرَضٍ، أَوْ بَرْدٍ شَدِيْدٍ)** هذا أيضًا من الأعذار، الماءُ موجودٌ لكنه يعجز عن استعماله، وهذا يسمى العدم الحكمي يعني هو في حكم عادم الماء، الماءُ موجودٌ لكنَّه يخشى الضرر باستعماله، كأن يكون مريضًا وقد منعه الطبيب من استعمال الماء، إما لجرحٍ أو شجةٍ أو لمرضٍ ما لا يستطيع استعمال الماء لا سيما في الغسل أو يخاف من المرض لو استعمل الماء ليس مريضًا الآن لكن لو استعمل الماء ربما مرض، وهذا مَثَّلَ له بقوله: **(أَوْ بَرْدٍ شَدِيْدٍ)** فإذا كان في بردٍ شديدٍ لا يطاق لو اغتسل هلك أو تضرر بأن مرض أو زاد مرضه وتأخر برؤه، وهذا يتصور في شدة البرد في البر خاصة في حق من أجنب، إنسانٌ في البر في برودةٍ شديدةٍ وأصبح

لصلاة الفجر وهو جنبٌ من جماعٍ أو احتلامٍ، فلم يجد ما يسخن به الماء لا موقد غاز ولا حطب ولا كهرباء ولا سخان، ولم يجد مكانًا أيضًا محوطًا كخيمةٍ مخصصةٍ يستطيع أن يغتسل فيها، ولا ما يدفئ نفسه لو اغتسل وينشفه فخشي إن اغتسل أن يهلك يموت أو يمرض، فإنا نقول: هذه الحالة تبيح له التيمم، وعلى هذا يحمل فعل عمرو بن العاص ﷺ كما سبق في غزوة ذات السلاسل لما احتلم في ليلة شديدة البرد فخشي إن اغتسل أن يهلك فتيمم وصلى بإصحابه، فلمَّا رجعوا للنبي ﷺ قالوا له إنه صلى بنا وهو جنبٌ فسأله ﷺ قبل أن ينكر عليه استفصل وسأل، فقال: «**صلَّيتَ بأصحابِكَ وأنتَ جنُبٌ؟**» قال يا رسول الله إني احتلمت في ليلة شديدة البرد فخشيت إن اغتسلت أن أهلك، وسمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [النساء] فتبسم ﷺ وأقره على هذا الفقه وعلى هذا الاجتهاد[1] لكن نقول ليس كل بردٍ يبيح التيمم، ولهذا اشترط الشافعية أن يخاف الهلاك أو تلف العضو، قالوا: أما مجرد البرد والمرض اليسير فيعفى عنه، لكن الصحيح أنّا نقول: حتى لو خاف المرض لكن أدنى برودة، نقول: لا، ولهذا بعض الناس قد يتوسع في هذا وربما حتى الوضوء ما يتوضأ يقول برد -سبحان الله- أنت الذي بحثت عن البرد، غالب الذين يكشتون الآن هم الذين بحثوا عن البرد وذهبوا إليه، يعني لم يبتلوا به في بيوتهم بل هم ذهبوا إليه، وهم يأخذون استعدادهم بكل وسيلة للتدفئة فإذا جاء وقت الصلاة والوضوء ربما قال بعضهم أتيمم، نقول: لا يحل لك التيمم إلا في حال العجز ولا يتصور غالبًا في الوضوء أن يعجز عنه، فإن الوضوء كما هو ظاهرٌ غسل الأعضاء الظاهرة الوجه واليدين والرجلين، والرجلين غالبًا يكون فيها ما يدفئها من الخفين أو الجوربين أو الشُراب، والرأس يكون أيضًا غالبًا إما معتمًا لابسًا قبعًا كالعمامة فحينئذٍ هو ما يغسل إلا وجهه ويديه، والضرر لا يكون غالبًا بغسلِ هذه الأطراف لكن الغسل نعم قد يتحقق، ومن ثم فإذا لحقه الضرر أو خاف الهلاك أو الضرر

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٤)، وأحمد (١٧٨٤٥)، الحديث صححه الألباني في فقه السيرة (٣٧١).

يتيمم لكنه لا يستمر على هذا التيمم، وهذه مسألة مهمة وهو أن من ابتلي بهذه الحالة فتيمم، نقول: بادر إلى الغسل فور قدرتك يعني بين الفجر والظهر ساعاتٌ طويلة تستطيع أن تبحث عما تسخن به الماء أو تنطلق إلى البلد أو إلى مكانٍ في الطريق أو نحوه فتغتسل، فلا تأتي صلاة الظهر وأنت جنب بل تتيمم لصلاة الفجر بعد تخفيف الحدث ما أمكن، تغسل ما استطعت من جسمك ثم تتيمم وتصلي لكنك تجتهد ألَّا تأتي صلاة الظهر إلا وقد رفعت الحدث.

قال ﷺ: **(أَوْ خَوْفِ العَطَشِ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ رَفِيْقِهِ أَوْ بَهِيمَته)** لم يكن معه من الماء إلا قليلًا وهو يخشى على نفسه لو توضأ به أن يعطش، والماء بينه وبينه مسافاتٌ طويلةٌ لا يستطيع أن يحضره أو يخشى لو ذهب يحضره أن يضيع أو يضل أو يعتدي عليه قطاع طرق أو نحو ذلك، فهو في حالٍ لا يستطيع أن يذهب ويحضر كمية من الماء تكفيه، نقول حينئذٍ: ما دام أن هذا الماء معك قليلٌ ولا تستطيع أن تأتي بماءٍ آخر وهو قدر ما تحتاج في طبخك أو شربك أو طعامك فلا تتوضأ به بل تيمم، وكذلك لو كان عنده رفيق من أصدقائه وزملائه وعامة المسلمين بل الأنفس المعصومة ويحتاجون هذا الماء، ومثله البهيمة المحترمة المعصومة فكذلك، وهذا كله لأن الله جل شأنه جعل للوضوء والغسل بدلًا وهو التيمم ولم يجعل للشرب بدلًا.

قال ﷺ: **(أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ فِيْ طَلَبِهِ)** يخاف الذهاب يطلب ويحضره أي أن يضل ويضيع في متاهة وفي مكان بعيد وفي غراز، وليس عنده من الوسائل العصرية ما يستطيع أن يعرف مكانه من أجهزة تحدد المكان فينطلق ويعود، والطريق مخوفٌ وغير آمن إما من سباعٍ وإما من قطاع طرقٍ ونحوهم فيخاف على نفسه إن ذهب ألا يرجع أو يخاف على ماله الذي معه من سيارةٍ ونحوها أو يخاف على عفشه ورحله وخيمته وما فيه إن ذهب يحضر ألا يجدها إن عاد **(أَوْ إِعْوَازٍ إِلاَّ بِثَمَنٍ كَثِيْرٍ)** أو لم يجد الماء إلا بثمن كثيرٍ جدًا، وجد الماء يباع

لكنِّه يباع بأضعاف أضعاف قيمته، بعض أهل العلم قالوا: إذا كان بأكثر من ثمن المثل في مكان إعوازه يعني في البر، ومعلومٌ أن الماء يباع في البلد بسعرٍ وفي البر بسعرٍ، مثل هذه القارورة ربما تباع هنا في البلد بنصف ريال لكن لو وجدناه في البر تباعُ بريالٍ أو بريالين، نقول: هذا ثمن مثلها في مكان إعوازها فليس سعرها في البلد كسعرها في البر لكن لو وجدنا أن هذه تباع بعشرة ريالات أو القارورة الأكبر منها التي يمكن أن يتوضأ بها الإنسان التي فيها نصف لتر وجدناها تباع في البلد بريالٍ والأصل أنها تباع في مكان الإعواز بريالين أو ثلاثة، لكن هذا الإنسان استغل حاجة الناس فبدأ يبيع القارورة نصف اللتر بعشرة ريالات، فهل يشتري ويتوضأ أو يتيمم، قولان لأهل العلم: المشهور في المذهب عند الحنابلة أنها إذا زادت عن ثمن مثلها فإنه ينتقي التيمم ويتركها، والقول الثاني في المذهب وهو الراجح: أنه يشتري ما لم تجحف بماله، ما لم تجحف بماله، كيف تجحف بماله؟ نقول: لو كان هذا الإنسان معه مال، معه مال كثير وزائد عن حاجته في هذه الرحلة وهذه الكشتة، عنده مال كثير ما احتاج من وقود لسيارته أو طعام أو حاجيات فإنه يشتريها، والماء الذي يتوضأ به يكلفه خمسة ريالات أو سبعة ريالات أو عشرة ريالات، نقول: يشتري ولو كانت أضعاف قيمتها، يشتري ويتوضأ ولا يتيمم ما دام أنها لا تجحف بماله لكن لو أنه ليس في جيبه إلا مالٌ يسير، إن اشترى هذا الماء تضرر في أن وقود سيارته على وشك النهاية أو ليس معه طعام وهو يحتاج أن يشتري طعامًا له أو لرفقته أو لأهله أو من معه، فإنا نقول: يقدم حاجته للطعام والشراب وحاجة سيارته مثلًا للوقود على هذا الماء ويتيمم، فالعبرة إذن ليس بزيادتها أضعاف قيمتها وإنما العبرة، هل الزيادة تجحف بالمال أو لا تجحف؟ فإن كانت تجحف بماله تيمم ولم يشترِ وإن كانت لا تجحف بماله وجب عليه الشراء والوضوء، وهو الصحيح من قولي أهل العلم.

قال ﷺ: (**فَإِنْ أَمْكَنَهُ اسْتِعْمَالُهُ فِيْ بَعْضِ بَدَنِهِ، أَوْ وَجَدَ ما لا يَكْفِيْهِ لِطَهَارَتِهِ، اسْتَعْمَلَهُ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِيْ**)، يقول ﷺ: (**فَإِنْ أَمْكَنَهُ اسْتِعْمَالُهُ فِيْ بَعْضِ بَدَنِهِ**) كالجريح الذي يستطيع

استعمال الماء في بعض البدن ويتيمم عن الباقي، وكذلك لو وجد ما لا يكفي لطهارته، وجد ماء قليلًا لا يكفي لطهارته كلها، سواءً كانت الطهارة صغرى أو كبرى، نقول: أما الكبرى فإنه يستعمل ما وجد ثم يتيمم لعموم قول الله تعالى ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦]، قول النبي ﷺ: «**إذا أمرتُكُمْ بِشيءٍ فأْتُوا مِنْهُ ما استطعتُمْ**»[1] فيستعمل الماء وجوبًا فيما استطاع من غسل بدنه، ثم إذا عدم الماء وانتهى يتيمم عن الأعضاء التي لم يستطع غسلها، وذلك لأن الغسل لا يشترط فيه موالاةٌ ولا ترتيبٌ كما سبق في بيان صفته، فأي عضوٍ غسله ارتفع الحدث عنه، ومن ثم فإنا نقول استعمل الماء في بعض الأعضاء التي تقدر عليها ثم تيمم عن الباقي، أما في الوضوء ففيه قولان أو وجهان، قيل كالغسل يستعمل الماء في ما استطاع من أعضاء الوضوء فيبدأ بالمضمضة والاستنشاق ويغسل وجهه ويكتفي هنا بغسلة واحدة ما دام الماء قليلًا ثم يغسل يديه، فإن انتهى الماء تيمم عن الأعضاء التي لم يصبها الماء كمسح الرأس وغسل الرجلين، وقيل بل يترك الماء ويتيمم ابتداءً، والراجح والعلم عند الله تعالى هو القول الأول وهو أن الوضوء كالغسل، فإذا عدم الماء الذي يكفي وضوئه كمن عدم الماء الذي يكفي غسله، يتيمم بعد نفاذ الماء، هذا إذا كان لا يحتاج الماء البتة؛ لأن هذه المسألة مفترضة في حق إنسان يقول أنا الآن هذا المال القليل باقي لا أحتاجه لا في شربٍ ولا طبخٍ ولا رفقةٍ ولا أحدٍ، نحن الآن راجعين لكن هل أتوضأ بهذا القليل ثم أتيمم أو أتيمم وأتركه، نقول: بل استعمله فإذا نفد صرت عادمًا للماء، يصدق عليك قول الله جل شأنه ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾ ويدل على ذلك عموم قول الله جل شأنه: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ أنت استطعت هذا فاستعملته، والنبي ﷺ يقول: «**إذا أمرتُكُمْ بِشيءٍ فأْتُوا مِنْهُ ما استطعتُمْ**» فتوضأ بما تيسر من ماء ثم تيمم عن الباقي.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

قال ﷺ: (**أَوْ وَجَدَ ما لا يَكْفِيْهِ لِطَهَارَتِهِ، اسْتَعْمَلَهُ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِيْ**) وهذه الصورة الوحيدة التي يجمع فيها بين الأصل والبدل، وهي صورة عدم الماء الذي يكفي الطهارة أو كون بعض البدن جريح وبعضه صحيح ولا يستطيع أن يغسل الجريح ولا يمسح عليه فإنه يتيمم عنه، وقد مر بنا الكلام على الجبيرة لكن لها مناسبة هنا نعيدها، لو أن مسلمًا في يده أو رجله جرح عليه لصق أو جبيرة، فجاء يسأل يقول: كيف أفعل؟ نقول: أولًا قبل أن نقول عليه لصقة أو عليه جبيرة، لو كان مجروحًا أو مكسورًا والجرح أو الكسر مكشوفٌ، ليس عليه غطاءٌ ولا لصقة ولا جبيرةٌ ولا شيءٌ فسألَنا، نقول: إن كان هذا الجرح أو الكسر مكشوفًا وتستطيع غسله فاغسله وجوبًا، قال: لا، أنا ما أستطيع غسله، نقول: هل تستطيع مسحه؟ قال: نعم، المسح لا يضر، نقول: امسحه وجوبًا بالماء وبلْ يدك بالماء وامسح من جميع الجهات، فإن قال: لا أستطيع غسله ولا مسحه، قال له الطبيب: هذا الحرق أو هذا الجرح خطيرٌ جدًا من الدرجة العالية لا يقربه الماء ولا ريح الماء، نقول: إذن تيمم عنه، إذا لم تستطع غسله ولا مسحه فتيمم عنه، وأما إذا استطعت الغسل أو المسح فلا تتيمم، بعض العامة يجمع بين الغسل والتيمم، يغسل ويتيمم أو يمسح العضو الجريح ويتيمم، نقول إذا مسحت فلا تتيمم، لا تجمع بين البدلين المسح والتيمم فكلاهما بدل ولا يجمع بين البدلين على الصحيح، فإن كان على الجرح أو الكسر لصوقًا أو جبيرةً فإنا نقول: أنت بين خيارين: أولهما أن تقدر على المسح فيتعين عليك، إذا قال له الطبيب امسح على هذه الجبيرة أو ذلك الجرح من وراء الحائل، نقول: يتعين عليه المسح سواءً كان في أعضاء الوضوء وهو يتوضأ أو كان في البدن وهو يغتسل فيمسح على هذه اللفافة أو تلك الجبيرة أو ذلك اللصوق ويجزئه ذلك ولا يلزمه التيمم، فإن قال: لا أستطيع مسح هذا الجرح ولو من وراء حائلٍ أو تلك الجبيرة، نقول: فتيمم حينئذٍ ولا تجمع بين المسح والتيمم، ومثله هنا إذا كان الماء قليلًا فإنه يستعمله في بعض الأعضاء التي يقدر عليها في الغسل أو الوضوء ثم يتيمم عن الباقي.

قال ﷺ: **(الثَّانِيْ من الشروط: الوَقْتُ، فَلا يَتَيَمَّمُ لِفَرِيْضَةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا، وَلا لِنَافِلَةٍ فِيْ وَقْتِ النَّهْيِ عَنْهَا)** هذا مبنيٌ على خلافهم ﷺ في التيمم، هل هو مبيحٌ أو رافع؟ اختلف العلماء ﷺ في هذه المسألة وهي أساس الخلاف في هذا الباب، في هذه المسألة الشهيرة وهي مسألة التيمم هل هو رافعٌ؟ أي رافعٌ للحدث ويُفعل به ما يُفعل بالوضوء، فإذا تيمم كأنه متوضئٌ أو أنه مبيحٌ فقط، يبيح لك ما أردت فعله من مس مصحفٍ أو طوافٍ أو صلاةٍ، جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة على أنَّ التيمم مبيحٌ لا رافعٌ، وأنه الطهارة ضرورةٌ وأنه يتقدر بقدره وبوقته فلا يتيمم لفريضة حتى يدخل وقتها ولا لنافلةٍ حتى تباح ولا لمنذورة حتى يتعين فعلها وأيضًا إذا خرج الوقت بطل تيممه، لأنهم قالوا التيمم ضرورةٌ لا تتيمم حتى يدخل الوقت وإذا خرج الوقت بطل، فجعلوا دخول الوقت شرطٌ وخروجه مبطلٌ، ما الدليل على هذا؟ قالوا إن النبي ﷺ قال: **«الصعيدَ الطيبَ طهورُ المسلمِ، وإن لم يجدِ الماءَ عشرَ سنين فإذا وجد الماءَ** -فليتق الله- **ولْيمسَّه بشرتَه»**[1]. قالوا: فلو كان التيمم رافعًا لم يأمره إذا وجد الماء أن يستعمله، نقول -سبحان الله- هذا لا خلاف فيه بين العلماء أنه إذا وجد الماء بطل تيممه وأنه لا يستمر بطهارة التيمم مع وجود الماء، ولهذا نحن نقول لكم في الخلاف إنَّ من وجد الماء استعمله وجوبًا لكنَّ الكلام في حق عادم الماء الذي تيمم لصلاة الظهر مثلًا ثم جاءت صلاة العصر وهو لم يحدث ولم يجد الماء، كيف تؤمرونه وتكلفونه أن يتيمم ثانيةً؟ هو لو وجد الماء بطل تيممه لكنه لم يجد ماء والنبي ﷺ قال: **«فإذا وجد الماءَ** -فليتق الله- **ولْيمسَّه بشرتَه»** ونحن نتفق وإياكم على أنه إذا وجد الماء يتق الله ويستعمله لكن هو لم يجد الماء، فكيف نكلِّفه أن يتيمم كل وقتٍ؟ ونقول إذا خرج الوقت بطل تيممك؟ ونقول له أيضًا كما يقولون ﷺ بناءً على هذا القول إنه إذا تيمم للنافلةٍ لا يصلي به فريضةً، إذ فرَّقوا بين الأصل والبدل وقالوا: إن التيمم بدلٌ لا يقوم مقام الوضوء، وقالوا أيضًا معللين: ولأن التيمم طهارةٌ

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٢)، والترمذي (١٢٤)، والنسائي (٣٢٢)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

ضرورةٌ فتقدر بقدرها وهو غير مضطرٍ للتيمم قبل دخول الوقت، وهذا غير صحيحٍ بل المسلم يريد أن يبقى على الطهارة دائمًا، ولهذا كلما أحدث توضأ أو كلما أحدث تيمم إذا كان عادمًا للماء، فليس بصحيح أنه لا يتوضأ إلا للضرورة بل هو مضطر إلى أن يبقى على الطهارة ومحتاجٌ لذلك وقد اعتاده، أيام وجود الماء عنده يتوضأ كلما أحدث ويصلي أيضًا ركعتين كلما توضأ وهذا سنةٌ، فكذلك إذا تيمم قبل دخول الوقت ما الذي يمنعه من ذلك؟ سواءٌ أراد الصلاة أو مجرد التيمم والطهارة، إذن القول الثاني في المسألة أن التيمم رافعٌ رفعًا مؤقتًا حتى يجد الماء أو يقدر على استعماله إن كان عاجزًا عنه وهو مذهب الحنفية ورواية عن الإمام أحمد واختيار جمع من المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وعليه الفتوى والعمل وهو أن التيمم يقوم مقام الماء عند عدم الماء حتى يوجد الماء أو يقدر على استعماله إذا كان الباعث عليه العجز وذلك أن الله جل شأنه جعل التيمم مطهرًا كما جعل الماء مطهرًا وأقامه مقامه وتفضل على عباده به عند فقد الماء أو العجز عن استعماله وسمَّاه ﷺ طهورًا، قال ﷺ: **«الصعيدَ الطيبَ طهورُ المسلمِ»** كما قال في البحر: **«هوَ الطَّهورُ ماؤُهُ الحلُّ ميتتُهُ»**[1]، فجعل التراب كالماء مطهرِيَن، وقال ﷺ: **«الصعيدَ الطيبَ طهورُ المسلمِ، وإن لم يجدِ الماءَ عشرَ سنين فإذا وجد الماءَ** -فليتق الله- **ولْيمسَّه بشرتَه»** فدل على أنه يقوم مقام الماء حتى يجد الماء أو يقدر على استعماله ومن ثم فإنه لا يشترط دخول الوقت فلو تيمم لصلاة الضحى مثلًا ثم جاءت صلاة الظهر وهو لم يجد ماءً فإنه يصلي به الظهر ولو جاءت صلاة العصر وهو لم يحدث ولم يجد ماء يصلي به العصر على الصحيح من قولي أهل العلم، وهذا الخلاف هو الذي جعل الباب يطول وجعل المسائل تتفرع كثيرًا فإنه ينبني على القول بأن التيمم رافعٌ رفعًا مؤقتًا أن يُقال: أحكامُ أحكامِ الماء حتى يجد الماء فلا يشترط فيه شروطًا خاصةً إلا متى يتيمم فقط يعني بيان متى يتيمم، الحالات التي يباح فيها التيمم أو يشرع فيها التيمم، وما سوى ذلك نقول هو

(١) سبق تخريجه.

كالماء فلا يشترط له شروطٌ خاصةٌ ولا يقال بمبطلاتٍ خاصةٍ كخروج الوقت ونحوه وإنما يقال مبطلاته مبطلات الوضوء وموجبات الغسل أو وجود الماء إذا وجد الماء بطل التيمم.

قال ﷺ: **(وَلا لِنَافِلَةٍ فِيْ وَقْتِ النَّهْيِ عَنْهَا)** يقول الآن وقت نهي بعد صلاة الفجر صلى الفجر في جماعة في المسجد ليس ثمة نافلة بعد الفجر حتى تطلع الشمس إلا ذوات الأسباب فقالوا لا يتيمم الآن حتى تطلع الشمس إذا أراد أن يصلي لأنه لا يتيمم حتى يدخل وقت الفريضة أو تباح النافلة إذا كانت في وقت نهي فلا يتيممها **(الثَّالِثُ: النِّيَّةُ، فَإِنْ تَيَمَّمَ لِنَافِلَةٍ، لَمْ يُصَلِّ بِهِ فَرِيْضَةً، وَإِنْ تَيَمَّمَ لِفَرِيْضَةٍ، فَلَهُ فِعْلُهَا، وَفِعْلُ مَا شَاءَ مِنَ الفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ، حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا)** هذا الشرط الثالث النية أصله صحيح إذ لا تيمم بدون نية ولا وضوء ولا غسل بلا نية فطهارة الأحداث كلها يشترط لها النية لقوله صلى الله وآله وصحبه وسلم: **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»** لكن التفصيل الذي ذكروه في النية هو محل الخلاف والخلاف مبنيٌ على الخلاف السابق، هل التيمم رافعٌ للحدث أو مبيحٌ للصلاة ونحوها؟ فمن يرى أن التيمم رافعٌ يقول يكفيه نيةٌ مثل نية الوضوء، فإذا توضأ لصلاة النافلة هل يصلي به الفريضة؟ نقول: بلا خلاف من توضأ لنافلة صلى به فريضة، ومن توضأ لمس المصحف صلى، من توضأ للقراءة عن ظهر قلب صلى، من توضأ لغضب، من توضأ لنومٍ يصلي به، لكن التيمم اختلفوا ﷺ، فالذين يرون أن التيمم مبيحٌ لا رافعٌ يقولون لابدَّ أن يحدد ما نوى لأن التيمم لا يرفع الحدث فلابد من نيةٍ تقويه فإن نوى التيمم لفريضة فعلى هذه الفريضة وما شاء من الفرائض حتى يخرج الوقت يعني تيمم لصلاة الظهر يصلي صلاة الظهر وصلاة ظهرٍ أو عصرٍ أو أي فريضةٍ نسيها أو أعادها وكذلك يصلي ما دون ذلك كالمنذورة وفرض الكفاية كصلاةٍ على الميت وصلاة النافلة ويمس المصحف ويقرأ القرآن عن ظهر قلب ويلبث في المسجد لأنه نوى الأعلى لكن لو نوى الأدنى لا يفعل إلا هو وما دونه فلو نوى صلاة نافلةٍ لم يصلِ بها فريضةً ولا فرض كفاية، قالوا: لو تيمم لسنة الضحى ثم حضرت جنازة لا يصلي

بهذا التيمم صلاة الجنازة؛ لأن الكفاية أعلى من النافلة، ولهذا رتَّبوا ﷺ العبادات ترتيبًا هرميًا من الأعلى إلى الأدنى، فقالوا أعلاها فرض العين مثل الصلوات الخمس والجمعة ثم النذر فهو يلي الصلوات الخمس المفروضة في الرتبة إذا نذر أن يصلي ثم فروض الكفاية كالصلاة على الميت ثم النفل المطلق من راتبةٍ وتحية مسجد وصلاة ليل، وإن كان بعضها أقوى من بعض لكنها كلها صلاة نافلة ثم طواف النفل ثم مس المصحف ثم قراءة القرآن عن ظهر قلب ثم اللبث في المسجد، فلو نوى الأعلى يفعل ما دونه، لو نوى صلاة فريضة تيمم لصلاة فريضة فإنه يدخل المسجد ويصلي ويطوف بالبيت لو كان في المسجد الحرام ويمس المصحف ويقرأ القرآن عن ظهر قلب لأنه نوى أعلى شيء، لو حضرت جنازة يصلي عليها لكن لو نوى الأدنى؟ قالوا: ما يصلي، ما يفعل الأعلى، فلو دخل المسجد متيممًا أو متوضئًا ثم أحدث بعد الصلاة وهو يريد البقاء في المسجد ولم يجد ماءً، السنة أن يبقى في المسجد على طهارة فتيمم هذا أدنى شيءٍ ثم بدا له أن يقرأ القرآن عن ظهر قلب، يقولون: تَيَمَّم تَيَمُّم ثاني؛ لأن قراءة القرآن عن ظهر قلب أقوى من مجرد اللبث في المسجد، طيب لما قرأ أُرتج عليه وغلط في القراءة أراد أن يأخذ المصحف ليفتح على نفسه، يقولون: يتيمم لمس المصحف ثم لما فرغ من القراءة أراد أن يتنفَّل يتيم، أراد أن يطوف بالبيت لو كان في المسجد الحرام يتيمم، جاءت صلاة الفريضة يتيمم، يعني في الجلسة الواحدة هذه يمكن تيمم خمس مرات أو ستة أو سبع، هذا مبنيٌ على قول مرجوحٍ والراجح أنه إذا تيمم لأدنى شيء يفعل به ما شاء مثل لو توضأ لأي شيءٍ فإنه يفعل بهذا الوضوء ما شاء، هذا هو الصحيح من قولي أهل العلم وأنه ينوي لكن ليس على ما ذكروا وإنما ينوي رفع الحدث رفعًا مؤقتًا بلا شك، فالتيمم لا يرفع الحدث رفعًا دائمًا بدليل أنه متى وجد الماء وجب عليه استعماله.

قال ﷺ: **(الرَّابِعُ: التُّرَابُ، فَلا يَتَيَمَّمَ إِلاَّ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ، لَهُ غُبَار)** الله جل شأنه وتقدس اسمه يقول: ﴿ **فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا** ﴾ [النساء: ٤٣] فسّر ابن عباس ﷺ الصعيد بتراب

الحرث والطيب بالطاهر فلا إشكال في أنه يتيمم بالصعيد وربما كانوا أبرز الصعيد وأظهره التراب لكن لو لم يجد ترابًا كالحجر الأملس والجبل أو وجد رملًا أو نورة أو نهيت أو أرض كلها زراعة، فهل يتيمم ويصلي أو يبقى ينتظر التراب الذي له غبار؟ نقول: هذا محل خلاف إذن يشترطون ﷺ أن يكون التيمم بتراب وأن يكون له غبار ليس أي ترابٍ أيضًا وهذا مذهب الشافعية والحنابلة في اشتراط التراب الذي له غبارٌ، قالوا: فلا يتيمم برملٍ ولا سبخةٍ ولا حجارةٍ ولا جبلٍ ولا أرضٍ مزروعة؛ لأن الله جل شأنه قال: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ قالوا: الصعيد: تراب الحرث، والطيب: الطهور وقال: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾ [المائدة: ٦] قالوا ومن للتبعيض وما لا غبار له يعلق باليد فكيف يمسح منه شيءٌ بالوجه أو اليدين؟ والقول الثاني: أنه يتيمم بما صعد على وجه الأرض ترابًا له غبارٌ أو ترابًا لا غبار له أو رملًا أو نحيتًا أو حجارةً أو أرضًا زراعيةً أو غير ذلك، وهذا القول هو الأرفق والأوفق والأسهل والأيسر الذي يقتضيه رفع الحرج وهو فعله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فإنه ما كان يتكلف نقل التراب معه إذا سافر، وقد سافر هو وأصحابه ﷺ وصلى وسلم على رسوله إلى تبوك وقطعوا المفاوز العظيمة هناك التي لا يوجد فيها إلا الرمل فكان يتيمم بما أدركته الصلاة فيه رملًا أو ترابًا، ولهذا نقول: يتيمم المسلم بالأرض التي أدركته الصلاة فيها كما قال ﷺ: **«فأيما رجلٍ من أمتي أدركته الصلاة فعنده مسجده وطهوره فليصل جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا»**[1] لكن إذا وجد ترابًا له غبارٌ فلا يعدل عنه يعني إنسان في أرضٍ بريةٍ موجود أرض ذات تراب وغبار وأرضٍ رمليةٍ، نقول: تيمم من التي فيها غبار والتراب فإن هذا صحيحٌ أي التيمم عند الجميع ويرتفع حدثك وتباح لك الصلاة عند الجميع وإذا عمدت إلى الرمل ففيه خلاف من أهل العلم من لا يصحح تيممك، فإذا وجدت

(١) أخرجه البخاري عن جابر بن عبدالله ﷺ أن النبي ﷺ قال: «جُعِلَتْ لي الأَرْضُ مَسْجِدًا وطَهُورًا، فأَيُّما رَجُلٍ مِن أُمَّتي أدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ».

هذا وهذا فلا تعدل عن التراب الذي له غبارٌ إلى التراب الذي لا غبار له أو الرمل ونحوه لكن من لم يجد إلا رملًا أو حجارة ونحوه، نقول: تيمم بالأرض التي أدركتك الصلاة فيها فإن هذا مقتضى رفع الحرج فإن الله جل شأنه قال في آية التيمم ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ﴾ [المائدة: ٦] ومن مع حرج، النكرة تعم أدنى حرج فترفع كل حرج، الله جل شأنه رفع عنَّا أدنى حرج ومقتضى رفع الحرج أن نتيمم بالأرض التي أدركتنا فيها الصلاة بدون أدنى حرج وهذا يدل على أن (من) في الآية ليست للتبعيض وإنما لابتداء الغاية، فنضرب الأرض مبتدئين بها ونمسح وجوهنا وأيدينا فمقتضى رفع الحرج في إباحة التيمم ومشروعيته أن نتيمم بأي أرض أدركتنا الصلاة فيها وهذا هو الصحيح.

قال ﷺ: **(وَيُبْطِلُ التَّيَمُّمَ مَا يُبْطِلُ طَهَارَةَ المَاءِ)** فالأحداث التي توجب الوضوء وتنقض الطهارة المائية تنقض الطهارة الترابية، من الخارج من السبيل ومس الذكر والنوم وغيره مما سبق بيانه في نواقض الوضوء، وكذلك ما يوجب الغسل، موجبات الغسل تقدمت خروج المني دفقًا بلذة في اليقظة أو الاحتلام ولو لم يكن بدفق ولا لذة، وكذلك الجماع وإسلام الكافر وغير ذلك مما سبق، قال: **(وَخُرُوْجُ الوَقْتِ)** خروج الوقت مبنيٌ على الخلاف السابق فالذين يشترطون دخول الوقت للتيمم يقولون إذا خرج الوقت بطل التيمم والراجح أنه لا يشترط دخول الوقت للتيمم ولا يبطله خروجه بل إذا تيمم لا يبطل تيممه إلا بوجود الماء أو القدرة على استعماله إن كان عاجزًا أو الحدث حدثٌ أصغر أو أكبر، أما إذا لم يحدث ولم يجد ماءً ولم يقدر على استعمال الماء فإنه على تيممه على الصحيح من أقوال أهل العلم **(وَالقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ المَاءِ، وَإِنْ كَانَ فِيْ الصَّلاةِ)** نقول: نعم، إذا قدر على استعمال الماء فلا يخلو من حالات ثلاث، إما أن يقدر على استعمال الماء قبل شروعه في الصلاة إنسان تيمم ثم نزل المطر أو أقبلت سيارة الماء أو صاح أحد رفقته فقال وجدنا الماء وجدنا الماء وهو لم يدخل في الصلاة بعد، فنقول: هذا بالإجماع يلزمه استعمال الماء ولا تصح صلاته لو صلى بالتيمم مع وجود الماء

وهو لم يشرع في الصلاة بعد، نقول: بالإجماع كما حكاه ابن هبيرة وابن المنذر وغيرهما، متى وجدت الماء قبل شروعك في الصلاة فيجب عليك أن تستعمله ودليل ذلك قول النبي ﷺ: **«الصعيدَ الطيبَ طهورُ المسلمِ، وإن لم يجِدِ الماءَ عشرَ سنين فإذا وجد الماءَ** -فليتق الله- **ولْيمسَّه بشرتَه»** الحالة الثانية: أن يجد الماء عقب الفراغ من الصلاة، تيمم وصلى ثم وجد الماء، نقول: هذه أيضًا حكى بعضهم الإجماع كابن المنذر على أن صلاته صحيحة ولا يلزمه الإعادة سواءً خرج الوقت أو بقي، وهذا هو الصحيح ما دام أنه أدى ما أُمر به فإنه لا إعادة عليه؛ لأن الله لم يكلف أحدًا من عبيده بأداء صلاةٍ واحدةٍ في يومٍ واحد مرتين إلا بتفريطٍ أو تعدي وهذا لم يتعدَّ ولم يفرط بل فعل وامتثل ما أمر به ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ وهو لم يجد الماء فتيمم وصلى ثم جاء الماء، نقول: صلاته صحيحة وبرئت ذمته ولا يلزمه الإعادة، الحالة الثالثة: أن يجد الماء وهو في الصلاة فهنا اختلف أهل العلم، فذهبت الحنفية والحنابلة إلى أنه يقطع صلاته ويتوضأ وذهبت المالكية والشافعية إلى أن صلاته صحيحة، والقول بأنه يقطع صلاته ويتوضأ هو الأحوط والأبرأ للذمة وإن كان الدليل مع من أجاز صلاته، الحنفية والحنابلة يحتجون بالحديث حديث أبي ذر **«الصعيدَ الطيبَ طهورُ المسلمِ، وإن لم يجِدِ الماءَ عشرَ سنين فإذا وجد الماءَ** -فليتق الله- **ولْيمسَّه بشرتَه»** قالوا فقد وجد الماء فبطل تيممه وبطلت صلاته فيستعمل الماء وجوبًا ويقطع صلاته، والمالكية والشافعية قالوا: إنه رفع حدثه بطهارةٍ شرعيةٍ بمقتضى دليلٍ شرعيٍ فلا تنتقض إلا بدليلٍ شرعيٍ وقد شرع في الصلاة فلا يلزمه قطعها إلا أن القول بقطعها هو الأقرب احتياطًا وبراءةً للذمة وخروجًا من خلافٍ معتبرٍ لكن لو مضى في صلاته وقال هل يلزمني أو آثم؟ نقول: ما نستطيع أن نؤثِّمه ولا أن نوجب عليه الإعادة إلا بدليلٍ شرعيٍ لكن مسألة الاحتياط للصلاة واستئنافها بعد الطهارة أولى.

بقي عندنا عادمُ الماء، هل يصلي في أول الوقت أو ينتظر؟ نقول: لا يخلو عادم الماء إذا دخل وقت الصلاة والماء ليس عنده من حالتين أو من أحوال، الحال الأول: أن يتيقن وجود ماء في

الوقت لأنه يعلم أن الماء موجود بينه وبينه مسافةٌ قصيرةٌ والطريق آمن وسالك ولا ضياع فيه ولا خوف فإذا ذهبوا إلى الماء احضروه في ظرف ساعةٍ مثلًا، دخل وقت صلاة الظهر وهم في البر وبين صلاة الظهر والعصر نحو ثلاث ساعات فإذا ذهبوا لإحضار الماء في خلال ساعةٍ يحضرونه والماء لا ينقطع من هذا المكان يعلمون يقين أن الماء موجودٌ وربما بوسائل الاتصال اتصلوا وقالوا الماء موجود فقط مسافة الطريق يذهبون ويحضرونه فهذا متيقنٌ وجود الماء أو اتصل عليه رفيقه فقال أنا في الطريق ومعي ماء والمسافة التي بيني وبينكم ساعة أو نحو ساعة، فنقول: هذا متيقنٌ وجود الماء فيتأخر حتى يتوضأ ويأتي بشرط الطهارة ولا يتيمم ويدرك الصلاة في أول وقتها فإن تيممه وإدراكه أول الوقت يدرك به فضيلة بينما وضوئه واستعماله الماء وصلاته في آخر الوقت أو وسط الوقت أتى به بشرطٍ من شروط الطهارة وهو الطهارة المائية بالماء وهو الأصل، كذلك إذا غلب على ظنه لم يصل حد اليقين لكن غلبة الظن أنه يجد الماء، الغالب أن الماء ما ينقطع في هذه المحطة، الغالب أنه يجد الماء، فنقول: كذلك ينتظر، ودليل ذلك ما جاء عن علي ﷺ قال: «**الجنب يتلوم يعني يتصبر فإن وجد الماء وإلا تيمم**» إذن عندنا هنا حالتان يتأخَّر فيهما إذا تيقنَّ وجود الماء في الوقت أو غلب على ظنه وجوده، العكس بالعكس لو تيقن عدم الماء عنده يقين أن الماء ليس موجودًا لا معه ماء ولا يمكن أن يأتيه الماء إلا وقد خرج وقت الظهر وربما العصر، فنقول: هذا متيقن ألَّا ماء فالسنة أن يصلي في أول الوقت بالتيمم ولا يؤخر الصلاة وهو لا يرجو وجود الماء بل متيقنٌ عدمه، وكذلك لو كان يغلب على ظنه أنه لا يجد الماء يغلب على ظنه أنه لا يجد الماء احتمال وجود الماء ضعيف جدًا أو ضعيف لكن الغالب أن الماء لا يوجد، فنقول: مثله سابقتها يتيمم ويصلي في أول الوقت ولا ينتظر مع كون الماء لا يرجى وجوده والغالب عدم وجوده، بقي عندنا حالةٌ متوسطةٌ بين الحالتين، عندنا حالة اليقين أو الظن بعدم وجود الماء أو اليقين والظن بوجوده فإن غلب على ظنه أو تيقن وجود الماء قلنا انتظر حتى يأتي الماء وصلِّ بالوضوء وإن تيقن أو

غلب على ظنه أنه لا يجد الماء قلنا تيمم وصلِّ في أول الوقت، فإن استوى عنده الأمران، قال والله يحتمل خمسين بالمئة كما يقولون خمسين بالمئة احتمال وجود الماء وعدمه سواء، هنا اختلف أهل العلم والظاهر والعلم عند الله أنه ينتظر؛ لأنه لا يفوت بالانتظار إلا فضيلة إدراك أول الوقت وهي أيضًا لا تفوته ما دام أنه مترقبٌ ومتربصٌ ومنتظرٌ للماء فهو كالمتهيئ للصلاة، والمتهيئ للصلاة في صلاة ما حبسته الصلاة مثل الذي يتوضأ ويبكر للصلاة، نقول: هو على أجر من صلى في أول الوقت ولو تأخَّر الناس في اجتماعهم، فكذلك هذا الذي انتظر لأنه يستوي عنده وجود الماء، نقول: لا تفوته حتى هذه الفضيلة وإن فاتته فإنه ينتظر ما هو أقوى منها وأغلب وهو الوضوء واستعمال الماء وهو أفضل من التيمم، وحينئذٍ فإنا نقول عندنا حالتان يتربص فيها وينتظر، إما يقين وجود الماء أو غلبة ظنٍ بوجوده أو استواء الأمرين، الصحيح أنه إذا استوى عند الأمران ينتظر، وأما إذا تيقن عدم الماء أو غلب على ظنه أنه لا يوجد الماء فإنه يتيمم ويصلي في أول الوقت.

هذه أهم المسائل المتعلقة بباب التيمم، هل من سؤال؟ أطلنا عليكم اليوم وليس من عادتنا أن نطيل الدرس لكن نظرًا لوجود المحاضرة بعد المغرب يعني فاسمحوا لنا على التطويل، ونسأل الله لكم الإعانة التوفيق والتسديد وأن يرزقكم ربي العلم النافع والعمل الصالح وأن يجعلكم ممن فَقُه في دين الله ورفع بهذا الدين رأسًا فشرف في دنياه وأخراه فإن الله يرفع بهذا العلم أقوام ويعلي من مكانتهم كما قال جل شأنه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١] نسأل الله أن يجعلنا منهم بمِّنه وكرمه وجوده وإحسانه، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ العَاشِرُ]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[بَابُ الحَيْضِ]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في هذا المجلس من مجالس العلم في الدرس العاشر والأخير من دروس هذا الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ألف وأربعمائة وسبع ثلاثين من هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وسنواصل بمشيئة الله تعالى بقية هذه الدروس في بداية الفصل الدراسي القادم، وأسأل الله للجميع التوفيق والتسديد والعلم النافع والعمل الصالح.

قال المؤلف ﷺ في ختام كتاب الطهارة: **(بَابُ الحَيْضِ)** ختم الباب أو ختم الكتاب بباب الحيض وله علاقة بالنجاسة لكنه لم يفرد لها بابًا وإنما ذكر طرفًا من مسائل النجاسات فيما سبق، والحيض باب مهم جدًا فهمه ودرسه وهو من فروض الأعيان على النساء، إذ يجب على المرأة المسلمة لا سيما البالغة أن تتعلم أحكام الحيض وكذلك الاستحاضة والنفاس، وكذلك الرجال لكنه ليس في حقهم فرض عين إلا أنه مما ينبغي بيانه وفهمه ودرسه وتعلمه، ذلكم أنه يتعلق بهذا الباب مسائل كثيرة في الطهارة والصلاة والصيام والحج والمعاشرة الزوجية والطلاق، فبابٌ هذا شأنه حري بالعناية والاهتمام من قبل الرجال والنساء على حد سواء وإن كان النساء أوجب عليهن تعلمه، قد جاء عن بعض الأئمة أنه لبث في دراسة هذا الباب ثمان سنين وهذا لكثرة مسائله وتشعبها.

قال ﷺ: (**بَابُ الحَيْضِ**) وذكر فيه أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس، فلماذا عبر بالحيض؟ نقول: لأنه الغالب ولأنه الدم الذي يعتري النساء عند البلوغ ولا يسلم منه إلا الندرة منهن بخلاف الاستحاضة فربما ما تصيب بعض النساء، والنفاس لا يحصل إلا لمن تزوجت وحملت وولدت بينما الحيض يعتري كل فتاة حين بلوغها إلا ما ندر، ما المراد بالحيض؟ الحيض في لغة العرب بمعنى السيلان ومنه قولهم حاض الوادي إذا سال، وأما في الشرع فهو دم طبيعة وجبلة يخرج من قعر الرحم في أوقات معتادة في أوقات معلومة، إذن هو دم طبيعة وجبلة قد جبل الله عليه النساء، كما قالت أمنا أم المؤمنين ﷺ الصديقة بنت الصديق قالت: «هذا أمر كتبه الله على بنات آدم» وقد قيل إنه أن أول من حاضت أمنا حواء بعد أن نزلت من الجنة، وقيل إنما أصيب به أول من أصيب نساء بني اسرائيل لكنا نقول حديث أم المؤمنين عائشة يدل على أنه أمر طبيعي جبلي قد ركبه الله في النساء فهو إذن دم طبيعة وجبلة وهو دليل على صحة المرأة لا على مرضها، ولهذا إذا بلغت الأنثى سن الحيض فلم تحض، نقول: هذه مريضة تحتاج إلى علاج أو إلى عرض على طبيبة النساء؛ لأنها إذا تأخرت عليها الحيضة احتاجت إلى مراجعة لمعرفة السبب وربما احتاجت إلى أخذ علاج حتى تنزل عليها الدورة، إذ لا يمكن أن تحمل حتى تحيض بل حتى تنتظم عليها الحيضة فامرأة لا تحيض لا تحمل ولهذا لو تقدم شاب لفتاة لخطبتها فقالوا إنها لا تحيض، نقول: لا تقدم بل أحجم حتى يتبين أمرها وتعالج يتبين وضعها لماذا لا تحيض؟ لأنها إذا لم تحيض فإنها لن تحمل لا يمكن أن تحمل المرأة حتى تحيض وتنتظم حيضتها أي دورتها الشهرية لا يكفي حيضه فقط بل حيضة منتظمة، ولهذا قد تتزوج الفتاة وتتأخر في الحمل لأن الدورة الشهرية عندها غير منتظمة فإذا انتظمت يسر الله الحمل بإذنه وقدره جل شأنه، فهو إذن دم طبيعة وجبلة بخلاف الاستحاضة فهي دم مرض يصيب المرأة وهو الذي يسميه النساء اليوم بالنزيف وهو مرض غالب ما يصيب النساء الحوامل، إذا حملت المرأة ربما نزل عليها شيء من دم الاستحاضة إذا

قامت بجهد أو حملت ثقيلًا أو نحو ذلك ولهذا نقول: المستحاضة مريضة تحتاج إلى علاج يوقف هذا الدم بينما الحائض ليست مريضة هذا الأمر الطبيعي الجبلي الذي هو دليل صحتها وإذا لم تحض فهي مريضة، يخرج من قعر الرحم أي آخره بخلاف دم الاستحاضة فإنه ليس دم طبيعة ولا جبلة وإنما هو دم مرض يخرج من أدنى الرحم كما سيأتي، ففرق بينهما في الحقيقة وفي مكان الخروج، فدم الحيض يخرج من آخر قعر الرحم ودم الاستحاضة يخرج من أدني الرحم من عرق يقال له العاذل، وبينهما أيضا فرقٌ عظيمٌ في الصفة فدم الحيض دمٌ أسود ثقيل منتن يصيب المرأة معه غالبًا ألم وتغير في المزاج وألم في الظهر ونحو ذلك، بينما دم الاستحاضة دم أحمر رقيق لا رائحة له يشبه دم الجروح ونحوه، ولما اختلفت صفاتهما اختلفت أحكامهما، فدم الحيض له أحكام يأتي بيانه الآن والاستحاضة على خلافه، لا تتفق الاستحاضة مع الحيض في شيء من الأحكام، فالمستحاضة طاهر تصلي وتصوم ولزوجها أن يعاشرها تفعل ما يفعله الطاهرات إذ هي طاهرٌ بينما الحائض لا تصلي ولا تصوم ولا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن ولا تلبث في المسجد كما سيأتي ولا يعاشرها زوجها ولا يحل له أن يطلقها حال حيضها، إذن الأحكام مختلفة تمامًا كما أن الصفات مختلفة تمامًا، ومع هذا الاختلاف ما أكثر ما يلتبس على النساء أمر الحيض والاستحاضة ويكثر سؤالهن عن ذلك وتتحير بعضهن ويلحقها من الحرج والعنت والمشقة الشيء العظيم حيث تبقى أيام لا تصلي وهي ما تدري هل هذا حيض أو استحاضة، أو تصلي وهي لا تدري هل هذا حيض فتمتنع أو لا، ونقول لكل سائلة لا سيما في هذا العصر الذي كثر فيه الطب والتشخيص راجعي طبيبة النساء، إذا أشكل عليك شيء من أمر الحيض أو أمر الدماء فراجعي طبيبة النساء فإنها تساعدك بتوفيق الله على تشخيص الحالة وتفقهي، وكذلك نقول للرجال تفقهوا في هذا الباب فإن بعض الرجال لا يفقه منه شيئًا ولا يريد أن يفقه ولهذا يتصل عدد كبير من الرجال يقول خذ معك زوجتي تريد أن تسأل فيعطي المشايخ امرأته تسأل، طيب لماذا لا تنقل سؤالها وهي بجوارك

فتفهم السؤال وتفهم الجواب ثم تشرح لها ما أشكل عليها فهمه ثم إذا ترددت لاحقًا في المسألة أعدت عليها الكلام لكن حينما تقول خذ معك زوجتي أو أهلي كلمهم معناها أنك تريد أن تحيد نفسك وأنك ما تريد تفهم وهذا خطأ إذ لو فهمت السؤال والجواب لتداركت ما قد يأتي ويتكرر ولم تحتج مرة ثانية إلى سؤال، وإن احتجت يكون في النادر لأنك تدرس السؤال والجواب تعيد لها الجواب إذا أشكل شيء من أسئلتها فتكون بجوار الزوج يسألها ثم يستفصل ويبين للشيخ المسؤول، هذا هو الأولى والأجدر بالرجل لكن بعضهم أبدًا يقول خذ يعني لا يسأل ولا يسمع الجواب وكثير من النساء تسأل مباشرة ولا حرج عليها أن تسأل عما أشكل عليها في دينها سواء في أمر الحيض أو في غيره فإن هذا واجب عليها إذا أشكل عليها شيء أن تستبين أمر ربها في أمر يتعلق بطهارتها وصلاتها وصيامها وحجها وعشرتها لزوجها.

قال ﷺ: **(وَيَمْنَعُ عَشَرَةَ أَشْيَاءَ)** أي هذا الحيض، بدأ ﷺ ببيان ما الذي يمنعه الحيض وما الذي يحرم على المرأة فعله إذا حاضت، فقوله: **وَيَمْنَعُ عَشَرَةَ أَشْيَاءَ** يعني ويمنع نزول الحيض فعل عشرة أشياء **الصَّلاةِ، وَوُجُوْبَهَا** فيمنع المرأة من الصلاة أداءً وكذلك قضاءً، ولهذا قال يمنع **(فِعْلَ الصَّلاةِ، وَوُجُوْبَهَا)** فلا تصلي حال حيضها ولا تقضي إذا طهرت إذ لم تتعلق الصلاة بذمتها حال حيضها، ودليل ذلك قول النبي ﷺ **«فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكِ فَدَعِي الصَّلَاةَ»**[1] [الحديث متفق عليه] فأرشد الحائض إلى ترك الصلاة إذا أقبلت الحيضة يعني نزلت ورأت الدم، ولم تتعلق الصلاة بذمتها فلا تجب عليها لأنه ﷺ قال: **«أليسَ إذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ ولَمْ تَصُمْ قُلْنَ: بَلَى، قالَ: فَذَلِكِ مِن نُقْصَانِ دِينِهَا»**[2] لأنه ﷺ بين في الحديث نقصان دين وعقل النساء، والحديث في الصحيحين ومع ذلك ضاقت به عقول بعض القاصرين واستنكفوا أن يقول ﷺ هذا الحديث قال: **« ما رَأَيْتُ مِن نَاقِصَاتِ عَقْلٍ ودِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ**

(١) أخرجه البخاري (٢٢٨)، ومسلم (٣٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

الرَّجُلِ الحَازِمِ مِن إِحْدَاكُنَّ -الحديث في الصحيحين- **قُلْنَ: وما نُقْصَانُ دِينِنَا، قالَ: أليسَ إذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ ولَمْ تَصُمْ قُلْنَ: بَلَى، قالَ: فَذَلِكِ مِن نُقْصَانِ دِينِهَا»**[1] فهي إذن إذا حاضت لا تصل ولا تصوم ولا تتعلق هذه الصلاة بذمتها وهذا تخفيف من الله عليها أن لم يوجب عليها الصلاة أداءً ولا قضاءً، فإن الحيض يتكرر في كل شهر غالبًا ستة أيام أو سبعة ربما يصل إلى عشرة أيام بل ربما يصل إلى نصف الشهر فلو كُلفت كل حائض بقضاء الصلاة شق عليها ذلك مشقةً ظاهرةً بينةً فخفف الله عليها ذلك ولم يوجب عليها قضاء الصلاة ولهذا لما سُئلت أم المؤمنين الفقيهة الصديقة بنت الصديق ﵄ **«ما بالنا إذا حضنا نقضي الصوم دون الصلاة، قالت: كان يصيبنا ذلك على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم دون الصلاة»**[2] [الحديث متفق عليه] وأنكرت على السائلة حديثها مع هذا أن أم المؤمنين عائشة، قالت: أحرورية أنت؟ يعني أنت من الخوارج؟ كيف تسألين هذا السؤال الغريب؟ ما بالنا نقضي الصوم دون الصلاة؟ قالت: كان يصيبنا ذلك على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم دون الصلاة، فكأنها استنكرت عليه هذا السؤال الذي غير مألوف عند أهل الإسلام وعند أهل السنة فإنهم ألفوا ذلك وتعلموه من رسول الله ﷺ وهو أمر الحائض بقضاء الصوم دون الصلاة، وقد سبق أن المحدث حدثًا أصغر لا يصلي فضلًا عن المحدث حدثًا أكبر، ولهذا قلنا فيما سبق أنه لا يحل للمسلم إذا انتقض وضوئه أن يصلي أو يواصل في صلاته فضلًا أن يدخل الصلاة وهو محدث وقلنا أنه قد يفعل ذلك بعض الجهلة من صغار السن والجهلة من حديثي العهد بالإسلام ونحوهم وربما فعلته بعض النساء أيضًا جهلًا أو كما تقول حرجًا، كيف الناس

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥) أن معاذة ﵄ سألت عائشة ﵄: «ما بَالُ الحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، ولَا تَقْضِي الصَّلَاةَ. فَقالَتْ :أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قُلتُ: لَسْتُ بحَرُورِيَّةٍ، ولَكِنِّي أَسْأَلُ. قالَتْ: كانَ يُصِيبُنَا ذلكَ، فَنُؤْمَرُ بقَضَاءِ الصَّوْمِ، ولَا نُؤْمَرُ بقَضَاءِ الصَّلَاةِ».

يقومون يصلون وأنا جالسة؟ نقول: هذا جهل عظيم هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم وكل النساء يعتريهن ذلك فلا حرج عليك أن تجلسين والناس يصلون ولا ينكر عليك ولا يستنكر وإنما الذي ينكر على الرجال إذا دخل وقت الصلاة يقومون يصلون ويجلس بعضهم ما صلى في مكاتبهم أو في استراحاتهم أو في بيوتهم، نقول: هذا هو المنكر العظيم الذي لا يجوز إقراره ولا السكوت عليه إذ ليس للرجل أن يترك الصلاة إلا أن يكون مسافرًا قد جمع أو مريضًا قد جمع وإلا فالأصل أني إذا كنت جالسًا مع قوم وحان وقت الصلاة وخرجت ما أقرهم على الجلوس حتى يتبين، فإذا كان مسافرًا قال: أنا مسافر وقد جمعت لا حرج وإلا فليس ثمة عذر للرجل يسقط عنه الصلاة بخلاف المرأة فإنها معذورة ولا يقال لها صلي إذا دخل وقت الصلاة فقام النساء يصلين فالتي لم تصلِ لعلها معذورة.

قال ﷺ: (**وَفِعْلَ الصِّيَامِ**) كذلك تُمنع الحائض من فعل الصوم، ولاحظ هنا أنه قال: في الصلاة فعل الصلاة ووجوبها وهنا قال فعل الصيام يعني فقط، وأما وجوبه فلا إذ يتعلق بذمتها الصوم لكنها لا يجوز لها ولا يصح منها أن تصوم حال حيضها؛ لقوله ﷺ: «**أليسَ إذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ ولَمْ تَصُمْ؟**» ويجب عليها القضاء؛ لقول أم المؤمنين عائشة: «**كُنا نُؤْمَرُ بقَضَاءِ الصَّوْمِ، ولَا نُؤْمَرُ بقَضَاءِ الصَّلَاةِ**»[1] وإذا حاضت المرأة في آخر النهار ولو بلحظة وهي صائمة فقد فسد صومها بشرط أن يبرز الدم وتراه، وأما مجرد شعورها بأن الدم تحرك أو فارق الرحم أو تشعر بالآلام ونحو ذلك فإن هذا كله لا يعد حيضًا؛ لأن الله جل شأنه علق أحكام الحيض بوجوده ﴿ **وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى** ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ولا يكون أذى حتى يبرز ويُرى، فإذا أذن المغرب والدم لم يبرز نقول: صومك صحيح وإن نزل بعد الغروب بعد أذان المغرب قبل الصلاة ذهبت تتوضأ فوجدت الدم نازل، نقول: لا تصلين لكن الصوم صحيح

(١) أخرجه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥).

لكن لو نزل قبل الغروب ولو بلحظة، نقول: صوم ذلك اليوم لا يصح والنساء يجهلن في هذه المسألة ويفتين بعضهن بلا علم، فمنهن من تقول لزميلاتها وأخواتها وهذا يكثر في رمضان السؤال عنه إن من نزل عليها الدم قبل صلاة المغرب صومها فاسد مع أنها أذن المغرب وغابت الشمس والدم لم ينزل، نقول: سبحان الله، من أين أتيت بهذا الجهل؟ ليس هذا علم بل بعضهن وهذا نادر وردني، تقول: إذا نزل الدم قبل العشاء من ليالي رمضان فإن صوم اليوم فاسد يعني كأنها تمد الصيام إلى العشاء وهذا جهل مطبق وجهل مركب، إذن العبرة بغروب الشمس إذا غربت الشمس والدم لم يبرز ولم يخرج فصومها صحيح، وإذا نزل بعد الغروب ولو بلحظة فصومها صحيح، أما إذا نزل قبل الغروب بلحظة فصومها غير صحيح، إذن العبرة بغروب الشمس، وكذلك إذا طهرت قبيل الفجر بلحظة وجب عليها صوم ذلك اليوم إن كانت في رمضان أو في صوم واجب كنذر متتابع أو كفارة متتابعة أو غير ذلك، نقول: متى طهرت وجب عليك الصوم ولو لم تغتسلي حتى يطلع الفجر كالجنب إذا أصبح جنبًا من جماع أو احتلام فإنه يصوم وإن أخر الغسل حتى يطلع الفجر فلا حرج كما جاء عنه صلى عليه وآله وصحبه وسلم في الصحيح: **«أنه كان يصبح جنبًا من جماع غير احتلام ثم يصوم ويغتسل بعد ذلك»**[1] فنقول لهذه المرأة التي طهرت قبيل الفجر صومي وجوبًا إن كان هذا بأيام رمضان أو في صيام واجب وإن كان في صوم تطوع، نقول: يستحب لك أن تصومي إذ قد زال العذر المانع من الصيام بطهرك قبل طلوع الفجر وإن تأخر الغسل حتى يطلع الفجر فلا حرج بل إذا طهرت في آخر الوقت لا يسعها للاغتسال والسحور فإنها تبادر بالسحور؛ لأنه لا يعوض والغسل يؤجل حتى تمسك ثم تغتسل.

---

(١) أخرجه مسلم (١١٠٩) عن عائشة ﵂ قالت: «إِنْ كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ لَيُصْبِحُ جُنُبًا مِن جِمَاعٍ، غيرِ احْتِلَامٍ في رَمَضَانَ، ثُمَّ يَصُومُ».

قال ﷺ: **(وَالطَّوَافَ)** يعني ويمنع الحيض من الطواف بالبيت وهذا مجمع عليه مثل ما سبق، فإن ما سبق من منعها من الصلاة ومن وجوب الصلاة ومن فعل الصيام هذا كله محل إجماع دلت عليه السنة والإجماع وكذلك الطواف بالبيت، فإن النبي ﷺ قال لأم المؤمنين عائشة لما حاضت: **«افْعَلِي ما يَفْعَلُ الحَاجُّ غيرَ أَنْ لا تَطُوفِي بالبَيْتِ»**[1] فإذا طَهُرتِ فطوفي، فدل الحديث وهو في الصحيحين على أن الحائض لا تطوف بالبيت، وكذلك دل عليه حديث صفية قد سبقت الإشارة إليه لما حاضت فقيل للنبي ﷺ: إنها قد حاضت، فقال: أحابستنا هي؟ يعني سننتظر حتى تطهر ولن نرحل للمدينة، فقالوا: إنها قد أفاضت يعني إن حيضها نزل عليها بعد أن طافت طواف الإفاضة قال فلتنفر إذن[2] يعني فلتخرج وتسافر؛ لأن طواف الوداع يسقط عن الحائض والنفساء ما دام أنها قد طافت طواف الإفاضة فلتبادر فلها أن تخرج وقد سبقت الإشارة لهذا، فدل الحديثان على أن الحائض لا تطوف وهذا محل إجماع إلا للضرورة عند بعض أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ وهذه كما سبقت الإشارة مسألة كبيرة يُحتاج فيها إلى كبار العلماء فإذا حاضت المرأة في أيام الحج قبل أن تطوف للإفاضة فإنها تستفتي هي أو وليها أهل العلم وهم موجودون في الحج تبين لهم حالتها ومتى تطهر وما الذي يترتب على بقائها أو ذهابها، فإذا قدر أهل العلم لها أن تطوف فلها ذلك وإذا منعوها فإنها تمتنع؛ لأن النساء يختلفن فمنهن من هي في البلد أو قريبة من البلد يتيسر لها البقاء بلا مشقة ويتيسر لها الذهاب والرجوع متى طهرت فهذا يتعين عليها أحد الأمرين، إما البقاء فمتى طهرت طافت أو تسافر ثم إذا طهرت تعود فتطوف لكن منهن من لا يتيسر لها لا البقاء ولا الرجوع كمن معها حج مؤكد وهي في بلدان بعيدة لا يتيسر لها إذا سافرت أن ترجع إلا

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٠١) عن عائشة ﷺ: «أنَّ صَفِيَّةَ بنْتَ حُيَيٍّ زَوْجَ النبيِّ ﷺ، حَاضَتْ في حَجَّةِ الوَدَاعِ، فَقالَ النبيُّ ﷺ: أحَابِسَتُنَا هي فَقُلتُ: إنَّهَا قدْ أفَاضَتْ يا رَسولَ اللَّهِ وطَافَتْ بالبَيْتِ، فَقالَ النبيُّ ﷺ: فَلْتَنْفِرْ».

بمشقة ربما أعظم من عظيمة لا يتيسر لها ذلك بسهولة ومن ثم فمثل هذه وأمثالها تستفتي، على أنه قد وجد اليوم في العقاقير الطبية ما يرفع نزول الدم بعد استعماله ولربما تلجأ بعض النساء إلى مثل هذا وإن كانت الدورة قد نزلت لكن ربما تأخذ دواء بمشاورة طبيب أو طبيبة أو صيدلاني مختص وتأخذ هذا الدواء يوقف عنها الدم حتى تطوف بالبيت.

قال ﷺ: (**وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ**) كذلك مما يمنع منه الحيض قراءة القرآن، وهذا محل خلاف وقد سبقت الإشارة إليه، أن أهل العلم قد اختلفوا في قراءة القرآن للحائض على قولين مشهورين لعدم صحة الحديث في المنع فإن أهل العلم قد اختلفوا في حديث ابن عمر: «**لا أُحل القرآن لحائض ولا جنب**»[1] [هذا الحديث رواه الترمذي وابن ماجة والبيهقي والدارقطني] وفيه كلام طويل لأهل العلم ما بين مصحح ومضعف فمن ضعف الحديث، قال: الأصل الحل، ومن صحح الحديث أو حسنه، قال: تمنع الحائض وأما الجنب فالخلاف فيه شاذ، الجنب لا يقرأ شيء من القرآن ولا حرفًا ولا آية، ومن أهل العلم من فرق بينهما، فقال: الجنب لا يقرأ، وأما الحائض فتقرأ قالوا ولأن بينهما فروقًا عظيمة، منها أن طهارة الجنب بيده متى شاء أن يتطهر تطهر فحدثه بيده متى شاء أن يرفعه اغتسل، وأما الحائض فليس حدثها بيدها فإنها لا تطهر حتى ينقطع الدم وانقطاع الدم ليس لها، ثانيًا: أن الشارع أمر الحائض أن تفعل ما يفعله الحاج غير الطواف بالبيت فجعل لها أن تفعل المناسك كلها بخلاف الجنب فإنه لا يفعل شيئًا من مناسك غالبًا إلا وقد تطهر لا سيما أمر الصلاة وتدركه أوقات الصلاة فيغتسل مباشرة لكن الحائض قد تبقى أيام تتنقل في المشاعر تفعل ما يفعله الحاج غير الطواف بالبيت فدل ذلك على أن الحيض ليس كالجنابة، كما أن الشارع أمر الحائض بحضور صلاة العيد غير أنها لا

(١) أخرجه الترمذي (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٦) عن عبدالله بن عمر ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لا تقرأِ الحائضُ ولا الجنُبُ شيئًا منَ القرآنِ»، والحديث قال عنه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (١/ ٤٨٧): ضعيف من جميع طرقه، وأيضًا ضعفه ابن باز في مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٤٥).

تدخل المسجد أو المصلى، أمر بإخراجهن العواتق والحيض ذوات الخدور ولم يأمر الجنب بذلك فدل على أن بين الحدثين فرق عظيم ومن ثم فاختلف الأئمة في منع الحائض من قراءة القرآن إلا أن الراجح والعلم عند الله تعالى أنها لا تقرأ قراءة تعبدية يعني لا تقرأ لأجل القراءة إلا أن يكون لها عذر وقد سبقت الإشارة إلى هذا بأن تكون متعلمة أو معلمة أو حافظة تخشى النسيان أو مختبرة ونحو ذلك من الأعذار، إذا كانت هذه الطالبة تريد التعلم ونزل عليها الدم نقول: لا يمنعها حيضها من تعلم القرآن وكذلك لمعلمتها أن تفتح عليها إذا أخطأت أو لحنت أو أخطأت في الحفظ، وكذلك في حال الاختبار تتقدم الطالبة للاختبار ولو كانت حائضًا، وكذلك الحافظة التي تخشى النسيان لا سيما مع طول حيضها أو نفاسها، تقول: أنا إن تركت حفظي طيلة حيضي أو طيلة نفاسي تفلت عليّ، نقول: لا حرج فإن هذا عذر يبيح القراءة لكن بدون مس مصحف وهذا هو الراجح جمعًا بين الأقوال، فنقول: لا تقرأين إلا لعذر، إن قالت لا أنا أريد فقط ختمة أريد التعبد بالقراءة، نقول: يكفيك القراءة في حال طهرك وإذا حضت فأكثري من التسبيح، والتهليل، والتحميد، والتكبير، والاستغفار، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، واستماع القرآن، واستماع الذكر والعلم ونحو ذلك.

قال ﷺ: (**وَمَسَّ الْمُصْحَفِ**) كذلك يحرم على الحائض والجنب بل وعلى المحدث حدثًا أصغر مس المصحف وقد سبقت الإشارة إلى هذا وأن الأئمة الأربعة متفقون على منع المحدث حدثًا أصغر من مس المصحف ومن باب أولى المحدث حدثًا أكبر بجنابة أو حيض أن تمس المصحف والله جل شأنه يقول: ﴿ **لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ** ﴿٧٩﴾ ﴾ [الواقعة] قد اختلف المفسرون في المراد بالمطهرين على قولين مشهورين سبقت أيضًا الإشارة إليهما، قيل الملائكة وقيل البشر من المؤمنين، وعلى كلٍ ففي الآية دليل على منع الحائض والجنب بل والمحدث حدثًا أصغر من مس المصحف، وإذا كان هذا للمحدث حدثًا أصغر فغيره من باب

أولى، نما لعلمي أن بعض معلمي التربية الإسلامية هداهم الله يمنعون الطلاب من الوضوء لأجل مس المصحف ويثيرون في المسألة خلافًا وهذا من الجهل حقيقة إذ المسألة صحيح فيها خلاف لكنه خلاف ضعيف أو ربما نقول شاذ، الأئمة الأربعة متفقون وعندهم دليل ليس مجرد قول الأئمة بل نقول عندهم دليل من الكتاب ودليل من السنة، فإن في كتاب النبي ﷺ الذي تلقته الأمة بالقبول: «**لا يَمَسَّ القرآنَ إلَّا طاهِرٌ**»[1] فلا يحل لهؤلاء المعلمين أن يمنعوا الطلاب من الوضوء لأجل مس المصحف وربما أراد بعضهم بذلك الزجر من التأخر في القراءة أو الحفظ أو الخروج لأجل الوضوء بهذه الأعذار، نقول: وإن كان، صحيح أن الطلاب ينبغي حثهم على الوضوء قبل درس القرآن وترغيبهم في ذلك لكن ليس لك أن تمنعه من الوضوء إذا قال أنا محدث وأن تقول في المسألة خلاف لا حرج، نقول: بل فيه حرج عظيم، وينبغي أن يربى الطلاب صغارًا وكبارًا على الاهتمام بالطهارة في الدروس كلها فضلًا عن درس القرآن، وفضلًا عن مس المصحف الذي دلت الأدلة على وجوب الوضوء له بل يربون ويعلمون على تعظيم الدين تعظيم حرمات الله وشرائعه ويغرس في نفوسهم ذلك لا العكس، إلا أن أهل العلم قد اختلفوا في الصبيان الصغار الذين قد يحتاجون تعلم القرآن في الكتاتيب كأطفال رياض الأطفال اليوم ونحوهم، فهل يشترط لهم الطهارة كالكبار؟ هذا فيه قولان لأهل العلم، حكاهما النووي ﷺ في كتابه القيم «التبيان في أحكام القرآن» ذكر فيه وجهين للشافعية وكذلك هي قولان لأهل العلم، والذي يظهر جواز قراءة القرآن للصغار ولو أحدثوا؛ لأنه لا يميز لكن إذا بلغ سن التمييز، نقول: يؤمر بالوضوء لأنه أصبح يميز ويؤمر بالصلاة لكن الصبي الصغير إذا كان يحتاج إلى التعلم من المصحف أو من الكتاب أو من اللوح المكتوب فيه شيء من القرآن فإنا نقول: مصلحة تعليمه تفوق مفسدة مسه

(١) أخرجه الطبراني (١٢/ ٣١٤) (١٣٢١٧)، والدارقطني (١/ ١٢١)، والبيهقي (٤١٧)، والحديث صححه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١٤٦٥)، وأيضًا الألباني في صحيح الجامع (٧٧٨٠).

للمصحف ما دام أنه لا يميز كابن ثلاث وأربع ونحوها لكن إن ميز فإنه يؤمر بهذا ويرغب فيه لكن الكلام في من لم يميز وربما أحدث وهو ما يشعر وما يعرف الحدث، فنقول: مثل هذا إذا كانت مصلحة تعليمه تقتضي أن يمس المصحف فلا حرج لكن هذا خاص فلا يعمم على الكبار المميزين فضلًا عن الراشدين.

قال ﷺ: **(وَاللُّبْثَ فِي الْمَسْجِدِ)** كذلك مما يمنعه الحيض لبث الحائض في المسجد، ولهذا مر بنا فيما سبق أن المحدث حدثًا الأكبر يمنع من اللبث في المسجد حائضًا كان أو نفساء أو جنبًا وأن الله جل شأنه إنما أباح العبور إلا عابري سبيل ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] فيباح فقط المرور في المسجد للحائض والنفساء والجنب، وأما اللبث فلا ولهذا منع صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم الحائض من دخول مصلى العيد والجلوس فيه، قال: **«وأما الحيض فيعتزلن المصلى ويعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين»**[1] فكل مصلى محوط مبني لا تلبث فيه المرأة لا للصلاة ولا لسماع الذكر ولا لتعلم القرآن ولا غيره من الدروس النافعة بل تجتنب اللبث وأما العبور والمرور فلا حرج إلا في حال الضرورة والضرورة تقدر بقدرها، قد مثلنا سابقًا بامرأة معتكفة نزل عليها دم الحيض وتأخر وليها في أخذها من المسجد ولم يتيسر لها الخروج، نقول: لا حرج، تخفف الحدث وتبقى كما كان الصحابة ﷺ يفعلون إذا كانوا جنبًا يتوضؤون ثم يلبثون في المسجد، المسجد الحرام كسائر المساجد تمنع المرأة الحائض من دخوله لكن الساحات الخارجية غير المحوطة لا تعد من المسجد وإن صلى الناس فيها واعتبرت كالمسجد في الصلاة فإذا صلى الناس فيها، نقول: هي كالمسجد في أجر الجماعة وأجر المسجد لكن البقاء فيها للحائض لا حرج فيه؛ لأنها لا تأخذ حكم المسجد حيث كونها غير محوطة، هي ساحات مفتوحة ومن ثم فلا حرج إذا قدم الإنسان وبعض

(١) أخرجه مسلم (٨٨٣) عن أم عطية ﷺ قالت: «أَمَرَنَا رَسولُ الله ﷺ، أَنْ نُخْرِجَهُنَّ في الفِطْرِ وَالأَضْحَى، العَوَاتِقَ، وَالحُيَّضَ، وَذَوَاتِ الخُدُورِ، فأمَّا الحُيَّضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ، وَيَشْهَدْنَ الخَيْرَ، وَدَعْوَةَ المُسْلِمِينَ ...».

نسائه حيض ولم يستأجر إلى الآن سكنًا لا بأس لو جلسن في الساحات الخارجية حتى يفرغ هو من عمرته ثم ينطلق مع أهله لسكنه أو يسافر، إنما الحرج هو دخول المسجد المحوط من جميع الأبواب، أما الساحات الخارجية فلا حرج في الجلوس فيها لا سيما إذا احتاجت المرأة فإننا نقول: جلوسها في هذا المكان مأمون ولا حرج عليها فيه ولو كانت حائضًا أو نفساء.

قال ﷺ: **(وَالوَطْءَ فِي الفَرْجِ)** مما يمنع منه بالحيض الجماع، فإن الله جل شأنه قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] يعني في مكان الحيض وهو الفرج قُبُل، وأما الدبر فممنوع في الحيض وفي غير الحيض وهو اللوطية الصغرى وقد لعن النبي ﷺ من أتى امرأة في دبرها لكن الحيض محل الحيض الفرج حلال في غير الحيض، فإذا حاضت المرأة حرم إتيانها في محل الحيض، وإذا فعل فإنه إثم وهي كذلك إذا طاوعته وعليهما الاستغفار والتوبة والندم والكفارة، والكفارة دينار أو نصف دينار وهذا مما انفرد به الإمام أحمد وهو الصحيح؛ لأن الحديث فيه صحيح أن عليه دينار أو نصف دينار[1] هل هو على التخيير؟ قيل ذلك، وقيل بل إن كان في إقبال الدم وثورانه وكونه أسود في البداية فإن فيه دينار كامل، وإذا كان في آخر الدم أو الدم الأصفر أو إدباره فإن فيه نصف الدينار، ما الدينار؟ وما نصف الدينار؟ الدينار يساوي أربعة وربع من الغرامات الذهبية هو المثقال، ونصاب الذهب كما سيأتي إن شاء الله في الزكاة عشرون مثقالًا فالدينار يساوي بالغرامات وهي أشهر اليوم أربعة وربع، فيسأل أهل الذهب كم يساوي؟ فيتصدق بدينار يعني أربعة وربع غرام من الذهب أو نصف ذلك اثنان وثمن مع الاستغفار والتوبة والندم ثم إن هذا الذي حرمه الشارع لم يحرمه إلا لضرره على المرأة وعلى الرجل، فإتيان المرأة في حال الحيض

---

(١) أخرجه أبو داود (٢١٦٨)، والنسائي (٢٨٩)، وابن ماجه (٦٤٠) باختلاف يسير، وأحمد (٢١٢١) عن عبدالله بن عباس ﷺ قال: «أَمَرَ رسولُ الله ﷺ الذي يأتي امرأتَه وهي حائضٌ: أنْ يتصدَّقَ بدينارٍ، أو نصفِ دينارٍ»، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٦٤).

ضار صحة ومؤثر على كلا الطرفين على الرجل والمرأة لكن الله جل شأنه لم يحرم إلا الجماع نفسه وأباح ما سوى ذلك، ولهذا قال ﷺ فيما رواه البخاري: «**اصْنَعُوا كُلَّ شيءٍ إلَّا النِّكَاحَ**»[١] وفي الصحيحين أن أم المؤمنين عائشة ﵂ قالت: «**كان يصيبني الحيض فيأمرني ﷺ فأتزر فيباشرني**»[٢] فيجوز للزوج أن يباشر زوجته بتقبيل ولمس وضم في غير جماع، وقد أجمع أهل العلم على أن ما فوق السرة وتحت الركبة حلال بلا خلاف، واختلفوا فيما بين السرة والركبة والراجح جوازه؛ لأنه ﷺ قال: «**اصْنَعُوا كُلَّ شيءٍ إلَّا النِّكَاحَ**» يعني إلا الجماع لكن الرجل الذي يعلم من نفسه أنه لو قرب من هذا المكان قد يقع، نقول: يتجنب ذلك صيانة لدينه وبعدًا عن الوقوع في المحرمات، ومثله القرب من الزوجة حال الصيام الذي قد يفضي إلى الجماع، نقول: كذلك، فالورع والتقى أن يبعد الإنسان إذا يعلم من نفسه الضعف فلا يقرب من زوجه حال صومه ولا ينام معها في فراش واحد وهي أيضًا نفسها تتورع وتبتعد عن الزينة ولبس قميص النوم والتعطر والطيب ونحو ذلك الذي يفضي إلى الفتنة بها في نهار الصوم فتفسد صومها وصوم زوجها، وهذا للأسف قد فشى وانتشر وشاع وكثر السؤال عنه وهذا والله دليل ضعف الإيمان ورقته في قلوب الناس وإلا فهي كبيرة من كبائر الذنوب، كيف يهتك الإنسان حرمة شهره ويفسد صومه؟ وهو يعلم أن الله جل شأنه يقول عن الصوم: «**يَتْرُكُ طَعَامَهُ، وشَرَابَهُ، وشَهْوَتَهُ مِن أجْلِي**»[٣] فهذا الذي انتهك حرمة الصوم ووقع على زوجه في نهار الصوم لم يدع الصوم ولم يدع شهوته لأجل الله، لم يترك شهوته لأجل الله ثم أنه إذا وقع في مثل هذا يبحث عن المعاذير ويبحث عن من يفتيه بكفارة مخففة مع أن

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠، ٣٠١)، ومسلم (٢٩٣، ٢٩٧) عن عائشة ﵂ قالت: «كان يَأمُرُني فأتَّزِرُ وأنا حائِضٌ، ثم يُباشِرُني».

(٣) أخرجه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١).

الكفارة فيه مغلظة، قد بينها النبي ﷺ أنها عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ستين يوم، فإن لم يجد أطعم ستين مسكينًا، إن لم يستطع الصوم وعدم استطاعة الصوم أن يكون مريضًا أو كبير سن وهذا نادر أن يحصل منه الجماع لكن يطيق الصوم، نقول: يتعين عليه ستين يوم يصعب على بعض الناس ويجد الحرج ويبحث عن معاذير، نقول: أنت الذي أوقعت نفسك، كنت في غنى عن ذلك ولو أبعدت عن هذا وسلمت ما وجب عليك صيام شهرين لكنك ما دمت فعلت ووقعت فلا تتكاثر ولا تتعاظم الكفارة بل تعاظم ذنبك، وقل الحمد لله الذي شرع لي ما يمحو هذا الذنب ويكفره لئلا ألقى الله بهتك حرمة شهره، فإذا ابتلي الإنسان ووقع، نقول: يكفر ولا يبحث عمن يبيح له أو يفتيه بإطعام ستين مسكين فإنه إذا كان يستطيع الصيام لو أطعم ستين ألف مسكين ما يجزيه؛ لأن الكفارة على الصحيح على الترتيب وليست على التخيير ومن ثم فيلزمه البعد من الطرفين لئلا يقع ومثله في الحج، لكن الحيض نقول دون ذلك الحائض له أن يعاشرها ويباشرها لكن بغير الفرج في غير الجماع؛ لأنه ﷺ قال: «**اصْنَعُوا كُلَّ شيءٍ إلَّا النِّكَاحَ**» وكان يعاشر أو يباشر زوجته لكن لم يجامع فإذا كان الإنسان يملك نفسه فلا حرج وإن كان يخشى على نفسه فالحرج الحرج الحرج، قد جاء عن الإمام مالك إمام دار الهجرة ﷺ أنه قال: «**ولقد كان رجال من أهل الفضل ممن أدركناهم وإنهم ليتجنبون دخول منازلهم نهارًا**» لاحظ الورع الزائد عند السلف في زمن الإمام مالك إمام دار الهجرة، يقول: بعض من أدركناهم كان إذا صام ما يدخل بيته ولا يرى زوجته في نهار الصوم، هذا ورع من عنده لم يوجبه الشارع عليه لكنه يخشى أن تقع نظرة بشهوة لزوجته فينقص من صومه بقدرها، يقول: إذا صمنا إنما هو القرآن والمساجد يجلسون في بيوت الله يقرؤون حتى يفطرون، ما علموا أنه سيأتي أجيال وأجيال إذا صاموا ناموا وإذا أفطروا سهروا فإذا جاء الصباح الباكر جاء ونام مع زوجته ثم سول له الشيطان وأملى له الوقوع عليها ثم أشغل نفسه وأشغل المشايخ في البحث عن مخرج عن هذه الورطة العظيمة.

قال ﷺ: **(وَسُنَّةَ الطَّلَاقِ)** يعني ويمنع الحيض من سنة الطلاق، ما هي سنة الطلاق؟ أن يطلق الزوج زوجته في طهر لم يجامعها فيه، وهي العدة التي أمر الله أن تطلق النساء فيها ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] أن تطلق الزوجة في طهر لم تجامع فيه، وخلاف ذلك طلاق البدعة وهو أن يطلقها في حيض أو في طهر قد جامعها فيه أو يطلقها بالثلاث جملة واحدة ولفظة واحدة أو يكرر الطلاق في مجلس واحد، يقول لها: أنت طالقٌ أنت طالقٌ أنت طالقٌ، نقول: كل هذا طلاق بدعة ومنكر وزور ومحرم ويأثم عليه لكنه يقع، إذا طلقها وهي حائض وقع الطلاق مع الإثم، ولهذا لما طلق ابن عمر ﷺ زوجته وهي حائض تغيظ النبي ﷺ وزجره، وقال لأبيه عمر: **«مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا»**[1] فدل على أنها حسبت طلقة، قال: فليراجعها، ما قال يمسكها، قال: فليراجعها، فدل على أنه مع الاثم تحسب طلقة والذين يقعون الآن ويطلقون نسائهم وهن حيض، يسأل يقول، إنها حائض، يا شيخ ترى حائض، نقول: أي صحيح أنها حائض، أنت الذي طلقتها وهي حائض، ما الذي أمرك أن تطلقها وهي حائض؟ أنت تعرف أنها حائض ولِمَ تطلق؟ والله جل شأنه يقول: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] أنت ما طلقتها لعدتها، أنت عصيت لربك ووقعت بالحرج، فالطلقة محسوبة مع الإثم عليك الاستغفار والتوبة وانتبه لنفسك إن كانت طلقة أولى فانتبه، قال: مره فليراجعها حتى تطهر لأنها الآن حائض ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسك وإن شاء طلق، ولهذا نقول الذي طلق زوجته الآن وهي حائض، نقول: راجعها حتى تطهر من حيضتها هذه ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شئت أن تطلق طلق، طلاق السنة أن تطلقها في طهر لم تجامع فيه، فلا تطلقها في حيض ولا في طهر قد جامعتها فيه، وللأسف الشديد أكثر طلاق المسلمين اليوم طلاق بدعة إما في عدده بأن يطلق ثلاثًا أو ثنتين أو أربعًا أو ألفًا أو ملايين كما يقول

(١) أخرجه البخاري (٥٢٥٢)، ومسلم (١٤٧١).

بعضهم بلا عدد أو يطلق في حيض أو في طهر قد جامعها فيه، ولو تأملنا الذين يطلقون في طهر لم يجامع فيه لوجدناهم أقل المطلقين نسب ضئيلة جدًا قليلة جدًا، هؤلاء العقلاء الذين يتصرفون وفق الشرع ثم العقل والتدبير الصحيح، يرى أن الحياة الزوجية قد استحالت وأنه لا يمكن أن يبقى مع هذه الزوجة فينتظر منها الطهر فإذا طهرت طلق، هؤلاء ندرة قلة الذين حياتهم الزوجية مستحيلة الاستمرار فيها فهم قد قرروا ودرسوا وفهموا أن الطلاق هو الخيار فهو ينتظر فقط الوقت الذي يباح فيه الطلاق فيقول متى طهرت أخبريني فيطلقها، نقول: هؤلاء قلة لكن أكثر الذين يطلقون بالآلاف في بلاد المسلمين عمومًا هؤلاء يطلقون كيف ما اتفق، إذا أغضبته طلق ولو أنها حائض ولو أنه قد عاشرها اليوم أو البارحة وربما يعطيها الطلاق جملة، فنقول: هؤلاء جهلة خالفوا الله ورسوله وعصوهما ثم أوقعوا أنفسهم في حرج عظيم، فالطلقة تحسب مع الإثم والطلاق الثلاث يقع مع الإثم ثم يبحث عن من يفتيه ومن يخلصه لا سيما الذين يطلقون بالثلاث ويرجع إلى أهل العلم فتجد كل واحد منهم يدفعه إلى الآخر ولا يفتيه غالبًا في مثل هذه البلاد إلا المفتي سماحة المفتي فقط، غيره من المشايخ حتى كبار العلماء يردونه إلى المفتي لأن المسألة كبيرة، ما الذي جعلك تطلق ثلاثًا أو عشرًا أو مائة؟ طلق واحدة في طهر لم تجامع فيه وأنت في حل من أمرك لا أحد يفرض عليك مراجعتها إذا أنت ما تريدها ما أحد ردك ولا ألزمك برجوعها، أنت إذا طلقت الزوجة طلقة واحدة في طهر لم تجامع فيه هذا طلاق سنة، إن رأيت الرجوع فالله جل شأنه جعل لك وقتًا طويلًا مهلة تتأمل فيه، وإن رأيت عدم الرجعة لا يلزمك أحد، فلماذا توقع الطلاق في طهر جامعتها فيه؟ ولماذا توقع الطلاق في حيض؟ ولماذا توقع الطلاق بالعدد؟ وهو يكفي طلقة واحدة لكن الشيطان والنفس الضعيفة الأمارة بالسوء واستفزاز بعض الزوجات لأزواجهن فهي تستفزه وتتحداه وتسبه وتسب أباه وأمه، تقول: كأنك رجل طلقني وهكذا يرد الأسئلة فيستفز وإلا العاقل مهما قالت المرأة فيعلم أن هذا جهل وأنه هو وهي سيندمان قريبًا، ما

تغرب شمس اليوم الذي حصل في الطلاق إلا وقد ندمت لا سيما الزوجات لكن الشيطان يَؤُزُّها أَزّاً ويضعف بعض الرجال، ثم يأتي يبحث يقول والله يا شيخ إني مطلقها وأنا غضبان والله إني زعلان هو صحيح غضبان أكيد لكن هذا الغضب معك عقل ووعي وتدرك ما تقول؟ يقول: نعم، كما يقول أحد مشايخنا يقول ما في أحد يطلق وهو يضحك ويفصفص، معروف الطلاق غضب لكن العاقل حتى لو غضب، توضأ اجلس اخرج من البيت اتركها ولا تقول أنا رجل وبخرج، اخرج وأنت رجل ولو شككت وهي الآن الشيطان يؤزها ويتكلم على لسانها لكنك تخرج وتهدأ النفوس لأن كثير من الناس لو فكر ما طلق بل لو قال أنا ودي أطلق الآن كما هي تلح وسمحت نفسي لكني أخاف الله رب العالمين لن أطلقها وأنا قد جامعتها ولن أطلقها وهي حائض أنتظر، نقول: أبد إذا انتظر ذهب سبب الطلاق لأنه غضب وقته تتأسف وتعتذر وتنتهي الأمور، لا يمكن أن يمسك هذا الغضب إلا في النادر النادر الذي لا حكم له يعني الإنسان يقول أنا فعلًا ما كان عندي نية طلاق لكن لما سبتني وسبت أبي وأمي أنا يعني سمحت نفسي منها لكني خفت الله واتقيت وخشيت أن أوقع الطلاق فانتظرت حتى تطهر من حيضتها، نقول: هذا نادر الذي يمضي في الطلاق، الغالب أنه يقول يعني يلتمس لها عذر ويعاتبها يوبخها يعني يعالجها بالطريق الشرعي لكنه ما يصل إلى الطلاق الذي فيه هدم بيوت وفيه إفساد أسر وضياع وتشتيت أولاد، إذن يقول ﷺ **(وَسُنَّةَ الطَّلَاقِ)** فإن الحيض يمنعها فإن طلق في حيض فإن هذا الطلاق طلاق بدعة وليس طلاق سنة.

قال ﷺ: **(وَالِاعْتِدَادَ بِالأَشْهُرِ)** هذا آخر الأفعال العشرة التي يمنعها الحيض، فإن المرأة تعتد بالأشهر إلا إذا حاضت، إذا حاضت انتقلت من العدة بالأشهر الثلاثة إلى ثلاثة قروء أي ثلاث حيض، والله جل شأنه يقول: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾ [الطلاق: ٤] فجعل جل شأنه عدة اليائسات

والصغيرات اللاتي لم يحضن ثلاثة أشهر، امرأة قد تجاوزت سن الحيض فيئست وامرأة صغيرة ما حاضت ولو أنها متزوجة، نقول: هؤلاء حيضهن أو عدتهن ثلاثة أشهر لكن المرأة التي تحيض عدتها ثلاثة قروء ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقد اختلف أهل العلم في القرء، هل هو الحيض أو الطهر؟ على قولين أصحهما أنه الحيض، فالمرأة التي تحيض عدتها بالحيض وليس بالشهور، وأما المرأة التي لا تحيض فعدتها بالأشهر سواء كانت لا تحيض لصغر أو لأنها كبرت أو مرضت فيئست وانقطع دمها، هذا معنى قوله ﷺ والاعتداد بالأشهر.

قال ﷺ: **(وَيُوْجِبُ الغُسْلَ)** لما ذكر ما يحرم بالحيض أو ما يمنعه الحيض وهي عشرة أفعال ذكر ما يوجبه الحيض، فالحيض إذن يمنع من أشياء ويوجب أشياء، ما هي الأشياء التي يوجبها؟ قال: **وَيُوْجِبُ الغُسْلَ** أي إذا انقطع، فإن الله جل شأنه قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي ينقطع دمهن ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ أي اغتسلن فدل على وجوب الغسل في حق المرأة إذا انقطع دمها من حيض وكذا نفاس، وقد سبق في بيان ما يوجب الغسل أن من موجبات انقطاع دم الحيض والنفاس وقلنا أن المؤلف لم يذكرها هناك ها هنا ذكرها، لم يذكرها هناك من باب الاختصار وذكرها هنا فيجب على الحائض والنفساء إذا انقطع دمهن أن يغتسلن والنبي ﷺ أخبر بذلك وقال: **«إذا أدبرت حيضتك فاغتسلي وصلي»**[1] ويجب عليها المبادرة لا سيما من طهرت في آخر وقت الصلاة، نقول: بادري بالغسل لتدركي الصلاة في وقتها ولا تتوسعي في الغسل، اغتسلي ولو غسلًا مجزيًا حتى تدركي الصلاة في وقتها.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠) عن عائشة ﷺ «أنَّ فاطِمَةَ بنْتَ أبِي حُبَيْشٍ، كانَتْ تُسْتَحاضُ، فَسَألَتِ النبيَّ ﷺ فقالَ: ذَلِكِ عِرْقٌ وليسَتْ بالحَيْضَةِ، فإذا أقْبَلَتِ الحَيْضَةُ، فَدَعِي الصَّلاةَ وإذا أدْبَرَتْ فاغْتَسِلِي وصَلِّي».

قال ﷺ: **(وَالبُلُوْغَ)** يعني ويوجب البلوغ، فإن من علامات البلوغ الحيض للفتاة وكذلك إتمام خمس عشرة سنة والإنبات في حق الرجل والمرأة، فإذا أنبت حول القبل أو الفرج شعرًا أو احتلم ذكرًا أو أنثى أو حاضت المرأة، وبعض أهل العلم يقول والحمل لكننا نقول الحمل يتأخر الحيض يسبق، فعلامة البلوغ الحمل أو الحيض؟ نقول: الحيض؛ لأن الحيض يتقدم الحمل فمتى نزل على المرأة حيض فإنها بالغ قد جرى عليها التكليف ولو كانت صغيرة كبنت تسع أو عشر أو إحدى عشر، نقول: متى نزل عليها الحيض فإنها تعد بالغة؛ لقوله ﷺ في حديث أم المؤمنين عائشة: **«لا يقبلُ اللهُ صلاةَ حائضٍ إلَّا بخمارٍ»**[1] فدل على إنها إذا حاضت بلغت وجب عليها الحجاب والستر، قال ﷺ: **(وَالِاعْتِدَادَ بِهِ)** أي بالحيض فإنها تعتد به كما سبق ولا تعتد الشهور بل تعتد بالحيض متى ما نزل عليها فإنها تعتد به ويكون هو عدتها.

قال ﷺ: **(فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ، أُبِيْحَ فِعْلُ الصَّوْمِ، وَالطَّلَاقُ، وَلَمْ يُبَحْ سَائِرُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ)** يقول انتبه قد بينت لك أن الحيض يمنع من فعل عشرة أشياء، بمجرد نزول الدم يحرم على المرأة فعل العشرة أشياء السابقة من الصلاة، ووجوب الصلاة، وفعل الصيام، والطواف، وقراءة القرآن، ومس المصحف، واللبث في المسجد، والوطء في الفرج، وسنة الطلاق، والاعتداد بالأشهر، فإذا انقطع الدم ولم تغتسل، هل يباح شيء من هذه العشرة؟ يقول ﷺ: **إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ** ولم تغتسل لم يبح إلا اثنان **فِعْلُ الصَّوْمِ، وَالطَّلَاقُ، وَلَمْ يُبَحْ سَائِرُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ،** يعني امرأة الآن انقطع دمها لم تغتسل، نقول: ما الذي يباح من العشرة؟ يباح الصوم بمعنى أنها انقطع دمها قبل طلوع الفجر بلحظة، نقول: يباح لك الصوم، إن كان في رمضان يجب عليك، إن كان في نذر متتابع يجب كفارة متتابعة يجب، وقالت: لا أنا ما عندي لا نذر ولا صوم قضاء ولا أداء وإنما أريد تطوع، نقول: يسن لك، قالت: ما اغتسلت، نقول: ما يلزمك

(١) أخرجه أبو داود (٦٤١)، وابن ماجه (٦٥٥) واللفظ لهما، والترمذي (٣٧٧)، وأحمد (٢٥٢٠٨) باختلاف يسير، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٧٧٤٧).

أهم شيء أن الدم انقطع قبل طلوع الفجر فصومك صحيح وإن أخرت الغسل حتى تمسكين ثم تغتسلين فتصلين الفجر فيباح لك الصوم ولو لم تغتسلي وهذا سبق بيانه، كذلك الطلاق، إنسان يريد أن يطلق زوجته وقد عزم على الطلاق وإنما ينتظر الوقت الذي يباح له الطلاق فيه فيقول: متى أطلق؟ نقول: أنت لا تطلقها في طهر جامعتها فيه ولا في حيض، قال: لكنها طهرت ولم تغتسل، نقول: يباح لأنه يصدق عليها أنها طاهر ولأنها لا تزيد عدتها في هذه الحالة لا تزيد العدة ومن ثم ما في ضرر، إن صبر حتى تغتسل فهو أكمل لكن لو أنها قالت: ترى دمي انقطع طهرت، هي تنتظر الطلاق وهو ينتظره كلاهما متفق على أنه يطلق طلاق السنة فلما انقطع دمها أشعرته فأوقع الطلاق، نقول: هذا طلاق سنة؛ لأن العدة لا تزيد بخلاف الأول الذي طلق في الحيض فإن العدة تزيد عليها إذ هذه الحيضة التي طلقها فيها لا تحسب، فهذا من المحاذير الشرعية أن العدة تطول ومن أعظم المحاذير أنه يحصل بين الزوجين شيء من الفتور والنفرة أحيانًا حال الحيض ولهذا ربما يهون عليه طلاقها، وكذلك نفسية الزوجة تتأثر وتنقلب رأسًا على عقب حال حيضها، مزاجها يتعكر لكن أين العقلاء الذين يدركون هذا؟! بعض الرجال ما يدرك هذا ولا يعيه أو في أذنيه صمم لا يريد أن يعيه وإلا فالمرأة تتغير تغيرًا كما يقولون فيسيولوجيًا خطيرًا حال حيضها مزاجها يتعكر ونفسيتها تتأثر وآلامها تكثر ولهذا الشارع الحكيم أسقط عنها الصلاة وأسقط عنها الصوم فيا لله العجب، رب العالمين الذي خلقها وفطرها وركبها خفف عنها أفلا تخفف عنها أيها الزوج الحبيب الغالي عندها، ما تقول الحمد لله الآن هي ظروفها مسكينة متأزمة وحالتها حالة فتخفف عنها في كل ما تستطيع لكن بعض الرجال لا أبدًا ما يخفف ولا شيء بل يتهمها بصدودها أو اعراضها ومثله وهذا يعني يقع أحيانًا ما يصيب المرأة حال حملها مما يسمى الوحم تصل أحيانًا حالات طلاق بسبب الوحم يتهمها بأنها تصد عنه وأنها لا تحبه وأنها تنفر منه، نقول: سبحان الله، مرض حالة نفسية غريبة ما يشعر بها إلا من أدركها لا يمكن أن

يصفها الواصفون إلا امرأة أدركتها ومثله كل حالة تمر بها المرأة ما يشعر بها إلا هي مثل الطلق والمخاض الذي يأخذ المرأة حتى تكون كأنها في حال موت حرج عظيم، سيأتينا النفاس أنه من تنفس الصعداء ومن الفرج بعد الشدة والكربة وأن المرأة إذا أخذها المخاض والطلق لا يمكن أحد أن يدرك هذا إلا هي أو من ذاق مثلها حتى لو أنها طبيبة استشارية ما تزوجت ولا حملت ولا ولدت ما تدرك ولا تعي مع أنها متخصصة بأمراض النساء لكن لا يمكن أن تعرف حقيقة الألم الذي يصيب المرأة عند المخاض والطلق إلا من عاينته وأدركته، ولهذا جعل الله جل شأنه وهو الحكيم العليم لهذه المرأة ثلاثة حقوق وللأب حق واحد وابن عمر يرى رجلا قد حمل أمه قدم بها من اليمن على كتفيه يقول أتراني أديت حقها؟ فيقول لا، مع أنه الرجل ما قصر من اليمن إلى مكة يحملها على كتفيه ويطوف بها ويسعى ويقول: أتراني أديت حقها؟ قال: لا ولكن الله يجزيك، قال: ولا طلقة من طلقاتها، الطلقة الزفرة التي أخرجتها عند ولادتها بك ما تؤديها فالمسألة مسألة يعني تحتاج إلى تفهم وتعقل وإدراك، نقول: سواء كان في الطلق أو في المخاض أو في الوحم الذي هو بداية الحمل أو الذي يتكرر مع المرأة من تغير المزاج فراعى الشارع ذلك وخفف عنها.

قال ﵀: (**وَيَجُوْزُ الِاسْتِمْتَاعُ مِنَ الحَائِضِ، بِمَا دُوْنَ الفَرْجِ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «اصْنَعُوْا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرَ النِّكَاحَ»**) الحديث سبق بيانه قد أخرجه الإمام مسلم وبعض أصحاب السنن، وكذلك جاء في الصحيحين أن أم المؤمنين عائشة قالت إنها كانت تأتزر بأمره ﷺ فيباشرها وهي حائض قد سبق بيان هذا وتفصيله.

قال ﵀: (**وَأَقَلُّ الحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَأَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ ثَلاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلا حَدَّ لأَكْثَرِهِ، وَأَقَلُّ سِنٍّ تَحِيْضُ لَهُ المَرْأَةُ تِسْعُ سِنِيْنَ وَأَكْثَرُهُ سِتُّوْنَ**) هذه مسائل التقديرات أحسن المؤلف صنعًا حينما جعلها في الأخير إذ تأخذ جهدًا ووقتًا وهي على

الصحيح لا نحتاجها إذ الأصل أن الحيض يدور مع العلة وجودًا وعدمًا فمتى وجد الحيض فهو حيض أو متى وجد الدم فهو حيض، إذ الأصل أن ما يعتري المرأة من دم الأصل أنه حيض كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ أن الأصل أن ما تراه المرأة من الدم هو حيض وكونه استحاضة هذا خلاف الأصل، ولهذا قوله ﷺ: **أَقَلُّ الحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**، نقول: هذا قول جمهور العلماء أن أقل الحيض يوم وليلة وينبني على هذا عندهم أنها لو رأت الدم دون اليوم والليلة، يقول: ليس بحيض، يعني امرأة تقول أنا حيضي اثنا عشر ساعة أو يأتيني في الليل ما يجي الصباح إلا قد طهرت أو يأتيني أول النهار وفي أول الليل أطهر، يقول جمهور الفقهاء إن هذا ليس بحيض هذا دم فساد صلي وصومي ولو كان ينزل، نقول: سبحان الله ليه؟ قالوا: لأنه لا يعلم في الوجود حيض دونه والحيض مبناه على العرف وقد وجد من تحيض يوم ليلة ولم يعرف أن امرأة حاضت دون اليوم والليلة، نقول: أنتم تقولون مبناه على العرف، خلاص إذا وجد امرأة تقول أنا حيضي نصف يوم أو يوم بدون ليلة أو ليلة بدون يوم، فما المناع شرعًا أن يكون هذا حيضها؟ أليس من النساء من لا تحيض أصلًا؟ يقولون: نعم، نقول: هذه مثلها، نادر جدًا أن تحيض المرأة دون اليوم والليلة تقولون نادر، لكن تقولون ليس بحيض وهو دم فساد وتصلي وتصوم، نقول: هذا لا يقوم عليه دليل إذ مبناه على العرف كما تقولون فمتى وجد من تحيض يوم وليلة، نقول: هذا حيض، وجد من تحيض يوم بدون ليلة أو ليلة بدون يوم فالصحيح أنه يعد حيضًا ولو كان دون اليوم والليلة، طبعًا هم يحتجون بأثر جاء عن علي ﷺ ونحتاجه في أكثر من مسائل التقدير هذه أن امرأة جاءت وقالت انتهت عدتي في شهر يعني طلقها زوجها وبعد شهر واحد أتت وادعت أنها انتهت من العدة، هذا ادعاء غريب إذ الأصل في المرأة أنها تحيض ثلاث حيض في ثلاثة شهور، هذه المرأة تدعي أنها نزلت عليها الحيضة ثلاث مرات في شهر واحد، فقال علي لشريح القاضي المشهور بذكائه وفطنته، قال: قل فيها يعني احكم في هذه المرأة، فقال شريح ﷺ ورحمه: إن جاءت

ببطانة من أهلها ممن يرجى أمانته يشهدون بأنها تحيض ثلاث حيض في الشهر تترك لأجلها الصلاة فهي صادقة وإلا فهي كاذبة، يقول شريح: ننظر هل هذه المرأة في عائلتها وأسرتها وأخواتها وقريباتها؟ من يشهد أنه فعلًا كانت تحيض ثلاث حيض وفي شهر واحد وأنها تترك الصلاة في الشهر ثلاث مرات، فإذا جاءت ببينة يشهدون بذلك فهي صادقة، ونقول إنها خرجت من العدة وإلا فهي كاذبة، قال علي: قالون أي جيد بالرومية يعني أقره على هذا الاجتهاد وعلى هذا الفقه والفطنة، قالوا: ولا يتصور هذا إلا أن تحيض يوم وليلة وتطهر أقل الطهر ثلاثة عشر يومًا، ولهذا قال ﷺ: **إِنَّ أَقَلَّ الطُّهْرِ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ ثَلاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا** بنوه على هذا الأثر، كيف ذلك؟ نقول: امرأة حاضت يوم ثم طهرت ثلاثة عشر يومًا ثم حاضت يومًا، كم وصلنا الآن؟ يوم ثم ثلاثة عشر ثم حيضة، كم؟ يوم وثلاثة عشر أربعة عشر ثم حاضت خمسة عشر ثم طهرت ثلاثة عشر يومًا هذه ثمانية وعشرين ثم حاضت فيمكن أن يجتمع في شهر واحد ثلاث حيض، يوم حيض وثلاثة عشر طهر، ويوم حيض وثلاثة عشر طهر ثم يوم الحيض، فربما يحصل هذا لكن هذا أندر من النادر لكن لو وجد امرأة تقول أنا من عرفت نفسي الدم ينزل علي ساعات في النهار أو ساعات في الليل بصفات دم الحيض التي يعرفها النساء أو كان حيضها أكثر ثم نزل، نقول: لا مانع شرعًا؛ لأن الله جل شأنه يقول: ﴿ **وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى** ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فإذا وُجد الأذى وجدت أحكامه قلت أو كثرت، ومثله قولهم ﷺ إن أكثره خمسة عشر يومًا، قالوا: بناءً على هذا لو امرأة تحيض ستة عشر يوم هذا اليوم السادس عشر يوم فساد، لماذا؟ قالوا: لأنه جاء في الحديث تمكث شطر دهرها لا تصلي، هذا الحديث لا يعرف وإن كان الفقهاء يذكرونه ﷺ لكن لا يعرف في كتب الحديث، وقالوا أيضًا ولأنه أكثر ما عرف، فإن عطاء ﷺ يقول: رأينا من نساء من تحيض يوم وليلة ورأينا من النساء من تحيض خمسة عشر يوم فكأنه يقول رأينا أقل ورأينا أكثر، نقول: أنت يا عطاء رحمك الله رأيت لكن لو جاءت امرأة قالت حيضي ستة عشر يوم ما

أفرق بين اليوم الخامس عشر والسادس عشر الدم هو هو لم يتغير، كيف نقول لها بعد خمسة عشر يوم اغتسلي وصلي وصومي وهذا اليوم السادس عشر اعتبريه دم فساد، وهي تقول: هو هو، والله يقول: ﴿ **قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ** ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فنقول لا دليل على التحديد ولا على التقدير الصحيح أنه متى نزل الدم فهو حيض قل عن اليوم والليلة أو زاد عن الخمسة عشر يومًا لكن إذا شكت المرأة والتبس عليها تراجع طبيبة النساء فتشخص الحالة.

قال ﷺ: (**وَأَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ ثَلاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا**) هذا لأثر علي في المرأة التي ادعت أنها طهرت أو خرجت من عدتها في شهر واحد وإقرار علي لقضاء شريح فيها، قال: **وَلا حَدَّ لأَكْثَرِهِ** لا حد لأكثر الطهر لأن من النساء من حياتها طهر ما نزل عليها الدم وقلنا إن هذه مريضة في الأصل، اللي تبلغ سن الحيض ولا تحيض، نقول: هذا نوع مرض وربما يعني إذا عولجت ينزل عليها الدم تأخذ بعض العقاقير الطبية يكون عندها زيادة كما يسمون في الحليب أو هرمونات مضطربة عندها، المقصود أنها تعالج بإذن الله تعالى قد ينزل عليها الدم وينضبط وتنزل عليها الدورة وتستمر ومن ثم تحمل فلا حد لأكثر الطهر إذ من النساء من حياتها طهر يمكن ما ينزل عليها الدم أصلًا.

قال ﷺ: (**وَأَقَلُّ سِنٍّ تَحِيْضُ لَهُ المَرْأَةُ تِسْعُ سِنِيْنَ**) ذكروا أقل الحيض الشهري يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوم، هنا أقل سن يمكن أن يتصور أن تحيض فيه امرأة، قالوا تسع سنين، هذا مثل السابق لأنهم قالوا أقل من عرف امرأة تحيض تسع سنين، واحتجوا بحديث روي عن أم المؤمنين عائشة لكنه ضعيف، إذا بلغت المرأة تسع سنين فهي امرأة، إذا بلغت الأنثى أو الجارية تسع سنين فهي امرأة لكن هذا الحديث فيه ضعف روي معلقًا عليها ﷺ لكنه ضعيف، قالوا: أيضًا ولأنه صح عنها ﷺ أنها قالت: «**إن رسول الله ﷺ عقد علي وأنا بنت**

ست سنين وبنى بي وأنا بنت تسع»[1] فدل على أن بنت تسع امرأة ولها أن تتزوج ولها أن يعني تعاشر، نقول: هذا صحيح لكن ليس فيه تحديد.

ومن ثم فالصحيح أنه قد تحيض المرأة قبل تسع يعني لو امرأة جاءت ببنتها، قالت: بنتي ثمان سنين وينزل عليها الدم مثل ما ينزل عليّ وعلى النساء ويعتادها وينتابها كل شهر أيام وذهبت بها للطبيبة ففحصت الطبيبة وقالت هذا دم يخرج من قعر الرحم مثل دم الحيض بل هو دم حيض، هل نقول لا الفقهاء يقولون لابد أن تكملين تسع؟ نقول: الصحيح أنه إذا وجد فهو حيض ولو كان دون التسع لكنه نادر، وعلى مر العصور والدهور أقل سن تحيض فيه المرأة هذا السن الذي قالوه لكن لو وجد من تحيض قبل ذلك لا ينكر شرعًا لأنه وقع والشرع لا يأتي بضده، وهذا يدل على أن الفتاة تبلغ سريعًا قبل الرجل وقبل الذكر ربما بخمس ست سنين، وهذا فيه أيضًا رد قوي على من يدعي وينكر على زواج القاصرات كما سموه في هذا العصر، نقول: سبحان الله، أم المؤمنين عائشة تزوجت وهي بنت تسع سنين وأمهاتنا وجداتنا كان منهن من تتزوج وهي بنت ثلاثة عشر وأربعة عشر واثنا عشر وخمسة عشر نادر جدًا من تصل خمسة عشر أو ستة عشر وما تزوجت، بل الإمام الشافعي ﷺ: يقول رأيت جدة بنت إحدى وعشرين سنة، بنت إحدى وعشرين جدة يقول، واليوم بعض الناس يقول لو خطبت بنته وهي عمرها واحد وعشرين، يقول: ما زالت صغيرة، ما تفقه، ما تدرك، كيف مسكينة نزوجها، عمرها واحد وعشرين سنة ومازالت صغيرة؟! نقول: هذا من تغير مفاهيم المجتمعات وأعظم من هذا إذا قرر أو جرم من يزوج بنته الصغيرة أم خمسة عشر أو أربعة عشر أو ثلاثة عشر، نقول: إذا كانت تتحمل وتطيق وبالغ ونموها حسن، فما المانع شرعاً؟ وقد اختار لها وليها أصلح الناس وأتقاهم وعرضها عليه فوافقت ما المانع شرعًا؟ لا

(١) أخرجه مسلم (١٤٢٢) عن أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: «تَزَوَّجَنِي النبيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتٍّ سِنِينَ، وَبَنَى بي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ».

مانع شرعًا، ولا يجوز منع ذلك ولا تجريمه، فالمرأة إذا بلغت سن الزواج خير لها أن تتزوج ويعجل بزواجها ولا يعتذر عن الخطاب بصغر سنها إلا أن تكون لا تطيق الزواج لضعف نموها وكونها فعلًا صغيرة جدًا لكن فتاة نموها جيد وعمرها في سن الزواج خمسة عشر ستة عشر ثمانية عشر أربعة عشر ثلاثة عشر على اختلاف البيئات والمجتمعات، نقول: لا مانع شرعًا ولنا في أم المؤمنين أسوة، دخل عليها النبي ﷺ وبنى بها وهي بنت تسع سنين وحفظت على الأمة علمًا غزيرًا وأحاديث رسول الله ﷺ وكانت من أفقه فقهاء الصحابة ﷺ وأرضاها.

قال ﷺ: (**وَأَكْثَرُهُ سِتُّوْنَ**) مثل ذلك قيل وقيل خمسون وقيل خمس وخمسون وهذه كلها تقديرات، المشهور عند الحنابلة أنها خمسون، وجاء عن الإمام أحمد ستون، وجاء أنه يختلف النساء في هذا وفرقوا بين نساء العجم والعرب، وقالوا: إن نساء العرب قد يبلغن إلى الستين وذكروا امرأة باسمها أنها ولدت ولها ستون سنة، نقول: يوجد هذا لكن نادر والصحيح أنه لا فرق بين العرب والعجم في هذا لكننا نقول البيئات تختلف وحرارة الجو قد تنضج الفتاة وتبلغ أصغر سن من البلاد الباردة لكن ليس لها علاقة بالعرب والعجم وإنما نقول البيئة والجو وحرارته قد يعجل بالنضج وقد يؤخره لكنه لو جاءت المرأة قالت والله أنا عمري واحد وخمسين والدم مستمر معي، نقول لا على كلام الفقهاء خمسون انتهيتِ؟ نقول: لا ولهذا هنا قال ستون لأنها أكثر ما قيل وهو رواية في المذهب، المشهور خمسون وعند الحنفية خمس وخمسون، والصحيح أنه لا يتقدر لا بخمسين ولا خمس وخمسين ولا ستين متى رأت المرأة الدم وهو حيض متصل مستمر لم يضطرب ولم يتأخر عن وقته وبصفته فهو حيض، جاء عن الإمام أحمد ﷺ أن ابنه عبد الله سأله عن امرأة لها نيف وخمسون سنة انقطع عنها الدم ثم نزل عليها بعد مضي سنة أو نحوها وأنها إذا استنجت رأته يعني ما ينزل لكنه إذا استنجت رأت أثر الدم، فقال الإمام أحمد: أنه قد يكون حيض إذا استمر عليها واتصل فهو حيض وهذا يدل على أنه قد تجاوز الخمسين إلى خمسة وخمسين إلى ستين، نقول: المرأة أعلم بنفسها، تقول:

أنا ما تغير علي الدم واستمر معي، نقول: هذا نادر وفوق الخمسين أو قريب من الستين نادر وقليل لكنه لا يمنع الشرع من كونه حيضًا.

هذه أهم المسائل وقد استعجلنا فيها حتى نقف على هذا الحد وهو ذكر أهم الأحكام الأولى، وقفنا عند المبتدأة التي نزل عليها الحيض أول مرة ثم بعد الكلام عن المبتدأة سيذكر ﷺ المستحاضة أو أحكام الاستحاضة ثم يختم بأحكام النفاس فلعل هذا إن شاء الله يكون في الدرس الأول من دروس الفصل الدراسي القادم.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الحَادِي عَشَر]

[كتابُ الطَّهارةِ]

[تَابِع بَابُ الحَيْضِ]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الحادي عشر من دروس شرح عمدة الفقه، للموفق «ابن قدامة» غفر الله له ورحمه وجمعنا به بدار كرامته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا.

قد انتهينا في الدرس الماضي إلى منتصف باب الحيض وهو خاتمة كتاب الطهارة، في الدروس العشرة الماضية في الفصل الدراسي من هذا العام، انتهينا من جل كتاب الطهارة ولم يبقى إلا مسائل في باب الحيض لعلنا نأتي عليها اليوم حتى نبدأ بإذن الله تعالى في كتاب الصلاة.

ذكر المؤلف ﷺ فيما سبق أحكام الحيض العامة وما يحرم بالحيض وأقل سن تحيض فيه المرأة وأكثره، وكذلك أقل حيضٍ شهري وأكثره وغالبه، أقل الطهر وأكثره وغالبه، إلى غير ذلك من المسائل المهمة في باب الحيض، اليوم ذكر ﷺ مسائل تتعلق بالمبتدأة التي نزل بها الحيض أول مرة ثم أعقبها بمسائل في الاستحاضة ثم ختم الكتاب بباب في النفاس.

قال ﷺ: **(وَالْمُبْتَدَأَةُ إِذَا رَأَتِ الدَّمَ لِوَقْتٍ تَحِيْضُ فِيْ مِثْلِهِ، جَلَسَتْ)** المبتدأة: هي المرأة التي نزل بها الدم أول مرة وهذا يمر على كل فتاة وعلى كل امرأة، إذن أي امرأة نزل عليها الدم أول مرة فإنها تسمى مبتدأة، يعني ابتدأها الدم، يقول المؤلف ﷺ في شأن هذه المبتدأة أنها إذا

رأت الدم لوقت تحيض في مثله وهو يريد أن يردنا إلى ما سبق وهو أن ترى الدم وهي بنت تسع سنين فأكثر، لأنهم يرون لو رأت الدم قبل تسع سنين فليس بحيض، قد سبق أن الراجح أنه لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره، ولا لأقل الحيض الشهري ولا لأكثره بل مرد ذلك إلى الوجود، فمتى وجد الدم فهو حيض.

يقول ﷺ: **(إِنَّ الْمُبْتَدَأَةُ إِذَا رَأَتِ الدَّمَ لِوَقْتٍ تَحِيْضُ فِيْ مِثْلِهِ، جَلَسَتْ)** أي جلست عن الصلاة والصيام والطواف والاعتكاف ونحو ذلك مما تشترط له الطهارة، **(فَإِن انْقَطَعَ لأَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَلَيْسَ بَحَيْضٍ)** إذًا ما هو؟ يقولون: هذا دم فساد؛ لأنه لا أقل من يوم وليلة، وقد سبق تقرير ذلك وبيانه، وأن الراجح أنه قد يكون حيض ولو كان دون اليوم والليلة، وأن هذا لا دليل على منعه في الشرع بل الشرع علق الحكم بوجود دم الحيض، فمتى وجد دم الحيض جاءت أحكامه تباعًا، ومتى انقطع جاءت أحكام الطهر تباعًا، فالحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا ﴿ **وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى** ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فمتى وجد هذا الأذى جاءت أحكامه ومتى انقطع جاءت أحكام الطهر، ومن ثم فإذا انقطع لأقل من يوم وليلة نقول: تغتسل وتصلي، وما رأته دون اليوم والليلة حيض لا يمنع منه الشرع.

قال ﷺ: **(وَإِنْ جَاوَزَ ذلِكَ)** يعني جاوز اليوم والليلة، **(وَلَمْ يَعْبُرْ أَكْثَرَ الحَيْضِ، فَهُوَ حَيْضٌ)** لم يتجاوز الخمسة عشر يوم فهو حيض، إذن إذا كان بين اليوم والليلة خمسة عشر يومًا التي هي عندهم أكثر الحيض فإنه يعد حيضًا، إذن المبتدأة لا تعد الدم حيض إلا إذا تجاوز اليوم والليلة ولم يتجاوز الخمسة عشر يوم، يعني بعد اليوم والليلة وبين الخمسة عشر يومًا، قال ﷺ: **(فَإِذَا تَكَرَّرَ ثَلاثَةَ أَشْهُرٍ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، صَارَ عَادَةً)** وهذه المسألة أوجبوها ﷺ من باب الاحتياط لكن لا دليل عليها، يقولون: إن المرأة لا تعد معتادة ولا يعد الدم الذي تراه حيضًا وعادةً إلا إذا تكرر ثلاثة أشهر، ماذا تفعل في الشهر الأول والثاني؟ يقولون: إذا نزل عليها

الدم أول مرة فإنها تجلس أقل الحيض يوم وليلة، ثم تغتسل ولو كان الدم باقيًا جاريًا وتصلي وتصوم فإذا انقطع بدون خمسة عشر يومًا اغتسلت ثانيةً، لماذا أوجبوا عليها الغسل الأول والدم جاري؟ قالوا: لأن هذا اليوم والليلة هو أقل الحيض وهو المتيقن أنه حيض، فلا تترك الصلاة أكثر من المتيقن، لأن الدم الذي يزيد عن اليوم والليلة هذا يتحمل أن يكون حيض ويحتمل أن لا يكون حيضًا، ولا يثبت عندنا كما يقولون ﷺ أنه حيض حتى يتكرر ثلاثة أشهر، إذن ماذا تفعل هذه المرأة؟ يقولون: بعد مضي يوم وليلة تغتسل ولو كان الدم مستمرًا وتصوم وتصلي غير أن زوجها لا يقربها إن كانت متزوجة، فيحتاطون بباب الصلاة والصيام فيمنعونها، يقولون: في باب الاحتياط للعبادة تصلي وتصوم ولا يقربها زوجها، إذن تغتسل وتصلي وتصوم ولو كان الدم مستمرًا احتياطًا للعبادة، ولا يقربها زوجها لاحتمال أن يكون حيضًا، فإذا انقطع الدم لأقل من خمسة عشر يومًا فإنها تغتسل ثانيةً، وفي الشهر الثاني تفعل كذلك، اليوم الأول والليلة حيض لا تصلي فيه ولا تصوم ثم تغتسل ثم تصلي وتصوم بقية أيام الدم التي تراها، فإذا انقطع اغتسلت وجوبًا لاحتمال أن ذلك كله حيض وأنها الآن طَهُرت، ذلك الطهر الأول احتياط فقط، قالوا: أن المتيقن من الحيض هو اليوم والليلة ولهذا قالوا: انقطع حيضها حكمًا لا حسًا، يعني دم الحيض مستمر تراه بنفسها، لكنهم اعتبروها في حكم الطاهر فتغتسل ثم تصلي وإذا انقطع الدم اغتسلت ثانيةً فإذا تكرر في الشهر الثالث تيقنا أنها عادة وأن الدم كله حيض فتجلسه في بقية الشهور، ثم تعود إلى ما صامته في تلك المدة إن كان صيامًا واجبًا فتقضيه، يعني لو وافق رمضان بأن أول شهر بدأ بها الدم في رجب مثلًا ثم شعبان ثم رمضان، يقولون: أنه لما تكرر علمنا أنه حيض فتقضي ما صامته لأنه تبين أنها صامت أيامًا وهي حائض، وكذلك ما اعتكفته لو وافق رمضان وكانت معتكفة في هذه الأيام اعتكاف نذر فإنها تقضيه، ومثله أيضًا وهو أشد عليها لو كانت قد أدت عمرةً فطافت وهي حائض ثم تبين أنه حيض، قالوا: إنها تغتسل وتفعل ما تفعله الطاهرات؛ لأن المتيقن أن

الحيض هو يوم وليلة وما زاد مشكوكٌ فيه فلا تترك ما تيقن من وجوب العبادة وتعلقها بالذمة لأمر مشكوك فيه، فلو قدر أنها طافت في هذه المدة لعمرة أو حج أيضًا تعيد هذا الطواف، نقول: هل كُلفت المرأة بهذا؟ لم تكلف بهذا وهذا احتياط منهم ﷺ في غير محله، هذا المشهور في المذهب عند الحنابلة.

والرواية الثانية عن الإمام أحمد ﷺ: أنها تجلس من أول الشهر ما لم يجاوز أكثر الدم وهذا مذهب الأئمة من الحنفية والمالكية والشافعية وهو رواية عند الإمام أحمد اختارها الموفق «ابن قدامة» وهي الصحيح؛ لأنه لا دليل على ما ذكروه غير أنهم احتاطوا احتياطًا ليس في محله، وفيه تكليف لم يكلف الله المرأة به، إذ كيف يقال لها اغتسلي وصومي وصلي وهي ترى الدم الشهر الأول والشهر الثاني وفي الثالث تيقنا أنه حيض ثم نكلفها مرة ثانية فتقضي صومها وتقضي اعتكافها وتعيد طوافها، نقول: هذا كله تكليف بلا دليل، فالراجح والعلم عند الله تعالى هو الرواية الثانية وهي رواية عن الإمام أحمد وهو مذهب الأئمة أنه من أول شهر يعد حيضًا ولا يلزم فيه التكرار، جاء عن الإمام أحمد ﷺ أنها تبقى بدل اليوم والليلة غالب حيض النساء ستة أيام أو سبعة، وجاء عنه أنها تجلس حيض نسائها أي قريباتها، لكن المشهور في المذهب أنها تجلس يومًا وليلة فقط ثم تغتسل، والرواية الثانية وهي الأصح وهي الذي عليه الأئمة أنها تجلس المدة كلها مادام أنه حيض ودم يشبه دم الحيض ولم يجاوز أكثر الحيض فإنه حيض ومن ثم فإنها من أول شهر تعتد به وتعتبر حائضًا ولا يسع النساء إلا هذا، وهذه المسألة تجهلها كثير من النساء وهذا مما يحصل جهله، هذه مسألة لا يفقهها كثير من النساء ولا يعملن بها لأن المتعلمات قليلات اللواتي يدرسن هذه المسألة الجزئية، وإلا بقية النساء عامة النساء تعرف أنه حيض من أول ما ينزل وتمتنع عن الصلاة والصيام ولا يقربها زوجها ولا تطوف بالبيت ولا تعتكف ولا تفعل ما يفعله الحيّض حتى ينقطع الدم، ومن ثم فنقول: هذا هو الواجب عليها ولا يلزمها سواه.

قال ﷺ: (**وَإِنْ عَبَرَ ذَلِكَ فَالزَّائِدُ اسْتَحَاضَةٌ**) شرع في بيان أحكام الاستحاضة، قد مر بنا أن المؤلف ﷺ عقد هذا الباب، باب الحيض وسماه باب الحيض وذكر فيه أحكام الدماء الطبيعية من الحيض والاستحاضة والنفاس، وبيّن ﷺ أنه في أول الباب أن الحيض دم طبيعة وجبلة وأنه يخرج من قعر الرحم لأوقات معلومة وبيّنا صفاته وأحكامه، الآن شرع في بيان أحكام دم الاستحاضة، ودم الاستحاضة: دم مرض يخرج من عرق في أدنى الرحم يقال له: العاذل، وليس دم طبيعة ولا جبلة ولا يخرج في أوقات معلومة بل هو دم يدل على المرض ومن ثم فالمرأة تسعى في علاجه وإيقافه وهو مشهور عند النساء اليوم بالنزيف، يسمينه النزيف وجل اللاتي يصبن به اليوم من تكون حاملًا ويحصل عندها جهد أو حمل ثقيل أو نحو ذلك فينزل عليها الدم تسميه النساء نزيفًا وهو المسمى في الفقه استحاضة، نقول: هذا الدم الذي ينزل في أوقات غير معلومة وليس دم طبيعة ولا جبلة ولا يخرج من قعر الرحم وإنما من أدناه له صفات تخالف صفات دم الحيض، وأحكامه تخالف أحكام دم الحيض تمامًا فليس له شيء من أحكام دم الحيض، إذ المرأة المستحاضة طاهر تفعل ما تفعله الطاهرات، من الفروق بينه وبين دم الحيض أن دم الحيض أسود ودم الاستحاضة أحمر يميل إلى الصفرة، الفرق الثاني: أن دم الحيض منتن ودم الاستحاضة لا رائحة له كدم الجروح، من الفروق أيضًا أن دم الحيض ثخين ودم الاستحاضة دم رقيق خفيف كدم الجروح وكدم الرعاف، من الفروق أيضًا أن دم الاستحاضة يتخثر ويجمد كسائر الدماء بينما دم الحيض لا يجمد ولا يتخثر، هذه المستحاضة لا تشابه الحائض في شيء من الأحكام لكن بعض النساء تجهل وربما ظنت أنها حائض فتركت الصلاة والصيام والتبس عليها الأمر وأشكل عليها، ولهذا ذكر الفقهاء ﷺ مسائل في الاستحاضة كثيرة، المؤلف ذكر هنا إشارة يسيرة، يقول: أولًا إن عبر ذلك الدم الزائد فهو استحاضة، إذن الاستحاضة: الدم المستمر الشهر كله أو جل الشهر لا ترى الطهر أبدًا أو لا تراه إلا يومًا أو يومين أو ثلاثة، نقول: هذه استحاضة إذ لم يخلق الله حيضًا مستمرًا، الحيض

غالبه ستة أيام وسبعة وقد يصل إلى عشرة أو اثنا عشر أو خمسة عشر لكنه لا يكون مطبقًا الدهر كله.

قال ﷺ: (**وَعَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ آخِرِ الحَيْضِ**) هذا عود على المبتدأة، وقد ينزل عليها الدم مبتدأة وتكون أيضًا مستحاضة فتُشكل عليهم ﷺ، قال: (**وَعَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ آخِرِ الحَيْضِ، وَتَغْسِلَ فَرْجَهَا وَتَعْصِبَهُ**) أي المستحاضة إذا نزل عليها الدم وأطبق فإنها تغسل فرجها وتعصبه وتجعل عليه ما يمنع نزول الدم لئلا يلوث بدنها وثيابها ومحل صلاتها، وقد أمر النبي ﷺ المستحاضة بذلك قال: استثفري، فلتستثفر بثوب، وقال ﷺ أنعت لك الكرسف أي القطن فلتجمي به، قالت: هو أكثر من ذلك، فنعت لها صلى وسلم على الكرسف، اليوم وجدت وسائل تحفظ هذا الدم فلا ينزل ولا يلوث المرأة، قال: (**إِنَّهَا تَغْسِلَ فَرْجَهَا وَتَعْصِبَهُ، وتَتَوَضَّأَ لِوَقْتِ كُلِّ صَلاةٍ، وَتُصَلِّيْ**)، هذا مذهب الجمهور وهو أن الحائض ومثلها كل من به حدث دائم مستمر أنه يتوضأ لوقت كل صلاة، ويستدلون بحديث لكنه لا يصح مرفوعًا، في أمر المستحاضة بالوضوء لوقت كل صلاة، ويقولون إن طهارتها طهارة ضرورة فتتوضأ لوقت كل صلاة، هذا مذهب الأئمة وذهب الإمام مالك واختاره شيخ الإسلام ﷺ إلى أنه لا يلزمها الوضوء إلا إذا أحدثت حدثًا غير دم الاستحاضة، ومثلها من به سلس بول إلا أن قول الأئمة فيه احتياط للعبادة، وفيه أداء العبادة بيقين الطهارة لكن من حيث الدليل ليس ثمة دليل قوي يوجب الوضوء لوقت كل صلاة إلا إذا أحدثت حدثًا أخر، كأن يخرج منها بول أو غائط أو تنام أو تأكل لحم جزور أو نحو ذلك من نواقض الوضوء المتقدمة.

قال ﷺ: (**وَكَذَا حُكْمُ مَنْ بِهِ سَلَسُ البَوْلِ، وَمَنْ فِيْ مَعْنَاهُ**)، أنه يعني يتوضأ لوقت كل صلاة، وكذلك يضع على طرف ذكره ما يمنع تقاطر البول لئلا يتلوث بدنه وثوبه ونحو

ذلك، قال: **وَمَنْ فِيْ مَعْنَاهُ**، كمن به رعاف، لا يقف وهو جرح مستمر فإنهم يلحقون بالمستحاضة.

قال ﷺ: **(فَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فِيْ الشَّهْرِ الآخَرِ، فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، فَحَيْضُهَا أَيَّامُ عَادَتِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَادَةً وَكَانَ لَهَا تَمْيِيْزٌ- وَهُوَ أَنْ يَكُوْنَ بَعْضُ دَمِهَا أَسْوَدَ ثَخِيْنًا، وَبَعْضُهُ أَحْمَرَ رَقِيْقًا- فَحَيْضُهَا زَمَنُ الأَسْوَدِ الثَّخِيْنِ)** يقول ﷺ: وهو لا يزال في المبتدأة المستحاضة: **(فَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فِيْ الشَّهْرِ الآخَرِ، فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً)** يعني استمر الدم وأطبق عليها، يقول: فإن كان لها حيض سابق، يعني تعرف حيضها، امرأة تعرف أنه يأتيها الدم في كل شهر سبعة أيام أو ستة، مثلًا من يوم عشرة إلى يوم سبعة عشر أو ستة عشر، ثم بعد مدة جاءها الدم وأطبق واستمر، فتحولت من حائض إلى مستحاضة، كيف تفعل؟ يقول ﷺ: **(إِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، فَحَيْضُهَا أَيَّامُ عَادَتِهَا)**، يعني فتجلس أيام عادتها التي سبقت ولا تصلي ولا تصوم في تلك الأيام ثم إذا زالت أيام حيضتها اغتسلت وصلت، وهذا هو الصحيح وفي الحديث حديث أم المؤمنين عائشة في البخاري أنه ﷺ أمر فاطمة بنت حبيش بذلك، قال: **«دَعِي الصَّلَاةَ قَدْرَ الأَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وصَلِّي»**[1] فالمرأة التي تعرف عادتها ثم نزل عليها الدم وأطبق وأشكل عليها والتبس، أول ما نأمرها به اليوم نقول: راجعي طبيبة النساء، فربما كنت حاملًا فنزل الدم لأنه ثمة خلل وانفتاح في الرحم ربما لو استمر الدم ينزل يسقط الجنين، فتجنين على نفسك وعلى جنينك، وبعض النساء عندها شيء من التساهل في هذا، وهذا الدم أمره عظيم، يتعلق به أمر الصلاة كما سبق وأمر الصيام والمعاشرة الزوجية وهي الآن ملتبس عليها ما تدري هو حيض أو استحاضة، فإذا راجعت طبيبة النساء شخصت لها الحالة وأعانتها على تحديد الدم ما هو؟ وما نوعه؟ الأمر الثاني: أنها إذا كانت حاملًا وهذا الدم نازل من الرحم

(١) أخرجه البخاري (٣٢٥).

فإنها تعطى من الدواء ما يوقف الدم وتؤمر بالراحة لأن استمرار الدم في النزول يفضي إلى الجفاف ويفضي إلى نزول الجنين وسقوطه وهي ربما تكون متسببة ما لم تراجع وتفعل الأسباب التي توقف هذا النزيف ليستمر بإذن الله تعالى هذا الجنين في الحفظ.

إذًا نقول: إذا كان لها عادة سابقة والتبس عليها الأمر فإنها تجلس أيام عادتها حتى لو كان لها تميز بين الدمين، قالت: أنا أعرف عادتي ستة أيام من يوم عشرة من كل شهر وأعرف أيضًا أن هذا الدم الذي ينتابني أحيانًا يكون دم أحمر رقيق خفيف لا رائحة له أحيانًا يكون دم أسود ثخين منتن معه آلام الحيض، فهل تعمل بعادتها السابقة أو بتمييزها الصالح؟ قولان لأهل العلم: أصحهما ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة أنها تعمل بالعادة السابقة، وأن من لها عادة فإن العادة مقدمة على التمييز الصالح لحديث فاطمة بنت حبيش وهو قول النبي ﷺ: **«دَعِي الصَّلَاةَ قَدْرَ الأَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا»** وأما أمره ﷺ بإمساك في حديث حمنة، قال: ذاك دم الحيض دم يعرف **«فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكِ فَدَعِي الصَّلَاةَ»**[1]، نقول: هذا إذا لم يكن لها عادة سابقة وهذه التي أشار إليها المؤلف ﷺ قال: **وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَادَةً وَكَانَ لَهَا تَمْيِيزٌ- وَهُوَ أَنْ يَكُوْنَ بَعْضُ دَمِهَا أَسْوَدَ ثَخِيْنًا، وَبَعْضُهُ أَحْمَرَ رَقِيْقًا- فَحَيْضُهَا زَمَنُ الأَسْوَدِ الثَّخِيْنِ** يعني امرأة قالت: أنا ما لي عادة سابقة هذا أول شهر نزل فيه الدم واستمر، ظننت عادة كما يقولون النساء لكن الدم استمر فلما راجعت الطبيبة قالت لها: هذا نزيف وهذه استحاضة، قالت: ليس لي عادة سابقة حتى أرجع إليها، نقول: ماذا تفعل؟ هل لكِ تمييز صالح؟ نسألها هل تميزين بين الدماء؟ قالت: نعم، أيام يكون الدم أسود ثخين منتن له رائحة، وأيام يكون دم كدم الجروح أحمر رقيق لا رائحة له، نقول: إذن حيضتك الأيام التي الدم فيها أسود ثخين منتن وإذا تحول

(١) أخرجه البخاري (٢٢٨).

إلى دم أحمر رقيق فاغتسلي وصلي، فإذن من لا عادة لها ولها تمييز صالح أمرها يسير تعمل بهذا التمييز الصالح، فإن لم يكن لها عادة ولا تمييز صالح، هذه لم يذكرها المؤلف ﷺ أو ذكر فيه.

قال ﷺ: **(وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً، أَوْ نَاسِيَةً لِعَادَتِهَا، وَلا تَمْيِيْزَ لَهَا، فَحَيْضُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةُ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةٌ؛ لأَنَّهُ غَالِبُ عَادَاتِ النِّسَاءِ)** هذه المشكلة المتحيرة التي ليس لها عادة سابقة ولا تمييز صالح، كيف؟ امرأة تقول: أنا ما لي عادة سابقة، أو نسيت عادتي وهذا يكثر عند النساء، أن تنسى مع كثرة العوارض والإشكالات تنسى أحيانًا أيام التي نزل عليها الدم في الشهر الفائت أو الشهور الفائتة، أو يكون يوم أحمر رقيق ويوم أسود ثخين لا يمكن أن نقول: يوم حيض ويوم طهر، فهذه مشكلة متحيرة، ماذا تفعل؟ يقول ﷺ: إنها تتحيض **(مِنْ كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةُ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةٌ؛ لأَنَّهُ غَالِبُ عَادَاتِ النِّسَاءِ)**، فنقول: هذه أفتاها النبي ﷺ وردها إلى غالب حيض النساء، قال: **«تَحيضي في عِلْمِ اللهِ سِتَّةَ أيامٍ أو سبعةً»**[1]، فامرأة لا عادة لها سابقة ولا تمييز صالح بين الدمين، نقول: عادتك ستة أيام أو سبعة، كيف؟ هل هي على التخيير؟ نقول: لا انظري الى قريباتك، أمك، أخواتك، فإن كن ستة أيام فأنت مثلهن، وإن كن سبعة أيام فأنت مثلهن، قالت: من أين أبدأ؟ الآن قلتم لي ستة أيام أو سبعة، متى أبدأ؟ نقول: من أول يوم نزل بك الدم، إذا كنت تذكرينه فأول يوم نزل عليك الدم كل ما جاء مثله في الشهر فتحيضي ستة أيام أو سبعة ثم اغتسلي وصلي بقية الشهر، فإن قالت: نسيته ولا أعلمه الآن، نقول: فتحيضي ستة أيام أو سبع من أول كل شهر هلالي، إذا هل الشهر فتحيضي ستة أيام أو سبعة ثم اغتسلي وصلي بقية الشهر، ثلاثة وعشرين يومًا أو أربعة وعشرين، لكن بفضل الله ومنته وكرمه وجوده وإحسانه أن الطب تطور جدًا وأصبح كثير من هذه الحالات لها علاج وتشخيص يوقف هذا الدم وهذا النزيف، ولهذا اليوم حالات النزيف قليلة إلا من لا تراجع

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٧)، والترمذي (١٢٨)، وابن ماجه (٦٢٧)، وأحمد (٢٧٥١٥)، والحديث حسنه الألباني في إرواء الغليل (٢٠٥).

أو حالات يكون فيها شيء من تسلط الشيطان، فإنها **رَكْضَةٌ مِنْ الشَّيْطَانِ**[1] كما أخبر ﷺ، ولهذا مثل التسقيط الذي يعتري بعض النساء فربما سقطت عشرة أجنة أو أكثر من ذلك كلما حملت أسقطت، نقول: هذا غالبًا يكون فيه شيء من تسلط الشيطان عن طريق العين والحسد أو الجن أو غيره، فيصيب هذه المرأة عين حاسد ينطلق معها شيطان كلما حملت أسقطت، حتى إنها ترى في النوم شيئًا يفزعها فتقوم بسرعة فينزل الدم، يوم يومين ثم ينزل الجنين أو يسقط، فنقول: هذه تحتاج مع العلاج الطبي إلى رقية شرعية، تقرأ هي على نفسها وزوجها وأهل بيتها، أو قارئ موثوق مع قضية الطب والمراجعة عند طبيبة النساء، لا بد من هذا لئلا يستمر التسقيط ويكون في الرحم استرخاء حتى أنهم ربما ربطوا رحمها، على كلٍ نقول: اليوم حالات النزيف أو حالات الاستحاضة قليلة بفضل الله وكرمه تحتاج المسألة مراجعة للأطباء أو طبيبات وأخذ العلاج لا سيما إذا كانت هذه الاستحاضة مع حمل، فإننا نقول: يتعين هذا من وجهين، الوجه الأول: أمر الصلاة وما يتعلق بالصيام والمعاشرة حتى تعرف هل هي حائض فلا يقربها زوجها أو هي مستحاضة فله أن يغشاها ويجامعها؟ الوجه الثاني: يتعلق بهذا الجنين وسلامته، وهل تجامع المستحاضة؟ نقول: نعم على الصحيح وهو مذهب الجمهور، وقد كان نساء في زمنه ﷺ يصيبهن استحاضة أكثر من عشر نسوة في زمنه ﷺ منهن فاطمة بنت أبي حبيش وحمنة بنت جحش رضي الله عنهن وكان منهن من تستحاض فلا تطهر نحوًا من سبع سنين ما ترى انقطاع الدم، نقول: هذا موجود في زمنه ﷺ، اليوم قد يكون موجود عند بعض النساء استمرار الدماء، فنقول: لم يمنع النبي ﷺ من جماعهن بل جاء عند أبي داود بسند صحيح أن أزواجهن كانوا يغشونهن، جاء بسند صحيح عن فاطمة وعن حمنة: أن أزواجهن رضي الله عنهن وعن أزواجهن كانوا يغشونهن، يعني يجامعونهن، ولأن الله جل شأنه إنما منع من إتيان الحائض، قال: ﴿ **وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى** ﴾ [البقرة: ٢٢٢] هذا في

(١) رواه الترمذي (١٢٨) وأبو داود (٢٨٧)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

الحيض وليس في دم الاستحاضة، فالصحيح أنها طاهر ويجب عليها ما يجب على الطاهرات من الصلاة والصيام والطواف، ومس المصحف وقراءة القرآن، فكذا لزوجها أن يعاشرها من غير حرج.

قال ﷺ: **(وَالحَامِلُ لا تَحِيْضُ إِلاَّ أَنْ تَرَى الدَّمَ قَبْلَ وِلادَتِهَا بِيَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلاثَةٍ، فَيَكُوْنُ دَمَ نِفَاسٍ)** هذه مسألة شهيرة ذكرها المؤلف ﷺ هنا، وهي مسألة الحامل هل تحيض أو لا تحيض؟ اختلف الفقهاء ﷺ في هذه المسألة على قولين مشهورين، القول الأول: ما ذكره المؤلف هنا وهو مذهب الحنفية والحنابلة وهو أن الحامل لا تحيض، وأن ما تراه من دم يعد دم فساد، أي دم استحاضة كما يقولون، واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس ﷺ في سبي أوطاس، فإن النبي ﷺ قال في السبي لما وزعه على أصحابه: **«لا توطأُ حاملٌ حتى تَضعَ ولا حائلٌ** -يعني غير حامل- **حتى تَحيضَ»**[1] قالوا فجعل ﷺ علامة خلو الرحم من الحمل نزول دم الحيض، فجعل علامة براءة الرحم وخلوه من الحمل نزول الدم وكأنه لا يجتمع حمل مع حيض، كذا قالوا ﷺ أن المرأة إن رأت دم فهو دم فساد تصلي وتصوم وتفعل ما تفعله الطاهرات أخذًا من هذا الحديث، كما أيدوا ذلك بأثر رواه الدارمي عن أم المؤمنين عائشة ﷺ: **«أنها قالت في الحامل ترى الدم، قالت: تصلي وتصوم»** وهو أثر حسن، القول الثاني: أن الحامل قد تحيض، وأنه لا مانع شرعًا من حيض الحامل، وإليه ذهب المالكية والشافعية والإمام أحمد ﷺ في رواية بل إنه ﷺ رجع إلى هذه الرواية، رجع إلى هذا القول وهو القول بأن الحامل قد تحيض، وهذا مقتضى الدليل الشرعي فإن الله جل شأنه علق الحكم على وجود الدم، فمتى وجد الدم من حائل أو حامل فإنه دم حيض، والأصل كما قرر شيخ الإسلام ﷺ أن الدم الذي تراه المرأة هو دم حيض، ما لم يصرفه عن ذلك صارف، فامرأة كانت ترى الدم

(١) أخرجه أبو داود (١٨٨١)، وأحمد (١١٠٣٩)، والحديث حسنه ابن عبدالبر في التمهيد (٣/ ١٤٣).

في كل شهر في موعد محدد وبصفة محددة ثم حملت واستمر الدم كما هو، نقول: ما المانع شرعًا من أن تحيض؟ صحيح أن هذا قليل، ولهذا نقول: قلما تحيض الحامل لكن فرق بين أن نقول: قلما، وبين أن نقول: لا تحيض، وصحيح أن من أبرز علامات الحمل انقطاع الحيض وأن النساء ربما ما يعرفن الحمل إلا إذا انقطع الدم أو تأخرت العادة الشهرية أو الدورة، لكننا نقول: هذا ليس بلازم هذا هو الغالب أن المرأة إذا انقطع دمها شكت في الحمل فذهبت وحللت وتبين الحمل أو لم يتبين، لكننا نقول: هذا ليس بلازم هذا هو الغالب وقد تحيض الحامل، ومن ثم فلا مانعًا شرعًا من حيض الحامل ويدل عليه أيضًا من الأثر عن أم المؤمنين ﵂ عند الدارمي لكنه بسند أصح من الأثر السابق أنها لما سُئلت عن الحامل ترى الدم قالت **«لتمسك عن الصلاة والصوم»** فإذن نقول: دل الكتاب وعموم الأدلة في السنة على أن المرأة متى رأت دمًا فهو حيض ما لم يصرفه عن ذلك صارف، لكن المؤلف ﵀ يقول: إنها إن رأت الدم قبل ولادتها بيوم أو يومين فيكون دم نفاس، أما ما رأته أثناء حملها فيعتبرونه دم فساد، وهنا أشار إلى آخر الدم الذي تراه المرأة في أخر حملها، يقولون: إذا كان قبل الولادة بيوم أو يومين مع أمارة يعني مع طلق فهو نفاس، لكن ما قبل ذلك من دم في الشهر الأول أو الثاني إلى شهر الولادة يكون هذا كله دم فساد والراجح القول الثاني، وهو أن الدم تراه المرأة إذا لم يصرفه عن الحيض صارف فهو حيض والنساء يعرفن دم الحيض ويفرقن بينه وبينه، وإذا التبس عليها وشكت راجعت طبيبة النساء لا سيما أنها الأن حامل واستمر الدم، نقول: إذا راجعت الطبيب وهي تقول: دمي لم يتغير، نقول: هو حيض أو انقطع شهر أو شهران أو ثلاثة ثم عاد، نقول: هذا يستوجب عليها مراجعة طبيبة النساء لتشخص الحالة، وربما تقول: هذا الدم ليس حيضًا وهذا دم استحاضة ونزيف وانتبهي لنفسك وحافظي على راحتك لئلا يسقط جنينك.

قال ﷺ عقب ذلك: **(بَابُ النِّفَاسِ وَهُوَ: الدَّمُ الخَارِجُ بِسَبَبِ الوِلادَةِ)** لما فرغ ﷺ من الكلام على الاستحاضة وقبلها الحيض شرع في بيان أحكام النفاس، والغريب أنه جعله في باب وهو في فصل يسير في ثلاثة أسطر أو دون ذلك، وهو فصل من فصول باب الحيض، لكن لا مشاح في هذا قد يكون من صنيع غيره، قال ﷺ: **(بَابُ النِّفَاسِ وَهُوَ :الدَّمُ الخَارِجُ بِسَبَبِ الوِلادَةِ)** هذا معناه في الاصطلاح، وأما في اللغة: فهو من النفس وهو الدم أو من نفس الله كربته، وهذا المعنى الثاني أقرب فإن المرأة إذا أخذها الطلق والمخاض في حرج وكرب شديد، لا يدركه ولا يعرفه على الحقيقة سوى من خلقها وأوجدها أو من ذاقت ذلك من النساء، حتى الطبيبة الاستشارية في أمراض النساء إن لم تحمل وتلد لا يمكن أن تدرك هذا المعنى على حقيقته، ولهذا نقول: إذا أخذها الطلق هي في مرض مخوف حتى تصرفاتها المالية ما تنفذ فهذا مثل مرض الموت، فإذا أخذها الطلق فهي في كرب عظيم شديد، ولهذا نقول: إن النفاس من تنفيس الكربة هنا فإنها إذا ولدت نفس الله كربتها وخرجت من أزمتها ولا يدرك هذا على الحقيقة ويقدره قدره إلا الأوفياء البررة من الأبناء والبنات، وأما العاقون فإنهم لا يدركون هذا المعنى ولا يعرفونه، وإلا فإن الأم من حين حملها إلى الوضع في معاناة وآلام ومخاض ووَحم وكُرب لا يقدرها ولا يعرفها ويقدرها إلا من في قلبه إيمان، من حين ما توضع النطفة في رحمها ومزاجها يتعكر ويتغير ويصيبها شيء من الاختلاف في المزاج وهو ما يسمى بالوَحم، ثم كلما نمى هذا الجنين وكبر وتحول من نطفة إلى مضغة إلى علقة ثم خلق الله له العظام ثم كساها لحم يأخذ من صحتها وعافيتها، وكلما نمى فهو على حسب صحة أمه وعافيتها، ولهذا أباح لها الشارع في رمضان أن تفطر مراعاةً لهذا الجنين، لأنه يصعب عليها ويشق أن تجمع أحيانًا بين الصيام والحمل، ولهذا يعتري بعض النساء الضعف العام لا سيما في العظام والأسنان؛ لأن هذا الجنين يأخذ خلاصة ما يحتاج إليه فينقص عندها الكالسيوم وتعتل وتتعب في قيامها وجلوسها وتصاب أحيانًا بأمراض في أسنانها ما كانت تعرفها قبل

الحمل، ثم إن هذا الجنين يكبر كل مدة وينمو حتى يصل إلى كيلوين إلى ثلاثة هذا الوزن الطبيعي ومعه ضعفيه مما يكون تابعًا له، وهذه المرأة المسكينة تقوم به وتجلس وتنام وتقعد لا يبرحها حتى يخرج بعد كمال نموه، والإنسان لو وضع في يده قطعة صغيرة تزن كيلو أو نصف كيلو أو مائة جرام، وقيل له هذه لا تبرح يدك يوم واحد فقط تألم كثيرًا وأحس بالتعب من هذا الذي في يده، فكيف بهذه المسكينة؟ التي تحمل هذا الجنين في رحمها وتقوم به وتجلس، وتنام وتقعد وتعتل وتذهب عافيتها ويذهب بهاؤها ونضارتها ويتغير مزاجها وأكلها ونومها، ثم بعد هذا الجهد الجهيد تكاد تخرج روحها وهي تخرج هذا الجنين، فإذا بشرت به فرحت فرحًا عظيمًا واستبشرت وسرت ثم أصبحت تفرح وتسر وتبذل قصارى جهدها في الحنو والشفقة والرضاعة حتى الفطام، سنتان كاملتان وهي تهتم بكل ما يكثر لبنها لهذا الجنين فتأكل وتشرب كل ما فيه زيادة في اللبن والحليب، وتغسل أذاه وهي تتلذذ بذلك، وتنظفه وتهتم به ولا ينتهي هذا عند فطامه، هذه مرحلة الفطام، ثم مرحلة الطفولة ثم المراهقة ثم الشباب، بل إنه يشيب وهو محل عنايتها واهتمامها، لا ينقطع اهتمام الأم بولدها عند مرحلة من المراحل مهما كبرت سنه، يتزوج ينجب أولاد يتزوج أولاده وهي حية كلما كبر، كبر اهتمامها وحرصها وانشغالها، أبعد هذا يأتي بعض الناس فيقصر في حقها؟ والله الذي لا إله غيره ولا رب سواه لو لم يأمر ربنا جل شأنه ببر الوالدين لكان برهم من أقل ما يفعله من فيه ذرة وفاء وكرم وجود وإحسان، من باب رد المثل والمجازاة وهو لا يقدر، لكن لو لم يكن من الدين لكان من المروءة، لأن من كان فيه مروءة يرد الجميل لمن أكرمه وأحسن إليه، فكيف بإحسان الأم الذي ليس بمثله إحسان، ولهذا أوجب الشارع برها وجعل لها ثلاثة أضعاف ما للأب، والإنسان مهما بذل وحاول جاهدًا أن يكافئها فلن يستطيع، لكن الله يجازيه بعمله وإحسانه برًا في الدنيا قبل الأخرة، فيبره أبناؤه ويحسنوا إليه ويرى أثر بره بوالديه وهو حيٌ يرزق، وأما الجزاء الأوفى عند الله جل شأنه فلا حد له، «**قد رأى ابن عمر ﷺ رجلًا يطوف**

بأمه قدم بها من اليمن، يحملها على منكبيه فلما رأى ابن عمر، قال يا أبا عبد الرحمن: أتراني أديت حقها؟ قال: لا ولا طلقة من طلقاتها ولكن الله يجازيك بالإحسان إحسانًا» طلقة عند خروجك من رحمها ما أديت حقها فكيف بحملها تسعة أشهر وكيف بوضعها؟ وكيف برضاعها؟ وتربيتها وإحسانها وقيامها تسهر الليل الطويل، إذا مرضت لا تذوق طعامًا ولا شرابًا ولا يهناها المنام وأنت متألم وجع، إذا غبت أو تأخرت انشغل قلبها وتعبت نفسيتها حتى تراك ولا تهدأ ولا تستريح وهي تراك مهمومًا مغمومًا، إذن البر لو لم يكن دين لكان من أكرم خصال ذوي المروءة، أسأل الله أن يرزقني وإياكم بر آبائنا وأمهاتنا أحياءً وأمواتًا، إذن نقول: لعل النفاس مأخوذ من نفس الله الكربة فإن المرأة إذا ولدت نفس الله كربتها.

قال ﷺ في بيان حقيقته: **(وهو الدَّمُ الخَارِجُ بِسَبَبِ الوِلادَةِ)** إذن دم النفاس: الدم الذي يخرج بسبب الولادة، سواءً قبلها أو أثنائها أو بعدها، وهذا هو المذهب عند الحنابلة، بعض أهل العلم قال: النفاس الدم الذي يخرج عند الولادة، وبعضهم قال: الدم الذي يخرج بعد الولادة، وهذا الخلاف يؤثر في معرفة الأحكام، فالشافعية مثلًا يقولون: الدم الذي يكون بعد فراغ الرحم هو النفاس، ولهذا عند الشافعي لو أن امرأة ولدت توأم وبينهم أيام يقولون ما يكون نفاس حتى تلد الثاني، ويخلو الرحم من الأجنة حينئذ يبدأ النفاس لكن هذا قول مرجوح، إذن القول الراجح والصحيح: أن الدم دم النفاس هو الدم الذي يكون عند الولادة أو قبلها بزمن يسير كاليومين والثلاثة بشرط أن يصاحبه أمارة أي طلق ومخاض، فإذا أخذ المرأة الطلق والمخاض ولو قبل الولادة بيومين أو ثلاثة، نقول: هذا كله دم نفاس، إذا نزل الدم قبل الولادة بيومين أو ثلاثة أو نحوها ومعه طلق ومخاض، نقول: الآن بدأ نفاسك فلا صلاة عليك ولا صيام، لكن لو كان هذا الدم ما معه طلق ولا مخاض، نقول: هذا على ما سبق، إذا كان على صفة دم الحيض فهو حيض، وإن كان ليس على صفة دم الحيض فهو

استحاضة، لكن امرأة تقول: لا الآن بدأ الطلق والمخاض وبدأ الدم ينزل، نقول: الآن أنت بدأ نفاسك، ما دام أنه معه طلق ومخاض وقبل الولادة بزمن يسير كاليومين والثلاثة.

قال ﷺ: **(وَهُوَ :الدَّمُ الخَارِجُ بِسَبَبِ الوِلادَةِ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الحَيْضِ)** يقول حتى ما يعود إلى أحكام الحيض المتقدمة يقول: أن أحكام النفاس هي أحكام الحيض المتقدمة، قال: وحكمها النفساء أو النفاس حكم الحيض **فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ وَيَجِبُ وَيَسْقُطُ بِهِ، فِيمَا يَحِلُّ**، ما يحل فعله مع الحائض يحل مع النفساء، مثل الاستمتاع دون الفرج، نقول: يحل الاستمتاع من الحائض فيما دون الفرج، وكذلك من النفساء، فما حل للرجل مع زوجته حال حيضها يحل له مع زوجته حال نفاسها، وفيما يحرم سبق أنه يحرم على الحائض الصلاة فرضًا أو نفلًا والطواف بالبيت، وكذلك الصوم ومس المصحف وقراءة القرآن والطلاق، فما يحرم بالحيض يحرم بالنفاس قال ﷺ: **وَيَجِبُ**، فما يجب بالحيض يجب بالنفاس من قضاء الصوم، قضاء الصوم يجب على الحائض وعلى النفساء، **وَيَسْقُطُ بِهِ** مثل الصلاة تسقط عن الحائض والنفساء فما يسقط عن الحائض يسقط عن النفساء، إذن جل الأحكام يتفق النفاس مع الحيض فيها، إلا أن ثمة مسائل يفترقان، من هذه المسائل أن العبرة في أن البلوغ في الحيض لا بالنفاس لأنه يسبق الحمل حيض فحمل فنفاس، فنقول: الحيض هو علامة البلوغ وليس النفاس.

قال ﷺ: **(وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُوْنَ يَوْمًا)** هذا هو الغالب و ليس الأكثر، فلو زاد دم النفاس على الأربعين يومًا فهو نفاس ما دام لم يتغير و النساء يعرفن ذلك لكن الفقهاء ﷺ اختلفوا في ذلك، وجمهورهم على أن أكثرها أربعين يومًا لأن النساء في زمنه ﷺ كن يجلسن أربعين يومًا، نقول: هذا على الغالب، حديث أم سلمة محمول على الغالب **«كان النساء في زمن النبي**

يجلسن أربعين يومًا»[١] و لا زال النساء إلى يومنا الحاضر، نقول: ينفسن في الأعم الأغلب إلى أربعين يومًا لكن لا يلزم أن يكون كلها دم فإذا رأت الطهر في أثناء الأربعين وجب عليها الغسل والصلاة والصيام وتفعل ما تفعله الطاهرات، وهذا للأسف يجهله بعض النساء، تقرأ في كلام الفقهاء أن أكثر النفاس أربعين يوم فتظن أنه حتمًا لازمًا، نقول: أبدًا هذا هو غالب نفاس النساء، وأما أكثره فاختلف الفقهاء فيه، فقيل: خمسون، وقيل: ستون، والصحيح أنه لا حد له، فلو استمر الدم ولم يكن استحاضة فإنا نقول: هذا دم نفاس أو دم نفاس أعقبته دورة، وهذا يقع عند بعض النساء فإنها تطهر من نفاسها أو ينقطع النفاس ويبدأ دم الحيض، وتعرف هذا في الشهر الثاني، يعني إذا جاءها الآن الشهر الأول نفست أربعين يومًا واستمر ستة وأربعين أو سبعة وأربعين يوم أو خمسين يوم، نقول: هذه الأيام الأخيرة قد تكون هي حيض بدأ حيضها بعد ولادتها، في الشهر القادم ستعرف أنه جاءها في هذه الأيام التي كانت أخر نفاسها، فنقول: هو حيض أو نفاس المؤدى واحد، إذن ليس أكثره أربعون يومًا وإنما هو غالبه والعبرة بالدم وجودًا وعدمًا، فمتى وجد الدم فهو نفاس ومتى انقطع فهو طهر، قال ﷺ: **(وَلا حَدَّ لأَقَلِّهِ)** لأن من النساء من لا تنفس أصلًا، هل يوجد؟ نقول: نعم، لو امرأة ولدت وما نزل معها ولا قطرة دم، نقول: هي طاهر، يقال: **«أنه في زمن أم المؤمنين عائشة امرأة ولدت ولم ينزل معها دم فسميت ذات الجفوف»**[٢] نقول ما فيه حرج، هذا نادر جدًا لكن قد ترى الدم يوم ويومين أسبوع أسبوعان، فنقول: إن لم ترى شيئًا فهي طاهر يعني من حين ولادتها، يعني لو ولدت قبل الظهر بساعة ولم ينزل دم نقول صلي الظهر.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١١)، والترمذي (١٣٩)، وابن ماجه (٦٤٨)، وأحمد (٢٦٥٦١) عن أم سلمة ﵂ قالت: «كانت النُّفَساءُ على عهدِ النبيِّ تَجلسُ أربعين يومًا»، والحديث حسنه الألباني في إرواء الغليل (٢١١).

(٢) هذا اللفظ قال عنه النووي في المجموع (٢/ ٥٢٢): غريب، وقال عنه الألباني في إرواء الغليل (٢١٠): لم أجده.

قال ﷺ: (**وَمَتَى رَأَتِ الطُّهْرَ، اغْتَسَلَتْ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ**) وهذا هو الصحيح، متى رأت النفساء الطهرَ والنقاء في زمن نفاسها فهي طاهر يجب عليها أن تبادر بالغسل وتصلي فإن عاد، قال: (**وإِنْ عَادَ فِيْ مُدَّةِ الأَرْبَعِيْنَ، فَهُوَ نِفَاسٌ أَيْضًا**) نقول: نفاس عاد سواءً في الأربعين أو بعد الأربعين، إذن الأحكام هذه كلها مبنية على وجوده، امرأة ولدت استمر معها الدم عشرين يوم، نقول: هذا نفاس، ثم رأت الطهر أسبوع أو أسبوعان أو عشرين يوم، نقول: اغتسلي وصلي، عاد الدم فهو نفاس ولو فوق الأربعين يمكن أنها لما نفست عشرين يوم أو ثلاثين يوم وعشرة أيام رأت الطهر ثم جاءها دم مثل دم الحيض، نقول: هذا يعني سواءً سميناه نفاسًا أو سميناه حيضًا المؤدى واحد أنك لا تصلين في هذه المدة، فأحكام النفاس هي أحكام الحيض، ولهذا لم يطل المؤلف ﷺ فيها.

بقي عندنا مسائل لم يذكرها المؤلف مهمة ويكثر سؤال النساء عنها تتعلق بجلب دم الحيض أو منع دم الحيض، وكذلك اسقاط الأجنة وما يتعلق أيضًا بمسألة تحديد النسل أو تنظيم النسل فنشير إليها إشارات يسيرة، أولًا: ما حكم أخذ المرأة دواء يمنع الحيض؟ وهذا يكثر عند النساء لا سيما في رمضان يريدن أن يصومن مع الناس ويصلين مع الناس، فتتمنى أو ترغب وتود وتحب أن تأخذ مانعًا يمنع نزول الحيض، فنقول: لا مانع من هذا بشروط، من الفقهاء من يقول: بشرطين والراجح أنها بثلاثة:

الشرط الأول: ألا يترتب على أخذ هذا الدواء ضرر، فيقول الطبيب الموثوق: هذه العقار مأمون لا يسبب عقمًا ولا مرضًا في الرحم ولا سجل فيه أدنى ضرر ولو حتى ضئيل، فإذا كان هذا العقار مأمونًا ليس له أي آثار جانبية لا حالًا ولا مستقبلًا، فهذا الشرط الأول قد تحقق.

الشرط الثاني: وهو أهم ولا يذكره كثير من الناس، ألا يترتب على أخذ هذا الدواء المانع زيادة في الحيض في الشهر الذي يليه، هذا ما وجدت أحد ينبه إلا الندرة من أهل العلم وهو مهم فإن المرأة قد يكون حيضها سبعة أيام فتأخذ حبوبًا تمنع الحيض فتصوم مع الناس وتصلي ولا ينزل عليها الدم في رمضان لكنه في شوال يأتي دمها أكثر من سبعة أيام ثماني أو تسعة أو عشرة بسبب هذه الحبوب التي أخذتها، فهل يحل لها ذلك؟ هي بالحسبة والعدد يمكن تقول ما في حرج، أنا كنت أترك الصلاة سبعة أيام في رمضان وسبعة أيام في شوال الآن صارت فقط تسعة أيام تركتها، نقول: لا يجوز لك ذلك، لأنك زدتِ يومًا أو يومان بفعلك، يعني تركت الصلاة في شوال، هذا اليوم الثامن والتاسع باختيارك أو بفعلك فلا يحل لك ذلك، لو كان الدواء مستمرًا بنفسه ليس لك فيه لكنك تتسببين على نفسك بزيادة دم الحيض، ولهذا نقول: النساء يعرفن هذا، فمن جربت أخذ دواء ومنعت الحيض في شهر رمضان مثلًا ثم زادت عادتها في شوال فلا تأخذ الحبوب مرة ثانية، لأنها تتسبب بزيادة الدم والامتناع عن الصلاة يومًا أو أكثر بفعلها.

الشرط الثالث: أن يأذن الزوج، لا سيما إذا كان له تعلق، إما بأن تكون هذه الموانع التي تمنع الحيض لها أثر في منع الحمل، وهذه مهمة جدًا وإن كان وجدت الآن عقاقير ليس لها علاقة بالحمل وتأخذها المتزوجات وغير المتزوجات، لكننا نقول: إن كان في هذه العقاقير ما يسبب منع الحمل فلا بد من إذن الزوج مع إذن الشرع كما سيأتي ذلك في تنظيم الحمل أو تحديده، وكذلك لو أن هذه المرأة يجب على زوجها النفقة وهي مطلقة رجعية فأرادت أن تمنع نزول الدم لتطول العدة، نقول: لا يجوز لها ذلك، يعني هي بدل أن تحيض ثلاث حيض في ثلاثة أشهر، تقول: لا أنا سأؤخر الحيض شهر نزل الدم أخذ لي الشهر القادم والذي بعده حبوب ثم إذا نزلت الدورة أخذ أيضًا شهرين ثلاثة حبوب حتى ينفق علي مدة أطول، نقول:

لا يجوز لك ذلك؛ لأن هذا التحايل لإيجاب ما لم يجب شرعًا، فلا يحل لك هذا الفعل، إذن هذا الأمر الأول وهو أخذ ما يمنع نزول دم الحيض.

قلت: إنه يجوز بثلاثة شروط، الشرط الأول: ألا يترتب على أخذه ضرر صحي لا حالًا ولا مستقبلًا، الشرط الثاني: ألا يترتب على أخذ هذا الدواء زيادة في الحيض في الشهور الأخرى، الشرط الثالث: أن يأذن الزوج لا سيما إن كانت هذه الموانع تمنع الحمل أو كان هذا أيضًا يزيد في العدة ويترتب عليه زيادة نفقة على الزوج.

من المسائل التي أيضًا يكثر السؤال للنساء عنها، أخذ دواء يجلب دم الحيض، الأول يمنعه قد بينا حكمه، الثاني عكس تأخذ دواء لينزل عليها دم الحيض، وهذا تفعله بعض النساء علاجًا لا سيما من اضطربت عندها الدورة الشهرية ولم يتيسر لها الحمل، فإن الحمل لا يكون غالبًا إلا إذا استقرت الدورة واستمرت وانضبطت، ولهذا ذكرنا في أول باب الحيض أن الحيض دم طبيعة وجبلة وأنه علامة صحة في المرأة ليس علامة مرض، وأن المرأة التي لا تحيض لا تحمل، فإذا كانت هذه المرأة لا تحيض فإنها لا تحمل فإذا أعطيت دواء لأجل أن تحيض، نقول: لا حرج في أخذ هذا الدواء بشرطين أيضًا:

الشرط الأول: ألا يترتب عليه ضرر في صحتها وبدنها ونحو ذلك، وهذا شرط معتبر شرعًا في كل دواء وعقار لكن يؤكد عليه هنا؛ لأن بعض النساء ما تبالي ولو ثبت فيه الضرر تأخذه لرغبة في الحمل مثلًا أو في استمرار الدورة، نقول: حتى ولو كانت النفس تتوق إلى الحمل لا يجوز لك أن تأخذي عقارًا يضرك ولو لاحقًا.

الشرط الثاني: إذن الزوج؛ لأن نزول الدم يمنعه من الاستمتاع وربما أيضًا منعه من حقه في الرجعة فيما إذا كانت مطلقة، فلو أن رجلًا طلق زوجته طلاقًا رجعيًا فعمدت هذه المرأة إلى أخذ دواءٍ يجلب الحيض يعني أول ما طهرت من حيضتها طلقها اليوم وبعد يومين نزلت

عليها الدورة الشهرية، ثم بعد أن طهرت أخذت دواء فنزلت الدورة ثانية ثم أيضًا لما طهرت أخذت دواء فنزلت الدورة فلما جاء الرجل ليراجعها بعد شهر أو شهر ونص أو شهرين، قالت: أنا طهرت وانتهيت من عدتي، كيف؟ قالت إني أخذت دواء، نقول: ما يجوز لك ذلك، وهذا حرام وتأثم عليه ولا يحق لها ولا يتحقق مرادها، فإن من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، هي تتمنى الخلاص، لهذا مر بنا في قصة المرأة التي ادعت انقضاء عدتها في شهر واحد، فجاءت تسأل علي ﷺ فقال لشريح: قل فيها يعني احكم فيها، فقال: إن جاءت ببطانة أهلها وإلا فهي كاذبة فأقره علي وقال: قالون؛ لأنها ادعت غير مألوف، ادعت أنها طهرت وخرجت من عدتها في شهر واحد يعني حاضت ثلاث حيض في شهر، هذا نادر أو أندر من النادر فلو فعلت امرأة ذلك بقصد، قالت: والله ما أتركه ثلاثة أشهر يمكن يراجعني في أخر مدة أنا أبادر وأستعجل لعله ما يراجع لعله ما يفكر إلا وقد خرجت، نقول: لا يحل لك ذلك فإن الشارع قد جعل له ثلاثة قروء يتأمل فيها ويتروى فإذا راجعك فيها وجبت عليك الرجعة ولا إذن لك ولا مهر، وقد تفعله بعض الفاسقات أيضًا -نسأل الله السلامة والعافية- لئلا تصوم وهذا نادر لكن قد تأخذ هذا الدواء لتفطر وهذه عكس المؤمنات الصالحات الديّنات وهنّ والحمد لله الأصل وهنّ الكثيرات اللاتي ما تتوق نفسها أن تفطر والناس يصومون فتبحث عن فتوى لتأخذ دواء يمنع الحيض، هذه عكس، تقطع رمضان بالحيض ليس الأصل بل المكتسب، بمعنى أنها تأخذ دواء لينزل عليها الدم، نقول: هذه فاسقة آثمة، هذه مثل الذي يسافر لأجل الفطر في رمضان آثم ولا يحل له الفطر، فهو متعمد لكن هذا نادر إنما ينبغي ذكره.

من المسائل التي أيضًا يكثر عنها السؤال وللأسف بكثرة عظيمة وشديدة وكبيرة جدًا، مسألة تحديد النسل أو تنظيم النسل وأيضًا إسقاط الجنين، هي نتيجة لهذا، فنقول: أما ما يتعلق بتحديد النسل، بأن يقول الإنسان: أنا لا أريد إلا ابنان أو ثلاثة، أو تقول الدول

لشعوبها: لا يحل لكم نظامًا وقانونًا أن تنجبوا إلا واحدًا أو اثنان أو ثلاثة مثلًا، نقول: هذا منكر عظيم ولا يحل إجماعًا، لا يحل للإنسان أن يحدد نسله ولا لحكومة ما أن تحدد للشعب نسلًا محددًا ليس لهم ذلك، والله جل شأنه هو الرزاق ذو القوة المتين، الذين يفعلون هذا غالبًا من ضعف التوكل على الله جل شأنه وليس عندهم يقين بأن الله هو الرزاق ذو القوة المتين، ولو كان عنده هذا اليقين لم يخطر في بال واحد منهم أن يحدد نسله لأجل أنه يصعب عليه معيشتهم، ومثله الانفجار السكاني كما يقولون، نقول: سبحان الله، الله جل شأنه الذي خلق هذا الكون وما فيه وقد تكفل بأرزاق العباد والوحوش والدواب، فكيف يفكر الإنسان بتفكير مخالف لهذه العقيدة التي يجب أن يعتقدها ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الذاريات] ولما ذكر جل شأنه فعل الجاهليين وأنهم يقتلون أولادهم خشية إملاق نهاهم، ثم قال: ﴿ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ ﴾ [الإسراء: ٣١] فبدأ برزق الأجنة والأولاد قبل رزق الآباء والأمهات ﴿ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ ﴾ فلا يحل للمسلم أن يفكر هذا التفكير، وهو أن الظروف المعيشية صعبة والحياة تغيرت ولم أستطيع فيكفيني واحد أو اثنان أو أعوذ بالله أيضًا قد يقول لا أريد الإنجاب، نقول: لا يحل هذا، فتحديد النسل ومنعه، تحديده ومثله منعه بالكلية بأن يأخذوا مانعًا يمنعَ الحمل على سبيل الدوام أو يستأصل الرحم أو يربط الرحم أو غير ذلك، نقول: لا يجوز إجماعًا ولا يحل للمسلم أن يفعله، أما تنظيم الحمل وهو أن تكون المرأة تحمل كثيرًا، وربما يعني يشق عليها الحمل تلو الحمل، في الحمل والرضاعة والحضانة والمتابعة للأولاد والبيت، فتقول: أتمنى فقط أن لا أحمل حتى أفطم هذا المولود، والرضاعة ما تكفي للمنع، كانت الرضاعة عند الأولين عند النساء المتقدمات تمنعهن، كان الأمهات والجدات ما يعرفن هذه الموانع للحمل، كانت ترضع الواحدة يعني لطف الله بها أنها لا تحمل حتى تفطم، اليوم كثير من النساء ما ترضع الرضاعة التامة فتحتاج إلى مانع أخر، فتقول: أنا لو تركت المانع يمكن أحمل وأنا لم أفطمه، فأنا أريد فقط تنظيم الحمل بأن آخذ مانعًا من الموانع حتى

أفطم ثم أترك المانع، نقول: لا حرج في ذلك، ما دام أنه ليس على سبيل الدوام ولمصلحة تعود للمرأة نفسها ورضيعها وصغيرها وكذلك جنينها في المستقبل، فنقول: لا حرج في ذلك ما دام أنه مؤقت وليس على سبيل الدوام وليس أيضًا لعدد محدد، يقول: يكفيني ثلاثة أو أربعة أو خمسة، ليس لأحد أن يحدد نسله أبدًا وأقبح من هذا السؤال، السؤال المتكرر في إسقاط الأجنة، لا يمر مدة إلا ويسأل رجل أو امرأة، ويأتوا بأنواع من الأسئلة عجيبة منها قول بعضهم إني حملت غلط، فنستغفر الله ونتوب إليه، كيف حملت غلط؟ هذا قدر الله وهذا فضل الله وهذا كرم الله وجوده وإحسانه، وكم من إنسان يتمنى الحمل ويطوف البلاد والعيادات والأطباء والقراء والرقاة ولا يترك مكانًا يتمنى ولدًا وريح ولد، وينفق كل ما في وسعه من مال وجهد حتى يحصل، حتى عن طريق الأنابيب أو غير ذلك، يبذل كل ما في وسعه لأنه يتمنى أن يحقق الله له أمنيته بولد، يقول له: بابا أو ماما، فنقول: سبحان الله العظيم، أنت الذي أغدق الله عليك النعمة، ورزقك الزوجة ورزقك منها حملًا، كيف تفكر بإسقاط هذا الجنين؟! لا لسبب ولا لمرض إنما لأنك لا تريده فحصل، تقول المرأة: أنا والله حملت وأنا لا أريد حمل، أو حملت غلط، ما هو السبب؟ قالت: والله أنا عندي اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، نقول: ثم ماذا؟ هل هذا سبب يبيح لك إسقاط الجنين؟! لا يباح لك إسقاطه، وقد نفصل أكثر فنقول: إن الجنين إذا نُفخت فيه الروح صار آدميًا يحرم إسقاطه مطلقًا، وأما إذا كان مجرد نطفة فإن أهل العلم قد اختلفوا على قولين أصحهما وأرجحهما أنه لا يجوز إسقاطه إلا لعذر وهو مذهب المالكية واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ذلكم أن النطفة أصل خلق الإنسان وتكوينه، وفيها تتكون الصفات فلا يحل الجناية على هذه النطفة بمجرد دعوى أنهم ما يريدون حملًا أو أن الحياة صعبة أو أن النفقات عسيرة أو أن التربية عسيرة وشاقة أو غير ذلك من الأوهام، لا يحل هذا البتة لكن لو ثبت في الجنين أو في الأم مرض يستوجب الإسقاط وهو لا يزال نطفة، فنقول هنا: يلزم التقرير الطبي والفتوى الشرعية، فيحضرون

تقريرًا طبيًا ويذهبون به إلى أهل العلم من أهل الفتوى فيفتون فتوى خاصة على جواز إسقاط هذا الجنين أو عدم جوازه، وأما مجرد أنهم لا يريدون حملًا أو أن عندهم من الأولاد ما يكفي أو أن النفقة صعبة أو التربية عسيرة أو هذه الحيل الشيطانية فإنها لا تحل، والله جل شأنه هو المتكفل بالأرزاق وهو المعين على التربية، أنت ليس عليك إلا فعل السبب والباقي كله على رب العالمين الذي وكل إليك فعل السبب فقط، وجعل الأرزاق في السماء وأنت سبب تحصل هذا الرزق، ولهذا أخبر الصادق المصدوق ﷺ: **«أنه ينفخ في الجنين الروح أو يرسل الملك ينفخ فيه الروح فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد»**[1] وهو لا يزال في بطن أمه له أربعة أشهر تنفخ روحه ويكتب رزقه وأجله، الرزق مكتوب، لست أنت الذي ترزقه الله هو الذي يرزقه، أنت وسيلة وسبب تحصل رزق الذي كتبه الله وهو في بطن أمه، ولهذا يقول ﷺ: **«أن جبرائيل ألقى في روعي أنه لن تموت نفس منفوسة حتى تستكمل أجلها ورزقها»**[2] نحن نؤمن هذا في الآجال سبحان الله، كل واحد الآن من أهل الإيمان يعلم أن أجله لا يمكن أن ينقص ثانية ولا يزيد، الله جل شأنه كتب الآجال وحددها، ولهذا يموت من يموت بحادث أو غرق أو مرض أو حرق أو أسباب، لكن الآجال مبينة ومحددة، وكذلك الأرزاق فوالله ما تموت نفس وتخرج من هذه الحياة الدنيا وبقي لها ثانية ولا تموت وبقي لها مليم أو ريال أو هللة أو جنيه أو دولار ما يمكن، الأرزاق التي كتبها الرزاق لا تموت النفس حتى تستوفيها، فكيف يغالط الإنسان نفسه ويفكر التفكير الشيطاني ويشابه أهل الجاهلية في البحث عن مخارج لإسقاط جنين، ويقول: لا، ما بعد تخلق، نقول: إذا تخلق صار آدميًا فقتله قتل نفس معصومة لكن حتى قبل التخلق لا يجوز على الصحيح إلا لعذر شرعي كمرض ونحوه، نعم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٤٧٣)، والحاكم (٢١٣٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٣٧٦)، والحديث قال عنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٨٦٦): حسن على أقل الأحوال.

يجوز بتقرير طبي مع فتوى شرعية، ليس كلام عام، لا أحد يأخذ من كلام عام يقول: سمعت كذا فيطبق لا، أي إنسان عنده جنين قرر الطبيب أن فيه كذا وأن أمه كذا، نقول: يأتي بالتقرير ويذهب أهل العلم والفتوى يفتونه وليس كل ما يقال في التقارير صحيح، كم قرروا أن هذا الجنين إن ولد سيكون مشوهًا ويولد أسلم وأصح ما كان ليس كل ما يقولونه صحيحًا، لكن مع ذلك نقول: لا نحجز على الناس نقول: هات تقرير واذهب للإفتاء، الإفتاء موجود والأطباء، الطبيب هذا الذي يقرر هذا الكلام يكتبه بعبارة واضحة بينة لأهل العلم وهم يبنون على تقريره فتواهم، بالإباحة أو المنع، إذن إسقاط الجنين بعد التخلق هذا، نقول: هذه جناية، وقبل التخلق يجوز في الضرورة، والضرورة تقدر بقدرها والذي يقدره أهل العلم ويبنون ذلك أيضًا على تقرير الأطباء الموثوقين، أما إسقاط الجنين بعد كمال نموه إذا تعسرت ولادته بما يسمى العملية القيصرية فهذا جائز، إذا تعسرت الولادة وما كان الإنسان يظن أن امرأة تقدم على هذه العملية بدون تعسر، حتى سمعنا في العصر الحاضر أن بعض النساء تذهب باختيارها إلى المستشفى وتطلب عملية قيصرية، تقول: هذا أسهل وهذا من فرط جهلها وغباء من تفكر هذا التفكير، إذ كيف تعمدين إلى فتح بطنك خمس طبقات ويستمر هذا الجرح ربما طول حياتك لا يبرأ البرء التام، هذا من ناحية طبية وصحية لكن من ناحية شرعية، هل يجوز لك ذلك؟ لا يجوز، لا يجوز للمرأة أن تمثل لطبيب يفتح بطنها ويستخرج جنينها والولادة ممكنة بالطبيعي، لأن فيه كشف للعورات وفيه إلحاق أذى وضرر للبدن والصحة، لكن إذا تعثرت الولادة ولم تمكن إلا بالعملية يُلجأ إليها، ومعروف أن الولادة الطبيعية غالبًا لا تحتاج إلا إلى ممرضة أو قابلة أو طبيبة، لكن إذا احتاجت قيصرية قد يتدخل الرجال وهذا التدخل لا يجوز إلا في الضرورة، حتى القيصرية إذا وجد وقد وجد بحمد الله في كثير من المستشفيات اليوم طبيبات واستشاريات وجراحات أو تخصص نساء وولادة وتولد وتقوم بالعملية، فإذا وجد لم يحل للمرأة أن تأذن للرجل ولا وليها أن يأذن لرجل أن

يباشر توليدها، لا في حال العملية القيصرية ولا في حال الولادة الطبيعية، لأن هذا كما لا يخفى كشف للعورات المغلظة.

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يوفقنا لما يحب ويرضى وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح والولد البار وأن يجعل ما قلناه وتعلمناه حجة لنا يوم نلقاه، إنه ولي ذلك والقادر عليه وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرته من خلقه وأفضل أنبيائه ورسل نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

بالنسبة للإخوة الذين اختبروا لعلي إن شاء الله الليلة أخذ أوراقهم ولعلها الأسبوع القادم تعلن نتائجهم، وأظن العدد قليل كنت أتوقع أن الذين يختبرون أكثر لكن ما أدري هذا الإخوة يعني نسوا أو غابوا، لعل المانع خير أتمنى حقيقة أن نراجع دائمًا أول بأول فإن العلم لا يثبت إلا بالمدارسة، نحن الآن أنهينا كتاب الطهارة، وسنبدأ إن شاء الله تعالى في الدرس القادم كتاب الصلاة، وقد ذكر المؤلف في البداية أنه إنما بدأ بالطهارة لعظم شأن الصلاة، فنحن الآن سنبدأ بالمقصود الأعظم وهو كتاب الصلاة.

فآمل الحضور والاهتمام بإحضار المذكرة والتعليق عليها والمراجعة، هذه صلاة رب العالمين هذه الصلاة العظيمة التي عظم الله شأنها، سندرس فقهها وأحكامها ومسائلها، والنبي ﷺ قال: **«صلُّوا كما رَأيتُموني أُصلِّي»**[1] فمن تعلم كيف صلى النبي ﷺ وأخذ فقه حقق هذا الهدف وهو أنه يصلي كما أراد الله وكما صلى رسول الله ﷺ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) أخرجه البخاري (٦٠٠٨)، ومسلم (٦٧٤).

[الدَّرْسُ الثَّانِي عَشَر]

[كتابُ الصَّلَاة]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على البشير النذير والسراج المنير، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثاني عشر من دروس شرح العمدة للموفق بن قدامة ﷺ، قد انتهينا في الدرس الماضي من كتاب الطهارة.

واليوم نبدأ بكتاب الصلاة وهو المقصود الأعظم، وقد سبق في أوائل كتاب الطهارة أن ذكرنا أنه إنما بُدأ بالطهارة؛ لأنها أوكد شروط الصلاة ولأنها مفتاح الصلاة، فلما فرغ المؤلف ﷺ من الكلام على الطهارة وبين أحكامها شرع في بيان كتاب الصلاة إذ هو أعظم وأوكد شروط أركان الإسلام بعد الشهادتين، وهذه الصلاة لها شأن عظيم ومنزلة في الدين سامقة، دل الكتاب والسنة والإجماع على فرضيتها، وأنها من أركان الإسلام بل من أوكد أركان الإسلام، عظم الله شأنها ففرضها على نبيه ﷺ في أعلى مكان صعد إليه وعرج به ﷺ من بين سائر الأركان والفرائض والشرائع فإنه عرج به ﷺ في ليلة الإسراء والمعراج قبل هجرته بثلاث سنين ففرضت عليه هذه الصلاة، وهذه خصيصة وميزة لهذه الصلاة من بين الفرائض والشرائع، كما أن الله جل شأنه نوه بشأنها وعظمها وأمر بها في أكثر من مائتين وثمانين موضعًا في كتابه العظيم، تارة يأمر بإقامتها كما في قوله سبحانه: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣] في غير ما آية وفي قوله: ﴿وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ ﴾ [البينة: ٥] وتارة يقرنها بالفلاح وهو الفوز بالمرغوب والنجاة من المرهوب سواءً بالمداومة عليها أو المحافظة أو الخشوع فيها وهي أسباب الفلاح، إذا اجتمعت المواظبة والمداومة والمحافظة والخشوع تحقق

للعبد أعظم ما يصبو إليه في دنياه وأخراه من الفوز والظفر بالمطلوب والنجاة والسلامة من المرهوب، ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون] وبين عز شأنه وتقدس سلطانه أنها من أعظم أسباب النجاة والسلامة من العطب، من الذنوب، من الفواحش، من المنكرات ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] وقرنها سبحانه بالصبر، وأمر بالاستعانة بها وبالصبر، ولهذا كانت قرة عينه صلوات الله وسلامه عليه، إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة، وقال: أرحنا بها يا بلال[1]، فهذه الصلاة شأنها شأنٌ عظيم، ولهذا بدأ الفقهاء كتبهم بكتاب الطهارة لهذه الأهمية العظمى، حتى يدخل العبد في هذه الصلاة وهو على أحسن حال، فيناجي ربه وقد تطهر الطهارة الحسية والمعنوية في بدنه وثيابه ومحل صلاته.

قال ﷺ: **(كِتَابُ الصَّلاةِ)** الصلاة في لغة العرب: بمعنى الدعاء، ومنه قول الله جل شأنه ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أي ادع لهم، وقد كان ﷺ إذا أتي بزكاة قوم أو صدقتهم صلى عليهم[2] أي دعا لهم وهي في الشرع كذلك دعاء، فإن الصلاة لا تنفك عن الدعاء، دعاء العبادة والثناء أو دعاء الطلب من أولها إلى آخرها كلها دعاء وتعظيم وعبادة وسؤال وطلب، فهو عندما يكبر يعظم الله ثم يستفتح وهذا الاستفتاح إما أن يكون استفتاح تنزيه وتقديس للرب جل شأنه، كما في دعاء «**سبحانكَ اللَّهمَّ وبحمدِكَ وتبارَكَ**

(١) رواه أبو داود (٤٩٨٥) عن رجل من خزاعة بلفظ: «قال رجلٌ من خُزاعةَ: لَيْتَنِي صَلَّيْتُ فاستَرَحْتُ، فكأنهم عابوا ذلك عليه، فقال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: أَقِمِ الصلاةَ يا بلالُ! أَرِحْنا بها» وصحح إسناده الألباني في تخريج مشكاة المصابيح (١٢٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٦٦)، ومسلم (١٠٧٨) بلفظ: «كانَ النبيُّ ﷺ إذَا أتَاهُ قَوْمٌ بصَدَقَتِهِمْ، قالَ :اللَّهُمَّ صَلِّ علَى آلِ فُلَانٍ، فأتَاهُ أبِي بصَدَقَتِهِ، فَقالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ علَى آلِ أبِي أوْفَى».

اسمُكَ وتعالى جدُّكَ ولا إلهَ غيرُكَ»[١]، أو وهذا فيه من الثناء ما فيه كما سيأتي أو الدعاء والاستفتاح الثاني **«اللَّهمَّ باعِد بيني وبينَ خطاياىَ كما باعدتَ بينَ المشرقِ والمغربِ»**[٢] الحديث، فالاستفتاح دعاء إما دعاء عبادة وثناء أو دعاء مسألة وطلب، ثم يستعيذ بالله والاستعاذة دعاء، ثم يبسمل ويقرأ الفاتحة وهي دعاء، ولهذا ختمها بقول آمين أي اللهم استجب، وقد أثنى وحمد ومجد الرب في أولها، ولهذا يرد عليه مولاه كلما قرأ آية يجيبه ثم يقول: **«هذا لِعَبْدِي ولِعَبْدِي ما سَأَلَ»**[٣]، فيسأل الله أعظم مسؤول وأهم مطلوب ومأمول، يسأله أن يهديه صراط المنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، وهذه من أعظم الحاجات وأفرضها وأكثرها للعبد حاجة بل ضرورة وهي أن يهديه الله أن يدله ويرشده ويثبته على صراط المنعم عليهم، إن أي عبد لم يذق طعم الإيمان ولم يدخل الإسلام في ضلالٍ عظيم، فإذا ذاق طعم الإيمان ودخل قلبه في الإسلام فإن أعظم ما يتمناه ويرجوه أن يموت على هذا التوحيد وعلى هذا الإيمان والإسلام، ولهذا كانت حاجة العباد إلى الثبات أعظم حاجة، فيقرأ العبد كل يوم ما لا يقل عن سبع عشرة مرة هذه الآية العظيمة ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة] دلنا ثبتنا أرشدنا ثم قال: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة] من هم؟ المنعم عليهم هم الذين عرفوا الحق وعملوا به وأن يجنبه الله صراط المغضوب عليهم الذين عندهم علم فلم يعملوا به وهم اليهود ومن نحى نحوهم وحذا حذوهم، ممن عنده علم لكنه وبال عليه وحجة الله عليه، وأن يجنبه الله صراط الضالين الذين يعبدون الله على ضلالة، قال الإمام المجدد قدس الله روحه ونور ضريحه الإمام محمد بن عبد الوهاب إن كثيرًا من

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨) باختلاف يسير.

(٣) أخرجه مسلم (٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١)، والترمذي (٢٩٥٣)، والنسائي (٩٠٩)، وابن ماجه (٨٣٨)، وأحمد (٧٨٣٦).

المسلمين يقرأ هذه الآية ولا يفقه معناها، يظن أنها خبر عن المتقدمين من اليهود والنصارى، وهذا من ظن السوء بربه أن يكون مجرد إخبار، بل الله جل شأنه يحذرنا أن نسلك مسلكهم أو أن نحذو حذوهم بأن نعبده بلا علم أو نتعلم فلا نعبده، فنسأل الله جل شأنه أن يثبتنا على هذا الدين حتى نلقاه، ثم يقرأ ما تيسر له من القرآن ثم يركع فيمجد الله ويعظمه، ثم يرفع فيثني عليه ويحمده، ثم يسجد فيكون أقرب من ربه وأقرب ما يكون حال السجود، فيدعو ويلح في الدعاء ثم يجلس بين السجدتين فيدعو «**رب اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني واجبرني**»[1]، ثم يسجد فيدعو ثم يقوم فيصلي الركعة الثانية كالأولى، ثم يجلس في التشهد الأول فيثني على الله ويشهد شهادة التوحيد، ثم في آخر صلاته يصلي على النبي ﷺ ويدعو بما أحب ويستعيذ بالله من أربع، فالصلاة كلها دعاء، ولهذا نقول: الاشتقاق من كونها دعاء في اللغة، نقول: وهي كذلك دعاء من افتتاحها إلى تسليمها، ولهذا يقول الفقهاء والعلماء: إن الصلاة عبادة مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم، وهي كلها دعاء وثناء وتمجيد للرب جل شأنه فهي لا تنفك عن الدعاء، وقال بعضهم: بل مشتقة من الصلوين وهما العظمان اللذان ينحنيان عند الركوع والسجود، وقيل: سميت صلاة لأنها ثانية أركان الإسلام، كما يقال للخيل السابق في الرتبة الثانية المصلي، على كلٌ نقول: أقرب المعاني أن الصلاة في اللغة وفي الشرع دعاء خاص من تكبيرها إلى تسليمها.

قال المؤلف رحمه الله:

كِتَابُ الصَّلاةِ

(١) أخرجه أبو داود (٨٥٠)، والترمذي (٢٨٤)، وابن ماجة (٨٩٨) وحسن إسناده النووي في الخلاصة.

رَوَى عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ :سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَ ﷺ يَقُوْلُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَمَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»(١).

هذا الحديث أخرجه الإمام مالك والإمام أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وهو حديث صحيح، صدر المؤلف هذا الكتاب بهذا الحديث؛ ليُبيّن عظم شأن الصلاة، وقد دل على فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: آياتٌ كثيرة، أوجب الله على عباده الصلاة وأمرهم بها في آياتٍ كثيرة، ومن ذلك قوله جل شأنه ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ١٠٣﴾ [النساء] أي مفروضة في أوقات معلومة.

وكذلك السنة المطهرة: جاءت فيها أحاديث كثيرة تدل على فرضيتها بل على ركنيتها كما في حديث عبد الله بن عمر ﷺ في الصحيحين **«بُنِيَ الإسلامُ على خَمسةٍ شَهادةِ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ وصومِ رمضانَ وحجِّ البيتِ منِ استطاعَ إليهِ سبيلًا»**(٢)، وكذلك حديث طلحة بن عبيد الله ﷺ أن أعرابيًا سأل رسول الله ﷺ ماذا فرض الله علي من الصلوات؟ قال خمس صلوات في اليوم والليلة(٣) [الحديث متفق عليه] وفي حديث

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٥)، والنسائي (٤٦١)، وابن ماجه (١٤٠١)، وأحمد (٢٢٧٥٦) بنحوه وصححه الالباني في حكم تارك الصلاة.

(٢) أخرجه البخاري (٨) مختصرًا، ومسلم (١٦) بنحوه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١)، وأبو داود (٣٩١) بلفظ: «جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ من أهلِ نجدٍ ثائرُ الرأسِ، نسمعُ دَوِيَّ صوتِه، ولا نفهمُ ما يقولُ، حتى دنا، فإذا هو يسألُ عن الإسلامِ؟ فقال له رسولُ الله ﷺ: خمسُ صلواتٍ في اليومِ والليلةِ».

ابن عباس ﷺ: «**لما بعث النبي ﷺ معاذًا إلى أهل اليمن، قال: فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإن هم أجابوك لذلك فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة**»[(١)] [الحديث متفق عليه] فتظافرت الأحاديث في بيان عظم شأن الصلاة وأنها ركنٌ ركين بل هي أوكد أركان الإسلام بعد الشهادتين، وقد خصها النبي ﷺ بمزيد عناية، وبين أنها الفارق بين الإسلام والكفر كما سيأتي إن شاء الله تعالى قريبًا، وبيّن أنها عمود الدين وأنها آخر ما يُفقد من الدين، هذا الحديث حديث عبادة فيه خبر عن عظم شأنها وأن الله كتبهن، قال: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ**» ولم يفرض جل شأنه سواها، ولهذا جاء في حديث طلحة المتقدم أن الرجل لما سأل رسول الله ﷺ ماذا فرض الله عليه من الصلوات؟ ذكر الخمس ولم يذكر سواهن، وفي آخر قال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها ولا أنقص، قال ﷺ: دخل الجنة إن صدق، وفي رواية أفلح إن صدق[(٢)]، فدل على أن الله لم يفرض على عباده من الصلوات غير الخمس، على خلاف بين أهل العلم في بعض الصلوات، لكن الصحيح هذا وهو أنه لا يجب سواهن عدا الجمعة فإنها واجبة باتفاق المسلمين بشروط، وفي العيد خلاف وفي الوتر خلاف يأتي في بابه إن شاء الله تعالى، إذن هؤلاء الصلوات الخمس كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة، فما نتيجة وما ثمرة من حافظ عليهن، قال: (**فَمَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ**) الله أكبر! ما أعظم هذا العهد الذي أخذه الله على نفسه جل شأنه وتقدس اسمه؛ تكريمًا لعباده المؤمنين المحافظين على هذه الصلوات، أن لهم عند الله عهد أن يدخلهم الجنة، إذ لا يحافظ على الصلاة إلا مؤمن بل لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن، والله جل شأنه قد شهد لأهل الصلاة بالإيمان ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، فالمؤمنون حقًا، الصادق في

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٦) واللفظ له، ومسلم (١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٥٦).

إيمانهم، الذين يتبعون أقوالهم واعتقادهم بالعمل، فتجدهم أحرص الناس على الصلاة، وأكثرهم مداومة عليها ومحافظة عليها في شروطها، وأركانها وواجباتها بل يحرصون على سننها.

قال: (**وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ**) من قصر فيها ولم يحافظ عليها ولم يؤدها كما أمر الله فإنه تحت المشيئة، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ما لم يصل التفريط إلى تركها بالكلية، فإن وصل التضييع إلى تركها بالكلية فقد دلت النصوص على أنه كافر كفرًا أكبر مخرج من الملة، ومن ثم فإنه لا يجد رائحة الجنة وليس تحت المشيئة، إذا وصلت الإضاعة والتفريط إلى الترك بالكلية لا يصلي أبدًا، نقول: هذا كافر، وسيأتي بيان هذه المسألة تفصيلًا.

قال ﷺ: (**فَالصَّلَوَاتُ الخَمْسُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**) باتفاق أهل العلم، وهو الدليل الثالث وهو الإجماع، قد حكى غير واحد من أهل العلم فرضية الصلوات الخمس ووجوبهن وأنهن مما علم من دين الإسلام بالضرورة وأجمعوا على كفر من جحد هؤلاء الصلوات الخمس حتى لو أداهن لو صلاهن، فإنا نقول: لا يكفي لا بد من عقيدة جازمة بأن الله فرضهن وأنهن من دين الإسلام بل من أوكد شعائره وأنهن من أركان الإسلام بل أوكد أركانه مع كونه يصلي، ولهذا لو فُرض أن إنسانًا صلى وحافظ على الصلوات، لكن قال: هذه الصلاة إنما ورثناها عن الآباء والأجداد ونحن نحافظ لأنها موروثات عن آبائنا وأجدادنا، ولا نتركها البتة، نقول: لكن أليست من الدين؟ قال: لا، نقول: هذا كفر، يكفر بهذا بإجماع أهل العلم حتى لو صلى، وقد يقع بعض الناس في مثل هذا لفرط جهلهم، فيحسب أن هذه الشعائر الدينية التعبدية إنما ورثناها على الآباء والأجداد فحسب حتى جاء عن بعضهم من الضلال لما رجع من بلاد الكفر وقد حصل شهادة عليا، أقام له أهله مأدبة فلما جاءت الصلاة

وقاموا يصلون، قال: تصلون أنتم إلى الآن؟ وهذا كفر وهو ما يشعر، إذ كيف يقول للناس: وهم قد عزموا على الصلاة إلى الآن تصلون؟ الصلاة هذه يمكن يصل الإنسان يومًا من الأيام يتركها، قد يكون يمزح لكن ليس هذا محل للمزاح، ولهذا نقول: الخطر الخطر في اللسان، إن الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقي لها بال يهوي بها في جهنم سبعين خريفًا[1]، وآخرون ربما قالوا: أنتم تكبرون هذه المسائل وكل شيء تقولون دين وكفر، نقول: سبحان الله، نحن ما نقول شيء من عند أنفسنا، نقول: قال الله قال رسوله ﷺ، فإذا قال الله إن هذا من الدين وإن هذا تركه كفر قلناه وجوبًا، وكذلك إذا قاله رسوله ﷺ، فلا بد للمسلم أن يعتقد فرضية الصلاة وفرضية الزكاة وفرضية الصيام وفرضية الحج، وأن يعتقد أيضًا كل ما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة، فيعتقد أيضًا وجوب بر الوالدين وصلة الأرحام وتحريم الربا وتحريم الزنا، كل ما هو معلوم في الدين الإسلامي بالضرورة لا بد أن يعتقده فلا يكفيه أن يصلي أو يحج، نقول: نحن نحج لأنا ورثنا عن الآباء الحج، نقول: لا بد من اعتقاد فرضية الصلاة والزكاة والصيام والحج وإلا لم تكن مؤمنًا موحدًا، ولهذا يقول ﷺ: **(فَالصَّلَوَاتُ الخَمْسُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ)**، إذا يجب عليه أن يؤديها وقبل ذلك أن يعتقد فرضيتها، إذ قد دل الكتاب والسنة والإجماع على فرضيتها، فمن أنكر فرضيتها فقد كذّب الله ورسوله، من هو الذي تجب عليه الصلوات الخمس؟ قال: **(عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ)**، هذا يخرج الكافر البعيد، نقول: الكافر لا تجب عليه الصلاة، هل هو تخفيف عنه؟ نقول: لا، لكنه لم يأتي بشرط الإسلام ولا شرط الإيمان، فكل عمل يعمله قبل أن يشهد شهادة التوحيد ويسلم ويؤمن لا يفيده، ﴿ **وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا** ﴿٢٣﴾ ﴾ [الفرقان]، حتى أعماله وإحسانه قد يكون محسن وينفع ويقدم للناس مشاريع تنفع الإنسانية كما يقولون، لكنه

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٧٨) بلفظ: «إنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ مِن رِضْوانِ اللَّهِ، لا يُلْقِي لها بالًا، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بها دَرَجاتٍ، وإنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ مِن سَخَطِ اللَّهِ، لا يُلْقِي لها بالًا، يَهْوِي بها في جَهَنَّمَ».

إذا لقي الله ليس في قلبه إسلام وإيمان كل أعماله هذه تذهب هباء منثورًا لا يستفيد منها في الآخرة شيئًا، حصل السمعة والثناء من الناس في الدنيا وقد يشار إليه بالبنان لكنه إذا لم يحقق الإيمان لا ينفعه ما قدم، والله جل شأنه يقول لنبيه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وهذا عام في كل مشرك كافر أنه إذا لم يحقق الإيمان فلا ينتفع من عمله البتة، ولهذا لا نقول: للكافر صلي ولا زكي ولا صم ولا حج، لكن نقول: آمن بالله ربًا ويدخل الإيمان في قلبه فإذا أسلم وجبت عليه شعائر الدين وجاءت تباعًا، لكن إن أصر على كفره فإننا لا نطالبه بالصلاة ولا بالزكاة ولا الصيام ولا الحج، ولا نطالبه إذا أسلم بالقضاء، فلا نقول للكافر الذي مضى دهرًا من عمره كافر نقول: اقضي الصلوات التي فاتت ولا الزكوات التي فاتت ولا الصيام الذي فات في السنين الماضية منذ بلغت، نقول أبدًا، متى أسلم وجبت عليه العبادات من حين إسلامه، وما فات لا يلزمه فيه شيء، لأن الله جل شأنه يقول: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والإسلام يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها، فإن لقي الله كافرًا -نسأل الله السلامة والعافية- فهل يجازى ويحاسب على ترك الصلاة والزكاة والصيام والحج وعلى ترك بر الوالدين لو تركه وترك صلة الأرحام وأكل الربا وشرب الخمر والزنا؟ نقول: نعم، يحاسب على كل فروع الدين، كل واجب تركه ومحرم فعله يحاسب عليه الكافر، وقد بيّن ذلك ربنا جل شأنه عن المجرمين ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾ [المدثر] فعدوا أفعالًا سلك الله بهم سقر بسبب فعلها أو بسبب تركها، فدل على أنهم في الآخرة محاسبون ومجزيون ومعذبون على ترك فروع الدين كما أنهم محاسبون ومجزيون أيضًا على ترك أصل الدين وهو الإيمان، وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم في هذه المسألة الشهيرة وهي مسألة الكفار، هل هم مخاطبون بفروع الشريعة أو غير مخاطبين، اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال قول: بأنهم غير مخاطبين مطلقًا، وقول: بأنهم مخاطبون مطلقًا، وقول: وسط بين القولين وهو الصحيح، أنهم غير مخاطبين في الدنيا، بمعنى

أنهم لا يطالبون بالعبادات ولا بالفروع ولا بالشعائر أداءً ولا يطالبون بها إذا أسلموا قضاءً، هذا معنى أنهم غير مخاطبين في الدنيا يعني لا نقول لهم: صلوا ولا زكوا ولا صوموا ولا حجوا، ولا نقول لهم إذا أسلموا: اقضوا، لكنهم مخاطبون في الآخرة، بمعنى أنهم محاسبون ومجزيون ومعذبون، وليس الكافر بأقرب ولا أكرم عند الله، إذا كان المؤمن الذي يقصر في الطاعات ويقع في المعاصي والسيئات يحاسب يوم القيامة، فالكافر يحاسب ويعذب، وإن كان حساب الكفر هو الحساب الأليم، وعذابه هو العذاب الذي لا ينتهي إذ هو خالد مخلد في النار بسبب كفره، ونيته السيئة لأن الكافر مهما عاش هو نيته على الكفر قائمة، فيحاسب على كفره ويعذب عذابًا لا ينتهي أحقابًا متتالية، كلما انتهت حقبة شرع في حقبة لا يجد مخرجًا ولا خروجًا من نار جهنم، نسأل الله السلامة والعافية.

الشرط الثاني: قال ﷺ: (**بَالِغٍ**)، وضد البلوغ الصغر، فالصغير لا تجب عليه الصلاة لكن الشرع والشارع أوجب على وليه أن يأمره إذا بلغ سبعًا، قال ﷺ: «**مُروا أولادَكم بالصلاةِ وهم أبناءُ سَبعِ سنينَ، واضْرِبوهم عليها وهم أبناءُ عَشْرٍ، وفَرِّقوا بينَهم في المضاجِعِ**»[1] [حديث علي عند أصحاب السنن بسندٍ صحيح]، فأمر ﷺ الأولياء والولي هنا هو الأب إن وجد أو الجد إذا عدم الأب أو الأخ الأكبر أو الولي إذا كان قد وصى على صغاره وليًا فإنه يقوم مقامه ومثله الوصي، فهؤلاء كلهم مخاطبون ومجزيون ومحاسبون إذا فرطوا، فالخطاب موجه لهم بأن يأمروا الصغار إذا بلغوا سبعًا، قال بعض أهل العلم: إذا بلغ سبع، وقال بعضهم: بل إذا ميز، وقالوا: إن التمييز هو فهم الخطاب ورد الجواب، لكن ضبطه بسبع سنين، نقول: هو الأسلم والأحسن والأقوم من حيث الدليل، وقد يميز الصغير قبل السابعة، فإنا نرى صبيانًا صغار اليوم أبناء خمس سنين وربما أربع يميزون وربما درسوا في رياض الأطفال وحفظوا بعض

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥) واللفظ له، وأحمد (٦٧٥٦)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤٩٥).

سور القرآن وتعلموا أركان الإسلام وربما تعلموا في بعض المدارس الصلاة، فإذا رغبوا لا يمنعون لكننا نقول: يأمره وليه إذا بلغ سبعًا، ويأمره أيضًا بما يلزم للصلاة من طهارة وستر عورة واحترام لبيوت الله وعدم أذية للمصلين أو تشويش عليهم، والأم أيضًا تأمر صغيرتها فتصافها وتصلي معها لتتعلم منها، نقول: هو مخاطب بهذا وليس هذا خاصًا بالصلاة فحسب، بل نقول: كل خير، الولي مأمور أن يأمر صبيانه وصغاره به، فإن فرط فالله حسيبه والله جل شأنه أمر الأولياء بذلك: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦] فبدأ بالنفس والأهل، والأهل يشمل الزوجات والبنين والبنات، فيجب على الأولياء أن يقوهم عذاب الله بأمرهم بالطاعة ونهيهم عن المعصية وحثهم على كل خير ونهيهم عن كل شر، وما حرم على الكبير حرم على الصغير فيمنعه من سماع الغناء ويمنع الذكور من الإسبال ويمنعهم من مصاحبة من لا خير فيهم، وكل شر يحول بينهم وبينه فإن الله سائله، **«وما من عبد يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا لم يجد رائحة الجنة»**[1] كما جاء في الحديث الصحيح، وهذا وعيد شديد يحذر الأولياء من التقصير في أمر الصغار، فإذا بلغ الصبي عشر سنين ولم يمتثل الصلاة استوجب الضرب، ضرب التأديب ضربًا غير مبرح ليعلم أنه مقصر مفرط، وهذا دليل على أن الضرب من وسائل التربية، ومن الوسائل الشرعية وإن نفاه بعض علماء التربية وتكلموا عليه وأرعدوا وأزبدوا فإنه لا حجة في كلامهم، بل الحجة فيما قال الله وقال رسوله.

والله جل شأنه قد شرع الضرب في تأديب الزوجات الناشزات لكنه جعله في آخر العلاج ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ هذه موعظة أولًا ﴿وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ﴾

(١) أخرجه البخاري (٧١٥٠)، ومسلم (١٤٢) بلفظ: «ما مِن عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَومَ يَمُوتُ وَهو غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عليه الجَنَّةَ».

ثم الهجر، ثم قال ﴿ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ ﴾ [النساء: ٣٤] فجعل جل شأنه وتقدس اسمه علاج نشوز الزوجة وعصيانها وتمردها وترفعها على زوجها بالموعظة أولًا، ثم الهجر في البيت أو في المبيت ثانيًا، ثم الضرب لكنه أيضًا ضرب غير مبرح لا يضرب وجهًا ولا يقبح وإنما ضربٌ تشعر به أنها مفرطة، وليس هو العلاج الأول، الذي ينعق اليوم وينفي هذا الضرب، نقول: يكذب آية من كلام الله، فالضرب جائز لكنه ليس هو الأول، ثم يقول جل شأنه: ﴿ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ ﴾ [النساء: ٣٤] يعني إذا استقامت لا يحل للزوج أن يضربها ولا أن يهجرها ولا أن يقصر في حقها، فإنه جل شأنه قال: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ ﴾ [النساء: ١٩] وقال: ﴿ وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

في الأبناء يقول ﷺ: **«واضربوهم عليها لعشر»**[1] فدل على أن الأب والمربي والمعلم يضرب لكنه يضرب في حدود الضرب وفي وقته فليس الضرب أول العلاج وليس الضرب مفتوحًا يضرب كيفما اتفق، ولهذا منع الضرب في المدارس منعًا باتًا فيه نظر شرعي تربوي، وهو الذي جرأ الأطفال والطلاب في المدارس على المعلمين وأصبحوا لا يبالون بالأخلاق والسلوكيات ولا بالعلم، كنا في جيل مضى يضرب المعلم فيستجيب الطلاب ويهتمون ويحرص الآباء على تربية أبنائهم ويتعاونون مع المدرسة ومع المعلمين، وما كانت السلوكيات السيئة موجودة مثل اليوم ولا التقصير والإهمال، اليوم إذا ضُرب الولد أقيمت الدنيا ولم تقعد من الآباء وبعض الأمهات ومن بعض المصورين في وسائل الإعلام، والتشهير بهذا المعلم وكأنه فعل الجريمة لا تغتفر، نقول: هذا ليس بصحيح، صحيح أن بعض المعلمين قد يسيء في الضرب ويتجاوز في العدد أو في الكم أو يضرب في الوجه أو يضرب بآلة حادة أو يؤذي، فنقول: هؤلاء يمنعون ويعزرون ويحاكمون، لكن لا يمنع الجميع من الضرب فإن

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥) واللفظ له، وأحمد (٦٧٥٦)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

الصغير إذا ضُرب استجاب واستقام وصلحت حاله، وإذا ترك بدون ضرب وإنما بمجرد أمر يسير فإنه يأخذ الأمر على سعة ويتغير ويقصر في الدروس ويقصر في السلوكيات والأخلاقيات، فإذن نقول: الضرب وسيلة شرعية تربوية دلنا عليها وأرشدنا إليها المربي الأول صلوات الله وسلامه عليه.

قال ﷺ: (**عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، بَالِغٍ عَاقِلٍ**) هذا هو الشرط الثالث: وهو العقل وضده الجنون، فالمجنون لا صلاة عليه، ولا طهارة، ولا صيام، ولا حج؛ لأنه فاقد للأهلية والتكليف، وفي الحديث: رفع القلم عن ثلاثة ذكر منهم الصبي حتى يبلغ وقد مر بنا، «**وعنِ المَجنونِ حتى يَعقِلَ**» وفي رواية: «**المعتوهِ حتَّى يُفِيقَ**»[1] فالمعتوه أو المجنون لا صلاة عليه، وإن كان يجن أحيانًا ويفيق أحيانًا فيؤمر بالصلاة وقت عقله وإفاقته وتسقط عنه وقت جنونه، ولا يلزمه قضاؤها وإنما يلزمه أي الصبي والمجنون العبادة المالية؛ لأنها تتعلق بالمال لا بالذمة فتجب الزكاة في مال الصبي والمجنون لأنها تتعلق بالذمة، وأما بقية العبادات فإنها تسقط عن المجنون، وكذلك لا تجب على الصغير لكنه يؤجر عليها الصغير والأجر له ولوليه ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٦] ولما رفعت امرأة صبيًا للنبي ﷺ حديث ابن عباس عند مسلم «**قالتْ : ألهذا حجٌّ يا رسولَ اللهِ؟ قال : نعَم ولكِ أجرٌ**»[2] أجر وليس أجره كما يرويه بعض العامة، فجعل النبي ﷺ لها أجر وله أجر، فيكتب للصغير ما عمل من حسنات، في سجل عند ربه لا يضيع، ومن ثم الصغير الذي ينشأ على طاعة الله يسجل في سجله حسنات على فعل الطاعات والقربات والصلاة وقراءة القرآن والإحسان والبر لوالديه كل ذلك محسوب عند ربه، إذن نقول: اشترطوا لمن تجب عليه الصلاة أن يكون مسلمًا مكلفًا، أي بالغًا عاقلًا.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٣٤٣٢)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأحمد (٢٤٧٣٨)، وصححه الألباني على شرط مسلم في إرواء الغليل (٢/ ٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣٦) باختلاف يسير.

قال ﷺ: **(إِلاَّ الحَائِضَ، وَالنُّفَسَاءَ)** مر بنا في باب الحيض أن الحيض يمنع من عشرة أشياء منها الصلاة، فلا تلزم المرأة الصلاة بل لا تصح منها ولا تجب عليها ولا يلزمها أداؤها ولا قضاؤها وهذا تخفيف من الله ورحمة بالمرأة حال حيضها ونفاسها، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: **«ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن؟ قلنا: وما نقصان ديننا؟ قال أليس إذا حاضت لم تصلي ولم تصم؟ قلنا بلى، قال: فذلك نقصان دينها»**[1]، فإذا حاضت المرأة لا يلزمها أن تصلي، وإذا طهرت وجب عليها المبادرة بالغسل وأداء الصلاة التي أدركت وقتها، وبعض أهل العلم قال: وتصلي الصلاة التي تجمع معها وسيأتي إن شاء الله تعالى، وهل يمكن أن يوجد عذر يمنع من الصلاة غير الحيض والنفاس؟ نقول: أبدًا، ولهذا قال: إلا الحائض والنفساء، فليس عندنا عذر في الشريعة يسقط الصلاة، ما دام أنه مسلم عاقل بالغ فالصلاة واجبة عليه، ولا تسقط بحال مهما كان حاله فإن استطاع أن يصلي قائمًا وجب وإلا جالسًا وإلا على جنب أو مستلقيًا، ما دام العقل موجودًا فالصلاة واجبة، ولهذا لا يمكن أن نتصور عن رجل مسلم عاقل بالغ ألا يصلي، المرأة نقول: نعم قد تكون معها العادة الشهرية فهي معذورة عذرها الله، أما الرجل فلا يمكن ولهذا كم يحز في النفس أن يوجد بين المسلمين من يجلس مع الناس؟ في ضيافة أو في بيت أو استراحة أو مع زملائه في العمل، فتأتي الصلاة فيخرجون كلهم يصلون إلا هو، ويعودون ويجالسونه ويؤاكلونه ويشاربونه ويتحدثون معه وكأن شيئًا لم يكن، هذه جريمة كبيرة ومنكر عظيم، لو كان في وسط نساء لربما التمس له العذر بأنه ربما كانت حائضًا أو نفساء، أما الرجال أبدًا إلا أن يكون مسافر وقد جمع أو سيجمع المسألة خاصة في السفر لكن مسلم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠) بلفظ: «ما رَأَيْتُ مِن نَاقِصَاتِ عَقْلٍ ودِينٍ أذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِن إحْدَاكُنَّ، قُلْنَ: وما نُقْصَانُ دِينِنَا وعَقْلِنَا يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: أليسَ شَهَادَةُ المَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ قُلْنَ: بَلَى، قالَ: فَذَلِكِ مِن نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أليسَ إذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ ولَمْ تَصُمْ قُلْنَ: بَلَى، قالَ: فَذَلِكِ مِن نُقْصَانِ دِينِهَا».

عاقل بالغ لا يصلي وأهله وجماعته وزملاؤه يقومون يصلون ويرجعون وهو مكانه ولا ينكرون عليه؟ نقول: هذا خلل عظيم ومنكر كبير وجريمة عظيمة وهم شركاء في الإثم ما داموا يؤاكلونه ويجالسونه ويشاربونه وهم يعلمون أنه ما صلى وليس مسافرًا حتى يقال: إنه ربما جمع، فإن هذا خطأ وخلل كبير سيأتي الإشارة إليه، أقول هذا تعليقًا على قوله: **إِلاَّ الحَائِضَ، وَالنُّفَسَاءَ**، إذن ليس عندنا عذر يمنع من أداء الصلاة في حق مسلم عاقل بالغ إلا أن يكون معذورًا بحيض أو نفاس وهذا خاص بالنساء دون الرجال.

قال ﷺ: **(فَمَنْ جَحَدَ وُجُوْبَهَا لِجَهْلِهِ، عُرِّفَ ذلِكَ)** يقول من جحد وجوب الصلاة لجهله، وهل يتصور الجهل؟ نقول: نعم لكنه في أضيق نطاق كمسلم أسلم حديثًا، أسلم اليوم ونطق الشهادة بعد المغرب جاءت العشاء ما صلى، هل نقول: هذا كافر؟ نقول: لا، هذا مسكين، هذا جاهل، حقه التعليم فيُصبر عليه ويُعلم ويبادر بالصلاة؛ لأن الصلاة التي أدرك وقتها وجبت عليه وتعلقت بذمته، ولهذا يصلي لو لم يحسن الفاتحة ولا التشهد، نقول: يصلي يسبح ويهلل ويكبر؛ لأن الصلاة شأنها عظيم فلا تسقط بحال حتى لو أنه أسلم الآن، نقول: صلاة العشاء يصليها، أو نشأ بعيدًا عن حاضرة المسلمين هذا يمكن أن يُقال مع إن الصلاة شأنها أعظم من أن تُجهل، لكن قد يكون عنده شبهة يحسب أن الصلاة تسقط عنه في هذه الحال مثل بعض المرضى، وإن كانت هذه الظاهرة بحمد الله وفضله وكرمه وجوده وإحسانه قلت وضعفت لكنها كانت موجودة ولا تزال عند بعض الناس إذا مرض ولا سيما منوم في المستشفى يقول: إذا شفيت إن شاء الله بصلي، وراك يا فلان ما تصلي؟ قال أنا حالتي حالة لا أستطيع أن أتوضأ ولا أتيمم وثيابي فيها شيء من الدم والنجاسة وسريري مو بيم القبلة، فيجد أن هذه أعذار تبيح له ترك الصلاة هذا جهلٌ عظيم، لا يحل له أن يؤخر الصلاة فضلًا أن يتركها حتى يشفى، وما يدري هذا المسكين قد تكون منيته قربت، فيلقى الله وما صلى ويموت وتكون خاتمته والعياذ بالله خاتمة من لا يشهد الصلاة أو من لا يصلي، نقول: هذا

خطر عظيم ولهذا من أوجب الواجبات على أهل المريض أن ينبهوه أن الصلاة لا تسقط بحال ما دام عقله موجودًا، صحيح أنه يجب عليه أن يحافظ على الشروط والأركان لكنها حسب الاستطاعة، فإذا لم يستطع القيام صلى قاعدًا فإن لم يستطع فعلى جنب فإن لم يستطع فمستلقيًا، استطاع الوضوء تعين، ما استطاع يتيمم يقرب له الماء، فإن لم يستطع يقرب له التراب يتيمم منه أو ما يقوم مقامه، كذلك النجاسة يجتنبها تغير ملابسه، يباح له الجمع بين الصلاتين حال المرض فيُطهر ويُنظف ويُرتب فيصلي الظهر والعصر معًا، من دخول وقت صلاة الظهر إلى نهاية وقت العصر هذا كله وقت يصلي فيه ما شاء ظهرًا وعصرًا يعني من الساعة الثانية عشر تقريبًا هذه الأيام أو دقائق تزيد يدخل وقت الظهر إلى الرابعة أو الرابعة والنصف أو الخامسة، نقول: هذا وقت بالنسبة له يستطيع أن يصلي فيه متى أفاق حتى لو كان عنده شيء من النوم أو يأخذ دواء منومًا، يصلي هاتين الصلاتين في هذه الأربع ساعات أو الخمس يستطيع أن يصلي الصلاتين، وكذلك من دخول وقت المغرب غروب الشمس إلى نصف الليل، هذا الوقت أي أفاق فيه يصلي المغرب والعشاء لكن الحذر الحذر من أن يترك الصلاة بحجة أنه ليس طاهرًا أو لا يقدر على اجتناب النجاسة أو لا يستطيع استقبال القبلة، نقول: كذلك القبلة، إن تيسر توجيهه للقبلة لكن لم يتيسر صلى حسب حاله قد يكون سريره لغير القبلة وعليه أجهزة لا يستطيع التحرك معها، ومسجى على جنبه أو على ظهره، فنقول: يصلي حسب حاله ولا يترك الصلاة بحال، وهذا يدل على عظم شأن عيادة المريض، أن المريض ينبه قد يكون جاهل فيذكر ويعلم ويرشد، وكذلك فائدة أن يليه أحنى الناس إليه وأقربهم وأرفقهم به، فيتلطف معه ويعلمه ماذا يحتاج إليه، وكذلك يقرأ عليه أو يرقيه إذا احتاج الرقية، وللأسف الشديد أن عيادة المريض أصبحت اليوم حكرًا على مريضٍ في المستشفى ولقرابته الخاصين، حتى إن الإنسان قد يعود مريضًا في المستشفى ولا يعود الذي في الغرفة معه وهذا جهل وتقصير، هؤلاء مسلمون مرضى عُدهم واغتنم الأجر «**من عاد مريضًا فهو**

في خرفة الجنة حتى يرجع يشيعه سبعون ألف ملك»[1]، هذه فضائل عظيمة يتركها بعض الناس وهو واصل المستشفى واصل غرفة المريض لكنه يسلم على مريضه ويخرج، ما دام أن مريضك رجل والباقي رجال فسلم عليهم، وتلطف معهم ونفس لهم، وادع الله لهم وإذا رغبوا في الرقية فارقهم، الشاهد من هذا أنه يحتاج المريض إلى من يتلطف معه ومن يعلمه ويرشده إلى ما يجب عليه في طهارته وصلاته.

قال ﷺ: **(فَمَنْ جَحَدَ وُجُوْبَهَا لِجَهْلِهِ، عُرِّفَ ذلِكَ)**، يعني يرفع عنه الجهل بالعلم والتعليم، **(وَإِنْ جَحَدَهَا عِنَادًا، كَفَرَ)**، إذن إذا كان جحده لها ليس عن جهلٍ وإنما عن عنادٍ واستكبار، فإنه يكفر ويحكم بكفره ولو كان من المصلين، إذا اعتقد أنها غير واجبة وغير فريضة، وقال: ليست من الدين في شيء، جحد فرضيتها وركنيتها وأنها من شعائر الدين، نقول: هذا كفر، لكن هذا الكفر من الذي يحكم به؟ الحاكم الشرعي القاضي بمعنى أنه يرفع أمره للقاضي وهو الذي يحكم، فليس لعامة الناس أن يحكم بكفره؛ لأن هذا الحكم الشرعي يحتاج إلى بيان، فالقاضي يبين له إن كان عنده شبهة يرفعها عنه يزيلها يعلمه يرشده، فإن أصر بعد إقامة الحجة عليه حكم بكفره، وإذا حكم بكفره فإنه ستأتي أحكام شرعية متتابعة، أولًا: قتله، ثانيًا: لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يرثه أحد من قرابته، هذه أحكام شرعية إذا صدر عليه من القاضي الشرعي الحكم بكفره، نسأل الله السلامة والعافية.

قال ﷺ: **(وَلا يَحِلُّ تَأْخِيْرُهَا عَنْ وَقْتِ وُجُوْبِهَا إِلاَّ لِنَاوٍ جَمْعَهَا، أَوْ مُشْتَغِلٍ بِشَرْطِهَا)** يقول ﷺ: **إنه لا يَحِلُّ تَأْخِيْرُهَا عَنْ وَقْتِ وُجُوْبِهَا**؛ لأن أوكد شروط الصلاة الوقت، الذي قال فيه

(١) أخرجه أحمد (٦١٢)، وأبو يعلى(٢٦٢) بلفظ: «إذا عاد الرجلُ أَخاهُ المسلِمَ مَشَى في خِرافَةِ الجنةِ حتى يَجلِسَ، فإذا جلَس غمرَتْه الرحمةُ، فإن كان غُدوَةً صلَى عليه سبعونَ ألفَ مَلَكٍ حتى يُمسِيَ، وإن كان مَساءً صلَّى عليه سبعونَ ألفَ مَلَكٍ حتى يُصبِحَ» وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة.

ربنا جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ١٠٣﴾ [النساء] أي مفروضة في أوقات معينة محددة، ولعظم شأن الوقت نزل جبرائيل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم إلى النبي ﷺ، فصلى به في أول الوقت وفي آخره وقال الوقت ما بين هذين[1]، فأخبره بأول الوقت وآخره فعلًا وتطبيقًا، والنبي ﷺ بيّن عظم شأن الوقت وبيّن متى يبدأ الوقت ومتى ينتهي؟ وسيأتينا إن شاء الله في شروط الصلاة بيان الوقت لكل صلاة، فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها إلا لناوي الجمع، إذا كانت الصلاة مما يجمع وكان ممن يباح له الجمع بهذين الشرطين العظيمين، أولًا أن تكون الصلاة مما يجمع بأن تكون الظهر مع العصر، جمع تقديم أو تأخير أو المغرب مع العشاء أيضًا جمع تقديم أو تأخير، وكان هذا الذي يريد الجمع ممن يباح له الجمع، بأن كان مسافرًا أو مريضًا أو في مطر أو عذر يبيح الجمع، وأعذار الجمع كثيرة بخلاف القصر فليس له إلا سبب واحد وهو السفر.

والسفر فحسب هو الذي يباح لأجله القصر، فلا قصر لمرض، ولا قصر لمطر، ولا لسبب آخر، ليس عندنا سبب للقصر إلا السفر، وسيأتي أحكامه إن شاء الله تعالى، فإذن إذا كان قد نوى الجمع دخل عليه وقت الظهر وهو مسافر أو مريض فأراد الجمع وعزم عليه وأراد جمع التأخير، نقول: لا حرج، فيخرج وقت الظهر وهو لم يؤدي الصلاة لكنه ناوي الجمع ولهذا لا يمكن للمسلم أن يدخل عليه وقت الصلاة إلا وقد أداها فيه أو نوى الجمع أبدًا لا يمكن،

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٣) بلفظ: «أمَّني جبريلُ عندَ البيتِ مرَّتينِ فصلَّى بيَ الظُّهرَ حينَ زالتِ الشَّمسُ وَكانت قدرَ الشِّراكِ وصلَّى بيَ العصرَ حينَ كانَ ظلُّهُ مثلَهُ وصلَّى بيَ يعني المغربَ حينَ أفطرَ الصَّائمُ وصلَّى بيَ العشاءَ حينَ غابَ الشَّفَقُ وصلَّى بيَ الفجرَ حينَ حرمَ الطَّعامُ والشَّرابُ على الصَّائمِ فلمَّا كانَ الغدُ صلَّى بيَ الظُّهرَ حينَ كانَ ظلُّهُ مثلَهُ وصلَّى بي العصرَ حينَ كانَ ظلُّهُ مثليهِ وصلَّى بيَ المغربَ حينَ أفطرَ الصَّائمُ وصلَّى بيَ العشاءَ إلى ثلثِ اللَّيلِ وصلَّى بيَ الفجرَ فأسفرَ ثمَّ التفتَ إليَّ وقالَ يا محمَّدُ هذا وقتُ الأنبياءِ من قبلِكَ والوقتُ ما بينَ هذينِ الوقتينِ» وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

ولهذا هذا المسافر يدخل عليه وقت الصلاة وهو ماشي في الطريق، لماذا؟ هو عنده نية أن يؤخر الصلاة جمع تأخير؟ حتى إذا قال له رفقته نصلي؟ قال لهم: نجمع جمع تأخير، إذن هذه هي النية، النية محلها القلب فهو ينوي أن صلاته ستكون جمع تأخير فيباح له ذلك، ومثله المريض ونحوه.

قال ﷺ: **(أَوْ مُشْتَغِلٍ بِشَرْطِهَا) إِلاَّ لِنَاوٍ جَمْعَهَا، أَوْ مُشْتَغِلٍ بِشَرْطِهَا**، هذا اجتهاد منهم ﷺ، ذكره بعض الأصحاب من الشافعية والحنابلة ولا دليل عليه، يقولون: إن المشتغل بشرطها له أن يؤخرها عن وقتها، نقول: ما فائدة الوقت واشتراطه إذا كان المشتغل بشرطها سيؤخرها عن وقتها والوقت أوكد شروطها؟ نقول: لا يصح هذا، يعني إنسان ما وجد ماءً، هل يحل له أن يؤخر الصلاة حتى يخرج وقتها ليتوضأ؟ نقول: سبحان الله، لو كان هذا كما ذكرتم لم يبح الله ولم يشرع التيمم، فمشروعية التيمم دليل على عظم شأن الوقت، وإلا لانتظر عادم الماء حتى يجد، ولهذا مر بنا في باب التيمم أنه لا ينتظر إلا إذا كان يرجو وجود الماء، أو يجزم بوجوده يعني إذا غلب على ظنه وجود الماء في الوقت أو جزم أو تيقن أو ظن غالبًا، وأنه إذا علم أن الماء لا يوجد أو ظن أن الماء لا يوجد أو استوى عنده الأمران فإنه يصلي الصلاة في أول وقتها وأنه لا يؤخر، مر بنا في باب التيمم هذا وتقرر، فنقول: كيف يؤخر الصلاة لتحصيل شرطها؟ ومثله العاري لو علم أنه إذا انتظر حتى يخرج الوقت سيأتي كسوة أو عنده قطع من القماش يحتاج خياطة له فلا يمكن أن يخيط الثوب ويستر عورته به إلا وقد طلع الوقت، نقول: يجب عليه أن يصلي الصلاة في وقتها ولو عريانًا ويجب عليه أن يتيمم ولا ينتظر الماء، وكذا كل شرط، لا يحل له أن ينتظره حتى يخرج الوقت، فقوله ﷺ: **(أَوْ مُشْتَغِلٍ بِشَرْطِهَا)** نقول ليس بصحيح، بل أهم وأوكد شروط الصلاة الوقت، فإذا دخل الوقت وجب عليه أن يؤديها وحرم عليه التأخير إلا لعذر يبيح التأخير بأن كان مسافرًا أو مريضًا أو ممطورًا أو له عذر يبيح الجمع وأخّر الصلاة التي تجمع كالظهر إلى العصر أو المغرب إلى

العشاء، وما سوى ذلك فإنه يبادر ويصلي ولو اختل شرط من الشروط، ولو اختل شرط من الشروط، إذن نقول: إذا دخل وقت الصلاة تعين، وهل يحل فعل الصلاة قبل وقتها؟ هو بيّن هنا أنه لا يحل تأخيرها، هل يحل فعل الصلاة قبل وقتها لعذر؟ نعم، قبل دخول وقتها؟ حتى المجموعة؟ نقول: إلا في الجمع، الجمع يجوز أن يقدم العصر مع الظهر أو العشاء مع المغرب في حال سفر أو مطر أو مرض أو نحوه، لكن قبل ذلك إنسان قرر عليه الطبيب عملية وقال له: إن العملية ستستغرق عشر ساعات فجاءه الطبيب الساعة الحادية عشر ظهرًا أو ضحى، وقال الآن ما دام أني سأدخل العملية عشر ساعات من الحادية عشر صباحًا إلى الحادية عشر ليلًا أريد أصلي صلاة الظهر والعصر، ثم أجروا العملية فصلى، لا تصح لأنه أخل بالوقت، إذن لا تصح صلاته إجماعًا، نقول له: بل إن كان الوقت قريب واستطعت أن تؤجل العملية دقائق حتى تصلي الصلاة في أول وقتها فهذا خير وإن كان ذلك لا يمكن فاستعن بالله وادخل غرفة العملية وإذا أفقت من البنج اقض الصلوات التي عليك من ظهر وعصر وربما ومغرب وعشاء ولو لم يفق إلا آخر الليل أو من الصباح اليوم الثاني، نقول: ليقضي الصلوات التي فاتته حالة غيبوبته أو إغمائه أو بنجه ونحوه.

قال ﷺ: **(فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا بِها، اسْتُتِيْبَ ثَلاثًا، فَإِنْ تَابَ، وَإِلاَّ قُتِلَ)** ختم ﷺ بهذه المسألة الشهيرة التي ابتلي بها بعض الناس اليوم -نسأل الله السلامة والعافية- وهي ترك الصلاة تهاونًا وكسلًا لا جحدًا، هو يقول: لا الصلاة ركن من أركان الإسلام واجبة لكنه ما يصلي، لماذا لا يصلي؟ تهاونًا وكسلًا، ما حكم هذا؟ يقول ﷺ: **(فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا بِها، اسْتُتِيْبَ ثَلاثًا، فَإِنْ تَابَ، وَإِلاَّ قُتِلَ)** شأن الصلاة شأن عظيم وأمرها أمر كبير، عظم الله شأنها ورفع قدرها وجعلها عمود الإسلام، والفارق بين المسلم والكافر، ولهذا نقول: هذا المتساهل في صلاته أجمع العلماء على أنه مرتكب كبيرة من كبائر الذنوب، وأنه فاسق وأنه يستحق أشد العقوبة، فذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى أنه يقتل، وذهب أبو حنيفة ﷺ إلى أنه يسجن يحبس

حتى يصلي أو يموت، فانظروا إلى عظم شأنها عند الأئمة، قبل أن نورد الخلاف نقول: الأئمة متفقون على أنه أتى بابًا من أبواب الكبائر، وأنه فاسق وأنه يستحق أشد العقوبة فالأئمة الثلاثة يرون قتله، وأبو حنيفة يرى حبسه حتى يصلي أو يموت، إذن لم يتساهل الأئمة في شأن تارك الصلاة تهاونًا وكسلًا وهذا من محل الحديث، أما الجاحد متفقون مجمعون على كفره، وأنه يستحق القتل ردةً، لكن هذا المتساهل أجمعوا على أنه فاسق مرتكب كبيرة على أنه يستحق أشد العقوبة، ثم إن الأئمة الثلاثة الذين رأوا أنه يقتل اختلفوا فيما بينهم، فذهب مالك والشافعي إلى أنه يقتل تعزيرًا، وذهب الإمام أحمد: إلى أنه يقتل ردةً وكفرًا، إذن نقول: تارك الصلاة تهاونًا وكسلًا اختلف أهل العلم فيه على قولين بعد أن اتفقوا على فسقه وأنه أتى كبيرة وأنه يستحق العقوبة.

هل يكفر أو لا يكفر؟ وهي مسألة عظيمة، فإذا تأملنا النصوص في الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، لم نجد عذرًا لهذا التارك للصلاة في تركه ولا في الشفقة عليه ولا رحمته، فإننا والله لسنا بأرحم به من ربه، ولا من رسوله ﷺ الشفيق بأمته، ومن ثم فشفقتنا عليه تدفعنا إلى أن نقيم عليه الحجة، ونناصحه ونخوفه ونهجره ونفعل كل وسيلة وسبيل إلى أن يصلي، فإن أصر والعياذ بالله على ترك الصلاة لا نرحمه ولا نتعاطف معه، وذلك أن الله جل شأنه بيّن في كتابه بيانًا واضحًا أن تارك الصلاة كافر كفرًا أكبر مخرج من الملة، يقول ربنا جل شأنه وتقدس اسمه ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١] تأملوا متى يكون أخًا لنا في الدين؟ إذا حقق هذه الأركان الثلاثة، آمنوا أي تابوا من الكفر، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، فإن اختل الأول لم يتوبوا فهم مشركون كفار، أو لم يقيموا الصلاة فهم كفار، أو لم يؤتوا الزكاة ظاهره أنهم كفار، لكن جاءت السنة في هذا الثالث، وهو تارك الزكاة أو مانع الزكاة باخل بها غير جاحد، جاءت السنة بأنه يعذب يوم القيامة بماله الذي بخل به حتى يرى سبيله إما إلى الجنة و إما إلى النار، والحديث في الصحيح،

فدلت السنة على أن المانع للزكاة لا يكفر إذا كان منعه على سبيل البخل، وأما الجحود فهو كفر بلا خلاف، ولو لم يرد في السنة ذلك لقلنا إن تارك الزكاة أو مانع الزكاة ولو كان بخلًا يكفر، لكننا نقول: جاءت السنة فدلت على أنه «**ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها إلا صفحت له صفائح من نار وعذب بها، كوي بها جنبه وجبينه حتى يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار**»[1] وكذا في جميع الأموال -نسأل الله السلامة والعافية- فهذا الحديث دل على أنه ما دام يرى سبيله إلى الجنة أو النار فهو غير كافر، لكن الصلاة لم يأتي ما يدل على أنه يرى سبيله وإما الجنة وإما إلى النار، فدل على أن تارك الصلاة ليس أخًا لنا في الدين ولا يمكن أن تنتفي الأخوة في الدين إلا إذا انتفى الإيمان، فإن المؤمنين قد يقتتلون لكن أخوة الإيمان باقية، ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ [الحجرات: ٩] فهم قد يقتتلون، يحمل السلاح بعضهم على بعض لكنهم لا يكفرون، لكنه إذا ترك الصلاة ليس أخًا لنا إذ اشترط الله جل شأنه لأخوة الدين أن يترك الكفر ويتوب منه ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، فالأمر عظيم جد عظيم، ويقول جل شأنه: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾ ﴾ [مريم] إلى أن قال: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ [مريم: ٦٠] فاشترط لمن لا يجد غيًا أن يتوب ويعمل عملًا صالحًا، فدل على أن من اتبع الشهوات ووصل به الأمر إلى ترك الصلوات أنه -نسأل الله السلامة والعافية- سيلقى غيًا، وفي الآية التي أوردنا آنفًا عن المجرمين ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [المدثر] فأول عمل أعلنوه

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٧١) مختصرًا، ومسلم (٩٨٧) بلفظ: «ما مِن صاحِبِ ذَهَبٍ ولا فِضَّةٍ لا يُؤَدِّي مِنْها حَقَّها، إلَّا إذا كانَ يَوْمُ القِيامَةِ صُفِّحَتْ له صَفائِحُ مِن نارٍ، فَأُحْمِيَ عليها في نارِ جَهَنَّمَ، فيُكْوَى بها جَنْبُهُ وجَبِينُهُ وظَهْرُهُ، كُلَّما بَرَدَتْ أُعِيدَتْ له، في يَومٍ كانَ مِقْدارُهُ خَمْسِينَ ألْفَ سَنَةٍ، حتَّى يُقْضَى بيْنَ العِبادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ؛ إمَّا إلى الجَنَّةِ، وإمَّا إلى النَّارِ».

وأشهروه في سبب سلوكهم سقر أنهم لم يكونوا مع المصلين، لم يكونوا يصلون، هذا في الآيات والآيات كثيرة.

وفي السنة يقول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في الحديث عند الإمام مسلم من حديث جابر بن عبد الله ﷺ وعن أبيه يقول ﷺ: **«بين الرجُلِ وبيْنَ الشِّركِ والكُفْرِ، تركُ الصلاةِ»**[1] [الحديث رواه مسلم] وهو صحيح وصريح ولا يحق لنا أن نأتي لحديث مثل هذا واضح وصريح فنقول: لعله يقصد كفر دون كفر، نقول: سبحان الله، هو أفصح من نطق بالضاد صلوات ربي وسلامه عليه، يقول: بين الرجل وبين الكفر، جعله حد فاصل، هذه الصلاة إن صلى فهو في دائرة أهل الايمان والإسلام، وإن لم يصلي خرج من دائرة الإيمان إلى دائرة الشرك والكفر، **«بين الرجُلِ وبيْنَ الشِّركِ والكُفْرِ، تركُ الصلاةِ»**، فإذن يصلي يكون مع المؤمنين، لا يصلي يكون مع الكافرين، وقد عرّف الكفر هنا فدل على أنه الكفر الأكبر المخرج من الملة، وأما إذا نُكر الكفر فإنه يدل على الكفر الأصغر كما في قوله ﷺ **«سِبابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وقِتالُهُ كُفْرٌ»**[2]، قتاله كفر يعني كفر غير مخرج من الملة، وكذلك ما جاءت من أوصاف من أنها لا تزال في أمر الناس كالطعن في الأنساب والنياحة، نقول: كل ما جاء في وصفه بأنه كفر منكّر فهو غير مخرج من ملة، أما في الصلاة فلا لأنه قال: **«وبيْنَ الشِّركِ والكُفْرِ»** فعرف الكفر والشرك فدل أنه الكفر الأكبر والشرك الأكبر المخرج من الملة، وفي حديث بريدة يقول ﷺ: **«العَهدُ الَّذي بَينَنا و بينَهُم الصَّلاةُ فمَن تركَها فقَد كَفرَ»**[3] تركها، ما قال جحدها حتى ما يأتي إنسان فيقول: لعله يقصد الجحد، نقول لقد قال: تركها، وهو

---

(١) أخرجه مسلم (٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩)، وأحمد (٢٢٩٨٧) وصححه الألباني في صحيح الترغيب.

أفصح من نطق صلوات الله وسلامه عليه، الحديث رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن وهو حديث صحيح، فجعل العهد الذي بيننا وبينهم هذه الصلاة، فمن تركها فقد كفر، إذن هذه آيات من كتاب الله وأحاديث من سنة رسول الله ﷺ.

والإجماع حكاه غير واحد من أهل العلم، كعبد الله بن شقيق العقيلي التابعي الجليل المشهور المعروف، يقول: «**ما كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ لا يَرونَ شيئًا من الأعمالِ تركُهُ كفرٌ غيرَ الصَّلاةِ**»[1]، هؤلاء الصحاب الكرام، أفقه الأمة وأبرها وأرحمها وأشفقها، يقول ابن شقيق إنهم ما كانوا يرون شيئًا تركه كفر غير الصلاة، قد حُكي عن سبعة عشر من الصحابة قولهم بكفر تارك الصلاة، ومن أشهرهم الفاروق عمر الذي يقول: «**أما إنه لا حظَّ في الإسلامِ لمن تركَ الصَّلاةِ**»[2]، لا حظ له في الإسلام، إذا لم يكن له حظ في الإسلام، فأين يكون؟ نسأل الله السلامة والعافية، وقد حكى الإمام إسحاق بن راهويه ﷺ الإجماع على كفر تارك الصلاة، فإذن عندنا أدلة في الكتاب والسنة والإجماع.

فإذا كان هذا الكافر -نسأل الله السلامة- البعيد لا يصلي، نقول: قد حكم عليك الله ورسوله بالكفر، ونخوفه ونحذره، لكننا لا نستطيع أن نحكم عليه بالكفر، حتى يُرفع للقاضي الشرعي للحاكم، واليوم الناس مقصرون تقصيرًا عظيمًا في المناصحة فضلًا عن الرفع، وكثير من تاركي الصلاة في المسجد، ليس تاركًا للصلاة بالكلية، لا يشهد الصلاة في المسجد إذا نوصح انتصح، وإذا وصل الأمر به إلى الرفع للهيئة صلى، فإنه لا يكابر ولا يعاند، مجرد أن يصل للهيئة، ويقولون له: جماعة المسجد أو إمام مسجد رافعك لأنك ما تصلي؟ عندك عذر يمنعك من الصلاة في المسجد فأثبته ما عندك عذر فصلي في المسجد، يقول له

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢٢)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٤٨) وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج شرح السنة.

(٢) أخرجه ابن المنذر في الإقناع (٢/ ٦٩٠) وقال عنه أنه ثابت.

القاضي: تريد أن تصلي أم نفتح لك جلسة الآن؟ ونصدر لك صك شرعي سجن وتعزير، يقول: لا، أصلي ويكتب تعهد أنه يصلي، وهذا جُرب مع بعض الناس المكابرين المعاندين، فلما وصل المحكمة ذهب شيطانه، أقول: إذا كان هذا في تارك الصلاة في المسجد التي هي واجبة من أعظم الواجبات أداء الصلاة في البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، قد تضافرت النصوص في الكتاب والسنة على وجوبها، كما في قوله جل شأنه: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة] لو كان مجرد الأمر بإقامتها كافيًا في أي مكان لاكتفى جل شأنه بقوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فلما قال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ علم أنه لابد أن تصلي مع المصلين، وأنه يجب على الرجل أن يؤديها ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ﴾ [النور: ٣٦]، ووصف عباده المؤمنين بهذا الوصف ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ﴾ يعني أمر الله أن ترفع وتبنى وتحسن، لماذا؟ ليصلي فيها المصلون، ويعبده فيه العابدون، ويعتكف فيه المعتكفون، وبين أن هؤلاء هم الرجال، ﴿رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧]، هذا شأنهم وهذا ديدنهم، يقول ربنا جل شأنه: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمۡ فَأَقَمۡتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٠٢] فشرع لعباده المصافين للعدو والمحاربين الذين يتوقعون هجوم العدو في أي لحظة أن يجتمعوا في صلاة الخوف وسيأتي بيانها، فإذا كان هذا في صلاة الخوف والمسايفة والعدو يتربص تجب الجماعة، فكيف في حال الأمن والسلم؟ والنبي ﷺ يأتيه ابن أم مكتوم يقول: يا رسول الله ليس لي قائدٌ يلائمني، كفيف في البصر وليس عنده قاعد والمدينة فيها شيء من الهوام، فهل تجد لي رخصة؟ فيقول ﷺ: **«نعم، ثم يسأله وقد انصرف، هل تسمع النداء؟ قال: نعم، قال: أجب، لا أجد لك رخصة»**[1]، ويقول ﷺ في الحديث الصحيح: **«لقد هَممتُ أن آمُرَ بالصَّلاةِ**

(١) أخرجه أبو داود (٥٥٢) عن عبدالله بن أم مكتوم بلفظ: «أَنَّهُ سأَلَ النَّبيَّ ﷺ، فقالَ: يا رسولَ اللهِ، إنِّي رجلٌ ضريرُ

فتُقامَ ثمَّ آمُرَ رجُلًا فيصلِّيَ بالنَّاسِ ثمَّ أنطلقَ مَعي برجالٍ معَهُم حَزمٌ من حطَبٍ إلى قومٍ لا يشهَدونَ الصَّلاةَ -يعني في البيوت أو في المساجد؟ لا يشهدون الصلاة في المساجد- **فأُحرِّقَ عليهم بيوتَهُم بالنَّارِ»**[1]، وما ترك ذلك ﷺ إلا لأن في البيوت من لا إثم عليه ولا ذنب له، لا تجب عليهم الصلاة من أطفال وذراري ونساء، قال: لولا ما فيها من النساء والذرية، فهل يهم ﷺ بهذه العقوبة العظيمة على ترك أمر مستحب أو مندوب أو فرض كفاية؟ قد صلى هو وأصحابه لو كانت الجماعة فرض كفاية لسقط هذا الفرض بمن صلاها، فهذه نصوص عظيمة تدل على عظم شأن الصلاة.

والذين يزهدون في صلاة الجماعة آثمون وفي الواجب مفرطون ومضيعون وللأجر والحسنات تاركون، والله الذي لا إله غيره لو كانت الصلاة في المسجد جماعة سنة لكان العاقل من أكثر الناس محافظة عليها، كيف لا؟ وهو في دنياه لا يترك شيئًا يقدر عليه من تحصيل أعلى الدرجات، الطالب في مدرسته وفي جامعته تجده ينافس على الدرجات العليا ولا يلام، والموظف يسعى سعيًا حثيثًا للترقية ونيل أعلى الدرجات، وفي البيع والشراء يريد أعلى المكاسب، فيا سبحان الله، كيف يزهد في سبع وعشرين درجة من درجات الآخرة؟ إذا أثبت له في الصلاة المسجد يوميًا جماعة سبعة وعشرين درجة، سبعة وعشرين درجة يعني مئة وخمسة وثلاثين درجة في اليوم لك عند الله، الدرجة الواحدة خير من الدنيا وما فيها، إذا كانت ركعتا الفجر السنة القبلية خير من الدنيا وما فيها، من يقولها؟ من لا ينطق عن الهوى

البَصرِ شاسعُ الدَّارِ، ولي قائدٌ لا يلائمُني فَهَل لي رخصةٌ أن أصلِّيَ في بيتي ؟، قالَ: هَل تسمعُ النِّداءَ، قالَ: نعَم، قالَ :لا أجدُ لَكَ رُخصةً» وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١)، وأحمد (١٠٨٧٧) مطولًا، وأبو داود (٥٤٨)، وابن ماجه (٧٩١) واللفظ لهما.

ﷺ، يقول: «**رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَما فِيهَا**»[١] لكننا قوم أشغلتنا الدنيا وأصبحت قياساتنا بالدنيا، كم يملك الإنسان وكم في رصيده وكم عنده، سبحان الله الدنيا لا تساوي شيء، وإنما هي بلغة لو كانت تساوي عند الله جناح بعوضة ما سقى منها كافر شربة[٢] هذه الصلاة الراتبة خير من الدنيا وما فيها، فكيف بالفريضة؟ هؤلاء الذين قصروا في الصلاة جماعة استحوذ عليهم الشيطان، فزهدهم في الجماعة أولًا، ثم في الوقت ثانيًا، فبدأ الواحد منهم ما يحافظ على الوقت ما دام لا يصلي في المسجد جماعة يصلي كيف ما اتفق، فيبدأ أحيانًا يجمع الصلاتين وهو ليس له عذر، وهذه كبيرة من كبائر الذنوب وذنب خطير، بل ذهب بعض أهل العلم إلى كفر من ترك صلاة واحدة حتى يخرج وقتها بدون عذر، ثم يبدأ يفرط ويجمع له صلاتين ثلاثة، إذا جاء النوم صلى صلوات اليوم وهذا يقوله بعض الشباب نسأل الله لهم الهداية وأن يردهم إليه ردًا جميلًا، ثم يترك أحيانًا ويصلي أحيانًا، يبدأ أحيانًا يصلي مثلًا الجمعة يصلي في رمضان ثم ما يلبث به الشيطان حتى يترك الصلاة تركًا كاملًا، فهي دركات وأولها ترك الجماعة ثم ترك الوقت، ثم يبدأ به الشيطان ويستمر حتى يسلخه من الدين -نسأل الله السلامة والعافية- ويلحقه بحزبه -نسأل الله السلامة والعافية- فإذا كان الناس يناصحون الذي يترك الصلاة في المسجد يجدون استجابة غالبًا، يشعرونه بالشفقة والمحبة والحنو بحكم الجوار والقرابة وشفقة جماعة المسجد عليه، فإن أعيتهم الحيلة معه رفعوا إلى الهيئة والهيئة ما تقطع رأسه ولا تسجنه، يقولون له: يا فلان صل ويعظونه ويذكرونه ويعطونه فرصة، فإن لم يستجب مرة ثانية تعهد مرة ثالثة أو رابعة يرفعون المحكمة، ونحن ما نعلم أحد

---

(١) أخرجه مسلم (٧٢٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٢٠) عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لو كانتِ الدنيا تَعْدِلُ عِندَ اللهِ جَناحَ بعوضةٍ ما سَقَى كافِرًا منها شَرْبَةَ مَاءٍ»، وقال الترمذي: صحيح غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني لغيره في السلسلة الصحيحة (٩٤٣).

رفع المحكمة إلا استجاب، نادر الذي يُرفع إلى المحكمة، هذا المكابر المعاند الذي يوصل المحكمة وإلا الغالب أنه أول ما يوصل الهيئة يصلي، لأن شيطانه يذهب عنه، لكن لو وصل للمحكمة نادرًا أيضًا أن يفتح للجلسة، لأن القاضي يقول له: تريد أن تصلي؟ بدون ما نفتح جلسة ولا شيء، يصير يعني الأمر بينا وبينك أحسن، صل ما نريد منك إلا الصلاة، إلا أن يثبت عذرًا يمنعنه من الصلاة في المسجد، فإذا وجد الأمر جد قال: لا والله الصلاة أحسن لأنه فضيحة، من يفرح أنه يسجن أو يجلد بترك الصلاة، حتى الذين لا يصلون يقولون: كيف إنك كافر، يقول لك صلي ولا تصلي في المسجد، فنقول: هؤلاء الذين يتركون صلاة المسجد إذا تُركوا تمادى بهم الشيطان، وإذا نوصحوا لعل الله يمن عليهم بالهداية.

ولهذا علاج تارك الصلاة سواءً في المسجد أو الذي يتركها بالكلية، قبل أن نسأل عن مسألة كفره، وهل تطلق زوجته؟ وهل يغسل؟ وهل يكفن؟ وهل يورث؟ نقول: قبل ذلك نعالجه نناصحة نخوفه فإن لم يستجب هذا الواجب على عامة الناس من جيران وأصحاب وزملاء وقرابة، أن يهجروه في الله ولله، فيجب هجره وعدم تكليمه وعدم إجابة دعوته، ووالله أن هذا من أعظم العلاج لكنه ما يرى أحد يقاطعه فيرى أنه على صواب، وإن كلمه أحد يحسب أن هذا هو الغلطان، وأن هذا يتدخل فيما لا يعنيه، لكن لو أنه رأى أن جماعته كلهم جيرانه إن كانوا يعرفون، وكذلك قرابته يعرفون، أنهم يهجرونه، ولا يكلمونه، وإذا دعاهم لا يجيبونه، ويقولون: ترى ما بينا وبينك إلا الصلاة، إن صليت أنت منا ونحن منك، ولا يمكن أن نتركك ولا نتأخر عن وليمة عندك ولا عزيمة، وتعزمنا ونعزمك، وتجينا ونجيك، لكن إن كنت قاطع صلاة والله ما فيك خير ولا والله نجيك ولا يشرفنا أنا نجلس معك ولا نأكل عندك، إذ لو كان السيء العشرة وسيء الطباع هجره الناس، وقالوا: هذا فلان ما ينقرب وغدًا يقلب عليك وتصير أخلاقه سيئة فابعد عنه، نقول: سبحان الله، فكيف بقاطع الصلاة هو أقبح وأسوأ ما يمكن حتى لو تلطف معك، يكفي أنه لم يقم بحق خالقه

الذي خلقه في أحسن تقويم، وأوجده من العدم، ورباه بالنعم وأنزل له كتابًا، وأرسل له رسول، فلم يستحي ألا يؤدي أدنى حق له وهو هذه الصلاة، فنجتهد مع هؤلاء الذين يتركون الصلاة إما في المسجد جماعة وهذا هو الظاهر لنا، أو نعلم أن فلان لا يصلي، زملاؤه في العمل أو زملاؤه في الاستراحة إذا جاءت صلاة قاموا يصلون وهو جالس، نقول: كيف؟ كيف تؤاكله وتشاربه وتجالسه؟ والنبي ﷺ يقول: «**لا تصاحبْ إلَّا مؤمنًا، ولا يأكلْ طعامَك إلَّا تقيٌّ**»[1]، ولعن بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ﴾ [المائدة] يقول ﷺ: «**كان الواحد منهم إذا لقي أخاه على منكر، قال: يا هذا اتق الله ولا تفعل هذا فإنه لا يحل لك، ثم إذا لقيه من اليوم الثاني لم يمنعه أن يكون أكيله وشريبه وجليسه، فلما فعلوا ذلك لعنهم الله وضرب على قلوبهم**»[2] فنسأل الله السلامة والعافية أن يحل بنا ما حل بهم، إذا كنا نرى المنكر ونسكت.

وأمر عظيم كأمر الصلاة، لا يحتاج علم عظيم ولا طالب علم وشيخ، نقول: الصلاة واضحٌ أمرها، متأكدٌ وجوبها يعني ما يحتاج نقاش طويل إنما يحتاج تحريك هذا الغافل وهذا الساهي وهذا الناسي لتذكيره بفضل الصلاة، وعظم شأنها وأنك إذا صليت في المسجد حصلت بركات وحصلت حفظ من الله، «**من صلى العشاء في جماعة فهو ذمة الله حتى**

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٣٢)، والترمذي (٢٣٩٥) واللفظ لهما، وأحمد (١١٣٣٧) باختلاف يسير، وحسن إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج رياض الصالحين.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٦، ٤٣٣٧) مفرقًا، والترمذي (٣٠٤٨)، وابن ماجه (٤٠٠٦) مختصرًا، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع.

يصبح»[١] **«من صلى الفجر في جماعة فهو في ذمة الله حتى يمسي»**[٢] لا يزال محفوظ بين يديه ومن أمامه ومن خلفه، يحفظه الله جل جلاله بحفظ الصلاة، **«لن يلجَ النَّارَ أحدٌ صلَّى قبلَ طلوعِ الشَّمسِ ولا غروبِها»**[٣] أي صلاة العصر والفجر، **«مَن صَلَّى البَرْدَيْنِ دَخَلَ الجَنَّةَ»**[٤] شهادة من النبي ﷺ بدخول الجنة لمن حافظ على صلاتي العصر والفجر في المسجد، ويتعاقب فينا ملائكة يجتمعون كل يوم يصلوا معنا في المساجد وفي الجوامع، الملائكة في صلاة العصر والفجر ويصعدون إلى الله وهو أعلم فيسألهم كيف تركتم عبادي فيقولون أتيناهم يصلون وتركناهم يصلون[٥]، فالعبد الموفق حظيظ العين سعيد القلب من يرفع له كل يوم شهادتان إلى الله توقيع لحضوره وانصرافه أنه كل يوم مصلي محافظ، والبئيس التعيس الذي تأتي الملائكة ولا تجده في المساجد، هذا تعيس الحظ نسأل الله أن يهديه ويرده.

بعض أهل العلم الذين قالوا بأنه لا يكفر، كما ذكرنا قبل قليل تارك الصلاة تهاونًا وكسلًا، الذين رأوا أنه لا يكفر كما ذكرت، هم لم يتساهلوا معه ولم يسهلوا فعله، بل جرموه غاية الإجرام وحكموا عليه بالفسق، واشتدت عقوبتهم فيه، فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه يقتل وهي أشد عقوبة، وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنه يحبس حتى يصلي أو يموت، لكن من

---

(١) اشتهر الحديث بهذا اللفظ لكن اللفظ الصحيح هو ما أخرجه مسلم (٦٥٦) عن عثمان بن عفان ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من صلَّى العِشَاءَ في جماعةٍ فكأنَّما قام نصفَ الليلِ ومن صلَّى الصبحَ في جماعةٍ فكأنَّما صلَّى الليلَ كلَّهُ».

(٢) أخرجه مسلم (٦٥٧) عن جندب بن عبدالله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «مَن صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَهو في ذِمَّةِ اللهِ، فلا يَطْلُبَنَّكُمُ اللهُ مِن ذِمَّتِهِ بشيءٍ».

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٤٢٠).

(٤) أخرجه البخاري (٥٧٤)، ومسلم (٦٣٥).

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٥) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ باللَّيْلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهارِ، ويَجْتَمِعُونَ في صَلاةِ العَصْرِ وصَلاةِ الفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ باتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وهو أعْلَمُ بهِمْ: كيفَ تَرَكْتُمْ عِبادِي؟ فيَقولونَ :تَرَكْناهُمْ وهُمْ يُصَلُّونَ، وأَتَيْناهُمْ وهُمْ يُصَلُّونَ».

لم يرى التكفير منهم، يتوقف في مسألة التكفير؛ لأن منهم من يرى أن التكفير لا بد من حكم حاكم، ومن ثم فلا يمكن أن يحكم حتى يحاكم، وإذا حوكم فأصر وجيء به، وقيل له: صل احنا حابسينك ترى، وقلنا إنه يستتاب كما هو المذهب عند الحنابلة، بعض أهل العلم قال ما يستتاب إذا ما صلى، لكننا نقول: يستتاب على الصحيح، ويستتاب ثلاثًا أيضًا لا مرة ولا مرتين ولا فريضة ولا فريضتين ثلاثة أيام، وكل ما دخل وقت الصلاة يقال له: صل يا فلان، صل يا فلان، صل يا فلان، أبى وأصر واستكبر، فجيء به في مكان إقامة الحدود ورُفع السيف على رأسه وقلت: صل الآن وإلا قطعنا عنقك بأمر الله ورسوله ﷺ فأبى وأصر ثم ضرب السياف رأسه، هل يشك عاقل أن هذا في قلبه إيمان؟ لا يمكن، ولهذا نقول حتى الذين قالوا يقتل، نقول: سبحان الله، لا يمكن أن يكون في قلبه إيمان وعقيدة صحيحة ويعتقد أن الصلاة واجبة ويتركها تهاون ويرى بارقة السيف فوق رأسه وأنه سيقتل ويصر على ترك الصلاة، لا يمكن، ولهذا بيّن ابن القيم ﷺ في كتاب الصلاة: أن هذه المسألة افتراضية يعني كيف نقتله نختلف في كفره، يعني واحد قيل له: صل وإلا قتلناك ويصر، هذا لو كان في قلبه إيمان صلى، لو يقال: له صل وإلا سجناك صلى، فكيف يقال: صلي وإلا قتلناك؟ يقول: ماني مصلي، ثم نقتله ونختلف في قتله، هل هو كفر؟ أو تعذير؟ بل نقول: إذا وصل إلى هذا الحد -نسأل الله السلامة والعافية- فليس في قلبه إيمان، وعندهم ﷺ أدلة لا يتسع المقام لذكرها، أدلة الذين يرون أنه ما يكفر لكنهم يرون فسقه وأنه يسجن حتى يموت أو يقتل، أدلتهم نصوص الرجاء وأحاديث أو آيات تدل على أنه تحت المشيئة، كقول الله جل شأنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

وقد ذكر شيخنا الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين -غفر الله له ورحمه وقدس روحه في الجنان- هذه المسألة بأوضح عبارة وألف فيها رسالة، في بيان حكم تارك الصلاة، وذكر الأدلة الدالة على كفره وذكر أدلة المخالفين وأجاب عليهم، حديثًا ودليلًا دليلًا، وقال: إن

هذه النصوص التي أوردوها لا تخلو إما أن تكون لا دلالة فيها، أو أنها قد وُصفت وعُلقت على وصف يتعذر معه ترك الصلاة أو أنها ضعيفة، فلا يمكن أن تكون الأحاديث الصحيحة متعارضة متقابلة، إما أنها لا دلالة فيها أو دلالتها ضعيفة أو الحديث نفسه أو النص فيه ضعف، أو أنها قد عُلقت على وصفٍ يمتنع معه ترك الصلاة، أو عُلقت على وصف يُعذر فيه بترك الصلاة، فإذن النصوص واضحة وبيّنة على كفر تارك الصلاة تهاونًا وكسلًا، نسأل الله السلامة والعافية.

والواجب علينا كما قلت وأؤكد أن نحرص على هداية الناس، ونجتهد في مناصحة من عرفنا بترك الصلاة في المسجد فضلًا عن تركها بالكلية، كما يجب علينا نحن الآباء والإخوة في البيوت أن نولي الصلاة شأنًا عظيمًا وألا نتساهل فيها فإنه يلحظ التساهل، ولهذا تأملوا التدريج النبوي، يؤمر وهو ابن سبع ويضرب وهو ابن العشر، لا يمكن هذا إذا بلغ خمسة عشر أنه يتأخر في الصلاة، إذا كان من نعومة أظفاره وهو يعرف طريق المسجد فمن السهولة أنه يكبر وينمو ويشب والصلاة في قلبه، لكن يُهمل ولا يُوقظ بل يعطيه الأب أحيانًا درسًا سيئًا في تهوين شأن الصلاة، كيف ذلك؟ يذهب الأب يصلي الفجر وإذا جاء من الصلاة، قال: قوموا لا تتأخروا على المدرسة لا نتأخر على الطابور، نقول: سبحان الله، ما بين الصلاة والطابور المدرسي إلا أقل من ساعة وليكن ساعتين أو ثلاث كما في الصيف، كيف تربي ولدك على شأن المدرسة وما تقبل له عذر أنه يغيب إلا بمرض، وأحيانًا لو مرض تقول له: رح تحامل على نفسك، والصلاة تخليه يصليها في البيت حتى لو هو صغير ما دام بلغ سبع أو ثمان أو تسع أو عشر حتى في أيام البرد هو بيقوم للمدرسة، فإذا كنت تحرص على إيقاظه للمدرسة ومصاحبته للمدرسة فليكن حرصك على إيقاظه للصلاة في لمسجد آكد وأولى وأحرص، وينبغي أيضًا في المساجد حث الآباء على تشجيع أبنائهم وتشجيع الصغار بالجوائز والهبات والأعطيات الذين يحافظون على صلاة الفجر جماعة حتى ينشأ الصغير وليس هذا من الرياء

في شيء، لأن بعض الناس يقول أخاف فيه رياء أن نعوده أنه يصلي، لا، نقول: هو تعويد وتشجيع وتحفيز سواء كان من إمام المسجد أو من مدرس ناصح محب يقول للصغار صلوا في المسجد جماعة والذي أعلم أنه يصلي يعطيه هدية ويشجعه، نقول: هذا التشجيع والتعويد والتنشئة مأمور بها على الخير، فنحرص على هذا حرصًا عظيمًا، وشأن الصلاة أكبر وأعظم من أنه يتساهل به المتساهلون، ويتقاعس عنه المتقاعسون، ثم إذا خطب الرجل إليك بنتك أو موليتك فليكن سؤالك عن الصلاة أول الأسئلة وأعظمها و آكدها، واحذر ممن يصلي يومًا أو يومين أو ثلاثة إذا خطب يصلي وتجده ما شاء الله قدام الإمام، لأنه يعلم أن أنه سيسأل عنه خلال هذه الأيام، ولهذا الآن الأئمة مؤتمنون والله مسؤولون، لا تكتب شهادة لأحد أنه يصلي إلا إذا كان مواظب، أما يومين أو ثلاثة أو أسبوع أسبوعين انتظر وتريث، لأن الصلاة شأنها عظيم، ووليها الذي سألك يجب عليك نصحه، ولا تتهرب من المسؤولية، تقول: والله ما أدري وأنت تدري أنه لا يصلي، الذي يصلي خمس فروض الذي يصلي الفجر والعصر ما تدوره غير ما صلى الفجر أبدًا قد يكون مشغول وله ارتباطات وأعمال لكن أنت تراه الفجر محافظ هذا يُشهد له بالإيمان ويُشهد له بالصلاح، أما أن نسأل إذا تقدم إلى مولياتنا عن كل شيء من وظيفته ورتبته ودرجته وبلدته وقبيلته كل شيء نسأل عنه وشأن الصلاة نتساهل فيه، حتى بعض الناس يسأل عن السفريات، وهذا حق له لأنه قد يكون كثير السفريات في بلاد مشبوهة، وهذا أمر سهل يمكن يأخذ برنت من الجوازات يعرف ما شاء الله، كم سفرياته أين يذهب، بل بعضهم يقول: حتى قطع الإشارة أسأل عنه، إذا وجدت أنه متهور، ما أزوجه بنتي، نقول: ما شاء الله احرص ما شئت، لكن أمر الصلاة أعظم أمر وأهم أمر تأكد منه؛ لأن النبي ﷺ قال: **«إذا جاءَكُم من تَرضونَ خلقَهُ ودينَهُ فزوِّجوهُ»**[1] الدين الصلاة محافظة على

(١) أخرجه ابن ماجه (١٩٦٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٦٠) واللفظ له، وقال عن الحديث في تاريخ بغداد: [فيه] عبد الحميد بن سليمان قال ابن معين ليس بشيء وقال النسائي ضعيف.

الصلاة، الخلق يعرفه زملائه وأصحابه وجيرانه، تعامله، هل هو شرس الطباع؟ هل هو حمجي؟ هل هو سريع الغضب والانفعال؟ هل هو بخيل؟ هل هو شكاك؟ فتجنبه، ولا تعطي موليتك إلا مرضيّ الدين والخلق، قد يكون راعي صلاة لكنه أخلاقه سيئة، ما هذبت الصلاة نفسه لأنه مقصر فيها، وإلا فإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر لكن المقصر في الصلاة فما هذبت طبعه ولا نفسه ولا أخلاقه، فنحرص على الأمرين، والخلق داخل في الدين لكن ﷺ قال: «**إذا جاءَكُم من تَرضونَ خلقَهُ ودينَهُ**» ما قال دينه فقط، فاسأل عن الدين في صلاته واسأل عن الخلق في تعامله، «**فزوّجوهُ، إلَّا تَفعَلوا تكُنْ فِتْنةٌ في الأرضِ وفَسادٌ عَريضٌ**» وهذا واقع بعض المسلمين اليوم، العوانس كثرن وتأخر زواجهن بسبب أحيانًا التعسف في الرد وعدم الحرص على التحري، ثم تبتلى هذه المسكينة من ليلة زواجها بأن زوجها لا يصلي أول صلاة الفجر تقومه يصلي ما يصلي لا في المسجد ولا في البيت، أو والعياذ بالله تتفاجأ أنه صاحب مسكرات أو مخدرات، فيسقط في يديها وتقع بين نارين إما أنها تلحق بأهلها وتتحمل ما صار، أو أنها تصبر وتجلس على مضض، وربما تعيش معه على نار وتجلس معه سنين وتنجب وهو لا يزال عوج لا يستقيم، لا يصلي ما فيه خير ولا يحل لها البقاء معه، ولا يحل لوليها أن يعقد عليها له وهو لا يصلي هذا عقد باطل، والمأذون لو يعلم والشهود آثمون لأنهم شركاء في الجريمة، لا يحل العقد لمن لا يصلي، إذ كيف تزوج مسلمة بكافر؟ وإذا كان يصلي ثم ترك الصلاة وهو متزوج فإن زوجته تنفسخ منه، ما يحتاج حكم حاكم ولا قاضي مجرد أنه يترك الصلاة تنفسخ منه، بعض النساء تقول: ما الحل؟ كيف أصبر عندي عيال؟ نقول: إذا ما يصلي ما فيه خير لا تبقين معه، ولا تمكنيه من نفسك وجوبًا شرعيًا، عنده عوج وأخلاق سيئة، هذا تحمليه وادعي له وحاولي معه ولعل وعسى، لكن شأن الصلاة أعظم، إذ لا يحل للمرأة أن تبقى تحت رجل لا يصلي بالكلية لا في بيته ولا في المسجد، لا يحل لها ذلك، وإذا بقيت فهي آثمة، والنكاح بينهما باطل.

أسأل الله للجميع التوفيق والتسديد والإعانة، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يصلح نياتنا وذرياتنا، وأن يجعل في قلوبنا حب هذه الصلاة وتعظيمها، كما أحبها ﷺ وأصبحت قرة عينه يقول: أرحنا بها يا بلال، أرحنا بها يا بلال، ووالله إنها راحة بال وطمأنينة نفس وسعادة قلب لمن ألقى السمع وهو شهيد، وفق الله الجميع لما يحب يرضى وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ الثَّالِثُ عَشَر]

[كتابُ الصَّلَاة]

[بَابُ الأَذَانِ]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في المجلس الثالث عشر من مجالس العلم في شرح عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﷺ»، قد انتهينا في الدرس الماضي من مقدمة بين يدي كتاب الصلاة في بيان أهم مسائل الصلاة العامة، واليوم نبدأ بعون الله وتوفيقه في باب الأذان.

قال ﷺ: **(بَابُ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ)** لما فرغ من بيان حكم الصلاة أو أحكامها العامة شرع في بيان أحكام الأذان والإقامة؛ لأنها تسبق الصلاة، أي الأذان وكذا الإقامة، فناسب البدء بها قبل بيان شروط الصلاة، والأذان: في لغة العرب التي نزل بها القرآن يأتي بمعنى الإعلام، ومنه قول الله جل شأنه ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾ [التوبة: ٣] ، وأما في الشرع: فهو إعلامٌ بدخول وقت الصلاة أو قربه بألفاظ مخصوصة، إذن هو إعلام لكنه إعلامٌ خاص، إعلامٌ بأي شيء؟ إعلامٌ بدخول وقت الصلاة في الصلوات المفروضة، الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وبقربه في صلاة الفجر حيث يجوز أن ينادى لها قبل دخول وقتها وهذه خاصة بها كما سيأتي بيانها بشرطه، وأما الإقامة: فهي مصدر أقام، وهي أيضًا إعلامٌ بإقامة الصلاة، إعلام الحاضرين بإقامة الصلاة بألفاظٍ مخصوصة.

قال ﷺ: **(وَهُمَا مَشْرُوْعَانِ لِلصَّلَوَاتِ الخَمْسِ دُوْنَ غَيْرِهَا)** إذن الأذان والإقامة مشروعان للصلوات الخمس، إجماعًا ويُلحق بالصلوات الخمس صلاة الجمعة، إذن هذه الصلوات المفروضات فرض عين يشرع لهن الأذان والإقامة، وأما سائر الصلوات مما سوى الصلوات الخمس وصلاة الجمعة فإنه لا يؤذن لهن، كصلاة العيد وصلاة الاستسقاء فإنه لا يشرع لهن أذان ولا نداء، وأما صلاة الكسوف والخسوف فينادى لهن الصلاة جامعة، إذن الصلوات منهن ما يؤذن لهن وهن الصلوات الخمس، ومنها ما ينادى لها كصلاة الكسوف والخسوف، ومنها ما لا يؤذن لها ولا ينادى، كصلاة العيد، والاستسقاء، وسائر النوافل من صلاة الليل كالتراويح والتهجد والقيام وكذا صلاة النهار من التّطوّعات سواء كن سننًا رواتب أو غيرها، فهذه الصلوات كلها لا يؤذن لها ولا ينادى، إذن الأذان خاصٌ بالصلوات الخمس المفروضة على الأعيان.

قال ﷺ: **(لِلرِّجَالِ دُوْنَ النِّسَاءِ)** إذن مشروعية الأذان من خصائص الرجال، قد حكى ابن هبيرة بالإفصاح، اتفاق أو إجماع أهل العلم على عدم مشروعية الأذان للنساء، وذهب الجمهور إلى أنه أيضًا لا يشرع لهن ولا يسن الإقامة، وذهب بعض الأئمة كالشافعي إلى أنه يُسن لهن الإقامة، وفي الإقامة خلاف عند أهل العلم ما بين السنية والإباحة وبين الكراهة، والذي يظهر والعلم عند الله أنه لا يشرع للنساء أن يؤذن ولا يقمن، لكن لو أقمن فلا بأس، فيبقى في دائرة المباح، وأما الأذان فلا، فإن هذا إنما اختص به الرجال لأن الجماعة أيضًا لا تجب على النساء ،فلا تجب عليهن الجماعة ولا النداء للصلاة ولا الإقامة لكن لو أقامت المرأة فلا بأس بشرط ألا يسمعها إلا من يحل له سماع صوتها.

وإذا كان الشارع العظيم منع النساء من النداء إلى الصلاة لا أذانًا ولا إقامة، ومن رفع الصوت بالتلبية، إذا حجت أو اعتمرت تلبي بقدر ما تسمع نفسها ورفيقاتها ومحارمها، وإذا

صلت خلف الرجال فسهى الإمام فإنها لا تقول سبحان الله، لا تسبح وإنما تصفق، إذا كان الشارع نهى المرأة في هذه المواطن وهذه المواضع العظيمة عن رفع الصوت فلم يشرع لها أذانًا ولا إقامة ولم يشرع لها تلبية بصوت مسموع يسمعه الرجال الأجانب، ولم يشرع لها أن تنبه الرجل إذا سهى أي الإمام بالتسبيح، وهي في طاعة وعبادة وقربة لا يراها الرجال، إذ هي في الصفوف الأخيرة ومع ذلك لم يشرع لها الشارع أن تقول سبحان الله وهو ذِكر.

إذا ثبت هذا كله فإنه يعلم منه أنه لا يجوز للمرأة أن تتحدث مع الرجال بدون حاجة، وأن تمطط في صوتها وتحسنه وتخضع بالقول إذا احتاجت، إذن لا تكلم الرجال ابتداءً إلا لحاجة، كالاستفتاء والبيع والشراء، وإذا احتاجت فإنها ممنوعة من الخضوع بالقول ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وإذا كان هذا لأمهات المؤمنين ونساء الصحابة ﷺ أجمعين، فهو خطابٌ للأمة جمعاء ولنساء المؤمنين في كل حين، أن يتجنبن الحديث مع الرجال بدون حاجة، وأن يقتصرن في الحاجة على قدر الحاجة، وألا يمططن الأصوات أو يحسنها أو يزينها أو يخضعن بالقول فيها، وإذا علم هذا فإنه يعلم منه شناعة ما تقوم به بعض الشركات من استقطاب الفتيات وتوظيفهن في الرد على العملاء، سواءً كانت شركات الاتصالات على اختلاف أنواعها أو غيرها من الشركات التي تتبارى اليوم وتتسارع في توظيف النساء في الرد على الاتصال أو البدء بالاتصال، ليس فقط الرد بل هي تبدأ وتعلم أنها تتصل على الرجل وليس ثمة حاجة، إذ تتصل فتقول: الأستاذ فلان يعني هي تعرف لأن الرقم عندها رقم فلان، فما الذي سوغ لها هذا العمل؟ وما الذي أباحه لها؟ والشارع قد نهاها نهيًا عظيمًا، ومنعها مما فيه ذِكر ألا ترفع صوتًا بأذان ولا إقامة ولا تلبية ولا تسبيح، هذا أمرٌ لا يجوز ومنكرٌ عظيمٌ يجب على الناس أن ينكروه، ومن وجوه إنكاره ألا يوظفوا بناتهم ولا من تحت أيديهم في مثل هذه الشركات مهما أغروهم بالمال، لا سيما وهم يجتهدون في اختيار حسنة الصوت، ومن عندها حسنٌ ورخامةٌ في الصوت، فهذا هو محل الاختبار، ولا يعينون كيفما

اتفق إنما يختبرونهن، فمن كانت بصوتها أخضع وألين، وتستميل الرجال، كانت هي الأولى بالتعيين والترشيح، ثم إنه لا يجوز لهذه الشركات لا مجالس الإدارة ولا الرؤساء ولا غيرهم أن يمكنوا نساء المسلمين من العمل في مثل هذه الوظائف، إذ الواحد منهم من كان عنده غَيرة لا يرضى هذا لزوجه ولا لبنته ولا أخته فكيف يرضاه لبنات المسلمين؟ ويعرضهن للفتنة، فإن الفتنة قائمة، والمرأة التي تتصل أو تستقبل حتمًا ستقع في رجالٍ في قلوبهم مرض، حتى لو كانت متعففة فإنها لن تسلم عبر هذه الاتصالات بالعشرات بل ربما بالمئات، فليتق الله القائمون على هذه الشركات ويوظفوا الرجال للاستقبال والاتصال على الرجال، وإن كان ولا بد من توظيف النساء فلتخَصص في الاتصال على أرقام النساء، مع أن هذا فيه ما فيه، إذ قد يتغير الرقم ويكون الراد رجلًا.

يقول ﷺ: **(وَالأَذَانُ خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً، لا تَرْجِيْعَ فِيْهِ، وَالإِقَامَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ)** شرع ﷺ في بيان أحكام ومسائل الأذان، فذكر أن الأذان خمس عشرة كلمة، كالأذان المعروف عندنا، يقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أربعًا، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله أشهد أن محمدًا رسول الله، ثم يقول: حي على الصلاة حي على الصلاة، حي على الفلاح حي على الفلاح، ثم يقول: الله أكبر الله أكبر ثم يختم بكلمة التوحيد لا إله إلا الله، هذا أذان بلال الذي كان يؤذنه في حضر رسول الله ﷺ وسفره، ولهذا اختاره جمعٌ من الأئمة، منهم الإمام أحمد، اختار هذا الأذان بهذه الصيغة المعروفة، وهو خمس عشرة جملة.

قال ﷺ: **(بلا تَرْجِيْعَ)**، الترجيع ما هو؟ الترجيع هو: أذان أبي محذورة ﷺ وكان يؤذن في مكة به، وهو أنه إذا كبر أربعة يُسرُ التشهدات الأربع، فيقول: بينه وبين نفسه أو بقدر ما يسمع من عنده، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله

أشهد أن محمدًا رسول الله، ثم يعيدهن رافعًا صوته، هذا هو الترجيع وهو أذان أبي محذورة ﷺ وهو آذان سني ومن ثم فللمؤذن أن يؤذن به أحيانًا، يُرَجِعُ الأذان بأن يأتي بالتشهدات بينه وبين نفسه، تحقيقًا لكلمة التوحيد وشهادة الحق ثم يرفع صوته للأمة فيُسمعهم وحينئذٍ يكون الأذان تسع عشرة جملة إذا أخذ بالترجيع.

قال ﷺ : **(وَالإِقَامَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ كَلِمَةً)** كالإقامة التي نسمعها كل يوم، يقول: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، وهذا مثل الأذان إقامة بلال ﷺ، بعض أهل العلم اختار إفراد التكبير أول الأذان، والسنة خلافه، فإنه جاء بالحديث **«أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ»**[1] غير التكبيرتين، فالتكبيرتان في أول الإقامة شفعٌ وليست مفردة، وكذلك في آخر الإقامة، وكذلك قد قامت الصلاة لكن لو أفردها، نقول: أذانه وإقامته صحيحة إلا أن السنة دلت على تثنية التكبير في أول الإقامة وفي أخرها، وكذلك تثنية قول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، شيخ الاسلام ﷺ وقد ذكر أقوال أهل العلم واختيار بعضهم: أذان بلال وإقامة بلال، واختيار بعضهم: أذان بلال وإقامة أبي محذورة والعكس، منهم من اختار: أذان أبي محذورة وإقامة بلال، قال: كل ما ثبت في السنة فهو سنة وللمؤذن أن يختار هذا تارة وهذا تارة وهذا من التوسعة لئلا تخفى السنة، فينكر الناس خلاف ذلك، بمعنى أنه لو غير المؤذن ربما ينكر عليه الناس، فإذا أذن أحيانًا بأذانٍ مشروع انتشر عند الناس وعلموا هذا سائغ وإن كان هذا أولى، أذان بلال أولى لأنه أذانه أمام رسول الله بحضرته في سفره وإقامته ومن ثم فهو أولى، وهو الذي عليه العمل اليوم والمؤذنون يؤذنون به ويقيمون ولا يغيرون، لكن في بعض البلدان يؤذنون بأذان أبي محذورة

(١) أخرجه البخاري (٦٠٥)، ومسلم (٣٧٨).

والأمر في ذلك واسع بمعنى أننا إذا سمعنا مؤذن يؤذن بأذانٍ مشروع فإننا لا ننكر عليه، أما الأذان البدعي كأذان بعضهم بقوله: حي على خير العمل، أو أشهد أن عليًا ولي الله، نقول: بدعي ينكر على صاحبه، قد خالف سنة النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، فلا يجوز له أن يؤذن هذا الأذان ولا يجوز إقراره بل ينكر عليه.

قال ﷺ: **(وَيَنْبَغِيْ أَنْ يَكُوْنَ الْمُؤَذِّنُ أَمِيْنًا)** هذه صفات المؤذن التي ينبغي أن يتصف بها وإذا تنازع الناس وتشاحوا وأراد كل واحد أن يؤذن فإنه يُبحث عن أكملهم في هذه الصفات، إذن أول صفة ذكرها أن يكون أمينًا، لأنه مؤتمن على صلاة الناس، فبأذانه يصلي الناس لا سيما النساء في البيوت، ومؤتمن على صيام الناس وعلى فطرهم، فاشترط أن يكون أمينًا وأن يكون عدلًا ولو ظاهرًا، ولهذا نقول: العدالة شرطٌ في الظاهر، وأما في الباطن فهو مسنون؛ لأن الباطن لا يعلمه إلا الله لكننا إذا وجدناه أمينًا تقيًا صالحًا في ظاهره وباطنه وعليه أمارات الصلاح والاستقامة فهو أولى لكننا لا يجوز لنا أن نُعين مؤذنًا فاسقًا، وهو الذي ظهر عليه الفسق بفعل كبيرة أو إصرارٍ على صغيرة، لا سيما إذا كان المؤذن راتبًا يعني ثابتًا في المسجد، لكن لو أذن مرة وعنده شيءٌ من التقصير، يغتفر في ذلك إنما الكلام على من يلي الأذان ويكون راتبًا فيه نقول: يشترط أن يكون عدلًا غير فاسق، وهل يشترط أن يكون عدلًا في الظاهر والباطن؟ نقول: هذا صفة كمال، ولهذا نقول: كلما كان لله أتقى وأقرب كان أولى، كما أن الأمانة مهمة فيما يتعلق باطلاعه على بيوت الناس وعوراتهم، لا سيما في القِدم لما كان المؤذن يصعد منارة المسجد فيؤذن فربما اطلع على بيوت الناس أو اكتشف شيئًا من عورات البيوت، فاشترط فيه أن يكون أمينًا متعففًا عن النظر والاطلاع على عورات الناس وأيضًا لو رأى شيئًا كتمه.

قال ﷺ: (**وَيَنْبَغِيْ أَنْ يَكُوْنَ الْمُؤَذِّنُ أَمِيْنًا، صَيِّتًا**) أي رفيع الصوت، لأن عبد الله بن زيد الأنصاري ﷺ لما أُرِيَ الأذان في المنام وقص الأذان على رسول الله ﷺ وذكر له جمله، قال له ﷺ: «**أَلْقِه على بِلالٍ فإنه أَنْدَى منك صَوْتًا**»[1] وحديث عبد الله بن زيد عند أصحاب السنن هو أصل مشروعية الأذان، فإن الصحابة ﷺ لما قدموا المدينة كانوا يتحينون أوقات الصلاة فيأتون، فربما فاتت بعضهم أو تأخر، فتشاوروا فيما بينهم بمقترح يخبرهم بدخول الوقت ويشعرهم به، فقال بعضهم: لعلنا نتخذ ناقوسًا مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم: بل لعلنا نتخذ بوقًا مثل بوق اليهود، فتفرقوا ﷺ فلما نام عبد الله بن زيد الأنصاري ﷺ أُري في المنام رجلًا معه ناقوس فقال له و حاوره، قال له: أتبيعه؟ قال: لما؟ قال: ننبه ونذكر الناس به، قال: هلا أدلك على خير منه، تقول: إذا أرت الصلاة الله أكبر الله أكبر وذكر له جمل الأذان المعروفة اليوم التي بها يؤذن الناس، فأصبح ﷺ وجاء للنبي ﷺ وأخبره الرؤيا، وأنه رأى في المنام أنه أمام من يخبره كيف يؤذن، وفي الحديث: فلما فرغ من الأذان رجع قليلًا ثم أقام، فألقى عليه في نومه جمل الأذان وكلمات الأذان ثم كلمات الإقامة فقال له ﷺ: «**هذه رؤيا حق، قم فالقه على بلال فإنه أندى منك صوتًا**»[2]، وفي الصحيحين عن ابن عمر ﷺ أن عمر الفاروق ﷺ قال: قم فأذن، فتواترت واتفقت رؤى الصحابة ﷺ على الأذان المعروف اليوم، سواءً كان الرائي عبد الله بن زيد الأنصاري وحديثه في السنن أو كان في الصحيحين في حديث عبد الله بن عمر عن أبيه أنه هو الذي رأى وأمر عمر بلالًا أن يؤذن فهي رؤيا حق

---

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ١٨٣)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٦)، والبيهقي (١٩٤٧) باختلاف يسير، وصححه الألباني في إرواء الغليل.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحة عن عبدالله بن زيد بلفظ: «لَمَّا أصبَحْنا أتينا رسولَ اللهِ ﷺ فأخبرتُهُ بالرُّؤيا، فقالَ: إنَّ هذِهِ الرُّؤيا حقٌّ، فقُم معَ بلالٍ فإنَّهُ أندَى -أو أمدُّ صَوتًا- مِنكَ فألقِ عليهِ ما قيلَ لَكَ فيُنادي بذلِكَ قالَ: ففَعلتُ فلمَّا سمعَ عمرُ بنُ الخطَّابِ نداءَ بلالٍ بالصَّلاةِ خرجَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ يَجرُّ رداءَهُ وَهوَ يقولُ: يا رسولَ اللهِ والَّذي بَعثَكَ بالحقِّ لقد رَأيتُ مثلَ الَّذي قالَ: فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: فللَّهِ الحَمدُ».

تواطأت من الصحابة ﷺ، أرشدهم الله جل شأنه بها إلى أحسن الكلام وأفضله وهو ذكر الله والنداء بهذا النداء الخالد، فقول النبي ﷺ **«ألقِهِ على بلالٍ فإنه أَندى منك صَوْتًا»**[1] أي أعلى وأرفع وأحسن، ولهذا قالوا: الصيت :هو رفيع الصوت وحسن الصوت، فكلما كان حسن الصوت كان أولى، بشرط ألا يأتي بلحون الفساق، لكن يطربه و يرتله ويحسنه ويجمله هذا أمر مشروع.

قال ﷺ: **(عَالِمًا بِالأَوْقَاتِ)** ليؤذن على الوقت، ولا يتقدم أو يتأخر فإنه يترتب على آذانه في الوقت الصلاة والصيام والفطر، ولا يكتفي بالوسائل العصرية من تقويم وساعة في يده أو ساعة في المسجد، بل لا بد أن يكون ملمًا بالأوقات يعرف متى يدخل الوقت، لا سيما أن هذه الوسائل قد تتخلف عنده يومًا من الدهر، فيكون أكثر معرفة من غيره بأوقات الصلاة، وسيأتينا إن شاء الله تعالى في الباب القادم شروط الصلاة وبيان مواقيتها، إلا أنه إذا لم يتيسر من يعلم الأوقات لكن عنده من يعلمه أو ساعة أو منبه أو جوال أو تقويم أو أهل يذكرونه قبل الوقت بزمن فلا حرج، لأن ابن أم مكتوم ﷺ كان كفيف البصر وكان مؤذنًا، فعُلم أنه لا يشترط أن يكون مبصرًا ولا أن يكون عالمًا بنفسه لكن لابد أن يكون عنده اهتمام وعناية.

قال ﷺ: **(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ قَائِمًا)** هذا بالإجماع، وفي الصحيح أنه ﷺ قال لبلال: **«قم فأذِّن»**[2] وحكى الإجماع غير واحد على القيام في الأذان وأنه لم يُعلم عن أحد أنه أباح الأذان قاعدًا مع القدرة على القيام، قالوا الخطبة جاء فيها كلام أنه قد يخطب جالسًا، أما الأذان فلا، إلا في حق المعذور كما لو اعتل المؤذن الراتب ونحوه فإن له أن يؤذن جالسًا.

---

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ١٨٣)، والبيهقي (١٩٤٧)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٠٣)، ومسلم (١١١).

قال ﷺ: (**وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ قَائِمًا، وَمُتَطَهِّرًا**)، أما الطهارة من الجنابة فشرط عند جمع من أهل العلم وهو الصحيح إذ لا يؤذن الجنب؛ لأن في الأذان ذكر و فيه دخول للمسجد ولبثٌ فيه، فتنافى ذلك مع الجنابة، ولهذا نقول: إذا كان جنبًا يغتسل أو يؤذن غيره، وإن أباحه بعضهم لكن الصحيح أن الجنب لا يؤذن، وأما الطهارة الصغرى فهي سنة في حق المؤذن، أن يؤذن وهو على طهارة متوضأ، وأما حديث «**لا يؤذِّنُ إلَّا متوضِّئٌ**»[1] ففيه ضعف، ولو صح لكان فيصلًا في الموضوع فإن فيه النهي، لكن الحديث ضعيفٌ رفعه وربما صح موقوفًا على أبي هريرة ﷺ، ومن ثمَ فينبغي للمؤذن أن يتوضأ ويتطهر الطهارة الكبرى والصغرى وأن يؤذن على أحسن هيئة، ويبقى في المسجد بعد آذانه حتى تقام الصلاة ويصلي مع الناس، ولا يتعود كما يفعل بعض المؤذنين هداهم الله يؤذن ثم يخرج على سبيل الانتظام كل يوم وكل صلاة يؤذن ويخرج يتوضأ ثم يدخل مع المتأخرين، نقول: هذا من الكسل، وهذا من الحرمان، والنبي ﷺ نهى عن الخروج من المسجد، كما في حديث أبي هريرة لما أبصر رجلًا يخرج من المسجد بعد الأذان قال: «**أَمَّا هذا فقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ**»[2] فكيف يكون المؤذن هو الذي كل يوم يخرج بعد الأذان، نقول: لا ينبغي هذا ولا يليق به، لكن لو ضاق به الوقت ووصل وقت الأذان وهو على غير طهارة فأذن ثم خرج يتوضأ، نقول: لا حرج، لكن لا يكون ديدنه وعادته أن يؤذن على غير طهارة.

قال ﷺ: (**عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ**) هذا سنة أن يصعد على مكان مرتفع ليُسمع صوته، وقد كان بلال ﷺ يؤذن على سطح امرأة بيتها أرفع بيت جوار المسجد، لا سيما أذان الفجر، واليوم يقوم مقام هذا مكبرات الصوت، فإنه يؤذن في المسجد لكن صوته يرفع عبر المنائر ومكبرات

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٠)، وضعفه السيوطي في الجامع الصغير (٩٩٢٠)، وأيضًا ضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (٢٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (٦٥٥).

الصوت الموزعة في أركان المسجد غالبًا، (**مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ**) قيل: لأن الملك الذي أَرى عبدالله بن زيد الأذان كان مستقبل القبلة، نقول: ولأن بلالًا ﷺ ومؤذني رسول الله ﷺ كانوا يستقبلون القبلة، وهي أشرف الجهات، ولهذا يستقبل القبلة ويأتي أنه عند الحيعلتين يلتفت يمينًا وشمالًا.

قال ﷺ: (**فَإِذَا بَلَغَ الحَيْعَلَةَ** -أي قول حي على الصلاة حي على الفلاح-، **الْتَفَتَ يَمِيْنًا وَشِمَالاً، وَلا يُزِيْلُ قَدَمَيْهِ**)، يعني يلتف بوجهه ورقبته وصدره، وأما قدماه فتبقيان مستقيمتان مستقبلًا بهما القبلة، فلا يدور في آذانه كما يفعل بعضهم، نقول: السنة دلت على أنه يلتفت بوجهه ورقبته وصدره، كيف يكون؟ يقول: حي على الصلاة، يلتفت يمين ، حي على الصلاة يلتفت يمين، ثم يقول: حي على الفلاح يلتفت شمال، حي على الفلاح يلتفت شمال، وإن قال: حي على الصلاة والتفت عن يمينه، ثم قال: حي على الصلاة والتفت عن يساره، ثم قال: حي على الفلاح والتفت عن يمينه، ثم قال: حي على الفلاح والتفت عن يساره فكل ذلك وارد، والحكمة في الالتفات ليسمعه الناس، من في الجهات ونواحي المسجد كلها، فإنه إذا أذن وهو مستقبل القبلة لا يبلغ الناس جميعًا صوته فإذا التفت عند الحيعلتين أسمع أكبر عدد ممكن.

إذا كان يؤذن بمكبر صوت فهل يشرع له الالتفات؟ نقول: نعم تبقى هذه السنة لكنه لا يبالغ في الالتفات لئلا يضعف صوته فتنخرم الحكمة التي لأجلها شرع الالتفات، نقول: لا يكون أثناء قوله: حي على الصلاة حي على الفلاح صوته لا يسمع، لأنه يلتفت والمكبر أمامه، لكن ينحرف انحرافًا يسيرًا يحافظ فيه على السنة مع بقاء الصوت، وقد جاء في الحديث

حديث ابن محذور أنه قال: «**كنت أتتبع فاه يمينًا وشمالًا، وهو يقول حي على الصلاة حي على الفلاح**»[١].

قال ﷺ: (**وَيَجْعَلُ إِصْبَعَيْهِ فِيْ أُذُنَيْهِ**) كذلك من السنن للمؤذن أن يدخل سبابتيه داخل صماخ أذنيه، أو يضع أصابعه ممدودة على أذنيه، كل ذلك سائغ وارد، والمقصود من هذا أنه أرفع لصوته، إذا غطى أذنيه سواء بسبابتيه، أو بسباحتيه، أو بيده كاملة، قال ﷺ: (**وَيَتَرَسَّلَ فِي الأَذَانِ**) أي يرتله ولا يسرع فيه، فإن المقصود في الأذان إبلاغ الناس دخول الوقت فجاءت السنة بالترسل فيه وعدم الإسراع والحدر لأن ذلك أبلغ في الإسماع.

وهل يقرن بين التكبيرتين؟ أو يفردهما أو يفردها؟ قولان لأهل العلم وبكلٍ وردت السنة فلا ينكر على من قرن ولا على من أفرد، إلا أن الترسل مع الإفراد أبلغ، فيقول: الله أكبر ويقف عليها ثم يكبر الثانية، لكن إن قال: الله أكبر الله أكبر فلا حرج، بل نقول: جاءت به السنة، ولا ينكر على من فعل هذا لكن المقصود أنه يرتل ويترسل في الأذان، (**وَيَحْدُرُ الإِقَامَةَ**) أي يسرع في الإقامة لأنها إبلاغ الحاضرين، ولهذا لم تدعو الحاجة لرفعها من على المنائر، ولا فوق سطح المسجد، كانوا يقيمون في موضع صلاتهم مما يدل على أن الإقامة لإسماع من في المسجد وإخبارهم بإقامة الصلاة، اليوم لما وجد المكبر صار فتنة لكثير من الناس وأعانهم على الكسل، فأصبحنا نسمع من يقول: لم يقم بعد، إذا قيل له الصلاة الصلاة فيتأخر ويتكاسل ويتململ حتى يسمع الإقامة، فكان رفع الصوت بالإقامة كما هو المعروف اليوم والمشهور في المساجد سببًا لكسل بعض الناس، و بعض الناس يقول: بل هو يعين الناس على الخير، إذ لو

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٤)، ومسلم (٥٠٣) عَنْ وهب بن عبدالله السوائي أبو جحيفة قال: «أَتَيْتُ النبيَّ ﷺ بمَكَّةَ وهو بالأَبْطَحِ في قُبَّةٍ له حَمْرَاءَ مِن أَدَمٍ، قالَ :فَخَرَجَ بلَالٌ بوَضُوئِهِ، فَمِنْ نَائِلٍ ونَاضِحٍ، قالَ: فَخَرَجَ النبيُّ ﷺ عليه حُلَّةٌ حَمْرَاءُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إلى بَيَاضِ سَاقَيْهِ، قالَ: فَتَوَضَّأَ وأَذَّنَ بلَالٌ، قالَ :فَجَعَلْتُ أَتَتَبَّعُ فَاهُ هَا هُنَا وهَا هُنَا يقولُ: يَمِينًا وشِمَالًا يقولُ: حَيَّ علَى الصَّلَاةِ حَيَّ علَى الفلاحِ».

لم يسمعوا ربما فاتتهم الصلاة، نقول: صحيح أن بعض الناس تعينه ، كغافل أو نائم ونحوه، لكن جُل الناس الذين لا يتحركون للمساجد إلا بعد الإقامة محرومون، مُفَرطون، إذا كان بعض السلف يقول: «عبد السوء الذي لا يأتي إلى الصلاة إلا إذا نودي لها» فما بالنا وما حالنا نسأل الله أن يهدي قلوبنا ويصلح فسادها، الواحد لا يأتي إلا بعد الإقامة هذا يفوت على نفسه أجورًا عظيمة، منها المشي بسكينةٍ ووقار، ومنها الدعاء، فإن الذي يأتي مبكرًا يدعو دعاء الخروج من بيته، ويمشي بتؤدة ووقار وسكينة، ويدخل المسجد فيؤدي تحيته ويؤدي سنة الراتبة إن كان للصلاة راتبة كالظهر والفجر، وإلا فإنه يصلي تحية المسجد ثم يجلس في مصلاه يقرأ قرآنًا، يراجع حفظًا، يتدبر شيئًا مما حفظ أو مما تلا، يدعو يسبح يهلل يقرأ ورده، فما تقام الصلاة إلا وقد جمع كنزًا عظيمًا من الحسنات، وهيأ نفسه للصلاة، إذ قد انقطع وبَعُد عن الشواغل، وهذا من أعظم أسباب الخشوع في الصلاة، أن ينقطع الإنسان عن الدنيا وما عنده من عمل قبل الصلاة بوقتٍ كافٍ، وتصور كيف تكون صلاته و صلاة من لم يأتي إلى الصلاة إلا بعد الإقامة، يهرول أحيانًا ويسرع ثم يأتي فيدخل الصلاة وربما نَفَسه مرتفع وعنده شيءٌ مما علق في يده وفي ذهنه من عمل الدنيا أو العمل والشغل الذي هو فيه، فيمكن تنتهي الصلاة وهو لم يتفرغ لها، بخلاف من تقدم وبَكر فإنه ينال الأجور العظيمة في التبكير، وفي الدعاء بين الأذان والإقامة الذي لا يرد وفي قراءة القرآن ومراجعة حفظه ونحو ذلك، وكم حفظ أناس القرآن كله في استغلال واغتنام ما بين الأذان والإقامة، فعشرين دقيقة ليست قليلة إذا حافظ عليها المسلم في اليوم يعني ثمانين دقيقة بالنسبة للفروض غير المغرب وعشر دقائق في المغرب، يعني هناك تسعين دقيقة في الانتظار هذه ساعة ونصف، وبعض المساجد يلبث خمسًا وعشرين دقيقة وبعضها ثلاثين دقيقة، في زمن الشيخ محمد بن إبراهيم ﷺ مفتي الديار السعودية شيخ مشايخنا وسماحة الشيخ ابن باز، حدد للمؤذنين أن يقيموا الظهر والعصر والعشاء والفجر بعد عشرين دقيقة، والمغرب لا يزيدون عن عشر دقائق، اليوم هو

قريب من هذا وبعض المساجد تمده خمسة وعشرين إلى ثلاثين في الفجر، الشاهد أن هذا الوقت الحد الأدنى تسعين دقيقة، ليست قليلة ساعة ونصف يستطيع أن يقرأ فيها شيئًا عظيمًا ويختم ختمات ليست ختمة واحدة في الشهر، ويراجع حفظه ويتدبر معاني ما درس وما حفظ ويدعو ويغتنم، فالشاهد أن الإقامة اليوم بمكبرات الصوت صارت سببًا لكسل بعض الناس، فهي وإن كانت موقظة لبعض الناس ومنبهة إلا أنها سببًا لكسل بعضهم، ومثله رفع الصلاة كلها بالمكبر، وفتح السماعات الخارجية، هذا فيه خير من حيث أن الناس يسمعون كلام الله ويعيشون الروحانية والقرآن والمواعظ والصلاة ونحو ذلك، لكن فيه أيضًا سببًا لبعض الناس بالكسل وأنه أيضًا حتى مع الإقامة ما يتحرك أو يتحرك بالبطء يحسب أنه إذا أدرك ركعة فإنه كأنه أدرك الصلاة من أولها وما علم هذا المحروم أنه إذا أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد فليس كمن لحق تكبيرة الإحرام وأدركها مع الإمام، ولا تدرك تكبيرة الإحرام إلا إذا أدركها وهو في المسجد، أما إذا كبر الإمام وهو في الطريق إلى المسجد فإننا نقول فاتته تكبيرة الإحرام، وإن لحق الركعات كلها لكن تكبيرة الإحرام فاتته.

قال ﷺ: **(وَيَقُوْلُ فِيْ أَذَانِ الصُّبْحِ: «الصَّلاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»، مَرَّتَيْنِ بَعْدَ الحَيْعَلَةِ)** إذا أذن لصلاة الفجر أو أذان الفجر صلاة الصبح فإنه يقول بعد قول حي على الفلاح يقول: الصلاة خير من النوم، وهذا التثويب مسنون ومشروع في هذه الصلاة فحسب ولا يشرع في غيرها، قد أنكر أهل العلم على من ثوب في غيرها، وقالوا: إنه بدعة منكرة جاء عن بعض الصحابة ﷺ حتى لو كان الناس قد ناموا وتعودوا النوم مثل ما يكون مثلًا في رمضان، ينام الناس في النهار أكثر من الليل فلا يسوغ للمؤذن أن يقول لصلاة الظهر: الصلاة خير من النوم، نقول: هذا التثويب إنما هو سنة في صلاة الفجر خاصة كما جاء في الصحيح.

قال ﷺ: **(وَلا يُؤَذِّنُ قَبْلَ الوَقْتِ إِلاَّ لَهَا** -أي لصلاة الصبح- **لقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا واشْرَبُوا حتَّى يُؤَذِّنَ ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»**[1] [الحديث متفق عليه])

يقول ﷺ: **(وَلا يُؤَذِّنُ قَبْلَ الوَقْتِ إِلاَّ لَهَا)**، هذا بالإجماع في صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا يحل للمؤذن أن يؤذن قبل الوقت عمدًا، ولو أذن سهوًا قطع أذانه إذا علم، ولا يسوغ له أن يكمله متى شعر، بأن انتبه أو نُبه نقول يقطع الأذان، لأنه إذا أكمله سيبني عليه قوم، وربما امرأة سمعت فكبرت وصلت، ولم تنتبه لغيره من المؤذنين، وربما أيضًا إن كان مغربًا أفطر بأذانه من أفطر، وهذا يقع كل سنة من يسأل عن أن إمامًا تعجل فأذن قبل الأذان بدقائق ثلاث أربع خمس، نقول: صومهم صحيح لكن لا ينبغي للمؤذن أن يتعجل وأن يكون أول المؤذنين هكذا بل لا بد من التثبت و التيقن و غلبة الظن، فنقول: إنه لا يسوغ الأذان قبل دخول الوقت في الصلوات الأربع إجماعًا، و أما صلاة الصبح فيجوز و يسوغ بل يسن بشرط أن يؤذن في الوقت، فلا يؤذن قبل طلوع الفجر ويترك الأذان إذا طلع، هذا شرط مهم؛ لأن الأذان قبل دخول الوقت هذا مسنون، ولهذا قال ﷺ **«إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ** -يعني قبل طلوع الفجر- **فَكُلُوا واشْرَبُوا حتَّى يُؤَذِّنَ ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»** فإن ابن أم مكتوم رجل كفيف ﷺ كان لا يؤذن حتى يُقال له: أصبحت أصبحت، قال الراوي: وما كان بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا.

متى يشرع الأذان الأول؟ أو الأذان قبل دخول الوقت؟ قال بعضهم: من نصف الليل، وقال بعضهم: ثلثه الأخير، والصحيح أنه لا ينبغي أن يبالغ فيه، بل يكون قبل أذان الفجر بساعة على الحد الأقصى، أو ثلثي ساعة أو نصف ساعة، لا يزيد لأن الحكمة منه أن يقوم النائم وأن يرجع القائم، فالقائم يعرف أن الوقت قرب فيوتر، وإذا كان عازمًا على الصيام

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢) باختلاف يسير، ومسلم (١٠٩٢).

يتسحر، والنائم يقوم فيوتر فيدرك نصيبه من الليل، هذه الحكمة لا تتحقق إذا كان الأذان الأول قبل الفجر بساعات كان نصف الليل أو ثلث الليل، نقول: لا تتحقق هذه الحكمة لكن إذا قرب من أذان الفجر على أكثر تقدير ساعة تحقق المراد والمقصود، ولو كان ثلثي ساعة أو نصف ساعة يحصل به المقصود، ولابد أن يؤذن في الوقت وإذا وجد في الحي أو في البلد من يؤذن الأذان الأول يحصل المقصود، ولو اتفق المؤذنون كلهم يؤذن الأذان الأول، نقول: لا حرج لكن الحرج أن يتركوا الأذان الأخير، لأن فيه تلبيسًا على الناس وفيه ترك الواجب والعمل بالمسنون أو المندوب، فنقول: إذا كنت ستؤذن الأذان الأول فاحرص على الأذان الأخير، ثم إن الأذان الأول ليس فيه تثويبًا، فلا يقال فيه: الصلاة خير من النوم، وإنما يقال ذلك في الأذان الذي عند طلوع الفجر.

قال ﷺ: (**وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ، أَنْ يَقُوْلَ كَمَا يَقُوْلُ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «إذا سَمِعتُمُ النِّداءَ، فقولوا مِثلَ ما يقولُ»**[1]) هذا سنة مؤكدة وذهب بعض أهل العلم إلى الوجوب لعدم الصارف، قال : «**إذا سَمِعتُمُ النِّداءَ**» حتى قال بعضهم: يجيب ولو في صلاته، والصحيح: أنه إذا كان مشغولًا كمن يصلي أو يقضي حاجته لا يجيب، إلا أنه يقضي ما فات إن أمكنه ذلك، كأن ينصرف من صلاته والمؤذن في التشهدات نقول: يكبر ثم يدرك ما بقي، وهكذا لو خرج من الخلاء يكمل «**فإذا سَمِعتُمُ النِّداءَ، فقولوا مِثلَ ما يقولُ**»، اليوم يتسلط الشيطان على كثير من الناس إذا أذن المؤذن بأحاديث جانبية، ويشغلهم بشغل ما كانوا فيه قبل الأذان، ليفوتهم هذا الأجر العظيم، فإنه ﷺ قال: «**إذا سَمِعتُمُ النِّداءَ، فقولوا مِثلَ ما يقولُ**» إلا في الحيعلتين فإنه يقول بدل حي على الصلاة حي على الفلاح، لا حول ولا قوة إلا بالله؛ لأن الحيعلتين ليستا ذكرًا وإنما نداء ودعاء للصلاة، فهو يقول حي على الصلاة حي على

(١) أخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣)، وأبو داود (٥٢٢)، والترمذي (٢٠٨)، والنسائي (٦٧٣)، وابن ماجه (٧٢٠)، وأحمد (١١٧٤٢) واللفظ له.

الفلاح، ولهذا لو قالها في الصلاة بطلت صلاته، بخلاف بقية أذكار الأذان فهي أذكار، التكبير والشهادة كلها أذكار، فإذا قال في صلاته: الصلاة خير من النوم أو قال: حي على الصلاة حي على الفلاح، نقول: هذا ليس ذكرًا ومن ثمَ لا يتابع وهو يصلي من ناحية وإذا كان في مكان قضاء الحاجة ونحوه فإنه أيضًا لا يتابع المؤذن، وقد أبدلها النبي ﷺ بخير الذكر الذي هو كنز من كنوز الجنة وهو قول: (لا حول ولا قوة إلا بالله) أي لا حول لي ولا قوة في انتقالي من مكاني إلى إجابة هذا المؤذن وهذا الداعي للصلاة وللفلاح إلا بحول الله وقوته وإعانته وتوفيقه وتسديده، فهو المعين وهو الموفق وهو المسدد لعبده، ولا حول للعبد ولا قوة، فينفي حوله وقوته ويستعين بالله المعين جل شأنه، ولابد أن تقال هكذا لا حول ولا قوة إلا بالله، لا كما يقول بعضهم: لا حول الله، نقول: لا يجوز هذا، وليس ثمة اختصار في الذكر مثل ﷺ كثير ما نسمع من يختصرها كتابة أو قراءة، نقول: لا يجوز اختصارها لا بد أن يقولها كاملة فصيحة واضحة ﷺ، فلا يقال صلعم أو صلى وسلم يعني يفصحها، فإذا قال المؤذن في أذان الفجر: الصلاة خير من النوم، فظاهر الحديث أنه يقول مثله، لأنه ﷺ قال: **«إذا سَمِعتُمُ النِّداءَ، فقولوا مِثلَ ما يقولُ»**، فإذا قال: الصلاة خيرٌ من النوم، فليقل مثله، ولا يقول: صدقت وبررت فإن هذا روي لكنه يقول ما صح عنه ﷺ من قول الصلاة خير من النوم، وكذا إذا أقام المؤذن فإن السنة متابعته، وهذه سنة تخفى على بعض الناس يحسب أن المتابعة في الأذان فقط، نقول: الأذان والإقامة المتابعة فيهما مشروعة، فإذا أقام المؤذن الصلاة فتابعه وقل مثلما يقول، فإذا قال: قد قامت الصلاة فلتقل مثله، ولا تقل: صدقت وبررت بل تقل قد قامت الصلاة، فإذا فرغ المؤذن من الأذان شُرع لمن أجابه واستمع إليه أن يقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة أي هذه الدعوة للصلاة والنداء لها، التامة الكاملة التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه وهي من خصائص هذه الأمة المحمدية، أرشدهم الله إلى هذا الأذان العظيم في هذه الرؤيا التي أريها الفاروق أو أريها عبد الله بن زيد في جمل عظيمة فيها تكبير وإجلال

وتعظيم لله ثم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم دعوة للصلاة بأحسن عبارة، حي على الصلاة حي على الفلاح، ثم ختم بتعظيم الرب وإجلاله جل جلاله، ثم شهادة التوحيد، فإذا سمع المؤذن ونادى وأجابه يقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة -يعني التي ستقوم وقد نادى لها المنادي- آتِ محمدًا الوسيلة وهي الدرجة الرفيعة في الجنة التي لا تنبغي إلا لعبد، ونسأل الله أن يكون هو صلوات ربي وسلامه عليه، الوسيلة والفضيلة قيل: الفضيلة هي تكرار للوسيلة، وقيل: هي منزلة أخرى، وابعثه مقامًا محمودًا، هذا المقام المحمود اختلف أهل العلم فيه، وأقرب الأقوال الذي ذهبت إليه الجماهير أنه الشفاعة العظمى يوم القيامة التي يعتذر عنها النبيون والمرسلون، ثم يقوم ﷺ ويسجد تحت العرش ويحمد الله بمحامد ويفتح عليه بمحامد، ثم يقال له: ارفع راسك، وسل تعطى، فيشفع للفصل بين الخلائق، وقيل: بل هو إجلاسه جوار ربه على العرش، وهذا قد جاء فيه حديث وهو صحيح أيضًا، والله جل شأنه يكرم هذا النبي المصطفى والرسول المجتبى بكل كرامة، فهو أكرم الأنبياء وأفضل المرسلين، آتِ محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه اللهم مقامًا محمودًا الذي وعدته، وأما زيادة إنك لا تخلف الميعاد فإنها ضعيفة، فيقتصر المسلم على الصحيح، وثمرة هذا الذكر وهذا الدعاء أنه تحل له شفاعة النبي ﷺ، وهذا فضل عظيم، يحصل به شفاعة الرسول ﷺ.

هذا ما تيسر مما ذكره المؤلف باقي عندنا مسائل يذكرها أهل العلم لعلنا نذكرها هنا تباعًا تتعلق بالأذان لكن المؤلف لم يذكرها، منها فضل الأذان لا يخفى لكن هل هو الأفضل؟ أو هل هو أفضل أو الإمامة؟ أيهما أفضل؟ إذا أتيح للمسلم أن يكون إمامًا أو مؤذنًا، ما هو الأفضل؟ الأذان أو الإمامة؟ اختلف أهل العلم ﷺ في هذه المسألة على قولين مشهورين:

القول الأول: مذهب الحنفية والحنابلة أن الأذان أفضل من الإمامة وهو اختيار شيخ الإسلام وجمع من المحققين واحتجوا على ذلك بأحاديث كثيرة جدًا وردت في فضل الأذان ولم ترد في فضل الإمامة منها حديث معاوية في الصحيح عند مسلم **«أطولُ النَّاسِ أعناقًا يومَ القيامةِ المؤذِّنونَ»**[1]. وهذا حديث عظيم وشرف دونه كل شرف، أن يأتي الناس يوم القيامة في المحشر فيعرف المؤذنون بطول أعناقهم، هذا شرفٌ ومزية ورفعة يعرفون بها من بين الخلائق، وقال بعضهم بل الأعناق هنا ليست الأعناق الرقاب وإنما السرعة، قالوا: ومنه العَنق وهو السرعة في المشي، فكأنه أسرع الناس في المحشر وصولًا، وعلى كلٍ نقول: هذا أو ذاك كلاهما يدل على فضل المؤذن وشرفه، كما يدل على فضل المؤذن أنه يشهد له كل من سمع صوته من جن وأنس وحجر ومدر، كل شيء، ولهذا في حديث عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني أن أبا سعيد الخدري ﷺ قال له: **«إنك رجل تحب البادية، فإذا كنت في باديتك وغنمك وحضرت الصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع صوتك جن ولا أنس ولا شيء إلا شهد لك يوم القيامة»** قال أبو سعيد: **«هكذا سمعت عن رسول الله ﷺ»**[2] [والحديث في الصحيح] وهذا فضلٌ عظيمٌ، أن يشهد للمؤذن كل من سمع صوته من الحجر والشجر والجبال والأشجار والناس والجن، يشهدون له يوم القيامة، ويكفيه فضلًا وشرفًا أنه أول من يدخل في قول الله جل شأنه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [فصلت: ٣٣] فهو أول الداخلين وهو أول الداعين وهو يدعو إلى أفضل العبادات وأجلها وأشرفها، فهذه أحاديث كثيرة تدل على فضل المؤذن وشرفه.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٩) بلفظ: «أنَّ أبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ، قالَ له: إنِّي أرَاكَ تُحِبُّ الغَنَمَ والبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ في غَنَمِكَ، أوْ بَادِيَتِكَ، فأذَّنْتَ بالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بالنِّدَاءِ، فإنَّهُ: لا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ، جِنٌّ ولَا إنْسٌ ولَا شيءٌ، إلَّا شَهِدَ له يَومَ القِيَامَةِ».

القول الثاني: أن الإمامة أفضل وهو مذهب المالكية والشافعية، قالوا: لأن النبي ﷺ وخلفاؤه من بعده تولوا الإمامة ولم يتولوا الأذان، فدل على فضل الإمامة وشرفها على الأذان، قالوا: ولأنه يختار للإمامة الأكمل والأفضل، شروط الإمامة آكد وأعظم من شروط المؤذن.

والراجح والعلم عند الله تعالى: هو القول الأول وهو أن الأذان أفضل من الإمامة؛ لأن النصوص وردت في فضله وشرفه، وأما كون النبي ﷺ والخلفاء من بعده لم يلوا الأذان وإنما ولوا الإمامة؛ فلأن هذه من وظائفهم ومهماتهم، فإن من مهام الإمام الأعظم أن يلي الإمامة الصغرى، أي الصلاة هذه وظيفة الإمام الأعظم إمام المسلمين، أن يكون واليًا وأن يكون إمامًا ولم يتيسر لهم أن يجمعوا بين الأذان والإمامة، فحافظوا على الوظيفة لهم وهي الإمامة وتركوا الأذان لعامة المسلمين، ولهذا جاء عن الفاروق عمر رضي الله عنه أنه قال: «**لولا الخلافة لأذنت**» فعُلم أنهم يعرفون فضلها وأنهم لا يتركونها لكنهم قد شغلوا عنها بالخلافة العظمى، وأما كونه يُختار للإمام الأفضل فهذا يدل على شرف الإمامة ولا خلاف في شرفها وفضلها، إنما الخلاف هل هو أفضل من الأذان أو لا؟ أما أن الإمام منصب عظيم وله فضلٌ وأجرٌ وشرفٌ، نقول: هذا لا خلاف فيه، لكن كونه يختار للإمامة الأفضل والأكمل، نقول: هذا لفضله وهذا لا تنافي فيه ولا يعارضه كون الأذان جاءت به النصوص، وإذا عُلم هذا فإنه يُعلم خطأ الناس وزهدهم في الأذان، وأنه لا يليه أحيانًا إلا العوام أو العمال ومن يلحن فيه ومن يخطئ ومن يقصر، نقول: الأذان منزلة عظيمة وشعيرة مهمة ينبغي أن يليه من يحسنه، وأن يهتم به أهل العلم والخير والفضل والصلاح، ففيه من الحديث والشرف ما ليس في غيره، وهو أول الداخلين للمسجد غالبًا وآخر الخارجين، هذا الأصل في المؤذن أنه أول من يدخل مسجد وآخر من يخرج، وهو مع ولاية الأذان غالبًا يهتم بالمسجد ويراعيه ويهتم بشؤونه، فهو يجمع خيرات مع خيرات، وهو إذا دخل المسجد أول الداخلين وخرج، كم

يجلس في المسجد ويلبس ربما ساعة في بعض الفروض، فالله جل شأنه فضّله وشرّفه بهذه الفضائل واختصه بها من بين غيره، فلا يُزهد في الأذان ويليه العوام، وإنما نقول: ينبغي أن يتنافس فيه المتنافسون، ولهذا تشاحَ الصحابة ﷺ في الأذان في القادسية ، فأقرع بينهم سعد ﷺ، وهذا دليل على فضله وشرفه وهو مأخوذ من حديث النبي ﷺ: **«لو يعلمُ النَّاسُ ما في النِّداءِ والصَّفِّ الأوَّلِ ثمَّ لم يجِدوا إلَّا أن يستَهِموا عليهِ لاستَهموا»**[1]، هذا دليل على فضله أيضًا، أن الناس لو علموا ما في الصف الأول من الفضل وما في النداء الأذان من الفضل ثم لم يجدوا إلا أن يقترعوا ويستهموا لاستهموا، حصل هذا في زمن الصحابة ﷺ، تشاحَ كل واحد يريد الأذان فقرع بينهم سعد ﷺ.

ولهذا نقول: في المسألة الثانية التي أيضًا لم يذكرها المؤلف، من هو الأولى بالأذان؟ الأولى بالأذان المتصف بالصفات التي ذكرها المؤلف هنا فإنه ذكر ﷺ أن يكون أمينًا صيتًا عالمًا بالأوقات، فنقول: الأولى بالأذان من جمع هذه الصفات كلها بأن كان أمينًا عدلًا في ظاهره وباطنه، عالمًا بالأوقات، صيتًا، رفيع الصوت، حسن الصوت، فإذا اجتمعت هذه الأوصاف كلها في أكثر من شخص، كلهم ما شاء الله في التقى والصلاح والديانة وحسن الصوت ورفع الصوت والعلم بالأوقات سواء، قالوا: فالأولى من يختاره الجيران؛ لأنه يؤذن لهم، ولأنه يطلع على بيوتهم فإذا اختاروه كان أولى، والمقصود بالجيران ليسوا جيران المسجد الملاصقين بل كل من يصلي في المسجد يعد من جيران المسجد، ومن ثم فإنهم إذا اختُلف في من هو الأولى وكلٌ يريد هذه الولاية، فإنا نقول: إن كانوا في الصفات السابقة سواء، فمن يختاره الجيران أو أكثرهم هو الأولى، فإن اختار الجيران الجميع وقالوا ما نفضل هذا على هذا كلهم

(١) أخرجه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧).

ما شاء الله في الصفات سواء، فإنه حينئذٍ يقرع بينهما، تجرى القرعة فمن خرج اسمه كان هو المؤذن.

من المسائل التي يذكرها أهل العلم أيضًا في باب الأذان، مسألة أخذ الأجرة على الأذان، هل يسوغ ذلك؟ هل يسوغ للمؤذن أن يأخذ من الناس أجرة، يقول: أؤذن لكم بكذا وكذا، ومثله هل يجوز للإمام أن يقول للناس: أصلي بكم بكذا وكذا أو معلم القرآن أو معلم العلوم الشرعية أو غيرها من الولايات الشرعية كالقاضي والآمر بالمعروف والناهي عن المنكر ونحوه، نقول: هذه الولايات الشرعية، التي يشترط في أصحابها أن يكونوا من أهل القربة لا يجوز لهم أخذ الأجرة عليها، ولا يماكسون الناس ويشارطونهم ويقولون: بكم نؤذن أو بكم نصلي؟ نقول: هذا خروج من العبادة الى التجارة، أقول: لا يجوز المشارطة ولا المؤاجرة على هذه القرب، من إمامة أو تعليم قرآن أو أذان وهذا مذهب جماهير أهل العلم؛ لأن هذه عبادات وقرب لا يجوز تحويلها إلى تجارات، لكن إذا كان رَزقًا من بيت مال المسلمين، فإن هذا لا حرج فيه، إذ يجب على ولي أمر المسلمين أن يهيأ للناس بيوت الله، ومن يخدمها ويصلي بالناس فيها ويؤذن فيها ويخصص لهم من بيت مال المسلمين ما يكفيهم لانقطاعهم لهذا العمل مع ما يرجونه عند الله، ولا يكون هذا همهم ولا غايتهم لكن هذا من رَزقٍ من بيت مال المسلمين لا حرج، إنما الحرج أن يكون سبيل الأجرة، بأن يقول: كم تعطوني أؤذن؟ ولا كم تعطوني أصلي بكم؟ وهذا للأسف قد يقع في بعض الناس مثلًا في التراويح يأتون بإمامٍ ويشارطونه، بكم تصلي بنا؟ يزيد وينقص ويتفاوضا معًا، نقول: ما يجوز هذا، هذه عبادة وقربة، إذا دخلت فيها التجارة والدنيا أفسدتها.

وليس هذا فقط في الأذان وإنما في كل ما يشترط في صاحبه أن يكون قربة، ولهذا جاء بالحديث حديث عثمان بن العاص **«واتَّخِذْ مُؤذِّنًا لا يأخذُ على أذانِه أجْرًا»**[1]، ولهذا إذا تقدم للآذان مجموعة وكان أحدهم يريد التطوع فهو أولى، مقدم على من يأخذ حتى لو من رَزق من بيت مال المسلمين، إذا كان محتسبًا فهو أولى بالإمامة وأولى بالأذان، أما على سبيل المشارطة والمؤاجرة؟ نقول: لا يجوز، ومثل هذا وهو يقع فيه الناس جهلًا، المشارطة في النيابة في الحج والعمرة، إذ الأذان والإمامة بحمد الله في هذه البلاد ما أحد يشارط أحد لأن ولي الأمر قد خصص لهم رَزقًا يكفيهم أو يسد بعض حاجتهم فلا يشارط الناس أحدًا على الإمامة والأذان في الأعم الأغلب، لكن قد يحتاج بعض الناس أن يحج عن ميته أو قريبه أو مريضه أو هو نفسه مريض لا يستطيع الحج فيريد من يحج عنه، يقع الناس في خطأ فادح وهو أن يبحثوا عمن يريد الحج فيشارطوه ويشارطهم، وكأنه بيع وشراء، يقولون له: كم تريد؟ ويقول: أريد كذا يقول: لا ما عندنا إلا كذا، يقول: لا بعد تزيد وإلا بدور على غيرك؟ نقول: سبحان الله، هذه الحجة إذا دخلتها الدنيا بهذا القصد هل هي تصح وتقبل عند الله؟ لو حج الإنسان لنفسه لقصد التكسب، هل يصح هذا الفعل؟ لا يصح، فإذا لم يصح عنه فلا يصح عن غيره، يقول قائل: كيف؟ هو ما يبي يحج عن أحد، نقول: سبحان الله، يحج عن غيره ويأخذ مالًا لكن ليس على سبيل الأجرة ولا المشارطة، ولهذا يقول أهل العلم: إن النائب أمين فيما يعطاه، فينفق بالمعروف ويرد ما فضل، اليوم لو يطبق هذا على عامة الذين يحجون عن غيرهم ممكن يتقاعس أكثرهم، يقول: ما دام الدعوة ما فيها فائدة، كم يبقى لي؟ يقول: لا، يعني يكون همه من الحج كم يبقى لي بعد الرجوع من الحج؟ ولهذا تجده يختار أقل المصاريف، حتى أن بعضهم إذا لم يشرط عليه نوع نسك يختار الإفراد أحيانًا لئلا يذبح هديه، وهذا بلا شك ليس نصحًا لصاحب الحجة، كيف العمل وكيف الطريق؟ نقول: الناس اليوم اعتادوا أن يخصصوا

(١) أخرجه أبو داود (٥٣١)، والترمذي (٢٠٩)، والنسائي (٦٧٢)، وابن ماجه (٧١٤)، وأحمد (١٧٩٠٦) واللفظ له.

مبلغًا يزيدون فيه إحسانًا لمن يحج وحينئذ فلا حرج، لكن لا يكون همه كم يكسب وكم يحصل وكم يوفر، أما إذا دخلت المشارطة والمؤاجرة فلا يجوز، يقول شيخ الإسلام ﷺ كلاما نفيسًا في هذه المسألة: ينبغي أن يكون الحاج عن غيره كأم موسى، فإنها تأخذ الأجرة وترضع، كيف أم موسى؟ أم موسى لما وعدها ربنا جل شأنه: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٧﴾﴾ [القصص] ألقته في اليم؛ لأن الله طمأن قلبها وأيقنت بوعد الله، وإلا فأي أمٍ تلقي صغيرها في اليم في صندوق وتلقيه في البحر، لكنها صدقت بوعد الله وموعوده فرده الله إليها، ولم يلتقم ثدي امرأةٍ قط، بحثوا عن من ترضع، كل ما جاءت امرأة لا يلتقم ثديها حتى ردوه إلى أمه، فالتقم ثديها، وأصبح هذا العدو فرعون يعطي أمه أجرةً على رضاعته، يقول شيخ الإسلام: الذي يحج عن غيره يصير مثل أم موسى، يتمنى من قلبه الحج، ويتقطع قلبه شوقًا ولهفًا إلى تلك المشاعر، ويتمنى أن يحج عن نفسه لكن ما عنده قدرة مالية فإذا علم أن عبدًا من عبيد الله مات أو مرض لم يستطع الحج فرح أن يقضي حجته وأن يتبلغ بما يأخذ من المال لا يريد زيادة فقط، يقول: يكفيني أنه يوصلني للحج فأرى تلك البقاع وأصلي فيها وأطوف بالبيت وأسعى وأقف في عرصات عرفات، فقلبه يتقطع شوقًا للحج لكنه ما يستطيع أن يحج عن نفسه فإذا علم أن ثمة مريض أو ميت ما يستطيع الحج يفرح أنه يأخذ شيئًا من المال ليتبلغ به بيت الله ويؤدي فرض الله عن أخيه المسلم، فإذا كان مثل هذا ينبغي أن يحج، ولهذا لو الناس يبحثون عن مثل هذا قد يعسر عليهم وجوده، الذي قلبه في الحج ويريد الله والدار الآخرة ويتمنى الحج، ويتقطع قلبه شوقًا لتلك المشاعر لكنه ما يستطيع أن يحج كل سنة عن نفسه، فإذا علم أن ثمة من يعطيه مالًا يتبلغ به، نقول: لا حرج، وإذا زاد في المال وأعطاه وهو لا يريد أن يرد، نقول: هذا المعمول به اليوم، لكن الفقهاء يقولون : النائب أمين فيما يُعطاه ينفق بالمعروف ويرد ما فضل، يعني ليس له إلا النفقة فقط، الزائد يرده، نقول: اليوم عامة الذين يريدون من يحج عنهم ما يريدون الفاضل، وهم يقولون: نحن مزودين

إحسانًا وإشفاقًا عليه يريد أنه يحصل شيء من المال لا حرج عندنا لكن عليه أن يتقي الله، وأن يهتم بتعلم المناسك وأداء النسك على أتم وجه وألا يكون همه الدنيا، ولهذا يقول شيخ الإسلام في تتمة كلامه وخلاصة كلامه جاء بعبارة موجزة بليغة، قال: يأخذ ليحج، ولا يحج ليأخذ، هذه الكلمة تكفي عن كل عبارة، يقول الخلاصة أن من يريد أن يحج عن غيره يأخذ من المال ليحج، لا أن يحج ليأخذ، ما يصير الحج هو الوسيلة يعني همه المال وجعل الحج وسيلة، لكنه همه الحج فيأخذ ما يتبلغ به ليحج عن غيره، ومثل هذا يقال: في الإمام والمؤذن ومعلم القرآن لا يكون همهم الدنيا وحطامها الفاني لكنهم يعطون من بيت مال المسلمين ما يكافئ انقطاعهم وتفرغهم للإمامة أو الأذان أو تعليم القرآن.

من المسائل التي أيضًا نلحقها ونذكرها هنا أن الناس قد أحدثوا في الأذان بدعًا، منها أنهم قبل الأذان في بعض الدول، يشغلون المكبر أو يفتحونه ويجعلون شيئًا من الأذكار أو قراءة القرآن أو الترانيم أو الأناشيد كل هذا بدعة منكرة، لا يشرع شيء غير الأذان لا قبل الأذان ولا بعده ثم بين الأذان والإقامة ينادون أحيانًا الصلاة أو حي على الصلاة أو نحو ذلك يتفاوتون فيها، فنقول هذا كله بدعة منكرة والنبي ﷺ يقول: **«مَن أَحْدَثَ في أَمْرِنا هذا ما ليسَ منه فَهو رَدٌّ»**[1] **«مَن عَمِلَ عَمَلًا ليسَ عليه أَمْرُنا فَهو رَدٌّ»**[2]، لا يسوغ للمؤذن أن يقول غير الجمل المعروفة، فلا يفتح المكبر ويضع له شريط قرآن ليُتلى قبل الأذان بوقت ولا ترانيم ولا أدعية ولا أناشيد، ولا بين الأذان والإقامة ينادي الناس، يكفيهم الأذان ثم الإقامة، فإن الهدي والخير كله في هدي النبي ﷺ ولم يرد عنه غير الأذان والإقامة، في بعض البلدان ما يؤذن المؤذن وإنما يوضع مكبر مسجل ويفتح وهذا من أقبح الفعال، ويدل على ضعف الهمة

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤) بنحوه، ومسلم (١٧١٨) باختلاف يسير، وأحمد (٢٦١٩١) واللفظ له.

وضعف التدين، إذ كيف يُكتفى بأذانٍ مسجل؟ نقول: ما يشرع هذا ولا يجوز، و أقبح منه توحيد الأذان في بعض الدول كما سمعت ولم أطلع على هذا أنه أيضًا يوحد الأذان بمعنى أنه ضغطة زر يؤذن في المساجد كلها بدون أن يكون ثمة مؤذن، هذا أمر منكر ولا يجوز، والأذان كما لا يخفى شعيرة فيؤدى كما جاء عن النبي ﷺ، ولهذا لم نذكر في أول الباب أن الأذان فرض على الكفاية وأن النبي ﷺ إذا أراد أن يقاتل قوم انتظر قبيل الفجر فإن أذنوا وإلا غار عليهم فإذا ترك الناس الأذان استحقوا أشد العقوبة وهي أن يقاتلهم الإمام، ولو لم يتواطؤوا على ذلك، مجرد أنهم تركوا أهل البلدة كاملة ما يؤذن فيها أحد، نقول: هؤلاء يستحقون أشد العقوبة، إذ الأذان شعيرة أهل الإيمان وأهل الإسلام، فلا يسوغ للمسلمين أن يتركوا هذه الشعيرة أو يكتفوا بمسجل أو إذاعة يُرفع فيها الأذان ميتًا ليس حيًا، يقال: حصل المقصود نقول: المقصود الشرعي أن يؤذن المؤذن إذا دخل الوقت وأن يحتسب الناس في هذا الأمر بل يتنافسوا فيه ليس مجرد أن يحتسبوا، نقول يتنافسوا فيه.

أيضًا من الأخطاء التي يقع فيها بعض الناس أنه لا يحسن أداء الأذان بجمله الصحيحة، إما أنه يطرب به تطريب لحون الفساق، هذا منكر لا يجوز أو أنه يزيد بالحركات حتى يحولها إلى حروف، أو يترك بعض الحركات أو يستبدلها بغيرها، فمن ذلك قول بعض أالله أكبر، هذا منكر لا يجوز؛ لأنه حول الهمزة إلى همزة استفهام، كأنه يسأل يقول: أالله أكبر أالله هذا خطأ، لا يسوغ لأنه يحيل المعنى، من إخبار إلى استفهام، وآخرون وهم كثر يقول: الله وكبر، فالهمزة يحولها إلى واو هذا لا يغير المعنى لكنه لا يحسن، الله أكبر يخرج الهمز، أيضًا مد أكبر الله أكبر، نقول: هذا أيضًا يحيل المعنى قالوا : إن الكبر هو الطبل وهو لا يريد هذا حتمًا، لا يقصده لكننا نقول: ينبغي أن يتقن، وإذا كان عاميًا لا يحسن فليستمع إلى من يحسن الأذان، ويكرر الأذان ويردده عبر شريط ونحوه من المؤذنين المعتبرين حتى يُحسن لفظه وأداءه، إذن ينتبه المؤذن إلى

الألفاظ، لا يحيل المعنى أو لا يلحن لحنًا يحيل المعنى فإن هذا يبطل الأذان، وأما إذا كان اللحن والتغيير لا يحيل المعنى فإن أذانه صحيح لكنه ليس هو الأكمل.

كذلك لا يسوغ للمؤذن أن يتكلم أثناء الأذان بغير جمل الأذان، وإذا تكلم بكلام لا حاجة ولا داعي فإنه يستأنف أذانه، ومن باب أولى إذا قطع الأذان بكلامٍ فاحش، كسب أو شتم ونحوه، فإنا نقول: يقطع الأذان، كما أن الأذان أيضًا عبادة من شخص واحد، فلا يكبر بعض التكبيرات إنسان ويكملها آخر، لابد أن يلي الأذان واحد، وهل يشترط أن يؤذن أو يقيم من أذن؟ نقول: هذا الأفضل وهو السنة، من أذن فهو يقيم لكن لو أذن مؤذن وأقام غيره فلا حرج، إذا سابق المؤذن غيره على الأذان وهو لم يتأخر فإنه يسوغ له أن يؤذن أذانًا ثانيًا بدل هذا الأذان، إذ لا يسوغ لأحد أن يسابق المؤذن الراتب ولا الإمام الراتب، ما دام أنه لم يتأخر ولم يوكل فلينتظر، لكن إذا تأخر تأخرًا فاحشًا لا حرج.

هل يؤذن لكل الصلوات؟ من المؤداة والمقضيات وفي السفر والحضر؟ نقول: نعم، السنة دلت على أن كل صلاة مؤداة أو مقضية يؤذن لها كما فعل ﷺ يوم الأحزاب لما شغله المشركون عن الصلوات فصلاهن جمعًا أذن وأقيم لكل صلاة، كما هو أيضًا في الجمع يؤذن للأولى ويقام، ويقام للثانية، مثل فعله ﷺ يوم عرفة، أذن المؤذن ثم أقام للظهر ثم أقام للعصر، وكذلك في مزدلفة أذن المؤذن ثم أقام للمغرب ثم أناخ كل واحد بعيره ثم أقام العشاء وصلى، كذلك لو كانت الصلاة فائتة فإنه يؤذن لها، والنبي ﷺ لما فاتته صلاة الفجر مع أصحابه انتقلوا من المكان الذي أدركتهم الشمس وطلعت عليهم وهم فيه ثم أمر بلالًا فأذن ثم ﷺ راتبة الفجر والشمس قد طلعت ثم أمره فأقام، فدل على أن الأذان مشروع في الصلاة المؤداة وفي المقضية كذلك، كذلك في السفر هو كالحضر كان ﷺ يحافظ على الأذان في سفره وحضره، كما سبق وقال لمالك بن الحويرث ومن معه: «**إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكما**

أحدكما وليأمكما أكبركما»[١] فأمر الاثنين أن يؤذنا وأن يقيما وأن يصليا، وأخبر: **«أنه ما من ثلاثة في بدو لا يصلون الجماعة إلا استحوذ عليهم الشيطان»**[٢]، وأول استحواذ الشيطان أنهم لا يؤذنون، إذا كانوا لا يصلون جماعة فإنهم لا يؤذنون، كل واحد يصلي وحده فالشيطان قد استحوذ منهم وتمكن، فدل هذا كله على شعيرة الأذان وأنها مشروعة لكل مصلٍ من الصلوات الخمس أداءً أو قضاءً أو فائتةً فيقضيها أو في الحضر أو في السفر.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: هل يصح الأذان من الصبي؟

الجواب: نعم يصح آذان الصبي بل تصح إمامته إذا كان مميزًا، في حديث عمرو بن سلمة أنه صلى بأصحابه وهو مميز ابن ست أو سبع سنين، حتى إنه ﷺ كان إذا سجد تكفئ فانكشفت عورته، فقالت إحدى النساء: واروا عنا سوأة قارئكم، فاشترى له ثوبًا عمانيًا، قال ﷺ صغير سن، قال: ما فرحت بشيء بعد فرحي بالإسلام فرحي بهذا الثوب فرحه لأنه أعطى له ثوبًا وأهدي له ثوب ليصلي به، فإذا صحت إمامته صح أذانه لكن ينبغي أن يكون في البلد مؤذنون آخرون حتى ما يكون هذا الصبي قد انقطع في الوقت ونحوه.

نريد صيغة للسؤال هنا

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣١)، ومسلم (٦٧٤) عن مالك بن الحويرث ﷺ قال: «أَتَيْتُ النبيَّ ﷺ في نَفَرٍ مِن قَوْمِي، فأقَمْنا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وكانَ رَحِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنا إلى أهالِينا، قالَ: ارْجِعُوا فَكُونُوا فيهم، وعَلِّمُوهُمْ، وصَلُّوا، فإذا حَضَرَتِ الصَّلاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أحَدُكُمْ، ولْيَؤُمَّكُمْ أكْبَرُكُمْ»

(٢) أخرجه أبو داود (٥٤٧)، والنسائي (٨٤٧) عن أبي الدرداء ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ما مِن ثلاثةٍ في قريةٍ ولا بدوٍ لا تقامُ فيهمُ الصَّلاةُ إلَّا قدِ استحوذَ عليْهمُ الشَّيطانُ»، والحديث حسنه الألباني في صحيح النسائي (٨٤٦).

أقول إذا افتات على المؤذن، الأصل أن الإمام والمؤذن يتعاونون ويتعاون أهل المسجد معهم في خلافتهم والنيابة عنهم لكن بعض الناس يسابق الإمام أو المؤذن، موجود في بعض المساجد، يأتي على الدقيقة أو الثانية ما جاء المؤذن سابقه، هو نفسه تتوق للأذان ويرغب في الأذان ويتمنى أجر الأذان، لكنه يخطئ في مسابقة الإمام أو المؤذن الراتب، ولهذا نقول لمثل هذا: يقول للمؤذن أتمنى أن تأذن لي بالأذان أحيانًا أو إذا غبت هذا رقمي نوبني، أما أنه يسابق المؤذن فلا، ومثله الإمام، قد نص الفقهاء ﷺ على أن الإمام أولى بالإمامة وأنه لو سبقه أحد فتقدم فله أن يجبذه، يسحبه ويصلي عنه ولا يحل لأحد أن يسابق الإمام، الإمام الراتب له أهميته حتى أنه لو جاء في المسجد العالم الكبير الشهير أكبر عالم في البلد، الإمام الراتب أولى منه بالإمامة إلا أن يتنازل إذا رجع الإمام وقدم غيره فله ذلك لكن ليس لأحد أن يسابقه فهو أولى بالإمامة مثل الرجل في بيته هو أولى بالإمامة من أي أحد إلا إذا قدم أحدًا ليصلي في بيته.

سائل يقول: هل يجب الأذان قبل الصلاة في العمل بالمؤسسات والشركات؟

الجواب: الأصل أن الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية يخرجون للمسجد ما دام أنهم يسمعون النداء والمسجد في محيطهم فإنه يجب عليهم أن يصلوا في المساجد التي أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، لكن إذا ساغ لهم الصلاة في هذه الشركة أو تلك المؤسسة لعدم المسجد أو نحوه فإنهم يؤذنون ويقيمون ويصلون، ولا يتركون الأذان والإقامة، الفرض يؤذن ويقيم وهو سنة، وإذا ترك الأذان فلا أقل من إقامة، فكيف بالجماعة؟ الصلاة بدون أذان؟ هذه نقص عظيم، بدون أذان ولا إقامة، أو بدون أذان وهم جماعة.

نريد صيغة للسؤال هنا؟

إذا سهى المؤذن فيفوت وقت الأذان عليه فلا يريد أن يشوش على الناس، نقول: لا حرج أن يؤذن بدون مكبر، إذا فات الوقت لأنه لو أذن في وقت متأخر شوش على بعض الناس،

وزاد كسل الكسالى، يقولون: الأن يُؤذن وقد أذن الناس من عشر دقائق أو ربع ساعة مثلًا، فنقول: إذا تأخر الإنسان عن الأذان يؤذن لا يترك الأذان، يؤذن للمسجد لكن بدون مكبر، وكذلك لو أن إنسان يصلي مع رفقته مروا في بلد وأرادوا أن يصلوا، نقول: إن كان في بلد قد أذن الناس فيه، فيكفيهم الإقامة وإن كان لم يؤذن الناس فيؤذن ثم يقيم بشرط ألا يشوش على أهل البلد، لأنهم يأتون مثلًا بين الظهر والعصر وهم مسافرين يصلون ظهر وعصر جمع، نقول: لا يرفع الأذان بمكبر لئلا يشوش على أهل البلد، يؤذنون بينهم، وإذا كان أهل البلد قد أذنوا أذن الناس لصلاة الظهر، وهم جاءوا بعد صلاة الظهر نقول: يكفي إذا أقاموا لأن الأذان قد حصل.

إذا أذن في البلد من يسقط به الفرض، لأن الأذان فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط الفرض وأصبح سنة في حق الباقي.

الأذان شعيرة لا يستعاض عنها بمكبر أو بمسجل أو واحد يؤذن للبلد كله، والمؤذنون موجودون والناس يتمنون الأذان ويرغبونه.

سائل يسأل عن الأذان في أذن المولود؟

الجواب: نعم، هذا جاءت به السنة، والآثار، فيكون أول ما يَسمع الصغير الأذان في أذنه لكن بصوت منخفض لئلا يؤثر على سمعه، يؤذن باليمنى ويقيم في اليسرى، هذا جاء عن الحسن وغيره.

سائل يسأل عن متابعة المؤذن في منتصف الأذان؟

الجواب: تابع ما بقي وإن كان لم يفتك إلا جمل يسيرة تستطيع أن تأتي بها، وأهم شيء في المتابعة أن تتابع المؤذن الذي ستصلي معه، المسجد الذي سمعته وتصلي معه تابعه، إن لم

تستطع متابعة أكثر من المؤذن، نقول: تابع المؤذن أو المسجد الذي هو قريب منك وستصلي معه تابعه، وعَودوا أنفسكم وأهل بيوتكم من نساءٍ وذراري وصغار وكبار متابعة المؤذن، لا يفوت هذا الأجر العظيم بالسواليف والانشغالات، إذا أذن المؤذن قولوا تابعوا، أشر بيدك إذا تكلم أحد، صمته وسكته حتى ينصت، ويتابع ويُحَصل أجرًا عظيمًا وهو شفاعة سيد المرسلين ﷺ.

سائل يقول: ما حكم الأذان؟ هل هو فرض عين أو فرض كفاية؟

الجواب: فرض كفاية، الأذان والإقامة فرض كفاية، ومن قال من الأئمة سنة وهم الحنفية والمالكية والشافعية فإنهم محجوجون بالسنة، وبعضهم يقول: إنه سنة ويأثم تاركها، ولهذا نقول: الخلاف لفظي، كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، أن من قال إنه سنة وهو يرى أن تارك السنة يأثم، نقول: هو كمن قال بالوجوب، ومن ثم في الأذان فرض كفاية إذا كان المسجد واحدًا أذن المؤذن وإذا كانت مساجد يؤذن في كل مسجد، وربما احتاج الناس قديمًا أكثر من مؤذن في المسجد الواحد يؤذن في كل جهة، بل المسجد الحرام كان إلى زمن يؤذن في كل ناحية مؤذن، لكن الآن مع وجود المكبر يبلغ الناس الأذان مهما تباعدت بيوتهم.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الرَّابِع عَشَر]

[كتابُ الصَّلَاة]

[بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرته من خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله في الدرس الرابع عشر من دروس شرح عمدة الفقه للموفق «ابن قدامة ﷺ» وقد انتهينا في الدرس الماضي من باب الأذان والإقامة، واليوم نشرع بإذن الله تعالى في باب شروط الصلاة.

قال ﷺ: (**بَابُ شَرَائِطِ الصَّلاةِ وَهِيَ سِتَّةٌ**:) لما ذكر الأذان والإقامة ذكر شروط الصلاة؛ لأن شروط الصلاة تسبقها، فناسب ذكرها وذكر أحكامها قبل أن يدخل في صلب الصلاة، والشرائط والشروط جمع شرط، والشرط في لغة العرب بمعنى العلامة، ومنه قول الله جل شأنه: ﴿**فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَآ**﴾ [محمد: ١٨] أي علاماتها، وأما في الاصطلاح: فقد سبق أن الشرط ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، وبالمثال يتضح المقال، فالوضوء شرطٌ للصلاة، فيلزم من عدمه عدم الصلاة، فلا صلاة لمن لا وضوء له كما قال ذلك صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «**لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إذا أَحْدَثَ حتَّى يَتَوَضَّأَ**»[1]، فمن صلى بلا طهارة شرعية فلا تعد صلاته صلاة شرعية حتى لو كان ناسيًا، كأن يأكل لحم جزور مثلًا ثم يصلي، نقول: هذه الصلاة غير شرعية لا تصح، فمتى علمت بأنك صليت بلا طهارة وجبت عليك إعادة تلك الصلاة ولو مضى عليها سنون، إذن يلزم من عدم

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤).

الشرط عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، فلا يلزم كل من توضأ أن يصلي، بل قد يتوضأ ولم يدخل الوقت فلا صلاة، وقد يتوضأ ولم يجد السترة فينتظر السترة، إذن لابد لتجب عليه الصلاة -أعني المفروضة- أن تجتمع شرائطها فيتطهر ويزيل النجس من بدنه وثوبه وبقعة صلاته وينوي ويستقبل القبلة ويدخل الوقت ويستر عورته، فإذا اجتمعت الشروط وانتفت الموانع وجد المشروط، ولهذا قالوا: ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، أي لذات الشرط نفسه لا يلزم المشروط ولا يعدم، فإذا اجتمعت الشروط وانتفت الموانع وجد المشروط، فالشرط الواحد لا يكفي لإيجاد المشروط حتى تكتمل الشروط وتنتفي الموانع، وهنا بين هذه الشروط، يقول ﷺ: **بَابُ شَرَائِطِ الصَّلاةِ**، فهذه الشروط التي سيذكرها المؤلف كلها لابد منها.

ما الفرق بين الشرط، والركن، والواجب؟ سيأتينا إن شاء الله تعالى باب أركان الصلاة وواجباتها، وهنا قال: **بَابُ شَرَائِطِ الصَّلاةِ**، الفرق بين الشرط والركن على وجه الخصوص لأنه لا بد منهما ولا تصح العبادة بدونهما، نقول: الشرط يتقدم ويسبق المشروط، والنية: من الشروط تتقدم لكنها كلما قارنت أو قاربت كانت أفضل كما سبق، وأما بقية الشروط لا بد أن تجتمع قبل أن يكبر أو يدخل في صلاته، لا بد أن ينوي ويستقبل القبلة ويدخل الوقت ويستر العورة ويتطهر ويزيل النجس، إذن الشروط تسبق وتتقدم المشروط، وأما الأركان: فهي أجزاءٌ في العبادة نفسها، فالأركان تتركب منها ماهية الشيء، ولهذا أركان الصلاة: القيام، وتكبيرة الإحرام، وقراءة الفاتحة، والركوع، والسجود، كلها في صلب الصلاة، ثم إن الشروط يلزم مصاحبتها من أول الصلاة إلى آخرها، فهو لا يزال ناويًا مستقبلًا القبلة ساترًا عورته، متطهرًا مجتنبًا النجاسة من حين ما يكبر حتى يفرغ، بخلاف الأركان فإنه ينتقل من ركن إلى ركن، لكنها تجتمع في أنه لا بد منها ولا تصح العبادة إذا فُقد منها شرطٌ أو تخلف وكذا إذا فُقد منها ركن، وأما الواجبات: فسيأتي أنها تجبر بسجود السهو إذا تركها سهوًا.

قال ﷺ: **(وَهِيَ سِتَّةٌ)**، وعدَّها غير واحد من أهل العلم تسعة، فما الفرق بين العدين، هل المؤلف أسقط ثلاثة هكذا أو قد ذكرها سابقًا في أول كتاب الصلاة؟ نعم، الإسلام والعقل والتميز، ذكرها في الباب الذي قبل الأذان، أول كتاب الصلاة ذكر هذه الشرائط الثلاثة، وكثير من الفقهاء لم يذكرها هنا لأنها ليست شروط خاصة بالصلاة بل هي شروط في الطهارة وشروط في الزكاة والصيام والحج وإن استثني بعضها وقد سبقت الإشارة إلى المستثنى، فقلنا مثلًا: العقل ليس شرطًا في وجوب الزكاة، الزكاة تجب في مال المجنون؛ لأنها تتعلق بالمال والخطاب موجه لوليه هذا سبق بيانه، وكذلك التمييز وضده الصغر، نقول: أيضًا الزكاة تجب في مال الصبي الصغير، إذا حال الحول وبلغ عنده النصاب فالزكاة واجبة في ماله، وتصح عبادته لكنها لا تجب عليه إلا إذا بلغ ولهذا يصح حجه وصيامه وصلاته، إذن تلك الشروط التي ذكرها المؤلف في أول كتاب الصلاة معتبرة، فمن قال إن شروط الصلاة تسعة، ذكر الإسلام والعقل والتمييز ثم ذكر الشروط الخاصة، ومن لم يذكر في الشروط إلا ستة فهو مراعٍ لها، فابن قدامة ﷺ ذكرها في أول كتاب الصلاة ومن ثم فلا يحتاج إلى إعادتها هنا.

قال ﷺ: **(وَهِيَ سِتَّةٌ: أَحَدُهَا الطَّهَارَةُ مِنَ الحَدَثِ)، لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «لا صلاة لمن أحدث حتى يتوضأ»**[1]، هذا الشرط سبق بيانه تفصيلًا في كتاب الطهارة كله، وقلنا في أول كتاب الطهارة إنه ذكر قبل الصلاة لأنه أوكد شروطها، ولأن المحدث قد قُفل عليه فإذا تطهر انحل القفل، فناسب أن يبدأوا ﷺ بكتاب الطهارة وهذا سبق، تفصيل كتاب الطهارة كله في المياه والآنية وآداب قضاء الحاجة والوضوء وما نواقضه والتيمم والمسح على الخفين، كل ذلك سبق تفصيله، فمن شرط صحة الصلاة أن يتطهر من الحدث الأصغر بالوضوء أو التيمم والحدث الأكبر بالغسل أو التيمم؛ لأن الله جل شأنه وتقدس اسمه أمر عباده إذا قاموا

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) بلفظ: «لا يَقبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحدِكم إذا أحدَثَ حتى يتوَضَّأَ».

إلى الصلاة أن يتوضؤوا، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، والنبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم يقول: **«لا صلاة لمن أحدث حتى يتوضأ»**(١) [الحديث متفق عليه] من حديث أبي هريرة وفي لفظ: **«لا يَقبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحدِكم إذا أحدَثَ حتى يتوَضَّأَ»**(٢) وهذا لا إشكال فيه ولا خلاف.

الشرط الثاني: **(الوَقْتُ)** بدأ ﷺ بعد أن بين الطهارة وهي من أوكد شروط الصلاة، ذكر أهم شروط الصلاة عقب الطهارة وهو الوقت، فإن الله جل شأنه وتقدس اسمه اشترط للصلاة وقتًا لا تصح قبله إجماعًا ولا تصح بعده على الصحيح إلا لمعذور، وسيأتي بيان المعذور، ذلكم أن الله جل شأنه لما افترض الصلاة افترضها في أوقات محددة معلومة، ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾﴾ [النساء] أي مفروضة في أوقات محددة، ولعظم شأن الوقت انتدب الله جل شأنه جبرائيل فنزل وصلى بالنبي ﷺ صبيحة فرض الصلاة، في يومين صلى به في اليوم الأول في أول الوقت وفي اليوم الثاني في آخر الوقت، ثم قال الصلاة ما بين هذين وذكر أن هذا وقت الأنبياء قبلنا(٣)، وهذا يدل على عظم شأن الوقت، وبيّنه النبي ﷺ بيانًا عامًا في أكثر من حديث، حديث ابن عباس في إمامة جبرائيل

---

(١) لم أجد من خرجه بهذا اللفظ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٥٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٩٣) بلفظ: «أَمَّنِي جبريلُ عندَ البيْتِ مرَّتيْنِ ، فصلَّى بِيَ الظُّهْرَ حينَ زالَتِ الشمسُ ، وكانتْ قدْرَ الشِّراكِ ، وصلَّى بِيَ العصرَ حينَ كان ظِلُّهُ مِثلَهُ ، وصلَّى بِيَ المغرِبَ حينَ أفطرَ الصائِمُ ، وصلَّى بِيَ العشاءَ حينَ غابَ الشَّفَقُ ، وصلَّى بِيَ الفجْرَ حينَ حُرِّمَ الطعامُ والشرابُ على الصائِمِ ، فلَمَّا كان الغدُ صلَّى بِيَ الظهْرَ حينَ كان ظِلُّهُ مِثلَهُ ، وصلَّى بِيَ العصرَ حينَ كان ظِلُّهُ مِثلَيْهِ ، وصلَّى بِيَ المغربَ حينَ أفطرَ الصائِمَ ، وصلَّى بِيَ العِشاءَ إلى ثُلُثِ الليْلِ ، وصلَّى بِيَ الفجْرَ فأسْفَرَ ، ثمَّ الْتفَتَ إليَّ وقالَ : يا مُحمدُ هذا وقْتُ الأنبياءِ من قبلِكَ ، والوقتُ ما بين هذيْنِ الوقْتَيْنِ»، وصححه الألباني في صحيح الجامع.

النبي ﷺ والصحابة في أول الوقت وآخره، وحديث بريدة وحديث جابر وغيرها كثير، في بيان مواقيت الصلاة وسيأتي حديث عبد الله بن عمرو وسيأتي الإشارة إليها في بيان المواقيت، وهذا كله يدل على عظم شأن الوقت، وأجمع أهل العلم على هذا، أي على أن الوقت شرطٌ لصحة الصلاة، وأنها لا تصح الصلاة قبل وقتها إجماعًا، إلا إن كانت هذه الصلاة مما يجمع وكان ممن يباح له الجمع، بأن تكون صلاة العصر فيقدمها إلى الظهر أو صلاة العشاء فيقدمها إلى المغرب وهو ممن يباح له الجمع لمرضٍ أو سفرٍ أو مطرٍ أو نحوه، وإلا فإنه لو صلى قبل الوقت ولو ساهيًا لا تصح صلاته ويلزمه إعادتها إجماعًا، ضربنا مثالًا فيما سبق في مريضٍ قرر له الأطباء دخول العملية أو غرفة العملية قبل صلاة الظهر، فقال: أصلي؟ نقول: إن صلاته لا تصح إجماعًا، ما دام أن وقت الظهر لم يدخل لكن لو انتظر حتى يدخل الوقت ثم أراد أن يقدم العصر معها، نقول: لا حرج، لأن المريض يسوغ له الجمع.

وقد جاء عن الفاروق عمر رضي الله عنه وأرضاه أنه قال: «**الصلاة لها وقتٌ شرطه الله فلا تصح بدونه**»، ولهذا من صلى قبل الوقت صلاته باطلة إجماعًا إلا في حق المعذور ممن يباح له الجمع والصلاة مما يجمع، وإذا آخرها عن وقتها فلا يخلو، إما أن يكون معذورًا أو غير معذورٍ، فإن كان معذورًا فلا حرج عليه، كالمبنج متى زال البنج عنه يصلي ويقضي ما فاته من صلاة أو أكثر، ومثله النائم بدون تفريط ليس كل نائم فإن من النوم ما فيه تفريطٌ وتساهلٌ وعدم اهتمامٍ واكتراثٍ بالصلاة، ونحو ذلك من الأعذار، فمثل هذا نقول: يقضي الصلاة ومن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها متى ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك، وإما أن يكون تأخير الصلاة عمدًا عدوانًا بدون عذر، يتعمد يدخل الوقت وهو ليس بمعذور ويترك الصلاة حتى يخرج وقتها، وربما ترك صلوات ثم جاء يسأل، هنا اختلف أهل العلم في الواجب عليه: فمنهم من يرى أن عليه الاستغفار والتوبة والندم والقضاء، ومنهم من يرى أنه لا يفيده القضاء وإنما عليه الاستغفار والتوبة والندم، وهو اختيار جمع من المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وليس هذا

من باب التخفيف عليه، وإنما هو من باب الزجر، ويرون أنه لا يجبر صلاته هذه مهما صلى، إنما يجبرها صدق توبته، ومثله من أفطر عمدًا بلا عذر في رمضان، فإنه لا يفيده القضاء، **«ومن أفطر عمدًا لم يقضه صيام الدهر وإن صامه»**[1]، فنقول لمثل هذا المفرط تب إلى الله توبة نصوحة، وكلما تذكرت هذا الذنب العظيم من ترك صلاةٍ أو فطرٍ في نهار رمضان بلا عذر، فجدد التوبة والندم واعزم على عدم العود، وإن قضى وأخذ بقول جمهور أهل العلم فلا حرج، لكننا نقول: إن القول بعدم القضاء قولٌ قويٌ؛ لأنه ليس من دين النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ولا شرعه أن يترك المسلم الصلاة حتى يخرج وقتها أو يفطر بلا عذر، ليس هذا من دينه ﷺ ولا من شرعه، وقد قال ﷺ: **«مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِنَا هَذَا ما لَيْسَ منْه فهُوَ رَدٌّ»**[2]، **«مَن عَمِلَ عَمَلًا ليسَ عليه أَمْرُنا فَهو رَدٌّ»**[3]، وهذا ليس عليه دين النبي ولا شرعه، أعني ترك الصلاة حتى يخرج وقتها متعمدًا.

قال ﷺ مبتدأ في بيان المواقيت للصلاة: **(وَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَصِيْرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ)** بدأ ﷺ بوقت الظهر؛ لأن جبرائيل لما نزل بدأ بوقت الظهر، وقيل إنها أول صلاة فرضت أي صلاة الظهر، ولأن الله جل شأنه وتقدس اسمه بدأ بها في قوله: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ﴿٧٨﴾ ﴾ [الإسراء]، هذه الآية فيها الإشارة إلى أوقات الصلاة كلها، بدأ جل شأنه بصلاة الظهر ﴿ أَقِمِ

(١) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة التمريض قبل حديث (١٩٣٥)، وأخرجه موصولًا أبو داود (٢٣٩٦)، والترمذي (٧٢٣)، والنسائي في السنن الكبرى (٣٢٨١) وابن ماجه (١٦٧٢)، وأحمد (٩٩٠٨) باختلاف يسير، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب، بلفظ: «مَن أَفطرَ يومًا من رمضانَ من غيرِ عُذْرٍ ولا مَرضٍ لَم يَقضِه صَومُ الدَّهرِ وإن صامَه».

(٢) رواه النووي وصححه في الفتاوى (٥٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧) بنحوه، ومسلم (١٧١٨).

ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾ أي زوال الشمس، والنبي ﷺ صلى مع جبرائيل أول صلاةٍ صلاةَ الظهر، وكانت تسمى الصلاة الأولى، وتسمى صلاة الهجير، ووقتها من زوال الشمس إجماعًا؛ لأن الله جل شأنه قال: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾ ودلوكها: هو زوالها أي ميلها عن كبد السماء إلى جهة الغروب، ومن أهل العلم من بدأ بصلاة الفجر ويستدلون بحديث عبد الله بن عمرو وغيره وحديث جابر وفيه أنه ﷺ بدأ بتعليم مواقيت الصلاة بصلاة الفجر والأمر واسعٌ ولا مشاحة، المقصود أن المسلم لا بد أن يتعلم مواقيت الصلاة، بدأنا بصلاة الظهر أو بصلاة الفجر الأمر واسع، والقائلون بأنه يبدأ بصلاة الفجر قالوا: لأن صلاة العصر هي الوسطى، ولا تكون العصر الوسطى إلا إذا قلنا إن الفجر هي الأولى، فهم يرون أن البداية تكون من صلاة الفجر أي بالتعليق، والأمر واسع كما قلت.

يقول ﷺ: **(وَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَصِيْرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ)**، ما معنى زوال الشمس؟ نقول: ميلها عن كبد السماء، ذلكم أن الشمس إذا طلعت من المشرق فإن ظلها يكون طويلًا من جهة المغرب، ثم كلما سارت من جهة المشرق فإن الظل يقصر ويتقاصر ويتناقص إلى أن ينتهي حينما تكون الشمس في كبد السماء، فإذا صارت الشمس في كبد السماء عامودية انتهى الظل وهذا وقت نهي، فإذا مالت من جهة المغرب وبدأ الظل من جهة المشرق، نقول: هذا هو الزوال، وهذا أمر سهل يدركه الإنسان لو أراد أن يطبقه في بيته أو في البر إذا خرج، إذا طلعت الشمس يأتي بعصا ويركزها في الأرض ويرقبها، فإنه سيجد أن الظل طويل من جهة المغرب وأن الشمس كلما سارت من جهة المشرق إلى المغرب الظل ينقص ينقص ينقص حتى تكون في كبد السماء عامودية فيزول الظل ولا يبقى لهذه العصا أي ظل من جهة المغرب، ثم تبدأ تميل من جهة الغروب فيبدأ الظل من الجهة المعاكسة وهي جهة المشرق، نقول: هذا هو الزوال، فإذا زالت الشمس وبدأ الظل من جهة المشرق فليضع له خطًا في الأرض يعرف به بداية الوقت، ويضبطه بالساعة التي تعود الناس اليوم معرفة مواقيت

الصلاة بالساعة والتقويم، حتى ربما لو كان في البر وما معه ساعة وما معه تقويم ما يدري، وهذا من الخطأ أن يبقى الناس لا يعرفون المواقيت إلا بهذه الوسائل فقط، ساعة في يده وتقويم في جيبه أو نحو ذلك، نقول: لا بد أن تدرك أن وقت الصلاة أمر سهل ويمكن أن تضبطه وتعرفه بأمر يسير لا سيما إذا كانت الشمس طالعة، فإذا خرجت للبر مع أهلك أو رفقتك أو زملائك فضع لك عصًا، ولنفرض أن طولها متر، انصبها في الأرض، اغرسها في الأرض ثم ارقبها فإذا انتهى الظل ثم مالت الشمس من جهة المغرب وبدأ الظل من جهة المشرق ضع لك خط عند هذا الظل اليسير، وهذا الظل هو ظل الزوال، فيء الزوال، هذا بداية وقت الظهر وهذا الظل يتفاوت من بلد إلى بلد ومن صيف إلى شتاء، فهو في الصيف يقصر وفي الشتاء يطول، ولهذا تجدوه في ظل الجدران في الشتاء ما أطوله، وفي الصيف قصير جدًا، والناس يتمنونه فهو قصير لكنه في الشتاء ما أطول الظل، ثم يستمر هذا الوقت والشمس لا تزال في مسيرها إلى المغرب حتى يصير ظل الشيء مثله، إضافةً إلى ظل الزوال أو فيء الزوال الذي زالت به الشمس، فإذا كانت هذه العصا طولها متر وأصبح ظلها متر مع الظل والفيء الذي زالت به والمفروض أنها عشر سنتيمترات أو نحوها، نقول: إذا صارت طولها متر وعشر سنتيمترات فقد انتهى وقت الظهر ودخل وقت العصر ولا فرق بينهما، وقت نهاية الظهر هو بداية العصر لا فاصل بينهما، فإذا صار ظل الشيء مثله إضافة إلى ظل الفيء فإن وقت الظهر ينتهي، وحينها يدخل وقت العصر مباشرة.

قال ﷺ: (**وَوَقْتُ العَصْرِ -وَهِيَ الوُسْطَى- مِنْ آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ**)، ذكر أولًا أن وقت العصر من آخر وقت الظهر، وهو قد ذكر أن آخر وقت الظهر إلى أن يصير ظل الشيء مثله، يعني المتر بمتر لكن نأخذ معه زيادة الظل الذي زالت به الشمس، ثم قال: **إِلَى أَنْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ**، وهذا قول والقول الثاني في المذهب: أنها إلى أن يصير ظل الشيء مثليه، فالمتر يصير ظله متران مع فيء الزوال الذي قلنا مثلًا عشرة سنتيمترات، وبكلٍ جاءت في

السنة، جاءت السنة أن جبرائيل صلى بالنبي ﷺ في اليوم الأول حين زالت الشمس، وفي اليوم الثاني صلى به حينما صار ظل الشيء مثله، هذا صلاة الظهر، وصلى العصر في اليوم الأول حينما صار ظل الشيء مثله، وصلى العصر في اليوم الثاني حينما صار ظل الشيء مثليه، وهو نهاية وقت العصر، وجاء في الصحيح أيضًا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أن النبي ﷺ بيّن المواقيت كلها، وفيه قال: **«ووَقْتُ العَصْرِ ما لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ»**[1]، هل بين القولين تفاوت وفارق كبير؟ نقول: لا، إذا اصفرت الشمس، فالظل مثليه أو يقرب وكذلك إذا صار ظل الشيء مثليه فقد اصفرت الشمس أو أوشكت، فبين القولين تقارب جدًا.

قال ﷺ: **(وَهِيَ الوُسْطَى)** هذه جملة معترضة يبيّن ﷺ فيها أن صلاة العصر هي الصلاة الوسطى التي رغب المولى جل شأنه فيها وأمر بالمحافظة عليها أمرًا خاصًا، بعد أن قال جل شأن: ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ ﴾ قال: ﴿ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، اختلف أهل العلم ﷺ في هذه الصلاة الوسطى على أقوال عدة: كم تتوقعون من قول في هذه المسألة؟ عشرة؟ اثنا عشر؟ تسعة عشر؟ زد واحد نعم، ذكر ابن حجر ﷺ في الفتح أن أهل العلم اختلفوا في هذه الصلاة الوسطى على عشرين قول، واحد يقول: كيف عشرين قول؟ الصلوات كلها خمس؟ نقول: نعم، قال بعض أهل العلم: أنها صلاة الفجر، وبعضهم قال: الظهر، وبعضهم قال: العصر، وبعضهم قال: المغرب، وبعضهم قال: العشاء، وبعضهم قال: العشاء أو الفجر، وبعضهم قال: العصر أو العشاء أو الفجر، وبعضهم، قال: صلاة الوتر، وبعضهم قال: صلاة الجمعة، فأقوالٌ عدة لكن أرجحها ما دلت عليه السنة، وهو ما ذكره المؤلف هنا وهي أن الصلاة الوسطى صلاة العصر، لماذا؟ لأن السنة دلت على هذا، فقد جاء

(١) أخرجه مسلم (٦١٢).

في الصحيحين أنه ﷺ قال: «**شَغَلونا عنِ الصَّلاةِ الوُسْطَى، ملأَ اللهُ قُبورَهم وبُيوتَهم نارًا**»[١]، [الحديث متفق عليه]، وفي رواية لمسلم: «**شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَى، صَلَاةِ العَصْرِ**»[٢] فحدد ﷺ أي صلاة هي الصلاة الوسطى بقوله صلاة العصر، وجاء في السنن بسند صحيح حسن أنه ﷺ قال: «**الصَّلاةُ الوُسطى صَلاةُ العَصرِ**»[٣]، وهو مثل هذا الحديث بل جاء في الصحيح عند مسلم أيضًا أنها نزلت: «**حَافِظُوا علَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ العَصْرِ، فَقَرَأْنَاهَا ما شَاءَ اللهُ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللهُ، فَنَزَلَتْ: حَافِظُوا علَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الوُسْطَى**»[٤]، وهي قراءة تفسيرية قرأ بها الصحابة ما شاء الله ثم نسخت هذه القراءة، فهذه نصوصٌ صحيحةٌ صريحةٌ، تدل على أن هذه الصلاة الوسطى المأمور بها عقب الأمر بالمحافظة على الصلوات كلها هي صلاة العصر، والوسطى هي الخيار الفضلى وقد ورد في فضل هذه الصلاة مع صلاة العشاء ومع صلاة الفجر، أحاديث كثيرة، منها قوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «**مَن صَلَّى البَرْدَيْنِ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[٥]، والبردان: صلاة العصر وصلاة الفجر، وقال ﷺ: «**لن يلِجَ النارَ أحدٌ صلَّى قبلَ طُلُوعِ الشمسِ وقبلَ غروبِها**»[٦]، وقبل غروبها أي صلاة العصر، وأخبر صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «**أن الملائكة يجتمعون مع المصلين في مساجدهم في صلاتي العصر وصلاة الفجر، وأنهم يصعدون إلى الله فيسألهم وهو أعلم، فيقولون: أتيناهم وهم يصلون وتركناهم**

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٣١)، ومسلم (٦٢٧)، والترمذي (٢٩٨٤)، والنسائي (٤٧٣)، وابن ماجه (٦٨٤)، وأحمد (١٠٣٦).

(٢) أخرجه مسلم (٦٢٨).

(٣) أخرجه الترمذي (١٨٢)، وأحمد (٢٠١٥٥)، والحديث صححه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٢٠١٥٥).

(٤) أخرجه مسلم (٦٣٠).

(٥) أخرجه البخاري (٥٧٤)، ومسلم (٦٣٥).

(٦) أخرجه مسلم(٦٣٤).

وهم يصلون»[١]، وهذه نصوص صحيحة تدل على فضل صلاة العصر مع صلاة الفجر، من صلى البردين هو أول حديث أوردته، والبردان هما صلاة العصر وصلاة الفجر، وجاء الوعيد الشديد في حق تاركها، والمتساهل في أدائها، يقول ﷺ: «**مَن فاتَتهُ صلاةُ العصرِ حبطَ عملُهُ**»[٢]، ويقول: «**مَن فاتتهُ صلاةُ العصرِ فَكَأنَّما وُتِرَ أَهْلَهُ ومالَهُ**»[٣]، وهذا وعيدٌ شديدٌ لا يكون إلا على تفريط في أمرٍ عظيم، وذلكم أن صلاة العصر تأتي بعد منتصف النهار وفي وقت الاسترخاء والراحة والنوم، فلا يصليها ويحافظ عليها إلا مؤمنٌ تقيٌ يرجو ما عند الله، واليوم يتساهل فئام من الناس بها من الطلاب والموظفين، فيكسلون عن انتظار صلاة العصر، يقدم الواحد من عمله أو من مدرسته أو جامعته فيخلد إلى النوم وربما ما يصليها إلا مع المغرب، نسأل الله السلامة والعافية، أو يصليها قبيل المغرب في وقت الاضطرار، الذي لا يحل له أن يؤخر الصلاة إليه إلا مضطرًا غير مختار وسيأتي، وقد جاء الوعيد ووصف هذا الفعل بأنه نفاق، يقول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «**تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، يرقب الشمس حتى إذا كادت أن تغرب قام فصلى أربعًا لا يذكر الله فيها إلا قليلًا**»[٤]، فنسأل الله السلامة والعافية، واليوم لو قيل للإنسان ترى صفة نفاق، قال: أنتم تروعون وتخوفون وأنتم تهددون وتحذرون وكل شيء كفر ونفاق، نقول: هذه أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ولهذا قال ﷺ في صلاة العشاء والفجر: «**لو يعلمون ما**

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٥) بلفظ: «يُجمَعُ ملائِكةُ اللَّيلِ والنَّهارِ في صلاةِ الفَجرِ وصلاةِ العصرِ فيجتَمِعونَ فتصعَدُ ملائِكةُ اللَّيلِ وتثبتُ ملائِكةُ النَّهارِ فيسألُهم ربُّكَ كيفَ تَرَكتُم عبادي فيقولونَ أتيناهم وَهم يصلُّونَ وتَرَكناهم وَهم يصلُّونَ».

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٣)، والنسائي (٤٧٤)، وأحمد (٢٢٩٥٧)، وابن ماجه (٦٩٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٠٢)، ومسلم (٢٨٨٦)، والنسائي (٤٧٨)، وأحمد (٢٣٦٤٢).

(٤) أخرجه مسلم (٦٢٢) بلفظ: «تِلكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حتَّى إذَا كَانَتْ بيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ، قَامَ فَنَقَرَهَا أَرْبَعًا، لا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إلَّا قَلِيلًا».

فيهما من أجر لأتوهما ولو حبوًا، وأخبر أنهما أثقل الصلاة على المنافقين، لا يشهدون العشاء والفجر»[(١)]، وابن عمر رضي الله عن ابن عمر وعن أبيه يقول: **«كنا إذا فقدنا الرجل في صلاة الفجر أسأنا به الظن أن يكون نافق»**[(٢)]؛ لأن عندهم علامة الإيمان المحافظة على صلاة الفجر في المسجد وكذا صلاة العصر، فإذن نقول: هي الصلاة الوسطى التي جاءت النصوص في الترغيب فيها والنص الصحيح الصريح على أنها الصلاة الوسطى، والتحذير من التفريط فيها أو التساهل أو التأخير.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الِاخْتِيَارِ، وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُوْرَةِ إِلَى غُرُوْبِ الشَّمْسِ)**،إذن إذا صار ظل الشيء مثليه أو اصفرت الشمس انتهى وقت الاختيار الذي يجوز للمسلم أن يوقع الصلاة فيه اختيارًا، وخرج هذا الوقت باصفرار الشمس أو بصيرورة ظل الشيء مثليه، وأصبح الوقت إلى غروب الشمس وقت اضطرار، لا يحل تأخير الصلاة إليه إلا في حق المضطر، ككافرٍ يسلم وحائضٍ تطهر ومغمى عليه يفيق ونحو هؤلاء، هؤلاء معذورون، فلو أن امرأة لم تطهر إلا قبيل المغرب بقليل، نقول: اغتسلي وصلي، ولو أن كافرًا منّ الله عليه بالإسلام في آخر العصر، نقول: صليها صلاة العصر، ومثله لو مجنون أفاق من جنونه أو مغمى عليه أفاق أو مبنج أفاق، نقول: هذا وقت أداء بالنسبة له ولا حرج عليه ولا إثم، لكن من يؤخر الصلاة بلا عذر حتى تصفر الشمس، نقول: هذا متوعد بالوعيد السابق نسأل الله السلامة والعافية.

قال ﷺ: **(وَوَقْتُ المَغْرِبِ: إِلَى أَنْ يَغِيْبَ الشَّفَقُ الأَحْمَرُ)** لم يذكر ابتدائه لأنه واضح بيّن، وهو مغيب قرص الشمس، فإذا غابت الشمس دخل وقت المغرب، وقت الصلاة ووقت

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١).

(٢) رواه الألباني في صحيح الترغيب (٤١٧) بلفظ: «كنَّا إذا فقَدنا الرَّجلَ في الفَجرِ والعِشاءِ أسأْنا بهِ الظنَّ».

الفطر للصائم ويمتد هذا الوقت إلى أن يغيب الشفق الأحمر، وهذا يدل على أن للمغرب وقت ابتداء ووقت انتهاء وهو مذهب الجمهور من أهل العلم، كصلاة الظهر وصلاة العصر فكذا المغرب، وأن وقتها يبدأ من مغيب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر وهو الحمرة المعترضة في فالأفق، فإذا غابت انتهى وقت المغرب ودخل وقت العشاء، وليست البياض كما يقول الحنفية، بل نقول: هي حمرة في الأفق لا يراها الناس في المدن للإضاءة والأنوار الساطعة، لكن إذا كان الإنسان في البر أو في مكان لا إضاءة فيه فإنه يرى هذه الحمرة، فإذا غابت انتهى وقت المغرب ودخل وقت العشاء، ذهب بعض أهل العلم وهو قول عند المالكية والجديد عند الشافعية إلى أن وقت المغرب هو وقت وضوء وأداء صلاة فقط، يعني بقدر ما يفرغ المتوضئ من وضوئه والصائم من فطوره والصلاة، فإذا انتهت وقت الصلاة انتهى الوقت لكن هذا غير صحيح؛ لأنه ﷺ قال: **«وقت المغرب ما لم يغب الشفق الأحمر»**[1]، كما في الصحيح في حديث عبد الله بن عمرو، وكذلك صلى جبرائيل بالنبي ﷺ في اليوم الثاني في آخر الوقت، فدل على أن المغرب لها وقتان إلا أنه انعقد الإجماع على أن تعجيلها أفضل، ومن ثم فنقول: لا بأس بل السنة تعجيلها لكن لا يقال لمن أداها بعد الأذان بربع ساعة أو ثلث أو نصف أو نحوه إنه أداها بعد خروج الوقت، بل نقول: الوقت هو ممتد، وقتها اليوم قد ثُبِّت في التقويم بساعة ونصف، تسعين دقيقة في غير رمضان، وفي رمضان مُدَّ إلى ساعتين، نقول: هذا احتياط سواءً في رمضان أو في غيره، وإلا فإن وقت المغرب ينتهي ويبدأ وقت العشاء قبل هذا بدقائق، لكن الانضباط في التقويم وجعله صيفًا وشتاءً على هذا التوقيت لا حرج فيه؛ لأنهم أخروه لم يبكروا حتى يقع الحرج ما دام أنه أُخر عن مغيب الشفق بدقائق، فنقول: لا حرج في هذا.

---

(١) أخرجه مسلم (٦١٢) عن عبدالله بن عمرو ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «ووَقْتُ المَغْرِبِ ما لَمْ يَسْقُطْ ثَوْرُ الشَّفَقِ».

قال ﷺ: (**وَوَقْتُ العِشَاءِ: مِنْ ذلِكَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ**)، من ذلك أي من مغيب الشفق الأحمر، فإذا غاب الشفق الأحمر دخل وقت العشاء ولا فاصل بينهما، مثل وقت الظهر والعصر لا فاصل بينهما إذا صار ظل الشيء مثله انتهى وقت الظهر وبدأ وقت العصر، وإذا صار ظل الشيء مثليه انتهى وقت العصر، إذا غاب الشفق الأحمر انتهى وقت المغرب ودخل وقت العشاء.

قال ﷺ: (**وَوَقْتُ العِشَاءِ: مِنْ ذلِكَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ**)، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «**وقتَ العِشاءِ إلى نصفِ الليلِ**»[1] وهو حديثٌ صحيح، وجاء: «**إلى ثُلُثِ اللَّيلِ**»[2]، وبعض أهل العلم قال: إن ذلك يختلف باحتساب طلوع الفجر أو طلوع الشمس، لكن الصحيح نقول: أن حديث عبد الله بن عمرو في الصحيح، ومن ثم فجعل الشارع الوقت يمتد إلى نصف الليل، من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ينصف الوقت فإذا انتصف قد خرج وقت العشاء، ولا يحل تأخير الصلاة إلى ما بعد ذلك، واشتهر عند الناس أن الساعة الثانية عشرة منتصف الليل وهذا خطأٌ شائعٌ لا دليل عليه ولا وجه له، بل هذا التوقيت الزوالي غير معروف منذ القدم، ومن ثم فإننا نقول: الساعة الثانية عشرة ليلًا هي آخر الليل في ليالي الصيف، فإن الفجر يبزغ في الساعة الثالثة والنصف أو الرابعة إلا ثلث أو الرابعة على أكثر تقدير، فلا يقال: إن الثانية عشرة منتصف الليل، هذا يتفاوت ومعرفة ذلك سهلة يسيرة، يحسب المسلم كم تغيب الشمس وكم يطلع الفجر ثم يقسم الوقت فمنتصف الليل هذا هو آخر حد لصلاة العشاء، والرجال يصلون في المساجد جماعات ومن ثم فإنه لا يدخل عليهم الإشكال، لكن النساء قد يؤخرن صلاة العشاء فيفوتنها سهوًا ونسيانًا، ولهذا كانت المبادرة إلى أدائها في أول وقتها أو وقت صلاة الناس أولى لمن خشيت النسيان.

---

(١) أخرجه مسلم (٦١٢)، وأبو داود (٣٩٦) واللفظ له، والنسائي (٥٢٢)، وأحمد (٦٩٩٣).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحة (١٥٣١).

قال ﷺ: (**وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُوْرَةِ إِلَى طُلُوْعِ الفَجْرِ الثَّانِيْ**)، قالوا ﷺ: إن للعشاء وقتان كالعصر وقت اختيار إلى نصف الليل ووقت اضطرار إلى طلوع الفجر، والقول الثاني: أنه ليس للعشاء إلا وقتٌ واحد وأن ما بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر ليس وقتًا للعشاء، إلا أننا نقول: الأحوط لمن طهرت بعد نصف الليل أو أسلم أو نحو ذلك أن يصلي، فيه احتياط لطاعته وعبادته وإلا فإنه لا دليل صحيح صريح على أن بعد نصف الليل وقت لصلاة العشاء.

قال ﷺ: (**وَوَقْتُ الفَجْرِ: مِنْ ذلِكَ** -أي من طلوع الفجر الثاني- **إِلَى طُلُوْعِ الشَّمْسِ**) الفجر الثاني: هو الفجر الصادق الذي لا يعقبه ظلام، والفجر فجران، فجرٌ أول أو كاذب يسمى كاذب لأنه يتلاشى ويزول وتعود الظلمة بعده أشد ما كان وهذه علامته، وهو خيطٌ معترض من المشرق إلى المغرب يسطع هكذا ثم يختفي ويعود الظلام أشد ما كان، بينما الفجر الصادق: معترضٌ من الشمال إلى الجنوب ، ثم إن هذا الفجر الصادق يستنير وينتشر ضوؤه حتى تشرق الشمس، فلا يعقبه ظلام، ولهذا نقول: إذا التبس على الإنسان قال: أنا والله ما أدري الجهات لو أعرف الجهات ما عندي إشكال لكني في بر وفي ظلام دامس ما أدري، نقول: انتظر إذا شككت انتظر إذا كنت ما تعرف، أما إذا كنت تعرف الجهات فإننا نقول: فرق عظيم بين هذا النور الذي يسطع من المشرق إلى المغرب هذا كاذب والذي يسطع من الشمال إلى الجنوب هذا هو الصادق وقال: ما أعرف الجهات، نقول: انتظر فإنه إن كان صادقًا سينتشر النور، كل دقيقة النور يتسع أكثر من التي قبلها حتى تسفر جدًا ثم تطلع الشمس، بينما الفجر الكاذب أبدًا ترى هذا الخيط الساطع من المشرق إلى المغرب ثم يعود أظلم ما كان، ثم إنه يكون بين الأفق المرتفع والأرض ظلام في الفجر الكاذب، بينما الفجر الصادق النور متصل من الأفق إلى الأرض ترى النور يشق وينتشر، المعتبر عندنا هو الفجر الصادق هو الذي يدخل به وقت الصلاة ويلزم الصائم أن يمسك فيه، كم بينهما؟ قرابة الساعة أو الساعة

إلا ربع بين الوقتين بين الفجرين، قال ﷺ: (**وَوَقْتُ الفَجْرِ: مِنْ ذلِكَ** -أي من طلوع الفجر الصادق الذي لا يعقبه الظلام- **إِلَى طُلُوْعِ الشَّمْسِ**) وطلوع الشمس أمرٌ ظاهر بيّن مثل غروبها.

قال ﷺ: (**وَمَنْ كَبَّرَ لِلصَّلاةِ قَبْلَ خُرُوْجِ وَقْتِهَا، فَقَدْ أَدْرَكَهَا**) هذه مسألة شهيرة والخلاف فيها أيضًا شهيرٌ عند أهل العلم، وهي إدراك الوقت بماذا؟ هل بإدراك تكبيرة الإحرام قبل أن تطلع الشمس للفجر؟ وقبل أن تغرب الشمس للعصر؟ أو بإدراك ركعةٍ كاملة؟ قولان لأهل العلم؛ لأن الحديث عنه ﷺ جاء «**من أدرك سجدة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها، من أدرك سجدة قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها**»[1]، وجاء: «**من أدرَكَ رَكعةً**»[2]، وعلى هذا تحمل السجدة، فيقال: إن إدراك الوقت بإدراك ركعة كاملة، فإذا صليت ركعة كاملة قبل أن تشرق الشمس فقد أدركت وقت الفجر، وإذا أدركتها قبل أن تغرب الشمس وكنت من أهل الاضطرار، نقول: لا حرج لأنه معذور وقد أدرك الوقت، وأما المفرط المؤخر بلا عذر نقول: تقدم بيان إثمه وخطأ فعله وأنه أتى بابًا من أبواب الكبائر، أي أخر الصلاة عن وقتها المختار بلا عذرٍ، إذن نقول: هذا أول الإدراكات وهو إدراك الوقت ومثله إدراك الجماعة وإدراك الجمعة، الخلاف فيهما كالخلاف في إدراك الوقت، فالذين يرون أن إدراك الوقت يكون بإدراك السجدة أو التكبيرة بمعنى أنه إذا كبر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك، يقولون: فمن كبر مع الإمام قبل أن يسلم فقد أدرك الجماعة، وإذا كبر مع الإمام في الجمعة قبل أن يسلم فقد أدرك الجمعة، وهذا قولٌ شاذ في الجمعة وضعيف، والقول الثاني: أنه لا يدرك الجمعة ولا الجماعة إلا بإدراك ركعة كاملة وهو الصحيح.

---

(١) أخرجه النسائي(٥٥٠) بلفظ: «مَن أدرَك سَجْدةً مِنَ الصُّبحِ قبلَ أن تطلُعَ الشَّمسُ، فقد أدرَكَها، ومَن أدرَك سجدةً منَ العصرِ قبلَ أن تغرُبَ الشَّمسُ، فقد أدرَكَها» وصححه الألباني في صحيح النسائي.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).

فنقول: الإدراكات كلها لا تكون إلا بإدراك ركعة كاملة، فمن جاء والإمام في الركعة الأخيرة فأدرك الركعة معه سواءً كان قائمًا يقرأ أو أدركه وهو راكعٌ فركع قبل أن يرفع الإمام صلبه فقد أردك الجماعة وإن كان في الجمعة فقد أدركها، وإن جاء وقد رفع الإمام صلبه من الركوع في الركعة الأخيرة في الجمعة أو الجماعة فقد فاتته، وهذا هو الصحيح لقوله ﷺ: «**مَن أَدرَك ركعةً من صلاةِ الفجرِ قَبلَ أنْ تَطلُعَ الشمسُ فقد أَدرَكها**»[1]، فجعل الإدراك معلق بالركعة والركعة هي المعتبرة وهي التي يتعبد بها بخلاف السجدة، ويكون قوله: «**مَن أدرَك سَجْدةً**» أي ركعة، فأطلق الجزء وأراد الكل، إذ لا يتعبد بالسجدة وحدها في الصلاة المفروضة، نعم؟ قال سمع الله لمن حمده، إذا قال: سمع الله لمن حمده قبل أن تدخل معه فقد فاتت الركعة.

إذن الصحيح من أقوال أهل العلم في الإدراكات كلها أن الوقت والجماعة والجمعة إنما تدرك بادراك ركعةٍ كاملة، قد مر بنا فيما سبق من جاء والإمام في التشهد الأخير هل الأولى أن يدخل أو ينتظر؟ الخلاف مبنيٌ على الخلاف هنا، فمن يرى أنه يدرك الجماعة بإدراك التشهد الأخير يقول: يدخل معه، ومن يرى أنه لا يدرك وهو الصحيح يقول: لا يدخل معه إن كان يغلب على ظنه أنه يجد من يصلي معه، بأن يكون قد دخل معه قوم أو في الطريق خلفه أناس، فهو يعلم الآن وقد جاءه الإمام في التشهد الأخير ويعلم أن الإمام في التشهد الأخير، إما بسماعه وهو يصلي في الطريق أو رآه مثلًا متوركًا، فيعلم أن الإمام في التشهد الأخير ومعه جماعة وأقلها واحد، معه واحد أقل الأحوال، فنقول: كونه ينتظر حتى يسلم الإمام ثم يصلي مع هذا خير له من أن يدخل مع الإمام ولا يدرك إلا التشهد، فإنه إن أدرك التشهد لم يدرك الجماعة، لكن لو أنه ليس ثمة أحد خلفه ويخشى ألا يأتي أحد، نقول: فدخوله مع الإمام أولى

(١) أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨)، والنسائي (٥١٥)، وأحمد (٧٥٣٨) واللفظ له.

من صلاته منفردًا، حتى لو لم يدرك الجماعة، نقول: خيرٌ من صلاته منفردًا، نعم؟ هذا قول ضعيف، والنبي ﷺ قال: «**من يتصَدّقْ على هذا؟**»[١] فالذين ينكرون الجماعة الثانية محجوجون بأنه ﷺ هو الذي شرعها وأمر أصحابه بها، دخل رجل والنبي ﷺ مع أصحابه في المسجد، قال: من يتصدق على هذا؟ ليس إقرار بل أمر، أمر من يصلي معه فلا يصح القول بأنه لا جماعة ثانية في المسجد، صحيح أن الجماعة الأولى هي المعتبرة وهي التي عليها الأجر الأعظم لكن ليس معناه أنه لا تشرع الجماعة الثانية إذا فاتت الجماعة الأولى.

سؤال: من انتهى من صلاة الجماعة الأولى وانتقل يصلى جماعة ثانية، هل يُثاب عليها؟

الجواب: لماذا يصلي مع الجماعة الثانية وهو قد أدرك الجماعة الأولى؟ يصلي معه تطوعًا، نعم يثاب يتصدق، سماها النبي ﷺ صدقة فهو مثاب على الصلاة، والصلاة خير موضوع، «**اسْتَقيموا ولنْ تُحْصوا، واعْلَموا أنَّ خيرَ أعمالِكم الصَّلاةُ**»[٢]، فهو مثاب على الصلاة هذه، الأمر الثاني أنه تصدق على أخيه وصير صلاته جماعة، بخلاف ما لو صلى وحده فإنها ليست جماعة، فهو مثاب على الصلاة وعلى صدقته على أخيه الذي صلى معه وصير صلاته إلى جماعة.

يقول ﷺ: (**وَالصَّلاةُ فِيْ أَوَّلِ الوَقْتِ أَفْضَلُ**)؛ لأن الله جل شأنه قال: ﴿ **وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ** ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وقال: ﴿ **فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ** ﴾ [البقرة: ١٤٨]، فالنصوص العامة في المسابقة والمسارعة إلى الخيرات يدخل فيها المسارعة إلى الصلاة، والمسابقة بأداء الصلاة في أول وقتها، إلا أن من لطف الله بعباده أن من تهيأ للصلاة وتأهب في أول الوقت أنه يحصل أجر الصلاة في أول وقتها ولو تأخر في الأداء انتظارًا للجماعة ونحوه، فالذي يأتي للمسجد مبكرًا من حين الأذان أو قبل الأذان، نقول: هذا أدرك فضيلة أول

(١) رواه النووي وصححه في المجموع (٤/ ٢٢١).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٧٧)، وأحمد (٢٢٤٣٦)، وصححه شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

الوقت ولو انتظر عشرين أو ثلاثين دقيقة اجتماع الجماعة، فإنه أدرك هذه الفضيلة بمجرد تأهبه وتهيئه للصلاة، جاء في حديث لكنه ضعيف جدًا أن الصلاة في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو الله لكن هذا الحديث ضعيف لكن عندنا نصوص عامة أن الصلاة في أول وقتها من أفضل الأعمال والطاعات والقربات؛ لحديث ابن مسعود لما سُئل **«أحب الأعمال، قال: الصلاة على وقتها»**[1].

قال ﷺ: **(إِلاَّ فِي العِشَاءَ الآخِرَةَ)**، فإن السنة تأخيرها، وقد كان ﷺ يؤخرها غالبًا، ما لم يشق على المأمومين، ولهذا لو أن رفقة في بر أو أصحاب مزارع أو نخل أو نحوهم اتفقوا على تأخيرها، نقول: يصيبون السنة ما لم يشق على المأمومين، ولهذا في المدن الكبيرة والمساجد الكبيرة لا يمكن هذا، لأنه لو آخرها شق على بعض الناس فربما ناموا وتركوا الجماعة أو طال الوقت فناموا بين المغرب والعشاء ولم يستيقظوا، أو اضطر بعضهم أن يصلي وحده، ولهذا نقول: هذه سنة ما لم يترتب عليها تفويت الجماعة أو تفويت الوقت والضرر والمشقة على المأمومين، لكن أناس طلعوا طلعة برية، اتفقوا أن يؤخروا نقول: نعم، إلى قبل نصف الليل ولعلها إلى ثلث الليل، يعني خروجًا من خلاف من يرى أن الوقت ينتهي بثلث الليل وهو خلافٌ معتبر، لكننا نقول: الصحيح أن وقت العشاء إلى نصف الليل فيصلون قبل ذلك، وإذا خشيت النساء أن تؤجل فتنسى نقول: لا تؤخري، لأن هذه سنة تفضي إلى الوقوع في محرم، وهذا يقع من بعض النساء، تقول: أنا أخرت وما تذكرت إلا وقت ما جئت أنام أني ما صليت، نقول: سبحان الله هذه غفلة، أنت أخرتِ لأجل أن تصيبي السنة ثم تغفلين عن الفريضة، لا تؤخري، إذا أذن المؤذن وأقام الناس يصلون صلي، أقل الأحوال تهيأي ما بين الأذان والإقامة بصلاةٍ راتبة كالفجر والظهر أو صلاة نفل تطوع مطلق، وقد قال ﷺ: **«بيْنَ**

(١) أخرجه البخاري(٥٢٧) بلفظ: «أيُّ العمَلِ أحبُّ إلى اللهِ تَعالى ؟ الصَّلاةُ علَى وقتِها، وبرُّ الوالدينِ، والجِهادُ في سبيلِ اللهِ عزَّ وجلَّ».

كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلاةٌ»[1] فيشرع المسلم بين الأذان أن يصلي حتى المرأة في بيتها تقرأ ما تيسر من القرآن وتتهيأ للصلاة، فإذا سمعت المساجد تصلي صلت ولا حرج إذا صلت قبل المساجد، كما يعتقد بعض النساء أنه ما يصلح، نقول: إذا دخل الوقت وتحقق فإنه يصلي، وهذا ينبهنا إلى مسألة الفجر، أُشيع وانتشر عند الناس من سنين أن الفجر الموجود في التقويم متقدم، وأن هذا التقدم متفاوت إلى سبع عشرة دقيقة، والذين يقولون هذا الكلام ثقات طلاب علم ومشايخ خرجوا للبر ورقبوا الفجر مُددًا طويلة، فتبيّن لهم ذلك، وقالوا: لكن التقويم لا يمكن أن يعدل إلا بأمر من ولي الأمر أو من هيئة كبار العلماء، ومن ثم فالمشروع لا يزال على وضعه، التقويم يطبع على ما سبق، يبقى أن الاحتياط لأداء صلاة الفجر ألا نوقعها قبل مضي ثلث ساعة وهذا بحمد الله وفضله أمر ميسور طول السنة، لا نسمع أو لا نعلم مساجد تقيم قبل الثلث بل أكثر المساجد في غير رمضان يقيمون بعد خمسة وعشرين دقيقة أو نصف ساعة، ويفرحون بالتأخر لأنه يأتي وقت نوم والذي يوقظ أولاده ونحوهم، فلا حرج لكن في رمضان، لأنه يؤذن الناس يعني منتبهين متسحرين فإنه يحرج بعض الأئمة إلحاح بعض المأمومين في إيقاع الصلاة أول وقتها وربما بعد عشر أو ربع ساعة، فنقول: هذا حرج عظيم يلحق هذه الأمة التي تصلي، ولو أخرت إلى عشرين دقيقة ما ضرهم؟ فإنهم إذا أخروا إلى عشرين دقيقة فصلاتهم في الوقت يقينًا، وإذا قدموا يحتمل حتى ولو كان الاحتمال ضعيفًا لماذا توقعون صلاتكم في وقت احتمال؟ فالاحتياط ألا يصلي الأئمة قبل عشرين دقيقة، هذا الحد الأدنى وإن زاد خمسة وعشرين دقيقة هذا أكمل، لكن في رمضان نقول: يكفي لو عشرين دقيقة، كما يفعل الحرمان وغيره من المساجد المعتبرة مراعاة لهذه المسألة التي اشتهر القول بها وانتشر، ومن علماء ومشايخ وطلاب علم ليس من عامة ولا أناس ما يعلمون، في الصيام نقول: لا، إذا أذن فكف عن الأكل وامسك ولا تتوسع بالأكل والشرب، وتقول: ما دام إنهم

(١) أخرجه البخاري (٦٢٧)، ومسلم (٨٣٨).

يقولون عشرين دقيقة أو ربع ساعة يكفي لعشر دقائق لا، نقول: أنت الآن خذ بمبدأ الاحتياط في طاعتك وعبادتك إذا سمعت المؤذن يؤذن كف عن الأكل والشرب، والصلاة أجلها وتكون احتطت في أمرين، احتطت في أمر صيامك وصحته بالإمساك واحتطت في صلاتك بأن آخرتها دقائق معدودة فأديتها متيقنًا، نقول: هذا للرجال وللنساء في البيوتات في رمضان فإن بعض النساء ما أن يختم المؤذن إلا وهي صلت، لأن طول الليل سهرانة فهي تريد أن تخلد إلى النوم، نقول: سبحان الله، هلا توضأتِ وقرأت وردك وأديت الراتبة ثم إذا مضى عشرين دقيقة صليت؟ عندما تتوضئين وتأتين بالراتبة وتقرئين الورد يمضي هذا الوقت، وإذا كان ولابد غسل المواعين في هذا الوقت والأواني، يعني اشتغلي بشيء يطير عنك النوم حتى لا توقعين الصلاة قبل مضي عشرين دقيقة، هذا إذا كنت تقولين النوم قد غلبني ولا أستطيع الانتظار، نقول: اشتغلي بما ينفعك حتى تؤدين الصلاة في وقت متيقن، وهو بعد مضي عشرين دقيقة ولو حصل خمسة وعشرين دقيقة فهو أكمل.

قال ﷺ: (**وَفِيْ شِدَّةِ الحَرِّ فِي الظُّهْرِ**) يعني يسن تأخير الصلاة في شدة الحر في الظهر؛ لقوله ﷺ **«إذا اشتدَّ الحرُّ فأَبرِدوا بالصلاةِ، فإنَّ شِدَّةَ الحرِّ من فَيْحِ جهنَّمَ»**[1]، نسأل الله السلامة والعافية والحديث في الصحيحين، وهذا أمرٌ عظيمٌ، أمرٌ جللٌ، جعل الله جل شأنه هذا الحر الشديد والبرد الشديد منبهان للعباد لجهنم ومذكران بها، يعني ما يكفي فقط التذكير بالنصوص، نقول: لا أنت الجو الذي تعيشه غالبًا يذكرك، فإذا اشتد الحر فهو من فيح جهنم وإذا اشتد البرد فهو من زمهرير جهنم، ولهذا جاء في الحديث: **«اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا ربي أكل بعضي بعضًا، فأذن الله لها بنفسين، نفس في الشتاء ونفس في الصيف، فأشد ما**

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦)، ومسلم (٦١٥).

تجدون من البرد من زمهرير جهنم، وأشد ما تجدون من الحر من فيح جهنم»[1]، نسأل الله السلامة والعافية، عبدٌ يذكره مولاه بهذه الحرارة الشديدة والبرد الشديد، كأنها نموذج من نار جهنم، كأنه يقول: انتبه يا عبدي، أنت في دنياك تتوقى هذه الشمس المحرقة والرمضاء وتتوقى كل أسباب الحرارة، فاعمل بعمل صالح ينجيك من جهنم لأنك لا تطيقها، أنت ما تطيق حرارة الشمس ليس جهنم، ولهذا إذا أقبل الحر تجدون الناس يتفاوتون من الناس من لا يطيق الأجواء الحارة يخرج ما شاء الله إلى بلاد باردة حتى يودع الصيف ثم يرجع، ولا ينكر عليهم ما داموا في بلاد إسلامية وليس فيها منكرات وفشوا للمخالفات الشرعية، وآخرون يقولون: لا ما نستطيع أن نغادر، يذهب أيام ويرجع لكنهم يكيفون الجو بما استطاعوا بمكيفات مركزية أو اسبلت أو مخفي أو شباك أو صحراوي، أقل الأحوال إذا ما وجد شيء من هذا مروحة أو سقف يستظل به سقف ولو خيمة أو شراع يقي حرارة الشمس، تفاوت الناس ولا يلامون في هذا، فكيف بأهوال يوم القيامة؟ قبل أن يُقضى بين الخلائق والناس في عرصات المحشر، ليس بينهم وبين الشمس إلا ميل واحد، ميل، قال بعض أهل العلم: أنه ميل المكحلة الذي طوله الأصبع، وقال آخرون: لا ميل المسافة، طيب لنفرض أنه ميل المسافة، كم ميل المسافة؟ هذا يعني ألف وست مئة متر، واليوم بين الشمس والأرض آلاف بل ملايين الأميال، والناس لا يطيقون، بل لو واحد جالس في الشمس من وقت تطلع إلى أن تغرب ما ينتصف النهار إلا وهو ساقط مغشي عليه خصوصًا في الأجواء الحارة كأجوائنا، تصيبه ضربة شمس في ساعات يسيرة، طيب يوم القيامة؟ كلنا نوقن ونؤمن ونجزم ولا نشك ولا نتردد أننا واقفون في هذا اليوم الذي ليس مقداره خمسة عشر ساعة، بل مقداره خمسين ألف سنة، هذا في خبر المولى جل شأنه وتقدس اسمه، والأجساد عارية والرؤوس حاسرة

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٦٠)، ومسلم (٦١٧) بلفظ: «اشْتَكَتِ النَّارُ إلى رَبِّهَا، فَقالَتْ :يا رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فأذِنَ لَهَا بنَفَسَيْنِ، نَفَسٍ في الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ في الصَّيْفِ، فَهْوَ أَشَدُّ ما تَجِدُونَ مِنَ الحَرِّ، وَأَشَدُّ ما تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ».

والأقدام حافية، فيا لله العجب كيف نجتهد في دنيانا لتوقي هذه الشمس ولا نجتهد من اليوم في عمل صالح يقينا حر وهول الشمس يوم تدنو على رؤوس الخلائق، حتى يسبح الناس في عرقهم ويكون الناس في عرقهم بحسب أعمالهم في دنياهم، فمنهم من يكون العرق إلى كعبيه، ومنهم من يكون عرقه إلى ركبتيه، ومنهم من يكون عرقه إلى حقويه، ومنهم من يلجمه العرق إلجامًا، تخيل يا عبد الله أشد الحر أن يسيل العرق من جبينك، وتتمنى فقط أنك توصل بيتك إن كنت في سيارتك ولا في مكان، تخلع الملابس وتأخذ كما يقال دش ماء يزيل عنك العرق، طيب تخيل يوم من الأيام أن أحد يسبح في عرقه، نقول: يسبح الناس في عرقهم، والله جل شأنه يكرم عباده الصالحين الأتقياء الذين عملوا أعمالًا صالحة من اليوم بأن يظلهم في ظله يوم لا ظل إلا ظله، والله الذي لا إله غيره إن هؤلاء هم السعداء حقيقةً، الذين من اليوم يجهزون هذا الظل ويعملون له، ولهذا يأتي الصادق المصدوق ﷺ الناصح لأمته فيذكر هذه الأعمال التي هي سبب هذا الاستظلال، يقول ﷺ في الحديث الصحيح حديث أبي هريرة: **«سبعةٌ يظلُّهمُ اللهُ في ظلِّهِ يومَ لا ظلَّ إلَّا ظلُّهُ»**[1]، هؤلاء هم السعداء حقيقة، إذ الهول عظيم والكرب شديد، الأجساد عارية، والرؤوس حاسرة، والأقدام حافية، والشمس ما بينك وبينها شيء، ويوم مقداره خمسين ألف سنة! تتمنى ظل، فيضيف الله ويتفضل على عباده الأتقياء بظلٍ ظليل تحت ظل عرشه، من هم؟ **«إمامٌ عادلٌ»**، إمامٌ عادل يشمل أول ما يدخل فيه السلاطين، الذين ولوا أمر الناس فعدلوا ولم يجوروا ويظلموا، ويدخل فيه كل من ولي أمرًا من أمر المسلمين فرفق وعدل، كما قال ﷺ: **«إن المقسطين على منابرٍ من نور عن يمين الرحمن الذين يعدلون»**[2] في ماذا؟ في حكمهم وفي أهلهم وفيما ولوا، فالقاضي بين الخصوم

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١)، والترمذي (٢٣٩١)، والنسائي (٥٣٨٠)، وأحمد (٩٦٦٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٧) عن عبدالله بن عمرو ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ المُقسِطينَ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ على منابِرَ من نورٍ عن يمينِ الرحمنِ، وكلتا يديْهِ يمينٌ، الذين يعْدِلون في حُكمِهم وأهليهم وما وَلُوا».

والمدير بين الموظفين والمعلم بين الطلاب والأب بين الأولاد والزوج بين الزوجات، كل أولئك إذا عدلوا دخلوا في هذا الفضل العميم، أسأل الله الكريم من فضله، نعم؟ نكمل ما بقي في هذا الحديث العظيم حديث أبي هريرة، لأننا ربما اليوم ما نستطيع أن نبدأ في الشرط الثاني لكن ما دمنا ذكرنا هذا الحديث العظيم، حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، فنشير إشارات يسيرة والحديث مشهور وربما أكثركم يحفظه لكن لعل الله أن يكرمنا بأن نتشبث ولو بسببٍ واحد، وأكرم العباد من يأتي بمجموعة من هذه الأسباب، فالعدل واجب ومن فضل الله جل شأنه أنه رتب عليه هذا الأجر العظيم، أكثر الناس إذا سمع هذا الحديث، يقول: يا حظ السلاطين والأمراء والخلفاء، نقول: سبحان الله، الله يكرم كل من عدل ولو لم يكن سلطانًا بل سلطان في بيته، ولهذا العدل بين الأولاد واجب، والنبي ﷺ قال: **«اتَّقوا اللهَ، واعْدِلُوا بينَ أولادِكمْ»**[1]، قال البشير بن سعد: لما أعطى ولده النعمان عطية ونَحَلَه نِحْلَة من بين إخوته فكانت أمه الفقيهه ﵂ تريد إرشاده إلى أن هذا لا يجوز بأسلوب مناسب، قالت: اذهب إلى رسول الله ﷺ فأشهده، فجاء البشير ﵁ إلى رسول الله، وأراد أن يشهده أنه نحل ابنه النعمان نحلة يعني أعطاه عطية، فقال له النبي ﷺ: أَكُلَ ولدك أعطيته؟ قال لا، قال أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ ثم قال: اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم، وفي رواية قال: أشهد على هذا غيري، فإني لا أشهد على جور، لا أشهد على جور، وهل تتصورون أن البشير يروح يشهد أحد؟ نقول: يكفيه هذا، هو الآن أتى للنبي ﷺ فأرشده بأعظم إرشاد أن هذا جور وظلم وأنه لا يمكن أن نشهد عليه ثم خطب الناس ﷺ وقال: **«اتَّقوا اللهَ، واعْدِلُوا بينَ أولادِكمْ»**، فالعدل بين الأولاد واجب واليوم كم يقع بين الأولاد من النفرة والبغضاء والشحناء والحقد والحسد بسبب تفضيل بعضهم على بعض، من الأبوين أو أحدهما من حيث يشعرون أو لا يشعرون، ولهذا قال إبراهيم النخعي ﵀: «كانوا

(١) أخرجه البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣).

يعجبهم العدل بين الأولاد حتى في القبل»، يعني إذا قبلت واحد من أولادك قبل الثاني، تقبيل فقط فكيف ما هو أعظم؟ بعض الآباء الآن يجور ويظلم ويعطي عطايا بل ربما امتد ظلمه وجوره حتى بعد موته فيخصص بعض الأولاد بوصايا، نقول: الوصية لا تحل لوارث لا الولد ولا غيره، لا وصية لوالد إلا أن يجيزها الورثة وقد يجيزونها مجاملة، لكننا نقول: لا يحل للوالد أن يفضل بعض أولاده بعطية، حتى لو كان أطوعهم وأصلحهم وأحسنهم، نقول: لا تخصصه بعطية، ادع الله له والله يثيبه إلا أن يكون مقابل عمل عمله، كان يتفرغ لخدمة والده في تجارته ونحوه فيخصص له وظيفة وراتب، نقول: لا حرج، هذه ليست عطية هذه مقابل عمل، يعطى مثل غيره أجرة مثله، وكذلك العدل بين الزوجات، الجور العظيم الذي نسمعه جعل بعض الناس ينفر من التعدد، ويقول: التعدد شرع الله لكن ما رأينا إلا تطبيقات جائرة، نقول: هذه مبالغة وتقصير وتفريط وأسوة سيئة، والذي يعدد وهو لا يقدر على التعدد ولا يعدل، نقول: أنت الآن تسيء إلى الإسلام الذي شرع التعدد وإلى هذه الشعيرة وتجعل الناس يحجمون بسبب فعلك، لأنهم يقولون: انظر فلان ماذا يفعل! جار وظلم وقصر وفرط حتى لحق الضرر الأبناء، فأحب هذه وأكرمها وأولادها وقصر في حق هذه وأولادها، نقول: هؤلاء يأتون يوم القيامة -نسأل الله السلامة والعافية- وشق الواحد منهم مائل يعرفه الخلائق أنه كان مُعددًا ظالمًا جائرًا، لكن في المقابل انظر الذين يعدلون في أهلهم يأتون عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين لأنهم عدلوا في أهلهم، فيا سعادة من يعدل ويا شقاوة من يجور و يظلم، والله جل شأنه لما أباح التعدد جعل من شرطه العدل ومنع منه من خاف مجرد الخوف أن لا يعدل لا يقدم ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣] فلابد من الأمن وغلبة الظن أنه قادر على العدل بعد توفيق الله وعونه وتأييده وتسديده وإلا يحجم.

ثم قال ﷺ: «**ورَجُلَانِ تَحَابَّا في اللهِ اجْتَمعا عليه وتَفَرَّقَا عليه**»، والحب في الله أوثق عُرى الإيمان، فتحب الرجل لا تحبه إلا لدينه وصلاحه وتقاه، تحبه لأنه عبدٌ تقيٌ صالح، وتدوم

هذه المحبة والمودة حتى يفارق الموت بينكما، لذلك اجتمعا عليه وتفرقا عليه، لم يجتمعا على شيءٍ من متاع الدنيا ولا نعيمها وإنما جمعهم الحب الصادق الذي دليله الأقوى النصيحة والتناصح، فإذا كنت تحب أخًا في الله فإنك تناصحه وترشده تذكره وهو كذلك وتقبل منه النصيحة ويقبلها وتتعاونا على الخير، هذا الأخ المبارك الناصح الذي يوم القيامة تجتمع وإياه كما اجتمعتم في الدنيا على الطاعة والبر والإحسان تحت ظل عرش الرحمن يوم لا ظل إلا ظله، «**ورَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ**»، قيل إنه من العِلاقة وهي شدة الحب، فكأنه قد تعلق قلبه بحب هذا البيت الذي أذن الله أن يرفع ويذكر فيه اسمه، فهو وإن خرج يقضي حوائجه ويبيع ويشتري ويتكسب ويطلب العلم في حياته لكن قلبه متعلق في مسجد ربه في بيت ربه، ما أن يؤذن المؤذن إلا ويترك ما في يده من شغل ويأتي لهذا البيت الذي يحبه الله، وقال بعضهم: بل كأنه قنديل معلق في المسجد لكن الأقرب هو الأول وهو أنه يحب المسجد ويحب الصلاة ولا تلهيه تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة، وهم الرجال حقيقة كما قال جل شأنه: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [النور: ٣٧] فمن أحب المساجد وأحب الصلاة فليبشر بموعود رسول الله ﷺ، وهذه أعظم بشارة أن الناس ما قضي بينهم إلى الآن وأنت في ظلٍ ظليل والناس في هولٍ عظيم أنت لأنك تحب المساجد وتحافظ على الصلاة أكرمك مولاك بهذه الكرامة العظيمة، «**ورَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ الله**»، اجتمع فيها الحسن والجمال وهي التي تراوده، فتذكر عظمة الله وأنه لا يخفى عليه خافية، وأنه مطلع عليه وشاهد فقال: في قلبه وبلسانه إني أخاف الله، وعظها وزجرها ووعظ نفسه وأدبها أني أخاف الله، وقدوته في ذلك وأسوته يوسف عليه الصلاة والسلام، الذي راودته امرأة العزيز عن نفسه وغلقت الأبواب وقالت: هيت لك، وهذا أمرٌ عجب، يقذف الله العفة في قلوب عباده، فمهما راودته النساء وانفردت به وتجملت له وتزينت وأغنته عن أن يراودها هي التي تراوده وتغلق الأبواب وتقول: هيت لك وهي

زوجة السلطان، مأمون المكان لا يأتيه أحد فيقول: إني أخاف الله، فكل عفيف متعفف تحت ظل عرش الرحمن وأسوته في ذلك نبي الله يوسف، وتأمل هذا وحال من هو الذي تبلى بنات المسلمين ويؤذيهن بالمعاكسة والاتصال والترقيم والبلوتوث والشر العظيم في هذه قنوات التواصل اليوم، تخيل هذا وهذا، هذا رجل متعفف تأتيه الشهوة إلى حده، فيقول: إني أخاف الله، وهذا يفسد بنات الناس، ويحرص على صرفهن عن العفة إلى الفساد الخلقي العريض، ويسجلوا مكالماتهن ويرسلوا لهن كلامًا فاجرًا لا يرضاه لبنته ولا أخته ولا أمه ولا زوجته، وإن ظفر منهن بشيء من الكلام المعسول أو الصور صور وابتزهن، نقول: هذا إجرامٌ عظيم، فإذا كان ذاك في أعلى عليين وفي كرامة رب العالمين تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله، فما بالك بهذا الإنسان الذي قد يفضح في جوف بيته ويرى أثر ذلك في حياته وفي زوجته وفي بيته، «**فإنه مَن تَتَبَّعَ عَوْرَةَ أَخِيه المسلمِ، يَتَتَبَّعِ اللهُ عَوْرَتَه ومَن يَتَتَبَّعِ اللهُ عَوْرَتَه يَفْضَحْهُ ولو في جوفِ بيتِه**»[1]، نسأل الله السلامة والعافية، «**ورجلٌ تصدَّق بصدقةٍ فأخفاها حتَّى لا تعلَمَ شِمالُه ما تُنفِقُ يمينُه**»، من إخفاء الصدقة والبعد عن الرياء أنه لو قدر أن يده اليسرى تعلم ما تعلم، قالوا: هذا كله مبالغة في إخفاء الصدقة والله جل شأنه أخبر أن الصدقة إن أخفيت أعظم، إلا إذا كان لمصلحة تعلن، لينشط الناس ويقتدوا به فيؤجر على حسب نيته، وإلا فالأصل في الصدقة أن تكون خفية ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، فمن كان في بيئة يريد أن ينشط الآخرين في الصدقة والإحسان في مشروع مبارك وصدقة على أيتام أو أسر محتاجة أو نحو ذلك فله أن يذكر هذا من باب التنشيط وإلا فالأصل إخفاء الصدقة ومهما قلّت، قال بعض أهل العلم وهذا من عجائبهم، قالوا: إنه يدخل في ذلك الشراء من المتعفف الذي يريد سد جوعته وأسرته، فربما يشتري الإنسان منه بنية إعفافه، فيقول: هو شراؤه وسيأخذ سلعة لكنه كأنها

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٣٢)، وابن حبان (٥٧٦٣) باختلاف يسير، وصححه الألباني في صحيح الجامع.

صدقة، يقول: من صوره التي تدخل أن الإنسان قد يرى شابًا متعففًا محتاجًا وقد جلب شيئًا من السلع يريد بيعها والتكسب منها، فتشتري منه بهذه النية أنك تعينه على التكسب والتجارة وعدم سؤال الناس لعل الله يكرمك بأن هذه كأنها صدقة وهي ليست صدقة لكنك أردت بها إعانته، قال ﷺ: «**ورَجُلٌ ذَكَرَ اللهَّ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ**»، تذكر الله وعظمته في خلوة لا يراه فيها أحد، فذرفت عيناه الدموع، و«**عينانِ لا تمسَّهُما النار: عينٌ بكتْ من خَشيةِ الله، وعينٌ بكتْ من خَشيةِ الله باتتْ تَحْرُسُ في سبيلِ الله**»[1]، فهذا التذكر من أعظم ما ينفع العبد ويصلح قلبه، حينما يخلو بنفسه فيتذكر أن الله جل شأنه أوجده من العدم، ورباه بالنعم وأنزل إليه كتابًا وأرسل إليه رسولًا وجعل فيه عقلًا ثم لم يطلب منه إلا اليسير ووعده بالعظيم العظيم الجسيم من الأجور وفتح له باب التوبة إذا أذنب، إذا تذكر هذا فإن هذا يحدث رقة في قلبه وتوبة واستعتابًا ورجوعًا وإصلاحًا لما فسد، فإن الله جل شأنه وصف عباده ﴿ **وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾** ﴾ [آل عمران] وهذا التذكر من أعظم ما يفيد ومثله ذكر الله جل شأنه، وكلاهما مطلوب ومؤكد عليه لكن التذكر الذي يجعل العبد تفيض عيناه بالدموع يكرمه مولاه بهذه المنزلة العظيمة السامقة الرفيعة، ويدخل أيضًا في هذا الظل الظليل خلائق لا يحصيهم إلا الله غير هؤلاء السبعة، ولهذا ألّف الإمام ابن حجر العسقلاني ﷺ رسالة سماها «الخصال الموجبة للظلال»، ذكر فيها أحاديث أخرى، ذكر فيها ﷺ أنها أسباب للاستظلال بظل العرش يوم القيامة، منها حديث أبي اليسر مرفوعًا «**مَن أنظَرَ مُعسِرًا أو وَضَعَ عنه؛ أظَلَّه اللهُ في ظِلِّه يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلُّه**»[2]، يعني معسر تطلبه دين فأنظرته وصبرت

(١) أخرجه الترمذي (١٦٣٩)، وابن أبي عاصم في الجهاد (١٤٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٩٦) وصححه لغيره الألباني في صحيح الترغيب.

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٠٦)، وأحمد (٨٧١١) باختلاف يسير وصححه الألباني في صحيح الجامع.

عليه واحتسبت ذلك عند الله يكرمك الله وإن وضعت عنه كان هذا أعظم، أي أسقطت عنه الدين كله، بقي من السبعة شيء؟ كأن ما ذكرنا إلا ستة؟ نعم؟ شاب نشأ في طاعة الله، ما أحسن هذا الشاب وطاعته لمولاه من شبابه ونعومة أظفاره، وهذا وصف عظيم قد يكون بعضنا فاته هذا، يقول: أنا شايب كبير السن متوسط فاتني أنا، كان لي شيء من الصبوة والتقصير في شبابي، نقول: إن فاتك فلا يفوت أولادك، اجتهد غاية الاجتهاد في إصلاحهم من نعومة أظفارهم، علمهم الخير وأدبهم عليه ورغبهم فيه، وألحقهم بحلقات القرآن، وعرفهم بصحبة الخير، وأبعد عنهم كل سببٍ يفسد أخلاقهم، بل يفسد عقائدهم كما في هذه القنوات التي ما كنا يخطر في بالنا يوم من الأيام أنها تدخل إلى بيوت الناس فتفسد العقيدة، ثم الأخلاق والسلوك في أفلام ليست فقط خليعة التي تهتك الأخلاق وتفسدها من هذه القنوات، بل برامج للطفولة تقدم وأفلام كراتين كما تسمى لكنها تهدم العقيدة في نفوس الأطفال وتفسدها فسادًا عظيمًا وتمرض قلوبهم وينشأ هذا الصغير على غير الفطرة، والإنسان ما يدري مسكين يحسب أنه على هدى يشتري هذه الأفلام أو هذه الأجهزة أو هذه القنوات ويسلم الأطفال لها، والنبي ﷺ قال: **«ما من مسلم يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة»**[1]، نسأل الله السلامة والعافية، يموت يوم يموت وهو غاش، الذين يجلبون هذه القنوات الفضائحية والدشوش والأفلام، هم على خطر عظيم في حياتهم وبعد مماتهم، وإذا مات ووسد الثرى ما ينفعه الآن إلا ما قدم ولو أنه عذب عذابًا عظيمًا في قبره ما ينفع أن أهله يخرجونه، بعض الناس ما همه يمكن يرى بعض أولاده أحيانًا رؤية مفزعة ويجيء يقص على أهله، ويقول: أنا شفت كذا لعلنا نخرج، يقول: لا، ما أخرجها في حياته وهو الذي اشتراها فيتحمل أوزار من ضل بسببه، إذن فصلاح الولد أمر عظيم ومطلب

(١) أخرجه البخاري (٧١٥٠)، ومسلم (١٤٢) بلفظ: «ما مِن عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَومَ يَمُوتُ وَهو غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عليه الجَنَّةَ».

جسيم ومهم غاية الأهمية، وبعض الناس يقول: يمديك على الطوع، وهذا من الضلال، يعني شوف واحد طيب وصالح ومستقيم من الصغر، يقول: يمديك على الطوع، يعني كأنه يقول اترك عنك الطوع والاستقامة يمديك إذا كبرت، نقول: سبحان الله، النبي ﷺ يبشر الشاب الذي نشأ في طاعة الله بهذه البشارة العظمى، وهذا يقول: يمديك تطوع وتستقيم إذا كبرت، فيحرمه لذة الطاعة والنشأة في الخير والتقى والصلاح، ثم ما يدري الإنسان هل يموت وهو كبير أو متوسط أو صغير؟ ولهذا عجب الله من الشاب ليست له صبوة[1]، لأن الشباب فيه نزعات إلى التقصير والتفريط والشهوات، فإذا حفظه الله من صغره وأعان والده ووليه على تربيته وأبعده عن كل شر فإن الله يعجب من هذا، من هذا الشاب الذي ليست له صبوة وهو حال الصحابة ﷺ، **«ابن عباس يبيت عند خالته ميمونة، فيجد النبي ﷺ قام يصلي فيقوم يصلي الليل، حتى أنه يقف عن يسار النبي ﷺ، فيأخذه بأذنه يجعله عن يمينه»**[2]، صغير ابن ست أو سبع سنين، والنبي ﷺ يوصيه الوصية العظمى التي لو فقه المسلم الآن وعمل بموجبها ما احتاج وصايا أخرى، وهو ابن ست أو سبع سنين «**يا غُلامُ** -وفي رواية: يا غُليم- **إنِّي أعلِّمُكَ كلِماتٍ ، احفَظِ اللهَ يحفَظكَ ، احفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تجاهَكَ، إذا سألْتَ فاسألِ اللهَ، وإذا استعنْتَ فاستعنْ باللهِ»**[3]، فإذن نحتاج إلى عناية فائقة، واليوم الناس يتبارون ويهتمون يعني بناء البيوت والتفنن فيها وإحضار كل ما يحلو ويطيب من مطعوم ومشروب ومركوب للأولاد ويتفننون في ذلك وجوالات لكن التربية! التربية البناء العظيم يهمله بعض الناس أو

---

(١) أخرجه أحمد (١٧٣٧١) عن عقبة بن عامر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ اللهَ لَيَعجَبُ مِنَ الشابِّ ليست له صَبْوةٌ»، وحسنه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

(٢) أخرجه مسلم (٧٦٣) عن عبدالله بن عباس بلفظ: «بَعَثَنِي العَبَّاسُ إلى النبيِّ ﷺ وَهو في بَيْتِ خَالَتي مَيْمُونَةَ، فَبِتُّ معهُ تِلكَ اللَّيْلَةَ، فَقَامَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ عن يَسَارِهِ، فَتَنَاوَلَنِي مِن خَلْفِ ظَهْرِهِ فَجَعَلَنِي علَى يَمِينِهِ».

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٢٧٦٣)، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: (من أصح ما رُوي عنه).

يقصرون فيه، فالواجب الحذر من التفريط فإنها مسؤولية عظيمة والله سائل كل أحد، كما قال ﷺ: «**كُلُّكُمْ راعٍ، وكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ**»[1]، فالرجل في بيته راعي وهو المسؤول وهو الإمام وهو الأمير وهو المسؤول الأول في البيت، والمرأة مسؤولة في بيتها عن أولادها لا سيما في حال غياب الأب.

أسأل الله أن يفتح علينا فتوح العارفين وأن يوفقنا ويصلح لنا النية والذرية.

❋❋❋

(١) أخرجه البخاري (٨٩٣)، ومسلم (١٨٢٩) مطولًا.

[الدَّرْسُ الخَامِس عَشَر]

[كتابُ الصَّلَاة]

[تَابِع بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على البشير النذير والسراج المنير، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في المجلس الخامس عشر من مجالس شرح عمدة الفقه، للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﷺ»، قد بدأنا في شرائط الصلاة، نكمل اليوم ما بقي من هذه الشروط ونسأل الله التوفيق والإعانة.

قال ﷺ: **(الشَّرْطُ الثَّالِثُ: سِتْرُ العَوْرَةِ بِمَا لا يَصِفُ البَشَرَةَ)** الشرط الثالث من شروط الصلاة الواجب على المسلم المحافظة عليها والتي لا تصح الصلاة مع الإخلال بها ستر العورة والستر هو التغطية، وأما العورة فإنها تطلق على عدة إطلاقات، فقد تطلق على ما يُستحيا منه، وعلى ما فيه نقص وعيب، وعلى السوأة وعلى ما يجب ستره في الصلاة، وعلى ما يجب ستره في النظر ويحرم كشفه، هذه كلها إطلاقاتٌ على العورة، وقد جاءت العورة على لسان الشارع، فقد قال: صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: **«المرأةُ عورَةٌ فإذا خرجتِ استشرفَها الشَّيطانُ»**[1]، فدل هذا على أنها قد تطلق هذه العورة بهذه المفردة في لسان الشارع لكنه لم يرد في لسان الشارع الأمر بستر العورة بهذه الصيغة، إلا أن الفقهاء عبروا بها وهو تعبيرٌ حسن إذا فُهم، الله جل شأنه وتقدس اسمه أمر في الصلاة بما هو أعم وأشمل وأجمل من

(١) أخرجه الترمذي (١١٧٣) واللفظ له، وابن خزيمة (١٦٨٥)، وابن حبان (٥٥٩٨) مطولًا باختلاف يسير، صححه السيوطي في الجامع الصغير.

ستر العورة، فقال عز من قائل: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف: ٣١] فأمر بأخذ الزينة وهو أمرٌ زائد على مجرد ستر العورة، ولهذا نقول للمصلي: خذ زينتك، سواءً كنت تصلي في المسجد أو في البيت، وسواءً كنت تصلي الفريضة أو النافلة، فإن أخذ الزينة للصلاة ذاتها، ومن ثم فإنه لا ينبغي للعبد المصلي أن يصلي بثياب النوم أو بثياب الرياضة وألبستها على اختلاف أنواعها، بل ينبغي له أن يتجمل لصلاته، وأن يهتم بأخذ الزينة لها؛ امتثالًا لأمر الله، ومن ذلك أيضًا وهو داخل في الزينة تغطية رأسه إذا كان في بيئة لا يخرجون كاشفي رؤوسهم ولا حاسريها كما هو عندنا هنا، فإن الأصل أن المسلم إذا أراد أن يخرج للناس يتجمل بلبس أحسن الثياب ويغطي رأسه بما جرت العادة به من طاقية وشماغ أو غترة، ومن ثم فلا يحسن له أن يأتي للصلاة حاسر الرأس أو لابسًا قميص نومٍ أو ملابس رياضة، والله جل شأنه قد أمره بأخذ الزينة فيدخل في ذلك هذا كله، وقد أنكر ابن عمر ﷺ على مولاه نافع لما صلى حاسر الرأس وقال له: «**أرأيت لو خرجت إلى الناس تخرج هكذا؟ قال: لا، قال: فالله أحق أن يتجمل له**».

إذن قول المؤلف ﷺ: (**سِتْرُ العَوْرَةِ**) نقول: هذه عبارة الفقهاء والمقصود بالعورة هنا عورة الصلاة، وقد أشكل على بعض الناس ذكر شيءٍ من هذه المسائل هنا وخلط بين عورة الصلاة وعورة النظر، وبينهما فرق فإن الصلاة يجب ستر العورة فيها حتى عن الإنسان نفسه فلا ينظر إلى عورته وهو يصلي، ولهذا لو كان يصلي في ثوبٍ واسعٍ إذا ركع أو سجد نظر عورته، نقول له: لا يجوز لك ذلك، بل يجب عليك أن تستر عورتك حتى عن نفسك، وأما عورة النظر فإنه يحرم على المسلم أن يكشفها أمام من لا يحل له النظر، كما في قول المولى جل شأنه وتقدس اسمه في أمر عباده بحفظ الفروج: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٥﴾ [المؤمنون] فيدخل في ذلك حفظ العورة أن يطلع عليها من لا يحل له النظر، ولهذا لما سئل ﷺ: «**عوراتُنَا ما نأتِي منها وما نذرُ؟ قال: احفظْ عورتكَ إلا من زوجتكَ أو مما ملكتْ يمينكَ، فقال الرجلُ: يكون**

مع الرجلِ إن استطعتَ أن لا يَراها أحدٌ فافْعَل قلتُ والرجلُ يكون خاليًا قال فاللهُ أحقّ أن يُسْتَحيا منهُ»[(١)]، فدل هذا على أن المسلم لا يتكشف ولا يتعرى لا في الخلوة ولا في الجلوة، ولا يتساهل بكشف عورته حتى لو كان خاليًا إلا عند الحاجة أو الضرورة ككشف العورة عند قضاء الحاجة، وعند معاشرة الزوج أو الزوجة وعند التطبب، ونحو ذلك من الحالات التي يجوز فيها كشف العورة، وإلا فالأصل أن المسلم أحرص الناس على ستر عورته، وهذه هي السيرة وسنة المرسلين والصالحين، ولهذا جاء عن كليم الرحمن موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم: **«أنه لما خلع ثوبه ودخل في البحر يغتسل جاءت الريح فذهبت بثوبه أو الموج، فأدرك ثوبه وهو يسرع ويهرول ويقول: ثوبي حجر ثوبي حجر»**[(٢)] مع أنه ليس عنده أحد ينظر إليه لكنه استحيا أن يخرج عريانًا، وجاء عن نبينا ﷺ أنه لم يكشف عورته في جاهلية ولا إسلام، وأن الله صانه وحفظه من أن يتبذل أو يتكشف، وسنة هؤلاء المرسلين مأخوذة من سنة أبيهم آدم حيث أنه خلق مستورًا، وستره الله وستر زوجته، ولم يزل به الشيطان يراوده ويحاول به حتى ذاق الشجرة فانكشفت عورته، وطفق يسترها بورق الشجر، وما علم عليه الصلاة والسلام أن أحدًا سيحلف بالله كاذبًا، فلما سمع الشيطان يحلف بالله وهو يكذب أن الله جل شأنه ما منعهما من هذه الشجرة إلا أن يكونا ملكين أو يكونا من الخالدين، أكلا من الشجرة فبدت لهما سوآتهما، ولهذا نقول: إن كل من دعا الناس إلى

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم قبل حديث (٢٧٨) مختصرًا، وأخرجه أبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٦٩) واللفظ له، والنسائي في السنن الكبرى (٨٩٧٢)، وابن ماجه (١٩٢٠)، وأحمد (٢٠٠٣٤).

(٢) خرجه البخاري (٢٧٨)، ومسلم(٣٣٩) بلفظ: «كانَتْ بَنُو إسْرائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُراةً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إلى سَوْأَةِ بَعْضٍ. وكانَ مُوسَى ﷺ يَغْتَسِلُ وحْدَهُ، فقالوا: واللهِ ما يَمْنَعُ مُوسَى أنْ يَغْتَسِلَ معنا إلَّا أنَّه آدَرُ قالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ علَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الحَجَرُ بثَوْبِهِ. قالَ: فَجَمَحَ مُوسَى بإثْرِهِ يقولُ :ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ، حتَّى نَظَرَتْ بَنُو إسْرائِيلَ إلى سَوْأَةِ مُوسَى قالوا: واللهِ، ما بمُوسَى مِن بَأْسٍ، فَقامَ الحَجَرُ حتَّى نُظِرَ إلَيْهِ، قالَ: فأخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بالحَجَرِ ضَرْبًا .قالَ أبو هُرَيْرَةَ: واللهِ إنَّه بالحَجَرِ نَدَبٌ سِتَّةٌ، أوْ سَبْعَةٌ، ضَرْبُ مُوسَى بالحَجَرِ».

التكشف والتبذل والتعري فله أسوة بالقواد الأكبر الشيطان الرجيم، وما كان الناس يتوقعون أن يأتي يوم يتكشف الناس رجالًا ونساءً ويخرجون للأسواق والطرقات وعلى الشواطئ والمتنزهات كاشفي عوراتهم حتى السوأة، وما كان الناس أيضًا يظنون ولا يخطر في بالهم أنه يوجد نواد للعراة يطالب أصحابها من الشذاذ بحقوقهم، لكن هذا والله كله من انتكاس الفطر والبعد عن شريعة رب العالمين، ولهذا نقول: المؤمن ستير ساتر لعورته لا يكشفها ولا يتبذل فيها، سواءً كانت هذه العورة السوأة المغلظة أو كانت مما يجب ستره، والحديث في هذا الباب إنما هو في عورة الصلاة التي يجب على المسلم أن يسترها في صلاته والتي لا يحل له أن يكشف شيئًا منها.

قال ﷺ: (**سِتْرُ العَوْرَةِ بِمَا لا يَصِفُ البَشَرَةَ**) هذا شرط من أعظم شروط الساتر، وهو أن يكون هذا الساتر للعورة صفيقًا متينًا لا تُرى من ورائه البشرة، فإن رُئيت من ورائه ودونه البشرة بياضًا أو سوادًا فإنه لم يتحقق الشرط، وحينئذٍ فإنه كالعُريان لا تصح صلاته، وهذا أمرٌ يجب الانتباه إليه والاهتمام به في الذين يلبسون ثيابًا رقاقًا وسراويل قصيرة، فيبرز فخذ الواحد منهم ويُرى لونه من وراء هذا الثوب الرقيق، نقول: أدرك صلاتك عبد الله فإن ستر العورة شرطٌ مجمعٌ عليه، وثوبك هذا الرقيق لا يستر، فلا بدّ أن يكون الثوب ساترًا لا تُرى من ورائه البشرة، وقد حذر ﷺ وتوعد أقوامًا من النساء يأتين في آخر الزمان يلبسن ألبسة لا تسترهن، إما لرقتها وهذا هو الذي يظهر وأقرب ما يحمل عليه أنهن يلبسن ألبسة رقيقة، قال ﷺ: «**صِنْفانِ مِن أهْلِ النَّارِ لَمْ أرَهُما**»[1] يعني لم يرهما في عصره لكنهما يأتون في عصر متأخر «**قَوْمٌ معهُمْ سِياطٌ كَأَذْنابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بها النَّاسَ**» وهؤلاء هم الشُرَط إذا كانوا ظالمين، إذا كانوا يضربون الناس بغير حق فهم متوعدون بهذا الوعيد الشديد «**ونساءٌ كاسياتٌ عاريَاتٌ**»

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٨)، وأحمد (٨٦٦٥).

وصفهن بوصفين بينهما شيءٌ من التنافر، كيف يكون ذلك؟ ساترة عارية، كاشفةٌ مع كونها ساترة، كاسيةٌ عاريةٌ أي لبست ثيابًا لا تستر عورتها، إما لرقتها وخفتها وكونها تشف وتصف ما تحتها، وهذا موجود في بعض النساء، فتلبس ثيابًا رقاقًا وتتساهل في هذا حتى ربما أمام المحارم، فيُرى من وراء ثيابها ملابسها الداخلية مما يخدش الحياء ويجعل الرجل الذي في قلبه إيمان يصرف بصره، وهذا التساهل في غير محله لا سيما في هذا العصر الذي كثر فيه الفساد وكبر، وأصبح بعض الناس عنده خسة طبع ربما والعياذ بالله يشتهي محرمة وربما ينظر إليها نظر شهوة، فلا يجوز لها بحال أن تتكشف أو أن تلبس ثيابًا رقاقًا يُرى ما وراءه من بشرتها، وربما كان هذا أنها تلبس ثيابًا ضيقة، تبين حجم أعضائها وعورتها وعجيزتها وصدرها ونحو ذلك، وهذا أيضًا موجود من ثيابٍ تفصل ضيقة أو من أقمشة من صفتها أنها تلصق على البدن، فهذا كله داخل في هذا الوعيد الشديد أو أنها تلبس ثيابًا قصيرة لا تستر ما يجب ستره، أو ثيابًا مشققة مفتوحة كما رأيناه في هذا العصر من كثرة الألبسة المفتوحة المشققة من الأمام ومن الخلف ومن الجنب وثياب رقاق وثياب قصيرة كل هذا نراه بأم أعيننا، فالواجب أن يتقي الله الأولياء في من تحت أيديهم من النساء فإن هذا لا يحصل به الستر، وإن كان في الصلاة لا تصح به الصلاة.

قال ﷺ: بعد أن بين شرط ما يستر به وهو ألا يصف البشرة، قال مبينًا حدود العورة، وقبل هذا، ما الدليل على أن ستر العورة شرط لصحة الصلاة؟ نقول: دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، دل على أن ستر العورة شرط لصحة الصلاة الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله جل شأنه: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف: ٣١] قد بينت سابقًا أنها تشمل ستر العورة وأكثر، ومن ثم فإن المؤمن في الصلاة يستر عورته وهذا هو الحد الأدنى وإن زاد أخذًا للزينة فهو أكمل، وكذلك في طوافه، لا يحل له أن يكشف عورته، فإن ستر العورة شرطٌ في الصلاة وشرطٌ في الطواف، وقد كان معروفًا عند الجاهلية، إلا أنهم من

فرط جهلهم يقولون لمن قدم من خارج مكة: لا تطوف في ثيابك التي أتيت بها لأنها ثيابٌ عصيت الله بها، إذن ماذا يصنع؟ إما أن يشتري ثوبًا من أهل مكة، أو يجد صديقًا يهديه أو يعيره ثوبًا يستر به عورته، فإن لم يجد مالًا يشتري به ولا صديقًا يعيره ولا يهديه، تجرد من ثيابه وطاف عُريانًا، وهذا من فرط الجهل -سبحان ربي- أنتم يا أهل مكة قد عصيتم الله بثيابكم، وأعظم العصيان الشرك وتلطختم بأقبح وأقذر القذر وهو الشرك بالله، فكيف تنكرون على أهل الأمصار؟ وتتحكمون فيهم، وتمنعونهم من أن يطوفوا بثيابهم بحجة أنهم قد عصوا الله فيها -سبحان الله- فيضطرونهم إلى أن يتجردوا من الثياب حتى النساء، ولهذا تقول القائلة منهم وهي تطوف عريانة كما خلقت: (اليوم يبدو بعضه أو كله وما بدا منه فلا أحله)، حتى جاء هذا الإسلام، فأوجب الستر وحرم التعري، وأمر عليه الصلاة و السلام أبا بكر أن يؤذن في الناس ألا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان، طهّر ﷺ البيت من المشركين ومن العراة قبل أن يحج حجة الوداع، وأما السنة فالأحاديث كثيرة تدل على ستر العورة منها قوله ﷺ لما سئل أيصلي أحدنا في الثوب الواحد؟ قال: **«إن كان ضيقًا فاتزر به وإن كان واسعًا فلتحف به»**[1] لأنه ليس لكل واحد منهم ثوبان وسيأتي بيان هذا، وقال ﷺ : **«لا تصلي الحائض إلا بخمار»**[2] يعني المرأة البالغة لا تصلي إلا مستترة ومتخمرة بخمار يستر رأسها وصدرها ونحرها وسائر بدنها ولا تُبرز إلا الوجه والكفين، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وانعقد الإجماع على ذلك، فحكى غير واحد من أهل العلم: الإجماع على أن ستر العورة شرط في الصلاة وأن من صلى عريانًا وهو يجد الثوب ويقدر على الاستتار به، أن صلاته باطلةٌ، حكاه ابن عبد البَر وغيره من أهل العلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦١) بلفظ: «فإنْ كانَ واسِعًا فَالْتَحِفْ به، وإنْ كانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ».

(٢) أخرجه أبو داود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجه (٦٥٥)، وأحمد (٢٥١٦٧)، بلفظ: «لا تُقبَلُ صَلاةُ حائِضٍ إلَّا بخِمارٍ» وصححه شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

قال ﷺ: (**وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالأَمَةِ، مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ**)، أما الرجل لا إشكال في أن عورته ما بين السرة والركبة، وهو قول جماهير أهل العلم، على خلاف يسير بينهم في السرة والركبة، هل تدخل أو لا تدخل؟ والجمهور يرون أن السرة والركبة لا يدخلان، المالكية والشافعية الحنابلة والحنفية يرون أن السرة تدخل دون الركبة لكن الخلاف يسير هنا، إذن جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة يرون أن عورة الرجل ما بين سرته وركبته، وأنه يجب عليه أن يسترها وهذه عورة في الصلاة وعورة في النظر، وهذا الحد الأدنى للستر في الصلاة، ويدل عليه أحاديث كثيرة منها ما خرجه البخاري معلقًا عن ابن عباس ومحمد بن جحش وغيرهم أنه ﷺ قال: «**الفَخِذُ عَوْرَةٌ**»[١] وجاء أيضًا عن جرهد «**غطِّ فَخِذَكَ، فإنَّ الفخِذَ عورَةٌ**»[٢] وجاء في حديث أبي أيوب «**فإن ما بين السُّرَّةِ والركبةِ عورةٌ**»[٣] وهي أحاديث صحاح تدل على أن ما بين السرة والركبة عورة، قال الطحاوي: جاءت عن النبي ﷺ أحاديث متوافرة، تدل أن الفخذ عورة، ولهذا ذهب الأئمة الأربعة إلى ذلك على خلاف كما قلت في السرة والركبة هل تدخل أو لا تدخل؟ وهو خلاف يسير.

وذهبت الظاهرية إلى أن العورة السوأتان فقط، و قولهم مرجوح بهذه الأحاديث الصحاح التي تدل على أن ما بين السرة والركبة عورة أو تدل صراحةً على أن الفخذ عورة إما بقوله ﷺ: «**الفَخِذُ عَوْرَةٌ**» أو قوله: «**غط فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت**»[٤]، ومن ثم

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة التمريض قبل حديث (٣٧١)، وأخرجه موصولا أبو داود (٤٠١٤)، والترمذي (٢٧٩٥)، وأحمد (١٥٩٦٨) وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

(٢) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة التمريض قبل حديث (٣٧١)، وأخرجه موصولًا أبو داود (٤٠١٤)، والترمذي (٢٧٩٥)، وأحمد (١٥٩٣٢) وحسنه بشواهده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

(٣) أخرجه السيوطي وصححه في الجامع الصغير (٧٨٣٨)، وأيضًا حسنه الألباني في إرواء الغليل (٢٧١).

(٤) أخرجه أبو داود (٣١٤٠)، وابن ماجه (١٤٦٠) عن علي بن أبي طالب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُبرِزْ فخِذَك ولا تَنظرْ إلى فخِذِ حيٍّ أو ميِّتٍ».

فإن الواجب على الرجل أن يستر هذا القدر في صلاته وأمام الناظرين، في مزاولة الرياضة بأنواعها والسباحة بأنواعها، نقول: لا يحل للرجل أن يكشف عورته، ومِن كَشْفِ العورة كشف الفخذ، ولا يحل له النظر إلى من كشف فخذه، ولهذا قال ﷺ: **«غطِّ فَخِذَكَ»** هذا خطاب للمكلف للمسلم مباشرة **«ولا تَنظُرْ إلى فَخِذِ حَيٍّ ولا ميِّتٍ»**[1] يعني لو تساهل الناس وكشفوا أفخاذهم فإنه لا يحل لك أن تنظر، ولهذا اشترط أهل العلم كما سبق في باب الغسل إذا ذهب للحمام حمام السباحة أن يستر عورته وألا ينظر الى عورات الآخرين، وإذا غلب على ظنه أنه سيأتي في هذه المسابح ومثلها صالات الرياضة بأنواعها من يتكشفون ويبدون أفخاذاً فإنه لا يحل له الذهاب إليها؛ لأنه مأمور بالأمرين معًا، مأمور بستر الفخذ وعدم النظر إلى عورات الآخرين.

أما الأمة فإن إلحاقها بالرجل هنا إلحاقٌ غريب وإن ذهب إليه أئمةٌ كثيرون، قد تتبعت أقوال أهل العلم بهذه المسألة فوجدتها تسعة أقوال: أصحها أن الأمة كالحرة وأنه لا يحل لها أن تتكشف ولا تتبذل ولا أن تبرز شعرها ولا نحرها ولا صدرها ولا ظهرها ولا ساقها، وأن إلحاقها بالرجل إلحاقٌ بعيد جد بعيد، الخلاف المعتبر: هل تتحجب أو لا تتحجب؟ وكونها لا تتحجب لا يعني أنها تكشف شعرها، ولا صدرها ولا نحرها ولا ظهرها، هذا نقول: محال أن تأتي به الشريعة وأن تقر المرأة التي هي جنسٌ فاتن وهي جنسٌ مغري أن تتكشف وتتبذل ولو كانت أمة، ولهذا أنكر ابن حزم ﷺ على الأئمة هذا القول، وقال: دين الله واحد والفطرة واحدة والخلقة واحدة، فأي دين يمكن أن يبيح للنساء إذا كنّ إماءً أن يخرجن كاشفات الشعور والنحور والصدور، هذا لا يمكن، ومثله شيخ الإسلام ﷺ أنكر هذا القول وبين بطلانه، وقال ﷺ: لو أراد أحدٌ أن يترك الإماء التركيات الحسان يخرجن

(١) أخرجه أبو داود (٣١٤٠) باختلاف يسير، وابن ماجه (١٤٦٠)، وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند (١٢٤٩)، وقال عنه الألباني في إرواء الغليل: ضعيف جدًا لكن حسنه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج سنن أبي داود.

كاشفات كما كن يخرجن في زمن عمر لكان هذا من الفساد، كان عمر يمنع من التحجب لئلا يتشبهن بالحرائر، وهذا محل نظر ومحل خلاف أعني كشف الوجه بالنسبة للأمة، لكنها تكشف شعرها أو صدرها أو نحرها، نقول: هذا بعيد عن روح الشريعة ونصوص الشريعة، و نهي الفاروق عمر أن تتحجب الإماء ليس معناها أنه يتركهن لمن شاء أن ينظر أو لمن شاء أن يتعرض لهن فإنه لا يمكن أن يقره ﷺ ولا أن يرضاه للفساق أن يتعرضوا إماء المسلمين أو يتعرضوا حرائر المسلمين، إذن نقول: الأمة لا تُلحق بالرجل البتة لا بعورة الصلاة ولا في عورة النظر، فتتحجب وتغطي ما تغطيه الحرائر، سواءً كانت الإماء اللاتي يتخذن للتسري أو حتى للخدمة والمهنة والبذلة، الصحيح أنها كالحرة.

قال ﷺ: **(وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ، إِلاَّ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا)** هذا في الصلاة، وهذه من المواطن التي يقع فيها اللبس بين بعض الناس، حينما يقرأ في كتب الفقهاء مثل هذه العبارة يحسب أن هذا في النظر، وهم هنا لا يتكلمون عن عورة النظر بل يتكلمون عن عورة الصلاة، ما الذي يجب على المرأة أن تستره في صلاتها؟ وما الذي يجوز لها أن تكشفه؟ يقول هنا: إن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها، أما كونها عورة فهذا منطوق رسول الله ﷺ فيما رواه الخمسة بسندٍ صحيح، قال ﷺ: **«المَرأةُ عَورةٌ»**[1]، ولهذا نقول في باب النظر والحجاب والكلام فيه يطول وليس هذا موضعه، نقول: لو لم يرد في أمر المرأة بالستر وعدم التكشف وإظهار شيء من البدن إلا هذا الحديث لكفى، فإن الذي قاله من لا ينطق عن الهوى المعصوم أفصح من نطق بالضاد، وهو القائل في هذا الحديث: **«المَرأةُ عَورةٌ»**، إذن أطلق عليها أنها عورة، يعني يجب عليها أن تتستر، ولا يحل لها أن تتكشف ولا يحل لأحد أن ينظر إليها هذا معنى عورة، لأنها درة مصونة، فلا يباح أن تتكشف لكل أحد، ولهذا جاءت النصوص واضحة بيّنة في جواز

(١) أخرجه الترمذي (١١٧٣)، والبزار (٢٠٦١)، وابن خزيمة (١٦٨٥) مطولًا، صححه الألباني في إرواء الغليل (٢٧٣).

من تكشف لهم، عدّهم ربنا جل شأنه عدًا واضحًا، ولو أن المرأة تكشف وجهها لكل الناس ما كان فيه فائدة بذكر من يباح لها أن تتكشف أمامهم من الأزواج والآباء والأبناء وأبناء الإخوة، وأبناء الأخوات في سورة النور، فلما عد جل شأنه من تظهر لهم الزينة عُلم أنها لا تظهر لغيرهم، بل قال ربنا جل شأنه قولًا واضحًا بينًا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، وتأملوا نساء المؤمنين وضعوا تحتها ما شئتم من الخطوط؛ لأن كثيرًا من المخالفين يقولون: إن الحجاب خاصٌ بأمهات المؤمنين، نقول: سبحان الله، الله جل شأنه يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ﴾ [الأحزاب: ٥٩] ، فسّرها ابن عباس ﷺ حبر الأمة وترجمان القرآن بتفسير صحيح قال: «**أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن لحاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب وأن يبدين عينا واحدة**»[1]، الراوي عنه عبيده السلماني غطى وجهه وأبرز عينًا واحدة، ليتبين للناس أن المرأة إذا خرجت للحاجة لا تتكشف ولا تبرز إلا ما تدعو الحاجة إليه كعين تبصر بها الطريق، وقد سبقت الإشارة إلى أن توسع النساء اليوم في النقاب نقاب الفتنة هذا غير شرعي وغير جائز، النقاب الذي جاءت به السنة مثل ما جاء عن ابن عباس ﷺ، وإن دعت الحاجة إلى أن تبرز العينين فلا حرج، إذا كان المرأة عندها شيء من ضعف البصر تقول: أنا لو غطيت وجهي وعيني سقطت في طريقي، لا أبصر أو يضعف عندي النظر ولا أبصر ربما الدرج فربما أسقط أو أرادت أن تشتري سلعة فتريد أن تعرفها مباشرة، نقول: لا حرج، تبرز العينين فقط ولا تضع فيهما شيء من مساحيق الجمال والتزين لا كحل ولا نحوه، وأما تبرز العينين وتضع فيهما الكحل وتبرز معهما الوجنتين وأطراف الخدين في نقابٍ فاتنٍ فاضح، ربما لو كشفت وجهها لم يفتن أحد لكنه بهذا

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (١٠/ ٣١٥٤)، والطبري (٢٠/ ٣٢٤) وانظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢٨٣).

النقاب الفاضح فتنة، نقول: لا تأتي الشريعة بهذا، محال أن تأتي الشريعة بهذا وأن تأمر أو تأذن للمرأة أن تفتن الرجال بوجهها وقد نهتها أن تضرب بخلخالها الأرض، ليعلم ما تخفي زينتها، أي فتنةٍ أشد وأعظم من خلخال في القدم أو فتنة في الوجه، فاتنة فاضحة، إذا كان الشارع نهى عن ضرب الأرض لتعلم ما يخفى من الزينة فإنه عما يكون في الوجه من الزينة أشد أمرًا بالستر ومنعًا من الكشف.

ونصوص الحجاب كثيرة جدًا لعله يتاح لنا يومًا من الأيام، درس خاص في الحجاب نذكر فيه أدلته ونناقش المخالفين، لأن هذه المسألة قد شاع واشتهر هذه الأيام طرحها حتى بدأ بعض الناس يشكك؛ لأن من الناس من يذكر الخلاف وليس أمينًا في النقل، فيذكر الخلاف هكذا، ولا يذكر ما اتفق عليه أهل العلم قبل أن يذكر الخلاف، وهذا من كتمان العلم، وربما نقول: إنه من الخيانة للأمة، إذ يجب على الطالب والعالم ومن أراد النصح للناس أن يذكر كلام أهل العلم بتجرد، فنقول: إن أهل العلم الذين اختلفوا في الحجاب اتفقوا على وجوب ستر المرأة وجهها وتحريم كشفه وتحريم النظر إليه في حال خوف الفتنة باتفاق، كل الأئمة قد ذكروا هذا في كتبهم، فلا يحل للمرأة أن تكشف وجهها إذا كان فيه فتنة أو في عصر فتنة، وبعضهم صرح بأنه لا يحل للشواب أي الشابات، وإنما يحل للعجائز، والعجائز قد فصّل الله حكمهن وبيّن أنهن لا حرج عليهن أن يضعن ثيابهن، ومع ذلك أرشدهن إلى الحجاب وجعله خير وهن عجائز، لا يخطر في بال الواحدة منهن أن تتزوج ولا تُشتهى، ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٦٠] يعني ما يخطر في بالها أن تتزوج ولا تُخطب ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠] يعني حتى وهي عجوز لا تُشتهى ولا تُخطب، لم يبح لها أن تتزين وأن تضع في وجهها شيء من مساحق الجمال لتفتن الرجال ولو أنها كبيرة قال: ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور:

٦٠] يعني حتى هذه المرأة هذا جائز لكن إن اختارت العفة والاستعفاف والستر فهو خير، والأحاديث في الحجاب ومشروعيتها كما قلت كثيرة جدًا ليس هذا محلها وإنما هي إشارة، ومن أوضح الأدلة العملية التي تدل على أن نساء المسلمين في العصور والقرون المفضلة إلى زمن قريب في بلدان المسلمين وأمصارهم كنّ يتحجبن، مشروعية النظر للمخطوبة ولو كانت النساء كاشفات الوجوه يخرجن في الطرقات كاشفات ما أذن الشارع للخاطب أن ينظر كان ينظر لأن كل العالم ينظرون، لكن لما كانت المرأة محتجبة مصونة لا ينظر إليها أحد أذن الشارع للخاطب الذي تقدم لوليها، أذن له أن ينظر وأذن للولي أن يمكنه من النظر إلى موليته إذا كان جادًا في الخطوبة، فلو كانت النساء يخرجن كاشفات الوجوه متبرجات سافرات ما كان لهذا الأذن فائدة، لأن العالم كلهم ينظرون حينئذٍ فلا يحتاج أن يُخص بحكم.

على كلٍ نعود إلى كلام المؤلف ﷺ، قال ﷺ: **(وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ، إِلاَّ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا)** فلا يجب عليها حال الصلاة أن تغطي وجهها ولا كفيها، واختلف في القدمين لكن الجمهور على أنها تستر القدمين، وأما الوجه والكفين فالصحيح أنها تكشفهما، وهذا في الصلاة إذا لم تكن بحضرة رجال أجانب، ومثل هذا يقال في الإحرام إذا أحرمت المرأة بحج أو عمرة، نقول: إحرامها في وجهها ويديها بمعنى أنها لا تغطيهما إذا كانت أمام نساء أو محارم، فإن كانت أمام رجال أجانب وجب عليها التغطية إلا أنها حينئذٍ تجتنب الغطاء المخيط على قدر الوجه وهو ما يسمى بالنقاب أو البرقع والغطاء المفصل والمخيط على قدر اليدين وهو ما يسمى بالقفازين، فالمحرمة ممنوعة من تغطية وجهها أمام الرجال الأجانب بمخيط، لكنه يجب عليها أن تغطي وجهها ولا يحل لها إذا كانت بحضرة رجال أجانب أن تكشف وجهها لا في طوافها ولا في سعيها ولا في سائر أنساك الحج أو العمرة، لا يحل لها ذلك، ما دامت أمام رجال أجانب أن تكشف، وهذا هو الذي فهمه نساء الصحابة ﷺ فكانوا **«إذا حاذَوْا بنا،**

أسدَلَتْ إحْدانا جِلْبابَها من رَأسِها على وَجْهِها، فإذا جاوَزونا كَشَفْناهُ»[1] وهذا معروف عند أمهات المؤمنين ونساء الصحابة ﷺ أجمعين، يكن وحدهن فهي تكشف الواحدة وجهها فإذا قرب منهم الرجال سدلت إحدانا جلبابها على وجهها، فنقول للمحرمة والمصلية: إن كنت في مكان لا يراك فيه رجال أجانب فلا تغطي وجهك، المرأة التي تصلي في بيتها لا يحل لها أن تغطي وجهها ولا كفيها وتصلي، وإذا كانت في مسجدٍ أيضًا مفصولٍ بين الرجال والنساء بفاصل لا يرى ما وراءه فإنه أيضًا تكشف وجها ويديها، وأما إذا كانت تصلي في مسجد ترى فيه النساء كالمسجد الحرام وكثير من المساجد التي لا يكون بين الرجال والنساء فواصل كما في بعض بلدان العالم، فإنا نقول: يلزمها تغطية وجهها ويديها، فقول الفقهاء إن المرأة كلها عورة إلا وجهها وكفيها، نقول: هذه في الصلاة، وقولهم إحرام المرأة في وجهها يعني أنها لا تغطي وجهها ويديها إذا كانت بحضرة محارم أو نساء، وأما إذا كانت بحضرة رجال فإن إحرامها في وجهها، بمعنى أنها لا تغطي وجهها ويديها بمخيط على قدرهما.

قال ﷺ: **(وَأُمُّ الوَلَدِ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهَا كَالأَمَةِ)** أم الولد هي التي وطئها سيدها فأنجبت، هذه أم ولد، وإذا ولدت لسيدها فإنها تسلم من البيع والشراء، قال: **(وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهَا)** التي بعضها عتيق وبعضها رقيق، قال: **كَالأَمَةِ**، قد سبق أنه يقول: إن الأمة عورة كالرجل وقلنا هناك إن الصحيح إن الأمة كالحرة ومن ثم فإن أم الولد والمعتق بعضها، والمدبرة التي أوصى بعتقها بعد موته، نقول: كل الإماء بأنواعها كالحرائر يجب عليهن أن يستترن، ولا يحل لهن التكشف، وإنما الخلاف المعتبر في الوجه فقط، أي هل تحجبه أو لا تحجبه وأما أنها تتكشف كالرجال فهذا قولٌ بعيد.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٨٣٣)، وابن ماجه (٢٩٣٥)، وأحمد (٢٤٠٢١)، ضعف إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٢٤٠٢١)، وحسن إسناده الألباني في الشواهد في جلباب المرأة (١٠٨).

قال ﷺ: **(وَمَنْ صَلَّى فِيْ ثَوْبٍ مَغْصُوْبٍ، أَوْ دَارٍ مَغْصُوْبَةٍ، لَمْ تَصِحَّ صَلاتُهُ)** من صلى في ثوبٍ مغصوبٍ يعني ستر عورته بثوبٍ مغصوبٍ أو صلى في دارٍ مغصوبةٍ أو أرضٍ مغصوبةٍ لم تصح صلاته، لأن النهي عاد إلى شرط العبادة، وقد سبقت الإشارة أن النهي إذا عاد إلى أصل العبادة أو إلى شرطها أفسدها، وهذا هو الصحيح، وقيل إن صلاته صحيحة مع الإثم لكن الصحيح هنا أنه لو صلى في ثوبٍ مغصوب مع قدرته على ثوبٍ آخر، نقول: لا تصح صلاته؛ لأنه ستر عورته بما لا يجوز ستره، وبما لا يحل له أن يتقرب إلى الله به، فإن ستر العورة قربة وطاعة لكن لا يحل أن تكون بمعصية، وكذلك في الدار المغصوبة، نقول: لا يحل له أن يبقي هذه الدار المغصوبة في يده بل يجب عليه أن يردها إلى صاحبها، وكذلك الأرض المغصوبة، فلا يبقيها وإذا أبقاها نقول: صلاتك فيها غير صحيحة، والماء الذي تستخرجه من باطن هذه الأرض ماءٌ مغصوب، لا يحل لك الوضوء به، ومن ثم فمن يغصبون الناس أراضيهم ويشبكونها، نقول: هم آثمون إثمًا عظيمًا، يوم القيامة يطوقونها من سبع أراضين -نسأل الله السلامة والعافية- الإنسان اليوم ما يستطيع أن يحمل متر أرض فوق رأسه، فكيف إذا طوق هذه الأرض التي غصبها وأخذها بدون وجه حقٍ من سبع أراضين، ثم إنه والعياذ بالله لا تصح له طهارة ولا صلاة ما دام في هذه الأرض التي غصبها وأخذها بغير وجه حق.

قال ﷺ: **(وَلُبْسُ الحَرِيْرِ وَالذَّهَبِ، مُبَاحٌ لِلنِّسَاءِ دُوْنَ الرِّجَالِ، إِلاَّ عِنْدَ الحَاجَةِ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فِي الحَرِيْرِ وَالذَّهَبِ: «هذانِ حرامٌ على ذُكورِ أُمَّتي حِلٌّ لإناثِها»[1])** يقول ﷺ: **وَلُبْسُ الحَرِيْرِ وَالذَّهَبِ، مُبَاحٌ لِلنِّسَاءِ دُوْنَ الرِّجَالِ**، مر بنا في باب الآنية أنه لا يحل اتخاذ ولا استعمال آنية الذهب والفضة، وهناك قلنا أن هذا يشمل الرجال والنساء على حدٍ سواء لعدم المخصص، هنا يقول ﷺ: إن لبس الذهب يعني التحلي بالذهب في حق الرجال محرم وكذلك

(١) حسنه النووي في المجموع (٤/ ٤٤٠)، وصححه ابن حزم في المحلى (٧/ ٤٢١).

الحرير، وأن هذا مباح للنساء لأن الله جل شأنه جعل هذا من خصائصهن أي التزين والتحلي به ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾﴾ [الزخرف] فيباح للمرأة ما جرت العادة بلبسه من ذهب وكذلك الحرير، لأنه ﷺ قال: «**هذانِ** -أي الذهب والحرير- **حرامٌ على ذُكورِ أُمَّتي حِلٌّ لإناثِها**» [الحديث أخرجه أصحاب السنن بسندٍ صحيح]، فبيّن ﷺ تحريم هذا وذا على الذكور، مرت العلة في تحريم آنية الذهب والفضة هناك، قوله ﷺ «**فإنَّه لهم في الدُّنيا ولكم في الآخرةِ**»[1]. هنا نقول: نفس العلة في اتخاذ الذهب وأما الحرير فكذلك؛ لأن الله جل شأنه أكرم أهل الجنان بالنعيم المقيم ومنه استعمال آنية الذهب والفضة ولبس الحرير، فعبيد الله لا يستعملون هذا من الذكور في الدنيا أي الحرير، كما أن لبس الحرير يورث شيئًا من الخيلاء والكبر، ويورث شيئًا من الأنوثة والتأنث والتخنث، ولهذا قالوا: لا يحل للرجل أن يلبسه فإنه يورثه هذا الأمر الذي لا يليق به ويتنافى مع رجوليته، ولهذا قال بعضهم أيضًا: ولأنه من خصائص النساء فإذا لبسه أشبههن وتشبه بهن وهو ﷺ يقول: «**لعن اللهُ المتشبهين بالنساءِ من الرجالِ والمتشبهاتِ من النساءِ بالرجالِ**»[2] فلا يحل للرجل أن يتشبه بالنساء ومن تشبهه بالنساء أن يلبس الذهب ويتحلى به سواءً كان سوارًا في عنقه او خاتمًا في إصبعه، وقد أبصر ﷺ رجلًا متختمًا بخاتم ذهب فأخذه وطرحه وقال: «**يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إلى جَمْرَةٍ مِن نَارٍ فَيَجْعَلُهَا في يَدِهِ، فقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ ما ذَهَبَ رَسولُ اللهِ ﷺ: خُذْ خَاتِمَكَ انْتَفِعْ به، قالَ :لا وَاللَّهِ، لا آخُذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ**»[3] مع أنه يمكن يأخذه ويعطيه امرأته أو نسائه لكنه عافته نفسه وطابت نفسه من لبسه، واليوم يتختم بعض الذكور ما نقول الرجال؛ لأن الرجل حقًا لا يتختم بخاتم الذهب ولا أيضًا يتأنث ولا يلبس ألبسة النساء ولا يلبس من الحرير.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٣٢)، ومسلم (٢٠٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٨٥) باختلاف يسير.

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٩٠).

والحرير المقصود هنا هو الحرير الطبيعي، المستخرج من دود القز، وأما ما يسمى حريرًا لنعومته، وليس من ذاك فإنه لا يلحق به، مثل ما يسمى ذهبي لأنه مصبوغ بلون ذهبي ليس ذهبًا، نقول: هذا لا حرج فيه، فالمقصود بالذهب الذهب الخالص والمموه والمطلي والمكفت والمطعم كل ما سبق، أن يكون فيه شيء من الذهب، كذلك الحرير إذا كان حريرًا مستخرجًا من دود القز، هذا الحرير الناعم، البارد على الجسم، نقول: هذا من نعيم أهل الجنة، فيصبر أهل الإيمان على فقده في دنياهم رجاء أن ينعمهم الله به يوم القيامة، لكنه يجوز في حال الحاجة ولهذا قال: **(إِلاَّ عِنْدَ الحَاجَةِ)** مثل القمل، والحكة والمرض والجرب والحرب، هذه أعذار، **«جاء عن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ﷺ أنهما كان بهما قمل، فرخص لهما رسول الله ﷺ بلبس الحرير»**[1]، وجاء الأذن بلبسه في الحرب؛ لأنه في الحرب يباح للخيلاء إغاظةً للعدو، وكذلك الجرب وهو مرض في البشرة لا يتحمل صاحبه أي لبس، فإذا لبس الحرير هدء وسكن ألمه وحكته ووجعه، فمن كان به جرب أو حكة، لم ينفع معه جميع الألبسة، لا حرج عليه شرعًا أن يلبس الحرير وإلا فلا.

قال ﷺ:

وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ فِيْ ثَوْبٍ وَاحِدٍ، بَعْضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ، أَجْزَأَهُ ذلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، سَتَرَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيْعَهَا، سَتَرَ الفَرْجَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا، سَتَرَ أَحَدَهُمَا، فَإِنْ عَدِمَ السِّتْرَ بِكُلِّ حَالٍ، صَلَّى جَالِسًا يُوْمِئُ بِالرُّكُوْعِ وَالسُّجُوْدِ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا جَازَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ ثَوْبًا نَجِسًا، أَوْ مَكَانًا نَجِسًا، صَلَّى فِيْهِمَا، وَلا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٩١٩)، ومسلم (٢٠٧٦) عن أنس بن مالك بلفظ: «أنَّ الزُّبَيرَ بنَ العَوَّامِ وعبدَ الرحمنِ بنَ عَوفٍ شَكَوَا إلى رسولِ اللهِ ﷺ القَملَ، فرَخَّصَ لهما في قميصِ الحريرِ في غَزاةٍ لهما».

هذه جملة من المسائل، قوله: (**وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ فِيْ ثَوْبٍ وَاحِدٍ، بَعْضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ، أَجْزَأَهُ ذلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، سَتَرَهَا**) هذا مما انفرد به الحنابلة ﷺ، أوجبوا على الرجل أن يستر مع عورته أحد عاتقيه، قالوا: لا يحل للرجل أن يصلي كاشف العاتقين؛ «**لأنه ﷺ نهى أن يصلي الرجل ليس على عاتقه شيء**»[1]، والحديث في الصحيحين، فحمله الحنابلة على الوجوب، وقالوا: إنه يشترط مع ستر العورة من السرة إلى الركبة أن يستر أحد عاتقيه، قالوا: ولو بحبلٍ ولو بشيءٍ يشف أو يصف ما تحته، المقصود أن يكون على عاتقه شيء، أيُ شيء، وذهب الجمهور وهو رواية عن الإمام أحمد إلى أن هذا من باب الاستحباب، واستدلوا على ذلك بما جاء عنه ﷺ أنه قال: «**إن كان الثوب ضيقًا فاتزر به**»[2]، يعني اجعله إزارًا، والإزار يستر ما بين السرة والركبة فقط، «**وإن كان واسعًا فلتحف به**»[3] لأنه أشكل على الصحابة ذلك فقالوا: أيصلي أحدنا بثوبٍ واحد؟ الثوب هو القطعة ما كان عندهم الثياب القمص هذه كان أكثر لبسهم الإزار والرداء، فقال ﷺ: أو لكلكم ثوبان؟ يعني ليس كل واحد يملك ثوبين ثم أخبر كيف يصنع من كان عنده ثوب واحد يعني قطعة واحدة، قال: «**إِنْ كانَ ضَيِّقًا**» يعني صغير لا يستطيع أن يلفه على أسفل بدنه وعلى عاتقيه أو أحدهما «**فَاتَّزِرْ بِهِ**» يعني يجعله إزارًا، فأقرهم على ستر العورة وإن لم يكن على العاتق شيء، فدل على أن هذا هو الواجب وأن ستر العاتقين من الزينة بل أكمل من ذلك أن يستر عاتقيه وأن يستر سائر بدنه إلا ما يظهر غالبًا عند الخدمة من اليدين والقدمين والوجه، وكذلك الرأس كما سبق السنة ما دامت العادة جرت بأنه يغطي رأسه عند الرجال وعند الضيوف ونحو ذلك أنه يغطيه إذا أراد أن يصلي ولا يصلي حاسر الرأس، نقول: هكذا يعني ستر ما جرت العادة

(١) أخرجه البخاري (٣٥٩) بلفظ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ ليسَ علَى عَاتِقَيْهِ شيءٌ».

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١) بلفظ: «فإنْ كانَ واسِعًا فَالْتَحِفْ به، وإنْ كانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ».

(٣) نفس المرجع السابق.

بستره، لكن إنسانٌ ما عنده إلا قطعةٌ واحدةٌ أو ثوبٌ واحدٌ أو سروالٌ طويلٌ فقط، ليس عنده فنيله ولا ثوب، ما بقي عنده وهذا يحصل أحيانًا، إما للفقر والعوز والحاجة أو أنه يأتيه سُراق وقطاع طرق أحيانًا، لا يبقون معه شيء ربما يجردونه، أو غرق في مركب أو سفينة ولم يبقى معه شيء، الشاهد أنه إذا لم يبقى عنده إلا ما يستر عورته سترها، وهذا محمول على الاستحباب أي ستر العاتقين أو أحد العاتقين.

ولهذا قال ﷺ: **(وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ فِيْ ثَوْبٍ وَاحِدٍ، بَعْضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ، أَجْزَأَهُ ذلِكَ)** مفهوم أنه إذا لم يكن على عاتقه شيء أنه لا يجزئ، لكنه قال عقب ذلك: **(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، سَتَرَهَا)** يعني الإنسان ما وجد إلا ستر العورة، نقول: يستر عورته وصلاته صحيحة **(فَإِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيْعَهَا، سَتَرَ الفَرْجَيْنِ)** قال: ما عندي ما يستر ما بين السرة والركبة، ما عندي إلا سروال صغير، نقول: يستر به عورته المغلظة الفرجان القبل والدبر، **(فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا، سَتَرَ أَحَدَهُمَا)** ما وجد، حتى العورة المغلظة ما عندهم إلا قطعة صغيرة من قماش إما يستر قبله وفرجه أو يستر دبره، قال هنا: **يستر أحدهما**؛ لأنه اختلفت الرواية عن الإمام أحمد، تارة يقول: يستر القبل لأنه يستقبل به القبلة وتارة يقول: يستر الدبر لأنه ينفرج، ومن ثم قال: **يستر أحدهما** يعني أيهما، المقصود أنه يستر ما تيسر ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] **«إذا أمرْتُكم بأمرٍ فأْتُوا منه ما استَطَعْتُم»**[1] لكن ستر القبل يمكن أقرب، قالوا: لأن الإليتين تستر الدبر لكنه اذا ركع أو سجد ينفرج، ومن ثم نقول: هذا مضطر فليستر ما تيسر بأيهما ستر حصل المقصود.

قال ﷺ: **(فَإِنْ عَدِمَ السِّتْرَ بِكُلِّ حَالٍ، صَلَّى جَالِسًا يُوْمِئُ بِالرُّكُوْعِ وَالسُّجُوْدِ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا، جَازَ)**، هكذا أيضًا خيره هنا، كما أنه إذا لم يجد ما يستر العورة المغلظة، القبل والدبر،

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

قال: يستر أيهما شاء، قال: هنا (**فَإِنْ عَدِمَ السِّتْرَ**) يعني إنسان عدم ثيابه كلها ولم يبقى عليه شيء يستر به عورته حتى المغلظة، هل تسقط عن الصلاة؟ نقول: لا، الصلاة لا تسقط بحال، ما دام العقل موجودًا فإنه يجب عليه أن يصلي ولو عريانًا، مثل إذا عدم الماء والتراب المحبوس في مكان لا يستطيع فيه أن يتوضأ ولا يتيمم، نقول: يصلي، ولو لم يتوضأ ولو لم يتيمم وهو عادم الطهورين، فكذا هنا نقول: يصلي عريانًا، لكن هل يصلي جالسًا أو يصلي قائمًا؟ هو الآن إن قام أتى بركن القيام والركوع والسجود حتمًا وإن صلى جالسًا أسقط ركن القيام والركوع واستتر، فإن صلاة الإنسان جالسًا أستر من صلاته قائمًا، ومن ثم تردد العلماء، هل يراعي الركن وهو القيام والركوع أو يراعي الستر فيصلي جالسًا لأنه أستر له؟ فخيره المؤلف هنا وبعض أهل العلم وهو اختيارٌ شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين يقول: حسب الحال والمكان الذي هو فيه، فإن كان في حال خلوة لا يراه أحد أو في ظلمة من الليل فليصلي قائمًا ويركع ويسجد؛ لأنه حينئذٍ يأتي بالقيام وهو ركن والركوع وهو ركن، وليس ثمة عنده من ينظر إلى عورته أو يطلع عليه، وإن كان في حضرة أناس فإنه يصلي جالسًا لأنه أستر له، ولعل هذا توسط بين القولين، وقد يكون التعري ليس له وحده، قد يكون القوم كلهم عراة، فكيف يصلون؟ نقول: يصلون ولا تسقط الجماعة، وهذا كله يدل على عظم شأن الجماعة، أنها لا تسقط عن المحاربين، والمواجهين للعدو والمصافين له ولا العراة، قد يتصور أن يجتمع قوم عراة في قديم الزمان، كان السُراق وقطاع الطرق إذا وجدوا الناس لم يبقوا عليهم شيء، وهذا من جرمهم وقسوة قلوبهم، أنهم لا يبقون معهم أحيانًا لا ما يأكلون ولا يشربون ولا ما يسترون به عوراتهم، واليوم في بعض الأحداث التي تقع في بعض الغرق الذي يتصور أحيانًا يخرج الناس ما يسلمون إلا بأنفسهم حتى ثيابهم قد تتهتك وتسقط، فحاصل ذلك أنه إذا اجتمع عراة يصلون جماعة لكن إمامهم وسطهم لا يتقدمهم أمامهم لأن هذا أستر، حتى إنهم قالوا لو اجتمع قوم رجال ونساء عراة فإن الرجال يستقبلوا القبلة ويصلون والنساء

مستدبرات حتى لا يطلعن على عوراتهم، الشاهد أن الفقهاء ﷺ لم يتركوا شيئًا إلا بيّنوه، وذلك لعظم شأن الصلاة وعدم سقوطها.

قال ﷺ: **(وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ ثَوْبًا نَجِسًا، أَوْ مَكَانًا نَجِسًا، صَلَّى فِيْهِمَا، وَلا إِعَادَةَ عَلَيْهِ)** لاحظ قبل قليل قال: إنه إذا وجد مكانًا مغصوبًا أو ثوبًا مغصوبًا لا يصلي به، لأن هذا متعمد يعني إنسانٌ غصب ثوبًا أو غصب أرضًا لا يصلي وصلاته باطلة لكن هنا ما وجد إلا ثوبًا نجسًا أو مكانًا نجسًا، ما عنده إلا هذا الثوب وهذا الثوب نجس وليس عنده شيء يطهره به، فهو بين خيارين إما أن يخلع هذا الثوب ويصلي عريانًا، وإما أن يصلي به، فإما أن يراعي شرط ستر العورة، أو يراعي شرط طهارة الثوب من النجاسة، فأيهما يراعي؟

قال ﷺ: يراعي ستر العورة، لماذا يراعي ستر العورة؟ لأن ستر العورة مع كونها من شروط الصلاة، نقول: هي مما أوجبه الله على العباد، ولهذا تجب في الصلاة وخارج الصلاة، بينما اجتناب النجاسة هو واجب في الصلاة فقط، فكونه يصلي بثوبٍ نجس أولى من أن يصلي عريانًا، لماذا نقول؟ لأن ستر العورة أمر مفروض حتى في غير الصلاة، ولأنه يقبح أن يبقى الإنسان عريانًا، ويلحقه من الحرج والمشقة الأمر الذي لا يخفى فإنه ليس هينًا على الإنسان أن يبقى عريانًا أو يراه الناس ويروا عورته المغلظة، ومن ثم فنقول: إذا لم يجد إلا هذا الثوب النجس الذي لم يستطع تغييره ولا تبديله ولا غسله ولا عارية ثوبٍ آخر ولا شراء ثوب ولا قبول ثوب، ضاق الأمر عليه كمحبوس في ثوب أصابته نجاسة ما عنده أي شيء يغسله، بين أمرين، إما أن يخلع الثوب ويصلي في زنزانته عريانًا، أو يصلي بهذا الثوب، نقول: يصلي بالثوب ومثله لو كان في مكان نجس لا يستطيع أن يبرحه ولا أن يغسله ولا أن يزيل نجاسته فإنه يصلي فيه على حسب حاله، وهذه تتصور حينما يسجن الإنسان في مكان لا يُسمح له فيه بالخروج لمحل قضاء الحاجة، ليكون مكان جلوسه وأكله ونومه كله محل قضاء حاجته وهذا

موجود في بعض السجون ونحوها، فنقول: مثل هذا يصلي، كيف يصلي؟ نقول: يصلي كما أمره الله، فإن كانت النجاسة رطبة أومأ إيماءً ولم يسجد على الأرض، يقف يصلي ثم يركع ثم يجلس على قدميه على هيئة المتحفز، ثم يومئ بالسجود ثم يقوم ويكمل بقية صلاته، الشاهد أنه لا يباشر بوجهه ويديه النجاسة ما دامت النجاسة موجودة وعامة في الأرض ولو كانت حتى جامدة أو يابسة، نقول: لا يباشر النجاسة بوجهه ويديه، يومئ بالسجود إيماءً، قال: **وَلا إِعَادَةَ عَلَيْهِ**؛ لأنه أدى ما فرضه الله عليه ولم يفرط، وهذه قاعدة عظيمة، أن كل من أدى ما فرضه الله عليه فإنه لا إعادة عليه ولا إثم، وإنما الذي يجب عليه أن يعيد الصلاة هو المفرط، كالمسيء في صلاته، فإن النبي ﷺ أمره أن يُعيد الصلاة مرات وكَرات، جاء وسلم، فقال له النبي ﷺ: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، «**ارجع فصلِّ فإنَّكَ لم تصلِّ**»[1] فلما تكرر ذلك منه ثلاثًا، قال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا فعلمني، هذه أهمية السؤال والتكرار منه ﷺ جعلت عند هذا الرجل اهتمام وإصغاء لما يقول له ﷺ، ومن ثم فلما أرشده امتثل، فأمره بالتكرار؛ لأنه أساء لكن هذا المسلم الذي عدم الثوب الطاهر أو الأرض الطاهرة، نقول: لم يفرط ما فرط ولا قصر، أمنيته أن يجد ثوبًا طاهرًا أو يجد مكانًا طاهرًا، لكنه لم يجد ذلك فاتقى الله ما استطاع وصلى على حسب حاله، ومن ثم فإنا نقول لمرضى المسلمين -أسأل الله أن يشفيهم ويعافيهم ويجمع لهم بين الأجر والعافية- : لا يحل لكم بحال أن تؤخروا الصلاة حتى يخرج وقتها إلا ما يُجمع، فلا حرج أن يؤخر الظهر إلى العصر؛ لأن المريض يجوز له الجمع إذا شق عليه أداء كل صلاة في وقتها وإن أخر المغرب إلى العشاء لكن ما سوى ذلك لا يحل بحجة أنه ليس طاهر الثوب أو طاهر البدن أو أن جرحه يثعب دمًا أو أنه عنده نزيف أو نحو ذلك أو أنه غير مستقبل القبلة، نقول: كل هذه الأعذار لا تبيح لك تأخير الصلاة عن وقتها إلا فقط الجمع، نقول: لا بأس لك أن تؤخر الظهر إلى العصر والمغرب مع العشاء،

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥١)، ومسلم (٣٩٧).

وتجمع لأن هذا أرفق بك وأيسر، إما أنك تؤخر الصلاة بحجة أنك تقول: والله أنا ما عندي يعني ثياب نظيفة أو أنا ما أستطيع أتوضأ أو لا أستطيع أستقبل القبلة أو غير ذلك، نقول: الصلاة لا تسقط بحال ما دام العقل موجودًا، وهذه قاعدة ينبغي بيانها للمرضى أن الصلاة لا تسقط بحال إلا في حال سقوط العقل والتكليف، أما إنسان معه عقله فإنه لا يحل له أن يؤخر الصلاة، هو ما يدري هذا المسكين الجاهل أنه يموت في هذا المرض فيكون قد ختم حياته بترك الصلاة وهذا جهل، وقد يعذر وقد لا يعذر، ومن ثم نقول: يجب عليه أن يصلي على حسب حاله لكن لا يترك ركنًا ولا شرطًا ولا واجبًا مع القدرة عليه، ما قدر عليه من الأركان والشروط والواجبات تعين، وهذا أيضًا يؤكد على أولياء وأهل المرضى أن يعتنوا بذلك عناية فائقة، ليس مجرد التعليم بل الإعانة، يعينه على طهارته، ويعينه على صلاته، ويعينه على ستر عورته، ويعينه على استقبال القبلة، فيعينه وهو على أجرٍ عظيم، فلا يُترك المريض وحده تدركه الصلاة تلو الصلاة وهو ما عنده أحد يعينه على الوضوء ولا على التيمم إذا كان لا يستطيع الوضوء، ولا على ما يحتاج إليه في أمر طهارته وأمر صلاته.

قال ﷺ:(**الشَّرْطُ الرَّابِعُ: الطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ فِيْ بَدَنِهِ، وَثَوْبِهِ، وَمَوْضِعِ صَلاتِهِ، إِلاَّ النَّجَاسَةَ الْمَعْفُوَّ عَنْهَا، كَيَسِيْرِ الدَّمِ وَنَحْوِهِ**) هذا الشرط الرابع من الشروط المجمع عليها أيضًا، الطهارة من النجاسة، في البدن والثوب والبقعة التي يصلي عليها، و قد سبق هذا الشرط في باب إزالة النجاسة، وفي كتاب الطهارة لكن لا بأس من الإشارة إليه هنا إشارةً يسيرة، وهو أنه كما يجب على المصلي أن يتطهر من الحدث الأصغر والأكبر بالوضوء والغسل أو التيمم، فكذلك يجب عليه أن يجتنب النجاسة ويتوقاها في بدنه وثوبه وبقعة صلاته، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله جل شأنه ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾ [المدثر]، اختلف المفسرون فيها على أقوال عدة، منها ما ذهب إليه بعض المتأخرين من أن المراد بالثياب ما يستر، وأن تطهيرها اجتناب النجاسة فيها، إلا أن الآية عمومها يشمل ما هو أعم من ذلك

على الصحيح وهو الذي عليه المفسرون من السلف، وهو أن المراد الطهارة من الشرك والطهارة المعنوية وكذلك الحسية وتطهير النفس وتزكيتها، ولهذا نزلت هذه في مكة بل هي من أوائل ما نزل في سورة المدثر قبل فرضية الصلاة، لكن بعض أهل العلم استدل بعمومها.

ومن السنة قول النبي ﷺ لأسماء بنت أبي بكر، لما سألته عن دم الحيضة يصيب الثوب فقال لها: **«قال: حتيه ثم اقرصيه، ثم اغسليه بالماء، ثم صلي فيه»**[1] فأرشدها إلى غسل ما أصاب الثوب من دم الحيض فدل على أنه نجس وأنها لا تصلي بثوب فيه دم نجاسة أو دم حيض، وكذلك حديث أنس في الأعرابي الذي بال في المسجد[2]، وقد سبقت الإشارة إليه فإنه ﷺ أمر أصحابه أن يصبوا على بوله ذنوبًا من ماء، فدل على أن المسلم يجتنب النجاسة في بدنه وفي ثوبه وفي بقعة صلاته إلا ما يعفى عنه كيسير الدم ونحوه، اليسير يعفى عنه، مثل الرعاف اليسير، ومثل البثرة، ومثل الدمل، ومثل لو أدخل أصبعه في أنفه فخرج على طرف أصبعه دم، مر بنا في كتاب الطهارة أنه يعفى عن الشيء اليسير من ذلك.

قال ﷺ: **(وَإِنْ صَلَّى وَعَلَيْهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَكُنْ عَلِمَ بِهَا، أَوْ عَلِمَ بِهَا ثُمَّ نَسِيَهَا، فَصَلاتُهُ صَحِيْحَةٌ، وَإِنْ عَلِمَ بِهَا فِي الصَّلاةِ أَزَالَهَا وَبَنَى عَلَى صَلاتِهِ)** هذه مسألة يكثر سؤال الناس عنها، وهو أن الإنسان قد يصلي وعليه نجاسة، لم يكن علم بها من قبل، يعني ما علم بها ولم يراها إلا بعد أن سلم أو علم بها ثم نسيها، يعني قال: إذا جئت للوضوء أو قمت للوضوء غسلتها فنسي، ولم يشعر فصلى، إذن عندنا صورتان: الصورة الأولى: مسلم صلى وبعد أن سلم رأى

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٧) عن أسماء بنت أبي بكر ﷺ بلفظ: «سَأَلَتِ امْرَأَةٌ رَسولَ اللهِ ﷺ فَقالَتْ :يا رَسولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إحْدَانَا إذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الحَيْضَةِ كيفَ تَصْنَعُ؟ فَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ :إذَا أَصَابَ ثَوْبَ إحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الحَيْضَةِ فَلْتَقْرُصْهُ، ثُمَّ لِتَنْضَحْهُ بمَاءٍ، ثُمَّ لِتُصَلِّ فِيهِ».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٢٥) بلفظ: «أنَّ أعْرَابِيًّا بَالَ في المَسْجِدِ، فَقَامُوا إلَيْهِ، فَقَالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: لا تُزْرِمُوهُ ثُمَّ دَعَا بدَلْوٍ مِن مَاءٍ فَصُبَّ عليه».

في طرف كمه أو ثوبه أو جوربه أو شماغه أو عمامته نجاسة، ولم يعلم إلا بعد الفراغ من الصلاة، الصورة الثانية: لا، هو يعلم لكنه نسي، يعني هو أصابته نجاسة، فقال: إذا قمت مثلًا للوضوء سأغسلها، فنسي أن يغسلها ثم صلى ولم يتذكر إلا بعد الفراغ، إذن عندنا صورتان: جهل ونسيان.

ماذا يلزمه؟ يقول ﷺ: **(وَإِنْ صَلَّى وَعَلَيْهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَكُنْ عَلِمَ بِهَا، أَوْ عَلِمَ بِهَا، ثُمَّ نَسِيَهَا، فَصَلاتُهُ صَحِيْحَةٌ)** هذا هو الصحيح؛ لأن الله جل شأنه وتقدس اسمه رفع المؤاخذة عن عباده، في حال الجهل والنسيان ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] أخطأنا: جهلنا، قال جل شأنه وتقدس اسمه: **«قدْ فَعَلْتُ»**[١] [رواه الإمام مسلم] يعني استجبت لهذا الطلب وهذا الدعاء منكم، بل هو جل شأنه الذي امتن على عباده وعلمهم وطلب منهم أن يسألوه، وما طلب منهم أن يسألوه إلا ليجيبهم، ولهذا هو الذي علمنا أن ندعوه هذا الدعاء ثم أجاب بقوله: قد فعلت، والنبي ﷺ أخبر أن الله تجاوز لهذه الأمة عن الجهل والخطأ والنسيان، **«إنَّ اللهَ تجاوَز عنْ أُمَّتي الخطأَ والنِّسيانَ وما استُكرِهوا عليه»**[٢]، هذا هو الصحيح، وثمة رواية أخرى في المذهب أنه يلزمه الإعادة لا سيما في حال النسيان، بل يصرحون بها في الجهل والنسيان، يقول: لأنه تارك لأحد شقي الطهارة، فكما أنه لو صلى بدون طهارة صلاته لا تصح إجماعًا، قالوا: فهذا مثله لكنه قياس مع الفارق ولا يصح ذلكم أن الطهارة من المأمورات، فإذا تركها بطلت صلاته إجماعًا، يعني إنسان صلى بدون وضوء يحسب أنه متوضأ أو أكل لحم إبل فصلى ثم علم بعد الصلاة أنه أكل لحم إبل، نقول: تلزمه الصلاة ولا إثم عليه، لا إثم عليه لأنه نسي أو جهل، لكنه تلزمه الصلاة ولو مضى عليها

---

(١) أخرجه مسلم (١٢٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (٧٢١٩) واللفظ له، وصححه الألباني بمجموع طرقه في تخريج مشكاة المصابيح.

سنون، لو بعد سنين تذكر نقول: يلزمه لأن هذا من باب المأمورات فلا يسقط إلا الإثم لا إثم عليه، أما إزالة النجاسة هي من التروك من المنهيات فتسقط، ولهذا تأملوا ما يمكن أن يدل على هذا ويلحق به، قول النبي ﷺ في الصائم **«مَن أَكَلَ أو شرِبَ في صَومِهِ ناسيًا، فليُتِمَّ صَومَهُ؛ فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أطعَمَهُ وسَقاهُ»**[1]، أمره بإتمام الصوم فدل على صحة صومه، ونسب الأكل والسقي أو الشرب إلى الله ليرفع عنه المؤاخذة؛ لأن هذا من باب التروك، هو منهي عن الأكل والشرب فنسي فأكل وشرب، نقول: صومك صحيح، والنبي ﷺ صلى وفي نعليه قذر لم يعلم به، ثم جاءه جبرائيل فأخبره فخلع ﷺ نعليه، فخلع الصحابة نعالهم امتثالًا واقتداء به ﷺ، فلما فرغ سألهم ما بالكم خلعتم نعالكم؟ قالوا: إنا رأيناك خلعت نعليك فخلعنا نعالنا، قال: إن جبرائيل أخبرني أن فيهما قذرًا[2]، فدل على أنه صلى جزءًا من صلاته وفي النعلين قذر ولم يستأنف صلاته بل أكملها ولو لم يعلم إلا بعد الفراغ لصحت لكنه لما علم أزال هذه النجاسة ومضى في صلاته ﷺ، فدل على ما ذكره المؤلف هنا وهو أن من صلى وعليه نجاسة لم يكن يعلم بها سابقًا أو كان يعلم بها ثم نسيها فإن صلاته صحيحة.

قال ﷺ: **(وَإِنْ عَلِمَ بِهَا فِي الصَّلاةِ، أَزَالَهَا، وَبَنَى عَلَى صَلاتِه)** يقول: أنا لا، لما رفعت شماغي رأيت النجاسة، الدم أو البول أو نحوه، نقول: اخلعه وامضي في صلاتك كما خلع ﷺ نعليه

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٦٩)، ومسلم (١١٥٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٣٢٧٥)، وابن ماجه (١٦٧٣)، وأحمد (١٠٣٤٨) واللفظ له.

(٢) أخرجه أبو داود (٦٥٠) عن أبي سعيد الخدري ﷺ بلفظ: «بينَما رسولُ اللهِ ﷺ يصلِّي بأصحابِهِ إذ خلعَ نعليهِ فوضعَهُما عن يسارِهِ فلمَّا رأى ذلِكَ القومُ ألقوا نعالَهُم فلمَّا قضى رسولُ اللهِ ﷺ صلاتَهُ قالَ ما حملَكُم على إلقاءِ نعالِكُم قالوا رأيناكَ ألقيتَ نعليكَ فألقينا نعالَنا فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ إنَّ جبريلَ ﷺ أتاني فأخبرَني أنَّ فيهِما قذرًا – أو قالَ أذًى – وقالَ إذا جاءَ أحدُكُم إلى المسجدِ فلينظُر فإن رأى في نعليهِ قذرًا أو أذًى فليمسَحهُ وليصلِّ فيهِما»، صححه الألباني في صحيح أبي داود.

ولا حرج في ذلك وصلاتك صحيحة، فإن لم يمكنه إزالتها؛ لأنها في الملابس السفلية، ويلزمه أن يرفع ثوبه ويخلع الثياب، وإذا فعل ذلك فإنها تنكشف عورته أو أن هذا يستغرق زمنًا طويلًا، نقول: يقطع صلاته ، ويزيل النجاسة ويستأنف الصلاة من أولها، إذن نقول: من علم بالنجاسة في صلاته وأمكنه إزالتها بدون عمل كثير ولا وقت كثير ولا كشفٍ لعورة، تعين عليه ذلك كأن تكون النجاسة في عمامة أو في قميص وعليه ما يستر عورته أسفل منه أو شماغ أو غترة ونحو ذلك أو جورب لم يمسح عليه، يعني توضأ ولبس الجوربين ثم لما كبر وهو يصلي رأى في الجورب أثر نجاسة وهو لا يزال على طهارة الوضوء لم يحدث حتى نقول إذا خلع يفسد وضوؤه، نقول: لا، هو الآن لم يحدث ولم يمسح، فيكفيه أن يخلع الجورب، إذن علم بها في الصلاة أزالها وبنى على صلاته، ثم ختم هذا الشرط بقوله ﷺ: **(وَالأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ تَصِحُّ الصَّلاةُ فِيْهَا)** لقوله ﷺ **«وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فعنده مسجده وطهوره»**[1] وقد مر بيان ذلك وتفصيله في كتاب الطهارة.

قال ﷺ: **(إِلاَّ المَقْبَرَةَ، وَالحَمَّامَ، والحُشَّ، وَأَعْطَانَ الإِبِلِ، وقَارِعَةَ الطَّرِيق)** هذه مما استثناها الشارع وحرم الصلاة فيها، أما المقبرة فقد تكاثرت النصوص في النهي عن الصلاة فيها، لماذا نهى الشارع عنها؟ ظن بعض الفقهاء أنه للنجاسة الحسية، وأن هذا لما يمكن أن يكون من صديد الأموات، نقول: سبحان الله، أي نظرة هذه النظرة؟ هذه بعيدة جدًا ولم يردها الشارع وإنما حذّر ومنع وبالغ في المنع من الصلاة في المقبرة أو عند القبور؛ لئلا تُتخذ أوثانًا تُعبد من دون الله، ولهذا شدد ﷺ ولعن اليهود والنصارى على هذا الفعل، قال: **«اتَّخَذوا قُبورَ أَنبيائِهم مَساجِدَ»**[2]، يحذر ما صنعوا، فنهيه ﷺ في أكثر من حديث عن اتخاذ القبور مساجد، أي محلًا

(١) أخرجه أحمد (٢٢١٣٧)، والبيهقي (١٠٥٩) بلفظ: «جُعِلَتِ الأرضُ كُلُّها لي ولأمتي مَسْجِدًا وطَهُورًا فأينما أَدْرَكَتْ رجلًا من أمتي الصلاةُ فعنده مَسْجِدُهُ وعنده طَهورُه»، وصححه الألباني في إرواء الغليل.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٧)، ومسلم (٥٣٠).

للتعبد والسجود، نهيٌ صحيح صريح سواء كانت قبورًا كثيرة أو قبران أو قبرًا واحدًا لا يحل، ومن ثم فإننا نقول: إذا بني المسجد فإنه لا يحل بحالٍ أن يُؤتى بميت مهما كان فيدفن فيه، وإذا دفن المسلم لا يحل بحال أن نأتي فنبني عليه مسجدًا، الحكم للأسبق، فإن كان هذا محل قبر فإنه لا يبنى عليه، ما العمل؟ نقول: يرجع للجهات المختصة وزارة الشؤون الإسلامية ونحو ذلك للعمل، إذا كان هذا المسجد أو المكان مخصص لأن يبنى عليه مسجد وقد دفن فيه ميتًا واحدًا، نقول: يرجع فيه لأهل الاختصاص وربما ينبش هذا القبر ويدفن مع مقابر المسلمين، وأما أن يبنى عليه المسجد وهو يعلم أنه قبر فلا يحل والعكس كذلك، لو أن هذا المسجد قد بني لا يحل لأحد أن يدخل فيه قبرًا لأحد كائنًا من كان، فإن أدخل فيه القبر حرمت الصلاة فيه، وإن كان المسجد هو السابق فإن القبر ينبش، وإذا كان القبر هو السابق وصاحب هذا القبر أحق بالمكان كأن يكون به أرضًا من أرضه، فإنه أحق بهذا المكان فيهدم هذا المسجد ولا يصلى فيه، لأن الأمر جد خطير، في الصلاة في المساجد التي فيها قبور، فإن النبي ﷺ نهى عن ذلك وبالغ في النهي والزجر، ووصل فيه الأمر إلى لعن من فعل، فإن من سبق من اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد والصالحين منهم، فلا نقتدي بهم ولا نفعل فعلهم، ومن ثم فما يوجد في بلدان المسلمين اليوم من قبور كل هذا منكر عظيم، لا يحل الصلاة في مسجد فيه قبر.

قال ﷺ: (**وَالحَمَّامَ**) الحمام حمام السباحة، ولأنه مظنة لكشف العورات والنظر إليها، ومثله بل أعظم منه الحش وهو المرحاض الذي يقضى فيه الحاجة، والأصل في الحش أنه مكان قضاء الحاجة، كانوا يقصدون لقضاء حوائجهم البساتين، فسمي حشًا من هذا الباب، ومن ثم فنقول: الحش والمرحاض ومحل دورة المياه وما تقضى فيه الحاجة لا يحل، إذا نهى عن الحمام فمن باب أولى ألا يقضى في الحشوش والأماكن التي تستقذر.

قال ﷺ: (**وَأَعْطَانَ الإِبِلِ**) أي مباركها التي تجتمع فيها الإبل وتأوي إليها، نهى الشارع عن الصلاة فيها، قال ﷺ: «**لا تصلوا في مبارك الإبل، ولا تصلوا في معاطن الإبل، وسئل أنصلي في معاطن الإبل؟ قال: لا، أنصلي في مرابض الغنم؟ قال: نعم**»[1] فرّق ﷺ بين هذه وتلك، لماذا؟ نقول: لأن مبارك الإبل مظنة للنجاسة، فإن الناس يأتون فيسترون بها ويقضون حاجتهم، هذا معنى وحكمة ظاهرة بيّنة، فإن الناس جاءوا في البر وجدوا الإبل باركة ربما يجعلها سترة ويقضي الحاجة، فيكون الذي صلى في موضع هذا قد صلى على نجاسة الآدمي؛ لأن أبوال وأرواث الإبل طاهرة، كما مر بنا في حديث العُرنيين لما أمرهم ﷺ أن يشربوا من أبوال وألبان إبل الصدقة، فدل على أن بول وروث الإبل مثل بول وروث البقر والغنم، كل ما يؤكل لحمه بوله وروثه ومنيه طاهر، إذن لماذا نهى؟ نهى لأنها ربما تُقصد للاستتار بها ويصلي خلفها، فيكون من صلى فيها صلى على نجاسة الآدمي، أو ربما ثارت الإبل فآذته في صلاته، بخلاف الغنم فإنها لا تقصد الاستتار بها ولا تثور مثل الإبل.

قال ﷺ: (**وقَارِعَةَ الطَّرِيق**) أي الممر الذي يمر الناس به ويسلكونه فإنه ليس محلًا للصلاة، وليس نجسًا لكنه لا يخشع فيه قلب المصلي ولا يتأمل ما يقرأ أو يقول فنهي عن الصلاة فيه، ومثل الممرات التي تكون في المساجد، في المسجد الحرام وفي الأماكن التي يكثر الناس فيها، لا يصلي الإنسان في الطرق يصلي في الممرات يصلي في الدرج، يحبس الناس أولًا من الدخول والخروج ثم لا يخشع قلبه في صلاته، فإنه يتعرض لكثرة المارين سواءً أثناء الصلاة أو

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٣)، والترمذي (٨١)، وابن ماجه (٤٩٤) مختصرًا، وأحمد (١٨٧٢٥) مطولًا باختلاف يسير، وحسن إسناده ابن عبدالبر في التمهيد (٢٢/ ٣٣٣) عن البراء بن عازب ﷺ قال: «سُئل رسولُ الله ﷺ عن الصَّلاةِ في مَبارِكِ الإبلِ فقال: لا تُصلُّوا في مَبارِكِ الإبلِ فإنَّها من الشَّياطينِ، وسُئل عن الصَّلاةِ في مِراحِ الغنمِ، فقال: صلُّوا فيها فإنَّها برَكةٌ».

الخارجين بعد تسليم الإمام، ومن ثم نقول: لا يحسن للناس أن يصلوا في أماكن مخصصة للمرور والطرق ونحو ذلك، وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: هل يجوز للمرأة أن تصلي بدون جورب أو شراب؟

الجواب: لا بأس لكن الأولى والأكمل أن تستر قدميها؛ لحديث أم سلمة تصلي إحدانا في درع سابغًا قال: **«إذا كان يغطي قدميها»**[1] فذهب الجمهور إلى تغطية القدمين، وذهبت الحنفية واختار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنه لا حرج في كشف القدمين لكن ما دام المسألة فيها خلاف وخلافٌ معتبر، فالأولى بالمرأة أن تغطي قدميها سواء بجورب أو بالعباءة أو بالشرشف أو بالملاءة التي تُلبس وقد جرت عادة النساء بلبسها فوق ثيابها فتستر قدميها، وإن ظهر شيء من القدم حال السجود فإنه لا يؤثر إن شاء الله تعالى.

سائل يقول: ما حكم الحلف بالله في وقت الغضب والرجوع من حلف؟

الجواب: إذا كان معه وعيه ويدرك ما يقول فإنه تنعقد يمينه، ومثل الطلاق وما أكثر السائلين، يقول: أنا طلقت زوجتي وأنا غضبان، نقول: سبحان الله، ما في أحد يطلق إلا وهو غضبان، لكن أي غضب؟ غضب يشعر الإنسان معه بما يقول؟ نقول: يقع طلاقه ولينتبه لنفسه، فقد فرط وفوت فرصة، فلا يفوت فرصة ثانية ثم الثالثة ثم لا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره، لكن إنسان أطبق عليه الغضب حتى صار كالمجنون، هو لا يدري ما قال، لما أفاق وزالت غضبته قالوا: إنك قلت وقلت، قال: والله لا أدري، هذا الذي لأهل العلم فيه كلام ولهذا من ابتلي بمثل هذا يستفتي فتوى خاصة يذهب للإفتاء ويسأل، مثل الآن الحلف

(١) ضعفه الألباني في إرواء الغليل (٢٧٤).

إنسان حلف وهو غضبان، نقول: هل أنت وتدرك ما تقول؟ قال: نعم، نقول: إذن عليك إما الوفاء والبر في اليمين أو كفارة اليمين وهي عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، هذي كلها على تخيير الثلاثة، عتق الرقبة هذا اليوم غير موجود، إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم من أوسط ما تطعمون أهليكم، كيلو ونصف لكل مسكين مجموعه خمسة عشر كيلًا يشتري طعام، خمسة عشر كيلو ويعطيها عشرة مساكين أو يذهب لجمعيات البر ويعطيهم هذا الطعام أو يعطيهم قيمته، يقول لهم: كم الكفارة؟ يقولون له: مثلًا سبعين، ريال ثمانين، خمسين، مائة، يعطيهم المال وهم يشترون وهم وكلاء عنه، إذ لا يحل إخراج النقد بدل الإطعام، الواجب أن يطعم أو يكسو فإن عجز عن ذلك كله، لا عتق، ولا إطعام، ولا كسوة، صام ثلاثة أيام، بعض الناس أول ما يحلف ويحنث يصوم وهو قادر، نقول: ما يحل لك، لو صمت وأنت تقدر على الإطعام أو الكسوة ما يحل لك ذلك.

سائل يقول: لماذا لم نقل إن الوقت أهم شروط الصلاة؟ مع أننا لأجله نسقط الكثير من الشروط كالطهارة واستقبال القبلة؟

الجواب: بل قلنا هذا وأكدناه، قلنا هذا في الدرس الماضي، قلنا عند الكلام على شرط الوقت أنه من أوكد وأعظم شروط الصلاة، ولهذا تعين حتى أن الإنسان يتيمم إذا عدم الماء ولا يحل له أن يخرج الصلاة عن وقتها، فوقت الصلاة هو أوكد الشروط.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ السَادِس عَشَر]

[كتابُ الصَّلَاة]

[تَابِع بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على البشير النذير والسراج المنير، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس السادس عشر من دروس شرح عمدة الفقه، للإمام الموفق «ابن قدامة» رحمه الله رحمة واسعة وجمعنا به ووالدينا وأحبابنا في جنات النعيم، نكمل في هذا الدرس ما بدأناه من شروط الصلاة، وقد انتهينا من الشروط الأربعة الأولى.

قال ﷺ: **(الشَّرْطُ الخَامِسُ: اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ إِلاَّ فِي النَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّيْ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، وَالعَاجِزُ عَنِ الِاسْتِقْبَالِ؛ لِخَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَيُصَلِّيْ كَيْفَمَا أَمْكَنَهُ)** لما ذكر ﷺ الشروط السابقة وكان آخر الحديث عن شرط الطهارة من النجاسة في البدن والثوب والبقعة، ذكر شرطًا أيضًا مجمعٌ عليه بين أهل العلم وهو شرط استقبال القبلة، والمراد بالقبلة الكعبة سميت قبلة لإقبال الناس عليها، واستقبالها في الصلاة شرط دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب، قول الله جل شأنه: ﴿**وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ**﴾ [البقرة: ١٤٤] فأوجب جل شأنه على عباده المصلين حيث كانوا أن يولوا وجوههم شطر المسجد الحرام فيستقبلوا القبلة، وقد كان ﷺ يستقبل بيت المقدس حينما كان في مكة، ويجعل الكعبة بينه وبين بيت المقدس، ثم لما هاجر صلوات ربي وسلامه عليه بقي يستقبل بيت المقدس ستة عشر شهرًا تزيد، وكان يتشوف ويرغب ويتمنى أن تحول قبلته إلى الكعبة، ولهذا قال ربنا جل

شأنه: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ ﴾ [البقرة: ١٤٤] فلما نزل قول الله جل شأنه: ﴿ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٤٤] ذهب الذاهب كما في حديث ابن عمر ﷺ إلى الصحابة وهم يصلون في قباء صلاة الصبح، فأخبرهم المخبر وهم يصلون أنه نزل على رسول الله ﷺ تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، فاستداروا إلى الكعبة وهم يصلون[1]، رضي الله عنهم وأرضاهم على حسن استجابتهم، وسرعة امتثالهم لأمر الله ورسوله، كما يدل على ذلك من السنة أحاديث كثيرة، منها قوله صلى الله عليه وأله وصحبه وسلم: للمسيء في صلاته بعد أن أخبره كيف يسبغ الوضوء؟ قال: «**استقبلِ القبلةَ ثمَّ كبِّر**»[2]، فدل على أن من شرائط صحة الصلاة استقبال القبلة، وانعقد الإجماع على ذلك، وحكاه غير واحد من أهل العلم الإجماع على شرط استقبال القبلة، وبُطلان صلاة من صلى إلى غير القبلة وهو قادر على استقبالها.

قال ﷺ: إن من شرائط صحة الصلاة (**اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ إِلاَّ فِي النَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ**)، حيث جاءت السنة بالتنفل على الراحلة في السفر حيثما سارت به راحلته، سواء

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (٥٢٦)، والنسائي (٤٩٣) بلفظ: «بينما الناسُ بقباءَ في صلاة الصبحِ، جاءهم آتٍ، فقال: إنَّ رسولَ اللهِ قد أنزل عليه الليلةَ، وقد أمر أن يستقبلَ الكعبةَ، فاستقبِلوها، وكانت وجوهُهم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبةِ» وهذا اللفظ صححه الألباني في صحيح النسائي.

(٢) أورد الحديث بكامله ابن عبدالبر في التمهيد (٩/ ١٨٢) بلفظ: «كنَّا معَ رسولِ اللهِ ﷺ إذ دخلَ رجلٌ فقام ناحيةَ المسجدِ فصلَّى ورسولُ اللهِ يرمقُهُ ولا يشعرُ ، ثمَّ انصرفَ فأتى رسولَ اللهِ ﷺ فسلَّمَ فردَّ عليهِ السَّلامَ ثمَّ قالَ : ارجع فصلِّ فإنَّكَ لم تصلِّ ، قالَ : لا أَدري في الثَّانيةِ أو في الثَّالثةِ قالَ : والَّذي أنزَلَ عليكَ الكتابَ لقد جَهِدتُ وحَرَصتُ فعلِّمني وأرِني ، فقال إذا أردتَ أن تُصلِّيَ فتوضَّأْ فأحسنَ الوضوءَ ثمَّ استقبلِ القبلةَ ثمَّ كبِّر ثمَّ اقرأ ثمَّ اركع حتَّى تطمئنَّ راكعًا ثمَّ ارفع حتَّى تعتدلَ قائمًا ثمَّ اسجد حتَّى تطمئنَّ ساجدًا ثمَّ ارفع حتَّى تعتَدِلَ قاعدًا ثمَّ اسجُدْ حتَّى تطمئنَّ ساجدًا فإذا صنعتَ ذلِكَ فقد قضيتَ صلاتَكَ وما انتقَصتَ من ذلِكَ فإنَّما انتقصتَهُ من صلاتِكَ» وقال: أثبت شيء في ذلك عندي.

كان سفره طويلًا أو قصيرًا، كما صح عن ابن عمر ﷺ **«أن النبي ﷺ كان يسبح على راحلته حيث اتجهت به»**[1]، وهذا من توسيع الله تعالى لعباده باب النفل في الصلاة، فإن الصلاة خير موضوع وهي من أفضل الطاعات وأجل القربات، والمسافر قد يستغرق في سفره زمنًا طويلًا فوسع الله له باب التنفل وأباح له أن يصلي النافلة على الراحلة حيثما اتجهت به راحلته، وهل يلزمه استقبال القبلة عند تكبيرة الإحرام؟ أو عند الركوع والسجود، هذا قول لبعض أهل العلم وهو المشهور في المذهب، إلا أن القول الثاني والرواية الثانية عن الإمام أحمد وهو الصحيح: أنه لا يلزم استقبال القبلة للمتنفل في السفر لا عند تكبيرة الإحرام ولا عند الركوع ولا عند السجود، إلا أنه يجب عليه ما سوى ذلك مما يستطيعه، إلا القيام فإن القيام في النافلة ليس بركن، ولو صلى النافلة وهو جالس وهو قادر على القيام حتى في غير السفر وفي غير الراحلة، فإن صلاته صحيحة لكنه يؤجر على النصف من صلاة القائم إذا كان يقدر على القيام، والراكب في الراحلة يعثر عليه القيام غالبًا، فمن ثم نقول يصلي جالسًا على راحلته، ويومئ بالركوع والسجود إيماءً إلا أنه يجعل سجوده أخفض من ركوعه، وإذا كانت الراحلة يستطيع فيها القيام والركوع والسجود كالمحفة والهودج والسفن والبواخر والطائرات وبعض السيارات، فإنا نقول: ينبغي له أن يقوم ويركع ويسجد ليتم صلاته ويتم أجره في النافلة، وأما في الفريضة فإنه يتعين عليه كما سيأتي.

قيده ﷺ هنا بالسفر في الراحلة وفي السفر، فدل على أنه لا يتنفل في الحضر ولو كان في راحلة أو سيارة، فالذي يسير في البلد لا يتنفل في راحلته أو على راحلته، هذا هو المشهور من قولي العلماء، أنه لا يتنفل لأنه لم يرد التنفل إلا في السفر، ولأن السفر يطول، فوسع الله للمسافر أن يتنفل ويصلي، وأما في الحضر فلم يرد عنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أنه

(١) أخرجه البخاري (١١٠٥) بلفظ: «أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ كانَ يُسَبِّحُ علَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كانَ وجْهُهُ يُومِئُ برَأْسِهِ وكانَ ابنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ».

تنفل على راحلته، ولأن الماشي والراكب في الحضر لا يطول ركوبه غالبًا ولا ينقطع عن النفل فيستطيع أن يتنفل ما شاء الله له حال نزوله بخلاف المسافر، فإنه قد يستغرق السفر أيامًا ولياليَ طوالًا، وقد يكون جُل نهاره في سفره ولا يقف إلا وقت راحةٍ ووقت صلاةٍ ونحوها، فجاءت الرخصة في السفر واستثني السفر وبقي الحضر على ما هو عليه، لا يتنفل على راحلته.

قال ﷺ: **(فَإِنَّهُ يُصَلِّيْ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ)** يعني ولا يلزمه استقبال القبلة، قال ﷺ: **(وَالعَاجِزُ عَنِ الِاسْتِقْبَالِ؛ لِخَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَيُصَلِّيْ كَيْفَمَا أَمْكَنَهُ)** كذلك العاجز عن الاستقبال الذي لا يقدر عليه، قالوا: كالمصلوب الذي أسره العدو فصلبوه إلى غير قبلة، نقول يصلي، وكذا المربوط لغير القبلة يصلي إلى الجهة التي يتيسر له أن يصلي فيها، وكذلك الخائف الهارب من عدوٍ ظالم لو ظفر به قتله أو سجنه أو أذاه، وكذلك الخائف من عدوٍ أو سبعٍ أو نارٍ ونحوها، فإذا كان هائمًا خائفًا هاربًا، فإنه يصلي على وجهته، ولا يلزمه استقبالٌ عند تكبير ولا ركوع ولا سجود.

قال ﷺ: **(وَالعَاجِزُ عَنِ الِاسْتِقْبَالِ؛ لِخَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَيُصَلِّيْ كَيْفَمَا أَمْكَنَهُ)** يشمل هذا صورًا عدة منها ما ذكرت، **لِخَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَيُصَلِّيْ كَيْفَمَا أَمْكَنَهُ**، أما الفريضة فإنه يلزم فيها النزول من الراحلة والصلاة على الأرض واستقبال القبلة والقيام والركوع والسجود، فإن كان لا يستطيع النزول كراكب الطائرة والباخرة، فإننا نقول: إن كانت هذه الصلاة مما يجمع كصلاة الظهر إلى العصر، والمغرب إلى العشاء، وكان نزوله أو وصوله إلى البلد في وقت العشاء أو في وقت العصر، فإنه يؤخر الظهر إلى العصر والمغرب إلى العشاء ويصليهنَّ بعد نزوله ولو في أرض المطار أو في الميناء ونحوه، إذا تيسر له ذلك لكنه قد لا يتيسر لبعض المسافرين ذلك، إذ قد تستغرق رحلته يومًا كاملًا أو أكثرَ اليوم، وقد تستغرق أيامًا كما في البواخر، قد يمضي في البحر شهرًا أو نحو

ذلك، فنقول: هؤلاء يصلون وجوبًا، يصلون وجوبًا ويأتون بما استطاعوا، فالاستقبال ممكن سواء كان في الطائرة أو في الباخرة، يستقبل القبلة عند تكبيرة الإحرام، ويسأل الملاح أو المضيف في الطائرة إن لم تكن هناك علامات إرشادية موجهة كالبوصلة ونحوها فإنه يسأل، ثم يستقبل القبلة ويكبر وإن انحرفت الطائرة أو الباخرة وهو يصلي فلا حرج عليه، إذ الانحراف غالبًا يكون يسيرًا، غالبًا يكون الانحراف يسيرًا فيعفى عنه وهو قد يرشد إلى تأخير الصلاة قليلًا أو تقديمها قليلًا في حال الهبوط أو نحوه، فنقول: إذا كان أرشد إلى التأخير والوقت يتسع فليؤخر لكن الغالب في الرحلات الطويلة الدولية أنه قد لا يتيسر له الانتظار والتريث فيصلي لكن يجب عليه أن يأتي بما استطاع من أركان الصلاة من قيام وركوع وسجود ولا يترك ما قدر عليه، بعض المسافرين لا يكلف نفسه عناء البحث ولا السؤال، وربما صلى في مقعده في الطائرة مع وجود أماكن تصلح لصلاة جماعة ليس لفرض لا سيما في الطائرات السعودية وربما في غيرها، توجد أماكن قد لا تكون مخصصة للصلاة لكنها تصلح للصلاة ويمكن أن يصلي فيها الثلاثة والأربعة والخمسة، فحينئذٍ نقول: لا يصلي على مقعده وعلى كرسيه ما دام أنه يستطيع أن يخرج من الكرسي ويصلي مستقبل القبلة، ويأتي بأركان الصلاة من قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ.

قال ﷺ: (**وَمَن عَدَاهُمَا**) يعني من عدا المسافر الذي يتنفل على راحلته والعاجز عن الاستقبال، قال: (**وَمَن عَدَاهُمَا، لا تَصِحُّ صَلاتُهُ إِلاَّ مُسْتَقْبِلَ الكَعْبَةِ**) لأن استقبال الكعبة شرطٌ دلَّ عليه الكتاب والسنة والإجماع فلا يترك إلا في حال العجز، دلت السنة على أن العاجز معذور، ومن ثم فيقدر بقدره، من سواهما نقول هو على الأصل، لا يحل له أن يخل باستقبال القبلة؛ لأن السنة إنما أوردت العاجز في الفريضة والمتنفل على الراحلة في السفر، فبقي من سواهما على الأصل وهو وجوب استقبال القبلة في صلاته فرضًا كانت أو نفلًا، بعض المرضى قد يكون سريره لغير القبلة ولا يستطيع الانحراف واستقبال القبلة، نقول: هذا

مثل العاجز، هذا مثل العاجز يصلي حيث تيسر له، لكنه ينبغي مراعاة ذلك ما أمكن، في توجيه الأسرة أو توجيه المرضى ما أمكن، فإن لم يمكن ذلك بأن كان سريره لغير القبلة وهو لا يستطيع الحراك ولا التحول للقبلة، نقول لا حرج عليه أن يصلي حيث تيسر.

قال ﷺ: (**فَإِنْ كَانَ قَرِيْبًا مِنْهَا** -أي من القبلة أي الكعبة- **لَزِمَتْهُ الصَّلاةُ إِلَى عَيْنِهَا، وَإِنْ كَانَ بَعِيْدًا، فَإِلَى جِهَتِهَا**)، هذا في بيان فرض الاستقبال، كيف يتحقق استقبال القبلة؟ لا يخلو المصلي إما أن يكون قريبًا من الكعبة يراها أو قريبًا منها جدًا كمن هم في المسجد الحرام، وفي العمائر والفنادق المطلة التي ربما يرون الكعبة وهم في سكنهم، فنقول: هؤلاء يجب عليهم أن يصيبوا عين الكعبة، ولا يكفيهم أن يتوجهوا إلى جهتها، بمعنى أنه لو مشى لا بد أن يصيب الكعبة، وهذا أمر قد يتساهل فيه بعض المصلين في المسجد الحرام سواءً كانوا في الأدوار العليا أو في القبو أو في بعض الأماكن، فربما قبل أن يوضع الخطوط، الآن وضعت الخطوط في كل جهات المسجد الحرام، فمن صلى على هذا الخط فقد استقبل القبلة وأصاب عين الكعبة، لكن نقول: لو استقام الصف كما يعني نتصوره تصور وإلا الواقع خلافه، لو صلى الناس في صحن الكعبة واستقام الصف ولم ينحرف لم تصح صلاة من هم في أطراف الصف، لكننا نلحظ وتلحظون وكل العالم يشاهد أن المصلين في المسجد الحرام يدورون على الكعبة من جميع الجهات، ومن ثم فإن كل واحد منهم لو مشى تجاهه أصاب عين الكعبة فحقق الشرط، إذن من كان في المسجد الحرام أو قريبًا منه وجب عليه أن يصيب عين الكعبة، وأما من بَعُد كمن هم في أطراف مكة وفي الأمصار وفي العالم كله فإنه يجب عليهم استقبال الجهة، ولا يلزمهم إصابة العين، قالوا: إلا المسجد النبوي فإن قبلته عين الكعبة، فإنه رُفعت الكعبة للنبي ﷺ ورآها ووضع حجر المسجد على الكعبة عينًا، ونقول: اليوم قد تيسرت السبل وأصبحت الوسائل المعينة لتحديد القبلة بالبوصلة والأجهزة الدقيقة تحدد للناس إذا حرصوا القبلة، فتُبنى المساجد باتجاه الكعبة ويصاب بها عين الكعبة، لكننا نقول: فرضه الذي يجب عليه أن

يتجه إلى جهة الكعبة، ولهذا قال ﷺ لأهل المدينة: **«ما بينَ المشرِقِ والمغرِبِ قِبْلَةٌ»**[1]، فدل على أن القبلة واسعة وأنها ما بين الجهتين، فأهل المدينة ومن كان مثلهم ممن القبلة في شماله أو في جنوبه، نقول: **«ما بينَ المشرِقِ والمغرِبِ قِبْلَةٌ»**، كل من كانت الكعبة أو مكة عنه جهة الشمال أو جهة الجنوب، جنوبه أو شماله، نقول: قبلتك ما بين المشرق والمغرب، ومن كانت مكة عنه شرقًا أو غربًا، نحن مكة عندنا غرب، فمن كانت مكة عنه غربًا أو شرقًا فما بين الشمال والجنوب له قبلة، إذن قوله ﷺ: **«ما بينَ المشرِقِ والمغرِبِ قِبْلَةٌ»** هذا خاص بأهل المدينة ومن كان مثلهم ممن الكعبة والقبلة ومكة عنهم شمالًا أو جنوبًا، وأما من كانت مكة عنهم شرقًا أو غربًا فإن ما بين الشمال والجنوب قبلة، وهل معنى هذا أن يتساهل المسلم؟ نقول: لا، لكن هذا من الرخصة إذ قد لا يتيسر له إصابة عين الكعبة، ولهذا نقول: إذا أراد أن يبني مسجدًا يتحرى ويأتي بالخبراء ويحدد القبلة كما هو موجود في هذه البلاد، من يخرج ويحدد القبلة قبل البنيان، لكن إنسان في البر أو في مكان لا يتيسر له معرفة عين القبلة وعين الكعبة، نقول: لا يلزمك ذلك يكفيك الجهة، إذا توجهت إلى جهة القبلة كفاك ذلك.

قال ﷺ: **(وَإِنْ خَفِيَتْ عَلَيْهِ القِبْلَةُ فِي الحَضَرِ، سَأَلَ وَاسْتَدَلَّ بِمَحَارِيْبِ المُسْلِمِيْنَ)** هذه في الطرق التي يتعرف بها على القبلة، ما دامت القبلة شرطًا لصحة الصلاة فإنه يلزمه أن يتحرى ويبذل جهده ووسعه في تحصيلها والتعرف عليها، ومن ذلك إذا كان في الحضر أن يسأل، يسأل أهل البلد، فإن كان في مستشفى منومًا فيه سأل، وإن كان في فندق سأل، وإن كان في شقق إيجار سأل، وإن كان ضيفًا عند الناس في بيتهم سأل، المقصود أنه لا يجوز لمن كان في الحضر أن يجتهد، لا يجوز له أن يجتهد، وقد قال العلماء: إنه إن اجتهد وهو ليس من أهل

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٢)، والنسائي معلقًا بعد حديث (٢٢٤٣)، وابن ماجه (١٠١١) والحديث حسنه ابن حجر في تخريج مشكاة المصابيح (١/ ٣٣٥)، وصححه السيوطي في الجامع الصغير (٧٨٣٩)، وصححه الألباني في صحيح النسائي.

الاجتهاد فصلاته باطلة ولو أصاب، والصحيح أنه إذا أصاب ليست صلاة باطلة لكنهم يقولون لأنه ليس له أن يجتهد، إنسان نزل ضيفًا على قوم في بيتهم فقام وصلى بدون سؤال، نقول: هذا تفريط، فإن أصاب؟ من الفقهاء وهو مشهور عند الحنابلة يقولون يعيد لأنه أخطأ في الطريق وإن أصاب في النتيجة، لكن الصحيح أنه لو أصاب نقول لا يعيد، لكن إن لم يصب أعاد وكذلك لو جهل، قال: أنا والله اجتهدت وصليت ما أدري أصبت ولا ما أصبت، نقول: أعد صلاتك، اسأل وتحرى وأعد، أو قال: بعد أن صليت جاء صاحب البيت قال وينكم مصلين خلف القبلة؟ أو منحرف انحرافًا كبيرًا عن القبلة، نقول: أعد صلاتك؛ لأنك مفرط حيث لم تسأل وما أكثر المفرطين الذين يسكنون في الفنادق أو الشقق ويصلون، واليوم تردنا أسئلة كثيرة عن أناس صلوا شهورًا لغير القبلة، إما نزلوا بيتًا جديدًا فصلوا بدون تحرٍ واجتهاد، ولا سيما النساء، فالحذر الحذر من التفريط، ليس لصاحب البيت ولا لصاحب الفندق ولا للساكن في البلد أن يجتهد، ليس له إلا أن يسأل، من يسأل؟ قالوا يسأل المكلف الثقة، فلا يسأل صغيرًا ولا مجنونًا، يسأل العاقل البالغ الثقة، وبعضهم يقول: العدل ظاهرًا وباطنًا، نقول: العدالة في الظاهر تكفي.

قال ﷺ: **(وَإِنْ خَفِيَتْ عَلَيْهِ القِبْلَةُ فِي الحَضَرِ، سَأَلَ وَاسْتَدَلَّ بِمَحَارِيْبِ المُسْلِمِيْنَ)** هذه أيضًا من العلامات البينة الظاهرة، إذا كان في بلد فيه مساجد وفيه مسلمون فإنه يتعرف على القبلة بالمحاريب، فإذا وجد المسجد حتى لو كان مغلقًا وتعرف على المحراب صلى لجهته، فإن وجود المحاريب على مر الأزمان والعصور دليل على أن هذه قبلة، وصلاة المسلمين إلى هذه الجهة مع مرور الأزمان والعصور والدور قرينة قوية على أن هذه قبلة، وهل يستحب إنشاء المحارب للمسجد؟ نقول: نعم، خلافًا لمن منع فالمسجد يوجد له محراب، نقول: هذا دلت عليه السنة، ومن فوائد المحاريب هذه التي تبنى في المساجد أنها تعرف بها القبلة، حتى إن

الإنسان قد ينزل في بلد ولا يجد أحيانًا من يدله ولا من يرشده، فإذا مر في طريقه وتعرف على محراب المسجد استدل به على معرفة القبلة.

قال ﷺ: **(وإِنْ أَخْطَأَ، فَعَلَيْهِ الإِعَادَةُ)** يعني كونه في الحضر فخفيت عليه القبلة وسأل واستدل، قالوا: إن هذا فيه نوع من التفريط، فإن أخطأ فعليه الإعادة، نقول: إذا بذل وسعه وسأل من يحل له سؤاله بأن سأل بالغًا عاقلًا مكلفًا ظاهر العدالة، أو استدل بمحاريب واجتهد في التعرف بهذه الطرق، فإننا نقول: لا يلزمه الإعادة.

قال ﷺ: **(وَإِنْ خَفِيَتْ فِي السَّفَرِ، اجْتَهَدَ، وَصَلَّى، وَلا إِعَادَةَ عَلَيْهِ)** إذن يفرقون ﷺ بين الحضر والسفر، فيرون أنه في الحضر متى تبين له خطأ الاجتهاد أعاد حتى لو أنه سأل أو أنه تعرف على القبلة بنوع من أنواع الوسائل العصرية كالبوصلة، والجوالات اليوم فيها برنامج للقبلة والمصلي ونحوه، فيقولون: إن من كان في الحضر لا يكفيه ذلك، إلا أنه إذا اجتهد عن طريق السؤال أو التعرف على المحاريب أو بالبوصلة أو بالأجهزة الحديثة العصرية، ثم تبين له أن هذا الذي أخبره وأرشده أخطأ أو أن البرنامج الذي بنى عليه ليس بصحيح، فإنهم يقولون: يعيد؛ لأنه في الحضر ليس كالمسافر، بينما من كان في السفر ودخل عليه وقت الصلاة يجتهد، ويجتهد ليس معناه يصلي كيفما اتفق بل يصلي بعد بذل وسعه، ومما يستدل به على القبلة في البر وفي السفر القطب والنجوم والشمس، وكذلك سؤال الناس الذين قد يسبقونه إلى المكان، فإنه قد يأتي بليل بهيم أسود لا يعرف فيه ولا يرى فيه نجومًا ولا يهتدي بها وليس عنده أي وسيلة من الوسائل العصرية، نقول: يسأل من سبقه إلى هذا المكان، إذن نقول: يبذل وسعه وجهده واجتهاده في التعرف على القبلة، إما بالقطب والنجوم وإما بالشمس إذا كان في النهار وعلم شروق الشمس أو غروبها فإنه يعرف المشرق من المغرب ثم يعرف جهته، لكن بعض الناس قد يعرف المشرق والمغرب لكن لا يدري أين هو عن القبلة؟ أين هو عن مكة؟

ومن ثم فلا يكفيه أن يعرف طلوع الشمس أو غروبها، قد يعرف الجهة لكنه يقول: أنا لا أدري الآن إلى أي جهة أصلي؟ هل أصلي إلى الغرب؟ مثل ما نحن في نجد أو أصلي إلى المشرق أو أصلي إلى الشمال أو الجنوب، نقول: هذه مسألة أخرى، فمثل هذا يتحرى ويسأل ويستدل بالوسائل العصرية، فإن الوسائل العصرية قريبة الإصابة لا سيما البوصلات ونحوها.

قال ﷺ: **(وَإِنْ خَفِيَتْ فِي السَّفَرِ، اجْتَهَدَ، وَصَلَّى، وَلا إِعَادَةَ عَلَيْهِ)** لأن الله جل شأنه قال: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤] وقد وقع للصحابة ﷺ ذلك، فأدركتهم الصلاة في ليل فاجتهدوا وصلوا، ثم أصبحوا فتبين لهم خطأ اجتهادهم فلم يأمرهم ﷺ بالإعادة، فدل على أن من اجتهد في السفر وبذل وسعه ولم يقصر ولم يفرط فصلى ثم تبين له في النهار أنه صلى للمشرق، هو يعلم لكنه جاء في ليل في آخر الشهر ليس فيه قمر ولا نجوم وربما فيه سحاب وقتم وغيم، فلم يرى شيئًا في السماء، فصلى فلما أصبح إذا هو صلى من جهة المشرق وهو في مثل نجد التي يصلى فيها إلى جهة الغرب، فحينئذٍ نقول: صلاته صحيحة؛ لأنه لم يفرط بذل جهده وحاول وبذل وسعه فصلاته صحيحة.

قال ﷺ: **(وَإِنِ اخْتَلَفَ مُجْتَهِدَانِ، لَمْ يَتْبَعْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ)** يقول: لو اختلف اثنان في القبلة أحدهما يقول: القبلة هنا غرب والثاني يقول: القبلة شرق وكل واحد منهما عنده علم وعنده أدلة وبراهين، هذا يقول: القبلة كذا لكذا وكذا، والثاني يقول: القبلة هنا لكذا وكذا، لاحظ الفرق كبير، يعني ليس انحرافًا يسيرًا، أحدهما يقول: القبلة هنا والثاني عكسه، يقول ﷺ: **(لَمْ يَتْبَعْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ)** يعني لا يحل لواحد منهما أن يصلي خلف الآخر، لا يحل لواحد منهما أن يقتدي بالآخر في جهته، بل يصلي كل واحد منهما إلى الجهة التي ظهرت له، قالوا: كالمجتهد في الأحكام الشرعية، فإن المجتهد في الأحكام الشرعية لا يحل له أن يقلد غيره، بل إذا ظهر له الحكم الشرعي من الدليل وجب عليه أن يقول به، وإن خالفه من خالفه من المجتهدين،

قالوا: فالمجتهد في القبلة كالمجتهد في الأحكام الشرعية، وهذا أمر خطير، الآن بعض الناس يخرجون للبر، فإذا جاءت الصلاة تسمع ما شاء الله واحد يقول القبلة من هنا وواحد يقول من هنا، هؤلاء لو طُبق عليهم كلام الفقهاء لقلنا لهم لا يحل لواحد منكم أن يتبع الآخر، بل كل واحد منكم يصلي إلى جهته، لكن هذا ما يمكن أن يقال به؛ لأن جل المختلفين في القبلة اليوم تجده كلام، لكن إذا قيل لهم من منكم مجتهد وعنده علم لا يتبع الآخر، قال: لا أنا والله أظنه كذا، لكن أنا سمعت كلامه هذا تبين لي خطأ ظني، نقول: لا حرج يتبعه على الصحيح، إذن نقول: من هو الذي يطبق عليه كلام الفقهاء هنا؟ المُصر الذي عنده علم، واجتهاد مبني على علم، يقول: أبدًا القبلة من هنا، والثاني يقول: أبدًا القبلة من هنا، ليس عنادًا وإنما كلٌ منهما اجتهد فأداه اجتهاده إلى هذا القول، فنقول: لا يتبع أحدهما الآخر لكن لو أن واحد قال: القبلة هنا، ثم قام الثاني قال: لا الله يحفظكم القبلة هنا لكذا وكذا وكذا، وذكر أدلة إما من النجوم وهو يعرف القطب وهذا لا يعرف أو أنه يعرف أنهم في جهة المشرق عن مكة ورأى الشمس أشرقت فعرف القبلة إلى عكسها، أو رأى الشمس وهي في المغيب فعرف، الشاهد أن عنده شيء مما يستدل به فلما سمع عرضه رجع الأول، قال له: والله أنا كنت أظن كذا، ما دام العلم عنده فأنا أتبعه، نقول: لا حرج؛ لأنه رجع عن اجتهاده وتبين له خطأه، ومن تبين له خطأ اجتهاده فليرجع عنه ولا حرج عليه، بل النبي ﷺ قال: «**فليتحرَّ الصَّوابَ**»[1]، هو تحرى الآن الصواب، ربما قال قولًا ثم رجع عنه لما سمع غيره يخبر بعلم أبلغ وأقوى من علمه، إذن نقول: من قال قولًا في القبلة ثم تبين له خطأ قوله ورجع عن اجتهاده فلا حرج عليه أن يتبع الآخر.

(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢).

قال ﷺ: **(وَيَتْبَعُ الأَعْمَى وَالعَامِيُّ أَوْثَقَهُمَا فِيْ نَفْسِهِ)** عندنا الآن مجموعة في رحلة وكشتة برية وجاء وقت الصلاة فقالوا: نبي نصلي يا الربع، الآن دخل الوقت، أين القبلة؟ فقال أحدهم: القبلة هنا وذكر حججه وبيّناته وأدلته، وقام ثاني فقال: أبدًا القبلة هنا وذكر حججه وبيّناته ولم يرجع أحدهما عن قوله، الباقية يقول: علمونا وين نصلي معه؟ نحن لا ندري، وما عندنا أي علم نحن مقلدين، من نتبع؟ نقول: يتبع أوثقهما في دينه وعلمه، ومثله الأعمى الكفيف الذي لا يبصر، يقول: أنا والله لا أدري لكن علموني، نقول: يتبع أوثقهما في نفسه، أوثقهما من حيث الدين، ومن حيث الورع، ومن حيث العلم بالقبلة، فيسمع كلامه ما يعلم أن هذا عنده علم وهذا يخرس، فيرجع عن قوله ولا يتابعه، إذن كالعامي مع المجتهدين في الأحكام الشرعية، يعلم أن العلماء لهم أقوال عدة، وربما عُرضت له الأقوال فيقول: أنا والله ما أدري من أتبع؟ نقول: اتبع أوثقهما في دينه وعلمه، أوثق العالمين عندك دينًا وعلمًا اتبعه، هذا إذا أنت جئت وقلت: إنه بلغني أن فلان يقول كذا وفلان يقول كذا وتحيرت، نقول: اتبع أوثقهما في دينه وعلمه، لكن ابتداءً لا تسأل أكثر من عالم، أنت في دينك مطالب بالسؤال عما أشكل عليك ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] فتختار الأوثق والأعلم فتسأله، وما أفتاك به فهو فرضك ولا يلزمك بل ليس لك أن تتبع الأقوال، وتقول: أنا أسأل مجموعة من العلماء، نقول: أنك تقع في الحرج والحيرة، ومن ثم ففرضك قول الله جل شأنه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل] فإذا سألت من تثق في دينه وعلمه فأفتاك فاعمل بقوله لكن بعض المرات يأتي الإنسان في مسألة فيقال له: العالم الفلاني يقول: كذا، والعالم الفلاني يقول كذا وهو ليس عنده قدرة أنه يأخذ الأقوال والأدلة ويناقش ويرجح، فيتبع أوثق العالمين في دينه وفي علمه.

هذه أهم المسائل المتعلقة بشرط استقبال القبلة، وشرط استقبال القبلة شرط عظيم هو مثل معرفة الوقت، يجب على الناس أن يبذلوا جهدهم ووسعهم في التعرف على القبلة وألا يكون اعتمادهم على الوسائل العصرية أو التقنية من بوصلة أو جوالات أو نحوها، لا ينبغي أن يكون عمدتهم ذلك، لا بأس أن يستأنسوا بهذا لكن ينبغي أن يتعودوا على التعرف بالقبلة بالأشياء الثابتة كالقطب والنجم وكذلك الشمس ونحو ذلك، ثم يرجعون للأجهزة حتى يكون عندهم دربة، فإذا تعلموا على القبلة وتعرفوا على علاماتها ثم رجعوا إلى الأجهزة تطمئن قلوبهم إذا أصابت هذه الأجهزة ما توصلوا إليه علموا أنهم عن علم اختاروا، أما أن يكون الناس لا في القبلة إلا بوصلة أو جوال، الجوال طافي أو الجوال نسيه أو الجوال قد شك فيه من شك بأن البرنامج الذي فيه غير منضبط أو أنه ينضبط في بعض الأماكن دون بعض، نقول: يجتهد الناس في التعرف على القبلة ويكون ذلك من مسائلهم إذا سافروا أو خرجوا للبر والكشتات، يقولون لهم: من فوائد اليوم أن نتعرف على الأوقات بالشمس، نعرف متى يدخل وقت الظهر ومتى ينتهي ومتى يدخل وقت العصر ومتى ينتهي، وكذلك نتعرف على القبلة ويكون ذلك من الوسائل والدروس العملية التطبيقية والتعرف على القبلة والاستدلال عليها واجب؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب لكن الناس اهتدوا إليها عن طريق هذه الوسائل العصرية وربما أهملوا التعرف على الأدلة الطبيعية الموجودة التي يتعرف بها الناس على القبلة من قرون.

قال ﷺ: (**الشَّرْطُ السَّادِسُ: النِّيَّةُ لِلصَّلاةِ بِعَيْنِهَا**) الشرط السادس والأخير لأنه كما سبق شروط الصلاة تسعة، الإسلام والعقل والتمييز هذه لم يذكرها المؤلف هنا لأنه ذكرها في أول كتاب الصلاة، ومن ثم فإنه ذكر هنا ستة شروط خاصة بالصلاة، ونضم إليها ما سبق من شرط الإسلام والعقل والتمييز، فيكون الشرط السادس هنا هو الأخير وهو النية، والنية: القصد والعزم والأمن، يقال نواك الله بخير إذا قصدك به، وفي الشرع: هي قصد التعبد لله

تعالى ، والنية شأنها عظيم وأمرها مهم ومهم ومهم، وهي شرط في صحة الطهارة كما سبق فلا وضوء ولا غسل ولا تيمم بدونها، وهي شرط مجمع عليه لصحة العبادات، فلا صلاة ولا زكاة ولا صيام ولا حج بلا نية، والقصد في النية كما سبقت الإشارة تمييز العبادة عن العادة وتمييز رتب العبادة، أما القصد الأول والمعنى الأول فإن العبادة قد تشبه العادة، مثال ذلك الغسل، قد يغتسل الإنسان للتبرد والتنظف وقد يغتسل للجنابة، فغسل الجنابة واجب وغسل التبرد مباح، وقد يغتسل للجمعة فيكون غسله مسنونًا أو واجبًا على الخلاف، فالأصل في هذا الغسل أنه واحد صفته واحدة لكن قد يكون المقصود به التبرد فيكون عادة ومباحة، وقد يكون واجبًا لأنه جنب أو لأنها امرأة حائض طهرت أو نفساء طهرت، وقد يكون غسل الجمعة فيكون مستحبًا عند قوم وواجب عند آخرين كما سيأتي إن شاء الله تعالى، ومثله كثير، الجلوس في المسجد قد يكون بنية الاعتكاف فيؤجر عليه، وقد يكون مجرد راحة استراح في الطريق ووقف في المسجد يستريح ثم يمشي، والقصد الثاني من النية التمييز بين رتب العبادة، فإن الإنسان قد يصلي ركعتين، وهاتان الركعتان لا يعلم الرائي ما هي إلا ما وقر في قلب صاحبها وقصده ونواه، فقد تكون هاتان الركعتان فريضة الفجر، وقد تكون سنة الفجر الراتبة، وقد تكون تحية مسجد، وقد تكون قضاء لفجر فائتة وهكذا، فإنه ما يحدد ما قصده العبد ونواه إلا ما وقر في قلبه.

والنية أيضًا ينقسم النظر فيها إلى قسمين: نية العمل وهذه التي يتكلم عليها الفقهاء، ويكثرون من الحديث عنها ويجعلونها شرطًا في كل عبادة من طهارة وصلاة وزكاة وصيام وحج وسائر الطاعات والقربات، وهي نية العمل وهذا أمر واضح بيّن، استدل عليه العلماء بقول النبي ﷺ: في حديث عمر المشهور: **«إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ** - أي إنما صحة الأعمال بالنيات -، **وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوَى** - من الأجر والثواب، ثم مثل ﷺ بمثال عظيم -، **فمَن كانَتْ هِجرَتُه إلى اللهِ ورسولِه** - يعني من كانت هجرته لله ولرسوله قصدًا ونية وقصدًا -،

فهِجرَتُه إلى الله ورسولِه - ثوابًا وأجرًا -، **ومَن كانَتْ هِجرَتُه لدُنْيا يُصيبُها، أو امرأةٍ يتزَوَّجُها فهِجرَتُه إلى ما هاجَرَ إليه»**[1]، هذا الحديث عمدة، استنبط منه أهل العلم ما لا يحصى من المسائل، وجعلوه قاعدة من قواعد الفقه الكلية وهي قاعدة الأمور بمقاصدها، وهذا نظر الفقهاء وقد أطالوا الكلام فيه.

أما القسم الثاني: فهي نية المعمول له، والمراد بها الإخلاص وإرادة وجه الله والدار الآخرة، وهذا الذي يتكلم عليه علماء التوحيد وأرباب السلوك وتهذيب النفوس وإصلاحها، وهذا أهم بكثير لا تقليلًا من شرط النية؛ فإن النية لا ينفك عنها العاقل، ولهذا لو قيل للعاقل افعل بلا نية، قال: هذا ما أستطيعه، ولهذا لم تأتِ النصوص الشرعية في النية والقصد وإنما جاءت في توجيه هذا القصد وإخلاصه لوجه الله، ولهذا تجد النصوص أكثر ما تكون في بيان ثمرة الإخلاص وقبول العمل به وفساد العمل إذا حصل معه شرك **«أنا أغنى الشركاءِ عن الشركِ، من عمل عملًا أشركَ فيه معي غيري تركتُه وشركه»**[2] وتحبط الأعمال بالرياء لا سيما إذا صح العمل من أوله، وكذلك العجب يحبط العمل، وكذلك التسميع بأن يعمل العمل لا يراه أحد ثم يخبر به بقصد أن يمدحه الناس، فنقول: هذه المقاصد العظيمة في إخلاص العمل لوجه الله هو الذي عليه المدار وعليه القبول وعليه صلاح العمل وعليه فساد العمل إذا كان لغير وجه الله، ولهذا نقول: أهم ما ينبغي أن يبين في النية هذا الأمر وهو أن يهتم المسلم بإخلاص قصده لوجه الله تعالى والدار الآخرة، وأما أنه يعمل لينوي بقلبه ما أراد فعله فإنا نقول: هذا أمر يسير لا يمكن أن يتوضأ بدون نية ولا أن يغتسل بدون نية ولا أن يصلي بدون نية، إلا إنسان إما مريض أو عنده شيء من الوسوسة أو ذهول، أما العاقل فلا يمكن لا يمكن.

---

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٨٥)، وابن ماجه (٤٢٠٢)، وأحمد (٩٦١٩) باختلاف يسير.

ولهذا قال ﷺ: (**النِّيَّةُ لِلصَّلاةِ بِعَيْنِهَا**) فالنية شرطٌ وكونه ينوي الصلاة بعينها يعني ينوي الظهر ظهرًا وينوي العصر عصرًا والمغرب مغربًا، يقولون: لا بد منها وكذلك النفل المعين كالراتبة والوتر، النفل المعين ليس النفل المطلق، يقولون: لابد فيه من نية خاصة، فينوي الظهر ظهرًا وينوي العصر عصرًا، لكن لو ذهل وهذا يحصل من بعض الناس، يقول والله إني جيت والناس يصلون وإني كبرت، وإنه ما جاء في بالي هي صلاة ظهر ولا عصر، نقول: صلاته صحيحة، إذ لا يمكن أن تقع غير الظهر في وقت الظهر، لا يمكن بل لو نوى عصرًا وهو يصلي ظهر لم تقع عصرًا، فإن الصلاة ما تقع إلا صلاة الحاضرة، ولهذا نقول: لا تتكلم -كما سبقت الإشارة- بما في قلبك، بل الله يعلم ما في القلب لكن لو قال: لا، أنا جيت والناس يصلون وأنا ذاهل، وربما قد قام من نوم ولم ينتبه إلى الآن فدخل في الصلاة وصلي وهو ما يدري هي ظهر ولا عصر أو هي مغرب أو عشاء، نقول: صلاته على الصحيح صحيحة، لأنها فريضة الوقت ولا تقع سواها، وإن كان يقولون: لا بد أن يعينها وإذا لم يعين لم تصح لكن الصحيح صحتها ولا يسع الناس إلا ذلك، لو قيل للناس إن من ذهل لا تصح صلاته حصل حرج عظيم، صحيح أن الأصل في المسلم أنه ينتبه وقبل أن يكبر ويستحضر بقلبه ماذا يريد؟ هل يشرع له أن يتلفظ بنيته؟ قد سبقت الإشارة في كتاب الطهارة إلى أن التلفظ بالنية بدعة منكرة لا جهرًا ولا سرًا، خلافًا لمن قال إنه يسر بها لا في الطهارة ولا الصلاة ولا الزكاة ولا الصيام ولا الحج، نبهنا هناك تنبيهًا عظيمًا على أن الحج كسائر الطاعات والقربات لا يشرع التلفظ به، وأن الفقهاء ﷺ الذين قالوا إنه يسن أن يقول اللهم إني أريد نسك كذا فيسره لي وتقبله مني قد أخطئوا ﷺ وجانبوا الصواب، والصواب أنه لا ينبغي بل لا يجوز له أن يقول ذلك، بل يقول: لبيك حجًا أو لبيك عمرةً أو لبيك عمرةً وحجًا، فيلبي تلبية النبي ﷺ ويُضَمن تلبيته النسك الذي يريد، ولهذا لما جاءت ضباعة بنت الزبير تريد الحج، قالت يا رسول الله: إني أريد الحج وأجدني وجعة، تقول: أبي أن أحج لكني خائفة من المرض يزداد

ولا أستطيع أن أكمل الحج، فقال لها ﷺ: قولي لبيك اللهم لبيك، لم يقل لها قولي اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني، قال: «**قولي لبيك اللهم لبيك، ومحلي من الأرض حيث تحبسني**»[1]، يعني المحل الذي أتحلل فيه إذا زاد مرضي واشتد حيث حبستني، أتحلل في المكان الذي حبستني فيه ولا يلزمني شيء وهذه فائدة الاشتراط، فدل الحديث على أنه لا يشرع التلفظ بالنية مطلقًا، وأن من استثنى الحج أو النسك فعليه الدليل، وسبقت الإشارة أيضًا إلى أن بعض الشافعية نسب للإمام الشافعي قولًا لم يقله ولم نجده في كلامه ﷺ، وهذا مشهور عند متأخرين من الشافعية يقولون: إن الإمام الشافعي يرى النطق بالنية عند الصلاة، وبعضهم يقول جهرًا وبعضهم يقول سرًا، نقول: ليس هذا بصحيح ولا يحل أن ننسبه للإمام محمد بن إدريس ﷺ وقدس روحه في الجنان، فإنما قال ﷺ: إن الصلاة لا يُدخل فيها إلا بنطق فيحمل كلامه على النطق الشرعي وهو التكبير فإن مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير فإنه يتطهر ثم يكبر، فلا يصلي صامتًا يأتي يقف هكذا، لا بد أن يقول الله أكبر وليس مراد الإمام ﷺ أن يقول نويت أو نحو ذلك، قد شدد شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ على موضوع التلفظ بالنية وقال: ينبغي أن يُعزر فاعله لأنه يشوش على المصلين ويحدث في دين الله ما ليس منه، ولهذا تجدهم إذا وقفوا في الصف يريدون الصلاة يهمهمون ويتكلمون بكلمات، يقول كل واحد بينه وبين نفسه ويسمع صاحبه، ولهذا يقول شيخ الإسلام: إذا أظهروا الصوت هذا ينبغي أن يُعزروا لأنهم يشوشون ويحدثون في دين الله ما ليس منه، يقول الواحد منهم نويت أن أصلي الظهر أربعًا مأمومًا، والإمام يقول: نويت أن أصلي الظهر أربعًا إمامًا، نقول: سبحان الله، الله يعلم ما في قلبك ولا يخفى عليه شيء في الأرض ﴿ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ ﴾

---

(١) أخرجه مسلم (١٢٠٨) عن ابن عباس ﷺ قال: «أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ ﷺ، أَتَتْ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وإِنِّي أُرِيدُ الحَجَّ، فَما تَأْمُرُنِي؟ قالَ: أَهِلِّي بالحَجِّ، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي .قالَ: فأدْرَكَتْ».

[الحجرات: ١٦] فلا يحل التلفظ بها، ولهذا يقولون لو تلفظ بها وخالف لسانه ما في قلبه فالعبرة بما في القلب، نقول صحيح لكن هو آثم من حيث التلفظ، وإلا لو قال نويت أن أصلي الظهر وهم يصلون العصر أو العصر وهم يصلون ظهر، يقولون تصح صلاته، لأن العبرة بما في قلبه، نقول: سبحان الله، العبرة بما في قلبه، لما يتلفظ؟ لما ينقلها من محلها وهو القلب إلى اللسان؟ هذا خطأ فادح فينبغي الانتباه إليه.

قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ تَقْدِيْمُهَا عَلَى التَّكْبِيْرِ بِالزَّمَنِ اليَسِيْرِ، إِذَا لَمْ يَفْسَخْهَا)** يعني محل النية أن تكون مقارنة أو مقاربة، متى ينوي؟ نقول: إذا أراد أن يكبر، إذا وقف، إذا سمع المؤذن يقول قد قامت الصلاة فقام، ينوي الآن بقلبه ماذا يريد من صلاته ثم يكبر فتكون نيته مقارنة لتكبيرة الإحرام، ويجوز تقديمها على التكبير بزمن يسير، اختلفوا في هذا الزمن اليسير، لكنّ الصحيح أنا نقول: يكفي لو أنه يقول أنا من دخلت المسجد ناوي الصلاة لكني ذهلت ولما أقام كبرت، نقول: يكفي هذا، ما الذي أخرجك من بيتك؟ وما الذي جاء بك؟ وما الذي أوقفك حينما سمعت المؤذن يقيم؟ وإن كنت أيضًا جئت والناس يصلون، ما الذي أوقفك في الصف بين يدي الله ثم رفعت يديك وقلت الله أكبر إلا أنك نويت لكن بعض الناس يصيبه شيء من الذهول وربما الوسوسة ويفتح له الشيطان باب الوسوسة ليوهمه أنك تراك ما نويت، تراك دخلت الصلاة بدون نية، نقول: ما الذي أخرجه من بيته؟ ولهذا لو واحد سأله في الطريق أين تروح؟ قال: بصلي، وإذا لو الآن وهو يسمع الإقامة واحدًا بجنبه قال له: وش قومك؟ قال: بصلي، فالنية أمرها يسير، ولهذا قال شيخ الإسلام في الصيام، لأن بعض الناس في الصيام يقول ما يكفي مجرد أني أمسك، وين النية؟ فربما تلفظ كما كان يفعل بعض كبار السن لكن الحمد لله اليوم ما سمعنا هذا ولا صرنا نسمعه، كان بعضهم إذا أراد أن يمسك يقول اللهم إنا نوينا الصيام فعليك ربنا التمام، نقول: هذا بدعة منكرة لا يقوله، يقول كيف بس نمسك؟ نقول: نعم، أمسك بنية قلبية، ولهذا يقول شيخ الإسلام هو حين يتعشى -أي

الصائم- يتعشى عشاء من يريد الصوم، وقال كل من علم أن غدًا من رمضان وأراد صومه فقد نوى ولهذا النية سهلة ميسورة، حتى لو نام وغلبه النوم ولم يستيقظ إلا والناس يصلون هو ناوي يوم ما نام أنه يريد الصوم غدًا صحيح أنه ينبغي أن يقوم ويحرص على السحور، لكنه قام بعد الأذان، نقول: صيامه صحيح لأنه حينما نام، نام على نية الصيام وكل من علم أن غدًا من رمضان وهو من أهل الصيام ليس معذورًا كحائض ولا مسافر ونحوه، فإنه ينوي الصيام، إذن يجوز تقديم النية على التكبير بالزمن اليسير إذا لم يفسخها، إذا فسخ النية بطلت، ولهذا نقول: من قطع نيته بطلت صلاته سواء نوى قبل أن يكبر ثم فسخ أو نوى ثم في أثناء الصلاة فسخ نيته، فإنها تبطل صلاته وقد يكون الفسخ لغرض صحيح، فقد يقلب النية وهذا أكثر ما يكون، بمعنى أنه دخل الآن والناس قد صلوا فدخل في صلاته منفردًا كبر ولما صار في الركعة الثانية مثلًا سمع جماعة حضرت فله أن يقلب نيته هذه من فريضة إلى نافلة ويتمها خفيفة ويدخل مع المصلين، ولو أنه قال الله أكبر ثم سمع من يقيم، نقول: لا حرج أن يقطع صلاته، بعض أهل العلم قال: ينوي قلبها إلى نافلة ثم يخرج منها، لا يقطعها بنية الفريضة بل يقلبها نافلة ثم يخرج منها، نقول: المقصود أن هذا جائز لغرض صحيح وهو أنه دخل في الصلاة منفردًا ثم سمع جماعة أخرى ولا شك أن الجماعة خير من صلاة منفرد فهو يقلب صلاة أو يقطع هذه ليصلحها يعني فهو إفساد بنية البناء، قالوا مثل المسجد الذي يهدم ليُبنى من جديد، هذا الآن هدم هذه الصلاة وأفسدها ليبنيها أحسن من البناء الأول وهو أنه صلى منفردًا ثم سمع جماعة حضرت فأراد أن يدخل معهم.

النية مسائلها كثيرة لكن المؤلف اقتصد واقتصر فيها على مسألتين بناء على ما تقدم بيانه فإن الكلام في النية يطول، ومباحث النية ومسائلها لا يمكن حصرها لكن سبقت الإشارة إلى بعضها في كتاب الطهارة، وهنا أشار أيضًا ﷺ إلى بعضها الآخر، ولابد أن ينوي إن كان إمامًا الإمامة وإن كان مأمومًا الائتمام، فلا يصح أن تأتي وإنسان يصلي فتقف بجواره وتتابعه بدون

أن ينوي، لا بد أن ينوي، ولهذا إذا جئت وإنسان يصلي وأنت تريد أن تصلي معه قل أصلي معك، أسمعه أنك ستصلي معه وقف عن يمينه، فإن سمع وأقرك ونوى الإمامة صح، وإن أبعدك فهو لا يريد ائتمامك به، فأما أنك تصلي بدون أن يشعر فلا إذ لا بد من النية، للإمام ينوي الإمامة والمأموم ينوي الائتمام، فإذا صليت خلفه وهو لم ينوِ الإمام لم تصح صلاتك، لأنك ائتممت بمنفرد لم ينوِ الإمامة، وهذا يحتاج إلى ذكر لأن بعض الناس يأتي يصلي مع آخر وهو ما شعر به والمسجد قد يكون ممتلئ يصف جنبه ما يدري أنه يحسب أنه يصليه وحده، هذا المنفرد الأول يحسب أن هذا يصلي منفردًا وربما وافقه في الركوع والسجود وما عليه، فنقول: إذا علم نوى، وإذا نوى كبر وجهر، وهذه من العلامات الواضحة أنه نوى الإمامة فإنه أصبح يجهر بتكبيره ليسمعك، ولو جاء معك آخر رجعت فرفع الصوت وهكذا.

يقول ﷺ عقب أن فرغ من شروط الصلاة، وقبل ذلك بين أحكامها العامة وبين أيضًا أحكام الأذان، شرع ﷺ في مقصود الصلاة وناسب قبل أن يبدأ بصفتها أن يبين مقدمة بين يدي الصلاة؛ لعظم شأنها في بيان الآداب التي يستحب للمسلم أن يتأدب بها في المشي للصلاة، قال ﷺ: **(بَابُ آدَابِ المَشْيِ إِلَى الصَّلاةِ، يُسْتَحَبُّ المَشْيُ إِلَى الصَّلاةِ بِسَكِيْنَةٍ وَوَقَارٍ)** كما قال ﷺ: **«إِذَا سَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ، فَامْشُوا إلى الصَّلَاةِ وعلَيْكُم بالسَّكِينَةِ والوَقَارِ، ولَا تُسْرِعُوا، فَما أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وما فَاتَكُمْ فأَتِمُّوا»**[1]، وفي رواية **«فاقضوا»**، ما المراد بالسكينة والوقار؟ قيل بمعنًى واحد وهذا هو المشهور، قاله القاضي عياض والقرطبي وغيره، قالوا: إن الوقار هو بمعنى السكينة وأنه تأكيد لها، وقال بعض أهل العلم كالنووي وغيرهم: بل السكينة في الحركات، في المشي، في عدم الإسراع، في عدم كثرة الحركة، والوقار قالوا: في الهيئة، فلا يكثر الالتفات ولا ينظر يمنة ويسرة بل يغض طرفه ويكون خاشعًا ساكنًا، ونقول بين المعنيين تلازم فإن

(١) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢).

المسلم الذي يمشي إلى الصلاة إذا تأدب بهذا الأدب سيكون خشوعه في صلاته أتم وألزم، ولهذا نلحظ أن الماشي إلى الصلاة أُمر بالسكينة والوقار وأُمر ألا يشبك أصابعه وألا يُسرع، كل ذلك تهيئة للصلاة وبيان لعظم شأنها.

قال ﷺ: **(وَيُقَارِبُ بَيْنَ خُطَاهُ)** جاء في حديث فيه ضعف، حديث زيد بن ثابت أنه ﷺ خرج مع زيد يمشيان للمسجد فقارب ﷺ بين خطاه، ثم قال لزيد: **«أتدري لما فعلت ذلك؟ لتكثر خُطايا إلى المسجد»**[١] لكن هذا الحديث ضعيف، وصح عن زيد موقوفًا عليه، لكن عندنا أحاديث أخرى كثيرة في أن كل خطوة تكتب حسنة وتحط سيئة[٢]، نقول: كاف هذا في تحقيق هذا، وهو أن الماشي إلى الصلاة ما دامت كل خطوة ترفع درجة وتحط سيئة فكلما كثرت خطاه كثر أجره وثوابه وكثرت السيئات المنحطة التي محيت عنه، ومن ثم فإنه يقارب بين الخطى لكن الحديث لا يصح مرفوعًا عنه ﷺ.

قال ﷺ: **(وَلا يُشَبِّكُ أَصَابِعَهُ)** هذا أيضا ثبت في الصحيح، النهي عن تشبيك الأصابع في المشي للصلاة، وكذلك أعظم منه تشبيكها في الصلاة نفسها، فإنه سيأتي أنه مما يكره التشبيك والفرقعة بين الأصابع، وكذلك في انتظار الصلاة، يعني مسلم مشى إلى الصلاة فشبك، نقول: مكروه، شبك في الصلاة أشد كراهة، شبك وهو ينتظر الصلاة مكروه، بعد الفراغ من الصلاة لا حرج لو شبك؛ لحديث: **«ذي اليدين»**[٣]، فإذن نقول: التشبيك بين اليدين في المشي

---

(١) أخرجه الألباني في ضعيف الأدب المفرد (٦٩).

(٢) أخرجه النسائي (٧٠٥)، وأحمد (٨٢٥٧) باختلاف يسير، وابن حبان كما في موارد الظمآن للهيثمي (٤٢٠) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من حين يخرُجُ أحدُكم من منزلِه إلى مسجدي؛ فرِجلٌ تكتُبُ حسنةً، ورِجلٌ تحُطُّ عنه سيِّئةً؛ حتَّى يرجِعَ»، والحديث صححه الألباني في صحيح الموارد (٣٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) عن أبي هريرة ﷺ وفيه: «ووَضَعَ يَدَهُ اليُمْنَى علَى اليُسْرَى، وشَبَّكَ بيْنَ أصَابِعِهِ، ووَضَعَ خَدَّهُ الأيْمَنَ علَى ظَهْرِ كَفِّهِ اليُسْرَى».

إلى الصلاة أو في أثناء الصلاة أو في انتظار الصلاة مكروه، وأما بعد الفراغ من الصلاة قالوا: لا بأس به لحديث ذي اليدين، وفيه أنه شبك بين أصابعه لكنا نقول: كلما اجتنب المسلم التشبيك بين أصابعه في صلاته أو في طريقه إلى الصلاة كان هذا أسلم وأولى، قالوا: لأن تشبيك الأصابع ينبئ عن حالة نفسية غير مرتاحة غير مستقرة، فإن الإنسان إذا كان مهمومًا مغمومًا تجده يشبك أصابعه، والذاهب للمسجد ينبغي أن يكون مسرورًا منشرح الصدر؛ لأنه ذاهب لأداء فرض وفي ضيافة رب العالمين من دخوله إلى خروجه والملائكة تستغفر له وتقول: **«اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»**[1] فلا يليق بمثل هذا أن يكون مهمومًا ضائق الصدر، فزعًا منزعجًا لو تأخر الإمام أو نحو ذلك.

قال ﷺ: (**وَيَقُوْلُ: بِسْمِ اللهِ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ ۝٧٨﴾ [الشعراء] ، الآيَاتُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ ۝٨٩﴾ [الشعراء]، ويقول: «اللهُمَّ إِنِّيْ أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِيْنَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا، فَإِنِّيْ لَمْ أَخْرُجْ أَشَرًا، وَلا بَطَرًا، وَلا رِيَاءً، وَلا سُمْعَةً، خَرَجْتُ اتِّقَاءَ سَخَطِكَ، وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُنْقِذَنِيْ مِنَ النَّارِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِيْ ذُنُوْبِيْ، إِنَّهُ لا يَغْفِرُ الذُّنُوْبَ إِلاَّ أَنْتَ»**[2])، هذا الحديث ضعيف جدًا، ومن ثم فلا يستحب قوله وليس لأحد حق على الله إلا ما افترضه على نفسه تكرمًا على عباده، فإن أعظم الحقوق التي أوجبها الله على عباده عبادته، كما في حديث معاذ في حق الله على العبيد[3]، وقوله: **أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِيْنَ عَلَيْكَ** يعني إجابته أو إجابتهم لكن الحديث ضعيف وإلا فإن الله جل شأنه هو الذي جعل الحق على نفسه بأن يثيب أو يجيب السائلين لكن الحديث لا يصح.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٢٩)، ومسلم(٦٤٩) .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٧٧٨)، وأحمد (١١١٥٦) باختلاف يسير، والحديث ضعف إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٠٠)، ومسلم (٣٠).

قال ﷺ: (**فَإِن سَمِعَ الإِقَامَةَ، لَمْ يَسْعَ إِلَيْهَا**) لأن هذا مظنةٌ للإسراع، ولهذا قال: «**إذا سَمِعْتُم الإقامَةَ فَامشوا إلى الصَّلاةِ وعليكُم بالسَّكينةِ**»[1] الأصل في المسلم أن يبادر إلى الصلاة ولا ينتظر الإقامة، ولهذا جاء عن بعض السلف أنه يقول: عبد السوء الذي لا يأتي للصلاة إلا بعد الأذان -الله المستعان- يقول: الذي لا يجيء إلا بالنداء هذا عبد سوء، الأذان مو بالإقامة، فإذا بادر المسلم ومشى إلى الصلاة ولو عقب الأذان أو مع الأذان، جاء عن بعض السلف أنه خمسين سنة ما أذن المؤذن إلا وهو في المسجد، وما رأى قفا مصلّ خمسين سنة، جاء عن سعيد المسيب وغيره، هؤلاء أصحاب الهمم العالية لا يزال في الأمة خير وفي الناس إلى اليوم من هو حريص يسابق المؤذن دخول المسجد في جميع الصلوات، هؤلاء هم الذين يرجى لهم خيرًا عظيمًا، وسبق حديث: السبعة الذين يظلهم الله في ظله، وفيهم رجل قلبه معلق بالمساجد[2] هؤلاء هم وأمثالهم الذين يصدق عليهم هذا الوصف نسأل الله الكريم من فضله، إذن نقول: الأصل أن يبادر المسلم مع الأذان أو قبل الأذان أو بعد الأذان فلا يحتاج هذا، لكن لو قدر له أنه كسل أو انشغل أو كان نائمًا أو نحو ذلك فلم يخرج إلا قبيل الإقامة فسمع الإقامة، قال: **فَإِذَا سَمِعَ الإِقَامَةَ، لَمْ يَسْعَ إِلَيْهَا؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ الله ﷺ: «إِذَا أُقِيْمَتِ الصَّلاةُ، فَلا تَأْتُوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ** -يعني تهرولون تركضون تسرعون- **وَائْتُوْهَا وَعَلَيْكُمُ السَّكِيْنَةَ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ، فَصَلُّوْا، وَمَا فَاتَكُمْ، فَأَتِمُّوْا**»، فأرشدهم في هذا الوقت الذي تتوق النفس إلى الإسراع ألا يسرعوا.

قال ﷺ: (**وَإِذَا أُقِيْمَتِ الصَّلاةُ، فَلا صَلاةَ إِلاَّ المَكْتُوْبَةُ**) نقول هنا في هذه المسألة السابقة، إنسانٌ سمع الإقامة وهو يسير في الطريق، نقول: لا يسرع إلا إن كان يطمع في إدراك تكبيرة الإحرام، فقد جاء الإمام أحمد ﷺ: أنه لا بأس بسرعة لا تقبح، يعني ليس إسراع الجري لكن الآن المؤذن يقيم وهو قريب من المسجد، فإن حرك خطواته أسرع قليلًا أدرك تكبيرة الإحرام

(١) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١)، والترمذي (٢٣٩١)، والنسائي (٥٣٨٠)، وأحمد (٩٦٦٥).

وقد دخل باب المسجد، فإنا نقول: لا بأس، لأنه يكون المصلي مدركًا لتكبيرة الإحرام إذا دخل المسجد قبل أن يكبر الإمام، إن كبر الإمام وأنت خارج المسجد فقد فاتتك تكبيرة الإحرام، وأصحاب القلوب الحية تضيق صدورهم وينزعجون إذا فاتتهم تكبيرة الإحرام، لعلمهم أنه فاتهم خير عظيم، فهم يندمون على فوات تكبيرة الإحرام، يندمون على فوات الصف الأول، يندمون على التبكير، فإنسان سمع المؤذن يقيم وهو قريب من المسجد لو حرك خطواته قليلًا دخل المسجد قبل أن يكبر الإمام، نقول: لا بأس، أما ما دام أنه فاتت تكبيرة الإحرام وسمع الإقامة ولا يدركه تكبيرة الإحرام، فإننا نقول: يمشي وعليه السكينة فما أدرك فليصلِ وما فات فليقضِ أو فليتم بعد فراغ الإمام، وقد قال ﷺ: لأبي بكرة الذي جاء وهو ﷺ راكع يهرول ويسرع، فقال له ﷺ: **«زادكَ اللهُ حِرْصًا ولا تَعُدْ»**[1]، يعني لا تعد لمثل هذا الفعل، قالوا: إلا من أدرك الإمام في الركعة الأخيرة، علم الآن أنه إن مشى بسكينة ووقار ولم يحرك خطواته ولم يسرع أن الإمام سيرفع صلبه من الركعة الأخيرة، يعلم الآن أن الإمام في الركعة الأخيرة في أي صلاة، وأنه إما أن يحرك فيدرك الإمام في الركعة الأخيرة فيدرك الجماعة وإما أنه يمشي فتفوته، قالوا: لا حرج حينئذٍ أن يسرع قليلًا ليدرك الركعة، لماذا؟ قالوا: لأنه إن لم يفعل لم يدرك شيء، والنبي ﷺ يقول: **«امْشُوا وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ، فَصَلُّوْا»**، قالوا: وهذا لا يدرك، إذا رفع الإمام صلبه لم يدرك، فلا يشمله النهي، النهي فيمن سيدرك بعض الصلاة ويفوته بعضه؟ يقول ﷺ: امشوا وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم، معاناته أنك ستدرك بعض الصلاة فلا بأس لو فاتتك ركعة ما دمت تمشي وخذ درسًا في المستقبل أن تبكر، لكن إنسان الآن يعلم أن الإمام في الركعة الأخيرة، فهو بين أمرين إما أن يمشي بسكينة ووقار، فتفوته الصلاة كلها ولا يدرك شيئًا منها، وإما أنه يحرك قليلًا فيدرك، نقول: لا بأس أن يحرك قليلًا فيدرك.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٨٣).

قال ﷺ: (**وَإِذَا أُقِيْمَتِ الصَّلاةُ، فَلا صَلاةَ إِلاَّ المَكْتُوْبَةُ**) وهذه قاعدة شرعية نبه عليها ﷺ، أنه إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة، يعني لا صلاتان معًا، ومن ثم فإذا أقيمت الصلاة وهو يتنفل راتبة أو تحية مسجد، فإنا نقول: إن بقي ركعة فأكثر قطعها وإن كان الباقي دون الركعة أتمها خفيفة، لماذا نقول ركعة؟ نقول: لأنه ﷺ يقول: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فلا صَلَاةَ**»[1]، وما دون الركعة لا يسمى صلاة لكن الإنسان الآن توه مكبر وأقيمت الصلاة، نقول: اقطعها، وهل يسلم؟ نقول: لا ما يحتاج سلام، نية القطع تكفي، يخرج سواك ويتسوك ويكبر ما يحتاج أنه يسلم كما يفعل العامة، نقول: إذا أقيمت الصلاة وهو لا يزال في أول صلاته يقطعها بالنية، بالسواك، ولا يحتاج أن يسلم، سواء كان في أول الركعة أو لا زال في الركوع أو رفع من الركوع أو لا زال في السجود باقي ركعة كاملة، نقول: يقطعها، لأنه ﷺ قال: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فلا صَلَاةَ**» لا صلاة، نهى عن هذه الصلاة، وما يفوته من الصلاة مع الإمام من تكبيرة الإحرام أضعاف أضعاف ما أدركه بالنافلة، لكن بعض الجهلة قد يواصل حتى ربما فاتته الركعة، وهذا تلحظونه على بعض الإخوة من أتباع المذهب الحنفي، تجدهم لا سيما في صلاة الفجر يدخلون ويصلون الراتبة لو فاتته ركعة، هذا جهل عظيم، النبي ﷺ يقول: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فلا صَلَاةَ**»، فما يحل له أن يأتي والإمام يصلي فيكبر نافلة، هذا حرام لا يحل له هذا الفعل، وإذا كان لتوه كبر ثم أقيمت الصلاة كذلك، حتى لو قال أنا سأدرك الأمام في الركوع، نقول: سبحان الله، الذي فاتك من أول الصلاة أضعاف أضعاف النافلة التي صليتها، والله جل شأنه يقول: «**ما تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبدي بِشيءٍ أحبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ**»[2] إدراكك تكبيرة الإحرام وصلاتك مع الإمام وقراءتك الفاتحة واستماعك لقراءة الإمام خير من هذه

(١) أخرجه مسلم(٧١٠) .

(٢) صححه الألباني بمجموع طرقه في السلسلة الصحيحة (١٦٤٠).

النافلة التي تقضى ولا يفوت وقتها، تصليها لو كانت راتبة الفجر تصليها بعد الفجر أو تصليها بعد طلوع الشمس.

قال ﷺ: (**وَإِذَا أَتَى المَسْجِدَ، قَدَّمَ رِجْلَهُ اليُمْنَى فِي الدُّخُوْلِ**) وهذا أدب مر التنبيه عليه عند الكلام على دخول الخلاء أنه يقدم رجله اليسرى عند الدخول والخروج يمناه في الخلاء والحمام ومحل قضاء الحاجة، وهنا قال: يقدم للمسجد قدمه اليمنى؛ لأن اليمنى للتكريم والتحسين والتزيين والمسجد من ذلك، قال: (**وَقَالَ: «بِسْمِ اللهِ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ، اللهُمَّ اغْفِرْ لِيْ ذُنُوْبِيْ، وَافْتَحْ لِيْ أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»، وَإِذَا خَرَجَ قَدَّمَ رِجْلَهُ اليُسْرَى، وَقَالَ مِثْلَ ذلِكَ**) يعني، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي **إِلاَّ أَنَّهُ يَقُوْلُ: «وَافْتَحْ لِيْ أَبْوَابَ فَضْلِكَ»** هذا حديثٌ صحيح حديث أبي حميد أو أبي أسيد الساعدي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لي أبْوابَ رَحْمَتِكَ، وإذا خَرَجَ، فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ إنِّي أسْأَلُكَ مِن فَضْلِكَ**»[1]، وذلك أن المسجد محل الرحمات، هو جاء لعبادة ربه وإتيانه بفريضته فيسأل الله أن يرحمه، وإذا خرج سأل الله من فضله لأنه يبتغي الرزق ويبتغي الفضل، وإذا كان ذلك كذلك وهذا محله خارج المسجد، فإنه يسأل الله الكريم من فضله، هذه من الأدعية الواردة في دخول المسجد بأن يقول: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله: اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك، أو اللهم أني أسألك من فضلك، هذا ورد وذاك ورد كذلك، وكذلك عند الخروج من البيت، هو ﷺ ذكر حديثًا ضعيفًا ولم يذكر الحديث الصحيح، ورد في السنة أحاديث صحيحة تقال عند الخروج من البيت لأي غرض، جاء عن أم سلمة أنه ﷺ ما خرج للمسجد إلا رفع بصره وقال: «**اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بِك أن أضلَّ أو أُضَلَّ ، أو أزلَّ أو**

(١) أخرجه مسلم (٧١٣).

أُزَلَّ، أو أظلِمَ أو أُظلَمَ ، أو أجهلَ أو يُجهَلَ عليَّ»[١]، وهذا ليس خاص بالصلاة، وجاء عنه ﷺ أنه قال: من خرج من بيته فقال: **«بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، إلا تنحى عنه الشيطان، إلا هدي وكفي ووقي»**[٢]، هدي وكفي ووقي ثلاث فوائد عظيمة لا تدركها إلا بهذا الدعاء وهو دعاء يسير، بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، يقال له هديت وكفيت ووقيت، ويتنحى عنه الشيطان، ويقول الشيطان لشيطان آخر ابعد عن هذا الرجل لا يمكن أن تصله ولا أن تضله، يقول الشيطان لشيطان آخر، كيف لك برجل قد هدي وكفي ووقي، فليحافظ على هذا الكبار والصغار، يُعلم الصغير أول ما يفتح الباب يخرج بسم الله، توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، ذكر يسير وفائدة عظيمة يحفظه الله بها ولا يتسلط عليه الشيطان أو يؤذيه، كذلك أحاديث أخرى وردت منها: **«اللهم اجعل في قلبي نورًا وفي لساني نورًا وفي سمعي نورًا وفي بصري نورًا ومن فوقي نورًا ومن أمامي نورًا ومن خلفي نورًا ومن فوقي نورًا ومن تحتي نورًا وأعطني نورًا»**[٣]، هذا أيضًا ثبت وهو حديث صحيح، وهذا خاص بالخروج من المسجد لكن الحديث المتقدم **«بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله»** في كل خروج من المسجد، حديث أم سلمة أيضًا إضافة لكن نقول: الصغار يكفيهم **«بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله»**، لكن

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٩٤)، والترمذي (٣٤٢٧)، والنسائي (٥٤٨٦)، وابن ماجه (٣٨٨٤) واللفظ له، وأحمد (٢٦٦١٦)، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجه.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٥)، والترمذي(٣٤٢٦) بلفظ: «من قال إذا خرجَ الرَّجلُ من بيتِهِ بسمِ اللهِ توكَّلتُ على اللهِ ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ يقالُ له هديتَ وكُفيت ووُقيتَ فيتنحَّى عنه الشَّيطانُ ويقولُ شيطانٌ آخرُ كيفَ له برجلٍ هُديَ وكُفيَ ووُقي»، والحديث حسنه ابن حجر في تخريج مشكاة المصابيح (٣/ ١٣).

(٣) أخرجه مسلم (٧٦٣) بلفظ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وفِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن فَوْقِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، اللَّهُمَّ أَعْطِنِي نُورًا».

الكبير يمكن أن يزيد معه «**بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي**»، نقف عند هذا القدر.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: ما صحة حديث بسم الله الذي خلقني فهو يهدين؟

الجواب: هذا الحديث كله ضعيف، الحديث الذي أورده هنا حديث ضعيف، خرجه ابن ماجة وقال في الزوائد هذا إسنادٌ مسلسل بالضعفاء يعني فيه أكثر من ضعيف فلا يُعمل به ولا يقال، ويقال ما صح عنه ﷺ من هذه الأدعية التي سمعتموها والأذكار.

سائل يقول: رجل ذهب معتمرًا إلى بيت الله الحرام، ولبس لبس الإحرام وطاف بالكعبة سبع مرات، وفي الصفا والمروة سبع مرات ولم يقصر شعره ولم يحلق، فهل عمرته صحيحة أم لا؟ وهل عدم التقصير والحلق له فدية؟

الجواب: نعم عمرته صحيحة لكنه يجبر هذا الواجب الذي تركه وأخل به بدم، يذبح شاة وتُوزع على فقراء الحرم ولا يأكل منها شيء؛ لأنه ترك واجب، والعمرة لها واجبان: الإحرام من الميقات المعتبر والحلق أو التقصير، الله جل شأنه قال: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] والنبي ﷺ حلق رأسه ودعا للمحلقين ثلاثًا بالمغفرة والمقصرين مرة[1]، فالحلق أو التقصير واجبٌ في العمرة وواجبٌ في الحج، فهذا الرجل ما دام أنه طاف وسعى ولم يقصر،

(١) أخرجه البخاري (١٧٢٨)، ومسلم(١٣٠٢) بلفظ: «قالَ رَسولُ الله ﷺ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قالوا: يا رَسولَ الله، وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ قالوا: يا رَسولَ الله، وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قالوا: يا رَسولَ الله، وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قالَ: وَلِلْمُقَصِّرِينَ».

نقول: عليه دم، شاة تذبح وتوزع في فقراء الحرم، سواءً هو بمباشرته أو يوكل أحدًا أو الهدي والأضاحي إذا كانوا يستقبلون في كل وقت يمكن أن يوكلهم، ويقول: إن هذا فدية، إن علي فدية.

سائل يقول: بعض المسلمين مثل الباكستانيين يصلون السنة بعد الفريضة وهم جالسون، مع أنهم قادرون صحيحون هل يجوز فعلهم؟

الجواب: نعم، يجوز فعلهم لكن ليس لهم من الأجر إلا النصف كما جاء في الصحيح، من صلى النافلة وهو قادر على القيام صلاها جالسًا، صحت نافلته لكن أجره على النصف[1]، لكن لو كان مريضًا أو كبير سنٍ وصلاها قاعدًا فله أجره على التمام، لحديث أبي موسى عند البخاري: **«إذا مرِض العبدُ أو سافَر كُتِبَ له مِثلُ ما كان يَعمَلُ مُقيمًا صَحيحًا»**[2]، فنقول: الصحيح المعافى في الفريضة لا تصح فريضته لو صلاها جالسًا، لكن في النافلة له ذلك، الإخوة الباكستانيين أو غيرهم، نقول لهم: إذا كنتم صحاح أقوياء فصلاتكم قيام تحصلون الأجر يعني الأربع ركعات أربع لكنك إذا صليتها جالسًا فالأربع كأنها ركعتين؛ لأنه ليس لك إلا النصف، والنبي ﷺ كان يصلي قائمًا إلا أنه في آخر حياته صلى متربعًا لما كبر سنه وثقل جسمه صلوات ربي وسلامه عليه كان يصلي صلاة الليل متربعًا.

سائل يقول: إذا سافر لبلاد غير إسلامية ما حكمه في مسألة القبلة؟ لو اكتشف خطأ الأجهزة الذكية؟

---

(١) أخرجه البخاري (١١١٥) عن عمران بن حُصين ﷺ قال: سَأَلْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ عن صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، فَقالَ: «إنْ صَلَّى قَائِمًا فَهو أفْضَلُ ومَن صَلَّى قَاعِدًا، فَلَهُ نِصْفُ أجْرِ القَائِمِ، ومَن صَلَّى نَائِمًا، فَلَهُ نِصْفُ أجْرِ القَاعِدِ».

(٢) أخرجه البخاري(٢٩٩٦) .

الجواب: السؤال الأول نقول البلاد غير الإسلامية يمكن أن يسأل، قد تكون البلد غير إسلامية لكنهم يخدمون المسلمين في التعريف بالقبلة سواءً بعلامات توضع في الغرف أو إذا سأل من هم في الفنادق أرشدوه، أو أن هذه البلاد غير إسلامية لكن فيها مراكز إسلامية وفيها مساجد فيُستدل عليها أو يجد أفرادًا من المسلمين يسألهم أو يستعين بعد الله بالأجهزة والبوصلة والجوالات ونحوها، المقصد أنه يبذل جهده ووسعه فلا يقول أنا ما دمت في بلد غير إسلامي أصلي كيفما اتفق، نقول: لابد من بذل الجهد، الأجهزة الذكية هذه نقول: إن كان في الحضر نعم يعيد، إذا الإنسان في الحضر وبنى صلاته على الأجهزة الذكية ثم تبين الخطأ يعيد، لكن إن كان في البر ولا عنده من الوسائل إلا هذه الوسيلة واجتهد وصلى عليها ثم تبين أنها خطأ فصلاته صحيحة، يُفرق بين من كان في الحضر يستطيع أن يبحث عن وسائل أخرى وبين من كان في السفر.

سائل يقول: إذا نوى شخص أن يصلي تحية المسجد وتذكر سنة الظهر، وهو قد بدأ في صلاة تحية المسجد فهل تبطل الصلاة؟

الجواب: التحية دون الراتبة، إذا دخل المسجد وهو يريد الراتبة، صلاة الظهر لها راتبة رباعية، تصليها ركعتين ركعتين فلا يصلي تحية المسجد ثم ركعتين ركعتين، ثم نقول، تحية المسجد تدخل في الراتبة لكن لو قال أنا ما خطر في بالي لأنه يجهل، قال أنا نويت التحية، نقول: بقيت الراتبة وإن نواهما معًا أجزأت وهذا الأصل أنه ينوي الراتبة وتجزي عن التحية، مثل الذي يدخل والناس يصلون، الفريضة تقوم مقام التحية ولا يلزمه يعني أن يأتي بالتحية عقب الصلاة، ومثل الذي يدخل المسجد الحرام، إن كان سيطوف فإن تحية المسجد الحرام الطواف، وإن كان سيجلس لانتظار الصلاة أو نحو ذلك فإنه يصلي قبل أن يجلس، **يقول: وكذلك الحال في صلاة الفريضة أراد أن يشّرك مع الفريضة نافلة**، ما شاء الله، الفريضة ما

يشّرك معها شيء غيرها، والفريضة لا تقع إلا فريضة لا يُشرّك معها نافلة، هذا من الغلط التشّريك في الفريضة سواءً كانت صيام بيشرّك الصيام بيصوم مع رمضان الست ما شاء الله مع بعض، نقول: ما يجزئ هذا ولا يحل ويخشى على من فعل هذا أن يفسد صومه؛ لأنه نوى به غير الفريضة لكن نقول: لعله يعذر بجهله، فلا يقع إلا ما نواه فريضة، وأما الزيادة مثل لو قال بحج حجة الإسلام وحج التطوع معًا، نقول: ما يجزئ، فلا يقع في رمضان إلا صوم رمضان والفريضة لا تتحمل إلا الفريضة، فلا يصلي في وقت الفريضة إلا فريضة أو نافلة راتبة أو نافلة مطلقة لا حرج، لكن ليس معهم.

سائل يقول: قول شيخ الإسلام لمن ينطق بالنية يُعزر لأنه يشوش على المصلين، ألا يقاس على ذلك أصحاب الجوالات الذين يشوشون على المصلين؟ أو لا يعذرون أو نحو ذلك؟

الجواب: بل هم أشد وقد مر في آخر درسٍ التنبيه على هذا، وأن هذا من المنكر العظيم، التشويش بالنغمات غير الموسيقية يعني أن يترك جواله حتى لو كانت نغمته ذكر ولو أذان ولو قراءة قرآن ما يحل لك أن تشوش على عباد الله وهم سجود بين يدي الله أو قيام يرجون ما عند الله فتشوش عليهم ولو أن لو النغمة أذان، مع أنه قد صدرت الفتوى بأنه لا يحل وضع النغمات قرآنًا يتلى أو أذانًا ونحو ذلك، فإنه قد يدخل به في الخلاء ويؤذن أو نحو ذلك، فنقول: لا تضع النغمة آيات القرآن ولا أذان ولا نحوه، لكن لو وضع فإنا نقول يجب عليه إذا دخل المسجد أن يصمت جواله، هذا وهو ذكر، فكيف بما هو أدهى وأمر وأنكى وأشر أن يكون فيه نغمات موسيقية، هذا محرم وإثم ويدخل في وعيد إيذاء المؤمنين -نسأل الله السلامة والعافية- وهو عرضة أن يُدعى عليه، هؤلاء المصلين وهم بين يدي الله يتلمسون الخشوع فيأتي يفرق هذا الإنسان بهذه النغمة ونحوها، نقول لا يحل له ذلك البتة.

سائل يقول: ما قول فضيلتكم عن رجل يصلي وأثناء سجوده يقلب قدميه، لم تنطرح أصابع القدمين على الأرض أثناء السجود، هل الصلاة باطلة؟

الجواب: ما فهمت السؤال، لكنه إذا كان قصده أنه يرفع قدميه فلا يحل له ذلك، إذا كان يرفع القدمين، إذ قد جاء في الحديث الصحيح أمر المصلي أن يسجد على سبعة أعضاء ومنها القدمان، فهو يسجد على يديه وجبهته وأنفه وركبتيه وأطراف قدميه وتكون الأصابع هي المتصلة بالأرض مستقبلًا بها القبلة، وكذا في الجلوس تكون أصابع رجله اليمنى موجهة للقبلة إن أمكنه ذلك، وقدمه اليسرى تكون تحته في الجلوس بين السجدتين، وفي التشهد الأول إذا كان في الصلاة تشهدان، يجلس مفترشًا رجله اليسرى وناصبًا رجله اليمنى، وإذا في الصلاة تشهدان ففي التشهد الثاني يتورك بأن يخرج قدمه اليسرى من تحت ساقه الأيمن وينصب رجله اليمنى، على كلٍ نقول في السجود لا يعبث، بعض المصلين يعبث فربما رفع قدمًا على قدم وربما رفع قدمين كلتيهما وأصبح سجوده فقط على ركبتيه ويديه وجبهته وأنفه، نقول: هذا كله من العبث، وقد قال ﷺ: **«أُمِرْتُ أنْ أسجُدَ على سَبعةِ أعظُمٍ»**[1]، سيأتينا في صفة الصلاة بيان ذلك مفصلًا.

- في سؤال هما الإخوة جزاهم الله خير اجتهدوا وآتوا بكتابين وما شاء الله كتب نفيسة، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، للإمام ابن القيم ﷺ، فهل عندكم جواب اسأل أنا؟ وهذا بلوغ المرام ما شاء الله من أدلة الأحكام، طيب اسأل في الدرس هذا أو في الدرس الماضي؟ في الدرس الماضي نعم ما الواجب على الرجل أن يستره في صلاته؟ مع الدليل ما الواجب على الرجل أن يستره في صلاته؟ تفضل نعم له. ها؟ نعم؟ لا يحضرك الدليل؟ طيب أحد يأتي بالدليل؟ تفضل، هذا يدل على أنه يجب عليه أكثر من الصحيح أنه يجب الستر ما بين

(١) أخرجه البخاري (٨١١)، ومسلم (٤٩٠) مطولًا باختلاف يسير.

السرة والركبة، وأما حديث لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء فإنه محمول على الاستحباب على الصحيح، لقوله ﷺ لما سئل أيصلي أحدنا في الثوب الواحد؟ قال ﷺ: **«إن كان ضيقًا فاتزر به، وإن كان واسعًا فالتحف به»**[1]، الجواب مجزي؟ مجزي ولا تفضل جزاك الله خير؟ تفضل.

أسأل ربي بمنه وكرمه أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا لما يحب ويرضى وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) أخرجه البخاري (٣٦١) بلفظ: «فإنْ كانَ واسِعًا فَالْتَحِفْ به، وإنْ كانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ».

[الدَّرْسُ السَابِع عَشَر]

[كتابُ الصَّلَاة]

[بَابُ صِفَةُ الصَّلَاَةِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله في المجلس السابع عشر من مجالس شرح عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ» قد انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على شروط الصلاة وأخذنا طرفًا من آداب المشي إليها.

واليوم نبدأ بباب صفة الصلاة، وهو باب طويل أطنب به المؤلف على خلاف عادته، وهو جدير بذلك، فالكتاب وإن كان مختصرًا إلا أنه ﷺ توسع في الصفة بعض الشيء، وإن يسر الله لنا أن ننهيها في هذا الدرس، وإلا فإننا بإذن الله نكملها في الدرس القادم، وأتمنى أن ننهي هذه الصفة في هذا الدرس لأن جزءًا من مفرداتها سنعود إليه مرة ثانية عند الكلام على أركان الصلاة وواجباتها، لكن حسب التيسير نحاول أن نخفف الخلاف ونتجاوز عن بعض المسائل، فإن تيسر الإكمال وإلا فبإذن الله في الدرس القادم.

قال ﷺ: **(بَابُ صِفَةِ الصَّلاةِ)** أي كيفيتها وهيئتها الواردة عن نبينا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، فإنه صلى وقال: **«صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»**[1] [الحديث رواه البخاري وغيره] فأمر ﷺ عموم الأمة أن تصلي كصلاته، فتعين على كل مسلم أن يتفقه ويتفهم ويدرس صفة صلاة رسول الله ﷺ، وقد اعتنى العلماء من قديم الدهر وحديثه بهذا الباب، فأفردوه

(١) أخرجه البخاري (٦٣١)، ومسلم (٦٧٤).

بالتآليف مع كونه جزءًا من أبواب الحديث وأبواب الفقه إلا أنهم ﷺ اعتنوا بصفة الصلاة، فألفوا كتبًا خاصةً بها، أي الصلاة عمومًا أو بصفتها على وجه الخصوص، ومن أقدم ما وصل إلينا في عرض الصفة مع أحكام الصلاة بإجمالٍ وتفصيل في مواضع مع حسن ترتيب وعرض واستدلال، كتاب الصلاة للإمام شمس الدين ابن القيم ﷺ، فإنه أفرد الصلاة بجزء يسير، جزء يسير ذكر فيه جملة من أحكام الصلاة وتكلم عن صفتها، وأفرد ذلك في كتابه الشهير زاد المعاد في هدي خير العباد، ومن المعاصرين سماحة شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز ﷺ، ومثله شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين ﷺ، ومثله محدث العصر الألباني ﷺ فإنهم ألفوا كلهم رسائل في صفة الصلاة وهي مطبوعة ومشهورة مع اختصارها إلا أنها حوت الخلاصة مما ينبغي للمسلم أن يلم به ويدركه ويفهمه، فرسالة صفة الصلاة لابن باز وابن عثيمين في وريقات لكنها ملخصة تلخيصًا مفيدًا، وأما رسالة الألباني فهي كتاب فيه صفة الصلاة مع البسط، وصف فيها صلاة النبي ﷺ من التكبير حتى التسليم كأنها رَأي عين، فينبغي لطالب العلم أن يقرأ في مثل هذه الرسائل وهذه الكتب وأن يتفقه و يُفقه أهل بيته لأنه قد يصلي دهرًا من الزمن وهو مخلٌ بما لا يجوز الإخلال به، وربما شاب عارضه بالإسلام ولم ترفع له صلاة صحيحةٌ واحدة، وهذه والله مصيبةٌ عظمى، يصلي مع المصلين لكنه لا يحسن الصلاة، والنبي ﷺ لما رأى المسيء في صلاته يصلي فيأتي بالركعات والركوع والسجود لكنه لا يحسن، لا يطمئن فرد عليه السلام وقال: «**ارجِعْ فَصَلِّ فإنَّكَ لم تُصَلِّ**»[1] مع أنه قام وركع وسجد لكنه لم يصلي الصلاة الشرعية التي أمره الله بها، فردده ثلاثًا، حتى قال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا فعلمني، فعلمه ﷺ كيف يصلي، وجعل أهل العلم هذا الحديث أصلٌ في بيان صفة الصلاة وبيان ما يجب في الصلاة، قالوا: إنما ذكر فيها يكون على سبيل الوجوب، إذ هو جاهل فاقتصر ﷺ على تعليمه أهم المهمات وأعظم الفرائض والواجبات في أداء الصلاة.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥١)، ومسلم (٣٩٧).

قال ﷺ: (**وَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاةِ، قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ**) إذا قام إلى الصلاة، متى يقوم إلى الصلاة أولًا؟ قيل: يقوم عند قول المؤذن قد قامت الصلاة، قالوا: يسن أن يقوم عند قد من إقامتها؛ لأنه دعا إلى القيام إلى الصلاة، فيُسن أن يقوم عند ذلك، وقيل: بل يقوم عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح، وقيل عند أول الإقامة، وقيل متى شاء، والأمر واسع في هذا، لكنه ينبغي أن يقوم قبل أن يختم الإقامة ليتهيأ للصلاة، وإذا كان الإمام خارج المسجد فإنه لا يُسن للمأمومين أن يقوموا حتى يروه؛ لأنه ﷺ قال: «**لَا تَقُومُوا حتَّى تَرَوْنِي**»[1] فإذا كان الإمام في المسجد فأمر المؤذن بالإقامة فالمصلي يقوم عند قول قد قامت الصلاة أو في أول الإقامة أو عند قول حي على الفلاح الأمر واسع في ذلك، وبكل قولٍ قال جمعٌ من السلف لكن الأمر يسير وواسع وسهل، كما يسن للإمام أن يسوي الصفوف، قبل أن يكبر في صلاته، فإن تسوية الصفوف من أوجب الواجبات، ولهذا جعلها ﷺ من إتمام الصلاة ومن إقامتها، وحذر من الاختلاف في الصفوف، وأنه من اختلف في صفه اختلف قلبه، وهذا مؤشر خطر أن يصلي الناس وصفوفهم غير مساواة وفيها فُرج وفيها ميلان وانحراف «**لتسوُّنَّ صفوفَكم أو ليخالفَنَّ اللهُ بينَ وجوهِكُم ، وفي روايةٍ :قلوبِكُم**»[2] «**سوُّوا صفوفَكم فإنَّ تسويةَ الصُّفوفِ من تمامِ الصَّلاةِ**»[3] [الحديث في الصحيحين] وفي رواية: «**مِن إقَامَةِ الصَّلَاةِ**»[4] «**وأخبر ﷺ أنه يراهم**

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨) مطولًا، ومسلم (٦٠٤)، وأبو داود (٥٣٩)، والترمذي (٥٩٢)، والنسائي (٧٩٠) باختلاف يسير، وأحمد (٢٢٦٤١) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٧١٧) مختصرًا، ومسلم (٤٣٦) باختلاف يسير.

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٣)، ومسلم (٤٣٣)، وأبو داود (٦٦٨) باختلاف يسير، وابن ماجه (٩٩٣)، وأحمد (١٢٨١٣) واللفظ لهما.

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٣).

من خلفه كما يراهم من أمامه»[١] ولم يكن ﷺ يقتصر على الأمر بتسويتها بلفظه بل كان يسوي الصفوف بنفسه بيده، وهذه سنة تركها كثير من الأئمة، ولو فعلها بعضهم لأنكر عليه بعض المأمومين وهي سنة، أن يسوي الإمام المصلين بيده إذا لزم الأمر، فيلتفت للمصلين بكليته لا بوجهه فقط، ويقول لهم: استووا ويعدل صفوفهم ويأمر المتأخر بالتقدم والمتقدم بالتأخر، ويأمر بسد الفُرج وإكمال الصف الأول فالأول، كل ذلك جاءت به السنة، فكون بعض الأئمة يقتصر على قول استووا ثم يكبر بدون أن يلتفت، نقول: هذا خلاف السنة، لا سيما مع الجهل وتفشيه، وقلة الاستجابة لهذا الأمر فكأنه أصبح روتينيًا، يسمعون هذه الكلمة ولا يعون معناها ولا يطبقون محتواها، لأنه يقولها وهو مستقبل القبلة، أو يقولها وهو ملتفتٌ التفاتة يسيرة، الواجب عليه أن يسوي الصفوف وأن يحرص على تسويتها وعلى إقامتها، ويحذر بما جاء عن النبي ﷺ من التحذير عن مخالفتها أو الاختلاف فيها أو ترك فُرج يتخللها الشيطان، وأمر ﷺ بأن يليه أولو الأحلام والنهى[٢]، أي الرجال البالغون طلاب العلم، كل من كان بفقه الصلاة أقرب وأوعب هو الأولى والأقرب، لكن للأسف أن بعضهم يتأخر فيأتي بعض العوام وبعض الصغار ويكون هم الذين يلون الإمام وهذا تقصير، الواجب على ذوي الأحلام والنهى من كبار السن ومن يعقل ومن يفقه أن يكونوا هم خلف الإمام، يفتحون عليه إذا ارتج عليه في القراءة، ويصوبونه إذا سهى، ويخلفونه لو حصل له طارئ يمنعه من إتمام الصلاة، هم الأقرب وهم الأولى بالإتمام، فإذن قبل أن يكبر يسوي هذه

---

(١) أخرجه مسلم (٤٢٣) مختصرًا بنحوه، وأحمد (٩٧٩٦) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إنكم تَرَوْنَ أنه يَخْفَى عَلَيَّ شيءٌ مِمَّا تَصْنَعُونَ؟! واللهِ إني لَأَرَى مِن خَلْفِي كما أَرَى مِن بينِ يَدَيَّ»، والحديث صححه الألباني في تخريج مشكاة المصابيح (٧٧٦).

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٢) عن عبدالله بن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لِيَلِنِي مِنكُمْ، أُولو الأَحْلامِ والنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثَلاثًا».

الصفوف ويؤكد تسويتها ولا بأس أن يتخلل الصفوف أحيانًا، حتى يعقل الناس ذلك عنه ويدركون كما فعل صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

كما أنه يحرص المسلم على الصف الأول، غاية الحرص وذلك بالتبكير عند الأذان أو قبله أو بعده بيسير، ويحذر من الجلوس في الصفوف الأخيرة مع تبكيره وتقدمه، وهذا من الحرمان، أن يأتي بعض المصلين للمسجد مبكرًا فيصلي في الصف الثاني أو الثالث، مع أنه جاء قبل أولئك الذين صفوا في الصف الأول، وهذا تجده في بعض المساجد في الجمع والجماعات، وقد دخل ﷺ المسجد ذات يوم فوجد بعض المسلمين في الصفوف الأخيرة، فقال: «**لا يَزالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللهُ**»[1]، هذا الخطاب لقوم في المسجد ليس لقوم في بيوتهم لم يصلوا، فدل على أن هذا الشرع، يحث الأمة على التبكير وعلى التهجير، وعلى المسابقة، وعلى المسارعة في الخيرات، ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِۚ﴾ [البقرة: ١٤٨] ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾﴾ [طه] ، فكل خير ينبغي أن يكون المؤمن فيه مقدامًا سباقًا، وألا يتقاعس فيأتي متأخرًا، ويكون في الصفوف الأخيرة أو يأتي مبكرًا فيحرم الصف الأول، وميامن الصفوف أولى من مياسرها إذا استوت، يعني كان عن يمين الإمام قرابة العشرة واليسار كذلك، نقول: الأيمن أفضل، وأما إذا كان الصف من يمين المصلون فيه كثر وعن يسار قليل، فإننا نقول الأفضل القرب والدنو من الإمام، حتى لا يكتمل الصف من جهة اليمين ومن اليسار ليس فيه إلا قلة، نقول هذا خلاف السنة، السنة أن يكون الإمام متوسطًا أو قريبًا من التوسط، إلا أن من كان له إمكانيةٌ أن يكون عن يمين الإمام فهو أفضل وأكمل، فإذا فرغ المؤذن من الإقامة كبر الإمام ولا يصل الإقامة بالتكبير بل يؤخر قليلًا ليفرغ المقيم من الإقامة، ولهذا قال مؤذن رسول الله ﷺ: «**لا تفوتني تكبيرة**

(١) أخرجه مسلم (٤٣٨).

الإحرام» يعني انتظرني حتى أدركها، لأنهم كانوا يقيمون خارج الصف، كان يقيم خارج الصف يريد من رسول الله ﷺ أن يتأخر قليلًا حتى يدرك الصف ويدرك تكبيرة الإحرام، اليوم المؤذن يقيم في الصف أو متقدمًا يسيرًا، ثم يرجع خطوات فيقف في الصف قبل أن يكبر الإمام.

قال ﷺ: **(وَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاةِ)** القيام إلى الصلاة كما سيأتي ركن من أركانها في الفريضة، أما في النافلة فهو سنة كما سبق بيانه أو الإشارة إليه؛ لقول الله جل شأنه: ﴿**وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ** ﴿٢٣٨﴾﴾ [البقرة] وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين وقد سأله وقد كانت به بواسير، فقال له ﷺ: **«صلِّ قائمًا، فإن لم تستَطِع فقاعدًا، فإن لم تستَطِع فعلَى جنبٍ»**[1] فدل على أن القيام ركن والحديث رواه الجماعة، دل على أن القيام ركن حتى في حق المريض القادر على القيام، وأنه لا يحل له أن يجلس وهو يقدر على القيام، وهذه مسألة مهمة سبقت الإشارة إليها لكن لا بأس من التكرار؛ لأن بعض المرضى يأتي يمشي ثم يجلس في الصف، وإذا سألته بعد الصلاة لم صليت جالسًا؟ قال: إنني لا أستطيع الركوع أو لا أستطيع السجود، نقول: سبحان الله، تستطيع القيام؟ قال: نعم، نقول: ما الذي أسقطه عنك؟ هو ركن لا تصح صلاتك بدونه، وكونك تأتي تمشي معاناته أنك في الغالب تستطيع الوقوف، هو يقول: نعم، أستطيع الوقوف لكنني ما أستطيع السجود أو الركوع فيجلس على الأرض أو على الكرسي ثم يومئ بالركوع أو يومئ بالسجود، نقول: هذا خلل عظيم، يترتب عليه عدم صحة صلاته، ولا يعذر بهذا؛ لأن القيام ركن لابد منه، ولهذا قال ﷺ لعمران وهو مريض **«صلِّ قائمًا، فإن لم تستَطِع فقاعدًا»** فليس كل مرضٍ يبيح الجلوس، إنما يباح الجلوس للمريض إذا عجز عن القيام إما عجزًا كليًا كالمشلول الذي لا يستطيع أن يقف أو كان القيام يزيد في مرضه أو يؤخر برءه

(١) أخرجه البخاري (١١١٧).

وشفاءه، قال له الطبيب: صلي قاعدًا، لأنه مكسور أو أصابته جراحات وأجريت له عمليات وأصبح لا يستطيع الوقوف مؤقتًا حتى يشفى ويتماثل للشفاء، قال له: لا تصلي قائمًا فإن صليت قائمًا فإن مرضك قد يزيد أو يتأخر البرء والشفاء، نقول: حينئذٍ يصلي قاعدًا، الصورة الثالثة والأخيرة التي يباح فيها الجلوس للمريض أن يترتب على قيامه مشقة تُذهب خشوعه، يعني ما يزيد المرض ولا يتأخر الشفاء، لكنه لو صلى قائمًا يتململ ولا يخشع، لا ينتظر إلا الركوع ثم السجود ليس في قلبه الآن من التذكير إلا متى يصل للأرض، فمثل هذا نقول: صلي قاعدًا لأن الخشوع هو لب الصلاة ومقصودها الأعظم، فإذا كان يذهب مع القيام فصلي جالسًا، إذن لا بد من القيام في الفريضة، أما النافلة فإن القيام فيها سنة بمعنى أنه لو صلى النافلة وهو قادر على القيام إلا أنه صلاها جالسًا فإن صلاته صحيحةٌ، إلا أن أجره على النصف وليس على التمام، بخلاف المريض فإن صلاته على التمام إذا صلى قاعدًا فصلاته كصلاة القائم في الفرض وفي النفل لأنه عاجز، وفي حديث أبي موسى: «**إذا مَرِضَ العبدُ أوْ سافرَ كُتِبَ لهُ من العملِ ما كان يَعْملُ وهو صحيحٌ مُقيمٌ**»[1] [الحديث رواه البخاري]، ولابد أن يكون القيام من أول الصلاة في حق القادر، ولهذا قال ﷺ : **وَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاةِ، قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ**، لا بد أن يقول الله أكبر و هو قائم فلا يقولها و هو جالس كم يفعل كما يفعل بعض العامة أو بين القيام و الجلوس، فإذا كان قادرًا على القيام تعين عليه أن يستتم قائمًا ثم يقول: الله أكبر، فلو كبر تكبيرة الإحرام وهو قادرٌ على القيام إلا أنه كبرها وهو جالسٌ، أو بين القيام والجلوس فإنها لا تنعقد صلاته فرضًا، قالوا: تكون صلاته نافلة إذا كان الوقت يتسع فيتمها نافلة ثم يصلي الفريضة، وإذا كان الوقت لا يتسع فإنه يعيد تكبيرة الإحرام إذا استتم قائمًا، إذن من كبر للإحرام وهو قادرٌ على القيام إلا أنه استعجل وكبر قبل أن يستتم قائمًا، نقول: لا تصح فريضتك؛ لأن القيام ركن وأنت أتيت بهذا الركن الأعظم وهو تكبيرة الإحرام حال

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٦).

جلوسك أو انحنائك أو عدم استتمامك فتكون هذه الصلاة نافلة، إن كان الوقت واسعًا وإلا فإنه يتعين عليك إعادة هذه التكبيرة.

يقول ﷺ: (**وَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاةِ، قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ**) هذه تكبيرة الإحرام وهي ركن بالإجماع؛ لقوله ﷺ: «**مِفتاحُ الصلاةِ الطُّهورُ، وتحريمُها التَّكبيرُ، وتحليلُها التَّسليمُ**»[1] ولأنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم واظب عليها ولم يخل بها قط فلم يُنقل عنه في حديث قط أنه دخل الصلاة بقولٍ غير الله أكبر، كل الصلوات التي صلاها صلوات ربي وسلامه عليه، كان يفتتحها بقول الله أكبر، سواءً كانت فريضةً أو نافلة، ولم يخل بذلك، ولم يغيره فلم يقل مرةً الله الأكبر، أو الله الأعظم، أو الله أعظم، أو الله أجل، نقول: لم يرد عنه ذلك، فدل على تعينها وأن الصلاة لا تنعقد بغيرها خلافًا للحنفية الذين يرون أنها تصح بأي لفظٍ فيه تعظيم لله، نقول هم محجوجون بالسنة، قال ﷺ: «**تحريمُها التَّكبيرُ**» وفعل التكبير وقاله ولم يقل غيره، فدل على تعينه وأنها لا تصح بغيره، حتى لو قال: الله الأكبر لا تنعقد صلاته ولا تصح، إذا كان أعجمي اللسان فليتعلمها وجوبًا، ولو أسلم في وقت لا يمكنه أن يقول هذا فإنا نقول: يقولها ولو بلغته، لكنها لفظةٌ يسيرة التعلم، هو سيتعلم الفاتحة والتشهد وهو أكثر كلمات وأصعب تعلم من كلمة الله أكبر.

قال ﷺ: (**يَجْهَرُ بِهَا الإِمَامُ وَبِسَائِرِ التَّكْبِيْرَاتِ، لِيُسْمِعَ مَنْ خَلْفَهُ، وَيُخْفِيْهِ غَيْرُهُ**) إذن هذه التكبيرة هي ركن في حق الجميع، الإمام والمأموم والمنفرد، لا يدخل الصلاة ولا تنعقد صلاته بغير التكبير، قال: **يَجْهَرُ بِهَا الإِمَامُ وَبِسَائِرِ التَّكْبِيْرَاتِ، لِيُسْمِعَ مَنْ خَلْفَهُ** كما كان هديه ﷺ، وهذا كالإجماع، لأنه لا يسر الإمام بها لأن خلفه من ينتظر تكبيره ومن ثم فإنه يتعين عليه أن

(١) أخرجه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، وأحمد (١٠٠٦)، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة.

يسمع من خلفه ولو واحدًا، وإن كانوا جماعةً كبيرةً لا يستطيع أن يسمعهم، فلمن شاء من المأمومين أن يكبر بعده ليسمع من خلفه، وهذا التكبير من المأمومين أو من المؤذن إنما يصار إليه عند الحاجة، وأما إذا لم يحتج إليه فإنه لا يجوز، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى بطلان من كبر رافعًا صوته من المأمومين بغير حاجة، فليُنتبه لهذا، نقول: إذا دعت الحاجة جاز وإلا فلا، فإذا كان المكبر يسمع الناس مهما كثروا تعين الاكتفاء به ولم يجز للمؤذن ولا لغيره من المأمومين أن يكبر بعد تكبير الإمام بصوت مسموع يسمعه الآخرون، لأن فرضه التكبير لنفسه.

قال: (**يَجْهَرُ بِهَا الإِمَامُ وَبِسَائِرِ التَّكْبِيْرَاتِ** -أي تكبيرات الانتقال- **لِيُسْمِعَ مَنْ خَلْفَهُ، وَيُخْفِيْهِ غَيْرُهُ**) ، يخفيه: يعني لا يجهر به، إلا أنه يكبر بصوت يسمع به نفسه ومثل ذلك تكبيرات الانتقال، وقراءة الفاتحة، والسورة أو الآيات والتسبيحات، كل ما يذكر في الصلاة من أذكار يتعين على المأموم أن يقوله بإسماع نفسه، قالوا: يحرك لسانه وشفتيه ويسمع نفسه، وبعض أهل العلم قال: يكفي إذا حرك لسانه وشفتيه ولو لم يسمع نفسه، إلا أن إسماع النفس متعين إلا أن يكون أطرش لا يسمع، فإننا نقول: يكفيه إمرار القرآن على قلبه وتحريك شفتيه ولو لم يسمع، لكن إذا كان مثله يسمع فإنا نقول: يسمع نفسه ولا يرفع لئلا يشوش على من بجواره، ولا يخفض بحيث أنه يقول أقرأ بقلبي فقط، نقول: ليست قراءة، فإن القراءة ما يتأتى سماعه، وما لا يتأتى سماعه لا يسمى قرآنًا ولا قراءة، ولهذا نقلت لكم فيما سبق فتوى اللجنة في من صلى مصمتًا، لأن في فيه بلغمًا بأنه يعيد الصلاة، لأنه كان يمر القرآن والذكر والتكبير بقلبه فقط، فما يحرك لسانًا ولا شفتين ولا يسمع نفسه، فمثل هذا نقول: لم يقرأ، لم يكبر، بعض المأمومين ينتقل بدون تكبير، وهذا سيأتي الآن في تكبيرة الانتقال وأنها واجبة، نقول: المأموم كالإمام، إلا أن الإمام يجهر والمأموم يسر.

قال ﷺ: (**وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيْرِ إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، أَوْ إِلَى فُرُوْعِ أُذُنَيْهِ**) هذه سنة مجمع عليها، أي رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وما سوى ذلك من الرفع محل خلاف، يرفع المصلي يديه في أربعة مواضع، أولها متفق عليه بين الأئمة، وهو رفعها عند تكبيرة الإحرام؛ لأن السنة ثابتةٌ بذلك ولا صارف لها، قال ﷺ: (**وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيْرِ إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، أَوْ إِلَى فُرُوْعِ أُذُنَيْهِ**) لأن ذلك كله ثبتت به السنة، ففي حديث ابن عمر: «**إلى مَنكِبَيْهِ**»[1] وفي حديث وائل إلى «**فُرُوعَ أُذُنَيْهِ**»[2]، ولا مشاحة، فإنه إذا رفعها إلى المنكب قارب الأذن، وبعض أهل العلم يقول: الراحة تكون إلى المنكب، وأطراف الأصابع إلى فروع الأذنين، وكأنه يريد أن يقرب بين القولين، نقول: كلاهما ثبتت به السنة الصحيحة، فيرفع يديه إلى فروع أذنيه أو إلى منكبيه، وفي هذا الرفع تعظيم للرب جل شأنه، وإشارةٌ إلى رفع الحجاب بينه وبين ربه متأسيًا بفعله ﷺ، وانتظارًا لثواب هذا الرفع، كأنه جعل الدنيا خلف ظهره وجعل الله جل شأنه نصب عينيه، ورفع الحجاب بينه وبين مولاه، ثم أيد هذا الفعل بقوله: الله أكبر، يعني أكبر من كل شيء، أكبر في ذاته وفي أسمائه وفي صفاته جل شأنه وتقدس اسمه، ومن ثم فإن من يقول ذلك بقلبه مع لسانه، يستحي من ربه أن ينشغل عنه في صلاته، إذ هو قد أعلن أن الله أكبر من كل كبير، فلا يليق به أن يقول بلسانه الله أكبر ثم ينصرف بقلبه إلى دنيا، وما يشغل العباد في هذه الصلاة إلا هذه الدنيا وحطامها الفاني، إذا كان الله جل شأنه وهو كذلك أكبر، فينبغي أن تنشغل به وبما تقوله أو تسمعه في صلاتك، وتجاهد نفسك على تحقيق هذا، تقول أنا قلت الله أكبر، لا ينبغي أن نزاحم هذا بغيره مما يشغلني عن التأمل في الأذكار التي أقولها أو أسمعها أو الهيئات والحركات التي فيها تعظيم للرب جل شأنه وتقدس اسمه.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٩)، ومسلم (٣٩٠).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩١).

يقول ﷺ: **(وَيَجْعَلُهُمَا تَحْتَ سُرَّتِهِ)** أن يجعل يديه بعد رفعهما إلى حذو أذنيه أو فروع أذنيه، يجعلهما بعد التكبير تحت سرته، هذا هو المشهور في المذهب عند الحنابلة ﷺ، واستدلوا بحديث علي: **«من السنة أن يجعل كفيه تحت سرته»**[1] إلا أن الحديث فيه ضعف، ومن ثم فإن الصحيح من قولي أهل العلم أنه يضعهما على صدره، لحديث وائل بن حجر وهو حديث صحيح **«وهو أنه ﷺ وضعهما فوق صدره»**[2] وبعض أهل العلم قال: الأمر واسع له أن يفعل هذا أو ذاك لكن الصحيح أن بين الحديثين فرق في الصحة، ومن ثم فإن أصح ما ورد عنه ﷺ وضع اليدين على الصدر، جاءت عنه ﷺ عدة سنن في وضع اليدين وهما على الصدر، فجاء عنه ﷺ وضع اليد اليمنى على مفصل الكف من اليسرى، وضمهما على الصدر هكذا، وجاء عنه وضع اليد على الذراع الأيسر، وجاء على الكف، وضع الكف على الكف، وهذا هو الذي يمكن أن يقال فيه إنه من باب تنوع السنن، فيأتي بهذا تارة وبهذا تارة حتى يحقق كل ما صح عنه ﷺ إلا أن وضع اليدين على الصدر وضم مفصل اليسرى بكف اليمنى هذا هو الأقرب والأكثر من فعله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

قال ﷺ: **(وَيَجْعَلُ بَصَرَهُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُوْدِهِ)** لأن في هذا خشوع القلب وحضوره، وانصراف النظر عن كل ملهٍ ومشغل، فإذا وضع يديه على صدره ففي هذه الهيئة استكانة وخضوع، وإذا نظر إلى موضع سجوده كان ذلك أبعد عن انشغال قلبه أو نظره بسواه، هذا هو الأقرب، وقال بعض أهل العلم: بل ينظر إلى أمامه، واحتجوا بما جاء في الصحيح في

---

(١) أخرجه أبو داود (٧٥٦)، وأحمد (٨٧٥)، والدارقطني (١١٠٢)، والحديث ضعفه ابن القطان في الوهم والإيهام (٥/ ٦٩٠)، وقال عنه النووي في الخلاصة (١/ ٣٥٨): متفق على ضعفه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٠١)، وأبو داود (٧٢٧)، والنسائي (٨٨٩)، وأحمد (١٨٨٧٠)، وابن خزيمة (٤٧٩) عن وائل بن حجر ﷺ أنه قال: «صَلَّيتُ مع رسولِ اللهِ ﷺ، ووَضَعَ يَدَه اليُمنى على يَدِه اليُسرى على صَدْرِه».

صلاته ﷺ صلاة الكسوف، وأنه رأى الجنة ورأى النار ورأى قطفًا من العنب[1]، قالوا: فدل على أنه ينظر في قبلته، وذهب بعض أهل العلم أنه ينظر إلى الإمام، لكن الصحيح والأقرب أن نظره حال قيامه يكون إلى موضع سجوده، وإذا كان في جلوسه بين السجدتين أو في التشهد الأول أو الأخير يكون نظره إلى سبابته وهو يشير بها إلى التوحيد، وما سوى ذلك فإنه ينظر إلى موضع سجوده.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يَقُوْلُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلا إِلهَ غَيْرُكَ»**) أي ثم يستفتح، والاستفتاح سنة عند جماهير أهل العلم، خلافًا لمن قال: إن الاستفتاح غير مسنون كما هو قول المالكية، وقالوا: مثل ذلك في الاستعاذة والبسملة، إلا أن السنة حكم على الجميع، قد جاء عنه ﷺ الاستفتاح بأنواعٍ عدة من الاستفتاحات، ذكرها العلامة ابن القيم ﷺ في «كتاب الصلاة» وفي «زاد المعاد»، فينبغي للمسلم أن يحفظ منها أكثر من دعاء وينوع ليأتي بهذه السنن ويكون من فوائد ذلك أي التنويع:

أولًا: الإتيان بالسنن فإنه إذا حافظ وداوم على دعاء واحد ترك أدعيةً ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

ثانيًا: فيها إحياء للسنة، فهو يثاب على فعل هذا وإحياء السنة بتنويع الاستفتاح، كما كان ﷺ يفعل.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٤، ١٢١٢)، ومسلم (٩٠١)، وأبو داود (١١٨٠)، وابن ماجه (١٢٦٣)، وأحمد (٢٥٣٥١)، والترمذي (٥٦١)، والنسائي (١٤٧٢) عن أم المؤمنين عائشة ﷺ أن النبي ﷺ قال في حديث صلاة الكسوف: «رأيتُ في مقامي هذا كلَّ شيءٍ وُعِدتُم لقد رأيتُموني أردتُ أن آخُذَ قِطفًا منَ الجنَّةِ حينَ رأيتُموني جعلتُ أتقدَّمُ ولقد رأيتُ جهنَّمَ يحطِمُ بعضُها بعضًا حينَ رأيتُموني تأخَّرتُ».

ثالثًا: فيها حضور القلب غالبًا، فإن الإنسان إذا كان ينوع يتذكر ما يقول، ويستحضر ما يقول بخلاف ما إذا كان محافظًا ومداومًا على ذكر واحد، فربما قاله من غير تفكير وتأمل وتدبر له، لكنه إذا اجتهد بعد أن يكبر في اختيار نوع من أنواع الاستفتاحات، فإن ذلك أولى وفيه إصابة السنة، إلا أن الإمام أحمد ﷺ اختار هذا لأن فيه تنزيهًا للرب وتقديسًا وتعظيمًا وهو يتضمن الدعاء بأفضل ما يكون، فإن الدعاء إما أن يكون دعاء مسألة وإما أن يكون دعاء ثناء وعبادة، وهذا الاستفتاح دعاء ثناءٍ وعبادة، والله جل شأنه يعطي من اشتغل بذكره وشكره أفضل ما أعطى السائلين، ومن ثم الذي يدعو بهذا، نقول: حصل الثناء على الرب جل شأنه والتقديس والتنزيه والتعظيم، ويحصل من وراء ذلك ثوابًا أعظم ما يحصله من سأل كما في الحديث الآخر، ولهذا كان الفاروق عمر ﷺ يرفع صوته به يعلم الناس، ولهذا اختاره الإمام أحمد، اختار ما اختاره الفاروق عمر ﷺ، وهو تعليم الناس هذا وفيه تنزيه للرب، قوله في أوله **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ**، أي أنزهك يا الله تنزيها يليق بجلالك وعظمتك وهو جل شأنه منزهٌ عن الرذائل و النقائص، لا في أسمائه ولا صفاته، جل وتقدس وتعالى، **وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ**، أي حلت البركة باسمك، ولا يقال تبارك لغيره جل شأنه، لا يقال تبارك فلان ولا غيره؛ لأن البركة لا تحل إلا من الرب جل شأنه، فهو الذي يبارك ويتبارك، **وَتَعَالَى جَدُّكَ**، أي حظك، **وَلا إِلَهَ غَيْرُكَ**، أي لا معبود بحقٍ سواك.

(ثُمَّ يَقُوْلُ :أَعُوْذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ) من الأدعية السهلة أدعية الاستفتاح اليسيرة التي ينبغي لمن لم يحفظ أدعية كثيرة أن ينوع بينها حديث أبي هريرة في الصحيحين، قال يا رسول الله بأبي وأمي سكوتك بعد التكبير ما تقول، هذا دعاء يسير مثل هذا وهو أصح منه لأنه في الصحيحين، وهذا في السنن لكن هذا اختاره أحمد وكان قبل ذلك الفاروق عمر وفي عباراته شيء من الثناء والتمجيد والتنزيه للرب جل شأنه ما ليس بالثاني، فقال له رسول الله ﷺ أقول في سكوتي هذا؟ أقول: «**اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وبيْنَ خَطَايَايَ، كما بَاعَدْتَ بيْنَ المَشْرِقِ**

والمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الخَطَايَا كما يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بالمَاءِ والثَّلْجِ والبَرَدِ»[1] فنقول هذا يسير يمكن للمسلم أن يحفظه فيأتي بهذا تارة وبهذا تارة، وبقية الاستفتاحات منها ما هو طويل، يناسب صلاة الليل وقيام الليل، قد كان ﷺ يطيل في الثناء على الله جل شأنه في قيام الليل، كدعاء: **«وجَّهتُ وجهِيَ للَّذي فطرَ السَّماواتِ والأرضَ حَنيفًا»**[2]. ثم يقول بعد الاستفتاح أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هذه سنة عند جماهير أهل العلم، فإن الله جل شأنه قال: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾ [النحل] وهذه صيغة وله صيغٌ أخرى، هذه الأولى وهي المختارة، أو يقول: **«أعوذُ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ؛ مِن هَمْزِه ونَفْخِه ونَفْثِه»**[3] أو غير ذلك من الصيغ الواردة عنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، يقال فيها ما قيل في دعاء الاستفتاح، من التنويع تارة يقول: **«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»**، تارة يقول: **«أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»**، أو يقول: **«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزة ونفخه ونفثه»**، كل ذلك ثابتٌ في الصحيح، ومعناه أي ألتجئ إليك يا الله، فإن التعوذ هو اللجأ والالتجاء والاعتصام بالله جل شأنه وتقدس اسمه أن يعيذه من الشيطان الرجيم، فلا يُلَبِّسَ عليه في قراءته، ولا يحول بينه وبين صلاته، وهذا من أعظم أسباب جلب الخشوع، فإن من يقول هذا بقلبٍ حاضر، يسأل ربه أن يعصمه وأن يعيذه من الشيطان الرجيم جديرٌ بأن يُعان ويُعاذ، فلا يلتبس عليه شيء من القرآن، ولا يقع في كثير من الوسوسة والخروج عن الصلاة.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤)، واللفظ له، ومسلم (٥٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (٧٧١).

(٣) أخرجه أبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢)، وأحمد (١١٤٩١)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (١٣٠).

ثم يقول: (**ثُمَّ يَقْرَأُ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ**) والبسملة كالاستعاذة، والاستفتاح، جماهير أهل العلم على أنها سنة، ومن أهل العلم من أوجبها، ومن أهل العلم من أوجبها في الفاتحة وهم الشافعية، ثم يأتي الكلام في الجهر بها، إلا أن السنة دلت على أنه يسن أن يبسمل، وأما أنها آيةٌ من الفاتحة فالصحيح خلافه، فليست البسملة آية من الفاتحة، ولا آية في كل سورة وإنما الصحيح من أقوال أهل العلم أنها بعض آية في سورة النمل: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [النمل] ونزلت لابتداء السور وليس للفصل بين السور كما يقال وبين القولين تقارب لكننا نقول لابتداء السور، لأنه افتتحت فيها الفاتحة وليس قبلها سورة، فهي تفتتح بها السور، لكن ليست أيةٌ محسوبةٌ في كل سورة.

قال: (**وَلا يَجْهَرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذلِكَ**) أي لا الاستفتاح ولا الاستعاذة ولا البسملة، والخلاف في البسملة قويٌ، فالشافعية يرون الجهر بها بل يوجبونه؛ لأنهم يعدونها آية من الفاتحة، قال: (**وَلا يَجْهَرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذلِكَ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ ﷺ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ﷺ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِـ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ»**[1]) وكفى بهذا دليلًا على عدم مشروعية الجهر بها، هؤلاء رسول الله والخلفاء من بعده لم يكونوا يجهرون بها، وقد وردت أحاديث كثيرة كحديث أنس، وإنكار بعض الصحابة على من جهر بها، ووصفهم بأنه محدث أي بدعة، وذلك لأنه ﷺ لم يكن يجهر بها، ولأن الله جل شأنه قال في الحديث القدسي: **«قَسَمتُ الصَّلاةَ بَيني وبينَ عبدي، فإذا قال العبدُ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ»**[2] فعُلم أن الفاتحة هي أول القرآن وهي أول الفاتحة وأن البسملة ليست آية منها، فإنه قال: **«قَسَمتُ الصَّلاةَ بَيني وبينَ عبدي»** أي الفاتحة ثم قال: **«فَإِذا قَالَ العَبْدُ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ»**، ولهذا لم يكن ﷺ

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣) بمعناه، ومسلم (٣٩٩)، والنسائي (٩٠٧)، وأحمد (١٢٨١٠) باختلاف يسير، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٩٨) واللفظ له.

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٥).

يسمع الناس إلا الحمد، فلم يكن ﷺ يجهر بما قبلها لا استفتاح ولا استعاذة ولا بسملة، لكن لو جهر بها أحيانًا نقول لا حرج، سواءً كان من باب بيان أن هذا الخلاف سائغ لا إشكال فيه أو كان في بلد لو لم يجهر أنكروا عليه، فإنه ينبغي أن يراعيهم بهذا، لأنها ليست بدعة، الصحيح أن الجهر بها ليس بدعة لكن السنة دلت على الإسرار، ولأننا نقول إن الجهر خلاف السنة، الجهر فيما يجهر به سنة والإسرار فيما يسر به سنة، فلو جهر فيما يسر به خالف السنة، ولو أسر فيما يجهر به خالف السنة، ولهذا نقول: لو كان هذا أحيانًا مثل صلاة التراويح قرأ الإمام أحيانًا البسملة أو جهر بالبسملة في بعض الركعات نقول: لا حرج، ليبين للناس أن هذا سائغ وأنه لو فعله إمام أو صلوا في بلد فيه من يصلي من مذهب الشافعية وهم كثر فإنهم يجهرون بالبسملة، أو كان هذا ذهب لبلد يجهرون فقدموه لا ينبغي أن يخالفهم، ويشوش عليهم وربما عابوه أو انتقدوه أو ظن بعضهم أن الصلاة فيها خلل، لأنه ترك الجهر بالتسمية، فنقول الأمر واسع، فلو جهر للتأليف فلا حرج.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَقْرَأُ الفَاتِحَةَ، وَلا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا، إِلاَّ المَأْمُوْمُ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيْ سَكَتَاتِ الإِمَامِ، وَفِيمَا لا يَجْهَرُ فِيْهِ)**، يقول ﷺ: **ثُمَّ يَقْرَأُ الفَاتِحَةَ** أم الكتاب وهي ركن في كل ركعة على الصحيح، خلافًا لمن رأى أنها ركن في الركعتين الأوليين، الصحيح ركن في كل ركعة، ولو لم يرد إلا هذا الحديث، قول النبي ﷺ: **«لَا صَلَاةَ لِمَن لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»**[1]، إلا أن الخلاف بين أهل العلم في المأموم في الصلاة الجهرية أكثر، إذن نقول: هي ركن في كل ركعة لكن هل يعذر أو يعفى أحد من المصلين؟ هنا وقع الخلاف في المأموم، هل تلزمه القراءة كالإمام فتكون الفاتحة ركنٌ في كل ركعة لكل مصلٍ، هذا قول وهو الأقرب والصواب والعلم عند الله تعالى، أن الفاتحة ركن في كل ركعة لكل مصلي سواءً كانت

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

الصلاة فرضًا أو نفلًا، وسواء كان المصلي إمامًا أو مأمومًا أو منفردًا، ففي كل ركعة فاتحة ومن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب فلا صلاة له، لأنه ﷺ قال: «**لَا صَلَاةَ لِمَن لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ**»، [الحديث متفق عليه] فنفى الصلاة هنا، والمنفي هنا هل صحتها أو كمالها، خلاف بين أهل العلم، والصحيح أن المنفي صحتها؛ لأنه المتبادر فإذا قال: «**لَا صَلَاةَ**» أي لا صلاة صحيحة لمن لم يقرأ بأم الكتاب، أما المأموم ففيه خلاف والمخالفون يرون أن الإمام يتحمل عنه القراءة ويستدلون بعموم قول الله جل شأنه: ﴿ **وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟** ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] قالوا: إنها نزلت في الصلاة ولأنه ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فقراءَتُهُ لَهُ قراءَةٌ**»[١] إلا أن الحديث فيه ضعف، وما دام ﷺ قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب وقال: «**كُلُّ صَلَاةٍ**» كل صلاة لفظ عام يشمل كل صلاة فرض ونفل والإمام والمأموم والمفرد «**لا يُقرَأُ فيها بأُمِّ الكتابِ؛ فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ**»[٢] يعني ناقصة غير تامة، دل على آكديتها وأنه لا بد منها، ويكفي ذلك في حديث عبادة في رواية من روايات أصحاب السنن أنه ﷺ صلى بأصحابه في صلاة جهرية فأُرتج عليه، فلما فرغ من صلاته قال: «**لَعَلَّكُم تَقْرَؤُون خَلْفَ إِمَامِكُم**»، قالوا: نعم، قال: «**لا تفعَلوا إلَّا بأُمِّ الكتابِ؛ فإنَّه لا صلاةَ لِمَن لَمْ يقرَأْ بها**»[٣]، فكان هذا الحديث وهو صحيح نصٌ صحيحٌ صريحٌ في وجوب الفاتحة و عدم سقوطها لا عن المأموم ولا عن المنفرد، لا في الصلاة السرية ولا في الجهرية، يقول قائل: كيف أقرأ؟ نقول اقرأ في سكتات الإمام إن كان له سكتات، والغالب أن الإمام يكون له

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٨٥٠)، وأحمد (١٤٦٤٣) واللفظ له، وقال عنه ابن باز في مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٢٣): ضعيف عند أهل العلم.

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١)، والترمذي (٢٩٥٣)، والنسائي (٩٠٩) مطولًا، وابن ماجه (٨٣٨) باختلاف يسير، وأحمد (٩٨٩٨) واللفظ له.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٨٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٩١)، وقال عنه شعيب الأرناؤوط في تخريج صحيح ابن حبان: إسناده قوي.

سكتات، إما بعد الفاتحة وهذا هو الغالب أو قبل الفاتحة لا سيما في الصلاة التي يُعجل فيها الأئمة كالتراويح، فتجد أنهم يَصِلون إذا قرأ الفاتحة لم يسكت وهو في عادته يسكت بين الفاتحة والسورة، لكن في التراويح من باب الاختصار تجده يصل أو يكاد يصل، فنقول يقرأ المأموم الفاتحة ولو قبل قراءة إمامه، إذا علمت أن إمامك لن يسكت وأنك لا تستطيع القراءة وهو يقرأ فاقرأ ولو قبل قراءته، فإن الاستفتاح سنة وقراءة الفاتحة ركن، فإذا لم يتيسر لك الجمع بينهما فالركن آكد، أو في سكتاته.

قال ﷺ: **(يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيْ سَكَتَاتِ الإِمَامِ، وَمَا لا يَجْهَرُ فِيْهِ)** بالنسبة للصلاة السرية لا حرج ولا أشكال أنه يقرأ في سكوت الإمام فإن الإمام لا يقرأ جهرًا، فهو يقرأ وهي متأكدة في حقه، وإذا تأكدت في حقه في الصلاة الجهرية فهي في الصلاة السرية من باب أولى.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَقْرَأُ سُوْرَةً تَكُوْنُ فِيْ الصُّبْحِ مِنْ طِوَالِ الْمُفَصَّلِ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ، وَفِيْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ مِنْ أَوْسَطِهِ)** يقول: ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة، وله أن يقرأ آيات لكن إذا اختار سورةً، كيف تكون؟ قال ﷺ: إن هذه السورة ينبغي أن تكون في الصبح أي في صلاة الفجر من طوال المفصل، قد اختلف أهل العلم في طوال المفصل من أين يبدأ؟ أو في المفصل كله من أين يبدأ؟ فذهب جمع منهم إلى أنه يبدأ من قاف، وهذا هو الأقرب والصواب، وقيل من الفتح، وقيل من سورة القتال، قيل من الحجرات، لكنّ الصحيح أنها تبدأ من سورة قاف، هذه المفصل، وطواله من قاف إلى نهاية المرسلات، وأوسطه من عمَّ من سورة النبأ إلى نهاية ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١] وقصاره من الضحى إلى الناس، ويدل على هذا التقسيم حديث أوس أنه سألهم ﷺ كيف تحزبون القرآن؟ فقالوا: ثلاث، ثم خمس، ثم سبع، ثم تسع، ثم إحدى عشرة، ثم ثلاث عشرة، ثم المفصل، فإذا قسمنا سور القرآن على هذا وصلنا إلى المفصل، يعني إذا حسبنا السور التي قبله نجد تسعة وأربعين سورة، يعني ثلاث ثم خمس ثم

سبع ثم تسع ثم احدى عشر، ثم ثلاثة عشر، ثم بقية القرآن، هو المفصل، فإننا إذا حسبنا الثلاث ثم الخمس نصل إلى قاف فهي المفصل، هذا على سبيل طواله من قاف إلى نهاية المرسلات، وأواسطه من النبأ إلى نهاية الليل إذا يغشى، وقصاره من الضحى إلى الناس، قال: تكون في الصبح من طِواله، فإن النبي ﷺ كان يطيل القراءة في صلاة الصبح، وكان يقرأ ما بين الستين إلى المائة، وجاء عنه ﷺ في أحاديث كثيرة سورًا طوالًا قرأها في الفجر، وكان يطيل ويكثر القراءة لسورتي: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] السجدة، و﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١] في فجر الجمعة، والله جل شأنه وصف صلاة الفجر بأنها قرآن وسماها كذلك ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ۝٧٨﴾ [الإسراء] وخفضت صلاة الفجر إلى ركعتين وأطيلت القراءة فيها، لأنها صلاة تأتي في هدأة الليل، وفي هجعته، فيتواطأ اللسان مع القلب، ولهذا كانت السنة أن يطيل القرآن، ليكون أول ما يسمعه المسلم أول نهاره، آيُ الكتاب العزيز، فيفتتح يومه بهذه الصلاة المباركة ويستمع إلى آي الكتاب العزيز في أطول ما يمكن أن يُقرأ من السور والآيات، قال: ثم يقرأ **فِي الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ** غالبًا كالتين والزيتون ونحوها، لكنه لا يواظب على هذا، قد عد أهل العلم المواظبة على قصار السور من فعل بني أمية، مما أحدثوه فقد أحدثوا بدعًا في الصلاة منها التزام قصار السور، والنبي ﷺ لم يلتزمها، صحيح أنها للغالب، لأن وقت المغرب قصير لكنه ﷺ صلى المغرب مرة بالأعراف وهي طول الطوليين وبالطور وبالمرسلات، فدل على أنه لم يكن ﷺ يلتزم قصار السور، **وَفِيْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ مِنْ أَوْسَطِهِ**، أي في صلاة الظهر والعصر والعشاء من أوسطه كالتكوير والانفطار والشمس وضحاها وسورة الأعلى لكنه أيضًا لا يلتزم بهذا، حتى لا يأتي إنسان فيقول أبدًا أنا ألتزم بما ذكر الفقهاء، نقول هذا هو الغالب لكنه ﷺ لم يكن يلتزم بذلك، كان يقرأ نحوه من سور أخرى من القرآن، إذ ظاهر هذا الكلام أنه ما يخرج عن المفصل، لكننا نقول: هذه السور أو قدرها.

قال: (**وَيَجْهَرُ الإِمَامُ بِالقِرَاءَةِ فِيْ الصُّبْحِ، وَالأُوْلَيَيْنِ مِنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ، وَيُسِرُّ فِيمَا عَدَا ذلِكَ**) هذه سنته ﷺ وهديه، كان يجهر في صلاة الصبح وفي الأوليين من المغرب، الركعتين الأوليين والركعتين الأوليين من العشاء، وهذه كلها صلوات ليل فناسب فيها الجهر لهدأة الليل و هجوعه، وتواطؤ القراءة مع السماع مع القلب يقرأ ويسمع، ولهذا كانت القراءة في صلاة الليل من أكثر ما يثبت الحفظ للحفاظ، يحفظ ما تيسر في النهار ويسمعه في الليل وهو يصلي، هذا أكثر ما حصل، وقد كان بعض الصالحين ممن يعني قربوا ليسوا من أوائل السلف، دخل عليه هلال رمضان وهو لم يحفظ إلا قليلًا من القرآن، هذا الشيخ عمر بن سليم من علماء القصيم، دخل الشهر وهو لم يحفظ، فقال له أبوه: صل بنا يا عمر صلاة التراويح، قال: فكنت أحفظ وأصلي بهم فما انتهى الشهر إلا وقد ختمت، وهذا يعني نموذج من نماذج الحفظ الذي بحمد الله وفضله وكرمه وجوده انتشر اليوم، الحفظ السريع في الدورات المكثفة التي يحفظ فيها الطلاب القرآن في شهر وشهرين الآن أصبح ليس نادرًا، نقول: هذا مثال من المتقدمين أنه اعتنى بحفظ القرآن في شهر رمضان وهو شهر القرآن، فأصبح يقرأ ويصلي، فما انتهى الشهر إلا وقد ختم ولم يكن عندهم قراءة في المصاحف ولا السرج ولا الإضاءات، وكان جل ما يصلون التراويح من حفظهم، وكأن والده أراد منه أن يحفظ وأن يتقن بهذا الأسلوب التربوي العظيم، قال: صلي بنا، فامتثل كلام والده ولم يكن له إلا أن يحفظ فيُسَمع، فنقول: إن القراءة في صلاة الليل يجهر بها، صلاة النهار يسر بها إلا الصلوات التي فيها مجمع عظيم، كصلاة الجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف، فإن هذه صلاة نهار، كسوف الشمس في النهار وصلاة الجمعة وكذلك العيدين والاستسقاء في النهار، لكنها فيها مجمع عظيم، فناسب أن يُسمع كلام الله، وأن يقرأ الإمام جهرًا لتسمع الأمة أعظم المواعظ كلام الله جل شأنه، حتى لا يأتي إنسان يقول كيف الصلاة هذه نجهر وهي نهارية؟ نقول: نعم، يُجهر فيها كما جاء عنه ﷺ في صلاة الكسوف، في صلاة العيد والاستسقاء وفي الجمعة الجهر، وهي

نهارية لكنها فيها جمعٌ عظيم ومجمعٌ كبير، فكان أنسب ما يكون أن يسمع الناس كلام الله تعالى وهو أعظم موعظة.

قال ﵀: (**وَيُسِرُّ فِيمَا عَدَا ذلِكَ**) يعني في الركعتين الأُخريين من صلاة العشاء، وكذلك الركعة الأخيرة من صلاة المغرب، وفي صلاة الظهر والعصر كلها يُسر، والإسرار سنة، فلو رفع خالف السنة إلا أن يكون لمصلحة شرعية، قد كان ﷺ يُسمع منه في صلاة الظهر أحيانًا القراءة، فنقول يسر في الصلوات السرية وفي الركعتين الأُخرين من العشاء والركعة الأخيرة من المغرب، ولو جهر أحيانًا أو رفع صوته فلا حرج، فإن النبي ﷺ كان يُسمع الصحابة في صلاة الظهر أحيانًا قراءته.

قال ﵀: (**ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَرَفْعِهِ الأَوَّلِ**) ثم يكبر، هذه تكبيرة الانتقال وهي واجبة من واجبات الصلاة كما سيأتي إن شاء الله تعالى، ويركع والركوع ركن من أركان الصلاة دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، ﴿**وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ** ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة] وفي السنة قال ﷺ للمسيء صلاته «**ثمَّ اركَعْ**»[1]، والإجماع منعقد على أنه ركنٌ لا تصح الصلاة بدونه، والركوع هو الإنحناء وإن قل، قالوا: وضابطه أن تصل يداه إلى ركبتيه إن كان متوسط الخلقة، ليس طويل اليدين فإذا وصلت اليد إلى الركبتين فقد انحنى، هذا أقل الانحناء، وهو أقل ما يجزئ وأما أكمله فهو أن يستوي ظهره ورأسه، فإنه ﷺ كان يستوي ولم يكن يخفض رأسه ولا يصوبه وكان كما جاء في وصفه مستوي الظهر حتى لو صُب عليه ماء لم ينحدر، وهذا تمام الركوع.

قال ﵀: (**ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَرَفْعِهِ الأَوَّلِ**) يعني كرفعه عند تكبيرة الإحرام، هذا الموضع الثاني من رفع اليدين وهو مختلف فيه، إلا أن الصحيح ما ثبت بالسنة عنه ﷺ في

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥١)، ومسلم (٣٩٧).

حديث ابن عمر حديث وائل رفع اليدين عند الركوع، قال: (**ثُمَّ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيُفَرِّجُ أَصَابِعَهُ**)، هذه السنة، أن تكون الأصابع أثناء الركوع مفرجة، جاء في وصفها يلقمها الركبة إلقامًا، فلا يضم أصابعه بل تكون الأصابع مفرجة ويوتر يديه فلا يثنيهما.

قال ﷺ: (**وَيَمُدُّ ظَهْرَهُ، وَيَجْعَلُ رَأْسَهُ حِيَالَهُ**) فلا يخفضه ولا يصوبه، هكذا جاءت السنة عنه ﷺ (**ثُمَّ يَقُوْلُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيْمِ، ثَلاثًا**) وهذا واجب، قول سبحان ربي العظيم مرة واحدة واجب وما زاد سنة، وما قدر هذه الزيادة؟ قالوا للإمام لا ينبغي أن يزيد على عشر؛ لأن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز كان أشبه الناس بصلاة النبي ﷺ فحُزرت تسبيحاته فوجدت عشرًا، قال أهل العلم: الإمام لا ينبغي أن يزيد عن العشر، وبعضهم قال: سبع هي الكمال، وخمس هي المتوسطة، والثلاثة أدنى الكمال، والقول الثاني أن العشر هي الكمال، ولهذا نقول: لا ينبغي للإمام في الصلاة المفروضة أن يزيد على عشر تسبيحات، وإن اقتصر على سبع فلا بأس لكن العشر حد أعلى؛ لأنه قد يكون خلفه المريض والضعيف وذا الحاجة، أما في صلاة النفل كالتهجد في الليل في رمضان ومثل صلاة الكسوف فإن السنة جاءت فيها بالتطويل، ومثل ذلك سائر الصلوات إذا كان خلفه من يفرح بذلك ويسر، كالجماعة المحدودين الذين يطلبون من الإمام التطويل، نقول: سنة، ومثل ذلك من كان يصلي وحده صلاة ليلٍ أو نهار يسبح ما شاء لا حد له، يسبح ما شاء، في حديث البراء قال: «**رمقت صلاة النبي ﷺ فوجدت قيامَه فركوعَه فسجوده قريبًا من السواء**»[1]، قال ابن القيم ﷺ: معناه أن صلاته ﷺ متناسبة، إذا أطال القيام أطال الركوع وإذا أطال الركوع أطال السجود وهكذا وليس معناه السواء، إذ لا يمكن أن يكون الركوع والسجود كالقيام، حتى في صلاة الخسوف

(١) أخرجه مسلم (٤٧١) عن البراء بن عازب ﷺ قال: «رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مع مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكْعَتَهُ، فَاعْتِدَالَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجْدَتَهُ، فَجَلْسَتَهُ بيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجْدَتَهُ، فَجَلْسَتَهُ ما بيْنَ التَّسْلِيمِ والانْصِرَافِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ».

التي أطالها ﷺ جدًا، كان قيامه أطول من ركوعه وسجوده، إلا أن هديه ﷺ وهو أكمل الهدي أنه كان يناسب ويناسق بين صلاته، فلا يطيل القيام جدًا ويخفف الركوع والسجود، بل إذا طال هذا أطال هذا.

قال: **(يَقُوْلُ :سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيْمِ، ثَلاثًا)** وجاء في الركوع أذكار غير هذا، كأن يقول: **«سُبحانَكَ اللَّهمَّ وبحَمدِكَ، اللَّهمَّ اغفِرْ لي»**[١] هذا ثابت في الصحيح وهو تأويل قول الله جل شأنه: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ﴾ [النصر: ٣] فتأويله أن يقول: **«سُبحانَكَ اللَّهمَّ وبحَمدِكَ، اللَّهمَّ اغفِرْ لي»**، ويقول أحيانًا: **«سبُّوحٌ قدُّوسٌ ربُّ الملائِكَةِ والرُّوحِ»**[٢]، **«سُبحانَ ذي الجَبَروتِ والمَلَكوتِ والكِبْرياءِ والعَظَمَةِ»**[٣] كل ذلك جاء في الصحيح، فينوع المسلم، ولا يقتصر على قول سبحان ربي العظيم، إلا أنه يقول: **«سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيمِ»**[٤] ولو مرة لأنها واجبة، لأنها لما نزلت ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ قال: **«اجْعَلوها في رُكوعِكم»**[٥] وكان ﷺ يسبح فيقول تارة: **«سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيْمِ سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيْمِ»**، **«سُبحانَكَ اللَّهمَّ وبحَمدِكَ، اللَّهمَّ اغفِرْ لي»**، **«سبُّوحٌ قدُّوسٌ ربُّ الملائِكَةِ والرُّوحِ»**، **«سُبحانَ ذي الجَبَروتِ والمَلَكوتِ والكِبْرياءِ والعَظَمَةِ»**، وذلك أنه ﷺ قال: **«أمَّا الرُّكوعُ فعَظِّموا فيهِ الرَّبَّ»**[٦]، فهيئته فيها تعظيم، ولفظه ودعاؤه وذكره فيه تعظيم، فيجتمع التعظيم بالركوع الذي هو الانحناء الذي

---

(١) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤)، وأبو داود (٨٧٧)، والنسائي (١١٢٢)، وابن ماجه (٨٨٩).

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٧)، وأبو داود (٨٧٢)، والنسائي (١١٣٤)، وأحمد (٢٥١٦٤) واللفظ له.

(٣) أخرجه أبو داود (٨٧٣)، والنسائي (١١٣٢)، وأحمد (٢٣٩٨٠)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٨٧٣).

(٤) أخرجه مسلم (٧٧٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٨٦٩)، وابن ماجه (٨٨٧)، وأحمد (١٧٤١٤)، والحديث ضعفه الألباني في إرواء الغليل (٣٣٤).

(٦) أخرجه مسلم (٤٧٩).

لا يجوز لغير الله، لا يجوز للمخلوق كائنًا من كان أن ينحني العبد له، وما نراه في بعض وسائل الإعلام التي تنقل الانحناء لبعض المعممين من الضلال عليهم من الله ما يستحقون، ينحني الناس لهم وربما يسجدون عند أقدامهم، هذا شرك لا يحل بحال وهذا ضلالٌ عظيم لكن الله أخزاهم وكشف عُوارهم أنهم صار الناس يطّلعون على ما لا يجوز صرفه لغير الله، برضاهم وموافقتهم، وبعض الرؤساء والسلاطين أيضًا قد ينحني الناس عند السلام عليهم ويقبلون هذا فهم شركاء في الإثم، يجب عليهم أن يمنعوهم من الانحناء، لا يحل لأحد أن ينحني لأحد حتى الوالدة ذهب بعض أهل العلم بأن تقبيل القدمين ليس عن انحناء، فلا يسجد من القيام ليقبل قدمها لكن له أن يقبل قدمها، أو قبل قدم والده بدون هيئة الانحناء والسجود من علو.

قال: (**ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَائِلاً: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**) وهذا خاصٌ بالإمام والمنفرد، ومعنى سمع أي استجاب، فهو خبر بمعنى الدعاء، **وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَرَفْعِهِ الأَوَّلِ**، هذا الموضع الثالث الذي ترفع فيه الأيدي إلى فروع الأذنين أو إلى المنكبين، عند الرفع من الركوع، (**فَإِذَا اعْتَدَلَ قَائِمًا، قَالَ: «رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ»**[1]) هذا واجب في حق الجميع الإمام والمنفرد والمأموم، وجاءت فيه أربع صيغ، **«رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»**[2]، وجاء: **«اللَّهُمَّ ربَّنا لكَ الحمدُ»**[3]، وجاء: **«اللَّهُمَّ رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»**[4]

إذن عندنا أربع صيغ: ثنتان في البخاري، وثنتان في الصحيحين، أن يجمع بين **«اللَّهُمَّ رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»** هذه في البخاري، **«اللَّهُمَّ رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»** فيقول: اللهم ويأتي بالواو **«اللَّهُمَّ**

(١) أخرجه البخاري (٧٨٩)، ومسلم (٣٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٤)، ومسلم (٦٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٤٢)، ومسلم (٧٦٩).

(٤) أخرجه البخاري (٦٩٤٠).

رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ» وفي البخاري لا يأتي باللهم ولا بالواو يقول: **«رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ»**، كما ذكر المؤلف هنا، واضح؟ أن يجمع بين اللهم والواو أو يحذفهما فلا يأتي باللهم ولا بالواو، فيقول: **«رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ»** هذا ثابت في الصحيح عند البخاري، وذاك مثله أو يأتي باللهم بدون الواو، يقول: **«اللَّهُمَّ ربَّنا لكَ الحمدُ»**، هذا في الصحيحين أو يقول: **«رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»** فالأمر سائغ وهذا من السنن التي ينبغي أن ينوع المسلم، تارةً يقول: **«اللَّهُمَّ رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»**، وتارةً يقول: **«رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ»** وتارةً يقول: **«اللَّهُمَّ ربَّنا لكَ الحمدُ»**، وتارةً يقول: **«رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ»**.

قال: **(مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ)** هذا سنة، في حق الجميع، **مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ** الأرض، أي الحمد الذي ينبغي لك جل شأنك، وتقدست اسمك **مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ**، من غير السماوات والأرضين، كالعرش، **مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ** أهل الثناء والمجد، أحق من قال العبد وكلنا لك عبد.

قال: **(وَيَقْتَصِرُ المَأْمُومُ عَلَى قَوْلِ: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ)** أي لا يقول: سمع الله لمن حمده؛ لأنه ﷺ قال: **«وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمن حَمِدَه، فقولوا: ربَّنا ولك الحمدُ»**[1] ثم يخر ساجدًا، نكتفي بهذا، ونأتي على بعض أسئلتكم أو كلها حسب ما يتيسر من الزمن.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: لماذا يبلغ المؤذن في الحرمين مع أن صوت الإمام مسموعٌ من طريق المكبرات؟ وجزاكم الله خيرًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٤)، وأبو داود (٦٠٤)، والنسائي (٩٢١)، وابن ماجه (٨٤٦)، وأحمد (٨٨٨٩).

الجواب: هذا ينبغي أن يراجع فيه الرئاسة العامة لشؤون المسجدين، في التأكد من السماع، فإذا كان عندهم قياس لسماع جميع المصلين في جميع أطراف المسجد بقبوه وسطحه وأروقته وصحنه وساحاته المحيطة به ولجميع الأئمة، فإنه لا يجوز التكبير هذا الذي يقع، لكنهم يقولون: إن هذا لا يقع أحيانًا إما من بعض الأئمة، أو من بعض المصلين إما بعض الأئمة صوته ضعيف أو وسط أو بعض المصلين أيضًا عنده شيءٌ من ثقل السمع فيحتاجه، وعلى كلٍ نقول: متى دعت الحاجة جاز، ومتى انتفت الحاجة لم يجز، لكن كما لا يخفى علينا جميعًا أنه يصلي في المسجد الحرام في أيام الزحام ما يقارب المليونين بل ربما يزيدون الشوارع المحيطة كلها بالمسجد الحرام يصلى فيها والسطح بكامله والقبو والدور الأول والثاني والساحات المحيطة والصحن فربما احتيج إليهم، ولهذا ينبغي أن يعاد هذا، والقائمون على شؤون المسجد الحرام فقهاء وأئمة وعلماء هم يعلمون ما قاله أهل العلم في ذلك، فلعلهم أولى بتطبيقه.

سائل يقول: يوجد إمام لا يقرأ السجدة والإنسان في فجر الجمعة بحجة أنه لا يطول على المصلين ويقرأ بهم ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر] ويقسمها احيانًا، والبعض يداوم على قراءة السجدة والإنسان في الجمعة.

الجواب: الذين يداومون هم أقرب إلى الصواب فإن الحديث كان ﷺ «**يقرأ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] السجدة و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١]**»[1] كان تفيد الدوام أو الإكثار والمبالغة، فإذا كان يقرأ غالب الجمع، نقول: لا حرج لكن كونه يقرأ كل جمعة، نقول: لعله أنه يتركها أحيانًا، أما الذي لا يقرأها البتة فقد ترك السنة، ودعواه بأنه يخفف عن المصلين دعوة غير صحيحة، لماذا؟ لأن النبي ﷺ هو الذي أمر بالتخفيف وهو الذي قرأ بها،

(١) أخرجه البخاري (٨٩١)، ومسلم (٨٨٠).

ولهذا التخفيف الذي أورده أو أمر به ﷺ تخفيفٌ نسبي ليس كما يقوله النقارون، كذا سماهم ابن القيم ﷺ، يقول: إن النقارين في الصلاة لا يعلمون من أحاديث الصلاة إلا حديث: **«أفتان أنت يا معاذ؟ من أم الناس فليخفف»**[1] ابن القيم يقول هؤلاء ما عندهم أحاديث النبي ﷺ ولا صفة صلاته ما حفظوا في السنة إلا حديث: **«أفتان أنت يا معاذ؟ من أم الناس فليخفف»** وما علموا سبب ورود الحديث، لماذا قال النبي ﷺ: **«أفتان أنت يا معاذ؟ من أم الناس فليخفف»**؟ سبب ورود الحديث أن معاذًا كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء الآخرة، والنبي ﷺ كان يؤخر صلاة العشاء الآخرة إلى قرب ثلث الليل، ويتمنى تأخيرها ويقول: هو خير وأفضل، حتى يأتي أحيانًا بعض الصحابة فيقول: قد نام الناس أو كادوا، فيصلي ﷺ، ومعلوم أنه يطيل قراءته، ثم بعد أن يصلي معاذ خلف النبي ﷺ فريضته يخرج إلى قومه في العوالي، يستغرق هذا الزمن كم وقت؟ والغالب أنه إما يمشي على قدمين أو دابة فيمضي في الطريق ثم يصل إلى قومه فيصلي بهم صلاة العشاء، وهم أصحاب حرثٍ وكدٍ وزرع، من الصباح الباكر وهم في حقولهم لا يحبسهم عن النوم إلا هذه الصلاة ينتظرون فقط يأتي إمامهم يصلي بهم ثم ينامون، فأطال فقطع أحدهم صلاته ثم شكاه للنبي، فقال له ﷺ: **«أفتان أنت يا معاذ؟ من أم الناس فليخفف»** إذن اجتمع من معاذ: أولًا هو يصلى مع النبي ﷺ والنبي يؤخر ويطيل ثم ينتقل إلى قومه ربما ساعة أو نحو ساعة في الطريق أو نصف ساعة أو عشرين دقيقة أهم شيء أنها مسافة يستغرقها حتى يصل إلى قومه ثم يصلي فيطيل اجتمعت هذه كلها، فأمره ﷺ بالتخفيف وأرشده إليه وقال: **«من أم الناس فليخفف»** لكنه ﷺ كان يأمر الناس بالتخفيف ويصلي بهم بالصافات وبالطور وبالأعراف في المغرب ويصلي في الفجر ما بين الستين الى المائة ويصلي الفجر بهاتين السورتين كاملتين، واليوم المسجد الحرام والمسجد

(١) أخرجه البخاري (٧٠١)، ومسلم (٤٦٥)، وأبو داود (٧٩٠) عن جابر بن عبدالله ﷺ أن النبي ﷺ قال: «يا مُعاذُ، أفتَّانٌ أنت؟! أفتَّانٌ أنت؟! اقرأ بكذا اقرَأْ بكذا».

النبوي يصلي الأئمة في صلاة الفجر بهاتين السورتين وخلفهم ملايين أو قل مئات الآلاف من مصلين، فيهم كبار سن وضعفة وعجزة ومع ذلك يصلون، والعاجز عن القيام يصلي جالسًا، فليس للأئمة عذرٌ أن يتركوا السنة بحجة التخفيف، يقول: أخفف، نقول النبي ﷺ صلى بها وهو الذي أمر بالتخفيف، والحرمان يصلون بهاتين السورتين وفيهم خلائق لا يحصيهم إلا الله من جميع البشر وجميع الأعمار والأسنان والأمراض مجتمعة، ومع ذلك صلوا، فلا ينبغي لمن كان يحفظهما أن يتركهما، بعض الأئمة يمكن ما حفظها أو ما أتقنها، وبعض الأئمة يقرأ سورة السجدة ويقسمها بين الركعتين وهذا جهل، خلاف السنة، وبعضهم كما يقول: ابن القيم ﷺ يقرأ سورة فيها سجدة غير سورة ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] السجدة، يحسب أن المراد هو السجدة وهذا ليس بصحيح، إذ مراد النبي ﷺ بقراءة هاتين السورتين ليس لأجل السجدة إنما جاءت السجدة تبعًا، المقصود إسماعُ الخلق المصلين ما في هاتين السورتين من ذكر المعاد وحشر العباد، وقبل ذلك خلق الخلق، فإن هذا يذكرهم، في هذا اليوم العظيم يوم الجمعة الذي فيه خلق آدم، وفيه أُهبط من الجنة، وفيه تيب عليه وفيه تقوم الساعة، **«وَمَا مِنْ دابَّةٍ إلَّا وهي مُصِيخةٌ»**[1]، تنتظر قيام الساعة إلا الأنس أو الثقلان، على كلٍ نقول: فقراءتهما فيها تذكير بما كان وما يكون في هذا اليوم كما بين ذلك العلامة ابن القيم وليس مجرد سجدة حتى يتحين أن يقرأ ومثل هذا الذي يقرأ الفجر، نقول: إذا كان يقرأها يتعمد قراءتها في فجر الجمعة هذا ليس من السنة، لكن كونه يقرأها أحيانًا ويقسمها، نقول: هذا من التخفيف، ليس من السنة أن يداوم على قراءة مثل هذه السور ويقسمها، يعني يقرأ الفجر ويقسمها الأعلى ويقسمها أو الطارق أو البروج أو المطففين، نقول هذا تخفيف في صلاة الفجر مخالف للسنة.

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٧٧٢).

سائل يقول: بعض الأحيان أدخل مع الإمام في الصلاة ويفوتني أكثر من ركعة وأقوم أكملها بعد سلام الإمام، ويأتي شخص ويكبر بجانبي ويجعلني إمام، ماذا افعل في هذه الحالة؟

الجواب: تنوي الإمامة بقلبك وتصلي ما بقي من صلاتك وهو يتابعك، فإذا سلمت قام ويأتي بما بقي من صلاته تكون إمامًا، قد تكون في أول صلاتك منفرد بل قد تكون مأمومًا، قد تأتي والإمام يصلي فتكبر معه ثم إذا سلم الإمام تنفرد، فلو جاء إنسان وأراد أن يصلي معك صح لك الائتمام به، وتكون في أول صلاتك مأموم، ثم في وسطها منفرد ثم إمام لا حرج في ذلك، أهم شيء أن تنوي الإمامة حينما صافك أو نبهك.

سائل يقول: هل يلزم قراءة سورة الفاتحة؟ في صلاة النفل؟

الجواب: نعم، هي ركن في كل ركعة، لا تسقط إلا في حق من جاء والإمام راكعًا، هذا بعض أهل العلم احتج به على عدم وجوبها، نقول: ليس بصحيح، من فاته القيام وجاء والإمام راكعًا، فإنه قد سقط عنه ركن القيام وركن القراءة، لكن إنسان جاء والإمام لم يركع بعد يتعين في حقه القراءة، وما يقال في الفريضة يقال في النافلة حتى لو كانت نافلة، لابد أن يأتي بها وفق ما جاءت الصلاة عنه ﷺ لقوله: «**صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»[1].

سائل يقول: ماذا يُقال إذا دعا بدعاء الثناء في التراويح؟

الجواب: هذا كثر الكلام فيه في السنين الأخيرة، إن أمّن فلا حرج، وإن قال: سبحانك اللهم أو سبح الله ونزهه فلا حرج، الأمر واسع في ذلك كله، أو سكت.

سائل يقول: ما حكم قول تباركت علينا بفلان ونحوه؟

(١) أخرجه البخاري (٦٣١)، ومسلم (٦٧٤).

الجواب: تبارك الله، ولا يقال لغيره، لكن يقال إن حضوركم فيه بركة، نسأل الله أن يكون مع حضوركم البركة وأن تحل علينا بركة الله بحضوركم، نقول: لا حرج كما قال أسيد بن حضير لما نزلت آية التيمم قال: «**ما هذه بأول بركاتكم آل أبي بكر؟**»[1] يعني أن بركاتكم كثيرة في الأمة ومنها أنه لما فقدت أم المؤمنين ﵂ سوارها وأدركت الناس الصلاة ولا ماء، شرع الله وأنزل آية التيمم، فقال أسيد بن حضير ﵁: «**ما هذه بأول بركاتكم آل أبي بكر**» فلا يقال: فلان تبارك علينا، لكن يقال: نسأل الله أن تكون في زيارتكم بركة، وأن يكون مع حضوركم البركة ونحو ذلك.

سائل يقول: من أخرج حديث أنس: «صليت خلف رسول الله وأبو بكر وعمر وعثمان ولم يكونوا يجهرون بالبسملة»[2]؟

الجواب: هذا عند مسلم وغيره من أصحاب السنن، وهو حديث صحيح.

سائل يقول: ما حكم شراء سيارة بالتقسيط عن طريق البنك؟ أي إذا كان عقد الإيجار ينتهي بالتملك، وإذا كان ذلك لا يجوز فهل يوجد طرق شرعية لشراء السيارة بالتقسيط في المملكة؟

الجواب: أما شراء السيارة بالتقسيط أو السلع بالتقسيط فلا حرج بشرط أن يكون البائع يملكها، فلا يحل له أن يبيع ما لا يملك، لقوله ﷺ «**لَا تَبِعْ ما ليس عِندَك**»[3]، ولهذا نقول: بعض البنوك وبعض الذين يبيعون بالتقسيط وهم اليوم منتشرين انتشارًا عظيمًا، لقلة السيولة

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤)، ومسلم (٣٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣) بمعناه، ومسلم (٣٩٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٥٠٣)، والترمذي (١٢٣٢)، والنسائي (٤٦١٣)، وابن ماجه (٢١٨٧)، وأحمد (١٥٣١١)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٧٢٠٦).

عند الناس، وتوسع الناس في الديون والتقسيط، نقول: هذه ظاهرة غير صحية من ناحية اقتصادية ليست صحية، كثرة الديون والبيع بالتقسيط وأن يكون الإنسان مثقل بالديون ليس هذا صحيحًا ولا صحيًا، بل ينبغي للإنسان ألا يستدين إلا في ما دعت إليه الحاجة أو الضرورة ، كعلاج مريض أو بناء سكن يحتاجه أو سيارة أو تزويج ولد ونحو ذلك، أما الكماليات أو السفريات والسياحة ونحو ذلك يستدين لها فلا، إذا أراد أن يشتري سلعة بالمؤجل، نقول: لا حرج إذا كان يملكها، بعض البنوك وغيرهم ما يملك السلع، يقول: اذهب و اشتري السيارة من البنك ومن المعرض وأبيعها لك؟ نقول: ما يجوز له هذا، وحتى تعلم صدقه من كذبه اذهب إلى السيارة المحددة التي يقول: ساوم المعرض عليها، فإن باعك فاعلم أنها غير مُشتراة، يكتبون أحيانًا محجوزة، يفترض أن هذه السيارة التي حجزها البنك واشتراها ولو اشتراها على سبيل الشرط والاستثناء في المدة، نقول: لا حرج لكنها لا ينبغي أن يعرضها المعرض لغيره، تكون محجوزة ببطاقتها الجمركية محددة أنها محجوزة للبنك الفلاني أو أن البنك الفلاني اشتراه، مسألة التأجير المنتهي بالتمليك، هذه بحثها هيئة كبار العلماء، وأفتوا بالأكثرية بجوازها، إلا أننا نقول: هذا الفتوى عامة لا تكفي في الأخذ بها لكل شركة ولكل بنك، بل من أراد أن يشتري سلعة بالإيجار منتهى بالتملك أو الوعد بالتملك يأخذ العقد، أي عقد أي صورة عقد أجروها لغيره يأخذها ثم يستفتي عليها فإنه ربما كان في بعض العقود ما يخالف الشرع، إما أنهم يشترطون أنه إن لم يسدد أخذوا السيارة ولم يردوا له شيئًا، هذا ظلم، فليس لهم أن يأخذوا السيارة ويبيعوها ويتملكوا قيمتها، قد يكون هذا الإنسان مثلًا دفع عشرة آلاف، وسدد كل شهر ثلاثة آلاف، بعد ثلاثة أشهر حصل له ظرف يمنعه من السداد، أي ظرف قاهري منعه من السداد، فبأي حق يستحلون العشرة الأولى وتسعة آلاف أخذوها في ثلاثة أشهر، تسعة عشر ألف مع أنه لم يستخدم السيارة إلا ثلاثة أشهر، لو أنه مستأجر أحسن سيارة ما وصل هذه القيمة، فنقول: لا يحل لهم، هذا شرطٌ باطل، يستحلون

به أموال الناس بالباطل، وربما وقّع عليه وإذا لم يسدد أخذوا السيارة بدون علمه، يأتون ويأخذونها ويقولون هو موقع وراضي، فنقول: ينبغي للإنسان قبل أن يوقع هذه العقود يقرأها ويتمعنها، قد يكون أحيانًا العقد أربع صفحات ويوقع المسكين من حاجته للشراء، وهو ما يدري ما داخل هذا العقد فيكون فيه ضرر عليه وربما هو ما يدري لكنه يحصل له، وهو يقول: لا أنا ناوي السداد، صحيح لكنه حصل له ظرف كأن يكون في وظيفة فانفصل منها، وهي دخله الوحيد، من أين يسددهم؟ فيضطر إلى أنه ينقطع من السداد، فكيف يذهب عليه ما دفع؟ المفترض في مثل هذه الحالة أنهم يبيعون السيارة ويأخذون إن كانوا لم يستوفوا الأجرة يأخذون قدر أجرتهم وما فضل يرد لصاحبه، على كلٍ نقول: أي إنسان يريد أن يشتري سلعة بالتقسيط أو بالمؤجل يأخذ العقد من الشركة ويستفتي عليه والافتاء موجود، ومشايخنا كثر يذهب بصورة العقد يقول: هل يجوز التعاقد معهم بمثل هذا؟ مثل أيضًا البنوك الآن تحد أو بعضها يحد الناس على أن يشتري سلعًا مجهولة، فيقول: نبيعك حديد أو أرز أو أخشاب، فيقول لهم: أنا أريد أتأكد منها وأقبضها، قالوا: لا، في جدة أو في المنطقة الشرقية، فيذهب من حرصه، يذهب ما يجد شيء أو ما يجد إلا مستودع مليء بالأخشاب والحديد ما حددوا له، ولا يدري ما هي الزبرة من الحديد التي حددوها بأرقامها ونحوها حتى يجوز بيعها، كيف تبيعونه ما لا يحدد؟ أو يقولون له: وكلنا فقط وانتهي وبعد دقائق يكون المبلغ في حسابه، عشرين دقيقة ربع ساعة، ما شاء الله أمداهم يبيعون ويشترون، هذا فيه تجاوز وتسرع وتساهل، ثم إذا كان هذا البنك ممن يتعامل بالربا فإنه لا يحل لي أن أعطيهم الثقة ولا أوكلهم؛ لأنهم قد يتعاملون بالربا الصريح، فإذا كانوا لا يتورعون عن الربا الصريح، فهم لا يتورعون من باب أولى عن الشرط الصحيح، ولهذا إذا كان البنك ربويًا كما يسمونه تقليدي هو ربا، والربا كبيرة من كبائر الذنوب صاحبه محارب لله، وملعون على لسان رسول الله، «**لَعَنَ رَسولُ**

الله ﷺ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ»[1]، فلا يحل للمسلم الذي يعلم أن هذا البنك ربويًا أن يثق فيهم، وأن يعطيهم وكالة بأنهم يبيعون ويشترون وتجده ما يصل البيت إلا المبلغ في حسابه، ما هذا إلا تساهل وتسرع.

سائل يقول: هل يشرع للإمام السكوت بعد الفاتحة حتى يتمكن المأموم من القراءة؟

الجواب: غالب الأئمة يسكتون، والخلاف عند أهل العلم قائم في السكتات، عندنا سكتة متفق عليها، أول ما يكبر الإمام الذي محل استفتاح، وسكتة قبل أن يركع ليتراد النفس، السكتة التي بعد الفاتحة محل خلاف، لكن هي غالب ما يفعله الأئمة الآن وهي أوسع لقراءة الفاتحة.

سائل يقول: «**ورد عن النبي ﷺ أنه كان يقول بعد الفجر والمغرب قبل أن يثني رجليه لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير**»، فهل هذا الصحيح؟

الجواب: نعم صحيح.

أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح والولد البار، وأن يغفر لنا ولوالدينا وأزواجنا وذرارينا وأحبابنا ومن له حق علينا، إنه ولي ذلك والقادر عليه وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم على أشرف خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا مزيدًا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) أخرجه مسلم (١٥٩٨).

[الدَّرْسُ الثَامِن عَشَر]

[كتابُ الصَّلَاة]

[بَابُ صِفَةُ الصَّلَاةِ وَالأَرْكَانِ وَالوَاجِبَاتِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في المجلس الثامن عشر من مجالس شرح عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﵀» وقد انتصفنا في الدرس الماضي في صفة الصلاة، ولعلنا نكملها اليوم ونعرض أيضًا الأركان والواجبات، وقد أفردها المؤلف ﵀ عقب الصفة، ونسأل الله التوفيق والإعانة.

قال ﵀: (**ثُمَّ يَخِرُّ سَاجِدًا مُكَبِّرًا، وَلا يَرْفَعُ يَدَيْهِ**) بعد أن ذكر ﵀ القيام وقراءة الفاتحة وقبلها الاستفتاح والاستعاذة والبسملة ثم الفاتحة ثم سورة، وبيّن ما الذي ينبغي في هذه السورة في جميع الصلوات ثم ذكر الركوع وما ينبغي أن يكون عليه من قول وفعل ثم الرفع من الركوع والاعتدال وإطالة هذا الركن والذكر الذي ينبغي أن يقال فيه، انتهى من ذلك ﵀، قال عقب ذلك: (**ثُمَّ يَخِرُّ سَاجِدًا مُكَبِّرًا**) لأنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم كان يكبر الله عند كل خفض ورفع، والسجود من أركان الصلاة المجمع عليها دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وهو الخضوع والانحناء والتعظيم للرب جل شأنه، وإذا كان الركوع فيه تعظيم للرب فإن السجود أعظم من ذلك، وهو أقرب ما يكون العبد من ربه، كما قال صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وهو لا يجوز لغير الله جل شأنه وتقدس اسمه، لا الركوع وهو مجرد الانحناء ولا السجود على الأرض، لا يجوز لغير الله جل شأنه وتقدس اسمه.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَخِرُّ سَاجِدًا مُكَبِّرًا، وَلا يَرْفَعُ يَدَيْهِ)** لأن النبي ﷺ لم يرفعهما عند السجود، وقد جاء التصريح في حديث ابن عمر: **«ثم لم يرفعهما»**[1] يعني لم يرفعهما عند السجود، وإنما اقتصر رفعه صلوات ربي وسلامه عليه لليدين في أربعة مواضع، مرَّت ثلاثة وهي: تكبيرة الإحرام، والركوع، والرفع من الركوع، فإذا أراد أن يكبر للإحرام رفع يديه إلى فروع أذنيه أو إلى حذو منكبيه، وهذه سنة متفق عليها، وكذلك يرفع يديه عند الركوع إلى حذو منكبيه أو فروع أذنيه وكذلك يرفعهما إذا رفع من الركوع إلى حذو أذنيه أو منكبيه، هذه ثلاثة مواضع وسيأتي الموضع الرابع عند القيام إلى الركعة الثالثة، عند القيام من التشهد الأول في الصلاة الثلاثية والرباعية ونحوها، فإنه يسن له أن يرفع يديه إذا قام مكبرًا للركعة الثالثة وسيأتي بيانها، وأما السجود فلم يرد عنه ﷺ أنه رفع يديه بل كان ينحط ويخر ساجدًا مكبرًا ولا يرفع يديه، **(وَيَكُوْنُ أَوَّلَ مَا يَقَعُ مِنْهُ عَلَى الأَرْضِ رُكْبَتَاهُ، ثَمَّ كَفَّاهُ، ثُمَّ جَبْهَتُهُ وَأَنْفُهُ)** هذه السنة التي كان يفعلها ﷺ وأرشد أمته إليها، وهي أن يكون أول ما يصل إلى الأرض أقرب شيء من البدن، وهو الركبتان ثم اليدان ثم الجبهة والأنف، وأما القدمان فإنها متصلة بالأرض غير أنه إذا سجد يكون على أطراف أصابعه ويوجه أصابعه إلى القبلة، لكنه يهوي ساجدًا وينحط ويخر وتصل ركبتاه إلى الأرض قبل يديه، إلا في حال العجز لمرض أو كبر سن أو كبر جسم لا يستطيع أن تصل ركبتاه قبل يديه فلا حرج أن تصل اليدان قبل الركبتين، لكن القادر الصحيح الشاب النشيط غير المريض وغير كبير السن ونحوه، نقول: السنة في حقه أن تصل ركبتاه إلى الأرض قبل يديه، لأنه ﷺ فعل هذا وأمر به ونهى أن تصل اليدين

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠) عن عبدالله بن عُمر ﷺ «أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ كانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وإذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وإذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُما كَذلكَ أَيْضًا، وقالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَن حَمِدَهُ، رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ، وكانَ لا يَفْعَلُ ذلكَ في السُّجُودِ».

قبل الركبتين ونهاك عن «**بروك كبروك البعير**»[1] وما جاء في السنة خلاف ذلك فهو ممن انقلب على الراوي، ما جاء مخالفًا لهذا فقد بين الحفاظ من أهل العلم ومن أهل الحديث أن هذا انقلب فيه اللفظ على الراوي، يعني ما جاء بلفظ يديه قبل ركبتيه، نقول: هذا مخالف لفعله ﷺ ولأول الحديث فإنه ﷺ نهى عن بروك كبروك البعير، لكنه يعذر إذا مرض أو اعتل أو كبرت سنه أو كبر جسمه.

قال ﷺ: (**وَيُجَافِيْ عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَبَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ، وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ**) إذن يُسن في السجود ألا يلصق شيء من البدن بشيء آخر، فيجافي العضدين عن الجنبين فلا يلتم حال سجوده بل يجافي ويرفع عضديه عن جنبيه، وكذلك بطنه عن فخذيه فلا يلصق بطنه بفخذيه، وكذلك فخذيه عن ساقيه، لا يلصق ولا يقرب فخذيه من ساقيه، فيكون معتدلًا، وهذه المجافاة سنة يجهلها بعض الناس فتجده في سجودهم ملتمًا أو يجافي مجافاة يؤذي من بجواره، وكلاهما ممنوع، المبالغة في المجافاة التي تصل إلى أن يؤذي من بجواره، نقول: هذا خلاف السنة وأي إيذاء للمصلي أو للمؤمنين فهو محرم، ولو كان في العبادة، فأن يؤذيه في سجوده أو في قيامه أو ركوعه أو في طوافه، كل أذيةٍ للمؤمنين في طاعتهم وعبادتهم فهي محرمة، وإن قصد صاحبها التقرب فإنا نقول: يتقي الله ولا يؤذي عباد الله، فيجافي مجافاةً يطبق فيها السنة ولا يؤذي فيها المصلين.

قال ﷺ: (**وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ**) هذه سنة، أن تكون اليدين حال السجود حذو المنكب، أو عند أذنيه كرفعهما، بكلٍ جاءت السنة إن وضعهما حذو منكبيه أو قدمهما وسجد بينهما كل ذلك جاءت به السنة، وتكون أصابعه حال السجود ممدودة ملتصقة مبسوطة لا

(١) أخرجه النسائي (١٠٩١) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سجدَ أحدُكُم، فليضَع يدَيهِ قبلَ رُكبتَيهِ، ولا يبرُك بُروكَ البعيرِ»، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي (١٠٩١).

مفرجة الأصابع، هذه السنة عنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، (**وَيَكُوْنُ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ**) وتكون أطراف أصابع قدميه متجهة إلى القبلة، وكذلك يسجد على راحتيه وجبهته وأنفه وركبتيه، وقد أمر ﷺ **«بالسجود على سبعة أعظم»**، الجبهة، والأنف وهي جهة واحدة وعظم واحد، واليدان، والركبتان، والقدمان، وهذا واجب لا بد منه، ومن المصلين من يعبث فربما وضع قدمًا على قدم أو يدًا على يد أو نحو ذلك فلا يحل له ذلك، قد قال ﷺ: **«أمرت أن اسجد على سبعة أعظم، اليدان والركبتان والقدمان وأشار إلى الجبهة والأنف»**[1]، فعُلم أن هذا من القدر الواجب الذي لا بد منه.

هل يسوغ للمصلي أن يجعل بينه وبين الأرض حائلًا يسجد عليه؟ نقول: هذا الحائل لا يخلو إما أن يكون بعض أعضاء السجود وأعظمه كأن يجعل يديه تحت وجهه فيسجد عليهما، نقول: هذا منهي عنه ويفضي إلى عدم السجود على الأعضاء السبعة، فإن هذا يفضي إلى تداخل الأعضاء فيكون كأنه جمع اليدين مع الجبهة والأنف، وحينئذٍ فإننا نقول: لا يحل للمصلي أن يسجد على بعض أعضاء سجوده أو بعض أطراف بدنه، أما إن كان الحائل غير أعضاء السجود فلا يخلو أيضًا، إما أن يكون متصلًا به كردائه أو غترته أو عباءته أو نحو ذلك مما يلبسه فهذا مكروه إلا عند الحاجة، إذا دعت الحاجة كحر شديد أو شوك أو نحوه لا يستطيع السجود عليه من الرمضاء أو الحر أو نحوه، فلا حرج أن يسجد على طرف ثوبه كطرف شماغه أو عمامته أو ردائه أو نحو ذلك، وأما إذا لم يكن ثمة حاجة فإنه لا يسجد على شيء مما هو متصل به من ثيابه ونحوها، الحالة الثالثة: أن يكون هذا الحائل ليس من أعضاء بدنه ولا أعضاء سجوده ولا متصلًا به، وإنما هو شيء خارجي يسجد عليه، نقول: هنا لا حرج كالسجاد ونحوه لكنه ينبغي له ألا يخصص لجبينه وجبهته وأنفه فرشًا ولا سجادًا غير

(١) أخرجه البخاري (٨١١)، ومسلم (٤٩٠) عن عبدالله بن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «أُمِرْتُ أنْ أسجُدَ على سبعةِ أعظُمٍ :الجبهةِ وأشار بيدِه إلى أنفِه واليدَيْنِ والرُّكبتَيْنِ والقدَمَيْنِ».

السجاد الذي يصلي عليه، لئلا يتشبه بالرافضة في فعلهم الشنيع، وإن كان هم يتعمدون السجود على من شيء الأرض أو الحجارة، لكنا نقول: لا يجعل لأنفه وجبينه شيء خاص بل يسجد على السجاد الذي يصلي عليه.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَقُوْلُ :سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى، ثَلاثًا)** قول سبحان ربي الأعلى هذا واجب من واجبات الصلاة الثمانية أو السبعة كما عدها المؤلف وسيأتي بيانها، وقد سبقت الإشارة في التسبيح في الركوع وأنه واجب كذلك وأن المصلي يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وهذا قدر واجب، ويقول في سجوده سبحان ربي الأعلى وهذا قدر واجب، وما زاد على ذلك فهو مسنون كأن يقول ذلك ثلاثًا أو خمسًا أو سبعًا أو عشرًا، سبقت الإشارة إلى أنهم قالوا ﷺ: إن أدنى الكمال ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود والوسط سبع والأعلى عشر، ويقصدون بذلك ﷺ الإمام لئلا يشق على المأمومين، لكن هذا التقييد فيه نظر من حيث أن المأمومين قد يرغبون في الزيادة لا سيما في صلاة الليل والتهجد في رمضان ونحوه فلا حرج حينئذٍ، ولهذا نقول: حده بالعشر تقريبيٌّ فإن آنس من الجماعة رغبة في الزيادة زاد، وكذلك المنفرد ليس له عدد يسبح ما شاء لا سيما في صلاة الليل والتهجد مع مراعاة طول صلاته وتناسقها، لأنه ﷺ كانت صلاته متناسقة، إذا أطال القيام أطال الركوع وأطال السجود، ولهذا يقول: البراء بن عازب ﷺ: **«رمقت صلاة النبي ﷺ فوجدت قيامه فركوعه فسجوده قريبًا من السواء»**[1]، وينبغي أن يكثر في سجوده من التسبيح والدعاء، ومن التسبيح أن يقول سبحان ربي الأعلى، سبحان ربي الأعلى، سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي، وإن قال: سبحان ربي الأعلى وبحمده فلا بأس، قد روي في حديث، وإن اقتصر على سبحان ربي الأعلى فهذا

(١) أخرجه مسلم (٤٧١) عن البراء بن عازب ﷺ قال: «رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مع مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكْعَتَهُ، فَاعْتِدَالَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجْدَتَهُ، فَجَلْسَتَهُ بيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجْدَتَهُ، فَجَلْسَتَهُ ما بيْنَ التَّسْلِيمِ والانْصِرَافِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ».

أكمل، وكذلك يجمع بين هذه الصيغة سبحان ربي الأعلى وبين سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي، ويقول أيضًا: «**سبُّوحٌ قدُّوسٌ ربُّ الملائِكَةِ والرُّوحِ**»(١)، «**سَجَدَ وجْهي للَّذي خلقَهُ وصوَّرَهُ وشقَّ سمعَهُ وبصرَهُ تبارَكَ اللهُ أحسنُ الخالقينَ**»(٢)، لا سيما في طول السجود كما يكون في صلاة الليل في رمضان أو في غيره، يكثر كما أنه ينبغي أن يكثر من الدعاء ويلح على الله تعالى فيه فإن هذا الموضع أشرف موضع وأقرب موضع لله جل شأنه، ولهذا قال ﷺ: «**وأما السجود فأكثروا فيه من الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم**»(٣)، يعني حري أن يستجاب لكم، فيجتهد العبد في الدعاء لا سيما الدعاء بما ورد، يدعو بجوامع الدعاء والدعاء بما ورد، وإن لم يحفظ دعاء مؤذن فيدعو بما أحب من خيري الدنيا والآخرة مع حضور قلبه واستحضار ما يقول وحرصه على التكرار والإلحاح، فإن الله جل شأنه يحب الملحين في الدعاء، والدعاء عبادةٌ عظيمة يجهل كثير من الناس أحكامها، ربما يحرصون على أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والصيام، لكن الدعاء يؤديه كثير من المسلمين اليوم كيفما اتفقت مع أنه عبادة من أعظم العبادات، ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [غافر] سيدخلون جهنم داخرين يعني صغيرين حقيرين، لأنه ما امتنع عبد من دعاء مولاه إلا لكبر في قلبه، وإلا فالمؤمن يدعو الله ويلح عليه في كل أمر يحتاج إليه، ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، ويحرص العبد في دعائه على تحقيق شروط الدعاء والتأدب بآدابه، وأعظم شرط من شروط إجابة الدعاء الإخلاص وسؤال الله وحده دون من سواه فيما لا يقدر عليه إلا هو، كما قال جل شأنه:

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٧)، وأبو داود (٨٧٢)، والنسائي (١١٣٤)، وأحمد (٢٥١٦٤) واللفظ له.

(٢) أخرجه النسائي (١١٢٧)، وصححه الألباني في صحيح النسائي (١١٢٦).

(٣) أخرجه مسلم (٤٧٩) عن عبدالله بن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «وأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا في الدُّعَاءِ، فَقَمِنٌ أنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ».

﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الجن] وكما قال ﷺ: لابن عباس في وصيته الشهيرة «**وإِذَا سَأَلْتَ فاسْأَلِ اللهَ**»(١)، فلا يحل للعبد أن يسأل غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، ككشف الضر ودفعه وجلب الخير، وشفاء المريض، وإنزال الغيث، وغير ذلك مما ما لا يقدر عليه إلا الله، فإنه إذا دعا غير الله بما لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك.

ولهذا ما يفعله بعض من ينتسب إلى الإسلام من دعاء الأموات والتضرع بهم والإلحاح عند قبورهم وسؤالهم والاستغاثة بهم وإنزال الحاجات عندهم، نقول: هذا كله شرك أكبر مخرج من الملة، إذا أعتقد أن هذا الميت ينفعه ويدفع ضره ويرزقه ونحو ذلك، فإن هذا شرك، والغريب المدهش أن بعض المسلمين في بعض بلدان المسلمين إلى اليوم يصلي مع المصلين ويصوم مع الصائمين وربما يحج مع الحاجين، لكنه إذا نابته نائبة دعا الولي الصالح الفلاني واستغاث به وأنزل حاجته إليه، وما علم أن هذا شرك أكبر مخرج من الملة وأنه لا تفيده صلاة ولا زكاة ولا صيام ولا حج، إذا تلبس بهذا الداء العضال وهذا الشرك الكبير المخرج من الملة، والله جل شأنه يقول: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥] ويقول: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الفرقان] ويقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨] حتى إن الإمام المجدد الإمام محمد عبد الوهاب نبه إلى هذا وهو أن شرك المتأخرين أعظم من شرك المتقدمين، إذ كان المشركون المتقدمون إذا لمت بهم النوازل والنوائب أخلصوا، أخلصوا ودعوا الله مخلصين له الدين، فلما نجاهم عادوا إلى الشرك، عادوا إلى الشرك لكن بعض المشركين المتأخرين ما يزداد شركه -نسأل الله السلامة والعافية- إلا عند نزول الضر والضرر به، فتجده يلجأ إلى غير الله، ويسأل غير الله، يعلق قلبه بغير الله، وبعضهم يقول: لا أنا ما أدعو الولي الصالح الفلاني ولا النبي لكني أرجو

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦) واللفظ له، وأحمد (٢٦٦٩)، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٥١٦).

أن دعائي عند قبره أقرب إجابة، نقول: هذا أيضًا ضلال بعيد وخطر كبير وبدعة منكرة، ولو لم يعتقد أنه ينفعه، إذا أعتقد أن الدعاء عند قبره أسمع وأنفع وأقرب للإجابة فهذا ضلال عظيم، والمشركون الأولون يقولون ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] حتى المشركين الأولين يعلمون أن هذه الآلهة التي يتخذوها من دون الله لا تنفعهم، ولهذا إذا نزلت بهم النوائب أخلصوا ودعوا الله وحده دون ما سواه، فنقول: حتى دعاؤك عند قبر الولي الفلاني والصالح الفلاني واعتقادك أن الدعاء عند قبره أقرب وأرجى إجابة، نقول: هذه بدعة منكرة وضلال عظيم، وهي وسيلة للشرك وتعظيم المقبورين ودعائهم من دون الله.

كذلك من شروط إجابة الدعاء وهي عظيمة إطابة المطعم وتنقيته من الحرام، وما أعظم وأكثر المكاسب الرديئة الخبيثة اليوم من أكل الربا والبيوعات المحرمة والتدريس والغش والرشاوي ونحوها، فيطيب المسلم طعامه وشرابه حتى تجاب دعوته، **«فإنَّ اللهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لا يقبلُ إلا طَيِّبًا»**[1]، وقد أمر عباده المؤمنين بما أمر به المرسلين، وذكر النبي ﷺ الرجل الذي جمع أسباب إجابة الدعاء، من السفر والشعث والغبرة والإلحاح في الدعاء، يا رب يا رب، كل هذه أسباب إجابة الدعاء لكنه لما تلطخ بداء أكل الحرام وشرب الحرام والتلبس بالحرام لم تجب دعوته، وقال النبي ﷺ: **«فأنى يستجاب له؟» «ذكر الرجل مسافر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يا رب يا رب»**، يعني أسباب إجابة لكن لما تلطخ بالحرام، قال: **«ومَطْعَمُه حرامٌ، ومَشْرَبُه حرامٌ، ومَلْبَسُه حرامٌ، وغُذيَ بالحرامِ، فأَنَّى يُستَجابُ لذلكَ؟!»**[2] واليوم يتلطخ كثير من الناس بأكل الحرام، ثم يقول: ما أجيبت دعوتي، نقول: لأنك تلطخت بالحرام، تخلص من الحرام وأكل حرام وكسب الحرام، أطب مطعمك تجب دعوتك.

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥)، والترمذي (٢٩٨٩)، وأحمد (٨٣٤٨).

(٢) نفس المرجع السابق.

كذلك من أهم شروط إجابة الدعاء أن يدعو الله بقلب حاضر، وأن يدعو وهو موقن بالإجابة، بعض الناس يقول: أنا جربت كل شيء، أريد أجرب الدعاء، إذا اشتد به الضر ونزل به المرض، يدعو كأنه يجرب، مثل الذي يستعمل الرقية الشرعية أو العسل أو الحبة السوداء أو غيرها مما جاءت النصوص بأن فيها شفاء، يقول: جربها نفعتك و إلا ما ضرتك، نقول: إذا أخذتها على سبيل التجربة لا تنتفع بها بل اجزم ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه، أحضر قلبك بين يدي مولاك وأنت تدعوه، سواءً كنت في صلاتك أو في غير صلاة، حتى في الطواف يدعو بما يفقه معناه، بما يفهمه، بما يحتاجه، ويدعو وهو يستحضر ما يدعو وما يحتاج إليه، فلا يكفي أن يقرأ أي كتيب في أي دعاء، تجده يقرأ الأدعية ما يفقه معناها ولا يحتاجها، فيقرأ العبد من أدعية جامعة واردة أو مما يحتاج إليه.

كذلك ألا يدعو بإثم ولا قطيعة رحم، فلا يزال يستجاب للعبد ما لم يدعُ بالإثم ما لم يدعُ بقطيعة الرحم، فإذا دعا بإثم لم تجب دعوته و أثم على هذا الدعاء، كذلك ألا يستعجل فإن بعض الناس يستعجل إذا دعا، ولهذا قال ﷺ: **«لا يزالُ يُستجابُ للعبدِ ما لَمْ يَدْعُ بإثمٍ أو قطيعةِ رحِمٍ ما لَمْ يستعجِلْ، قيل : يا رسولَ اللهِ كيفَ يستعجِلُ ؟ قال : يقولُ قد دعَوْتُ فلَمْ يُستجَبْ لي فينحسِرُ عندَ ذلكَ فيترُكُ الدُّعاءَ»**[1] هذا هو الاستعجال المذموم، وأما أن يسأل الله تعجيل طلبته فلا حرج، كما يقال في دعاء الاستغاثة: عاجلًا غير رائث، فلا حرج أن تدعو الله أن يعجل طلبتك، لكنك لا تتحسر وتنقطع عن الدعاء، تقول: قد دعوت وقد دعوت، فلم أرى يستجب لي ثم تترك الدعاء، لا يزال يستجاب حتى يحصل هذا، وهذا من تلبيس الشيطان، إنه يقول أنت ما أجيبت دعوتك وهذا من جهل حقيقة الدعاء، فإن من يعلم أن

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٨٨١).

الدعاء عبادة يكثر مثل ما أنه إذا سبح وهلل وكبر وصلى وصام يُكتب له أجر عظيم فكذلك إذا دعا، حتى لو لم تجب دعوتك أنت في عبادة، افتقارك إلى مولاك وإلحاحك بالدعاء وطلب الحاجات منه، كل حاجة تطلبها منه وتلح عليه هذه عبادة، ولهذا قال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] ثم توعد الذين لا يدعون، فيلح العبد بالدعاء وينتظر الإجابة ويعلم أن أي دعاء تحققت شروطه وانتفت موانعه فإنه مجاب حتمًا، لكن كيف تكون الاجابة؟ إما أنه يرى حقيقة ماثلة أمامه ما طلب، أو أن الله يدفع عنه سوءًا حل به ونزل أو يدفع عنه سوءًا أعظم مما نزل به، أو يدخره الله له في وقت هو أحوج ما يكون إليه، فأنت على خير عظيم بمجرد دعائك وإلحاحك، إذا حققت الشروط وسلمت من الموانع وتأدبت بآداب الدعاء التي من أعظمها الدعاء بالوارد مما ورد في الكتاب والسنة، والإلحاح بالدعاء ثلاثًا تكراره وكذلك الثناء على الله بما هو أهله، قبل أن تدعو قدم بين يدي دعائك ثناءً على الله بما هو أهله فإن الله جل شأنه يحب الحمد، ولهذا افتتح كتابه بالحمد فتحمد الله وتثني عليه، ولهذا سمع النبي ﷺ رجلًا يقول: **«اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ بأنِّي أشهدُ أنَّكَ أنتَ اللهُ لا إلَهَ إلَّا أنتَ الأحدُ الصَّمدُ، الَّذي لم يلِدْ ولم يولَدْ ولم يَكُن لَهُ كفوًا أحدٌ، قالَ: فقالَ: والَّذي نَفسي بيدِهِ لقد سألَ اللهَ باسمِهِ الأعظمِ الَّذي إذا دُعِيَ بِهِ أجابَ، وإذا سُئِلَ بِهِ أعطى»**[1]، وسمع رجلًا يدعو بدون مقدمات، قال: **«لقد عجل هذا»**[2]، واليوم كثير من الناس يعجل فيبدأ في الدعاء بدون أن يقدم، فأثني على الله، افتتح دعاءك بما استطعت من حمد الله والثناء عليه، ثم صلي على النبي

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٣) والترمذي (٣٤٧٥) واللفظ له، والنسائي في السنن الكبرى (٧٦٦٦)، وابن ماجه (٣٨٥٧)، وأحمد (٢٢٩٦٥)، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٤٧٥).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨١)، وأحمد (٢٣٩٣٧) باختلاف يسير، والترمذي (٣٤٧٧) عن فضالة بن عبيد ﷺ قال: «سمعَ النَّبيُّ ﷺ رجلًا يدعو في صلاتِهِ فلم يصلِّ على النَّبيِّ ﷺ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: عجِلَ هذا، ثمَّ دعاهُ فقالَ لَهُ أو لغيرِه: إذا صلَّى أحدُكم فليبدَأْ بتحميدِ اللهِ والثَّناءِ عليهِ، ثمَّ ليصلِّ على النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ ليدعُ بعدُ ما شاءَ»، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٤٧٧).

ﷺ، فإن الدعاء محجوب بين السماء والأرض حتى تصلي على نبيك، ولهذا عده بعض أهل العلم من شروط إجابة الدعاء، وآخرون قالوا هو من الآداب، كذلك تحين أوقات وأحوال الإجابة ومنها السجود الذي هو موضع حديثنا، إذا سجدت بين يدي الله فأظهر التملق والافتقار والحاجة إلى الله، وناجه فهو يسمعك ويجيبك وهو يحب أنين الملحين في الدعاء، اذرف الدموع وأظهر الحاجة والافتقار تزداد عند مولاك ويجيب سؤلك، كذلك بين الأذان والإقامة لا يرد الدعاء، بعض الناس من يوم يؤذن المؤذن إلى حين يقيم وهو يقرأ القرآن، صحيح أن القرآن من أفضل الأذكار وأفضل العبادات وأجلها لكن اجعل لك بعض الوقت تدعو فإن هذا موضع إجابة، بين الأذان والإقامة لا يرد الدعاء، كذلك في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد يسأل الله شيئًا إلا أعطاه الله إياه، وأشار ﷺ بيده يقللها[1]، وأصح الأقوال إنها إما ساعة الصلاة أو آخر ساعة من يوم الجمعة وهذا أقرب، فيجتهد العبد، أيضًا في السفر، إذا سافرت فادع فإن المسافر دعوته لا ترد كما قال ﷺ[2]، ودعوة الوالد[3] وما أحوجنا إلى استغلال واغتنام دعوة الوالد لولده، فإن بعض الناس لا يعرف إلا الدعاء على ولده إذا أساء وقصر وعق، لكنه ما يدعو له بالهداية والصلاح والفلاح والنجاح، وبدل أن يوظف الدعاء سلبيًا عليه، نقول: ادعوا الله له وتأمل الإجابة وانتظرها.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٠) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «فِي يَومِ الجُمُعَةِ ساعَةٌ، لا يُوافِقُها مُسْلِمٌ، وهو قائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللهَ خَيْرًا إلَّا أعْطاهُ وقالَ بيَدِهِ، قُلْنا: يُقَلِّلُها، يُزَهِّدُها».

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٣٦)، والترمذي (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٨٦٢)، وأحمد (١٠١٩٦) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ثَلاثُ دَعواتٍ مُستَجاباتٌ، لا شَكَّ فيهِنَّ :دَعوةُ المَظلومِ، ودَعوةُ الوالِدِ، ودَعوةُ المُسافِرِ»، والحديث حسنه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (١٠١٩٦)، وكذلك حسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٥٣٦).

(٣) نفس المرجع السابق.

من الأخطاء التي يقع فيها بعض الناس تكتفي بهذا القدر في موضوع الدعاء وهو موضوع عبادة جليلة تحتاج إلى درس خاص لكن هذه إشارات يسيرة، أن بعض الناس يعلق أو يعقب دعاءه بالمشيئة، وهذا يكثر في الجنائز فإن الناس إذا سمعتم يعزون الميت، يقول: اللهم اغفر له إن شاء الله، اللهم ارحمه إن شاء الله، كل ذلك مخالف للسنة، فإن النبي ﷺ نهى عن هذا، لا تقل اللهم اغفر لي إن شئت، فإن الله لا مستكره له ليعزم أحدكم المسألة[1]، فلا تقل بعد الدعاء إن شاء الله، أي دعاء قل آمين، يعني اللهم استجب وأما إن شاء الله، فهذا تعليق كأنك غير جازم، كأنك متردد، وكأن الحاجة عندك ليست قوية وأنت لا تقصد هذا لكن هذا معناه، فإذا دعوت دعوة لا تعقبها بقول إن شاء الله أو إذا سمعت مسلمًا يدعو لك لا تقل إن شاء الله بل قل آمين اللهم استجب.

قال ﷺ ثم يقول: **(ثُمَّ يَقُوْلُ :سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى، ثَلاثًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا، وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا)** إذا فرغ من سجوده بين يدي مولاه رفع رأسه مكبرًا قائلًا: الله أكبر وهذه من تكبيرات الانتقال الواجبة، **(وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا، فَيَفْرِشُ رِجْلَهُ اليُسْرَى وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا، وَينْصِبُ اليُمْنَى وَيَثْنِيْ أَصَابِعَهَا نَحْوَ القِبْلَةِ، وَيَقُوْلُ :رَبِّ اغْفِرْ لِيْ، ثَلاثًا)**، إذن هذا الجلوس بين السجدتين ركن من أركان الصلاة، ولابد فيه من الاعتدال، فيعتدل من السجود ويطمئن في هذا الجلوس بين السجدتين، ولهذا نقول: الرفع من الركوع والاعتدال ركن، وكذلك الرفع من السجود والاعتدال والجلسة بين السجدتين ركن لابد منها ويطيل، كثير من المسلمين ينقر صلاته ويخففها لا سيما في هذين الركنين، أعني الرفع من الركوع والجلوس بين السجدتين، وهذا من مخالفة السنة، فإن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم كان يطيل هذين الركنين

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٩) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمْ فِي الدُّعاءِ، فإنَّ اللَّهَ صانِعٌ ما شاءَ، لا مُكْرِهَ له».

حتى يقول القائل: قد وهم قد نسي[١]، كان إذا رفع صلبه من الركوع يطيل القيام، حتى يظن الظان أنه نسي أنه قد رفع من الركوع يحسبه الظان أنه يقرأ وأنه عاد إلى القراءة، من طول إقامته ووقوفه بعد الرفع، وكذلك بين السجدتين إذا جلس ﷺ يطيل، حتى يقول القائل: قد وهم، قد نسي، يظن أنه يتشهد، وهذه سنة يتركها بعض الناس ويخفف هذين الركنين وينقرها نقرًا كما هو مشهور عند بعض أتباع الحنفية على وجه الخصوص، ويقول في جلوسه بين السجدتين: «**رَبِّ اغْفِرْ لِي**»[٢] وهذا واجب ثلاثًا وهذا سنة وإن قال أكثر فهو حسن وإن قال رب اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني واجبرني[٣] فهو حسن أيضًا، لأن الحديث صح فيه في جمع بين قول ربي اغفر لي، وقول ربي اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني واجبرني، (**ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُوْلَى**) في صفتها وفي ذكرها، فيجافي بين عضديه وجنبيه وفخذيه وبطنه، وفخذيه وساقيه، ويجعل يديه ممدودتي الأصابع محاذيًا بهما منكبيه أو فروع أذنيه، ويقول في سجوده الثاني مثل ما قال في السجود الأول التسبيح والدعاء، (**ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا، وَيَنْهَضُ قَائِمًا**) ولا يجلس جلسة الاستراحة هذا من مراد المؤلف، لأنه قال: **وَيَنْهَضُ قَائِمًا** ، قد اختلف أهل العلم في جلسة الاستراحة وهي جلسة يسيرة قبل القيام على قولين أو ثلاثة وهو الأقرب، فمن أهل العلم من قال: إنها سنة، ومنهم من قال: ليست بسنة مطلقًا، ومنهم من توسط وقال عند الحاجة وهذا هو الأقرب، فإذا احتاج ككبير السن ونحوه أن يجلس جلسة يسيرة ليس فيها ذكر ثم ينهض فلا حرج، أما القادر والشاب والنشيط

---

(١) أخرجه البخاري (٨٢١) عن أنس بن مالك ﷺ قال: «إِنِّي لا آلُو أنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كما رَأَيْتُ النبيَّ ﷺ يُصَلِّي بنَا. قَالَ ثَابِتٌ: كانَ أَنَسُ بنُ مَالِكٍ يَصْنَعُ شيئًا لَمْ أرَكُمْ تَصْنَعُونَهُ؛ كانَ إذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حتَّى يَقُولَ القَائِلُ :قدْ نَسِيَ، وبيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حتَّى يَقُولَ القَائِلُ :قدْ نَسِيَ».

(٢) أخرجه النسائي (١١٤٤)، وصححه الألباني في صحيح النسائي (١١٤٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٨٥٠)، والترمذي (٢٨٤) عن عبدالله بن عباس ﷺ «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقولُ بين السَّجْدتَينِ: اللَّهمَّ اغفِرْ لي، وارحَمْني، واجبُرْني، واهدني، وارزُقني»، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٨٤).

فالسنة أن ينهض مباشرة، وهو فعله ﷺ لأن كل الذين رووا صفة صلاته ﷺ لم يذكروا هذه الجلسة، وإنما ذكرها وائل بن حجر وغيره ممن رأى النبي ﷺ بعد كبر سنه، فإنه ﷺ في آخر حياته كبرت سنه وثقل جسمه صلوات ربي وسلامه عليه، فأصبح يحتاج لهذه الجلسة كما أصبح يصلي جالسًا في صلاة الليل، كان يصلي السنة الأخيرة من حياته صلوات ربي وسلامه عليه جالسًا متربعًا في قيام الليل والتهجد.

قال ﷺ: (**فَيُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالأُوْلى**) إلا في التحريمة، فإنه لا تحريمه أي لا تكبيرة إحرام للركعة الثانية بل تكبيرة الإحرام عند الدخول في الصلاة، ولا استفتاح فالاستفتاح في الركعة الأولى، وهل يستعيذ أو لا يستعيذ؟ روايتان عن الإمام أحمد وقولان لأهل العلم، قيل يستعيذ، وقيل إن الاستعاذة الأولى تكفي، والأمر في ذلك واسع، إن استعاذ فلا حرج وإن اكتفى بالاستعاذة السابقة فلا حرج، فإن القراءة في الصلاة جنس واحد، ولم يفصلها إلا بذكر أو ركوع أو سجود فهو في عبادة، إن استعاذ فلا حرج وإن اكتفى بالاستعاذة السابقة فلا حرج، أما البسملة فيبسمل عند قراءة الفاتحة وكذلك عند قراءة سورة من أولها.

قال ﷺ: (**فَإِذَا فَرَغَ مِنْهُمَا** -أي من الركعة الثانية- **جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ مُفْتَرِشًا**) مثل الجلسة بين السجدتين، يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها، وينصب رجله اليمنى ويجعل أصابعها مستقبلة للقبلة هذه سنة، الافتراش في الجلسة بين السجدتين وفي التشهد الأول في الصلاة التي فيها تشهدان، وفى التشهد الأخير في الصلاة التي ليس فيها إلا تشهدًا واحدًا، فإنه لا يتورك إذ التورك كما سيأتي إنما يشرع في الصلاة التي فيها تشهدان كالمغرب والعشاء ونحوها، وأما الصلاة التي ليس فيها إلا تشهد واحد، فصفة الجلوس فيها الافتراش سواء بين السجدتين أو عند التشهد.

قال ﷺ: (**فَيَبْسُطُ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، وَيَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى، يَقْبِضُ مِنْهَا الْخِنْصِرَ وَالْبِنْصِرَ، وَيُحَلِّقُ الإِبْهَامَ مَعَ الْوُسْطَى وَيُشِيْرُ بِالسَّبَابَةِ**) هذه الصفة الواردة عنه ﷺ، إذا جلس للتشهد يبسط أصابع يده اليسرى على طرف فخذه اليسرى، وإن ألقمها الركبة فلا حرج، هذا وارد وذاك وارد لكن الأكثر أنه يبسط يده مضمومة الأصابع على طرف الفخذ ولا يضم شيئًا من أصابعها أعني اليسرى، وأما اليمنى فإنه جاءت روايات، إما أنه يشير بالسبابة فقط أو يحلق بالإبهام والوسطى، وهذا هو الأكثر من فعله ﷺ ويقبض الخنصر والبنصر هذه الأصبع الصغرى والتي تليها، هذه الخنصر وهذه البنصر يقبضهما، والإبهام والوسطى يحلق بهما ثم يشير بالسبابة أو السباحة عند ذكر الله أو الدعاء، إذا جاء في التشهد أو بالصلاة على النبي ﷺ جاء ذكر لفظ الجلالة فإنه يشير بالسباحة، وكذلك إذا قال: اللهم أي الدعاء إذا أراد أن يدعو وهي ذكر لفظ الجلالة أو الدعاء.

قال ﷺ: (**وَيَقُوْلُ** -أي في التشهد الأول- **التَّحِيَّاتُ لله، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِيْنَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ**)، قال ﷺ: (**فَهَذَا أَصَحُّ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيْ التَّشَهُّدِ**) وقد مر بنا أنه جاء عنه ﷺ في الاستفتاحات أنواع، وفي الاستعاذة أنواع، وفي التسبيحات في الركوع والسجود أنواع، وكذا هنا في التشهدات أنواع، والسنة أن كل ما صح عنه ﷺ، فالسنة للمسلم أن يأتي به، تارة بهذا وتارة بهذا، فإن هذا أكمل في الاقتداء والتأسي به صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وهو أيضًا أبعد عن الغفلة، فإن الإنسان إذا كرر دعاء واحدًا مألوفًا ربما قاله بلسانه بدون قلبه، لكنه إذا كان ينوع تارة يقول هذا وتارة يقول هذا، فإنه غالبًا يستحضر ما يقول، وهذه التحيات فيها الثناء على الله جل شأنه، والسلام عليه جل شأنه وتقدس اسمه وعلى النبي ﷺ وعلى عباد الله الصالحين، ومن ثم فكل عبد صالح يناله ذلك التسليم من العبد المصلي، ولهذا كل الملايين بل المليارات من المسلمين الذين يصلون

ويشهدون شهادة التوحيد ويسلمون على عباد الله الصالحين يشملونك، كل مسلم على وجه البسيطة صالح يدخل في هذا الدعاء، وهذا فضل الله وكرمه وجوده وإحسانه على عبيده، أنه شرع لهم في الصلاة أن يسلمون على ربهم ثم نبيهم ويشهدون شهادة التوحيد ويسلمون على عباد الله الصالحين فيَسلمون، كل مسلم يسلم من الإيذاء لأن الأصل في المسلم مسالمة عامة عباد الله المسلمين من الصالحين، (**ثُمَّ يَقُوْلُ :اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيْمَ وَآلِ إِبْرَاهِيْمَ، إِنَّكَ حَمِيْدٌ مَجِيْدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إبراهيم وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيْمَ، إِنَّكَ حَمِيْدٌ مَجِيْدٌ**) هذا في التشهد الأخير، إذا كانت الصلاة ثنائية كصلاة الفجر والجمعة والراتبة ونحوها من الصلوات الثنائية، فإنه إذا فرغ من التحيات وهي واجبة، شرع في الصلاة على النبي ﷺ وهي ركن على الصحيح، والمؤلف عدها من الواجبات.

قال ﷺ: (**وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَسِيْحِ الدَّجَّالِ**) وهذه سنة وذهب بعض أهل العلم إلى وجوبها كما هو مروي عن طاووس بن كيسان ﷺ أمر ابنه أن يعيد الصلاة، وهذا ربما من باب التربية والتعويد، فإن الصبي إذا حافظ على هذا وأعد الصلاة إذا حصل الخلل والقصور ربما تعّود هذا وحافظ عليه، على كلٍ ينبغي للعبد ألا يترك هذا، فإن هذا الدعاء جمع الاستعاذة من كل الشرور، من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر وفتنته، وفتنة المحيا والممات، وفتنة المسيح الدجال، وهذه فتن عظيمة، نسأل الله أن ينجينا منها جميعًا ووالدينا وذرارينا (**ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِيْنِهِ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ كَذلِكَ**) ولا يزيد وبركاته، ولا يقتصر السلام عليكم، بل يقول السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وبهذا تكون الصلاة الثنائية قد انتهت.

قال ﷺ: (**وَإِنْ كَانَتِ الصَّلاةُ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ**) كالثلاثية المغرب، والرباعية العشاء والعصر، قال ﷺ: (**وَإِنْ كَانَتِ الصَّلاةُ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ، نَهَضَ بَعْدَ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ، كَنُهُوْضِهِ مِنَ السُّجُوْدِ**) يعني معتمدًا على ركبتيه، وتكون أول ما يرتفع من الأرض اليدان ثم الركبتان، يرفع رأسه ثم يديه ثم ركبتيه، فكما أنه أول ما يصل الأرض الركبتين ثم اليدين ثم الوجه والجبين، فكذلك يكون الارتفاع عكس، يرفع رأسه جبهته وأنفه ثم يديه ثم ركبتيه، إلا إذا احتاج ككبير السن والمريض وكبير الجسم الذي لا يستطيع أن ينهض على ركبتيه، لا بأس أن ترتفع ركبتاه قبل يديه.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يُصَلِّيْ رَكْعَتَيْنِ**) إن كانت رباعية وإن كانت ثلاثية يصلي ركعة، (**لا يَقْرَأُ فِيْهِمَا بَعْدَ الفَاتِحَةِ شَيْئًا**) إذ الغالب منه ﷺ الاقتصار على الفاتحة، لكنه جاء عنه ﷺ في الحديث الصحيح: «**أنه كان يقرأ أحيانًا لا سيما في صلاة الظهر في الثالثة والرابعة**»[1]، فيقرأ المسلم أحيانًا لا سيما إذا كان يصلي خلف أمام يطيل، فإن السنة ألا يسكت بل إذا فرغ من الفاتحة قرأ ما تيسر حتى يركع الإمام.

قال ﷺ: (**فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ الأَخِيْرِ، تَوَرَّكَ؛ فَنَصَبَ رِجْلَهُ اليُمْنَى**) كنصبه لها في الجلسة بين السجدتين والتشهد الأول، تكون القدم اليمنى منصوبة، إلا أن هنا يفرش اليسرى ويخرجها عن يمينه، يخرجها من تحت ساقه، ويكون جلوسه على أليتيه على الأرض، فتكون أليته متصلة بالأرض تكون قدمه اليمنى منصوبة وقدمه اليسرى مدخلة من تحتها، قال: (**فَنَصَبَ رِجْلَهُ اليُمْنَى وَفَرَشَ اليُسْرَى، وَأَخْرَجَهَا عَنْ يَمِيْنِهِ**) ووجه أصابع قدميه إلى القبلة ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، وهذه سنة، (**وَلا يَتَوَرَّكُ إِلاَّ فِيْ صَلاةٍ فِيْهَا تَشَهُّدَانِ، فِي الأَخِيْرِ مِنْهُمَا**)

---

(١) أخرجه البخاري (٧٧٦) عن أبي قتادة الحارث بن ربعي ﷺ: «أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَقْرَأُ في الظُّهْرِ في الأُولَيَيْنِ بأُمِّ الكِتَابِ، وسُورَتَيْنِ، وفي الرَّكْعَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ بأُمِّ الكِتَابِ ويُسْمِعُنَا الآيَةَ، ويُطَوِّلُ في الرَّكْعَةِ الأُولَى ما لا يُطَوِّلُ في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وهَكَذَا في العَصْرِ وهَكَذَا في الصُّبْحِ».

هذه قاعدة أن التورك هذا إنما يشرع في الصلاة التي فيها تشهدان، كصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وأما الصلاة التي ليس فيها إلا تشهد واحد كالفجر والجمعة والاستسقاء والكسوف وغير ذلك، فإنه لا يتورك.

قال ﷺ: (**فَإِذَا سَلَّمَ اسْتَغْفَرَ ثَلاثًا، وَقَالَ: اللهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ وَمِنْكَ السَّلامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلالِ وَالإِكْرَامِ**) وجاء ببقية الأذكار ويحرص عليها ويرفع صوته بها، بقي أن يُنبه أيضًا إلى أنه في صلاته إذا فرغ من التشهد وتعوذ بالله من أربع يدعو بما أحب ويلح، وهذا من مواضع الدعاء، والدعاء قبل السلام أفضل وأرجى إجابة منه عقب السلام، وهذه مسألة أيضًا يجهلها بعض المسلمين فتجده لا يدعو قبل السلام، وإذا سلم دعا وربما رفع يديه وألح، فنقول هذا تركٌ للأفضل، الدعاء قبل السلام أرجى إجابة؛ لأنه لا يزال في صلاته، وهو دبر الصلاة، آخرها هو دبرها وليس دبر الصلاة بعد السلام، ولهذا يدعو ربه من خيري الدنيا والآخرة ويلح في الدعاء، كما يدعو في سجوده يدعو قبل سلامه؛ لأنه ﷺ قال: «**ثُمَّ لِيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعاءِ أَعْجَبَه إِلَيْه**»[1]، وكلما كان الدعاء جامعًا مما ورد في الكتاب والسنة فهو أفضل، وكلما كان من خيري الآخرة أفضل وأكمل لكنه لا حرج أن يدعو بما أحب مما يحتاج إليه في دنياه، ولا حرج خلافًا لمن منع، لأن عموم قوله ﷺ: «**ثُمَّ لِيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعاءِ أَعْجَبَه إِلَيْه**»، يشمل خيري الدنيا والآخرة.

قال ﷺ بعد ذلك: (**بَابُ أَرْكَانِ الصَّلاةِ وَوَاجِبَاتِهَا**)، ونحن اقتصرنا في شرح الصفة لأنها تأتي مكررة ولأنها أيضًا تأخرنا كثيرًا نظرًا للغياب في الدرسين الماضيين للظرف الذي حصل في الجامع وحصل أيضًا الإجازة العامة، قال ﷺ: (**بَابُ أَرْكَانِ الصَّلاةِ وَوَاجِبَاتِهَا**) لما ذكر ﷺ صفة الصلاة، ذكر أهم ما فيها وما تتركب منه هذه الصلاة، فإن الصلاة هذه التي ذكر صفتها

(١) أخرجه البخاري (٨٣٥) واللفظ له، ومسلم (٤٠٢) بنحوه.

وبين كيفيتها، وأرشد ﷺ أمته إلى التأسي به فيها كما في قوله ﷺ: «**صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»[١]، هذه الصلاة العظيمة مركبة من أركان وواجبات وسنن، بخلاف الشروط فإن الصلاة لا تتركب منها، والشروط تسبق المشروط وإن كانت تصاحب فالنية ملازمة لكنها تسبق لابد أن ينوي قبل أن يكبر، ستر العورة قبل أن يدخل في صلاته ويستمر ساترًا للعورة، مستقبلًا القبلة، مجتنبًا النجاسة، رافعًا الحدث، لكن الشروط تتقدم، أما الأركان فإنها داخل الصلاة، وكل الأفعال التي داخل الصلاة إما أنها أركان أو واجبات أو سنن، سواءً كانت قولية أو فعلية، فالصلاة تتركب ماهيتها من أقوال وأفعال، إما أن تكون هذه الأقوال أو الأفعال أركان أو واجبات أو سنن، أخذ أهل العلم من حديث المسيء صلاته أن ما ذكره النبي ﷺ له وأكد عليه أنه من الركن الذي لا بد منه، وقالوا: ما لم يُذكر فإما أن يكون واجبًا يجبر بسجود السهو إذا سهى وتركه، وإما أن يكون مسنونًا، ولعلنا نمر مرًا سريعًا على هذه الأركان والواجبات والإشارة إلى السنن.

قال ﷺ: (**أَرْكَانُهَا اثْنَا عَشَرَ**) الركن هو جانب الشيء الأقوى، وهو جزء ماهية الصلاة، عدها اثنا عشر وعدها غيره من الحنابلة أربعة عشر، فنتأمل الآن إذا ذكرناها وعددنا ما ذكره المؤلف ننظر ما الفرق بين من عدها أربعة عشر وبين من عدها اثنا عشر؟

قال ﷺ: (**القِيَامُ، مَعِ القُدْرَة**) مر بنا في صفة الصلاة أن القيام ركن في الفريضة مع القدرة، وأن من صلى الفريضة جالسًا وهو يقدر على القيام فإن صلاته لا تصح، لقول الله تعالى: ﴿**وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾**﴾ [البقرة] ولأن النبي ﷺ قال لعمران: «**صلِّ قائمًا، فإن لم تستَطِع فقاعدًا، فإن لم تستَطِع فعلَى جنبٍ**»[٢]، فأرشده إلى القيام مع أنه مريض، فدل على أن المريض

(١) أخرجه البخاري (٦٣١)، ومسلم (٦٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (١١١٧).

كالصحيح إذا كان يستطيع القيام تعين عليه ولم يجز له أن يجلس وهو قادر على القيام، وأما النافلة فسبق أنه إن صلى جالسًا وهو قادر على القيام فله أجر نصف القائم، وإن كان عاجزًا فإن له الأجر على التمام لحديث أبي موسى **«إذا مَرِضَ العبدُ أو سافَرَ كُتِب له من العَمَلِ ما كان يَعمَلُ وهو صَحيحٌ مُقيمٌ»**[١]، **(وَتَكْبِيْرَةُ الإِحْرَامِ)** مر بنا تفصيلها في الصفة ودليلها، تحريمها التكبير، وأن الصلاة لا تنعقد بدونها، وأنه لا يصح لفظٌ سواها، كما لو قال: أكبر الله فنكس أو قال الله الأكبر أو الله أعظم أو الله أجل أو الله الأعظم أو الله الأجل، نقول: لا تصح صلاته ولا تنعقد، لأنه ﷺ قال: **«تحريمُها التَّكبيرُ»**[٢] ولم يغير هذه اللفظة في صلاته كلها، لا فرضًا ولا نفلًا ولابد أن تكون تكبيرة الإحرام حال قيامه، وقد سبق بيان ذلك، **(وَقِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ)** مر بنا أنها ركن في كل ركعة لكل مصلٍ على الصحيح، سواءً كانت الصلاة سرية أو جهرية، مأمومًا أو منفردًا أو إمامًا، كل مصل في كل ركعة لابد أن يقرأ الفاتحة، لأنه ﷺ بين هذا بيانًا واضحًا وقال: **«لا صَلاةَ لَمَن لم يَقرَأْ بأُمِّ الكِتابِ»**[٣]، **«كُلُّ صَلاةٍ لا يُقرَأُ فيها بأُمِّ الكتابِ؛ فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ»**[٤]، وقد كان هذا الحديث في صلاة جهرية لما قال: «لعلكم تقرؤون خلف إمامكم» قالوا: بلى، قال: **«لا تفعَلوا إلَّا بأُمِّ الكتابِ؛ فإنَّه لا صلاةَ لِمَن لَمْ يقرَأْ بها»**[٥]، فيحرص المأموم ومن باب أولى الإمام والمنفرد على قراءة الفاتحة، ولا تسقط إلا لمن

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، وأحمد (١٠٠٦)، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة.

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) بلفظ: «فاتِحَةِ الكِتابِ» بدلًا من: «أُمِّ الكِتابِ».

(٤) أخرجه مسلم (٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١)، والترمذي (٢٩٥٣)، والنسائي (٩٠٩) مطولًا، وابن ماجه (٨٣٨) باختلاف يسير، وأحمد (٩٨٩٨) واللفظ له.

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٨٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٩١)، وقال عنه شعيب الأرناؤوط في تخريج صحيح ابن حبان: إسناده قوي.

فاتته بأن جاء والإمام راكعًا أو جاء قبل أن يركع الإمام بزمن لا يستطيع القراءة فيه فإنها تسقط عنه.

قال ﷺ: **(والرُّكُوْعُ)** وهو ركن دل الكتاب والسنة أيضًا، ﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة]، ومرت صفته وبيان كيفيته، وأن القدر المجزي منه أن تصل اليدان إلى الركبتين إذا كان متوسط الخلقة، وأن الأكمل أن يستوي ظهره فلا يخفضه ولا يرفعه ولا يصوبه وأنه يكون مستويًا، كما كان هديه ﷺ في الركوع **(وَالرَّفْعُ مِنْهُ)** فلابد أن يرفع من الركوع ويعتدل بعد الرفع، فلابد من أمرين يرفع ولا ينحط ساجدًا بل يعتدل وهذا ركن من أركان الصلاة يخل به بعض المصلين، **(وَالسُّجُوْدُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ)**، وقد سبقت قريبًا بيانها وبيان تفصيلها، **(وَالجُلُوْسُ عَنْهُ)**، أي الجلوس عن السجود والاعتدال، ولا بد من الاعتدال أيضًا وأن يطيل هذا الركن كإطالته القيام بعد الركوع، **(وَالطُّمَأْنِيْنَةُ فِيْ هَذِهِ الأَرْكَانِ)** فالطمأنينة ركن في كل ركن، وسبب كونها ركن أن النبي ﷺ أمر المسيء في صلاته أن يعيد، مع أن المسيء في الصلاة جاء بالأركان الظاهرة، قام وركع وسجد لكن كان يخل بالطمأنينة، فقال له ﷺ: «**ارجع فصلِّ؛ فإنَّكَ لم تصلِّ**»[1]، وكرر عليه مرارًا حتى قال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا فعلمني، فعلمه ﷺ وكان يذكر له في كل ركن حتى تطمئن قائمًا حتى تطمئن راكعًا حتى تعتدل قائمًا وهكذا، فدل على أن الطمأنينة ركن، والطمأنينة هي السكون وإن قل وهي أعظم أسباب خشوع القلب، فإن طول صلاة الرجل وسكونه وعدم عجلته وسرعته سبب لخشوع قلبه، كما أن خشوع القلب سببٌ أيضًا للطمأنينة فبينهما تلازم، إذا سكن القلب وخشع سكنت الجوارح، وإذا سكنت الجوارح ولم يستعجل ولم ينقر الصلاة نقرًا خشع واطمئن في صلاته وانتفع وإلا فإنه ربما يشيب في الإسلام وهو لم ترفع له صلاة، وهذا من أعظم الخطر

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥١)، ومسلم (٣٩٧).

والضرر على العبد أن يكون يصلي لكن صلاته ما تصح، يكون مثل المسيء في صلاته، المسيء في صلاته أرشده النبي ﷺ ففهم وعلم، لكن بعض المصلين طول حياته صلاته يمكن لا يحسن إلا إذا صلى مع الإمام، أما إذا صلى وحده ما يحسن لا القيام ولا الركوع ولا السجود فيخل بالطمأنينة وتبطل صلاته.

قال: (**وَالتَّشَهُّدُ الأَخِيْرُ** -في الصلاة ركن من أركانها- **وَالجُلُوْسُ لَهُ**) والصلاة على النبي ﷺ فيه، لم يذكرها مع أن أنها ركن لابد منها، وأقل أن يقول اللهم صلي على محمد وآل محمد، قال: (**وَالتَّسْلِيْمَةُ الأُوْلَى**) عدها ركن والتسليمة الثانية عدها من الواجبات وأعدها بعضهم من السنن، ولكن لا ينبغي الإخلال بها، فإن النبي ﷺ لم يخل بها قط، وبعض المصلين إذا صلى وهو قد فاتته بعض الصلاة تجده ينصرف من صلاة الإمام ويستتم قائمًا قبل أن يسلم الإمام وهذا جهل عظيم، وخطأ فادح لا سيما من يرى ركنية التسليمة الثانية أو وجوبها، نقول: لا تنفصل من صلاة الإمام حتى يفرغ وهو لم يفرغ بعد، فإذا سلم التسليمة الثانية انفصلت عنه وأتيت بما بقي عليك في صلاتك، قال: (**وَتَرْتِيْبُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ**) بأن يرتب الصلاة كما جاءت عنه ﷺ فلا يقدم ركن على ما قبله ولا يخل بنسق الصلاة وترتيبها.

قال ﷺ: (**فَهَذِهِ الأَرْكَانُ لا تَتِمُّ الصَّلاةُ إِلاَّ بِهَا**) ومن أخل بشيء منها عمدًا أو جهلًا أو نسيانًا لم تصح صلاته، إذن الركن لابد منه، من أخل به عمدًا بطلت صلاته وأثم، وإن أخل به جهلًا أو نسيان لم تصح صلاته لكن قد يصلحها وقد لا يمكنها الإصلاح، فمتى يصلحها؟ نقول: إن ترك ركنًا وذكره في صلاته فإنه يمكن أن يصلح هذا الركن، إن ذكره في الصلاة قبل أن يصل إلى مثله عاد إليه، ثم أتى بما بقي من صلاته وسجد للسهو بعد السلام، وإن لم يذكره إلا بعد الوصول إليه فإن هذه الركعة تقع موقعها عن الأولى، مثال ذلك: إنسان سجد في الركعة الأولى سجدة واحدة ثم قام، ولما استتم قائمًا تذكر أو ذُكر، نقول: يجب عليه

أن يجلس إذا كان سجد سجدة ثم قام أن يجلس بين السجدتين ثم يسجد السجدة الثانية، ولا يقول استتممت قائمًا، بل لو أنه شرع في القراءة وختم الفاتحة تذكر أو ذُكر أنه ترك السجدة، نقول: يرجع فورًا إلى حالة الجلوس، ثم يستغفر الله، رب اغفر لي ثم يسجد ثم يقوم للركعة الثانية، وإذا فرغ من الصلاة سجد للسهو عقب السلام؛ لأنه زاد في الصلاة ذلك القيام الذي قامه قبل موضعه، وإن لم يذكر إلا في سجوده من الركعة الثانية، لما سجد في الركعة الثانية تذكر وهذا نادر، لكن نقول: لو تذكر أنه في الركعة الأولى لم يسجد إلا سجدة ولم يذكر إلا في سجوده في الركعة الثانية، نقول: تقوم هذه الركعة مقام الأولى، فيعتبر الأولى لاغية ثم يكمل صلاته، على أن هذه الركعة الآن الثانية صارت الأولى، فإن كانت صلاة رباعية يأتي بأربع ركعات غير الركعة الأولى التي نسي منها السجدة أو نسي منها قراءة الفاتحة أو نسي منها الركوع، ثم إذا فرغ من صلاته سجد للسهو عقب السلام أيضًا، لأنه زاد في الصلاة، فلا يجمع بين الزيادتين زيادة السهو زيادة السجود، إذا فرغ سلم ثم سجد للسهو، سيأتي باب سجود السهو بعد هذا الباب مباشرة مفصلًا لكن هذه في بيان حكم من ترك ركنًا من أركان الصلاة وتذكره وهو في الصلاة، وأما إذا تذكره عقب السلام فلا يخلو من حالتين، إما أن يتذكره مباشرة بدون فاصل طويل وهو لا يزال على طهارة، فيأتي بركعة كاملة، ويسلم ثم يسجد للسهو أيضًا عقب السلام لأنه زاد في الصلاة هذه الركعة، وإما أن يكون تذكره بعد طول فاصل أو بعد حدث، أحدث أو طال الفاصل، فإنا نقول حينئذ: يلزمه أن يعيد الصلاة، إذا تذكر عقب الفراغ من الصلاة نقول: إن كان التذكر فورًا ولم يحدث فيأتي بركعة كاملة، وإن كان قد أحدث أو طال الفاصل فإنه يعيد الصلاة.

قال ﷺ عقب أن بين الأركان وبينت ما يلزم بترك الركن سواءً كان تذكره أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها، قال ﷺ: **(وَوَاجِبَاتُهَا سَبْعَةٌ)** أنقص هنا واجبًا كما أنقص ركنين، المشهور عند الحنابلة أن الأركان أربعة عشر وأن الواجبات ثمانية، سنأتي أيضًا إلى الناقص من هذه

الواجبات في موضعه، قال ﷺ: (**التَّكْبِيْرُ غَيْرَ تَكْبِيْرَةِ الإِحْرَامِ**) وهو ما يسمى بتكبيرات الانتقال، فكل تكبير في الصلاة المفروضة غير تكبيرة الإحرام من الواجبات، ولا يوجد في الصلاة تكبير غير ركن ولا واجب إلا تكبيرات الزوائد في العيدين والاستسقاء، وهذه تكبيرات مسنونة، التكبيرة الأولى ركن وما بعدها تكبيرات مسنونة في العيدين وفي الاستسقاء، ولهذا لو نسيها فشرع في القراءة صحت صلاته لأنها سنة، ولا يقطع القراءة ولا يعيد كما يفعل بعض الأئمة، وهذا من السهو الذي يربك بعض الناس إذا نسي يقوم فيشرع في الفاتحة ثم يعيد التكبير، نقول: هذه سنة فات محلها، فإذا شرع في القراءة سقطت هذه السنة ولم يعد، لكن الذين يعودون إما أنه من الربكة أو أنه من الجهل، أحدهما وقع فيه فظن أن هذه التكبيرات كأنها ركن أو واجب لابد منه، إذن نقول: جميع التكبيرات غير تكبيرة الإحرام وغير تكبيرات الزوائد واجبة، وقد مر بنا أن من جاء والإمام راكعًا فخشي إن كبر تكبيرتين أن يرفع الإمام صلبه، سبق أن له أن يقتصر على تكبيرة واحدة حال قيامه، ينوي بها تكبيرة الإحرام وتجزئه عن تكبيرة الركوع أو يكبر تكبيرتين أو يكبر تكبيرة الإحرام قائمًا، وينوي بها الإحرام والركوع لا حرج، إذن لو نوى بها الركوع لم تجزئ ولم تنعقد صلاته وبينا هذا وفصلنا فيه في موضعه وذكرنا أن هذا مثل الذين يؤخرون طواف الإفاضة في الحج إلى آخر أفعال الحج، نقول: لا حرج عليهم لكن إذا أراد أن يغادر وطاف للإفاضة بنية الإفاضة أجزأه عن طواف الوداع، وإن نواهما معًا فلا حرج وربما كان أكمل، لكن الحرج لو نوى طواف الوداع ونسي طواف الإفاضة، فإنه لا يجزيه لأن طواف الوداع واجب وطواف الإفاضة ركن، فإذا نوى الواجب لم يجزئ عن الركن وكذا هنا، إذا جاءه الإمام راكعًا، نقول: كبر تكبيرتين قال: لا، أنا الآن متأخر وأخشى أن يرفع الإمام صلبه فاقتصرت على تكبيرة واحدة، نقول: لا حرج وتجزئ بشرط أن تكون للإحرام وأن تكون عن قيام.

قال ﷺ: **(وَالتَّسْبِيْحُ فِي الرُّكُوْعِ وَالسُّجُوْدِ مَرَّةً مَرَّةً)** والتسبيح في الركوع والسجود مرةً مرة هذا القدر الواجب وما زاد فهو سنة، ولعل المؤلف دمج بينهما فأداهما واجبًا واحدًا والصحيح أنه واجب، التسبيح في الركوع واجب والتسبيح في السجود واجب، **(وَالتَّسْمِيْعُ وَالتَّحْمِيْدُ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوْعِ)** وهو قول سمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد والتحميد للكل، بأن يقول ربنا لك الحمد أو اللهم ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد، الصيغ المعروفة السابقة، أن يجمع بين اللهم والواو أو يحذفهما معًا أو يأتي باللهم بدون واو أو الواو بدون اللهم وقد سبق تفصيل ذلك وبيان أن هذا كله مما صح عنه ﷺ وأنه في الصحيح أو في الصحيحين.

قال ﷺ: **(وَقَوْلُ: رَبِّ اغْفِرْ لِيْ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ)** المرة هذه واجبة وما زاد فهو مسنون، **(وَالتَّشَهُّدُ الأَوَّلُ، وَالجُلُوْسُ لَهُ)** التشهد الأول واجب والجلوس له واجب يعني اللفظ نفس التحيات لله واجبة وكذلك الجلوس له، يدل على ذلك أنه ﷺ لما سهى واستتم قائمًا تاركًا التشهد الأول جبره بسجود السهو، وهذا أصل دل على أن هذا الواجب يُجبر بسجود السهو بخلاف الركن فإنه لا يجبره سجود سهو، لابد منه، والواجبات في الصلاة تجبر بسجود السهو، كما أن الواجبات في الحج أو العمرة تجبر بالدم، شاة يذبحها ويتصدق بها على فقراء الحرم إذا ترك واجبًا من واجبات الحج أو العمرة، وأما الصلاة فيجبرها سجود السهو.

قال ﷺ: **(وَالصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ الأَخِيْرِ)** إذن عدَّ الصلاة على النبي ﷺ هنا من الواجبات وعدها غيره أنها من الأركان، ولهذا إذا أضفناها مع الأركان سيكون العد هنا ستة، وقال: سبعة وعد معها الصلاة على النبي ﷺ، فكيف نأتي بالثمانية؟ نقول: إنه ﷺ دمج بين التسبيح في الركوع والسجود، عدها واجبًا واحدًا والصحيح أنهما واجبان، التسبيح في الركوع واجب، والتسبيح في السجود واجب، وكذلك التسميع والتحميد في الرفع من

الركوع عدّها واجب واحد، عدّها واجبًا واحدًا والصحيح أنها واجبان، وحينئذ فإنا نقول: إن واجبات الصلاة ثمانية، جميع التكبيرات غير تكبيرات الإحرام، والتسبيح في الركوع، والتسبيح في السجود، والتسميع، والتحميد، وقول ربي اغفر لي، والتشهد الأول، والجلوس له، هذه واجبات الصلاة.

قال ﷺ: **(فَهَذِهِ إِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا، بَطَلَتْ صَلاتُهُ)** إن ترك واجبًا من هذه الواجبات الثمانية عمدًا بطلت صلاته كما لو ترك الركن عمدًا، ولهذا نقول: الركن والواجب يستويان ببطلان صلاة من تعمد تركهم، فمن ترك ركنا من الأربعة عشر أو واجبًا من الثمانية بطلت صلاته، إذا كان تركه عمدًا **(وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا، سَجَدَ لَهَا)** إن ترك واجبًا من هذه الواجبات الثمانية سجد لها سهوًا، ودليل ذلك فعله ﷺ لما ترك التشهد الأول واستتم قائمًا، وكم يخطئ بعض الأئمة وبعض المأمومين في هذه المسألة مع أنها واضحة وبينة وظاهرة، وهي أنه ﷺ استتم قائمًا ولم يرجع وسجد للسهو، فنقول: إذا استتم الإمام قائمًا لا يرجع ولا ينبغي أن يشوش عليه بعض المأمومين بكثرة التسبيح، يكفي أنه سبح به من يُسمعه ويُعلمه أنه ترك الجلوس، فيستمر إن استتم قائمًا في صلاته ثم إذا فرغ سجد للسهو قبل السلام، وكذلك إذا شرع في القراءة فإنه حينئذٍ يَحرُم الرجوع، وأما إذا استتم فمن أهل العلم من قال يُكره، ومنهم من قال يَحرُم لكن الصحيح أنه إذا استتم قائمًا شرع في ركن مقصود فلا يرجع لواجب، وإن استتم قائمًا وشرع في القراءة، قلنا: الآن بدأ في ركنين فلا يرجع لواجب، وإذا سبح به من يسمعه يكفي اثنان ثلاثة أربعة سبحوا وعلم الإمام أنه ترك التشهد الأول يكفي، فإذا فرغ من صلاته سجد للسهو قبل أن يسلم، فإن سلم وسمعوه يقول السلام عليكم، فليسبح به أيضًا اثنان ثلاثة أربعة يعلمانه أن عليه سجودًا محله قبل السلام، فيترك التسليم ويكمل صلاته بسجدتين ثم يسلم، هذا فيمن ترك التشهد الأول واستتم قائمًا، لكن الخطأ الذي يقع فيه بعض الناس أنه يستمر في التسبيح حتى يشوش على الإمام وربما رجع، وآخرون يستتم الإمام في ركعة

زائدة فيتبعونه، وهذا الجهل العظيم يخلطون بين من استتم قائمًا تاركًا واجبًا وهو التشهد الأول وبين من زاد ركعة في صلاة رباعية فقام إلى خامسة، أو إلى رابعة في ثلاثية في كالمغرب أو ثالثة في ثنائية كالفجر، فقام الإمام يصلي بالناس صلاة الفجر وقد صلى الركعتين وهو في السجدة الثانية ينتظره الناس أن يقول الله أكبر فيجلس، فما دروا ألا وهو قائم، وهذا في الفجر واضح لأنه بين، الإمام ذهل نسي يحسب أنه لم يصلي إلا ركعة، فقام قائمًا واستتم قائمًا وشرع في القراءة، فما الواجب على المأمومين؟ نقول: الواجب على المأمومين التسبيح فقط والجلوس، ما يسبحون ويتابعون، نقول: اجلسوا وجوبًا، ولا يحل لكم أن تتابعوه على زيادة، ومن تابعه على زيادة وهو يعلم أنه قد زاد فقد بطلت صلاته، لأن هذا تعمد الزيادة، الإمام معذور ساهي وهو بشر، والنبي ﷺ قال: **«إني أسهو كما تسهون»**[1]، وهذا من فضل الله على عباده مشروعية هذا السهو وبيان حكمه إذا سهى، فنقول: إذا سهى الإمام واستتم أو شرع في قراءة في ركعة زائدة فلا تتابعه، سبح وأنت جالس، فإن رجع فهذا هو الأصل، والأصل في الإمام أنه إذا سبح به الناس ومثل هذه الصفة أنه يرجع؛ لأنه ليس هنا تشهد أول حتى يقول أنا استتممت قائمًا، لكن في الصلوات الرباعية والثلاثية ربما يحصل له اللبس وما يدري الآن هم يسبحون لتركه تشهدًا أو لأنه زاد، فعلى كل نقول: إذا سبح به يعني ثقتان فأكثر يجب عليه الرجوع، في مثل هذه الحالة يجب عليه الرجوع، لكن نفرض أنه ذهل أو سهى أو التبس عليه الأمر فاستتم قائمًا فلا يجوز لأحد ممن يعلم أنه قد قام لثالثة في ثنائية أو رابعة في ثلاثية أو خامسة في رباعية أن يتابعه، ومن تابعه وهو يعلم بطل الصلاة، لكن بعض المصلين يتابعه جاهلًا، يقول: أنا مثله سهيت ما علمت حتى أني أسمع الناس يسبحون ما أدري ما هو الغلط الذي وقع فيه وهذا للأسف يقع من بعض المصلين لأنه ذاهل ما يدري، يقول: متى

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٤)، ومسلم (٥٧٢) عن عبدالله بن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كما تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وهو جَالِسٌ».

سلم الإمام سلمنا، هذا جهل عظيم والواجب أن تستحضر صلاتك، تهتم بحضور قلبك وخشوعه وتستحضر ما تقول، وتعرف ماذا أديت وماذا بقي من صلاتك حتى إذا سهى الإمام تنبهه؛ لأنه بشر مثلك فأما أنك تتابعه جاهلًا ساهيًا، نقول: هذا غفلة، وأما أن تتابعه وأنت تعلم أنه قد سهى وزاد فإنه لا يحل لك ذلك، على كلٍ نقول: لو وقعت هذه المسألة فالإمام استتم قائمًا وأقوام جلسوا وهم يعلمون أنه قد زاد فإنا نقول: لهم أن يجلسوا ويتشهدوا ويسلموا، ولا يلزمهم أن ينتظروه ليسلم بهم، وإن انتظروه فلا حرج، هؤلاء الذين أصابوا الصواب وجلسوا، نقول: أنتم الآن في حل، تتشهدون وتسلمون، وإن انتظرتموه حتى يأتي بهذه الركعة الزائدة وتسلمون معه؟ لا حرج، لكن الأقرب أنكم لا تنتظرونه، أما من تابعه وهو جاهل فلا حرج عليه، من تابعه وهو جاهل وزاد هذه الركعة فلا حرج عليه لكنهم يسجدون مع الإمام للسهو بعد التسليم، تبين لهم الآن أنهم زادوا واستمروا في هذه الركعة الزائدة إذا فرغوا، يجب عليهم أن يسجد للسهو عن هذه الركعة التي زادوها، ولا يسقط عنهم سجود السهو، الذي يأتي وقد فاتته ركعة والإمام قد زاد ركعة، هو لا يعلم غالبًا، فمثل هذا لو صلى هذه الركعة تصح منه، هو الآن جاء والإمام قد صلى خمس، هو فايته ركعة لكنه أدرك أربعًا في الظهر، نقول: صلاته صحيحة، وإنما الإشكال فيما إذا كان يعلم هل يتابع الإمام في هذه الزيادة بناءً على أنها الزيادة أو لا؟ هذه المسألة فيها نظر، بعض أهل العلم يجيز له المتابعة وأنه لو تابع فصلاته صحيحة؛ لأنه ليست زائدة في حقه وإن كانت زائدة في حق الإمام.

قال ﷺ: **(وَمَا عَدَا هَذَا، فَسُنَنٌ، لا تَبْطُلُ الصَّلاةُ بِعَمْدِهَا، وَلا يَجِبُ السُّجُوْدُ لِسَهْوِهَا)** يقول: انتبه فقد حصرت لك الأركان والواجبات، وما عداها فإنه سنن، كل ما لم يذكر هنا فهو إما سنة قولية أو سنة فعلية، يعني ما ليس بركن ولا واجب ليس في الصلاة أفعال مباحة، أفعال الصلاة كلها توقيفية وهي كلها مشروعة، إما ركن أو واجب أو سنة، فإذا حصرنا

الأركان الأربعة عشر والواجبات الثمانية فإنا نقول الباقي سنن وهي كثيرة، ولهذا لم يسمي شيئًا منها، إلا أنه قال: **(فَسُنَنٌ، لا تَبْطُلُ الصَّلاةُ بِعَمْدِهَا، وَلا يَجِبُ السُّجُوْدُ لِسَهْوِهَا)** وهذا صحيح مثال من أمثلتها، نقول: من البداية الآن في التكبير رفع اليدين عند التكبير وعند الركوع وعند الرفع من الركوع، وعند القيام من التشهد الأول للصلاة الثلاثية والرباعية، هذه أربع مواضع يسن أن يرفع يديه إلى حذو منكبيه أو فروع أذنيه، نقول: هذه سنة وآكدها عند تكبيرة الإحرام، كذلك وضع اليدين على الصدر حال قيامه قبل الركوع وبعد الرفع من الركوع، وبعد الرفع من الركوع بعض المصلين يجهلها، يعني يرفع يديه على صدره قبل الركوع لكنه إذا ركع ثم قام لا يردهما إلى صدره، وقد ألف سماحة شيخنا عبد العزيز بن باز قدس الله روحه رسالة في موضع اليدين بعد الرفع من الركوع وبين أن السنة دلت على أن موضعهما على الصدر كما كان قبل الركوع هذه أيضًا سنة، كذلك أن يكون نظره إلى موضع سجوده حال قيامه سنة، هذه كلها سنن أفعال، رفع اليدين ووضعهما على الصدر، والنظر إلى موضع السجود سنن أفعال، كذلك من سنن الأقوال، الاستفتاح والتعوذ والبسملة قراءة سورة أو آيات في الركعتين الأوليين وأحيانًا في الركعة الثالثة والرابعة، الزيادة على التسبيح في الركوع على التسبيحة الأولى، الأولى كما سبق واجبة فمن سبح ثنتين أو ثلاثة أو أربعة أو عشر، نقول: هذه سنن، وكذلك قول ما زاد على قول ربنا لك الحمد، ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد هذا واجب، فما زاد حمدًا طيبًا كثيرًا مباركًا فيه، ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد[1]، هذا سنة أن يقول المسلم

(١) أخرجه مسلم (٤٧٧) عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «كانَ رَسولُ الله ﷺ إذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قالَ: رَبَّنَا لكَ الحَمْدُ مِلْءُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ، ومِلْءُ ما شِئْتَ مِن شيءٍ بَعْدُ، أهْلَ الثَّنَاءِ والمَجْدِ، أحَقُّ ما قالَ العَبْدُ، وكُلُّنَا لكَ عَبْدٌ: اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِما أعْطَيْتَ، ولَا مُعْطِيَ لِما مَنَعْتَ، ولَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ».

بعد الرفع من الركوع في كل صلاة، ثم الزيادة في التسبيحات في السجود، والزيادة في قول ربي اغفر ثلاثًا، كذلك أن يسوي ظهره حال الركوع سنة فعلية، وأن يفرج أصابعه ويلقمها ركبته حال الركوع سنة، وأن يسجد مبتدئًا بركبتيه قبل يديه سنة، أن تصل الركبتين إلى الأرض قبل اليدين سنة، وكذلك أن يُوَتّر يديه أثناء ركوعه بل تكون كالوتر تكون اليدين منصوبتين مستقيمتين، يعني اليدين مفرجتين على الركبتين وبقية اليدين مفرجة ممدودة مشدودة، وكذلك في السجود المجافاة للعضدين عن الجنبين فلا يلتم ولا ينبطح انبطاحًا كما يفعل بعض من يزيد على السنة، وكذلك يجافي بطنه عن فخذيه وفخذيه عن ساقيه، وجعل اليدين حذو المنكبين أو عند الأذنين يسجد بينهم هذا سنة، والإكثار من الدعاء والإلحاح في السجود سنة، وكذلك بين السجدتين ما زاد عن رب اغفر لي، رب اغفر لي، واغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني واجبرني سنة، كذلك ما زاد بعد التشهد من الدعاء والاستعاذة بالله من أربع سنة، قوله في آخر صلاته ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، سنة، والدعاء بما يتيسر، اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، هذه سنة أن تقال قبل السلام وبعد السلام، التأمين سنة، أن يقول أمين وأن يجهر بها في الصلاة الجهرية، ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه، وهذا فضل عظيم، ولهذا ما حسدنا يهود على شيء مثل ما حسدونا على التأمين، فنحن إذا قرأنا الفاتحة نقول أمين اللهم استجب ونحصل مغفرة الرب، هذا فضلٌ عظيم وكرم إلهي ليس له حد، مجرد أنك تصلي وتقول أمين بعد الفاتحة يُغفر لك ذنبك، إذا وافق تأمينك تأمين الملائكة، وتجهر بهذا التأمين، وكذلك الجهر في الصلاة الجهرية والسر في الصلاة السرية، الإسرار في السرية والجهر في الجهرية هذه سنة، فلو سهى فجهر في السرية أو سهى فأسر في الجهرية، نقول: صلاته صحيحة؛ لأن الجهر سنة والإسرار سنة.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: الصوفية والرافضة يقولون: يا ولي الله اشفع لنا عند الله، لأنهم يقولون إنهم أحياء عند ربهم يرزقون، فنحن نطلب منهم الشفاعة مثل ما كان الصحابة يفعلون مع الرسول عليه السلام في حياته.

الجواب: هذا من الضلال المبين، وهذه من الطوام عند الرافضة والصوفية، أما الصوفية وغُلاتهم وكذلك الرافضة فهم كفار، غُلاة الرافضة الكفار الذين يألهون عليًا ويعبدونه من دون الله، هؤلاء كفار لا شك في كفرهم، وكذلك غُلاة الصوفية الذين يعتقدون في الأولياء أنهم ينفعون أو يشفعون، ينفعون ويجيبون دعاءهم ويرفعون ويكشفون ضرهم، نقول هذا كفر أكبر مخرج من الملة، وعندهم من الطوام أنهم يتركون الفرائض والواجبات ويرون أنهم بلغوا رتبة لا يتعبدون فيها، ويتأولون قول الله جل وعلا على غير وجهه ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴿٩٩﴾ ﴾ [الحجر] الصوفية يزعمون أن اليقين رتبة يصلها الإنسان وأنه يسقط عن التكليف، هذا والله من الضلال ومن تلاعب الشيطان بعقولهم، فنقول: قولهم هنا يا ولي الله اشفع لنا عند الله هذا جهل وهم إذا كانوا يريدون يسألون الله فيدعوه مباشرة، ولم يجعل الله جل شأنه بينه وبين أحد من خلقه وسائط يدعونه، أما دعاء النبي ﷺ للصحابة واستغفارهم فهذا صحيح وحق وليس خاصًا به ﷺ، إذا طلب المسلم من أخيه المسلم أن يدعو له فلا حرج، لأنه حي قادر، فإذا قال: ادع الله لي أو النبي ﷺ استغفر ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأنفال] الله جل شأنه قال يعني في حق المنافقين ﴿ إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ ﴾ [التوبة: ٨٠] فإذا دعا النبي ﷺ في حياته لأحد أو غيره، نقول: لا حرج لكن النبي ﷺ وهو أشرف الأولياء والسادات والصالحين وأفضل الأنبياء والمرسلين لا ينفع أحدًا بعد موته، ومن دعاه فقد أشركه مع الله، ولهذا اشتد غضب الله تعالى على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وكان ﷺ يحذر من ذلك غاية

التحذير، فلا يجوز لمسلم كائنًا من كان أن يدعو النبي ﷺ، ويسأله كشف حاجته ولا كشف كربته، وهو سيد السادات صلوات ربي وسلامه عليه، وأفضل الأنبياء والمرسلين، ولا يجوز أن يسويه بربه، فإن الله جل شأنه هو أعظم مسؤول وهو الذي يكشف الضر ويكشف الكربات، ومن ثم فهذا الضلال العظيم الذي يقولونه ويلبسون على الناس به، ضلال عظيم مثل ما يستشفعون ببعض الصالحين ويدعونهم ويتوسلون بهم، ثم يقول: إن الفاروق عمر توسل بعم نبيه ﷺ، نقول: هذا صحيح لأن العباس كان حيًا موجودًا فلما جاء الاستسقاء، قال: ادعُ لنا موجود، إذا كان ثمة رجل صالح، تقول له: ادع لي لا حرج، إنما الحرج أن تدعو ميتًا لا ينفع ولا يكشف ضرًا ولا يسمعك ولو سمعك ما استجاب، وحياة الأولياء والصالحين والشهداء ليست الحياة الحقيقية التي عليهم فيها تكليف ويسمعون ويجيبون، هذه حياة مثل حياة الشهداء ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران] يعني عليهم تكاليف الآن أو يسمعونك إذا تكلمت؟ نقول: هؤلاء أموات لكن الله جل شأنه أكرمهم وجعل حياتهم حياة خاصة حياة برزخية، وجعلهم في حواصل طير خضر يغدون إلى الجنة، لكن ليست الحياة التي فيها تكليف.

سائل يقول: جلسة الاستراحة هل تكون بعد التكبيرات؟ هل التشهد الأول والتشهد الأخير هي التحيات من الصلوات؟ التسميع، هل هو واجب على المأموم؟ التحميد، هل واجب على الإمام؟ من قام قبل التسليمة الثانية، ما حكمه؟

الجواب: جلسة الاستراحة قلنا إنها للحاجة، ولا يُسن فعلها إلا لمحتاج ككبير سن ومريض، فهو يجلس جلسة يسيرة قبل أن يقوم، ثم بعدها ينهض ويكبر، التشهد الأول التشهد والأخير هي التحيات كذا، نقول: نعم التشهد الأول فيه التحيات لله إلى الشهادتين ،والتشهد الأخير فيه هذا وزيادة اللهم صلي على محمد وآل محمد، التسميع واجب على الإمام

والمنفرد، ولهذا قال ﷺ: «**إِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ، فَقُولوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لكَ الحَمْدُ**»[1] فالمأموم لا يشرع له ولا يسن أن يقول سمع الله لمن حمده، بل إذا سمع الإمام يقول سمع الله لمن حمده، قال ربنا ولك الحمد، ولهذا التحميد للكل الإمام والمأموم والمنفرد، من قام قبل التسليمة الثانية، نقول: حسب حكمها فمن يرى وجوبها، نقول: لا يحل له القيام، قد نبه شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين إلى عدم فعل ذلك، لا ينصرف المأموم أو لا يقوم لأداء ما بقي من صلاته حتى ينصرف الإمام من صلاته ويسلم التسليمة الثانية، فإذا كنا نرى أن التسليمتين ركن أو حتى أنها واجبة، فلا ينفصل ولا ينصرف من صلاة إمامه ويأتي بما بقي حتى يسلم الإمام التسليمة الثانية.

سائل يسأل عن المسافر إذا صلى صلاة المغرب خلف المقيم الذي يصلي العشاء؟

الجواب: إذا كان المسافر يصلي المغرب والمقيم يصلي العشاء فإنه إن كانت هذه الصلاة الآن هو يصلي المغرب ويريد أن يصلي العشاء، فإنه إذا قام الإمام للركعة الرابعة جلس هذا المأموم الذي يصلي المغرب وأتى بالتشهد والصلاة على النبي ﷺ ولا يطيل، ليسلم ويدرك الإمام في الركعة الرابعة قبل أن يركع أو يرفع صلبه ليصلي معه العشاء فيكون قد أدى صلاة المغرب معه وأدى ركعة من صلاة العشاء وهذا أكمل، وإن انتظر حتى يسلم الإمام ويسلم معه لكنه حينئذ تفوته صلاة العشاء جماعة، إلا أن يكون معه رفقة قد دخلوا مع الإمام فهم يريدون أن إذا سلم الإمام أن يقومون ويصلون وحدهم جماعة لصلاة العشاء فلا حرج، الحاصل أنه إذا دخل خلف الإمام في صلاة الرباعية وهو يصلي المغرب فله بالخيار بين أمرين، إما أن يصلي ثم إذا قام الإمام للرابعة أتم صلاته وسلم وهذا يتأكد في حال كونه يريد أن

(١) أخرجه البخاري (٧٩٦)، ومسلم (٤٠٩).

يدرك الإمام في الركعة الرابعة فيصلي معه العشاء، أو أنه لا يريد أن يصلي مع الإمام فله أن ينتظر الإمام حتى يأتي إلى الرابعة ثم يتشهد ثم يسلم معه.

سائل يقول: إذا أتيت إلى الصلاة والإمام راكع وركعت معه ما فات من قراءة الفاتحة إذا كانت الصلاة لا تصح بغير قراءتها؟

الجواب: هذه تسقط الفاتحة فيه، هذه نص عليها أهل العلم، من جاء والإمام راكعًا فصلاته صحيحة بدليل إقراره ﷺ لأبي بكرة، فإن أبا بكرة جاء والنبي ﷺ راكعًا، فركع خلف الصف فأرشده النبي ﷺ إلى عدم تكرار ذلك قال: «**زادَكَ اللهُ حرْصًا ولَا تَعُدْ**»[1]، يعني لا تعد لهذا الفعل هي الرواية لا تعدو، لكن الصحيح أنه أنكر عليه الإسراع والركوع خلف الصف لكنه أجزأته صلاته لأنه أدرك الركوع، فمن أدرك الركوع سواءً في صلاة في الجماعة أو في الجمعة في الركعة الأخيرة فقد أدرك الصلاة، يعني تدرك الجماعة والجمعة والوقت بإدراك ركعة، فإذا جاء والإمام راكعًا فقد أدرك، وتسقط عنه الفاتحة، وقد سقط عنه هذا لأنه جاء متأخرًا والنبي ﷺ أقره على فعله ولم يأمره بإعادة الركعة لأنها فاتته قراءة الفاتحة، لكن إنسان كبر مع الإمام أو جاء والإمام قد كبر ولم يركع بعد، نقول: يتعين عليه قراءة الفاتحة على الصحيح سواءً كانت صلاته سرية أو جهرية، وسواءً كان إمامًا أو مأمومًا أو منفردًا، فالفاتحة ركن في حق الجميع.

أسأل ربي بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل ما تعلمناه وسمعناه حجة لنا لا حجة علينا، إن ربي قريب ودود مجيب وصلى الله وسلم وبارك وأكرم

(١) أخرجه البخاري (٧٨٣).

وأنعم على خيرته من خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ التَاسِع عَشَر]

[كتابُ الصَّلَاة]

[بَابُ سُجُودُ السَّهْوِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس التاسع عشر من دروس شرح عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامه ﷺ»، فقد انتهينا في الدرس الماضي من باب صفه الصلاة واليوم درسنا في باب سجود السهو.

قال ﷺ: (**بَابُ سُجُودُ السَّهْوِ**) أضاف السجود للسهو لأنه سببه، ومناسبة ذكر باب سجود السهو عقب الصلاة أو عقب صفة الصلاة، لما ذكر المؤلف ﷺ الصلاة وبيّن شروطها وأركانها وواجباتها وسننها، وكان المسلم لا يسلم من سهوٍ يعتريه في صلاته غالبًا من زيادةٍ أو نقصٍ أو شك، ناسب أن يذكر أحكام هذا السهو وما يترتب عليه من سجود السهو الذي يعد جابرًا، وما يجبر الخلل في الصلاة ثلاثة أشياء: أولها الاستغفار، ولهذا سُن للمسلم أول ما يسلم من صلاته فريضة كانت أو نفلًا أن يقول: استغفر الله، استغفر الله، استغفر الله، هذا هو الجابر الأول، ثم سجود السهو إن حصل في الصلاة نقصٌ أو زيادةٌ أو شك، ثم صلاة التطوع فإن الله تعالى يجبر بها ما قد يكون في الصلاة المفروضة من نقص، ولما كان سجود السهو متصلًا بالصلاة ناسب تقديمه على باب صلاه التطوع.

قال ﷺ: (**بَابُ سُجُودُ السَّهْوِ**) وهذا السجود مشروعيته من خصائص هذه الأمة المحمدية على نبيها أفضل الصلاة وأتم التسليم، (**وَالسَّهْوُ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ**) أي ثلاثة أنواع،

وهي أسبابه التي متى وُجد واحدًا منها سجد المسلم للسهو **(أَحَدُهَا: زِيَادَةُ فِعْلٍ مِنْ جِنْسِ الصلاة كَرَكْعَةٍ، أَوْ رُكْنٍ، فَتَبْطُلُ الصَّلاةُ بِعَمْدِهِ، وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ)** إذن بدأ ﷺ بالزيادة، وذكر أن الزيادة التي سيتكلم عنها والتي يجبرها بسجود السهو، ما كان من جنس الصلاة، كأن يزيد في الرباعية خامسة أو في الثنائية ثالثة أو في الثلاثية رابعة، هذه زيادة ركعة في الصلاة أو يزيد ركوعًا أو سجودًا، إذن زيادة فعلٍ من جنس الصلاة، هذا هو القسم الأول من الزيادة، وهي أن تكون الزيادة من جنس الصلاة ركنًا أو ركعةً أو نحو ذلك، فإن فعله عمدًا بطلت صلاته إجماعًا، كمن صلى الظهر خمسًا أو ركع في ركعة من ركعات الفريضة ركوعان، فإن صلاته تبطل إجماعًا؛ لأنه خالف فعل النبي ﷺ وترتيب الصلاة ونسقها، وخالف قوله ﷺ: **«صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»**[1]، **(وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ)** وهذا هو المراد، أن هذه الزيادة إن كانت من جنس الصلاة وكان فاعلها ساهيًا ناسيًا فإنه يجبرها، أي يجبر هذه الزيادة بسجود السهو ترغيمًا للشيطان.

قال ﷺ: **(وَإِنْ عَلِمَ وَهُوَ فِي الرَّكْعَةِ الزَّائِدَةِ، جَلَسَ فِي الحَالِ)** متى ما قام إلى ركعةٍ خامسةٍ في رباعيةٍ أو ثالثةٍ في ثنائيةٍ أو رابعةٍ في ثلاثية فإنه متى ما علم بهذه الزيادة أو ذُكِّر وجب عليه الرجوع في الحال، ولا يستمر في زيادته فإن استمر بعد علمه وتيقنه أو غلبة ظنه بطلت صلاته، وكذلك من تابعه وهو يعلم، إذن إذا قام الإمام إلى خامسةٍ في الرباعية فتنبه أو نُبه وجب عليه أن ينحط ولا يكبر؛ لأنه قام إلى خامسة بتكبير كان الأصل أن يقول: الله أكبر، ويجلس للتشهد الأخير، لكنه سها وغفل وذَهل فقام، قال: الله أكبر ثم نهض، نقول: متى ذكر سواءً في أثناء نهوضه أو بعد استتمام قيامه، أو شروعه في القراءة أو في الركوع أو بعد الرفع من الركوع، متى علم وجب عليه أن ينحط جالسًا، ويأتي بما بقي من صلاته من التشهد

(١) أخرجه البخاري (٦٣١)، ومسلم (٦٧٤).

والصلاة على النبي ﷺ، ثم يسلم ثم يسجد للسهو بعد السلام؛ لأنه زاد في الصلاة قيامًا، وربما قيامًا و قراءةً وركوعًا، فلا يجمع بين زيادتين في الصلاة، هذه الزيادة الأولى حصلت سهوًا فلا يسجد للسهو قبل السلام؛ لأنه حينئذٍ يجمع في الصلاة بين زيادتين بل يسلم ثم يسجد، وذلك أن هذه ليست جبرًا للصلاة وإنما هي ترغيمٌ للشيطان فناسب وضعها عقب السلام، ومن علم من المأمومين بزيادة إمامه وقيامه لخامسةٍ في رباعية مثلًا، فإنه يجب عليه أن يسبح به وهو جالس ولا يتابعه، فإن تابعه وهو يعلم زيادته بطلت صلاته سواءً علم الزيادة أو علم الزيادة والحكم، فبعض المأمومين يقول: أنا أعلم أنه زاد لكني لا أعلم أن صلاتي تبطل إذا تابعته، نقول: تبطل صلاتك سواءً علمت بالحكم أو لم تعلم به؛ لأنك زدت في الصلاة ركعة، والإمام لا تبطل صلاته لأنه ساهي ناسي لكنك أنت تعلم الزيادة، فيتعين عليك ويتحتم أن تسبح به وأنت جالسٌ، فإن قال: أنا لا أعلم، أصابني ما أصاب الإمام، أنا في ذهولٍ أو نسيانٍ أو سهوٍ، نقول: لا حرج، فمن تابعه وهو يحسب أنه مصيبٌ فصلاته صحيحة، لكن الحرج و بطلان الصلاة إنما هي على من تابعه وهو يعلم بالزيادة سواءً اقترن مع العلم بالزيادة العلم بالحكم، أو قال: أنا أعلم الزيادة دون العلم بالحكم، وإذا سبح بالإمام ثقتان فأكثر وجب عليه الرجوع ما لم يتيقن صواب نفسه، أو يغلب على ظنه خطأ المسبحين به، أما إذا تيقن صواب المسبحين والمنبهين له، أو غلب على ظنه صوابهم و خطأه أو استوى عنده الأمران والاحتمالان وجب عليه الرجوع، إذن يجب على الإمام أن يرجع لتسبيح من سبح به إذا كانوا اثنان فصاعدًا، في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا تيقن صوابهما، فحينئذٍ لا وجه للاستمرار بل يجب عليه أن ينحط جالسًا.

الحالة الثانية: إذا غلب على ظنه صوابهما وخطأ نفسه، قال: الغالب أنهم على صواب وأني أخطأت لأنه مترددٌ في الأصل، هل هذه الركعة الرابعة فيجلس أو أنها الركعة الثالثة فيقوم؟ فقام يحسب أنها الرابعة، عنده شيء من التردد، فإذا سبح به من سبح، فإنه يغلب على ظنه إن لم يصل إلى اليقين أنهم على صوابٍ وأنه على خطأ فيتعين عليه الرجوع، وأحيانًا يستوي عنده الاحتمالان، يقول: أنا مستوي عندي، لا أدري والله أنا مصيبٌ أم مخطئ، أم هم مصيبون أم مخطئون، الأمر يحتمل هذا وهذا، نقول: يجب عليك أن ترجع إذا كانا اثنان، فكيف إذا كانوا أكثر وثقات، ليسوا من الصغار أو من لا يفقه، كانوا من أهل المسجد القريبين منه من ذوي الأحلام والنهى، فسبح به ثلاثة، أربعة، وأحيانًا عشرة، يسمع أصواتهم و جلبة الأصوات، فهذا يحدث عنده شكًا في نفسه، إما أنه يتيقن صوابهم، أو يغلب على ظنه صوابهم، أو يستوي عنده الاحتمالان، فيجب عليه في هذه الحالات الثلاث أن يرجع، متى يجوز له الاستمرار؟ إذا تيقن صواب نفسه، يقين ليس مجرد ظن، وبعض أهل العلم قال: ويلحق به إذا غلب على ظنه صواب نفسه، ومسألة غلبة صواب نفسه هذه فيها قولان لأهل العلم، منهم من يرى أنه إذا غلب على ظنه صواب نفسه فإنه يخطئ نفسه مادام أنه سبح به ثقتان فأكثر، ويعتبرون أن تسبيح الثقتين فأكثر أقوى من غلبة ظنه، أما إذا تيقن فإنه يستمر، لكن المأموم المتيقن صواب نفسه وأن الإمام قد زاد لا يحل له أن يتابعه، فإن تابعه بطلت صلاته، إذا سبح به ثقتان أو نُبه أو تنبه فإنه ينحط ويكمل ما بقي في صلاته ثم يسجد للسهو بعد السلام.

قال ﷺ: **(وَإِنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ فِيْ صَلاتِهِ، أَتَى بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا، ثُمَّ سَجَدَ)** كأن يسلم عن ركعتين في الرباعية، صلى ركعتين ثم سلم، أو صلى في الرباعية ثلاث ركعات ثم سلم، فإنه يجب عليه أن يأتي بما بقي من صلاته ثم يسلم ثم يسجد للسهو بعد السلام كذلك، لأن هذه الصورة في الحقيقة هي صورة زيادة، هي كسابقتها، الأولى زاد ركعة أو زاد ركوعًا أو زاد سجودًا، وهذه سلم عن نقصٍ في صلاته فإنه يأتي بما بقي عليه من هذا النقص، ويدل على

ذلك حديث أبو هريرة المخرج في الصحيحين في قصة ذي اليدين المشهورة، فإن النبي ﷺ صلى بأصحابه فسلم عن ركعتين في إحدى صلاتي العشي، فخرج السرعان من الناس، وقام ﷺ إلى خشبةٍ منصوبةٍ في المسجد فوضع عليها يديه وهو غضبان، فقام رجلٌ في يديه طول، يقال له: ذو اليدين، فقال: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله، قال: «**لَمْ أَنْسَ ولَمْ تُقْصَرْ**»[1]، ثم سأل رسول الله ﷺ عن هذا الذي حدث أحقٌ ما يقول، فهابه وكان في الصحابة أبو بكر وعمر ﷺ فهابا رسول الله و لم يسألاه، لكن ذو اليدين ﷺ سأل رسول الله ﷺ سؤال طالب العلم المؤدب، قال: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ هو يعلم الآن أنه ﷺ سلم عن ركعتين، فيحتمل أن يكون الله جل شأنه نسخ هذه الصلاة وغير أحكامها والله جل شانه ينسخ ما يشاء ويثبت ما يشاء، فقدم بين يديه سؤال، يقول هذه الصلاة قُصرت يا رسول الله؟ تغيرت أم نسيت؟ فظن ﷺ أن ذلك لم يحصل، وأنه لم يقصر صلاته وأنه لم يسهَ ولم ينسَ، وأن الصلاة لم يتغير عددها ولا شيء من صفاتها ولا أحكامها، فلما سأل الصحابة ﷺ أخبروه أنه صلى ركعتين، فانفتل ﷺ وصلى ما بقي من صلاته ثم سلم ثم سجد للسهو بعد السلام، وهذه كلها تدخل في الزيادة لأنه زاد في الصلاة تسليمًا وهو أنه سلم مرتين، سلم هذا التسليم الزائد ثم أتى بما بقي من الركعتين ثم سلم، فأصبحت الصلاة تامة لكن فيها زيادة تسليم في الوسط وهو تسليم سهو، فسجد ﷺ عقب السلام، في هذه القصة حدث من الصحابة ﷺ كلام مع رسول الله ﷺ، وربما يُقال إنه كلامٌ طويل فيه أخذٌ وعطاء، وفيه أيضًا خروج بعض السرعان من المسجد وفيه حوارٌ بين ذو اليدين ورسول الله ﷺ والرسول مع أصحابه، فدل على أن هذا الحديث لمصلحة الصلاة لا يضر وإن طال، وأنه لا تبطل صلاتهم بل يبنون على ما مضى و إن تكلموا وتفرق بعضهم وخرج، وأخذ بعضهم في الحديث، لكن الحديث كله وجله في أمر الصلاة وشأنها وهل قصرت أو تامة، فعُلم من هذا أن مثل هذا إذا حدث لا

(١) أخرجه البخاري (١٢٢٩)، ومسلم (٥٧٣).

يُبطل الصلاة، وأن الإمام لا يستأنفها بل يكمل ما بقى مادام أن الحديث كان في مصلحة الصلاة، وهو في الغالب قصير مهما طال فإنه قصيرٌ ومن ثم فإنهم يبنون على ما مضى.

قال ﷺ: **(وَلَوْ فَعَلَ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الصَّلاةِ، لاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، فَإِنْ كَانَ كَثِيْرًا، أَبْطَلَهَا، وَإِنْ كَانَ يَسِيْرًا، كَفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِيْ حَمْلِهِ أُمَامَةَ[1]، وَفَتْحِ البَابِ لِعَائِشَةَ[2]، فَلا بَأْسَ بِهِ)** إذن يقول ﷺ لما فرغ من الزيادة التي هي من جنس الصلاة، شرع في بيان الزيادة التي ليست من جنس الصلاة، كالكلام والحركة والأكل والشرب وغير ذلك مما ليس من أفعال الصلاة.

قال ﷺ: **(وَلَوْ فَعَلَ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الصَّلاةِ، لاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، فَإِنْ كَانَ كَثِيْرًا، أَبْطَلَهَا)** يعني إذا تحرك حركات كثيرة ليست من جنس الصلاة، فإن تلك الحركة والفعل تبطل الصلاة، قالوا تبطلها إذا كثرت وتوالت، وإن كان هذا الفعل الذي ليس من جنس الصلاة يسيرًا فإنه يُعفى عنه، لأنه ﷺ حمل أُمامة بنت أبي العاص بنت بنته رضي الله عن بنته وبنتها وعن صحب رسوله الله ﷺ وصلى وسلم على رسوله، حملها وهذا الحمل فيه حركة، يحملها إذا قام ويضعها إذا سجد فهذا تكرر منه لكنه ليس كثيرًا وليس متواليًا ولا فاحشًا، فعُلم أن مثل هذا الفعل يعفى عنه، ومثله فتح الباب لأم المؤمنين عائشة ﷺ، قد خرج أصحاب السنن أنه ﷺ تقدم وفتح الباب لها وهو يصلي، فعلم أن مثل حركة فتح الباب ومثل حمل الصغير هذا مما يعفى عنه، إذن الذي لا يعفى عنه هو الفعل المتوالي الكثير الفاحش الذي ليس من جنس الصلاة ولا لمصلحة الصلاة وهذا هو الذي يحصل من بعض المصلين للأسف، فتجده يتحرك حركاتٍ كثيرة يرفع شماغه وينزله ويضع يديه ويرفعها، ويصلح قلمه

---

(١) أخرجه البخاري (٥١٦) عن أبي قتادة الحارث بن ربعي ﷺ: «أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ كانَ يُصَلِّي وهو حَامِلٌ أُمَامَةَ بنْتَ زَيْنَبَ بنْتِ رَسولِ اللهِ ﷺ، ولِأَبِي العَاصِ بنِ رَبِيعَةَ بنِ عبدِ شَمْسٍ، فَإِذَا سَجَدَ وضَعَهَا، وإذَا قَامَ حَمَلَهَا».

(٢) أخرجه أبو داود (٩٢٢)، والترمذي (٦٠١) عن أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: «كان النَّبيُّ ﷺ يُصلِّي في البَيتِ، والبابُ عليه مُغلَقٌ، فجِئتُ، فمَشَى حتى فَتَحَ لي»، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٦٠١).

ويصلح شماغه وعقاله وحركاتٍ كثيرة متوالية، نقول: هذا لا يشك فيه عاقل بأنها ليست صلاة، فإن الصلاة أقوال وأفعال مخصوصة وقد أدخلها أفعال ليست من جنسها وزاد فيها ووالى فتبطل صلاته، إذا شك في هذه الزيادة، هل هي مما يفحش ويكون مبطلًا أو لا؟ فإنا نقول: يأخذ باليقين، وهو أن هذه الصلاة لا تصح لأن الصلاة وجبت في ذمته بيقين فلا تبرأ إلا بيقينٍ مثله، ولا يسقط الواجب و تبرأ الذمة من عهدته إلا بيقين، فمن أكثر الحركة بالصلاة بطلت، ومثل ذلك من أكل، أو شرب، أو تكلم، أو تنحنح بلا حاجة فبان حرفان فأكثر، كل ذلك نص عليه الفقهاء ﷺ أنه مبطلٌ للصلاة لكن النحنحة بدون حاجة، أما إذا دعت الحاجة فلا حرج، حتى البكاء وهو مما يشرع، قالوا: لا يبكي بصوت وينتحب بل يكظم ما استطاع، وهذا هدي النبي ﷺ وهدي أصحابه وأتباعه ﷺ، يبكون ولصدورهم أزيزٌ كالمرجل لكن لا يبكون بصوتٍ مسموع وهذا لا ينافي الخشوع، أن يكظم الإنسان ما استطاع وأن تخنقه العبرة لكن لا يرفع صوته ويصيح في صلاته كصياح من هو خارج الصلاة.

قال ﷺ: **(الضَّرْبُ الثَّانِيْ)** أي السبب الثاني والنوع الثاني من أنواع السهو **(النَّقْصُ، كَنِسْيَانِ وَاجِبٍ، فَإِنْ قَامَ عَنِ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ، فَذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا، رَجَعَ، فَأَتَى بِهِ، وَإِنِ اسْتَتَمَّ قَائِمًا، لَمْ يَرْجِع)**، يقول ﷺ: **الضَّرْبُ الثَّانِيْ** من أضرب وأنواع وأسباب السهو النقص وهو ضد الزيادة، الزيادة تقدم بيانها، هنا يقول: **النَّقْصُ، كَنِسْيَانِ وَاجِبٍ**، الواجبات الثمانية التي سبق بيانها في الدرس الماضي، مثالٌ على النقص الموجب لسجود السهو، مَثَّلَ ﷺ على ذلك بترك التشهد الأول وهو واجبٌ، الجلوس وقول التحيات، فإن قام عن التشهد الأول لم يجلس أو جلس ولم يقل التحيات لله فقد ترك واجبًا، قال: **فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا، رَجَعَ، فَأَتَى بِهِ**، يعني نهض وفارقت أليتاه قدميه أو عقبيه، فإنا نقول: يرجع، مادام أنه نهض ولم يستتم قائمًا فليرجع لما جاء في الحديث في وهو في السنن وهو حديثٌ صحيح: **«إذا قام فلم**

يستتم فليرجع، وإن استتم فلا يرجع»[١] إذن جعل ﷺ الضابط الاستتمام، فإن استتم قائمًا لم يرجع وإلا فليرجع.

قال ﷺ: **(فَذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا، رَجَعَ، فَأَتَى بِهِ)** يعني جلس وأتى بالتشهد الأول ثم إذا فرغ من صلاته سجد للسهو قبل السلام، لفعله ﷺ كما في حديث ابن بحينة: **«أنه ﷺ صلى بأصحابه فلم يجلس للتشهد الأول، واستتم قائمًا فسبح به أصحابه فلم يرجع ﷺ، فلما فرغ من صلاته انتظروه يسلم، فلم يسلم حتى سجد سجدتين»**[٢]، فدل هذا على أن من ترك واجبًا من واجبات الصلاة كالتشهد الأول، أو الجلوس له، أو التسبيحات في الركوع، أو السجود، أو قول سمع الله لمن حمده، أو قول ربنا ولك الحمد، إذا ترك واجبًا من هذه الواجبات فإنه يجبره بسجود السهو، والجابر يكون داخل الصلاة وفي صلبها؛ لأنه يجبر، أما الأول فهو ترغيمٌ للشيطان، ولهذا فرّق الشارع بينما كان جابرًا جعله في صلب الصلاة وما كان ترغيمًا جعله عقب الصلاة ودبر الصلاة بعد السلام، إذا هم أن يقوم ولم يقم و لم تفارق أليتاه عقبيه فإنا نقول: هذا لا يسجد ولو أنه همّ وكان عازمًا على القيام لكنه تنبه قبل أن تفارق أليتاه عقبيه فإنه لا يسجد لأنه لم يزد في الصلاة فعلًا.

قال ﷺ: **(وَإِنِ اسْتَتَمَّ قَائِمًا، لَمْ يَرْجِعْ)** للحديث المتقدم، لكن لم يرجع وجوبًا أو استحبابًا؟ بمعنى أن استمراره هل هو على سبيل الوجوب أم على سبيل الاستحباب، وبعبارةٍ أخرى

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٢٠٨)، وأحمد (١٨٢٤٨) عن المغيرة بن شعبة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إذا قام أَحَدُكم من الرَّكعَتَينِ فلم يَستَتِمَّ قائمًا فليجلِسْ، فإذا استَتَمَّ قائمًا فلا يجلِسْ»، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢٤)، ومسلم (٥٧٠) عن عبدالله بن مالك بن بحينة ﷺ قال: «صَلَّى لَنَا رَسولُ اللهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِن بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ معهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ ونَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وهو جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ».

هل رجوعه حينئذٍ محرمٌ أم مكروه؟ قولان لأهل العلم هما روايتان عن أحمد ﷺ، قيل بالكراهة وقيل بالتحريم، والصحيح التحريم لعدم الصارف؛ لأنه ﷺ قال: **«فإن استتم قائمًا فلا يرجع»** ولأنه ﷺ في حديث ابن بحينه لم يرجع وقد استتم قائمًا، فاستمر صلوات ربي وسلامه عليه ولم يرجع، فعُلم أن العبرة بالاستتمام قائمًا، الذين قالوا إنه يكره له الرجوع ولا يحرم، قالوا: لأنه شرع في ركن غير مقصود، فرّقوا بين من استتم قائمًا وبين من استتم وشرع في القراءة، قالوا: إذا استتم وشرع في القراءة حرم عليه الرجوع؛ لأنه شرع في ركن القيام، والركن الثاني وهو القراءة، قالوا: والقراءة ركنٌ مقصود، وأما إذا استتم قائمًا ولم يشرع في القراءة، فقالوا: يكره له أن يرجع؛ لأنه لم يشرع في ركنٍ مقصود، نقول: سبحان الله، من أين أتيتم بهذا التفريق، والقول بأن في الصلاة ركنٌ مقصود وركنٌ غير مقصود، ليس في الصلاة ركنٌ غير مقصود ولا واجب غير مقصود، بل أفعال الصلاة كلها مقصودة، بدليل أن من لا يحسن الفاتحة يجب عليه أن يقرأ ويسبح و يهلل قدر الفاتحة، فعُلم أن القيام مقصودٌ لذاته وأنه ليس فقط لقراءة الفاتحة، هم يقولون إنه مقصودٌ لقراءة الفاتحة وليس مقصودًا لذاته، نقول: أرأيتم من لم يحسن الفاتحة كمسلمٍ حديث، هل يقف أو لا يقف؟ نقول: بل يقف، ماذا يفعل؟ نقول: يسبح ويهلل ويكبر قدر الفاتحة، ثم إن الشارع جعل القيام مقصودًا بدليل أنه رتب عليه أجرًا تامًا وجعل أجر من صلى وهو قادرٌ على القيام صلاة النافلة أن أجره على النصف، فإذا صلى قاعدًا وهو يقدر على القيام في صلاة النافلة فصلاته صحيحة لكن أجره على النصف، أين ذهب النصف؟ ذهب لتركه القيام، فعُلم أن القيام مشروعٌ ومقصود، ومن ثم فالصحيح من قولي أهل العلم أن من استتم قائمًا حرم عليه الرجوع.

قال ﷺ: (**وَإِنِ اسْتَتَمَّ قَائِمًا، لَمْ يَرْجِعْ**) ولم يفصل هنا، فنقول: الحالة الثالثة إذا استتم قائمًا وشرع في القراءة، هذا يَحْرُم إجماعًا، يحرم عليه أن يرجع، إذا شرع بالفاتحة حرم الرجوع إجماعًا، ونحن نقول: حتى ولم يشرع في القراءة يحرم الرجوع، ومن ثم فإن الإمام لا يرجع

مهما سبح به من سبح، والمأموم أيضًا لا يلبس على إمامه ويشوش عليه، إذا رآه استتم قائمًا لا يكثر من التسبيح، يكفي الإمام أنه سمع من سبح به ليعلم بأنه ترك هذا الواجب، فإذا فرغ من صلاته سجد قبل أن يسلم، هذه فائدة التسبيح هي التنبيه فقط، ليس التسبيح أن تستمر سبحان الله سبحان الله لتشوش عليه حتى يرجع، نقول: هذا جهل من بعض المأمومين ويوافق الجهل بعض الأئمة فربما سبح عليه أناس كثر فرجع، إما أنه يحسب أنه يلزم الرجوع أو أنه ما يدري الآن ما الذي حصل في صلاته، لما كثر عليه التسبيح ربما يلتبس عليه فيجلس، ويقع في الإثم والخطأ في صلاته بسبب هذا التسبيح، إذن التسبيح إذا كان لترك واجب يكفي من ثقتين أو ثلاث أو أربع يعلمونه أنه ترك الجلوس للتشهد الأول.

قال ﷺ: **(وَإِنْ نَسِيَ رُكْنًا، فَذَكَرَهُ قَبْلَ شُرُوْعِهِ فِيْ قِرَاءَةِ رَكْعَةٍ أُخْرَى، رَجَعَ، فَأَتَى بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ ذلِكَ، بَطَلَتِ الرَّكْعَةُ الَّتِيْ تَرَكَهُ مِنْهَا)** يقول ﷺ: في نسيان الركن، الركن لا يجبر بسجود السهو لابد منه، ولو كان هذا الركن المتروك تكبيرة الإحرام لم تنعقد الصلاة، وهذا أمرٌ عظيم يجب الانتباه له، أن تكبيرة الإحرام ركنٌ لا يجبر بسجود سهوٍ ولا تصح صلاته، فلو وقف مع المصلين وقرأ الفاتحة وركع وسجد وفعل جميع أفعال الصلاة، غير أنه لم يقل: الله أكبر عند تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته، مثل الحاج لو ذهب لمكة وفعل أفعال الحج كلها غير أنه لم ينوِ بقلبه الدخول في النسك، لما وصل الميقات ما قال شيء ولا نوى شيء دخل هكذا، ما نوى ولا خطر في باله شيء وقال: أنا أحسب أن نية الحج هي أني خرجت من بلدي حاجًا، نقول: نية الحج هذه موجودة عند الإنسان من حين ما يخرج من بلده، من بيته، يقول: أنا بروح أحج لكن ليست هذه النية المرادة وليس هذا هو الإحرام الذي لابد منه، الإحرام هو نية الدخول في النسك وهذا يكون عند الميقات، ينوي بقلبه أنه يدخل في النسك ويلبي، أو يسوق الهدي، فلو فعل أفعال الحج كلها بدون أن ينوي الدخول في النسك، نقول: لا ينعقد لك حج لكن هذا نادر ما يوجد لأن الحاج أول ما يصل الميقات تجده يتهيأ ويفعل ما

يُسن فضلًا أن يتركك الإحرام لكن نقول لو أنه ترك الإحرام لم ينعقد نسكه، وكذا هنا لو ترك تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته لكن إن كان هذا الركن غير تكبيرة الإحرام كركوعٍ أو سجودٍ أو جلوسٍ بين السجدتين فهذا لا يخلو من حالات.

قال ﷺ: **(وَإِنْ نَسِيَ رُكْنًا، فَذَكَرَهُ قَبْلَ شُرُوْعِهِ فِيْ قِرَاءَةِ رَكْعَةٍ أُخْرَى، رَجَعَ، فَأَتَى بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ)** يقول: إن كان هذا الركن المنسي ذكره في صلاته، فلا يخلو إما أن يذكره قبل أن يصل للقراءة في الركعة التي تليه فحينئذٍ يتعين عليه الرجوع إلى هذا الركن، مثال ذلك: مسلمٌ صلى الركعة الأولى بسجدة واحدة وبدل أن يجلس بين السجدتين ثم يسجد ثانيةً قام من سجدته الأولى لركعته الثانية، يقولون: إذا استتم قائمًا وشرع في القراءة، فإن الركعة الثانية تكون محل الأولى وتكون الأولى لاغية، هذا هو الظاهر في المذهب عندهم ﷺ، والقول الثاني: أنه يلزمه الرجوع حتى يصل إلى مثله من الركعة الثانية فإذا وصل إلى مثله من الركعة الثانية، سقطت الأولى ولغت وبطلت وحلت الثانية محل الأولى، وهذا هو الأقرب، أنه إذا ترك ركنًا إن ذكره قبل أن يصل إلى مثله في الركعة التي تليه فإنه يرجع إليه، ففي هذا المثال استتم وشرع ثم تذكر أنه لم يسجد إلا سجدة، نقول: ينحط جالسًا ويجلس بين السجدتين ثم يسجد ثم يقوم ثم إذا فرغ من صلاته سلم وسجد للسهو عقب السلام، لأنه زاد في الصلاة هذا القيام، فيرجع إليه مادام أنه لم يصل إلى مثله، فإذا لم يذكر إلا وهو في الركعة الثانية، لما سجد السجدة الثانية في الركعة الثانية تذكر أنه لم يسجد في الركعة الأولى إلا سجدة واحدة، نقول: هذه الركعة الثانية صارت هي الأولى ثم ابني عليها، فإذا كانت الصلاة أربع فهذه الثانية هي الأولى ثم هات ثانية وثالثة ورابعة، تكون صلاته في الأخير خمس ركعات لأن الركعة الأولى نسي منها ركنًا ولم يذكره حتى وصل إلى مثله في الركعة التي تليه، فتكون ثانيته هي الأولى، وثالثته هي الثانية، ورابعته هي الثالثة، وخامسته هي الرابعة، وهذا هو الأقرب، إذن في المذهب قولان، القول الأول: ما ذكره المؤلف هنا وهو المشهور في المذهب، أنه يرجع ما لم

يشرع في القراءة في الركعة التي تليه، والقول الثاني: أنه يرجع ما لم يصل إلى مثله وهذا أقرب وهذا هو اختيار الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وتلميذه شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين رحم الله الجميع من أهل العلم، إذن نقول: الصحيح أنه إذا ذكره قبل أن يصل إلى مثله يرجع إليه ويكمل ما ترك وما بقي ويبني عليه ثم يسجد للسهو عقب السلام، وأما إن وصل إلى مثله قبل أن يتذكر فإن هذه الركعة تحل محل الأولى، قال ﷺ: **(وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ ذلِكَ، بَطَلَتِ الرَّكْعَةُ الَّتِيْ تَرَكَهُ مِنْهَا)** إذا ذكره بعد ذلك يعني لم يذكره إلا بعد أن شرع في القراءة على المذهب أو بعد أن وصل إلى مثله، إذا ذكره بعد ذلك بطلت الركعة التي تركه منها وحلت هذه الركعة محلها وهذا هو الصحيح.

قال ﷺ: **(وَإِنْ نَسِيَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَذَكَرَ فِي التَّشَهُّدِ، سَجَدَ فِي الحَالِ، فَصَحَّتْ لَهُ رَّكْعَةٌ، ثُمَّ يَأْتِيْ بِثَلاثِ رَكَعَاتٍ)** هذا يتصور؟ هذا مثال فقط للتقريب، يعني إنسان صلى أربع ركعات نسي من كل ركعة سجدة يعني سجد في كل ركعة سجدة واحدة، نقول: يعني هذا مسكين ذاهل وقلبه بعيد عن الصلاة، ما يتصور أنه في كل ركعةٍ يسهو فيسجد سجدة واحدة ويقوم للركعة الثانية، يقول ﷺ: **(إِنْ نَسِيَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَذَكَرَ فِي التَّشَهُّدِ، سَجَدَ فِي الحَالِ)** يعني أتى بهذه السجدة الأخيرة، جاء بالسجدة الثانية لتصح له هذه الركعة، يعني الركعة الأولى ما سجد إلا سجدة، والثانية سجدة، والثالثة سجدة، والرابعة سجدة، ثم لما جلس في التشهد تذكر أنه ما سجد إلا سجدة واحدة في هذه الركعة، يقول: هذه أن الركعة يمكن إصلاحها بمعنى أنه يسجد الآن ثانية فتكون هذه الركعة هي الأولى، والركعات الأول التي لم يأتي فيها إلا بسجده بطلت، ولهذا قال: **(فَصَحَّتْ لَهُ رَّكْعَةٌ)** واحدة من هذه الأربع ركعات **(ثُمَّ يَأْتِيْ بِثَلاثِ رَكَعَاتٍ)** هذا مثال تقريبي للتوضيح وإلا فإن المسلم قد يسهو مرة مرتين أما أن يسهو في كل صلاة أربع ركعات كل ركعة يسهو فيها ويترك

سجودًا هذا بعيدٌ، من سها بالمناسبة وتكرر سهوه في الصلاة فإنه يسجد سجدتان فقط على الصحيح لئلا يلزم الدور والتكرار، فلا يسجد أكثر من سجدتين وإن سها أكثر من سهو.

قال ﷺ: (**الضَّرْبُ الثَّالِثُ: الشَّكُّ**) هذا هو النوع الثالث والسبب الثالث من أسباب سجود السهو، وهو الشك وهو مطلق التردد، يقولون: الشك هو استواء الأمرين، إذا شك الإنسان بين أمر حصل أو لم يحصل فإنه إذا استوى عنده الأمران فهذه حالة الشك، فإن قوي احتمال أحدهما فإن هذا القوي يسمى ظنًا، والضعيف المقابل يسمى وهمًا، إذا استوى الطرفان فهذه حالة شك، وإذا غلب أحدهما فإن الغالب يسمى ظنًا والمغلوب يسمى وهمًا، ثم إن هذا الظن قد يقوى فيصير غلبة ظن حتى يصل أحيانًا إلى اليقين، هذا الشك يرد في الصلاة كما يرد في غيرها، وهو معتبر ويعمل به على ما يأتي تفصيله، إلا أن يكون غالبًا يكون الإنسان كل ما صلى شك كل ما فعل شيئًا شك، نقول: هذا لا يلتفت إلى شكه، ومثله من عنده الوسواس المتكرر، ما يفعل طهارةً أو صلاةً إلا ويوسوس فيها، إما أنه يتكرر في كل صلاته أو أنه يغلب عليه الوسوسة، وكذلك الشك بعد الفراغ من العبادة، كلما صلى شك أنه ما قرأ الفاتحة، أنه ما ركع، أنه ما سجد، بعد الفراغ نقول : لا تلتفت، إذن الشك لا يلتفت إليه إذا غلب أو صار وسواسًا أو صار بعد الفراغ من العبادة.

يقول ﷺ: (**فَمَتَى شَكَّ فِيْ تَرْكِ رُكْنٍ، فَهُوَ كَتَرْكِهِ**) فيأتي به إلا أن يكون غالب، كل صلاة يشك فيها أو عنده وسواس أو بعد الفراغ فلا يلتفت إليه إلا أن يتيقن، المعنى أنه ما يلتفت إليه بعد الفراغ، نقول: أنه سلم الإمام، فقال المأمومون: أنك ما سجدت في الأخير إلا سجدة، ما يقول لهم: هذا بعد الفراغ ما يلتفت، نقول : لا، الآن أصبح يقين أو غلبة ظن ليس مجرد شك، هذا الكلام إذا مجرد شك، إنسان بعد أن سلم جاءه الوسواس، وقال له:

أنت ما قرأت الفاتحة في ركعة من الركعات، أو ما سجدت، أو ما سبحت، فنقول: هذا شكٌ ضعيفٌ أو مستوى الطرفين لا يلتفت إليه.

قال ﷺ: **(وَمَنْ شَكَّ فِيْ عَدَدِ الرَّكَعَاتِ، بَنَى عَلَى اليَقِيْنِ، إِلاَّ الإِمَامَ خَاصَّةً، فَإِنَّهُ يَبْنِيْ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ)** هذه مسالة مهمة وهي تكثر في الصلاة، ربما يكثرُ الشك أكثر من الزيادة أو النقص، فيقول ﷺ: **(مَنْ شَكَّ فِيْ عَدَدِ الرَّكَعَاتِ، بَنَى عَلَى اليَقِيْنِ)** اليقين هو الأقل، فإذا شك هل هي ثنتين أو ثلاث يجعلها ثنتين، شك هل هي ثلاث أو أربع يجعلها ثلاث، إلا الإمام خاصة فإنه يبني على غلبة ظنه، هذا المذهب، يفرقون ﷺ بين الإمام والمنفرد، يقولون: إذا شك المنفرد فإنه ليس عنده من ينبه، فليس أمامه إلا أن يأخذ بالمتيقن وهو الأقل، فشك في ركعتين أو ثلاث يجعلها ثنتين ثم يأتي بثالثة ورابعة إذا كانت صلاة رباعية، شك هل هذه الركعة الرابعة أو الثالثة يجعلها الثالثة ويأتي برابعة، في صلاة المغرب شك هل هذه الركعة الثانية أو الثالثة يجعلها الثانية ويأتي بثالثة وهكذا، قالوا: لأنه ليس لديه من ينبهه، واستدلوا بحديث أبي سعيد: **«إذا شَكَّ أَحَدُكُمْ في صَلاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ ولْيَبْنِ علَى ما اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ»**[1]، هذا الحديث في الصحيح وهو صريحٌ في أن من شك يبني على اليقين، لكن هل في الحديث تصريحٌ بأنه للمأموم أو للإمام أو للمنفرد؟ نقول: مطلق، ظاهر الحديث العموم، أن من شك وليس عنده غلبة ظنٍ أنه يعمل باليقين وهو الأقل، وأنه حينئذٍ يسجد للسهو قبل السلام، وأما إذا غلب على ظنه فإنه ﷺ أخبر كما في حديث ابن مسعود: **«إذا شك أحدكم فليتحرَ الصواب ثم يبني على ما استيقن ثم يسجد للسهو»**[2] فجعل ﷺ للشك حالتان: حالة يتيقن فيها وليس عنده غلبة ظن

(١) أخرجه مسلم (٥٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢) عن عبدالله بن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّما أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كما تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ في صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيُتِمَّ عليه، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

فيعمل بالأقل وهو المتيقن، وحالة عنده غلبه ظن، وهذه غلبة الظن بلا شك أنها للإمام قوية؛ لأن الإمام خلفه من ينبهه ولا يجمعون غالبًا على خطأ، فإذا كان الإمام في السجدة الأخيرة والتبس عليه وشك، هل هي الركعة الرابعة فيجلس أو الركعة الثالثة فيقوم للرابعة، الآن هو ساجد يحدث نفسه ويقول: والله ما أدري، هل هذه الركعة الأخيرة فأجلس للتشهد أو أقوم؟ يقولون: الإمام عنده من ينبهه، فما الذي غلب على ظنه؟ يقول: لا الغالب على ظني أنها أربع، فنقول: اجلس، قل: الله أكبر واجلس، فإن سبح بك الناس علمت خطأ ظنك فقم بدون تكبير؛ لأنك كبرت للجلوس فلا تكبر للقيام، مباشرة من حين ما تسمع تسبيحهم قم وائتِ بما بقي من صلاتك ثم اسجد بعد السلام؛ لأنك بنيت على غلبة الظن، ولو حصل هذا للمنفرد؟ المذهب يقولون: لا ليس لك إلا المتيقن، لأنه ما عندك أحد ينبهك فخذ باليقين، واجعلها ثنتين أو ثلاثًا حسب الشك إذا هي الثالثة أو الرابعة جعلها ثلاث، ثنتين أو ثلاث جعلها على اليقين ثنتين، والصحيح أن المنفرد كالإمام يبنى على غلبة الظن إذا صار عنده غلبة ظن، لكن أحيانًا لا يكون عنده غلبة ظن، يقول: والله الأمر عندي سواء، فيعمل باليقين، إذن الراجح من قولي أهل العلم أن المنفرد كالإمام إذا غلب على ظنه شيءٌ عمل به، فإن غلب على ظنه وعمل به فإنه يسجد للسهو عقب السلام، وإن لم يغلب على ظنه شيء عمل بالمتيقن وهو الأقل ثم سجد قبل السلام.

قال ﷺ: **(وَمَنْ شَكَّ فِيْ عَدَدِ الرَّكَعَاتِ، بَنَى عَلَى اليَقِيْنِ، إِلاَّ الإِمَامَ خَاصَّةً، فَإِنَّهُ يَبْنِيْ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ)** هذا هو المذهب، والقول الثاني ورواية من المذهب وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وجمع من المحققين كشيخنا الشيخ محمد بن عثيمين وغيرهم، يرون أن المنفرد كالإمام كذلك يمكن أن يغلب على ظنه فيعمل بغلبة الظن، أما إذا قال: أنا والله مستوي عندي الأمرين، والله ما أدري هي ثنتين أو ثلاثة؟ نقول: اجعلها ثنتين، لكن لو قال: لا، سبعين في المائة، تسعين في المائة، ثمانين في المائة، عندي غالب الظن أني صليت أربعة لكن عندي شيء

من الشك اليسير أنها ثلاثة، نقول: اعمل بغلبة الظن ثم اسجد بعد السلام لحديث ابن مسعود ﷺ: «**وفيه فليتحرَ الصواب وليبني على ما استيقن**» وليس هذا خاصًا بالإمام، صحيح أن الغالب أن الأئمة يفعلونه لأن الأئمة ينتظرون من ينبههم، لكن ظاهر الحديث العموم، ولهذا نقول أرشدنا ﷺ إلى حالتين في هذين الحديثين، حديث أبي سعيد و حديث ابن مسعود ﷺ، أرشدنا إلى أن المتيقن يعمل باليقين وهو الأقل، الذي ليس عنده غلبة ظن، وأنه يسجد للسهو قبل سلامه، وأن من عنده غلبة ظنٍ شك وتردد لكن غالب ظنه شيءٌ يعمل به ثم يسجد للسهو عقب السلام، وبهذا تجتمع النصوص والأحاديث.

قال ﷺ: (**وَلِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ قَبْلَ السَّلامِ إِلاَّ مَنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ فِيْ صَلاتِهِ، وَالإِمَامُ إِذَا بَنَى عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ، وَالنَّاسِيْ لِلسُّجُوْدِ قَبْلَ السَّلامِ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ سَلامِهِ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ**) يقول ﷺ: **لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ** ظاهره التكرار والصحيح عدم التكرار، وأنه لو سها ثم سها لا يسجد إلا سجدتان سواءً كان السهو في صلب الصلاة أو سها ثم سها أثناء السجود، سجد سجدة ثم سلم، نقول: هذا السهو يجبره سجدتان فقط.

قال ﷺ: (**قَبْلَ السَّلامِ**) يعني يقول أن الأصل السجود قبل السلام إلا ما استثني، اختلف العلماء ﷺ في موضع السجود على أقوال، فذهب أبو حنيفة ﷺ إلى أن موضع السجود كله بعد السلام، و ذهب الشافعي إلى أن السجود كله قبل السلام، وذهب الإمام مالك وأحمد إلى أن السجود في حالات يكون قبل السلام، وفي حالات يكون عقب السلام، والمتأمل للنصوص الجامع لأحاديث رسول الله ﷺ، وهي أحاديث محصورة وقليلة يسهل فهمها وحفظها وإتقانها، فيعمل بكل حديثٍ في موضعه، وهذا هو الصحيح، أن ما سجد فيه ﷺ قبل السلام فيجب أن يُسجد فيه قبل السلام، ولا يجوز نقله من قبل السلام إلى بعده، وما سجد فيه ﷺ بعد السلام لا يجوز للإمام أن يُقَدِّمَه، لكن للأسف الشديد أن كثيرًا من الأئمة

لا يفقهون أو لا يكلفون أنفسهم فقه في هذه المسألة، فتجدهم دائمًا يسجدون قبل السلام وحجة بعضهم وهي حجة ضعيفة داحضة أنه يقول: لكي لا أشوش على الناس، نقول: سبحان الله، لو ضبطت المسألة وعلمت السنة، عملت بها وعلمت الناس سنة رسولك الله ﷺ، أما أنك تقول: لئلا أشوش، أي تشويش؟ يقول: أنا لو تركت السجود بعد السلام مجرد أن أقول: السلام عـ..، يقولون: سبحان الله، نقول: ما عليك منهم وليسبح من سبح فامضِ في سبيلك، سلم تسليمتين ثم اسجد بعد السلام، ثم حدثهم بعد الصلاة وعلمهم أن هذا حصل منه ﷺ وسجد فيه بعد السلام، وهو القائل صلوات الله وسلامه عليه: «**صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»[1] فما سجد فيه ﷺ قبل السلام لا يحل لك أن تأخره والعكس صحيح، إذ كيف تنقله من موضعه بحجةٍ واهيةٍ وهي أنه يشوش على الناس، نقول: أنت اضبط المسألة وتيقن السنة، وتفهم السنة، واحفظ الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ واعمل بها وعلمها للناس، والسنن ما تندثر إلا إذا كان الأئمة هكذا، إذا كانوا يسجدون قبل السلام في كل سهوٍ، فإن السنن تندثر وتخفي عن الناس ومن ثم يمكن فعلًا ينكر بعضهم عليك، لكن لو أن الإمام إذا سها بنى على غلبة ظنه وسجد بعد السلام، أو إذا زاد في الصلاة قيامًا أو ركوعًا أو صلى خمسًا في رباعية أو أربعًا في ثلاثية أو نحو ذلك، سجد للسهو بعد السلام تبينت السنة للناس وعملوا بها ولم يلتبس عليهم الأمر، إنما يلبس عليهم أنهم ما رأوا إمامهم يومًا يسجد بعد السلام.

إذن يقول ﷺ وهذا هو الراجح -الذي ذكره المؤلف هنا هو الراجح- أن السجود قبل السلام (**إِلاَّ مَنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ فِيْ صَلاتِهِ**) يعني سلم قبل أن تكمل صلاته، كأن يسلم في الظهر عن ثلاثة ركعات، أو في العصر عن ركعتين مثلًا، أو في المغرب عن ركعتين، أو في

(١) أخرجه البخاري (٦٣١)، ومسلم (٦٧٤).

العشاء عن ثلاث، نقول: سلم عن نقص هذا حديث ذو اليدين، فيأتي بالركعتين الباقيتين أو الركعة المتبقية ثم يسجد للسهو بعد السلام؛ لأنه قد زاد في الصلاة التسليم، فلا يزيد سجودًا في صلبها بل يجعل السجود ترغيمًا للشيطان عقبه، ومثله كذلك إذا شك وبنى على غلبة الظن سواءً كان إمامًا أو منفردًا، فإنه حينئذٍ إن كانتا تمامًا فإنه إذا شك هي ثلاثًا أم أربع وغلب على ظنه أنها أربع فإنه يبني على هذه الغلبة ويسجد للسهو بعد السلام، أما إن كان عن نقص واجب أو ترك واجب ونحوه كما في حديث ابن بحينة: **«أنه ﷺ استتم قائمًا ولم يجلس للتشهد فانتظره الناس يسلم فسجد قبل السلام»**[1]، فإذا كان عن نقص واجبٍ سجد قبل السلام، وكذا إذا بنى على اليقين وهو الأقل، إذا شك أحدكم فلم يدرِ كم صلى ثلاثًا أم أربع، فليطرح الشك ولبني على استيقن، في هذه الصلاة الثلاثية أو الرباعية لا يدري صلى ثلاث أم أربع، يطرح الشك ويبني على ما استقين وهو الثلاث ثم يأتي برابعة، فإن كانتا وترًا أو زاد، شفعنا له صلاته، وإن كانت هذه صلى لها خمس شفعنا صلاته، وإذا كانتا تمامًا كانتا ترغيمًا للشيطان، لأنه لا يدري الآن، اليقين هو الأقل لكن قد يكون الصواب أن صلاته تامة، وأن هذه ركعة زادها، تكون ترغيمًا للشيطان.

قال ﷺ: **(إِلاَّ مَنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ فِيْ صَلاتِهِ، وَالإِمَامُ إِذَا بَنَى عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ)** والصحيح نقول: الإمام أو المنفرد، من بني على غلبة الظن فإنه يسجد بعد السلام **(وَالنَّاسِيْ لِلسُّجُوْدِ قَبْلَ السَّلامِ)** وهذه صورة واضحة يعني أي سجودٍ موضوعه قبل السلام، نسي الإمام، ما سلم، ما سجد، ترك التشهد الأول، أو ترك التسبيح، موضعه أن يسجد قبل السلام، أو شك في عدد الركعات وبنى على اليقين وهو الأقل فإن السجود موضعه قبل السلام لكنه نسي فسلم،

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٢٤)، ومسلم (٥٧٠) عن عبدالله بن مالك بن بحينة ﷺ قال: «صَلَّى لَنَا رَسولُ اللهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِن بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ معهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ ونَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وهو جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ».

نقول: أي سجودٍ قبل السلام إذا نسيته ليس أمامك إلا أن تسجد له بعد السلام؛ لأنك نسيت موضعه، كان موضعه قبل فنسيت وسلمت فاسجد له بعد السلام ولا تسقطه؛ لأن السجود واجبٌ لترك الواجب والنقص وللزيادة على الصحيح.

قال ﷺ: **(وَلَيْسَ عَلَى الْمَأْمُوْمِ سُجُوْدُ سَهْوٍ، إِلاَّ أَنْ يَسْهُوَ إِمَامُهُ، فَيَسْجُدُ مَعَهُ، وَمَنْ سَهَا إِمَامُهُ أَوْ نَابَهُ أَمْرٌ فِيْ صَلاتِهِ، فَالتَّسْبِيْحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ)**، يقول ﷺ: **(لَيْسَ عَلَى الْمَأْمُوْمِ سُجُوْدُ سَهْوٍ، إِلاَّ أَنْ يَسْهُوَ إِمَامُهُ، فَيَسْجُدُ مَعَهُ)**، يعني مأمومٌ دخل مع الإمام من أول صلاته، فسها و ترك واجبًا، لم يسبح في ركوعٍ، أو لم يسبح في سجودٍ، أو لم يقل ربنا ولك الحمد، أو جلس في التشهد فلم يأتي به، فإن إمامه يتحمل عن هذا السهو، فإذا سلم الإمام سلم معه؛ لأنه أدرك الصلاة من أولها مع إمامه، فلا يسجد للسهو فيتحمل الإمام هذا السهو عن المأمومين كلهم، أما إذا كان مسبوقًا وسها في صلاته، فإنه يسجد للسهو بعد أن يأتي بما بقي من صلاته، مثاله: جاء والإمام قد صلى ركعة فدخل معه، ثم أثناء صلاته سها فترك واجبًا أو شك فبنى على اليقين، نقول: إذا قام وأتى بما بقي عليه من ركعة فإنه يسجد للسهو قبل السلام؛ لأنه نقص، ترك واجبًا، أو شك وبنى على اليقين، وإن زاد في الصلاة أو بنى على غلبة الظن فإنه يسجد للسهو بعد السلام، إذا كان مسبوقًا فسلم الإمام في السجود الذي يكون عقب السلام، فمتى يقوم المسبوق؟ نقول: إذا سلم الإمام ينفصل ويكمل صلاته ثم يسجد للسهو كما سجد الإمام قبل السلام أو بعده.

قال ﷺ: **(وَمَنْ سَهَا إِمَامُهُ، أَوْ نَابَهُ أَمْرٌ فِيْ صَلاتِهِ، فَالتَّسْبِيْحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ)** أرشد ﷺ المأمومين إذا سها الإمام أن ينبهوه، وقال ﷺ: **«إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كما تَنْسَوْنَ»**[1] وهذه من الحكم العظيمة، إذ لو لم يسهَ ﷺ ويُشَرِّع لنا سجود السهو ما علمنا كيف

(١) أخرجه البخاري (٤٠٤)، ومسلم (٥٧٢).

نفعل إذا سهونا، ولهذا نقول: السهو إذا كان في الصلاة فهو معفوٌ عنه، وإذا كان عن الصلاة فهو غير معفوٍ عنه، ولهذا يقال: السهو عن الصلاة يأثم عليه فاعله ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥﴾ [الماعون] أي مؤخرون، فالسهو عن الصلاة أي تأخيرها عن وقتها هذا كبيرة من كبائر الذنوب، وأما السهو في الصلاة إذا عُدّي بفي فإنه غير مؤاخذٍ عليه، ولهذا سها ﷺ وجاء عنه عدة أحاديث في هذا السهو، سها فترك التشهد الأول واستتم قائمًا فلم يرجع وسجد قبل السلام، فعلمنا أن هذا حال من ترك واجبًا من واجبات الصلاة أنه يسجد للسهو قبل السلام، وسها ﷺ فزاد في الصلاة ولم يعلم حتى فرغ منها فانفتل واستقبل القبلة وسجد للسهو، وهذه صورة زيادة ولا يمكنه إلا ذلك؛ لأنه سلم عن زيادة، وكذلك صلى ﷺ إحدى صلاتي العشي ركعتين وسلم من ركعتين فسأله ذو اليدين كما تقدم، فتبين أنه ﷺ قد سها فاستقبل القبلة وكبر وجاء بركعتين كاملتين ثم سلم ثم سجد للسهو بعد السلام، فعُلم أن هذا تشريعٌ من رب العالمين وأن هذا من خصائص هذه الأمة وفضلها عند ربها، أن صلاتها إذا حصل عندها شيءٌ فيها من الخلل جبر بسجود السهو، وسجود السهو واجبٌ على الصحيح في ترك الواجب أو الزيادة، وأما في السنن المؤلف لم يتعرض لها، فهل يُشرع السجود لترك السنن؟ نقول: لا بأس أن يسجد أو يباح السجود، إذا كان لسنةٍ جرت العادة أنه يفعلها لكنه سها وغفل عنها وذهل عنها، وأما السنة التي تعود تركها ولم يخطر في باله أن يفعلها، فإنه لا يشرع له أن يسجد وهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم في السجود للسنن، قد حقق ذلك العلامة الشيخ عبد الرحمن بن سعدي ﷺ، قال: إن كانت سنة من عادته الإتيان بها فلا بأس له أن يسجد، لا بأس يعني يباح أن يسجد، وبعضهم يقول: يُسن أن يسجد، وأما سنة لم يكن من عادته أن يأتي بها بل عادته أن يتركها ولا يفعلها، قال: فلا يحل له أن يسجد؛ لأن هذه الزيادة لا وجه لها، ولهذا لو كان الإنسان يقول أنا أي سنة أتركها أسجد لها؟ معناته كل صلاة قد تسجد؛ لأنه يندر أن تأتي بجميع السنن القولية والفعلية في الصلاة، ولهذا نقول:

السنن التي أنت متعود أن تأتي بها وتحافظ عليها، إذا سهوت فتركتها فلا بأس أن تسجد، وإن قيل يسن فلا بأس لكنه هنا لا يجب، أما لترك واجب أو زيادة أو نقص فإننا نقول: يجب السجود ولا يسقط إلا اذا طال الفاصل أو انتقضت الطهارة، بعضهم يقول: أو خرج من المسجد، الصحيح أن الخروج من المسجد لا يسقط السجود لأن السرعان خرجوا من المسجد، بعضهم يقول: لأن المسجد هو موضع الصلاة فيكون كخيار المجلس إذا انفصل وخرج من المسجد زال الموضع فلا يسجد، الصحيح أنه يسجد إذا لم يطل الفاصل ولم يُحدث فالسجود باقٍ.

يقول هنا ﷺ: **(وَمَنْ سَهَا إِمَامُهُ، أَوْ نَابَهُ أَمْرٌ فِيْ صَلاتِهِ، فَالتَّسْبِيْحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ)** وهذا من حرص الشارع وعنايته الفائقة بعدم سماع صوت النساء، هل لأن صوت المرأة عورة؟ نقول: لا، الصحيح أن صوت المرأة في حد ذاته ليس بعورة، وإن قال بعض أهل العلم بأنه عورة لكن الصحيح أنه غير عورة في حد ذاته، وإنما يحرم عليها أن تمططه أو تلينه أو ترققه أو تستميل به قلوبه الرجال، ولهذا قال جل شأنه في محكم تنزيله وآي قيله لأمهات المؤمنين ﴿ **فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ** ﴾ [الأحزاب: ٣٢] ولهذا نقول: إذا كان الشارع كما مر بنا في باب الأذان لم يشرع للمرأة أن تؤذن، وفي السهو وهم يصلون، تأملوا الصورة لتدركوا بعد الناس عنها اليوم، مسلمون يصلون في بيت الله جل شأنه وتقدس اسمه، رجال ونساء سها الإمام، الرجال يقولون: سبحان الله، سبحان الله، والنساء يصفقن بأيديهن، لا يقولن: سبحان الله، مع أنه ذكر ولا تُعرف من القائلة وربما يختلط صوتها مع النساء فلا يُعلم من المسبحة، ومع ذلك صيانة وحماية ورعاية لم يشرع لهن أن يسبحن، وفي الحج والعمرة لم يشرع لهم أن يلبين بصوتٍ مسموع إذا كانت المرأة بحضرة الرجال الأجانب، ليس لها أن تقول: لبيك اللهم لبيك بصوتٍ مسموع، وفي أيام التكبير، أيام العشر، وأيام التشريق، لا يشرع للمرأة أن تكبر بصوت مسموع، فإذا كان الشارع أسقط عنها التكبير

بصوتٍ مسموع والتسبيح في الصلاة بصوتٍ مسموع بل تصفق بيديها وكذلك أسقط عنها الأذان، فهذا كله دليل على عناية الشارع بهذه المرأة وأنها كالدرة المصونة، لا تُبتذل ولا يكون صوتها مجالًا لسماع الرجال بدون حاجة، لكن إذا احتاجت، كأن تستفتي ونحو ذلك فلا حرج، أما أن تُوظف في الشركات لاستقبال المكالمات فهذه جناية وإجرامٌ عظيم قد سبق التنبيه إليه، وأنه لا يحل لهذه الشركات أن توظف النساء في استقبال مكالمات الرجال فضلًا عن تكليم الرجال، لا شركات الاتصالات ولا غيرها، فليتقوا الله تعالى وليبعدوا بنات المسلمين وفتيات المسلمين ونساء المسلمين عن الفتنة، إذا كان ربنا جل شأنه يقول: ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٢] كيف يباح لهذه الشركات ومجلس إدارتها والمدراء فيها أن يمكنوا نساء المسلمين من هذه الوظيفة استغلالًا لحاجتهن للمال، فيعرضوهن للفتن، تُكلم كل يوم، دوامها كله مكالمات ست ساعات، ثمان ساعات، ما يفتر الهاتف أو الجوال من الاتصالات، جلهم رجال وحتمًا سيكون في بعضهم من في قلبه مرض، فليتق الله الأولياء أولًا المكلفون برعاية هؤلاء النساء وألا يعرضوهن للفتن ولا الزج بهن في شركات وأعمالٍ ليس فيها صيانة للنساء، بل فيها إما اختلاط أو فيها مثل هذه المهنة وهي أن تكون في مجال السنترال وتكليم الرجال والرد عليهم، وكذلك يتق الله أولئك المُلاك لهذه الشركات والمؤسسات ورؤساء مجالس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ألا يعرض نساء المسلمين وألا يزجوا بهن في الفتن، فإن الله جل شأنه نهى المرأة عن هذه الأشياء وهي عبادة وذِكر، ونهاها أن تضرب برجلها بخلخالها ليُسمع صوتها ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٢] ويلتفت إليها، مجرد صوت الخلخال، فكيف بالصوت الرخيم، الصوت الذي يُعتنى في اختياره أن تكون ذات صوت جذاب ناعم فاتن، نقول: هذا كله جناية والله جل

شأنه سائلٌ كل أحد، كما قال ﷺ: «**كُلُّكُمْ راعٍ، وكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ**»[١] فالوالد والزوج والولي مسؤول في البداية ثم هذه الشركات يجب عليهم أن يعملوا في حديث النبي ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حتَّى يُحِبَّ لأخِيهِ ما يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[٢] والواحد لا يحب لأهله ولا زوجه ولا بنته ولا أخته ولا موليته أن تتولى مثل هذه الأعمال وأن تعرض نفسها للفتن، نسال الله للجميع التوفيق والتسديد والرعاية والحفظ والصيانة.

[أسئلة الدرس]

سائل يسأل عن تحريك العينين في الصلاة؟

الجواب: الصحيح أنه ينظر موضع سجوده وألا يحرك العينين إلى أمامه ولا إلى فوق، نهى ﷺ عن رفع البصر في الصلاة وحذر أنها تخطف، «**لينتهين أقوامٌ عن رفع أبصارهم أو لتخطفن**»[٣] فلا يحل للمسلم أن يرفع عينيه وبصره في السقف ولا في السماء ولا ينظر حتى إلى ما أمامه، قالوا: إلا في صلاة الخوف، إذا كان العدو أمامهم فإنهم ينظرون إليه لئلا يبغتهم، وأما في غير ذلك فإن موضع النظر إلى محل السجود، وإذا جلس في التشهد ينظر إلى سبابته وهو يشير بها.

سائل يقول: ما حكم من سها عن قراءة سورة أو آيات بعد الفاتحة؟

الجواب: إن قراءة سورة أو آيات بعد الفاتحة سنة، فمن تعود ذلك واعتاد وهي سنة ثابتة فسها ولم يقرأها فله أن يسجد، ويقال في السجود هنا سجد لترك سنة اعتاد فعلها، فيسن له

---

(١) أخرجه البخاري (٨٩٣)، ومسلم (١٨٢٩) مطولًا.

(٢) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (٤٢٩) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لَيَنْتَهِينَّ أَقْوامٌ عن رَفْعِهِمْ أَبْصارَهُمْ عِنْدَ الدُّعاءِ في الصَّلاةِ إلى السَّماءِ، أوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصارُهُمْ».

ذلك أو يباح يعني إما أن يقال بالإباحة أو بالسنية، والقول بالسنية هنا له وجهٌ فيمن اعتاد هذه السنة وأنه أراد أن يثبتها بهذا السجود لعله يجبرها، لو لم يسجد لا حرج لأنها سنة فلا يجب السجود لترك مسنون، السجود إما لترك واجب أو لترك ركن أو زيادةٍ أو نقصٍ كما سبق تفصيله في الباب كله.

سائل يقول: ما حكم تغميض العينين؟

الجواب: تغميض العينين مكروه وهو من فعل اليهود، بعض أهل العلم بحثه وطوّل فيه، فأجاب عن حجج من يراه أو يبيحه بأنه أخشع لقلبه، نقول: ما دام هذا الفعل من أفعال اليهود فليُتجنب، قد كان من هديه ﷺ اجتناب ما اختص اليهود به من أفعال وكذلك النصارى بل وسائر المشركين، كان ﷺ يتعبد الله بمخالفتهم، ولهذا لما وصل ﷺ إلى مزدلفة تجاوزها إلى عرفة إذ لم يكونوا يخرجون إليها، ولما صلى الفجر بمزدلفة دفع منها قبل أن تشرق الشمس مخالفة للمشركين؛ لأنهم كانوا لا يدفعون من مزدلفة حتى تشرق الشمس، ويقولون: أشرق ثبير كيما نغير، فخالفهم ﷺ وحرك قبل أن تشرق الشمس، فكل فعلٍ اختص به اليهود أو النصارى أو سائر الكفار والمشركين، فإن المسلم يبتعد عنه لاسيما ما كان في الصلاة، فإذا قال: أنا ما أخشع، نقول: جاهد نفس أن تخشع وانظر في موضع سجودك، فإن النظر في موضع السجود يعين على الخشوع، إنما يكون الإنسان يبحلق عينيه كما يقال يمين وشمال وفوق وتحت وينظر فيما يلهيه لا شك أنه قد لا يخشع، لكنه إذا جاهد نفسه أولًا في النظر إلى موضع السجود، ثانيًا استحضار ما يقول ويسمع، إن كانت الصلاة جهرية فليستحضر ويتدبر ما يسمعه من الإمام، من التكبير الذي هو الإعظام والإجلال لله جل شأنه والتعظيم، إذا قال الله أكبر فقد رُفعت الحجب بينه وبين الله، ليس بينه وبين الله حجاب، هذا أمرٌ عظيم، إذا قال الحمد لله رب العالمين، قال: الله حمدني عبدي، الرحمن الرحيم، قال:

أثنى علي عبدي، مالك يوم الدين، قال: مجدني عبدي، ثم يقول: هذا لعبدي ولعبدي ما سأل، فالعبد وهو يناجي ربه وهو في صلاته، فهذا يعين على الخشوع، الاستحضار لما يقول، الاستحضار للهيئة، هذه الهيئة التي لو صرفها لغير الله كفر وأشرك سواءً في الركوع أو السجود، هو يسجد يتقرب إلى مولاه ذليلًا بين يديه فيكون أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد وهكذا، فيجاهد نفسه، إذا قال: أنا ما أخشع إلا بتغميض عيني، نقول: اجتهد أنك تخشع وتجاهد نفسك على الخشوع مع عدم التغميض، وأقل شيء مجاهدة تدريجية، إذا كان ما يستطيع فجأةً، قال: أنا متعود إني أغمض، نقول: جاهد نفسك قليلًا قليلًا حتى تترك هذه العادة التي هي تغميض العينين، كذلك مما ينبغي أن ينبه له هنا، أنه لا ينبغي زخرفة المساجد ولا تزينها ولا تزويقها ولا الكتابات في محرابها ولا في جدرانها الأمامية ولا وضع الساعات وغير ذلك مما يشوش على المصلين، وكذلك السجاد ونحوه، لا ينبغي أن يكون فيه ما يلفت الأنظار ويشغل المصلين، هذا كله من السنة، والناس فُتنوا اليوم بكثير مما يذهب عليهم الخشوع، ويلبس عليهم في صلاتهم من ألوانٍ وزخارف وكتابات ونحوها، فهذا مما يعين، إذا اجتهد الناس في أن يكون المسجد حسن البناء في فرشه في تكيفه في العناية به، لكن لا يكون فيه شيءٌ مما يشغل المصلين عن الصلاة.

سائل يسأل عن كيفية رد السلام أثناء الصلاة؟

الجواب: أولًا هل يُشرع أن يُسَلَّم على المصلي؟ يقولون: لا بأس يشرع، بشرط أن يكون طالب علمٍ أو يدرك لئلا يتكلم في صلاته؛ لأنه لا يشرع له أن يرد بالصوت، فإذا كنت تقول: والله إذا سلمت عليه يمكن يقول وعليكم السلام، نقول: لا تسلم عليه، وإذا فرغ من الصلاة سلم عليه لكن إذا كان يفهم فإنه لا بأس، ومنهم من قال: يسن ويشير بيده إشارة، ترد إليه بالإشارة بدون صوتٍ مسموع، إذ لا يحل في الصلاة أن يقول: وعليكم السلام ولا أن

يشمت عاطسًا ولا غير ذلك، فإن الصلاة أقوالها وأفعالها توقيفية، ليس للمصلي أن يرد سلامًا أو يشمت عاطسًا أو يفعل شيئًا من هذه الأذكار المشروعة في غير الصلاة.

سائل يسأل عن التنفل بالسيارة؟

الجواب: التنفل مر بنا أنه يشرع على الراحلة في السفر ليس في البلد، من يمشي في طريقه في البلد ليس من السنة أن يصلي على راحلته لكن من كان مسافرًا يصلي، أما الركاب فلا حرج عليهم لهم أن يصلوا ويومئوا بالركوع والسجود، وربما كانت الراحلة يستطيع فيها القيام والركوع والسجود كالطائرات والبواخر وبعض السيارات الكبيرة فمثل هذا متيسر، السائق ربما يتيسر له ذلك بشرط أن يومئ إيماءً يسيرًا لا يخلف عليه قيادته ولا يشغله عن الانتباه إلى طريقه، وإذا كان لا يستطيع هذا فلا يصلي أثناء قيادته، أما الراكب فالأمر يسير يكبر حيثما اتجهت به راحلته ثم يقرأ، وبعد ذلك يركع إيماءً إذا كان على مرتبة السيارة وليس عنده إمكانية أن يقوم وأن يقف ولا أن يركع في الهواء ولا أن يسجد على الأرض، فإنه يومئ انحناءً يسيرًا للركوع وانحناءً أكثر للسجود، بعض المسافرين تمر عليه الساعات الطوال، وربما في أوقاتٍ شريفة، يمكن في رمضان يسافر لمكة بعد التراويح الناس يصلون كل الليل وهو متاح له في حافلة، يمكن يصلي ويتهجد وهو جالس في محله لكنه إما لجهل يفوت هذا، صحيح أنه يُكتب له ما كان يفعله في حال حضره، وهذا من فضل الله وكرمه وجوده وإحسانه، أن المسافر الذي اعتاد أن يصلي التراويح مثلًا في رمضان، يكتب له تلك الليلة التي سافر ولم يصلي، وكل عملٍ كان يعمله حال إقامته يثبت له عند الله، وهذا من فضل الله وكرمه وجوده وإحسانه على عباده، إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل وهو صحيحٌ مقيمٌ، وهذا فضل عظيمٌ عميمٌ، وهذا يدل على أن العبد يغتنم أيام شبابه ونشاطه وصحته في الطاعات والقربات، لا يفعل كما يفعل بعضهم إذا رأى إنسان مستقيم يقول: بدري على

الطوع، يعني كأنه يقول إذا كبرت سنك ورق عظمك يومئذٍ تدين، نقول: سبحان الله، أين حديث: «**شَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللهِ**»[١]؟ وأين حديث: «**عَجِبَ ربُّك مِن شابٍّ ليستْ له صَبْوةٌ**»[٢]، ثم إن الإنسان يعطي ربه فضلة عمره يعني إذا احدودب الظهر وضعف توه بيطوع، أصلًا ما يمديه، الذي نشأ على البعد عن الله والعياذ بالله قد يختم له بخاتمة السوء، ولإنك لتجد كبار السن أحيانًا فساق عصاة، قد شابت لحيته ربما أكثر من ذلك، يمكن ما في شعرة سوداء ومع ذلك لا يزال ضعيف الصلاة، قليل الصلاة، غير محافظ عليها، ربما يفعلون والعياذ بالله الموبقات كما جاء في الحديث: «**وذو شيبة زاني**»[٣] يتركب الزنى وهو كبير السن – نسأل الله السلامة والعافية– هذا ممن لا ينظر إليه الله رب العالمين ولا يزكيه وله عذاب أليم؛ لأنه ما عنده دافع للمعصية لكن يفعل ما يقويه عليها، يأخذ المنشطات ليفعل الجرائم والفواحش وهو كبير سن، هذا موجود، بينما الفضل كله في الشباب والنشاط، حينما يكون الإنسان عنده توقان وشهوة لكنه يحمي نفسه عن كل ما يغضب مولاه، ويتذكر أن هذه الجوارح مكلفة وأنه إذا حفظها فإن الله يحفظه في كبره، ومن حفظ الله في صغره حفظه في كبره، ومن أطاع الله في الصغر هيأ الله له الطاعات والقربات والأعمال الصالحات في كبره، وألف الطاعة وأحبها وخُتم له بما أحب، فإن الله عزوجل يختم للعبد بما أحب وبما في قلبه من الطاعة والقربة.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٢٣)، ومسلم (١٠٣١).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٣٧١)، والحارث في المسند (١٠٩٩)، وأبو يعلى (١٧٤٩)، والحديث ضعفه شعيب الأرناؤوط في تخريج أقاويل الثقات (٧٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٠٧) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَومَ القِيامَةِ ولا يُزَكِّيهِمْ، قالَ أبو مُعاوِيَةَ: ولا يَنْظُرُ إليهِم، ولَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ :**شيخٌ زانٍ**، ومَلِكٌ كَذّابٌ، وعائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ».

إذا بنى على غلبة الظن وتبين صواب ظنه أو قل: حتى في غير هذه المسألة، أي مصلٍ شك ثم تبين له يقين فعله، يعني زال الشك عنه كان عنده شكٌ وتردد، ثم تيقن أو ظن ثم زال الظن حتى وصل إلى اليقين، فهل يسجد للسهو أو لا يسجد؟

الجواب: قولان لأهل العلم: أصحهما أنه يسجد، لماذا يسجد؟ لأنه مضى جزءٌ من صلاته وهو متردد، التردد اليسير هذا في الصلاة يسجد لأجله، إذن من كان عنده ترددٌ ثم زال هذا التردد، فإنا نقول: يشرع له السجود، يشرع له السجود لكن لا يجب ليس كوجوب من ترك واجبًا أو زاد في الصلاة، ليس كوجوبه لكنه يُشرع له أن يسجد؛ لأنه مضى في صلاته برهةٌ من الزمن عنده شيء من التردد فجبر هذا التردد بسجود السهو.

سائل يسأل عن قراءة الفاتحة في الصلاة؟

الجواب: الصحيح أنها واجبة وأنها ركن لكل مصلٍ في كل ركعة كما سبق في الدرس الماضي أو الذي قبله، وأن النبي ﷺ قال: **«كُلُّ صَلاةٍ لا يُقرَأُ فيها بأُمِّ الكتابِ؛ فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ»**[1] أي ناقصة غير تمام، وقال ﷺ: **«لا صَلاةَ لَمَن لم يَقرَأْ بأُمِّ الكِتابِ»**[2] قال هذا وهو في الصلاة الجهرية، حديث عبادة: أنه قال: **« لَعلَّكم تَقرَؤونَ خَلْفَ إمامِكم؟ قُلْنا: نَعمْ، هذا يا رَسولَ اللهِ، قالَ: لا تَفعَلوا إلَّا بفاتِحةِ الكِتابِ؛ فإنَّه لا صَلاةَ لِمَن لم يَقرَأْ بِها»**[3] فيقرأ المأموم في سكتات الإمام إذا كان الإمام لا يسكت مثل صلاة التراويح، بعضهم يصل ما شاء الله في صلاة التراويح من باب العجلة، وقد يكون هو في غير التراويح

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١)، والترمذي (٢٩٥٣)، والنسائي (٩٠٩) مطولًا، وابن ماجه (٨٣٨) باختلاف يسير، وأحمد (٩٨٩٨) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) بلفظ: «فاتِحَةِ الكِتابِ» بدلًا من: «أُمِّ الكِتابِ».

(٣) أخرجه أبو داود (٨٢٣)، وأحمد (٢٢٧٢٣) باختلاف يسير، والنسائي (٩٢٠) بمعناه، والحديث صححه ابن باز في فتاوى نور على الدرب.

يسكت، فنقول: لك أن تقرأ حتى قبل قراءة الإمام يعني الفاتحة، لك أن تقرأ إذا كبرت وقت الاستفتاح أن تبدأ بالفاتحة وتقرأها، لأن بعض الناس، يقول: أنا ما أستطيع أقرأ والإمام يقرأ، يلبس علي.

سائل يقول: إذا دخل المسبوق والإمام يقرأ، هل يبدأ بقراءة الفاتحة أو بالاستفتاح؟

الجواب: إذا دخل المسبوق والإمام في صلاةٍ جهرية، فإنه يعني يقرأ الفاتحة فقط وينصت، وإذا كانت سرية والوقت لا يدري، يغلب على ظنه أن الإمام يركع قبل أن يكمل الفاتحة نقول يبدأ بالفاتحة الركن لأن الاستفتاح سنة، يعني الإنسان يسمع الإمام مقيم من مدة وهو يمشي في الطريق ومكبر فهو يحتمل أن يدرك الفاتحة أو لا يدركها، نقول: يبدأ بالفاتحة، يقول: الله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وإن استعاذ ثم بسمل ثم قرأ الفاتحة فهذا أحسن، لكن الاستفتاح يتركه ما دام أنه لا يسع الوقت للاستفتاح مع قراءة الفاتحة، الاستفتاح سنة، والفاتحة ركن فيبدأ بالركن.

سائل يسأل عن إمام قام للخامسة وسبح به الثقات.

الجواب: ذكرنا آنفًا في أول الدرس أن الإمام إذا قام إلى خامسة وسبح به ثقات أو ثقتان فأكثر، فإما أنه يتيقن صوابهم أو يغلب على ظنه صوابهم، يعني الظن الغالب أنهم مصيبين وأنه مخطئ، أو يتيقن أنهم مصيبين، أو يشك يقول: احتمال أنهم مصيبين أو أني مصيب، في هذه الثلاث الحالات يجب عليه أن يرجع، سواءً تيقن صوابهم وخطأ نفسه، أو غلب على ظنه صوابهم وخطأه أو استوى عنده الأمران، ولا يحل له الاستمرار إلا إذا تيقن صواب نفسه وكان المسبحون صغار أو ناس بعيدين، الذين خلفه وكبار السن ذوي الأحلام والنهى ما سبح أحد، فشك فيمن سبح وغلب على ظنه أو تيقن أنه مصيب، نقول: يواصل، أما من تيقن أن إمامه قد زاد خامسة، فإنه يحرم عليه أن يتابعه، بل يسبح به وهو جالسٌ، فإذا رجع

الحمد لله، ما رجع، يكمل تشهده وله أن يسلم أو ينتظر الإمام حتى يسلم معه، وبعض الناس يقول: كيف أنا أنتظره وهو قد زاد؟ نقول: هو في حقه لا حرج عليه؛ لأنه يحسب أنه على صواب ولهذا صلاته صحيحة، لكن أنت متيقن أنه قد زاد يحرم عليك أن تتابعه، وكل من تابع الإمام وهو معتقدٌ خطأه وزيادته فإن صلاته باطلة، حتى لو قال: أنا أدري أنه زاد لكن ما أدري أن صلاتي تبطل، نقول: لا يلزم، حتى لو لم تعلم أن صلاتك تبطل، تبطل صلاتك؛ لأنك زدت متعمدًا، هو معذور، هو يحسب أن هذه الرابعة، لكن أنت تقول لا أنا متيقن ما عندي شك أبدًا إلا أنها خامسة، نقول: لا يحل لك أن تتابعه بل سبح به وأنت جالس فإن رجع فالحمد لله وإلا فأكمل تشهدك، هل تنتظره يسلم؟ نقول لا حرج، إذا انتظرت هذا أولى وإن سلمت قبله فلا حرج.

لو كان المأموم مسبوق وزاد الإمام ركعة فإن له أن يتابعه فيها، ويصح فعله ولا حرج عليه، فإن هذه الركعة التي زادها الإمام هي عند الإمام صواب وهي ركعةٌ صحيحةٌ بحق الإمام، وإن كانت زائدة لكن يحسبها الإمام صحيحة، ولهذا من تابعه من المسبوقين فلا حرج.

متى علم أو غلب على ظنه أنه زائدٌ فليرجع ولو أنه في نصف الفاتحة يجلس مباشرة بدون تكبير أو في الركوع لأنه زائد، هذاك الذي إذا استتم قائمًا لا يرجع هو الذي ترك التشهد الأول، وهذا ذكرناه مرات أن الناس يخلطون بينه، إنسان زاد خامسة ، نقول: هذه الزيادة يحرم ولو فعلها عمدًا بطلت صلاته، لكن لأنها سهوٌ في حقه لا حرج، فمن علم لا يحل له أن يتابعه ولهذا يسبحون وهم جلوس، لكن الثانية التي يقع فيها الخطأ أن يقوم الإمام عن التشهد الأول فيسبح به أناس و يستمرون في التسبيح وهم جالسون، نقول: ما يحل لهم، لا الجلوس ولا زيادة التسبيح، يكفي سبح ثلاثة أو أربعة، علم أنه ترك واجب التشهد يكفي

هذا، وإذا استتم قائمًا حرم عليه الرجوع وإذا شرع في القراءة حرم بالإجماع، فلا يحل له أن يرجع بعد أن يستتم قائمًا ما دام أنه ترك التشهد الأول لأنه شرع في ركنٍ وقد ترك واجب، فلا يترك الركن سواءً القيام أو ركن القيام والقراءة لأجل واجب، ففرقٌ بين هذه المسألة وتلك، ذاك زاد ركعة فلا تتابعه ويحرم عليك أن تتابعه وتفسد صلاتك لو تابعته وأنت تعلم، لكن من تابعه وهو لا يعلم، يقول: أنا أحسب أنه صواب، نقول: صلاتهم صحيحة كلهم، الجاهل أو الناسي، الإمام والمأمومين، كل من زاد وهو لا يعلم فصلاته صحيحة، والنبي ﷺ زاد ركعة، صلى خامسة ثم سجد للسهو، وصلى في رباعية ركعتين سلم عن ركعتين ثم خرج من خرج من المسجد وتكلم من تكلم، قال: أنسيت يا رسول الله أم قصرت الصلاة؟ قال: لا نسيت ولا قصرت، ثم سألهم أحقٌ ما يقول، قالوا: نعم، فاستقبل القبلة وأتى بركعتين ثم سجد للسهو بعد السلام، فنقول: السهو هذا لا حرج فيه، وهو تشريع، سهوه ﷺ تشريع لنعلم كيف نفعل إذا سهونا في صلاتنا، وهذا الباب باب عظيمٌ.

سائل يسأل عن حكم تعلم أحكام سجود السهو.

الجواب: سجود السهو هو فرض عين عليه، لا سيما أنه قد يحصل له شيء من السهو والتردد فلا يدري كيف يصنع، فيتعلم الإمام أحكام الصلاة العامة ويعرف شروطها وأركانها وواجباتها وصفتها، ويتعلم الإمامة وأحكام الإمامة والائتمام، وكذلك يتعلم سجود السهو، وعامة المصلين كذلك، لكن الإمام على وجه الخصوص، كون بعض الأئمة من عرفه الناس ما يسجد إلا قبل السلام، نقول: هذا من الجهل، ما سجد فيه ﷺ بعد السلام يجب أن يكون بعد السلام، سواءً كان لزيادة في الصلاة أو لبناء على غلبة الظن، أو نسي السجود قبل السلام فيسجد بعد السلام، إذن يسجد بعد السلام في ثلاث حالات، إذا زاد في الصلاة، أو شك وبنى على غلبة الظن، أو كان السجود قبل السلام لكنه نسي فسلم، نقول: اسجد بعد السلام،

وأما إذا كان السهو عن نقص، كترك التشهد الأول، أو شك وبنى على اليقين فيسجد قبل السلام، أما أنه يسجد دائمًا بعد السلام، نقول: الصحيح خلافه.

أسأل ربي بمنه وكرمه أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، اللهم يا حي يا قيوم خذ بنواصينا للبر والتقوى، اللهم أصلح نياتنا وذرياتنا، اللهم وفقنا لكل عملّ صالح تحبه وترضاه، اللهم أصلح نياتنا وذرياتنا واغفر لنا ولآبائنا وأمهاتنا وإخواننا وأخواتنا وجميع قراباتنا ومن أحبنا فيك ومن أحببناه ومن أوصانا بالدعاء ومن أوصيناه، اللهم اجمعنا بهم جميعًا في دار كرامتك مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، اللهم اجعل ما قُلناه وسمعناه وتعلمناه حجة لنا لا حجة علينا، اللهم ارزقنا الفقه في الدين، اللهم ارزقنا الفقه في الدين، اللهم ارزقنا الفقه في الدين والعمل بما يرضيك، اللهم صلي وسلم وبارك وأكرم على خيرة خلقك وأفضل أنبيائك نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ - السّنَنُ الرَّوَاتِبُ]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في العشرون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام «الموفق ابن قدامة ﵀».

قال الموفق ﵀ ابن قدامة:

بَابُ صَلاةِ التَّطَوُّعِ

وَهِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: أَحَدُهَا: السُّنَنُ الرَّاتِبَةُ وَهِيَ الَّتِيْ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: عَشْرُ رَكَعَاتٍ، حَفِظْتُهُنَّ مِنْ رَسُوْلِ الله ﷺ: رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ المَغْرِبِ فِيْ بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِيْ بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وحَدَّثَتْنِيْ حَفْصَةُ أَنْ رَسُوْلَ الله ﷺ كَانَ إِذا طَلَعَ الْفَجْرُ وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُمَا آكَدُهَا، وَيَسْتَحَبُّ تَخْفِيْفُهُمَا، وَفِعْلُهُمَا فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ، وَكَذلِكَ رَكْعَتَا المَغْرِبِ.

هذا الباب في بيان أحكام صلاة التطوع، ذكره ﵀ عقب سجود السهو؛ لأن هذا جابرٌ كما أن سجود السهو جابر، وقد سبقت الإشارة أن الجوابر ثلاثة، أولها: الاستغفار عقب السلام ثلاثًا، وثانيها: سجود السهو سواءً كان في صلب الصلاة أو بعد السلام، وثالثها: صلاة التطوع، ومن فضل الله وجوده وكرمه وإحسانه على عباده أنه شرع من جنس العبادات

المفروضات تطوعات، فتجد أن ثمة صلاة تطوع، وصدقة تطوع، وصيام تطوع، وحج تطوع، وجهاد تطوع، وذلك ليرفأ ويجبر ما كان من نقص أو قصور أو تقصير في تلك الفرائض وليرفع الدرجات.

قال ﷺ: (**بَابُ صَلاةِ التَّطَوُّعِ**) أضاف الصلاة هنا إلى التطوع فإنه نوع من أنواعها، إذ الصلاة جنسٌ لها أنواع: منها الصلوات المفروضة، ومنها الصلوات المسنونة، وأصل التطوع فعل الطاعة أو فعل الطاعة غير الواجبة، فقد اختلف الأئمة ﷺ في أفضل التطوعات، قبل أن نذكر التطوع في الصلاة، ما أفضل ما يتطوع به العبد من الطاعات والقربات؟ ذهب الإمام أحمد ﷺ إلى أن أفضل ما يتطوع به العبد الجهاد في سبيل الله، ثم النفقة فيه، ثم تعلم العلم وتعليمه، ثم الصلاة، وذهب الإمام الشافعي ﷺ إلى أن أفضل ما يتطوع به العبد الصلاة، وذهب الإمام أبو حنيفة ومالك ﷺ ورحمهما وجميع أئمة المسلمين إلى أن أفضل ما يتطوع به العبد العلم تعلمٌ وتعليمًا، والمتأمل لهذه الأقوال الثلاثة والأدلة التي استدل بها الأئمة يصل إلى فضيلة هذه العبادات وشرفها، والصحيح أن ذلك يختلف باختلاف كل فرد بحسبه فربما كان الجهاد أفضل لبعض الناس، وربما كان طلب العلم وتعليمه أفضل لبعض الناس، وربما كانت العبادات البدنية أفضل لبعض الناس، ولهذا اختلف جوابه ﷺ لما سئل في أكثر من حديث عن أفضل العبادات وأفضل الطاعات، بابنا في صلاة التطوع، ذكر ﷺ أنها على خمسة أضرب أي على خمسة أنواع، وبدأها بالسنن الرواتب مع أن ثمة ما هو آكد من السنن الرواتب لكنه قسمها على تقسيمٍ رآه، وهو أن يبدأ بالصلاة التي لا يسن فيها الاجتماع مثل الرواتب، ثم ثنى بالوتر، ثم ذكر الصلوات التي يشرع فيها الاجتماع كالتراويح والاستسقاء والكسوف، وعلى كل لا مشاحة في الاصطلاح، آكد صلوات التطوع ما قال بعض أهل العلم بوجوبه، فما اختلف في وجوبه آكد مما لم يختلف في وجوبه، ومما اختلف في وجوبه أي الوتر فذهبت الحنفية إلى وجوبه، ومما اختلف في وجوبه السنن الرواتب ذهب الحسن البصري ﷺ

إلى وجوبها، وسيأتي الكسوف أنه أيضًا من آكدها، وأن جمع من أهل العلم أوجبه عند حصول سببه.

قال ﷺ: **(أَحَدُهَا: السُّنَنُ الرَّاتِبَةُ)** هذه الرواتب المرتبطة بالصلوات المفروضات، سميت رواتب؛ لمداومته ﷺ على فعلها ولاختصاصها بأحكامٍ دون غيرها، منها: أنه يسن قضاءها، قال: **(وَهِيَ الَّتِيْ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: عَشْرُ رَكَعَاتٍ، حَفِظْتُهُنَّ مِنْ رَسُوْلِ الله ﷺ:** -هذا بالاتفاق بين الأئمة وبين أهل العلم أن الرواتب عشرٌ- **رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ المَغْرِبِ فِيْ بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِيْ بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ)** لهذا الحديث المخرج في الصحيحين، وقد حفظ ابن عمر وهو من هو في ملازمته للنبي ﷺ أنه كان يحافظ ويداوم على عشر ركعات، ذكر في هذه الركعات، قال: **وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ المَغْرِبِ فِيْ بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِيْ بَيْتِهِ،** وهذا يدل على عظم شأن الصلاة في البيت، وقد جاء الأمر الصريح بأداء الصلاة غير المفروضة في البيت، وقال ﷺ: **«أفضلُ صلاةِ المرءِ في بيتِهِ إلَّا المَكتوبةَ»**[(١)] [الحديث متفق عليه]، وقال: **«اجْعَلُوا مِن صَلاتِكُمْ في بُيُوتِكُمْ، ولا تَتَّخِذُوها قُبُورًا»**[(٢)]، إذ القبور لا يصلى فيها، فمن لا يصلي في بيته فقد جعل بيته كالقبر أو كالمقبرة، هذا الحديث فيه عشر ركعات، وقد رواه ابن عمر ﷺ وروت أخته حفصة أم المؤمنين ﷺ وعن أبيها أن النبي ﷺ قال: **«مَن صلَّى كلَّ يومٍ وليلةٍ ثِنْتَيْ عشرةَ ركعةً تطوعًا؛ بُنِيَ له بيتٌ في الجنةِ»**[(٣)] [رواه الإمام مسلم]، وجاء في رواية تفسيرها وتفصيلها، أربعٌ قبل صلاة الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٩٠)، ومسلم (٧٨١)، وأبو داود (١٤٤٧)، والنسائي (١٥٩٩)، وأحمد (٢١٦٢٤) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٢)، ومسلم (٧٧٧).

(٣) أخرجه مسلم (٧٢٨) أوله في أثناء حديث، وأبو داود (١٢٥٠)، وابن ماجه (١١٤١)، وأحمد (٢٦٧٦٨) مختصرًا، والترمذي (٤١٥)، والنسائي (١٨٠٢) باختلاف يسير.

بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل الفجر، فاتفقت رواية حفصة مع رواية أخيها غير أن في رواية حفصة زيادة ركعتين قبل الظهر، جاء في الصحيح عن أم المؤمنين عائشة: **«أن النبي ﷺ كان يصلي أربعًا في بيتها قبل الظهر»**(١)، قال العلامة ابن القيم في الجمع بين هذه الأحاديث: فيحتمل أنه ﷺ كان يصلي أربعًا في البيت وإن صلى في المسجد صلى ركعتين هذا احتمال، الاحتمال الثاني: أنه ﷺ كان يصلي تارةً أربعًا ويصلي تارةً ثنتين، والاحتمال الثالث: قال أن هذه الأربع ليست من الرواتب؛ لما ثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن السائب: **«أن النبي ﷺ كانَ النَّبيُّ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعاتٍ إذا زالَتِ الشَّمْسُ، ويقول: إن هذه ساعةٌ تُفتَحُ فيها أبْوابُ السَّماءِ، فأُحِبُّ أن يَصعَدَ لي فيها عَمَلٌ صالِحٌ»**(٢).

الخلاصة من هذا كله، أنه ينبغي للموفق أن يحافظ على ثنتي عشرة ركعة، أولًا: لأن الأحاديث فيها صحيحة، في حديث حفصة عند مسلم، وحديث أم المؤمنين في الصحيح عند البخاري: **«أنه كان ﷺ يصلي أربعًا»** ولأن فيه زيادة عمل، وفيه بشرى من الهادي ﷺ بأن يبني الله لمن حافظ وداوم عليها بيت في الجنة، يبني الله بيتًا له في الجنة، هذا فضل عظيم ويعرفه أهل الدنيا اليوم، كم ينفق الإنسان من مالٍ وجهد ليبني له بيتًا يسكنه أو لا يسكنه، أما بيت الآخرة ولموضع صوت أحدكم في الجنة خيرٌ من الدنيا وما فيها، فإنه يُبنى من الآن بالمحافظة على هذه الرواتب وعدم الإخلال بها حتى إذا فاتته قضاها، فالمحافظة عليها تجبر ما صار في الصلاة وكان من نقص ترفع الدرجات، وقد قال ﷺ: **«اسْتَقيموا ولنْ تُحْصوا،**

---

(١) أخرجه مسلم (٧٣٠) أن أم المؤمنين عائشة ﵂ سُئلت عن تطوع النبي ﷺ فقالت: «كانَ يُصَلِّي في بَيْتي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا».

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٥٥١)، وابن خزيمة (١٢١٥)، والطبراني (٤/ ١٧٠) (٤٠٣٨)، وصححه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٢٣٥٥١)، ولكن ضعفه جدًا الألباني في السلسلة الضعيفة (٥٠٥٢).

واعْلَموا أنَّ خيرَ أعمالِكم الصَّلاةُ»[١] وأخبر أن العبد إذا سجد لله سجدة فإنه يرفعه بها درجة ويحط عنه خطيئة[٢] ولهذا الذي يحافظ على الرواتب الثنتي عشرة ركعة يصلي في السنة أربعة آلاف وثلاثمائة ركعة أو نحوها، واضرب كل ركعة فيها سجدتان فيسجد لله ما شاء الله هذه السجدات، كل سجدة ترفع درجة وتحط سيئة، ذلك فضل الله فليستعن العبد على هذا وليحافظ عليه، وهذا سر من أسرار الرواتب، وقد كان ﷺ إذا عمل عملًا أثبته، ولما سئلت أم المؤمنين عن أحب الأعمال للنبي ﷺ قالت الدائم[٣]، ولما دخل ﷺ الجنة سمع دف نعل بلال ﷺ سأله عن السبب، فذكر مداومة على عمل صالح، قال: إني ما توضأت في ساعة من ليل أو نهار إلا صليت لله ما كتب الله أن أصلي[٤]، فالمداومة على العمل الصالح تكون سبيلًا وسببًا لنيل أعلى الدرجات.

قال ﷺ: **(وحَدَّثَتْنِيْ حَفْصَةُ أَنْ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذا طَلَعَ الْفَجْرُ وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ)** هاتين آكد الرواتب، ولهذا لم يكن ﷺ على شيء أشد تعاهدًا منه على ركعتي الفجر

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٧٧)، وأحمد (٢٢٤٣٦)، والحديث صححه الألباني في تمام المنة (٢٣٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٨)، والنسائي (١١٣٩)، وابن ماجه (١٤٢٣)، وأحمد (٢٢٤١١) عن ثوبان ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ما مِن عبدٍ يَسجُدُ لله سَجدةً، إلَّا رَفَعَه اللهُ بها دَرجةً، وحَطَّ عنه بها خَطيئةً»، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٨٨).

(٣) أخرجه النسائي (١٦١٥) عن مسروق بن الأجدع أنه سأل أم المؤمنين عائشة ﷺ: «أيُّ الأعمالِ أحبُّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ؟ قالت الدَّائم»، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي (١٦١٥).

(٤) أخرجه البخاري (١١٤٩)، ومسلم (٢٤٥٨) عن أبي هريرة ﷺ «أن رَسُولُ الله ﷺ لِبِلَالٍ: عِنْدَ صَلَاةِ الغَدَاةِ يا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ عِنْدَكَ فِي الإِسْلَامِ مَنْفَعَةً، فإِنِّي سَمِعْتُ اللَّيْلَةَ خَشْفَ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ، قالَ بِلَالٌ: ما عَمِلْتُ عَمَلًا فِي الإِسْلَامِ أَرْجَى عِنْدِي مَنْفَعَةً، مِن أَنِّي لا أَتَطَهَّرُ طُهُورًا تَامًّا، فِي سَاعَةٍ مِن لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بذلكَ الطُّهُورِ، ما كَتَبَ اللهُ لِي أَنْ أُصَلِّيَ».

كما ثبت في الصحيحين عن أم المؤمنين عائشة[١]، وقالت ﵂ كما عند مسلم: «**رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَما فِيهَا**»[٢].

قد اختلف أهل العلم في المفاضلة بينها وبين الوتر على قولين مشهورين، وذلك أن كل واحدةٍ منهما جاء في فضلها أحاديث، وكل واحدة منهما، أعني الوتر وراتبة الفجر قال بعض أهل العلم بوجوبها، وهذا الخلاف يدلنا على فضيلتهما وأنه ﷺ كان يداوم عليهما ولم يكن يتركهما، قال ﵀: (**وَهُمَا آكَدُهَا**) إذن آكد الرواتب التي لم يكن ﷺ يدعها حضرًا ولا سفرًا راتبة الفجر، ولهذا إذا سافر المسلم سفرًا يقصر فيه الصلاة فإنه يحافظ على راتبة الفجر وعلى الوتر وعلى السنن المطلقة كسنة الوضوء وسنة الضحى، لكن الرواتب المرتبطة بالفرائض كراتبة الظهر والمغرب والعشاء يتركها إذا كان سيقصر الصلاة، فإنه ﷺ لم يكن يصلي الرواتب إذا قصر، كما كان في منى يقصر الصلاة ولم يرد عنه ﷺ أنه جاء براتبة، إذن من خصائص راتبة الفجر المداومة عليها والمحافظة حتى ذهب الحسن البصري إلى وجوبها.

قال ﵀: (**وَيَسْتَحَبُّ تَخْفِيْفُهُمَا**) لما ثبت في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة أن النبي ﷺ كان يخففهما حتى أقول هل قرأ أم الكتاب أو لم يقرأ[٣]، ذهب الجمهور من أهل العلم أخذًا بهذا الحديث إلى أن السنة التخفيف مع قراءة الفاتحة وسورة أو آية، إما سورة الكافرون والإخلاص، وإما آية البقرة وآل عمران كما سيأتي، وفهموا من حديث أم المؤمنين عائشة التخفيف النسبي، وذهبت الحنفية وهذا قول غريب عندهم إلى تطويلهما جدًا؛ لأنهم

---

(١) أخرجه البخاري (١١٦٩) عن أم المؤمنين عائشة ﵂ قالت: «لَمْ يَكُنِ النبيُّ ﷺ علَى شيءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ منه تَعَاهُدًا علَى رَكْعَتَيِ الفَجْرِ».

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٥).

(٣) أخرجه البخاري (١١٧١) عن أم المؤمنين عائشة ﵂ قالت: «كانَ النبيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حتَّى إنِّي لَأَقُولُ: هلْ قَرَأَ بأُمِّ الكِتَابِ؟».

يرون تأخير صلاة الفجر إلى نصفها وهو قول ضعيف كما تقدم في بيان مواقيت الصلاة، وذهب الإمام مالك إلى أنه يقتصر على قراءة الفاتحة فقط، والصحيح على ما عليه جمهور أهل العلم أنه يقرأ الفاتحة وسورة إما الكافرون والإخلاص، وإما آية البقرة وآل عمران، قال: **(وَفِعْلُهُمَا فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ)** لأن حديث حفصة صريح في هذا، ولعمومات الأمر بالصلاة غير المكتوبة في البيوت، وجاء في حديث ابن عمر تسمية ركعتي المغرب والعشاء في البيت والنص عليها، وهذه القاعدة مستمرة إلا ما يسن الاجتماع له كالتراويح والاستسقاء والكسوف.

قال ﷺ: **(وَكَذلِكَ رَكْعَتَا الْمَغْرِبِ)** يعني تليها في الرتبة من حيث التأكيد وهي مثلها في التخفيف، ومثلها في ما يسن في القراءة من سورة الكافرون وسورة الإخلاص، يسن قراءتهما، وقد كان ﷺ أكثر ما يقرأ فيهما بهاتين السورتين، وكذلك في ركعتي الطواف؛ لأنهما تضمنتا التوحيد بأنواعه، التوحيد العلمي والعملي، توحيد الإرادة والقصد والطلب والعمل، كل أنواع التوحيد مجتمعة في هاتين السورتين، فسورة الإخلاص فيها العلمي، فيها ذكر صفات المولى جل شأنه وما ينبغي له جل شأنه وما ينزه عنه من الشبيه والمثيل والولد والند، وفي سورة الكافرون توحيد العمل توحيد القصد تنزيه الله جل شأنه أن يكون له ند في العبودية أو الألوهية، فكانت قراءة هاتين السورتين وافتتاح النهار واختتامه بهما تثبيت لهذه العقيدة وتثبيت لهذا التوحيد، ولهذا كان آكد الصلوات ما يفتتح به الصلاة صبحًا راتبة الفجر وما يختم به الصلاة قبل المنام وهي الوتر، فكانت آكد وكان يقرأ فيها هاتين السورتين وكذلك تقرآن في ركعتي المغرب وتقرآن في ركعتي الطواف، مما يسن في ركعتي الفجر الاضطجاع بعدهما، قد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان يضطجع[1]، ومع هذا اختلف أهل العلم حتى ذهب الشوكاني في النيل إلى أن أهل العلم اختلفوا فيه على ستة أقوال وهذا من عناية أهل العلم في

(١) أخرجه البخاري (١١٦٠) عن أم المؤمنين عائشة ﵂ قالت: «كانَ النبيُّ ﷺ إذَا صَلَّى رَكْعَتَيِ الفَجْرِ اضْطَجَعَ علَى شِقِّهِ الأيْمَنِ».

البحث عن كل ما ورد عن النبي ﷺ، فذهب بعضهم من الصحابة والتابعين والفقهاء السبعة إلى أنه سنة، وهذا هو الصحيح مع قيدٍ يأتي، وذهب آخرون إلى الوجوب وهم الظاهرية، قالوا: يجب واحتجوا بفعله وأمره؛ لأنه جاء في الحديث عند الإمام أحمد وأبي داود أنه أمر بالاضطجاع[1]، قالوا: والأمر للوجوب، وذهب آخرون إلى أن الاضطجاع مكروه بل حكموا بالبدعة، وذهب آخرون إلى أنه خلاف الأولى، وذهب آخرون إلى التفريق بين من كان يقوم الليل فيسن له أن يضطجع، ومن لم يقم الليل لا يضطجع، وذهب آخرون إلى أن المقصود بهذا بالاضطجاع مجرد الفصل بين النافلة أو الراتبة والفريضة، والصحيح أنها سنة إذا احتاج إليها، وكان ﷺ يضطجع على شقه الأيمن كما قال العلامة ابن القيم ليبقى مستيقظًا غير مستغرق، فإن القلب في الجهة اليسرى فلو اضطجع على شقه الأيسر استغرق في منامه وحصل له التعب والسكون والنوم الطويل، وهذا هديه في النوم دائمًا ينام على شقه الأيمن ليبقى مستيقظًا أو منتبهًا أكثر من حال الاستغراق لو نام على شقه الأيسر، نقول: إذا احتاج ينام لكن بشرط أن لا يستغرق بهذه النومة فينتقض وضوئه أو تفوته تكبيرة الإحرام في الفجر أو تفوته الجماعة أو يفوته الوقت، إنسان يقول: والله أنا طبقت السنة لكني ما انتبهت إلا والشمس طلعت، نقول: هذا حرمان، فلا تطبق سنة ستفضي بك إلى تفويت تكبيرة الإحرام فضلًا عن الجماعة أو الوقت، إذا كنت تخشى فلا تنام، أم المؤمنين عائشة تقول إن النبي ﷺ كان يضطجع وإن كنت مستيقظة حدثني، يعني كأنه أحيانًا وأحيانًا، إن وجدها ﷺ مستيقظة صلى الركعتين ثم حدثها قليلًا ثم انطلق للصلاة صلوات ربي وسلامه عليه، وإن لم يجدها مستيقظة اضطجع اضطجاعةً يسيرة.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٢٦١)، والترمذي (٤٢٠) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إذا صلى أحدكُم ركعتي الفجرِ فليَضْطَجِع على يمينِهِ»، والحديث صححه الترمذي، وأيضًا صححه الألباني في صحيح الترمذي (٤٢٠).

من خصائص السنن الرواتب أنها تُقضى، وذلك أن النبي ﷺ قضاها مع أصحابه في راتبة الفجر، لما انصرف صلوات ربي وسلامه عليه من خيبر إلى المدينة عرّس في بعض الطريق ونام هو وأصحابه، وكانوا مرهقين متعبين من سفر وغزو، وأمر من يرقب لهم الفجر فغلبته عينه ﷺ ونام ولم يستيقظوا إلا من حر الشمس، فأمرهم ﷺ أن يرحلوا من هذا الوادي الذي حضرهم فيه الشيطان، ثم أذن مؤذن وصلوا الراتبة ثم أقيمت الصلاة فصلى الفجر(١)، فدل على القضاء لأنه الآن الصلاة والراتبة كلها بعد طلوع الشمس، فهذا قضاء ثابت في الصحيح وقضى صلوات ربي وسلامه عليه راتبة الظهر بعد العصر، وهذا ثابت في الصحيح أيضًا، في حديث أم سلمة أنه ﷺ جاءه وفدٌ شغلوه من صلاة الظهر فلم يفق حتى دخل وقت العصر فلما صلى العصر صلى راتبة الظهر البعدية(٢)، هل هذا خاص به ﷺ أو عام للأمة، «سألته أم سلمة، أنقضيها يا رسول الله؟ قال: لا»(٣) [الحديث عند الإمام أحمد، وقد جوده سماحة شيخنا ابن باز قال جيد إسناده]، فدل على أن القضاء في وقت النهي محل خلاف بينهم، من قضى أخذًا بفعله ﷺ فلا يثرب عليه ولا ينكر عليه، ومن لم يقضِ استنادًا لرواية أم سلمة لما سألت رسول الله ﷺ وقوله لا، يعني كأنه اختص ﷺ هذا في القضاء في وقت النهي، أما في غير وقت النهي فلا خلاف بين أهل العلم أنها تقضى، يعني إنسان فاتته السنة القبلية لصلاة الفجر فإن السنة أن

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٣) عن عمران بن حصين ﷺ: «أَنَّ رَسولَ الله ﷺ كانَ في مَسيرٍ له، فناموا عن صَلاةِ الفَجْرِ، فاسْتَيْقَظوا بحَرِّ الشَّمْسِ، فارْتَفَعوا قَليلًا، حتَّى اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أمَرَ مُؤَذِّنًا فأَذَّنَ، فصلَّى رَكْعَتَينِ قَبْلَ الفَجْرِ، ثُمَّ أقامَ، ثُمَّ صلَّى الفَجْرَ»، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٤٤٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٣٣) عن عائشة أم المؤمنين ﷺ أن النبي ﷺ قال: «يا بنْتَ أبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ العَصْرِ، وإنَّه أتَانِي نَاسٌ مِن عبدِ القَيْسِ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهُما هاتانِ».

(٣) أخرجه أحمد (٢٦٦٧٨)، وأبو يعلى (٧٠٢٨)، وابن حبان (٢٦٥٣) عن أم المؤمنين أم سلمة ﷺ أنها قالت: «صلَّى رسولُ الله ﷺ العصرَ، ثم دخل بيتي فصلَّى ركعتين. فسألتُه؟ فقال: شُغلتُ عن ركعتين بعد الظهرِ، فصلَّيتُهما الآن فقالت: أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال :لا»، والحديث جود إسناده ابن باز في حاشية بلوغ المرام (١٥٨).

يقضيه ولا يتركها، وأفضل وقت للقضاء بعد ارتفاع الشمس قيل يعني وقت الضحى هذا أفضل، لكن إذا كان سينام أو يذهب لعمل أو ينسى فإنه يصليها عقب الصلاة وإن كان وقت نهي فإنها من ذوات الأسباب، وقد أقر ﷺ قيسًا لما صلاها بعد الفجر، فعُلم أن من صلاها بعد الفجر ولو كان وقت نهيٍ أن هذه من ذوات الأسباب، وكذلك لو دخل المسجد والناس يصلون الظهر، فاتته راتبة الظهر القبلية فليصليها ويقضيها عقب صلاة الظهر، الخلاف في قضائها في وقت النهي.

أسأل ربي بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل ما تعلمناه وسمعناه حجة لنا لا حجة علينا، إن ربي قريب مجيب ودود وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الحَادِي والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ - الوِتْرُ - التَّطَوُّع المُطْلَق]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الحادي والعشرين من دروس شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﵀» قد شرعنا في الدرس الماضي في باب صلاة التطوع، وانتهينا من الكلام على السنن الرواتب.

قال ﵀:

الضَّرْبُ الثَّانِيْ: الْوِتْرُ، وَوَقْتُهُ: مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ، وَأَقَلُّهُ: رَكْعَةٌ، وَأَكْثَرُهُ: إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَأَدْنَى الكَمَالِ: ثَلاثٌ بِتَسْلِيْمَتَيْنِ، وَيَقْنُتُ فِي الثَّالِثَةِ بَعْدَ الرُّكُوْعِ.

هذا الضرب الثاني والنوع الثاني من صلاة التطوع وهو من آكدها، والمراد بالوتر: الركعة المنفصلة عما قبلها، ويطلق على الركعات مجتمعاتٍ إذا لم يفصل بينهن بسلام، فمن صلى ركعتين ركعتين ثم ختم بركعة فالركعة الأخيرة هي الوتر، ومن صلى ثلاثًا أو خمسًا أو سبعًا أو تسعًا بتسليمٍ واحدٍ، فإن الوتر يطلق على الجميع.

قال ﵀: (**الْوِتْرُ**) وقد اختلف أهل العلم في حكم الوتر على قولين مشهورين:

القول الأول: مذهب جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة أنه سنة مؤكدة.

والمذهب الثاني: مذهب أبي حنيفة وهو أن الوتر واجبٌ.

وتوسط شيخ الإسلام ﷺ بين القولين فقال بوجوبه على من قام الليل وكأنه يقول من قام الليل يختم بوتر وهذا أمرٌ سهلٌ يسير، فإن من قام الليل سيختم بوترٍ، فوجوبه على من قام الليل أمرٌ أو تحصيل حاصل.

الذين أوجبوه استدلوا بنصوصٍ جاءت في الأمر به كقوله ﷺ: **«الوتر حقٌ، فمن أحب أن يوتر بثلاثٍ فليوتر، ومن أحب أن يوتر بخمسٍ فليوتر، ومن أحب أن يوتر بسبعٍ فليوتر»**[1] فأخذوا من قوله ﷺ: **«الوتر حقٌ»** أي واجبٌ، والجمهور يقولون: بل يدل على تأكده لا على وجوبه؛ لأن النصوص الأخرى تدل على عدم الوجوب إلا الصلوات الخمس المكتوبات، كما استدلوا بقوله ﷺ: **«يَا أَهْلَ القُرْآنِ أَوْتِروا؛ فإنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ»**[2] وهذا كسابقه فيه التأكيد العظيم وبيان الشرف والفضل للوتر ولأهل القرآن، والذي يدل على عدم وجوبه ما اشتهر من حديث طلحة بن عبيد الله في الرجل الثائر الرأس من أهل نجد الذي جاء يسأل النبي ﷺ ما فرض الله عليه من الصلوات، فقال: **«خَمْسُ صَلَوَاتٍ في اليَومِ واللَّيْلَةِ»**[3] قال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها ولا أنقص، قال ﷺ: **«دخل الجنة»**، وفي رواية: **«أفلح إن صدق»** [والحديث متفق عليه] قالوا: فدل على أنه لا يجب سوى الخمس، وإن كان من أهل العلم من يوجب سواها ويقول: إن حديث طلحة في الصلوات الواجبات والمفروضات في اليوم

---

(١) أخرجه أبو داود(١٤٢٢) عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ أن النبي ﷺ قال: «الوِترُ حقٌّ على كلِّ مسلمٍ، فمن أحبَّ أن يوترَ بخمسٍ فليفعَلْ ومن أحبَّ أن يوترَ بثلاثٍ فليفعل، ومن أحبَّ أن يوترَ بواحدةٍ فليفعَلْ»، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) أخرجه أبو داود (١٤١٦)، والترمذي (٤٥٣)، والنسائي (١٦٧٥)، وابن ماجه (١١٦٩)، وأحمد (٨٧٧)، والحديث حسنه الألباني في صحيح الترغيب (٥٩٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٧٨)، ومسلم (١١).

والليلة، كما يستدلون على ذلك أن النبي ﷺ كان يوتر على الراحلة، ومعلومٌ أنه لم يكن يصلي الفريضة على الراحلة، فدل على أن الوتر ليس مفروضًا، وعلى كلٍ فإنه متأكدٌ جدًا ولا ينبغي للمؤمن أن يتركه، ولهذا قال الإمام أحمد ﷺ: **«من تعمد ترك الوتر فهو رجل سوء لا ينبغي أن تقبل له شهادة»**، وهذا الكلام من الإمام ﷺ يحفز الهمم ويرغب أصحاب الإيمان أن يهتموا ويعتنوا بقيام الليل عامة وبالوتر خاصة، وجاء مثله في من ترك الرواتب، وهذا يدل على أن أصحاب الإيمان وأصحاب الهمم العلية الراغبة فيما عند الله والدار الآخرة لا يزهدون في الوتر ولا في الرواتب زهادةً تجعلهم يتركونها على سبيل الدوام، قد يترك أحيانًا لكنه لا يستمر في الترك، ولهذا إذا تعمد الترك واستمر عليه فهو رجل سوءٍ كما قال الإمام ﷺ.

قال ﷺ: **(وَوَقْتُهُ: مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ)** ولو جُمعت العشاء مع المغرب، إذن يبدأ وقت الوتر وقيام الليل من بعد صلاة العشاء ولو مجموعةً مع المغرب، كما لو صلى الناس العشاء مع المغرب جمع تقديمٍ لمطر أو لسفر، فإن وقت قيام الليل والتهجد والوتر يبدأ من بعد صلاة العشاء على الصحيح من قولي أهل العلم؛ لأن النبي ﷺ من كل الليل أوتر من أوله ووسطه وأخره[1] كما في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة، وقال: **«إن الله تفضل عليكم بصلاةٍ من العشاء حتى الفجر الوتر»**[2] فدل على أن وقت الوتر وقيام الليل يبدأ من صلاة العشاء، فمتى فرغ المسلم من صلاة العشاء شُرع له أن يوتر.

---

(١) أخرجه البخاري (٩٩٦)، ومسلم (٧٤٥)، وأبو داود (١٤٣٥)، والترمذي (٤٥٦) أن أم المؤمنين عائشة ﷺ «سُئلت عن وترِ رسولِ اللهِ ﷺ، فقالت من كلِّ الليلِ قد أوترَ: أوَّلُه، وأوسطُه، وآخرُه، فانتهى وترُه حين مات في وجهِ السَّحرِ».

(٢) لم أجد من خرجه.

قال ﷺ: (**مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ**) فإذا طلع الفجر فقد انتهى قيام الليل والوتر؛ لقوله ﷺ: «**صلاةُ اللَّيلِ مَثنى مَثنى، فإذا خشِيَ أحدُكُم الصُّبحَ فليوتِرْ بواحِدةٍ**»[1] لكن لو أذن المؤذن وهو في ركعة الوتر، نقول: يتمها ولا يقطعها بل لو صلى ما كتب الله له ركعتين ركعتين ثم أذن المؤذن قبل أن يفطن، نقول أيضًا: أتمها ركعةً خفيفة، صلي ركعةً خفيفة لكن لا تطيلها ولا تترك الوتر ما دام أنك لم تنتبه إلا على الأذان، قام يصلي آخر الليل وكان يحسب أن الوقت متسعٌ فإذا به يسمع المؤذن، نقول: يختم بركعة يختم بركعة على الصحيح.

قال ﷺ: (**وَأَقَلُّهُ: رَكْعَةٌ**) جاء ذلك في الصحيح وجاء عن عشرة من الصحابة ﷺ منهم أبو بكرٍ وعمر، فأقل الوتر ركعة وأدنى الكمال ثلاث ركعات والكمال **إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً** وقيل ثلاث عشر ركعة، وذلك أنه ثبت في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة ﷺ: «**أَنَّ النَّبِي ﷺ مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غيرِهِ علَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً**»[2]، وثبت في الصحيحين عنها ﷺ: «**أَنَّه ﷺ صَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً**»[3] فمن أهل العلم من قال: إن هاتين الركعتين الزائدتين هما راتبة العشاء، وقيل: هما الركعتان الخفيفتان اللتان يستفتح بهما قيام الليل، وقيل: هما راتبتا الفجر، وقيل: وهو الصحيح أن هذا من باب التنوع، وأنه ﷺ كان يصلي إحدى عشرة تارةً وثلاث عشرة تارة.

قال ﷺ: (**وَأَدْنَى الكَمَالِ: ثَلاثٌ بِتَسْلِيْمَتَيْنِ**) لأنه ﷺ قال: «**صلاةُ اللَّيلِ مَثنى مَثنى**» ولأن فيها زيادة، فيصلي ركعتين ثم يسلم، ثم يصلي ركعةً ويسلم، هذا أدنى الكمال، ولو جمعها بتسليمٍ واحدٍ صح ذلك؛ لأنه صح عن النبي ﷺ لكن لا يجلس إلا في أخراهن، فلا يجلس

---

(١) أخرجه البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩)، وأبو داود (١٣٢٦)، والترمذي (٤٣٧)، والنسائي(١٦٧٣) ، وأحمد (٤٨٤٨) باختلاف يسير، وابن ماجه (١١٧٥) بنحوه، والشافعي في الأم (٨/ ٤٨٦) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٢٠١٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣).

كصلاة المغرب، إذ قد جاء النهي عن أن يتشبه بصلاة المغرب في صلاة الليل، فمن شاء أن يصلي ثلاثًا بتسليمٍ واحدٍ فلا يجلس بعد الركعتين وإنما يكون جلوسه في آخر ركعة ويسلم، وكذلك لو صلى خمسًا له أن يصليهن بتسليمٍ واحدٍ لا يجلس إلا في أخراهن وكذلك في السبع، إذن الثلاث والخمس والسبع وسيأتي في كلام المؤلف في صلاة التراويح، له أن يصليهن بتسليم واحد وتشهد واحد، وأما التسع فإنه جاء عنه ﷺ أنه يجلس في الثامنة ويسلم ثم يقوم للتاسعة أو يصلي التسع بتسليم واحد لكن يجلس بعد الثامنة[1]، وسيأتي مزيد بيانٍ لهذه الصفات والهيئات في صلاة التراويح التي هي الضرب الرابع من أضرب صلاة التطوع على ترتيب المؤلف ﷺ.

قال ﷺ: **(وَيَقْنُتُ فِي الثَّالِثَةِ بَعْدَ الرُّكُوْعِ)** أي يدعو وهذا سنة وليس هو الوتر كما يعتقده بعض العامة، فالقنوت هو الدعاء ويطلق على القيام وعلى طول القيام وعلى الدعاء، ومحله بعد الركوع غالبًا لكن صح عن النبي ﷺ أنه قنت قبل الركوع وكل ذلك ثابت في الصحيح، ومن ثم فمن أنكر القنوت قبل الركوع فهو محجوج بما جاء عن النبي ﷺ، ولهذا قال شيخ الإسلام إن هذا كله من باب التنوع فتارة يقنت قبل الركوع وتارة بعده، وقد ذكر المؤلف شيئًا مما ورد في الدعاء في القنوت لعله يأتي مع الكلام على التراويح ويكون ذكره هناك أنسب.

قال ﷺ: **(الضَّرْبُ الثَّالِثُ: التَّطَوُّعُ الْمُطْلَقُ، وَتَطَوُّعُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ تَطَوُّعِ النَّهَارِ، وَالنِّصْفُ الأَخِيْرُ أَفْضَلُ مِنَ الأَوَّلِ، وَصَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَصَلاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلاةِ الْقَائِمِ)** هذا هو الضرب الثالث وهو **التَّطَوُّعُ الْمُطْلَقُ**، وهو ما لا حد له من صلاة الليل والنهار، إذا تكلمنا عن الرواتب ثم الوتر فإن ما سوى ذلك تطوعٌ مطلق مما لا يشرع له جماعة، وأما ما يشرع له جماعة فسيأتي بيانه في الضرب الرابع، إذن ما لا يشرع له جماعة وليس

(١) أخرجه مسلم مطولًا (٧٤٦).

بواتر وراتبة يسمى تطوعًا مطلقًا ويدخل فيه صلاة الليل وصلاة النهار لكنه كما قال ﷺ: **وَتَطَوُّعُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ** كما قال ﷺ: **«أفضلُ صلاةِ المرءِ في بيتِهِ إلَّا المَكتوبةَ»**[١] وقال: **«أَفْضَلُ الصَّلاةِ بَعْدَ الفَرِيضَةِ، صَلاةُ اللَّيْلِ»**[٢] فأفضل صلاةٍ يؤديها العبد صلاة الليل، وآخر الليل وجوف الليل الآخر أفضل، ولهذا قال ﷺ: **(وَالنِّصْفُ الأَخِيْرُ أَفْضَلُ)** حتى في الوتر مع ما سبق أنه يبدأ من بعد صلاة العشاء فجعله في آخر الليل أفضل، وهذا هو الصحيح والأرجح من أقوال أهل العلم، من أهل العلم من قال إن الوتر أول الليل أفضل، واحتجوا على ذلك بأنه ﷺ أمر أبا هريرة وأبا ذر أن يوترا قبل أن يناما، لكن هذا على الصحيح محمولٌ على من لم يثق في نفسه القيام، كما ثبت في الصحيح من حديث جابر صريحًا في أن الصلاة آخر الليل أفضل لمن وثق، ومن لم يثق فالوتر أول الليل أفضل في حقه وهكذا في كل صلاة الليل، نقول: من كان يثق من نفسه أن يقوم آخر الليل فالأفضل له أن يؤخر صلاته حتى ينام ثم يقوم، وأما من لا يثق بالقيام أو كان مشغولًا في مراجعة محفوظه كأبي هريرة ﷺ، أو مدارسة علمٍ فيخشى إذا نام أن لا يستيقظ إلا على صلاة الفجر فإنه يوتر قبل أن ينام، ومن أهل العلم من قال إن صلاة الليل كلها سواء أول الليل وأوسطه وآخره، واحتجوا بما ثبت في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة: **«أن النبي ﷺ أوتر من أول الليل وأوسطه وآخره** -لكن الصحيح أنها قالت- **«وانتهى وتره إلى السحر»**[٣] إذن كان في أول حياته صلوات ربي وسلامه عليه يوتر أحيانًا أول الليل وأحيانًا أوسط الليل وأحيانًا آخره، لكن في آخر حياته

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٩٠)، ومسلم (٧٨١)، وأبو داود (١٤٤٧)، والنسائي (١٥٩٩)، وأحمد (٢١٦٢٤) واللفظ له.

(٢) أخرجه مسلم (١١٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (٩٩٦)، ومسلم (٧٤٥)، وأبو داود (١٤٣٥)، والترمذي (٤٥٦) أن أم المؤمنين عائشة ﷺ «سُئلت عن وترِ رسولِ اللهِ ﷺ، فقالت من كلِّ الليلِ قد أوترَ: أوَّلُه، وأوسطُه، وآخرُه، فانتهى وترُه حين مات في وجهِ السَّحرِ».

انتهى وتره إلى السحر، فدل على أن الوتر وقيام الليل آخر الليل أفضل من أوله وهو قيام داود، كان ينام نصف الليل ثم يقوم ثلثه ثم ينام سدسه، وصلاة الليل مشهودة ومرغبٌ فيها ووصف الله جل شأنه عباده بها، ليس في رمضان خاصة وإنما طول الدهر، قال جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَـٰمًا ﴿٦٤﴾ ﴾ [الفرقان] يبيتون يعني يمضون الليل ما بين قيامٍ وسجودٍ وركوع، يتضرعون ويبتهلون ويخلون بربهم جل شأنه، ولهذا وصفهم في الآية الثانية بأنها ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ ﴾ [السجدة: ١٦] أي: ترتفع وتنبوا، ولا يطيب لهم لذيذ المنام، فجنبه يرتفع ينبوا كأنه يرفض المنام والاستمرار في النوم حتى الفجر ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ [السجدة: ١٦] ماذا يفعلون؟ وبأي شيءٍ يقومون؟ ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [السجدة] ثم قال مبينًا جزاءهم الأوفى وجزاءهم من جنس عملهم ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [السجدة: ١٧] لما أخفوا قيام الليل؛ أخفى الله جزاءهم فلا يخطر لهم على بال، أي خاطر يخطر فالنعيم أوفى وأعظم وأكبر مما يخطر في البال، في هذا النعيم ما لا أذنٌ سمعت ولا عينٌ رأت ولا خطر على قلب بشر، وفي الآية الثانية يقول جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الذاريات] إذن يقطعون الليل صلاةً وتهجدًا وتضرعًا وقيامًا وركوعًا وسجودًا، فإذا أوشك الفجر أن يبزغ وجاء السدس الأخير من الليل وهو السحر استغفروا الله وكأنهم قد أمضوا ليلهم في لهوٍ أو في أمرٍ مباح، أمضوه في طاعة وقربة وتهجد وصلاة ومع ذلك إذا جاء السحر ختموا ليلهم بالاستغفار، فجمعوا بين حسن العمل والاستغفار والقرب من المولى جل شأنه، فقيام الليل شأن الصالحين ودأبهم من أول الزمان وهو أول وصية رسول الله ﷺ لما قدم المدينة، أول خطابٍ ألقاه في المدينة أن قال للناس: «**أيُّها النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلامَ، وصِلوا الأرحامَ، وأَطْعِموا الطَّعامَ، وصَلُّوا باللَّيلِ والنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلوا**

الجنَّةَ بسلامٍ»[١] فنجتهد أحبتي الكرام في قيام الليل ولا نترك الوتر ولو ركعة، فالقليل خيرٌ من العدم، إذا عجزت أو تعبت أو رُهقت فلا أقل من أن تركع لله ركعةً قبل أن تنام، وإن طمعت في القيام آخر الليل فاجتهد أن يكون قيامك آخر الليل وصلاتك آخر الليل.

قال ﷺ: **(وَصَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى)** وهذه سنة، أن يسلم من كل ركعتين، لكن جاء عنه ﷺ أنه سرد خمسًا وسبعًا وتسعًا، ودلت السنة على التنوع في هذا لكن الأفضل أن يصلي ركعتين ركعتين، قال أهل العلم: وما جاء عنه ﷺ من السرد في الثلاث والخمس والسبع والتسع هذا خاصٌ بمن كان يصلي وحده أو في جماعة محصورةٍ وهذا يأتي التنبيه عليه في التراويح، أما من كان يصلي في جماعة كثيرةٍ عامةٍ فلا ينبغي له أن يصل أكثر من ركعتين، الذي ينبغي للإمام في صلاة التراويح أن يسلم من كل ركعتين، فإنه هذا أرفق بالناس وأيسر لهم ولا ترتبك نياتهم ولا تختلف عليهم الصلاة، يصلي من كل ركعتين حتى إنه لو قام ساهيًا للثالثة يجلس وجوبًا وكأنه قام لثالثة في صلاة الفجر، ما دام أنه دخل بنية ركعتين ركعتين فإن سهى وقام حتى لو استتم وشرع في الفاتحة يرجع وجوبًا على الصحيح؛ لأنه قد نوى ركعتين فيرجع، وهذا أيسر للمأمومين؛ لأن منهم من يريد أن يصلي بعض الصلاة فينصرف، فإذا سرد الإمام شق عليهم، وإذا كان النبي ﷺ يقول في الفريضة: **«من أم الناس فليخفف؛ فإن فيهم المريض والضعيف والكبير وذا الحاجة»**[٢] فالنافلة وصلاة التراويح من باب أولى وأحرى، وسيأتي بيانها إن شاء الله في الضرب الرابع.

قال ﷺ: **(وَصَلاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلاةِ الْقَائِمِ)** هذا إذا كان قادرًا على القيام فجلس في النافلة، فإن أجره على النصف كما ثبت في الصحيح، أما إن كان عاجزًا وصلى

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٨٥)، وابن ماجه (١٣٣٤)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٨٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٣)، ومسلم (٤٦٧) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أَمَّ أَحَدُكُمُ النَّاسَ، فَلْيُخَفِّفْ، فإنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ، والْكَبِيرَ، والضَّعِيفَ، والمَرِيضَ، فإذا صَلَّى وحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كيفَ شاءَ».

قاعدًا فإن أجره على التمام؛ لقوله ﷺ كما في البخاري من حديث أبي موسى: «**إذا مَرِضَ العبدُ أوْ سافرَ كُتِبَ لهُ من العملِ ما كان يَعْملُ وهو صحيحٌ مُقيمٌ**»[1] إذن المريض والمسافر يكتب لهم ما كانوا يعملون حال الصحة وحال الإقامة، ومن كبرت سنه ورق عظمه ولم يستطع القيام فإنه يصلي جالسًا وأجره على التمام، وقد كان صلوات ربي وسلامه عليه آخر حياته أكثر صلاته قاعدًا، أكثر صلاة الليل قاعدًا متربعاً.

أسأل ربي بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا الفقه في دينه، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح إنه ولي ذلك والقادر عليه، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٦).

[الدَّرْسُ الثَانِي والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ - صَلَاةُ التَرَاويح]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثاني والعشرين من دروس شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ» ولا يزال حديثنا في صلاة التطوع.

قال ﷺ:

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: مَا تُسَنُّ لَهُ الجَمَاعَةُ، وَهُوَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: التَّرَاوِيْحُ، وَهِيَ: عِشْرُوْنَ رَكْعَةً بَعْدَ الْعِشَاءِ فِيْ رَمَضَانَ.

هذا ما قاله الموفق عن صلاة التراويح، اقتصر ﷺ على هذه الكُليات اليسيرات ولعله بنى ذلك على أنها جزء من صلاة الليل وقيامه، قد سبقت الإشارة إلى قيام الليل لكن التراويح جديرة بأكثر من هذا وفيها مسائل كثيرة، أولها: ما المراد بالتراويح؟ وما تعريفها؟ وما سبب تسميتها بالتراويح؟

التراويح: جمع ترويحة وهي في الأصل الجلسة، وأما في الشرع فهي قيام الليل في رمضان ولا تُسمى الصلاة صلاة تراويحٍ إلا إذا كانت قيام ليلٍ وفي رمضان، وأما في غير رمضان فلا تُسمى تراويح، ولا تُشرع التراويح في غير رمضان قولًا واحدًا، وأما سبب تسميتها؛ فلأنهم

كانوا يتروحون أي يستريحون كلما صلوا أربع ركعات؛ لأنهم كانوا يطيلونها جدًا كما سيأتي، فكانوا يستريحون وكانوا يقومون على العصي وكانوا يقرأون بالمئين أي مئات الآيات، فكانوا يحتاجون إلى التروح والاستراحة بعد صلاة أربع ركعات، وأما حكمها فهي سنة مؤكدة، وكل ما ورد في فضل قيام الليل فهو يرد فيها من باب أولى وأجدر وأحرى؛ لأنها قيام ليلٍ في أفضل موسم وأفضل شهرٍ، ومن ثم فتجتمع فيها فضائل قيام الليل مع ما خصها الشارع به من خصائص، ومنها ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: **«مَن قَامَ رَمَضَانَ إيمَانًا واحْتِسَابًا، غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ»**[١] وهذا فضل عظيم تشرئب إليه أعناق أهل الإيمان، وقد جمع الله ذلك في شهر القرآن شهر رمضان وجعله سببًا لمغفرة الذنوب والعتق من النيران، فمن قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غُفر له ما تقدم من ذنبه، إيمانًا بالله وبما أعده للقائمين واحتسابًا للأجر والثواب، لم يدفعه للقيام رياءٌ ولا سمعةٌ ولا ثناء الناس ولا جاهٌ ولا مالٌ يحصله أو يتحصل عليه، وينبغي أن يجاهد المصلي نفسه في تحقيق هذا الوصف ليحقق ويفوز بهذا الثواب، ومن فضل الله أنه جعل في رمضان أسباب المغفرة كثيرة **«مَنْ صامَ رمضانَ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ لَهُ ما تقدَّمَ من ذنبِهِ»**[٢] **«مَن قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا، غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ»**[٣] إذن هذه ثلاث فضائل عظيمة: الصيام، والقيام، وقيام ليلة القدر، أول من سن هذه الصلاة رسول الله ﷺ، فقد ثبت في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة: **«أن النبي ﷺ صلى ذات ليلة، فصلى بصلاته أقوام ثم صلى في الليلة الثانية فزاد عدد المصلين، ثم ترقبوه في الثالثة أو الرابعة فلم يصل، فلما أصبح أخبرهم أنه علم بهم وأنه خشي أن تفرض**

(١) أخرجه البخاري (٣٧)، ومسلم (٧٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨)، ومسلم (٧٦٠) مطولًا.

(٣) أخرجه البخاري (١٩٠١)، ومسلم (٧٦٠).

عليهم صلاة التراويح فيعجزوا عنها»[١] وهذا من تمام شفقته ورحمته صلوات ربي وسلامه عليه، وجاء في الحديث الآخر أنه صلى بهم آخر الشهر لما بقي سبع ليال حتى ذهب ثلث الليل، ثم ترك الصلاة في الليلة القابلة لما بقي على الشهر ست ليالٍ فلم يصلي بهم، وفي الليلة الثالثة لما بقي في الشهر خمس ليال صلى بهم حتى ذهب شطر الليل -أي نصفه- فقالوا: لو نفلتنا يا رسول الله إلى الفجر فقال: **«إِنَّهُ من قامَ معَ الإمامِ حتَّى ينصرِفَ كتبَ اللهُ لَهُ قيامَ ليلةٍ»**[٢] وهذا فضل عظيم ينبغي لأهل الإيمان أن يفرحوا به وأن يحرصوا عليه وألا يفوتوه، أن يقوموا مع الإمام حتى ينصرف من صلاة التراويح والوتر، فإذا انصرف الإمام تنصرف يكتب لك قيام ليلة، مع أن الإمام ربما ما قام ساعة لكن هذا من فضل الله وكرمه وجوده، والنبي ﷺ قاله للصحابة وقد صلى بهم شطر الليل، فتاقت نفوسهم أن يصلي بهم إلى آخر الليل، فقال: **«إِنَّهُ من قامَ معَ الإمامِ حتَّى ينصرِفَ كتبَ اللهُ لَهُ قيامَ ليلةٍ»**.

عدد ركعاتها: اختلف السلف في عدد ركعات التراويح، فذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن عددها عشرون ركعة غير الشفع والوتر، وهو الذي يفعله أئمة الحرمين في صلاة التراويح، يصلون عشر تسليمات في عشرين ركعة ويشفعون ويوترون، فهذا مذهب جماهير أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة، وقيل عددها إحدى وأربعون ركعة، وقيل ست وثلاثون، وقيل تسع وثلاثون، وقيل تسع وعشرون، وقيل ثلاث وعشرون أو عشرون وهي بمعنىً، واحد وقيل ثلاث عشرة، وقيل إحدى عشرة، وهذا كله من التنوع الجائز الحسن كما قال شيخ الإسلام، وكل ذلك جائز حسن، لا يُنكر على أحد فعل شيئًا من هذا؛ لأن ذلك قد ورد عن السلف، الإمام مالك اختار ست وثلاثين، والأئمة الثلاثة قالوا

---

(١) أخرجه البخاري (٩٢٤)، ومسلم (٧٦١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٧٥)، والترمذي (٨٠٦)، والنسائي (١٦٠٥)، وابن ماجه (١٣٢٧)، وأحمد (٢١٤١٩)، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي (١٦٠٥).

ثلاث وعشرين، ونقول: الأمر واسع، كل ذلك سائغٌ جائزٌ لكنه يرجع إلى طول الصلاة وقصرها، فمن كثر عدد الركعات قلل طول القيام، ومن قلل الركعات أطال القيام، وقد ثبت في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة ﵂ لما سُئلت عن صلاة رسول الله ﷺ في رمضان، قالت: «**لم يَكُنْ يَزِيدُ في رَمَضَانَ ولَا في غيرِهِ علَى إحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً**»[1] وثبت في الصحيحين عنها: «**أَنَّه ﷺ صَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً**»[2] وقد سبق في الدرس الماضي ذكر هذا والجمع بينهما، وجاء في الصحيح أيضًا عن ابن عباس ﵄: «**أَنَّه ﷺ صَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً**» وحينئذ فلا مشاحة ولا نزاع ولا إشكال، إنما الإشكال كل الإشكال في الذين يأخذون العدد دون الصفة، وهو جل الأئمة في هذه البلاد خاصة، وفي بعض البلدان لا يعرفون التراويح أو يخففونها جدًا لكن جل الأئمة في هذه البلاد يقتصرون على إحدى عشرة ركعة، وإذا سألتهم قالوا: إنه ﷺ لم يزد على إحدى عشرة ركعة، نقول: لا بأس، لا تثريب عليكم، هذا ثابت في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة، لكن هل فعلكم قريبٌ من فعله ﷺ أو أنكم تخففونها جدًا فتأخذون العدد دون الصفة، فتكونوا لم تأخذوا بالسنة، الذي يأخذ بسنة النبي ﷺ بالعدد يأخذ بسنته في الصفة والطول ولو نسبيًا، أما أن يخففها فئام من الناس حتى عُدت صلاة بعض أئمة المساجد نحوًا من عشرين دقيقة، كلها بشفعها ووترها وقنوطها، هذا خلل وهذا إلى الإثم أقرب منه إلى الثواب والأجر، قد نص أهل العلم على أن من أخل أو من خفف صلاته حتى يفوت المصلي السنن أنه يأثم، فكيف إذا أخل ببعض الواجبات؟! وترك بعض المأمومين بعض الواجب بسبب تخفيفه، يصلي إحدى عشرة ركعة في عشرين دقيقة؟! هذا تخفيف مخالف للسنة وبعيد عن هدي النبي ﷺ، وبعيد عن هيئة صلاة التراويح واسمها، فإن لها من اسمها نصيب كانوا يتروحون يستريحون بين كل أربع ركعات، إذن نقول: من

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣).

اختار إحدى عشرة ركعة سواءً في أول الشهر أو في آخره لا حرج لكن يراعي صفة صلاته ﷺ، فإنه كان يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن.

مما ينبغي أيضًا في صلاة التراويح حضور النساء وهو أمرٌ معروفٌ من زمن السلف الصالح، وقد قال ﷺ: **«لا تمنَعوا إماءَ اللهِ مساجدَ اللهِ وبيوتُهنَّ خيرٌ لهن»**[1] [والحديث متفق عليه] لكنه يجب على المرأة وعلى وليها أن يلزمها إذا خرجت لصلاة التراويح أو صلاة العيد أو صلاة الجمعة أو الجماعة، أن تخرج متسترة غير متبرجة وغير متطيبة وغير فاتنة في لبسها أو هيئتها أو طيبها أو نحو ذلك مما يثير الانتباه إليها ويلفت نظر الرجال إليها، فإن ذلك كله محرمٌ، ولهذا قال ﷺ في الحديث الصحيح لما أمر بإخراج النساء إلى صلاة العيد، قالت أم عطية إحدانا ليس لها جلباب، قال: **«لِتُلْبِسْهَا أُخْتُهَا مِن جِلْبَابِهَا»**[2] فدل على أنها لا تخرج إلا متسترة، وأمر ﷺ النساء أن يكن في آخر المسجد وأن يبدأن من الصف المؤخر، خلافًا للرجال فإنهم يبدؤون في الصف المقدم، وهذا سبق بيانه أنه إذا لم يكن مصلى النساء مفصولًا عن الرجال، فإنهن يبدأن من الصف المؤخر؛ لأن خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها، وأمر ﷺ النساء أن ينقلبن فور تسليمه وكان إذا سلم استمر مستقبل القبلة، قالت أم سلمة: نرى والله أعلم أن ذلك لينقلب النساء، وخصص لهن بابًا يدخلن منه ويخرجن، وأمرهن أن يلزمن حافات الطريق فكانت الواحدة تلزم ويلصق ثيابها وعباءتها في الجدار، ما كن يحتكرن الطريق ويمشين في وسطه، وأمر ﷺ أيما امرأة حضرت معه أن تزيل أي أثر للطيب، ثبت في الصحيح عند مسلم: **«أَيُّما امْرَأَةٍ أصابَتْ بَخُورًا**

(١) أخرجه البخاري (٩٠٠) مختصرًا، وفي أوله قصة، ومسلم (٤٤٢) مختصرًا، وابن المقرئ في المعجم (١٣٣٨) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٤)، ومسلم (٨٨٣).

فلا تَشْهَدْ معنا العِشاءَ الآخِرَةَ»[1] هذه المعاني عظيمة ويجب تنبيه الأولياء عليها، فإذا كانت تريد أن تحضر صلاة التراويح أو غيرها من الصلوات فلتلتزم بحدود الشرع.

مما ورد في تطويل الصحابة والسلف الصالح، ما جاء عن السائب بن يزيد ﷺ أنه قال: «كان القارئ يقرأ بالمئين -يعني بمئات الآيات- حتى كنا نعتمد على العصي من طول القيام، مما ينبغي أيضًا أن يُلحظ ويُهتم به ويعتنى، استحباب ختم القرآن في صلاة التراويح كل عام، قال البهوتي ﷺ: «ولا يستحب للإمام الزيادة على ختمة في التراويح إلا أن يؤثروا زيادة على ذلك ولا يستحب لهم أن ينقصوا عن ختمة ليحوزوا فضله» إذن عندنا توسط عظيم، يقول: لا ينبغي ولا يستحب للإمام الزيادة على ختمة في التراويح إلا أن يؤثروا أي الجماعة الزيادة، إذن المتقرر عندهم أنهم يختمون لكن قد تطوق نفس الإمام أن يختم ختمتين أو ثلاثة أو أربعة، يقول: لا يستحب له ذلك إلا إذا آثر جماعة المسجد هذه الزيادة، لكن الختمة الواحدة لا يشاورهم ولا يستأنس برأيهم ولا يجعل الأمر إليهم، فإن الختم في القرآن في صلاة التراويح سنة ثابتة عن السلف ﷺ كما جاء في الكلام الآتي عن شيخ الإسلام، قال: ولا يستحب لهم أن ينقصوا عن ختمة، إذن التوسط نقول: ختمة لكن إمام يريد الزيادة، نقول: انظر إلى جماعة المسجد، إذا كان فيهم عزم وهمة عالية ورغبة أكيدة فلتختم ولو عشر ختمات في رمضان ولا يُنكر عليه ولا يثرب، ولهذا ينكر على من أنكر على من كان يختم في الشهر نحو من سبعٍ أو عشر ختمات، نقول: من أين تنكر عليه؟ ما دام أنه لم يشق على الناس والناس يأتون إليه زُرافات ووحدانًا راغبين فلا تثريب عليه، ولا سيما إذا كان في مسجد بعيد عن الحي والناس الذين يأتون إليه كلهم راغبين، يأتون من أحياء شتى يرغبون في الصلاة مع هذا الإمام الذي يختم ختمتين أو ثلاثة أو إن شاء الله سبعة أو عشرة، لا تثريب عليه لكن التثريب ينبغي أن

(١) أخرجه مسلم (٤٤٤).

يكون في حق الأئمة الذين لا يختمون حتى لنصف القرآن لا يقرأون، كله مراعاة لمشاعر الناس ولئلا ينجفل الناس عنه ويتركونه ويذهبون لمساجد تخفف، نقول: أدِّ السنة وطبق السنة، وبيّن للناس ما كان عليه سلف الأمة وأنت مأجور، ومن صلى معك أُجر أجرًا تامًا، ومن ذهب يبحث عن مسجد أخف فلا حرج عليه ولا تثريب، قال شيخ الإسلام: **«وأما قراءة القرآن في التراويح فمستحب باتفاق أئمة المسلمين، بل من أجل مقصود التراويح قراءة القرآن فيها؛ ليسمع المسلمون كلام الله، فإن شهر رمضان فيه نزل القرآن وفيه كان جبريل يدارس النبي ﷺ القرآن»**[1] إذن من مقاصد التراويح أن يسمع المسلمون كلام الله كله في صلاة التراويح، بعض الأئمة قد يقرأ في العشاء والفجر، نقول: هذا لا بأس به لو أن الجماعة كلهم يجتمعون لكنه إذا كان يؤم التراويح فئام لا يشهدون معك العشاء ولا الفجر ومثل ذلك النساء، فالسنة الاقتصار على قراءة الختمة في التراويح فقط وربما العشاء لا بأس أن يؤخذ منها؛ لأن العشاء غالبًا يشهدها من يشهد التراويح، هذه أهم المسائل التي نحتاج إلى بيانها في عجالة في صلاة التراويح، ونسأل الله جل شأنه أن يبلغنا رمضان، وأن يجعلنا ممن يصومه ويقومه ويقوم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا، بقي عندنا في صلاة التطوع صلاة الكسوف وصلاة الاستسقاء، لعل الله ييسرها في الدرس القادم أو في الدرسين القادمين.

وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ١٢٢-١٢٣).

[الدَّرْسُ الثَالِث والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ - صَلَاةُ الكُسُوف]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثالث والعشرون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ».

قال ﷺ: **(النَّوعُ الثَّانِي)** ويقصد به من الصلوات صلوات التطوع التي تسن لها الجماعة، وقد ذكر أنها ثلاثة أنواع انتهينا من التراويح.

قال ﷺ:

وَالثَّانِيْ :صَلاةُ الْكُسُوْفِ، فَإِذَا كُسِفَتِ الشَّمْسُ، أَوِ الْقَمَرُ، فَزِعَ النَّاسُ إِلَى الصَّلاةِ، إِنْ أَحَبُّوْا جَمَاعَةً، وَإِنْ أَحَبُّوْا فُرَادَى.

هذه الصلاة صلاة الكسوف، والكسوف: يقال للشمس وللقمر، فيقال: كَسفت الشمس وكُسفت الشمس، وخَسفت الشمس وخُسفت الشمس، كما يقال ذلك للقمر، إذن يطلق الكسوف والخسوف على الشمس وعلى القمر على حدٍ سواء، وإن كان الأجود كما قال ثعلب من علماء العربية أن يقال: كسفت الشمس وخسف القمر، هذا الكسوف له صلاة وصلاته من صلوات التطوع، وهي سنة مؤكدة كما حكاها النووي إجماعًا، وقال ابن قدامة لا نعلم في مشروعيتها خلافًا، لكن المتأمل لكلام الأئمة يجد أن منهم من صرح بالوجوب كما جاء عن

أبي عوانة ﷺ، ونقل الحافظ ابن حجر أنه حكي عن الإمام مالك أنها كالجمعة، وحكى الزين ابن منير عن أبي حنيفة وجوبها، وقوَّى العلامة ابن القيم ﷺ الوجوب، إذن هي دائرةٌ بين كونها سنة مؤكدة جدًا وبين الوجوب، والقائلون الوجوب يحتجون بأن النبي ﷺ فزع لها وأمر بها وقال: **«إذا رأيتُم ذلك فصَلُّوا»**[1] ثم أمر المنادي ينادي لها الصلاة جامعة، وصلى معه النساء، قالوا: وهذا يدل على تأكدها إلى درجة الوجوب، ولا ينبغي للمؤمن الفطن العاقل الذي يخشى الله ويتقه أن يعلم بكسوف شمسٍ أو قمرٍ ولا يصلي حتى لو قلنا إنها سنة مؤكدة، ولهذا الذين قالوا بالوجوب، قالوا: أي خوفٍ في قلب مؤمن يرى الكسوف ولا يفزع إلى الصلاة، والنبي ﷺ فزع وخرج يجر رداءه؟ إذن الأقرب أنها متأكدةٌ جدًا وتداني الوجوب، وإذا قيل بالوجوب فهو وجوب الكفائي، للكسوف سببان: سببٌ شرعي وسببٌ كوني، وهذا معلوم ومعروف عند أهل العلم من قديم الزمان لكن لما ضعف الدين في قلوب بعض الناس، طغى الجانب المادي الكوني فأصبح حدوث الكسوف لا يحدث في قلوبهم خوفًا وإلا فإن الله جل شأنه جعل له سببان: أحدهما الشرعي وهو تخويف الله لعباده لكي يرجعوا إليه إذا تركوا أمره أو فعلوا نهيه، كما قال جل شأنه: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾﴾ [الإسراء] وفي الصحيح أن الشمس لما كسفت قال ﷺ: **«إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيَتَانِ مِن آيَاتِ اللهِ، لا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ولَا لِحَيَاتِهِ، ولَكِنَّ اللهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ»**[2] [الحديث رواه البخاري] إذن نقول: هذا معنىً شرعي لا يزاحمه ولا يغير فيه ولا يؤثر عليه المعنى الكوني، قال ابن القيم ﷺ: **«فأما سبب كسوف الشمس** -أي السبب الكوني- **فهو توسط القمر بين جرم الشمس وبين أبصارنا»** إذن تتوسط الشمس بين القمر وبين الناس فلا يبصرون الشمس،

---

(١) أخرجه مسلم (٩٠٤)، وأبو داود (١١٧٨)، والنسائي (١٤٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١)، وأبو داود (١١٧٧)، والترمذي (٥٦١)، والنسائي (١٤٧٠)، وابن ماجه (١٢٦٣)، وأحمد (٢٤٥٧١).

ولهذا الشمس باقية وطالعة لكنه قد انحجب ضوؤها، وأما سبب خسوف القمر فهو توسط القمر بين الأرض وبين الشمس حتى يصير القمر ممنوعًا من اكتساب النور من الشمس، ولهذا قال العلامة ابن عثيمين ﷺ: **«إن الأقرب أن يقال انحجاب ضوء الشمس أو القمر بسبب غير معتاد»** إذ المشهور عند أهل العلم أنهم يقولون في تعريف الكسوف ذهاب ضوء الشمس أو القمر كليًا أو ذهاب بعضه، إذ الكسوف والخسوف إما أن يكون كليًا أو يكون جزئيًا هذا مشهور عند الفقهاء، يقولون: ذهاب الضوء كليًا أو بعضه، العلامة ابن عثيمين يقول: لا، الشمس باقية ساطعة وكذلك القمر منير لكن حصل ما يحجبه، ولهذا عرّف الكسوف والخسوف ﷺ بقوله: **«إنه انحجاب ضوء الشمس أو القمر بسبب غير معتاد»**.

يقول المؤلف ﷺ: **(فَإِذَا كُسِفَتِ الشَّمْسُ، أَوِ الْقَمَرُ، فَزِعَ النَّاسُ إِلَى الصَّلاةِ)** إذن الصلاة تشرع عند حدوث الكسوف ورؤيته عيانًا بأبصارهم إذا كسفت الشمس أو القمر، ولهذا قال ﷺ: **«إِذَا رأَيْتُم ذلكَ»** فعلقه على الرؤية، وبناءً على هذا لا يحل للمسلمين، لا الأئمة ولا النساء في البيوتات أن يصلون صلاة الكسوف أو الخسوف بمجرد إخبار المخبرين مهما تواطئ خبرهم وكثر، فإنه لا تصلى حتى يقع الكسوف أو الخسوف ماثلًا يرى بالعين؛ لقوله ﷺ: **«فإذا رأَيْتُم ذلكَ فافزَعوا»**[1] فعلقه على الرؤية، فإذا كسفت الشمس أو القمر فزع الناس إلى الصلاة، إن أحبوا جماعةً وإن أحبوا أفرادًا يعني أنها تُصلى جماعةً وهذا هو السنة، فإن النبي ﷺ أمر المنادي أن ينادي لها، وخرج فزعًا يجر رداءه وصف الناس وصلى بهم وصلى معه نساءٌ كأم المؤمنين عائشة وأسماء ﷺ أجمعين، فدل على أن السنة أن تصلى في المسجد، قال بعضهم: وفي الجامع أولى، وتستوي في ذلك صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر، خلافًا لبعض الأئمة كأبي حنيفة ومالك الذين قالا: إن خسوف القمر تصلى في البيوتات فقط، وكأنهم

(١) أخرجه البخاري (١٠٥٨)، ومسلم (٩٠١).

راعوا المشقة في خروج الناس إذا خسف القمر في وسط الليل أو نحوه، لكنا نقول: السنة دلت على أنها تصلى جماعة لكن من لم يتيسر له ومثله النساء، فلها أن تصلي وله أن يصلي في بيته.

قال: (**فَيُكَبِّرُ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُوْرَةً طَوِيْلَةً**) صلاة الكسوف صلاةٌ جهرية حتى ولو كان كسوفًا للشمس في النهار، وهذا هو الصحيح من قولي أهل العلم، ومن قال إنها إذا كسفت في النهار تصلى سرًا فقد خالف الصواب، وإن احتجوا بأحاديث في الصحيح لكنها ليست صريحة، منها: أن المؤمنين عائشة قالت: «حزرت قراءة النبي ﷺ»، ومنها أن ابن عباس قال: «**قَرَأَ نحوًا من سورةِ البقرةِ**»[1] قالوا: فهذا يدل على أنه لم يجهر ولو جهر لما حزرت ولا قدرت بل جزمت، والجواب عن هذا أنها ﷺ لم تسمع قراءته ﷺ لبعدها، سمعته يقرأ لكن لم تتحقق من السورة التي قرأ، ومثل ذلك يقال في حديث ابن عباس.

قال ﷺ: (**وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُوْرَةً طَوِيْلَةً** -قدر البقرة أونحوها- **ثُمَّ يَرْكَعْ رُكُوْعًا طَوِيْلًا** - قيل قدر مائة آية- **ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُوْرَةً طَوِيْلَةً دُوْنَ الَّتِيْ قَبْلَهَا**) إذن إذا رفع صلبه من الركوع أعاد فقرأ الفاتحة وقرأ سورةً أو آيات لكنها دون التي قبلها (**ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيْلُ دُوْنَ الَّذِيْ قَبْلَهُ**) إذن القراءة بعد الركوع الأول والركوع الثاني أقل وأقصر من القراءة قبل الركوع الأول، والركوع الثاني دون الركوع الأول (**ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيْلَتَيْنِ**) وقد وُفق ﷺ إلى هذه العبارة، فإن من أهل العلم من قال في الجلوس بين السجدتين والسجدتان لم يذكر فيهما التطويل، والصحيح أنه ﷺ طول صلاته كلها حتى الرفع من الركوع أطاله جدًا، وكذلك الجلسة بين السجدتين.

---

(١) أخرجه البخاري (٥١٩٧)، ومسلم (٩٠٧).

قال ﷺ: (**ثُمَّ يَقُوْمُ فَيَفْعَلُ مِثْلَ ذلِكَ، فَيَكُوْنُ أَرْبَعَ رُكُوْعَاتٍ وَأَرْبَعَ سُجُوْدَاتٍ**) هذا هو المختار، وقد جاء عن الأئمة روايات متعددة، قيل يصلي في كل ركعة ركوعان، فتكون ركعتان بأربع ركوعات وأربع سجدات، وهذا الذي اختاره الإمام أحمد وجمع من المحققين من أهل العلم، وقيل في كل ركعة ثلاث ركوعات، وقيل في كل ركعة أربع ركوعات، وقيل في كل ركعة خمس ركوعات، وقيل يصلي ركعتين كصلاة الفجر، إلا أن الصحيح الذي عليه المحققون من أهل العلم مسلك الترجيح لا الجمع؛ لأنه لم يحصل الكسوف ولا الخسوف في عهده ﷺ إلا مرةً واحدة، ومن ثم فلا يمكننا أن نقول: يفعل هذا تارةً وهذا تارة، لم يصح أنه ﷺ صلى الكسوف مرات وإلا لقلنا: إن هذه السنن تُفعل هذه مرة وتلك مرة، لا بد من الترجيح وهو الذي عليه جمع من المحققين، والترجيح أن نأخذ بالأحاديث الصحاح، وأصح ما ورد في الصحيحين من حديث ابن عباس وحديث أم المؤمنين عائشة وحديث المغيرة: «**أنه ﷺ صلى ركعتان، وركع في كل ركعة ركوعان**»[1] فلا يركع ثلاثًا ولا أربعًا ولا خمسًا، لكن لو صلى المسلم خلف إمام ركع ثلاث ركوعات أو أربعة يتابعه ولا يخالفه؛ لأن له سلف من الأئمة قالوا إنه يركع ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا، إذا فرغ من الصلاة والخسوف أو الكسوف باقيًا فإنه لا يعيد الصلاة؛ لعدم مشروعية الإعادة ولأنه ﷺ أمر المسلمين في حال الخسوف أو الكسوف بأمور عدة وليست الصلاة فقط، أمرهم أن يفزعوا إلى الصلاة وأن يدعوا وأن يتصدقوا وأن يعتقوا وأن يكثروا من ذكر الله، فإذا فرغ من الصلاة والخسوف أو الكسوف باقيًا اشتغل في الذكر والدعاء والصدقة والعتق إن كان ثمة أرقاء.

إذا تجلى الخسوف أو الكسوف وهم يصلون فإنهم يتمونها خفيفة، إذا اجتمع كسوف وفريضة، فإن كان وقت الفريضة ضيقًا بُدأ بها، وإن كان وقتها متسعًا بدأ بالكسوف، هل

(١) أخرجه البخاري (١٠٦٥)، ومسلم (٩٠١).

لصلاة الكسوف خطبة؟ الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد على أنه لا خطبة لها، والشافعي يرى أن لها خطبتان كخطبتي الجمعة، والصحيح الذي عليه المحققون واختيار شيخ الإسلام أنه يشرع لها موعظة، وإن قالوا خطبة لكننا نقول موعظة؛ لما جاء في الصحيح من حديث أسماء: أن النبي ﷺ لما فرغ من الصلاة وعظ الناس، وحمد الله وأثنى عليه ثم بين لهم سبب الكسوف ثم حذرهم من الذنوب والمعاصي لا سيما الزنا لأنه عرض عليه صلوات ربي وسلامه عليه وهو يصلي الجنة والنار ورأى أعظم ذنوب الأمة وأكد على حرمة الزنا، وأن الله جل شأنه يغار، وأعظم ما يجلب الذنوب ويجلب العقوبة العامة تفشي الزنا في الناس.

هل العلم بالكسوف قبل وقوعه ينافي الغيب؟ أو هل العلم بمعرفة وقت الكسوف من المغيبات؟ نقول: أبدًا، قرر علماء الإسلام من قديم الزمان كشيخ الإسلام وغيره أن العلم بالكسوف قبل حدوثه أمر يعرفه الحسّابون، كما يعرفون وقت طلوع الشمس وغروبها ووقت دخول الشهر ووقت خروجه إلا أن العلم بالكسوف أدق، فلا يعرفه كل أحد ومن ثم فعِلْم الناس بالكسوف على وجه الدقة المتناهية بالدقيقة بل الثانية ابتداءً وانتهاءً، نقول: هذا أمر ليس من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله بل هذا أمر يعرفه أهل الحساب لكن العبرة عندنا أهل الإسلام في رؤيته، فمتى رأيناه صلينا ومتى لم نره لم نصلي.

هل يمكن أن يقع كسوف الشمس في أي يوم من السنة؟ من أهل العلم من قال ذلك حتى أنهم قالوا لو حصل الكسوف يوم العيد أو حصل في يوم عرفة وفرعوا على هذا مسائل، لكن الصحيح أنه لا يمكن أن يقع كسوف الشمس إلا في ليالي الاستسراء آخر الشهر، إما يوم ثلاثين أو تسعة وعشرين لا يمكن، كما أن خسوف القمر لا يمكن أن يكون إلا في ليالي الإبدار، وهي ليلة ثلاثة عشر و أربعة عشر وخمسة عشر لا يمكن؛ لأن الله جل شأنه جعل هذا النظام للكون هكذا، فلا يمكن أن يخسف القمر إلا في ليالي كماله وهي ليلة ثلاثة عشر

وأربعة عشر وخمسة عشر إحدى هذه الليال، ولا يمكن أن تكسف الشمس إلا في آخر الشهر، ومن ثم فقد غلط أهل العلم الواقدي ﷺ لما قال إن كسوف الشمس كان في اليوم العاشر وأنه يوم موت إبراهيم ابن النبي ﷺ، قال ابن القيم: «الواقدي لا يُقبل بما أسنده فضلًا عما أرسله» يعني أحاديثه ضعيفة واهية، على كلٍ نقول: النبي ﷺ صلى بأصحابه لما مات إبراهيم لكن لم يمت إبراهيم في اليوم العاشر، ولما كان يعتقد أهل الجاهلية أن الشمس والقمر تنكسف لموت أحد أو لحياة عظيم، بيّن ﷺ في موعظته الحكمة من كسف الشمس أو القمر وأنهما آيتان يخوف الله بهما عباده، ثم أمرهم بما ينفعهم من الصلاة والصدقة والذكر والدعاء والعتق.

هل تغيب الشمس وهي كاسفة؟ نقول: نعم، قد يحصل كسوف أخر النهار فتغيب وهي كاسفة فلا صلاة حينئذٍ، ولهذا لو وقع الكسوف في الدقائق الأخيرة، نقول: لا حاجة للصلاة حينئذ؛ لأنه وقت نهيٍ مشدد من ناحية، ولأن وقت الانتفاع بها ذهب بمغيبها، أما طلوع الفجر والقمر هو غائب فهذا ينفيه جمعٌ من أهل العلم من المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره بناءً على أنه لا يحصل إلا في ليالي الإبدار ويغيب القمر قبل طلوع الفجر.

هل يسن الغسل للكسوف؟ نقول: ذهب إلى هذا بعض أهل العلم وهو المشهور عند الحنابلة، والصحيح أنه لا يسن الغسل لها لعدم وروده عن النبي ﷺ، بل خرج ﷺ فزعًا يجر رداءه، فكيف يقال بمشروعية الغسل؟ الذين قالوا بمشروعية الغسل نظروا إلى أنه يسن الاجتماع لها، فقالوا: يسن الغسل كما يسن في كل اجتماع مشروع كالجمعة والعيد ونحوها، لكن الصحيح أنه لم يرد عنه ﷺ الغسل بل ورد عنه ما ينافيه من الإسراع والخروج فزعًا.

هذه أهم المسائل المتعلقة بكسوف الشمس والقمر، ويراعي الإمام في مسألة القراءة قصره من طوله يعني ما دام أنه قد حُدد مسبقًا، وأنهم إذا تواطؤوا لا يكادون يخطؤون كما يقول

شيخ الإسلام، فنقول: يُستفاد من ذلك أن الإمام ينبغي أن يستعد ويراجع حفظه ويتقنه وأن يختار من السور والقراءة ما يناسب طول الكسوف أو الخسوف أو قصره، هذه الفائدة التي يمكن أن ترجى من الإعلان، لكن هل الإعلان مناسب أو ترك الإعلان أنسب؟ نقول: لا شك أن ترك الإعلان أنسب لا سيما مع رقة الدين وضعف العلم عند الناس، أصبح الناس يزاولون حياتهم بيعًا وشراءً وربما أعظم من ذلك من المنكرات التي تعج بها بعض البيوتات والقنوات وكأن شيئًا لم يكن، لا شك أن هذا منكرٌ عظيم، تكسف الشمس أو يخسف القمر والناس في لهوهم سائرون، نقول: هذا منكرٌ عظيم، إذا كانت آية يخوف الله بها عباده فالواجب الخوف والوجل والذعر، ولهذا النبي ﷺ وهو أعلم الناس بربه خرج فزعًا، وهو يعلم أنه حدث كوني لكنه غلب الجانب الشرعي، فخرج فزعًا يجر ردائه وأمر أصحابه بالصلاة ونادى الصلاة جامعة الصلاة جامعة، فإخبار الناس إذا كان يفضي إلى ضعف خوفهم فلا شك أن عدمه أولى، وإلا نقول: أقل الأحوال إذا أُخبر يستعد الإمام لكن لا يبدأ في الصلاة حتى يقع الكسوف ويراه الناس.

مسألة من المسائل أيضًا التي ذكرها العلم، هل تشرع صلاة الكسوف لبقية الآيات التي يكون فيها تخويفٌ للعباد كالزلازل والبراكين والفيضانات ونحوها؟ الحنابلة يقولون: يشرع لكسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة، ويستدلون على ذلك بماء جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما من الصلاة للزلزلة إذا امتدت، إذا ارتجت وطالت الزلزلة فإن ابن عباس رضي الله عنهما يرى الصلاة لها، ومن أهل العلم وهو مذهب الحنفية واختيار شيخ الإسلام من يرى أنه تشرع الصلاة لكل آية فيها تخويف، الزلزلة، البراكين، الفيضانات، كل آيةٍ فيها خوفٌ عظيم وتخويفٌ من الله، يقولون: تشرع الصلاة لها ويحتجون بالحديث: «**آيَتانِ مِن آياتِ اللهِ، يُخَوِّفُ اللهُ بِهِما عِبادَهُ**»[1]

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٨)، ومسلم (٩١١).

يقولون: ففي هذه التخويف، المخالفون يقولون: إنه حصل في زمن النبي ﷺ وزمن الصحابة انشقاق القمر وهبوب الرياح والأعاصير ولم يصلوا، فالجواب عن هذا أن انشقاق القمر ومثله الرياح والأعاصير من الأمور المعتادة لاسيما الأعاصير والرياح من الأمور المعتادة لكن ليست كالزلازل والبراكين والفيضانات.

اليوم يحدث أحداث كونية عظيمة، يموت فيها آلاف مؤلفة في لحظة، ما يسمى بالتسونامي ونحوه، هذه كوارث عظيمة وفواجع كبيرة وهي أعظم آثرًا وتخويفًا من كسوف الشمس وخسوف القمر، فمن صلى فيها لا ينكر عليه ومن أخذ بقول من لا يرى الصلاة إلا بما جاء الدليل فيه من كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة، الزلزلة فقط عند الحنابلة وإلا من أهل العلم من يقول فقط الشمس والقمر، إذن عندنا من يرى إلحاق الزلزلة بالخسوف للشمس والقمر ومنهم من يرى الاقتصار عليها، ومنهم يرى التوسع في كل آيةٍ فيها تخويف، وهو مذهب الحنفية واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

أسأل ربي بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يجعلنا من المتعظين بنذور الرحمن جل شأنه، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الرَابِعْ والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاَةِ]

[بَابُ صَلَاَةِ التَّطَوُّعِ - صَلَاَةُ الاسْتِسْقَاء]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الرابع والعشرون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ» قد انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على صلاة الكسوف، واليوم حديثنا عن صلاة الاستسقاء.

قال ﷺ:

الثَّالِثُ :صَلاةُ الِاسْتِسْقَاءِ، وإِذَا أَجْدَبَتِ الأَرْضُ، وَاحْتَبَسَ الْقَطْرُ، خَرَجُوْا مَعَ الإِمَامِ مُتَخَشِّعِيْنَ، مُتبَذِّلِيْنَ، مُتَذَلِّلِيْنَ، مُتَضَرِّعِيْنَ، فَيُصَلِّيْ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، كَصَلاةِ العَيْدِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بِهِمْ خُطْبَةً وَاحِدَةً، وَيُكْثِرُ فِيْهَا مِنَ الِاسْتِغْفَارِ وَتِلاوَةِ الآيَاتِ الَّتِيْ فِيْهَا الأَمْرُ بِهِ، وَيُحَوِّلُ النَّاسُ أَرْدِيَتَهُمْ، وَإِنْ خَرَجَ مَعَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يُمْنَعُوْا وَيُؤمِرُوْا أَنْ يَنْفَرِدُوْا عَنِ الْمُسْلِمِيْنَ.

هذا الباب أو الفصل في صلاة الاستسقاء وهي من صلاة التطوع، والاستسقاء استفعالٌ من السقي أي طلب السقي، وهي في الشرع التعبد لله تعالى بطلب السقي على صفة مخصوصة، أنواع الاستسقاء جاءت عن النبي ﷺ على عدة أنواع، عدها العلامة ابن القيم ﷺ في كتابه القيم زاد المعاد في هدي خير العباد ستة أنواع: أشهرها، ما نحن بصدده وهو الصلاة،

ومنها الدعاء في خطبة الجمعة فإنه ﷺ استسقى في الخطبة كما في الصحيحين من حديث أنس[١]، ومنها أنه استسقى في غير صلاة وفي غير خطبة، ولهذا يشرع للمسلمين إذا أجدبت الأرض وأمحلت أن يستسقوا، إما في صلاةٍ أو في خطبة الجمعة أو في عموم الصلوات في أدبارها، وفي كل وقتٍ وحين يرجى فيه الإجابة.

حكم صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة، ذهب إلى هذا جماهير أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة ودل على ذلك السنة، فإن النبي ﷺ وعد الناس يومًا ثم خرج وصلى بهم واستسقى كما في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد[٢].

متى تشرع؟ قال ﷺ: **(وإِذَا أَجْدَبَتِ الأَرْضُ، وَاحْتَبَسَ الْقَطْرُ)** إذن تُشرع إذا حصل الجدب وهو ضد الخصب، فإذا أجدبت الأرض انقطع المطر وحصل بالناس ضرر في زروعهم ومواشيهم، فإنه يشرع لهم أن يستسقوا الله جل شأنه ويطلبونه السقية على هذه الصفة المخصوصة الواردة عن النبي ﷺ، ذلكم أن الله جعل من الماء كل شيء حي وامتن به على عباده، فإذا منعهم إياه تابوا إليه وأنابوا واستغفروا ودعوا فرده إليهم، فإنه ما يحبسه عنهم إلا ليبتليهم؛ لعلهم يرجعون، لعلهم يتوبون وإلى ربهم يتضرعون، وقد يظن بعض الناس من المتأخرين أن حاجة الناس إلى المطر إنما هي حاجة أصحاب الزروع والدواب والمواشي، وهذا جهل عظيم، فإن الله جعل من الماء كل شيء حي، والناس قبل المواشي والزروع يحتاجون إلى الماء، ولهذا إذا غارت الآبار والعيون وجفت الأنهار وانحبس المطر تضرر الكون كله، وتضرر الناس والحيوان والدواب والمواشي حتى الطيور في أوكارها تموت من جدب الأرض وقحط المطر، ولهذا جاء عن مجاهد أنه قال ﷺ: «**إن الحبارى لتلعن عصاة بني آدم، تقول منعنا القطر**

(١) أخرجه البخاري (١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٢٥).

بسبب عصيانكم» إذن الطيور والوحوش والبهائم والزروع بل الإنسان قبل ذلك يتضرر، وكون بعض الناس يرى نعمة الماء الوفيرة لاسيما في مثل هذه البلاد عبرة تحلية مياه البحار يحسب أن هذا كافي، نقول: هذه مياه معالجة ومياه الأمطار لا يقوم مقامها غيرها، ومثلها مياه الأنهار والعيون والآبار، وهذه المياه المعالجة قد تتوقف في أي وقت وحين، ولهذا يتضرر الناس غاية الضرر لو حصل انقطاع في هذه المياه كما لا يخفى، تُسن صلاة الاستسقاء جماعةً وفرادى، والأفضل صلاتها جماعة كما هو مذهب جماهير أهل العلم.

وصفتها كما قال المؤلف ﷺ: **(يُصَلِّيْ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، كَصَلاةِ العَيْدِ)** وصلاة العيد لم ندرسها بعد، لكن نقول: هي كصلاة العيد في كثيرٍ من صفاتها؛ لقول ابن عباس ﷺ: **«صَلَّى النبي ﷺ ركعتينِ كما يُصَلِّي في العيدِ»**[1] وفي رواية قال: **«صنع رسولُ اللهِ ﷺ في الاستسقاءِ كما صنع في العيدِ»**[2] إذن هي كصلاة العيد في ماذا؟ أولًا: في المكان، فالسنة أن تصلى في المصلى خارج البلد، إن أمكن ذلك وسهل على الناس، وإن لم يمكن للناس كلهم فإنه يصلي من تيسر له الصلاة في المصلى خارج البلد، ويصلي الضعفة والناس الذين لا يقدرون الخروج خارج البلد في المسجد، لاسيما في المدن الكبيرة لا يتيسر للناس كلهم أن يخرجوا في المصليات، فنقول: صلاة العيد وصلاة الاستسقاء السنة أن تصلى في المصلى إلا في مكة شرفها الله، فالصلاة في المسجد أفضل من خارجه، وفي صلاة الاستسقاء على وجه الخصوص، الصلاة في المصلى أكثر تذللٌ وتواضعًا وافتقارًا، إذن فهي كصلاة العيد في المصلى، وفي الجهر بالقراءة وفي القراءة نفسها، فيما يقرأه الإمام في العيد وفيما يقرأه في الاستسقاء من سورتي سبح والغاشية، وكذلك في موضع الخطبة، في أنه يصلي ثم يخطب كالعيد تمامًا على الصحيح، فتكون خطبتها بعد

(١) أخرجه أبو داود (١١٦٥)، والترمذي (٥٥٨)، والنسائي (١٥٢١)، وابن ماجه (١٢٦٦)، وأحمد (٣٣٣١)، والحديث حسنه الألباني في صحيح ابن ماجة (١٠٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١١٦٥) بنحوه، وأحمد (٢٤٢٣) باختلاف يسير، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٦٧١).

الصلاة وفي التكبيرات الزوائد، فإنه يكبر في الركعة الأولى ستًا وفي الثانية خمسًا، هذا المشهور عن الإمام أحمد، وعند الشافعي سبع في الأولى وخمس في الثانية ولا إشكال، إن كبر ستًا أو سبعًا في الأولى فلا إشكال في ذلك كله جاءت به السنة، كما أنها تشبه صلاة العيد أيضًا في رفع الأيدي مع التكبير والذكر بين كل تكبيرتين لكن مع الإسرار، يجهر بالتكبير الإمام كسائر التكبيرات في جميع الصلوات، وأما المأموم فإنه يسر بها كما يسر في سائر التكبيرات، وهذه المسألة يجهلها فئامٌ كثيرٌ من الناس فنسمعهم يجهرون بالتكبير في العيدين وفي الاستسقاء مع الإمام، تسمع المسجد يرتج الله أكبر كلما كبر الإمام، نقول: ليس هذا من السنة بل هذا مخالف للسنة، السنة أن يجهر الإمام ويسر المأموم.

ذكر ﷺ أنه يخرج إذا احتبس المطر، يخرج الناس مع الإمام متخشعين متبذلين متذللين متضرعين، هذه أربع صفات جاءت عنه ﷺ، أنه خرج متذللًا متواضعًا متخشعًا متضرعًا، كمال الذل والافتقار والتواضع، إذن يتقصد التواضع والخشوع، هذا معنى متذللًا متواضعًا متخشعًا يعني يقصد ذلك، يقصد التواضع وهو ضد الكبر، والخشوع يقصده ويتخشع ويتذلل بأن يرمي بصره إلى الأرض ويخفض صوته وتسكن أعضائه، فيكون الخضوع والخشوع بالقلب والعين وفي الممشى وفي الجلوس، وهذا كله من كمال الافتقار لله جل شأنه، ولهذا لا يشرع لها غسلٌ كما لا يشرع لصلاة الكسوف بل يخرج على هيئته.

قالوا وتخالف صلاة العيد في الوقت بمعنى أنها تصح ولو بعد الزوال، وإن كان المعروف والمألوف من فعله ﷺ أنه صلاها حينما بدى حاجب الشمس، فصلاها كصلاة العيد لما ارتفعت الشمس قيد رمح لكن لو صليت بعد الظهر لا حرج، أما صلاة العيد فلا، صلاة العيد إذا زالت الشمس لا تصلى حتى لو جاء خبر العيد متأخرًا بعد الزوال، يعني بعد دخول وقت الظهر فإن صلاة العيد تؤجل إلى اليوم الثاني كما جاء في السنة، وسيأتينا إن شاء الله في

باب صلاة العيد بيانه، أما صلاة الاستسقاء فهي دعاء ليس لها يوم محدد ولا وقت محدد إلا أن الأرفق بالناس والأسهل أن يصلوها أول النهار كما هو فعله ﷺ، وكما هو المعمول به في هذه البلاد وبعض بلدان المسلمين التي تحيي هذه السنة وهي سنة صلاة الاستسقاء.

إذا أراد الإمام ولي أمر المسلمين الخروج فإنه يحدد للناس وقتًا، ويحسن أن يحدد اليوم والساعة ليرتبط الناس ويلتزموا لاسيما إذا كان في يوم دوام، وأن يعظ الناس بالتوبة من المعاصي والخروج من المظالم، وأن يأمرهم بترك التشاحن فإن الله جل شأنه كريمٌ رحيمٌ ودودٌ قريبٌ، فإذا خرج العباد وقد تابوا واستغفروا وإلى ربهم أنابوا منكسرين متذللين متخشعين متضرعين كانوا أجدر بالإجابة، والله جل شأنه يبتليهم بحبس المطر والقحط والجدب حتى يرجعوا إليه، فيعظهم الإمام، الإمام الأعظم أو أئمة المساجد يذكرون الناس بموعد الاستسقاء وبأنه ينبغي لهم أن يخرجوا على أحسن هيئة من الذل والافتقار، ومن التوبة من الذنوب والمعاصي التي هي شؤم، ومن شؤمها منع القطر واحتباس المطر، وكذلك الخروج من المظالم فيرد الإنسان المظالم التي عنده، ولا يخرج وهو متلطخ بالمظالم، كما يأمرهم بترك التشاحن والبغضاء والعداوة فإنها سبب لكل شر ولكل بلية، ولهذا خرج ﷺ ليخبر أصحابه بليلة القدر على التحديد فتلاحى اثنان من الصحابة اختلفا، فقال ﷺ: «**خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلَاحَى فُلَانٌ وفُلَانٌ**»[1] فلم يخبرهم، وبقيت ليلة القدر في هذه الأمة إلى قيام الساعة لكنه ﷺ أراد أن يحددها لهم، فتلاحى اثنان من الصحابة، اختلفا تشاحنا، فدل ذلك على أن التشاحن والتباغض والخصام والحقد والبغضاء من أعظم ما يمنع الخيرات ويسبب الشؤم ونزع البركات.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٢٣).

ذكر بعض أهل العلم أنه يأمرهم بالصيام، لكن لم يرد عنه ﷺ أمر الصحابة بالصيام، إلا أنه ينبغي إذا كان ذلك اليوم الذي تصلى فيه يومٌ يُسن صومه كالاثنين والخميس أن يصوموه؛ لأنه يومٌ يسن صومه، ولأن الصائم لا ترد دعوته ليس عند فطره بل جاء في الحديث: **«ثلاثةٌ لا تُرَدُّ دعوتُهم»** وذكر منهم: **«الصَّائمُ حتَّى يُفْطِرَ»**[1] فما دام متلبسًا بالصيام فهو أجدر بإجابة الدعاء، وكذلك يأمرهم بالصدقة، إذ الصدقة إحسان، فإذا أحسنوا إلى الخلق أحسن إليهم الخالق، والخلق كلهم عيال الله فمن أحسن إليهم أحسن إليه مولاه.

ولا يشرع الغسل كما تقدم، إذا حضر في الصلاة بعض الصالحين الذين ترجى لهم الإجابة لا حرج أن يقدم للدعاء، فقد قدم الفاروق عمر ﷺ العباس بن عبد المطلب وطلب منه أن يستسقي[2] هذا في البخاري، كذلك معاوية استسقى بيزيد بن الأسود، قد ضل قومٌ في هذين الأثرين وفهموها على غير مرادها، وظنوا أن هذا من التوسل بذوات الأولياء والصالحين وهذا بعيدٌ جد بعيد، فإن عمر لم يستسقي بجاه صالحٍ ولا وليٍ، وإنما طلب من العباس أن يدعوا والعباس حاضرٌ ماثلٌ أمامه، ولو أنا عمر ﷺ استسقى بجاه أحد لاستسقى بجاه النبي ﷺ، فجاهه ﷺ أعظم الجاه ومع ذلك لم يستسقي ﷺ، قال: إنا كنا نستسقي برسولك لما كان بيننا كان يدعو وينزل القطر كما في جاء في الصحيحين من حديث أنس في الرجل الذي دخل وسأل النبي ﷺ أن يستسقي، فرفع يديه وهو على المنبر فما نزل حتى نزل القطر وابتلت الأرض وسالت الشعاب، واستمر القطر والمطر أسبوعًا كاملًا حتى جاء الرجل في الأسبوع الثاني وسأل النبي ﷺ أن يسأل الله أن يخفف عليهم ما نزل بهم، فقال: **«اللَّهمَّ حوالَينا، ولا**

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٩٨)، وابن ماجه (١٧٥٢) باختلاف يسير، وأحمد (٨٠٣٠) مطولًا، والحديث صححه ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ١٥٢)، ولكن ضعفه الألباني في الكلم الطيب (١٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧١٠).

علَينا، اللَّهمَّ علَى الآكامِ والظِّرابِ، وبُطونِ الأوديةِ ومَنابتِ الشَّجرِ»[١] كما في الصحيح، إذن لم يستسق عمر بجاه النبي ﷺ وإنما استسقى برجلٍ صالحٍ موجود، فقال له: استسقِ لنا يعني ادع لنا، ومن ثم فالدعاء من الصالحين أرجى إجابة، يُسن أن يخرج معه الصالحون الأخيار الأتقياء، قالوا: ويخرج أيضًا بالصغار المميزين فإنهم لا ذنب لهم وهم أجدر بالإجابة، وهل يخرج بالدواب؟ ذكر بعض أهل العلم أنه يخرج معه بالدواب فإنها أيضًا ممن تضرر، والله جل شأنه يرحمها، لكن الصحيح لم يرد في ذلك سنة، ولهذا لا يقال بإخراجها وإنما يكفي إخراج الآدميين من المميزين والكبار والبالغين والرجال والنساء، لكنهم نصوا على الشيوخ والصلحاء وعلى الصبيان المميزين، قالوا: لأنهم لا ذنب لهم فيكون دعائهم أجدر وأرجى إجابة.

قال ﷺ: **(فَيُصَلِّيْ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، كَصَلاةِ العَيْدِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بِهِمْ خُطْبَةً وَاحِدَةً)** يجلس للاستراحة بين الخطبتين لا حرج كالعيد تمامًا، وبعض أهل العلم يقول: خطبة واحدة كالعيد لكن الصحيح أنه يجلس جلسةً يسيرة، قال **(وَيُكْثِرُ فِيْهَا مِنَ الِاسْتِغْفَارِ** -أي في الخطبة- **وَتِلاوَةِ الآيَاتِ الَّتِيْ فِيْهَا الأَمْرُ بِهِ)** كقول الله جل شأنه: ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ ﴾ [نوح]، وكقوله: ﴿ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ﴾ [هود: ٣] ولهذا خرج الفاروق عُمر ﷺ يستسقي فلم يزِدْ على الاستغفارِ، فقالوا: ما رأيناكَ استسقيتَ! فقال: **«لقد طلبتُ الغيثَ بمَجاديحِ السماءِ التي يُستنزَلُ بها المطرُ»**[٢]، إذن الاستغفار وقراءة الآيات الآمرة به والدالة عليها والمرغبة فيه، هذا ينبغي أن يكون أكثر ما يكون في خطبته، قال: **(وَتِلاوَةِ الآيَاتِ الَّتِيْ فِيْهَا الأَمْرُ بِهِ، وَيُحَوِّلُ النَّاسُ أَرْدِيَتَهُمْ)** إذا فرغ من

(١) أخرجه البخاري (١٠١٣).

(٢) أخرجه البيهقي (٣/ ٣٥١-٣٥٢)، وضعفه الألباني في رواء الغليل (٦٧٣).

الخطبة والدعاء استقبل القبلة وحول إذ ذاك رداءه، فاستقبل الناس القبلة ووقفوا يدعون وحولوا أرديتهم لفعله ﷺ، وذلك كله من باب التفاؤل أن يغير الله حالهم إلى أحسن حال، لقد جاءوا وهم في جدب وقحط فيؤملون ويتفاءلون أن يحول الله حالهم إلى خصبٍ وإلى مطر.

قال ﷺ: **(وَإِنْ خَرَجَ مَعَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يُمْنَعُوْا)** أهل الذمة هم الكفار الذين بيننا وبينهم عقد ذمة، يعيشون في بلاد المسلمين في عقد الذمة، ومن ثم فهم خلقٌ من خلق الله ويصيبهم الضرر باحتباس القطر، فإذا أرادوا أن يخرجوا مع المسلمين في يومهم لم يُمنعوا لكن لا يكونون مع أهل الإسلام في مكانٍ واحد، يعني إذا خرج أهل الإسلام للمصلى ينفرد أهل الذمة في مكانٍ واحد ويصلون صلاتهم ويدعون دعائهم، لماذا لا يجتمعون مع أهل الإسلام؟ لأنهم مفارقين لهم في الدين ولئلا تنزل عليهم عقوبة فتعم أهل الإسلام معهم ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾ [الأنفال: ٢٥] فهؤلاء مهما كانوا، نقول: قد تنزل عليهم عقوبة، ومن ثم فأهل الإسلام لا يجتمعون معهم في مكان، لو سألوا إمام المسلمين أن يخرجوا في يومٍ واحد في يومٍ غير يوم أهل الإسلام، فإنهم لا يجابون في ذلك ولا يُقرون عليه، يُقال لهم: نحن إذا خرجنا نستسقي تخرجون معنا لكن ما تكونون معنا في المكان، لماذا لا يقرون على خروجٍ في يومٍ آخر؟ لئلا ينزل القطر والمطر في يوم خروجهم فتقع الفتنة، هم يفتنون ويظنون أنهم على هدى وهم كفار مخالفين لأهل الإسلام، والله جل شأنه قد ينزل القطر في يوم خروجهم ولا ينزل في وقت دعاء المسلمين، فيصيبهم شيءٌ من الافتتان والغرور وربما يصيب بعض أهل الإسلام ذلك فيفتنون، يقولون: نحن استسقينا ولم ينزل شيء والكفار لما خرجوا نزل القطر، لهذا نقول: يكون خروجهم مع أهل الإسلام في يومٍ واحدٍ لكنهم ينفردون عن أهل الإسلام في المكان، هذه أهم المسائل التي ذكرها المؤلف ﷺ.

بقي عندنا أن أهل الإسلام إذا حدد لهم ولي الأمر يومًا يستسقون فيه، فنزل المطر قبل خروجهم، فالسنة أن يخرجوا وأن يصلوا وأن يحمدوا الله ويشكروه ويطلبوه المزيد، لاسيما إذا كان المطر نزل على جهات ولم ينزل على جهات، لهذا نقول: القطر قد ينزل على أماكن وبلدان ويحبس عن بلدان، فيستسقي المسلم لإخوانه، وإن سقي هو وإخوانه فإن صلاتهم حينئذٍ تكون حمدًا وشكرًا وثناءً على ما أنعم الله به عليهم وأغدق من الخير العميم.

يسن عند نزول المطر أن يخرج المسلم له؛ ليصيب شيئًا من بدنه ورحله، فإن النبي ﷺ كان إذا نزل المطر يقول: اخرجوا بنا إلى هذا الوادي المبارك، ولما سألوه قال: «**إنَّه حديثُ عهدٍ برَبِّه**»[1] فالسنة لمن أنعم الله عليهم وأغدق بنزول المطر أن يخرجوا لكن الخروج كخروجه ﷺ، ليس الخروج الذي فيه إلقاء بالنفس للتهلكة والخوض في الأودية وهي تمشي مشيًا عظيمًا سواءً بالأبدان أو بالسيارات والمراكب، فإن هذا فيه مخاطرةٌ عالية، ولهذا يتحول الفرح إلى ترح ونفقد بعض الناس في كل مطر وقطر، وذلك بسبب الجهل ليس هذا هو الخروج الذي أمر به النبي ﷺ، الخروج أن يخرج فيصيب شيئًا من بدنه ورأسه، يحصر عن رأسه إذا كان وقت نزول المطر ليصيب رأسه ويصيب شيئًا من بدنه ورحله، ولا يهرب من المطر لكن أيضًا لا يتقصد الأودية والشعاب وهي تسيل، وينزل فيها يجري وربما يهلك هو وربما يهلك من معه من نساء وذراري، لا شك أن هذا من المخاطرة العالية ومن إلقاء النفس للتهلكة ويخشى على من هلك فيه أن يكون ممن قتل نفسه أو أودى بحياته بفعلٍ اختياريٍ ليس اضطراري.

(١) أخرجه مسلم (٨٩٨)، وأبو داود (٥١٠٠)، والنسائي في السنن الكبرى (١٨٣٧)، وأحمد (١٣٨٢٠).

كذلك مما يسن عند نزول القطر والمطر الدعاء فإنه لا يرد، كما جاء في الحديث الصحيح: **«اثنتان لا تردان أو قلما تردان، الدعاء عند نزول المطر وعند البأس»**[1] أي عند الحر، فيسن للمسلم أن يدعو وأن يتحين وقت نزول الغيث بالدعاء مع رجاء الإجابة.

كما يسن بل يتأكد على المسلم أن ينسب هذا الخير إلى الله الذي قدره وأنشأ سحابه وأمره بالهطول حيث شاء وبالكم الذي يريد جل شأنه وتقدس اسمه، ولهذا صلى النبي ﷺ كما في حديث زيد بن خالد الجهني: **«صَلَّى لَنَا رَسولُ اللهِّ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بالحُدَيْبِيَةِ علَى إثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أقْبَلَ علَى النَّاسِ، فَقالَ: هلْ تَدْرُونَ مَاذَا قالَ رَبُّكُمْ؟ قالوا: اللهُ ورَسولُهُ أعْلَمُ، قالَ :أصْبَحَ مِن عِبَادِي مُؤْمِنٌ بي وكَافِرٌ، فأمَّا مَن قالَ: مُطِرْنَا بفَضْلِ اللهِ ورَحْمَتِهِ، فَذلكَ مُؤْمِنٌ بي وكَافِرٌ بالكَوْكَبِ، وأَمَّا مَن قالَ: بنَوْءِ كَذَا وكَذَا، فَذلكَ كَافِرٌ بي ومُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ»**[2] [الحديث متفق عليه]، وهذا دليل على خطورة نسبة هذا الغيث وهذا المطر إلى الأنواء والمنخفضات الجوية ونحو ذلك، كثيرًا ما نسمع بعض الناس يقول مطرنا بالمنخفض الجوي، وهذا إذا كان على سبيل السبب فهو شرك أكبر، وإذا كان يقول يعني بمعنى في، فإنه يكره له ذلك؛ لأنه لو قال مطرنا في المنخفض الجوي أو في النوي كذا بمعنى أنها للظرفية لا بأس، لكن إذا كان يقول مطرنا بنوء كذا فإن هذا اللفظ مشكلٌ، ولهذا نقول تجنب ذلك وقل مطرنا بفضل الله ورحمته، اللهم صيبًا نافعًا وادعُ الله جل شأنه، واعلم أن هذه من أعظم النعم وأجلها على العبد أن يغدق الله عليه بالأمطار، واسأله أن يجعله مطرًا مباركًا نافعًا كما كان في دعاءه ﷺ، فإنه ﷺ دعا بأن يجعله الله غيثًا مغيثًا هنيئًا مريئًا سحًا طبقًا

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٤٠)، والدارمي (١٢٠٠)، وابن خزيمة (٤١٩) عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ثِنْتَانِ لا تُرَدَّانِ: الدعاءُ عند النداءِ، وعند البأسِ حين يُلْحِمُ بعضُهم بعضًا»، والحديث صححه الألباني في تخريج مشكاة المصابيح (٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١).

عاجلًا غير آجل، وأن ينبت به الزرع وأن يدر به الضرع، وأن يجعله نافعًا مباركًا، وسؤال الله أن يجعله غيثًا مغيثًا هنيئًا مريئًا إلى آخره، وسؤال أن يجعله عاجلًا، أن يغيثهم غيثًا عاجلًا، ويرفع يديه بالدعاء، قد ثبت رفع اليدين في الدعاء أكثر من ثلاثين حديث حتى عده بعد أهل العلم من المتواتر، وأعظم المواضع التي يُسن فيها رفع اليدين عند الاستسقاء حتى إنه ﷺ كان يرفع يديه حتى يبين بياض إبطيه، وحتى إذا دعا الخطيب يوم الجمعة بالاستسقاء وحده سُن للمأمومين أن يرفعوا أيديهم، وأما سائر الدعاء فإنه لا يسن فيه رفع الأيدي وهذه مسألة يجهلها بعض مصلين الجمعة، إذا أمن الإمام ودعاء يرفعوا أيديهم، نقول: لا يسن لك أن ترفع يديك إلا إذا دعا في الاستسقاء خاصة.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، وأخذ بنواصينا للبر والتقوى ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الخَامِس والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ - سُجُودُ التِلَاوَة]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الخامس والعشرين من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ»، انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على صلاة الاستسقاء، واليوم درسنا في سجود التلاوة وسجود الشكر.

قال ﷺ: (**الضَّرْبُ الخَامِسُ**) هذا الضرب الخامس والأخير من أضرب صلاة التطوع.

الضَّرْبُ الخَامِسُ: سُجُوْدُ التِّلاوَةِ، وَهُي أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَجْدَةً، فِي الحَجِّ مِنْهَا اثْنَتَانِ، وَيُسَنُّ السُّجُوْدُ لِلتَّالِيْ، وَالْمُسْتَمِعِ، دُوْنَ السَّامِعِ، وَيُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأسَه، ثُمَّ يُسَلِّمُ.

إذن اقتصر ﷺ على هذه الجمل اليسيرة في أحكام سجود التلاوة.

أولًا: تعريف سجود التلاوة: هو سجدة يسجدها قارئ القرآن إذا مر بآية سجدة، سواءً كان في الصلاة أو في خارجها، حكم هذه السجدة: سنةٌ، وإن شئت فقل سنةٌ مؤكدةٌ عند جماهير العلم، وأوجبها الحنفية ومال إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، والصحيح أنها سنة ولا ترقى للوجوب، وإن كان الحنفية وشيخ الإسلام ابن تيمية يرون الوجوب؛ لأن الله توعد من لم يسجد، لكن الوعيد إنما هو لمن ترك السجود استكبارًا وعنادًا، وأما من لم يسجد وليس

في قلبه شيءٌ من الاستكبار والعناد فلا يدخل في الوعيد، والذي يدل على أنها سنة وليست بواجبة أنه ﷺ سجد وترك، وجاء في البخاري من حديث عمر أن السجود لا يجب علينا إلا أن نشاء، **«إِنَّ اللهَ لَمْ يَفْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ»**(١).

هل هي صلاة؟ سجود التلاوة، هل هو صلاة أو غير صلاة؟ وينبني على هذا الخلاف، إذا قلنا إنها صلاة فإنه يشترط لها ما يشترط للصلاة من الطهارة واجتناب النجاسة واستقبال القبلة وستر العورة إلى غير ذلك مما يشترط للصلاة، جمهور أهل العلم على أنها صلاة واستدلوا بأحاديث ونصوص منها حديث ابن عمر قال: **«لا يسجُدُ الرَّجلُ إلَّا وَهوَ طاهرٌ»**(٢) [رواه البيهقي وصححه الحافظ ابن حجر في الفتح] وجاء عن ابن عمر مرفوعًا: **«لَا يقبَلُ اللهُ صلاةً بغيرِ طُهورٍ»**(٣) [رواه الإمام مسلم] لكن هذا الحديث إذا سلمناه أنها صلاة فنعم، ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ إلى أنها ليست صلاة، واستدل ﷺ بحديث عبادة المخرج في الصحيحين قول النبي ﷺ: **«لَا صَلَاةَ لِمَن لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»**(٤) وسجود التلاوة لا تشرع فيه قراءة الفاتحة بالإجماع، فدل على أنه ليس بصلاة؛ ولأن ما دون الركعة لا يعد صلاة، فأقل صلاةٍ عندنا في الشرع ركعة الوتر أو صلاة الليل مثنى مثنى، وأما ما دون الركعة فإنه لا يسمى صلاةً، بل روى البخاري معلقًا بصيغة الجزم أن ابن عمر ﷺ كان يسجد على غير وضوء، وهذا هو الأقرب والصحيح، ومن ثم فإنه لو قرأ المسلم القرآن عن ظهر قلب من دون أن يكون على طهارة، ومعلوم أنه الحدث الأصغر الذي يباح له أن يقرأ، وأما المحدث حدثًا أكبر لا يقرأ، فمن كان محدثًا حدثًا أصغر وقرأ ومر بآية سجدة فإنه يسجد على الصحيح

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٧٧).

(٢) أخرجه ابن حجر وصحح إسناده في فتح الباري (٢/ ٦٤٤)، ولكن ضعفه ابن القيم في تهذيب السنن (١/ ١٠١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٤) باختلاف يسير وفي أوله قصة، والنسائي (١٣٩).

(٤) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

من قولي أهل العلم، ولا يشترط له استقبال القبلة، ولا أن يكون القارئ كالإمام؛ لأن الذين يرون أنه صلاة يقولون: إذا كان القارئ امرأة وسجدت لا يسجد الرجل؛ لأنها لا تكون إمامًا ولا يكون قدامه أي الساجد لابد أن يكون خلف القارئ أو عن يمينه، يعني يعتبرونها صلاة، هذا قول جمهور العلماء لكن الصحيح أنها لا تعد صلاة، ومن ثم فلا يشترط لها شيءٌ من شروط الصلاة.

لمن يسن السجود؟ يسن للقارئ وهذا واضحٌ بين، وللمستمع دون السامع، ثمة قارئ ومستمع وسامع، المستمع هو الذي يجلس للاستماع يستمع بقصد، هذا كالقارئ في الأجر والثواب وفي أحكام السجود، فهو يسجد تبعًا للقارئ إذا سجد، وقيل يسجد ولو لم يسجد القارئ، لكن ارتباطه بالقارئ أقرب، إذن نقول: إذا كان يستمع بقصدٍ فإنه يسجد إذا سجد القارئ، وجاء عن عثمان ﷺ قوله: **«إنما السجدة على من استمع»** [رواه البخاري معلقًا] ذلك أنه مر ﷺ على قاص فلما رأى عثمان قرأ آية، آية سجدة، وكأنه يريد أن يسجد عثمان معه فلم يسجد ﷺ، وقال: **«إنما السجدة على من استمع»** يعني أنا لم أستمع بقصد وإنما مررت وسمعتك تقرأ فلا أسجد، إذن السنة دلت على أن المستمع كالقارئ، والله جل شأنه ندب عباده إلى الاستماع بقصد ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ [الأعراف]، فمن استمع القرآن فإنه على أجر القارئ ويأخذ أحكامه أيضًا، إذا سجد فيسجد معه.

إذا نسي سجدةً، قرأ آية سجدة ونسي ومر بآية أو آيتين بعدها، نقول: لا يعيد بل يمضي في قراءتها ولا يسجد أيضًا للسهو، ومثل ذلك لو خطر آية سجدة سهوًا فإنه لا يسجد، لو كرر آية السجدة وهذا يحدث عند الحفاظ، يكرر آية ويحفظها ومر بآية من آيات السجدة، فهل يسجد كلما كرر؟ نقول: لا، إنما يسجد أول مرة، ومثل ذلك من كرر الآية ليستنبط منها معنىً

أو يتدبرها أو يتأملها أو يتخشع عند قراءتها، فلا يكرر السجود إلا إن طال الفصل يعني قرأ آية ثم جلس مدةً ثم أعاد قراءتها يعيد، وكذلك لو قطع القراءة ثم استأنف فإنه يكرر السجود، جاء في أثر عن ابن مسعود ﷺ أنه قرأ عنده غلام يسمى تميم بن حذلم سجدةً، فقال له ابن مسعود: «اسجد نسجد معك» [رواه البخاري بصيغة الجزم] فأخذ بعد أهل العلم بهذا، أن المستمع تبعٌ للقارئ وأنه إذا لم يسجد لم يسجد معه.

قال ﷺ: **(سُجُوْدُ التِّلاوَةِ، وَهُي أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَجْدَةً، فِي الحَجِّ مِنْهَا اثْنَتَانِ)** هذا في عدها، والمختلف فيه من سجدات التلاوة سجدتان، أولاهما: السجدة الأخيرة في سورة الحج، والثانية: سجدة ص، وما سوى ذلك متفق عليه، فإذا قلنا إن السجدات كلها معتبرة ومن عزائم السجود، في الحج سجدتان وسجدة ص معها، فإن عدد السجدات يكون خمس عشرة وهو الصحيح، ويدل على ذلك ما جاء عن عمرو بن العاص ﷺ: **«أن النبي ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل وثنتان في الحج»**[1] [رواه أبو داود بسند صحيح]، وقد ذهب جمهور الأئمة المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن سجدة الحج الأخيرة من عزائم السجود، واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ قرأها وسجد، وذهبت الحنيفة إلى أنها ليست من عزائم السجود، واحتجوا بحجة لست بذاك، قالوا: إن الله قرن في هذه الآية الأمر بالركوع مع السجود: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ٧٧﴾ [الحج] فقالوا: إن ذكر الركوع هنا يدل على أنه ليس المراد سجود التلاوة، وإنما المراد ركوع الصلاة وسجودها، لكنا نقول: النبي ﷺ سجد وأقرأ عمرو بن العاص السجدات خمس عشرة وعدَّ منها سجدتي الحج، بل جاء في حديث لا بأس في أوله

(١) أخرجه أبو داود (١٤٠١)، وابن ماجه (١٠٥٧) عن عمرو بن العاص ﷺ «أنَّ النبيَّ ﷺ أَقرأَه خَمْسَ عَشْرةَ سَجدةً في القُرآنِ، منها ثلاثٌ في المُفَصَّلِ، وفي سورةِ الحجِّ سَجدتَينِ»، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (١٤٠١)، وضعف إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٢٨/ ٥٩٥).

وفي آخره ضعفٌ، حديث عقبة بن عامر أنه سأل النبي ﷺ **«في الحجِّ سجدتانِ؟ قالَ: نعَم»** هذا الحديث صحيح ويكفينا هذا لأنه قال **«في الحجِّ سجدتانِ؟ قالَ: نعَم، ومن لَم يسجُدهما فلا يقرأهُما»**[(١)] لكن الزيادة هذه فيها ضعفٌ، إذن عندنا ثلاث أدلة: فعل النبي، وإقراره لعقبة لما سأله عن السجدتين في الحج، وإقراءه ﷺ لعمرو وإثبات سجدتي الحج في السجدات الخمس عشرة.

كذلك سجدة ص، اختلف الأئمة فيها على قولين مشهورين: فعند الشافعية والحنابلة أنها ليست من عزائم السجود وإنما سجدة شكر، وذهبت الحنفية والمالكية إلى أنها من عزائم السجود، ولهذا يقول المؤلف عندكم **(أَرْبَعَ عَشْرَةَ)** فأسقط سجدة ص، والصحيح أنها سجدة، الصحيح أنها من السجدات المعتبرات؛ لأن النبي ﷺ سجد فيها، وجاء في حديث أبي سعيد عند أصحاب السنن بسند حسنٍ أنه أُري في المنام، قال: **«رأيت أني أقرأ سورة ص وأني مررت بآية السجدة فيها، فسجد كل شيء فسجد كل شيء، فأصبحت فأخبرت النبي ﷺ فسجد وأمر بالسجود»**[(٢)]، وجاء في حديث ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال في سجدة (ص): **«سجدها نبيُّ اللهِ داودُ توبةً، ونسجدها شكرًا»**[(٣)] إذن الصحيح أنها سجدةٌ من عزائم السجود، فيسجد المسلم إذا قرأ الآيتين في سورة الحج، ويسجد إذا قرأ آية (ص) ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾﴾ [ص].

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٠٢)، والترمذي (٥٧٨)، وأحمد (١٧٤١٢)، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) أخرجه أحمد (١١٧٩٩) عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «رَأيتُ رُؤْيا وأنا أكتُبُ سورةَ (ص)، قال: فلمَّا بَلَغتُ السَّجْدةَ، رَأيتُ الدَّواةَ والقَلَمَ وكُلَّ شَيءٍ بحَضْرَتي انقَلَبَ ساجِدًا، قال: فقَصَصتُها على رسولِ اللهِ ﷺ، فلم يَزَلْ يَسجُدُ بها»، والحديث ضعف إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند.

(٣) أخرجه النسائي (٩٥٧)، والطبراني (١٢/ ٣٤) (١٢٣٨٦)، والدارقطني (١/ ٤٠٧)، وأصله في صحيح البخاري (١٠٦٩)، وصححه الألباني في صحيح النسائي (٩٥٦).

قال ﷺ: (**وَيُسَنُّ السُّجُوْدُ لِلتَّالِيْ، وَالْمُسْتَمِعِ، دُوْنَ السَّامِعِ**) سبق هذا (**وَيُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَه**) لا يخلو قارئ القرآن إما أن يكون في الصلاة أو في خارجها، فإن كان في الصلاة فالأئمة كلهم متفقون على أنه يكبر إذا هوى ساجدًا وإذا رفع، ويدل على ذلك عمومات منها حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ كان يكبر في كل خفض ورفع، فإذا كان في الصلاة فيكبر عند هويه ويكبر عند رفعه، وكذا إذا كان خارج الصلاة على الصحيح، فكل سجدة يكبر عندها عند الهوي لها وعند الرفع منها.

هل يرفع يديه إذا أراد أن يسجد؟ المشهور عند الحنابلة أنه يرفع يديه، والصحيح خلافه، الصحيح أنه لا يسن رفع اليدين إذا أراد السجود، لا في سجود الصلاة ولا في سجود التلاوة؛ لأن النبي ﷺ إنما كان يرفع يديه في الصلاة في أربع مواضع: عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، وعند القيام من التشهد الأول في الصلاة التي فيها تشهدان، ثم إنه جاء عن ابن عمر وهو راوي الحديث، قال: «**ولَا يَفْعَلُ ذلكَ حِينَ يَسْجُدُ**»[1] وهذا نص صحيحٌ صريحٌ يدل على أن الهاوي للسجود لا يرفع يديه إذا أراد أن يسجد، لا لسجود الصلاة ولا لسجود التلاوة.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يُسَلِّمُ**) هذا أيضًا مما اختلف فيه، والصحيح أنه لم يرد عنه ﷺ أنه سلم في سجود التلاوة، إذن يكتفي الساجد بالتكبير عند السجود وعند الرفع سواءً كان في صلاةٍ أو خارج الصلاة، ولا يتشهد إذا كان خارج الصلاة ولا يسلم؛ لعدم وروده عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ماذا يقول في سجوده؟ يقول مثل ما يقول في سجود الصلاة، سبحان ربي الأعلى سبحان ربي الأعلى ويكررها.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٨)، ومسلم (٣٩٠).

لم يذكر ﷺ سجود الشكر لكن أهل العلم يذكرونه، وهو مثل سجود التلاوة في أحكامه، ذلك أنه يشرع للمسلم إذا تجددت له نعمة أو اندفعت عنه نقمة أن يسجد، وفي حديث أبي بكرة أن النبي ﷺ: **«كان إذا بشر بخبرٍ يسره سجد»**[١] [والحديث رواه أصحاب السنن وسنده حسن] فكان ﷺ يسجد إذا أُخبر بخبرٍ يسره، وجاء في حديث عليٍ ﷺ لما بعثه ﷺ إلى اليمن يدعوهم، أن عليًا كتب للنبي ﷺ بإسلام همدان، قبيلة كاملة أسلمت، **«فلمَّا قَرَأَ رَسولُ الله ﷺ الكِتابَ خَرَّ ساجِدًا، ثُمَّ رَفَعَ رأسَه فقالَ: السَّلامُ على هَمَدانَ، السَّلامُ على هَمَدانَ»**[٢] وجاء عن كعب بن مالك ﷺ: **«أنه لما بشر بالتوبة سجد لله سجدة شكرٍ»**[٣] [والحديث متفق عليه]، وجاء عن الفاروق عمر ﷺ: «أنه لما وجد ذا الثدية في الخوارج سجد لله شكرًا»[٤] إذن يُسن للمسلم إذا تجددت له نعمة سواءً كانت نعمةً عامةً للمسلمين أو خاصةً به، وسواءً كانت هذه النعمة دينية أو دنيوية، كأن يُرزق ولد أو يُرزق خيرًا سارًا كنجاح أو تفوق أو ترقية أو نحو ذلك مما يسر به المؤمن، أو اندفعت بلية ونقمة عنه أو عن أهله أو عن المسلمين، أن يسجد لله شكرًا وسجود الشكر مثل سجود التلاوة، يكبر عند سجوده وعند رفعه خارج الصلاة، لو سجد لله شكرًا في الصلاة، قال بعض أهل العلم: تبطل الصلاة، وهو الصحيح إذا كان عالمًا بحكم السجود وأنه لا يجوز؛ لأنه زاد في الصلاة ما ليس منها، وبأن الحكم أنها

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٧٤)، والترمذي (١٥٧٨)، وابن ماجه (١٣٩٤) عن أبي بكرة نفيع بن الحارث ﷺ أن النبي ﷺ «كانَ إذا أتاهُ أمرٌ يسرُّهُ أو بشِّرَ بِه، خرَّ ساجدًا شُكرًا للهِ تبارَك وتعالى»، والحديث حسنه الألباني في صحيح ابن ماجة (١١٥١).

(٢) أخرجه البيهقي وصححه في الخلافيات (٢٢٠٢)، وصححه الذهبي في تاريخ الإسلام (٢/ ٦٩٠)، وصحح إسناده ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٥٤٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٤) أخرجه الألباني وحسنه في إرواء الغليل (٤٧٦) عن طارق بن زياد ﷺ: «أن عليًّا سجد حينَ وجد ذا الثُّدَيةِ في الخوارجِ».

تبطل صلاته، لكن إذا كان جاهلًا أو ناسيًا لا تبطل صلاته، إذن نقول: يسجد لله شكرًا إذا تجددت نعمة أو اندفعت بلية أو نقمة لكن ليس في الصلاة.

من مسائل سجود التلاوة، هل يقرأ الإمام السجدة في الصلاة السرية؟ ما حكم قراءة السجدة في الصلاة السرية؟ الحنابلة ﷺ يقولون: يكره للإمام أن يقرأ السجدة في الصلاة السرية مثل صلاة الظهر والعصر، ويكره له إن قرأ أن يسجد، إذن ينصون على الكراهة في القراءة وفي السجود، يقولون: لأنه إذا قرأها فهو إما أن يترك السجود وهذا خلاف السنة، وإما أن يسجد فيخلط على الناس ويصيبهم بالإيهام، وذلك أن من الناس أن يحسب أن الإمام نسي الركوع وهوى ساجدًا، فإذن الحنابلة يرون كراهة القراءة وكراهة السجود، ويقولون: إن المأموم مخيرٌ يتابعه أو لا يتابعه؛ لأن الأصل في المأموم أن يتابع الإمام في سجود التلاوة ولا يجوز له أن يقف والإمام ساجد سجود التلاوة؛ لأن النبي ﷺ يقول: «**إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ به، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا**»[1] فلا يحل للمأموم أن يخالف الإمام وأن يبقى قائمًا والإمام قد سجد للتلاوة إلا هنا، قالوا: إذا سجد في الصلاة السرية فإن المأموم مخير، ومن أهل العلم من قال: إن قراءة السجدة في الصلاة السرية غير مكروه؛ لأن الكراهة حكمٌ شرعي تحتاج إلى دليل شرعي فلا يمكن أن نقول بالكراهة إلا بدليل، نقول لهم: هاتوا دليل على الكراهة، وهذا هو الصحيح أن قراءة آية سجدة في الصلاة السرية للإمام، الكلام في الإمام أما المأموم يقرأ ويسجد ولا إشكال لكن الكلام في الإمام، نقول: أن قراءة الإمام لآية سجدةٍ في الصلاة السرية غير مكروه لعدم الدليل، ولأن الكراهة حكمٌ

(١) أخرجه البخاري (٨٠٥)، ومسلم (٤١١).

شرعيٌ فتحتاج إلى دليلٍ شرعي، بل جاء في السنن من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قرأ آية سجدة في صلاة الظهر فسجد، قال: فلما رفع علمنا أنه قرأ سجدة[1]، إذن لا وجه للكراهة.

بقي عندنا هل يسجد أو لا يسجد؟ إذن الأصل أنه يقرأ ولا يتجاوز آية السجدة لأنه في الصلاة السرية، قد يكون الإمام يقرأ ما شاء الله في الصلاة السرية متواليًا، فإذا مر بآية سجدة نقول: اقرأها كما تقرأها في غير الصلاة، هل يسجد؟ من أهل العلم من قال: يُكره، ومنهم من قال: لا يُكره، ومنهم من فصل وهو الصحيح، قالوا: إن أمن التخليط على المأمومين فليسجد، وإن خشي التخليط عليهم فلا يسجد، وهذا تفصيلٌ حسن.

قد يكون جماعة المسجد محصورين، وربما أيضًا طلاب علم يدركون أن هذا السجود ليس سهوًا وإنما الإمام قرأ آية سجدة، أو يرفع صوته بها يسيرًا ليزيل الإيهام والتخليط عندهم، وإذا كان الذين خلف الإمام سمعوه قبل أن يسجد رفع صوته بآية السجود وسجدوا، يسجد البقية من الصفوف ولا لبس، إذن نقول: إذا أمن الإمام التخليط والإيهام على المأمومين فليسجد، وإذا خشي الإيهام أو التخليط فلا يسجد؛ لأن السجود كما تقرر سنة وليس بواجبٍ، هذه أهم المسائل المتعلقة بسجود التلاوة وسجود الشكر.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وأخذ بنواصينا جميعًا للبر والتقوى، ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وجعل ما سمعناه وتعلمناه حجةً لنا لا حجةً على علينا، إن ربي قريب مجيب ودود، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

(١) أخرجه أبو داود (٨٠٧) عن عبدالله بن عمر ﷺ «أنَّ النَّبيَّ ﷺ سجدَ في صلاةِ الظُّهرِ، ثمَّ قامَ فرَكَعَ فرأينا أنَّهُ قرأَ تنزيلَ السَّجدةِ»، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٨٠٧).

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ السَّادِس والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ السَّاعَاتِ الَّتِي نُهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على أفضل أنبيائه وأشرف خلقه وأصفيائه نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين أفضل صلاة وأزكى سلام.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس السادس والعشرون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ»، انتهينا من باب صلاة التطوع.

قال ﷺ عقب ذلك:

بَابُ السَّاعَاتِ الَّتِيْ نُهِيَ عَنِ الصَّلاةِ فِيْهَا، وَهِيَ خَمْسٌ: بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ طُلُوْعِهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ قِيْدَ رُمْحٍ، وَعِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّى تَزُوْلُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَتَضَيَّفَ الشَّمْسُ لِلْغُرُوْبِ، وَإِذَا تَضَيَّفَتْ حَتَّى تَغْرُبَ، فَهذِهِ السَّاعَاتُ لا يُصَلَّى فِيْهَا تَطَوُّعًا، إِلاَّ فِي إِعَادَةَ الجَمَاعَةِ إِذَا أُقِيْمَتْ وَهُوَ فِي المَسْجِدِ، وَرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ بَعْدَهُ، وَالصَّلاةَ عَلَى الجَنَازَةِ، وَقَضَاءَ السُّنَنِ الرَّوَاتِبِ فِيْ وَقْتَيْنِ مِنْهَا، وَهُمَا: بَعْدَ الْفَجْرِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ، وَيَجُوْزُ قَضَاءُ المَفْرُوْضَاتِ فِيْ جَمِيْعِ الأَوْقَاتِ.

المناسبة بين باب صلاة التطوع وأوقات النهي لعلها ظاهرة، ذلكم أن الصلاة خيرٌ موضوع كما قال صلوات ربي وسلامه عليه: «**اسْتَقِيموا ولنْ تُحْصوا، واعْلَموا أنَّ خيرَ أعمالِكم**

الصَّلاةُ»[١] فنفس المؤمن تتوق للصلاة وتنشرح للصلاة، وهو يعلم أنه لا يسجد لله سجدة إلا رفعه الله بها درجة، فجاءت الشريعة فمنعت الصلاة في بعض الأوقات لتتوق نفس المؤمن أكثر وأكثر، ويترقب وقت النهي فيمتنع من الصلاة منه، فإذا انتهى عاد إلى الصلاة ورغب في الصلاة وزاد وتزود من الصلاة، مع حكمة أخرى ظاهرة لا سيما في الصلاة عند طلوع الشمس أو عند غروبها، فإن الشرع نهى عنها لما في ذلك من التشبه بالمشركين الذين يعبدون الشمس أو القمر، ولهذا قال ﷺ: **«لا تتحروا الصلاة عند غروب الشمس أو عند طلوعها»**[٢] [الحديث متفق عليه].

قبل أن نعرض المسائل، نقول: ثمة أحاديثٌ صحاح دلت على النهي عن الصلاة في هذه الأوقات الخمسة، ولهذا صدر المؤلف ﷺ الباب على غير عادته بعدم ذكر الحديث، والأصل أنه يصدر الباب بحديثٍ ويبني عليه مسائل، لكنه ذكر هنا الساعات التي نهي عنها ولم يذكر الحديث، وقد جاءت أحاديث كثيرة منها ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس ﷺ قال: شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر، أن النبي ﷺ: **«نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وبَعْدَ العَصْرِ حتَّى تَغْرُبَ»**[٣] [الحديث متفق عليه]، وفي حديث آخر عن أبي سعيد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، ولَا صَلَاةَ بَعْدَ العَصْرِ حتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ»**[٤] [الحديث متفق عليه أيضًا] وفي لفظ لمسلمٍ عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إِذَا بَدَا حَاجِبُ الشَّمْسِ، فأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حتَّى تَبْرُزَ، وإِذَا**

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٧٧)، وأحمد (٢٢٤٣٦)، والحديث صححه الألباني في تمام المنة (٢٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٢) عن عبدالله بن عمر ﷺ بلفظ: «لَا تَحَرَّوْا بصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ ولَا غُرُوبَهَا».

(٣) أخرجه البخاري (٥٨١).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٦).

غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حتَّى تَغِيبَ»[١] [أخرجه الإمام مسلم] وله -أي مسلمٌ- عن عقبة بن عامر ﷺ قال: **«ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ أَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً حتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حتَّى تَغْرُبَ»**[٢] [الحديث أخرجه الإمام مسلم وأصحاب السنن] إذن هذه أحاديث صحاح تدل على أن النهي ثابتٌ عنه ﷺ في هذه الأوقات الخمسة.

وبعض أهل العلم عدّها ثلاثة ولا فرق، فإن من عده من طلوع الفجر حتى ترتفع الشمس قيد رمح جعله واحد، نقول: لا حرج ولا إشكال، وإن قال: من طلوع الفجر حتى تطلع الشمس، ومن طلوعها حتى ترتفع، فهذا أقرب وأسهل وأفهم لا سيما للصغار.

هذه أوقات النهي خمسةٌ، أولها: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وهذا يعرفه صغار المسلمين قبل كبارهم؛ لأنهم يدرسون في المدارس أوقات النهي، لكن متى يبدأ وقت النهي هذا؟ هل يبدأ بطلوع الفجر أو بالفراغ من صلاة الفجر؟ هل يبدأ وقت النهي بطلوع الفجر أو من الفراغ من صلاة الفجر؟ عند الحنفية والحنابلة -رحم الله الجميع- أنه يبدأ من طلوع الفجر عدا ركعتي الفجر، يعني إذا طلع الفجر ليس للمسلم أن يصلي إلا ركعتي الفجر الراتبة والفريضة، وليس له أن يتنفل، فمسلمٌ يقدم للمسجد بعد أذان الفجر يصلي راتبة الفجر وتدخل فيها تحية المسجد، لو قال: أنا أريد أتنفل حتى يحضر الإمام، أصلي ما كتب الله لي، نقول: لا تصلي؛ هذا وقت نهي الآن، من طلوع الفجر يبدأ وقت النهي عند الحنفية والحنابلة فلا صلاة إلا ركعتي الفجر، ويستدلون على هذا بأحاديث صحيحة منها قول النبي

(١) أخرجه البخاري (٨٢٩)، ومسلم (٨٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (٨٣١).

ﷺ: «**إذا طَلَعَ الفَجرُ فلا صلاةَ إلَّا رَكعَتيْ الفَجرِ**»[١] [أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن أبي شيبة والبيهقي وهو حديث حسن] ومنها حديث: «**لِيُبَلِّغِ شاهدُكُمْ غائِبَكُمْ، لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الفجْرِ إلَّا سجدتَيْنِ**»[٢] [رواه الإمام أحمد بسند صحيح].

أما المالكية والشافعية ﷺ فيرون أن النهي يبدأ بعد صلاة الصبح، وأنه ما بين الأذان إلى صلاة الصبح وقتٌ للصلاة وللتطوعات وللنوافل المطلقة، ويستدلون على ذلك بحديث: «**لا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ**»، وحديث: «**نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ**» [الحديثين متفق عليهما]، وحديث «**فصَلِّ ما شئتَ؛ فإنَّ الصَّلاةَ مشهودةٌ مكتوبةٌ، حتى تُصلِّيَ الصُّبحَ، ثمَّ أَقصِرْ حتى تطلُعَ الشَّمسُ**»[٣] حتى ترتفع، والراجح والعلم عند الله تعالى هو القول الأول، وأن المسلم إذا طلع الفجر يمتنع عن الصلاة إلا ركعتي الفجر الراتبة والفريضة.

أما الوتر فقد سبق الخلاف فيه، ومن ثم فإن المالكية الذين يبيحون الصلاة إلى أن يفرغ من صلاة الصبح يرون أنه يوتر بين الأذان والإقامة، والصحيح كما سبق أن هذا الوقت ليس وقتًا للوتر لكن لو أذن الفجر وهو في آخر ركعة من وتره أتمها.

الوقت الثاني من أوقات النهي: من طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح، قِيد بكسر القاف، رمحٍ -أي قدر رمحٍ- وطوله ستة أذرع، وقدره بالزمن المقدر في وقتنا الحاضر نحو

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨١٦)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (١/ ٣٠١)، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٤٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٧٨)، والترمذي (٤١٩)، وابن ماجه (٢٣٥)، وأحمد (٥٨١١)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (١٢٧٨).

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٧٨)، والحاكم (٥٨٤)، والبيهقي في السنن الصغرى (٩٢٥)، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٣٦٠)، وصحح اسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج سنن أبي داود (١٢٧٧).

ربع ساعة، وما أكثر ما يغلط بعض المسلمين فيتحين شروق الشمس المدون في التقويم فيصلي عقبه، وهذا أشد وقتٍ للنهي، إذن من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس هذا وقت واسع وهو وقت نهي، إذا طلعت الشمس حتى ترتفع هذا وقت نهي أشد من ذي قبل، حتى إن من أهل العلم من منع الصلاة على الجنازة في هذه الساعة، والساعة التي تسبق غروب الشمس، الأوقات القصيرة، على كلٍ نقول يتحين بعض المسلمين الصلاة بعد الشروق المدون في التقاويم، يحسبون أن هذا هو وقت انتهاء النهي، هذا المدون هو وقت الشروق وليس وقت ارتفاع الشمس، فيضيف المسلم إلى وقت الشروق المدون في التقاويم ربع ساعةٍ صيفًا وشتاءً فيسلم وتكون صلاته عقب انتهاء وقت النهي.

الثالث: عند قيام الشمس في وسط السماء حتى تزول، وهذا وقتٌ يخفى أيضًا على بعض المسلمين، ولهذا تجد بعض الناس يصلي في هذا الوقت إلى أن يؤذن الظهر بل رأيت في غير مسجدي جماعةٍ ينتظرون بنياتهم عند مدرسة، وفارشين لهم سجاد يصلون وقبيل الأذان بدقائق، وكل يوم هذا فعلهم ولا يخطر في بالهم أنهم الآن يصلون في وقت نهي؛ لأن وقت النهي الذي يحفظه الناس بعد الفجر وبعد العصر، هؤلاء جزاهم الله خير يترقبون فتح المدرسة قبيل الأذان وفارشين السجاد يصلون، خير ما فعل المسلم الصلاة لكن في وقت النهي ينبغي أن ينتبه قبيل أذان الظهر بنحو ربع ساعة هذا وقت نهي، إذا صارت الشمس عامودية في كبد السماء حتى تميل للغروب الذي هو الزوال، هذا الوقت أيضًا يقدر بنحو ربع ساعة، أقصِر عن الصلاة ولا تصلي فيه صلاة نافلة.

هذا وقت نهيٍ عند بعض أهل العلم في جميع الأيام، وبعض أهل العلم يستثني يوم الجمعة، إذن عند قيامها حتى تزول في جميع الأيام عند الحنفية والحنابلة، وأما الشافعية فيقولون: إلا يوم الجمعة فإنه وقت صلاةٍ ولو قبيل طلوع الخطيب أو صعود الخطيب المنبر إذا

كان الخطيب يصعد المنبر على وقت أذان الظهر، فإن هذا الوقت الذي يسبق صعوده وقت نهي، الحنفية والحنابلة يقولون: هذا وقت نهي، الشافعية يقولون: ليس وقت نهيٍ، ويحتجون في ذلك بأنه ﷺ رغب بالصلاة حتى تحضر الجمعة؛ ولأن جهنم لا تسجر يوم الجمعة وهذا من خصائص يوم الجمعة وفضائلها، الأيام كلها هذا الوقت الذي يسبق أذان الظهر هذا وقت تسجير جهنم، شدة عذاب أهلها -نسأل الله السلامة والعافية، وأن يجيرنا ووالدينا والمسلمين منها- فهذا اليوم يوم الجمعة لا تسجر فيه جهنم فاستثناه الشافعية، وعند المالكية يقولون: ليس وقتًا للنهي مطلقًا، والراجح أن هذا وقت نهيٍ كما جاء في الأحاديث المتقدمة.

استدل الحنفية والحنابلة على أن هذا وقت نهي في جميع الأيام بقوله ﷺ في حديث عمرو بن عبسة المتقدم: **«ثُمَّ صَلِّ؛ فإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بالرُّمْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ؛ فإِنَّ حِينَئِذٍ تُسْجَرُ جَهَنَّمُ»**[1] [الحديث رواه الإمام مسلم] وهذا هو الصحيح لكن يوم الجمعة، نقول: لا حرج على من دخل في أي ساعة أن يصلي، وأيضًا لو دخل مبكرًا أن يصلي حتى يصعد الخطيب؛ لأن الحديث جاء فيه وله خصوصية.

الرابع من أوقات النهي: من بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، حيث نهى ﷺ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس كما تقدم، وقد ثبت ذلك في الصحيحين، والاعتبار بالفراغ من صلاة العصر لا بالشروع فيها، ما معنى ذلك؟ لو مسلمٌ صلى العصر كبر ثم سمع جماعةً حضرت، فحول صلاته هذه إلى نافلة وقال: أصلي معهم؟ نقول: نعم، قال: طيب الآن بدأ وقت النهي، نقول: لا، وقت النهي لا يبدأ إلا إذا فرغت من صلاة العصر، وأنت لم تصل العصر حينئذ.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٣٢).

الخامس والأخير: إذا شرعت الشمس في الغروب، يعني بدأت في الغروب وهو وقت مضيق حتى يتم ويغيب حاجبها، كما جاء في الأحاديث المتقدمة.

قال الشيخ: (**فَهذِهِ السَّاعَاتُ لا يُصَلَّى فِيْهَا تَطَوُّعًا، إِلاَّ فِي إِعَادَةَ الجَمَاعَةِ إِذَا أُقِيْمَتْ**) إذن استثنى صلوات تصلى، منها ما اتفق عليها الأئمة ومنها ما اختلفوا فيه، فمما اتفق عليه **إِعَادَةَ الجَمَاعَةِ إِذَا أُقِيْمَتْ وَهُوَ فِي المَسْجِدِ**؛ لأن النبي ﷺ في منى في أيام الحج صلى الفجر، فإذا هو برجلين جالسين لم يصليا، حديث يزيد بن الأسود، فدعاهما ﷺ وأنكر عليهما جلوسهما، قال: **«ما الذي منعكما من الصلاة؟»** قالا: إنا صلينا في رحالنا فأخبرهما ﷺ: **«أنهما إذا صليا في رحالهما وأتيا ووجدا الناس يصلون فليصلوا معهم، فإنها نافلةٌ لهم»**[1] وهذا ليس خاصًا بمن أقيمت الصلاة وهو في المسجد، حتى من دخل والناس يصلون وقد صلى في مسجد قومه أو جماعته وجاء لهذا المسجد يريد إمامه أو يريد درسًا أو حلقةً أو نحو ذلك، فإنا نقول: لا يجلس، وهذا الحديث احتج به بعض من يرى أن الجماعة غير واجبة، قالوا: لأن النبي ﷺ لم ينكر عليهما أنهما صليا في رحالهما وفات على هؤلاء المحتجين بهذا الحديث، أن هذا في الحج في منى، ومنى معلومٌ أنه لا يمكن أن يصلي أهل منى كلهم خلف إمامٍ واحد، فالنبي ﷺ كان يصلي مع أصحابه وأهل منى كل مجموعة تصلي، كما هو حال الحجاج في كل عام، يصلي الحجاج كل مجموعة في خيمتهم أو مخيمهم، ولهذا النبي ﷺ أنكر عليهم أنهم جلسوا ما صلوا، وأما أنهم صلوا في رحالهم فهذا صحيحٌ، وليس هذا الحديث في المدينة حتى يقال أنهم صلوا في بيوتهم ولم ينكر عليهم بل اشتد نكيره ونهيه ﷺ على من يصلي في البيت، حتى قال في حديث أبي هريرة المتفق عليه: **«وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بالصَّلَاةِ، فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فيُصَلِّيَ**

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٧٧)، والطبراني (٢٢/ ٢٣٨) (٦٢٤)، والدارقطني (١/ ٢٧٦) عن يزيد بن عامر السوائي ﷺ بلفظ: «إذا جِئْتَ إلى الصلاةِ فوجدتَّ الناسَ يُصَلُّونَ فصلِّ معهم، وإِنْ كنتَ قَدْ صلَّيْتَ تَكُنْ لكَ نافِلَةً، وهَذِهِ مكتوبةٌ»، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٤٦).

بالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِي بِرِجَالٍ معهُمْ حُزَمٌ مِن حَطَبٍ إلى قَوْمٍ لا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحَرِّقَ عليهم بُيُوتَهُمْ بالنَّارِ»[1] فهذا هو حديثه ﷺ في ترك الجماعة لكن أولئك أو هذان الرجلان صليا في منى في مخيمهم أو خيمتهم أو رحلهم.

كذلك قال: **(وَرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ بَعْدَهُ)** لأن النبي ﷺ أمر بركعتين بعد الطواف، ونهى عن نهي من طاف في أي ساعة من ليلٍ أو نهار أن يصلي ركعتين، فمن طاف بعد العصر أو بعد الفجر فإنه يصلي ركعتي الطواف.

قال ﷺ: **(وَالصَّلاةَ عَلَى الجَنَازَةِ)** كذلك؛ لحديث عقبة المتقدم أنه ﷺ نهى عن الصلاة في هذه الساعات، الصلاة على الميت من أهل العلم من قيدها في الوقت الموسع، قال: لا يصلى عليه إلا بعد الفجر أو بعد العصر يعني من أوقات النهي، وأما الوقت المضيق الذي هو من طلوع الشمس حتى ترتفع ومن قيامها في كبد السماء حتى تزول ومن بداية الغروب حتى تغرب، قالوا: هذا الوقت المضيق لا تصلى فيه الجنازة إلا إن خشي تلفها وتغيرها كما هو حال الأولين، يأتون بالجنازة ربما بعد ساعات من الموت فربما تنتن وتتغير، أما اليوم يؤتى بالجنازة وهي غير منتنة لأنها تحفظ في ثلاجات ونحوه، لكن يشكل علينا فعل كثيرٍ من الناس اليوم الذين يموت ميتهم في أول النهار فيؤخرونه إلى العصر، وأغرب من هذا وأعجب أن يموت اليوم فيؤخرونه إلى عصر غدٍ ويوقعون الصلاة في وقت النهي اختيارًا، هذا من غير نكير نراه الآن في المساجد التي يصلى فيها على الجنائز يتحين الناس صلاة العصر أكثر، ولهذا تجد الجنائز العصر أكثر ليسوا هؤلاء كلهم ماتوا من الضحى المتأخر أو بعد الظهر، لا منهم من مات من أول النهار أو من اليل أو من يوم أمس، فيؤخرون الجنازة حتى يجتمع أكبر عدد من أهل البلد ويقدم المسافر ويتحينون العصر؛ لأنه لا دراسة فيه ولا دوام في الأعم الأغلب، ولأنه في

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١).

الصيف يكون ربما أخف حرًا، نقول: كل هذه المعاني لا ينبغي أن تطغى على إيقاع الصلاة على الميت في وقت نهيٍ ونحن غير مضطرين، من مات الضحى ولم نتمكن من الصلاة عليه الظهر أو مات بعد الظهر ولم نتمكن من الصلاة عليه إلا العصر لا حرج، لكن أن يموت الميت ويحبس بين ظهراني أهله أو في ثلاجات الموتى يوم ويومين، نقول: هذا كله خلاف السنة وإن فعله الناس، خلاف السنة، فإكرام الميت دفنه والإسراع بتجهيزه وعدم حبسه لا ساعات ولا أيام، ومن جاء من خارج البلد فليدرك الصلاة على القبر ما شاء الله وليس له حدٌ على الصحيح.

من الصلوات التي تفعل أيضًا بلا خلاف، قضاء الفرائض، فمن فاتته فريضة فليقضها متى زال السبب المانع من أدائها، سواءً كان بنوم أو إغماء أو غيبوبة أو صرع أو بنج، زال العذر يصلي بعد العصر أو يصلي بعد الفجر، متى زال العذر يصلي؛ لقوله ﷺ: **«مَن نام عن صَلاةٍ أو نَسِيَها فلْيُصَلِّها إذا ذَكَرَها»**[1] [الحديث متفق عليه] لا كفارة لها إلا ذلك ولا يتحين، يقول: هذا وقت نهي، نقول: أنت الآن الصلاة واجبة متعلقة بذمتك، عذرك زال، نومك زال، صرعك زال، بنجك زال، فبادر بالصلاة.

المنذورة، لو نذر أن يصلي بعد العصر، هل يصلي؟ من أهل العلم من قال: يصلي لأنها تعلقت بذمته ووجبت عليه فأشبهت الفرائض، وهذا المشهور في المذهب عند الحنابلة، وعن الإمام أحمد ﷺ رواية ثانية: أنه لا يصليها، وتوسط ابن عقيل من الحنابلة وقال قولًا جيدًا في هذا، قال: يجب عليه أن يكفر كفارة يمين ويصلي بعد خروج وقت النهي، وهذا من أحسن الأقاويل في المسألة، يقول: هذا لماذا يتعمد؟ يقول لله عليَّ أن أصلي بعد العصر ركعتين، ما شاء الله عليك، ما نذرت إلا في وقت النهي؟ تعلق في ذمتك الآن، صلي بعد ما ينتهي وقت النهي

(١) أخرجه مسلم (٦٨٠) بنحوه.

وكفر عن هذا النذر الذي تعلق بذمتك، وهذا يردعه أيضًا حتى ما ينذر، أصلًا النذر لا يأتي بخير، والنبي ﷺ نهى عنه، والمؤمن يفعل الطاعات بدون أن ينذر.

كذلك ذوات الأسباب، لكن هذه فيها خلاف عظيم وكبير بين الأئمة، من غير تلك الصلوات، يعني الصلوات التي تصلى في أوقات النهي ولا خلاف فيها والخلاف شاذ، قضاء الفرائض متى ذكرها والمنذورة، وقلنا الصحيح أنه لا يحل له أن ينذر أن يصلي في وقت النهي، مثل لو نذر أن يصوم يوم العيد، هل يفي بنذره؟ نقول: لا، هذا نذر محرم، **«مَن نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، ومَن نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فلا يَعْصِهِ»**[1] فمن نذر أن يصلي بعد العصر؟ نقول: لا تصلي لكن ذمتك مشغولة بهذا النذر، كفر عنه وصلي في غير وقت النهي، وكذلك ركعتي الطواف في أي ساعة طاف ،وإعادة الجماعة إذا أقيمت وهو في المسجد، والصلاة على الجنازة بعد الفجر والعصر في الوقت الموسع، وذوات الأسباب عند الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد واختيار شيخ الإسلام وهو الصحيح، أن أي صلاةٍ لها سببٌ تصلى في وقت النهي، أما الحنابلة والمالكية والحنفية، يقولون: لا، ما تصلى إلا الصلوات المنصوص عليها تلك، مثال ذلك: تحية المسجد، إذا دخل بعد العصر أو بعد الفجر، هذه فيها خلاف عند الأئمة، الجمهور يقولون: لا يصلي، يجلس لأنه نهى الشارع عن الصلاة في هذا الوقت وهذه ليست من ذوات الأسباب عندهم أو لا يعتدونها من ذوات الأسباب التي يشرع أن يصلي، ومثله ركعتي الوضوء، لو توضأ وهو ممن اعتاد أن يصلي عقب كل وضوء، ومثله كسوف الشمس لو كسفت بعد العصر، يقولون: ما تصلى، جمهور الأئمة يقولون: لا تصلى، والقول الثاني وهو الراجح ومذهب الشافعية ورواية عن الإمام أحمد واختيار شيخ الإسلام، أن كل صلاةٍ لها سببٌ تصلى، والدليل على ذلك أحاديث كثيرة، منها حديث أبي قتادة قول النبي ﷺ: **«إِذَا**

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلاَ يَجْلِسْ حتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»[١] هذا عام في كل من دخل مسجد في أي ساعةٍ من ليلٍ أو نهار، الحديث متفق عليه، ولقوله ﷺ في الكسوف: **«إِذَا رَأيتُم ذلك، فافْزَعوا إلى الصَّلاةِ»**[٢] فمن كسفت الشمس عندهم بعد العصر فليصلوا، وفي سنة الوضوء قال ﷺ لبلال: **«أخبرني بأرجى عملٍ عملته، فإني سمعت دف نعليك»**[٣] يعني سمعت صوت نعليك في الجنة وهو من أول الداخلين ﷺ وأرضاه، فقال ﷺ: إني لم أتطهر طهورًا في ساعةٍ من ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي، فربما يتطهر بعد الفجر، يتطهر بعد العصر فيصلي، كما يدل على ذلك أنه ﷺ قال: **«لَا تَحَرَّوْا بصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا»**[٤] فنهى عن التحري، أن يصلي هكذا نافلةً مطلقة، وأما مسلمٌ دخل المسجد أو توضأ أو كسفت الشمس أو نحو ذلك من ذوات الأسباب، فالصحيح أنه يصلي، ونقول: إن أحاديث النهي عن الصلوات في هذه الأوقات الخمسة مخصوصةٌ عندكم أيها الجمهور في أنه يصلي ركعتي الطواف، يصلي قضاء الفرائض ويعيد الصلاة ويصلي على الجنائز، ما دمتم استثنيتم هذه بأدلتها، فيلزمكم أن تستثنوا أيضًا ما دل عليه الدليل كركعتي تحية المسجد والوضوء ونحوها.

إذا دخل وقت النهي وهو في تطوع؟ مسلمٌ بدأ يصلي الضحى لكنه أخرها، فجاء وقت النهي الذي يسبق صلاة الظهر وهو في هذه النافلة، من أهل العلم من قال يقطعها،

---

(١) أخرجه البخاري (١١٦٧)، ومسلم (٧١٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٥٨)، ومسلم (٩٠١).

(٣) أخرجه البخاري (١١٤٩)، ومسلم (٢٤٥٨) عن أبي هريرة ﷺ «أن رَسُولُ الله ﷺ لِبِلَالٍ: عِنْدَ صَلَاةِ الغَدَاةِ يا بلَالُ حَدِّثْنِي بأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ عِنْدَكَ في الإسْلَامِ مَنْفَعَةً، فإنِّي سَمِعْتُ اللَّيْلَةَ خَشْفَ نَعْلَيْكَ بيْنَ يَدَيَّ في الجَنَّةِ».

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٧٣)، ومسلم (٨٢٨).

والصحيح أنه إن بقي ركعة فدون يكملها، وأما إن كان كبر والآن تبين أنه وقت نهي فلا يصلي.

ما الذي يُقضى من الرواتب؟ مر الخلاف فيه وأن الحديث دل على قضاء سنة الفجر خاصة، فإن النبي ﷺ أذن لقيسٍ أن يصلي ما دام أنه لم يصلِ راتبة الفجر، ذلك أن قيس بن سهل قال: «**خرجَ النَّبي ﷺ، فأُقيمتِ الصَّلاةُ ، فصلَّيتُ معَهُ الصُّبحَ، ثمَّ انصَرفَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليَهِ وسلَّمَ فوجدَني أصلِّي، فقالَ: مَهْلًا يا قَيسُ، أصَلاتانِ معًا، قُلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنِّي لم أَكُن رَكَعتُ رَكْعتيِ الفَجرِ، قالَ: فلا إذَنْ**»[1] يعني لا أمنعك إذن، فدل على أن من صلى الفجر قبل أن يأتي براتبة الفجر، فالسنة والأفضل في حقه أن ينتظر حتى تطلع الشمس وترتفع قيد رمح فيصلي، لكن إن قال لا أنا والله أذهب إلى الدوام أو الدراسة أو أخشى أنام وأنسى هذه الصلاة فليصلي ولا حرج؛ لحديث قيسٍ هذا وقد رواه أبو داود والترمذي وهو حديث حسن، أما غيرها فلا تقضى في وقت النهي على خلافٍ سبق بيانه عند الكلام على الرواتب، وأن النبي ﷺ قضى راتبة الظهر بعد العصر، هل يقتدى به في ذلك أو أنها من خصوصياته؟ جاء في حديثٍ صحيحٍ أن أم سلمة ﵂ سألت رسول الله ﷺ، هل نقضي؟ قال: لا وقد جود سماحة شيخنا ابن بازٍ هذا الحديث، فيُقتصر على مثل راتبة الفجر إذا فاتته ولم يصلها قبل صلاة الفجر فليصلها، إما بعد طلوع الشمس وهذا أفضل أو يصليها بعد صلاة الفجر ولا يعد وقت نهيٍ في حقه؛ لأنها أيضًا من ذوات الأسباب.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وأخذ بنواصينا جميعًا للبر والتقوى، ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وجعل ما تعلمناه حجةً لنا لا حجةً علينا، إن ربي قريب مجيب ودود وبالله

(١) أخرجه الترمذي (٤٤٢) من حديث قيس بن أبي حازم ﵁، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٤٤٢).

التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ السَّابَع والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ الْإِمَامَةِ - الجُزْءُ الأَوَّل]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين أفضل صلاة وأتم تسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس السابع والعشرون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﵀».

قال ﵀:

بَابُ الإِمَامَةِ

رَوَى أَبُوْ مَسْعُوْدٍ الْبَدْرِيُّ ﵁، أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ الله ﷻ فَإِنْ كَانُوْا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوْا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنَ كَانُوْا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، فَلْيَؤُمَهُم أَكْبَرُهُم سِنًا وَلا يَؤُمَّنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِيْ بَيْتِهِ، وَلَا فِي سُلْطَانِه، وَلا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ، وَقَالَ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَصَاحِبِهِ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمَا، وَلْيَؤُمُّكُمَا أَكْبَرُكُمَا»، وَكَانَتْ قِرَاءَتُهُمَا مُتَقَارِبَةً.

هذا الباب في أحكام الإمامة، والإمامة في لغة العرب بمعنى الأَمْ وهو القصد، وأما في الشرع فهي ربط صلاة المؤتم بالإمام، وفضل الإمامة مشهورٌ، سبقت الإشارة عند شرح باب الأذان ذكر المفاضلة بين الأذان والإمامة، وأن أهل العلم قد اختلفوا في ذلك على قولين مشهورين:

الأول: تفضيل الأذان وهو مذهب الشافعية والحنابلة، ويستدلون على ذلك بما سبق من أدلةٍ عظيمةٍ كثيرةٍ في فضل الأذان، كقوله ﷺ: **«أطوَلُ النَّاسِ أعناقًا المؤذِّنونَ»**[1] وغير ذلك مما ورد في السنة وهو كثيرٌ سبق في بابه، وأن الحنفية والمالكية يرون تفضيل الإمامة على الأذان ويستدلون على ذلك بأن النبي ﷺ والخلفاء من بعده تولوا الإمامة ولم يتولوا الأذان، وبأنه يُختار للإمامة الأفضل، والراجح كما سبق تفضيل الأذان على الإمامة؛ لأن النصوص فيه كثيرةٌ مشهورةٌ صحيحةٌ ولا صارف لها، وأما كون النبي ﷺ وخلفائه من بعده يلون الإمامة؛ فلأن هذه من مهامهم ومن مهام الإمام الأعظم، ولأنهم لم يستطيعوا أن يجمعوا بينها وبين الأذان، ولهذا جاء عن الخليفة الراشد عمر أنه قال: «لولا الخلافة لأذنت»، وهذا الخلاف يدل على فضل كلٍ منهما، وعلى أنه شرف دونه كل شرف، أن يلي المسلم الأذان في بيتٍ من بيوت الله أو الإمامة هذا شرفٌ عظيم وهذه منزلة سامقة، وقد جاء في فضل الإمامة، أولًا: تولي النبي ﷺ والخلفاء الراشدون بعده أجمعين الإمامة، وجاء في حديث ابن عمر: **«ثَلاثَةٌ على كُثْبانِ المِسكِ يَومَ القيامَةِ»** وذكر منهم: **«رَجُلٌ أَمَّ قَومًا وهم به راضون»**[2] [أخرجه الإمام أحمد والترمذي وحسنه] هذا فضلٌ عظيم ومنزلة سامقة، وله أجر من صلى خلفه.

بناءً على فضل الإمامة، هل طلبها مما يشرع؟ هل يشرع للمسلم أن يطلب الإمامة ويتقدم يطلب الإمامة في المساجد، الإمامة الصغرى؟ قال أهل العلم: يجوز طلبها، وليس من طلب الرياسة المكروهة، فإن ذلك -أي المكروه- إنما يتعلق برياسة الدنيا التي لا يعان عليها من طلبها ولا يستحق أن يعطاها، أما الإمامة الصغرى فنعم، للمسلم أن يطلبها إذا آنس من نفسه قدرة وانضباطًا وحضورًا، وقبل ذلك علمًا وفقهًا بأحكام الصلاة على وجه الخصوص والإمامة، ويشهد له عموم قول الله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ٧٤﴾ [الفرقان]، فإنه

(١) أخرجه مسلم (٣٨٧).

(٢) أخرجه الترمذي (١٩٨٦)، وأحمد (٤٧٩٩)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٥٧٩).

وإن كان المراد هنا الأسوة والقدوة كما قاله قتادة، لكن يدخل في عمومها الإمامة الصغرى، فإن المتقي يسأل ربه أن يجعله للمتقين إمامًا، وفي حديث عمرو بن أبي العاص ﷺ أنه قال للنبي ﷺ: اجعلني إمام قومي، قال: **«أنتَ إِمامُهمْ واقتَدِ بأضعفِهمْ»**[1] [رواه النسائي بسند صحيح] إذن لا بأس، بل نقول: يشرع لمن آنس من نفسه قدرةً أن يطلب الإمامة، لكن ينبغي أن يقيد ذلك بمن خلصت نيته، سواءً في طلب الإمامة أو طلب الأذن، وأن يكون قصده وجه الله والدار الآخرة، وأن يعين نفسه على الانضباط في الصلاة والأذان والتبكير وإعانة المسلمين وتوجيههم، واقتدائه بصلاة النبي ﷺ، والمؤذن بضبط الأذان في وقته وإعلام الناس به، فإذا احتسب هذه الأجور العظيمة سُن له وشرع له أن يطلبها، لكن إذا كانت مقاصده دون ذلك فلا يمكن أن يقال إنه يشرع له أن يطلبها، وبناءً على ما سبق كله فإنه ينبغي للمأمومين في المساجد عامة أن يشعروا بفضل الإمامة والأذان، وأن يشعروا ويعتقدوا ويجزموا ولا يترددوا أن للإمام والمؤذن فضلٌ عليهم وإحسانٌ على من صلى خلفهم، وهذا المعنى أقوله لأنه تسرب لبعض نفوس المسلمين ولا أقول كلهم، الشعور بالمنة على الإمام أو المؤذن أن يؤمهم أو يؤذن بهم، ولا شك أن هذا شعور منتكس وشعور خاطئ بعيدٌ عن الصواب، المنة لله ثم لهذا الإمام الذي تفرغ للإمامة بالمسجد وفرغ نفسه، أنت أيها المسلم تصلي حيث شئت وهذا الإمام مهما بعد إذا حان وقت الصلاة يحرك ويأتي للمسجد، ومثله المؤذن فمن ربط نفسه لهذه الشعيرة العظيمة أذانًا أو إمامةً فينبغي أن يشعر المسلمين كلهم ولا سيما المصلين خلفهم بأن له فضلًا عليهم وشرفًا، وهو لا يريد منهم جزاءً ولا شكورًا لكن ينبغي أن يكون هذا الشعور عند أهل الإسلام حتى يقولوا للمحسن أحسنت.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٣١)، والنسائي (٦٧٢)، وأحمد (١٦٢٧٠)، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي (٦٧١).

ذكر المؤلف ﷺ في صدر هذا الباب حديث أبي مسعود البدري، وفيه ترتيب من يكون أولى بالإمامة، فقال ﷺ: «**يَؤُمُّ القومَ أَقْرَؤُهُمْ لكتابِ اللهِ**»[١] هذا القدر من الحديث يدل على شرف هذا الكتاب العزيز وشرف أهله، وهذا أول الشرف والسيادة والرفعة في الدنيا، أن أهل القرآن هم أهل الإمامة وهم أولى بالإمامة من غيرهم كما قال ﷺ: «**يَؤُمُّ القومَ أَقْرَؤُهُمْ لكتابِ اللهِ**» وهذه من خيريتهم التي قال عنها صلوات ربي وسلامه عليه: «**خيرُكم مَّنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعلَّمَهُ**»[٢] [رواه البخاري من حديث الخليفة الراشد عثمان ﷺ] وهذا من الرفعة العاجلة في الدنيا التي بشر بها ﷺ في قوله في الحديث الصحيح: «**إنَّ اللهَ يَرْفَعُ بهذا الكِتَابِ أَقْوَامًا**»[٣] فمن رفعة العبد أن يحفظ كتاب ربه وأن يختاره الناس للإمامة وأن يتقدم عليهم إمامًا، ونحن نشعر بهذا وعامة المسلمين لأئمة المساجد الكبار كإمامة المسجد الحرام والمسجد النبوي، نقول: كل إمام مهما صغر المسجد ومهما كان في قريةٍ نائية، نقول: هذا إمامٌ قد فضله الله وشرفه وجعل له الرفعة في تقديمه على غيره.

ما المراد بالأقرأ؟ المشهور عند الحنابلة ﷺ أن المراد بالأقرأ الأكثر حفظًا، وهم يجرونه على ظاهره، ويستدلون بهذا الحديث حديث أبي مسعود: «**يَؤُمُّ القومَ أَقْرَؤُهُمْ لكتابِ اللهِ**»، وفي حديث أبي سعيدٍ الخدري: «**إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيَؤُمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بالإِمَامَةِ أَقْرَؤُهُمْ**»[٤] [رواه الإمام مسلم]، وأما جمهور أهل العلم فيرون أن الأفقه مقدمٌ على الأقرأ، وليس هذا القول بمعارض لحديث النبي ﷺ، وإنما هو فهمٌ فهمه جمهور الأئمة، فهموا أن المراد بالأقرأ لكتاب

---

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣)، وأبو داود (٥٨٢)، والترمذي (٢٣٥)، والنسائي (٧٨٠)، وابن ماجه (٩٨٠)، وأحمد (١٧٠٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).

(٣) أخرجه مسلم (٨١٧).

(٤) أخرجه مسلم (٦٧٢)، والنسائي (٧٨٢)، وأحمد (١١١٩٠) واللفظ له.

الله، الأفقه في دينه لا سيما في فقه الصلاة والإمامة، قالوا: لأن النبي ﷺ قدم أبا بكرٍ ليصلي بالناس[١] [والحديث متفقٌ عليه]، وفي الصحابة من هو أقرأ منه كما قال ﷺ: **«أقرؤُهم أُبيٌّ»**[٢] [رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن صحيح] وفي حديث عقبة بن عمروٍ ﷺ أن النبي ﷺ قال: **«يَؤُمُّ القَومَ أقدَمُهُم هِجرةً، فإنْ كانوا في الهِجرةِ سَواءً فأفقَهُهُم في الدِّينِ، فإن كانوا في الدِّينِ سَواءً فأقرَؤُهُم للقُرآنِ»**[٣] [أخرجه الحاكم لكنه معلولٌ بالحجاج بن أرطأة]، وقيل وهذا قولٌ حسن وهو يجمع بين الأقوال كلها، إن الأقرأ في عهد النبي ﷺ وعهد أصحابه ﷺ هو الأفقه، إذ لم يكونوا ﷺ يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلمون ما فيها من العلم والعمل، فليس عندهم إنسان يهذ القرآن ويحفظه وهو لا يفقه شيئًا من دينه أو لا يفقه شيئًا من أحكام صلاته، إذن الأقرأ في زمن النبي ﷺ هو الأفقه، ولهذا يجتمع عنده أنه أقرأ لكتاب الله وأفقه وأفهم لمراد الله ورسوله، وعلى هذا فإنه إذا وجد عندنا الآن قارئ وفقيه فإننا نقدم القارئ الفقيه، إذا وجد قارئ فقيه وأقرأ فإننا نقدم القارئ الفقيه، وإذا كان كل منهما فقيهًا قدمنا الأقرأ، ما دام أنهم استووا في الفقه والفهم في الدين ومعرفة أحكام الصلاة، نقول: أيكم أقرأ؟ أيكم أكثر أخذًا للقرآن؟ والحنابلة كما ذكرت لكم يروون أن المراد بالأقرأ الأكثر حفظًا، وعند بعضهم أن المراد بالأقرأ الأكثر إجادةً ونطقًا وضبطًا للمخارج، والظاهر والعلم عند الله تعالى أن المراد بالأقرأ الأكثر حفظًا، كما جاء في الحديث الصحيح لما قدم المهاجرون الأولون قبل مقدم رسول الله ﷺ، تقدم بهم وصلى سالمٌ مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآنًا، وفيهم كبار الصحابة أو بعض كبار الصحابة كالفاروق عمر وأبو سلمة،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٩)، ومسلم (٤١٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٩٠) واللفظ له، والنسائي في السنن الكبرى (٨٢٤٢)، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٧٩٠).

(٣) أخرجه الحاكم (٨٠٧) في المستدرك، والدارقطني في سننه (١٠٨٥)، والحديث صححه شعيب الأرناؤوط في تخريج سنن البيهقي (١٠٨٥).

والحديث رواه البخاري، وفي حديث عمرو بن سلمة الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، ولْيَؤُمَّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا**»[1] فالصحيح أن الأقرأ هو الأكثر، لكن لا بد معه من الفقه، وحديث عمرٍو عند البخاري، فالأقرب إذن هو القول بأن المراد بالأقرأ الأكثر حفظًا مع الإتقان مع الفقه والفهم لا سيما لأحكام الصلاة والإمامة.

قال ﷺ بعد أن ذكر حديث أبي موسى وحديث عمرو بن الحويرث وصاحبه وأرشده النبي ﷺ: «**إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ فليؤذِّن أحدُكُما، وليؤُمَّكُما أَكْبرُكُما**»[2] قال: وكانت قراءتهما متقاربة، ولهذا قال: «**وليؤُمَّكُما أَكْبرُكُما**» لأنهما متفقين في الإتقان وفي الحفظ للقرآن.

قال ﷺ: (**وَلا تَصِحُّ الصَّلاةُ خَلْفَ مَنْ صَلاتُهُ فَاسِدَةٌ، إِلاَّ لَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ بحَدَثَ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْهُ المَأْمُوْمُ حَتَّى سَلَّمَ، فَإِنَّهُ يُعِيْدُ وَحْدَهُ**) هذه مسألة من مسائل الإمامة ومسائل الإمامة لا يمكن حصرها ولا الانتهاء منها في ليلة، يقول ﷺ: إن **الصَّلاةُ خَلْفَ مَنْ صَلاتُهُ فَاسِدَةٌ**، إذا علم الإمام والمأموم فساد صلاة الإمام بطلت صلاتهما، يعني إذا صلى وهو محدث وهو يعلم والمأموم يعلم، نقول: لم تصح صلاة واحد منهما بل لم يصح للإمام أن يستمر في صلاته، ولا للمأموم أن يتابعه وهو يعلم فساد صلاته، ولهذا قال: (**إِلاَّ لَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ بحَدَثَ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْهُ المَأْمُوْمُ حَتَّى سَلَّمَ**) يعني إمام صلى بالناس وهو محدثٌ حدثًا أصغر أو أكبر ولم يعلم بهذا، فلما فرغ تذكر أنه قد أحدث أو أنه أكل لحم إبلٍ مثلًا أو أنه قد أجنب ولم يغتسل، لما عاد إلى بيته وجد أثر الاحتلام في ملابسه مثلًا، نقول: يعيد هو ولا يعيد المأمومون، صلاة المأمومين صحيحة وهو الذي **يُعِيْدُ وَحْدَهُ**، وقد جاء في الأحاديث والآثار الصحيحة أن الفاروق عمر ﷺ صلى ثم خرج فأهرق الماء يعني قضى حاجته، فوجد أثر المني فاغتسل وأعاد ولم يأمر

(١) أخرجه البخاري (٤٣٠٢).

(٢) أخرجه موفق الدين وصححه في الكافي (١/ ١٨٧).

الصحابة بالإعادة، وجاء هذا أيضًا بسندٍ صحيحٍ عند الدار قطني والبيهقي عن عثمان ﷺ، إذن جاء عن عمر وعثمان وعلي، لكن أثر عليٍ فيه ضعفٌ جاء عنه الأمر بالإعادة وعدم الأمر، لكن هذا اشتهر عند الصحابة، يقولون: فكان كالإجماع يعني لم ينكر عليه منكر، وذلك لأنه لا خلل في صلاة المأموم، والنبي ﷺ قال: **«يصلُّونَ بِكُم فإن أَصابوا فلَكُم ولَهُم، وإن أخطَأوا فلَكُم وعلَيهم»**[1] إذن الصحيح أن من صلى بالناس وهو محدثٌ لا يحدث خبرًا ولا يكلم الناس ولا يأمرهم بالإعادة ولا يقول شيء، نقول: توضأ وصلي إن كان حدثك أصغر، وإن كان حدث أكبر اغتسل وصلي وحدك وصلاة الناس صحيحةٌ.

قال ﷺ: **(وَلا تَصِحُّ خَلْفَ تَارِكِ رُكْنٍ، إِلاَّ إِمَامَ الحَيِّ، إِذَا صَلَّى جَالِسًا؛ لِمَرَضٍ يُرْجَى بُرْؤُهُ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّوْنَ وَرَاءَهُ جُلُوْسًا، إِلاَّ أَنْ يَبْتَدِئَهَا قَائِمًا، ثُمَّ يَعْتَلُّ، فَيَجْلِسُ، فَإِنَّهُمْ يُتِمُّوْنَ مَعَهُ قِيَامًا)** يقول ﷺ: **لا تَصِحُّ خَلْفَ تَارِكِ رُكْنٍ** -كالقيام- **إِلاَّ إِمَامَ الحَيِّ**، إمام الحي أي الإمام الراتب، سواءً عُين من قبل الدولة كما هو الحال في هذه البلاد أو اختاره الجماعة، فإن أحكام الإمام الراتب له أحكام خاصة ولا يلزم تعينه، ففي بعض البلدان لا يُعين من جهةٍ حكومية وإنما يرتضيه الناس ويقدمونه، فنقول: له أحكام الإمام الراتب، إذن إذا صلى الإمام الراتب إمام الحي وكان معتلًا علةً تمنعه من القيام، وكانت هذه العلة مما يرجى زواله ليس مشلولًا شللًا دائمًا، وإنما أصابه حادثٌ أو كسرٌ أو جرحٌ منعه من القيام المؤقت، فإنه يصلي جالسًا ويصلي الناس خلفه جلوسًا أجمعون، كما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ ركب فرسًا فسقط منه فجحش جنبه، فصلى جالسًا فصلى الناس خلفه جلوسًا[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٥)، ومسلم (٤١١).

قال ﷺ: (**إِلاَّ أَنْ يَبْتَدِئَهَا قَائِمًا، ثُمَّ يَعْتَلُّ**) يعني لو ابتدأ الإمام الصلاة قائمًا ثم أصابه علة في صلاته ثقل ما استطاع أن يقوم، فإن الناس يتمون صلاتهم قيامًا، اختار الإمام أحمد هذا جمعًا بين النصوص، واستدل على هذا الجمع بحدث أم المؤمنين عائشة ﷺ، لما مرض النبي ﷺ مرض موته صلى بالناس أبو بكر، وفي أثناء الصلاة جاء ﷺ فصف عن يسار أبي بكر، فأتم ﷺ بهم الصلاة وهو جالسٌ وهم قيام[1]، فدل على أنه إذا ابتدأ المأموم والإمام الصلاة ثم اعتل، أنهم يتمون الصلاة خلفه قيامًا، أما إذا ابتدأ الصلاة وهو معلولٌ جالسٌ من أول صلاته فإنا الناس يصلون خلفه جلوسًا، لو تنازل أثناء مرضه وقدم غيره، نقول: له ذلك لكن لا يلزمه أن يتنازل ولا يجوز للمأمومين أن يرفضوا إمامته ولو كان جالسًا؛ فإن الإمامة حقًا له لا يجوز لأحد أن يفتات عليه، ومن حقوقه في الإمامة أنه لا يجوز لأحدٍ أن يتقدم عليه إلا بإذنه، حتى لو جاء أعلم من في الأرض فإنه يصلي خلف هذا الإمام الراتب ولا يحل لأحد أن يقدم أحدًا على الإمام بل إنه لو قدمه لم تصح، وأما الحرام فإنه محرم يعني من صلى بدون إذن الإمام وتقدم فإن فعله محرمٌ وقيل لا تصح صلاته، ولهذا الحنابلة يقولون: يجذبه لو جاء ويرجعه، وذلك لأن من حق الإمام أن يُحترم لكن إذا كان الإمام قد أذن إذا غاب أو تأخر أن يصلي الناس فلا حرج لكن لو كان دقيقًا حريصًا، يقول: لا أحد يصلي وأنا سآتي وإذا لم أعتذر فأنا في الطريق، نقول: ليس للمؤذن ولا للمأمومين أن يتقدموا ويصلون ولو تأخر دقيقتين أو ثلاث أو خمس، لكن الغالب على الأئمة اليوم لكثرة انشغالاتهم وذهابهم أنهم يأذنون ويفوضون ويقولون للمؤذن إذا حانت الصلاة فأقم، نقول: لا حرج لكن لو كان حريصًا لا يريد أن يتقدم أحد فلا يحل لأحدٍ أن يتقدم إلا بإذنه؛ لأن النبي ﷺ جعل هذا له، لا يتقدم أحد لا في المسجد الإمام الراتب ولا في البيت إلا بإذنه، كذلك إذا صلى الإنسان في بيته وعندهم ضيوف فإنه لا يحل لأحدٍ أن يتقدم في بيته إلا بإذنه ما دام أهلًا للإمامة، لا يتقدم

(١) أخرجه البخاري (٦٦٤).

أحدٌ على أحدٍ، كما قال ﷺ: **«ولا يؤمن الرجل الرجل في بيته ولا في سلطانه إلا بإذنه»**[١] إذا أذن سقط.

قال ﷺ: **(وَلا تَصِحُّ إِمَامَةُ المَرْأَةِ بالرِّجَال)** جاء فيه حديثٌ صريحٌ لكنه ضعيف إلا أن الإجماع منعقدٌ على أنه لا تصح إمامة المرأة بالرجال لا في الفرائض ولا في النوافل، وإن حُكي الخلاف في النوافل فهو خلافٌ شاذ، وغاية ما يحتج به أولئك أن أم ورقة كانت تصلي بأهل بيتها وكان رجلٌ يؤذن، نقول: هو يؤذن وينطلق يصلي مع النبي وأصحابه ولم يصلِ خلفها، فالمرأة لا تصح أن تكون إمامة إلا لمثلها، نساء مثلها تؤمهم، أما أن تؤم الرجال حتى لو كانت أقرأ وأفقه لا تؤم أحدًا من الرجال، هذا في الإمامة الصغرى، أما الإمامة الكبرى فإن النبي ﷺ حسم أمرها وبين، كما في الصحيح عند البخاري أنه: **«لَن يُفلِحَ قومٌ ولَّوا أمرَهمُ امرأةً»**[٢] فلا يحل أن تتولى المرأة النيابة العامة والإمامة العظمى والقضاء ونحو ذلك من الولايات العظمى؛ لأن النبي ﷺ قال: **«لَن يُفلِحَ قومٌ ولَّوا أمرَهمُ امرأةً»**.

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يجود علينا بالتوفيق والتسديد، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل ما تعلمناه وقلناه وسمعناه حجةً لنا لا حجةً علينا، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣)، وأبو داود (٥٨٢) عن أبي مسعود عقبة بن عمرو ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ولا يُؤَمُّ الرَّجُلُ في بيتِهِ ولا في سُلطانِهِ ولا يُجلَسُ على تكرمتِهِ إلَّا بإذنِهِ».

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٢٥)، والترمذي (٢٢٦٢)، والنسائي (٥٣٨٨)، وأحمد (٢٠٥١٧).

[الدَّرْسُ الثَّامِن والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاَةِ]

[بَابُ الْإِمَامَةِ - الجُزْءُ الثَّانِي]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين أفضل صلاة وأتم تسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثامن والعشرون من دروس شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ»، وبين يدي هذا الدرس نهنئ أبناءنا الأعزاء فلذات الأكباد ونهنئ آباءهم و أمهاتهم، بل نهنئ أنفسنا في هذا الجامع المبارك بهذا الإنجاز العظيم وهذا التوفيق من رب العالمين، حيث ختم اثنان من أبنائنا هذا اليوم كتاب الله، أسأل الله أن يثبت القرآن في قلبيهما وأن يلبسهما ووالديهما تاج الكرامة وأن يبارك في الجهود، وأن يغفر لمن بنى هذا الصرح وأن يقدس روحه في الجنان وأن يبني له قصرًا في جنات النعيم، حيث بنى هذا المسجد المبارك وعمَّره المسلمون بطاعة الله صلاةً وتعلمًا ودروسًا واعتكافًا وتفطيرًا، فنسأل الله أن يبارك فيه وأن يصلح ذريته وأن يرزقنا وإياهم الإخلاص والتوفيق والتسديد.

بدأنا في الدرس الماضي بالكلام على الإمامة، وانتهينا بالمسائل في باب الإمامة، قال المؤلف ﷺ عقب ذلك: **(وَلا تَصِحُّ إِمَامَةُ المَرْأَةِ بالرِّجَال)** انتهينا من هذه المسألة وبينا أن هذا باتفاق أهل العلم، أنه لا يصح أن تلي المرأة إمامة الرجال لا في الفرض ولا في النفل، وقلنا إن

الإمامة العظمى كذلك محسوبة بقوله ﷺ: «**لَن يُفلِحَ قومٌ ولَّوا أمرَهمُ امرأةً**»[1] [الحديث رواه البخاري].

قال ﷺ: (**وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ**) يعني أن من به سلس البول أو الحدث الدائم كالريح التي لا تنقطع أو الرعاف المستمر، يقولون: لا يكون إمامًا إلا لمثله، وهذا قول جماهير أهل العلم، قالوا: لأن طهارته ناقصة فلا يصلي إلا بمثله، والقول الثاني وهو اختيار الشيخ الفقيه المدقق المحقق عبد الرحمن بن ناصر السعدي ﷺ يرى صحة إمامة من به سلس البول، ويرى ﷺ أن صلاته تامة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، وأن كل من ترك شرطًا من شرائط الصلاة أو ركنًا من أركانها أو واجب من واجباتها وهو معذور، أن صلاته صحيحة ولا نقص فيها بوجه من الوجه، وحينئذ فإذا كان أقرأ القوم فليكن إمامًا، وهذا القول من حيث الدليل أقوى لكن لا ينبغي لمن كان به سلس بول أو حدث دائم أن يتقدم بالصلاة بالناس إمامًا راتبًا، خروجًا من خلاف أهل العلم وهو خلاف معتبر، لكن إذا قُدم أحيانًا للصلاة وهو أمثل القوم وأقرأهم فلا حرج عليه أن يتقدم ويصلي.

قال ﷺ: (**وَالأُمِّيِّ الَّذِيْ لا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ**) الأمي عند أهل العلم هو الذي لا يحسن الفاتحة، قالوا: سُمي أميًا نسبة إلى أمه، كأنه بقي على الصفة التي ولدته أمه لا يحسن القراءة ولا الكتابة ولا الفاتحة، وقيل: بل هو نسبة إلى الأمة العربية؛ فإن الأصل فيها أنها أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب، لكن أهل الفقه يقولون: ليس المراد بالأمي من لا يحسن القراءة والكتابة وإنما الأمي هو من لا يحسن الفاتحة، بمعنى أنه لا يقرأها كما أنزلها ربنا، فيلحن فيها لحنٌ يحيل المعنى ويبدل حركةً بحركة أو حرفًا بحرف أو يدغم ما لا يُدغم، فهذا لا تصح إمامته إلا بمثله، وهذا أمرٌ عظيم، وهو إتقان الفاتحة الركن التي قال فيها ﷺ: «**لَا صَلاةَ لَمَن لم يَقرَأْ بأُمِّ**

(١) أخرجه البخاري (٤٤٢٥)، والترمذي (٢٢٦٢)، والنسائي (٥٣٨٨)، وأحمد (٢٠٥١٧).

الكِتابِ»[1]، وقال: **«كُلُّ صَلاةٍ لا يُقرَأُ فيها بأُمِّ الكتابِ؛ فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ»**[2] أي ناقصة غير تمام، قال ﷺ: **(وَالأُمِّيِّ الَّذِيْ لا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ، أَوْ يُخِلَّ بِحَرْفٍ مِنْهَا، إِلاَّ بِمِثْلِهِمْ)** يعني يصح أن يصلي بمثله إذا كانوا كلهم في قراءة الفاتحة سواءً.

قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ ائْتِمَامُ الْمُتَوَضِّئِ بِالْمُتَيَمِّمِ)** يعني يجوز أن يكون الإمام متيممًا والمأموم متوضئًا؛ لأن التيمم طهارةٌ شرعيةٌ ترفع الحدث، ولأنه لا نقص في طهارته بوجهٍ من الوجوه، ولهذا ثبت في الحديث الصحيح حديث عمرو بن العاص ﷺ المتقدم في باب التيمم أنه أجنب ولم يجد ماءً يغتسل منه، فتيمم وصلى بأصحابه، لم يجد ماءً ساخنًا وكان في شدة بردٍ فتيمم وصلى بأصحابه، فلما رجعوا إلى النبي ﷺ أخبروه، فسأله ﷺ وقال: **«صلَّيتَ بأصحابِكَ وأنتَ جنُبٌ؟»**[3] فقال: يا رسول الله إني أجنبت في ليلةٍ شديدة البرد فخشيت إن اغتسلت أن أهلك، وسمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [النساء] فتيممت وصليت، فتبسم ﷺ إقرارًا له على هذا الفهم والفقه، إذن المتيمم يصح أن يكون إمامًا للمتوضأ بل على الصحيح عادم الطهورين، لو أن مسلمًا لم يستطع الوضوء ولا التيمم وهو المسمى عند الفقهاء عادم الطهورين، فإن صلاته صحيحةٌ ويصح أن يؤم المتوضأ أو المتيمم.

قال ﷺ: **(وَالْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ)** يعني يصح أن يكون الإمام متنفلًا والمأموم مفترضًا، ويدل على ذلك حديث معاذ ﷺ، فإنه كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء الآخرة ثم يذهب إلى قومه فيصلي بهم، وتكون صلاته خلف النبي ﷺ فريضته وصلاته بقومه نافلةً له، وقد علم بذلك

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٤) بلفظ: «**بأُمِّ القُرْآنِ**» بدل لفظ: «**أُمِّ الكِتابِ**».

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١)، والترمذي (٢٩٥٣)، والنسائي (٩٠٩) مطولًا، وابن ماجه (٨٣٨) باختلاف يسير، وأحمد (٩٨٩٨) واللفظ له.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٤)، وأحمد (١٧٨٤٥)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٣٤).

رسول الله ﷺ وأقره على ذلك، والأحاديث في هذا الباب كثيرةٌ وشهيرةٌ تدل على أن المتنفل يصح أن يكون إمامًا للمفترض والعكس صحيح.

قال ﷺ: **(وَإِذَا كَانَ الْمَأْمُوْمُ وَاحِدًا، وَقَفَ عَنْ يَمِيْنِ الإِمَامِ)** هذا في بيان موقف المأموم من الإمام، لا يخلو إما أن يكون المأموم واحدًا أو أكثر، وإما أن يكون رجالًا أو نساءً، فإذا كان المأموم واحدًا رجلًا فإنه يصلي عن يمين الإمام، ودليل ذلك أن النبي ﷺ أدار ابن عباس لما صف عن يساره إلى يمينه، قام ابن عباس ﷺ وقد بات في بيت أم المؤمنين خالته ميمونة، فأبصر رسول الله ﷺ يصلي آخر الليل، قال: فقمت وصففت عن يساره، فأخذ بي وأدارني عن يمينه[1]، وكذلك فعل ﷺ مع جابر وجبار أدارهما عن يمينه[2]، إذن إذا كان المأموم واحدًا فإن مكانه عن يمين الإمام.

قال ﷺ: **(فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ قُدَّامَهُ أَوْ وَحْدَهُ، لَمْ تَصِحَّ صَلاتُهُ، إِلاَّ أَنْ تَكُوْنَ امْرَأَةً، فَتَقِفُ وَحْدَهَا خَلْفَهُ)** يقول ﷺ: **فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ** أي المأموم، واحدًا ووقف عن يسار الإمام **أَوْ قُدَّامَهُ أَوْ وَحْدَهُ** لم تصح، نقول: أما لو وقف عن يساره فلا تصح صلاته؛ لأنه وقف في الموقف غير المعتبر شرعًا، ودليل ذلك أن النبي ﷺ أدار ابن عباسٍ وكذلك جابرًا وجبارًا، وكذلك لو صلى المأموم قدام الإمام وهذه المسألة تقع أحيانًا في بعض الجوامع حيث يزدحم الجامع ويأتي أناسٌ فيصلون أمام الجامع، نقول: هؤلاء لا تصح صلاتهم عند جمهور أهل العلم، ومن أهل العلم من رخص فيها للضرورة أو الحاجة الملحة وهذا هو الصحيح، أن

---

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣) عن ابن عباس ﷺ قال: «بِتُّ في بَيْتِ خَالَتي مَيْمُونَةَ، فَبَقَيْتُ كيفَ يُصَلِّي رَسولُ الله ﷺ، قالَ :فَقَامَ فَبَالَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ إلى القِرْبَةِ فأطْلَقَ شِنَاقَهَا، ثُمَّ صَبَّ في الجَفْنَةِ -أَوِ القَصْعَةِ- فأكَبَّهُ بيَدِهِ عَلَيْهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وُضُوءًا حَسَنًا بيْنَ الوُضُوءَيْنِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَجِئْتُ فَقُمْتُ إلى جَنْبِهِ، فَقُمْتُ عن يَسَارِهِ، قالَ: فأخَذَنِي فأقَامَنِي عن يَمِينِهِ».

(٢) أخرجه مسلم (٣٠١٠).

صلاة المأموم قدام الإمام لا تصح إلا في الضرورة، مثل ماذا الضرورة؟ نقول: مثل المسجد الحرام، إذا امتلأ المسجد الحرام في جميع طبقاته وأدواره وقبوه وسطحه وصحنه ولم يجد المأموم مكانًا إلا هذا، ولم يتمكن الإمام أن يتقدم إلى الكعبة فإنه في هذه الحالة وهي حالة ضرورة، تكون في أيام المواسم أحيانًا في رمضان وربما في الحج، تقام الصلاة ولا يستطيع إمام الحرم أن يتقدم إلى الكعبة، ولا يستطيع الناس مهما بذلوا أن يبعدوا الناس من جهة الإمام، فتجد الصفوف أمام الإمام متصلة إلى الكعبة، نقول: هذا موقفٌ جائزٌ للضرورة ولا حرج عليهم وصلاتهم صحيحة، أما في الوضع الطبعي فإنه يخلا المكان الذي بين يدي الإمام كما نراه دائمًا في المسجد الحرام، جهة الإمام لا يكون فيها من المأمومين أحدٌ أمام الإمام لكن للضرورة لا حرج في ذلك.

قال ﷺ: **(أَوْ وَحْدَهُ)** صلاة الفذِّ خلف الصف وحده، المشهور عند الحنابلة ﷺ أنها لا تصح مطلقًا سواءً كان عامدًا أو ناسيًا جاهلًا أو عالمًا، ويستدلون على ذلك بأحاديث صحاح منها قوله ﷺ: **«لَا صلاةَ لفَذٍّ خَلفَ الصَّفِّ»**[1] وحديث وابصة بن معبد أن النبي ﷺ أبصر رجلًا يصلي خلف الصف فأمره أن يعيد الصلاة والأحاديث صحاح، قوله ﷺ: **«لَا صَلاةَ لفَرْدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»**[2] وأمره من صلى خلف الصف أن يعيد، الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي يرون صحة صلاة الفذ خلف الصف مطلقًا، توسط شيخ الإسلام وهو رواية عن الإمام أحمد، فأجاز الصلاة خلف الصف وحده في حال الحاجة أو الضرورة، وهذا القول هو الصحيح، أن المسلم إذا جاء للمسجد فوجد الصف مكتملٌ وليس فيه أي فرجةٍ فإنه يصف وحده ويصلي حتى ولو لم يأتيه أحدٌ إلى أن تفرغ الصلاة، أما في حال الاختيار فإنه يجب عليه أن يدخل في الصف، الحنابلة ﷺ يقولون: يجب عليه أن يدخل في الصف فإن لم يستطع وجد

(١) أخرجه الألباني وصححه في الإيمان لابن تيمية (١٢).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٢٠٢)، وصححه شعيب الأرناؤوط في تخريج صحيح ابن حبان (٢٢٠٢).

فرجةً يتسلل منها إلى أن يقف عن يمين الإمام تعين عليه ذلك، فإن لم يستطع الوصول إلى الإمام ولا الدخول إلى الصف تنحنح أو تكلم أو أشار بيده لعل أحدًا يرجع إليه، ثم قالوا: فإن لم يفهموا بعد أو لم يرجع أحدٌ بإشارته، فهل له أن يجذب أحدًا ليرجع إليه؟ منهم من قال يجذبه، ومنهم من قال يكره الجذب، ومنهم من قال يحرم، ذلك أن جذب آخر ليرجع معه تدخلٌ في إنسان بدون إرادته، وفيه إحداث فرجةٍ في الصف، وفيه نقلٌ من صفٍ فاضلٍ إلى مفضول، وبناءً على هذا فالصحيح أنه لا يتخلل الصفوف، ولا يصف عن يمين الإمام لما في ذلك من التشويش في الصفوف وإشغال الإمام، ولا يتنحنح فيشوش على المصلين، ولا يجذب أحدًا، وإنما يصلي في الصف وحده وتصح صلاته حينئذٍ للضرورة، أما لو جاء وفي الصف فرجةٌ فركع خلف الصف ورفع الإمام صلبه من الركوع قبل أن يدخل في الصف، فإنه لا يعتد بهذه الركعة، وهذا يفعله بعض المتعجلين يأتي فيدخل في صفٍ وحده وربما رفع الإمام صلبه وهو لم يدخل معه، نقول: ما دام أن فعله هذا لم تدعُ إليه حاجةٌ ولا ضرورة فإن صلاته أو ركعته هذه لا تصح.

قال ﷺ: **(إِلاَّ أَنْ تَكُوْنَ امْرَأَةً، فَتَقِفُ وَحْدَهَا خَلْفَهُ)** لما ثبت في الصحيح من حديث أنس أنه قال: **«صَلَّى بِنَا النَّبِي ﷺ فَصَفَفْتُ أَنَا، وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِن وَرَائِنَا»**[1] فموقف المرأة سواءً كانت واحدةً أو أكثر خلف الإمام حتى لو صلى الرجل بزوجته فإنها تصف خلفه ولا تصافقه، قال ﷺ: **(وَإِنْ كَانُوْا جَمَاعَةً، وَقَفُوْا خَلْفَهُ)** اثنان فأكثر، رجالًا أو صبيانًا أو رجلٌ وصبي موقفهم خلف الإمام؛ لأن النبي ﷺ كان يقف أمام الصحابة وأرجع جابرًا وجبارًا.

قال ﷺ: **(فَإِنْ وَقَفُوْا عَنْ يَمِيْنِهِ، أَوْ عَنْ جَانِبَيْهِ، صَحَّ)** أما عن يمينه فيصح ذلك لا سيما إذا دخل مع الإمام مصلٍ واحد ثم جاء الثاني فصف عن يمينه فصلاتهما صحيحة، وإن كان

(١) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨).

السنة أن يرجع لكن ربما يضيق المكان ولا يستطع الإمام أن يتقدم، ومثل ذلك لو صلوا عن يمينه وشماله، جاء في حديث ابن مسعود ﷺ: **«أنه صلى بين مأمومين»**[1] لكن أهل العلم قد أجابوا عن حديث ابن مسعود هذا، إما أنه منسوخ أو أن المكان ضيق وهذا هو الأقرب، وإلا فإن السنة أن يتقدم الإمام على المأمومين.

قال ﷺ: **(وَإِنْ صَلَّتْ امْرَأَةٌ بِالنِّسَاءِ، قَامَتْ مَعَهُنَّ فِي الصَّفِّ وَسَطَهُنَّ، وَكَذلِكَ إِمَامُ الرِّجَالِ الْعُرَاةِ يَقُوْمُ وَسْطَهُمْ)** إذن السنة في حق المرأة إذا أمت النساء أن تقف معهن في الصف؛ لما جاء في الصحيح من حديث أم المؤمنين عائشة وأم سلمة: «أنهما كانتا تؤمان النساء وتصفان في الصف نفسه»[2] وجاء عن ابن عباس ﷺ كذلك، لكن لو تقدمت لا حرج إنما نقول السنة أن تقف معهن في الصف، وكذلك إمام الرجال العراة كما مر بنا في شرط ستر العورة، أن العراة يصلون جماعة ولا يتركون الجماعة لكونهم عراة، كما لو هجم عليهم قطاع طرق فسلبوهم ثيابهم أو غرقوا في مركبٍ ولم يبق معهم شيءٌ يستر عوراتهم، فإنهم يصلون ويصلون جماعة لكن إمامهم يقف في الصف نفسه وسطهم؛ لأن هذا أستر، قالوا: ما لم يكن ظلمة، إذا كانوا في ظلام دامس لا يراهم أحدٌ فإن الإمام يتقدم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٦١٣)، والنسائي (٧٩٩)، وأحمد (٤٠٣٠)، ولفظ أبي داود عن الأسود بن يزيد ﷺ قال: «استأذَن عَلْقَمةُ والأسودُ على عبدِ الله وقد كنَّا أطَلْنا القُعودَ على بابِه، فخرَجَتِ الجاريةُ فاستأذَنَتْ لهما فأذِن لهما، ثمَّ قام فصلَّى بيني وبينَه ثمَّ قال: هكذا رأَيْتُ رسولَ الله ﷺ فعَل»، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٦١٣).

(٢) أخرجه ابن الملقن في تحفة المحتاج (١/ ١٩٨) وصحح اسناده «عن عائشةَ أنها أَمَّتِ النساءَ فقامتْ وسطهُنَّ»، والحديث الآخر أخرجه ابن القيم في أعلام الموقعين (٢/ ٢٧٤) وصححه «عن أمِّ سلمةَ أنَّها أمَّت نساءً فقامت وسطَهنَّ».

قال ﷺ: (**وَإِنِ اجْتَمَعَ رِجَالٌ وَصِبْيَانٌ، وَخَنَاثَى وَنِسَاءٌ، تَقَدَّمَ الرِّجَالُ، ثُمَّ الصِّبْيَانُ، ثُمَّ الْخُنَاثَى، ثُمَّ النِّسَاءُ**) هذا في موقف الإمام مع المأمومين إذا كانوا أجناس، نقول: يقدم الرجال ثم الصبيان ثم النساء؛ لقوله ﷺ: «**لِيَلِنِي مِنكُمْ، أُولو الأَحْلامِ والنُّهَى**»[1] وكان أهل الصف الذي يليه ﷺ المهاجرون والأنصار، ولهذا حكمٌ عظيمة، أولًا: أنهم يخلفون الإمام لو نابه شيء، فإن الإمام إذا نابه شيء وقطع صلاته يخلفه من وراءه، فإذا كان الرجال أهل العلم أهل العقل أهل الحجى هم الذين خلفه فإنهم يخلفونه، ثانيًا: إذا غلط أو أرتج عليه في القراءة فإنهم يفتحون عليه، لكن إذا تقدم الصبيان وصاروا هم أهل الفوضة في المسجد، فهل يحق للرجال البالغين أن يردوهم خلفه في الصف الثاني؟ قولان لأهل العلم، أصحهما أنه لا يجوز ترجيعهم ولا إرجاعهم، وذلك أن هذا الصبي المميز يصح أن يكون إمامًا، فإذا صح أن يكون إمامًا فمن باب أولى أن يكون في الصف الأول، كما جاء في الصحيح من حديث عمرو بن سلمة أنه أم أصحابه وهو ابن ستٍ أو سبع سنين ﷺ وأرضاه[2]، ولأن النبي ﷺ نهى أن يقام الرجل من المكان ثم يجلس فيه، وهذا عامٌ في الصلاة وغيرها، ولأن إرجاع الصبي المتقدم إيغار لصدره وإحزان لقلبه وسوء تربيةٍ له حيث يشعر أنه ثمة تفضيلٌ بينه وبين غيره، لكن إذا كانوا صبيةً صغارًا متراصين في الصف ويُخشى منهم التشويش فلا بأس أن يفرق بينهم، أما أن يُردوا إلى الصف المؤخر فإن هذا خلاف السنة وفيه شيءٌ من التشويش، فإن الصبيان أيضًا إذا اجتمعوا في صف مؤخر كان أدعى إلى تشويشهم.

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا الفقه في دينه إنه ولي ذلك والقادر عليه، وبالله التوفيق

(١) أخرجه مسلم (٤٣٢)، وأبو داود (٦٧٥)، والترمذي (٢٢٨)، وأحمد (٤٣٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٠٢).

وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ التَّاسِع والْعُشْرُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ المَرِيض]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أفضل صلاةٍ وأزكى تسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس التاسع والعشرون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ» فقد انتهينا من باب الإمامة، واليوم نشرح باب صلاة المريض.

وقبل أن نبدأ الدرس نذكر بما جاء في السنة من الأدب النبوي عند الريح وتحركها وسؤال الله خيرها والاستعاذة بالله من شرها، فقد ثبت في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة بنت الصديق ﷺ وعن أبيها، أن النبي ﷺ إذا عصفت الريح يقول: **«اللَّهُمَّ إِنِّي أسأَلُكَ خيرَها، وخيرَ ما فيها، وخيرَ ما أُرسِلَتْ به، وأَعوذُ بكَ من شرِّها، وشرِّ ما فيها، وشرِّ ما أُرسِلَتْ به»**[1] إذن نتأدب بهذا الأدب ونعلمه صغارنا إذا رأوا الريح أو الرياح الشديدة المتحركة، يسألون الله خيرها ويستعيذون بالله من شرها، كما نبه صلوات ربي وسلامه عليه إلى أنه لا يجوز للمسلم أن يسب الريح، فقد روى أبو هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: **«الرِّيحُ مِن رَوحِ اللهِ، تأتي بالرَّحمةِ وتأتي بالعذابِ؛ فلا تسبُّوها وسَلُوا اللهَ خيرَها واستعيذوا مِن شرِّها»**[2]

---

(١) أخرجه مسلم (٨٩٩)، والترمذي (٣٤٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٧)، والنسائي في الكبرى (١٠٦٩٩)، وأحمد (٩٢٨٨)، وأخرجه ابن ماجة (٣٧٢٧) بدون لفظ "من روح الله"، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٥٠٩٧).

[رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجة بسندٍ حسن] هذه آداب ينبغي أن تأدب بها ونؤدب صغارنا بها.

قال ﷺ: (بَابُ صَلاةِ المَرِيْضِ) قد جرت عادة غيره من أهل العلم كصاحب المقنع والإقناع والزاد وغيره من كتب الحنابلة، أنهم يعنونون ويترجمون بترجمةٍ تشمل المريض والمسافر والخائف، فيقولون: باب صلاة أهل الأعذار، ويجعلون كل نوعٍ منهم في فصلٍ خاص، لكن المؤلف هنا أفرد المريض ببابٍ، والمسافر ببابٍ، والخائف ببابٍ، ولا مشاحة في الاصطلاح.

قال ﷺ:

بَابُ صَلاةِ المَرِيْضِ

وَالمَرِيْضُ إِذَا كَانَ الْقِيَامُ يَزِيْدُ فِيْ مَرَضِهِ، صَلَّى جَالِسًا، فَإِنْ لَمْ يُطِقْ، فَعَلَى جَنْبِهِ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صلِّ قائمًا، فإنْ لم تستطعْ فقاعدًا، فإنْ لم تستطعْ فعلى جنبٍ»[1] فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ، فَعَلَى ظَهْرِهِ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوْعِ وَالسُّجُوْدِ، أَوْمَأَ بِهِمَا، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ فِيْ إِغْمَائِهِ، وَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ فِعْلُ كُلِّ صَلاةٍ فِيْ وَقْتِهَا، فَلَهُ الجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فِيْ وَقْتِ إِحْدَاهُمَا.

أولًا: ما المراد بالمرض؟ وما ضابطه هنا؟ المرض: ضد الصحة وهو السقم، وضابطه هنا: ما يلحق بأداء كل صلاةٍ فيه الحرج والمشقة، فإذا قلنا متى يباح للمريض مثلًا أن يجمع؟ نقول: إذا كان يلحقه بأداء كل صلاةٍ في وقتها حرجٌ ومشقة، وإذا قلنا متى يصلي المريض جالسًا، قلنا أيضًا: إذا لحقه بالقيام حرجٌ ومشقة، إذن ضابطه وجود الحرج والمشقة، ذلكم أن

(١) أخرجه البخاري (١١١٧).

الحرج جاءت معه الشريعة بالتيسير، بل هذه الشريعة شريعة اليسر ورفع الحرج كما وصفها ربنا جل شأنه ورسوله ﷺ، يقول جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، ويقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ويقول سبحانه: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ويقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فالتكليف في الوسع والطاقة، وإذا وُجدت مشقة جاء التيسير، والنبي ﷺ يقرر هذا ويبينه فيقول: «**إنَّ هذا الدِّينَ يُسرٌ**»(١)، ويقول: «**يَسِّروا ولا تُعسِّروا**»(٢)، ويقول: «**إنَّما بُعِثتُم مُيَسِّرينَ، ولم تُبعَثوا مُعَسِّرينَ**»(٣)، ولم يخير ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، كما ثبت في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة: «**مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا**»(٤) إذن الأصل في هذه الشريعة والصفة الغالبة والسمة البارزة أنه لا حرج ولا إعنات ولا آصال ولا أغلال كما كان على من سبقنا، وهذا فضل من الله ورحمة وتيسير ورفع للحرج عن هذه الأمة، ومع هذا فإذا جاءت مظنة المشقة جاءت الرخص وجاء التيسير، فلما كان المرض مظنةٌ للمشقة جاءت فيه رخص عدة، في صلاة المريض، في صيام المريض، في طهارة المريض، في حج المريض، وكذلك المسافر لما كان السفر قطعةً من العذاب جاءت الرخص في السفر، في قصر الصلاة، في جمعها في المسح على الخائفين ثلاثًا، في الفطر، إلى غير ذلك من الرخص التي سيأتي طرف منها في هذا الباب والأبواب التي تليه.

قال ﷺ: (**وَالمَرِيْضُ إِذَا كَانَ الْقِيَامُ يَزِيْدُ فِيْ مَرَضِهِ**) إذن الأصل أن المريض كالصحيح، القيام في حقه ركنٌ في الفريضة إذا أطاقه وهذا بالإجماع، فلا يترك المريض القيام في الفريضة

(١) أخرجه النسائي (٥٠٤٩)، وصححه الألباني في صحيح النسائي.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩)، ومسلم (١٧٣٤) مطولًا.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٠)، والنسائي (٥٦)، وأبو داود (٣٨٠)، والترمذي (١٤٧)، وأحمد (٧٢٥٥).

(٤) أخرجه البخاري (٣٥٦٠)، ومسلم (٢٣٢٧).

إلا حال العجز وهذا محل إجماع؛ لأن الله جل شأنه أمر بالقيام: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾ [البقرة]، والنبي ﷺ قال: «**إِذَا قُمتَ إلى الصَّلاةِ**»[1] وعمران بن حصين جاء يشكو للنبي ﷺ مرضًا ألمَّ به وهو البواسير، فقال له ﷺ: «**صلِّ قَائِمًا**»، فدل على أن المريض كالصحيح يصلي قائمًا وجوبًا إذا أطاق القيام، ولا يحل له بحال أن يجلس وهو يقدر على القيام سواءً قدر على القيام منتصبًا أو منحنيًا ولو على هيئة الراكع، وسواءً قدر على القيام بدون مساعدةٍ أو كان بمساعدةٍ كالاتكاء على عصى أو الاستناد إلى جدار أو نحوه، نقول: يجب عليه أن يقوم ولو على هيئة الراكع أو محدودب الظهر، ويجب عليه أن يقوم ولو مستندًا إلى عصى أو متكًا إلى جدار؛ لأن ما لا يتم الواجب به إلا به فهو واجب، ولا يحل له بحالٍ أن يجلس وهو يقدر على القيام، وقد نبهت على هذا مرارًا حينما ترى كثيرًا من المرضى يدخلون المسجد وهم يمشون أحسن ما كان ثم يأتون فيجلسون في الفريضة، نقول: جل هؤلاء جهلة ومخطئون ومقصرون ولا تصح صلاتهم؛ لأنهم يقدرون على القيام في الأعم الأغلب ويقدرون عن الركوع وربما يعجزون عن الركوع أو السجود ومن ثمة فلا يحل لهم ترك القيام وهم يقدرون عليه، ولهذا قال ﷺ في هذا الحديث المخرج في الصحيحين بل رواه الجماعة: «**صلِّ قَائِمًا**» وهو مريض فقال المؤلف: (**وَالمَرِيْضُ إِذَا كَانَ الْقِيَامُ يَزِيْدُ فِيْ مَرَضِهِ صَلَّى جَالِسًا**) إذن متى ينتقل المريض إلى الصلاة جالسًا في ثلاثة حالات فقط:

الحالة الأولى: إذا كان لا يقدر على القيام مطلقًا كالمشلول، هذا ما يستطيع الوقوف ولا القيام البتة، فهذا فرضه أن يصلي جالسًا.

الحالة الثانية: إذا كان القيام يزيد في مرضه أو يؤخر برأه، قال له الطبيب المعالج: لا تقوم؛ لأن فيه كسرًا وربما كسرًا مغلظًا في فخذه أو في ساقه أو نحو ذلك، فيقول للمريض أسبوع أو

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥١)، ومسلم (٣٩٧).

أسبوعان لا تقف أو أكثر من ذلك، نقول: إذا كان القيام يزيد في مرضه أو يؤخر برأه وجب عليه أن يصلي جالسًا، وحرم عليه أن يصلي قائمًا ما دام القيام يزيد في مرضه أو يؤخر برأه.

الحالة الثالثة: إذا شق عليه القيام، قال له الطبيب: قد تماثلت للشفاء أو قربت منه فإن استطعت القيام فقم لكنه لمّا يقوم يشعر بالتعب والإعياء والحرج الشديد الذي لا يجعله يخشع، وإنما يفكر متى يجلس أو متى يسجد، يتململ لأنه حديث عهدٍ بمرض ولم يتماثل للشفاء بعد، فعنده حرجٌ ومشقةٌ تذهب خشوعه، نقول: هذا له أن يجلس، قال إمام الحرمين: الذي أراه في ضبط العجز أن يلحق بالقيام مشقة تذهب خشوعه؛ لأن الخشوع مقصود الصلاة أي لبها ومقصودها الأعظم، فهذه حالات ثلاث إذا وجدت واحدةٌ منها جاز له الجلوس وإلا فإن الأصل أن يصلي قائمًا.

قال ﷺ: **(صَلَّى جَالِسًا)** كيف يكون حال جلوسه؟ نقول: على الهيئة التي تريحه، فإن كان الجلوس على الكرسي أيسر له؛ لأنه لو جلس على الأرض لم يستطع القيام جلس على الكرسي وأومئ بالسجود، وإذا كان يقول لا، لا مشقة علي في القيام، نقول: اجلس على الأرض واختر أي جلسة تريحك متربعًا متوركًا مفترشًا مادًا رجليك، أي جلسةٍ من هذه تناسبك فلا حرج، فإن قال: ما الأفضل وكل الجلسات تناسبني؟ نقول: الأفضل أن تجلس متربعًا؛ لما جاء عن النبي ﷺ أنه كان يصلي متربعًا آخر حياته لما كبرت سنه وثقل جسمه كان يصلي قيام الليل جالسًا[1] [الحديث رواه النسائي بسند جيد] فإذن نقول: صلي متربعًا، فإن قال: لا، التربع يعيقني ولا أستطيع أن أتحرك وأسجد، نقول: صلي على هيئة التشهد الأول أو هيئة التشهد الأخير متوركًا أو مد قدميك، المقصود أنك اختر الأرفق بك.

---

(١) أخرجه النسائي (١٦٦١)، وابن خزيمة (١٢٣٨) عن أم المؤمنين عائشة ﵂ قالت: «رأيتُ النَّبيَّ ﷺ يصلِّي متربِّعًا»، والحديث صححه الألباني في صحيح النسائي (١٦٦٠).

قال ﷺ: (**فَإِنْ لَمْ يُطِقْ**) أي الصلاة جالسًا (**فَعَلَى جَنْبِهِ**) كيف لا يطيق الجلوس؟ نقول: مثل ما قلنا في القيام، إذا كان لا يستطيع الجلوس البتة كمن به شلل رباعي، هذا حياته على جنبه أو مستلقيًا لا يستطيع أن يجلس، فنقول: هذا فرضه أن يصلي على جنبه أو مستلقيًا كما سيأتي، آخر طرأ عليه مرض منعه من الجلوس مؤقتًا، قال له الطبيب: لا تجلس فجلوسك يضرك يزيد في مرضك يؤخر برؤك، لأنه أجرى مثلًا عملية في فقرات ظهره أو في عموده الفقري أو نحو ذلك، فأصبح يحتاج إلى فترة ربما تأخذ شهورًا لا يستطيع أن يجلس، فمثل هذا نقول: يصلي على جنبه، ومثل ذلك أيضًا لو شق عليه الجلوس مشقةً تذهب خشوعه.

قال ﷺ: (**فَإِنْ لَمْ يُطِقْ، فَعَلَى جَنْبِهِ**) ثم أورد حديث عمران وهو حديثٌ متفق عليه بل رواه الجماعة لكنه قال: «فعلى جنبك»، الرواية المشهورة: «**عَلَى جَنْبٍ**»، قال ﷺ: (**فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ، فَعَلَى ظَهْرِهِ**) لأن النبي ﷺ أمر العاجز عن الجلوس أن يصلي على جنب، وعلى أي جنبين يكون؟ نقول: الأفضل الأيمن فإن كان الأيسر أرفق به فليكن على الأيسر، إذ الأصل أنه يصلي على أي الجنبين لكن الأيمن أفضل؛ لأن هذا هدي النبي ﷺ في نومه فيلحق به هذا، ولأن هذا نوعٌ من الاستقبال فيكون وجهه للقبلة، وإذا كان في مثل نجد رأسه للشمال ورجلاه للجنوب ووجهه للقبلة، فإن شق عليه ذلك صلى مستلقيًا، وحينئذٍ تكون صلاته مستلقيًا جائزةٌ بلا كراهة، لكن لو صلى مستلقيًا وهو يقدر على الصلاة على جنبٍ فالمشهور عند الحنابلة أنه يُكره له ذلك وقيل لا تصح صلاته، قالوا: لأنه ترك المأمور به لكن الصحيح أن الصلاة تصح ولو كان يقدر على الصلاة على جنبٍ إذا صلى مستلقيًا؛ لأن الاستلقاء نوعٌ من الاستقبال، ولهذا الميت يوضع مستلقيًا على ظهره مع أنه ﷺ في القبلة: «**قِبْلَتِكم أحياءً وأمواتًا**»[1] قالوا: فإذا استلقى على ظهره يكون وجهه للقبلة ورجلاه للقبلة بمعنى أنه لو

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٧٥)، والنسائي (٤٠١٢)، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (٢٨٧٥).

جلس يكون وجهه للقبلة تكون رجلاه إلى القبلة، إذن متى يكون على ظهره؟ نقول: إن شق عليه، هذا بلا خلاف، يستلقي ولا حرج في ذلك ولا كراهة، وإن كان يقدر على الجنب ويقدر على الاستلقاء، قالوا: فإنه يكره له، وقيل لا يصح، والصحيح صحته.

قال ﷺ: (**فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوْعِ وَالسُّجُوْدِ، أَوْمَأَ إِيمَاءً**) هذا في حال العجز عن القيام والركوع والسجود مباشرةً، فإنه يقوم إذا قدر على القيام، وإذا عجز عن الركوع أومئ به وهو قائم، ثم جلس على الأرض وأومئ بالسجود وهو جالسٌ؛ لأن هيئة رجليه حال صلاته وهو صحيحٌ في ركوعه كهيئته حال قيامه، يعني إذا كان لا يعجز عن القيام لكنه يعجز عن الركوع وعن السجود وهو يقدر على القيام وعلى القعود، نقول: قم وصلي قائمًا ثم أومئ بالركوع حال قيامك؛ لأن الصحيح إذا ركع قدماه منتصبتان قائمتان لا تتغير، إنما يركع فينحني جذعه الأعلى، فكذلك المريض إذا صلى قائمًا ينحني بظهره إن استطاع وإن لم يستطع فبرأسه، ثم يجلس على الأرض على الهيئة التي يطيقها، ويسجد على الأرض وجوبًا إن أطاق وإلا فإنه يومئ برأسه أو بجذعه الأعلى، ويكون إيماؤه بالسجود أخفض من إيمائه بالركوع.

من عجز عن الحركة بالإيماء برأسه وببدنه أو بجذعه، فهل يومئ بعينه؟ ذكروا ﷺ أنه يومئ بعينه وذكروا حديثًا لا يصح مطلقًا، حديث ساقطٌ لا يصح ولم يعرف عن النبي ﷺ أنه قال: أومئ بطرفك أو يومئ بطرفه أي عينه، فالصحيح أنه إذا عجز عن الإيماء برأسه سقط عنه الفعل وليست الصلاة، فالصلاة على الصحيح لا تسقط ما دام العقل موجودًا، من كان يعقل فالصلاة واجبةٌ لكنه إذا عجز عن الإيماء ولو برأسه، نقول: ينتقل وجوب الصلاة إلى قلبه، فينوي بقلبه القيام ثم يقرأ ويمر القرآن على قلبه إن لم يستطع تحريك شفتيه لشدة مرضٍ ونحوه، وإلا فإنه يجب عليه أن يحرك شفتيه بالقراءة والتسبيح وما يقال، فإن عجز عن الإيماء

برأسه انتقل إلى الصلاة بقلبه وينطق أو يحرك شفتيه إن أطاق ذلك وإلا يمر القرآن والتسبيح والتكبير بقلبه.

إذا قدر على القيام منفردًا وعجز عنه في الجماعة، هذا مريض يقول: أنا لو صليت وحدي أستطيع أن أقوم لأني أمير نفسي، أقرأ باليسير وأركع باليسير وأتي بالصلاة تامةً على هيئتها ولا أترك قيامًا ولا ركوعًا ولا سجودًا، وإن صليت مع الجماعة فإني أجلس، فما الأفضل في حقه؟ المشهور عند الحنابلة ﷺ أنه يخير، قالوا: لأنه سيأتي في كل صلاةٍ بواجبٍ ويترك واجبٍ، فإن أتى بركن القيام أسقط واجب الجماعة، وإن أتى بواجب الجماعة أسقط ركن القيام، وقيل: بل الأفضل أن يأتي بالصلاة منفردًا قائمًا؛ لأنه ركنٌ والصلاة واجبة وتسقط عنه وجوبها لأنه معذور، والقول الثالث: وهو الصحيح أن الجماعة تجب في حقه ويصلي جالسًا، قال العلامة ابن سعدي ﷺ: والصحيح أنه يصلي مع الجماعة جالسًا؛ لأن مصالح الجماعة لا يوازنها شيء، ويقصد بالمصالح الشرعية وحتى نقول مصالح الاجتماعية، إذ مثل هذا المريض قد ينقطع عن الناس ولا يحضر جمعة ولا جماعة لأنه ربما كان مرضه مستمرًا وحالته هكذا غير مرجوٍ الشفاء، فمثله لو قيل له صلي وحدك منفردًا انقطع عن الجماعة وفاتته الخيرات العظيمة في الأجور والثواب وسماع الذكر والموعظة وغير ذلك من المصالح التي عبر عنها الشيخ بالمصالح، قال -وهذا من فقهه ﷺ- ولأنه إذا وصل إلى المحل لم يكن القيام في حقه واجبًا، فإن فرضه ما قدر عليه، يقول: فهو إذا وصل للمسجد ليس القيام في حقه واجب وهو عاجزٌ عنه، فصلاته قاعدًا كصلاة القائم على التمام، وحينئذٍ فيدرك الجماعة ولا يفوت مصالحها ولا يفوته أجر القيام، فأجر القيام في حقه تام، ومع هذا نقول للأئمة راعوا المرضى إذا كان خلفكم مرضى في التوسط والتخفيف النسبي.

قال ﷺ: **(وَعَلَيْهِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ فِيْ إِغْمَائِهِ)** نقول: من فاتته الصلاة بنوم فإنه يقضي وجوبًا إجماعًا مهما طال نومه ولا خلاف في هذا، لكن من أغمي عليه فهل يقضي ما فاته وقت الإغماء؟ المشهور عند الحنابلة أنه يقضي مطلقًا ولم يقدروا ذلك بزمن، وذهبت الحنفية إلى أنه يقضي يوم وليلة فقط، يقول: إذا فاتته خمس صلوات وأفاق قضاهن فإن كن أكثر فلا يقضيهن، وأما المالكية والشافعية قالوا: لا يقضي صلاةً خرج وقتها إذا أغمي عليه وخرج وقت الصلاة فإنه لا يجب عليه، والصحيح من هذا كله أنه يقضي إذا كان الإغماء ثلاثة أيام فأقل وهو رواية عند الحنابلة وهو اختيار سماحة شيخنا عبد العزيز بن باز ﷺ وقدس روحه في الجنان، فنقول: إذا كان الإغماء ثلاثة أيام فأقل فإنه يقضي وإذا كان أربعة فأكثر من ثلاثة فإنه لا يقضي، ودليل ذلك ما صح عن عمار بن ياسر ﷺ أنه غشي عليه ثلاثًا فقضى، وهذا أكثر ما ورد عن الصحابة في الغيبوبة أو الإغماء أو ما يسمى بالغيبوبة والأشهر عندنا الغيبوبة أو الإغماء، نقول: وأما الغيبوبة الطويلة المعروفة اليوم في بعض الحوادث التي تدوم شهورًا وربما سنين فمثل هذا لا يقضي ولا ينبغي أن يدخل في الخلاف ولا يقصده الحنابلة حينما قالوا مطلقًا، يقصدون الغيبوبة اليسيرة التي يعرفونها، إذ كانت الغيبوبة في زمنهم باليوم واليومين والثلاثة ونحوها، ما كانت الغيبوبة تعرف عندهم بالشهور المتطاولة، أما قول من قال أنه لا يقضي إلا ما أدرك وقته، نقول: هذا بعيد جد بعيد، وقياسهم للمغمى عليه على المجنون قياسٌ مع الفارق، بل المغمى عليه أقرب منه للنائم منه إلى المجنون، والمجنون قد رفع عنه التكليف، والمجنون يقام عليه الولاية، والمجنون لا يرد على الأنبياء، بينما الإغماء يرد على الأنبياء، فقد أغمي ﷺ ولا يقام على المغمى عليه ولاية شرعية، وهو إلى الانتباه واليقظة أكثر منه إلى الاستمرار، ومن ثم فإنا نقول: الصحيح أن المغمى عليه يقضي إذا كانت غيبوبته أو إغمائه في حدود ثلاثة أيامٍ فأقل.

إذا شفي وعوفي أثناء الصلاة وقد افتتحها وهو جالسٌ، نقول: ينتقل، والعكس بالعكس لو صلى قائمًا ثم اعتل في صلاته فإنه يجلس ويبنى على ما مضى، ومثل ذلك لو كان قد شرع في الفاتحة وهو جالسٌ أو أكملها وهو جالس، نقول: يقوم ولا يقرأها ثانيةً؛ لأن فرضه قراءتها حال الجلوس لعجزه عن القيام.

قال ﷺ: **(وَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ فِعْلُ كُلِّ صَلاةٍ فِيْ وَقْتِهَا، فَلَهُ الجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فِيْ وَقْتِ إِحْدَاهُمَا)** هذا الجمع له فصلٌ خاص لكنه ذكره هنا واستوفى مسائله فذكر الجمع للمرض والجمع للسفر والجمع للمطر، الذي يهمنا الآن الجمع للمريض، متى يجمع المريض؟ نقول: إذا شق عليه أدى كل صلاةٍ في وقتها، ودليله أن النبي ﷺ: **«جَمَعَ فِي المَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ»**[1] وفي روايةٍ: **«مِنْ غَيرِ خوفٍ ولا سَفَرٍ»**[2] [الحديث رواه الإمام مسلم من حديث ابن عباسٍ ﷺ] قالوا: فلم يبق إلا عذر المرض، ما دام انتفت الأعذار الشرعية المعروفة لا مطر ولا خوف ولا سفر، ما بقي إلا عذر المرض، ولأن النبي ﷺ أمر المستحاضة أن تجمع، والاستحاضة نوع مرض، أمر سهلة بنت سهيل وحمنة بنت جحش ﷺ أن يجمعن، قال: فيجمع من شق عليه للمرض فعل كل صلاةٍ في وقتها، بين الظهر والعصر وبين العشاءين، أي المغرب والعشاء في وقت إحداهما، ويختار الأرفق به في جمع التقديم أو جمع التأخير.

قال ﷺ: **(فَإِنْ جَمَعَ فِيْ وَقْتِ الأُوْلَى، اشْتُرِطَ نِيَّةُ الجَمْعِ عِنْدَ فِعْلِهَا، ويُعْتَبَر اسْتِمْرَارُ الْعُذْرِ حَتَّى يَشْرَعَ فِيْ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا، وَأَنْ لا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا، إِلاَّ بِقَدْرِ الْوُضُوْءِ)** هذه ثلاثة شروط يشترطونها ﷺ تعالى إذا نوى جمع التقديم، سواءً لمطر أو مرض أو سفر، يقولون: هذه ثلاثة

(١) أخرجه مسلم (٧٠٥)، وأبو داود (١٢١١)، والترمذي (١٨٧)، والنسائي (٦٠٢)، وأحمد (٣٣٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٠٧) بنحوه، ومسلم (٧٠٥) باختلاف يسير.

شرائط لا يحل الجمع إلا إذا استوفاها، أولها: نية الجمع عند الإحرام بالأولى، والصحيح عدم اشتراطه لعدم الدليل، وذلك أن النبي ﷺ لم يكن يقول لأصحابه أني سأجمع سواءً في سفره أو في جمعه في مطر أو غيره، ولهذا قولهم ﷺ أنه يشترط النية لحديث: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[1] نقول: يكفي نية الصلاة، ولهذا لو صلى الإمام صلاة المغرب، ثم بعد الصلاة قال الجماعة نجمع وتبين له أن الجمع أولى لمشقةٍ تلحقهم بالخروج في هذا المطر الذي يبل ثيابهم ويشق عليهم الخروج فيه، فله الجمع ولو لم ينوون، فالصحيح أنه لا يشترط نية الجمع عند الصلاة الأولى.

قال ﷺ: (**وَيُعْتَبَرَ اسْتِمْرَارُ الْعُذْرِ حَتَّى يَشْرَعَ فِيْ الثَّانِيَةِ**) إذن لو زال العذر فإنه لا يجمع، مثل مسافر قدم بعد أن صلى الصلاة الأولى، نقول: انتهى السفر في حقه حتى هذه الصلاة التي أداها، إن كان أداها في السفر ثم وصل، نقول: الصلاة هذه الأولى التي أداها مقصورة صحيحةٌ لكن الصلاة الثانية ما دام العذر زال فلا قصر ولا جمع.

قال ﷺ: (**وَلَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا، إِلاَّ بِقَدْرِ الْوُضُوْءِ**) هذا الشرط الثالث وهو الموالاة، فيقولون: فلا يفرق بين الصلاتين المجموعتين إلا بمقدار وضوءٍ يسير وإقامة صلاة، وشددوا ﷺ في ذلك حتى قالوا: لو تكلم ثلاث كلمات بطل جمعه، ولو صلى بين الصلاتين المجموعتين راتبةً بطل جمعه، وهذا كله لا دليل عليه، ولهذا ذهب المزني من الشافعية وشيخ الإسلام ابن تيمية إلى عدم اشتراط الموالاة، وأن كل من أوقع الصلاتين في وقت إحداهما فقد جمع، سواءً كان جمع تقديمٍ أو جمع تأخير ما دام العذر موجودًا، إذن لو صلى الظهر وبدا له بعد ساعة أو نصف ساعة أنه يجمع وهو مسافرٌ أو مريضٌ فله الجمع؛ لأن الجمع إنما هو إيقاع الصلاتين في وقت إحداهما.

---

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

قال ﷺ: **(وَإِنْ أَخَّرَ** -يعني وإن جمع جمع تأخير- **اعْتُبِرَ اسْتِمْرَارُ الْعُذْرِ إِلَى دُخُوْلِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ)** وهذا شرطٌ معتبر، فلو زال العذر قبل دخول وقت الصلاة الثانية، نقول: لا جمع، مثال ذلك: إنسانٌ مسافر ونوى الجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير لكنه وصل إلى البلد في وقت الظهر، نقول: ما دمت وصلت للبلد وقت الظهر فيجب عليك أن تؤدي صلاة الظهر تامةً غير مقصورة وتؤخر العصر حتى يدخل وقتها وتصليها تامةٍ غير مقصورةٍ؛ لأنه انتهى السفر في حقك فلا جمع ولا قصر **(وَأَنْ يَنْوِيَ الجَمْعَ فِيْ وَقْتِ الأُوْلَى، قَبْلَ أَنْ يَضِيْقَ عَنْ فِعْلِهَا)** وهذا شرط معتبر، وذلك أن من أراد جمع التأخير ينوي بقلبه والنية عملٌ قلبي، هو نفسه يبيت أنه سيجمع جمع تأخير، لماذا يبيت هذا؟ لئلا يكون تأخيره الصلاة حتى يخرج وقتها بدون عذر، نقول: إذا دخل وقت الصلاة فإن المكلف يلزمه أن يفعلها أو ينوي جمعها إن كان ممن يباح له الجمع والصلاة فيما تجمع، مثل: المسافر في الطريق دخل وقت الصلاة وهو إما أن ينزل يصلي أو ينوي الجمع حتى لو قالت له رفقته نريد أن نصلي يا فلان، قال: أريد أن أجمع، هذه النية، فإذا دخل وقت الفريضة فلا بد من إيقاع الصلاة أو نية الجمع إذا كانت الصلاة مما يجمع وهو ممن يجوز له الجمع، أما جمع المسافر فأشار إليه إشارةً وسنؤجل الحديث عنه حيث قال ﷺ في آخر هذا الباب: **(وَيَجُوْزُ الجَمْعُ لِلْمُسَافِرِ الَّذِيْ لَهُ الْقَصْرُ، وَيَجُوْزُ فِي المَطَرِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ)** إذن سنؤجل الحديث عن الجمع للسفر والجمع للمطر في الدرس القادم إن شاء الله تعالى.

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل ما تعلمناه وسمعناه حجةً لنا لا حجةً علينا إن ربي قريب مجيب ودود، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ الثَّلَاثُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةَ الْمُسَافِر - قَصْرُ الصَّلَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمدٍ عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الإخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثلاثون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ»، قد انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على صلاة المريض، وختم ﷺ هذا الباب بالكلام على الجمع، وذكر أن المريض يجوز له الجمع بين الظهرين والعشاءين إذا كان يشق عليه أداء كل صلاةٍ بوقتها، وذكر ﷺ شروط الجمع سواءً جمع التقديم أو جمع التأخير ثم ختم الباب بمسألتين بقيتا.

قال ﷺ في آخر باب صلاة المريض: **(وَيَجُوْزُ الجَمْعُ لِلْمُسَافِرِ الَّذِيْ لَهُ الْقَصْرُ، وَيَجُوْزُ الجَمْعُ فِي المَطَرِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ)** إذن لما ذكر الجمع للمرض ذكر الجمع للسفر، والأصل في الجمع هو الجمع في السفر، وأوسع المذاهب وأسهلها وأيسرها في باب الجمع مذهب الإمام أحمد بن حنبل ﷺ، فإن الحنابلة يجوزون الجمع في صورٍ كثيرةٍ جدًا، السفر، والمطر، والمرض، والمشقة، حتى ذكروا أن للمرضع إذا شق عليها الطهارة وإزالة النجاسة كما كان حال المرضعات قديمًا أن لها الجمع، إلى غير ذلك من الصور التي لا يوافقهم كثيرٌ من الأئمة فيها، والجمع له سببان عظيمان: إما السفر، وإما في الحضر إذا وجدت المشقة من مرضٍ أو مطرٍ أو نحوه.

يقول ﷺ: **(وَيَجُوْزُ الجَمْعُ لِلْمُسَافِرِ الَّذِيْ لَهُ الْقَصْرُ)** سيأتينا في الباب الذي بعده باب صلاة المسافر، وسنعرف فيه من هو المسافر الذي له القصر، إذن المسافر الذي له القصر يجوز له

الجمع ويجوز له الفطر؛ لأن القصر للمسافر خاص، ليس ثمة سبب يبيح قصر عدد الركعات إلا السفر، وكل من جاز له القصر جاز له الجمع، وجاز له الفطر، وجاز له رخص السفر الأخرى، ولا العكس، فليس كل من جمع يباح له القصر، كالمريض إذا كان في البلد يجمع إذا شق عليه أداء كل صلاةٍ في وقتها لكنه لا يقصر، وكذلك الممطور يجمع بين الصلاتين لكنه لا يقصر، إذن القصر ليس له سببٌ غير السفر، وأما الجمع فقد يجمع للسفر وللمرض وللمطر ولغير ذلك.

يقول ﷺ: **(وَيَجُوْزُ الجَمْعُ لِلْمُسَافِرِ الَّذِيْ لَهُ الْقَصْرُ)** هذا هديه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ولهذا ذهبت الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد إلى جواز الجمع للمسافر، إلا أن من الأئمة وهو مالك من حده وقصره على من جد به السير، وهو أن يكون المسلم في سفره سائرًا ثم يقف لأجل الصلاة فقط، والجمهور من الشافعية والحنابلة على أنه يجوز في حال السير وفي حال النزول ما دام مسافرًا وهو الصحيح؛ لأن النبي ﷺ كان يجمع وهو مسافرٌ إذا جد به السير وهو الأكثر من فعله، كما قال نافع مولى ابن عمر: كان ابن عمر إذا جد به السير جمع ويقول إن رسول الله ﷺ كان يفعله، فالغالب من فعله ﷺ في الأسفار أنه يجمع إذا جد به السير، ومعنى جد به السير أنه نزل لأجل الصلاة لكنه ثبت في الصحيح أنه جمع صلوات ربي وسلامه عليه في تبوك وهو نازل، خرج فصلى الظهر والعصر ثم دخل، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء، وإذا ثبت هذا في الصحيح فإنه يدل على جواز الجمع للمسافر الذي يقصر ولو كان نازلًا، كمسافرٍ سافر لبلدٍ ويريد الإقامة فيه يومان أو ثلاثة، فإن هذا مسافر له القصر بلا خلاف وله الجمع على الصحيح، لكن لو قال: ما الأفضل؟ نقول: الأفضل والسنة أن تقصر وتصلي كل صلاةٍ في وقتها؛ لأن هذا هو الغالب لفعله ﷺ لكنه لما جمع وهو نازل في تبوك دل على الجواز.

قال ﷺ: (**وَيَجُوْزُ فِي المَطَرِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ**) هذا مذهب الحنابلة، أن الجمع لأجل المطر إنما يجوز بين العشاءين أي المغرب والعشاء، جمع تقديمٍ أو تأخير ويوافقهم مالك في ذلك لكنه يقول جمع تقديم، وأما الشافعي فيرى الجمع بين الظهرين والعشاءين في المطر تقديمًا وتأخيرًا وفي قولٍ له تأخيرًا فقط، وأما الحنفية فإنهم لا يرون الجمع بين الصلاتين مطلقًا لا في سفرٍ ولا مطرٍ ولا مرضٍ، ليس عند الحنفية شيءٌ اسمه جمع إلا الجمع الصوري، وهو أن يؤخر الصلاة الأولى إلى آخر وقتها ثم يصلي الصلاة الثانية في أول وقتها، فإذا حُجوا واحتج عليهم الجمهور بأن النبي ﷺ جمع في عرفة بين الظهر والعصر، وفي مزدلفة بين المغرب والعشاء، ما تقولون أيها الحنفية؟ قالوا: هذا جمع نسك وليس جمع سفر، إذن يقولون: هذا من أنساك الحج وليس لأجل السفر وهم محجوجون بما ثبت في السنة واستفاض من فعله ﷺ في الجمع في السفر وإباحة الجمع في المطر والمرض، إذن نقول: إن الجمع في المطر بين العشاءين هو مذهب الأئمة الثلاثة، وأما الجمع بين الظهرين فهو مذهب الشافعية فقط، وذلك أن الحنابلة ﷺ يشددون في الظهرين، يقولون: لا مشقة غالبًا، إذ المطر إذا كان في الليل يصاحبه المشقة من حيث الظلمة ومن حيث شدة البرودة فإنها تكون في الليل أكثر منها في النهار، لكن الصحيح من قولي أهلي العلم أن الجمع لأجل المطر كالجمع لأجل السفر والجمع لأجل المرض، أنه يجوز بين العشاءين وبين الظهرين، لكن لا يتسرع الأئمة في الجمع بين الظهرين إذ ليس كل مطر يبيح الجمع في الليل يبيحه في النهار، إذن مسألة الجمع بين الظهرين ينبغي أن يشدد فيها لا أن تمنع، وإنما يشدد فيها جدًا، إذن الجمع في المطر بين العشاءين خاصة هو مذهب الحنابلة، ويقولون إن أبا سلمة قال: من السنة إذا كان في يوم مطر أن يجمع بين المغرب والعشاء، ويرون أن ابن عمر ﷺ كان يجمع إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء، قالوا: ولا يجمع بين الظهر والعصر للمطر؛ لأن الأصل عدم الجمع لكن الصحيح أن الرخصة إذا جاءت في الجمع لأجل المطر تشمل الليل والنهار على حد سواء.

بقي عندنا المهم في هذا، وهو ما هو المطر الذي يجمع فيه؟ هل هو أي مطر وأي رش أو لا بد أن يكون المطر على صفةٍ معينة؟ نقول: لا بد أن يكون المطر على صفة معينةٍ، وهو المطر الذي يبل الثياب وتحصل المشقة بالخروج فيه، وهذا الضابط قد لا يستوعبه عامة الناس ويكون أيضًا في تفاوت في الأفهام لكنه لا بد من ضابط، بمعنى أن أوقات الصلاة محفوظة وهي آكد شروط الصلاة ولا يحل للمسلم أن يقدم الصلاة عن وقتها، إذن لا بد من ضابط ما هو هذا الضابط؟ أن يكون هذا المطر يبل الثياب، بمعنى أنه يمكن أن يعصر الثوب فيخرج منه الماء، وأما الرش اليسير الخفيف الذي لا يبل الثياب بل لن يحصل به العصر فإنه لا يبيح الجمع، الأمر الثاني: وهو المهم بل الأهم أن تحصل المشقة بالخروج فيه إذ قد يكون المطر شديدًا ويبل الثياب لكن لا مشقة في الخروج فيه، لا سيما في المطر الذي يكون في الصيف أو يكون في الربيع أو في الخريف أو في أوائل الشتاء أو في خواتم الشتاء أو يكون ليس معه أي بردٍ ولا ريح، وإنما يخرج الناس زرافات ووحدانًا يفرحون بالمطر وينتشرون في الشوارع والطرقات والأسواق والبراري، نقول: هذا المطر الذي ما حبس الناس في بيوتهم ولا عطل حركتهم هذا لا يبيح الجمع، إذن المطر الذي يبيح الجمع بين الصلاتين هو المطر الذي تحصل المشقة بالخروج فيه لكثرته وربما يصاحبه شيءٌ من البرد أو الظلمة أو الزلق أو الوحل أو الطين كما كان حالهم، وإن كنا لا نعتبر أن هذا قيدًا بمعنى أنه يجوز الجمع حتى في مثل هذه السنين، وقد عبدت الشوارع وأضيئت ورصفت لكنه يحصل أحيانًا مع كثرة المطر وشدته والريح التي تصاحبه أو البرد يحصل مشقة فلا حرج في الجمع حينئذٍ، وكذلك الثلج والبرد والريح الشديدة والوحل ونحو ذلك كله يباح فيه الجمع.

قال ﷺ عقب ذلك: (**بَابُ صَلاةِ الْمُسَافِرِ**) لأنه خص المريض بباب والمسافر ببابٍ ثم ذكر الخائف في باب، المسافر صلاته إما أن يقصرها، وإما أن يجمعها والجمع تقدم، فالمراد بهذا الباب الآن صلاة السفر من حيث القصر، ولهذا قال ﷺ: (**بَابُ صَلاةِ الْمُسَافِرِ**) ويعني بها قصر

المسافر الصلاة، والقصر هو رد الصلاة من أربعٍ إلى ركعتين، القصر هو رد الصلاة الرباعية من أربعٍ إلى ركعتين وهو إنقاصها وردها وقصرها.

قال ﷺ: **(وَإِذَا كَانَتْ مَسَافَةُ سَفَرِهِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا، وَهِيَ مَسِيْرَةُ يَوْمَيْنِ قَاصِدَيْنِ، وَكَانَ مُبَاحًا، فَلَهُ قَصْرُ الرُّبَاعِيَّةِ خَاصَّةً)** إذن ذكر ﷺ جملةً من شروط القصر، أولًا: ما حكم القصر للرباعية في السفر؟ نقول: القصر للصلاة الرباعية في السفر سنةٌ عند جماهير أهل العلم، ومن أتم الصلاة وهو مسافرٌ فقد خالف السنة، وذهبت الحنفية إلى وجوب القصر وتأثيم من أتم الصلاة، والصحيح مذهب الجمهور وهو أن القصر سنة ومن أتم وهو مسافر فقد خالف السنة، ودليل مشروعية القصر الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله جل شأنه: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ أي سافرتم ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ [النساء: ١٠١] ظاهر الآية أن القصر إنما يكون في حال الخوف لكن هذا القيد غير معتبرٍ، بمعنى أنه ليس بشرط لكنه جرى على الغالب، إذ كان الغالب في أسفارهم الخوف، ولهذا روى الإمام مسلمٌ من حديث يعلى بن أمية ﷺ أنه لقي الفاروق عمر، فقال: قد أمن الناس، ذكر الآية ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ قد أمن الناس، يعني كأنه يقول للفاروق هل بقي القصر مشروعًا مع الأمن؟ فقال الفاروق عمر ﷺ: **«فقال: عجِبْتُ ممَّا عجِبْتَ منه؛ فسألْتُ رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال: صدَقةٌ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عليكم، فاقْبلُوا صَدَقتَهُ»**[1] [الحديث رواه الإمام مسلم] إذًا دل الكتاب على مشروعية القصر وأنه يشرع في حال الخوف وهو الغالب من أسفارهم، وفي حال الأمن لأن النبي ﷺ أخبر أن القصر رخصة من الله تعالى والله يحب أن تؤتى رخصه، والدليل عليه من السنة أحاديث كثيرةٌ مستفيضة، بل كل أسفاره ﷺ كان يقصر فيها، ولم يرد عنه ﷺ في سفرٍ

(١) أخرجه مسلم (٦٨٦)، وأبو داود (١١٩٩)، والترمذي (٣٠٣٤)، والنسائي (١٤٣٣)، وابن ماجه (١٠٦٥).

قط لا في حديثٍ صحيحٍ ولا حسنٍ ولا ضعيفٍ ولا مرسلٍ ولا مسندٍ أنه أتم الصلاة في سفرٍ قط أبدًا، محال أن يجد مسلمٌ حديثًا عن النبي ﷺ أنه أتم الصلاة في سفر، فدل ذلك كله على أن هذه سنة واظب عليها ﷺ وداوم والخلفاء من بعده، ولهذا لما أتم عثمان ﷺ في حجته بالناس استرجع ابن مسعود، قال: إن لله وإنا إليه راجعون، عدها مصيبة، كيف يتم الخليفة الراشد الصلاة وهو مسافرٌ؟ وقال: إني صحبت رسول الله ﷺ وأبو بكرٍ وعمر ولم يزد واحد منهم عن ركعتين، وودت أن لي من أربعٍ ركعتين متقبلتين، لكنه الفقه العظيم عند ابن مسعود لم يخالف، أتم مع عثمان، عثمان ﷺ أتم لعذرٍ، وذلك أنه ﷺ تزوج في مكة لما جاء حاجًا، والمتزوج يعتبر مقيمًا، إذا دخل الإنسان في بلدٍ وتزوج فيها فهو في حكم المقيمين، هذا من أبرز الأعذار التي ذكرها أهل العلم لفعل عثمان ﷺ لما أتم الصلاة في الحج ولم يتمها في أول خلافته، فدل على أنه تغير شيءٌ عنده وهو أنه تزوج في مكة فعدَّ نفسه كأهل مكة مقيمًا، إذن النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان في صدر خلافته والخلفاء والمسلمون من بعده ﷺ وفي عصره كانوا يقصرون، ولهذا رجلٌ سافر مع صاحبه فكان يتم الصلاة وصاحبه يقصر، فجاء هذا الرجل لابن عباسٍ حبر الأمة وترجمان القرآن ﷺ وأرضاه، فقال: يا ابن عباس إني سافرت مع صاحبٍ لي وكنت أتم الصلاة وصاحبي يقصر، فأنكر عليه ابن عباس، وقال: أنت الذي كنت تقصر وصاحبك يتم، أي صاحبك الذي كان يقصر الصلاة هو الذي يتم في الأخذ بالسنة، وأنت مع إتمامك كنت تقصر في الأخذ بالسنة، ولهذا بعض العوام ما تطيب نفسه أن يقصر، يحسب أن زيادة الركعات أعظم أجرًا، نقول للعامي وغيره: إنك إذا أتممت الصلاة في السفر فقد خالفت هدي النبي ﷺ وأجرك ليس كأجر من قصر، من قصر فقد أخذ بالسنة وأصاب الصواب وأنت خالفت السنة، وانعقد الإجماع على مشروعية القصر على خلاف، هل هو واجب أو مسنون؟ لكن الصحيح أنه مسنون، وأن من تركه فقد خالف السنة مع صحة صلاته كما نبه المؤلف لاحقًا.

قال ﷺ مبينًا شروط القصر: **(وَإِذَا كَانَتْ مَسَافَةُ سَفَرِهِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا)** هذا مذهب الجمهور، المالكية والشافعية والحنابلة يرون أن السفر الذي تقصر به الصلاة مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام، سواء يومين أو يوم وليلة أو ليلتين، كانوا يسيرون في اليوم القاصدين بالإبل نحو من ما ذكره هنا وهو ستة عشر فرسخًا، إذ كانوا يسيرون أربعة بُرد في اليومين القاصدين، في اليوم بريدين، وقد كانوا في إرسال طلباتهم وحاجياتهم يرسلون عن طريق البريد، فيقطع الفرس مسافة ثم يستقبل الفرس الثاني ويواصل، ففي اليوم الواحد يقطعون مسيرة بريدين، البريد يساوي أربعة فراسخ، فيكون الناتج عندنا أربع برد مضروبة في أربعة فراسخ يساوي ستة عشر فرسخًا، إذن أربعة برد والبريد الواحد أربعة فراسخ تساوي ستة عشر فرسخًا، والفرسخ الواحد يساوي ثلاثة أميال، فناتج الضرب ستة عشر فرسخًا مضروبة في ثلاثة أميال تساوي ثمانية وأربعين ميلًا، الميل المسافة المعروفة الآن، وإذا أردنا أن نحول ثمانية وأربعين ميلًا إلى الكيلوات المعروفة، فإننا نضرب ثمانية وأربعين في كيلو وستمائة متر أي ١,٦ من الكيلو، والناتج يكون ماذا؟ ستة وسبعين كيلًا وثمانمائة متر تحديدًا وثمانين تقريبًا، ولهذا عامة فقهائنا ومشايخنا يقولون ثمانين كيلًا يعني تقريبًا وإلا فهي بالدقة ستة وسبعين كيلًا وثمانمائة متر، وهي نتيجة ضرب أربعة برد في أربعة فراسخ، فيكون الناتج ستة عشر فرسخًا، والفرسخ الواحد يساوي ثلاثة أميال، فنضرب ستة عشر فرسخًا في ثلاثة أميال يكون الناتج ثمانية وأربعين ميلًا، ثم نحول الثمانية وأربعين ميلًا إلى كيلوات بأن نضرب ثمانية وأربعين في ١,٦ من الميل، فيكون الناتج الإجمالي ستة وسبعين كيلًا وثمانمائة متر.

قال: **(وَهِيَ مَسِيْرَةُ يَوْمَيْنِ قَاصِدَيْنِ)** بعض الأئمة قال: إننا لا نحتاج هذا التحديد وإنما نرده إلى العرف، وممن قال بهذا صاحب الكتاب هذا الموفق ابن قدامة وشيخ الإسلام قالوا يرد إلى العرف، فما عد في عرف الناس سفرًا فهو سفر،،تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه الصائم ويجمع المسافر فيه، والراجح والعلم عند الله هو قول الجمهور وهو أضبط، فإن المسافة

يعرفها القاصي والداني ويقدرها كل من خرج من البلد إذا فارق عن القرية، وهو مثل الآن في السيارة يكيل سيارته، فإذا بلغ هذه المسافة سبعة وسبعين كيلًا أو ستة وسبعين وثمانمائة أو ثمانين وأكثر فهو مسافرٌ، وإن كان دون ذلك فهو غير مسافر.

بقي شروط من شروط القصر وهو ما ذكره ﷺ بقوله: **(وَكَانَ مُبَاحًا)** هذا أيضًا مذهب الجمهور، أن الذي يسافر سفرًا مباحًا هو الذي يقصر، وأما من سافر سفرًا محرمًا فلا يقصر لأن الله جل شأنه إنما شرع الرخص إعانة لعباده على الطاعة، فأما من سافر ليقطع الطريق ويخيف السبيل ويتاجر في المحرمات أو للبغاء ونحوه، فهذا عاصٍ بسفره فلا يترخص، لا يقصر ولا يجمع ولا يمسح عن خفيه ثلاثًا لعله يزدجر ويرجع ويتوب، وحينئذٍ يترخص برخص السفر، الحنفية واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية يقولون: كل مسافر يقصر ولو كان عاصيًا.

قال ﷺ: **(فَلَهُ قَصْرُ الرُّبَاعِيَّةِ خَاصَّةً)** نقف عند هذا، قصر الرباعية خاصة بمعنى أنه بالإجماع لا تقصر المغرب ولا الفجر، القصر إنما هو للرباعية الظهر والعصر والعشاء، أما المغرب قالوا: هي وتر النهار فإذا قصرها اختل وترها، وأما الفجر فهي ركعتان إذا قصرها أخل بهيئتها وحولها إلى وترٍ، ومع هذا الإجماع والشهرة ثمة من جهلة المسلمين من يقصر، أحدهم صلى بالناس الفجر وقصر وهذا جاهل جهل مركب، وآخر يصلي مع زوجه كلما سافر والمغرب مقصورة، فلما أنكرت عليه إحدى النساء على المرأة، قالت: كيف تقصرين؟ المغرب ما تقصر، قالت: والله أنا من سنين أنا وزوجي كل ما سافرنا نقصر المغرب وزوجي جامعي، فلما شككت قالت: المغرب قولًا واحدًا إجماع أهل العلم أنه ما يقصر المغرب، لكن هذا جاهل وزوجته مسكينة تبعته، فارجعي وكلميها بأن ما حصل منكم خطأٌ محضٌ وأنه محل إجماع لا خلاف فيه بين أهل العلم، أن المغرب لا تقصر.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الحَادِي والثَّلَاثُون]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةَ الْمُسَافِر - مَتَى يَلْزَمُ الْمُسَافِرُ إِتْمَامَ الصَّلَاةِ؟ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَابِ الْخَوْفِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرته من خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين أفضل وأتم تسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الحادي والثلاثون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ»، قد بدأنا الدرس الماضي باب صلاة المسافر وإن توسطنا فيه ولا بأس أن نعيد الباب من أوله.

قال ﷺ: **(بَابُ صَلاةِ الْمُسَافِرِ، وَإِذَا كَانَتْ مَسَافَةُ سَفَرِهِ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا، وَهِيَ مَسِيْرَةُ يَوْمَيْنِ قَاصِدَيْنِ، وَكَانَ مُبَاحًا، فَلَهُ قَصْرُ الرُّبَاعِيَّةِ خَاصَّةً)** انتهينا من هذا، قال ﷺ: **(إِلاَّ أَنْ يَأْتَمَّ بِمُقِيْمٍ)** هذه حالات يلزم المسافر أن يتم الصلاة فيها، مع أن الأصل في المسافر أن يقصر وقد سبق بيان حكم القصر وأنه سنة مؤكدة جدًا، وأن شيخ الإسلام يرى كراهة ترك القصر، وأن الحنفية يوجبونه ويؤثمون من أتم، وذكرنا الراجح بدليله وهو أن القصد سنة ومن أتم فقد خالف السنة، لكن ثمة حالاتٌ يتعين على المسافر أن يتم الصلاة فيها، أولها: إذا ائتم بمقيم يعني إذا صار المسافر مأمومًا والإمام مقيمًا، فجمهور أهل العلم على أنه يلزمه الإتمام؛ لعموم قول النبي ﷺ: **«إِنَّما جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ به؛ فلا تَخْتَلِفُوا عَلَيه»**[1]، ولما جاء عن ابن عباس ﷺ في الصحيح: **«أنه سُئل عن ذلك، ما بالنا إذا صلينا خلفكم قصرنا وإذا صلينا في رحالنا أتممنا،**

(١) أخرجه البخاري (٧٢٢).

قال: تلك سنة أبي القاسم ﷺ»[(١)]، وجاء عن ابن عمر أيضًا مثله عند الإمام مسلم: **«أنه كان إذا صلى خلف المقيمين أتم، وإذا صلى وحده قصر»**[(٢)]، ويستوي في ذلك على الصحيح من دخل مع الإمام في أي جزء من الصلاة حتى ولو في التشهد الأخير، سُئل الإمام أحمد ﷺ عن المسافر يدخل في تشهد المقيمين؟ قال: يتم، وهذا هو الصحيح؛ لأنه أدرك جزءًا من الصلاة معهم فأخذ حكمهم ولا يخالفهم فيقصر وهم يتمون، وأما المالكية فإنهم يرون أنه إذا أدرك ركعة كاملة أتم وإلا فلا، لكن الصحيح هو القول الأول، وهو أن من دخل مع المقيمين في أي جزء من الصلاة فإنه يأخذ حكم صلاتهم فيلزمه أن يتم.

قال ﷺ: **(أَوْ لَمْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ)** هذا مبني على شرط عندهم، وهو أن نية القصر لابد منها، والصحيح أنه لا تلزم نية القصر وأن المسافر يقصر الصلاة متى كان مسافرًا ولو لم ينوِ، يعني لو قال: أنا والله دخلت الصلاة ونسيت أني مسافر وأني أنوي القصر، نقول: ما دمت مسافرًا فصلاتك مقصورة نويت أو لم تنوِ، وحينئذ فمن لم ينوِ القصر وهو مسافر، على الصحيح له القصر ولو لم ينوه، نقول: صلاة المسافرين مقصورة؛ لأن الصلاة أول ما فُرِضَت فُرِضَت ركعتين كما في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة ﷺ وعن أبيها، فأُقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر[(٣)]، فصلاتك أيها المسافر مقصورة أو شُرعت مقصورة على الصحيح.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٩٨) بمعناه، ومسلم (٦٨٨) باختلاف يسير، وأحمد (١٨٦٢) عن موسى بن سلمة أنه قال: «كنَّا معَ ابنِ عباسٍ بمكةَ فقلتُ إنَّا إذا كنَّا معَكم صلَّينا أربعًا وإذا رجعنا إلى رِحَالِنَا صلَّينا ركعتينِ قال تلكَ سُنَّةُ أبي القاسمِ ﷺ»، والحديث بهذا اللفظ صحح إسناده الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٤) أن عبدالله بن عمر ﷺ «كانَ إذَا صَلَّى مع الإمَامِ صَلَّى أَرْبَعًا، وإذَا صَلَّاهَا وَحْدَهُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ».

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥) عن أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: «فَرَضَ اللهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا، رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، في الحَضَرِ والسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وزِيدَ في صَلَاةِ الحَضَرِ».

قال ﷺ: (**أَوْ نَسِيَ صَلاةَ حَضَرٍ، فَذَكَرَهَا فِي السَّفَرِ**) هذه حكى بعضهم الإجماع على وجوب الإتمام فيها، مسلمٌ فاتته صلاة من الصلوات وهو في الحضر مقيم لكنه لم يذكرها إلا لما سافر، نقول: يلزمه الإتمام؛ لأن القضاء يحكي الأداء، ولأن الصلاة التي تعلقت بذمته تامة أربع فيلزمه الإتمام، هذا قول جماهير أهل العلم بل حكى بعضهم الإجماع عليه، لكن جاء عن الحسن البصري وعن المزني من الشافعية وعن ابن حزم أن له القصر لكن هذا القول ضعيف جدًا، إذن الصحيح أن من نسي صلاة حضر فذكرها في السفر أنه يتمها لأنها تعلقت بذمته تامة، ووجبت عليه تامة والقضاء يشبه الأداء، فيلزمه أن يؤديها تامة.

العكس، قال ﷺ: (**أَوْ صَلاةَ سَفَرٍ، فَيَذْكُرَهَا فِي الحَضَرِ، فَعَلَيْهِ الإِتْمَامُ**) هذه فيها خلاف معتبر وخلاف مشهور بين الأئمة، مسافرٌ نسي صلاةً في سفره لكنه لم يذكرها إلا لما أقام وصار في الحضر، فالشافعية والحنابلة يقولون: يتمها وجوبًا؛ لأنهم عندهم قاعدة أنه لو اجتمع الحضر والسفر غُلِّب جانب الحضر، قالوا: ولأن رخص السفر انتهت بإقامته، فلا يترخص برخص السفر ومن رخص السفر القصر، فما دام أنه نسي هذه الصلاة في السفر ولم يذكرها إلا وقد انقطع سفره وانتهى فإنه يصليها صلاة المقيمين، وأما الحنفية والمالكية فقالوا: له القصر لأنها تعلقت بذمته ناقصة مقصورة والقضاء يحكي الأداء، القول الأول قول الشافعية والحنابلة هو الاحوط والأبرئ للذمة، والقول الثاني معهم الدليل لكن الاحتياط في قول من أوجب عليه الإتمام، وهذه مسألة نادرة الوقوع يمكن تمر سنين ما حصلت للمسلم أنه ينسى صلاة الحضر ويذكرها في السفر أو العكس، لكننا نقول: القاعدة أنه يتم في الصورتين.

قال ﷺ: (**وَلِلْمُسَافِرِ أَنْ يُتِمَّ، وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ**) هذه كأنه يبين حكم الإتمام في السفر وأنه لو أتم صحت صلاته لكنه خالف السنة، ودليل ذلك أن الله جل شأنه قال: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي

﴿ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١] قالوا: فنفي الجناح والإثم يدل على الرخصة وأنه ليس بواجب، فلو أتم المسافر صلاته، نقول: خالفت السنة وصلاتك صحيحة، ودليل صحة صلاة من أتم؟ أولًا: هذه الآية؛ فإن الله جل شأنه نفى الجناح وهو الإثم والمؤاخذة عمّن قصر، فدل على أنه رخصة ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، ثانيًا: النبي ﷺ أخبر أن القصر صدقة من الله، ولهذا لما سأل يعلى بن أمية الفاروق عمر وقال قد أمن الناس، يعني فهذا القصر لا يزال باقيًا، والله جل شأنه قال: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، فقال عمر: عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ، فقال: **«صَدَقَةٌ تصدَّقَ اللهُ بِها عَلَيْكُم فاقبلوا صدقَتَه»**(١) [الحديث رواه الإمام مسلم] فدل على أنه صدقة وأنه ليس بفرض حتم لازم، كما يدل على ذلك أيضًا أن المسافر إذا ائتم بمقيم وجب عليه الإتمام، وهذا دليل على أن المسافر قد يتم ولو كان القصر واجبًا والإتمام محرمًا لم يجز له أن يتم الصلاة في سفر، ولأن عثمان ﷺ لما أتم في الحج أتم الصحابة وهم مسافرون ولم يخالفوه، فدل على أن القصر هو الأفضل، وهو الأتم وهو السنة، وأن من أتم الصلاة في السفر فقد خالف السنة، وهذا أكبر ما يمكن أن نصف فعله، أنه خلاف السنة أو نقول: فعلك مكروه، أما أننا نؤثمه أو نقول بتحريم فعله أو أكثر من ذلك أن نقول لا تصح صلاتك، فهذا بعيد جد بعيد.

قال ﷺ: **(وَمَنْ نَوَى الإِقَامَةَ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ صَلاةً، أَتَمَّ، وَإِنْ لَمْ يُجْمِعْ عَلَى ذلِكَ، قَصَرَ أَبَدًا)** هذه حالة من الحالات التي يلزم المسافر الإتمام فيها، وهي إذا نوى الإقامة أكثر من إحدى وعشرين صلاة، جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة يقولون: إن المسافر إذا دخل بلد ونوى الإقامة فيها أكثر من أربعة أيام فإنه يأخذ الحكم المقيمين، وإن كان أربعة أيام

(١) أخرجه مسلم (٦٨٦)، وأبو داود (١١٩٩)، والترمذي (٣٠٣٤)، والنسائي (١٤٣٣)، وابن ماجه (١٠٦٥).

فأقل فهو في حكم المسافرين، على خلاف بين الجمهور، هل يُعد يوم الدخول ويوم الخروج أو لا يعد؟ الحنابلة لا يعدونه، والمالكية والشافعية يعدونه، لكنهم يقولون في هذه المدة، يقولون: الفيصل لمن عزم على الإقامة في بلد الأربعة أيام، إن كان أكثر فهو مقيم يلزمه الإتمام، وإن كان أربعة فأقل فهو مسافر، وحجتهم في ذلك فعل النبي ﷺ في حجة الوداع، والحديث في الصحيحين، فإنه ﷺ قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة، دخل مكة في اليوم الرابع وصلى في مكة قبل أن يخرج إلى منى اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع والفجر يوم الثامن، الفجر الذي يوم الثامن، ثم خرج إلى منى، وكان يقصر صلوات ربي وسلامه عليه، قالوا: وهذه أطول مدة قصر بها ﷺ وهو يعلم أنه سيقيمها، فإنه من حين ما دخل مكة صبيحة الرابع من ذي الحجة يعلم أنه لن يخرج منها إلا يوم الثامن واستمر يقصر، فدل على أن هذه أطول مدة علم ﷺ إقامته فيها وقصر، فإذا قيل لهم: إنه ﷺ أقام عام الفتح نحوًا من عشرين يومًا يقصر، لما فتح مكة في السنة الثامنة، وفي تبوك أقام نحوًا أيضًا من عشرين يومًا أو تسعة عشر يومًا يقصر، قالوا: هذا في حق من لم يعزم الإقامة، فإنه ﷺ لما فتح مكة ولما ذهب لتبوك في غزوة لم يعزم على الإقامة، وإنما كان يحدث نفسه أنه كل يوم ينتهي ويمضي، فإذا استتب الأمر في مكة رجع إلى المدينة وكذلك في تبوك، قالوا: فلم يجزم ولم يعزم ﷺ عن إقامة مدة محددة، فهذا وأمثاله له أن يقصر ولو أقام شهورًا، كما حصل من بعض الصحابة رضي الله عنهم كابن عمر أنه أقام في أذربيجان ستة أشهر يقصر لما حبسهم الثلج والجليد، ومثله كل مسلم سافر لغرض لا يدري متى ينتهي، عنده معاملة في بلد سافر لأجلها، يقول: لو انتهت اليوم رجعت، وربما يجلس أسبوع أو أسبوعين، ويسألهم متى تنتهي؟ قالوا: ما ندري، أنت وحظك، في ناس تنتهي في يوم يومين، وناس أسبوع أسبوعين، وربما شهر أو شهرين، فهو كل يوم يحدث نفسه أنه ينتهي ويرجع، نقول: هذا يقصر ولو بقي شهرين أو ثلاثة، ما دام أنه لم يعزم الإقامة، إلا أن الحنابلة يقولون: إذا غلب على ظنه أو ظن أنه سيقيم أكثر من أربعة أيام

فإنه يأخذ حكم المقيمين، نقول: ما ذكرت عن الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة هو الأقرب والأحوط والدليل معهم، والمسلم إذا قدم للبلد لا يخلو من حالتين: إما أنه محدد الإقامة، قد عزم وجزم وربما دفع الأجرة وحدد متى المغادرة؟ كل شيء يعلمه، نقول: كم مدتك؟ قال: يومين ثلاثة أربعة، نقول: أنت مسافر، لا تترك الصلاة في المسجد لأجل السفر، صلِ مع المسلمين وحينئذ لا قصر ولا جمع، لكن لو فاتتك الصلاة أو صليت مع رفقتك فأنت في حكم المسافرين لك القصر ولك الجمع، لكن قال: لا، أنا مدة إقامتي خمسة أيام أو ستة أو سبعة أو أكثر من ذلك، نقول: أنت مقيم ولا قصر ولا جمع إلا في الطريق، فإذا وصلت البلد وقد استأجرت وعزمت على إقامة خمسة أيام فأكثر، فجمهور أهل العلم على أنك في حكم المقيمين، وهذا القول هو الأقرب والعلم عند الله تعالى، بعض الناس يفهم هذا القول فهمًا آخر، فيحسب أنه يقصر أربعة أيام ثم يترك القصر، نقول: لا، أنت من حين ما تصل للبلد حدد مدة اقامتك، هي أربعة أيام فأقل أنت مسافر اقصرها كلها واجمع وافطر، وإن كنت تعزم على إقامة أكثر من أربعة أيام فأنت من حين وصولك وانقطاع سفرك عن وصولك للبلد للذي تعزم الإقامة فيه أكثر من أربعة أيام فأنت في حكم المقيمين.

ثمة مسائل لم يذكرها المؤلف، منها: إذا دخل وقت الصلاة وهو في الحضر ثم سافر، وهذا يرد عند كثير من الناس، يؤذن المؤذن وهو في البلد مرتبًا عفشه وينطلق، فيصلي الصلاة في السفر مع أنه دخل وقتها وهو في الحضر، فالحنابلة ﷺ يقولون: يلزمه الإتمام لأن الصلاة وجبت عليه وهو في الحضر وأداها في السفر، والقول الثاني وهو الصحيح: أن له القصر لأنه صار مسافرًا وضرب في الأرض وحينئذٍ فإنه يترخص برخص السفر؛ لأن الله جل شأنه علّق أحكام السفر على الضرب في الأرض ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ وهذا ضارب في الأرض، فله أن يترخص برخص السفر كلها قصرًا وجمعًا وفطرًا، ومن ثم فالصحيح أن له أن يقصر ويجمع ولو أن أذن المؤذن وهو في البلد لكن الأفضل في حق مثل هذا أن يصلي في البلد ولو في

طرفه مع المسلمين في المساجد، لكن لو قدر الله ومضى لغرض ما أو لشغل ما أو لم يتيسر له الوقوف أو نحو ذلك من الاعذار ولم يصلها إلا بعد الخروج من البلد، فالصحيح من قولي أهل العلم أن له أن يقصرها ولو أنه أذن المؤذن ودخل وقت الصلاة وهو في الحضر، هذه أبرز مسائل صلاة المسافرين.

أما صلاة الخوف فلقصر بابه فلعلنا نأتي به اليوم لأننا تأخرنا حتى لا يبقى عندنا من الأبواب بعد هذا الباب إلا صلاة الجمعة والعيدين ثم الجنائز ولعلنا ننهي الجمعة وربما العيدين قبل أن نتوقف بإذن الله تعالى.

قال ﷺ: (**بَابُ صَلاةِ الخَوْفِ، وَتَجُوْزُ صَلاةُ الخَوْفِ، عَلَى كُلِّ صِفَةٍ صَلاَّهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ**) إذن صلاة الخوف فرضها الله في كتابه وأنزل فيها قرآنًا يتلى إلى يوم الدين ﴿**وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ**﴾ [النساء: ١٠٢] وهذه الآية دليل على أهمية وفرضية الجماعة، حيث أوجب الله جل شأنه على المصافين للعدو أن يجتمعوا في صلاتهم، ولم يبح لهم أن يصلوا متفرقين وهم في حال خوف وذعر وللعدو مواجهين، فدل على أنه من كان آمنًا من باب أولى أن يصلي في المسجد جماعة، جاءت عن النبي ﷺ صلاة الخوف على عدة صفات، أكثر من ست صفات، فيقول الإمام أحمد: كل صفة صلاها رسول الله ﷺ فهي جائزة، لكنه اختار ﷺ ما جاء في حديث صالح بن خوات وهو أن النبي ﷺ صلى بأصحابه كما في آية صلاة الخوف، قال: (**وَالْمُخْتَارُ مِنْهَا: أَنْ يَجْعَلَهُمُ الإِمَامُ طَائِفَتَيْنِ، طَائِفَةً تَحْرُسُ** -ما تصلي-، **وَالأخرى تُصَلِّيْ مَعَهُ رَكْعَةً، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ، نَوَتْ مُفَارَقَتَهُ**)، يصلي الركعة الأولى الإمام ومعه نصف الجيش الفرقة أولى، فإذا قام للركعة الثانية قاموا هم فأتموا لأنفسهم ركعتهم الثانية وانطلقوا.

قال ﷺ: **(وَجَاءَتِ الأُخْرَى، فَصَلَّتْ مَعَهُ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ)** يستمر قائمًا حتى تأتي الطائفة الثانية فيصلي بهم الركعة الثانية، **(فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ، قَامَتْ فَأَتَتْ بِرَكْعَةٍ أُخْرَى، وَيَنْتَظِرُهَا حَتَّى تَتَشَهَّدَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهَا)** هذه الصفة اختارها الإمام أحمد، أولًا: لثبوت الحديث فيها في الصحيح، ثانيًا: لأنها تشبه آية صلاة الخوف، ثالثًا: الحركة فيها قليلة، والتغيير فيها يسير، رابعًا: فيها مراعاة للعدو عدم هجومه واستغلاله صلاة المصلين، لكن هذه إنما يصار إليها إذا كان العدو في غير جهة القبلة، أما إذا كان العدو في جهة القبلة فإنه يمكن أن يأتون كلهم ويصلون خلف الإمام، وقد صح الحديث عن النبي ﷺ أنه كان العدو في جهة القبلة فصفَّ الصحابة خلفه صفين، ثم قام فصلى الركعة الأولى فقاموا معه جميعًا، ثم ركع فركعوا جميعًا، ثم سجد فسجد الصف الأول، والصف الثاني في وجه العدو يترقب؛ لأنه ربما يغير عليهم العدو لو رآهم كلهم سجود، فلما سجد ﷺ بالفرقة الأولى سجدتين ثم قام سجدت الفرقة الثانية، لما قاموا للركعة الثانية سجدت الفرقة الثانية سجدتين ثم قاموا، ثم تقدموا في الصف الأول وتأخر الذين في الصف الأول للصف الثاني، وهذا غاية في العدل بين الفرقتين حتى الصف الأول كلٌ منهم نال منه جزءًا من صلاته، فصار إمامهم واحد وصلى بهم كل فرقة ركعة كاملة مع السجود لكن الأولى تسجد والثانية تنتظر، ثم التي سجدت تقوم فالثانية تسجد، ثم يتقدم الذين في الصف الثاني للصف الأول، والذين في الصف الأول يرجعون بعمل انسيابي وحركة يسيرة ثم يصلي بهم، فتكون الفرقة التي كانت مؤخَرة تكون مقدَمة فيصلي بهم قيامًا ثم يركع، ثم إذا سجد سجد الصف الأول معه، وانتظر الصف الثاني يرون العدو في وجههم لئلا يهجم عليهم بغتة، فإذا سجدوا سجدتين مع النبي ﷺ قام فسجدت الفرقة الثانية ثم سلم بهم جميعًا، هذه أيضًا من الصفات، جاءت صفات أخرى لكن يكفينا هذا القدر أنه أي صفة جاءت عن النبي ﷺ فإنها تُصلى، وهذا كله كما قلت يدل على عِظم شأن الجماعة في الصلاة وأن الله أوجبها على المحاربين بل أوجبها في كتابه المبين في قوله جل

شأنه: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [البقرة] فلو كان مجرد أمرٍ بإقامة الصلاة لاكتفى بأول الآية، فلما قال: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ علمنا وجوبها، ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ علمنا وجوبها، فلما قال: ﴿وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ علمنا أنه يريد منا أن نركع مع الراكعين يعني نصلي مع المصلين في بيوت الله التي أذن أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه، ولا أعظم من أنه شرع صلاة الجماعة في الخوف.

قال ﷺ: (**وَإِنِ اشْتَدَّ الخَوْفُ**) يعني أصبحوا في كرٍ وفرٍ وحمي الوطيس ولم يستطيعوا أن يصلوا صلاة الخوف على أي صفة من الصفات الست أو السبع الواردة، فماذا يفعلون؟ قال: (**وَإِذَا اشْتَدَّ الخَوْفُ صَلَّوْا رِجَالًا**) يعني راجلين على أقدامهم قيامًا (**وَرُكْبَانًا**) على دوابهم راكبين (**إِلَى الْقِبْلَةِ، وَإِلَى غَيْرِهَا، يُومِئُوْنَ بِالرُّكُوْعِ وَالسُّجُوْدِ**) جاء في الصحيحين عن ابن عمر ﷺ تفسير ذلك، وأنه إذا اشتد الخوف أكثر من ذلك فإنهم يصلون رجالًا وركبانًا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها، قال نافع مولى ابن عمر: لا أُرى ابن عمر قال ذلك من عند نفسه، يعني لا يمكن أن يقول ذلك من رأيه وإنما فهمه عن النبي ﷺ، فإذا اشتدت الحرب وحمي الوطيس وأصبحت الساعات الطوال فيه كر وفر لا يستطيعون أن يجتمعون ولا أن يصلون على أي صفة من الصفات الواردة في صلاة الخوف، فإنهم يصلون أفرادًا منهم الراكب على دابته ومنهم الماشي ومنهم القائم، يومئون قدر طاقتهم لئلا يسجدوا فيهجم عليهم العدو في أي لحظة، وهذا أيضًا دليلٌ على عظم شأن الصلاة وأنها لا تسقط بحال.

قال ﷺ: (**وَكَذلِكَ كُلُّ خَائِفٍ عَلَى نَفْسِهِ**) يعني يُلحق بصلاة الخوف التي هي الصلاة في الحرب (**كُلُّ خَائِفٍ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّه يُصَلِّيْ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَيَفْعَلُ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِ، مِنْ هَرَبٍ، أَوْ غَيْرِهِ**) قالوا: يعني يلحق بصلاة الخوف في الحرب الخائف من السيل، لو إنسان في شعيب ما درى أن السيل وهديره وقد دخل وقت الصلاة، والصلاة لا تُجمع مع غيرها

كصلاة فجر ولو انتظر حتى يسلم من هذا الشيء طلعت الشمس، نقول: يصلي ولو كان يهرب ولو كان في قمة خلفه أو نار أو سبع أو كان هو الطالب لا المطلوب، كما فعل الصحابي الجليل ﷺ البطل عبدالله بن أنيس، فإن النبي ﷺ أرسله في مهمة عظيمة في قتل خالد الهذلي الذي جمع الجموع ليقاتل النبي ﷺ، فأراد النبي ﷺ من يجتز رأس هذا المجرم الأثيم، وهي مهمة عظيمة، ينطلق من المدينة إلى مكة ويأتي برأس رجل شجاع عن ألف رجل، هذه لا يقوم لها إلا الشجعان، فابتدر عبدالله بن أنيس وقال للنبي ﷺ: صفه لي، يعني أنا ما أعرفه، قال: إذا رأيته هبته، هذه الصفة العظيمة أنه رجل مهيب، فذهب إليه عبدالله بن أنيس ﷺ وخدعه والحرب خدعة، وقال له: إني سمعت أنك تجمع لحرب محمد وأنا أريد أن أنضم معك، فرحب به وأنامه معه في خيمته أو قبته، فقام ﷺ في الليل فاجتز رأسه وخرج به من مكة إلى المدينة ولم يظفر به أحد من العدو، وقد كانوا كلهم هجود ينتظرون قيام رئيسهم وكبيرهم، فأصبحوا وهو جثة هامدة في خيمته، فجاء ﷺ برأسه وأعطاه ﷺ مقابل هذه الجنة وعدًا منه صلوات ربي وسلامه عليه، الشاهد أن عبدالله بن أنيس وهو هارب وهو في طريقه إلى هذا المجرم الأثيم الظالم الهذلي، كان يصلي على وجهته مع أنه هو الطالب ليس المطلوب وأقره النبي ﷺ على ذلك، فدل على أن من كان خائفًا أو كان خائفًا من سبع أو نار أو كان طالبًا، قالوا: ومثله لو خاف من فوات يوم عرفة، هذا إنسان ما اكتملت الشروط في حقه إلا في آخر يوم، في ليلة عرفة أو يوم عرفة الضحى اكتمل، كان مسلمًا بالغًا عاقلًا حرًا مستطيعًا لبدنه وليس عنده مال، فلما جاء ظهر يوم عرفة جاءه مال هبة أو هدية أو إنسان كان يطلبه مال فرد له المال، ثم قال الآن الحمد لله الناس في عرفة وهو بعيد، قالوا: لو عزم على الحج وقال إن وقفت أصلي الصلوات في وقتها ربما يطلع فجر يوم النحر وأنا ما وصلت، قالوا: فله أن يصلي ولو على دابته ولو كان متجهًا لغير القبلة ليدرك الوقوف بعرفة فيدرك الحج، هذه من الصور التي ذكرها أهل العلم مما يلحق بصلاة الخائف، إذن صلاة الخوف لم تنسخ وإذا

وجد سببها جاز فعلها، وهي إن كانت في الحضر تامة تغير في الهيئات فقط، وإن اجتمع سفر وخوف فإنها تقصر لأجل سفر وتغير هيئتها لأجل الخوف.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وأخذ بنواصينا للبر والتقوى، ورزقنا جميعًا الفقه بالدين أنه قريب مجيب، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْس الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ «الْجُزْءُ الْأَوَّلُ»]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثاني والثلاثون من دروس شرح عمدة الفقه كتاب الصلاة للإمام الموفق «ابن قدامة ﵀»، قد انتهينا إلى صلاة العيد هي صلاة الجمعة.

قال ﵀: **(بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)** لما ذكر ﵀ القصر في الصلاة أعقبه بصلاة الجمعة، بعض أهل العلم قال: إن المناسبة أن كلًا منهما ركعتين ركعتين، لكننا نقول: أعظم من ذلك أن صلاة الجمعة من أفرض الفرائض وآكد الصلوات، وقد فرغ من بيان أهم أحكام الصلاة العامة فناسب أن يعقد للجمعة بابًا خاصًا، والجمعة قالوا مثلثة الميم يعني يصح في ميمها الضم والفتح والكسر إلا أن الأفصح الضم، فيُقال الجمُعة، وهذا اليوم كان يسمى في الجاهلية بيوم العَروبة، وإنما سمي في الإسلام بيوم الجمعة، واختلف في هذه التسمية وسببها على أقوال: قيل لأنه يجتمع فيه الناس اجتماعًا كبيرًا ولا سيما اجتماع أهل الإسلام في مساجدهم وقت صلاة الجمُعة، وقيل لأن الله جل شأنه وتقدس اسمه جمع فيه خلق آدم وهذا أصح وأقرب، وقيل لأن أسعد بن زرارة ﵁ جمع الصحابة ﵃ في يوم الجمعة وكان يسمى عندهم يوم العروبة فصلى بهم وذكرهم ووعظهم فأطلقوا عليه يوم الجمعة، وأيًا كان فإن هذا اليوم يوم عظيم، يوم مشهود، هو أفضل أيام الأسبوع بالإجماع، واختلف في تفضيله على يوم عرفة على قولين هما وجهان للإمام الشافعي ﵀، وأما أفضل أيام الدهر وأيام العام على

الإطلاق فهو يوم النحر، ويليه يوم عرفة أو يوم الجمعة على خلاف بين أهل العلم، وأعظم ما يُفعل في يوم الجمعة صلاتها، ولهذا قال: **(بَابُ صَلاةِ الجُمُعَةِ)** وصلاة الجمعة فرضٌ على الأعيان لمن اكتملت في حقه الشروط، وقد دل على فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، فأمر جل شأنه بالسعي عند النداء لها ونهى عن البيع، ويلحق بالبيع كل ما يُشغل عن الصلاة من زراعة أو صناعة أو غيرها، وأما السنة فأحاديث كثيرة منها قول النبي ﷺ: **«لقد هَمَمتُ أنْ آمُرَ رَجُلًا يُصلِّي بالنَّاسِ، ثُمَّ أُحرِّقَ على رِجالٍ يَتخلَّفونَ عن الجُمعةِ بُيوتَهم»**[(١)] [رواه الإمام مسلم من حديث ابن مسعود]، وهذا غير حديث أبي هريرة، ذاك في صلاة الجماعة وهذا في صلاة الجمعة والوعيد واحد، حديث أبي هريرة المخرج في الصحيحين: **«لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بالصَّلَاةِ، فَتُقَامَ، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فيُصَلِّيَ بالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِي برِجَالٍ معهُمْ حُزَمٌ مِن حَطَبٍ إلى قَوْمٍ لا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ** -أي صلاة الجماعة- **فَأُحَرِّقَ عليهم بُيُوتَهُمْ بالنَّارِ»**[(٢)] جاء في بعض الروايات: **«لَوْلا مَا فِي البُيوتِ مِنَ النِّساءِ والذُّرِّيَّةِ»**[(٣)]، والباعث والمانع من التحريق أن العقوبة قد تشمل من لا ذنب له من النساء اللاتي لا جمعة عليهن ولا جماعة وكذلك الذراري والصغار، وما يهم ﷺ بهذه العقوبة العظيمة إلا لأن ترك الجمعة ومثلها ترك الجماعة من المحرمات، كما يدل على ذلك قول ﷺ: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعة الجمعات أو ليطبعن الله على قلوبهم ثم ليكونن من

(١) أخرجه مسلم (٦٥٢)، وأحمد (٤٣٩٨) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١) واللفظ له.

(٣) أخرجه هذا اللفظ أحمد (٨٧٩٦)، والحديث أصله في الصحيحين أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١) بنحوه.

الغافلين»[1] [رواه الإمام مسلم وأصحاب السنن] وعزاه بعضهم للبخاري لكن ليس في البخاري، وأما الإجماع فحكاه غير واحد على وجوب الجمعة بشروطها كما سيأتي.

قال ﷺ: **(بَابُ صَلاةِ الجُمُعَةِ، كُلُّ مَنْ لَزِمَتْهُ المَكْتُوْبَةُ لَزِمَتْهُ الجُمُعَةُ)** أي من الرجال الأحرار عند القائلين باشتراط الحرية، المقيمين، ويشترطون أيضًا المستوطنين وستأتي شروط الجمعة عندهم ﷺ، فكل من لزمته الصلاة المكتوبة، ولم يُعذر بتركها لمرض أو سفر أو خوف فإنه تلزمه الجمعة إذا كان مستوطنا ببناء، هذا قيد وشرط عندهم، يشترطون في الجمعة أن يكون مستوطنًا ببناء يعني أن يكون ساكنًا في بناءٍ، وربما نصوا بالبناء أن يكون مبنيًا بما جرت العادة به من حجر أو مدر أو قصب، ومنهم من يخرج بيوت الشعر والخيام، والصحيح ما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية أنه ليست العبرة بمادة البناء، وإنما العبرة بالإقامة الدائمة، فمن كان ساكنا في بيت من حجر أو مدر أو من وبر وكان مقيمًا لا يطعن عن بيته صيفًا ولا شتاءً، فإنه تجب عليه الجمعة، وأما أصحاب بيوت الشعر والخيام الذين يتتبعون القطر ويرحلون صيفًا وشتاء، فإنها أولى لا تجب عليهم الجمعة لتنقلهم وترحلهم وليس لكون بيوتهم من شعر أو بيوت الخيام ونحوها.

قال ﷺ: **(إِذَا كَانَ مُسْتَوْطِنًا بِبِنَاءٍ، وبَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَامِعِ فَرْسَخٌ فَمَا دُوْنَ ذَلِك)** نقول: لا يخلو المسلم، إما أن يكون في البلد داخل المصر، داخل البلد، فهذا تلزمه الجمعة مهما بَعُد بيته ونأت داره، ما دام أنه داخل حدود البلد فإنه لا يُنظر للمسافة، سمع النداء أو لم يسمعه، قرب بيته أو بعد، نقول: كل من كان في البلد فإنه تلزمه الجمعة، أما من كان خارج البلد فإن أهل العلم قالوا: تلزمه الجمعة إذا كان بينه وبين الجامع مقدار فرسخ، والفرسخ ثلاثة أميال وهي ما

---

(١) أخرجه مسلم (٨٦٥) عن عبدالله بن عمر وأبي هريرة ﷺ: «أَنَّهُما سَمِعا رَسولَ الله ﷺ يقولُ علَى أعْوادِ مِنْبَرِهِ: لَيَنْتَهِينَّ أقْوامٌ عن ودْعِهِمُ الجُمُعاتِ، أوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ علَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكونُنَّ مِنَ الغافِلِينَ».

يساوي تقريبًا خمسة كيلوات، وذلك أن من كانت هذه مسافته فإنه في الغالب يسمع النداء، متى يسمع النداء؟ قالوا: إذا كان المؤذن صيتًا والرياح ساكنة، وليس ثمة ما يعني يذهب الصوت من رياح، ولا ما يلهي الناس عن السماع من مكائن أو مصانع أو غيرها، فإنه يُسمع صوت المؤذن على بعد هذه المسافة، وقد كان الناس ولا يزالون في المناطق النائية والمحافظات التي قربها مزارع وقرى يسمعون النداء على مثل هذه المسافة وربما أكثر، اليوم ربما بعض جيران المسجد ما يسمعون النداء مع وجود المكبر؛ لأنه تناءت البيوت وتوسعت ووجدت العوازل والجدر ووجدت المكيفات والأصوات التي تذهب هذا الصوت، ولهذا نقول: إذا كان المؤذن صيتًا وبدون مكبر صوت والأصوات هادئة والرياح ساكنة، فإن الصوت يذهب إلى نحو هذه المسافة، ولهذا ضبطوها بالفرسخ، قالوا: إذا كان خارج المدينة فإن الجمعة تلزمه إذا كان بينه وبين الجامع فرسخ فأقل، أما إذا كان أكثر من فرسخ فإنه لا تلزمه، ولهذا أصحاب المزارع والقرى النائية التي لا يجتمع فيها ناس، وربما نقول المزارع والاستراحات ونحوها، نقول: إذا كانوا خارج البلد وكان بينهم وبين الجامع نحوًا من خمسة كيلوات وجبت عليهم الجمعة.

قال ﷺ: **(إِلاَّ المَرْأَةَ)** هذا بالإجماع أن المرأة لا تلزمها جمعة كما أنها لا تلزمها جماعة هذا محل إجماع، وهذا كله صيانةٌ للمرأة المسلمة أن تخرج من بيتها حتى لما هو فرض في حق الرجال، أسقط عنها الشارع حضور الجمع والجماعات، وإذا كان الشارع قد أسقط عنها حضور الجمع والجماعات فمن باب أولى ألا تخرج للاختلاط بالرجال في الأسواق والشركات والمؤسسات والمحلات ونحوها، نقول: فرض الله، الصلاة، الجماعة التي توعد ﷺ من تخلف عنها أن يحرق عليه بيته، والجمعة التي هي آكد ما يُفعل يوم الجمعة، بالإجماع المرأة لا تلزمها، لا يلزمها جمعة ولا جماعة، تصلي في بيتها لكن إن حضرت أجزأتها، إن حضرت الجمعة أجزأتها

بشرط الحضور المتقدم لحضور صلاة الجماعة، من الستر وعدم التعطر والتطيب، وأن تكون تفلة لا تلفت الأنظار، وأن تبتعد عن الرجال في طريق مشيها وفي جلوسها في المسجد.

قال ﷺ: **(وَالْعَبْدَ)** أي الرقيق، وهذا محل خلاف والصحيح أن الرقيق تجب عليه الجمعة والجماعة، وهو ما حققه جمع من المحققين كالشيخ عبد الرحمن بن سعدي ﷺ، فإن الرقيق كالحر إلا في العبادات المالية من الزكاة والحج ونحوها، أما العبادة البدنية فإنه كالحر يصلي مع المسلمين جماعة ويصلي الجمعة، ويلزم سيده أن يمكنه من هذه العبادات.

قال ﷺ: **(وَالْمُسَافِرَ)** فإن المسافر لا تلزمه الجمعة ولا الجماعة، ولهذا لما حج ﷺ ووقف بعرفة يوم الجمعة صلاها ظهرًا، ولم يجهر بالقراءة، وصلاها ركعتان مقصورتان مع جمع العصر معها، وهذا كالإجماع على أن المسافر لا تلزمه الجمعة لكن لو صلاها مع أهل البلد أجزأته وبرأت ذمته وأثيب عليها، إذن المسافر لا تلزمه الجمعة ولا تلزمه الجماعة، لكنه في الجماعة لا يجوز له أن يجلس في البيت والناس يصلون، إذا كان يسمع النداء وبين ظهراني المسلمين وبين مساجدهم فإنه يصلي الجماعة مع المسلمين، أما الجمعة فإننا نقول: لا تلزمه إذا كان مسافرًا.

قال ﷺ: **(وَالمَعْذُوْرَ بِمَرَضٍ، أَوْ مَطَرٍ، أَوْ خَوْفٍ)** هذه من الاعذار التي تُسقط الجمعة والجماعة، إذا كان مريضًا لا يستطيع أن يصل إلى المسجد فإنه لا تجب عليه الجمعة ولا الجماعة، بعض أهل العلم شدد في الجمعة وقال: إذا كان له من يحمله على عربية أو نحوها أو يأخذه فيهاديه إلى الجمعة تعينت، قالوا: لأن الجمعة لا تتكرر بخلاف الجماعة، إذن نقول: قد يُعذر في الجماعة، والجمعة تتعين عليه إذا كان عنده من يستطيع إيصاله إلى المسجد بلا مشقة عليه، يعني عنده أبناء أو سائق أو جار يقول له أنا ما عندي مانع أذهب بك، فإنه يتعين عليه ذلك، وإن كانت الجماعة لا تجب عليه للمرض، قال ﷺ: **(أَوْ مَطَرٍ)** مر بنا الجمع لأجل المطر،

وجاء عن النبي ﷺ أنه كان يقول في الليلة أو يأمر المؤذن في الليلة المطيرة شديدة الريح أن يقول: «**صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ**»[1]، فلو اشتد المطر ولم يستطع الناس الوصول للمساجد صلوا في رحالهم جمعة أو جماعات، قال ﷺ: (**أَوْ خَوْفٍ**) كذلك لو خاف من عدو ظالم جائر، أو من سبع، أو خاف على ولده، أو على ماله لو خرج لصلاة الجمعة أن يصيبهم ضرر، أو كان عنده مريض يحتاج إلى رعاية دائمة مستمرة، لو خرج يصلي الجمعة ربما تضرر هذا المريض واحتاج شيئًا من العلاج أو الدواء أو الماء أو الانتقال فلم يجد، نقول: هذا معذور، ومثله قال أهل العلم الطباخ الذي أوقد النار على طعامه وخشي إن خرج لصلاة الجمعة أو الجماعة أن يتلف الطعام أو يحترق، فإننا لا نقول لهؤلاء أصحاب المطابخ كلهم إذا أذن المؤذن للصلوات إلى الخمس، اخرجوا كلكم واتركوا المطبخ ولو كان موقدًا على الطعام والنيران تحت هذه القدور، نقول: يخرج من لا حاجة له، ويبقى ولو واحدًا ثم إذا عادوا يصلون معه جماعة، ومثل ذلك الجمعة؛ لأن في خروجهم جميعًا ربما تلف هذا المال وربما احتراقه، وربما يحصل في المطبخ في غيابهم شيء يضرهم ويضر طعام الناس كله، ومن ثم فإنا نقول: هذا يُلحق بالحالات التي تبيح ترك الجمعة والجماعة.

قال ﷺ: (**وَإِنْ حَضَرُوْهَا أَجْزَأَتْهُمْ، وَلَمْ تَنْعَقِدْ بِهِمْ**) يعني لو حضرت المرأة أو الرقيق أو المسافر أو المريض أو الممطور أو الخائف، فإنها تجزيهم وتصح منهم لكن لم تنعقد بهم، هذا مبنيٌ على قول الشافعية والحنابلة إنه لابد في حضور الجمعة من أربعين، قالوا: لابد أن يكون الأربعون من أهل الوجوب، والصحيح كما سيأتي أنه لا يشترط هذا العدد، قالوا: (**إِلاَّ المَعْذُوْرَ إِذَا حَضَرَهَا، وَجَبَتْ عَلَيْهِ**) يقول المعذور لمطر أو مرض أو خوف، فإنها تجب عليه إذا حضر ويعتد به (**وَانْعَقَدَتْ بِهِ**) بخلاف من سقطت عنهم ولم يكلفوا بها كالمرأة والعبد ونحو

(١) أخرجه البخاري (٦٣٢)، ومسلم (٦٩٧)، وأبو داود (١٠٦١)، وابن ماجه (٩٣٧)، وأحمد (٤٤٧٨).

ذلك، الصحيح أن الجميع ممن لم يكلف بها أو من عُذر فيها أنه إذا حضر أجزأته وصحت منه وانعقدت منه، وصح أن يكون إمامًا فيها خلافًا لمن منع ذلك من أهل العلم.

قال ﷺ: (**وَمِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا: فِعْلُهَا فِيْ وَقْتِهَا، فِيْ قَرْيَةٍ**) الوقت شرط متفق عليه، والجمعة لها وقت ابتداء ووقت انتهاء، أما وقت النهاية فاتفق عليه أهل العلم وهو أنه وقت انتهاء صلاة الظهر، فإذا انتهى وقت صلاة الظهر فقد خرج وقت صلاة الجمعة، وحينئذ لو خرج وقت الظهر وهم لم يصلوا صلوها ظهرًا مع الإثم، إذا كانوا مفرطين غير معذورين، ولا تصح بعد خروج وقتها إجماعًا، إذا صار ظل الشيء مثله فإنه ينتهي وقت الظهر ويدخل وقت العصر، فلا تصح صلاة الجمعة حينئذ، أما وقت البدء فقد اختلف أهل العلم فيه، فجمهور الأئمة يرون أنه كوقت الظهر وأنها لا تصح إلا بعد الزوال، والحنابلة ﷺ انفردوا من بين الأئمة فقالوا: إنها تصح من أول النهار كصلاة العيد، إذا ارتفعت الشمس قيد رمح صحت صلاة الجمعة عندهم، ويستدلون بحديث عبد الله بن سيدان وهو حديث ضعيف، والصحيح الذي عليه العمل من زمن النبي ﷺ والخلفاء من بعده والأئمة وأهل الأمصار في جميع الأعصار أنه ما أحد صلى الجمعة يومًا من الدهر أول النهار بعد ارتفاع الشمس كصلاة العيد أبدًا، ما سُجل هذا ولا حصل، لكن لو صلاها قبل الزوال، فإن هذا هو الأقرب للأدلة التي استدل بها الحنابلة، ومع ذلك نقول: إذا كان الإمام في بلد فيه أتباع المذاهب كلهم يصلي معه الحنفي والمالكي والشافعي فلا يحرج الناس ولا يوقع الصلاة إلا بعد زوال الشمس، لهو أن يتقدم بالخطبة يسيرًا فإذا فرغ من خطبته يكون وقت الظهر قد دخل، وهذا الذي تؤكد عليه وزارة الشؤون الإسلامية في هذه البلاد، تؤكد على الأئمة في الجمعة ألا يصلوا الجمعة قبل دخول وقت صلاة الظهر؛ خروجًا من هذا الخلاف المعتبر ولئلا يشق على الناس، فإن من الناس من يعتقد عدم صحتها إذا صُليت قبل الظهر، وقد نشأ في بلده على هذا القول

ودرسه وتعلمه وربما عنده من الأدلة ما يجعله مقتنعًا بهذا القول دون غيره، فمثل هذا إذا صلى بعد زوال الشمس، بعد دخول وقت الظهر صحت جمعته بلا خلاف.

قال ﷺ: **(وَأَنْ يَحْضُرَهَا مِنَ الْمُسْتَوْطِنِيْنَ بِهَا أَرْبَعُوْنَ مِنْ أَهْلِ وُجُوْبِهَا)** هذا شرط عندهم، عند الشافعية والحنابلة، يشترطون أن يحضرها أربعون ويستدلون على ذلك بأدلة كلها وقائع عين إلا حديث جابر: «مضت السنة أن في كل أربعين جمعة وعيد»[1] لكن أكثر ما يحتجون به فعل الصحابة، أن أسعد بن زرارة ﷺ جمّع بالصحابة وكان عددهم أربعون، وأن مصعب بن عمير ﷺ جمّع بالصحابة وكان عددهم أربعون، نقول: هذه قضايا عين وقعت اتفاقًا، ما الذي يمنع لو أن عددهم دون الأربعين؟ هل عندنا علم أنهم لن يصلوا؟ فالصحيح أن اشتراط الأربعين يحتاج إلى دليل أقوى من هذه الأدلة ولا دليل، الحنفية قالوا: أربعة يعني كأنهم حذفوا الصفر، قالوا: تصح من أربعة، واحتجوا بحديثٍ فيه ضعف، وشيخ الإسلام ابن تيمية وجمع من المحققين ورواية عن الإمام أحمد، قال: تصح بثلاثة، والظاهرية يقولون: بإثنين بل جاء عنهم قولًا أنها بدون عدد، لكن ما في أحد يمكن يقول بأقل من إثنين، الراجح والعلم عند الله تعالى أنها تصح بثلاثة، إمام يخطب ويصلي، واثنان يستمعان؛ لأن هذا أقل الجمع لا سيما في الجمعة، وإلا في الجماعة فإن أقل الجمع اثنان، ومن ثم فالصحيح أن الثلاثة تصح وتنعقد بهم الجمعة بل تلزمهم، يعني إذا كانوا في قرية مستوطنين مقيمين لا يرحلون صيفًا ولا شتاءً فإنه تلزمهم الجمعة، ولا يحل لهم أن يصلوا ظهرًا وهم مقيمون لكن كما هو المعمول به في هذه البلاد، يلزمهم أخذ الإذن بإقامة الجمعة سواءً كانوا أربعين أو دون أو أكثر.

---

(١) أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٦٤)، والدارقطني (٢/ ٣)، والبيهقي (٥٨١٥) عن جابر بن عبدالله ﷺ بلفظ: «في كلِّ أربعين فما فوقَها جمعةٌ وأضحًى وفِطرٌ»، وهذا الحديث ضعفه العظيم آبادي في عون المعبود (٣/ ٢٣٢)، وضعفه ابن عثيمين في شرح بلوغ المرام (٢/ ٣٦٣).

قال ﷺ: (**وَأَنْ تَتَقَدَّمَهَا خُطْبَتَانِ**) هذا شرط فلا تصح الجمعة بدون أن يتقدمها خطبتان، والخطبتان شرط لصحة الجمعة ولم تقصر لأجل الخطبتين، ولو قيل بهذا كما يقول بعض أهل العلم للزم المسلم أن يحضر الخطبتين، لكننا نقول حضورهما سنة مؤكدة ولا ينبغي التأخر عنهما، لكن لو جاء وقد فاتت الخطبة ولحق الركعتين فإنه يصليهما جمعة، قال ﷺ: (**وَأَنْ تَتَقَدَّمَهَا خُطْبَتَانِ، فِيْ كُلِّ خُطْبَةٍ حَمْدُ اللهِ تَعَالَى، وَالصَّلاةُ عَلَى رَسُوْلِهِ ﷺ، وَقِرَاءَةُ آيَةٍ، وَالمَوْعِظَةُ**) هذه أربعة أركان، يعتبرونها أركان لا تصح الخطبة بدونها، يقولون: لا بد أن يحمد الله تعالى، وهل يتصور خطيب يصعد المنبر فلا يحمد الله؟ هذا نادر جدًا وربما يعني إخلال عظيم، وأن يصلي على رسول الله ﷺ، وأن يقرأ آية، وأن يعظ الناس، بعض أهل العلم يضيف أيضًا الجهر والموالاة بين الصلاة والخطبة، يعتبر أنها ستة أركان، هذه الأربعة المنصوص عليها هنا، ويضيف عليها الجهر في الخطبة، وأن يوالي بين بين الخطبة والصلاة، الشيخ عبدالرحمن بن سعدي ﷺ يقول: هذه التي تسمونها أركان مهمة جدًا وعظيمة لكن أن نقول بركنيتها وبطلان خطبة من أخل بشيء منها يحتاج إلى دليل، ولهذا يقول: لو أن خطيبًا حمد الله وصلى على رسوله وقرأ آية وقال اتقوا الله ونزل، هل يتحقق مقصود الشارع من الخطبة بمثل هذا؟ نقول: لا يتحقق، لابد أن يعظ الناس وأن يذكرهم وأن ترق قلوبهم وأن يتأثروا وتجلي القلوب، هذا مطلب ومقصد الشارع ليس المقصود أن يقرأ أي آية، وأن يقول الحمد لله وصلى الله على رسول الله، ثم يقرأ كما قال بعضهم: مدهامتان واتقوا الله وينزل، نقول: هذه ليست خطبة شرعية ولم يأتِ على النبي ﷺ مثل هذا، ولهذا نقول: التوسط أن نقول للأئمة انتبهوا واحذروا أن تتركوا هذه الأركان العظيمة لكن لو ترك واحدًا من هذه الأركان، هل نقول ببطلان خطبته؟ نقول: يحتاج إلى دليل ولا دليل.

قال ﷺ: (**وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مِنْبَرٍ**) لأن النبي ﷺ خطب على منبر، وكان يخطب على الجذع فلما صُنع له المنبر نزل وخطب على المنبر، فحنَّ الجذع كما تحن العشار صلوات ربي

وسلامه عليه (**فَإِذَا صَعِدَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ**) وإن كان قد دخل من باب يدخل معه الناس، فإنه يسلم إذا دخل، وإذا صعد المنبر سلم وهذا هو الصحيح وهو السنة، خلافًا لمن قال: إنه يكتفي بالتسليم إذا دخل المسجد، نقول: إذا صعد المنبر فإن السنة أن يستقبل الناس فيسلم عليهم (**ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فَرَاغِ المؤَذِّنْ**) هذه سنة ولا يكون واقفًا، والسنة أن يأتي الإمام وقت دخوله، وليس من السنة أن يتقدم ويجلس مع الناس فإذا جاء وقت الخطبة صعد المنبر، ليس هذا من فعله ﷺ ولا فعل الخلفاء من بعده (**ثُمَّ يَقُوْمُ الإِمَامُ، فَيَخْطُبُ بِهِم، ثُمَّ يَجْلِسُ**) يعني خطبة قائمًا (**ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَخطُبُ الخُطْبَةَ الثَّانِيَّةَ، ثُمَّ تُقَامُ الصَّلاةُ، فَيَنْزِلُ، فَيُصَلِّيْ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، يَجْهَرُ فِيْهِمَا بِالْقِرَاءَةِ**) قد جاء عنه ﷺ أنه كان يقرأ فيهما بسبح والغاشية، وربما قرأ بسورة الجمعة والمنافقين، ولا شك أن القراءة بهذه السور سنة وفيها منافع عظيمة وتذكير للعباد بما ينبغي أن يكونوا عليه، من التذكير بالجمعة وحضورها والتبكير إليها والترغيب فيها والتشويق إليها، والتأسي بأهل الإيمان والصدقة والإحسان، وكذلك الحذر من أهل النفاق ومن النفاق وغير ذلك مما تضمنته صورة الجمعة والمنافقين، قال: (**فَمَنْ أَدْرَكَ مَعَهُ مِنْهَا رَكْعَةً، أَتَمَّهَا جُمُعَةً، وَإِلاَّ أَتَمَّهَا ظُهْرًا**) يعني إذا جاء والإمام في الركعة الثانية قبل الركوع أو أثناء الركوع فركع معه فقد أدرك ركعة وهذه الركعة جعلته يدرك الجمعة، فإن رفع الإمام صلبه من الركعة الثانية قبل أن يلحقه في الركوع فقد فاتته الجمعة فيصليها ظهرًا وجوبًا، قال: (**وَكَذلِكَ إِذَا نَقَصَ الْعَدَدُ، أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ**) أما نقص العدد، فالصحيح أن العدد كما قلنا يصح ولو من ثلاثة (**أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ**) قبل أن يكبروا لكن لو صلوا ركعة ثم خرج الوقت فإنهم يتمونها جمعة، قال: (**أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَقَدْ صَلَّوْا رَكْعَةً، أَتَمُّوْهَا جُمُعَةً، وَإِلاَّ أَتَمُّوْهَا ظُهْرًا**) يعني لو كبر للإحرام فانتهى وقت الظهر، نقول: هذا تفريط عظيم وعليهم أن يستغفروا الله ويتوبوا إليه ويصلوها ظهرًا ولا يعودوا لمثل هذا أبدًا.

قال ﷺ: (وَلا يَجُوْزُ أَنْ يَصَلَّى فِي الْمِصْرِ أَكْثَرُ مِنْ جُمُعَةٍ، إِلاَّ أَنْ تَدْعُوَ الحَاجَةُ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهَا) هذه مسألة شهيرة، والخلاف فيها عند الأئمة كبير وبنوا عليها مسائل عظيمة، قالوا: إنه لا يجوز بحال أن يُصلى في الْمِصْرِ الواحد أي البلد الواحد إلا جمعة في مسجد واحد كما كان فعل النبي ﷺ والخلفاء من بعده إلا إذا دعت الحاجة، إذا دعت الحاجة يمكن يصلى في الْمِصْرِ في ألف مسجد وجامع ما في حرج لكن بدون حاجة، قالوا: لا تجوز، لا تصح، حتى إنهم قالوا: لو صُلي في مسجدين جامعين؟ فالصحيحة الأولى أو ما باشرها الإمام أو أذن فيها أي الإمام الأعظم، والثانية لا تصح لأن الجمعة تنعقد بالأولى ولا يحل للمسجد الثاني أن يقيم جمعة، هذا الكلام وتفصيلات الفقهاء يدل على عظم شأن الجمعة وأن الشارع رغب في اجتماع أكبر عدد ممكن، وهذا يدل أيضًا على أنه لا ينبغي لمن بنى جامعًا أو جماعة الجامع أن يسعوا في الجمعة مع عدم الحاجة أو يلحوا في الطلب أو يوسطوا أو يشفعوا الناس ويبحثون عن الواسطات والمحاولات ليصلى في مسجدهم، نقول هذا للمحسنين لأن بعض الناس إذا بنوا جامع بمرافقه يستميت حتى يصلى فيه الجمعة كأن أجره لا يتم إلا إذا صلى الناس جمعة، نقول: سبحان الله، أنت احسنت وبنيت، وهذا الجامع مهيأ ومتيسر متى دعت الحاجة صُلي فيه، ما دام أن المساجد القريبة لا تمتلئ، لا يحل أن يجتمع الناس في جمعة لا حاجة إليها ولا ضرورة، ومن ثم فإن وزارة الشؤون الإسلامية في هذه البلاد قد أوكلت الإذن بإقامة الجمعة إلى رئاسة الإفتاء، فأي مسجد في هذه البلاد بطولها وعرضها وشرقها وغربها وشمالها وجنوبها يتقدم أهل الحي أو من بنى المسجد للوزارة للإذن بالجمعة تُحال معاملته إلى الإفتاء بعد استيفاء الشروط، ينظرون في المسجد من حيث المساحة ومن حيث أقرب مسجد له وكم يبعد عن أقرب مسجد؟ وهل المسجد الثاني ممتلئ أو يمتلئ؟ وهل المسجد هذا أيضًا مهيأ بمواقف أو مرافق تخدم المصلين؟ فيكتبون ما لديهم، وهذه إجراءات إدارية روتينية ثم يُرفع للإفتاء، فتصدر فتوى خاصة برقمها وتاريخها بالإذن في الصلاة في هذا الجامع من الجمعة الفلانية،

ومن ثم تقام الجمعة، إذن المسألة تحتاج إلى ضبط وإن تسامح الناس وتوسعوا وصلوا الجمعة بدون الحاجة، فإن صلاتهم صحيحة على الصحيح لكن هذا أمر منكر لا يسوغ للناس أن يحرصوا على إقامة الجمعة لئلا يذهبوا للمسجد الذي في طرف الحي وهو مقدور الوصول إليه حتى ربما على الأقدام أو على السيارات وهي متيسرة، لكنا نقول: تشدد الفقهاء بأنها لا تصح، نقول: ما دام أُذن لهم فذممهم بريئة وربما هم عوام من الناس يسعون، ما يدرون عن هذا الكلام الذي يقرره الفقهاء، فإذا أُذن للجامع بإقامة الجمعة فيه صحت جمعتهم ولا حرج عليهم.

بقي عندنا في صلاة الجمعة مسائل لعلنا إن شاء الله تعالى ننهيها في الدرس القادم، واليوم تلحظون أننا نحاول أن نستعجل لأنه أزف الفصل على النهاية، ونحن في كتاب الصلاة لنا عامان، من السنة الماضية أولها وهذا نحن في آخر هذه السنة الدراسية ولا نزال في كتاب الصلاة، بقي عندنا صلاة الجمعة وصلاة العيدين، ثم ننهي كتاب الصلاة لأن كتاب الجنائز مستقل بنفسه، يعني إذا أكملنا بتوفيق الله وعونه وتيسيره صلاة الجمعة وصلاة العيدين نكون قد أنهينا كتاب الصلاة في عامين دراسيين، وهذا جهد يسير وجهد مقل، قليل مع قليل يكون بإذن الله كثير.

أسأل الله أن يكتب أجركم وأن يعظم ثوابكم، وأن ينفعنا جميعًا بما نقول وما نسمع وأن يرزقنا الفقه في الدين إنه ولي ذلك والقادر عليه، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْس الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ الجُمُعَةِ «الجُزْءُ الثَّانِي»]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم على أفضل الأنبياء وأشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثالث والثلاثون من شرح كتاب الصلاة من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ»، قد بدأنا في الدرس الماضي في الكلام على باب صلاة الجمعة واليوم نختم الحديث عنها، وقد بينا في الدرس الماضي أهم وأبرز أحكام صلاة الجمعة، واليوم أشار ﷺ إلى بعض خصائصها وفضائلها التي فضلها الله بها على سائر الأيام وعلى كثير من الطاعات والعبادات.

قال ﷺ: **(وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى الجُمُعَةَ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ نَظِيْفَيْنِ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيُبَكِّرَ إِلَيْهَا، فَإِنْ جَاءَ، وَالإِمَامُ يَخْطُبُ، لَمْ يَجْلِسْ، حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ يُوْجِزُ فِيْهِمَا، وَلا يَجُوْزُ الكَلامُ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ، إِلاَّ الإِمَامِ أَوْ مَنْ كَلَّمَهُ الإِمَام)** هذه إشارة إلى بعض خصائص يوم الجمعة، مر بنا أن هذا اليوم من أفضل الأيام بإجماع أهل العلم، وأنه أفضل أيام الأسبوع إجماعًا، وأن من أهل العلم من فضله على يوم عرفة كما ذكرنا أنه وجه للشافعية، وأنه اليوم المشهود في سورة البروج، وأنه خير يوم طلعت عليه الشمس كما قال صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وإن فيه: **«خُلِقَ آدمُ، وفِيه أُهبِطَ، وفِيه تِيبَ عَليه، وفِيه مَاتَ، وفِيه تَقومُ السَّاعةُ»**[1]، ولهذا الكون

(١) أخرجه مسلم (٨٥٤) مختصرًا، وأبو داود (١٠٤٦)، والترمذي (٤٨٨)، والنسائي (١٤٣٠)، قال عنه شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

كله كل من خلقه يسيخ بإذنه يوم الجمعة يترقب وينتظر قيام الساعة إلا الثقلان إلا الجن والإنس، الحشرات والدواب والوحوش، كل ما في هذا الكون يترقب قيام القيامة في يوم الجمعة إلا الإنس والجن، ولهذا جاءت فضائله كثيرة وعدد ﷺ طرفًا منها وأخبر أن الله امتن على هذه الأمة المحمدية بهذا اليوم وأضل عنه من قبلها، فقال: نحن الآخرون الأولون، يعني نحن الآخرون في الزمن لكننا يوم القيامة الأولون المقضي بيننا، المقضي بينهم غير أنهم أو بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا[1]، يقول لا يفضلون اليهود والنصارى إلا أنهم في التاريخ الزمني سبقونا أوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا اليوم الذي كتبه الله عليهم فأضلهم عنه وهدانا له، فجاء بنا وجاء بهذا اليوم العظيم وهم تبع لنا، اليهود غدًا يعني السبت والنصارى بعد غد، أي شرف وأي فضل أعظم من هذا الفضل؟ أن تكون محمد ﷺ آخر الأمم في التاريخ الزمني لكنها يوم القيامة أول الأمم التي يقضى بينها وتدخل الجنة، ثم هذا اليوم العظيم الذي خلقه الله كما خلق سائر الأيام وشرفه وفضله على يوم السبت والأحد وسائر أيام الأسبوع بالإجماع، أضل عنه من سبق من يهود ونصارى وجاء بنا ففضلنا بهذا اليوم العظيم، الإمام شمس الدين ابن القيم ﷺ في كتابه القيم زاد المعاد ذكر فصلًا عظيمًا في هديه ﷺ في يوم الجمعة، وتخصيصه إياه بخصائص وفضائل لم تكن في غيره من العبادات، وتشريفه صلوات ربي وسلامه عليه بهذه المزايا والخصائص في هذا اليوم العظيم، وعدّ ثلاثًا وثلاثين خاصية كل خاصية أورد فيها أدلة ومناقشات وأطنب، ثم جاء بعده الإمام السيوطي ﷺ فقال: إني قرأت ما كتبه الأستاذ شمس الدين ابن القيم سماه أستاذًا وهو جدير بهذا الوصف، هو الإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الأئمة إمام أهل السنة في زمنه ابن القيم أو ابن قيم الجوزية، أبرز تلاميذ شيخ الإسلام، ألّف زاد المعاد في خمس مجلدات في سفر، واعتذر في مقدمة كتابه أن

---

(١) أخرجه البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَومَ القِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِن قَبْلِنَا».

ذهنه مكدود ومتعب وخاطره غير مرتاح، يعني يقول: أنا في سفر تحملوا مني هذا الكلام يعني كأنها مذكرات مسافر وهو كتاب رصين، إذا قرأت فيه والله ما تشك إلا أنه ينقل من كتب أمامه، ولو لم يأتِ إلا هذا الفصل في هديه ﷺ في يوم الجمعة وتخصيصه بهذه الخصائص وبسط القول فيها لعلمت فضل هذا الإمام وشرفه، السيوطي يقول: إني قرأت ما كتبه الأستاذ شمس الدين ابن القيم فألفيته ذكر ثلاثًا وثلاثين خاصية، ثم أكمل السيوطي فذكر مائة خاصية مطبوعة في رسالة مختصرة سماها اللمعة في خصائص يوم الجمعة، لكن فرق عظيم شاسع بين ما كتبه شمس الدين ابن القيم وما كتبه السيوطي من حيث البسط والاستدلال والفوائد العظام وبين الاختصار والعد.

يقول ﷺ من هذه الخصائص: **(وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ أَنْ يَغْتَسِلَ)** هذه من خصائص يوم الجمعة، وقد اختلف الأئمة في غسل يوم الجمعة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول جمهور العلماء وأكثرهم، وهو أن غسل الجمعة مسنون ومستحب ومتأكد جدًا.

القول الثاني: أنه واجب على المكلف الذي سيحضر الجمعة ويأثم إذا تركها، وهو مذهب الظاهرية.

القول الثالث: وسط بين القولين، وهو أنه واجب في حق أصحاب المهن والحرف والروائح الكريهة، ومستحب في حق من سواهم، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، الذين يرون وجوب الغسل يوم الجمعة وإن كانوا هم الظاهرية لكنه نصر هذا القول جمع من أهل العلم ومال إليه جمع من المحققين كالشوكاني وكشيخنا الشيخ محمد العثيمين، وكذلك إذا قرأت كلام ابن القيم لا تكاد تشك إلا أنه يوجب هذا، لكنه يقول: وسط بين القولين، هؤلاء الذين يرون وجوب الغسل يوم الجمعة يستدلون بأحاديث كلها في

الصحيحين، منها أحاديث ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلى الجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ**»(١) [هذا الحديث متفق عليه] وهو ظاهر الدلالة بالأمر بالغسل، وحديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فيه رَأْسَهُ وجَسَدَهُ**»(٢) [الحديث متفق عليه] وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**غُسْلُ يَومِ الجُمُعَةِ واجِبٌ علَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»(٣) [الحديث متفق عليه] شيخنا العلامة ابن عثيمين في آخر حياته كان كل ليلة جمعة في المسجد الحرام يأتي بهذه المسألة ويعرض الأقوال فيها ويؤكد ويرجح الوجوب، ويقول: إن قول النبي ﷺ: «**غُسْلُ يَومِ الجُمُعَةِ واجِبٌ علَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**» لا يحتمل التأويل، وأما قول من قال يعني به العلماء والذين سبقوه، إن مراد النبي ﷺ التأكيد على الاستحباب وأن هذا الوجوب ليس الوجوب الشرعي، وإنما هو مثل قولك لصاحبك حقك واجب علي أي متأكد علي، يقول: هذا كلام بعيد ولا يقوله أحد أهل العلم في كلام إمامه، يقول: لو أن أحدًا من الأئمة الكبار كأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد قال في مسألة ما إنها واجبة لم يجرؤ أحد الطلاب ولا الأتباع أن يقول إن مراد الإمام التأكد، فيقول: كيف نأتي بعبارته صحيحة صريحة يقول فيها ﷺ: «**غُسْلُ يَومِ الجُمُعَةِ واجِبٌ علَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**» ثم نقول إن المراد بالوجوب هنا الوجوب التأكيدي لا الوجوب الشرعي، وهو مثل قولك لصاحبك حقك واجب علي، الذين يرون أن الغسل مسنون وهم جمهور الأئمة يستدلون بأحاديث أعظمها وأشهرها حديث الحسن عن سمرة، وفيه يقول النبي ﷺ: «**مَن تَوَضَّأَ للجُمُعَةِ فبِها ونِعْمَتْ، ومَن اغْتَسَلَ فذلك أَفضَلُ**»(٤) [الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي] لكن أهل

(١) أخرجه البخاري (٨٧٨)، ومسلم (٨٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٨٩٦)، ومسلم (٨٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٨٩٨)، ومسلم (٨٤٩) بنحوه.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)، وأحمد (٢٠٢٥٩) واللفظ له، والحديث حسنه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٢٠٢٥٩).

العلم قد اختلفوا خلافًا كبيرًا في رواية الحسن عن سمرة، فمنهم من قال: إنها على الاتصال وبناءً على هذا فالحديث عندهم صحيح، ومنهم من قال: إنه لم يسمع أي الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة، ومنهم من قال: إنه لم يسمع منه أي حديث، وبناءً على هذا فالحديث يبقى في دائرة المختلف في صحته، كما استدلوا بحديث ابن عمر ﷺ: **«أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ، بيْنَما هو قَائِمٌ في الخُطْبَةِ يَومَ الجُمُعَةِ إذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ الأوَّلِينَ مِن أصْحَابِ النبيِّ ﷺ، فَنَادَاهُ عُمَرُ: أيَّةُ سَاعَةٍ هذِه؟ قَالَ: إنِّي شُغِلْتُ، فَلَمْ أنْقَلِبْ إلى أهْلِي حتَّى سَمِعْتُ التَّأْذِينَ، فَلَمْ أزِدْ أنْ تَوَضَّأْتُ، فَقَالَ: والوُضُوءُ أيضًا، وقدْ عَلِمْتَ أنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ كانَ يَأْمُرُ بالغُسْلِ»**[1] إذن يقول إن عمر أنكر على هذا الذي دخل وهو عثمان ﷺ، أنكر عليه التأخر، فلما اعتذر بأنه كان مشغول وأنه لم يشعر إلا وقد أذن المؤذن لصلاة الجمعة الأذان الثاني، فتوضأ وجاء مستعجل، فقال: والوضوء أيضًا؟ يعني أنت الآن جمعت بين تأخر وترك غسل، فقالوا: دل على أن عثمان لم يغتسل والفاروق لم يأمره بالغسل، لكن هذا الحديث إذا تأملناه هو يصلح دليلًا للوجوب للعتاب ولقطع الخطبة ولو كان مجرد أمرًا مسنونًا لم يقطع الخطبة وينكر عليه أمر التأخر، ثم ينكر عليه أمر المجيء بدون غسل، إذن هذه أدلة القائلين بالاستحباب وتلك أدلة القائلين بالوجوب، أما من رأى التوسط فيستدل بحديث أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: **«كانَ النَّاسُ يَنْتابُونَ يَومَ الجُمُعَةِ مِن مَنازِلِهِمْ والعَوالِيِّ، فَيَأْتُونَ في الغُبارِ يُصِيبُهُمُ الغُبارُ والعَرَقُ، فَيَخْرُجُ منهمُ العَرَقُ، فأتَى رَسولَ اللَّهِ ﷺ إنْسانٌ منهمْ وهو عِندِي، فقالَ النبيُّ ﷺ: لو أنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَومِكُمْ هذا»**[2] [الحديث متفق عليه] قال العلامة ابن القيم لما استعرض أقوال الأئمة وأدلتهم، قال: ووجوبه أي الغسل يوم الجمعة أقوى من وجوب الوتر، ومن أهل العلم من أوجب الوتر كما درسناه آنفا وهم الحنفية، وقراءة البسملة في الصلاة وهذا أيضًا جمع من أهل

(١) أخرجه البخاري (٨٧٨)، ومسلم (٨٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٢)، ومسلم (٨٤٧).

العلم يجيبها لا سيما في الفاتحة، ووجوب الوضوء من مس النساء وهو قول الجمهور، ومن مس الذكر وهو قول أيضًا الجمهور، والقهقهة يعني الوضوء من القهقهة وهو مذهب الحنفية، والرعاف والحجامة وهو مذهب الحنابلة ومثلهم الشافعية، ووجوب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد، هذا الحصر من العلامة ابن القيم يؤكد يقول أنتم أيها الأئمة تقولون إن غسل الجمعة مسنون وتوجبون هذه المسائل مع أنه لم يرد في هذه المسائل من حيث الدليل والأمر ما ورد في الأمر بغسل الجمعة، قال الشوكاني ﷺ: ولا يشك من له ادنى إلمام بهذا الشأن أن أحاديث الوجوب أرجح من الأحاديث القاضية بعدمها لأن أوضحها دلالة على ذلك حديث سمرة وهو غير سالم من مقال، إذن الراجح والعلم عند الله تعالى وجوب الغسل يوم الجمعة، والناس اليوم بخير وسعة مال وسعة منظفات وشامبوهات وصوابين ومياه راهية، فلا أقل من أن يغتسل المسلم ولو غسل يوم الجمعة، قد يغتسل ربما في الأسبوع مرات لا أقل من أن يغتسل يوم الجمعة، والسنة أن يجعل غسله قبيل الرواح، وإن كان متزوجًا فيستحب أن يكون غسله عن جماع، ولهذا جاء حديث: **«مَن غسَّل واغتسَل وبكَّر، وابتكَر، ومَشى ولم يَركَبْ»**[1] وسيأتي الحديث ضمن الأحاديث الدالة على فضل التبكير.

قال ﷺ: **(وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ نَظِيْفَيْنِ)** هذا سنة، وهو داخل في عموم قول الله جل شأنه: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف: ٣١] السنة أن يلبس المسلم أحسن ثيابه للجمعة، ولهذا لما رأى الفاروق عمر حلة سيراء تباع عند المسجد، قال لرسول الله ﷺ: هلا اتخذتها؟ فأنكر النبي ﷺ اتخاذها لأنها من حرير[2]، والحرير ولا يجوز للرجال لبسه، بل قال

---

(١) أخرجه الترمذي (٤٩٦)، والنسائي (١٣٨١)، وابن ماجه (١٠٨٧)، وأحمد (١٦٩٦٣)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٦٤٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٨١)، ومسلم (٢٠٦٨) عن عبدالله بن عمر ﷺ: «أنَّ عُمَرَ ﷺ رَأَى حُلَّةً سِيَرَاءَ تُبَاعُ، فَقالَ: يا رَسولَ اللَّهِ، لَوِ ابْتَعْتَهَا تَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ إذَا أَتَوْكَ والجُمُعَةِ؟ قالَ: إنَّما يَلْبَسُ هذِه مَن لا خَلَاقَ له وأنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَ بَعْدَ

ﷺ: «مَا علَى أحدِكُم إن وجَدَ سَعةً لوِ اتَّخَذَ ثَوبينِ لجُمعتِهِ سِوى ثَوْبَيِ مِهْنتِهِ»[1]، كانوا يلبسون الإزار والرداء، هذا المراد بالثوبين، يقول النبي ﷺ: ما على الواحد منكم أيها الصحب الكرام وصحابته والخطاب للأمة لو اتخذ ثوبين، ثوبًا للجمعة لا يلبسه إلا يوم الجمعة وثوبًا لأيام الأسبوع، وهذا دليل على عظم شأن يوم الجمعة، فإذا كان الناس أيضًا اليوم عندهم عدة ثياب، نقول: ينبغي أن يخصص للجمعة أحسن ثيابه وأحسن أشمغته وعباءته أو بشته أو مشلحه، كل ما استطاع من الزينة فليفعل مما أباحه الله.

قال ﷺ: (وَيَتَطَيَّبَ) في بدنه وفي ثيابه بل في جامعه ومسجده، ولهذا من خصائص يوم الجمعة أنه يجمر المسجد الجامع، قال ﷺ: (وَيُبَكِّرَ إِلَيْهَا) سيأتينا أحاديث تدل على التبكير وفضله فضلًا عظيمًا تشرئب إليه أعناق أهل الإيمان، كما قال ﷺ: «مَن غسَّل واغتسَل» قيل: إن هذا تكرار وهو بمعنًى واحد، وقيل: بل غسّل بدنه وغسّل ثيابه، وقيل: بل غسّل واغتسل أي جامع زوجته فاغتسل واغتسلت، «وبكَّر، وابتكَر» قالوا: هو مثله، تأكيد في التبكير يوم الجمعة، وجاء وهذا من خصائص يوم الجمعة: «أن مَن راحَ في السَّاعةِ الأُولى فكأنَّما قرَّبَ بَدَنةً، ومَن راحَ في الثَّانيةِ فكأنَّما قرَّبَ بقَرةً، ومَن راح في الثَّالثةِ فكأنَّما قرَّبَ كَبْشًا أقْرَنَ، ومَن راحَ في الرَّابعةِ فكأنَّما قرَّبَ دَجاجةً، ومَن راحَ في الخامسةِ فكأنَّما قرَّبَ بَيْضةً»[2]، ثم تدخل الملائكة إذا دخل الخطيب، ولا يُحَصِّل من جاء بعد دخول الخطيب إلا أجر الجمعة، هذه

ذلكَ إلى عُمَرَ حُلَّةً سِيَرَاءَ حَرِيرٍ كَسَاهَا إيَّاهُ، فَقالَ عُمَرُ: كَسَوْتَنِيهَا، وقدْ سَمِعْتُكَ تَقُولُ فِيهَا ما قُلْتَ؟ فَقالَ: إنَّما بَعَثْتُ إلَيْكَ لِتَبِيعَهَا، أوْ تَكْسُوَهَا»

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٦) واللفظ له، وابن خزيمة (١٧٦٥)، وابن حبان (٢٧٧٧)، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة (١٠٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠)، وأبو داود (٣٥١)، والترمذي (٤٩٩)، والنسائي (١٣٨٨)، وأحمد (٩٩٢٦).

فضائل عظيمة فاتته، قال العلامة ابن القيم: والله جل شأنه جعل في يوم العيد قربانًا وعبادةً وطاعةً، فيوم الجمعة لما كان عيد الأسبوع كان فيه قربان وهو التبكير، فمن بكَّر فقد قرّب لله قربانًا إما بدنة وإما بقرة وإما كبشًا، قال أوسٌ: «**مَن غَسَّلَ واغتَسَلَ يَومَ الجُمُعةِ، وبَكَّرَ وابتَكَرَ، ومَشى ولم يَركَبْ**»، ومشى ولم يركب، هذا إذا كان الجامع قريبًا لا يشق عليه المشي، أما إذا شق عليه المشي لبعد الجامع أو لثقل جسمه أو كبر سنه أو حرارة الجو ونحو ذلك لا بأس أن يركب، لكن المشي عظيم الشأن، ودنى من الإمام يعني قرب، وقد جاء وهذا من خصائص يوم الجمعة أن أهل الجنة يوم القيامة في يوم المزيد الذي يوافق يوم الجمعة دنوهم من الله بحسب دنوهم يوم الجمعة من الخطيب، وكم نفرط في هذا؟ لهذا عبدالله بن مسعود ﷺ لما دخل المسجد وجد أمامه ثلاثة بكروا قبله يوم الجمعة، حس في خاطره شيء، ثم قال: «**رابع أربعة؟! وما رابع أربعة ببعيد**»، ثم ساق حديث النبي ﷺ: «**أن أهل الإيمان في الجنة قربهم من الله بحسب قربهم من الخطيب**»[1] فلينافس أهل الإيمان في ذلك وليبكروا، قال: «**ودَنَا مِنَ الإمامِ واستَمَعَ** -يعني إذا خطب- **ولم يَلْغُ**» بكلام ولو بأمر معروف أو نهي عن منكر أو تسبيح أو تهليل أو تشميت عاطسٍ أو رد سلام، «**كان له بكلِّ خُطوةٍ عمَلُ سَنَةٍ؛ أجْرُ صِيامِها وقِيامِها**»[2] بالله عليكم مر بكم حديث أعظم من هذا؟ ما نعلم في أحاديث فضائل الأعمال أعظم من هذا الحديث أبدًا، حتى قيام ليلة القدر هذا أعظم منه، تأمل كل خطوة تخطوها

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٤)، والطبراني (١٠/ ٩٦) (١٠٠١٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٩٩٥) عن عَلقَمةَ بنِ قَيسٍ قال: «رُحْتُ معَ عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ ﷺ إلى جمُعةٍ، فوجَدَ ثلاثةً قد سَبَقوه، فقال :رابعُ أربعةٍ، وما رابعُ أربعةٍ ببعيدٍ. ثم قال: إنِّي سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: إنَّ الناسَ يَجلِسونَ يومَ القيامةِ منَ اللهِ على قَدْرِ رَواحِهم إلى الجمُعةِ، الأولُ، ثم الثاني، ثم الثالثُ، ثم الرابعُ، ثم قال وما أربعُ أربعةٍ ببعيدٍ»، والحديث حسن إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج زاد المعاد (١/ ٣٩٦)، ولكن ضعفه الألباني في ضعيف الترغيب (٤٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٩٦)، والنسائي (١٣٨١)، وابن ماجه (١٠٨٧)، وأحمد (١٦٩٦٣)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٦٤٠٥).

للجامع لك عند الله أجر سنة بهذه الخطوة صيام وقيام، فمن كان بيته بعيد عن الجامع، يمكن يمشي خمسمائة خطوة، ألف خطوة أو أكثر، كل خطوة بأجر سنة صيام وقيام، الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وصححه جمع من أهل العلم، صححه الحاكم وابن خزيمة وابن حبان، فهو حديث صحيح يمكن بعضنا يستمر بأحاديث فيها فضائل لكنها ضعيفة، لا هذا حديث صحيح صحيح، فنحرص على هذه الفضائل العظيمة والأجور الكبيرة.

قال ﷺ: **(وَيُبَكِّرَ إِلَيْهَا، فَإِنْ جَاءَ، وَالإِمَامُ يَخْطُبُ، لَمْ يَجْلِسْ، حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ يُوْجِزُ فِيْهِمَا)** لأن النبي ﷺ قطع الخطبة لما دخل سليك الغطفاني وجلس، وأمره أن يقوم فيصلي ركعتين[1]، وهذا يدل على آكدية ركعتي تحية المسجد، وأنه لا يجلس المسلم في أي ساعة من ليل ونهار دخل المسجد إلا وقد صلاهما لكنه يوجز فيما يعني يخففهما، قال ﷺ: **(وَلا يَجُوْزُ الكَلامُ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ، إِلاَّ الإِمَامِ أَوْ مَنْ كَلَّمَهُ الإِمَام)** وهذه من خصائص يوم الجمعة؛ لأن الشارع أمر بالإنصات والاستماع للخطبة، ومن ثم فلا يجوز للمسلم أن يتكلم حتى بأمر معروف، قال: **«من قال لصاحبه والإمام يخطب: انصت، فقد لغى»**[2] ومن لغى فلا جمعة له، ومثله وشبهه بالحمار الذي يحمل أسفارًا، الذي يقول لصاحبه أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب مثله كمثل الحمار يحمل أسفارًا، فينصت ولا يشمت عاطسًا ولا يرد سلامًا ولا يشتغل

---

(١) أخرجه البخاري (٩٣٠) بنحوه، ومسلم (٨٧٥) عن جابر بن عبدالله ﷺ أنه قال: «جاءَ سُلَيْكٌ الغَطَفانِيُّ يَومَ الجُمُعَةِ، ورَسولُ اللهِ ﷺ قاعِدٌ علَى المِنْبَرِ، فَقَعَدَ سُلَيْكٌ قَبْلَ أنْ يُصَلِّيَ، فقالَ له النبيُّ ﷺ: أرَكَعْتَ رَكْعَتَيْنِ؟ قالَ: لا، قالَ: قُمْ فارْكَعْهُما».

(٢) أخرجه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١)، وأبو داود (١١١٢)، والترمذي (٥١٢)، والنسائي (١٤٠١)، وابن ماجه (١١١٠) باختلاف يسير، وأحمد (٧٣٣٢) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إذا قُلْتَ لِصاحِبِك يَوْمَ الـجُمُعةِ والإمامُ يَـخْطُبُ :أَنْصِتْ؛ فقد لَغَيْتَ».

بغير الإنصات والاستماع، وهذا أيضًا حث وتحفيز للإمام أن يعتني بهذه العقول التي أُمرت بالإنصات وعدم الاشتغال حتى بالحصى وفرش المسجد والشماغ والجوال والبشت أو غيره، كل هذا يعرض عنه، لا ينشغل لا بيد ولا لسان ولا بالتفات، ينصت وقلبه كله متجه لهذا الإمام، قال: (**إِلاَّ الإِمَامِ**) فإن للإمام أن يكلم مثل ما كلم النبي سليك الغطفاني، قال: قم فصلِ، ومثل ما كلم عمر عثمان لما دخل وأنكر عليه التأخر، ومثل تكليم النبي ﷺ لمن دخل وتخطى رقاب الناس، قال: «**اجلِسْ، فقد آذَيتَ وآنَيتَ**»[1] ومثل من دخل وشكى للنبي ﷺ القحط والجذب فقال: استسق لنا فاستسقى النبي ﷺ وهو على المنبر ولم ينزل إلا وقد نزل المطر، وفي الجمعة التي بعدها جاء وشكى إليه، فدل على أن الإمام له أن يكلم.

نستعرض استعراضًا يسيرًا أبرز خصال أو خصائص يوم الجمعة مما لم يذكره المؤلف، مما لم يذكره المؤلف وهو من أعظم الخصائص والاختصاص والمميزات، قراءة سورة السجدة والإنسان في فجرها، وذلك لما تضمنتاه هاتان الصورتان من بيان ما كان وما يكون في يوم الجمعة، فإن فيها ذكر الخلق والمعاد وحشر العباد، فكان في قراءتها في فجر يوم الجمعة تذكير للأمة بما كان وما يكون، ما كان من خلق آدم وما يكون من الحشر ويوم المعاد، ومن الأئمة من لا يقرأها البتة، وهذا لا شك ترك للسنة، ومنهم من يقرأ سورة السجدة ويقسمها بين الركعتين وهذا خلاف السنة، ومنهم من لا يقرأهما ويقرأ سورة فيها سجدة، وهذا من الجهل نبه عليه شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم أن هذا من الجهل، يحسب أن المراد السجدة وليس هذا بمراد، السجدة جاءت تبعًا، المقصود هو ما تضمنته هاتان السورتان فالسجدة جاءت تبعًا، ومن ثم ليس من السنة أن يقرأ في فجر الجمعة سورة فيها سجدة ليعوض عن هاتين السورتين، كذلك من أعظم خصائص يوم الجمعة صلاة الجمعة التي هي أعظم مجمع يجتمع

(١) أخرجه ابن ماجه (١١١٥)، وعبد الرزاق في المصنف (٣/ ٢٤٠)، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة (٩٢٣).

الناس فيه، كذلك السواك في يوم الجمعة له خاصية وفضيلة وميزة، والمسلم مأمور بالسواك عند كل وضوء وعند كل صلاة، كذلك الاشتغال بالصلاة حتى يخرج الإمام والذكر، ولهذا جاء في الأحاديث من الفضائل المرتبة على يوم الجمعة وأن له أجر ما بين الجمعتين وزيادة إذا اشتغل بالتبكير والصلاة والذكر حتى يخرج الإمام، كذلك الإنصات للخطبة وقد مرت الإشارة إليه، كذلك قراءة سورة الكهف، وقد جاء في أحاديث أن من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة سطع له نور إلى عنان السماء، من أهل العلم من ضعفه ومنهم من حسنه، والصحيح أن هذا من فضائل الأعمال ولا ينبغي للعبد أن يتركه سواءً كان الحديث حسنًا أو ضعيفًا، موقوفًا أو مرفوعًا، من خصائص يوم الجمعة أن الصلاة في وقت الزوال أو قبيل الزوال لا يكره بخلاف سائر الأيام؛ «**فإنَّ جهنَّمَ تُسَجَّرُ إلَّا يومَ الجُمعةِ**»[1] وهذه من خصائصها وفضائلها، ومن خصائص يوم الجمعة استحباب الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة وليلة الجمعة؛ لأمره ﷺ بذلك وترغيبه فيه وأمره على وجه الخصوص الصلاة من ليلة الجمعة وإخباره أنها تُعرض عليه ﷺ، قال: «**إن من خير أيامكم يوم الجمعة فأكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فإن صلاتكم معروضة عليّ، قالوا: كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت يعني بليت؟ قال: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء**»[2]، كذلك من خصائص يوم الجمعة أن السنة أن يقرأ الإمام في صلاة الجمعة بصورتي الجمعة والمنافقين أو

---

(١) أخرجه أبو داود (١٠٨٣) واللفظ له، والطبراني في الأوسط (٧/ ٣٥٨) باختلاف يسير، والبيهقي في المعرفة (٣/ ٤٣٨) واللفظ له، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٨٤٩).

(٢) أخرجه النسائي (١٣٧٣) عن أوس بن أبي أوس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إنَّ من أفضَلِ أيَّامِكُم يومَ الجُمُعةِ، فيهِ خُلِقَ آدمُ عليهِ السَّلامُ وفيهِ قُبِضَ وفيهِ النَّفخةُ وفيهِ الصَّعقةُ فأكْثِروا عليَّ منَ الصَّلاةِ فإنَّ صلاتَكُم معروضةٌ عليَّ قالوا يا رسولَ اللهِ وَكَيفَ تُعرَضُ صلاتُنا عليكَ وقد أرِمتَ أي يقولونَ: قد بَليتَ – قالَ: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ، قد حرَّمَ علَى الأرضِ أن تأكلَ أجسادَ الأنبياءِ»، وصححه الألباني في صحيح النسائي (١٣٧٣).

سبح والغاشية أو الجمعة والغاشية[١]، كل هذه السنن وردت عنه ﷺ، ومن خصاص يوم الجمعة أنه يوم عيد، ولهذا لا يُسن صيامه ويكره إفراده بالصيام، ومن خصائصه لبس أحسن الثياب ومر استحباب تجمير المسجد، ومن خصائصه عدم جواز السفر بعد دخول الوقت لمن تلزمه، ومن خصائصه أن أجر الماشي إلى الصلاة له بكل خطوة أجر سنة صيامها وقيامها، ومن خصائص يوم الجمعة تكفير السيئات، ومن خصائص أن فيه ساعة إجابة، ابن حجر يقول: تتبعت فألفيتها أربعين أمليتها في شرح البخاري، العلامة ابن القيم في زاد المعاد ذكر فيها اثني عشر قولًا، وذكر أدلة كل قول ثم قال: والراجح أنها إحدى ساعتين، إما ساعة الصلاة من حين ما يدخل الإمام حتى تُقضى الصلاة أو آخر ساعة وهو آكدها، ولهذا نقول: العبد الموفق ما يفرط في يوم الجمعة؛ لأن من الأقوال أنها قبل الإشراق هذه الساعة، لكنا نقول: من يوم الجمعة كل ما أفقت وانتبهت فصلي على النبي ﷺ وادعُ، لكن لا تُغلب على دعوة في وقت الصلاة، وتأمينًا على دعاء الإمام، والدعاء بين الخطبتين، والدعاء إذا اقيمت الصلاة، والدعاء في الصلاة، ثم آخر ساعة من الجمعة وهو آكدها؛ لأنه ﷺ قال: «يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة -هذا حديث صحيح رواه أبو داود- فيه ساعة لا يرد فيها الدعاء، فالتمسوها آخر ساعة من العصر»[٢] فهذا الحديث فيه تأكيد على أنها ساعة العصر وأن ساعات الجمعة ثنتي عشرة ساعة وهي مما يقارب الساعات الزمنية المعروفة اليوم، ومن

---

(١) أخرجه مسلم (٨٧٨)، وأبو داود (١١٢٢)، والترمذي (٥٣٣)، وأحمد (١٨٣٨٣) باختلاف يسير، والنسائي (١٥٩٠) عن النعمان بن بشير ﷺ أنه قال: «كانَ رسولُ اللهِ يقرأُ في الجمعةِ والعيدِ بِـ "سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى"، وَ "هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ"، وإذا اجتمعَ الجمعةُ والعيدُ في يَومٍ قرأَ بِهِما»، والحديث بهذا اللفظ صححه الألباني في صحيح النسائي (١٥٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٠٤٨) عن جابر بن عبدالله ﷺ أن النبي ﷺ قال: «يومُ الجمعةِ ثِنتا عشرةَ -يريدُ- ساعةً لا يوجَدُ مسلِمٌ يسألُ اللهَ ﷻ شيئًا إلَّا آتاهُ اللهُ ﷻ فالتمِسوها آخرَ ساعةٍ بعدَ العصرِ»، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (١٠٤٨).

خصائصها التفرغ للعبادة، يقول ابن القيم ﷺ: إن الله اختص لكل أمة يومًا تتفرغ فيه للعبادة وتخفف من أشغال الدنيا، فاختص لهذه الأمة يوم الجمعة، الذي يتأمل أحوال الناس اليوم يجد العجب العجاب، إما نوم في أول النهار حتى قبيل دخول الخطيب وإما أسفار وإما كشتات وطلعات برية فكأن يوم الجمعة ربما أضعف من غيره بل ربما -نسأل الله السلامة والعافية- أنه يفتتح يومها بالتفريط في صلاة الفجر فلا يشهدها مع المسلمين وربما لا يصليها في وقتها، هذه كبيرة من كبائر الذنوب، إذا فوت صلاة الفجر وطلعت الشمس ولم يصلي، نقول: كبيرة من كبائر الذنوب، فإذا كان ابن القيم يقول: إن الله اختص لكل ملة يومًا من أيام الأسبوع يتفرغون فيه للعبادة ويتقللون فيه من الدنيا، فكيف يكون حال بعض المسلمين اليوم من الزهادة في الخير وعدم الجد في الطاعة والقربة، وهذا اليوم العظيم الذي هو أفضل أيام الأسبوع وفيه هذه النصوص العظيمة جدير بالعناية، من ليلة الجمعة أن تنام مبكرًا لتصحو مبكرًا فتصلي الفجر مع جماعة المسلمين ثم إذا شئت أن تأخذ قسطًا من النوم ثانيةً تقوم تدرك الجمعة وصلاتها، كذلك مضاعفة الصدقة فيه، ونقل ابن القيم عن شيخه أنه ما كان يترك الصدقة مهما كانت يسيرة في يوم الجمعة، وأنه يوم يتجلى الله فيه لعباده، وأنه الشاهد في سورة البروج، وأنه اليوم الذي تفزع فيه الخلائق إلا الثقلين، وأنه اليوم الذي ادخره الله لهذه الأمة وأضل عنه أهل الكتاب، وأنه خيرة الله من أيام الأسبوع وأن فيه كراهة إفراده بالصوم، وأنه يوم اجتماع الناس وتذكيرهم بالمبدأ والمعاد، وأعظم ما يعين على هذه الفضائل التبكير والتعجيل في الذهاب للمسجد يوم الجمعة، فإن من بكّر حصّل أجورًا عظيمة من الذكر والصلاة والدعاء، هل ليوم الجمعة راتبة؟ نقول: ليس لها راتبة، إذا دخل المسجد يصلي تحية المسجد ويصلي ما شاء الله، وأما بعد الصلاة فقد جاء عنه ﷺ صلاة أربع

ركعات، وركعتان[١]، شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم يرجحون أنه إن صلاها في المسجد صلى أربعًا، وإن صلاها في البيت صلاها ركعتان.

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده أن يجود علينا وأن يوفقنا لما يحب ويرضى وأن يجعلنا ممن يغتنم هذه الفرص، هذا يوم الجمعة يتكرر خمسين يوم في السنة، لا أعلم سببًا لزهادة الناس فيه إلا تكراره، يوم عرفة نجد الأمة كلها تحرص عليه، يوم الجمعة أفضل عند بعض أهل العلم من يوم عرفة، وهذه فضائل عظيمة وردت فيه ولم ترد في غيره، في زهد فيه بسبب أنه متكرر، عندنا خمسين جمعة في السنة، نقول: تكراره هذا فتح من الله وتوفيق للعباد أن يغتنموا ويزيدوا من أعمالهم الصالحات، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وأخذ بنواصينا جميعًا للبر والتقوى ورزقنا الفقه في الدين، إنه قريب مجيب ودود، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) حديث الأربع ركعات أخرجه مسلم (٨٨١) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «مَن كانَ مِنكُم مُصَلِّيًا بَعْدَ الجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أرْبَعًا»، وحديث الركعتين أخرجه البخاري (٩٣٧) عن عبدالله بن عمر ﷺ أنه قال: «كانَ ﷺ لا يُصَلِّي بَعْدَ الجُمُعَةِ حتَّى يَنْصَرِفَ، فيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ».

[الدَّرْسُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ]

[كِتَابُ الصَّلَاةِ]

[بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الرابع والثلاثون من دروس شرح عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﷺ» قد وصلنا إلى باب صلاة العيدين وهو آخر أبواب كتاب الصلاة.

قال ﷺ: (**بَابُ صَلَاةِ الْعِيْدَيْنِ**) العيدين واحدها عيد، والعيد في لغة العرب اسم لما يعود ويتكرر مرةً بعد أخرى، وما يُعتاد مجيئه وقصده من زمان ومكان، ثم أصبح علمًا على العيد اليوم المخصوص لعوده في السنة مرتين، ويطلق العيد في الشرع على يوم الفطر ويوم الأضحى والجمعة عيد الأسبوع، ومشروعية صلاة العيد ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله جل شأنه: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ ﴾ [الكوثر]، قد ذكر جمع من المفسرين أن المراد بها صلاة العيد، وأما السنة فمستفيضة بذلك، مداومته ﷺ والخلفاء من بعده على إقامة صلاة العيد، وكذلك الإجماع حكاه ابن حزم وغيره، ومناسبة ذكر صلاة العيدين عقب صلاة الجمعة ظاهرة، وهي أن هاتين الصلاتين تؤديان بجمع عظيم، ويجهر فيهما بالقراءة ويشترط لكل منهما ما يشترط للآخر، وتجب صلاة العيد على قولٍ، على من تجب عليه الجمعة، وأعياد أهل الإسلام أعياد مباركة مرتبطة بعبادات جليلة، عيد الفطر يأتي عقب صيام رمضان وقيامه وما امتن الله فيه على عباده بإدراك هذا الموسم العظيم، وعيد الأضحى يأتي أيضًا عقب العشر المباركة العشر الأُول من ذي الحجة وما فيها من أعمال

صالحة وقربات وأعظمها حج بيته والوقوف على صعيد عرفات، وعيد الأسبوع عيد الجمعة في أفضل أيام الأسبوع اجتماع على طاعة وقربة، ولهذا جاء في الحديث حديث عقبة بن عامر ﷺ مرفوعًا: «**يومُ عرفةَ ويومُ النَّحرِ وأيَّامُ التَّشريقِ عيدُنا أهلَ الإسلامِ، وهي أيَّامُ أكلٍ وشربٍ**»[1] [الحديث رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بسند حسن]، وأما أعياد الكفار فهي أعياد بدعية شركية، ولهذا لا يجوز لأهل الإسلام أن يشاركوهم فيها ولو بالتهنئة، قال العلامة ابن القيم ﷺ: أما التهنئة بشعائر الكفر المختصة بهم فحرام بالاتفاق مثل أن يهنئهم بأعيادهم وصومهم، فيقول مثلًا: عيدك مبارك ونحوه، فهذا إن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات وهو بمنزلة أن يهنئه بسجوده للصليب بل أعظم إثمًا عند الله وأشد مقتًا من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس وارتكاب الفرج الحرام ونحوه، وإنما كانت تهنئة الكفار بأعيادهم حرامًا بل بهذه المثابة التي ذكرها العلامة ابن القيم؛ لأن في ذلك إقرارًا لما هم عليه من شعائر الكفر ورضًى به، ومن ثم فإنه لا يجوز للمسلم أن يشارك الكفار ولو بالتهنئة مجاملة أو توددًا أو حياءً أو لغير ذلك من الأسباب، بل لا يجيب دعوتهم فإن إجابة دعوتهم لهذه الأعياد البدعية محرمة.

قال ﷺ: (**وَهِيَ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ**) هذا مذهب الحنابلة ﷺ، وذهبت المالكية والشافعية إلى أنها سنة، وذهبت الحنفية واختار ذلك شيخ الإسلام أنها فرض على الأعيان، استدل الموجبون لها على الكفاية بفعله ﷺ والخلفاء من بعده وأنهم كانوا يداومون عليها ولا يتركونها، وبأنها إذا تركها أهل بلد قوتلوا عليها، ولأنها من أعلام الدين الظاهرة، نقول: وهذا يصلح دليلًا أيضًا للقائلين بوجوبها وفرضيتها على الأعيان مع استدلالهم بحديث أم عطية ﷺ قالت: «**أمرنا النبي ﷺ أن نخرج العواتق والحيض وذوات خدور في العيدين**

(١) أخرجه أبو داود (٢٤١٩)، والترمذي (٧٧٣)، والنسائي (٣٠٠٤) واللفظ لهم، وأحمد (١٧٣٧٩) باختلاف يسير، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٤١٩).

يشهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزل الحيض المصلى»[1] [الحديث متفق عليه]، قالوا: فهذا أمر للمرأة بالخروج لصلاة العيد، وهي التي لم تؤمر بصلاة جمعة ولا جماعة ومن ثم أمرها الشارع، أمر جميع فئات النساء، العواتق قالوا: جمع عاتق وهي التي قاربت البلوغ، وذوات الخدور: اللاتي يكن في آخر البيوت لا يطلع عليهن أحد إلا أهل البيت، حتى الجيران ونحوهم لا يطلعون عليهن، وهذا كان صنيع أهل الإسلام في قرون طويلة متطاولة، كانت الفتاة إذا قاربت البلوغ تجلس في خدر في آخر البيت لا تطلع على كل من جاء وذهب، ولم تكن خرّاجة ولّاجة كما عليه كثير من نساء العصر اليوم، فأمر ﷺ بإخراجهن بل أمر بإخراج الحيض وهن لا يصلين لكنه علل خروجهن بأن يشهدن الخير أي التذكير والموعظة ودعوة المسلمين، فإذا أُمرت النساء بالخروج كان ذلك للرجال من باب أولى وأحرى، وقد قال بعض أهل العلم بوجوبها على النساء، والظاهر عدم الوجوب لكنه متأكد جدًا، أما الرجال فالظاهر والعلم عند الله تعالى وجوبها على الأعيان وأنه لا يجوز للمسلم أن يتأخر عنها إلا لعذر.

قال ﷺ: **(إِذَا قَامَ بِهَا أَرْبَعُوْنَ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ، سَقَطَتْ عَنْ سَائِرِهِمْ)** هذا بناءً على المشهور في المذهب أنها فرض كفاية، ونص على الأربعين كما سبق أنهم يشترطون الأربعين في حضور الجمعة وكذلك العيد، وسبق الخلاف في الجمعة وأن الصحيح أنه لا يشترط حضور الأربعين.

قال ﷺ: **(وَوَقْتُهَا: مِنِ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ)** أي بعد انتهاء وقت النهي، فإذا ارتفعت الشمس قيد رمح وهو ما يقارب ربع ساعة تقريبًا فقد بدأ وقت صلاة العيد **(إِلَى**

---

(١) أخرجه مسلم (٨٨٣) عن أم عطية نسيبة بنت كعب ﷺ قالت: «أَمَرَنَا رَسولُ الله ﷺ، أَنْ نُخْرِجَهُنَّ في الفِطْرِ وَالأَضْحَى، العَوَاتِقَ، وَالْحُيَّضَ، وَذَوَاتِ الخُدُورِ، فأمَّا الحُيَّضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ، وَيَشْهَدْنَ الخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، قُلتُ: يا رَسولَ الله، إحْدَانَا لا يَكونُ لَهَا جِلْبَابٌ، قالَ: لِتُلْبِسْهَا أُخْتُهَا مِن جِلْبَابِهَا».

الزَّوَالِ) إلى أن تزول الشمس عن كبد السماء ويدخل وقت الظهر، ويدل على ذلك أنه غُبِّي على الصحابة ﷺ سنة من السنين فلم يعلموا عن العيد إلا بعد الزوال، جاء في حديث أبي عمير بن أنس عن عمومة له من الأنصار، قال: **«غُمَّ علينا هلالُ شَوَّالٍ؛ فأصبَحْنا صِيامًا، فجاءَ مَرْكَبٌ مِن آخِرِ النَّهارِ فشَهِدوا عندَ رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُم رأوُا الهِلالَ بالأمسِ؛ فأمَرَ النَّاسَ أنْ يُفْطِروا مِن يومِهِم، وأنْ يَخرُجوا لعيدِهِم مِنَ الغَدِ»**[1] [الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارقطني وحسنه] ففي هذا الحديث أخبر ﷺ أنهم جاءهم من يخبرهم بالعيد وقد كانوا صيامًا في اليوم المكمل لرمضان يوم الثلاثين، لكن لما جاء من يخبرهم أنهم رأوا الهلال من البارحة أمر النبي ﷺ الصحابة أن يفطروا وأمرهم أن يخرجوا ليصلوا العيد من غدٍ، فدل على أنها لا تصلى بعد زوال الشمس.

قال ﷺ: **(وَالسُّنَّةُ فِعْلُهَا فِي الْمُصَلَّى)** لفعله ﷺ وكذلك الصحابة والخلفاء، وفي الصحيح من حديث أبي سعيد قال: **«كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يَخْرُجُ يَومَ الفِطْرِ والأضْحَى إلى المُصَلَّى»**[2] [متفق عليه] وكذلك الخلفاء من بعده، لكنه قد تدعو الحاجة إلى الصلاة في المساجد أو في الجوامع كمطر أو مشقة في الخروج لا سيما على كبار السن والعجزة ونحوهم فلا حرج حينئذ، وقد جاء في الصحيح: **«أن عليًا ﷺ أمر من يصلي بضعفة الناس، استخلف من يصلي بضعفة الناس في المسجد»**[3] لكن الحنابلة ﷺ يرون كراهة صلاة العيد في الجامع بلا عذر، ويستثنون من ذلك مكة المشرفة؛ فإن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة خارجه لأن

---

(١) أخرجه الشوكاني وصححه في السيل الجرار (١/ ٢٩١)، وأيضًا صححه الألباني في إرواء الغليل (٦٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩٥٦)، ومسلم (٨٨٩) باختلاف يسير.

(٣) أخرجه النووي وصحح إسناده في خلاصة الأحكام (٢/ ٨٢٥) «أنَّ عليًّا ﷺ استخلفَ أبا مسعودٍ الأنصارِيَّ ﷺ ليصلِّي بضعَفَةِ النَّاسِ في المسجِدِ»، وأيضًا صحح إسناده القسطلاني في إرشاد الساري (٢/ ٢٠٩).

فيها القرب من الكعبة وتحصيل فضيلة البقعة وشرفها، وفعل السلف والخلف وتتابع العصور على ذلك، ولأنه يصعب الخروج في مكة إذ هي كما لا يخفى جبال وأودية.

قال ﷺ: **(وَتَعْجِيْلُ الأضحى)** يعني والسنة تعجيل الأضحى بأن يصليها عقب انتهاء وقت النهي مباشرة، جاء في السنة أنها تُصلي عند ارتفاع الشمس قدر ميل، وصلاة عيد الفطر نحو الميلين، قال ﷺ: **(وَتَأْخِيْرُ الْفِطْرِ)** إذن السنة أن يعجل صلاة الأضحى لفعله ﷺ، فإنه كان يعجل صلاة عيد الأضحى ليتسع الوقت للذبح، ولأنه لا يطعم حتى يصلي صلاة العيد، ولأنه لا يجوز أن يذبح قبل صلاة العيد، وأما عيد الفطر فإن السنة تأخير الصلاة نحو الميلين يعني ضعف صلاة الأضحى، فإذا كان يؤخر صلاة الأضحى نحو ربع ساعة فإنه يزيدها إلى نصف ليتسع وقت إخراج زكاة الفطر، فإن السنة في إخراج زكاة الفطر أن تكون عقب صلاة الفجر من يوم العيد، هذا هو أفضل وقت لإخراج زكاة الفطر، وإن كان كثير من الناس اليوم يخرجونها من الليل أو قبل العيد بيوم أو يومين لكن يبقى ثمة من يحافظ على هذه السنة بأن يعرف بيوت محتاجة، فإذا صلى الفجر دفع إليهم زكاة فطره ثم توجه للصلاة، إذن السنة أن يؤخر الفطر ويعجل صلاة الأضحى.

قال ﷺ: **(وَالإِفْطَارُ فِي الْفِطْرِ خَاصَّةً، قَبْلَ الصَّلاةِ، وَيُسَنُّ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَتَنَظَّفَ وَيَتَطَيَّبَ، فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلاةُ)** كما سبق في الجمعة، فيسن أن يغتسل وإن يتنظف بأخذ ما تدعو الحاجة إلى أخذه من شعر وظفر ويتطيب ويلبس أجمل ثيابه، قال ﷺ: **(فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلاةُ تقَدَّمَ الإِمَامُ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ بِلا أذان وَلا إِقَامَةٍ)** هذه هي السنة، أن يأتي الإمام وقت الصلاة سواءً للجمعة أو للعيدين، وأن يتقدم فيصلي بهم ركعتين أي يقدموا صلاة العيد على الخطبتين بلا أذان ولا إقامة، فلا أذان لصلاة العيد ولا نداء **(يُكَبِّرُ فِي الأُوْلَى سَبْعًا بِتَكْبِيْرَةِ الإِحْرَامِ، وَفِي الثَّانِيَةِ خمسًا سِوَى تَكْبِيْرَةِ الْقِيَامِ)** هذه السنة وهي التكبيرات الزوائد، وقد جاءت السنة بأنه

يكبر ستًا في الركعة الأولى وفي الثانية خمسًا[١]، وجاء سبعًا في الأولى وخمسًا في الآخرة[٢] ولا إشكال في هذا، فالمذهب عند الحنابلة وبه قالت المالكية أنه يكبر ستًا في الأولى وخمسًا في الثانية، وعند الشافعية سبعٌ في الأولى وخمسٌ في الثانية، قال شيخ الإسلام ﷺ: وأما التكبير في الصلاة فيكبر المأموم تبعًا للإمام، وأكثر الصحابة ﷺ والأئمة يكبرون سبعًا في الأولى وخمسًا في الثانية، ومثل ذلك قال ابن القيم ﷺ في الزاد: وكان يبدأ بالصلاة قبل الخطبة فيصلي ركعتين يكبر في الأولى سبع تكبيرات متوالية بتكبيرة الافتتاح، ثم إذا أكمل الركعة وقام من السجود كبر خمسًا متوالية.

قال ﷺ: **(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيْرَةٍ)** هذه هي السنة **يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيْرَةٍ** كما يرفعها عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الرفع من الركوع وعند القيام من التشهد الأول، ويحمد الله ويصلي على النبي ﷺ بين كل تكبيرتين، هذه هي السنة ولم يرد عنه ﷺ أنه خص ذكرًا من سائر الأذكار، لكن جاء عن الصحابة ﷺ أنهم كانوا يهللون ويكبرون، جاء عن علقمة وابن مسعود ﷺ، فيقول **بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيْرَتَيْنِ**: الله أكبر كبيرًا والحمد لله كثيرًا وسبحان الله بكرة وأصيلًا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليمًا كثيرًا، جاء ذلك عن مسعود وغيره، وإن قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فلا حرج في ذلك كله، قال شيخ الإسلام: وأما بين التكبيرات فإنه يحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي ﷺ ويدعو بما شاء، هكذا روى نحو هذا العلماء عن عبد الله بن مسعود، وإن قال: سبحان الله والحمد لله

---

(١) أخرجه الشوكاني في نيل الأوطار (٣/ ٣٦٨) عن عليٍّ يُكبِّرُ في الفطرِ إحدى عشرةَ ستًّا في الأولى وخمسًا في الثانية وفي الأضحى ثلاثًا في الأولى، وثنتينِ في الثَّانيةِ، وقال: موقوف [وفيه] الحارث الأعور وهو ممن لا يحتج به.

(٢) أخرجه أبو داود (١١٥٠)، وابن ماجه (١٢٨٠)، وأحمد (٢٤٤٠٩) عن أم المؤمنين عائشة ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ: «كان يُكبِّرُ في العيدَينِ سَبعًا في الرَّكعةِ الأُولى، وخَمْسًا في الآخِرةِ، سِوى تكبيرتَيِ الرُّكوعِ»، والحديث حسنه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٢٤٤٠٩).

ولا إله إلا الله والله أكبر، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، اللهم اغفر لي وارحمني كان حسنًا، وإن قال الله أكبر كبيرًا والحمد لله كثيرًا وسبحان الله بكرةً وأصيلًا ونحو ذلك، وليس في شيء مؤقت عن النبي ﷺ والصحابة ﷺ.

قال ﷺ: (**ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُوْرَةً، يَجْهَرُ فِيْهِمَا بِالْقِرَاءَةِ**) إذن السنة في صلاة العيد أنه يجهر فيها بالقراءة ويقرأ بعد الفاتحة سورة سبح والغاشية كما كان هديه ﷺ في الجمعة وفي العيدين، وقد جاء في حديثٍ أنه اجتمع عيد وجمعة فقرأ ﷺ فيهما بهاتين السورتين، وجاء أيضًا أنه يقرأ غير هاتين السورتين، جاء في السنة أنه ﷺ قرأ قاف والقرآن المجيد في إحدى الركعتين وفي الأخرى اقتربت الساعة وانشق القمر[١]، على كلٍ السنة جاءت بهذا وهذا فينوع الخطيب.

قال ﷺ: (**فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ بِهِمْ خُطْبَتَيْنِ**) وسيأتي النص على الخطبتين أيضًا وهو المشهور في المذهب عند الحنابلة ﷺ، وقيل بأنه ليس لها إلا خطبة واحدة لكن الحنابلة ﷺ ينصون على أن لها خطبتان كخطبتي الجمعة، ويستدلون على ذلك بما رواه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: «**السنة أن يخطب الإمام في العيدين خطبتين يفصل بينهما بجلوس**»[٢] [رواه الشافعي]، وعبيد الله بن عبد الله هذا ابن عتبة أحد الفقهاء السبعة زمن التابعين، قالوا أيضًا: ولحديث جابر وفيه: «**خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ يومَ فطرٍ أو أضحى، فخطبَ قائمًا ثمَّ قعدَ قعدةً ثمَّ قامَ**»[٣] [رواه ابن ماجة لكن فيه ضعف]، قال شيخنا الشيخ العلامة ابن عثيمين ﷺ: ومن نظر في السنة المتفق عليها في الصحيحين وغيرهما تبين له أن النبي ﷺ لم يخطب إلا خطبة واحدة لكنه بعد

---

(١) أخرجه مسلم (٨٩١) عن أبي واقد الليثي ﷺ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ سَأَلَه: ما كانَ يَقْرَأُ به رَسولُ اللهِ ﷺ في الأضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقالَ: كانَ يَقْرَأُ فِيهِما بـ«ق وَالْقُرْآنِ المَجِيدِ»، وَ«اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ».

(٢) قاله الشافعي في الأم (١/ ٢٧٢).

(٣) أخرجه ابن ماجة (١٢٨٩)، وقال عنه الألباني في ضعيف ابن ماجة (٢٣٥): منكر سندًا ومتنًا والمحفوظ أن ذلك في خطبة الجمعة.

أن أنهى الخطبة الأولى توجه إلى النساء ووعظهن، فإن جعلنا هذا أصلًا في مشروعية الخطبتين فمحتمل، مع أنه لا يصح؛ لأنه نزل إلى النساء وخطبهن لعدم وصول الخطبة إليهن، إذن شيخنا يقول: إنه لا يثبت ذلك أي الخطبة الثانية، لكنا نقول: ما دام هو المشهور في المذهب والوزارة تؤكد عليه، فإنه ينبغي للأئمة التقيد بذلك وعدم الاختلاف فيه بأن يخطب خطبتين لكن الخطبة الثانية تكون قصيرة ويختمها بالدعاء.

قال ﷺ: **(فَإِنَ كَانَ فِطْرًا، حَضَّهُمْ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَبَيّنَ لَهُمْ حُكْمَهَا)** الأولى أن تكون خطبة الصدقة أي صدقة الفطر وبيان أحكامها في آخر جمعة في شهر رمضان في العشر الأواخر منه؛ لأن هذا وقت إخراج، فإن الناس يخرجون من قبل العيد بيومين وربما ليلة العيد، فتأخيرها إلى صلاة العيد فيه تفويت، نعم يمكن أن يشير اشارة إلى جملة يسيرة من أحكامها ويؤكد على أن من لم يخرجها إلى الآن يخرجها لكن لا ينبغي أن تؤخر عن وقت الحاجة، فوقت الحاجة في آخر العشر.

قال ﷺ: **(وَإِنْ كَانَ أَضْحَى، بَيَّنَ لَهُمْ حُكْمَ الأُضْحِيَّةِ)** كذلك نقول: حكم الاضحية ينبغي أن يبينه الخطيب في خطبة الجمعة في العشر الأُول من ذي الحجة؛ لأن كثيرًا من الناس يشتري الأضحية قبل العيد فناسب أن يبين لهم أحكامها وما يمتنعون عنه من أخذ شعر وظفر إذا هلَّ هلال ذي الحجة ويبين لهم أهم الأحكام، لكن في خطبة العيد يذكر أبرزها أيضًا ويشير إليها إشارة لكن لا تكون خطبته كلها في الأضحية، خطبة العيد للإمام الحصيف الحكيم خطبة عظيمة يختار فيها موضوعًا وقضية كبرى من القضايا التي تهم المسلمين ويخطب فيها، ويشير إلى الأضحية في الخطبة الثانية إشارة يسيرة.

قال ﷺ: **(وَالتَّكْبِيْرَاتُ الزَّوَائِدُ، وَالخُطْبَتَانِ سُنَّةٌ)** التكبيرات الزوائد بعد تكبيرة الإحرام وبعد تكبيرة القيام من الركعة الأولى سنة، ومن ثم فلو فاتته فلا يقضيها، لو نسيها لا يقضيها،

إذا جاء والإمام قد كبر بعض التكبيرات فإنه يكبر ويتابعه فيما بقي ولا يقضي ما فات، وإذا جاء وقد فرغ الإمام من التكبيرات كلها وشرع في القراءة فإنه يكبر للإحرام وينصت، وكذلك قال ﷺ: **(وَالخُطْبَتَانِ سُنَّةٌ)** الظاهر وجوب الخطبتين، وأنه لا يجوز للإمام أن يتركهما لكن استدلوا ﷺ على عدم وجوبها بعدم وجوب الاستماع إليها، ولهذا قالوا: إنها سنة واستدلوا على ذلك بما جاء عن عطاء عن عبد الله بن السائب ﷺ قال: **«شهِدتُ العيدَ مع النَّبيِّ فلمَّا قضى الصلاةَ قال: إنَّا نخطُبُ فمَن أَحبَّ أن يَجلسَ للخُطبةِ فليجلسْ ومَن أحبَّ أنْ يذهبَ فليذهبْ»**[1] [رواه ابن ماجة وإسناده ثقات]، قالوا: ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها، لكن الصحيح أنه لا يلزم من عدم وجوب الحضور عدم وجوب الخطبة، لابد من الخطبة وينبغي للمسلم أن يحضرها وأن يستفيد من المواعظ، إذا كان النبي ﷺ أرشد حتى النساء الحيض أن يحضرن ويشهدن الخير ودعوة المسلمين فينبغي للرجل إذا حضر أن يستمع الخطبة وأن يستفيد منها وأن يؤمن على دعاء الإمام لعل الله أن يشمله بهذه الرحمات والمغفرة.

قال ﷺ: **(وَلا يَتَنَفَّلُ قَبْلَ صَلاةِ الْعَيْدِ، وَلا بَعْدَهَا فِيْ مَوْضِعِهَا)** لأنه لم يرد عنه ﷺ أنه تنفل في المصلى لا قبل الصلاة ولا بعدها، قال ابن عباس ﷺ: «خرج النبي ﷺ يوم العيد فصلى ركعتين لم يصلي قبلهما ولا بعدهما»[2] [الحديث متفق عليه] إذن نقول: لا يُسن للعبد أن يصلي إلا تحية المسجد لا سيما إذا أقيمت في المسجد أو في الجامع، فإنه لا يجلس ولو دخل قبل طلوع الشمس حتى يصلي ركعتين، بل هذا الحكم شامل على الصحيح المصلى فإن المصلى يأخذ حكم المسجد فلا يجلس فيه إلا وقد صلى ركعتين، وإذا فرغ من الصلاة فإنه لا يتنفل في المصلى، إذا أراد أن يصلي صلاة الضحى أو يتنفل ما شاء فإنه يذهب إلى بيته ويصلي ما كتب الله له.

---

(١) أخرجه أبو داود (١١٥٥)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١١٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٩٦٤)، ومسلم (٨٨٤).

قال ﷺ: **(وَمَنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ قَبْلَ سَلامِهِ، أَتَمَّهَا عَلَى صِفَتِهَا)** من جاء والإمام في التشهد، فسلم الإمام فإنه يتمها على صفتها، بمعنى أنه يقوم فيصلي ركعتين ويأتي أيضًا بالتكبيرات الزوائد **(وَمَنْ فَاتَتْهُ فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ)** يعني لا يلزمه القضاء، بأن لم يصلِ مع الإمام ولم يأتِ للمسجد **(فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَحَبَّ، صَلاَّهَا تَطَوُّعًا، إِنْ شَاءَ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ أَرْبَعًا، وَإِنْ شَاءَ صَلاَّهَا عَلَى صِفَتِهَا)** من فاتته صلاة العيد أو فاته بعضها، قالوا: له القضاء في يومها قبل الزوال أو بعده على صفتها؛ لفعل أنسٍ وكسائر الصلوات، ولعموم حديث: **«مَن نَامَ عَنْ صَلاةٍ أو نَسِيَها فلْيُصَلِّها إذا ذَكَرَها»**[١] [الحديث رواه الإمام مسلم]، ولحديث: **«فما أدرَكْتُم فصَلُّوا، وما فاتَكُم فأَتِمُّوا»**[٢]، ولقول ابن مسعود ﷺ: **«مَن فاتهُ العيدُ فليُصلِّ أربعًا»**[٣] لكن الصحيح عند تأمل النصوص أن صلاة العيد لا يستحب قضاؤها لمن فاتته، وهو قول أبي حنيفة واختيار شيخ الإسلام ﷺ كما في الاختيارات، ومثله اختار ذلك شيخنا الشيخ العلامة ابن عثيمين ﷺ، قال: لأنها صلاة ذات اجتماع معين فلا تشرع إلا على هذا الوجه، يعني إما أن يأتي فيصلي مع المسلمين أو لا يصليها، قال: أنا أصلي نفل، نقول: صلِّ ما شئت لكن صلاة العيد لا تكون عيدًا إلا إذا صليتها مع المسلمين.

قال ﷺ: **(وَيُسْتَحَبُّ التَّكْبِيْرُ فِيْ لَيْلَتَيِ الْعِيْدَيْنِ، وَيُكَبِّرُ فِيْ الأضحى عَقِيْبَ الْفَرَائِضِ فِيْ الجَمَاعَةِ، مِنْ صَلاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيْقِ، وَصِفَةُ التَّكْبِيْرِ شَفْعًا: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، وَللهِ الحَمْدُ)** ختم ﷺ هذا الباب بالتبيين

---

(١) أخرجه مسلم (٦٨٠) بنحوه.

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٨)، ومسلم (٦٠٢)، وأبو داود (٥٧٢)، والترمذي (٣٢٧)، والنسائي (٨٦١)، وابن ماجه (٧٧٥)، وأحمد (٧٢٣٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥٨٥٠)، والطبراني (٩/ ٣٥٥) (٩٥٣٢) واللفظ لهما، والحديث قال عنه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ١٢١) أنه منقطع.

والإيضاح للتكبير المسنون ليلتي العيدين وأيام العشر وأيام التشريق، فذكر ﷺ أنه يكبر في ليلتي العيدين؛ لقول الله جل شأنه: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، قال ابن عباس ﷺ: «**حق على المسلمين إذا رأوا هلال شوال أن يكبروا**»، وكذلك في الأضحى فإنه يكبر في عشرها كلها وأيام التشريق، أما التكبير في أيام العشر فيدل عليه قول الله جل شأنه: ﴿وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ﴾ [الحج: ٢٨]، وأما في العشر ففي قوله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، فأمر جل شأنه بالذكر في العشر كلها وفي ليلتي العيدين وفي أيام التشريق، فدل ذلك على مشروعية التكبير، قال ابن هبيرة ﷺ: «**واتفقوا على أن التكبير في عيد النحر مسنون**»، والغريب أنه خرج لنا بعض طلاب العلم -عفا الله عنهم وهداهم- فزهدوا الناس في التكبير، وقال بعضهم: إنه لم يرد عنه ﷺ، مع أن الإمام أحمد ﷺ حكاه إجماعًا ونقله عن الفاروق عمر وعن علي وعن ابن مسعود وابن عباس ﷺ، وهذا إجماع سكوتي يعني جاء عن الصحابة ﷺ القول بالتكبير ولم يجيء عن غيرهم الإنكار أو المنع، فدل على أنه متواطئون متفقون على هذا التكبير وهو صريح الكتاب العزيز والسنة المطهرة، فإن النبي ﷺ أمر بالتكبير والتحميد والتهليل في العشر، وجاء التكبير عن الصحابة ﷺ فعلًا مشتهرًا حتى إن أبا هريرة وابن عمر ﷺ كانا يخرجان إلى السوق فيكبران فيكبر الناس بتكبيرهما كما رواه البخاري، فكيف يُنكر مثل هذا المشهور المشتهر عن الصحابة ﷺ، والتكبير في عيد النحر قسمان: تكبير مطلق يبتدئ من طلوع فجر اليوم الأول من ذي الحجة إلى نهاية أيام التشريق، من طلوع فجر اليوم الأول من شهر ذي الحجة وينتهي بنهاية اليوم الثالث عشر، وهذا تكبير مطلق في كل وقت وحين في المساجد والبيوت والأسواق والأعمال ونحوها، يجهر المسلم فيصيب السنة ويحيي ويصيب أجر التكبير وأجر إحياء السنة، وتكبيرٌ مقيدٌ أدبار الصلوات يكون من صلاة الفجر لغير الحاج يوم عرفة، من صلاة الفجر يوم عرفة لغير الحاج إلى عصر

آخر أيام التشريق، وأما الحاج فيكبر التكبير المقيد بعد صلاة الظهر من يوم النحر؛ لأنه قبل ذلك كان مشغولًا بالتلبية فوافته صلاة الظهر غالبًا وقد انتهى من التلبية، فإنه ينتهي من التلبية إذا رمى جمرة العقبة ويرميها غالبًا ضحى يوم النحر، قال: (**وَصِفَةُ التَّكْبِيْرِ شَفْعًا: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، وَللهِ الحَمْدُ**) فيكبر المسلم في بيته وفي مسجده وفي عمله ويجهر بالتكبير؛ ليحيي هذه السنة ويذكر بها عباد الله، هذه أهم المسائل التي ذكرها المؤلف ﷺ في باب صلاة العيدين.

أسأل ربنا ذا الجلال والإكرام الذي من علينا بالتمام أن يتقبل منا، اللهم يا حي يا قيوم كما مننت علينا بإكمال شرح كتاب الصلاة فمن علينا بإكمال ما بقي من هذا الكتاب، اللهم اجعل هذا العلم نافعًا مباركًا، اللهم ارزقنا جميعًا العلم النافع والعمل الصالح، اللهم اجعل ما تعلمناه وسمعناه وقلناه حجة لنا لا علينا، اللهم يا حي يا قيوم بارك لنا في أعمارنا وأوقاتنا، اللهم أصلح نياتنا وذرياتنا، اللهم اغفر ذنوبنا واستر عيوبنا، اللهم اجعلنا مباركين موفقين يا حي يا قيوم، اللهم ارزقنا العلم النافع والعمل الصالح، اللهم يا رب اختم بالسعادة آجالنا، اللهم اختم بالسعادة آجالنا، اللهم وفقنا لما تحب وترضى وخذ بنواصينا للبر والتقوى، اللهم صلِّ وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقك وأفضل أنبيائك ورسلك نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ]

[كِتَابُ الجَنَائِزِ]

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الخامس والثلاثون من دروس شرح عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﷺ»، كنا قد توقفنا في الثاني عشر من شعبان من العام المنصرم، واليوم نواصل الدرس في الثاني عشر من شهر الله المحرم من هذه السنة ألف وأربعمائة وأربعين من هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ومعنى ذلك أنَّا توقفنا خمسة أشهر ذهبت من أعمارنا، ونسأل الله أن يستعملنا وإياكم فيما يرضيه وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل ما ندرسه ونتعلمه حجة لنا لا حجة علينا، إنه قريب مجيب ودود.

بين يدي الدرس تنبيهٌ وحمدٌ وشكرٌ للمنعم المتفضل، الذي أنعم علينا في هذا الجامع المبارك بهذه الحلقات القرآنية التي كلها همة عالية علية، من أشياخها وأساتذتها وطلابها وطاقمها الإداري، همة في الدرس والحضور والإنجاز، في الصيف وفي الشتاء، في أيام الدراسة والإجازة، وقد كملت النعمة وتمت المنة الإلهية بافتتاح حلقة للكبار لنا معاشر الآباء معاشر الموظفين، هذه اللفتة المباركة من إخوتنا القائمين على هذه المدرسة -رفع الله قدرهم وعظم أجرهم- ينبغي أن نحمد الله عليها وأن نشكره وأن نغتنمها، فوالله إنها نعمة عظيمة ومنة إلهية كبيرة حينما تتوجه أيها الأب المبارك لبيت من بيوت الله، تدرس فيه كتاب الله وتتعلمه وتحفك الملائكة وتغشاك الرحمة وتنزل عليك السكينة ويذكرك الله فيمن عنده، كل

النصوص الواردة في فضل تعلم كتاب الله وتعليمه موجهة لك أيها الأب أيها الولي كما هي موجهة لابنك وموجهة لزوجك وبنتك، ومن ثم فالعناية بتعلم كتاب الله والاهتمام بذلك أمر ينبغي أن يشترك فيه أهل البيت كلهم وأن يفرحوا بذلك وأن يغتبطوا فينالون الأجر العظيم **«خيرُكم مَّنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعلَّمَهُ»**[1]، **«المَاهِرُ بالقُرْآنِ مع السَّفَرَةِ الكِرامِ البَرَرَةِ»**، ألا تريد أن تترقى أيها الأب المبارك من نيل أجرين إلى أن تكون بصحبة السفرة الكرام البررة؟ **«المَاهِرُ بالقُرْآنِ مع السَّفَرَةِ الكِرامِ البَرَرَةِ، والذي يَقْرَأُ القُرْآنَ ويَتَتَعْتَعُ فِيهِ، وهو عليه شاقٌّ، له أَجْرانِ»**[2] حباك ربك وأعطاك أجرين، أجر التلاوة وأجر المشقة والجهد، لكنه فضّل الماهر بالقرآن وجعله مع السفرة الكرام البررة، فجدوا واجتهدوا أيها الآباء الفضلاء وكونوا قدوة صالحة لأبنائكم، واغتنموا هذه النعمة لا سيما وشيخها شيخ من القراء المشاهير ممن يهتم البعيد من الحضور وثني الركبتين عنده، فكيف وقد أتاكم والدرس بعد المغرب كل يوم، فأسأل الله أن يعينني وإياكم على ذكره وشكره وحسن عبادته.

أيها الأخوة الأكارم توقفنا في آخر درسٍ عند آخر باب من أبواب الصلاة وهو باب صلاة العيدين، واليوم سنبدأ بكتاب الجنائز ولفت نظري أن المؤلف ﷺ وأجزل أجره وعظّم ثوابه قد صدّر كتاب الجنائز بما يُفعل بالميت بعد موته.

قال ﷺ:

كِتَابُ الجَنَائِزِ

وإذا تُيُقِّنَ مَوْتُهُ، غُمِّضَتْ عَيْنَاهُ، وَشُدَّ لَحَيَاهُ، وَجُعِلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْآةٌ أَوْ غَيْرُهَا.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٣٧)، ومسلم (٧٩٨).

هذا مهم لكن بين يدي هذا الباب وهذا الكتاب مسائل مهمة ومقدمة عظيمة النفع لكل مسلم فيما يسبق الموت من المرض والتمريض، وما يقال في ذلك من مسائل، ثم أيضًا ما يسبق الموت من الاحتضار، لم يذكره المؤلف فنذكره ثم نأتي إلى ما يُفعل بالميت عند تيقن موته وخروج روحه من جسده.

أولًا: قال ﷺ: **(كِتَابُ الجَنَائِزِ)** الجَنائز بفتح الجيم لا غير، وأما المفرد وهو الجِنَازَة فإنها تأتي بالكسر جِنَازَة وتأتي بالفتح جَنَازَة إلا أن الكسر أفصح كما قال ابن قتيبة وجماعة من أهل العلم، ومن أهل العلم من قال: إنها بالكسر اسم للنعش، وبالفتح: اسم للميت، ولا يُقال نعشٌ إلا إذا كان عليه ميت، وإنما يقال له إذا خلا من الميت سرير واشتقاق الجنائز من جَنَزَ إذا ستر، ومناسبة ذكر كتاب الجنائز عقب كتاب الصلاة أن أهم ما يُفعل بالميت الصلاة عليه، نعم يغسل ويكفن ويصلى عليه ويحمل ويدفن ويعزى فيه وهذه كلها تأتي تباعًا، لكن أهم ما يفعل بالميت بعد خروج روحه من جسده الصلاة عليه فناسب ذكر كتاب الجنائز عقب كتاب الصلاة.

ما هو الموت؟ الموت معروف، وهو مفارقة الروح للجسد وليس الموت بإفناء وإعدام، وإنما هو انتقال وتغير حال وفناءٌ للجسد دون الروح إلا ما استثني مما لا يفنى من عجب الذنب[1]، من المسائل المهمة التي ينبغي للعبد أن يفطن لها ويتفقه فيها وتكون على باله وعلى نفسه يذكرها صبحًا وعشيًا ذكر الموت، والاستعداد له بفعل الأوامر واجتناب المعاصي والتوبة والخروج من المظالم؛ لقوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: **«أكثِروا مِن ذِكْرِ هاذمِ**

(١) أخرجه البخاري (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥) عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْكُلُهُ التُّرابُ، إلَّا عَجْبَ الذَّنَبِ منه، خُلِقَ وفيهِ يُرَكَّبُ».

اللَّذَّاتِ»[١] هاذم بالذال المعجمة، أخرجه الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجة وابن حبان والحاكم وهو صحيح بشواهده، صححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي وحسنه الترمذي.

مسائل تتعلق بالمرض، قد يمرض المسلم فيئن أو يشكي، فما حكم الأنين؟ وهو الصوت الذي يخرج منه يعبر عن شكواه، قال أهل العلم: يُكره الأنين ما لم يغلبه، يعني إذا غلبه فلا كراهة لكن إذا كان يستطيع أن يكظمه ولا يُسمعه أحد من الناس فهو الأولى، قالوا: لأنه يترجم عن الشكوى، يعني هو عبارة عن التشكي والثواب في المصائب معلق على الصبر عليها، لكن الصحيح أن من شكى للناس وهو راضٍ بقضاء الله وقدره فإنه لا يأثم ولا يُعد هذا من الجزع في شيء لا سيما إذا سُئل، قد يسأله الطبيب، وقد يسأله القريب الحبيب الصاحب، يسأله عن حاله، لا حرج إذا ذكر شيئًا من مرضه لمن يعالجه أو لمن يهتم بتمريضه فلا حرج في ذلك، ومما يدل على ذلك ما ثبت في البخاري من قول النبي ﷺ: **«بَلْ أَنَا وا رَأْسَاهْ»**[٢] حينما دخل على أم المؤمنين عائشة وهي تشكي رأسها، قال: **«بَلْ أَنَا وا رَأْسَاهْ»**.

من المسائل أنه قد ينزل بالمسلم المرض ويشتد عليه شدة عظيمة، فهل له أن يتمنى الموت؟ نقول: نهى النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم عن تمني الموت ففي حديث أنس مرفوعًا: **«لا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ المَوْتَ لِضُرٍّ نَزَلَ به، فإنْ كانَ لا بُدَّ مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي ما كانَتِ الحَياةُ خَيْرًا لِي، وتَوَفَّنِي إذا كانَتِ الوَفاةُ خَيْرًا لِي»**[٣] [الحديث متفق عليه]، هل يُستثنى من ذلك

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٠٧)، والنسائي (٤/ ٤) مع اختلاف يسير عنده، وابن ماجه (٤٢٥٨)، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٣٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٧١)، ومسلم (٢٦٨٠)، وأبو داود (٣١٠٩)، والترمذي معلقًا بعد حديث (٩٧٠)، والنسائي (١٨٢٠)، وابن ماجه (٤٢٦٥)، وأحمد (١٢٠١٥).

شيء؟ هل يسوغ أن يطلب الموت أو يسأله في حالات؟ نقول: نعم، في حالتين ذكرها أهل العلم، أولاهما: إذا خشي الفتنة في نفسه في دينه؛ لقول الله تعالى عن مريم: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣]، ولقوله ﷺ: **«وإذا أردت بقومٍ فتنة فاقبضني إليك غير مفتون»**[١] [أخرجه الترمذي وصححه]، والحالة الثانية: سؤال الله الشهادة، فهو لا يسأل الموت لذات الموت وإنما يسأل هيئةً عظيمةً وحالةً منيفةً وهي أن يلقى الله تعالى شهيدًا، ففي الحديث: **«مَن سأَل اللهَ الشَّهادةَ بصدقٍ بلَّغه اللهُ منازلَ الشُّهداءِ وإنْ مات على فِراشِه»**[٢] [رواه الإمام مسلم من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه].

من المسائل التي نحتاجها أيضًا مسائل تتعلق بعيادة المريض أي زيارته، قال القاضي عياض: سُميت عيادة؛ لأن الناس يكررونها أن يرجعونها وهي مشروعة بالإجماع، وجزم البخاري بوجوبها، فقال رحمه الله: **«باب وجوب عيادة المريض»**، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: واختلف أصحابنا وغيرهم في عيادة المريض وتشميت العاطس وابتداء السلام، والذي يدل عليه النص وجوب ذلك، فيُقال: هو واجب على الكفاية، ويقصد رحمه الله بالنص حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: **«حَقُّ المُسْلِمِ علَى المُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وعِيَادَةُ المَرِيضِ، واتِّبَاعُ الجَنَائِزِ، وإجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وتَشْمِيتُ العَاطِسِ»**[٣] [متفق عليه]، وفي حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: **«أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، وذكر منها عيادة المريض»**[٤] [الحديث متفق عليه]،

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٣٣) بلفظ: «وإذا أردتَ بعبادكَ فتنةً فاقبِضْني إليك غيرَ مَفتونٍ»، والحديث بهذا اللفظ صححه الألباني في إرواء الغليل (٦٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٤٠)، ومسلم (٢١٦٢).

(٤) أخرجه البخاري (٥٦٥٠)، ومسلم (٢٠٦٦).

وفي حديث أبي موسى مرفوعًا: **«أَطْعِمُوا الجَائِعَ، وعُودُوا المَرِيضَ، وفُكُّوا العَانِيَ»**[١] [رواه البخاري]، فدلت هذه النصوص على وجوبها إلا أنه على الكفاية، بمعنى أن الأمة تأثم إذا مرض مريض ولم يعده أحد، ومما يؤسف له أن بعض المسلمين يعود مرضى لهم منومين في المستشفى وربما ما يعرجوا على مريض ولو كان في الغرفة، وربما بقي هذا المريض لا يعوده أحد؛ لأنه غريب في البلد أو أهله مشغولون فتبقى عيادته واجبٌ كفائي، إذا قام بها من يكفي من المسلمين أسقط الواجب والفرض عن بقية الأمة، وقد ورد فضائل لعيادة المريض تحث المسلم وترغبه أن يقوم بهذا الواجب لإخوانه المسلمين، ففي الحديث يقول ﷺ: **«إِنَّ المُسْلِمَ إذا عادَ أخاهُ المُسْلِمَ لَمْ يَزَلْ في خُرْفَةِ الجَنَّةِ»**[٢] [رواه الإمام مسلم من حديث ثوبان ﷺ]، وقال ﷺ: **«مَن عَادَ مَرِيضًا نَادَاه مُنادٍ مِن السَّماءِ: طِبتَ وطاب ممشاك، وتبوأَّتَ من الجنَّةِ منزلًا»**[٣] [رواه الترمذي وابن ماجة وابن حبان وحسنه الترمذي].

ما المرض الذي يُعاد منه؟ قال ابن القيم ﷺ: وكان -أي النبي ﷺ- يعود من الرمد وغيره، أي مرض في العين فدل ذلك على أن كل مريض يعاد، قال شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين ﷺ: وأما المرض، فالمراد من مرض مرضًا يحبسه عن الخروج مع الناس، فأما إذا كان لا يحبسه فإنه لا يحتاج إلى عيادة؛ لأنه يشهد الناس ويشهدونه.

صفة عيادة المريض، قال ابن القيم ﷺ: كان النبي ﷺ يعود من مرض من أصحابه وكان يدنو من المريض ويجلس عند رأسه ويسأله عن حاله، فيقول: كيف تجدك؟[٤]، وذُكر أنه كان

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٠٠٨)، وابن ماجه (١٤٤٣)، وأحمد (٨٣٢٥) باختلاف يسير، والحديث حسنه لغيره الألباني في صحيح الترغيب (٣٤٧٤).

(٤) زاد المعاد لابن القيم (٤٧٥).

يسأل المريض عما يشتهيه، يقول: هل تشتهي شيئًا؟ فإذا اشتهى شيئًا وعلم أنه لا يضره أمر له به.

مدة العيادة ووقتها، يقول الفقهاء: يغب بها وتكون بكرة أو عشية، قال ابن مفلح في الفروع: ويتوجه اختلافه باختلاف الناس والعمل بالقرائن وظاهر الحال وهذا هو الصحيح، وعلى هذا فإذا كان المريض يستأنس بالزائر أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم، شُرعت المواصلة ما لم تكن قرينةٌ على عدم الرغبة، ويُقال مثل ذلك في الوقت، فإن من الناس من يفرح بالزائرين ويتمنى طول مقامهم ومنهم من يضجر، وذلك يختلف باختلاف المرض وحال الإنسان وصبره وكذلك قرب الزائر وبعده منه، قال ابن القيم: ولم يكن من هديه عليه الصلاة والسلام أن يخص يومًا من الأيام بعيادة المريض ولا وقتًا من الأوقات، بل شرع لأمته عيادة المريض ليلًا ونهارًا وفي سائر الأوقات، وكذا إطالة الجلوس عند المريض تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال.

ما الذي ينبغي فعله وقوله عند عيادة المريض؟ يُسن أن يأخذ العائد أو الزائر بيد المريض ويقول: لا بأس طهور إن شاء الله تعالى، كما ورد في البخاري من فعله ﷺ، وينبغي أن يُنَفِّس له في أجله بمعنى أن يذكره أنه بخير حتى لو لم يكن كذلك، جاء في حديث ضعيف: **«إذا دَخَلْتُم على المريضِ فنَفِّسُوا له في الْأَجَلِ؛ فإنَّ ذلك لا يَرُدُّ شيئًا ، وهو يُطَيِّبُ نَفْسَ المريضِ»**[1] [أخرجه ابن ماجة والترمذي] لكنه ضعيف بل ضعيف جدًا لكن معناه صحيح، وهو أن المريض يحتاج إلى التسلية والتخفيف، وحينما تعوده وتقول: أنت أحسن حالًا من ذي قبل يخف مرضه وترتفع معنويته وينشرح صدره، كما ينبغي الدعاء له بما ورد ورقيته لا سيما إذا كان ممن

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٨٧)، وابن ماجه (١٤٣٨) باختلاف يسير، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠٩٥٦) واللفظ له، والحديث ضعفه الألباني جدًا في ضعيف الجامع (٤٨٨).

يفرح بالرقية أو ربما طلبها أو أذن بها، ولا تحوجه أن يطلب بل اعرض عليه الرقية واشرع فيها إذا رأيت منه انبساطًا وتقبلًا، ومن ذلك حديث أم المؤمنين عائشة ﵂: **«أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا اشْتَكَى يَقرَأُ على نَفْسِه بالمُعَوِّذاتِ ويَنفُثُ، فلمَّا اشتَدَّ وَجَعُه كُنتُ أقرَأُ عليه، وأمْسَحُ عنه بيَدِه؛ رَجاءَ بَرَكَتِها»**(١) [الحديث متفق عليه]، وعنها ﵂: **«أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يُعَوِّذُ بَعْضَ أهْلِهِ؛ يَمْسَحُ بيَدِهِ اليُمْنَى ويقولُ: اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أذْهِبِ البَاسَ، اشْفِهِ وأَنْتَ الشَّافِي، لا شِفَاءَ إلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَمًا»**(٢) [الحديث متفق عليه]، وعنها ﵂ أيضًا: **«أنَّ رَسولَ الله ﷺ كانَ إذَا اشْتَكَى الإنْسَانُ الشَّيْءَ منه، أَوْ كَانَتْ به قَرْحَةٌ، أَوْ جُرْحٌ، قالَ: النبيُّ ﷺ بإصْبَعِهِ هَكَذَا، وَوَضَعَ سُفْيَانُ سَبَّابَتَهُ بالأرْضِ، ثُمَّ رَفَعَهَا باسْمِ اللهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، لِيُشْفَى به سَقِيمُنَا، بإذْنِ رَبِّنَا»**(٣) [الحديث متفق عليه]، وعن أبي سعيد ﵁: **«أنَّ جِبْرِيلَ أَتَى النَّبيَّ ﷺ فقالَ: يا مُحَمَّدُ اشْتَكَيْتَ؟ فقالَ: نَعَمْ، قالَ: باسْمِ اللهِ أَرْقِيكَ، مِن كُلِّ شَيءٍ يُؤْذِيكَ، مِن شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ، أَوْ عَيْنِ حَاسِدٍ، اللهُ يَشْفِيكَ، باسْمِ اللهِ أَرْقِيكَ»**(٤) [رواه الإمام مسلم]، وعن عثمان بن العاص ﵁: **«أنَّهُ شَكَا إلى رَسولِ الله ﷺ وَجَعًا يَجِدُهُ في جَسَدِهِ مُنْذُ أَسْلَمَ، فَقالَ له رَسولُ الله ﷺ: ضَعْ يَدَكَ علَى الَّذي تَأَلَّمَ مِن جَسَدِكَ، وَقُلْ: باسْمِ اللهِ، ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ :أَعُوذُ باللهِ وَقُدْرَتِهِ مِن شَرِّ ما أَجِدُ وَأُحَاذِرُ»**(٥) [رواه الإمام مسلم]، وعن ابن عباس ﵄: أن النبي ﷺ قال: **«مَن عادَ مريضًا لم يحضُرْ أجلُهُ، فقالَ عندَهُ سبعَ مرَّاتٍ: أسألُ اللهَ العظيمَ، ربَّ العرشِ العظيمِ**

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠١٦)، ومسلم (٢١٩٢)، وأبو داود (٣٩٠٢)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٠٨٦)، وابن ماجه (٣٥٢٩)، وأحمد (٢٦٢٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٤٣)، ومسلم (٢١٩١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٤٥)، ومسلم (٢١٩٤) واللفظ له.

(٤) أخرجه مسلم (٢١٨٦).

(٥) أخرجه مسلم (٢٢٠٢).

أن يشفيَك، إلَّا عافاهُ اللهُ»[١] [أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه] وقال ﷺ في حديث أبي سعيد في الفاتحة: **«وَمَا يُدْرِيكَ أنها رُقْيَةٌ؟»**[٢] [الحديث متفقٌ عليه]، كما ينبغي الدعاء للمريض بالشفاء ثلاثًا كما دعا النبي ﷺ لسعد فقال: **«اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا»**[٣] [الحديث متفق عليه]، كما ينبغي لمن عاد مريضًا أن يذكره بالتوبة التي هي فريضة العمر، وهي واجبة في كل الأحوال وهو أحوج إليها من غيره لنزول مقدمات الموت، وقد قال ﷺ: **«إنَّ اللهَ يَقبَلُ تَوْبَةَ العَبْدِ ما لم يُغَرْغِرْ»**[٤] [رواه الإمام أحمد والترمذي وحسنه وابن ماجه] أي ما لم تبلغ روحه الحلقوم، وما قبل ذلك لا يمنع قبولها، كما يُسن تذكيره الوصية، والمراد بالمسنون هنا الوصية بالتبرع ببعض ماله، وأما الوصية بالحقوق التي له أو عليه ولم تكن موثقة من قبل ذلك فهي واجبة، وكذلك مما يستحب الوصية للأقارب غير الوارثين إذا كان ذا مال فقد أوجبها بعض أهل العلم، لكن يختار الذي يذكره بالتوبة والوصية الطريق الذي لا يؤثر عليه حين تذكيره بالوصية والتوبة؛ لأنه مر بنا آنفًا أنه ينفس له في أجله، فينبغي أن يسلك مسلكًا مناسبًا بتذكيره بذلك دون إفزاعه، فإن من الناس من إذا قيل لهم اكتب وصيتك أو نحو ذلك أحس بأنه في خطر عظيم، وفي الحديث: **«ما حَقُّ امرِئٍ مُسلِمٍ له شيءٌ يُوصِي فيه يبِيتُ لَيلتَيْنِ إلَّا ووصيَّتُهُ مكتوبةٌ عندَه»**[٥] [متفق عليه من حديث ابن عمر ﷺ]، وذكر الليلتين في الحديث تأكيد لا تحديد، أي لا ينبغي أن يمضي عليه زمان وإن كان قليلًا إلا ووصيته مكتوبة عنده؛ لأنه لا يدري متى يدركه الموت.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٠٦)، والترمذي (٢٠٨٣)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٨٨٧)، وأحمد (٢١٣٨) باختلاف يسير، والحديث حسنه الألباني في الكلم الطيب (١٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٧٦)، ومسلم (٢٢٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٥٩)، ومسلم (١٦٢٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٣٧)، وأحمد (٦١٦٠)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٣٥٣٧).

(٥) أخرجه البخاري (٢٧٣٨) واللفظ له، ومسلم (١٦٢٧).

من المسائل المهمة أيضًا: حكم التداوي، والحديث في التداوي وحكمه يطول لكن نذكر طرفا يسيرًا وربما يأتي بسط، قال الفقهاء: يباح التداوي بمباح وتركه أفضل، ويحرم بمحرم مأكول وغيره من صوت ملهاة وغيره، يعني الموسيقى والطرب يحرم، ومن يزعم أنه دواءٌ للنفوس ومُسَكِّن فقد افترى على الله إثمًا عظيمًا، والله جل شأنه يقول: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد]، قال في تفسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد: وقد اختلف العلماء في التداوي، هل هو مباح وتركه أفضل؟ أو مستحب أو واجب؟ فالمشهور عن أحمد الأول يعني أنه مباح وتركه أفضل، والمشهور عن الشافعي الثاني حتى ذكر النووي في شرح مسلم أنه مذهبهم ومذهب جمهور السلف وعامة الخلف، واختاره الوزير ابن أبو المظفر أي أنه مستحب، ومذهب أبي حنيفة أنه مؤكد حتى يداني به الوجوب، ومذهب مالك أنه يستوي فعله وتركه، قال شيخ الإسلام: ليس بواجب عند جماهير الأئمة إنما أوجبه طائفة قليلة من أصحاب الشافعي وأحمد، قال الشيخ محمد بن عثيمين ﷺ: والأقرب أن يقال التداوي لا يخلو من أحوال:

الأولى: ما علم أو غلب على الظن نفعه مع احتمال الهلاك بعدمه فهذا واجب، وذلك كالسرطان الموضعي إذا قطع شفي المريض بإذن الله، هذا كلام الشيخ وفيه شيء من النظر، فإنه ليس صحيحًا أن كل سرطان موضعي إذا قُطع شُفي، قد يتنقل، ولهذا نقول: لو امتنع حتى صاحب السرطان لا نؤثمه، لكن من امتنع عن التداوي فإنه يتعالج ويتداوى بالرقية الشرعية وبالدعاء وبالصدقة، لكن من الناس من يقول: أنا لا اريد أن يُبتر مني شيء، ألقى الله بجسدي كاملًا هل نؤثمه؟ لا يمكن إلا بدليل.

الثانية: يقول الشيخ: ما عُلم أو غَلَبَ على الظن نفعه، وليس هناك هلاك محقق بتركه، فالتداوي أفضل للأمر به.

الثالثة: أن يحتمل نفعه وعدمه فتركه أفضل، وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعًا: «**ما أنزل اللهُ مِنْ داءٍ إلا أنزلَ لهُ شفاءً**»(١)، وعن أسامة بن شريك قال: كنت عند النبي ﷺ فجاءه الأعراب يسألونه عن التداوي، فقال: «**نعَم، يا عبادَ اللهِ! تدَاوَوا؛ فإنَّ اللهَ لم يضَعْ داءً؛ إلَّا وضعَ لهُ شفاءً**»(٢) [رواه الإمام أحمد]، وفي الصحيحين من حديث ابن عباس مرفوعًا: «**سَبْعُونَ ألْفًا من أمتي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بغيرِ حِسابٍ ولا عَذابٍ، فقال: هُمُ الَّذِينَ لا يَرْقُونَ، ولا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَتَطَيَّرُونَ، وعلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**»(٣)، وليس في هذا الحديث منعٌ لفعل الأسباب وإنما ذكر أسبابًا مكروهة من الاكتواء والاسترقاء والتطير.

أما ما يُسن فعله بالمحتضر إذا نزل به الملك لقبض روحه، فإنه يُسن أن يتعاهده أرفق أهله وأتقاهم لربه، يتعاهده بماذا؟ نقول: يتعاهده ببل حلقه بماء أو شراب، وندي شفتيه بقطنة مبللة برطوبة خفيفة؛ لأن ذلك يطفئ ما نزل به من الشدة ويسهل عليه النطق بالشهادة، إذن يُعطى الماء ندبًا، ويجب إعطاؤه الماء إذا ظهرت أمارةٌ تدل على احتياجه له؛ لأن العطش يغلب عند النزع، وهذا يؤكد أن يتولى المحتضر أرفق أهله به وأهناهم وأحناهم عليه وأتقاهم لربه؛ ليرفق به ويحتمل ويصبر على ما يشق من أمره، ويُلحق بهذا من قرب موته بسبب حدٍ أو قصاص، خلاف ما يفعله بعض الناس من الزهد في القريب المريض الذي طال مرضه، وتكليف من شاء ومن تيسر من خدم أو عامل أو أحدٍ لمراعاته، نقول: هذا زهدٌ في قربة من أعظم القربات، وربما اشتد بهذا المريض المرض، وربما خرجت روحه وليس عنده من يراعيه، ولا من يرطب شفتيه ولا من يلقنه الشهادة.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٨) واللفظ له، ومسلم (٢٢٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٥٥)، الترمذي (٢٠٣٨) واللفظ له، وقال عنه: حسنٌ صحيحٌ، وأيضًا صححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٠٣٨).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢٢٠) واللفظ له.

كما يُسن أن يلقن الشهادة لقوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «**لقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»(١) [رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد ﷺ] كيفية التلقين؟ يرجع ذلك لحال المحتضر، فإن كان قويًا يتحمل أو طالب علم أو إنسان له فضل ويفهم ذلك، فإنه لا حرج أن يؤمر أمرًا أو كان كافرًا أي المحتضر، فإنه يؤمر بها أمرًا، ففي الحديث حديث المسيب بن حزن ﷺ: أن النبي ﷺ أمر عمه أبا طالب بها، فقال له: «**قُلْ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»(٢) [الحديث متفق عليه]، وفي حديث أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال لرجل من الأنصار لما عاده: «**يا خالُ، قُلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ**»(٣) [رواه الإمام أحمد وصححه الألباني وهو على شرط مسلم]، وإن كان المحتضر مسلمًا ضعيفًا لكبر سنٍ أو شدة مرضٍ عليه، وربما ما يتحمل الأمر وينفر منه، فإنه لا يأمر بالشهادة أمرًا وإنما تُذكر كلمة التوحيد عنده لكي يسمعها فيقولها؛ لأنه قد لا يحتمل ويتحمل الأمر والتلقين للشهادتين لأنه إقرار فهو يُذكر بالشهادتين معًا، يشهد ويقر أن لا إله إلا الله وإقراره بها يتضمن إقراره بأن رسول الله، قال في الفروع: ويتوجه احتمال بأن يلقنه الشهادتين كما ذكره جماعة من الشافعية والحنفية؛ لأن الثانية أي شهادة أن محمدًا رسول الله تبع لها، فلهذا اقتصر في الخبر على الأولى، عدد مرات التلقين، نقول: يكتفى بمرة واحدة ولا يُزاد، وإن زاد فلا يزيد على ثلاثٍ لئلا يضجره إلا أن يتكلم بعده فيعيد تلقينه؛ لأن حال المريض ليست طبيعية لضيق حاله وشدة كربه، ولأن النبي ﷺ كان إذا تكلم تكلم ثلاثًا، وإذا سلم سلم ثلاثًا، وفي قصة أبي طالب: «**فَلَمْ يَزَلْ رَسولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عليه**»(٤) [الحديث متفق عليه]، ويكون

---

(١) أخرجه مسلم (٩١٧)، والترمذي (٩٧٦)، وابن ماجه (١٤٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٧٢)، ومسلم (٢٤).

(٣) أخرجه أحمد (١٣٨٢٦) واللفظ له، والبزار (٦٩٨٤)، وأبو يعلى (٣٥١٢)، والحديث صحح إسناده على شرط مسلم في تخريج المسند (١٣٨٢٦)، وصححه الوادعي في الصحيح المسند (٣٧).

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٧٢)، ومسلم (٢٤).

العرض كما تقدم برفق ولطف ومداراة، وإذا لم يُجب أعاد تلقينه؛ لأنه في هذه الحال يتعرض له الشيطان لإفساد دينه، فيحتاج إلى تذكيره بكلمة التوحيد.

قراءة سورة يس، استحبها بعض أهل العلم واحتجوا على ذلك بحديث: **«اقرَؤُوا على موتاكُمْ يس»**[١] [رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجة وابن أبي شيبة وابن حبان والحاكم] وهو حديث ضعيف، قال الدارقطني: هذا حديث ضعيف الإسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث، قالوا: ولأن ذلك يسهل خروج الروح لما فيها من ذكر تغير الدنيا -أي في سورة يس- وزوالها، قال شيخ الإسلام: والقراءة على الميت بعد موته بدعة بخلاف القراءة على المحتضر فإنها تُستحب بـ«يس»، هذا كلام شيخ الإسلام، ومن ثم نقول: من صح الحديث عنده أو رأى أنه من فضائل الأعمال وقال بها، نقول: لا حرج لكن على المحتضر قبل خروج الروح، أما إذا خرجت الروح فإن القراءة على الميت بدعة، من أهل العلم من قرأت أنه يقول: ويستحب أن تُقرأ عليه الفاتحة، نقول: بأي دليل هذا؟ لم يرد فيه دليل والعبادات توقيفية، وهذا القول من شيخ الإسلام ومن جرى مجراه مبنيٌ على ثبوت الحديث، وأما من لم يثبت عنده الحديث فإنه لم يقل بمشروعية قراءتها.

أخيرًا، يُسن توجيه المحتضر للقبلة؛ لحديث: **«قِبْلتِكم أحياءً وأمواتًا»**[٢] [رواه أبو داود]، هذا ما تيسر إيراده في هذه العجالة بين يدي كتاب الجنائز.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٢١)، وابن ماجه (١٤٤٨)، وأحمد (٢٠٣١٦)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٩١٣) واللفظ له، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٠٧٢)، وأيضًا ضعفه ابن باز في مجموع الفتاوى (١٣/ ٩٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨٧٥)، والحاكم في المستدرك (١٩٧)، والبيهقي السنن الكبرى (٦٧٢٣)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٧٤٨).

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يفقهنا في الدين، وأن يثبتنا على هذا الدين حتى نلقاه، إنه قريبٌ مجيبٌ ودودٌ، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم على أفضل أنبيائه وخير رسله وأوليائه نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ]

[كِتَابُ الجَنَائِزِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس السادس والثلاثون من دروس شرح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﷺ»، وقد وصلنا إلى كتاب الجنائز، وذكرنا في الدرس الماضي مقدمةً بين يدي كتاب الجنائز عن المرض وأحكامه وما يكون مقدمةً للموت وما يُفعل بالمحتضر، ونحن حينما ندرس كتاب الجنائز فإنا نهدف إلى فقه هذه العبادة من حيث تغسيل الميت، وتكفينه، والصلاة عليه، وحمله، ودفنه، والتعزية فيه، وهذه عبادات جليلة بل هي من فروض الكفايات، ونهدف أيضًا إلى أن يكون الموت نصب أعيننا، لا نغفل عنه طرفة عين، ولهذا قال صلوات ربي وسلامه عليه: «**أكثِروا مِن ذِكْرِ هاذمِ اللَّذَّاتِ**»[1]، وقال في الحديث الآخر صلوات ربي وسلامه عليه: «**كُنتُ نهيتُكُم عن زيارةِ القبورِ، فزُورُوهَا فإنَّها تذَكِّرُكُم الآخرةَ**»[2]، اليوم نسمع عن الوفيات بكثرة كاثرة وما كان يحذره السلف من موت البدار وهو الموت الفجائي كثر بل أصبح هو سمة العصر، إذ أكثر وفيات الناس اليوم موت الفجأة، سواءً كان حوادث السيارات أو الطائرات أو القاطرات أو الباخرات أو الزلازل والبراكين أو الحروب أو غيرها، ويأتينا أو يأتي أكثرنا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٠٧)، والنسائي (٤/ ٤) مع اختلاف يسير عنده، وابن ماجه (٤٢٥٨)، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٣٠٧).

(٢) أخرجه أحمد (١٢٣٦)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٣٩)، وأبو يعلى (٢٧٨) باختلاف يسير، والحديث صححه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (١٢٣٦)، وقال عنه الألباني في النصيحة (١٥٧) أنه صحيح بشواهده.

رسائل يومية في عدد الجنائز في مساجد مشهورة في البلد، كل هذا ينبغي أن يحدث عندنا توبة وإلى ربنا أوبة ورجعة، ولهذا جاء الأمر بتذكر الموت، ولهذا نُدب المسلم إذا صلى أن يصلي صلاة مودع؛ لأنه سيموت يومًا ما وحتمًا ستكون وفاته بين صلاتين، فكونه كلما وقف بين يدي الله يتذكر ولو ثانيتين أو ثلاث أن هذه الصلاة قد تكون هي الأخيرة، هذا يدفعه إلى إحسانها وإتقانها وحضور قلبه فيها وخشوعه، ولهذا كان سماحة شيخنا ابن باز ﷺ وقدس روحه في الجنان إذا التقى بالشيخ عبد الرحمن بن عبد الله الغيث الذي أنشأ مغسلة الأموات بالدريهمية وعشرات من مغاسل الموتى في مناطق ومحافظات المملكة، كان سماحة الشيخ إذا سلم عليه واحتفى به يقول: حيا الله صاحب الموعظة المستديمة؛ لأنه كل يوم يقلب الأموات وينظر في وجوههم، ولا شك أن هذا مما يرقق القلب ويجعل العبد منيبًا أواهًا خاشعًا رجاعًا.

ثمة تذكرٌ للموت مذموم يعالج منه، وهو مرض يصيب بعض الناس وربما صار كالوسواس في أنه سيموت حتمًا الآن، فيبقى جالسًا حزينًا كريبًا مريضًا بل يمرض معه أهله، ومر بي حالات من هذا وأجزم أن هذا إما تلبس أو مرض يحتاج إلى رقية وعلاج، وليس هذا هو التذكر الشرعي، التذكر الشرعي الذي يقوم الإنسان ويحسن العمل وينطمع عن السيئات وطول الأمل، وأما أن يجلس هكذا يقول الآن الموت سيدخل علي ويأتيني ولا يعمل؟ نقول: ليس هذا بمشروع.

قال ﷺ: **(كِتَابُ الجَنَائِزِ)** مر بنا تعريف الجنائز والجنازة وما يتعلق بهذا، قال ﷺ: **(وإذا تُيُقِّنَ مَوْتُهُ، غُمِّضَتْ عَيْنَاهُ)** شرع ﷺ في بيان ما يفعل بالميت بعد تيقن موته، مر بنا ما يفعل به إذا كان محتضرًا ونُزل به لكن إذا تيقنا موته فإن من السنة أن نُغْمض عينيه؛ لأنه ﷺ أغمض أبا سلمة ﷺ لما مات، وقال: **«إنَّ المَلائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ علَى ما تَقُولونَ»**[1] [رواه الإمام مسلم]، ويتولى

(١) أخرجه مسلم (٩١٩).

تغميض الميت من يباح له النظر إليه، فإن كان رجلًا يغمضه الرجال أو محارمه من النساء، وإذا كانت امرأة فإنه يُغَمِّضُها أو يُغْمِضُها النساء أو محارمها ممن يحل له النظر والمس، ذكر أهل العلم أنه يكره أن يتولى ذلك حائض أو جنب وأن يقرباه، واحتجوا بحديث فيه ضعف، وهو حديث علي مرفوعًا: «**لَا تَدخُلُ المَلائِكةُ بَيتًا فيه صُورةٌ ولا كَلبٌ ولا جُنُبٌ**»[1] [أخرجه أبو داود والنسائي لكن فيه ضعف] وحينئذ فإنا نقول: الصحيح أنه لو لم يوجد من يغسل ويتولى من الطاهرين والطاهرات فإنه لا حرج أن يتولى تغسيل المرأة ولو امرأة حائض أو نفساء لا سيما إذا كانت هي التي تفقه وهي التي عندها جلد وصبر على ذلك.

قال ﷺ: (**وإذا تُيُقِّنَ مَوْتُهُ، غُمِّضَتْ عَيْنَاهُ**) لماذا تغمض عيناه مباشرة؟ نقول: لأنه لو انتُظر فإن العين والبصر يتبع الروح، والروح تصعد إلى بارئها، فتبقى عينه مفتوحة، وهذا بلا شك يشوه منظره وربما يسيء بعض الجهلة الظن فيه، فإن بعض الناس أي شيء يراه في محيا الميت ينقدح في ذهنه أنه خاتمة سوء، نقول: هذه ليست خاتمة سوء، صعدت روحه إلى بارئها وعينه تبعتها ولم يكن عنده أحد يغمضه فبقي شاخص البصر، فتغميض عينه أول ما يموت يمنع من ذلك كله، فتبقى العين مغمضة كأنه نائم فلا يقبح منظره ولا يُساء الظن به ولا يدخل الماء أيضًا والكافور في عينيه.

قال ﷺ: (**وَشُدَّ لَحْيَاهُ**) فيُشد لحيه بعصابة، خرقة عريضة تربط من أسفل الحنك إلى الرأس، فإنه أيضًا لو لم يُشد لحياه يبقى فمه مفتوحًا ويقبح منظره ويُساء الظن به ويدخل الماء في فمه، والأصل أن الميت لا يُدخل الماء في فمه، ولهذا إذا غُسل لا يمضمض ولا يدخل الماء

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٧)، والنسائي (٢٦١)، وأحمد (١٢٩٠)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٤١٥٢).

في أنفه وإنما يمسح مسحًا، فإذا شُدَّ لحياه بعصابة أو خرقة عريضة تجمع لحييه ثم تشد إلى رأسه لم ينفتح فمه ولم يقبح منظره ولم يدخل الماء في جوفه عن طريق فمه.

ذكر الموفق «ابن قدامة ﷺ» في كتابه المغني بدون سند، أن الفاروق عمر قال لابنه: «إذا مت فادن مني»، قبل هذا قال: **«إذا حضرتني الوفاة، وبلغت روحي لهاتي، فادن مني وشد لحيي»** لكن هذا الأثر ما جاء في سند، ولهذا نقول: هذا مما يستأنس به، وقد جاء في الحديث السابق فأغمض البصر فإن البصر يتبع الروح وجاء في الصحيح قريبًا منه، أي جاء في الحديث الصحيح الأمر بتغميض العينين وشد اللحيين[1].

قال ﷺ: **(فَإِذَا تُيُقِّنَ مَوْتُهُ، غُمِّضَتْ عَيْنَاهُ، وَشُدَّ لُحْيَاهُ، وَجُعِلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْآةٌ أَوْ غَيْرُهَا)** هذا أيضًا ذكروه ﷺ، وقبل هذا نقول: يُسن أيضًا أن تُلَيَّن مفاصله، لم يذكرها المؤلف وهذا مما يسن، مثل تغميض العينين وشد اللحيين تلين مفاصله ليسهل تغسيله، فترد ذراعه إلى عضده ثم تمد إلى جانبه، وكذلك قدمه تلين هكذا، ترخى ثم تمد حتى يكون مسدول اليدين والرجلين، وإن لم يُفعل ذلك مباشرة فإنه يبرد جسمه ويصعب تليينه حينئذ، ويصعب أيضًا تغسيله وتكفينه، لكننا نقول: إذا مات وليس عنده من يقوم بذلك، وأتينا وقد بردت أعضاؤه وانعكفت يداه أو رجليه، فإنه لا يجوز لنا ان أن نسويها بالقوة فإن هذا يحرم، والمسلم حرمته ميتًا كحرمته حيًا لا يجوز كسره ولا إيلامه لو كان حيًا، ولهذا نقول: يغسل ويكفن ولو كانت قدمه مثنية أو يده.

قال ﷺ: **(وَجُعِلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْآةٌ أَوْ غَيْرُهَا)** ذكروا ذلك واستحبوه، قالوا: **حَدِيْدَةٍ أو مِرْآةٌ أو غَيْرُهَا**؛ لئلا ينتفخ بطنه، وذكروا في ذلك آثار، لكن الصحيح أنه لم يصح في ذلك شيء عن المعصوم ﷺ، قالوا: يُجعل مرآة ونحوها كحديدٍ على بطن الميت، قال ابن المنذر: وليس في

(١) لم أجد من خرج حديث شد اللحيين وقال بصحته.

وضع السيف أو الحديد على بطن الميت سنة مضت، قال الشيخ محمد بن عثيمين ﷺ: وهذا - أي قولهم تُجعل على بطن الميت حديدة أو مرآة أو نحوها لئلا ينتفخ- قال: وهذا فيه نظر؛ فإن وضع الحديدة أو نحوها لا يمنع الانتفاخ، ولأن السنة الإسراع بتجهيز الميت وإن احتيج إلى تأخير دفنه وُضع في ثلاجة في وقتنا فلا يحصل انتفاخ، إذن نقول: ما عندهم ثلاجة وكانوا يبادرون بالتغسيل والتكفين والتجهيز لكن ربما تأخروا فخشوا لا سيما مع حرارة الجو أن ينتفخ بطنه فاستحبوا وضع شيء مثقل على بطنه، الصحيح أننا لا نحتاج إلى هذا، وفي وقتنا الحاضر إذا كان سيتأخر حتمًا وإلا فالسنة الإسراع وسيأتي بيانها، فإنه يُوضع في مكان بارد أو في ثلاجة تمنع انتفاخ بطنه.

كما يُسن أن يوضع على مكان مرتفع فور موته، هذا عندما كانوا ﷺ أراضيهم فيها دواب وهوام وحشرات والأرض ندية، قالوا: يُعجل إليه الفساد، فقالوا: يستحب أن يجعل على سرير غسله ليبعد عن الهوام ونداوة الأرض، لكننا نقول: اليوم الحمد لله الأمور متيسرة والناس في بيوتهم ما يمنعوا هذه الحشرات والهوام وتلفه، والأصل أنهم يبادرون بنقله مباشرة بعد موته إن لم يكن في المستشفى إلى المغسلة ونحوها، وأن يكون حال وضعه على السرير بعد موته متوجهًا للقبلة، كما جاء في الحديث: **«قِبْلَتِكم أحياءً وأمواتًا»**[1]، والصحيح أنه يكون مستلقيًا على قفاه منحدرًا نحو رجليه، مرتفعًا صدره عن رجليه ليسهل عند التغسيل نزول الماء، والسنة الإسراع بتجهيزه إن مات غير فجأة، أما موت الفجأة عند المتقدمين مثل الذي يكون في الغرق والحرق والهدم، كانوا ما عندهم طبيب شرعي يشخص حالته ويبين أنه مات، فيقولون: إذا مات فجأة يُنتظر حتى يتبين ويتحقق من موته، اليوم الطبيب الشرعي يحدد بالدقة متى خرجت الروح من الجسد، إذن إذا مات غير فجأة فإنه يُسن الإسراع

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٧٥)، والنسائي (٤٠١٢)، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (٢٨٧٥).

بتجهيزه، نقول: اليوم حتى لو مات فجأة يمكن أن يُحدد وفاته من غيرها ولا يحبس إلا لمصلحة مثل التشريح، وأن يكون في وفاته سبب جنائي غير معلوم ونحو ذلك، قال ﷺ: **«لَا يَنْبَغِي لجيفةِ مُسلِمٍ أن تُحبَسَ بَيْنَ ظَهْرانَي أَهْلِه»**[1] [رواه أبو داود والبيهقي وفيه ضعف] لكن أصح من ذلك قول ﷺ: **«أَسْرِعُوا بالجِنَازَةِ، فإنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وإنْ يَكُ سِوَى ذلكَ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عن رِقَابِكُمْ»**[2] [الحديث متفق عليه] وإذا كان ﷺ أمر المشيعين بالإسراع مع وجود شيء من المشقة عليهم، فالإسراع في التجهيز من باب أولى، نقول: الآن هو قد غُسل وكُفن وصُلي عليه وما بقي إلا نقلة من المسجد أو المصلى إلى الدفن، أمر النبي ﷺ بالإسراع، فمن باب أولى أن يؤمر بالإسراع قبل ذلك، في التغسيل، وفي التكفين، وفي التجهيز، والأمر يدل على وجوب الإسراع فلا تؤخر الجنازة أيامًا، بل لا يجوز تأخيرها من الصباح إلى المساء ولا من المساء إلى الصباح، لكن يسوغ ويجوز التأخير اليسير لاجتماع الناس أو حضور قريب غير بعيد أو انتظار فريضة، كما لو مات من الضحى فانتظروا به الظهر، أو بين الظهر والعصر فانتظروا به العصر فلا بأس إن شاء الله تعالى، وانتظار حضور وليِّه من ذلك، إن كان قريبًا ولن يُخشى على الجنازة التغير أو يشق على الحاضرين؛ لما يؤمل من الدعاء له إذا صُلي عليه، قال الموفق «ابن قدامة ﷺ» في المغني: ولا بأس أن يُنتظر لها مقدار ما يجتمع لها جماعة؛ لما يؤمل من الدعاء له إذا صُلي عليه ما لم يُخف عليه -أي التغير- أو يشق على الناس، نص عليه -يعني الإمام أحمد-، اليوم واقع الناس بعيد عن هذا كل البعد في الأعم الأغلب، يموت الميت ويُحبس في الثلاجة يوم ويومين أحيانًا وثلاثة، لا لعذر شرعي وإنما لانتظار قرابته، وربما كانوا خارج البلاد ولم يتيسر لهم حجز، فيقول: حتى يجي ولده فلان وأخوه فلان وابن عمه فلان، نقول: كل هذا ليس من السنة في شيء بل هو محرم، لا يجوز حبس جيفة المسلم بين ظهراني

(١) أخرجه أبو داود (٣١٥٩)، والبيهقي في السنن الكبير (٦٢٤٠)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٠٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤).

أهله أو في المستشفى في الثلاجة إلا لعذر شرعي وليس هذا من العذر الشرعي، مات يبادر بتغسيله وتكفينه والصلاة عليه، وقريبه يأتي إذا له رغبة وقدرة على المجيء، يأتي ويصلي على قبره ويُحصل أجر الصلاة ويعزي أهله، أما أن تُحبس الجنازة يوم أو أكثر لأجل أن يجتمع كل قرابته فهذا ليس من السنة في شيء بل هو من البدعة، وأقبح من هذا أن يموت الميت مثلًا الليلة ويحبس إلى صلاة العصر من يوم غدٍ، فيصلون عليه في وقت نهي وهم مختارين، وهذه مسألة نادر من ينتبه لها، نقول: مات الآن وما استطاعوا يصلون الفجر يصلون الظهر، كيف تأخرون الجنازة إلى بعد العصر والأصل بعد العصر أنه وقت نهي وأنتم غير مضطرين، إنما يصلى على الجنازة بعد العصر لمن مات بعد الظهر أو مات الضحى ولم يتمكنوا من الصلاة عليه الظهر، أما أن يؤخر هذه الساعات الطوال ثم يُختار وقت العصر رفقًا بالمصلين لأنها أخف حرارة، يقولون هذا وهذا ليس بصحيح، معلوم أنه في شدة الحر، العصر أشد من الظهر؛ لأنه كل ساعة يشتد الحر حتى تنكسر حدة الشمس في آخر النهار، على كلٍ حتى ولو كان حر فلا ينبغي أن يؤخروه لأجل أن تنكسر حدة الحر.

من المسائل أيضًا هنا، مسألة النعي: وهي الإخبار عن موت الميت، هذا النعي قد كثر اليوم وأصبح الناس يتفننون فيه، فهل هو جائز؟ نقول: النعي ينقسم إلى قسمين:

نعي محرم مذموم: وهو ما كان فيه تشبهًا بنعي أهل الجاهلية، وهو أنهم كانوا يعلنون عن موت ميتهم على أبواب الدور والأسواق، يقفون في الأسواق وعند الدور وينادون بأن فلانًا مات ويمدحونه ويثنون عليه ويتكلمون عن محاسنه، وهذا بلا شك نعي مذموم ومن ذلك ما يقع الآن في وسائل الإعلام، في الصحف صفحتين، في كثير من الصحف ويبجلونه ويمدحونه، ويقولون فيه القصائد التي هم يعلمون أنها كذب وليست فيه، وليس كل ما قيل فيه صحيح، فهذا مع كذبه فيه تشبهٌ بصنيع أهل الجاهلية، وقد جاء عن حذيفة ﷺ: **«أَنَّه كان**

إذا ماتَ له ميِّتٌ قال: لا تُؤذِنوا به أَحَدًا؛ إنِّي أخافُ أنْ يكونَ نَعْيًا، إنِّي سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يَنْهى عن النَّعْيِ»[1] [رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه، وحسنه الترمذي وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح] لاحظوا ورع حذيفة، يقول: لا تعلمون أحد أنه مات لي ميت، أخشى أن يكون هذا نعي، الصحيح أنه ليس بنعي؛ لأنه سيأتينا القسم المباح لكنه ورع منه، ومن ذلك قول جرير -وهذا سيأتينا في التعزية-: **«كنا نعد صنعة الطعام والاجتماع عند أهل الميت من النياحة»**[2] هذا ورعٌ وهو كما قال جرير، أن يصنع أهل الميت الطعام للناس هذا نياحة، وهذا بدعة ولا يجوز ولا يسوغ، وسيأتينا بيانه في محله، فجرير فهم أن من النياحة أن يصنع أهل الميت الطعام للمعزين، وحذيفة خشي أن يكون إعلام الناس بموت قريبه من النعي المنهي عنه، وهذا من تمام الورع -رضي الله عنهم وارضاهم-.

القسم الثاني من النعي ما ليس بمذموم: وذلك الذي لا يتشبه فيه بأهل الجاهلية، وإنما يُعلم أهل الميت وقرابته وزملاءه وجيرانه وما أشبه ذلك بدون مديحٍ وإطراء، وإنما يقول: أحسن الله عزاكم في فلان، جيرانه، زملائه في العمل، زملاءه في الدراسة إن كان طالبًا، بطريقة يسيرة وبدون تكلف وإعلان في وسائل الإعلام، يمكن رسائل جوال لا حرج، الواتساب لا حرج، لكن إخبار فقط، إخبار مجرد أنه مات فلان وأنه سيصلى عليه في المكان الفلاني، هذا إخبار لا حرج فيه، ويدل عليه حديث أبي هريرة ﷺ: « **أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ في اليَومِ الذي مَاتَ فيه»**[3] [الحديث متفق عليه]، قد يقول بعض الناس أن النجاشي ما

---

(١) أخرجه الترمذي (٩٨٦)، وابن ماجه (١٤٧٦)، وأحمد (٢٣٤٥٥) واللفظ له، والحديث حسن إسناده ابن حجر في الفتح (٣/ ١٤٠)، وأيضًا حسنه الألباني في صحيح ابن ماجة (٢/ ١٣).

(٢) أخرجه ابن ماجة (١٣١٨) عن جرير بن عبدالله ﷺ قال: «كنَّا نرى الاجتماعَ إلى أَهلِ الميِّتِ وصنعةَ الطَّعامِ منَ النِّياحة»، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة (١٣١٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٤٥) واللفظ له، ومسلم (٩٥١).

صُلي عليه ولهذا صلى عليه النبي ﷺ، نعاه للصحابة وصلى عليه صلاة الغائب، نقول: لكنه أخبر أصحابه بموته وقبل أن يصلي عليه، وحديث أنس أيضًا في قوله ﷺ: **«أخذ الرَّايةَ زيدٌ فأُصِيب ثمَّ أخذها جعفرٌ فأُصِيب ثمَّ أخذها عبدُ اللهِ بنُ رواحةَ فأُصِيب»**[1] [الحديث رواه البخاري] فدل على أن الإخبار المجرد لا إشكال فيه، وإنما الإشكال هو أن يكون في وسائل الإعلام أو في السكك والطرقات أو في الأسواق أو عند الدور، ويتضمن المديح والإطراء والقصائد التي تُتْلى في مدح فلان الذي مات وليس فيه ربما شيء من ذلك، فيجمعون بين الكذب والنعي المذموم.

إذا مات فجأة أو شُك في موته فإنه يُنتظر حتى يُتحقق، قديمًا يقولون: يُتحقق ويُعلم من موته بانخساف صدغيه وميل أنفه وانفصال كفيه واسترخاء رجليه، الصدغ هو ما بين العين والأذن، يقولون: هذا ينزل ينخفض، فإذا انخفض لكن هذا يأخذ وقت ليس فوري، وكذلك انفصال الكفين كانخلاعهما من الذراعين، فتسترخي عصبة اليد وتبقى تتحرك كأنها منفصلة، وكذلك استرخاء الرجلين، تلين وتسترسل بعد خروج الروح وقد كانت صلبة قبل ذلك، ومن العلامات أيضًا غيبوبة سواد العين، فيغيب السواد ويبقى البياض في البالغين، وامتداد جلدة الوجه، هذه علامات اليوم يغني عنها الطب الشرعي الذي يُحدد أن فلانًا مات وحينئذٍ يُبادَر بتغسيله ولا يُنتظر.

نقول أيضًا: مما ينبغي الإسراع فيه والتعجيل، الإسراع بتنفيذ وصيته مباشرة وهذا مسنون، وهذه الوصية قد تقوم بواجب، في ذمته ديون لله، كزكاة، كفارة، نذر، حج، عمرة، أو للآدميين من ثمن مبيع أو دين أو غيره، فهذا واجب التنفيذ لكن السنة الإسراع؛ لأن هذه الوصية إن كانت واجبة فالإسراع بها يبرئ ذمته، **«و نَفْسُ المؤمنِ معلقةٌ بدَيْنِه حتى يُقضى**

(١) أخرجه البخاري (١٢٤٦).

عنه»[1]، وإن كانت الوصية تبرع وتطوع فهو من باب الإسراع بنيله هذا الأجر والثواب، كذلك يجب الإسراع في قضاء الدين وذلك واجب قبل الوصية والنظر فيها.

قال ﷺ: **(فَإِذَا أَخَذَ فِيْ غَسْلِهِ سُتِرت عَوْرَتَهُ)** اذ لا يحل للمُغَسِّل أن ينظر إلى عورة الْمُغَسَّل إذا كان ممن لا يحل له النظر إليه، وعورته ما بين سرته وركبته، ولهذا فإنه يجرد من ملابسه مع الستر، كيف يُجرد؟ نقول: التجريد ذكروا أنه يُسن من حين الموت، قديمًا كل ما يمكن أن يُحمي الجسم ويُسخنه يبادرون بإزالته، فيقول: إذا تُحقق موته يُجرد من ملابسه، اليوم يُجرد غالبًا إذا نقل للمغسلة، والأمر واسع، جُرد قبل أو لم يُجرد، الواجب ستر عورته وأن يُغطى بقماش قبل خلع الملابس، فلا يرى الذي يجرده ويخلعه شيئًا من عورته ولا يمسها.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَعْصُرُ بَطْنَهُ عَصْرًا رَفِيْقًا)** هذا محل خلاف العصر، لكن الصحيح الوارد هو إمرار اليد، قد نهى بعض السلف عن العصر، قالوا: إنه يُرفع ظهره حتى يكون كالجالس بين في حضن المغسل، نقول: يُرفع رفعًا يسيرًا وتمر اليد إمرارًا يسيرًا؛ ليخرج ما هو متهيئٌ من فضلات لم يخرجها، ويكون حينئذٍ صب الماء كثيرًا مع تنجيته، وأيضًا يُجعل شيءٌ من الطيب والبخور لئلا تخرج رائحة كريهة تؤذي المغسل ومن حضر.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يَلُفُّ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيْهِ بِهَا)** إذ لا يحل له أن يباشر عورته وسوءته، فيكون على يده خرقة ويقوم مقام الخرقة اليوم القفاز، فيجعل المغسل قفازًا في يده ينجيه بها، وقفازًا آخر يدلك به جسمه، فلا يغسل جسمه بالقفاز الأول، نقول: القفاز الأول الأصل فيه أن يكون متسخًا؛ لأنه أزال به ما خرج من فضلات نجسة **(ثُمَّ يَلُفُّ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيْهِ بِهَا، ثُمَّ يُوَضِّئُهُ)** وضوء الصلاة؛ لما روت أم عطية ﷺ، وقد كانت من المغسلات في زمنه ﷺ، كانت

(١) أخرجه الترمذي (١٠٧٨)، وابن ماجه (٢٤١٣) واللفظ لهما، وأحمد (٩٦٧٩) باختلاف يسير، والحديث حسنه البغوي في شرح السنة (٤/ ٣٥٢)، وأيضًا صححه الألباني في صحيح الجامع (٦٧٧٩).

متفرغة ومتخصصة مع جملة من النساء في تغسيل من مات من النساء الصحابيات ﷺ، فقالت لما غسلنا ابنة رسول الله ﷺ زينب، قال ﷺ: **«ابْدَأْنَ بمَيَامِنِهَا ومَوَاضِعِ الوُضُوءِ منها»**[١] [الحديث متفق عليه]، ولأن الحي إذا أراد أن يغتسل فإنه يتوضأ، فكذلك الميت ولهذا يوضأ، كيف يوضأ؟ قلنا الآن ينجى ثم يدخل في فمه ومنخريه الأصبع مبلولتين فينظف أسنانه بدون أن يفتح فكه؛ لأن فتح الفك معناه أن الماء سيدخل، فتبقى أسنانه الأصل أنها مغلقة فينظف أسنانه بأصبعه وهي مبلولة وفيها قفاز، وكذلك يدخل أصبعيه في منخريه، ثم يغسل وجهه، ثم يغسل يده اليمنى ثم اليسرى، ثم يمسح رأسه وأذنيه، ثم يغسل رجليه كما يفعل المتوضئ أو المغتسل، والسنة في الغسل الكامل أن يتوضأ قبله، وقبل ذلك ينوي، والنية للمُغَسِّل؛ لأنها غير متصورة من المغَسَّل الميت، فينوي ويسمي وينجيه ويوضئه، ثم يغسل رأسه ولحيته بماء وسدر، يكون عنده السدر، وقد أمر النبي ﷺ به كما في حديث الذي وقصته راحلته، قال: **«اغسِلوهُ بماءٍ وسِدرٍ، وكَفِّنوهُ في ثوبَيْهِ»**[٢] [الحديث متفق عليه]، وفي السدر خاصية غير النظافة، تصليب الجسم وتقويته، فيُجعل من السدر في الماء ويُحَرَك ثم يُغسَل رأسه بالرغوة وجسده ببقيته؛ لأنه يكون في أسفل هذا السدر المخلوق التفل، البقايا المترسبة هذه لو وقعت في الرأس يصعب إخراجها، فلا يُغسل الرأس بشيء من التفل والرواسب، وإنما يغسل بالرغوة، ثم يُغسل شقه الأيمن، ثم الأيسر، ثم يغسله كذلك مرةً ثانية وثالثة يمر في كل مرة يده، إذن بعد أن ينجيه ويوضئه يغسل رأسه ثلاثًا، ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر مرة ثانيةً وثالثةً، ويدلكه مع الغسل، نقف عند هذا وسنعيد آخر ما في هذا الدرس ليكون الغسل متصلًا.

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٧)، ومسلم (٩٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٤٩)، ومسلم (١٢٠٦).

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، وأخذ بنواصينا جميعًا للبر والتقوى، وأعاننا على الموت وجعلنا ممن يتعظ فيعمل، ويكون الموت نصب عينيه فلا يغفل ولا يطول أمله بل يكون دائمًا على أهبة الاستعداد، متى نزل به الموت يكون قد استعد وأحسن العمل وتاب وإلى ربه أناب، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ]

[كِتَابُ الجَنَائِزِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس السابع والثلاثون من شرح كتاب الجنائز من عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﵀»، ولعلنا اليوم نكمل ما جاء في تغسيل الميت، نقرأ من أول كتاب الجنائز لنصل الحاضر بالماضي.

قال ﵀:

كِتَابُ الجَنَائِزِ

وإذا تُيُقِّنَ مَوْتُهُ، غُمِّضَتْ عَيْنَاهُ، وَشُدَّ لَحْيَاهُ، وَجُعِلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْآةٌ أَوْ غَيْرُهَا، كَحَدِيْدَةٍ، فَإِذَا أَخَذَ فِيْ غَسْلِهِ سَتَرَ عَوْرَتَهُ، ثُمَّ يَعْصُرُ بَطْنَهُ عَصْرًا رَفِيْقًا، ثُمَّ يَلُفُّ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيْهِ بِهَا، ثُمَّ يُوَضِّئُهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، ثُمَّ شِقَّهُ الأَيْمَنَ، ثُمَّ الأَيْسَرَ، ثُمَّ يَغْسِلُهُ كَذلِكَ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَثَالِثَةً، يُمِرُّ فِيْ كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، غَسَلَهُ، وَسَدَّهُ بِقُطْنٍ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ، فَبِطِيْنٍ حُرٍّ، وَيُعِيْدُ وُضُوْءَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْقَ بِثَلاثٍ، زَادَ إِلَى خَمْسٍ أَوْ إِلَى سَبْعٍ، ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ، وَيَجْعَلُ الطِّيْبَ فِيْ مَغَابِنِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُوْدِهِ، وَإِنْ طَيَّبَهُ كُلَّهُ، كَانَ حَسَنًا، وَيُجَمِّرُ أَكْفَانَهُ، وَإِنْ كَانَ شَارِبُهُ أَوْ أَظْفَارُهُ طَوِيْلَةً أَخَذَ مِنْهُ، وَلا يُسَرِّحُ شَعْرَهُ، وَالمَرْأَةُ يُضْفَرُ شَعْرُهَا ثَلاثَةَ قُرُوْنٍ، وَيُسْدَلُ مِنْ وَرَاءِهَا.

هذا ما ذكره ﷺ في تغسيل الميت ثم شرع في التكفين، انتهينا من الكلام على ما يسبق التغسيل من التهيئة، وشرعنا في التغسيل وانتهينا من الكلام على تنجيته وتوضيته وغسل لحيته ورأسه بماء وسدر، وقلنا إن الشعر يُغسل بالرغوة وأن التفل وما يبقى في أسفل الإناء من بقايا السدر فإنه يُغسل به البدن؛ لأنه لو غُسل به الشعر والرأس لصعب إزالته انتهينا من هذا، ثم ذكرنا أنه يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر، ثم يغسله كذلك مرة ثانية وثالثة وهذا هو الحد الأدنى في السنة، أن يُغسل الميت ثلاثًا بل صرح أهل العلم بأنه يُكره الاقتصار على مرةٍ واحدةٍ إذا نظف وحصل النقاء، يعني ميت ليس على جسده درن كأن يكون اغتسل ومات بعد اغتساله بمدة يسيرة، نقول: السنة أن يُغسل ثلاثًا، فإن اقتصر فيه على واحدةٍ لأن جسده نظيف، نقول: هذا خلاف السنة خلاف الأولى، أما إن كان جسده فيه درنٌ ووسخٌ وقذرٌ فإنه يجب الغسل ثلاثًا كحدٍ أدنى، ولهذا قال ﷺ لأم عطية ومن معها من النساء اللاتي كن يُغسلن في زمنه وغسلن بنته زينب ﷺ وعنهن، قال لهن صلوات ربي وسلامه عليه: **«اغسِلنَها ثلاثًا، أو خمسًا، أو سبعًا، أو أَكْثرَ من ذلِكِ إن رأيتُنَّ»**[1] فجعل الغسل درجات أقلها ثلاث ثم خمس ثم سبع، ثم قال: أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك، يعني إن رأيتن أن هذه الميتة سواءً هذه التي تحدث عنها وهي بنته زينب أو غيرها من النساء اللاتي ستغسلنهن لاحقًا، رأيتن أنها تحتاج أكثر من سبع غسلات فإنه يُزاد، إن رأيتن ذلك أي إن رأيتن الحاجة.

قال ﷺ: **(فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، غَسَلَهُ، وَسَدَّهُ بِقُطْنٍ)** يعني بعد هذه الغسلات خرج منه شيء فإنه يسده بقطن، اليوم توفرت وسائل لسد هذه الجروح والثقوب ومواضع الإبر والمغذيات لا سيما من كان مريضًا وربما طال أمده في المستشفى، قد تجد أن في كثير من مواضع بدنه من يديه وقدميه، مواضع غرزات وإبر ومغذيات ونحو ذلك، فربما يخرج منها وتبقى

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٣)، ومسلم (٩٣٩)، والترمذي (٩٩٠)، والنسائي (١٨٨٨) واللفظ له، ولفظ النسائي صححه الألباني في صحيح النسائي (١٨٨٨).

تنزف، قال: (**فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، غَسَلَهُ، وَسَدَّهُ بِقُطْنٍ**)، نقول: بقطن أو لاصق أو بولستر أو غيره، (**فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ، فَبِطِيْنٍ حُرٍّ**) قديمًا ما كان عندهم وسائل لإغلاقه، ثم يقول: أحيانًا ما يجدون قطن فيأتون بطين حر، هذا الطين الذي إذا وضع على المكان أغلقه، نقول: اليوم ما نحتاج لقطن ولا نحتاج إلا شيء من هذا اللاصق لكن لو لم يجدوا اللاصق فإنهم يضعون قطنًا، لكن من أهل العلم من كره وضع القطن داخل الجرح، قالوا: لأن هذا يوسعه، فإن تيسر لاصق يوضع عليه من الخارج ولا يُدخل في أثناء الجسم فهو أولى.

قال ﷺ: (**وَيُعِيْدُ وُضُوْءَهُ**) يعني بعد هذا الخارج، نقول: ينظف المكان ويعيد الوضوء كالمغتسل إذا أحدث في حياته، فإنه إذا اغتسل غُسلًا ثم مس ذكره أثناء الغسل فيعيد الوضوء، قالوا: فكذلك الميت يُصنع به ما يُصنع بالحي، في أنه إذا خرج منه شيء بعد أن غسلوه واكتفوا بسبع غسلات ثم خرج شيء لا يلزمهم إعادة الغسل، ومن أهل العلم من قال: بل يلزمه، والصحيح أنه لا يلزمهم لكن لو تطوع المغسل، قال: أنا ما عندي إشكال أغسله ولو سبع ولو عشر ولو إحدى عشر ولو أكثر والوقت واسع، بينه وبين الصلاة وقت وليس ثمة جنائز، نقول: له ذلك، لكن إذا ضاق الوقت وكثرت الجنائز وقربت الصلاة ولا يزال هذا الميت كلما غسلوه ونظفوه ينزف، فإنا نقول: يضعون ما يمنع خروج الخارج ويعيدون توضئته، قال: (**فَإِنْ لَمْ يَنْقَ بِثَلاثٍ، زَادَ إِلَى خَمْسٍ أَوْ إِلَى سَبْعٍ**) هذا كما جاء في حديث أم عطية وهذا سنة متفق عليها، ولو زاد على السبع للحاجة فلا حرج، فإن في حديث أم عطية: «**أو أَكْثَرَ من ذلِكِ إن رأيتُنَّ**».

قال ﷺ: (**ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ**) وذلك مستحبٌ كما فُعل بالنبي ﷺ، مع أنه ﷺ لم يجرد من ثيابه، سيأتينا أنه ﷺ غُسِّل في قميصه، قد اختلف الصحابة ﷺ لما مات رسول الله ﷺ، وقالوا: أنجرد رسول الله كما نجرد موتانا؟ فسمعوا هاتفًا يكلمهم ولم يروه، يقول: اغسلوا

رسول الله في ثوبه أو في قميصه[١]، ففعلوا رضي الله عنهم وأرضاهم، وذلك لعظم شأنه وحرمته صلوات ربي وسلامه عليه وإلا فالأصل أن الميت يجرد وهو الصحيح، خلافًا لمن قال أنه يُغسل في ثيابه كما هو مذهب الشافعية، لكن الصحيح الذي عليه جماهير أهل العلم وهو الذي يُفعل بالموتى جميعًا أنه يجرد من ثيابه قبل غسله، ويدل على هذا نفس الحديث، فإن الصحابة قالوا: أنجرد رسول الله كما نجرد موتانا؟ معناه أنهم متقرر عندهم أنهم يجردون موتاهم، **(ثُمَّ يُنَشِّفُهُ)** وذلك مستحب، أي تنشيفه قبل نقله على الأكفان لئلا تبتل الأكفان؛ في حديث ابن عباس في غسل النبي ﷺ، قال: **«فجففوه بثوب»**[٢].

قال ﷺ: **(وَيَجْعَلُ الطِّيْبَ فِيْ مَغَابِنِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُوْدِهِ)** كما أمر ﷺ، المغابن: الأبط، والسرة، وطي الركبتين؛ لأن هذه المغابن مواضعٌ للأوساخ وأماكن السجود، فتطييبها لشرفها **(وَإِنْ طَيَّبَهُ كُلَّهُ، كَانَ حَسَنًا)** لقوله ﷺ لأم عطية ومن معها: **«واجْعَلْنَ في الآخرةِ كافُورًا أو شيئًا منْ كَافُورٍ»**[٣] لكن قد تعجز النفقة وتكون في بعض المغاسل شح في الطيب فما يستطيعوا أن يعموا بدنه بالطيب، فيطيبوا مواضع السجود والمغابن، لكن لو أن عندهم طيب يكفيه كله أو جاء أهل الميت بقارورة طيب مثل العود أو نحو مسك أو ورد أو غيره، فقالوا: هذا اجعلوه

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٤١)، وابن ماجه (١٤٦٤) مختصرًا، وأحمد (٢٦٣٠٦) باختلاف يسير، ولفظ أبي داود أخرجه عن أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: «لما أرادوا غُسْلَ النبيِّ ﷺ قالوا: والله ما ندري، أَنُجَرِّدُ رسولَ الله ﷺ من ثيابِه كما نُجَرِّدُ موتانا، أم نَغْسِلُه وعليه ثيابُه؟ فلما اختلفوا أَلْقَى اللهُ عليهِم النومَ، حتى ما منهم رجلٌ إلا وذَقْنُه في صَدْرِه، ثم كلمهم مُكَلِّمٌ من ناحيةِ البيتِ، لا يَدْرُون مَن هو: أَنِ اغْسِلُوا النبيَّ ﷺ وعليه ثيابُه، فقاموا إلى رسولِ الله ﷺ فغَسَّلُوه، وعليه قميصُه يَصُبُّون الماءَ فوق القميصِ ويُدَلِّكُونه بالقميصِ، دون أَيْدِيهِم ، وكانت عائشةُ تقولُ: لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما غسله إلا نساؤُه»، والحديث بهذا اللفظ صحح إسناده الألباني في أحكام الجنائز (٦٦).

(٢) لم أجد من خرج هذا اللفظ.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٥٤)، ومسلم (٩٣٩).

معه كله فلا بأس أن يطلونه كله، جسمه كله يطلى بالطيب فإن هذا أطيب، قال ﷺ: **(وَيُجَمَّرُ أَكْفَانَهُ)** يعني يبخرها كما يُفعل بالحي، فإن الحي يطيب ثيابه، يغسل بدنه ويطيب بدنه ثم يقف على العود بعد أن يجعله على الجمر فيعلق في ثيابه وبدنه لا سيما إذا كانت رطبه، فيُفعل بالميت كذلك، تُجمر الأكفان وترش بماء ورد ونحوه ثم تبخر بالبخور العود المعروف، وهذا أكمل ليعلق في الكفن رائحة البخور.

قال ﷺ: **(وَإِنْ كَانَ شَارِبُهُ أَوْ أَظْفَارُهُ طَوِيْلَةً أَخَذَ مِنْهُ، وَلا يُسَرِّحُ شَعْرَهُ)** قالوا: لأن ذلك سنة في حال حياته فيُفعل به بعد وفاته ويترك ذلك في كفنه لأنه من أجزائه، وكذلك كل ما يسقط منه هذا قول، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، الأخذ من الشارب والأظفار إن طالا، وأضاف الشافعي الأخذ من العانة، وعند أبي حنيفة ومالكٍ لا يؤخذ من الميت شيء، وقال الحنابلة وهو قول وسط: تؤخذ إن فَحُشت إن كَثُرت عن الشائع، شاربه طال جدًا وآباطه ونحوه، واستدل من قال بالأخذ وهم الشافعية والحنابلة بعمومات أدلة سنن الفطرة، وورود عن سعد بن أبي وقاص ﷺ أنه أخذ من عانة ميت[1]، وفي صحته نظر، واحتج من منع من الأخذ بعدم وروده عن ﷺ، فإنه لم يرد عنه ﷺ أنه أمر بالأخذ، ولعدم الحاجة إذ مصيره إلى البلاء وهذا هو الصحيح أنه لا يؤخذ، كون الحنابلة ﷺ توسطوا وقالوا إن فَحُش، ربما يُقال إن هذا وسط بين القولين وله وجه، لكن شاربه قد قُصِّر قبل مدة وأبطه ليس فيه إلا شيء يسير من شعر فلا يؤخذ منه شيء، ومن باب أولى العانة، فإن أخذها يتحتم منه النظر إليها وهو لا يحل، ويصعب أن تحلق عانته من وراء الساتر، وإن كان أهل العلم الذين قالوا: تؤخذ من العانة لا يفهم من كلامهم أنها تكشف عورته وتؤخذ من عانته، هذا المتقرر عندهم أنه يجب ستر عورته وجوبًا، قال ﷺ: **(وَالمَرْأَةُ يُضْفَرُ شَعْرُهَا ثَلاثَةَ قُرُوْنٍ، وَيُسْدَلُ مِنْ وَرَاءِهَا)**

(١) لم أجد من خرجه.

لما روت أم عطية قالت: «**فَضَفَرْنَا شَعَرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا**»[١] تعني ابنة رسول الله ﷺ، وأما الرجل فلا.

بقي عندنا مسائل تتعلق بالتغسيل والتجهيز، منها تجريد الميت عند التغسيل، وذكرنا أن هذا مندوبٌ إليه؛ لأنه أمكن في تغسيله وأبلغ في تطهيره وهو مذهب الجمهور، وفي حديث أم المؤمنين عائشة ﵂ قالت: «**لما أرادوا غسل رسول الله ﷺ، قالوا: والله ما ندري نجرد رسول الله ﷺ كما نجرد موتانا، ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو، اغسلوا رسول الله ﷺ وعليه ثيابه، فغسلوه وعليه قميصه**»[٢] [رواه الإمام أحمد وابن ماجة وصححه الحاكم على شرط مسلم] ولأنه أشبه بغسل الحي، فإن الحي يتجرد إذا أراد أن يغتسل إن لم يكن عنده أحد، وإنما غُسِّل رسول الله ﷺ في قميص من عِظَم حُرمته فهو ليس كغيره، كما أنه يُستر وجوبًا عن العيون، فلا يجرد أمام الناس ويغسل تحت ستر فلا يغسل أيضًا في مكان فضاء، بل يكون في بيت أو غرفة أو خيمة؛ لأن هذا أستر، ولأنه صار عورة، ولأنه ربما كان به عيبٌ يستره في حال حياته.

ولهذا يأتينا الآن مسألة وهو أنه يُكره وقيل يَحرُم أن يحضر تغسيل الميت من لا يُحتاج إليه بالصب والتقليب والتغسيل، بمعنى أنه يُقتصر على المغسل ومن يعينه، صرحوا ﵃ بالكراهة، ومنهم من صرح بالتحريم، قالوا: يُكره لغير المعين في غسله حضوره؛ لأنه ربما كان في الميت ما لا يحب اطلاع أحد عليه، والحاجة غير داعية إلى حضوره بخلاف المعين، إذن نقول: الميت في حياته، هل نرى من يغتسل يغتسل أمام الآخرين؟ أبدًا، هو يدخل في مغتسل ويغلق على نفسه، ولا يسمح لأحد البتة أن يطلع عليه إلا أن يكون مغتسل في مكان عام في

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٣).

(٢) تم تخريجه سابقًا.

المسابح ونحوه، فإنه يلبس ما يستر عورته من سرته إلى ركبته، إذن لما مات يراعوا هذه الحرمة عنده، وحرمة الميت كحرمة الحي، ولهذا جاء: «**كَسْرُ عظمِ الميِّتِ كَكسرِ عَظْمِ الحَيِّ**»[1]، فلا يحل أن يجتمع أناس لأجل الموعظة أو لأجل التعلم، يقولون: نحن نريد أن نتعلم أو نريد أن نتعظ، نقول: سبحان الله، تريدون أن تتعظون على حساب هذا الميت الذي هو لو كان حيًا ما أقركم أن تطلعوا عليه وتقلبونه كلكم، يُقتصر على المغسل والمعين، المعين أحيانًا واحد وربما احتيج إلى اثنين، اجتمع عند المغسلة قرابته كلهم، وكلهم يريد التغسيل، سيأتينا من هو الأولى بتغسيله ويُقتصر، هذا إذا اجتمعوا وكلهم يقدر على التغسيل ويحسنه ويريده لكن -الله المستعان- السنين هذه المتأخرة، يجتمع عند المغسلة خلق من قرابته ما يريدون التغسيل ولا يحسنونه وربما لا يتحملونه، سيأتينا من هو الذي يغسل إذ اجتمعوا وكلهم يريد التغسيل، إذن نقول: المعين فقط، اختار ابن عقيل من الحنابلة: تحريم الحضور غير المعين في غسله، إذن نقول: هو يدور بين التحريم والكراهة، والتحريم له وجه، أن هذا مسلمٌ لا يريد حال حياته أن يطلع الناس عليه، فكيف يجتمعون؟ قالوا: موعظة، نقول: موعظة؟ تعال إذا كنت تريد الموعظة أو تعلم التغسيل تعال عند المغسلة وقل: أريد أن أُغسل وانتظر، تأتي الجنازة أحيانًا ما معها أحد، وتأتي أحيانًا الجنازة ومعها قرابة لكن لا يريدون التغسيل فغسل، قد جربت هذا مع طلابي في الكلية سنين عددًا، أكلفهم بالتغسيل وأجعله من ضمن مشاركتهم لأنهم يدرسون كتاب الجنائز فيذهبون، منهم من يذهب مرة مرتين وثلاث حتى يجد فرصة، أقول لهم: إذا كنت تريد اصبر وانتظر وليس كل جنازة تستطيع أن تغسل، فإنه أحيانًا يجتمع أهل الميت ولا يريدون أحدًا، يعني هم ما يستطيعون فضلًا أن يدخل غيرهم، لكن تأتي الجنائز أحيانًا ليس معها أحد البتة، بعض المقيمين وغيرهم، وأحيانًا يأتي قرابة لكنهم لا يحسنون

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٠٧)، وابن ماجه (١٦١٦)، وأحمد (٢٤٧٣٩) باختلاف يسير، والبيهقي (٧٣٢٩) مختصرًا، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٧٦٣).

التغسيل أو لا يريدونه، فيدخل من يريد التغسيل ويشارك، ومثل ذلك الموعظة، واحد يقول: أنا فقط قلبي فيه قسوة أريد أن أقلب الميت لعل قلبي ينتبه ويتعظ، نقول: لا حرج، ادخل بنية الإعانة والموعظة.

من المسائل أنه يُجعل في الغسلة الأخيرة كافورًا؛ لحديث أم عطية المتقدم: «**واجْعَلْنَ في الآخرةِ كافُورًا**»[1] [متفق عليه]، قال الشوكاني ﷺ: والحكمة في الكافور كونه طيب الرائحة، وذلك -أي وقت التغسيل- وقتٌ تحضره الملائكة، وفيه أيضًا تبريد وقوة نفوذ وخاصية في تصلب بدن الميت، وطرد الهوام عنه وردع ما يتحلل من الفضلات وإسراع الفساد إليه، وإذا عُدم الكافور فإنه يقوم غيره مقامه مما فيه هذه الخواص، اليوم مغاسل الموتى متوفر فيها الكافور والحانوط والسدر والأكفان، وهي تبذل في هذه البلاد خاصة مجانًا تبرعًا من المحسنين الذين قاموا على هذه المغاسل أجزل الله مثوبتهم وضعّف أجرهم.

هل للمغسل أن يأخذ الأجرة؟ كره الإمام أحمد للغاسل أن يأخذ أجره، قال: إلا إذا دعت الحاجة، يعني إن كان فقيرًا معدمًا لا يجد مالًا وقد تفرغ لتغسيل موتى المسلمين، فإنه يعطى بقدر حاجته لكن إذا وجد من يغسل تبرعًا فهو أولى، فإن هذه من القربات التي ينبغي أن يتولاها الأتقياء الصالحون المحتسبون.

ويجب على المغسل أن يستر ما يراه من الميت لا سيما إن كان سيئًا، أما الحسن فينشره ويبشر أهله بأنه رأى فيه ما يسر من خفته أثناء تقليبه، ومن ابتسامته، ومن رفع سبابته، وغير ذلك مما يحسن، يُقال: هذه بشائر خير ولعل الله ختم له بخير ونحو ذلك مما يُقال، لكن إن رأى فيه غير ذلك، نقول: يجب عليه أن يستر وألا يتكلم فيه، لا باسمه ولا بوصفه، فإن بعض المغسلين أو بعض الناس عنده غفلة أحيانًا، يقول: ما ذكرت اسمه لكن يذكر صفه يعرفه

(١) أخرجه البخاري (١٢٥٤)، ومسلم (٩٣٩).

الناس أنه يقصد فلانًا فإنه لا يجوز، وقد جاء في الحديث الصحيح عند الحاكم والبيهقي وصححه الحاكم، أن النبي ﷺ قال: «**مَن غسَّلَ مسلِمًا فَكَتَمَ علَيهِ غفرَ لهُ اللهُ أربعينَ مرَّةً**»[١]، «**مَن غسَّلَ مسلِمًا**» هذا في فضل التغسيل، وفي فضل الكتم عليه، يرى شيئًا لا يصوغ، يرى أحيانًا شيء خلقي، هذا عاش ما حد يدري عنه هذا، وهذا اطلع عليه، أو يرى في وجهه ما لا يسر، أو يرى فيه ثقل، أو يرى شيئًا علاه أثناء التغسيل من قتر أو نحو ذلك، نقول: لا ينشر ذلك، فإذا كتم حصل هذا، «**مَن غسَّلَ مسلِمًا فَكَتَمَ علَيهِ غفرَ لهُ اللهُ أربعينَ مرَّةً**»، «**ومَن حفرَ لهُ فأجنَّهُ أُجرِيَ علَيهِ كأَجرِ مسكنٍ أسكنَهُ إيَّاهُ إلى يومِ القيامَةِ**»[٢]، هذا في أجر الأول في التغسيل، والثاني في أجر حافر القبر، إذا احتسب ولم يأخذ على ذلك أجرًا، أو أنه أخذ شيئًا يكفيه لكن في قلبه احتساب ونفع للمسلمين، «**فإنَّه إذَا حَفرَ لهُ فأجنَّهُ يجرِيَ علَيهِ كأَجرِ مسكنٍ أسكنَهُ إيَّاهُ إلى يومِ القيامَةِ**» «**ومَن كفَّنَهُ كساهُ اللهُ يومَ القِيامةِ مِن سُندسٍ وإستبرقِ الجنَّةِ**»[٣] [الحديث رواه الحاكم والبيهقي وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي]، قال المنذري في الترغيب، وتبعه الهيثمي في المجمع: رواته محتجٌ بهم في الصحيح، وقال ابن حجر: إسناده قوي، إذن الحديث صحيح وفيه فضل عظيم لمن غسل مسلمًا، ومن كفنه، ومن حفر قبره، والأجر العظيم في التغسيل ومغفرة أربعين مرة، جاء في رواية: «**أربعينَ كبيرةٍ**»[٤]، هذا كله على الإتقان في التغسيل مع الكتم.

---

(١) أخرجه الألباني وصححه على شرط مسلم في أحكام الجنائز (٦٩).

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) أخرجه ابن حجر في الدراية تخريج أحاديث الهداية (١/ ٢٣٠) وقال عنه: إسناده قوي ونحوه لكن خرج من خطيئته، وإسناده واه، وقال عنه المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ٢٥٧): رواته محتج بهم في الصحيح، ولكن قال عنه الألباني في السلسلة الضعيفة (٦٧٨١): شاذ بلفظ كبيرة.

من المسائل المتعلقة بالتغسيل أن المحرم إذا مات يُغَسَّل بماء وسدر ولا يُجعل فيه كافور ولا يُقَرَّب طيبًا مطلقًا، ولا يُلبس إن كان ذكرًا مخيطًا من قميص ونحوه، ولا يغطى رأسه ولا وجهه، رأسه مشهور عند الناس لكن الوجه، جاء في صحيح مسلم: **«وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ»**[(١)]، وهي زيادة صحيحة، ولهذا نقول المحرم الحي والمحرم الميت لا يغطي وجهه، بعض المحرمين إذا نام أو قبل أن ينام يغطي وجهه باللحاف، يقول: رأسي كاشف، نقول: الصحيح أنه يحرم على المحرم أن يغطي رأسه أو أن يغطي وجهه بقصد، أما كونه نام وسحب اللحاف وهو ما يدري هذا معذور.

المعتدة لوفاة لو ماتت في العدة؟ هل تُجنب الطيب؟ نقول: لا، فرق بين المحرم فإنه يبعث يوم القيامة ملبيًا، أما هذه مُنعت من الزينة حال حياتها، إذا ماتت انقطعت عدتها فيُفعل بها هذا التغسيل من الطيب والكافور ونحوه، كما يُفعل بغير المعتدة.

كذلك من المسائل التي تُلحق بهذا، أن شهيد المعركة لا يُغسل ولا يُكفن ولا يُصلى عليه، وذلك لأنه ﷺ في شهداء أحد: **«أَمَرَ بدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ ولَمْ يُغَسِّلْهُمْ»**[(٢)] [رواه البخاري]، وفي حديث أبي برزة وفيه قول النبي ﷺ: **«ولكني أفقد جليبيبًا فاطلبوه فقده صلوات ربي وسلامه عليه فسأل الصحابة أن يطلبوه، فطُلب في القتلى فوُجد ﷺ إلى جنب سبعة قتلهم ثم قتلوه، فحُفر له ووضع في قبره ولم يُذكر غسلًا»**[(٣)] [رواه الإمام مسلم]، هذا الحديث دليل على فضل

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٤٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٧٢) عن أبي برزة الأسلمي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لَكِنِّي أَفْقِدُ جُلَيْبِيبًا؛ فَاطْلُبُوهُ، فَطُلِبَ في القَتْلَى، فَوَجَدُوهُ إلى جَنْبِ سَبْعَةٍ قدْ قَتَلَهُمْ، ثُمَّ قَتَلُوهُ، فأتَى النَّبيُّ ﷺ فَوَقَفَ عليه، فَقالَ: قَتَلَ سَبْعَةً، ثُمَّ قَتَلُوهُ، هذا مِنِّي وأنا منه، هذا مِنِّي وأنا منه، قالَ: فَوَضَعَه علَى ساعِدَيْهِ ليسَ له إلَّا سَاعِدَا النَّبيِّ ﷺ، قالَ :فَحُفِرَ له وَوُضِعَ في قَبْرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلًا».

هذا الصحابي ورضي الله عنه وأرضاه، وحُق له أن يفقده المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه، أبلى بلاءً حسنًا، قتل سبعًا من المشركين ثم قتلوه، فأمر النبي ﷺ بدفنه ولم يأمر بغسله، فدل على أن الشهيد في المعركة لا يُغسل، ألحق الحنابلة ﷺ بشهيد المعركة كل من قُتل ظلمًا وعدوانًا، فاستدلوا بحديث: «من قُتل دون دينه، دون ماله، دون عرضه فهو شهيد»[(١)]، والصحيح أنه يُغسل ويُكفن ويُصلى عليه إلا شهيد المعركة، قد جاء في السنة أكثر من أربعين سماهم النبي ﷺ شهداء، نقول: هؤلاء شهداء في الآخرة من حيث الأجر والثواب، أما في الدنيا فإنها تُجرى عليهم أحكام أهل الحياة الدنيا من حيث التغسيل والتكفين والصلاة.

من المسائل أن السقط الذي سقط من بطن أمه قبل أن يستكمل إذا بلغ أربعة أشهر، أو نقول: إذا نفخت فيه الروح غُسِّل وصُلي عليه وإن لم يستهل؛ لحديث ابن مسعود: **«إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذلكَ، ثُمَّ يَكونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذلكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا فيُؤْمَرُ بأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ»**[(٢)] [الحديث متفق عليه]، وفي الحديث الآخر: **«والسِّقطُ يُصلَّى عليه، ويُدعى لوالدَيه بالمَغفِرةِ والرَّحمةِ»**[(٣)] [رواه الإمام أحمد وأبو داود] وهذه المسألة يكثر سؤال الناس عنها والنساء خاصة، حينما يسقط سقطٌ قبل أن يُستكمل فيرد السؤال في تغسيله وتكفينه وفيما تراه أمه من دم، نقول: هذا السقط إذا نُفخت فيه الروح وتبين فيه خلق آدمي فإنه يجرى عليه أحكام الآدميين من حيث التغسيل والتكفين والصلاة،

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي(١٤٢١) عن سعيد بن زيد ﷺ أن النبي ﷺ قال: «من قُتِلَ دونَ مالِهِ فَهوَ شَهيدٌ ومن قتلَ دونَ دينِهِ فَهوَ شَهيدٌ ومن قتلَ دونَ دمِهِ فَهوَ شَهيدٌ ومن قتلَ دونَ أَهلِهِ فَهوَ شَهيدٌ»، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (١٤٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) باختلاف يسير.

(٣) أخرجه أبو داود (٣١٨٠)، والترمذي (١٠٣١)، والنسائي (١٩٤٢)، وابن ماجة (١٠٣١)، والحديث صححه الألباني على شرط البخاري في إرواء الغليل (٣/ ١٧٠).

ويسمى، وإن كانت لم تنفخ فيه الروح ولم يتبين فيه خلق إنسان فإنه لا يفعل له شيء من ذلك، لا يُغسل ولا يُكفن ولا يُصلى عليه ولا يُدفن، إنما يُدفن في أي مكان؛ لأنه لم يتعلق به أحكام الآدميين، ما دام أنه لم يتبين فيه خلق إنسان ولم تنفخ فيه الروح، والدم الذي تراه أمه يعد دم فساد، دم استحاضة فتصلي وتصوم وتفعل ما تفعله الطاهرات، أما السقط الذي نُفخت فيه الروح وتبين فيه خلق إنسان فإن الدم الذي تراه أمه دم نفاس.

لعلنا نكتفي بهذا القدر، بقي عندنا في الغسل مسألة من يغسل، لكن المؤلف ﷺ ذكرها عقب التكفين، من أحق بتغسيل الميت، وكذلك سيأتي من أحق بالصلاة عليه.

وفق الله الجميع لما يحب وأخذ بنواصينا جميعًا للبر والتقوى، ورزقنا الفقه في دينه إنه ولي ذلك والقادر عليه، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ]

[كِتَابُ الجَنَائِزِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثامن والثلاثون من دروس شرح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﵀»، ولا يزال الحديث في كتاب الجنائز، قد انتهينا في الدرس الماضي من مسائل تغسيل الميت في الجملة، واليوم نأتي إلى ما يشرع بعد التغسيل وهو التكفين.

قال ﵀:

ثُمَّ يُكَفَّنُ فِيْ ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ بِيْضٍ، لَيْسَ فِيْهَا قَمِيْصٌ وَلا عِمَامَةٌ، يُدْرَجُ فِيْهَا إِدْرَاجًا، وَإِنْ كُفِّنَ فِيْ قَمِيْصٍ وَإِزَارٍ وَلِفَافَةٍ، فَلا بَأْسَ، وَتُكَفَّنُ الْمَرْأَةُ فِيْ خَمْسَةِ أَثْوَابٍ: فِيْ دِرْعٍ، وَإِزَارٍ، وَمِقْنَعَةٍ وَلِفَافَتَيْنِ، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِغَسْلِهِ وَالصَّلاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ، وَصِيُّهُ فِيْ ذلِكَ، ثُمَّ الأَبُ، ثُمَّ الجَدُّ، ثُمَّ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ، مِنَ الْعَصَبَاتِ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِغَسْلِ الْمَرْأَةِ: الأُمُّ، ثُمَّ الجَدَّةُ، ثُمَّ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ مِنْ نِسَائِهَا، إِلاَّ أَنَّ الأَمِيْرَ يُقَدَّمُ فِي الصَّلاةِ عَلَى الأَبِ وَمَنْ بَعْدَهُ.

هكذا قال ﵀، فبين مسائل التكفين، ثم عاد إلى مسألة الأولى بالتغسيل والصلاة والدفن، أولًا: ما المراد بالتكفين؟ المراد بالتكفين: لف الميت في ثوب فأكثر، والأصل أنه من ماله، قال ابن هبيرة ﵀: واتفقوا -أي الأئمة- على وجوب تكفين الميت، وأنه مقدم على الدين والورثة، بمعنى أن الميت مهما كان مدينًا فإنه لا يؤمر في سداد الدين ولا في قسمة التركة حتى يُجهز، فمؤن تجهيز الميت من أجرة الغاسل إن كان الغاسل يأخذ أجرة، وقيمة الكفن، وأجرة

حفر القبر، وكل ما يُحتاج إليه من موته حتى دفنه مما شُرع فإنه يؤخذ من تركته، قبل النظر في الوصية، وقبل النظر في الديون، وقبل النظر في التركة التي تقسم بين الورثة، أول الحقوق التي تؤخذ من التركة مؤن التجهيز وكل ما يُحتاج إليه لتجهيز الميت مما شُرع.

لماذا نقول مما شُرع؟ لأن بعض الناس أحدث بدعًا، وربما أنفق عليها من مال الميت، فهذه بدعة منكرة ولا يجوز الإنفاق فيها أيضًا من مال الميت، مثل: جلب القراء والسرادقات؛ ليقرأ الناس في المأتم ويعطون أجرة القارئ، وربما من ينصب السرادق ويحضروا الأطعمة من مال الميت، نقول: هذا منكر في حد ذاته، وإذا كان من مال الميت فهو منكر أعظم، وإذا كان للميت ورثة قُصّر فإن هذا منكرٌ أعظم، إذ فيه اعتداء على مال القُصّر بدون وجه حق، لكن المقصود بأموال التجهيز التي تؤخذ من التركة قبل قسمتها وقبل النظر في الديون والوصايا، المؤن الشرعية من أجرة الغسل، وقيمة الكفن، وأجرة الحفر، والحنوط، ونحو ذلك، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في المحرم الذي وقصته راحلته: «**كَفِّنوهُ في ثوبَيْهِ**»[1] [الحديث متفق عليه] فلم يقل هل عنده مال آخر؟ يمكن ما عنده إلا هذين الثوبين، فقد مات ﷺ وهو محرم في إزار ورداء، فقال ﷺ: «**كَفِّنوهُ في ثوبَيْهِ**»، ولم يسأل هل عنده تركة أو عنده مال آخر، فدل على أنه يقدم على كل أحد، ولأن المفلس في الحياة يقدم بالكسوة على الدين فكذا الميت، بمعنى أنه حال حياته إذا كان مفلسًا وجاء الغرماء يطالبون بحقوقهم، فهل نخرجه في العراء؟ لا يجوز لنا ذلك، بل نبقي له ضمن البيت قدر ما يحتاج من السكنى، ومن النفقة، ومن المأكل، ومن المشرب، ثم ما زاد نعطيه الغرماء، فكذلك إذا مات نقدم حقوق تجهيزه ومؤن تجهيزه على جميع الحقوق، فيجب لحق الله تعالى وحق الميت ثوبٌ لا يصف البشرة يستر جميعه من ملبوس مثله، يعني مما جرت عادة هذا الإنسان أن يلبس، قال

(١) أخرجه البخاري (١٨٤٩)، ومسلم (١٢٠٦).

بعضهم: من ملبوس مثله في الجُمع والأعياد، لكن لباسه في الجمع والأعياد قد يكون نفيسًا، قد يهتم الإنسان في الجمع والأعياد فيلبس اللباس النفيس، فلعل الأقرب أن الكفن يكون حسنًا جديدًا أو نظيفًا كثيفًا ساترًا متوسطًا، فلا يُشرع فيه الإسراف والمغالاة، وفي الصحيح عند الإمام مسلم من حديث جابر ﷺ أن النبي ﷺ قال: **«إذا كفَّنَ أَحَدُكم أخاهُ، فلْيُحسِنْ كفَنَه»**[1]، إذن أمر بإحسان الكفن لكن لا يُغالَى فيه، ولا يُشترَى أبخس الأنواع من الكفن والأقمشة الرديئة بل يكون متوسطًا، وللنهي عن إضاعة المال كما في الحديث حديث المغيرة بن شعبة ﷺ مرفوعًا: **«إنَّ الله كَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقالَ، وإضَاعَةَ المَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ»**[2] [الحديث متفق عليه]، قالوا: ما لم يوصِ الميت بدونه، يعني لو أن الميت أوصى بأن يكفن في ثوبٍ دون ملبوس مثله، أو أوصى أن يكفن في ثوب قديم لا جديد أو قماش قديم، فإن له ذلك، ويستدلون على ذلك بقول الصديق ﷺ: **«كفنوني في ثوبيّ هذين؛ لأن الحي أحوج إلى الجديد من الميت، وإنما هما للمهلة والتراب»**[3] [الحديث رواه البخاري]، فالصديق ﷺ يقول: إذا مت كفنوني في ثيابي التي ألبسها ولا تذهبون تشترون كفنًا جديدًا وهذا من فقهه ﷺ، يقول: إن الحي أحوج من جديد، يعني اتركوا الثياب الجديدة للأحياء، وأما أنا فكفنوني في ثوبيّ، ثم قال: وإنما هما -أي الكفن والإزار والرداء- للمهلة والتراب، يعني للصديد والتراب أي مآلها إلى هذا، فإذا أوصى بأن يُكفن بدون ملبوس مثله نُفذت وصيته كما وصى.

---

(١) أخرجه مسلم (٩٣٤)، وأبو داود (٣١٤٨)، والنسائي (١٨٩٥)، وأحمد (١٤٥٢٤) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧٥)، ومسلم (٥٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨٧)، ومسلم (٩٤١)، ولفظ البخاري أخرجه عن أم المؤمنين عائشة ﷺ أن أبو بكر الصديق ﷺ قال: «اغْسِلُوا ثَوْبِي هذا وزِيدُوا عليه ثَوْبَيْنِ، فَكَفِّنُونِي فِيهَا، قُلتُ :إنَّ هذا خَلَقٌ، قالَ :إنَّ الحَيَّ أحَقُّ بالجَدِيدِ مِنَ المَيِّتِ، إنَّما هو لِلْمُهْلَةِ فَلَمْ يُتَوَفَّ حتَّى أمْسَى مِن لَيْلَةِ الثُّلَاثَاءِ، ودُفِنَ قَبْلَ أنْ يُصْبِحَ».

ومؤن تجهيز الميت كما سبق من ماله فإن لم يكن له مال، فقير معدم ما عنده شيء، نقول: فمؤن تجهيزه على من تلزمه نفقته، الذي ينفق عليه في حال الحياة يلزمه أن يكفنه إذا مات؛ لأن ذلك يلزمه حال حياته فكذا بعد الموت، فإن عُدم؟ هذا إنسان منقطع معدوم ليس عنده شيء وأهله مثله، ما عندهم أي شيء يجهزون به ميتهم، فإنه يجهز من بيت مال المسلمين، فإن عُدم بيت مال المسلمين المنتظم أو أصبح الأخذ منه يحتاج إلى وقت وإجراءات طويلة، والأصل في الميت في التجهيز، نقول: فمؤن تجهيزه على من علم بحاله من المسلمين، فمن علم بحاله وجب عليه أن ينفق عليه ما يُجهز به، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: ومن ظن أن غيره لا يقوم به تعين عليه، يعني مات ميت في أسرة ضعيفة، وعلم بموته آحاد من المسلمين، نقول: من علم وهو يعلم أنه لن يقوم به أحد، فإن هذا يصير في حقه فرض عين.

لو أراد بعض الورثة أن ينفرد بمؤن التجهيز لم يلزم بقية الورثة القبول؛ لما في ذلك من المنة، ومن ذلك بل أولى منه لو تبرع به أجنبي، لو قال إنسان: ميتكم علي جميع مؤن تجهيزه، فهل يلزم الورثة قبول ذلك؟ نقول: لا يلزمهم، اليوم مغاسل الموتى يقوم عليها محسنون ويتبرعون بجميع مؤن التجهيز في التغسيل والتكفين والحنوط والطيب، طيبة نفوسهم، لكن لو جاء ورثة وقالوا: لا نريد، نقول: ضعوا في الصندوق الموجود في المغسلة ما تقدرون به تكلفة هذا التغسيل والتكفين؛ لأن بعض الناس يقول: ما أريد أحد يتبرع لميتي، أريد من مالي، فلو أراد أحد أن ينفرد به للورثة أن يمنعوه، إذا مات مسلم مع جماعة في سفر فإنهم يكفنونه من ماله، فإن لم يكن كفنوه من مالهم، ورجعوا على تركته أو على من تلزمه النفقة إن نووا الرجوع.

قال ﷺ: **(ثُمَّ يُكَفَّنُ فِيْ ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ بِيْضٍ، لَيْسَ فِيْهَا قَمِيْصٌ وَلا عِمَامَةٌ)** دل على ذلك ما ثبت للصحيحين في تكفينه ﷺ، قالت أم المؤمنين عائشة ﷺ: **«كُفِّنَ رسولُ اللهِ ﷺ في ثلاثةِ**

أثوابٍ بيضٍ سَحوليَّةٍ ليسَ فيها قميصٌ ولا عِمامةٌ»[١] [الحديث متفق عليه]، ولأن أكمل أحوال الحي حالة الإحرام، في زمنهم لما كان الناس يلبسون إزار ورداء، قالوا: وهو لا يلبس فيها قميصًا ولا عمامة -أي حال الاحرام- فكذلك حال موته، إذن السنة أن يُكفن الرجل في ثلاثة أثواب يعني ثلاث قطع من القماش.

كيف يكون التكفين؟ يُدْرَجُ فِيْهَا إِدْرَاجًا، قال ﷺ: **(يُدْرَجُ فِيْهَا إِدْرَاجًا)**، كيف يدرج فيها إدراجًا؟ أولًا: انتهينا من التغسيل، جففنا الميت، نشفناه، ننقله مع الحذر من كشف عورته أو الاطلاع عليها، يُنقل من سرير التغسيل إلى سرير التكفين، وتكون الأكفان مبسوطة على سرير أو طاولة التكفين، وهذا معنى قول ابن قدامة: **(يُدْرَجُ فِيْهَا إِدْرَاجًا)** إذن نأخذ أولًا أحسن اللفائف وأوسعها وأجملها فنجعلها الأولى على الطاولة؛ لأن في الأخير ستكون هي الأخيرة الظاهرة، إذا كانت الأقمشة الثلاثة متفاوتة، يعني وجدنا جديد واثنين مغسولين، أو واحد أوسع واثنين أقصر، نقول: إذا كانت متفاوتة فنأتي بأحسنها فنبسطه على الطاولة هو الأول، نجعله على الطاولة ثم نأتي باللفافة الثانية فنبسطها، ثم الثالثة فنبسطها؛ لأن عادة الحي أنه إذا لبس عدة أثواب يجعل أحسنها هو الظاهر، كان الناس يلبسون ثوب فوق ثوب، والآن نلبس نحن ثوب فوق ملابس إلى آخره، فنقول: العادة في الحي أنه يلبس أجمل ثيابه وأكملها وأجدها وأحسنها وأضفاها وأوسعها هو الأعلى، فكذلك إذا تفاوتت اللفائف نجعل اللفافة الأكمل والأوسع والأجد هي الأولى، ثم نضع الثانية فوقها ثم الثالثة، ثم تبسط الثانية فوقها ثم الثالثة، ثم يُحمل الميت من سرير التغسيل فيوضع عليها، على هذه الطاولة التي عليها الأكفان الثلاثة مستلقيًا ليس على جنب؛ ليكون أمكن لإدراجه فيها، ثم يُثنى طرف اللفافة العليا من جانبه الأيسر على شقه الأيمن، ثم يرد طرفه الآخر على شقه الأيسر، ثم يفعل

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٤)، ومسلم (٩٤١).

بالثانية هكذا، ثم الثالثة حتى تكون الأخيرة التي هي أكملهن هي العليا، وإنما استحب له ذلك وهو البدء بالجهة اليسرى على اليمنى، ثم اليمنى على اليسرى، ثم اليسرى على اليمنى، ثم اليمنى على اليسرى، ثم اليسرى على اليمنى، ثم اليمنى على اليسرى؛ لئلا يسقط عنه هذا الكفن إذا وضع في القبر، وإن كان سيربط برباط لكنه إذا وضع في القبر ستُحل اللفائف هذه، فيبقى الكفن على وضعه لأنه سيوضع على جنبه، ثم يجمع ذلك ويُجعل طرفه عند رأسه، الأكثر من الكفن يُجعل عند رأسه ويرد على وجهه، وكذلك يُرد طرفه على رجليه لئلا ينتفش وينتشر، ثم يُعقد عند رأسه وعند قدمه وفي وسطه، فإذا وضع في القبر حُلت هذه اللفائف.

قال ﷺ: **(وَإِنْ كُفِّنَ فِيْ قَمِيْصٍ وَإِزَارٍ وَلِفَافَةٍ، فَلا بَأْسَ)** هذه الحالة الثانية إذا لم يُكفن في ثلاث لفائف فإن له أن يُكفن في قميص وهو الثوب المعروف ومئزر ولفافة، بمعنى أنه يؤزر بإزار ثم يُلبس القميص ثم يُلف بلفافة واحدة، لكن الأول أفضل وهو أن يُلف في ثلاث لفائف كما فُعل بالنبي ﷺ، وقد روى البخاري أن النبي ﷺ ألبس عبد الله بن أبي قميصه لما مات[1]، فيؤزر بالمئزر ثم يُلبس القميص ثم تُلف عليه اللفافة بعد ذلك، قال الإمام أحمد -رضي الله عنه ورحمه-: أحب إلي أن يكون مثل قميص الحي، له كمان ودخاريصتان وأزرار لكن الأفضل كما سبق أن يُجعل على لفائف مستوية كالإزار والرداء، ومن السنة أن ترش هذه الأكفان بماء ورد وأن تُجمر، قد جاء في الحديث: **«إذا جَمَّرتُم الميتَ، فأجمِروه ثَلاثًا»**[2]، فتُجمر أي يُجعل فيها البخور في الكفن ليعلق في هذه الأكفان، ويُجعل الحنوط فيما بينها، ويجعل من الحنوط في قطن يُجعل بين أليتيه؛ ليرد ما يخرج من ريح، ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرف كالتبان وهو السراويل بلا أكمام تجمع أليتيه ومثانته، إذن يؤتى بشيء من الحنوط فيجعل بين

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٧٠) عن جابر بن عبدالله ﷺ أنه قال: «أَتَى النبيُّ ﷺ عَبْدَ اللهِ بنَ أُبَيٍّ بَعْدَ ما دُفِنَ، فأخْرَجَهُ، فَنَفَثَ فيه مِن رِيقِهِ، وأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ».

(٢) أخرجه أحمد (١٤٥٨٠)، والحديث صححه الألباني على شرط مسلم في أحكام الجنائز (٨٤).

أليتيه ثم يلف بخرقة صغيرة تسمى التبان سراويل بلا أكمام لتجمع أليتيه وذكره ومثانته، قالوا: ويُجعل الباقي من الحنوط في القطن على منافذ وجهه ومواضع سجوده، في أذنيه وفمه لتمنع من دخول الهوام، ويجعل أيضًا على مواضع السجود، على جبينه ويديه وركبتيه وأطراف قدميه تشريفًا لها، وكذلك يُجعل من هذا الحنوط الذي فيه هذا القطن المحنط، يُجعل منه في مغابنه كطي الركبتين أسفل الركبتين، وتحت السرة، والمواضع التي لا يؤثر فيها الحنوط، أما العينين فمن أهل العلم من قال: توضع فيه وتوضع في المنخرين والأذنين لكن الصحيح أنه لا يوضع في العينين منه؛ لأنه يؤثر على العينين حتى وإن كان ميتًا من قوة تأثيره، ثم يدهن كما سبق في التغسيل فيكون الطيب في البدن وفي الأكفان.

قال ﷺ: **(وَتُكَفَّنُ الْمَرْأَةُ فِيْ خَمْسَةِ أَثْوَابٍ: فِيْ دِرْعٍ وَإِزَارٍ وَمِقْنَعَةٍ وَلِفَافَتَيْنِ)** لما كانت المرأة عورة، وهي في الحياة أشد عورة بل كلها عورة كما قال ﷺ: **«المرأةُ عورةٌ، فإذا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَها الشيطانُ»**[1] [الحديث رواه الخمسة بسندٍ صحيح]، فدل على أن المرأة كلها عورة، بمعنى أنه لا يجوز لها أن تبدي في حياتها شيئًا من بدنها، لا وجه، ولا كفين، ولا قدمين، ولا شعر، ولا شيء من ذلك البتة، فكانت أيضًا عند التكفين أكثر كفنًا وأكثر حرصًا، قد روى أبو داود عن ليلى بنت قانف الثقفية وكانت من المغسلات أيضًا، قالت: «**كنتُ فيمن غسَّلَ أمَّ كلثومٍ بنتَ رسولِ الله ﷺ عندَ وفاتِها، فكانَ أوَّلُ ما أعطانا رسولُ الله ﷺ الحِقاءَ، ثمَّ الدِّرعَ** -أي القميص-، **ثمَّ الخمارَ** -لفوا به وجهها وشعرها-، **ثمَّ المِلحَفةَ، ثمَّ أُدْرِجَت بعدُ في الثَّوبِ الآخَرِ**»[2]، إذن هذا هو الأكمل في حق المرأة أنها تؤزر بالمئزر، ثم تُلبس قميصًا، ثوب معتاد، ثم يلف رأسها مع وجهها في لفافة ثم تلف بلفافتين فوق ذلك، وهذا لا شك أنه أكمل في

(١) أخرجه الترمذي (١١٧٣) واللفظ له، والبزار (٢٠٦١)، وابن خزيمة (١٦٨٥) مطولًا، والحديث صححه الألباني في صحيح الترغيب (٣٤٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٥٧) واللفظ له، وأحمد (٢٧١٣٥)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٣١٥٧).

الستر؛ لأن المرأة تزيد في حياتها على الرجل في الستر بزيادة عورتها فكذلك بعد موتها، ولأنها تلبس المخيط في حال الإحرام فألبسته في حال الممات، وحديث ليلى فيه ضعف لكن أهل العلم ذكروه، وقالوا: إنه أصل في هذا الباب وإلا فإن الحديث فيه شيء من الضعف.

قال ﷺ: **(وَأَحَقُّ النَّاسِ بِغَسْلِهِ وَالصَّلاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ، وَصِيُّهُ فِيْ ذلِكَ، ثُمَّ الأَبُ، ثُمَّ الجَدُّ، ثُمَّ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ، مِنَ الْعَصَبَاتِ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِغَسْلِ المَرْأَةِ: الأُمُّ، ثُمَّ الجَدَّةُ، ثُمَّ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ مِنْ نِسَائِهَا، إِلاَّ أَنَّ الأَمِيْرَ يُقَدَّمُ فِي الصَّلاةِ عَلَى الأَبِ وَمَنْ بَعْدَهُ)** عندنا مسألتان: مسألة الأحق بالتغسيل، ومسألة الأحق بالصلاة، وإن كان بعض أهل العلم جعلوهما سواء لكن الصحيح أنه يفرق، فيقال: أحق الناس بغسل الميت وصيه بمعنى أن فلانًا مات ووصى أن يغسله فلان، نقول: فلان هذا قبل كل أحد، قبل أبوه وقبل ابنه وقبل جميع قرابته، لماذا؟ قالوا: لأن أبا بكر الصديق ﷺ أوصى أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس رضي الله عنها وعنه، فقُدمت لذلك، يعني غسلته من بين الرجال وهم الصحب الكرام، كلٌ يتمنى أن ينال شرف تغسيل أبي بكر ﷺ، وأوصى أنسٌ أن يغسله محمد بن سيرين ففعل ذلك، ونقول: ولأن هذا التغسيل حقٌ للميت فقدم وصيه ووصاه أن يغسل فقدمناه على كل أحد كتفريق الثلث، ولأن الصحابة ﷺ أجمعوا على أن الوصي في الصلاة مقدم على غيره كما سيأتي، فإن أبا بكرٍ أيضًا أوصى أن يصلي عليه عمر، وأوصى عمر أن يصلي عليه صهيب، وابنه حاضر عبد الله بن عمر، وأوصى ابن مسعود أن يصلي عليه الزبير، وأوصى أبو بكرة بأن يصلي عليه أبو برزة، وأوصت أم المؤمنين عائشة ﷺ أن يصلي عليها أبو هريرة، ولم يُعرف لهم مخالف مع كثرة هذا واشتهاره فكان إجماعًا، ولأن الغرض من الصلاة الدعاء والشفاعة إلى الله تعالى، والظاهر أن الميت يختار من هو أظهر صلاحًا في نفسه وأقرب إلى الله تعالى وسيلة ليشفع له، إذن الوصي مقدم على الصحيح في التغسيل والتكفين والصلاة أيضًا، ثم بعد الوصي الأب على الصحيح فإنه أقرب وأكثر حنوًا وشفقة، ثم الجد وإن علا، ثم الابن وإن نزل، بعض أهل العلم قدم

الابن على الجد، وبعضهم قدم الأخ على الجد، والصحيح أن الجد مقدم على الابن وعلى الأخ؛ فإن الله سماه أبًا، ثم الأقرب فالأقرب من العصبات، يعني الأب ثم الجد ثم الابن ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم الأخ لأم، قالوا: من ذوي الأرحام لكن هنا ما في ميراث ولا تركة، هذا تغسيل منه وشفقة فهو مقدم أيضًا، وربما كانت رحمته وشفقته بأخيه أكثر من بعض الأخوة الأشقاء لأب، ثم العم الشقيق، ثم العم لأب، ثم ابن العم الشقيق، ثم ابن العم لأب، وهكذا حسب ترتيبهم في الميراث، هذا كله إذا اجتمعوا وهم يحسنون التغسيل، لكن ربما يأتي أحيانًا جمع من أهل الميت ما يحسنون التغسيل أو لا يريدونه، إذن يُقدم الأب ثم الجد ثم الابن ثم الأقرب من العصبات، ثم ذوي الأرحام مثل الجد لأم والأخ لأم، جعلوه في الترتيب الأخير قياسًا على الميراث، قالوا: وأولى الناس بغسل المرأة الأقرب فالأقرب من نسائها: أمها ثم جدتها ثم ابنتها ثم الأقرب فالأقرب، إلا أنهم على أنهم نصوا أن العمة والخالة في منزلة واحدة في التغسيل، إذا اجتمعت عمات وخالات ليست العمة أولى من الخالة، وكذلك بنات الأخ وبنات الأخوات، إذا اجتمعن وكلهن يردن التغسيل فإنه ليست إحداهن أولى من الثانية.

عندنا مسألة الزوج، هل يغسل زوجته والعكس؟ نقول: نعم، لكل واحد من الزوجين غسل صاحبه عند جمهور أهل العلم، في حديث أم المؤمنين عائشة ﵂ قالت: **«رجع إلَيَّ رسولُ الله ﷺ من جنازةٍ بالبقيعِ، وأنا أجدُ صُداعًا في رأسي، وأقولُ: وارأساه، فقال: بل أنا وارأساه ما ضَرَّكِ لو مُتِّ قبلي فغَسَّلْتُكِ، وكَفَّنْتُكِ ، ثم صَلَّيْتُ عليكِ ودفنتُكِ»**[1] [رواه الإمام أحمد وابن ماجة بسندٍ صحيح] وهذا يدل على أن الإنسان لا بأس أن يذكر ألمه، فإن أم المؤمنين عائشة ﵂ تشكو رأسها وصداعها، تقول لرسول الله ﷺ وقد رجع للتو من دفن ميت من

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦٦) بنحوه مختصرًا، والنسائي في السنن الكبرى (٧٠٨٠)، وابن ماجه (١٤٦٥) واللفظ له، وأحمد (٢٥٩٥٠)، ولفظ ابن ماجة حسنه الألباني في صحيح ابن ماجة (١٤٦٥).

الصحابة، فتقول له: وارأساه، قال النبي ﷺ: بل أنا وارأساه، ثم سلّاها وأشعرها بقيمتها عنده حية وميتة، قال: ما ضركِ لو متِ قبلي؟ فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتكِ، ماذا قالت؟ ؟ قالت: كأني بك عروسًا، كأنها تقول: أنت إذا مت ستنشغل بزوجاتك ﷺ، وحُق لها أن تغار على رسول الله، وهذا دليل على أن الغيرة موجودة منذ القدم وأن الضرائر يشعرن دائمًا بأنه ما في قلب الزوج إلا الذهاب للزوجة الثانية، ولهذا هي نفسها لما افتقدت النبي ﷺ ذات ليلة في آخر الليل، قالت: افتقدت النبي ﷺ، فجاء في بالي أنه ذهب لإحدى زوجاته، قالت: فافتقدته فتلمست يعني تقوم تبحث عنه، فوقعت يدي على أخمص قدمه، وهو ساجد يقول: أعوذ برضاك من سخطك، فعلمت أنها في وادٍ والرسول ﷺ في وادٍ، هو ساجد بين يدي الله وهي تحسب أنه عند زوجاته، لكنه حق لها أن تغار على رسول الله ﷺ ورضي عنها[1]، إذن هذا الحديث فيه هم من النبي ﷺ أن يُغسل لكنه مات قبلها، وهي التي تقول: **«لوِ استَقبَلْتُ من أَمْري ما استَدبَرْتُ ما غسَّلَ رَسولَ الله ﷺ إلَّا نِساؤُه»**[2]، ولأن أبا بكر ﷺ كما تقدم: **«أوْصى أنْ تُغسِّلَه أسْماءُ بنتُ عُمَيسٍ امْرأتُه ﷺ فَفَعَلت»**[3] [أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي وفيه ضعف]، وإن كان مجموع طرقه يوصله إلى الحسن، وأما تغسيل الزوجة لزوجها، فقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد، كما قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن المرأة تغسل زوجها إذا مات لكن الإجماع فيه نظر، لكن عند أبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) عن أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: «فقَدْتُ رَسولَ الله ﷺ لَيْلَةً مِنَ الفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَقَعَتْ يَدِي علَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وهو في المَسْجِدِ وهُما مَنْصُوبَتَانِ وهو يقولُ: اللَّهُمَّ أعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ، وأَعُوذُ بكَ مِنْكَ لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أنْتَ كما أثْنَيْتَ علَى نَفْسِكَ».

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٤١)، وابن ماجه (١٤٦٤)، وأحمد (٢٦٣٠٦) باختلاف يسير، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (٣١٤١).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٤٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٩٧)، وضعفه الألباني في إرواء الغليل (٦٩٦).

أنه لا يجوز للزوج أن يغسل زوجته، وفي رواية عن الإمام أحمد لا يجوز للزوجة أن تغسل زوجها، وحجتهم في ذلك -ما عندهم دليل نصي- أن الموت فُرقة، قالوا: الموت إذا حصل فإنه يفرق بين الزوجين، وهذه الفرقة تبيح أختها، بمعنى أن الزوج إذا ماتت زوجته يستطع أن يعقد على أختها مباشرةً، وأربعٍ سواها، يجوز أن يتزوج أربع، لو عنده ثلاث وماتت واحدة يستطيع أن يأخذ رابعةً حتى قبل دفنها، فحرمت هذه الفرقة يقولون اللمس والنظر كالطلاق، قالوا: ولأن البينونة حصلت بالموت فزالت عصمة النكاح المبيحة للنظر واللمس، فوجب ألا يجوز لها غسل زوجها كالأجنبيات كذا قالوا، وهي تعليلات ما ترقى على مقاومة النصوص الواضحة البينة في جواز غسل كل واحد من الزوجين، ولهذا نقول: الراجح ما تقدم وهو أنه يجوز لكل واحد من الزوجين أن يغسل الآخر إذا مات قبله؛ لما تقدم من الأحاديث والآثار، ولحديث أم المؤمنين عائشة ﵂ أنها قالت: **«لوِ استَقبَلْتُ من أَمْري ما استَدبَرْتُ ما غسَّلَ رَسولَ اللهِ ﷺ إلَّا نِساؤُه»** [رواه ابن ماجة بسند صحيح]، ولأن عليًا ﵁ غسل فاطمة ﵂[1] [أخرجه عبد الرزاق وابن سعد والدارقطني والحاكم والبيهقي بإسناد حسن كما قال الحافظ ابن حجر والشوكاني]، قال ابن حجر: وقد احتج بهذا الحديث أحمد وابن المنذر وفي جزمهما بذلك دليل على صحته عندهما؛ ولأن آثار النكاح من عدة الوفاة والإرث باقية فكذا الغسل، ويشمل ما قبل الدخول وأنها تغسله ولو خرجت من العدة، يقول: حتى لو أنه مات بعد العقد وقبل الدخول فلها أن تغسله، قالوا: ولو خرجت من العدة، هذه طبعًا افتراضات ﵀، يبينون أنه حتى لو أن المرأة مات زوجها من الضحى فولدت بعد موته، جاء خبر الموت فولدت خرجت من العدة، لها أن تُغسل؟ قالوا: ولها أن تغسله؛ لأنها وإن خرجت من العدة فإن العلاقة باقية.

---

(١) أخرجه الألباني وحسنه في إرواء الغليل (٧٠١).

قال ﷺ: (**إِلاَّ أَنَّ الأَمِيْرَ يُقَدَّمُ فِي الصَّلاةِ عَلَى الأَبِ وَمَنْ بَعْدَهُ**) استدلوا على ذلك بقوله ﷺ: «**لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه**»[1] [رواه الإمام أحمد] لكنا نقول: هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم، قال في الإفصاح: واختلفوا فيمن أحق بالإمامة، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم من قوليه: الوالي أحق ثم الولي، وقال الشافعي: الولي أحق من الوالي في الجديد من قوله وهو الأفضل، قال الإمام أحمد في الأولى بالصلاة على الميت: الوصي ثم الوالي ثم الولي، الوالي الحاكم، كان الحكام هم الذين يصلون بالناس الإمامة في الفروض، فإذا كانوا هم في الإمامة، فنقول: فمن باب أولى أن يصلون، يقوم مقام الوالي اليوم الإمام الراتب، فهو أولى من الولي لكن إذا علم الإمام الراتب أن هذا ولي للميت وقدمه فلا شك أن هذا أكمل وأحسن، لكن ليس للولي أن يتقدم على الإمام الراتب ولا على الوالي، أما الوصي فهو مقدم على الجميع، يعني إذا فلان قال: إذا مت يصلي علي فلان، فإنه لا يحق لأحد أن ينازعه، واستدل من قدم الوصي على الوالي برودة عن الصحابة ﷺ، فأوصى أبو بكر أن يصلي عليه عمر، وأوصى عمر أن يصلي عليه صهيب كما تقدم، وأبو سريحة حذيفة بن أسيد أوصى أن يصلى زيد بن أرقم، فلما وُضعت الجنازة جاء عمرو بن حريث ليصلي عليه وكان أمير الكوفة فقدم زيدًا، وعائذ بن عمرو أوصى أن يصلي عليه أبو برزة، فركب عبيد الله بن زياد ليصلي عليه، فقيل: إنه أوصى أن يصلي عليه أبو برزة فرجع، وأم سلمة أوصت أن يصلي سعيد بن زيد، ويونس بن جبير الباهلي أوصى أن يصلي عليه أنس بن مالك، وهذه كلها آثار صحيحة متوافرة عن الصحابة تدل على أنهم كانوا يقدمون الوصي على كل أحد، وأما من قال بتقديم الوالي على الوصي فاستدلوا بما رواه أبو حازم، قال: «**إِنِّي لَشاهِدٌ يومَ ماتَ الحسَنُ بنُ عليٍّ، فرأَيتُ الحُسَينَ بنَ عليٍّ يقولُ لسعيدِ بنِ العاصِ ويَطعَنُ في عُنُقِه: تَقَدَّمْ، فلَولا أنَّها سُنَّةٌ ما**

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣)، وأبو داود (٥٨٢) عن أبي مسعود عقبة بن عمرو ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ولا يُؤَمُّ الرَّجُلُ في بيتِهِ ولا في سُلطانِهِ ولا يُجلَسُ على تكرمتِهِ إلَّا بإذنِهِ».

قُدِّمتك»[1]، وسعيد أمير على المدينة يومئذ [أخرجه الحاكم والبيهقي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وعزاه في المجمع للطبراني في الكبير والبزار وقال رجال موثقون] إلا أن الصحيح هو الأول، وهو أن أول من يقدم في تغسيل الميت وصيه، ثم الحاكم أو الوالي، ثم الولي، لعلنا نكتفي بهذا القدر ونسأل ربنا التوفيق والتسديد والإعانة.

صيغة السؤال هذه من عندي لأن السؤال غير واضح

سائل يقول: متى تدخل المرأة المتوفى عنها زوجها في العدة؟

الجواب: تدخل فور موته ولو تأخر العلم، يعني مات اليوم ولم تعلم إلا بعد يومين أو ثلاثة أو شهر أو شهرين أو بعد أربعة أشهر وعشرًا، نقول: خرجت من العدة إذا لم تعلم إلا بعد نهاية العدة، فالعدة تنسب للموت لا من علمها، قد يموت الإنسان ولا يأتي الخبر إلا بعد ستة أشهر أو بعد سنة، نقول: خرجت من العدة، العدة تحسب من موته، فلو علمت بموته بعد موته بعشرة أيام، فعدتها بقي لها أربعة أشهر.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وأخذ بنواصينا جميعًا للبر والتقوى، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٩) وقال عنه أنه مشهور، وخرجه ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٧١٥) وقال: [فيه] سالم وهو ضعيف ومن طريق أخرى فيها مبهم لم يسم، وهذا الأثر حسن إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج شرح السنة (٥/ ٣٤٩).

[الدَّرْسُ التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ]

[كِتَابُ الجَنَائِزِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس التاسع والثلاثون من شرح عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﵀»، ولا نزال في كتاب الجنائز، انتهينا في الدرس الماضي من التكفين بعد أن فرغنا من التغسيل، واليوم نشرح بإذن الله وعونه وتوفيقه الصلاة على الميت.

قال المؤلف ﵀:

وَالصَّلاةُ عَلَيْهِ :يُكَبِّرُ، ويَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ الثَّانِيَةَ، وَيُصَلِّيْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَقُوْلُ: اللهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيْرِنَا وَكَبِيْرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ، اللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا، فَأَحْيِهِ عَلَى الإِسْلامِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا، فَتَوَفَّهُ عَلَيهِمَا، اللهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوْبِ وَالخَطَايَا، كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَجِوَارًا خَيْرًا مِنْ جِوَارِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَافْسَحْ لَهُ فِيْ قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيْهِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيُسَلِّمُ تَسْلِيْمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِيْنِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيْرَةٍ.

ذكر ﵀ صفة الصلاة على الميت، والصلاة على الميت فرض كفاية وهي من فضائل الأعمال، قال في الإفصاح: واتفقوا على أن غسل الميت مشروع وأنه من فروض الكفايات إذا

قام به قوم سقط عن الباقين، وكذلك قولهم في الصلاة على الميت غير الشهيد، إذن ما يفعل بالميت مما سبق، من التكفين والتغسيل والصلاة والحمل والدفن كل ذلك من فروض الكفايات لكن الصلاة من أفضلها وأعظمها أجرًا، ولهذا ثبت في الصحيح: **«أن من شهد الصلاة على الميت كان له قيراط، ومن شهدها حتى تدفن كان له قيراطان»**[1] ولا يفرط في هذا إلا مغبون، للأسف بعض المسلمين يدعى للصلاة على الميت وهو يصلي في المسجد الحرام أو غيره ويقوم ولا يصلي أو يدخل في السنة والناس يصلون، وهذا والله من الحرمان العظيم، ولهذا لما بلغ ابن عمر ﷺ حديث رسول الله ﷺ عن هذه القراريط التي علمها عند ربي لا يعلم قدرها إلا هو جل شأنه، والعطية بقدر معطيها والله أكرم الأكرمين وأجود الأجودين، الله أعلم كم القيراط؟ مثل جبل أحد أو أعظم، الله اعلم لأنه جاء في القيراط الذي جزاء لمن اقتنى كلبًا غير كلب صيد وحراسة وزرع، أنه ينقص من أجره كل يوم قيراط، قيل ما القيراط؟ قال: مثل جبل أحد[2]، هذا في القيراط الذي عقوبة، أما قيراط الثواب فالله أعلم، هل هو مثل جبل أحد أو أعظم من ذلك؟ الله أعلم، قال ابن عمر لما بلغه الحديث، كم من قراريط فرطنا فيها؟ يعني فات علينا أشياء ما كنا نحسبها وهو من هو، فينبغي للعبد إذا تيسر له وصلى في المسجد أو أمكنه أن يصلي في المساجد التي فيها جنائز أن يظفر بهذه الأجور العظيمة، اليوم سهلت السبل وأصبح يرسل رسائل قبل كل صلاة، الظهر والعصر خاصة، المساجد التي فيها جنائز والإنسان يختار المسجد الأقرب وربما يختار المسجد الأكثر جنائز، بعض الناس بالغ في هذا حتى أصبح يصلي قبل أن يصلى على الجنائز، يدخل المسجد والجنائز

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٩٤٥)، ولفظ البخاري أخرجه عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «مَن شَهِدَ الجَنازَةَ حتَّى يُصَلِّيَ، فَلَهُ قِيراطٌ، ومَن شَهِدَ حتَّى تُدْفَنَ كانَ له قِيراطانِ، قيلَ: وما القِيراطانِ؟ قالَ: مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ».

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٨١)، ومسلم (١٥٧٤) عن عبدالله بن عمر ﷺ أن النبي ﷺ قال: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا، إلَّا كَلْبَ ضارِيَةٍ، أوْ ماشِيَةٍ، نَقَصَ مِن عَمَلِهِ كُلَّ يَومٍ قِيراطانِ».

جاهزة يصلي، ثم ينطلق لمسجد ثاني وثالث، وقد سألني أحدهم الأسبوع الماضي لما شرحت باب الأذان وأنه لا يجوز الخروج من المسجد بعد الأذان، قال: أنا أصلي على الجنائز ثم أذهب، قلت: لا تفعل ذلك، اختر المسجد الذي فيه أكثر الجنائز وبكر وصل صلاة الفريضة والحق الصلاة على الأموات في المسجد نفسه ولا تتبع المساجد، اللجنة الدائمة لهم فتوى في الذين يتتبعون الجنائز في يوم الجمعة ويذهبون للمسجد يصلون إلى مسجد الراجحي، يصلون من الضحى الساعة عشرة وإحدى عشر، تكون الجنائز قد جهزت فيصلون، ثم يذهبون لمسجد ثاني وربما ثالث، المشايخ وأهل العلم يقولون: لا يصوغ فعل هذا، نقول: بكر وصلِّ في المسجد الذي تريد الصلاة فيه وصلِّ على الجنائز.

دليل مشروعية الصلاة على الميت مفهوم قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا ﴾ [التوبة: ٨٤]، فلما منعه من الصلاة على أهل النفاق وعلى أهل الكفر، كانت الصلاة على أهل الإيمان مشروعة، وكما ثبت في السنة المستفيضة، من ذلك حديث زيد بن خالد الجهني مرفوعًا: «**صلُّوا علَى صاحبِكُم**»[1]، والصلاة على الميت من خصائص هذه الأمة ومن فضل هذه الأمة عند ربها، أنه شرعت هذه الصلاة التي هي أخص ما يفعل بالميت، وأعظم ما يفعل به الصلاة عليه والدعاء له.

بما تسقط الصلاة على الميت؟ يعني متى نقول إن هذا الفرض سقط؟ المذهب أنها تسقط بمكلف ولو واحد، يعني بشرط أن يصلي عليه ولو مسلم بالغ عاقل، وهو مذهب الحنفية، وعند الشافعية تسقط ولو بصلاة مميز واختاره المجد ابن تيمية، إلا أن الصحيح أنها لا تسقط من مميز لأن المميز صلاته نفل وهي فرض كفاية، فالفروض لا تسقط بفعل المميز، لا بد من

(١) أخرجه أبو داود (٢٧١٠)، والنسائي (١٩٥٩)، وابن ماجه (٢٨٤٨)، وأحمد (٢١٦٧٥)، والحديث صحح إسناده في أحكام الجنائز (١١٠)، ولكن ضعفه في ضعيف الجامع (٣٤٨١).

بالغ، وعن الإمام أحمد ﷺ: أنها لا تسقط إلا بثلاثة فصاعدًا، وهو وجه عند الشافعية، وقيل لا تسقط إلا باثنين، والصحيح عدم اشتراط العدد؛ لأنها صلاة لا تشترط لها الجماعة فلم يشترط لها العدد، إذن لو صلى واحد هذا الحد الادنى نقول لكن لا ينبغي هذا، لكن لو أنه مات في سفر أو في بر ما عنده إلا صاحبه وغسله وكفنه وصلى عليه ثم دفنه، نقول: لا حرج في ذلك سقط الفرض بهذا الواحد، أما المميز فصلاته نفل فلا تسقط الفرض.

تُسن الصلاة على الأموات جماعة وتجوز فرادى بلا خلاف، لكن السنة أن تصلى جماعة لمداومة النبي ﷺ على ذلك، مع عموم قوله لمالك بن الحويرث وصاحبه: **«صلُّوا كما رَأيتُموني أُصلِّي»**(١) [رواه البخاري] فيدخل في هذا عموم الصلاة على الأموات وأن السنة أن تصلى جماعة، وأن تكون في المساجد أو في المقبرة كما سيأتي، وقد صلى الصحابة ﷺ على الرسول ﷺ فرادى، قال الحافظ في التلخيص، قال ابن دحية: الصحيح أن المسلمين صلوا عليه أفرادًا لا يؤمهم أحد وبه جزم الشافعي، قالوا: وذلك لعظم حق الرسول ﷺ بأبي هو وأمي، وتنافسهم في ألا يتولى الإمامة في الصلاة عليه واحد، والسنة إذا صُلي عليه جماعة ألا تنقص الصفوف عن ثلاثة حتى لو كان عددهم قليل يجزئون ثلاثة صفوف؛ لما روى مالك بن هبيرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما مِن مُسلِمٍ يموتُ فيُصلِّي عليه ثلاثةُ صُفوفٍ مِن المُسلِمينَ إلَّا أوجَب، قال: فكان مالكٌ إذا استقَلَّ أهلَ الجِنازةِ -يعني تقال عددهم- جزَّأهم ثلاثةَ صُفوفٍ»**(٢) [رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة، وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي وحسنه النووي في المجموع] إذن السنة أن يُقسم المصلون على الميت ثلاثة صفوف حتى لو كان عددهم قليل لو كلهم سبعة، في حديث أبي امامة ﷺ قال: **«صلَّى رسولُ**

(١) أخرجه البخاري (٦٠٠٨)، ومسلم (٦٧٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٦٦) واللفظ له، والترمذي (١٠٢٨)، وابن ماجه (١٤٩٠)، وأحمد (١٦٧٢٤)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الترغيب (٢٠٥٨).

الله ﷺ علَى جنازَةٍ ومعَهُ سبعَةُ نَفَرٍ فجَعَلَ ثَلَاثَةً صفًّا واثنينِ صفًّا واثنينِ صَفًّا»[١] [رواه الطبراني في الكبير، وقال الهيثمي في المجمع: وفيه ابن لهيعة وفيه كلام لكنه يصلح شاهدًا لحديث مالك المتقدم] والظاهر والعلم عند الله أنهم إذا جُزئوا ثلاثة أن فضل المؤخر كالمقدم أنهم في الفضل سواء، هم الآن حضروا للصلاة عليه لكن السنة تجزئتهم ثلاثة صفوف، فليس الذي في الصف الأول أفضل من المؤخر، قال أهل العلم: والظاهر أن الثلاثة في الفضل سواء كما يُفهم من كلام أهل العلم وبه صرح القسطلاني ﷺ، كما أنه كلما كثر العدد فهو أفضل، في حديث أم المؤمنين عائشة ﷺ أن النبي ﷺ قال: **«ما مِن مَيِّتٍ تُصَلِّي عليه أُمَّةٌ مِنَ المُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ له؛ إلَّا شُفِّعُوا فِيهِ»**[٢] [هذا الحديث رواه الإمام مسلم] لكن من فضل الله أن العدد جاء بالفضل والأجر في أربعين، في حديث ابن عباس ﷺ قال: **«ما مِن رجُلٍ مُسلِمٍ يموتُ فيقومُ على جِنازتِهِ أربعونَ رجُلًا لا يُشرِكونَ باللهِ شيئًا إلَّا شفَّعهمُ اللهُ فيه»**[٣]، وكلما كان العدد أكثر فهو أفضل [رواه الإمام مسلم].

أين يقف الامام إذا صلى على رجل أو على امرأة؟ الأقرب أنه يقف عند رأس الرجل وليس عند صدره، وعند وسط المرأة، هذا أقرب ما قيل، والخلاف فيه طويل لكن هذا أصح ما قيل ودلت عليه السنة، والدليل على ذلك ما روى أبو غالب الخياط قال: **«شَهِدتُ أَنَسَ بنَ مالِكٍ صَلَّى على جِنازةِ رَجُلٍ، فقام عندَ رَأسِه، فلمَّا رُفِعَتْ أُتيَ بجِنازةِ امرأةٍ مِن قريشٍ أو مِن الأنصارِ فصَلَّى عليها، فقامَ وَسَطَها، وفينا العَلاءُ بنُ زيادٍ العَدَويُّ فلمَّا رَأى اختِلافَ قيامِهِ على الرَّجُلِ والمرأةِ، قال: يا أبا حَمزةَ، هكذا كان رسولُ اللهِ ﷺ يقوم منَ الرجلِ حيثُ قمتَ ومن**

---

(١) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٣٥) وقال: فيه ابن لهيعة وفيه كلام، وقال عنه الألباني في أحكام الجنائز (١٢٧) أنه [فيه] ابن لهيعة، وفيه كلام فحديثه في الشواهد لا بأس به.

(٢) أخرجه مسلم (٩٤٧).

(٣) أخرجه مسلم (٩٤٨).

المرأةِ حيث قمتَ؟ قال: نعمْ»[١] [رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجة وحسنه الترمذي]، وعن سمرة بن جندب ﷺ قال: **«صَلَّيْتُ خَلْفَ النبيِّ ﷺ، وَصَلَّى علَى أُمِّ كَعْبٍ، مَاتَتْ وَهي نُفَسَاءُ، فَقَامَ رَسولُ اللهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطَهَا»**[٢] [الحديث متفق عليه]، أهل العلم مختلفون لكن هذه سنة أمرها يسير، يعني منهم من قال: يصلي على صدر الرجل وهو المشهور في المذهب عند الحنابلة، يقولون: يصلي على صدر الرجل، يقف على صدر الرجل وعلى وسط المرأة، قال في الإفصاح: واختلفوا في موقف الإمام من الميت ذكرًا كان أو أنثى، فقال أبو حنيفة: يقوم بحذاء الصدر منهما جميعًا، وقال مالك: يقف من الرجل عند وسطه، ومن المرأة عند منكبيها، واختلف أصحاب الشافعي في الرجل على وجهين: أحدهما عند صدره والآخر بحذاء رأسه، وفي المرأة عند وسطها قولًا واحدًا، وقال أحمد: يقف الإمام عند صدر الرجل ووسط المرأة انتهى كلامه ﷺ، إلا أن المصحح عند الشافعية كما في روضة الطالبين أنه يقف عند عجيزة المرأة ورأس الرجل لكن الأقرب ما تقدم، وهو أنه يقف عند رأس الرجل ووسط المرأة والأمر يسير، بعض الناس يقول الأمر يسير، نقول: كلما كان أقرب إلى الرأس أولى من أن يكون عند الصدر؛ لأن الخلاف في الرجل هو الأقوى، هل يقف عند رأسه أو عند صدره؟ وأما المرأة فتكاد تكون كلمة أهل العلم متقاربة أنه على وسطها.

مسألة: إذا اجتمعت الجنائز فإنه يقدم إلى الإمام أفضلهم كما في صلاة الجماعة، والأفضل أن يصلى عليهم صلاة واحدة، قد روى نافع عن ابن عمر ﷺ: **«أَنَّه صلَّى علَى تِسعِ جَنائزَ جميعًا ، فجعلَ الرِّجالَ يَلونَ الإمامَ، والنِّساءَ يلينَ القِبلةَ، فَصفَّهنَّ صفًّا واحدًا، ووُضِعَت**

(١) أخرجه أحمد (١٣١١٤) واللفظ له، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨١٣، ٢٨١٤) مفرقًا، والطبراني في مسند الشاميين (٥١٨) مطولًا، قال عنه الشوكاني في نيل الأوطار (٤/ ١٠٩): رجال إسناده ثقات، والحديث صحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (١٣١١٤).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٤).

جَنازةُ أمِّ كلثومِ بنتِ عليٍّ امرأةِ عُمرَ بنِ الخطَّابِ، وابنٍ لَهَا يقالُ لَهُ: زَيدٌ، وُضِعا جميعًا، والإمامُ يومئذٍ سعيدُ بنُ العاصِ، وفي النَّاسِ ابنُ عبَّاسٍ، وأبو هُرَيْرةَ، وأبو سعيدٍ، وأبو قتادةَ، فوُضِعَ الغلامُ مِمَّا يلي الإمامَ، -يعني الرجال ثم الغلام ثم النساء، مثل صلاة الجماعة يصف الرجال ثم الأطفال أو الصغار ثم النساء، فكذلك الجنائز، يكون مما يلي الإمام الرجال ثم الصبيان ثم النساء-، **قال: فقالَ رجلٌ: فأنكَرتُ ذلِكَ، فنظرتُ إلى ابنِ عبَّاسٍ، وأبي هُرَيْرةَ، وأبي سعيدٍ، وأبي قتادَةَ**، -هؤلاء الصحب الكرام الحاضرين-، **فقلتُ: ما هذا ؟** -يعني كيف تقدمون الصبي على النساء- **قالوا: هيَ السُّنَّةُ»**[1] [رواه النسائي وابن الجارود والدارقطني والبيهقي، وقال الحافظ في التلخيص: إسناده صحيح]، وإذا صفوا فإنه كما يراعى الرجال ثم الأطفال ثم النساء، أيضًا يراعى الترتيب فيكون وسط المرأة محاذيًا لرأس الرجل.

والسنة أن يكبر على الميت أربعًا، قال في الإفصاح: وأجمعوا على أن التكبيرات على الميت أربع، هذا محل إجماع لكن لو كبر الإمام خمسًا أو ستًا أو سبعًا، نقول: جاءت به السنة والآثار، ولا يُنكر عليه ولا يُثرب، وهل يتابع الإمام أو لا يتابعه؟ اختلف أهل العلم والصحيح أنه يتابعه لكن الأكثر من فعله ﷺ والمداوم عليه والمواظب عليه أنه كان يكبر أربعًا، يقرأ في الأولى الفاتحة كما ذكر المؤلف، وفي الثانية الصلاة على النبي ﷺ، وفي الثالثة يدعو للميت وللمسلمين، وفي الرابعة يسلم عن يمينه، والصحيح أنه إن زاد الإمام على الأربع يتابعه المأموم.

من فاتته الصلاة على الميت فإنه يصلي على القبر، في المذهب عند الحنابلة قيدوه بشهر من دفنه؛ لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة وابن عباس ﷺ: **«أن ﷺ صلى على قبر»**[2] [متفق

(١) أخرجه النسائي (١٩٧٧)، وصححه الألباني في صحيح النسائي، وقال في أحكام الجنائز (١٣٢): إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٠)، ومسلم (٩٥٦).

عليه] لكن هذا الحديث ما فيه تقييد كذا؟ صلى على قبر، فالظاهر أنه لم يقيد لكن عند الحنابلة احتجاج بما جاء عن سعيد بن المسيب: «**أن أم سعد بن عبادة ﷺ ماتَت والنَّبيُّ ﷺ غائبٌ فلمَّا قدمَ صلَّى عليْها وقد مضى لذلِكَ شَهرٌ**»[1] [رواه الترمذي وابن أبي شيبة والبيهقي، قال البيهقي: وهو مرسل صحيح] قال الإمام أحمد: أكثر ما سمعت هذا، قالوا: وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة كيوم ويومين، لكن الصحيح أن هذا التقييد لا دليل عليه إنما حصل اتفاقًا، يعني النبي ﷺ صلى على قبر، هذا في الصحيحين ولم يقيد، وصلى على أم سعد بن عبادة ووافق أنه علم بعد موتها بشهر فصلى، لكن هل لو كان شهرين أو ثلاثة ما يصلي؟ نقول: ليس في السنة ما يدل على هذا، عند الحنفية والمالكية يصلي ما لم يغلب على الظن فناء جسده، وهذا مفهوم، يعني متى يغلب على الظن أن هذا الميت قد فني جسده قالوا: لا يصلى عليه، وعند الشافعية أنه يصلي عليه مطلقًا بشرط كون المصلي من أهل الصلاة عليه يوم موته ولم يصل عليه، وهذا هو الأقرب قول الشافعية، أنك إذا كنت مسافرًا غائبًا جئت ولو بعد سنة أو سنتين أو ثلاث وكنت من أهل الصلاة عليه يوم مات، يعني أنت موجود حي لكن إنسان يقول بروح أصلي على قبر الصحابي ولا على قبر العالم الذي لم يدركه وكان في صلبٍ حين موت هذا الميت، نقول: لا تصل عليه، ما دمت من أهل الصلاة وقت الصلاة عليه فلتصلِّ عليه ولو طالت المدة، إذن هو الأقرب ما ذهب إليه الشافعية أنه يصلي عليه بشرط أن يكون من أهل الصلاة على هذا الميت يوم موته ولم يصلِّ عليه، أما ما استدل به الحنابلة فقد وقع اتفاقًا، ما جاء من حديث صلاة النبي ﷺ على أم سعد.

الصلاة على الغائب عن البلد، قالوا: يصلى على غائبٍ عن البلد ولو دون مسافة قصر، فيجوز أن يصلي الإمام والآحاد من الناس عليه بالنية إلى شهر، هذا قول الحنابلة مثل ما قالوا

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٣٨)، والحديث قال عنه ابن الجوزي في تنقيح التحقيق (٢/ ٦٦٢): مرسل صحيح، وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (١٠٣٨).

في الصلاة على القبر؛ لصلاته ﷺ على النجاشي كما في المتفق عليه من حديث جابر[١]، هذا هو المذهب عند الحنابلة والشافعية، لكن الشافعية يطلقون المدة ولا يقيدونها إلا بشرط كون المصلي من أهل الصلاة عليه يوم موته، يقولون: الصلاة على الغائب مثل الصلاة على القبر، إن كان من أهل الصلاة عليه يوم موته فليصلِّ عليه وإلا فلا، وعند الحنفية والمالكية لا تشرع الصلاة على الغائب مطلقًا وبه قال شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم ﷺ وهو الصحيح، إلا أنهما قالا أي شيخ الإسلام ابن تيمية: لا تشرع الصلاة عليه إلا إذا لم يُصَلَّ عليه وهذا هو الأقرب، وأما صلاته ﷺ على النجاشي فلأنه لم يكن صُلي عليه، والدليل على أنها لا تشرع الصلاة على الغائب أن النبي ﷺ لم يصلي إلا على النجاشي، مع أنه مات خلق كثير من الصحابة خارج المدينة ولم يُذكر عنه ﷺ أنه صلى على أحد، ولم ينقل أنه ﷺ على أحد ممن مات خارج المدينة بل لم يصلِّ المسلمون في الأمصار على الخلفاء الراشدين، وهذا من أوضح الأدلة وأصرحها على أن الصلاة على الغائب غير مشروعة وليست من السنة في شيء.

الصلاة على الميت تشرع في المسجد على الصحيح وفي المقبرة إلا أن أكثر فعله ﷺ الصلاة على الميت في المقبرة، ولهذا قالوا: لا بأس بالصلاة عليه في المسجد إن أمن تلويثه؛ لقول أم المؤمنين عائشة ﷺ: **«صلى رسول الله ﷺ على سهل بن بيضاء في المسجد»**[٢] [رواه الإمام مسلم]، **«وصُلي على أبي بكر وعمر ﷺ في المسجد»** [رواه سعيد بن أبي شيبة وعبد الرزاق بسند صحيح]، قال في الإفصاح: واتفقوا على جواز الصلاة على الميت في المسجد مع الكراهة أي

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٧٧) واللفظ له، ومسلم (٩٥٢) باختلاف يسير، ولفظ البخاري عن جابر بن عبدالله ﷺ قال: «قَالَ النبيُّ ﷺ حِينَ مَاتَ النَّجَاشِيُّ: مَاتَ اليومَ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقُومُوا فَصَلُّوا علَى أَخِيكُمْ أَصْحَمَةَ».

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٣) عن أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: «ما صَلَّى رَسولُ اللهِ ﷺ علَى سُهَيْلِ بْنِ البَيْضَاءِ إلَّا في المَسْجِدِ».

عند أبي حنيفة ومالك، وقال الشافعي وأحمد: يجوز مع غير الكراهة، قال ابن القيم: لم يكن من هديه ﷺ الراتب الصلاة عليه في المسجد وربما كان يصلي عليه أحيانًا في المسجد.

أبعد النجعة من عدَّ الصلاة على الميت في المسجد بدعة كما هو قول الألباني ﷺ وعفا عنه، بدَّع الصلاة على الميت في المسجد، ولنقول: الصحيح كما قرر ذلك العلامة ابن القيم أن الأكثر من فعله ﷺ أنه يصلي على الأموات في المقبرة لكن صلى على سهل وغيره في المسجد، وصلى الصحابة على أبي بكر وعمر في المسجد، وهذا كالإجماع فدل على الجواز، وأما القول بأنه بدعة فالقول نفسه هو البدعة.

قال ﷺ: **(وَالصَّلاةُ عَلَيْهِ: يُكَبِّرُ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ)** لأن النبي ﷺ **«كَبَّرَ على النَّجاشيِّ أربعًا»**[١] [الحديث متفق عليه] ويقرأ الفاتحة في الأولى؛ لقوله ﷺ: **«لَا صَلاةَ لَمن لم يَقرَأْ بأُمِّ الكِتابِ»**[٢]، **«وصلى ابن عباس ﷺ على جنازة فقرأ أم الكتاب أم القرآن وجهر بها صوته، قال: لتعلموا أنها من السنة»** وهذا خلافًا للحنفية والمالكية، قالوا: يحمد الله ويثني عليه ويدعو للميت ولا يقرأ الفاتحة، نقول: هذا قولٌ بعيد وإن قالت به الحنفية والمالكية، ابن عباس جهر بها وقال: **«لتعلموا أنها من السنة أو أنها من تمام السنة»**[٣] [رواه البخاري] ثم يكبر الثانية ويصلي على النبي ﷺ؛ لما روى ابن سعد عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: **«أَنَّ السُّنَّةَ في الصَّلاةِ علَى الجِنازةِ أن يكبِّرَ الإمامُ ثمَّ يَقرأُ بفاتحةِ الكتابِ بعد التَّكبيرةِ الأولى سرًّا في نفسِه»**[٤]، وهل يستفتح؟ نقول: لم ترد في السنة الاستفتاح لكن يستعيذ ويبسمل، **(ثُم يُصَلِّيْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)**

---

(١) أخرجه البخاري (١٣١٨)، ومسلم (٩٥١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٤) بلفظ: «**بأُمِّ القُرْآنِ**» بدل لفظ: «**أُمِّ الكِتابِ**».

(٣) أخرجه البخاري (١٣٣٥) عن طلحة بن عبدالله بن عوف أنه قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ علَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ قَالَ: لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ».

(٤) أخرجه البيهقي وقوّى روايته في السنن الكبرى (٤/ ٣٩)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٧٣٤).

ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن، ثم يسلم سرًا في نفسه، هل يقرأ بعد الفاتحة؟ لا، ليس من السنة لكن لو أطال الإمام فالمأموم يقرأ بعد الفاتحة ما تيسر من القرآن، ثم يكبر الثالثة ويدعو بما أورده المؤلف، قد أورد المؤلف الدعاء في صلب المتن وليس من عادته لكن لما كان من السنة تعلمه ذكره ﷺ بطوله، وهو دعاء جامع حتى قال عوف بن مالك ﷺ لما سمع هذا الدعاء، قال: «**تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذلكَ المَيِّتَ**»[1]، وهذا من عظم شأن هذا الدعاء الجامع الذي جمع فيه النبي ﷺ الدعاء للميت: «**اللهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيْرِنَا وَكَبِيْرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ، اللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا، فَأَحْيِهِ عَلَى الإِسْلامِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا، فَتَوَفَّهُ عَلَيهِمَا**»، هذا القدر وما بعده يقال إذا كان الميت رجلًا أو رجالًا أو نساءً يعني بالغين عاقلين، أما إذا كان الميت صغيرًا لم يبلغ الحلم، أو مجنون مات وهو مجنون، فإنه يدعى بعد قوله: «**اللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا، فَأَحْيِهِ عَلَى الإِسْلامِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا، فَتَوَفَّهُ عَلَيهِمَا**» يقال: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا وَذُخْرًا لِوَالِدَيْهِ، وشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِيْنَهُمَا، وأعْظِمْ بِهِ أُجُورَهُمَا، وألْحِقْهُ بِصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ، واجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَقِهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الجَحِيمِ**» هذا يُخص به الصغير، وقد يكون أموات كبار وصغار فيُدعى للأموات بالدعاء العام، ثم يدعى للصغير أن يجعله الله زخرا لوالديه وفرطًا، ما هو الفرط؟ قالوا: الفرط الذي يقدم المسافرين يهيئ لهم المكان حتى يقدمون، المسافرون كانوا يرحلون على أقدامهم وعلى الرواحل فيتقدمهم بعض المسافرين يجهز المكان حتى إذا وصلت القافلة يكون المكان قد هُيئ لراحتهم، فيُدعى لمن مات له صغيرٌ أن يكون فرطًا، أن يهيئ مكانًا لوالديه، ولهذا كان من أحسن التعازي أن يقال لمن مات له صغير، ما قاله النبي ﷺ في تعزيته: «**أَمَا تُحِبُّ أَلَّا تأتيَ بابًا مِن أبوابِ الجَنَّةِ إِلَّا وجَدْتَه**

(١) أخرجه مسلم (٩٦٣).

يَنتظِرُك؟»[1]، من لا يرضى بهذا؟ كل مؤمن قدّم صغير أو حتى لو كان الصغير مات بعد أبيه، لا يلزم أن يسبق والديه، من مات وهو صغير فإنه يُدعى أن يجعله الله ذخرًا وشفيعًا وفرطًا يهيئ المكان لوالديه وينتظرهما عند أبواب الجنة، فهذا أعظم تسلية لمن مات له صغير، ثم دعا ببقية الدعاء وهو دعاء جامع.

قال ﷺ: **(وَالْوَاجِبُ مِنْ ذلِكَ: التَّكْبِيْرَاتُ، وَالْقِرَاءَةُ** -لا بد منها- **وَالصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَدْنَى دُعَاءٍ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلامُ)** أدنى دعاء يعني قد يكون جاء متأخرًا وقد كبر الإمام التكبيرات كلها، نقول: يكبر ويدعو، ثم إذا سلم الإمام قضى التكبيرات تباعًا، هذا آخر ما ذكره المؤلف ﷺ فإنه قال بعد ذلك: **(وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلاةُ عَلَيْهِ، صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ، وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ، صُلِّيَ عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ)**.

عاد ﷺ إلى التغسيل فذكر مسائل مرت علينا لكنه أخرها قال: **(وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ لِعَدَمِ الْمَاءِ، أَوْ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِ مِنَ التَّقَطُّعِ، كَالْمَجْدُوْرِ وَالْمُحْتَرِقِ، أَوْ لِكَوْنِ الْمَرْأَةِ بَيْنَ رِجَالٍ، أَوِ الرَّجُلِ بَيْنَ نِسَاءٍ، فَإِنَّهُ يُيَمَّمُ)** يعني من تعذر غسله فإنه ييمم، كيف ييمم؟ يضرب الغاسل يديه هو بالأرض ويمسح وجه الميت ويديه، قال **(إِلاَّ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلَ صَاحِبِهِ** -مر هذا- **وَكَذلِكَ أُمُّ الْوَلَدِ مَعَ سَيِّدِهَا)**، ثم قال: **(وَالشَّهِيْدُ إِذَا مَاتَ فِي الْمَعْرَكَةِ، لَمْ يُغَسَّلْ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَيُنَحَّى عَنْهُ الْحَدِيْدُ وَالْجُلُوْدُ، ثُمَّ يُزَمَّلُ فِيْ ثِيَابِهِ، وَإِنْ كُفِّنَ فِيْ غَيْرِهَا، فَلا بَأْسَ، وَالْمُحْرِمُ يُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلا يُلْبَسُ مَخِيْطًا، وَلا يُقَرَّبُ طِيْبًا، وَلا يُغَطَّى رَأْسُهُ وَلا رِجْلاهُ، وَلا يُقْطَعُ شَعْرُهُ وَلا ظُفُرُهُ)** انتهى ما يتعلق بالصلاة والتغسيل، وهذه المسائل سبقت الإشارة إليها لكن المؤلف ﷺ أخرها بعد الكلام على الصلاة على الميت.

---

(١) أخرجه النسائي (١٨٧٠)، وأحمد (١٥٥٩٥) واللفظ له، والحديث صحح إسناده الألباني في هداية الرواة (١٦٩٧)، وأيضًا صحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (١٥٥٩٥).

أسأل ربي بمنه وكرمه أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا الفقه في الدين إنه قريب مجيب، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ الْأَرْبَعُون]

[كِتَابُ الجَنَائِزِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الاربعون من شرح عمدة الفقه للإمام الموفق «ابن قدامة ﵀»، ولا يزال الحديث في كتاب الجنائز، وقد انتهينا إلى مسائل تتعلق بالدفن.

قال ﵀:

وَيُسْتَحَبُّ دَفْنُ المَيِّتِ فِيْ لَحْدٍ، وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبِنُ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ، وَلا يُدْخِلُ الْقَبْرَ آجُرًّا وَلا خَشَبًا، وَلا شَيْئًا مَسَّتْهُ النَّارُ.

هذا ما ذكره المؤلف فيما يتعلق بالدفن، ثم ذكر بعده مسائل تتعلق بالتعزية والبكاء نؤجلها للدرس القادم، إذن ذكر ﵀ أنه يستحب دفن الميت في لحدٍ، وأن يُنصب عليه اللبن نصبًا؛ لقول سعد بن مالك ﵁: **«الحَدُوا لي لَحْدًا، وَانْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبِنَ نَصْبًا، كما صُنِعَ برَسولِ اللهِ ﷺ»**[1]، كما ذكر ﵀ أنه لا يُدخل القبر شيئًا مسته النار ولا خشبًا ولا آجرًا، روي عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون اللبن ويكرهون الخشب والآجر وما مسته النار؛ من باب التفاؤل ألا يمس الميت نار، هذا ما ذكره ﵀ وعندنا في ذلك مسائل كثيرة:

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٦).

أولًا: اللحد أفضل من الشق، قال ابن هبيرة ﷺ: واتفقوا على أن السنة اللحد، وأن الشق ليس بسنة، والصحيح من قولي أهل العلم أن كلًا من اللحد والشق جائز لكن اللحد أفضل، قال النووي ﷺ: أجمع العلماء على أن الدفن في اللحد والشق جائزان، إذن الصحيح أنه يجوز هذا وهذا، لكن اللحد أفضل إلا إذا دعت الحاجة للشق، ودليل ذلك حديث أنس بن مالك ﷺ قال: **«لما توفي النبي ﷺ كان بالمدينة رجل يُلحد وآخر يضرح، فقالوا: نستخير ربنا ونبعث إليهما، فأيهما سبق تركناه يعني تركناه يصنع، إن تقدم وسبق الذي يلحد، يعني يجعل في القبر لحدًا فإننا نجعله يحفر للنبي ﷺ قبرًا ويجعل فيه لحدًا، وإن سبق الذي يضرح أي يشق فمكناه من ذلك، فسبق صاحب اللحد فلحدوا للنبي ﷺ»**[1] [أخرجه الإمام أحمد وابن ماجة والطحاوي، وحسنه الحافظ ابن الحجر في التلخيص] فدل ذلك على أنه معروف في زمن النبي ﷺ الشق واللحد لكن اللحد أفضل.

ما هو اللحد؟ اللحد في اللغة الميل، وأما المراد باللحد هنا فهو أن يُحفر القبر، فإذا بلغ قرار القبر ومنتهى الحفر الذي يريده حفر في حائط القبر مما يلي القبلة ما يسع الميت، وكونه مما يلي القبلة أفضل، إذن يُحفر القبر قدر نصف القامة أو أكثر أو أقل كما سيأتي في السنة، فإذا وصل إلى القاع وإلى القرار حفر في جهة القبلة حفرًا يمكن أن يسع الميت ويدخل فيه الميت، هذا هو اللحد الذي جاءت به السنة، وأما الشق فهو أن يُحفر في وسط القبر كالنهر ويبنى جانباه باللبن أو غيره مما لا يكره إدخاله في القبر، أو يشق وسطه أي القبر فيصير كالحوض ثم يوضع فيه الميت ثم يسقف بأحجار ويرفع بحيث لا يمس الميت، قال: إن تدعو إليه الحاجة في الأرض الرملية والتراب الذي ينهار لا يستطيعون أن يحفروا لحدًا وكلما حفروا لحدًا انهال

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٥٧)، وأحمد (١٢٤١٥) عن أنس بن مالك ﷺ أنه قال: «لَمَّا توفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ كانَ رجلٌ يَلحَدُ وآخرُ يَضرَحُ، فقالوا: نستخيرُ ربَّنا، ونبعثُ إليهِما، فأيُّهما سبَقَ ترَكناهُ، فأُرسِلَ إليهما، فسبقَ صاحبُ اللَّحدِ، فلحدوا لَه»، والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة (١٢٧٤).

عليهم التراب يلجأون إلى الشق، فإن كانت الأرض رخوة لا يثبت فيها اللحد فإنهم يعدلون إلى الشق، وأما إذا أمكن اللحد فإنه السنة والأفضل، وربما يعالجون هذا الانهيار فيضعون لحدا مصنوعًا.

قال ﷺ: **(وَلا يُدْخِلُ الْقَبْرَ آجُرًّا وَلا خَشَبًا، وَلا شَيْئًا مَسَّتْهُ النَّارُ)** قال ابن هبيرة ﷺ في الإفصاح: وأجمعوا -أي أهل العلم- على استحباب اللبن والقصب في القبر وكراهة الآجر والخشب؛ لأن الآجر مما مسته النار، فينبغي ألا يُدخل في القبر شيء مسته النار، والحجارة التي على طبيعتها لم تمس النار، لكن الخزف والآجر والخشب ونحوه مما مسته النار لا ينبغي أن يدخل في القدر؛ تفاؤلًا بسلامة هذا المقبور من النار، أسأل الله أن يجيرني وإياكم ووالدينا من النار، السنة أن يوسع ويُعمق القبر بلا حد، ويكفي ما يمنع السباع والرائحة، إذن السنة أنه يُعمق ما استطاع، لكن إذا قال ما الحد الذي لا بد منه؟ نقول: الحد الذي لا بد منه ما يمنع خروج رائحة الميت للأحياء، أو وصول السباع والكلاب إلى الميت ونبشه، وفي حديث هشام بن عامر مرفوعًا، قال النبي ﷺ: **«احفُروا، وأَوْسِعُوا، وأَعْمِقُوا، وأَحْسِنُوا»**[1] [رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي]، وفي الحديث الآخر قال ﷺ: **«أَوْسِعْ مِن قِبَلَ الرَّأسِ، وأَوْسِعَ مِن قِبَلَ الرِّجْلَينِ»**[2] [رواه الإمام أحمد وأبو داود، وصححه النووي] فدل على أن السنة التوسيع والتعميق، والجمهور من أهل العلم على أنه يعمق بلا حد، قالوا: المجزئ ما يمنع الرائحة والسبع لكنه ليس ثمة حدٌ، إذ المستحب أن يوسع ويعمق كما جاء في السنة في أمره ﷺ في الحديثين السابقين، بعض أهل العلم كالحنفية قالوا: يُحفر بقدر نصف قامة الرجل،

---

(١) أخرجه الترمذي (١٧١٣)، والنسائي (٢٠١١) واللفظ له، وأحمد (١٦٢٥٤)، والحديث صححه الألباني على شرط الشيخين في أحكام الجنائز (١٨١).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٣٢) مطولًا بنحوه، وأحمد (٢٣٤٦٥) واللفظ له، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٧٤٤).

وجاء عن عمر بن عبد العزيز والنخعي: أنه يُحفر إلى السرة، يعني قدر وقوف الرجل إلى سرته، وجاء عن الفاروق عمر ﷺ: أنه يعمق قامة وبسطة، إلا أن الظاهر والعلم عند الله تعالى ما ذهب إليه الجمهور وهو عدم التحديد، فيُرجع إلى ما يحصل به المقصود؛ لأنه لم يرد فيه تقديرٌ شرعًا فيحقق ما يحصل به المقصود وهو أن يمنع الرائحة والسباع، والأرض تختلف فمن الأراضي ما يكون صلبًا صعب الحفر فيُتكفى فيه بأقل ما يحصل به منع رائحته ومنع السباع من نبشه، وقد تكون الأرض ترابية سهلة رخوة فربما يوسع فيها أكثر.

حمل الميت ودفنه فيه مسائل، أولًا: حمل الميت الذي يسبق الدفن، نقول: سنة، فرض كفاية مثل الدفن؛ لأنه لا يتم الدفن إلا به، **وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب**، فيجب على المسلمين بعد الصلاة على الميت أن يحملوا ميتهم، ويجب عليهم أن يدفنوه، والأصل في الدفن ومشروعيته قول الله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ﴿٢٦﴾﴾ [المرسلات]، وقوله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾﴾ [عبس]، كما دل على ذلك السنة والإجماع.

من المسائل المتعلقة بدفن الميت، أنه يستحب تغطية نعش المرأة بمكبة من خشب أو جريد أو قصب كالقبة تجعل فوق ثوبها، وقيل: إن أول من غُطي بهذه المكبة فاطمة بنت رسول الله ﷺ ورضي عنها، وقيل: بل أول من وُضعت لها المكبة زينب بنت جحش أم المؤمنين ﷺ، وعلى كلٍ نقول: هذه سنة، وهذا من كمال الصيانة للمرأة ألا يرى الرجال تقاطيع جسمها وهي جثة، وهي قد كُفنت بخمسة أثواب كما تقدم، ومع ذلك يُجعل على النعش ما يرفع عن جسمها الغطاء، فلا يدري الرجال وهم يحملونها عن طولها ولا عرضها ولا سمنها ولا خفتها ولا أي شيء في جسمها، وهذا من كمال الرعاية والصيانة للمرأة وهي ميتة، فكيف يكون حال المرأة وهي حية وهي أشد فتنة حينما تلبس الملابس الضيقة وتخرج في الأسواق،

ويمشي معها محرمها ولا يبالي من هذه الألبسة الفاتنة المشققة والمزخرفة والمزركشة والعبايات التي تحتاج إلى عبايات، لا شك أن هذا لباس فتنة لم تأتِ به الشريعة ولا تقره، إذا كانت الميتة وهي ميتة يوضع على نعشها مكبة لا يرى الرجال تقاطيع جسمها، فالحية أولى ثم أولى، وسيأتي عند الدفن أيضًا أن السنة أن يغطى قبر المرأة حتى يُلحد، ينزل محارمها إن تيسروا ويُجعل على القبر قماشًا يستر في فترة نقلها فقط من سرير النعش إلى وضعها في اللحد، ما يرى الرجال الذين عند القبر ويشيعونه ما يرون جسمها وهو مغطى، وهذا كله من تمام الصيانة للمرأة المسلمة.

كما يسن الإسراع بالمشي بالجنازة وهذه سنة متفق عليها، قال النووي ﷺ: اتفق العلماء على استحباب الإسراع بالجنازة إلا أن يُخاف من الإسراع انفجار الميت أو تغيره ونحوه فيتأنى، لكن لا يكون الإسراع الشديد الذي يشق على ضعفة من يتبعها، إذن السنة جاءت بالإسراع، فلا يسرعون ويهرولون فربما تسقط الجنازة من شدة الإسراع، وربما يصعب على الضعيف في المشي أن يتبعها، فنقول: يسرع لكن بقدر، ولا يمشي مشي الهوينا، الدبيب الذي هو من فعل أهل الكتاب، قال ابن القيم ﷺ: وأما دبيب الناس اليوم خطوة فبدعة مكروهة مخالفة للسنة متضمنة للتشبه بأهل الكتاب اليهود، وفي الصحيحين يقول ﷺ: «**أَسرِعوا بالجنازةِ، فإن تكُ صالحةً فخَيرٌ تُقدِّمونها إليه، وإن تكُ سوى ذلك فشرٌّ تضعَونه عن رِقابِكم**»[1]، إذن السنة الإسراع مع التوسط، مع عدم المشقة على المشيعين، وأيضًا الميت له حرمة فينبغي الحفاظ عليه حتى يصل بدون أن يسقط أو يتأثر وكأنه حي.

كما أن من السنة أن يكون المشاة الذين يشيعون الجنازة أمام الجنازة يتقدمونها، وأما الركبان فيكونون خلفها هذا هو السنة، وإن كان الصحيح كما سيأتي أن المشاة يمشون أمامها

(١) أخرجه البخاري (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤).

وخلفها وعن يمينها وشمالها، المقصود أنهم يكونون محيطين بها، قال ابن المنذر: «**ثبت أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر ﷺ كانوا يمشون أمام الجنازة**»(١) [أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة] لكن الأمر في ذلك واسع، إذ ينبغي أن يكون الماشين قريبين منها؛ لحديث المغيرة بن شعبة مرفوعًا: «**الرَّاكِبُ يسيرُ خلفَ الجَنازةِ**، والماشي -حيث شاء منها-، **خلفَها، وأمامَها، وعن يمينِها، وعن يسارِها قريبًا مِنها**»(٢) [رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي والحاكم على شرط البخاري ووافقه الذهبي] إذن نقول: المشاة لا حرج يمشون من أي جهة كانوا، لكن الراكب ينبغي أن يكون خلفها.

حكم الركوب في تشييع الجنائز؟ ومثل ذلك أيضًا إركاب الجنازة في وسائل النقل، مثل السيارات اليوم والدواب قديمًا، ما حكم ذلك؟ قالوا: يكره الركوب لغير حاجة، هذا مذهب جمهور العلماء، المالكية والشافعية والحنابلة يقولون: يكره الركوب لغير حاجة، يعني إذا كانت المقبرة قريبة مثل ما كان في مقبرة جامع الملك خالد، مقبرة مجاورة للمسجد فالسنة للجميع أن يمشي، وبعض المقابر مثلها تكون قريبة نصف كيلو أو كيلو أو دون ذلك، فالسنة تشييعها على الرقاب والمشي وعدم إركابها، وفي حديث ثوبان ﷺ قال: «**إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ، أُتِيَ بدابَّةٍ وَهوَ معَ الجَنازةِ فأبى أن يركبَها، فلمَّا انصرفَ أُتِيَ بدابَّةٍ فرَكِبَ، فقيلَ لَهُ، فقالَ: إنَّ الملائِكَةَ كانت تمشي، فلم أَكُن لأركبَ وهو يمشونَ، فلمَّا ذَهَبوا رَكِبْتُ**»(٣) [الحديث أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي، وصححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي وصححه الألباني] لكن إن دعت

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٧٩)، والترمذي (١٠٠٧)، وابن ماجه (١٤٨٢) عن عبدالله بن عمر ﷺ أنه قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ، وأبا بكرٍ وعمرَ يمشونَ أمامَ الجنازةِ»، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (١٠٠٧).

(٢) أخرجه أبوداود (٣١٨٠)، والترمذي (١٠٣١)، والنسائي (١٩٤٢)، وابن ماجة (١٠٣١) باختلاف يسير، والحديث صححه الألباني على شرط البخاري في إرواء الغليل (٣/ ١٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٣١٧٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣١٧٧).

الحاجة للركوب فلا كراهة، فضلًا أن يُوصف الركوب أو حمل الجنازة بالبدعة كما فعل بعضهم -عفا الله عنه وغفر له ورحمه- وهو إمام من أئمة السنة الألباني ﷺ يرى أن ركوب الجنازة في السيارات ونقلها بدعة، نقول: سبحان الله، كيف يكون بدعة؟ يقال: السنة المشي إذا تيسر، لكن إذا كانت المقبرة مثل مقابر الناس اليوم في المدن، تكون أحيانًا خارج المدينة ربما كيلوات بين أقرب مسجد، فنقول: لا حرج ولا يُقال بالكراهة فضلًا أن يقال بالبدعة، فالبدعة أمرٌ عظيمٌ ومنكرٌ شنيعٌ، هي أكبر من كبائر الذنوب، فكيف نصف مثل هذا الفعل الذي يحتاجه الناس اليوم بالبدعة، نقول: لا بدعة في هذا، إنما إن تيسر المشي فهو أفضل، وإن لم يتيسر فيركبون، ومثل ذلك الجنازة إذا كان المشي بها على الأعناق يشق على الناس، إما لبعد المسافة وإما لحرارة الجو كما يكون في الصيف، وإما لثقل الميت أو لغير ذلك من الاعتبارات، فالصحيح أنه لا حرج في الركوب للمشيعين، وكذلك نقل الجنازة في سيارة ونحوها.

من المسائل أنه يُكره جلوس تابع الجنازة حتى توضع في الأرض للدفن، بعض الناس يسبق وهم ركبان أحيانًا، يسبقون ويصلون قبل وصول الجنازة، فالسنة لمن وصل قبل أن تصل الجنازة أن يقف ينتظرها حتى تصل إلا إذا شق عليه ذلك، فإن كان يسير وتعب من المسير والمشقة، فنقول حينئذ: لا حرج أن يجلس، في الحديث الصحيح المتفق عليه: «**مَن تَبِعَ جِنازةً فلا يَجلِسْ حتى تُوضَعَ**»[1] [الحديث متفق عليه] لكن إذا دعت الحاجة بأن تعب أو شق عليه أو كان رجلًا ثقيلًا أو مريضًا أو كبير سن، أو هو أصلًا أتى ربما محمولًا على كرسي ونحوه، فنقول: لا حرج على هذا كله، في حديث البراء قال: «**خَرَجْنا معَ رَسولِ اللهِ ﷺ في جِنازةِ رَجُلٍ مِن الأنْصارِ، فانْتَهَيْنا إلى القَبْرِ ولَمَّا يُلحَدْ بَعْدُ** -يعني ما جهز القبر- **فجَلَسَ رَسولُ**

(١) أخرجه البخاري (١٣١٠)، ومسلم (٩٥٩)، والترمذي (١٠٤٣)، والنسائي (١٩١٧)، وأحمد (١١٨١٠) واللفظ له.

الله ﷺ مُسْتقبِلَ القِبْلةِ، وجَلَسْنا معَه»[١] [الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي، وصححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبي وصححه ابن القيم] فدل ذلك على أنه يجوز إذا دعت الحاجة أن يجلس ينتظر الوصول، لكن السنة لمن كان شبابًا نشيطًا ووصل، نقول: انتظر وأنت قائم لأن السنة دلت على هذا، وجاء فيها النهي عن الجلوس لمن وصل.

من المسائل أيضًا، حكم القيام للجنازة إذا جاءت أو مرت به وهو جالس، هل السنة أن يقوم حتى تمر الجنازة أو السنة أن يبقى جالسًا، ذهب الأئمة الأربعة إلى كراهة القيام إذا مُر بالجنازة، وقالوا: إن الأمر بالقيام منسوخ، واستدلوا بحديث علي ﷺ قال: **«قام رسولُ الله ﷺ للجِنازةِ، فقُمْنا، ثُم جلَس فجلَسْنا»**[٢] [رواه الإمام مسلم]، وفي لفظٍ عند الإمام أحمد والطحاوي وابن حبان في صحيحه: **«كانَ النَّبيُّ ﷺ أمَرَنا بالقِيامِ في الجِنازةِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ ذلك، وأمَرَنا بالجُلوسِ»**[٣]، إذن ذهب الجمهور الأئمة الأربعة إلى أن السنة عدم القيام، وذهب الإمام أحمد في رواية ثانية: أن القيام لها مستحب وليس بمنسوخ، وبه قال النووي من الشافعية، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم من الحنابلة وغيرهم من المحققين، واستدلوا على ذلك بجملة من السنة من الأحاديث الواردة الصحيحة عن النبي ﷺ، وقالوا: إن هذا لا يدخله النسخ؛ لأن المعنى موجود، مما استدلوا به حديث عامر بن ربيعة أن النبي ﷺ قال: **«إذا رَأَيْتُمُ الجَنازَةَ فَقُومُوا لَهَا، حتَّى تُخَلِّفَكُمْ أوْ تُوضَعَ»**[٤] [الحديث متفقٌ عليه] هذا أمر، وفي

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (١٨٥٥٧) باختلاف يسير، والنسائي (٢٠٠١)، وابن ماجه (١٥٤٩)، وهذا اللفظ صححه الألباني في أحكام الجنائز (١٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٢)، وأبو داود (٣١٧٥)، والترمذي (١٠٤٤)، والنسائي (١٩٩٩)، وابن ماجه (١٥٤٤) باختلاف يسير، وأحمد (١٠٩٤) واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم (٩٦٢)، وأبو داود (٣١٧٥)، والترمذي (١٠٤٤)، والنسائي (١٩٩٩) بمعناه، وأحمد (٦٢٣) واللفظ له.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٠٧)، ومسلم (٩٥٨).

الصحيحين، «**إذا رَأَيْتُمُ الجَنازَةَ فَقُومُوا لَهَا، حتَّى تُخَلِّفَكُمْ أوْ تُوضَعَ**»، يعني حتى توضع على الأرض أو تتجاوزكم؛ ولحديث سهل بن حنيف وقيسٍ: «**إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ مَرَّتْ به جِنَازَةٌ، فَقَامَ فقِيلَ: إنَّه يَهُودِيٌّ، فَقالَ: أَلَيسَتْ نَفْسًا**»[1] [الحديث متفق عليه] يعني فقام مع أنها جنازة يهودي، فمن باب أولى جنازة أهل الإسلام، وفي حديث أبي هريرة عند ابن ماجة: «**إِنَّ للموتِ فَزَعًا**»[2]، وهذا هو القيام، سببه الفزع من الموت وهول الموت، وفي حديث ابن عمر عند أحمد وابن حبان والحاكم: «**إنَّما تَقومون إعظامًا لِلَّذي يَقبِضُ النُّفوسَ**»[3] يعني مو بتعظيم للميت نفسه وإنما تعظيم لمن يقبض النفوس، وأيضًا فزع من الموت، وتعليله ﷺ يدل على بقاء مشروعيته وأنها غير منسوخة وهذا هو الصحيح، اليوم يندر أن تُمر أو يمر بالجنازة والناس جلوس، لكن بعد الصلاة بعد صلاة الفرائض في المساجد التي يكون فيها الجنائز يُفتح الباب للصلاة، فبعض الناس يجلس حتى يكبر الإمام، نقول: السنة أن تقوم، إذا فُتح الباب الفاصل بين المصلين وبين الجنائز وهي مصفوفة فإن السنة أن تقوم؛ تعظيمًا للموت وفزعًا له، وتُطبق هذه السنة التي جاءت عن النبي ﷺ كأنه مُرَّ بالجنازة، الآن الجنازة كنا نصلي والباب مغلقًا، أما وقد فتح الباب فنقوم ولا ينتظر الإنسان حتى يقول الإمام: الله أكبر أو يقول الصلاة على كذا وكذا، نقول: قم، متى فُتح الباب فقم تطبيقًا لهذه السنة.

من المسائل أيضًا أنه يحرم على النساء اتباع الجنائز، وعندنا مسألة زيارة القبور ستأتي، واتباع الجنائز مسألة وهي أنه يحرم على المرأة أن تتبع الجنازة، يعني تمشي إلى الدفن ولو لم تدخل المقبرة، لو قالت: أنا أتبع الجنازة حتى أقف عند سور المقبرة، فجمهور العلماء على

---

(١) أخرجه البخاري (١٣١٢)، ومسلم (٩٦١).

(٢) أخرجه البخاري (١٣١١)، ومسلم (٩٦٠).

(٣) أخرجه أحمد (٦٥٧٣) واللفظ له، وعبد بن حميد في المسند (٣٤٠)، والحارث في المسند (٢٧١)، وحسن إسناده أحمد شاكر في تخريج المسند (١٠/ ٧٩)، وصححه شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٦٥٧٣).

تحريم ذلك كما قال ذلك الآجري والمرداوي وأبو المعالي، قال أبو حفصٍ: هو بدعة أي اتباع الجنائز من قبل النساء، يطردن يطردن فإن رجعن وإلا رجع الرجال بعد أن يحثوا على أفواههن التراب، هذا هو منهج السلف في الإنكار على هذه البدعة واتباع النساء الجنائز، ومما يدل على التحريم حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنته ﷺ: **«لو بلغتِ معَهُمُ الكُدى ما رأيتِ الجنَّةَ حتَّى يراها جدُّ أبيكِ»**[1] [أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي] فهذا انكار عظيم، يقول: لو أنت اتبعتِ حتى تصلين لهذه المنطقة اتباعًا للجنائز **«مَا رأيتِ الجنَّةَ حتَّى يراها جدُّ أبيكِ»**، وجد أبيها لن يرى الجنة؛ لأنه مات على غير الملة، وفي حديث علي ﷺ قال: **«خرج رسولُ اللهِ ﷺ فإذا نِسوةٌ جُلوسٌ قال: ما يُجلِسُكنَّ؟ قلن: ننتظرُ الجِنازةَ، قال: هل تُغسِّلن؟ قلن: لا، قال : هل تحمِلن؟ قلن: لا، قال: هل تُدلين فيمن يُدلي؟ قلن: لا، قال: فارجِعْن مأزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ»**[2] [رواه ابن ماجة]، إذن هذه أحاديث وإن كان في بعضها شيء من الضعف لكن مجموعها يقوي المنع البات من اتباع النساء للجنائز، فضلًا عن دخول المقبرة أو زيارة المقبورين، وأما حديث أم عطية الذي يحتج به بعض من يبيح ذلك، وهو قولها ﷺ: **«نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، ولَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»**[3] [الحديث متفق عليه] إذن أم عطية ﷺ وكانت من المغسلات في زمن النبي كما تقدم، تقول: نهينا عن أتباع الجنائز، من هو الناهي؟ هو الرسول ﷺ، وهذا يأخذ حكم المرفوع، ثم قالت: ولم يعزم علينا، نقول: هذا اجتهادٌ منها ﷺ، فهل نترك النهي لقول أم عطية أنها لم يعزم علينا فإنه يعني ليس النهي

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٢٣)، والنسائي (١٨٨٠)، وأحمد (٧٠٨٢)، والحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين في المستدرك (١٤٠١)، وحسنه ابن القطان في الوهم والإيهام (٥/ ٦١٨)، وحسن إسناده أحمد شاكر في تخريج المسند (١٢/ ٣٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٥٧٨) واللفظ له، والبزار (٦٥٣)، وابن شاهين في ناسخ الحديث (٣١١) باختلاف يسير، والحديث ضعف إسناده النووي في خلاصة الأحكام (٢/ ١٠٠٤)، وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجة (٣٠٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨).

الشديد؟ نقول: لا، بل نأخذ بأصل النهي نهينا، والأصل في النهي إذا جُرِّد عن القرائن أنه يفيد التحريم، فظاهره التحريم، وأما قولها ﵂: ولم يعزم علينا فهو اجتهاد منها ﵂ تثاب عليه لكن لا يقتدى بها فيه.

قال ابن الحاج في المدخل: ونختم بهذا النقل العظيم الذي يدل على عظم المسألة وشأنها، وأنه لا يجوز لأهل الإسلام أن يقروا النساء على اتباع الجنائز ولا زيارة القبور، وأن من يقول بذلك ليس فيه غيرة إيمانية، قال ابن الحاج ﵀: واعلم أن الخلاف المذكور في نساء ذلك الزمان، نساء الصحابة والتابعين، وأما خروجهن في هذا الزمان فمعاذ الله أن يقول أحد من العلماء أو من له مروءة أو غيرة في الدين بجواز ذلك، عجيب هذا الكلام كأنه يرى أنه سيأتي بعض طلاب العلم أو أدعياء العلم حقيقة، نقول: أدعياء العلم، الذين ينادون الآن ويطالبون وكأنهم يطالبون بسنة، يقول: يجب إقرار النساء على حضور الجنائز واتباع الجنائز وزيارة القبور ولا يمنعن، نقول: سبحان الله، هذا إفكٌ مفترى وهذا بهتان عظيم، وهذا كذب على الشريعة وادعاء أن ذلك سنة، والنصوص واضحة في منعه والزجر عنه، ولهذا ابن الحاج يقول: إن وجد خلاف قديم فهو في نساء الصحابة والتابعين الذين هم أقرب النساء إلى التدين والصيانة والبعد عنه النياحة، يقول: وأما خروجهن في هذا الزمان قبل قرون فمعاذ الله أن يقول أحد من العلماء أو من له مروءة أو غيرة في الدين بجواز ذلك، يعني يقول ما يمكن أن يصدر عن عالم معتبر وله مروءة أو غيره في الدين يقول بجواز ذلك، ولأن اتباع النساء الجنائز وسيلة إلى المحظور من النياحة ونحوها، والشارع الحكيم أغلق الباب وسد الذرائع، فإن المرأة إذا شيعت دخلت، وإذا دخلت بكت وناحت وولولت، وهذا أمر معروف، ولهذا يوصد الباب ويُلتزم بالسنة.

نسأل ربنا أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا الفقه في دينه والعمل به إنه قريب مجيب ودود وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ الحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الجَنَائِزِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على البشير النذير والسراج المنير نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأحبة سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الحادي والأربعون من شرح عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﵀».

قال ﵀ في آخر كتاب الجنائز:

وَيُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ المَيِّتِ، وَالْبُكَاءُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَكْرُوْهٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَدْبٌ وَلا نِيَاحَةٌ، وَلا بَأْسَ بِزِيَارَةِ الْقُبُوْرِ لِلرِّجَالِ، وَيَقُوْلُ إِذَا مَرَّ بِهَا أَوْ زَارَهَا: سَلامٌ عَلَيْكُمْ أَهْلَ دَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِيْنَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاحِقُوْنَ، اللهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ، وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا، وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ، نَفَعَهُ ذلِكَ.

هذا المبحث في التعزية وزيارة القبور فيه مسائل عدة:

أولًا: ذكر ﵀ أن التعزية مستحبة، واستدل عليها بما جاء عن ابن مسعود ﵁ أن النبي ﷺ قال: **«مَن عَزَّى مصابًا فله مِثْلُ أجرِه»**[1] لكن الحديث فيه ضعف، وأصل التعزية التأسية لمن يصاب بمن يعز عليه، وهو أن يُقال لمن أصيب بمن يعز عليه تعزَّ بعزاء الله، وعزاء الله هو قوله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾﴾

(١) أخرجه الترمذي (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٦٠٢)، والحديث قال عنه الخطيب البغدادي في تهذيب التهذيب: مرفوع منكر، وقال عنه ابن الجوزي في الموضوعات: لا يصح.

[البقرة]، وأصل العزاء الصبر، عزيت فلانًا أمرته بالصبر، والتعزية مشروعة لمن أصيب وإلا لم تُشرع، قد يموت ميت لإنسان لكنه ما أُصيب ولا ظهر عليه أي أثر من آثار الحزن، فهذا لا يُعزى، إذن التعزية مشروعة لمن أصيب وإلا فإنها لا تشرع.

حكمها: سنة لعموم الأخبار، منها حديث ابن مسعود هذا: «**مَن عَزَّى مصابًا فله مِثْلُ أجرِه**»[1] [لكنه ضعيف جدًا، أخرجه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وفيه ضعفٌ شديدٌ] ومنها ما رواه ابن ماجة عن عمرو بن حزم مرفوعًا: «**مَا مِن مُؤمنٍ يُعزِّي أخاهُ بمُصيبةٍ، إلَّا كساهُ اللهُ مِن حُلَلِ الكرامةِ يومَ القيامةِ**»[2]، وهذا كسابقه فيه ضعف لكنه منجبر، له شاهد من حديث أنس بن مالك وطلحة بن عبيد الله ﷺ، ومن ثم فإن التعزية مشروعة، والنبي ﷺ قد عزّى في ابن بنته وأرسل لها تعزية يأتي لفظها.

ما وقت التعزية؟ قال ابن هبيرة في الإفصاح: واختلفوا في وقتها، فقال أبو حنيفة: وقت الدفن ولا يسن بعده، وقال الشافعي وأحمد: يُسن قبله وبعده وهذا هو الظاهر والصحيح، أن الأمر في ذلك واسع، فتشرع التعزية من وقوع المصيبة، ولا يضيق على الناس فيقال لهم: لا تُعزون إلا بعد الدفن، نقول: أول ما يبلغك مصيبة حلت بأخيك المسلم فلك أن تعزيه سواءً قبل الدفن، قبل الغسل، قبل الصلاة أو بعد الصلاة فالأمر واسع.

هل للتعزية وقت محدد؟ عند الشافعية والحنابلة ﷺ، لا تعزية بعد ثلاث، وهذا اشتهر حتى عند العوام، وأصبحوا ربما يستغربون من يعزي بعد ثلاثٍ، فالشافعية والحنابلة يقولون:

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٦٠٢)، والحديث قال عنه الخطيب البغدادي في تهذيب التهذيب: مرفوع منكر، وقال عنه ابن الجوزي في الموضوعات: لا يصح.

(٢) أخرجه الديلمي في الفردوس (٦٠٨١) باختلاف يسير، والحديث حسنه لغيره الألباني في صحيح الترغيب (٣٥٠٨).

لا تعزية بعد ثلاثٍ ما لم يكن غائبًا، فإذا حضر عزى ما لم تُنسى المصيبة، وقال بعض الشافعية وبعض الحنابلة: ليست محددة وهذا هو الأقرب، أنه يُعزى ما دامت المصيبة قائمة وباقية؛ **لأن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا**، فما دام المسلم مصابًا ومتأثرًا ولا يزال يتذكر مصيبته في فقيده فإنه يعزى ولو مضى على ذلك أسبوع أو أكثر، لا سيما مع العذر الذي منع المسلم من تعزية أخيه فور المصيبة، كسفر أو مرض أو لم يعلم بذلك إلا بعد مدة، وجاءه ووجده لا يزال متأثرًا والحزن يعلوه فإنه يعزيه، إذ لم يرد في السنة ما يدل على توقيتها بثلاث، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ﵀.

صيغة التعزية؟ أصح ما ورد في صيغتها، تعزية النبي ﷺ لابنته في ابنها، حيث قال ﷺ: **«إِنَّ لله ما أَخَذ ولَهُ مَا أَعْطَى، وكُلُّ شَيءٍ عِنْدَه بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فلْتصبِرْ ولْتحتسِبْ»**[1] [الحديث متفق عليه من حديث أسامة بن زيد ﵁] وإن قال المسلم لمصاب بمسلم، أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك، فهذا حسن وهو الدارج عند الناس، لكن تعزية النبي ﷺ أعظم وأفضل وحفظها سهل ميسور، وأما لو كان المتوفى كافر فإنه يُقال للمسلم من قرابته أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك، ويرد المُعزَّى باستجاب الله دعائك ورحمنا وإياك أو نحو ذلك مما ورد.

مر بنا أن التعزية من حين وقوع المصيبة، لكن هل يعزى في المقبرة؟ أو عند القبر؟ قال الإمام أحمد ﵀: أكره التعزية عند القبر إلا لمن لم يعزي فيعزي إذا دُفن الميت أو قبله، وقال ﵀ أيضًا: إن شئت أخذت بيد الرجل في التعزية وإن شئت فلا، وكأنه يشير إلى المصافحة ومثل ذلك المعانقة، نقول: يكفي أن يدعو لاسيما إذا كان حديث عهد، لكن إذا رأى أن من تسليته معانقته والدعاء له وتثبيته وتصبيره، فإن ذلك كله سائغ، لكن لا ينبغي الانشغال بالتعزية عن الدفن والدعاء للميت لا سيما من أهله المقربين، إذ وجد في بعض المواضع وفي بعض

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٧)، ومسلم (٩٢٣).

المقابر أن أهل الميت يصفون وينتظرون أهل العزاء يعزونهم، ولا يشاركون في الدفن ولا في الدعاء لميتهم، ولا شك أن هذا تفريطٌ عظيمٌ، إذ هو أحوج الآن للدعاء والوقوف على قبره والدعاء له والمشاركة في دفنه، ثم بعد الفراغ من الدفن لا بأس أن يعزون في المقبرة أو في المسجد قبل أو في بيوتهم أو في مساجدهم أو نحو ذلك.

من المسائل التي يكثر السؤال عنها الجلوس للتعزية، قال ابن هبيرة: فأما الجلوس للتعزية، فقال الإمام مالك والشافعي وأحمد: هو مكروه، ولم نجد عن أبي حنيفة نصًا في هذا، يقول ابن هبيرة في الإفصاح: إني ما وجدت لأبي حنيفة نصًا في مسألة الجلوس للعزاء، لكن سبق أن بيّنا أن أبا حنيفة يرى أن التعزية وقت الدفن ولا تُسن بعده، ولهذا هو لا يرى الجلوس لها كما هو مذهب الأئمة الأربعة، قال النووي ﷺ: وأما الجلوس للتعزية فنص الشافعي والمصنف وسائر الأصحاب على كراهته، قالوا: يعني بالجلوس لا أن يجتمع أهل الميت في بيت فيقصدهم من أراد التعزية، قالوا: بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم فمن صادفهم عزاهم ولا فرق بين الرجال والنساء في كراهة الجلوس لها، انتهى كلامه أي النووي ﷺ، وقال ابن القيم ﷺ: وكان من هديه ﷺ تعزية أهل الميت، ولم يكن من هديه أن يجتمع للعزاء ويقرأ له القرآن، لا عند قبره ولا غيره، وكل هذا بدعة حادثة مكروهة، لكن نقول: ينبغي هنا أن يُفرق بين إقامة السرادقات وجلب الرقاة والقراء فإن هذا بدعة منكرة، سواءً من مال المتوفى أو مِنْ مَنْ تبرع به، وبين أن يُحضر طعامٌ لمن قدم من بُعْدٍ، فإن أهل الميت قد يقدمون ويقيمون في بيت أهل الميت، فمثل هؤلاء إذا صُنع لهم طعام واجتمعوا للعزاء لا يمكن أن يوصف هذا بالبدعة، ولعلنا إن شاء الله في الدرس القادم نحقق القول في هذا وننقل نقولًا عن سماحة شيخنا ابن باز وغيره ممن كثر السؤال لهم؛ لأن بعض الناس يصف كل ما يفعله الناس اليوم بالبدعة، ومنهم من يتوسع في هذا، ونقول: فرق بين الاجتماع وتعطيل العمل وتعطيل الدراسة والحزن والنياحة والندب لا سيما من النساء، وبين أن يجتمع

قرابة الميت المتناثرين في الأحياء أو في المدن والمحافظات، فيجتمعون لأجل ميتهم ويأتي الناس فيجدونهم مجتمعين ويعزونهم، وصف هذا بالبدعة فيه نظر ولعل الحديث عنه يكون في الدرس القادم مفصلًا بإذن الله تعالى.

بعد هذا ذكر ﷺ البكاء على الميت وأنه غير مكروه، إلا أنه قيده بما لم يكن معه ندب، إذن البكاء على الميت غير مكروه إذا لم يكن معه ندبٌ ولا نياحة، قال ابن هبيرة: واختلفوا في كراهة البكاء على الميت قبل الموت وبعده، فقال مالك والشافعي: يجوز قبل الموت ويُكره بعده، وقال أبو حنيفة: لا يُكره قبل الموت ولا بعده، والصواب أن البكاء على الميت منه ما هو مباح وهو الذي لا يتضمن محظورًا من ندب أو نياحة أو إكثار، وبكاء منهيٌ عنه وهو ما تضمن محظورًا مما تقدم من النياحة والندب، أو الإطالة، دهر ما يرقى دمعه ولا بكاؤه ويحزن كل من زاره، يمضي على ميته شهور وهو يبكي يبكي، نقول: لعل هذا مما نُهي عنه، ويدل على جواز البكاء أن النبي ﷺ دخل على سعد بن عبادة فوجده في غاشية يعني في الاحتضار، فبكى وبكى معه أصحابه، فقال: **«أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ الله لا يُعَذِّبُ بدَمْعِ العَيْنِ، ولَا بحُزْنِ القَلْبِ، ولَكِنْ يُعَذِّبُ بهذا، وأَشَارَ إلى لِسَانِهِ»**[1] [الحديث متفق عليه من حديث ابن عمر ﷺ]، ولقول أنس بن مالك ﷺ: رأيت النبي ﷺ وعيناه تدمعان، وقال: **«إِنَّ الله لا يُعَذِّبُ بدَمْعِ العَيْنِ، وَلَا بحُزْنِ القَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بهذا، وَأَشَارَ إلى لِسَانِهِ، أَوْ يَرْحَمُ»**[2] [الحديث متفق عليه] في قصة دفنه ﷺ بنته، إذن جاء عنه ﷺ وهو أعظم الخلق عبودية وصبرًا ورضًا بالمقدور جاء عنه البكاء، ولما مات ابنه إبراهيم وهو في الشهر السادس عشر أو السابع عشر بكى، وقال:

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٠٤)، ومسلم (٩٢٤).

(٢) لم أجد من خرجه عن أنس بن مالك ﷺ ولكن أخرجه البخاري (١٣٠٤)، ومسلم(٩٢٤) عن عبدالله بن عمر ﷺ.

«إِنَّ العَيْنَ لتَدْمَعُ، وإِنَّ القَلْبَ ليَحْزَنُ، وإِنَّا لفِرَاقِكَ يا إِبْرَاهِيمُ لَمَحْزُونُونَ»[١]، قال شيخ الإسلام -وانظر إلى فقه هذا الإمام العظيم- يقول: ويستحب البكاء على الميت رحمةً له، وهو أكمل من الفرح؛ لأنه جاء في زمن شيخ الإسلام بعض العارفين يزعمون أن من الرضا أن يفرح وأن يضحك، عنده مصيبة ويضحك على موت ولده، ويحسب أن هذا من تمام الرضا، ولهذا قال شيخ الإسلام: إن البكاء مستحب ما دام أنه رحمةً للميت، قال: وهو أكمل من الفرح؛ لقوله ﷺ: «هذِه رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللهُ في قُلُوبِ عِبَادِهِ»[٢]، قال ابن القيم ﷺ: ولما ضاق هذا المشهد والجمع بين الأمرين على بعض العارفين، يوم مات ولده جعل يضحك، فقيل له: كيف تضحك في هذه الحالة؟ قال إن الله تعالى قضى بقضاء فأحببت أن أرضى بقضائه، فأشكل هذا على جماعة من أهل العلم، فقالوا: كيف يبكي رسول الله ﷺ يوم مات ابنه إبراهيم وهو أرضى الخلق عن الله ويبلغ الرضى بهذا العارف إلى أن يضحك، هذا إشكال، قال ابن القيم: فسمعت شيخ الإسلام أي ابن تيمية يقول: هدي نبينا ﷺ أكمل من هدي هذا العارف، فإنه أي النبي ﷺ أعطى العبودية حقها فاتسع قلبه للرضى عن الله ولرحمة الولد والرقة عليه، وهذا العارف ضاق قلبه عن اجتماع الأمرين فشغلته عبودية الرضا عن عبودية الرحمة والرأفة، وهذا هو الجواب الفصل، أن نقول: ليس هذا موضع الضحك، قلبك يمتلئ رضا ويقين لكن ليس هذا موضع من مواقع الضحك ولا يعبر عن تمام الرضا، بل ترضى وتوقن وتجزم وتعلم أن هذا مقدور، مؤلمٌ لقلبك ومحزنٌ له وتذرف الدمع، لا حرج في ذلك.

مما يحرم الندب والنياحة، فما المراد بالندب والنياحة؟ الندب تعداد محاسن الميت، كقوله: وا سيداه، وانقطع ظهراه، قال المجد ابن تيمية جد شيخ الإسلام: لا بأس بيسير الندب إن

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥) عن أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ العَيْنَ تَدْمَعُ، والقَلْبَ يَحْزَنُ، ولَا نَقُولُ إِلَّا ما يَرْضَى رَبُّنَا، وإِنَّا بفِرَاقِكَ يا إِبْرَاهِيمُ لَمَحْزُونُونَ».

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧٧)، ومسلم (٩٢٣).

كان صدقًا ولم يخرج مخرج النوح ولا قصد نظمه، كقول فاطمة ﵂ لما مات النبي ﷺ: **«يا أَبَتَاهُ، أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ، يا أَبَتَاهْ، مَن جَنَّةُ الفِرْدَوْسِ مَأْوَاهْ، يا أَبَتَاهْ، إلى جِبْرِيلَ نَنْعَاهْ»**[١] [الحديث رواه البخاري] فمثل هذا ليس متكلف، وليس فيه شيء من تعداد المحاسن ولا فيه شيء من النياحة، وأما النياحة فهي رفع الصوت بالندب، قال القاضي عياض: النوح والنياحة اجتماع النساء للبكاء على الميت متقابلات، والتناوح التقابل، ثم استعمل في صفة بكائهن بصوتٍ ورنة وندبة.

كما يحرم مع الندب والنياحة لطم الخد، وشق الثوب، والصراخ، ونتف الشعر، ونشره وتسويده، وخبش الوجه؛ لما في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: **«ليسَ مِنَّا مَن لَطَمَ الخُدُودَ، وشَقَّ الجُيُوبَ، ودَعَا بدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ»**[٢] وهذا يدل على أن هذه من أفعال الجاهلية، وفيه ما في الصحيحين: **«أنه ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّالِقَةِ والحَالِقَةِ والشَّاقَّةِ»**[٣]، قالوا: الصالقة التي ترفع صوتها بالمصيبة، والحالقة التي تحلق شعرها عند المصيبة، والشاقة التي تشق جيبها عند المصيبة، فبرئ ﷺ من هذه الأفعال التي تنبئ عن عدم الرضا بالمقدور والضجر والاعتراض، وفي الحديث أنه ﷺ: **«لعَنَ النَّائحةَ والمُسْتمِعةَ»**[٤] [رواه بعض أصحاب السنن].

من المسائل التي أوردها أهل العلم، أنه ورد في الحديث في الصحيحين قول النبي ﷺ: **«إنَّ الميِّتَ يعذَّبُ ببُكاءِ أَهلِهِ عليْهِ»**[٥]، هذا لا شك محل إشكال، مر بنا أن من البكاء ما هو جائز ومشروع وأن النبي بكى، فكيف يُجاب عن هذا الحديث؟ قال شيخ الإسلام ﵀: وقد

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٩٦)، ومسلم (١٠٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٣١٢٨)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٦٩٠).

(٥) أخرجه البخاري (١٣٠٤)، ومسلم (٩٢٤).

أنكر ذلك طوائف من السلف والخلف واعتقدوا أن ذلك من باب تعذيب الإنسان بذنب غيره، فقالوا: إن هذا الحديث مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ثم اجتهدوا في الجواب عن هذا الحديث، فمنهم من غلّط الرواة، قال: هذا الحديث غلط، وهذه طريقة عائشة والشافعي وغيرهما، ومنهم من حمل ذلك على ما إذا أوصى به، وهو قول طائفة من أهل العلم كالمزني، قالوا: إن الذي يُعَذَّب هو من أوصى، يقول: إذا مت فابكوا وصيحوا ولا تنسوني، هذا يعذب بأنه أوصى، ومنهم من حمل ذلك على ما إذا كانت عادتهم ذلك فيعذب حيث لم ينهاهم عن هذا المنكر، قال شيخ الإسلام: وهذا اختيار طائفة منهم جدي أبو البركات، ثم قال ﷺ: وكل هذه الأقوال ضعيفة، لماذا؟ لأن الحديث صحيح لكنه ليس العذاب الذي فهمه أهل العلم، قال شيخ الإسلام في بيان معنى هذا الحديث: وأما تعذيب الميت، فهو لم يقل إن الميت يعاقب ببكاء أهله عليه بل قال يعذَب، والعذاب أعم من العقاب فإن العذاب هو الألم، وليس كل من تألم بسبب كان عقابًا له على ذلك السبب، فإن النبي ﷺ قال: **«السَّفَرُ قِطعةٌ مِنَ العَذابِ»**[1] فسمى السفر عذابًا وليس هو عقابًا على ذنبٍ، والإنسان يعذب بالأمور المكروهة التي يشعر بها مثل الأصوات الهائلة والأرواح الخبيثة، والإنسان في قبره يعذب بكلام بعض الناس ويتألم لرؤية بعضهم وبسماع كلامهم هذا هو الصحيح، إذن ليس العذاب العقاب، يعني نقول: معنى إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه يعني يتألم، فمن كان يريد رحمة ميته فلا يكثر من البكاء عليه.

أخيرًا ذكر ﷺ أنه يُسن زيارة القبور، مر بنا في الدرس الماضي نهي النساء عن زيارتها وأمر الرجال بزيارتها، وقول النبي ﷺ: **«كُنتُ نهيتُكُم عن زيارةِ القبورِ، فزُورُوهَا»**[2] [رواه الإمام

(١) أخرجه البخاري (١٨٠٤)، ومسلم (١٩٢٧).

(٢) أخرجه أحمد (١٢٣٦)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٣٩)، وأبو يعلى (٢٧٨) باختلاف يسير، والحديث صححه لغيره شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (١٢٣٦)، وقال عنه الألباني في النصيحة (١٥٧): صحيح بشواهده.

مسلم وأصحاب السنن] وجاء في زيادة عند الترمذي: «**فإِنَّها تُذَكِّرُكُمُ الآخِرَةَ**»(١)، وحكى النووي ﷺ أن زيارة القبور سنة، والحكمة من زيارة القبور انتفاع الزائر بالاتعاظ وتذكر الآخرة والموت وانتفاع المزور بدعاء الزائر له، ويشترط لهذه الزيارة أي زيارة المقبرة أو زيارة قبرٍ معينٍ المشروعة شرطان:

أولهما: إلا يقول باطلًا من دعاء الأموات أو الاستغاثة بهم أو قصد القبور للعبادة عندها، هي بدع ودركات، قد يزور القبور فيدعو الأموات، نقول: هذا شرك أكبر مخرج من الملة نسأل الله السلامة والعافية أو يستغيث بهم سواءً كانوا أولياء أو صالحين أو غير ذلك، أو يقصد القبر فيتعبد عنده، يقول: أنا والله ما أقصد صاحب القبر إنما اقصد الله، لكني أعلم أن هذا المكان أرجى قبول، والدعاء فيه مسموع، نقول: هذه بدعة منكرة، ففي حديث أنس مرفوعًا، قال ﷺ: «**كُنتُ نَهَيتُكُم عنْ زِيارةِ القُبورِ، ألَا فزُوروها؛ فإنَّه يُرِقُّ القَلبَ، وتُدمِعُ العَينَ، وتُذكِّرُ الآخِرةَ، ولا تَقولوا هُجْرًا**»(٢) يعني لا تقولوا منكرًا من القول [الحديث خرّجه الحاكم بسند حسن].

الشرط الثاني: ألا تتضمن هذه الزيارة شد الرحل؛ لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى**»(٣) [الحديث متفق عليه وهذا لفظ البخاري] وحينئذ فإنه لا يجوز للمسلم أن يشد الرحل، يعني أن يسافر لأجل أن يزور قبرًا حتى قبر رسول الله ﷺ، لا يحل أن يسافر لأجل زيارة قبره ﷺ

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٥٤) واللفظ له، وأحمد (٢٣٠١٦) مطولًا، وهذا اللفظ صححه الألباني في صحيح الجامع (٤٣٧٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٣٤٨٧)، وأبو يعلى (٣٧٠٧) مطولًا، والحاكم (١٣٩٣) واللفظ له، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٤٥٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٦٤)، ومسلم (٨٢٧) جزء منه.

وإنما يشد الرحل لزيارة مسجده، فإذا زار المسجد له أن يزور القبر ويسلم على النبي ﷺ، قال شيخ الإسلام: أما زيارة القبر فهي على وجهين: شرعية، وبدعية، فالشرعية: مثل الصلاة على الجنازة والمقصود بها الدعاء للميت كما يُقصد بذلك الصلاة على جنازته، وأما البدعية: فهي زيارة أهل الشرك الذين يقصدون دعاء الميت والاستغاثة وطلب الحوائج عنده، فيصلون عند قبره.

قالوا: يُسن أن يقف الزائر أمام القبر قريبًا منه كزيارته في حياته، يكون قريبًا منه ويكون حال السلام مستقبلًا وجهه مستدبر القبلة، يعني يأتي من جهة وجه الميت، والميت وجهه للقبلة، فيكون ظهره للقبلة ووجهه للميت، لكن إذا أراد أن يدعو يستقبل القبلة، قال شيخ الإسلام: ومذهب الأئمة مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم من أئمة الإسلام، أن الرجل إذا سلم على النبي ﷺ وأراد أن يدعو لنفسه فإنه يستقبل القبلة، واختلفوا في وقت السلام عليه، فقال الثلاثة مالك والشافعي وأحمد: يستقبل الحجرة ويسلم عليه من تلقاء وجهه، وقال أبو حنيفة: لا يستقبل الحجرة وقت السلام كما لا يستقبلها وقت الدعاء، وقال ﷺ: وهذا أصلٌ مستمرٌ، لا يُستحب للداعي أن يستقبل إلا ما يستحب أن يصلي إليه، يعني أنه كما أنه يصلي إلى القبلة فكذلك إذا أراد أن يدعو يستقبل القبلة، وإن رفع يديه حال الدعاء فقد جاء عنه ﷺ في حديث أم المؤمنين عائشة: **«أنه خرج ذات ليلة فسلك نحو بقيع الغرقد، فوقف في أدنى البقيع ثم رفع يديه»**[1] [أخرجه الإمام أحمد ومالك في الموطأ، وهو حديث حسن كما صححه وحسنه غير واحد من أهل العلم المتقدمين، والألباني في أحكام الجنائز].

---

(١) أخرجه النسائي (٢٠٣٨)، وأحمد (٢٤٦١٢) عن أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: «خرَجَ رسولُ الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ، فأرسَلْتُ بَريرةَ في أثَرِه، لِتَنظُرَ أين ذهَبَ، قالت: فسلَكَ نحوَ بَقيعِ الغَرقَدِ، فوقَفَ في أَدْنى البَقيعِ، ثُم رفَعَ يدَيْه، ثُم انصرَفَ»، والحديث قال الألباني عنه في السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٧٦): إسناده لا بأس به في الشواهد، وقال عنه أيضًا في أحكام الجنائز (٢٤٦): ليس فيه رفع اليدين، وإسناده حسن. وقد ثبت رفع اليدين في قصة أخرى.

ويُسن أخيرًا إذا زار المقبرة أو مر بها، أن يقول السلام الذي أورده المؤلف ﷺ، **«السَّلامُ عليْكم دارَ قومٍ مؤمنينَ، وإنَّا إنْ شاء اللهُ بكم لَلاحقونَ، يَرْحَمُ اللهُ المُستقدِمينَ مِنَّا والمُستأخِرينَ، نسألُ اللهَّ لنا ولَكمُ العافيةَ، اللَّهُمَّ لا تَحرِمْنا أَجْرَهم ولا تَفْتِنَّا بَعْدَهم وَاغْفِرْ لَنا ولَهَمْ»**[1] [رواه الإمام مسلم] قوله: **«وإنَّا إنْ شاء اللهُ بكم لَلاحقونَ»** قالوا: هذا الاستثناء للتبرك، من باب قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف]، أو أنه راجعٌ للحوق لا للموت؛ لأن الموت واقعٌ لا محالة، أو إلى البقعة أو البقاع، أو أن المراد اللحوق على الإيمان، فيكون لحوقًا معنويًا لا حسيًا.

نسأل المولى جل شأنه أن يتغمد أموات المؤمنين والمسلمين برحمته وأن يلحقنا بهم غير مفتونين، وأن يجمعنا بهم في دار كرامته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، بقي مسائل يسيرة ونختم كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى في الدرس القادم.

نسأل المولى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن يرزقنا الفقه في دينه والعمل به إنه قريب مجيب، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

(١) لم أجد من خرجه كاملًا بهذا اللفظ ولكن هو بمجمله صحيحٌ في مواضع عدة.

[الدَّرْسُ الثَّانِي وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الجَنَائِزِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على البشير النذير والسراج المنير نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثاني والأربعون من شرح عمدة الفقه للإمام «موفق الدين ابن قدامة ﷺ»، وهذا هو الدرس الأخير في كتاب الجنائز.

قال ﷺ: **(وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا، وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ، نَفَعَهُ ذلِكَ)** هذه المسألة الأخيرة المتبقية من عبارة «ابن قدامة ﷺ»، وقد وعدنا أن نختم هذا الكتاب بمسائل متفرقة، منها ما شرعنا فيه وأثرناه وذكرناه، من صنع الطعام لأهل الميت الذي جاء الأمر به في الحديث الصحيح، فيُسن أن يصلح لأهل الميت طعامٌ ويُبعث به إليهم ثلاثة أيام؛ لقوله ﷺ: **«اصْنَعوا لآلِ جَعْفَرٍ طَعامًا؛ فقد جاءَهم ما يَشغَلُهم»**[1] [الحديث أخرجه الإمام الشافعي وأحمد أبو داود والترمذي وابن ماجة وعبد الرزاق والدار قطني والطبراني والحاكم والبيهقي، وصححه جمع من أهل العلم كالترمذي والحاكم ووافقه الذهبي وصححه ابن السكن] والمراد للأهل هنا الذين يصلح لهم الطعام، قالوا: هم من كان يأوي معه في بيته ويتولون أمره وتجهيزه، ويحتمل أنهم عائلته الذين كانوا معه في نفقته وكلفته وهذا أظهر، كما قاله ابن نصر في حاشية العنقري، وظاهر كلام أهل العلم أن إصلاح الطعام لأهل الميت سنة مطلقًا، لكن السنة دلت على أنه سنة لمن انشغلوا عن

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٣٢)، والترمذي (٩٩٨)، وابن ماجه (١٦١٠)، وأحمد (١٧٥١)، ولفظ ابن ماجة عن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ﷺ أن النبي ﷺ قال: «اصنَعوا لآلِ جَعفرٍ طعامًا فقَدْ أتاهم ما يشغَلُهم أو أمرٌ يشغَلُهم»، والحديث حسنه الألباني في صحيح ابن ماجة (١٣١٦).

إصلاح الطعام بما أصابهم من مصيبة، فإن النبي ﷺ علل هذا الأمر بقوله: «**فَقَد جَاءَهم مَا يَشغَلُهم**»، لما مات جعفر بن أبي طالب ﷺ وهو ابن عم رسول الله ﷺ وله هجرتان، هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، لقبه رسول الله ﷺ بأبي المساكين، وكان قد أسلم بعد علي بقليل، فجاء خبر استشهاده في سرية مؤتة وله إحدى وأربعين سنة ﷺ وأرضاه، أمر ﷺ بإصلاح الطعام لأهله وعلل ذلك بأنه «**قَد جَاءَهم مَا يَشغَلُهم**».

قال أهل العلم: ويُكره لأهل الميت فعل الطعام للناس، إذن عكسها هو أن يصلح أهل الميت الطعام للناس ويدعونهم له ويقدمونه لهم أيامًا ربما تزيد على الثلاثة أو ثلاثة هذا مكروه، ومن أهل العلم من صرّح بالتحريم؛ لما روى الإمام أحمد وابن ماجه عن جرير بن عبد الله بن جابر البجلي ﷺ قال: «**كُنَّا نَعُدُّ الاجتماعَ إلى أَهْلِ المَيِّتِ وصَنْيعةِ الطَّعامِ بعدَ دَفْنِه من النِّياحةِ**»[1] [صححه النووي والبوصيري، وقال: هو على شرط الشيخين] وجرير ﷺ هذا أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بأربعين يومًا، وكان حسن الصورة شارك في الفتوحات في عهد الخلفاء الراشدين ﷺ، ومات سنة إحدى وخمسين، وقيل أربعة وخمسين، فيذكر ﷺ أنهم كانوا -أي الصحابة والتابعين- يعدون الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة، وربما أنه اجتمع مع هذا الطعام شيء من النياحة، تعداد محاسن الميت ورفع الصوت بالبكاء لا سيما من النساء أو غير ذلك من الصور التي قد تنضم مع الاجتماع وتعطيل الأعمال الذي قد يفعله الناس اليوم، ونقول: إن كان هذا الطعام يصنع من أهل الميت فهو منهي عنه وهو خلاف ما أمر به النبي ﷺ، وأقل ما يمكن أن يقال كراهة ولعلها كراهة التحريم بل ربما يُقال ببدعيته، إذ النبي ﷺ أمر بأمرٍ ليخفف على أهل المصيبة مصيبتهم، فإذا عُكس الأمر وأصبح أهل الميت هم الذين يصنعون الطعام للناس صار عكس ما أمر به ﷺ وخلاف ما أراد،

(١) أخرجه ابن ماجه (١٦١٢)، وأحمد (٦٩٠٥) واللفظ له، والحديث صحح إسناده الألباني على شرط الشيخين في أحكام الجنائز (٢١٠).

ويزداد الأمر تحريمًا إذا كان من مال المتوفى وله ورثة لا يرضون أو وله ورثة قصر صغار، الصغار لا يجوز الأخذ من مالهم حتى في وجوه البر والإحسان، ولا يُخرج من مال القاصر إلا الزكاة الواجبة، وما سوى ذلك من وجوه البر والإحسان والمساهمة في مشاريع الخير لا يؤخذ من ماله، فكيف يُؤخذ من ماله ليُصنع طعامًا للناس أو يُقام السرادقات لاستقبال المعزين أو يُجلب القراء أو نحو ذلك، نقول: كل هذا مع كونه بدعة في أصله، فيه جناية وتعدٍ على مال يتيم صغير، أو يكون في هؤلاء الورثة من ليس بصغير لكنه غير راضٍ ولم يُشاور أصلًا، بل يُخصم من مال الميت قبل توزيع التركة ما أُنفق في العزاء من السرادقات والأطعمة والأشربة والقراء وغير ذلك، نقول: كل هذا محرم لذاته ويزداد تحريمه أن يُنفَق فيه من مال من لم يرضى بذلك، إما لكونه قاصرًا صغيرًا أو كبيرًا لكنه لم يُشاور، وربما أُخذ إذنه هكذا بمعنى أن يقال له: ترى نبي ننفق، يسكت مجاملةً أو حرجًا أو نحو ذلك، ولأن صنع الطعام للناس معونةً على منهي عنه، وهو اجتماع الناس عند أهل الميت، هذا أيضًا يضيف المنع، وهو خلاف السنة بل صرح غير واحد بأنه بدعة فإنهم مأمورون أن يصنعوا -أي الناس- لأهل الميت طعامًا فخالفوا السنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «**وَأَمَّا صَنْعَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا يَدْعُونَ النَّاسَ إلَيْهِ ، فَهَذَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِدْعَةٌ**»[1] ا.هـ.

قال البهوتي ﷺ من علماء الحنابلة: ويُكره الأكل من طعامهم -أي هذا الذي صُنع- قال في النظم: وإن كان من التركة وفي الورثة محجورٌ عليه أو من لم يأذن حرم فعله وحرم الأكل منه، لكن نقول: إذا كان هذا الطعام يُصنع من غير أهل الميت ويتوسع الناس توسعًا نسبيًا، فيزيدون في الطعام ما يكفيهم وما يكفي أضيافهم الذين حضروا للعزاء من أماكن وقرى ومحافظات خارج البلد أو من أطرافٍ في البلد يشق عليهم أن يرجعوا ويأتوا مرةً ثانيةً، يموت

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣١٦).

الإنسان فيجتمع أولاده المتزوجين وبناته المتزوجات ممن كان في البلد وممن لم يكن في البلد وربما إخوته المقربين، وهؤلاء إذا اجتمعوا حتمًا سيأكلون ويشربون ولا يُمكن أن يصوموا ليلًا ونهارًا، فإذا صنع الطعام غير أهل الميت من هؤلاء الأولاد أو الأخوة أو الأقارب أو الجيران أو الأصحاب أو الأحباب واقتصروا في الطعام على أهل الميت ومن كان معهم، نقول: لعل ذلك يسوغ ويجوز بدون التوسع الذي أحدثه الناس وأصبحوا يعزمون ويلمون كل من حضر إلى العزاء ليأكل ويتوازعونها بينهم، وربما في المقبرة قبل الدفن يتكلمون، وكل واحد يقول: أنا عليّ الغداء، والثاني يقول عليّ العشاء، ويتنازعون ربما في أمر غير مشروع، نقول: إذا كنتم تريدون الإحسان إلى أهل الميت فاصنعوا لهم طعامًا، وإذا كان عندهم ضيوف قد لزموا وسيبقون عندهم مدة أيام ونحوها فلا بأس أن يُزاد في الطعام بقدرهم، لكن أهل البلد والجيران ونحوهم ينبغي أن يعزوا ويتفرقوا ولعل هذا القول وسط.

قال «ابن قدامة ﷺ»: وإن دعت في الحاجة إلى ذلك جاز، فإنه ربما جاءهم من يحضر ميتهم من القرى والأماكن البعيدة ويبيت عندهم فلا يمكنهم ألا يضيفوه، وهو يقول هذا الكلام عن أهل الميت أنفسهم، لكنا نقول: الأولى ألا ينشغلوا هم بصنع الطعام ولا جلبه، لا صنعه في بيتهم ولا جلبه، وإنما لا بأس أن يتولى ذلك بعض الأقارب أو نحوهم لكن مع عدم التوسع وإلزام الناس بالحضور ولو لمن لم يحضر، وقد زاد الناس على هذا بأن البيت بيت العزاء يُفتح من الصباح الباكر إلى آخر الليل، ويغيب أهل الميت الموظفين والطلاب عن المدرسة ويُعذرون، بالنظام الجديد فيه عذر بالإجازة، نقول: الصحيح أنه لا يجوز تعطيل الأعمال ولا تعطيل المدارس، ولا يجوز للمعلم خاصة أن يعطل شرح الدروس لطلابه لأنه مات قريب له، ولا يجوز للطالب أيضًا أن يتعطل ويعطل دراسته ويترك العلم وتحصيله بسبب أن قريبًا له مات سواءً كان من الطبقة الأولى أو الثانية أو الثالثة، فإن هذا كله خلاف الشرع، وأقبح منه لوم من لم يفعل ذلك، بأن يلام أن فيه جفاء وأننا جالسين وأنت ما شفناك

أو عزيت ومشيت ونحو ذلك، نقول: هو أدّى الواجب من العزاء، إما في المسجد أو في المقبرة، أو جاءكم في البيت إن لم يحصل له تعزيتكم في مسجدكم أو في المقبرة وعزّاكم ومضى، أدّى ما أُمر به شرعًا فلا يلام، وقد سبق الكلام عن الاجتماع للعزاء عند الكلام على التعزية.

مما يلحق بذلك الذبح عند القبر، هذا منكر عظيم، لا تقربًا للميت هذا شرك، لكنهم يقصدون الصدقة والإحسان لكن هذا قد نهت عنه الشريعة، ومثل ذلك الأكل منه فإنه محرم؛ لحديث أنس: «**لا عَقْرَ في الإسلامِ**»[1] [أخرجه الإمام أحمد وأبو داود وعبد الرزاق وابن حبان والبيهقي، وصححه ابن حبان]، قد كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبور الموتى أي ينحرونها، وأصل العقر ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم، قال شيخ الإسلام: ويحرم الذبح والتضحية عند القبر، ونقل الإمام أحمد كراهة الذبح عند القبر، وهذه الكراهة كراهة تحريم، ولهذا كره العلماء الأكل من هذه الذبيحة، والكراهة أيضًا كراهة تحريم، ومثل ذلك أيضًا ويقع الناس فيه ولا يحسبون أنه داخل في هذا، إخراج الصدقة مع الجنازة وتوزيعها في المقبرة، فإن هذا بدعة مكروهة وهي تشبه الذبح عند القبر، ولا يُشرع شيء من العبادات عند القبور لا الصدقة ولا غيرها كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، الناس اليوم قد يفعلون أدني الصدقة وهي الماء، فيجلبون الماء المبرد بنية الصدقة عن الميت، أفتت اللجنة الدائمة بتحريم هذا لكن ما نراه في المقابر اليوم من توزيع المياه، هذا ليس من أهل الميت ولا يعرفون من تصدق به، إنما هؤلاء عندهم مشاريع سبيل وإحسان فيرون أن الناس قد اجتمعوا وهم في هاجرة وشمس وعطش فيحسنون إليهم، وهم تجدونهم يقفون إما في المقبرة أو في الأسواق أو في الأماكن التي يجتمع بها الناس، إن تورعوا ووقفوا خارج المقبرة لعل هذا أولى، وإلا فإن الأمر أيسر؛ لأنهم لا يقصدون الصدقة لأهل للميت، لكن لو قال أحد قرابته:

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٢٢) واللفظ له، وأحمد (١٣٠٥٥) مطولًا، والحديث صحح إسناده الألباني على شرط الشيخين في أحكام الجنائز (٢٥٩)، وصححه في صحيح الجامع (٧٥٣٥).

أنا الذي سأجلب الماء وأعطيهم إياه وهم يوزعون، نقول: يدخل في النهي عن ذلك، إذن لا صدقة في المقبرة ولا إحسان للميت في المقبرة، وإذا أردت أن تتصدق على الميت وتوقف له وقف وتحسن إليه فليكن خارج المقبرة، هذه إشارة لما ذكره المؤلف ﷺ فيما يتعلق بمسألة صنع الطعام.

أما المسألة التي ذكرها اليوم ولم يذكر سواها، وهي: (**أَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا، وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ، نَفَعَهُ ذَلِكَ**)، فهذا مذهب الحنابلة ﷺ، قد انفردوا من بين الأئمة بأن القاعدة عندهم أن أي قربة، طاعة بدنية أو مالية فعلها المسلم ونوى بأجرها وجعل ثوابها لميت مسلم فإنه ينفعه ذلك، واستدلوا على ذلك بعمومات منها قول الله جل شأنه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]، وقوله جل شأنه وتعالى ذكره: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ﴾ [محمد: ١٩]، وهذه أدلة عامة في الاستغفار والدعاء والترحم على من مات، لكنهم أرادوا ما هو أخص من العبادات حتى البدنية كقراءة القرآن وربما الصلاة، وروى البخاري أن رجلًا قال لرسول الله ﷺ: «**إن أمي توفيت، أفينفعها أن قضيت عنها؟ قال: نعم**»[1] [رواه أيضًا الإمام أحمد وأصحاب السنن]، وقال عليه الصلاة والسلام للمرأة التي قالت: «**يا رسولَ الله، إنَّ فريضةَ الله على عبادِه في الحجِّ أدركت أبي شيخًا كبيرًا لا يستطيعُ أن يثبُتَ على الرَّاحلةِ، أفأحُجُّ عنه؟ قال: أرأيتِ لو كان على أبيكِ دَيْنٌ أكنت قاضيتَه؟ قالت: نعم، قال : فدَيْنُ اللهِ أحقُّ أن يُقضَى**»[2] [الحديث

---

(١) لم أجد من خرجه بلفظ القضاء ولكن أخرج البخاري (٢٧٥٦) حديثًا لفظه قريب من هذا اللفظ عن عبدالله بن عباس ﷺ قال: «إِنَّ سَعْدَ بنَ عُبَادَةَ ﷺ تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ وَهو غَائِبٌ عَنْهَا، فَقَالَ: يا رَسولَ اللهِ إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، أَيَنْفَعُهَا شيءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ به عَنْهَا؟ قالَ: نَعَمْ، قالَ: فإنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِيَ المِخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا».

(٢) أخرجه البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤) بدون لفظ: «أرأيتِ لو كان على أبيكِ دَيْنٌ أكنت قاضيتَه؟ قالت: نعم، قال: فدَيْنُ اللهِ أحقُّ أن يُقضَى»، وهذا اللفظ أخرجه ابن قدامة وصححه في المغني (٣/ ٥٢٠).

متفق عليه من حديث ابن عباس] ونلحظ في هذه الأدلة أي الدليلين الأخيرين، أن هذا عند الجميع متفق عليه، الحج سواءً حجة الإسلام أو حج التطوع، ما دام المحجوز عنه عاجزًا أو ميتًا هذا ما فيه إشكال، الإشكال في العبادات البدنية التي لم يرد فيها نص، قال ابن هبيرة: واتفقوا على أن الاستغفار للميت يصل ثوابه إليه، وأن ثواب الصدقة والعتق والحج إذا جعل للميت وصل إليه، إذن هذا بالاتفاق بالإجماع، الصدقة والعتق والحج، وأضف مع الحج العمرة، وأضف مع الصدقة الأضحية، فإنها داخلة في عمومه، والعتق وعموم الصدقات والأوقاف والإحسان بالعبادات المالية، كل هذا داخل بلا خلاف، الخلاف في العبادات البدنية، قال: ثم اختلفوا، أي أهل العلم لما اتفقوا على أن الاستغفار وهو نوع من الدعاء وإن ثواب الصدقة والعتق والحج إذا جعل الميت وصل إليه بلا خلاف، قال: ثم اختلفوا في الصلاة -عبادة بدنية- وقراءة القرآن والصيام وإهداء ثواب ذلك للميت، فقال أحمد: يصل ذلك إليه، وقال الباقون: ثوابه لفاعله، يعني إن فعله ونوى به الأجر لغيره فإنه لا ينصرف لغيره بل يكون له، وقال شيخ الإسلام ﷺ: أما الصدقة عن الميت فإنه ينتفع بها باتفاق المسلمين، وكذلك ينفعه الحج عنه والأضحية عنه والعتق والدعاء والاستغفار له بلا نزاع بين الأئمة، وقال أيضًا: والأئمة اتفقوا على أن الصدقة تصل للميت وكذلك العبادات المالية كالعتق، وإنما تنازعوا في العبادات البدنية كالصلاة والصيام والقراءة، ومع هذا ففي الصحيحين عن عائشة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**مَن مَاتَ وعليه صِيَامٌ صَامَ عنْه وليُّهُ**»[1]، وأما الحج فيجزئ عند عامتهم وليس فيه إلا خلاف شاذ، إذن يقول ﷺ في الحديث: «**مَن مَاتَ وعليه صِيَامٌ صَامَ عنْه وليُّهُ**»، وهذا محل خلاف عند أهل العلم، هل هو الصيام الواجب بأصل الشرع أو الذي أوجبه على نفسه؟ لكنه جاءت فيه السنة، جاء فيه الأمر، وليس تطوعًا، وإنما في حق من مات وذمته مشغولة بصيامٍ لم يصمه، وأما الحج فيجزئ، يقول: عند عامة

(١) أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧).

أهل العلم والخلاف فيه شاذ، وفي الصحيحين حديث ابن عباس في المرأة التي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت: «**أَفَأَحُجُّ عَنْها؟** -والسائلة امرأة من جهينة- **فقَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْها**»[(١)]، يقول شيخ الإسلام: أما الحديث الذي احتج به من منع، وهو: «**أنه إذا مات ابنُ آدمَ انقطع عملُه إلا من ثلاثٍ: صدقةٍ جاريةٍ، أو علمٍ يُنتفَعُ به، أو ولدٌ صالحٌ يدعو له**»[(٢)]، قال: فذكر الولد ودعاؤه له لأن الولد من كسبه، كما قال الله جل شأنه: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾ ﴾ [المسد]، قال: وولده من كسبه، كما قال ﷺ: «**إنَّ أطيَبَ ما أكَل الرَّجُلُ مِن كَسْبِه وإنَّ ولَدَه مِن كَسْبِه**»[(٣)]، ثم ذكر ﷺ كلامًا مطولًا في هذا، ملخصه أنه هو وتلميذه ابن القيم يريان جواز ما سار إليه الإمام أحمد، من أنه ينتفع الميت بكل قربة وعبادة، لكن النصوص التي وردت في الكتاب والسنة لا تدل على هذا الإجمال والعموم الذي ذكروه، وإنما نحن ندور مع النصوص والأحاديث، نقول: جاء في النص الحج والأضحية والصدقة والعتق والاستغفار والدعاء فنلزمه، ولهذا قال ﷺ: «**إذا مات ابنُ آدمَ انقطع عملُه إلا من ثلاثٍ ، قال: ولدٌ صالحٌ يدعو له**» ولم يقل حتى يتصدق عنه، ولم يقل يصوم عنه، ولا يصلي عنه، ولا يحج عنه، ولا يضحي، مع أنها جائزة هذه العبادات التي فيها شائبة المال مع البدن مثل الحج ومثل الأضحية، لكنه قال: يدعو له، فدل على أن الدعاء أنفع، وأنه ينبغي أن يتنافس المتنافسون فيه وأن يبذلوه وأن يدوروا مع النص، فما دام لم يرد في النص إلا هذه العبادات فيُقتصر عليها، وإذا أراد أن يقرأ القرآن فليقرأ لنفسه ويدعو لميته، ابن القيم ﷺ بحث المسألة نحوًا من ثلاثين صفحة ورجح العموم.

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٥٥) واللفظ له، ومسلم (١٣٣٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٣١).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٥٢٩)، والترمذي (١٣٥٨)، وابن ماجه (٢١٣٧) باختلاف يسير، والنسائي (٤٤٥٢)، وأحمد (٢٥٦١١) واللفظ لهما، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٢١٦٢).

من المسائل التي لم يذكرها المؤلف ونشير إليها، أنه يُسن رفع القبر عن الأرض قدر شبرٍ ويكره فوق شبر؛ لحديث علي ﷺ وفيه: **«ولا تدعَ قبرًا مُشرفًا إلَّا سَوَّيتَهُ»**[١] [رواه الإمام مسلم]، قالوا: ومن إشراف القبر ارتفاعه عن غيره، قال الإمام الشافعي: وأحب ألا يُزاد في القبر تراب غيره لأنه ارتفاع جدًا، وإنما أحب أن يشخص على وجه الأرض شبرًا أو نحوه، هذا توسع الناس اليوم فيه أيضًا وأصبحوا يفرحون برفع القبر أكثر، نقول: سبحان الله، لكم سنة سالفة عن أئمة معتبرين لا تضيف على القبر ترابًا من غيره إلا البحت أو الحصباء، هذه لا بأس بها لكن التراب الذي خرج من القبر يُرد إليه، قال الشوكاني: والظاهر أن رفع القبر زيادة عن القدر المأذون فيه محرم، وقد صرح بذلك أصحاب الإمام أحمد وجماعات من أصحاب الشافعي ومالك.

كما يُسن أن يكون القبر مسنمًا أي كالسنام لا مسطحًا؛ لما روى البخاري عن سفيان التمار: **«أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النبيِّ ﷺ مُسَنَّمًا»**[٢]، قالوا: إلا إذا دُفن مسلم في دار حرب فإنه يسوى بالأرض لئلا يعثر عليه الكفار فينبشوه، قالوا: يستثنى من ذلك من دُفن بدار حرب لتعذر نقله، فإنه يُسوى بالأرض واخفاؤه خوفًا من أن ينبش فيمثل به، وقد أخفى الصحابة ﷺ قبر دانيال خشية الافتتان به.

كما يحرم تجصيص القبر أي تبييضه بالجص وتزويقه وتزيينه وتحسينه وتخليقه أي طليه بالطيب، ووضع قطع من الرخام عليه وهو بدعة، وكذلك التمسح به، كل ذلك من البدع المنكرة المحرمة المحدثة بالدين المفضية إلى الشرك الأكبر وعبادة المقبورين، وهو أول شرك

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٠).

حدث على وجه الأرض، وفي حديث جابر ﷺ قال: «**نَهَى رَسولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ القَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عليه، وَأَنْ يُبْنَى عليه**»[١] [رواه الإمام مسلم].

كما تحرم الكتابة على القبر والجلوس والوطء عليه، ففي حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «**لَأَنْ يَجْلِسَ أحَدُكُم على جمرةٍ ، فتَحْتَرِقَ ثِيابُه ، فتَخْلُصَ إلى جِلْدِهِ خَيرٌ له من أنْ يَجْلِسَ على قَبرٍ**»[٢] [أخرجه الإمام مسلم]، وفي حديث جابر مرفوعًا: «**نهى أن يجصص القبر أو تجصص القبور وأن يكتب عليها وأن توطأ عليها**»[٣]، كما يكره الاتكاء إلى القبر، وهذا نشاهده أثناء الدفن، يكون بعض الناس يريد أن يشرف على قبر ميته وأنه سيشارك لكنه ربما تكون قدمه على قبر آخر، فيتكئ بقدمه وهذا أقبح، وكذلك الاتكاء بسائر جسده؛ لما روي «**أن النبي ﷺ رأى عمرو بن حزم متكئًا على قبر، فقال: لا تؤذه**»[٤]، قال الشوكاني: وأن يُكتب عليه فيه تحريم الكتاب على القبور وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيره، بعض المعاصرين من المتأخرين استثنى الكتابة التي لأجل التعريف بالميت، والظاهر أن النهي عام وهو الذي تفتي به اللجنة الدائمة، ولهذا يلجأ إلى معرفة الميت بالأرقام التي لا يعرفها إلا أهل المقبرة كإدارة وأهل الميت، فيرقمون الميت ومن شاء أن يعرف ميته يأتي إليهم ويسأل ويعطونه الرقم الذي يستطيع أن يقف عليه بدون أن يعرف الناس وكل الناس أن فلانًا في هذا القبر، فإن الكتابة منهيٌ عنها والظاهر العموم، ثم إنه قد يكون مجرد كتابة اسمه قصد أهله أن

---

(١) أخرجه مسلم (٩٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧١).

(٣) أخرجه مسلم (٩٧٠) عن جابر بن عبدالله ﷺ أنه قال: «نَهَى رَسولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ القَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عليه، وَأَنْ يُبْنَى عليه».

(٤) أخرجه الألباني وصححه في هداية الرواة (١٦٦٢) عن عمرو بن حزم ﷺ قال: «رآني النَّبيُّ ﷺ مُتكئًا على قبرٍ، فقال: لا تُؤذِ صاحِبَ هذا القبرِ – أو لا تؤذِهِ».

يعرفوه، ويأتي جيل آخر فيظنون أن هذا الولي الصالح والشيخ الفلاني والداعية وهكذا فيكثر عنده شيء من الزيارة، ليس الزيارة الشرعية الزيارة البدعية، واعتقاد أن هذا المكان أرجى قبول وأن الدعاء عنده أقرب سماع، فنقول لمثل هذا وأمثاله: يُكتفى بالترقيم الذي لا يعرف الميت إلا أهله ومن شاء.

كما يكره في المقبرة وعند المقابر الخوض والحديث في أمور الدنيا، والضحك والتبسم؛ لأن هذا محلٌ غير لائق بالحال بل هو مزهد في الدنيا ومرغب في الآخرة، وهذا خلاف صنيع بعض الناس، ما نقول كل الناس، يعني يتوسعون بالأحاديث والبيع والشراء والتبسم والضحك والرد على الجوالات، وتسمع في المقبرة أصوات نغمات الموسيقى في هذه الجوالات، طبعًا إذا ما احترموا بيوت الله فلن يحترموا المقبرة، هؤلاء الذين يضعون الموسيقى ونحوها في نغمات وأجراس جوالاتهم، نقول: هم يقعون في محاذير شرعية ومحرمة، منها: انتهاك حرمة بيوت الله وهي أشد والمقبرة، وأيضًا أنهم يُسَمِعُون الناس ما يغضب الله ويسمعونه هم، فنقول: كل هذا غير جائز.

كما ورد النهي عن المشي بين القبور بالنعل إلا خوف نجاسة أو شوك، ودليل ذلك ما جاء من حديث بشير الحنظلية ﷺ قال: «**بينما أماشي رسول الله ﷺ أتى على قبور المسلمين، فبينما هو يمشي حالت منه نظرة، فإذا هو برجل يمشي بين القبور عليه نعلان، فقال: يا صاحب السبتيتين ألقي سبتيتيك، فلما عرف الرجل رسول الله ﷺ خلع نعليه فرمى بهما**»[1] [أخرجه أهل السنن وجودة الإمام أحمد وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وحسنه النووي]، والنهي من باب احترام

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٣٠)، والنسائي (٢٠٤٨)، وابن ماجه (١٥٦٨) مطولًا، وأحمد (٢٠٧٨٤) عن بشير بن معبد بن الخصاصية ﷺ أنه قال: «أَنَّ رَسولَ الله ﷺ رَأى رَجُلًا يَمشي في نَعلَيْنِ بَينَ القُبورِ، فقالَ: يا صاحِبَ السِّبْتِيَّتَيْنِ، أَلْقِهِما»، والحديث صحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (٢١٩٥٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٩١٣).

الموتى، فيشمل النعل السبتية وغيرها خلافًا لبعض من حصره وقصره على السبتية وهم الظاهرية، نقول: سبحان الله، ما في السبتية شيء يخصها بل أي نعل أو جزمة تمشي به بين القبور منهي عنه إلا إذا احتجت، الحاجة ترفع الإشكال لكن التوسع، أناس يدخلون المقبرة وفي طريق سالك ثم هم يتخطون القبور وبنعالهم يمشون، نقول: هذا خلاف الأدب، وأنت ما تمشي بين الأحياء هكذا تتخطى رقابهم، فكيف تأتي بين القبور وبنعليك وفي طريق يمكن، قال: لا، هذا مختصر أو أنا أريد ما أدخل مع الزحام، نقول: كل هذا لا يبرر لكن لو لبس خفًا، دخل عليه شراب أو جوارب وجزمة في قدمه، فخلع الخف في قدمه ومشى بالخفين أو الجوربين لا حرج، قالوا: لا يُكره المشي بين القبور بخف لأنه ليس بنعل ولا في معناه، ويشق نزعه، كذا قال البهوتي وغيره من أهل العلم.

من المسائل أيضًا أن الناس أحدثوا بدعًا ومحرمات، من ذلك تعاهد زيارة القبر كل جمعة أو في العيدين أو بعد الأربعين، وصنع الطعام وتوزيع الصدقات في مثل هذه الأيام ونحوها، نقول: كل ذلك خلاف السنة، وليس للمسلم أن يصنع طعامًا بعد أسبوع ولا أربعين ولا غيرها، إذا أرادوا الصدقة لا يربطها بموعد ولا توقيت، تصدق عن ميته صدقة للمحاويج والفقراء ولا يربطها بتاريخ محدد.

من المسائل التي ذكرها أهل العلم أيضًا، أن من قتل نفسه أو غل من غنيمة أو ارتكب كبيرة أو كان فاسقًا مظهرًا فسقًا كالمغنين ونحوهم، فإن أهل العلم الأكابر والقضاة ونحوهم يمتنعون من الصلاة عنهم زجرًا للناس أن يفعلوا هذا الفعل، وهذا جاء عنه ﷺ في عدة أحاديث، في حديث جابر بن سمرة ﷺ: **«أن النبي ﷺ جاؤوه برجل قد قتل نفسه بمشاقص فلم يصلي عليه»**[1] [رواه الإمام مسلم وأحمد وأصحاب السنن] والمشاقص، قالوا: جمع مشقص

(١) أخرجه مسلم (٩٧٨) عن جابر بن سمرة ﷺ قال: «أُتِيَ النبيُّ ﷺ برَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بمَشَاقِصَ، فَلَمْ يُصَلِّ عليه».

كمنبر، نصل عريض أو طويل أو سهم فيه ذلك يرمى به الوحش، وكذلك جاء عنه ﷺ أنه امتنع عن الصلاة على الغال، قال: «**صلوا على صاحبكم، فلما رأى تغير وجهه فتشوا رحله فوجدوا فيه غلولًا من الغنيمة لا يساوي درهمين**»[١]، قالوا: لا يصلي الإمام الأعظم ولا إمام كل قرية ووواليها في القضاء على الغال من الغنيمة، ولا على قاتل نفسه عمدًا؛ لما روى زيد بن خالد، قال: «**توفي رجل من جهينة يوم خيبر، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: صلوا على صاحبكم، فتغيرت وجوه القوم، فلما رأى ما بهم، قال: إن صاحبكم قد غل في سبيل الله - يعني أخذ من الغنيمة قبل قسمته يمكن نصيبه فوق هذا أضعاف لكنه استعجل- ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزًا من خرز اليهود ما يساوي درهمين**»[٢]، قال شيخ الإسلام: أما من كان مظهرًا للإسلام فإنه تُجرى عليه أحكام الإسلام الظاهرة من المناكحة والموارثة وتغسيله والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين، لكن من عُلم النفاق والزندقة فإنه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه وإن كان مظهرًا للإسلام، وأما من كان مظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيمان كأهل الكبائر فهؤلاء لابد أن يصلي عليهم بعض المسلمين، ومن امتنع من الصلاة على أحدهم زجرًا لأمثاله عن مثل فعله، كما امتنع النبي ﷺ من الصلاة على قاتل نفسه والغال والمدين الذي لا وفاء له، وكان كثيرٌ من السلف يمتنعون من الصلاة على أهل البدع، كم كان عمله بهذه السنة حسنًا، وهذا من جنس هجر المظهرين للكبائر حتى يتوبوا، فإن كان بذلك مثل هذه المصلحة الراجحة كان حسنًا، ومن صلى على أحدهم يرجو له رحمة الله ولم يكن في امتناعه مصلحة راجحة كان حسنًا، ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٧١٠)، والنسائي (١٩٥٩)، وابن ماجه (٢٨٤٨)، وأحمد (١٧٠٣١) عن زيد بن خالد الجهني ﷺ قال: «أنَّ رجُلًا مِنَ المُسلِمينَ تُوفِّيَ بخَيْبَرَ، وأنَّه ذُكِر لرسولِ الله ﷺ، فقال :صَلُّوا على صاحِبِكم .قال :فتغَيَّرَتْ وُجوهُ القَومِ لذلك، فلمَّا رأى الذي بهم، قال: إنَّ صاحِبَكم غَلَّ في سبيلِ الله، ففَتَّشْنا مَتاعَه، فوَجَدْنا فيه خَرَزًا مِن خَرَزِ اليهودِ ما يُساوي دِرهَمَينِ»، والحديث صححه شعيب الأرناؤوط في تخريج صحيح ابن حبان (٤٨٥٣).

(٢) المرجع السابق.

المصلحتين كان تحصيل المصلحتين أولى من تفويت إحداهما، إلى آخر ما قال ﷺ من تفصيل مناسب فيما يتعلق بالصلاة على الفساق ومظهري الفسق ومرتكبي الكبائر ونحوهم، هم مسلمون ولم يخرجوا من دائرة الإسلام ولابد أن يصلى عليهم، لكن الامتناع إذا كان في مصلحة الزجر امتنع وإلا فإنه يصلي، لكن من علم من أهل هذا الميت أنه قد مرق من الدين وفارق جماعة المسلمين وترك الصلاة تركًا كليًا لا يشهدها لا في بيته ولا في بيوت الله، فإنه لا يجوز لهم أن يغسلوه ولا أن يكفنوه ولا أن يصلوا عليه، وتقديمهم للمسلمين أن يصلوا عليه هذا غشٌ عظيم وهم آثمون، وميتهم لا ينتفع ولو شفع فيه الشافعون؛ لأنه قد مرق من الدين وكفر وخرج من ملة المسلمين؛ لأن النبي ﷺ قال: **«العَهْدُ الَّذي بينَنا وبينَهُمُ الصَّلاةُ، فمَنْ تَرَكَهَا فقدْ كَفَرَ»**[1]، وقال: **«بيْنَ الرَّجُلِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»**[2] فإنسان ما نقول مسلم ما يصلي، إنسان لا يصلي الصلاة بالكلية، قاطع للصلاة لا يعرفها، هذا كافر بشهادة النبي ﷺ، وإذا كان كافرًا فلماذا يغش أهله المسلمون ويقدمونه بين أيديهم يصلون عليه؟ هم لو علموا أنه غير مسلم لم يصلوا، ولا ينفعه دعاء المسلمين وشفاعتهم وهو قد فارق الملة.

من الأخطاء الشائعة التي يكثر أيضًا ذكرها في الصحف، وفي الصحف منكرات في التعازي، صفحات بثمانين ألف وستين ألف وأحيانًا تزيد، نقول: لا يجوز، هذا محرم وهذا من الإسراف والتبذير حتى لو تبرع به، إضافةً إلى أنه إن كان من مال الميت فإنه أيضًا مثل ما سبق، لو كان أقل القليل ما يجوز، ما يجوز أن يعلنوا له إعلان بمائة وثمانين ريال الصغير، أن فلانًا مات وصلى عليه، نقول: ما يجوز من مال الميت، فكيف صفحة كاملة بآلاف وعشرات الآلاف، نقول: هذا منكر ولا يجوز، ثم إنهم يصدرون هذه الصفحات ﴿ **يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩)، وأحمد (٢٢٩٨٧)، والحديث صححه ابن باز في فتاوى نور على الدرب (٦/ ٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (٨٢) عن جابر بن عبدالله ﷺ بلفظ: «بيْنَ الرَّجُلِ وبيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ».

﴿ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر]، من قال لك أن كل نفس ماتت مطمئنة؟ هذا من التقول على الله، وليس من الفأل، ولهذا هذا خطأ آخر، ثم يقول: سيوارَى الثرى أو سيودع الوداع الأخير أو في مثواه الأخير، نقول: كل هذا خطأ، ليس القبر هو المثوى الأخير بل هو حياة برزخية إلى أن يبعث الله من في القبور، نحن الآن في الحياة الدنيا وأهل القبور في حياة البرزخ ثم يُبعث الجميع إلى حياة الآخرة التي هي الوداع الأخير واللقاء الأخير، إما إلى الجنة وإما إلى السعير.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: ما حكم زيارة المقابر يوم الجمعة؟

الجواب: تخصيص يوم الجمعة للزيارة لأجل الجمعة بدعة، لكن لو قال: لا والله ما خصصته لكن الجمعة هي فراغي وذهب، نقول: لا حرج، لكن إذا اعتقد أن يوم الجمعة الزيارة فيه مشروعة أو يوم العيد، تجدون صباح العيد المقابر تمتلئ، نقول: هذا ليس له أصل، مثل الصيام، ما خصص صيام الجمعة لكنه عنده صيام أيام ولا يستطيع إلا يوم الجمعة لأنه إجازته، نقول: لا حرج لكن البعد عن التخصيص مطلب، يعني أحيانًا يروح الجمعة، أحيانًا يروح السبت، لا يلتزم بيوم الجمعة.

سائل يقول: هل يجوز قضاء الصيام يوم السبت؟

الجواب: لا حرج في القضاء للصيام يوم السبت أو الجمعة إنما نُهي عن إفراده بالصوم، أما مسلم عليه القضاء ويقول: أنا والله أقدر أصوم إلا يوم الجمعة أو يوم السبت، الجمعة والسبت انتهى الإشكال، الإشكال هو إفراد يوم السبت، إذا صام الجمعة والسبت لا حرج، لكن لو قال: أنا ما يناسبني إلا يوم السبت، والجمعة أنا أريد أن أكون مفطرًا لأني أريد أن

أنشط في الطاعة، وإذا صمت أكسل فأخصص كل سبت لأن عليّ أيام من رمضان فأصوم يوم السبت، لا حرج، ومثله صيام يوم السبت إذا وافق يوم عاشوراء أو نحو ذلك.

سائل يقول: هل حياة البرزخ تمر على الميت كصلاة الظهر أو كصلاة العصر؟

الجواب: جاء في النصوص لكن الله جل شأنه أعلم بهذا، الحياة البرزخية لا يعلم كنهها وحقيقتها إلا الله إلا أننا نوقن بما أخبرنا به المعصوم، أن القبر إما روضةٌ من رياض الجنة وإما حفرة من حفر جهنم(١)، وأن أهل القبور يبعثون، وأنهم يمتحنون، وأنه يوقظ من قبره ويسمع قرع نعال الذين دفنوه وشيعوه وأن الملائكة تسأله أسئلةً ثلاثةً ظاهرةً بينةً لكن أهل النفاق يتيهون في الجواب ولا يحسنون، ونجزم بهذا كله وأنه إما عذاب أو نعيم وأن أهل النفاق يعذبون، وأن الكفار يُعذبون، ولهذا أخبر جل شأنه عن آل فرعون أنهم ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر]، فهم يُعذبون من الآن أبد الآبدين، الكفار وأهل النفاق يُعذبون أبد الآبدين، والنبي ﷺ مر بقبرين وقال: إنهما ليعذبان، الماشي بالنميمة والذي لا يستنزه أو لا يستبرأ من البول، بعض الناس من فرط جهله أو يحسب أن هذا سنة يضع على القبر شيء من الأشجار والأوراق، ويقول: لعله يخفف عنه، نقول: أنت كيف تدري أنه يُعذب؟ النبي ﷺ كُشف له الغيب وعلم أن هذا يُعذب، وضع جريدتين وقال: لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا(٢)، أنت ما

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٦٠) عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: «القبْرُ روضةٌ من رياضِ الجنَّةِ أو حُفرةٌ من حُفرِ النَّارِ»، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦١)، ومسلم (٢٩٢) عن عبدالله بن عباس ﷺ أنه قال: «مَرَّ رَسولُ الله ﷺ علَى قَبْرَيْنِ فقالَ: أما إنَّهُما لَيُعَذَّبانِ وما يُعَذَّبانِ في كَبِيرٍ، أمَّا أحَدُهُما فَكانَ يَمْشِي بالنَّمِيمَةِ، وأَمَّا الآخَرُ فَكانَ لا يَسْتَتِرُ مِن بَوْلِهِ، قالَ فَدَعا بعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ باثْنَيْنِ ثُمَّ غَرَسَ علَى هذا واحِدًا وعلَى هذا واحِدًا، ثُمَّ قالَ: لَعَلَّهُ أنْ يُخَفَّفُ عنْهما ما لَمْ يَيْبَسا».

الذي أدراك أنه يُعذب؟ ثم هل فعله النبي ﷺ مع غير أصحاب هذين القبرين؟ فلا يُسن فعله، بعض الناس يضعون مع الميت كتاب وكلام، وبعضهم يجلس عند القبر يلقنه، يقول: اذكر يا فلان ما خرجت عليه من الإيمان، نقول: التلقين بعد الدفن بدعة على الصحيح وإن ذكرها بعض أهل العلم لكن الصحيح يُلقن قبل خروج الروح، إذا خرجت الروح ما يُفيد التلقين ولا يفيد أن يُجعل معه كتاب.

غفر الله لي ولكم، وأصلح نياتنا وذرياتنا ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثالث والأربعون من دروس شرح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﵀»، واليوم نبدأ كتاب الزكاة، وقد انتهينا من كتاب الجنائز وقبله كتاب الصلاة.

قال ﵀:

كِتَابُ الزَّكَاةِ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ مَلَكَ نِصَابًا ملكًا تامًا، وَلا زَكَاةَ فِيْ مَالٍ حَتَّى يَحُوْلَ عَلَيْهِ الحَوْلُ إِلاَّ فِي الخَارِجَ مِنَ الأَرْضِ، وَنَمَاءَ النِّصَابِ مِنَ النِّتَاجِ وَالرِّبْحِ، فَإِنَّ حَوْلُهُمَا حَوْلُ أَصْلِهِمَا، وَلا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلاَّ فِيْ أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: السائمة مِنْ بَهِيْمَةِ الأَنْعَامِ، وَالخَارِجِ مِنَ الأَرْضِ، وَالأَثْمَانِ، وَعُرُوْضِ التِّجَارَةِ، وَلا زَكَاةَ فِيْ شَيْءٍ مِنْ ذلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ نِصَابًا، وَتَجِبُ فِيْمَا زَادَ عَلَى النِّصَابِ بِحِسَابِهِ إِلاَّ السائمة، فَلا شَيْءَ فِيْ أَوْقَاصِهَا.

هذا الكتاب كتاب الزكاة في بيان أحكام الركن الثالث من أركان الإسلام ومبانيه العظام، والزكاة في لغة العرب تأتي على عدة معاني، منها: النماء والزيادة، ومنه قولهم: نمى الزرع إذا زكى أي زاد، كما أنها تطلق على المدح وهو التطهير، ومنه قول الله جل شأنه: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ٣٢﴾ [النجم] أي لا تمدحوها، وأما في الشرع فهي قدرٌ واجبٌ أو

حقٌ واجبٌ، وهو العشر أو نصف العشر أو ربع العشر أو الخمس كما سيأتي بيانه مفصلًا، **في مال خاص** وهي الأموال الزكوية التي ذكرها المؤلف وهي أربعة اصناف لا تجب الزكاة فيما سواها، **لطائفة خاصة أو مخصوصة** وهم الاصناف الثمانية التي بينها ربنا جل شأنه في قوله: ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية، **في وقت مخصوص** وهو تمام الحول في الأموال الحولية، وهي السائمة من بهيمة الأنعام والأثمان أي الذهب والفضة وعروض التجارة، وعند اشتداد الحب وبدو الصلاح للثمار، وعند الحصول على ما تجب فيه الزكاة من الخارج من الأرض من العسل والمعادن، وعند غروب الشمس لوجوب زكاة الفطر، ومن أهل العلم من قال في تعريف الزكاة: إن الأقرب أن يُقال التعبد لله تعالى بدفع حق واجب في مال خاص ولا مشاحة في ذلك كله، فسواءً أطلقنا عليه ما أطلقه كثير من الفقهاء، من قولهم: إنها حقٌ واجبٌ في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص، أو قلنا: إنها التعبد لله تعالى بإخراج قدرٍ من المال.

والزكاة ركن من أركان الإسلام ومبانيه العظام، قد دل على فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله جل شأنه: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥ ﴾ [البينة]، وقوله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله سبحانه: ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ ﴾ [التوبة: ١١] بل إنه جل شأنه وتقدس اسمه قرن الصلاة بالزكاة في كتابه في إثنين وثمانين موضعًا، ومعلومٌ قدر الصلاة وعِظم شأنها، وإذا قُرنت الزكاة بها في هذا الكم والعدد الكبير من آي الكتاب العزيز فهو دليل على عظم شأنها وأهميتها البالغة، ولهذا لما امتنع من امتنع من الزكاة أول خلافة الصديق ﷺ قاتلهم وقال: **«والله لأقاتلنَّ من فرَّقَ بينَ الصَّلاةِ والزَّكاةِ»**، وقال ﷺ قولته المشهورة: **«واللهِ لو مَنَعوني عِقالًا**

-وفي روايةٍ: عناقًا- **كانوا يؤدُّونَه إلى رسولِ الله ﷺ لقاتلتُهم علَى منعِه»**[١]، وأما السنة فأحاديث كثيرة، منها حديث ابن عمر المشهور أن النبي ﷺ قال: **«بنيَ الإسلامُ علَى خمسٍ: شهادةِ أن لا إلَه إلَّا اللهُ، وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، وصومِ رمضانَ، وحجِّ البيتِ»**[٢] [الحديث متفق عليه]، وأما الإجماع، فقد أجمع أهل الإسلام قاطبة على وجوب الزكاة، وعلى وجوب الصدقة في الإبل والبقر والغنم وسائر الأموال الزكوية، وأجمعوا على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وفرض من فروضه العظام إجماعًا قطعيًا معلومًا من دين الإسلام بالضرورة، فمن أنكر وجوبها مع علمه فهو كافر خارج عن الإسلام إجماعًا، وأما من اعتقد فرضيتها لكنه بخل بها أو انتقص منها شيئًا فهو من الظالمين المتعرضين للعقوبة والنكال، وهو من الفساق إجماعًا، وعلى ولي الأمر أن يأخذها منه قهرًا وأن يعزره بما يردعه، لكنه لا يخرج من دائرة الإسلام ما دام معتقدًا فرضية الزكاة، مثل من أفطر في رمضان مع اعتقاده وجوب الصوم، ومثل من تأخر في أداء الحج مع اعتقاده فرضه، فإن هؤلاء يفسقون ويعصون لكنهم لا يكفرون، إذ لا يكفر بترك شيء من شعائر الدين بمجرد الترك إلا الصلاة، الصلاة هي التي لا يفرق بين تاركها جحدًا أو تهاونًا؛ لأن الشارع لم يفرق، قال ﷺ: **«العَهدُ الذي بَينَنا وبَينَهُم الصلاةُ، فمن تَرَكَها** -تركها، لم يقل فمن جحدها أو أنكرها، وإنما قال فمن تركها- **فهو كافر»**[٣]، وفي الحديث الثاني: **«بيْنَ الرَّجُلِ وبيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»**[٤]، تركُ، فعلق الكفر على الترك، فلم يجز لنا أن نعلقه على أمر آخر من جحد ونحوه، أما الزكاة فجاء في الحديث ما يدل على أن من بخل بها يعذب يوم القيامة بالمال الذي بخل به، **«فإن كان بخل**

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، ومسلم (٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦)، والترمذي (٢٦٠٩) واللفظ له، والنسائي (٥٠٠١)، وأحمد (٦٠١٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩)، وأحمد (٢٢٩٨٧)، والحديث صحح إسناده ابن باز في فتاوى نور على الدرب (١٤/ ٢٥٩).

(٤) أخرجه مسلم (٨٢).

بذهب أو فضة صفحت له صفائح من نار فكوي بها جنبه وجبينه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يُقضى بين الخلائق فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار»، وقال ﷺ مثل ذلك فيمن بخل بزكاة الإبل أو البقر أو الغنم[1]، فدل على أنه يمكن أن يرى سبيله إلى الجنة، وما دام كذلك فهو لم يخرج من دائرة الإسلام لكنه بخل واستحق العقوبة في الدنيا وأخذ الزكاة منه قهرًا.

قد فُرضت الزكاة على ثلاث مراحل، أو مر فرضها بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: فرض أصل الوجوب دون ذكر الأنصبة، وكأنها في حث الناس على إخراج شيء من مالهم والصدقة به قبل أن ينزل فرضها، وذلك في آيات مكية، كما في قوله جل شأنه: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقوله سبحانه: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت]، ثم نزل بيان الأنصبة ومقادير الزكاة وذلك في المدينة بعد هجرته ﷺ في السنة الثانية من الهجرة مع فرض الصيام، بدليل قول قيس بن سعد: **«أمرنا رسول الله ﷺ بزكاة الفطر قبل نزول آية الزكاة»**[2] [رواه الإمام أحمد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم، قال ابن حجر في الفتح: اسناده صحيح إلا أبا عمار وقد وثقه أحمد وابن معين] ثم فُرضت وبعث ﷺ السعاة لجبايتها من أهلها في الأموال الظاهرة، وهذا في السنة التاسعة من الهجرة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٧١)، ومسلم (٩٨٧).

(٢) أخرجه النسائي في المجتبى (٥/ ٤٩)، وابن ماجه (١٨٢٨)، وأحمد (٦ / ٦) عن قيس بن سعد ﷺ أنه قال: «أمرَنا رسولُ الله ﷺ بصدقةِ الفطرِ قبل أن تنزِلَ الزكاةُ ، فلمَّا نزلتِ الزكاةُ لم يأمرْنا ولم ينهَنا ، ونحن نفعلُهُ»، والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤/ ١٣٧)، وأيضًا صححه الألباني في صحيح النسائي (٢٥٠٦).

والزكاة مع فرضيتها وآكديتها وكونها من أركان الإسلام العظام، فإن المسلم إذا أخرجها يُحصل عاجل فوائدها في دنياه قبل أخراه، وها هي أهم فوائد إخراج الزكاة على سبيل التمثيل لا الحصر وهي عشر فوائد نعرضها عرضًا موجزًا:

أول ذلك: إتمام إسلام العبد وإكماله، فإنها أحد أركان الإسلام فإذا أخرجها المسلم الذي وجب في ماله زكاة فقد أكمل دينه، وقد يقول قائل: ومن لم يخرجها؟ نقول: دينه ناقص ما دام أنه من أهل الزكاة ولم يخرج زكاته فدينه لم يكمل، ومثل ذلك من اكتملت في حقه شروط الحج ولم يحج فدينه ناقص، ولا يمكن أن يكمل إسلامه ودينه إلا إذا أتى بركن الإسلام الذي وجب عليه، إذن نقول: أهل الإسلام مطالبون بالشهادتين وبالصلاة، ثم الزكاة لمن كان من أهلها، ثم الصيام لمن أطاقه وقدر عليه، ثم الحج لمن اكتملت في حقه شروط الحج، الزكاة يفهم كثير من الناس وللأسف بعض المتعلمين أنها في أموال الأثرياء والأغنياء وأصحاب الثروات وهذا جهل عظيم، الزكاة تجب في كل من ملك نصابًا وحال عليه الحول، واليوم بالريال السعودي العملة الورقية التي نتعامل بها، النصاب قرابة ألف ومائتين ريال، ألف ومائتين ريال تزيد قليلًا أو تنقص قليلًا، وسيأتينا تقديرها بالضبط والدقة المتناهية، وهي أن يملك المسلم عشرين مثقالًا من ذهب، وقدرها بالوزن بالجرامات خمسة وثمانين جرام ذهب خالص من عيار أربعة وعشرين وهذا مرتفع القيمة؛ لأن الذهب مرتفع، يعني لو قدرنا أن جرام الذهب مائة ريال، هو أكثر لكن لو قدرناه مائة فالنصاب ثمانية آلاف وخمسمائة، لكن الفضة منخفضة متدنية، نصابها خمسمائة وخمسة وتسعين جرام، وقيمة جرام الفضة لا يساوي ثلاث ريالات، ريالين يزيد قليل أو ينقص قليل، ما يصل إلى ثلاثة، فإذا ضربنا خمسمائة وخمسة وتسعين في ريالين معناته أن النصاب ألف ومائة وتسعين ريال، ولهذا نقول: قريب من ألف ومائتين يزيد قليلًا أو ينقص قليلًا، كل من ملك هذا القدر من المال وحال عليه الحول فعليه الزكاة، وربما يكون طالب ليس موظف فضلًا عن الموظفين يدخرون قليلًا،

بعضهم يدخر كل شهر خمسمائة، نفرض أنه ادخر الشهر الأول ما عليه زكاة، الشهر الثاني ألف، الشهر الثالث حتمًا دخل في النصاب، بمعنى أنه إذا كان بدأ بخمسمائة في الشهر الأول محرم، وفي صفر خمسمائة، ففي ربيع الأول صار عنده ألف وخمسمائة، نقول: إذا جاء ربيع الثاني فعليه زكاة والنصاب تجاوز ويزكي المال كله، وسيأتي بيان ذلك مفصلًا لكني أستعجل بهذه المسألة؛ لأن من المسلمين من يحسب أن الزكاة على الأثرياء وأصحاب الثروات.

ثانيًا: من الفوائد التي يستفيدها المزكي، أنها دليلٌ على صدق إيمانه إذ المال محبوب للنفس ولا يُبذل إلا لابتغاء محبوب أكثر منه، ولهذا جاء في الصحيح: **«والصَّدقةُ بُرهانٌ»**[1] الصدقة برهان ساطع على إيمان مخرجها والمتصدق بها؛ لأن المنافق لا يتصدق أبدًا، لكن أهل الإيمان يتصدقون لعلمهم أنها برهان على إيمانهم وأن الله يخلف عليهم خيرًا.

ثالثًا: أنها تزكي أخلاق المزكي وتهذب طباعه وتلحقه بالكرماء، والله جل شأنه أبان ذلك في قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [التوبة]، فبين جل شأنه أن من حكمة هذه الصدقة -والآية في الصدقة الواجبة، ويدخل فيها صدقة التطوع- أنها تطهر المتصدق وتهذب طباعة وتزكي نفسه وتلحقه بالكرماء.

رابعًا: من فوائد الصدقة أو الزكاة أنها تشرح الصدر، إذ البذل والكرم من أسباب شرح الصدر، وهذا ما يشعر به إلا الكرماء، تجد الكريم يفرح إذا أنفق وبذل مال أكثر مما يفرح حافظ المال البخيل الذي يحتفظ بالمال ولا يصرفه في وجوه البر، فكيف إذا اخرج الزكاة؟ هو يخرجها وهو مغتبط فرح مسرور، يعلم أن الله جل شأنه هو الذي أعطاه المال؟ وأنه لم يطالبه إلا بربع العشر في أكثر الأموال، وهو واحد من كل أربعين، أو إثنين ونصف في المائة.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣).

خامسًا: من فوائد الزكاة أنها من أسباب دخول الجنة؛ لحديث عبد الله بن سلام ﷺ مرفوعًا: «**أيُّها الناسُ أفشوا السلامَ، وأطعِموا الطعامَ، وصِلُوا الأرحامَ، وصَلُّوا باللَّيلِ والناسُ نيامٌ تدخلوا الجنةَ بسلامٍ**»(١) [رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجة، وصححه الترمذي والحاكم]، وتأمل هذا الخطاب متى قاله ﷺ في أول مقدمه المدينة، يعني أول خطاب ألقاه في المدينة هذا، اجتمع الناس ينتظرون ماذا يقول ﷺ بعد مقدمه وهجرته، والوفود تنتظر والناس يستمعون، فقال: «**يا أيُّها النَّاسُ أَفْشوا السَّلامَ، وأَطْعِموا الطَّعامَ**» وإخراج الزكاة من أعظم ذلك وأكثره فائدةً وربحًا للمتصدق وللفقراء والمحاويج، فإذا كان إطعام الطعام سببًا لدخول الجنة فإخراج الزكاة من ذلك بل من أعظمه.

سادسًا: ومن فوائدها وجود التكافل الاجتماعي الذي تدعو إليه الحكومات والمنظمات وتقام له الجمعيات، نقول: الإسلام سبق هذا كله بفرض الزكاة في مال الأغنياء، فيحس الغني أن ثمة في ماله حق للسائل والمحروم، ويحسن على الفقير ويحب الفقير، ويتحقق أمن المجتمع، فيأنس الناس ويأمنون على أموالهم، فلا نهب ولا سرقة ولا قطع طريق، لكن إذا وجد الشح والبخل ومنع الزكاة، فإن الفقير ربما تطلع إلى نيل مال الغني بالطرق غير الشرعية.

سابعًا: ومن فوائدها أنها سبب للنجاة من عذاب يوم القيامة، وفي الحديث حديث أبي هريرة مرفوعًا عند الإمام أحمد وصححه ابن حبان والحاكم: «**كلُّ امرئٍ في ظِلِّ صدقتِه يومَ**

(١) أخرجه ابن ماجة (٢٦٤٨)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة (٢٦٤٨).

القيامةِ حتَّى يقضيَ اللهُ بينَ النَّاسِ»[١] كل امرئ في ظل صدقته، وإذا ثبت هذا في ظل الصدقة فهو للزكاة من باب أولى.

ثامنًا: ومن فوائدها أنها تزكي المال، وهذا من أسباب تسميتها فإنها تنميه حسًا ومعنى، تحفظه من الآفات وتنميه، فإنه ما نقص مال من صدقة بل تزده وتقيه الآفات، ولهذا الزكاة مأخوذة من الزكاء وهو النماء والزيادة ولا تنقصه، وفي الحديث عند مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعًا: **«مَا نقَصَتْ صَدَقةٌ مِن مَالٍ»**[٢].

تاسعًا: ومن فوائدها أنها تطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء، وفي حديث أنس بن مالك عند الترمذي وابن حبان والبغوي وقال الترمذي: حسنٌ غريبٌ: «**الصَّدقةُ تُطفئُ غضَبَ الرَّبِّ وتدفَعُ مِيتةَ السُّوءِ**»[٣]، وإذا ثبت هذا في الصدقة فهو في الزكاة من باب أولى.

أخيرًا: من الفوائد أنها تكفر الخطايا، وفي حديث معاذ مرفوعًا عند الإمام أحمد والترمذي والنسائي في الكبرى وابن ماجة وصححه الترمذي: «**والصَّدقةُ تُطفِئُ الخَطيئةَ كما يُطفِئُ الماءُ النَّارَ**»[٤]، وهذه لمحة موجزة تدل على عظم شأن الزكاة، وأن المسلم وهو يبذل هذا المال

---

(١) أخرجه أحمد (١٧٣٣٣)، وابن خزيمة (٢٤٣١)، وابن حبان (٣٣١٠) بدون لفظ: «يومَ القيامةِ»، والحديث الألباني في تخريج مشكلة الفقر (١١٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٦٦٤)، وابن حبان (٣٣٠٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٠٨٠)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٣٥٤٤)، وقال الألباني عنه في تمام المنة (٣٩٠): أما الشطر الأول من الحديث فهو قوي، لأن له شواهد كثيرة.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، والنسائي في السنن الكبرى (١١٣٩٤)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد (٢٢١٣٣)، والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (٦١٤).

اليسير الذي أوجبه الله عليه في ماله الزكوي يربح هذه الأرباح العظيمة قبل أن يؤدي فرضه، بمعنى أنه مع أداء الفرض يحصل هذه الفوائد العظيمة.

قال ﷺ: **(وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ مَلَكَ نِصَابًا، ملكًا تَامًّا)** هذا في بيان شروط وجوب الزكاة، وهي خمسة:

أولها: الإسلام، فلا تجب الزكاة على كافر سواء كان أصليًا أو مرتدًا حال كفره، ولا يقضيها إذا أسلم؛ لقول الله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ ﴾ [التوبة: ٥٤]، ولحديث ابن عباس ﷺ في بعث معاذٍ ﷺ إلى اليمن وفيه قال ﷺ: **«فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله،** -فأمر بدعوتهم للإسلام أولًا-، **ثم قال: فإن هم جابوك لذلك فأخبرهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»**[1] [الحديث متفق عليه]، فجعل الإسلام شرطًا لوجوب الزكاة؛ ولأن الزكاة كسائر الطاعات قربة وطاعة، والكافر ليس أهلًا لهذه القربة ولا تلك الطاعة؛ ولأن الزكاة تفتقر إلى نية والنية ممتنعة من الكافر، وأما إذا لقي الله كافرًا فإنه يعاقب ويعذب على ترك أصل الدين وهو الإسلام والإيمان، وهذا أعظم ذنب عُصي الله به الشرك والكفر، فيعذب على ذلك ويزاد عليه في العذاب نكالًا على ترك سائر فروع الدين، من صلاة وزكاة وصيام وحج وبر والدين وصلة أرحام، ويعاقب ويعذب الكافر أيضًا على فعل كل محرم من أكل ربا وشرب خمر وفعل زنا وكل محرم، والله جل شأنه

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩)، ولفظ البخاري رواه عن ابن عباس ﷺ أنه قال: «أنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا ﷺ إلى اليَمَنِ، فَقالَ: ادْعُهُمْ إلى شَهَادَةِ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنِّي رَسولُ اللهِ، فإنْ هُمْ أطَاعُوا لذلكَ، فأعْلِمْهُمْ أنَّ اللهَ قَدِ افْتَرَضَ عليهم خَمْسَ صَلَوَاتٍ في كُلِّ يَومٍ ولَيْلَةٍ، فإنْ هُمْ أطَاعُوا لذلكَ، فأعْلِمْهُمْ أنَّ اللهَ افْتَرَضَ عليهم صَدَقَةً في أمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِن أغْنِيَائِهِمْ وتُرَدُّ علَى فُقَرَائِهِمْ».

قال عن المجرمين: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [المدثر]، فدل على أن الكافر البعيد يعذب يوم القيامة على أصل الكفر وعلى ترك كل واجب وفعل كل محرم.

الشرط الثاني: الحرية، فلا تجب الزكاة على عبد إجماعًا؛ لأن العبد لا مال له بل هو وما ملك لسيده، وكذا المكاتب وهو الذي اشترى نفسه من سيده على أقساط، نقول: وإن تركه سيده يتكسب فإن المال لا يزال للسيد، وما دام مكاتب وفي ذمته مال لسيده فليس عليه زكاة، وفي الحديث: **«ليس في مالِ المُكاتَبِ زَكاةٌ حتَّى يُعتَقَ»**(١) [رواه الدارقطني والبيهقي وفيه ضعف لكنه يصح موقوفًا على جابر ﷺ].

الثالث: مضي الحول، في حديث أم المؤمنين عائشة ﷺ عن النبي ﷺ: **«لا زكاةَ في مالٍ حتى يَحولَ عليه الحوْلُ»**(٢) [رواه ابن ماجة والدارقطني البيهقي وله شواهد تقويه]، ومنها حديث علي ﷺ عند أبي داود وهو حديث صحيح، نُقل عن النووي تصحيحه، وقال ابن حجر: حديث علي لا بأس بإسناده والآثار تعضده فيصلح للحجة، ويُستثنى من ذلك كما نص المؤلف الخارج من الأرض، فإنه لا يلزم فيه الحول بل كلما نَبَتَ نَبْتٌ مما تجب فيه الزكاة من الحبوب والثمار فإنه يُزكى فور حصاده ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٤١] حتى لو كان ينتج في السنة مرتين يجب عليه أن يزكيه كل ما جزه، سواءً من الحبوب إذا بدر صلاحها أو الثمار، وكذلك نتاج السائمة، البهيمة إذا أنتجت لا يلزم أن يحول الحول على

(١) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٠٨)، قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٣٩٦) أنه منكر، وضعفه الألباني في إرواء الغليل (٧٨٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٦٣١)، والدارقطني (٢/ ٩٠)، والبيهقي (٧٥٧٢) باختلاف يسير، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٧٨٧).

السخال والصغار، يعني لو أن إنسان عنده في أول شهر الله المحرم أربعين شاة، نقول: هذا نصاب، لو جاء السنة القادمة وعنده مائة وخمسين تكاثرت، نقول: يزكي الأربعين أو المائة وخمسين؟ يزكي المائة وخمسين، مع أن بعضها لم ينتج إلا من يوم، وبعضها أسبوع، وبعضها شهر، وبعضها شهرين، نقول: الحول حول الأصل الأمهات، ولهذا جاء عن عمر ﷺ أنه قال للسعاة: «**اعْتَدَّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ، وَلَا تَأْخُذْهَا مِنْهُمْ**»، وجاء عن علي نحوه، ومثل ذلك ربح التجارة، إنسان دخل التجارة اليوم بعشرة آلاف ريال، بعد مضي سنة وجدنا العشرة صارت عشرين، بعد شهر صار له ربح ألف، وبعد شهرين نزل من عشر آلاف إلى ستة آلاف، ثم بعد ثلاثة زاد، المقصود أنه لما مضى الحول وجدنا العشرة صارت عشرين، نقول: زكي العشرين، قال: العشرين هذه ترى بعضها ما تم إلا شهر، وبعضها أسبوع، وبعضها يوم، وبعضها شهرين، نقول: حولها حول أصلها، فلا يلزم أن يحول الحول على الربح، إذن ربح التجارة ونتاج السائمة مستثنًى من حَوَلان الحول كما نص المؤلف.

الرابع: ملك النصاب، ولو كان هذا النصاب لصغير أو مجنون فإنه يجب لعموم أقوال الصحابة، ويستثنى من ذلك الركاز وهو ما وجد من دفن الجاهلية، فإن هذا فيه الزكاة بدون النظر إلى كميته وقدره، إذا وجدنا دفن من دفن الجاهلية، عليه أسماء ملوك الجاهلية أو عليه رسوم أصنام أو نحو ذلك مما يدل على أن هذا موجود من قبل الإسلام، فإنا نقول: على من وجده أن يخرج خمسه، وهذا أكبر قدر مخرج من الزكاة، الخمس فقط في الركاز ولا يلزم فيه نصاب، إن أخرج طن ذهب أو أخرج كيلو أو مائة جرام أو دون ذلك، ما أخرجه من ذهب أو فضة أو غيرها فإنه يجب فيه الزكاة.

الخامس والأخير: استقرار الملك أي تمامه، ومعناه أن يتصرف فيه على حسب اختياره وأن تكون فوائده حاصلة له، أما الملك الناقص فنعمته ناقصة، والزكاة إنما تجب في مقابلة النعمة

التامة لا النعمة الناقصة، هذا معنى قول المؤلف: **(وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ مَلَكَ نِصَابًا، مِلْكًا تَامًّا، وَلا زَكَاةَ فِيْ مَالٍ حَتَّى يَحُوْلَ عَلَيْهِ الحَوْلُ إِلاَّ فِي الخَارِجَ مِنَ الأَرْضِ)** فإنه فور إخراجه **(وَنَمَاءَ النِّصَابِ مِنَ النِّتَاجِ)** أي نتاج سائمة بهيمة الأنعام **(وَالرِّبْحِ)** أي التجارة **(فَإِنَّ حَوْلَهُمَا حَوْلُ أَصْلِهِمَا)**.

ثم بين ﷺ أن الزكاة تجب في أربعة أصناف من المال فقط، أفرد لكل صنف بابه، فهو الآن يذكرها على سبيل الإجمال، والدروس القادمة بإذن الله تعالى نأتي على كل نوع بتفصيل:

الأول: السائمة من بين بهيمة الأنعام، بهيمة الأنعام هي الإبل والبقر والغنم، سميت بهيمة؛ لانبهام صوتها، فلا يعرف نطقها، والسائمة هي الراعية، فاشترط فيها أن تكون راعية أي تأكل من الأرض، لا أن يحصد لها أو يزرع لها، والعبرة بالحول أو أكثر، فإذا كان ترعى الحول كله أو أكثره يعني سبعة أشهر ترعى، نقول: فيها الزكاة، إذا كانت سبعة أشهر يعلفها وخمسة أشهر يشتري لها فلا زكاة فيها، إذن نقول: العبرة بالأكثر، إن كان سبعة أشهر أو أكثر من ستة أشهر نقول يعلفها فلا زكاة فيها، وإن كان سبعة أشهر أو أكثر من الستة أشهر ترعى ففيها الزكاة، العبرة بالأكثر من السوم أو العلف، فإن كان يعلفها أكثر الحول فلا زكاة فيها، وإن كانت ترعى أكثر الحول ففيها الزكاة، أكثر الرعاة وأصحاب البهم في الجزيرة وكثير من البلدان ما يرعون إلا بعض الشهور، يرعون شهرين ثلاثة أربعة خمسة، نقول: هؤلاء لا زكاة فيها إلا إذا كانت معدة للبيع والشراء كما سيأتي، والخارج من الأرض: وهذا سيأتي من الحبوب والثمار والمعادن والركاز والعسل ملحق به، والأثمان: الذهب والفضة، فإنها كانت الناس تتبايع بها ولذلك سميت أثمانًا، وعروض التجارة: كل ما أُعد للبيع والشراء، كل ما أُعد للبيع والشراء فيدخل في عروض التجارة.

قال ﷺ: (**وَلا زَكَاةَ فِيْ شَيْءٍ مِنْ ذلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ نِصَابًا**)، وهذا شرط مر بنا (**وَتَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى النِّصَابِ بِحِسَابِهِ إِلاَّ السَّائِمَةَ، فَلا شَيْءَ فِيْ أَوْقَاصِهَا**)، يقول كل شيء يزيد، مثل إنسان قلنا النصاب ألف ومائتين، ملك ألف وأربعمائة، نقول: زكي، ألف وخمسمائة زكي، الزيادة هذه تُزكى إلا في السائمة من بهيمة الأنعام، فإنه لا زكاة في الوقص وهو ما بين الفريضتين، مثال ذلك: إنسان كان عنده خمس من الإبل، نقول: خمس من الإبل فيها شاة، وعشر من الإبل فيها شاتان، لو ملك تسع؟ نقول: التسع كالخمس، الخمس والست والسبع والثمان والتسع فيها شاة واحدة، هذا الوقص ما بين الفريضتين، ما بين الخمس إلى العشر نقول: هذا ليس فيه إلا شاة واحدة، فإذا بلغت عشرًا صار فيها شاتين إلى خمسة عشر ففيها ثلاث شياه إلى عشرين ففيها أربع، فإذا بلغت خمسة وعشرين ففيها من الإبل نفسها بنت مخاض وسيأتينا تفصيلها بإذن الله تعالى.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: هل تُزكى الأراضي التي تؤخذ كمنحة؟

الجواب: إذا مُنح الإنسان منحة الأرض وهو يريد أن يبنيها بيتًا أو استراحة ولم يعرضها للبيع ولم ينوِ بيعها والتجارة بها فلا زكاة فيها.

سائل يسأل عن الأسهم، هل فيها زكاة؟

الجواب: الأسهم فيها زكاة، إذا كان أعدها للبيع والشراء فإنه يزكيها وربحها أو خسارتها، أحيانًا تصير تزيد أو تنقص، وأما إذا كان مقتنها قنية ويأخذ ريعها كل سنة فقط فيزكي الربح، وإذا كانت الشركات المساهمة تزكي فلا يلزمه زكاة، وإذا كانوا لا يخرجون فإنه يلزم المالك صاحبها، ولهذا كل إنسان إذا ساهم في أي شركة يسألهم، هل تخرجه الزكاة أو لا؟

سائل يسأل عن حكم الذهب المعد للبس، هل فيه زكاة؟

الجواب: الذهب المعد للبس فيه خلاف شهير، والراجح والعلم عند الله أن فيه زكاة، وأن كل ذهب فيه زكاة، سواءً معدًا للتجارة أو للعارية أو للبس أو للقنية، بعض النساء تحفظ الذهب أو بعض الرجال حتى، يقول الوعاء الذي نحفظ به المال وهو مأمون مضمون الذهب، فيشتري سبائك ذهبية ويحفظها، هذا فيه زكاة بلا خلاف، ومثله المعد للبيع والشراء، والخلاف فيما أُعد للبس أو العارية والخلاف فيه شهير، وسيأتي الكلام عليه لكن ما دمت سألت فإنا نقول: الراجح من قولي أهل العلم أو من أقوال أهل العلم أن فيه زكاة، وهو الذي يفتي به سماحة شيخنا ابن باز ﷺ، وكذلك سماحة الشيخ محمد بن عثيمين وعليه فتوى كثير من أهل العلم.

سائل يقول: بعض الناس يشتري أراضي ما هو للتجارة ولكن لحفظ المال، هل فيها زكاة؟

الجواب: هذه فيها زكاة، حفظ المال يعني يريد يتاجر بها، متى ما زادت يتربص الغلاء فيبيع، هو يتربص الغلاء فيبيعها، ما يريد لا يبنيها، ولهذا جاء فرض الضرائب عليها؛ لأن كثير من الناس يملك ما شاء الله المخططات ولا يزكي ولا شيء.

السائل: يعني فيها زكاة؟

الشيخ: نعم.

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يجود علينا بالتوفيق والتسديد، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أفضل صلاة وأتم تسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الرابع والأربعون من دروس شرح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﷺ»، كنا بدأنا في الدرس الماضي كتاب الزكاة، وانتهينا من الباب الأول الذي فيه الأحكام العامة وفيه شروط وجوب الزكاة.

قال ﷺ عقب ذلك: (**بَابُ زَكَاةُ السَّائِمَةِ، وَهِيَ الرَّاعِيَةُ، وَهِيَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ**) المراد بالسَّائِمَةِ: أي من بهيمة الأنعام، والنعم والأنعام اسمان لبهيمة الأنعام، وإن كان بعض أهل العلم يقول: إن النعم تطلق على الإبل خاصة، ومنه حمر النعم التي فضلها النبي ﷺ وقال: «**لأَنْ يَهْدِيَ الله بكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لكَ مِن أَنْ يَكونَ لكَ حُمْرُ النَّعَمِ**»[1] أي أشرف أموال العرب وهي الإبل، وأما الأنعام فهي تشمل الثلاثة الإبل والبقر والغنم، قال هنا: (**بَابُ زَكَاةُ السَّائِمَةِ**) ولم يقل بهيمة الأنعام؛ لأنه يشترط لوجوب الزكاة في بهيمة الأنعام أن تكون سائمة أي راعية ترعى من الكلأ من العشب وألا تكون معلوفة، لكن هل هذا طول الحول؟ طول السنة؟ نقول: لا، العبرة بالأكثر، إن كانت ترعى أكثر الحول فإنه تجب فيها الزكاة، وإن كانت تُعلف أكثر الحول فإنه لا تجب فيها الزكاة إلا إن كانت معدة للبيع والشراء والتجارة، فهذه فيها الزكاة مطلقًا ما دام أنها تبلغ نصابًا وحال عليه الحول، إذن عندنا بهيمة الأنعام إن كانت سيخرج الزكاة من جنسها فإنه يُشترط لها ثلاثة شروط:

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦).

الشرط الأول: ما جعله المؤلف في الترجمة (**بَابُ زَكَاةُ السَّائِمَةِ**) فأُخذ من هذا أن تكون سائمة أي راعية أكثر الحول، لماذا لا نقول لابد أن ترعى الحول كله؟ لو قلنا إن الزكاة لا تجب إلا في الإبل والبقر والغنم التي ترعى الحول كله لكان في هذا إجحافًا بالفقراء والمساكين، ولم يحصلوا شيئًا من هذه الأموال الزكوية؛ لأنه يندر في العالم كله أن تكون المراعي طول العام، فلو قلنا إنها لا تزكى إلا إذا رعت الحول كله، معناته إن الفقراء والمساكين لن يحصلوا شيء؛ لأنها لابد أن تُعلف، ولو قلنا إنها إذا رعت ولو شيئًا يسيرًا تلزم فيها الزكاة لأجحفنا بالملاك، ولهذا اعتبرنا الأكثر، فإن كانت ترعى وتسوم الحول كله أو أكثره فإن فيها الزكاة، مثال ذلك: أن ترعى سبعة أشهر أو ثمانية أشهر أو تسعة أشهر، نقول: فيها زكاة؛ لأنها تعلف خمسة أشهر أو أربعة أشهر أو ثلاث، والعكس بالعكس لو كانت يشترى لها العلف، والشعير، والبرسيم الأخضر وغيره أكثر السنة، سبعة أشهر، ثمانية، تسعة، وفي موسم الأمطار والربيع شهرين أو ثلاثة فقط ترعى، فإن هذه لا زكاة فيها؛ لأنه تخلف شرط السوم، وقد دل على هذا الشرط السنة وهو كالإجماع.

الشرط الثاني: أن تكون متخذة للدرِّ والنسل، أن تكون هذه الإبل أو البقر أو الغنم متخذة للدر أي يشرب حليبها وينتفع من ألبانها، والنسل تنسل فيأكلون من لحومها، وبعض الفقهاء أضاف أيضًا التسمين وهو داخل في المعنى الأول، إذن أن تكون متخذة للدر والنسل والتكاثر والتسمين، فإن كانت متخذة عوامل كالبقر التي يستخرج الناس قديمًا بها الماء من السواني، نقول: هذه البقر والإبل إذا اتخذت عوامل أو أخذت لنقل المتاع لا زكاة فيها، قد يكون الإنسان عنده عشرين من الإبل ينقل بها المتاع، مثل سيارات الأجرة في وقتنا الحاضر، قديمًا كان الناس هي وسائلهم هذه الإبل، فعنده عشرين مطية ينقل بها الأمتعة، نقول: لا زكاة فيها لكن الزكاة في الأجرة المحصلة، مثل الذي عنده سيارات أجرة الآن يؤجرها، نقول: لا زكاة في قيمتها إنما الزكاة في أجرتها، ومثل الذي عنده عمائر يؤجرها لا زكاة في

قيمتها؛ لأنه لم يعرضها للبيع وإنما الزكاة في أجرتها، وهكذا كل مؤجر، شقق، فنادق، الصالات، معارض، محلات، دكاكين، ما أُعد للبيع والشراء ففيه الزكاة في قيمته ولو لم يباع، عرضه ومضى سنة، نقول: يزكي كم القيمة السوقية له، لكن إذا كان ما أعد هذه المعارض ولا السيارات ولا العقارات ولا الفنادق ولا الصالات، ما أعدها إلا للأجرة، نقول: يزكي الأجرة فقط، أما أصولها فهو لم يعرضها للبيع فلا زكاة فيها، فكذلك الإبل والبقر إن كانت معدة للدر والنسل والتسمين والتكاثر ففيها زكاة، وإن كانت متخذة لاستخراج الماء من الأرض أو لنقل المتاع ونحوه عوامل فلا زكاة فيها، وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح الصريح: «**لَيسَ فِي العَوامِلِ مِن البقَرِ صَدقةٌ**»(١).

الشرط الثالث: أن تبلغ النصاب، ونصاب كل نوعٍ سيأتي تفصيله من الإبل فالبقر فالغنم.

قال ﷺ: (**بَابُ زَكَاةُ السَّائِمَةِ، وَهِيَ الرَّاعِيَةُ، وَهِيَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: الإِبِلُ**) بدأ بها؛ لأنها أغلظها وأنفسها وأعلاها ثمنًا وأكثرها نفعًا، ولأن النبي ﷺ بدأ بها في بيان أنصبة الزكاة كما في البخاري في كتاب أبي بكر الصديق ﷺ لأنس وفيه بيان فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ، وهذا حديث شامل لأنواع الزكاة في بهيمة الأنعام كلها تفصيلًا، فبدأ المؤلف بها اقتداء بما فعله ﷺ، ولأن أكثر أموال العرب حول المدينة في زمنه ﷺ كانت البهيمة، بهيمة الأنعام.

قال ﷺ: (**أَحَدُهَا: الإِبِلُ، وَلا شَيْءَ فِيْهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا، فَيَجِبُ فِيْهَا شَاةٌ**) إذن أربع من الإبل وثلاث وثنتين وواحدة هذه لا زكاة فيها إلا أن تكون معدةً للبيع والشراء، البيع

(١) أخرجه الطبراني (١١/ ٤٠) (١٠٩٧٤)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٣/ ٤٥٥)، والدارقطني (٢/ ١٠٣) عن عبدالله بن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ليس في البَقَرِ العوامِلِ صدَقَةٌ»، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٩٠٥).

والشراء لو إنسان ما عنده إلا شاة واحدة قيمتها مثلًا ألف وخمسمائة، يقول: أنا ما عندي إلا هذه الشاة أبيع وأشتري، أبيع شاة وأشتري شاة، وأشتري شاتين، أشتري عنزة، قيمة الشاة المال النقدي الذي عنده يبيع فيه ويشتري ألف وخمسمائة ريال، نقول: عليك زكاة لأن ألف وخمسمائة تبلغ نصاب ما عنده إلا هذه الشاة، يوم يبيع شاة ويوم يشتري شاتين، المقصود أن هذا عروض تجارة، وسيأتي في باب عروض التجارة هذا فيه زكاة، لكن إن كان ما أعدها للبيع وإنما للدر والنسل والتكاثر وكانت ترعى أكثر الحول، فإنه إذا بلغت خمس من الإبل ففيها شاة، ما دون الخمس لا شيء فيها.

قال ﷺ: (**وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلاثُ شِيَاهٍ، وَفِي الْعِشْرِيْنَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِيْنَ، فَفِيْهَا بِنْتُ مَخَاضٍ، وَهِيَ: بِنْتُ سَنَةٍ**) إذن أول نصابٍ في الإبل خمس وفيها شاة، وفي العشر شاتان، وفي الخمس عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه، وفي أربع وعشرين أربع شياه، فإذا بلغت خمسًا وعشرين سواء كن صغار أو كبار حواشي أو حقاق أو جذعات، نقول: العبرة بأنه من جنس الإبل، عنده خمسة وعشرين رأس من الإبل ففيها بنت مخاض من جنسها وهي ما تم لها سنة، أنثى من بنات الإبل تم لها سنة، سُميت بنت مخاض؛ لأن أمها غالبًا تكون حاملًا ماخضًا، فسميت بالغالب وإلا قد تكون أمها ما حملت لكنهم سموها بنت محاضٍ؛ لأنها غالبًا إذا تمت سنة تكون أمها قد لقحت أو حملت، فهذه البنت هي التي تجزئ في خمس وعشرين، فإن لم يجد بنت مخاض أجزأ أن يخرج ابن لبون ذكر، كما جاء في الصحيح[1]، وذلك لفضل الإناث في البهائم، الإناث في البهائم أفضل من الذكور وأنفع للناس، فيها در ونسل وتكاثر، ولهذا يعوض من لم يجد بنت مخاض تمت لها سنة بابن لبون له سنتان ذكر، ولا يجزئ إخراج الذكور في بهيمة الأنعام إلا في ثلاث مسائل سيأتي التنبيه عليها.

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٤).

قال ﷺ: (**فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ** -أي بنت مخاض- **فَابْنُ لَبُوْنٍ، وَهُوَ: ابْنُ سَنَتَيْنِ، إِلَى سِتٍّ وَثَلاثِيْنَ، فَيَجِبُ فِيْهَا بِنْتُ لَبُوْنٍ**) وهذا ما بين الخمسة وعشرين إلى خمسة وثلاثين يسمى وقص، يعني الذي عنده خمسة وعشرين من الإبل مثل الذي عنده خمسة وثلاثين، كلاهما لا يجب عليه إلا بنت مخاض تم لها سنة ودخلت في السنة الثانية، وأمها غالبًا حامل، فإن لم يجد بنت مخاض أجزأ أن يخرج أعلى منها سنًا من الذكور وهو ابن اللبون، ولو أخرج حقًا أو جزعًا أجزأ أيضًا من باب أولى.

قال ﷺ: (**إِلَى سِتٍّ وَثَلاثِيْنَ**) فإذا بلغت الإبل عند الرجل أو عند المالك رجلًا كان أو امرأة ستًا وثلاثين من الإبل (**فَيَجِبُ فِيْهَا بِنْتُ لَبُوْنٍ**)، يعني أنثى تم لها سنتان وأصبحت أمها قد وضعت ولها لبن، فسُميت بنت لبون، وهذه سن التي تطلق على من أتمت سنتان بنت لبون ودخلت في السنة الثالثة (**إِلَى سِتٍّ وَأَرْبَعِيْنَ، فَيَجِبُ فِيْهَا حِقَّةٌ لَهَا ثَلاثُ سِنِيْنَ**) ودل هذا على أن من ست وثلاثين إلى خمس وأربعين فيها بنت لبون، فإذا بلغت ستًا وأربعين فإنها تنتقل إلى الحقة، وهي أنثى تمت لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، وسميت حقة لأنها استحقت أن يركبها الفحل، وقيل لأنها استحق أن يُركب عليها وتحمل، يعني أصبحت قوية نشيطة تتحمل.

قال ﷺ: (**إِلَى إِحْدَى وَسِتِّيْنَ، فَيَجِبُ فِيْهَا جَذَعَةٌ**) فدل على أنها من ست وأربعين إلى ستين فيها حقة، ما تم له ثلاث سنين، فإذا زادت على الستين واحدة وأصبحت إحدى وستين (**فَيَجِبُ فِيْهَا جَذَعَةٌ، وَلَهَا أَرْبَعُ سِنِيْنَ**) أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة، سميت جذعة لأنها بدأت تجزع أسنانها تسقط أسنانها، وهذه أكبر سن تجب في الإبل، ما بعدها ما يخرج، إذن التي أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة سميت جذعة هذه أكبر سن، ولهذا يقول ﷺ: (**إِلَى سِتٍّ وَسَبْعِيْنَ**) يعني من إحدى وستين إلى خمس وسبعين فيها جذعة، فإذا بلغت ستًا وسبعين

(**فَفِيْهَا ابْنَتَا لَبُوْنٍ**) ثنتين من بنات اللبون اللاتي أتممن السنتين ودخلن في الثالثة (**إِلَى إِحْدَى وَتِسْعِيْنَ، فَفِيْهَا حِقَّتَانِ**) يعني إلى التسعين فيها بنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان، أنثيان أتمتا ثلاث سنين ودخلتا في الرابعة (**إِلَى عِشْرِيْنَ وَمِائَةٍ**) يستمر هذا من إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين فيها حقتان (**فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً**) على المائة والعشرين (**فَفِيْهَا ثَلاثُ بَنَاتِ لَبُوْنٍ، ثُمَّ فِيْ كُلِّ خَمْسِيْنَ حِقَّةٌ، وَفِيْ كُلِّ أَرْبَعِيْنَ بِنْتُ لَبُوْنٍ**) تستقر الفريضة حينئذ، فنقول له: ما عندك؟ قال: أنا عندي مائتين، عندي ثلاثمائة، عندي ما شاء الله، نقول: استقرت الفريضة، أخرج عن كل خمسين حقة، وعن كل أربعين بنت لبون، فلو قال: عندي مائة وثلاثين، كم يكون فيها؟ هذا اختبار لكم على وجه السرعة، مائة وثلاثين كم فيها؟ حقتان؟ هذه خمسين خمسين، والثلاثين ضاعت علينا، أو نقول: فيها بنتا لبون، ثمانين، أربعين أربعين، وحقة، طيب مائة وأربعين؟ مائة وأربعين فيها حقتان وبنت لبون، مائة وخمسين؟ ثلاث حقاق خمسين خمسين خمسين، مائة وستين؟ أربع بنات لبون، مائة وسبعين؟ أربع بنات لبون وحقة[1]، مائة وعشرين وخمسين، مائة وثمانين؟ بنتا لبون وحقتان، خمسين خمسين، أربعين أربعين، مائة وتسعين؟ ثلاث حقاق مائة وخمسين، وبنت لبون أربعين، مائة وتسعين، مئتان؟ مخير بين أربع حقاق أو خمس بنات لبون؛ لأن المائتين تقبل القسمة على أربعين وعلى خمسين، وهذا أمر سهل ويدركه الذين يعملون في هذا من العاملين عليها، هم يذهبون ويعرفون ما القدر الواجب ولا يلبس عليهم ذلك البتة.

قال ﷺ: (**إِلَى مِائَتَيْنِ، فَيَجْتَمِعُ فِيهَا الْفَرْضَانِ، فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ حِقَاقٍ، وَإِنْ شَاءَ خَمْسَ بَنَاتِ لَبُوْنٍ**) يعني نخيره، نقول: أنت الآن عندك مائتين رأس ما شاء الله من الإبل، أنت الآن أعطنا إما خمس بنات لبون، إما تم له سنتان أو أعطنا أربع حقاق مما تم له ثلاث سنين.

(١) الصواب: ثلاث بنات لبون وحقة.

قال ﷺ: **(وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ سِنٌّ فَلَمْ يَجِدْهَا، أَخْرَجَ أَدْنَى مِنْهَا وَمَعَهَا شَاتَانِ، أَوْ عِشْرُوْنَ دِرْهَمًا، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَعْلَى مِنْهَا وَأَخَذَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِيْنَ دِرْهَمًا)** هذا جاء في الحديث الصحيح أيضًا[1]، وهذا دليل على عظم شأن الزكاة، أن النبي ﷺ ذكر فيها التفصيل الدقيق في المقادير والواجب والمجزئ، وما الذي يجزئ، إذا إنسان وجبت عليه حقة فلم يجد حقة ووجد بنت لبون، وجب عليه حقة وهي ما تم له ثلاث سنين؛ لأن عنده خمسين، قلنا: الواجب عليك حقة، قال: ما عندي حقة، عندي بنت لبون أو جذعة، نقول: أنت مخير الآن، إما أنك تعطينا بنت اللبون وتعوض النقص، وتدفع مع بنت اللبون شاتين أو عشرين درهمًا أو تدفع الأعلى الجذعة وتأخذ من المصدق صاحب الصدقة العامل عليها، تأخذ منه شاتين أو عشرين درهمًا، طبعًا هذه المقادير في زمنه ﷺ، تلحظون أن الفارق بين بنت اللبون والحقة أو بين الحقة والجذعة ما يكاد يذكر اليوم في القيم، لكن في زمنه ﷺ له قيمة عظيمة، ولهذا جعل الفارق شاتين أو عشرين درهم، وهذا يدل أيضًا أن الشاة في زمنه تساوي عشرة دراهم، عشرة دراهم يعني قليلة جدًا، لكن هذا يقدر ويختلف من زمن إلى زمن أعني التقدير، أن السعاة الذين يجلبون الزكاة عندهم الآن بيان ما الذي يلزم في التعويض في حال النقص أو الزيادة.

هذه الأنصبة كلها مذكورة في حديث أنس، روى البخاري عن أنس أن أبا بكر كتب له حين وجهه إلى البحرين: **«بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هذِه فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ علَى المُسْلِمِينَ، والَّتِي أَمَرَ اللهُ بهَا رَسولَهُ ﷺ، فمَن سُئِلَهَا مِنَ المُسْلِمِينَ علَى وجْهِهَا، فَلْيُعْطِهَا ومَن سُئِلَ فَوْقَهَا فلا يُعْطِ في أَرْبَعٍ وعِشْرِينَ مِنَ الإبِلِ، فَما دُونَهَا مِنَ الغَنَمِ مِن كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ إذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وعِشْرِينَ إلى خَمْسٍ وثَلَاثِينَ، فِيهَا بنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، -فإن لم تكن**

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٣).

بنت مخاض فابن لبون ذكر- **فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وثَلَاثِينَ إلى خَمْسٍ وأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وأَرْبَعِينَ إلى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ واحِدَةً وسِتِّينَ إلى خَمْسٍ وسَبْعِينَ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْنِي سِتًّا وسَبْعِينَ إلى تِسْعِينَ، فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إحْدَى وتِسْعِينَ إلى عِشْرِينَ ومِائَةٍ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ على عِشْرِينَ ومِائَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، ومَن لَمْ يَكُنْ معهُ إلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الإبِلِ، فليسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إلَّا أنْ يَشَاءَ رَبُّهَا** -أي صاحبها- **فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الإبِلِ، فَفِيهَا شَاةٌ»**[1]، وهذا أمر مجمع عليه [الحديث رواه البخاري] إلى أن تبلغ عشرين ومائة.

قال ﷺ: **(النَّوْعُ الثَّانِي :الْبَقَرُ، وَلا شَيْءَ فِيْهَا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلاثِيْنَ)** سميت البقر بقرًا، قالوا: لأنها تبقر الأرض أي تحرثها، ونصابها أسهل الأنصبة، قال ﷺ: **(وَلا شَيْءَ فِيْهَا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلاثِيْنَ)** يعني واحد عنده تسع وعشرين من البقر، نقول: ما عندك نصاب، المال هذا الذي عندك دون النصاب فلا زكاة عليك، مع أنك تلحظ أن التسعة وعشرين مالًا عظيمًا لكن الشارع جعلها كأنه لا يملك مالًا زكويًا.

قال ﷺ: **(الْبَقَرُ، وَلا شَيْءَ فِيْهَا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلاثِيْنَ، فَيَجِبُ فِيْهَا تَبِيْعٌ، أَوْ تَبِيْعَةٌ، لَهَا سَنَةٌ)** إذن أول نصابٍ في البقر ثلاثين، وهو مخير أن يخرج تبيع يتبع أمه، أتم سنة ودخل في الثانية، يسمى تبيع لأنه يتبع أمه ولم يُفطم بعد أو تبيعة، ويلحظ هنا أن الشارع سوّى بين التبيع والتبيعة يعني جعله مخير، والأصل في جميع أنصبة الزكاة كما سبق الإناث؛ لأنها أنفع للفقراء والمساكين، لكن في الثلاثين من البقر أوجب تبيع أو تبيعة، قال: **(إِلَى أَرْبَعِيْنَ، فَفِيْهَا مُسِنَّةٌ، لَهَا سَنَتَانِ)** إذا بلغت البقر عند المسلم أربعين ففيها مسنة وليس مسن، مسنة أنثى أتمت سنتان ودخلت في الثالثة، قال: **(إِلَى سِتِّيْنَ، فَفِيْهَا تَبِيْعَانِ)** لأن من الأربعين إلى تسع وخمسين هذه ليس فيها إلا

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٤).

مسنة، فإذا بلغت ستين نقول: نعود إلى الثلاثين والثلاثين، تبيعان، أو تبيعتان، أو تبيع وتبيعة، المقصود أنه يخرج في الستين تبيعان، أو تبيعتان، أو تبيع وتبيعة (**إِلَى سَبْعِيْنَ فَفِيْهَا تَبِيْعٌ** -أو تبيعة- **وَمُسِنَّةٌ**) ثم تستقر الفريضة (**ثُمَّ فِيْ كُلِّ ثَلاثِيْنَ تَبِيْعٌ، وَفِيْ كُلِّ أَرْبَعِيْنَ مُسِنَّةٌ**) فإذا بلغت ثمانين؟ نقول: فيها مسنتان، في التسعين؟ ثلاثة أتبعة، في المائة؟ مسنة وتبيعان وهكذا، وكما قلت البقر من أسهلها وأيسرها، ولم يذكرها ﷺ في حديث أبي بكر؛ لأنها لم تكن معروفةً بكثرة عند العرب في الجزيرة، لكن لما بعث معاذًا إلى اليمن، وكان اليمن يكثر فيه البقر أرشده إلى زكاة البقر، لما روى الإمام أحمد بإسناده عن يحيى بن الحكم أن معاذًا قال: «**بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن** -يعني آخذ صدقتهم- **فَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ السِّتِّينَ تَبِيعَيْنِ، وَمِنْ السَّبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعًا، وَمِنْ الثَّمَانِينَ مُسِنَّتَيْنِ، وَمِنْ التِّسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَاعٍ، وَمِنْ الْمِائَةِ مُسِنَّةً وَتَبِيعَيْنِ، وَمِنْ الْعَشَرَةِ وَمِائَةٍ مُسِنَّتَيْنِ وَتَبِيعًا، وَمِنْ الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ ثَلَاثَ مُسِنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَاعٍ، وَأَمَرَنِي الرَّسُولُ ﷺ أَنْ آخُذَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ سِنًّا إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مُسِنَّةً أَوْ جَذَعًا**»[1] [الحديث أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي والحاكم والبيهقي والدارقطني، وهو حديث صحيح].

قال ﷺ: (**النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْغَنَمُ، وَلا شَيْءَ فِيْهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِيْنَ**) وهي أكثر وجودًا ونصابها أيضًا يسير معلوم، وهي التي لا تدفع عن نفسها، ولهذا أمر النبي ﷺ من وجدها أن يلتقطها لأنها له أو لأخيه أو للسبع[2]، بخلاف الإبل فإنها تدفع عن نفسها، وهذا قول في سبب تسميتها بالغنم؛ لأنها غنيمة تُغنم، يعني لوجدها الإنسان وليس لها صاحب فإنه يغنمها، قال ﷺ: (**وَلا شَيْءَ فِيْهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِيْنَ**) يعني تسعة وثلاثين من الغنم؟ نقول: لا

---

(١) لم أجد من خرجه بلفظه هذا كاملًا.

(٢) أخرج البخاري (٦١١٢) الحديث الذي يدل على هذا المعنى عن زيد بن خالد الجهني ﷺ أن النبي ﷺ سُئل عن ضالة الغنم فقال: «خُذْهَا، فإنَّما هي لكَ أوْ لأخِيكَ أوْ لِلذِّئْبِ».

زكاة فيها (**فَفِيْهَا شَاةٌ**) إذا بلغت أربعين (**إِلَى عِشْرِيْنَ وَمِائَةٍ**) وهذا وقص عظيم طويل، يعني من أربعين إلى مائة وعشرين شاة، من عنده أربعين، ومن عنده سبعين، ومن عنده مائة، ومن عنده مائة وعشرين ليس عليه إلا شاة واحدة (**فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً**) عن المائة وعشرين صارت مائة وواحد وعشرين (**فَفِيْهَا شَاتَانِ، إِلَى مِائَتَيْنِ**) من مائة وعشرين إلى مئتين شاتين (**فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً**) عن المائتين (**فَفِيْهَا ثَلاثُ شِيَاهٍ**) ثم تستقر الفريضة (**ثُمَّ فِيْ كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ**) إذن نصاب الغنم سهل، أربعين فيها شاة، مائة وواحد وعشرين شاتين، مائتين وواحد ثلاث شياه، طيب مائتين وتسعة وتسعين؟ ثلاث شياه، ثلاثمائة؟ ثلاث شياه، ثلاثمائة وتسعة وتسعين؟ ثلاث شياه على الصحيح، في رواية عن الإمام أنها أربع لكن الصحيح أن من مائتين وواحد إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين هذا أكبر وقص في بهيمة الأنعام، يعني الذي عنده مائتين وشاة مثل الذي عنده ثلاثمائة وتسعة وتسعين شاة فيها ثلاث، فإذا بلغت أربعمائة صار أربع شياه، هذا وقص الذي هو بين الفريضتين يسمى وقص، من مائتين وواحد إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين ثلاث شياه على الصحيح.

قال ﷺ: (**وَلا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ**) يعني ذكر، طبعًا المستثنى من بهيمة الأنعام الذي يجوز فيه إخراج الذكور، ما هو؟ مر بنا، بنت المخاض إذا عدمها له أن يخرج بدلها ابن لبون ذكر أكبر منها سن، يعوض عدم الإناث بأن يكون الذكر أكبر سنتين وبنت المخاض سنة، ما عنده سنة بنت مخاض، نقول: هات ابن لبون أو لو جاب حق أو جذع ذكر -كلمة غير مفهومة--، طيب هذا المستثنى الأول، الثاني: التبيع في البقر، من عنده ثلاثين قلنا مخير بين تبيع أو تبيعة، فالذكر في البقر يجزئ مثل الأنثى إذا كان عنده ثلاثين، لكن لو عنده أربعين نقول مسنة ولا يجزي مسن، الأمر الثالث: إذا كانت البهائم كلها عنده ذكور، واحد ما شاء الله زريبته كلها ذكور وحال عليها الحول وهي تبلغ نصاب، نقول: يخرج من جنسها، ولا

نقول له: اذهب وبع واشتر لك أنثى وأعطناها، نقول: لا يكلف، فإذا كانت بهائمه كلها ذكور فإنه يخرج منها.

قال ﷺ: **(وَلا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ، وَلا ذَاتَ عَوَارٍ**-يعني مريضة معيبة-، **وَلا هَرِمَةٌ)** لهذا تلحظون في الإبل أكبر سن أربع وفي البقر سنتان، قال: **(وَلا هَرِمَةٌ، وَلا الرُّبَّى)** الرُّبَّى التي تربي ولدها ؛لأن هذا يجحف بصاحب المال، إذا أخذها وهي ترضع، قال بعض أهل العلم: أو التي تُربى للأكل، وهي الأكولة السمينة، التي يعدها صاحبها لنفسه ما يأتي -ما شاء الله- المصدق فيضع عينه عليها ويأخذها، نقول: اتق الله وإياك وكرائم أموالهم، فكما أننا لا نأخذ الضعاف والهزيلة والمريضة والذكر، لا نأخذ أيضًا كرائم الأموال وأحسنها، قال: **(وَلا الرُّبَّى، وَلا المَاخِضُ** -الحامل-، **وَلا الأَكُوْلَةُ)** الأكولة قالوا التي تعد للأكل أو التي تأكل بشراهة، وهي تسمن غالبًا **(وَلا يُؤْخَذُ شِرَارُ المَالِ)** يعني ينتقي صاحبه أسوأ ما عنده، نقول: اتق الله في نفسك، تعطي الله الضعيف والهزيل والمريض، والله جل شأنه يقول: ﴿**لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾ [آل عمران: ٩٢]، ويقول: ﴿**وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ**﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فنحن نعدل، لا نأخذ الهزيل والضعيف ولا أيضًا كرائم الأموال، قال: **(وَلا يُؤْخَذُ شِرَارُ المَالِ، وَلا كَرَائِمُهُ، إِلاَّ أَنْ يَتَبَرَّع بِهِ أَرْبَابُ المَال)** واحد يجود نفسه، يقول: أنا علي بنت مخاض، خذوا حقة كما حصل في زمنه ﷺ، ويقول أنا كيف أعطي الله الضعيفة التي لا تُركب ولا تحلب فتجود نفسه، نقول: هذا كرم منه، والله يأجره عليه، لكن المصدق لا يجوز له أن يقول: تعال يا فلان أنت عندك خمسة وعشرين وما عندك ما شاء الله كلهم كبار إلا هالماخض تعطينها؟ لا أعطنا أكبر منها، نقول: لا، ليس لك إلا ما حدده الشارع بنت مخاض، ما دام عنده بنت مخاض يعطيه، حتى لو ما عنده يشتري بنت مخاض، ما يلزم أنه يعطيك إذا كان كل رؤوس ماله كبار.

قال ﷺ: (**إِلاَّ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِهِ أَرْبَابُ المَال**) فإذا تبرعوا جاز، وقد جاء في الحديث حديث معاذ ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**إِيَّاكَ وكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ**»[1] يعني اتقها [الحديث متفق عليه]، وقال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لم يسألْكم خيرَه ولم يأمُرْكم بشرِّه**»[2] [الحديث أخرجه أبو داود بسند حسن] «**إِنَّ اللهَ لم يسألْكم خيرَه**» يعني ما طلب منكم أحسن أموالكم، ولا يرضى «**ولم يأمُرْكم بشرِّه**»، ألا تأتوا تدفعون السيء منه، وقال الزهري: إذا جاء المصدق قسم الشاء أثلاثًا، ثلثًا خيارًا، وثلثًا شرارًا، وثلثًا وسطًا، ويأخذ المصدق من الوسط، يعني هذا حل يعني إذا وجد عنده طيب ورديء ووسط، يؤخذ من الوسط.

قال ﷺ: (**وَلا يُخْرِجُ إِلاَّ أُنْثَى صَحِيْحَةً، إِلاَّ فِيْ ثَلاثِيْنَ مِنَ الْبَقَرِ**) ففيها تبيع أو تبيعة كما تقدم (**وَابْنَ لَبُوْنٍ مَكَانَ بِنْتِ مَخَاضٍ إِذَا عَدِمَهَا**) هذه ذكرها التي ذكرناها آنفا، يقول: (**لا يُخْرِجُ إِلاَّ أُنْثَى صَحِيْحَةً، إِلاَّ فِيْ ثَلاثِيْنَ مِنَ الْبَقَرِ**) فإنه يخرج فيها التبيع (**وَابْنَ لَبُوْنٍ مَكَانَ بِنْتِ مَخَاضٍ إِذَا عَدِمَهَا إِلاَّ أَنْ تَكُوْنَ مَاشِيَتُهُ كُلُّهَا ذُكُوْرًا**) هذه الحالة الثالثة، (**أَوْ مِرَاضًا، فَيُجْزِئُ وَاحِدٌ مِنْهَا**) لو كانت كلها عليلة مريضة، عنده أربعين شاة كلها فيها مرض، حل بها المرض وليس فيها صحيحة، فإنا نقول: يخرج منها، فإن الصدقة مواساة، يواسي مما يملك ولا يُقال له: اذهب واشتري لنا أطيب مما عندك وأعطنا، نقول: يؤخذ مما عنده، الجود من الموجود.

قال ﷺ: (**إِلاَّ أَنْ تَكُوْنَ مَاشِيَتُهُ كُلُّهَا ذُكُوْرًا أَوْ مِرَاضًا، فَيُجْزِئُ وَاحِدٌ مِنْهَا، وَلا يُخْرِجُ إِلاَّ جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ، أَوْ ثَنِيَّةً مِنَ المَعْزِ**) مثل الأضحية والهدي والعقيقة، ما يجزئك من الغنم إلا الثني من المعز الذي تم له سنة أو الجذع من الضأن الذي تم له ستة أشهر، قال: (**أَوِ السِّنَّ**

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٦) واللفظ له، ومسلم (١٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٨٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥٢٨)، والبيهقي (٧٥٢٥) باختلاف يسير، وقال عنه المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٧) أن الحديث لا ينزل عن درجة الحسن وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما.

الْمَنْصُوْصَ عَلَيْهَا) يعني مما جاء سابقًا **(إِلاَّ أَنْ يَخْتَارَ رَبُّ المَالِ إِخْرَاجَ سِنٍّ أَعْلَى مِنَ الْوَاجِبِ)** فهذا له، جاء في حديث أُبي بن كعب: **«أن رجلًا قدم على النبي ﷺ، فقال: يا نبي الله، أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالي فزعم** -يعني قال، زعم تستعمل بمعنى قال- **أن مالي فيه بنت مخاض** -يقول زعم يعني المصدق جاء وقال ما عليك واجب إلا بنت مخاض- **فعرضت عليه ناقة فتية ثمينة، فقال له رسول الله ﷺ: ذلك الذي وجب عليك فإن تطوعت بخير آجرك الله فيه وقبلناه منك، فقال: ها هي ذه يا رسول الله، فأمر رسول الله ﷺ بقبضها ودعا له بالبركة»**[1] [أخرجه أبو داود بسند حسن] إذن تبرع وجادت نفسه، وجاء مستغرب للنبي ﷺ، يقول: جاء صاحب الصدقة العامل وقال: ما يجب عليك إلا بنت مخاض، فما طابت نفسه أن يُخرج بنت مخاض؛ لأن بنت المخاض فعلًا لا ظهر يركب ولا ضرعٌ يُحلب، فما فيها فائدة كبيرة للفقراء والمساكين، فهو أراد ﷺ وأرضاه أن يعطي ناقة فتية سمينة يُستفاد منها.

قال ﷺ: **(إِلاَّ أَنْ يَخْتَارَ رَبُّ المَالِ إِخْرَاجَ سِنٍّ أَعْلَى مِنَ الْوَاجِبِ، أَوْ تَكُوْنَ كُلُّهَا صِغَارًا، فَيُجْزِئُ صَغِيْرَةً)** كلها مراض يخرج مريضة، كلها ذكور يخرج ذكورًا **(وَإِنْ كَانَ فِيْهَا صِحَاحٌ وَمِرَاضٌ، وَذُكُوْرٌ وَإِنَاثٌ، وَصِغَارٌ وَكِبَارٌ، أَخْرَجَ صَحِيْحَةً كَبِيْرَةً، قِيْمَتُهَا عَلَى قَدْرِ قِيْمَةِ المَالَيْنِ، فَإِنْ كَانَ فِيْهَا بَخَاتِيُّ وَعِرَابٌ)** هذه مسألة الإبل البخاتي والعراب نأتي إليها، يقول ﷺ: إن كان في بهائم هذا الرجل صحاح ومراض مخلوطة، وذكور وإناث، وصغار وكبار، فإن المصدق

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٨٣) عن أبي بن كعب ﷺ أنه قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا نبيَّ الله أتاني رسولُكَ لِيأخذَ مني صدقةَ مالي وايمُ الله ما قام في مالي رسولُ الله ﷺ ولا رسولُه قطُّ قبلَه فجمعتُ له مالي فزعم أنَّ ما عليَّ فيه ابنةُ مَخاضٍ وذلك ما لا لبنَ فيه ولا ظهرَ وقد عرضت عليه ناقةً فتيَّةً عظيمةً لِيأخذَها فأبى عليَّ وها هي ذِهْ قد جئتُك بها يا رسولَ الله خُذْها فقال له رسولُ الله ﷺ ذاك الذي عليك فإن تطوَّعتَ بخير آجَرَكَ اللهُ فيه وقبِلْناه منك قال فها هي ذِهْ يا رسولَ الله قد جئتُك بها فخُذْها قال فأمر رسولُ الله ﷺ بقبضِها ودعا له في ماله بالبركةِ»، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٥٨٣).

يختار صحيحة كبيرة لكن قيمتها وسط، يعني لو فرضنا أن عنده عشرين شاة صغار وعشرين كبار، أو عشرين مريضة وعشرين صحيحة، نقول: يختار من الصحاح ما قيمتها بين قيمة الثنتين، لو فرضنا أن المريضات هذه قيمة الواحدة منها مائة ريال، والصحيحات قيمتها مائتين، نقول: له اخرج واحدة قيمتها مائة وخمسين لأن هذه الوسط بين الثنتين، نقول: أنت عندك نصف النصاب صحاح ونصفها مراض، لا نأخذ أطيب الطيب، ولا نأخذ من هذه المريضات، ما دام عندك صحاح أعطنا صحيح لكن أيضًا هذه الصحيحة لا تكون أطيبهن قيمة إلا أن تطيب نفسك، وهذا من تمام العدل، أن يؤخذ منه بقدر ما عنده، فلو كانت بعضها صحاح أو ربما ربع مريضة وثلاثة أرباع صحاح يؤخذ بقيمة ثلاثة أرباع الصحيحة.

قال ﷺ: **(فَإِنْ كَانَ فِيْهَا بَخَاتِيُّ وَعِرَابٌ)** هذه الإبل، العراب الإبل المعروفة التي لها سنم واحد وهي جرد حسان ملاح الأشكال، الإبل المعروفة عندنا، والبخاتي هي الإبل الغلاظ ذات السنامين، **(وَبَقَرٌ وَجَوَامِيْسُ)** البقر المعروفة أيضًا العربية الملاح الحسان، والجواميس الكبيرة ضخمة الأجسام كثيرة الألبان، هذه كلها فيها الزكاة سواء جواميس أو بقر أو إبل ذات سنامين أو ذات سنام، كلها تدخل في الإبل والبقر **(وَمَعْزٌ وَضَأْنٌ، وَكِرَامٌ وَلِئَامٌ** -يعني من أحسن ومن أضعف-، **وَسِمَانٌ وَمَهَازِيْلُ، أُخِذَ مِنْ أَحَدِهِمَا بِقَدْرِ قِيْمَةِ المَالَيْنِ)** ممكن عنده - ما شاء الله- أربعين بقرة وعشرين جواميس قيمتها أضعاف وعنده عشرين من البقر العربية، ما نيجي نأخذ أحسن الجواميس واحدة مسنة، نقول: لا، نأخذ بوسط بين بين، ولهذا يقول ﷺ: إن كان عنده هذه وهذه مشكلة، فإننا نجمع الإبل ذات السنامين وذات السنام يكمل بعضها بعضًا، فعنده مخلوطة من القدر عشرين فيها أربع شياه، فلا نختار من الشياه أطيبها وإبله متفاوتة، إما بكبر وصغر، أو مرض وصحة، أو بخاتي وعراب، ومثله البقر والجواميس، ومثله المعز والضأن، قد تكون بعضها أكرم وبعضها كرام ولئام، يعني جميلة

وحسنة ولها قيمة عند صاحبها، ربما رأس واحد عن عشر رؤوس، وسمان ومهازيل أخذ من أحدهما بقدر قيمة المالين.

قال ﷺ: **(وَإِنِ اخْتَلَطَ جَمَاعَةٌ فِيْ نِصَابٍ مِنَ السَّائِمَةِ حَوْلًا كَامِلًا، وَكَانَ مَرْعَاهُمْ وَفَحْلُهُمْ، وَمَبِيْتُهُمْ وَمِحْلَبُهُمْ، وَمَشْرَبُهُمْ واحدًا، فَحُكْمُ زَكَاتِهِمْ حُكْمُ زَكَاةِ الْوَاحِدِ، وَإِذَا أُخْرِجَ الْفَرْضُ مِنْ مَالِ أَحَدِهِمْ، رَجَعَ عَلَى خُلَطَائِهِ بِحِصَصِهِمْ مِنْهُ، وَلا تُؤَثِّرُ الْخِلْطَةُ إِلا فِيْ السَّائِمَةِ)** هذه الخلطة لها أحكام خاصة ببهيمة الأنعام، يقول ﷺ: **(وَإِنِ اخْتَلَطَ جَمَاعَةٌ فِيْ نِصَابٍ مِنَ السَّائِمَةِ حَوْلًا كَامِلًا، وَكَانَ مَرْعَاهُمْ وَفَحْلُهُمْ، وَمَبِيْتُهُمْ** -المكان الذي تبيت فيه البهيمة- **وَمِحْلَبُهُمْ، وَمَشْرَبُهُمْ واحدًا، فَحُكْمُ زَكَاتِهِمْ حُكْمُ زَكَاةِ الْوَاحِدِ)** سواءً كانت هذه الخلطة خلطة أعيان، بأن تكون مشاعًا بينهم، يعني ورثة نفرضها بالورثة مات أبوهم وعندهم أربعين رأس غنم وهم أربعة ذكور، كل واحد يملك من هذه الأربعين شاة عشر شياه، أبقوها ما باعوها واستمرت، نقول فيها زكاة، ليس لواحد منهم عشر معينة، العشر هو يملك ربع الجميع، يعني له من كل رأس ربعها، فنقول: هذه مشاعة بينهم، لكن هذا له ربعه، وهذا له ربعه، وهذا له ربعه، وهذا له ربعه، فإذا جاء المصدق يأخذ شاة واحدة في الأربعين، ولا يقولون له الأربعين بيننا الأربعة، كل واحد له عشر وما في زكاة، نقول: لا، أنتم مجتمعين ولا تفرقتم فالأربعين كأنها حلال لشخص واحد؛ لأنها مجتمعة لكن لو أن كل واحد أخذ عشر تقاسموها قبل وانفصل عن أصحابه بمسرح ومبيت ومأوى وفحل ومرعى، نقول: استقلوا، كل واحد أصبح دون النصاب فلا زكاة عليه، هذه هي خلطة الأوصاف.

وكذلك خلطة الأعيان بأن كان لكل واحد مجموعة معروفة، يعني أربعين رجل كل واحد بمقابلة شاة عند الراعي، كل واحد يعرف شاته بوسمها، يجون يأخذون منها ما تيسر من حليب، هذه الأربعين شاة لو أنها لكل واحد شاة منفصلة ما فيها زكاة، لكن لما جمعوها

واتفقوا على المرعى والفحل والمبيت والمشرب واحد فإن فيها زكاة، ولهذا إذا جاء المصدق يأخذ شاة واحدة من هذه الأربعين، يجي صاحب الشاة التي أُخذت فيقول عوضوني، نقول: كم قيمة شاتك؟ قال مثلًا: قيمة الشاة أربعمائة ريال، نقول: إذن كل واحد يدفع عشرة، فإذا دفعوا لك عشرة صار عندك ثلاثمائة وتسعين ريال القيمة والعشرة نصيبك أنت، يعني بمعنى أنه ما دام أنه أُخذت شاتك، فالبقية يدفعون لك سهمًا من قيمته؛ لأن الأصل أنه يأخذ شاة واحدة وأنتم تصلحون فيما بينكم.

إذن لابد أن يختلطوا في هذه الأمور كلها الستة: في المراح، والمسرح، والمحلب، والمشرب، والراعي، والفحل، فإن اختل شرط منها أو ثبت لها حكم الانفراد في بعض الحول، زكيا زكاة المنفردين، والأصل في الخلطة ما ثبت في الصحيح من حديث أنس في الصدقات: «**وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، ولا يُفرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشيةَ الصَّدَقةِ، وما كان مِن خَليطَيْنِ فإنَّهما يَتراجَعانِ بَينَهما بالسَّويَّةِ**»[1]، يقول ﷺ في حديث أبي بكر وهو في الصحيح، يقول: «**وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ**»، يعني ما يأتي إنسان يقول: فلان أنت عندك عشرين وأنت يا فلان عندك عشرين، نضمهم مع بعض حتى نأخذ الزكاة، نقول: ما يجوز، لا تجمع بين متفرق، ولا تفرق بين مجتمع، يأتي أناس عندهم مائة وعشرين شاة وهم ثلاثة، كل واحد أربعين، فيقول: لا، أنا باخذ ثلاثة شياه، لماذا يا فلان أراك تأخذ ثلاث شياه؟ قال له: أربعين، أربعين، أربعين، نقول: لكنهم مجتمعين، إذا اجتمعوا ما يجوز لك أن تفرق لتزيد عليهم في الزكاة، كما أنه لا يجوز لهم هم أن يجتمعوا ليسقطوا الزكاة، قال: «**وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، ولا يُفرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشيةَ الصَّدَقةِ، وما كان مِن خَليطَيْنِ فإنَّهما يَتراجَعانِ بَينَهما بالسَّويَّةِ**»؛ لأن المالين صارا كالمال الواحد.

(١) أخرجه النسائي (٢٤٤٧)، وأحمد (٧٢)، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٢٦٤).

هذه أهم مسائل زكاة بهيمة الأنعام، بقي عندنا أن بقية الأموال ما تدخلها الخلطة، يعني لو أناس مشتركين في تجارة، نقول: الزكاة ستؤخذ بالنسبة، سيقسم قيمة المال وقيمة العروض التجارية على أربعين وستخرج الزكاة، وكلٌ يعرف نسبته، لا تؤثر الخلطة في أموال الزكاة الأخرى، لو كان عند إنسان غنم في الرياض، أربعين شاة، وعنده في القصيم أربعين شاة، وعنده في عسير أربعين شاة، فهل نطبق عليه الخلطة؟ نقول: عليه أربعين شاة في الرياض، وهذه أربعين شاة، وهذه أربعين أو نقول ما دام مالك واحد فمائة وعشرين ما فيها إلا شاة واحدة؟ قولان لأهل العلم: أصحهما أن المال للمالك الواحد يعد مالًا واحدًا ولو اختلفت بلدانهم، فلا نقول: ما دام نزكي التي في القصيم أربعين هات شاة، والتي في الرياض هات شاة، نقول: لا، ماله جميعًا نزكيه ولا يلزمه ما دام أن عنده مائة وعشرين إلا شاة واحدة.

أسأل ربي التوفيق والتسديد والإعانة، وأن يرزقنا جميعًا العلم النافع والعمل الصالح إنه قريبٌ مجيبٌ، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الخَامِسُ وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أفضل صلاة وأتم تسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة والأخوات سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الخامس والأربعون من دروس شرح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﷺ»، وقد انتهينا في الدرس الماضي من باب الزكاة بهيمة الأنعام، واليوم نأتي إلى الصنف الثاني من الأموال الزكوية وهو ما يتعلق بالخارج من الأرض.

قال المؤلف ﷺ:

بَابُ زَكَاةِ الخَارِجِ مِنَ الأَرْضِ

وَهُوَ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: النَّبَاتُ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ مِنْهُ فِيْ كُلِّ حَبٍّ وَثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدَّخَرُ، إِذَا خَرَجَ مِنْ أَرْضِهِ، وَبَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ الله ﷺ «لَيْسَ فِيْ حَبٍّ وَلا ثَمَرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ»، وَالوَسْقُ: سِتُّوْنَ صَاعًا، وَالصَّاعُ: رِطْلٌ بِالدِّمَشْقِيِّ وَأُوْقِيَّةٌ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعِ أُوْقِيَّةٍ، فَجَمِيْعُ النِّصَابِ: مَا قَارَبَ ثَلاثَمِائَةٍ وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِيْنَ رِطْلًا وَسِتَّةَ أَسْبَاعِ رِطْلٍ.

يقول ﷺ في هذا الباب: (**بَابُ زَكَاةِ الخَارِجِ مِنَ الأَرْضِ**) ثم ذكر أنه على نوعين:

أولًا: ما الدليل على وجوب الزكاة في الخارج من الأرض؟ نقول: دل على وجوب الزكاة في الخارج من الأرض سواءً كان من الحبوب والثمار أو المزروعات، مما يكال ويدخر أو كان من المعادن، وكذلك العسل وهو ملحقٌ بالخارج من الأرض، دل على وجوب الزكاة فيها

عموم قول الله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، قد يقول قائل: هذا فيه حث وحضٌ على النفقة وليس فيه ذكرٌ للزكاة، فنقول: إن الزكاة تسمى نفقة، ألم تسمع الله يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة] ؟ إذن الزكاة تطلق على النفقة، فقوله جل شأنه: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧] هذا في الزكاة الواجبة وإن أُلحق بها صدقة التطوع، كما يدل على ذلك عموم قول الله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١].

قال ﷺ: (**وَهُوَ** -أي الخارج من الأرض- **نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: النَّبَاتُ**) لأنه سيأتي النوع الثاني المعدن، قال: (**أَحَدُهُمَا: النَّبَاتُ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ مِنْهُ فِيْ كُلِّ حَبٍّ وَثَمَرٍ، يُكَالُ وَيُدَّخَرُ**) مثاله: الحنطة، الشعير، الأرز، الدخن، العدس، الحمص، هذه الحبوب التي تُكال وتدخر تجب فيها الزكاة بأنواعها حتى لو لم تكن قوتًا للآدميين كحب الرشاد، حب الرشاد ما أحد يأكله كطعام وقوت لكن فيه زكاة، وكذلك حب الفجل الذي يزرع وحب الأبازير كلها كالكزفرة أو الكزبرة والكمون والقثاء والخيار، حبوبها التي تبذر إذا بلغت عند أصحاب المزرعة خمسة أوسق ففيها الزكاة، إذ ليس من شرط وجوب الزكاة أن تكون مما يقتات أو يقتاته الآدميون، هذا ليس بشرط إنما الشرط كما سيأتي أن تكون مما يُكال ويُدخر، ولهذا قال ﷺ: (**النَّبَاتُ** -هذا النوع الأول- **فَتَجِبُ الزَّكَاةُ مِنْهُ فِيْ كُلِّ حَبٍّ وَثَمَرٍ**) الحب مثل ما مثلنا، والثمر سيأتي كالتمر بأنواعه، والزبيب ونحوه، قال: (**فِيْ كُلِّ حَبٍّ وَثَمَرٍ، يُكَالُ وَيُدَّخَرُ، إِذَا خَرَجَ مِنْ أَرْضِهِ**) إذ لو خرج في البر مثل شعير الجبل كما يسمى، هذا ما فيه زكاة (**وَبَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ**) هذا الشرط الأول، وإن كان بعضهم يقول أن يكون مما يكال ويدخر شرط، والشرط

الثاني أن يبلغ خمسة أوسق، المقصود أنه لابد أن يكون مما يكال ويدخر، وأن يبلغ النصاب الشرعي، ما هو النصاب الشرعي؟ خمسة أوسقٍ (**لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ «لَيْسَ فِيْ حَبٍّ وَلا ثَمَرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ» وَالوَسْقُ: سِتُّوْنَ صَاعًا، وَالصَّاعُ**) يختلف أهل العلم المعاصرين في تقديره بالكيلوات، فأقل تقديرٍ في البر الجيد عند شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عثيمين ﷺ ما يبلغ كيلوين وأربعين جرام فقط، ولهذا عند الشيخ من عنده محصول من هذه المزروعات التي فيها الزكاة تبلغ ستمائة وإثني عشر كيلًا ففيها زكاة، والذين يقدرون الصاع بثلاثة كيلوات، الخمسة أوسق عندهم يكون قدرها تسعمائة؛ لأن الوسق ستون صاع في خمسة أوسق، ثلاثمائة صاع إذا ضربناه في ثلاثة كيلوات يكون الناتج تسعمائة كيلو، هذا أقل من الطن، ولهذا أصحاب المزارع الآن المشهورة بالرشاشات، هؤلاء ما يسألون ولا يحتاجون يدققون عليكم الزكاة يقينًا إذ إنتاجهم بالأطنان وليس بالكيلوات، لكن أصحاب المزارع الصغيرة، ولا يزال في بعض المناطق النائية في هذه البلاد وغيرها مزارع صغيرة، يمكن يكون محصوله ما فيه زكاة، لكنا نقول: إذا بلغ تسعمائة كيلًا ففيه زكاة عند الجميع، وأما إذا كان من البر الجيد الرزين فشيخنا محمد ﷺ يرى أنها أقل من ذلك وأنه إلى ستمائة وإثني عشر كيلًا، أصحاب المزارع اليوم الذين يدخلون في الصوامع وفي غيرها بالأطنان، هؤلاء عليهم الزكاة بلا سؤال، مثل التاجر الذي عنده مال كثير ما يسأل، لكن إنسان ما عنده إلا مال يسير يسأل، يقول: كم النصاب؟ نقول: النصاب قرابة ألف ومائتين ريال سعودي، فالذي عنده ألف ومائتين ريال سعودي يحول عليه حول هذا فيه زكاة، وسيأتينا في الباب الذي عقب ذلك، وهو باب زكاة الأثمان وكذلك عروض التجارة.

قال ﷺ: (**خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، وَالوَسْقُ: سِتُّوْنَ صَاعًا**) ثم جاء بالمقادير المعروفة والمكاييل عندهم، ويُفهم من قوله: (**فِيْ كُلِّ حَبٍّ وَثَمَرٍ، يُكَالُ وَيُدَّخَرُ**) أنه لا تجب الزكاة في الخضروات والبقول والزهور، هذا لا زكاة فيها لكن لو أدخلها عروض تجارة تُزكى زكاة عروض

التجارة، إذن الفواكه بأنواعها والخضروات بأنواعها الكوسة والباذنجان والقرع والطماطم كل هذا لا زكاة فيه، لماذا؟ لأنه لا يُدخر، قد يُكال أو يوزن لكنه لا يدخر، ومثله البقول، ومثله الورقيات، ومثله الزهور، فهذه التي لا تدخر لا زكاة فيها إلا إذا بيعت، حولها من زكاة الخارج من الأرض إلى عروض تجارية، نقول: يزكيها زكاة مال، مثل بهيمة الأنعام كما سبق، قلنا في بهيمة الأنعام إن الذي عنده دون الأربعين رأس من الغنم ما فيها زكاة لكن لو كانت للبيع والشراء، نقول: فيها زكاة ربما لو لم يملك إلا شاة واحدة تبلغ قيمتها ألف ومائتين أو ألف وخمسمائة ففينا زكاة إذا كانت معدة للبيع والشراء، إذن تخرج من زكاة الخارج من الأرض إلى زكاة عروض التجارة إذا كانت من الخضروات والبقلويات والزهور والفواكه بأنواعها.

قال ﷺ في مقدار ما يخرج من هذه الحبوب والثمار: (**وَيَجِبُ الْعُشْرُ فِيمَا سُقِيَ مِنَ السَّمَاءِ وَالسُّيُوحِ**) وهو ما يسمى البعلي الذي يشرب بعروقه، فهذا الذي منّ الله على أهله أنهم فقط يبذرون، يجهزون الأرض ويبذرون ثم ينزل المطر تلو المطر فينبت، أوجب فيه الشارع أعظم النصاب وأكثره وهو العشر، فإذا أنتجت مزرعته طن يخرجه مائة كيلًا لأن الطن ألف، وهذا لأنه استمتع وتمتع ولم يتعب؛ لأن أكبر جهد يبذله المزارع في استخراج الماء، لا في حفر البئر ولا في المكائن التي تستخرج سواء كانت مكائن تقليدية أو السواني أو بالإبل أو البقر أو كان بالغطاسات أو بالرشاشات هذا كلفة عالية، ولهذا إذا سقط هذا كله فإن الشارع يوجب عليه العشر كله.

قال ﷺ: (**وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِكُلْفَةٍ، كَالدَّوَالِيْ وَالنَّوَاضِحِ**) الذي يسقى بكلفة ومؤونة والماء يستخرج بجهد جهيد مثل السواني السابقة والنواضح من الإبل والبقر، واليوم المكائن التي تكلف مئات الآلاف أحيانًا، حفر الآبار تجاوز الكيلو ونصف يحفرون في

الأرض ثم يستخرجون هذا الماء بكلفة عالية ووقود وجهد عظيم لم يوجب عليه الشارع إلا نصف العشر، فلو كان عنده طن عليه خمسين كيلًا وإذا كان بين بين، نصف إنتاجه يسقى بمؤونة ونصفه بدون مؤونة، نقول: فيه ثلاثة أرباع العشر **(وَإِذَا بَدَا الصَّلاحُ فِيْ الثَّمَرِ، وَاشْتَدَّ الحَبُّ، وَجَبَتِ الزَّكَاةُ)** يعني متى تجب الزكاة؟ نقول: إذا بدأ الصلاح في الثمار، في التمر بدأ يحمر أو يصفر وهو عروس النخل ومثل العنب، واشتد الحب في سنبله وجبت الزكاة، ولهذا الخارص الذي يقدر الزكاة يأتي في هذا الوقت ويقدر كم في رؤوس النخل هذه من زكاة، وكم في السنبل من زكاة، قال: **(وَلا يُخْرَجُ الحَبُّ إِلاَّ مُصَفًّى، وَلا الثَّمَرُ إِلاَّ يَابِسًا)** إذن تجب الزكاة بمجرد بدو الصلاح واشتداد الحب في السنبل لكنه لا يخرجه للفقراء والمساكين والمحاويج إلا وقد صفاه إذا كان مما يحتاج إلى تصفية، وكذلك الثمر لا يخرجه إلا وقد ييس، يعني ما يخرج التمر إلا قد أصبح ضميدًا لا يخرج رطب، ومثله العنب لا يخرجه إلا إذا صار زبيبًا، لو كان هذا التمر مما لا يصلح تمرًا يعني رطب يؤكل رطب، ما يقبض مثله أو نوع من العنب ما يتحول إلى زبيب، فنقول: يخرج من جنسه.

قال ﷺ: **(وَلا زَكَاةَ فِيمَا يَكْسِبُهُ مِنْ مُبَاحِ الحَبِّ وَالثَّمَرِ، وَلا فِيْ اللَّقَاطِ)** يقول إن الزكاة تجب وتتعلق بالذمة إذا بدا صلاح الثمر واشتداد الحب، فما يكسبه اللقاط الذي يشتغل عند الناس يجني الثمار ويحصد لهم القمح أو الشعير أو يجني لهم التمر قد يكسب أجرة يعني يعطونه أجرة على ما يعمله، قد يكون عنده أطنان من مجموع ما جمعه من عمله، هل فيه زكاة؟ نقول: لا، لا زكاة عليه هو؛ لأنه لم يكسبه إلا بعد بدو الصلاح، والزكاة وجبت وتعلقت بذمة المالك لما بدا صلاح هذا الثمر فيخرج الزكاة المالك، أما الذي أخذه مقابل أجرة أو عمل، وكذلك ما حصله من مباح الحب والثمر، تساقط وأخذه أو قال للفقراء والمساكين ما يسقط في الأرض لكم خذوه وجمع فإنه لا زكاة فيه، ومثل ذلك أيضًا لو أنه بعد بدو الصلاح والثمر ملك هذا المال ببيع أو شراء.

قال ﷺ: **(وَلا مَا يَأْخُذُهُ أُجْرَةً لِحَصَادِهِ** -كذلك لا زكاة فيه- **وَلا يُضَمُّ صِنْفٌ مِنَ الحَبِّ وَالثَّمَرِ إِلَى غَيْرِهِ)** هذه مسألة مهمة، فلا يضم البر للشعير، واحد عنده مثلًا خمسمائة كيلو بر وخمسمائة كيلو شعير، نقول: هذا طن، تسعمائة تعد نصاب، إذا كان ما عنده إلا هذا وهذا فلا يضم هذا مع هذا، ولا تمرٌ لزبيب، لا يضم هذا في تكميل النصاب، مثل من كان عنده خمسة عشر رأسًا من البقر وعشرين رأس من الغنم، عنده نصف نصاب غنم ونصف نصاب بقر، نقول: ما عليك زكاة، فلا يضم هذا مع هذا كالمواشي.

قال ﷺ: **(وَلا يُضَمُّ صِنْفٌ مِنَ الحَبِّ وَالثَّمَرِ إِلَى غَيْرِهِ فِيْ تَكْمِيْلِ النِّصَابِ، فَإِنْ كَانَ صِنْفًا واحدًا، مُخْتَلِفَ الأَنْوَاعِ، كَالتُّمُوْرِ، فَفِيْهِ الزَّكَاةُ)** عنده ما شاء الله أطنان أو عنده حتى طن واحد من التمور لكن عنده سكري وخلاص وشيشي وغيره من الأنواع، نقول: يضم بعضها إلى بعض، قال ﷺ: **(وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ زَكَاتَهُ، وَإِنْ أَخْرَجَ جَيِّدًا عَنِ الرَّدِيْءِ، جَازَ، وَلَهُ أَجْرُهُ)** لو كان كل إنتاجه فيه غبير أو فيه مرض من أمراض التمور أو الحبوب ونحوها لكن عنده ما شاء الله القدرة أنه يستبدله أو عنده قليل طيب والباقي رديء فأخرج الجيد عن الردي لا شك أن هذا أعظم أجرًا له لكنه لا يكلف بهذا، إذا كان كل إنتاجه فيه مرض فإنه لا يكلف بشراء طيب ليعطيه، كما سبق في بهيمة الأنعام تمامًا، يلحق بذلك قبل أن ننتقل للنوع الثاني العسل، ففيه زكاة على الصحيح وهو مذهب الحنفية والحنابلة إذا بلغ مائة وستين رطلًا وفيه العشر؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ منَ العَسَلِ العُشْرَ»**[1] [رواه ابن ماجة] وهو نعمة ويباع ويشترى، نقول: إذا كان ما يبيع فيه ويشتري أخرجه، نقول: يخرج العشر لكن لو أنه دون المائة وستين رطل لكنه حوله إلى تجارة بيع وشراء فيزكيه زكاة عروض التجارة.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨٢٤)، والحديث قال عنه الألباني في صحيح ابن ماجة (١٤٨٩) أنه حسنٌ صحيحٌ.

قال ﷺ: (**النَّوْعُ الثَّانِيْ:**) لأنه قال في البداية إن الخارج من الأرض نوعان أحدهما النبات، ثم قال: (**النَّوْعُ الثَّانِيْ: المَعْدِنُ، فَمَنِ اسْتَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنٍ نِصَابًا مِنَ الذَّهَبِ أَوِ الْفِضَّةِ، أَوْ مَا قِيْمَتُهُ نِصَابًا مِنَ الجَوَاهِرِ، أَوِ الْكُحْلِ أَوِ الصُّفْرِ، أَوِ الحَدِيْدِ، أَوْ غَيْرِهِ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ**) لأن هذه تدخل في عموم قوله جل شأنه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤]، ويدخل أيضًا في عموم قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فإذا استخرج من الأرض نوعًا من هذه الأنواع التي لها قيمة فإن فيها زكاة، قال: (**وَلا يُخْرَجُ إِلاَّ بَعْدَ السَّبْكِ وَالتَّصْفِيَةِ، وَلا شَيْءَ فِيْ اللُّؤْلُؤِ وَالمَرْجَانِ، وَالْعَنْبَرِ وَالسَّمَكِ**) على الصحيح، قال: (**وَلا فِيْ شَيْءٍ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ**) أولًا: نقول المعادن التي قد يستخرجها الإنسان من أرضه فيها زكاة، إلا ما كان اختصاص استخراجها لولي الأمر مثل البترول الآن حتى لو اكتشف الإنسان أن في أرضه بترول فإن ولي الأمر يأخذه ويعوضه، لكنه يأخذ الأرض ويعوضها حينئذ تخرج من ملك الأفراد إلى ملك الدولة.

ثم ختم الباب بقوله ﷺ: (**وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ، أَيَّ نَوْعٍ كَانَ مِنَ المَالِ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ، ومَصرِفُه مَصرِفُ الْفَيْءِ، وَبَاقِيْهِ لِوَاجِدِهِ**)، أولًا قوله: (**وَلا شَيْءَ فِيْ اللُّؤْلُؤِ وَالمَرْجَانِ، وَالْعَنْبَرِ وَالسَّمَكِ**) جاء عن ابن عباس ﷺ أنه قال: «**لا شيء في العنبر إنما هو شيءٌ ألقاه البحر**»[1]؛ ولأنه كان على عهد النبي ﷺ وخلفائه فلم تسبق فيه سنة وعلى قياسه اللؤلؤ والمرجان، وجاء الإمام أحمد ﷺ أنه قال فيه زكاة لكن الصحيح الأول، وكذلك صيد البر والبحر لا زكاة فيه لأنه مباح فأشبه اللقاط وما يلتقطه الذين قلنا لا تجب الزكاة عليهم مما يجنونه سواء أجرة أو مما تركه أصحاب المزارع لهم.

---

(١) أخرجه النووي وصححه في المجموع (٦/ ٧)، وأيضًا أخرجه وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٥٧٩) عن ابن عباس ﷺ أنه قال: «ليس في العنبَرِ زكاةٌ، إنما هو شيءٌ دَسَرَه البحرُ».

قال ﷺ: (**وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ، أَيَّ نَوْعٍ كَانَ مِنَ المَالِ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ، ومَصرِفُه مَصرِفُ الْفَيْءِ، وَبَاقِيْهِ لِوَاجِدِهِ**) هذا الركاز ما هو؟ نقول: الركاز ما وجد من دفن الجاهلية، فإن كان عليه علامة كفر كأسماء الكفار أو أسماء ملوكهم أو صور كفار أو صور ملوكهم أو صور صلبانهم أو صور أصنامهم، فإنا نقول: هذا دفن فيه الزكاة، وهو أعلى مخرج في الزكاة فيه الخمس، يعني إنسان يحفر في أرضه ووجد ما شاء الله كنز عظيم من الذهب يقدر بالكيلوات في أرضه التي ملكها واشتراها، نقول: هذا الذي استخرجته من الأرض فيه الخمس تلاحظون الخارج من الأرض فيه العشر أو نصف العشر، هذا فيه الخمس يعني عشرين في المائة؛ لأنه حصله بدون جهد جهيد لا زرع ولا شيء، ما دام أن عليه علامة من علامات الكفر وجد عليه أصنام مرسومة منحوتة أو أسماء ملوك كفار أو صلبان، يعني علمنا أن هذا من دفن الجاهلية موجود أو مرت عليه قرون لكن هذا الإنسان وجده، فنقول: أخرج منه الخمس؛ لما جاء في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**فِي الرِّكَازِ الخُمُسُ**»[1] [الحديث متفق عليه] ولأنه مال مظهور عليه بالإسلام فوجب فيه الخمس كالغنيمة، وتجب في قليله وكثيره، ولهذا ليس له نصاب، نقول: أي شيء استخرجته من الأرض ركاز عليه علامات الجاهلية قليل أو كثير أخرج خمسه، ولا يلزم أن يمضي عليه الحول فمن حين إخراجه (**ومَصرِفُه مَصرِفُ الْفَيْءِ**) بمعنى أنه يصرف في مصالح المسلمين، هذا الخمس يوضع في بيت مال المسلمين لمصالح المسلمين؛ لما جاء عن عمر ﷺ أنه رد بعض خمس الركاز على واجده ولا يجوز ذلك في الزكاة، وعنه أنه زكاة وهو الصحيح فمصرفه مصرفها، اختار ذلك الخرقي لأن عليًا ﷺ أمر واجد الركاز أن يتصدق به على المساكين، ولأنه حق تعلق بمستفاد من الأرض فأشبه صدقة المعدن، لكن المشهور في المذهب أن مصرفه مصرف الفيء ويصرف في مصالح المسلمين.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٥٥)، ومسلم (١٧١٠) مطولًا.

قال ﷺ: (**وَبَاقِيْهِ لِوَاجِدِهِ**) يعني الأربعة الأخماس لمن وجده، لكن لو كان عليه علامة من علامات المسلمين كأن يوجد عليه مكتوب لا إله إلا الله محمد رسول الله أو اسم خليفة من خلفاء المسلمين أو ملك من ملوك المسلمين، فإنا نقول: هذا لقطة تجري عليه أحكام اللقطة في التعريف ولا يتملك ولا يخرج الخمس حتى يمضي عليه الحول.

قال ﷺ: (**وَبَاقِيْهِ لِوَاجِدِهِ**) يعني لصاحبه إذا أخرج الخمس، إذا كان عليه علامة من علامات الجاهلية من علامات الكفر فهو ركازٌ فيه الخمس والباقي له، وإن كان عليه علامة للمسلمين فقط فلقطة، قالوا: ولو وجد عليه علامة كفر وإسلام فإنه أيضًا يغلب جانب تملك المسلمين له فيعد لقطة، وكذلك إن لم توجد عليه علامة، قد نجد شيء مدفون من دفن ما ندري هو من تاريخ المسلمين أو قبل المسلمين، ما عليه أي علامة لا تدل على الكفر أو على الإسلام، نقول: هذا لقطة يغلب جانب أنه للمسلمين فيكون لقطة يبحث عن صاحب، قوله ﷺ: (**وَبَاقِيْهِ لِوَاجِدِهِ**) قال الفقهاء: ولو أجيرًا لغير طلبه، يعني لو أن إنسان عنده مزرعة أو عنده أرض أتى بعمال وقال احفروا لي هنا، لا للبحث عن هذا الكنز، لم يرى في منام ولا أحد قال له فيه كنز ولا شيء، إنما هو أراد أن يحفر بئرًا يستخرج الماء أو نحو ذلك، فوجد العمال هذا الدفن، فهو لمن؟ قالوا: هو لواجده، العامل الذي جاء ليحفر هو له؛ لأن صاحب الأرض ما يملك إلا الأرض، ما يملك ما في جوفها، ما دام أنه استأجره لعمل وهو الحفر لكن لو أنه يقول: تعال، أنا عندي هنا كنز، أنا أبيك تحفر لي معناته أنه محدد أن في شيء فهو لمالك الأرض، قال: (**وَبَاقِيْهِ لِوَاجِدِهِ**) ولو أجيرًا لغير طلبه، كمن استأجر شخصًا لحفر بئر فوجده العامل فهو له لا لمن استأجره، إذا كان الاستئجار لحفر الأرض فقط ما يقصد به، إن إنسان يبني بنيان في الأرض الزراعية حقته يبني له بيت، وقال: احفروا لنا قواعد أو احفروا لي خزان، فلما حفروا وجدوا هذا الكنز العظيم من الذهب، نقول: هو لمن حصله لا لصاحب

الأرض إلا أن يكون قد اتفق وإياه على الحفر للبحث عن مثل هذا؛ لأنه ﷺ قال: «**فِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ**» فدل على أن باقيه للواجد، والواجد هو من حفر لا من ملك.

هذه أهم مسائل زكاة الخارج من الأرض، بقي عندنا زكاة الدين ومسائل تتعلق بالدين، وكذلك زكاة الأثمان وزكاة الفطر وإخراج الزكاة، ومن يجوز دفع الزكاة إليهم، ومن لا يجوز دفع الزكاة إليهم ثم نبدأ إن شاء الله كتاب الصيام، لعل هذا الدرس هو الأخير في هذا الفصل لأن الأسبوع القادم هذا القريب ستبدأ الاختبارات عندنا في الجامعة وأرى الطلاب أيضًا يعني مشغولون بالاختبارات وإن كان قليل الذين يحضرون منهم لكن حتى الذي يتابعون عن طريق القناة أو اليوتيوب، ربما يشغلهم الطلب والجد والاجتهاد بالتحصيل هذه الأيام عن متابعة مثل هذه الدروس، وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا وأن يرفعنا عنده كما قال جل شأنه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وأن يجعل ما تعلمناه وسمعناه حجة لنا لا حجة علينا.

نسأل المولى جل شأنه بأسمائه الحسنى وصفاته العلي أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح وأن يجعل ما تعلمناه حجة لنا لها حجة علينا إنه ولي ذلك والقادر عليه، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ السَّادِسُ وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ - زَكَاةُ الدَّيْنِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس السادس والأربعون من شرح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﷺ»، ولا يزال الحديث في كتاب الزكاة، قد انتهينا من الكلام على باب الزكاة الأول وأحكامه العامة وشروطه، ثم انتهينا من الكلام على زكاة بهيمة الأنعام، ثم شرحنا زكاة الخارج من الأرض، واليوم نأتي لباب زكاة الأثمان ويعبر عنها بعض أهل العلم بزكاة النقدين، وهما أي الأثمان أو النقدان الذهب والفضة، سميت بذلك لأنها أثمانٌ كان الناس يتبايعون بها، فهما النقدان وهما الأثمان، ولم يكن الناس في عصور متقدمة يعرفون العملات الورقية التي يتبايع الناس بها اليوم وإنما كانوا يتبايعون بالذهب والفضة فسميت أثمانًا وسميت أيضًا بالنقدين، وأحكامها في الزكاة وفي البيوعات كأحكام العملات الورقية، فالعملات الورقية التي يتبايع الناس بها اليوم من الريالات والجنيهات والدنانير والليرات والدراهم والدولارات وغيرها تابعة وملحقة بالذهب والفضة في باب الزكاة وفي باب البيوع وفي باب الربا والصرف.

قال ﷺ: **(بَابُ زَكَاةِ الأَثْمَانِ، وَهِيَ نَوْعَانِ: ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ)** إذ بقية المجوهرات مهما علت قيمتها لا زكاة فيها من جنسها كالألماس وكل الجواهر الثمينة، لا زكاة فيها إلا إذا أعدت للبيع والتجارة فإنها تدخل في باب زكاة عروض التجارة وستأتي، لكن الأثمان التي فيها زكاة من النقدين إنما هي في الذهب والفضة، قال: **(وَلا زَكَاةَ فِي الْفِضَّةِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، فَيَجِبُ فِيْهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ)** فبين هنا أن الفضة وهي الورق أو الرقة نصابها مائتي درهم وسيأتي

بيانها بالجرامات التي يتبايع الناس بها اليوم، فيجب فيها خمسة دراهم وهو ربع العشر اثنين ونصف في المائة واثنين ونصف المائة الثانية، فمن كان عنده مائتي درهم من الفضة فإنه يزكي خمسة دراهم **(وَلا فِيْ الذَّهَبِ حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِيْنَ مِثْقَالًا)** فنصاب الذهب عشرون مثقالًا **(فَيَجِبُ فِيْهِ نِصْفُ مِثْقَالٍ)** وهو ربع العشر.

قال ﷺ: **(فَإِنْ كَانَ فِيْهِمَا غِشٌّ** -أي الذهب والفضة-، **فَلا زَكَاةَ فِيْهِمَا حَتَّى يَبْلُغَ قَدْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نِصَابًا)** كانوا يصنعون بها الحلي وحينئذٍ يضيفون لها مواد تقويها من حديد أو نحاس أو غيره، وهذا يسمى غش لأنه خلط للذهب بغيره لحكمة وفائدة، فيقول ﷺ: إنه **(لا زَكَاةَ فِيْهِمَا حَتَّى يَبْلُغَ قَدْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ** -الصافي- **نِصَابًا)** فلو خُلط معها مادة أخرى، فإنا نقول: هل الصافي يساوي نصابًا أو لا؟ فإن كان الصافي يساوي نصابًا وجبت الزكاة وإلا فلا، قال: **(فَإِنْ شَكَّ فِيْ ذلِكَ، خُيِّرَ بَيْنَ الإِخْرَاجِ وَبَيْنَ سَبْكِهِمَا؛ لِيَعْلَمَ قَدْرَ ذلِكَ)** يعني حصل عند صاحب هذا الذهب المخلوط المغشوش بشيء من النحاس أو الحديد أو الصفر أو نحوه، شك هل تبلغ نصاب أو لا تبلغ؟ نقول: فهو مخير بين الإخراج ويسلك حينئذ مسلك الاحتياط، أو يسبكها ويصفيها ويخرج الزكاة في الذهب الخالص.

ثم قال ﷺ: **(وَلا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ، الْمُعَدِّ لِلاِسْتِعْمَالِ، وَالْعَارِيَةِ)** وهذه مسألة شهيرة سيأتي الكلام فيها مفصلًا، ثم قال ﷺ: **(وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ كُلُّ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِلُبْسِهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ)** لأنه أبيح للنساء التزين، ولهذا القاعدة قال: **(يُبَاحُ لِلنِّسَاءِ كُلُّ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِلُبْسِهِ)** فالمرجع العادة، ما جرت عادة النساء، من مجتمع إلى مجتمع تختلف، نقول: ما جرت عادة النساء بلبسه في صدورهن ونحورهن، في آذانهن، في معاصمهن، في أقدامهن، على صدورهن، نقول: ما جرت العادة بلبسه فلا حرج في لبسه، لكن فيه الزكاة أو ليست فيه زكاة يأتي بيانها، وذلك أن الله جل شأنه اختص النساء بهذا وجعلهن ممن يتزين ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ

فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ ﴾ [الزخرف]، وحرم ﷺ الذهب والحرير على ذكور الأمة وأحلها لإناثها لكن العادة، فلو أن امرأة تطورت وتهورت وفصلت ثوبًا كاملًا من ذهب وقالت: حلال، نقول: هذا حرام؛ لأنه لم تجري العادة بتفصيل الثياب من الذهب فهو ممنوع من جهة أنه لم تجري العادة بلبسه، وممنوع أيضًا ربما من بابٍ ثانٍ وهو باب الشهرة، فإن المرأة التي ما شاء الله تدخل في الأعراس وفي المناسبات وثوبها كله ذهب يلتفت الناس إليها وينصرفون بأبصارهم لها، وقد جاء الوعيد الشديد لمن لبس ثوب شهرة، أنه يلبس ثوب مذلة ويلهب عليه نارًا، وهذا عام في كل ما يلبسه الناس ويقصدون به الشهرة.

قال ﷺ: **(وَيُبَاحُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْفِضَّةِ: الخَاتَمُ، وَحِلْيَةُ السَّيْفِ، وَالْمِنْطَقَةُ، وَنَحْوُهَا، فَأَمَّا الْمُعَدُّ لِلْكِرَاءِ وَالِادِّخَارِ، أَوِ الْمُحَرَّمُ، فَفِيْهِ الزَّكَاةُ)** ذكر في هذا الباب ما يباح للرجال من الفضة ولم يذكر شيئًا من الذهب وإنما اختص ذلك بالفضة، فذكر أنه يباح للرجل الخاتم من الفضة، وقد ثبت في الصحيحين أنه ﷺ كان يتختم بخاتم الفضة[1]، وهل التختم سنة أو مباح أو أنه خاص بالحكام والسلاطين والقضاة؟ هذا كلام مفصل لأهل العلم، الذي يظهر والعلم عند الله أنه للقضاة ونحوهم والحاكم، وأما عامة الناس فلا يقال بسنيته، لا ينكر على من لبسه لكن لا يقال بسنيته، ولهذا لم نجد أهل العلم والفضل من علمائنا وممن أدركناهم وغيرهم يتختمون.

نعود إلى أصل الباب وهو زكاة الأثمان، فزكاة الأثمان أو النقدين واجبة بالكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا

(١) أخرجه البخاري (٦٦٥١)، ومسلم (٢٠٩١).

﴿كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [التوبة]، فدلت هذه الآية العظيمة الشريفة على وجوب الزكاة وعلى وعيد من كنز الذهب والفضة ولم يخرج زكاتها وأنه يعذب بها يوم القيامة، والمراد بالكنز هنا عدم الإنفاق في سبيل الله، وأعظم الإنفاق في سبيل الله إنفاقها في الزكاة كما سيأتي مصرحًا به في السنة، وفي حديث أم سلمة ﵂ قالت: «**كنتُ ألبسُ أوضاحًا من ذهبٍ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! أكنزٌ هوَ؟ قال: ما بلغَ أن تُؤدي زكاتَهُ فزَكِّي فليس بكنزٍ**»[(١)] يعني ولو كثر، عند العامة أن الكنز المال الكثير أو أن الكنز المدفون، ليس هذا ولا ذاك، المال الذي يُعد كنزًا هو المال الذي لا تخرج زكاته وهو المتوعد عليه، أما ما أُخرجت زكاته فليس بكنز، فلا يدخل في الكنز الذي توعد صاحبه ربنا جل شأنه بهذا الوعيد العظيم، والحديث رواه الإمام أبو داود والحاكم والبيهقي والدارقطني، وصححه الحاكم على شرط مسلم وصححه الذهبي، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة ﵁ ما يؤيد هذا من قول النبي ﷺ: «**مَا مِن صاحِبِ ذَهَبٍ ولا فِضَّةٍ لا يُؤَدِّي مِنْها حَقَّها، إلَّا إذا كانَ يَوْمُ القِيامَةِ صُفِّحَتْ له صَفائِحُ مِن نارٍ، فَأُحْمِيَ عليها في نارِ جَهَنَّمَ، فيُكْوَى بها جَنْبُهُ وجَبِينُهُ وظَهْرُهُ، كُلَّما بَرَدَتْ أُعِيدَتْ له، في يَومٍ كانَ مِقْدارُهُ خَمْسِينَ ألْفَ سَنَةٍ، حتَّى يُقْضَى بيْنَ العِبادِ**»[(٢)] والمراد بحقها كما تفسره الرواية الثانية: زكاتها؛ لأنه في الحديث الثاني قال: «**مَا مِن صَاحِبِ كَنْزٍ لا يُؤَدِّي زَكاتَهُ**»[(٣)]، إذن من بلغ عنده مال نصابًا ولم يزكي فهو كنز متوعد عليه.

وتجب الزكاة في الذهب والفضة مطلقًا على الصحيح من قولي أهل العلم، سواءً كانت نقود كما كان الناس يتبايعون بها أو تبرًا أو حليًا، وسواءً كان هذا الحلي يُلبس أو يُعار أو يؤجر

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٦٤) واللفظ له، والطبراني (٢٣/ ٢٨١) (٦١٣)، والدارقطني (٢/ ١٠٥)، والحديث جود إسناده ابن باز في فتح الباري (٣/ ٣٢٠)، وقال عنه الألباني في صحيح أبي داود (١٥٦٤): حسن المرفوع منه فقط.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٧١) مختصرًا، ومسلم (٩٨٧) واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم (٩٨٧).

أو يحفظ للقنية أو للنفقة أو لغير ذلك، فالظاهر والعلم عند الله من نصوص الكتاب والسنة عموم وجوب الزكاة فيها، والخلاف قوي جدًا، والأئمة الثلاثة يرون عدم وجوب الزكاة في الحلي المعد للبس، والحنفية ورواية عن الإمام أحمد يرون الوجوب وسيأتي ذكر الخلاف، والقائلون بالوجوب يستدلون بأدلة عامة منها الآية والحديث السابقين، فإنهم يقولون: عمومها يشمل الحلي بأنواعه، كما يشمل ما أُعد للبيع والشراء والأجرة والكراء، قالوا: فعموم الأدلة يدل على وجوبها، كما استدلوا بأدلة صحيحة صريحة من السنة، منها حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ: **«أَنَّ امرأةً مِن أَهْلِ اليمنِ أَتَتْ رسولَ الله ﷺ وبنتٌ لَهَا، في يدِ ابنتِها مسَكَتانِ غليظَتانِ مِن ذَهَبٍ** -أي سواران غليظان-، **فقالَ: أتؤدِّينَ زَكاةَ هذا؟ قالت: لا، قالَ: أيَسرُّكِ أن يُسوِّرَكِ الله ﷻ بِهما يومَ القيامةِ سِوارَينِ مِن نارٍ، قالَ: فخلَعتْهُما فألقَتْهُما إلى رسولِ الله فقالَت: هُما لله ولرسولِهِ»**[1] [الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي، قال ابن حجر في البلوغ: وإسناده قوي]، وعن أم المؤمنين عائشة ﷺ قالت: **«دخَلَ عليَّ رَسولُ الله ﷺ، فرأى في يَدي فَتَخاتٍ مِن وَرِقٍ** -تعني من فضة- **فقال: ما هذا يا عائِشةُ؟ فقُلتُ: صنَعْتُهنَّ أتزَيَّنُ لك يا رَسولَ الله، قال: أتؤَدِّينَ زكاتَهنَّ؟ قلتُ: لا، أو ما شاء اللهُ، قال: هو حَسْبُكِ مِنَ النَّارِ»**[2] [أخرجه أبو داود والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه وقال: هو على شرط الشيخين، قال ابن حجر في التلخيص: على شرط الصحيح، وقال ابن دقيق العيد: على شرط مسلم] فهذه نصوص عامة تدل على وجوب الزكاة، ومنها ما هو خاص كما في حديث أم سلمة وأم المؤمنين عائشة، والعجيب أن كثيرًا من النساء يسألن ويُكثرن السؤال والإلحاح في معرفة الصواب ويتتبعن

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٦٣) باختلاف يسير، والنسائي (٥/ ٣٨) والفظ له، والدارقطني في السنن (٢/ ١١٢) باختلاف يسير، والحديث حسنه الألباني في صحيح النسائي (٢٤٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٦٥)، والدارقطني (٢/ ١٠٥) باختلاف يسير، والحاكم (١٤٣٧) بنحوه، والحديث صححه الألباني في صحيح الترغيب (٧٦٩).

الخلاف في المسألة، وربما هذه أكثر مسألة مشهورة عند النساء الخلاف فيها، ومنهن من هي باذلة منفقة محسنة، تجدها تنفق في وجوه البر والإحسان وتفطر الصائمين وتكفل الأيتام، لكن إذا جاءت للزكاة سألت وقالت: فيه قول، نقول: نعم، فيه قول جمهور العلماء، أكثر الأئمة على أنه لا زكاة فيه لكن القول الثاني هذه أدلتهم وهي أدلة صحيحة وصريحة، وبه تفتي اللجنة الدائمة في زمن سماحة شيخنا ابن باز، وهو فتوى سماحة شيخ ابن باز وابن عثيمين وفيها احتياطٌ عظيمٌ، فكون المرأة تخرج زكاة حليها، نقول: لا شك أنها تبرأ بها الذمة وتحتاط لدينها وتسلم من مغبة السؤال، وإن أخذت بقول ثانٍ على فتوى وعلم فلا حرج عليها ولا تثريب، وإذا كانت سنين مضت لا تخرج الزكاة بناءً على هذا العلم الذي وصلها أو الفتوى التي عندها ثم تبين لها أن الراجح وجوب الزكاة فإنها تزكي من حين العلم.

قال ﷺ في بيان النصاب في الفضة والذهب، أن نصاب الذهب مائتي درهم ونصاب الفضة عشرون مثقالًا، والمراد بالمثقال: الدينار الإسلامي الذي يبلغ وزنه مثقالًا، وزنته بالغرامات التي يزن الناس بها اليوم أربعة غرامات وربع، فيكون نصاب الذهب خمسة وثمانين غرامًا من الذهب الصافي الخالص الذي هو عيار أربعة وعشرين، لكن عيار واحد وعشرين وعيار ثمانية عشر وعيار ستة عشر، نقول: يختلف النصاب باختلافهم، فإن العيار كلما نزل صار فيه زيادة من غير الذهب، ولهذا الذهب الخالص الصافي الذي ما فيه خلط، هذا السبائك الذهبية ما يلبسها النساء اليوم ولا يعرفونها ولا تُصنع منها حلي للبس، إذ هي سبائك يحفظون بها المال، فنقول: من كانت عندها نصاب ذهب يبلغ خمسة وثمانون جرام من الذهب الخالص فإنه بلغ النصاب فتزكيه، ويعادل أحد عشر جنيهًا سعوديًا وثلاثة أسباع الجنيه، وأما الفضة فلا تجب الزكاة فيها حتى تبلغ نصابًا وهو خمس أواقٍ، كما قال ﷺ في

الصحيحين: «**لَيسَ فِيما دُونَ خَمْسِ أواقٍ صَدَقَةٌ**»[١]، والأوقية أربعون درهمًا إسلاميًا، فيكون النصاب مائتي درهم إسلامي، والدرهم سبعة أعشار مثقال فيبلغ مائة وأربعين مثقالًا، مائة وأربعين مثقال إذا ضربناها في أربعة وربع صار نصاب الفضة خمسمائة وخمسة وتسعون غرامًا، إذن نصاب الفضة بالغرامات خمسمائة وخمسة وتسعين غرام، بينما نصاب الذهب خمسة وثمانين من الذهب الخالص، وهو ما يساوي بالفضة ستة وخمسين ريالًا عربيًا من الفضة، عربيًا وليس من الورق، وهذا يلبس على بعض الناس، فإذا قرأ في كتب الفقهاء هذا، قال: يعني من عنده ستة وخمسين ريال سعودي من الورق المعروف اليوم فيه زكاة؟ نقول: لا، هذا فقير مسكين ما عنده إلا هذا المبلغ لا تجب عليه الزكاة، لكن لو كان عنده ستة وخمسين من الريالات الفضية فإنه فيه زكاة، ومقدار الزكاة في الذهب والفضة ربع العشر فقط، لم يكلف المسلم بالإخراج أكثر من هذا وهو أقل القليل، واحد من كل أربعين أو اثنين ونصف في المائة أو ربع العشر والمؤدى واحد، وتجب الزكاة في الأوراق النقدية التي يتبايع الناس بها اليوم ويشترون ويستلمون بها المكافآت والرواتب ونحوها، نقول: هي ملحقة بالذهب والفضة وتقوم مقامها، فإذا بلغت الأوراق النقدية نصاب الفضة أو نصاب الذهب وجبت الزكاة فيها، ولهذا أصحاب الرواتب والدخولات، نقول: تأمل، عندك مال يحول عليه الحول؟ قال: نعم، نقول: اسأل الصاغة إذا كنت تشك في المال لقلته، كم نصاب الذهب والفضة؟ كم قيمة؟ كم قيمة خمسة وثمانين جرام من الذهب الخالص الذي هو عيار أربعة وعشرين أو كم نصاب الفضة التي وزنها خمسمائة وخمسة وتسعين جرام، فإذا بلغ المال الذي عندك وحال عليه الحول نصاب ذهب أو فضة ففيه زكاة، وبالمثال يتضح المقال، لو أن الذهب الخالص قيمة الجرام منه مائة ريال طبعًا نحن نضرب مثال وإلا هو أعلى، الآن واحد وعشرين في المائة

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩)، وأبو داود (١٥٥٨)، والترمذي (٦٢٦)، والنسائي (٢٤٤٥)، وابن ماجه (١٧٩٣)، وأحمد (١١٠٣٠).

وخمسين ويزيد، فكيف بالذهب الخالص؟ يمكن مائة وسبعين أو مائة وثمانين أو يزيد، لكن لنفرض أنه مائة ريال فقط للجرام، معناته أن النصاب ثمانية آلاف وخمسمائة لأننا نضرب خمسة وثمانين جرام ضرب مائة يساوي ثمانية آلاف وخمسمائة، لكن نأتي للفضة تكون منحطة قيمتها ضعيفة جدًا، فخمسمائة وخمسة وتسعين جرام، يمكن قيمة الجرام ريالين فقط ما يزيد عن ثلاثة، ما يصل ثلاثة هذه السنين، فلو ضربنا ريالين في خمسمائة وخمسة وتسعين سيكون النصاب ألف ومائة وتسعين ريال يزيد أو ينقص قليلًا، ولهذا لو أن مسلمًا عنده ألف ومائتين ريال حال عليها الحول، نقول: عليه الزكاة؛ لأنها تبلغ نصابًا بالفضة ولا تبلغ نصاب بالذهب ونحن نراعي الحق للفقراء، لو قال أنا ما عندي ثمانية آلاف وخمسمائة، نقول: صحيح ما عندك ثمانية آلاف وخمسمائة ولا تجب عليك الزكاة لو أن النقدين مرتبطة بالذهب فقط لكنها مرتبطة بالذهب أو الفضة فأيهما بلغ فتحتاج، لكن إنسان عنده عشرة آلاف أو عشرين أو ثلاثين أو مائة أو أكثر من ذلك، نقول: ما تحتاج تسأل، أنت عندك زكاة بدون سؤال، مثل ما قلنا في الخارج بالأصل الذين عندهم أطنان ما يحتاج يسأل، لكن من مزرعته محدودة وإنتاجه محدود بالكيلوات وبالمئات، نقول: يتأكد ويسأل لأنه قد تجب عليه الزكاة وقد لا تجب.

ذكر المؤلف ﷺ في آخر مسألة مسألة الدين، لكننا سنؤجل الكلام في الدين ونعود إلى مسألة الحلي بشيء من البسط؛ لأن بعض الناس يقول أنتم تذكرون قول واحد وتتركون القول الثاني مع أن عليه فتوى كثير، أشرنا إلى الخلاف لكني أقول مرة ثانية إن الخلاف في الحلي خلاف قديم، وقد ألّف جمع من الفضلاء والفقهاء مؤلفات خاصة ورسائل خاصة في زكاة الحلي وذكروا الأقوال وبسطوها، نحن نقول: إن القول بعدم الزكاة في الحلي هو قول الأئمة الثلاثة، وحجتهم في هذا حديث: «**لَيسَ في الحليِّ زَكاةٌ**»[1] لكن هذا الحديث ضعيف،

(١) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٠٧)، والديلمي في الفردوس (٥٢٠٠) واللفظ لهما، وابن الجوزي في التحقيق (٩٨١) باختلاف يسير، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٩٠٦).

ويستدلون أيضًا بحديث زينب امرأة ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «**يا معشرَ النساءِ تصدَّقْنَ ولو من حلِيِّكنَّ**»[١] [والحديث متفق عليه] قالوا: فلو كانت الصدقة فيه واجبة لما ضُرب به المثل في صدقة التطوع وهذا فهم بعيد، ثم إنهم قاسوا الحلي المعد للاستعمال على الثياب المعدة للاستعمال والسيارات والأواني والمراكب ونحوها، وقالوا: ما دام أنها لم تعد للنماء والتجارة فإنه لا زكاة فيها.

وأما القول الثاني: وهو القول بالوجوب فقد ذكرت آنفًا أنه قول الحنفية ورواية عن الإمام أحمد واختيار جمع من الأئمة، القول الأول جمع أيضًا من الصحابة، كثير من الصحابة والتابعين واختار ابن القيم وقبله شيخه شيخ الإسلام والشيخ محمد بن إبراهيم والشيخ عبدالله بن حميد، لكن القول بوجوب الزكاة أيضًا اختاره جمع من المحققين كما ذكرت آنفًا من قول ابن باز وابن عثيمين، واللجنة الدائمة في زمن الشيخ ابن باز كانت تفتي بوجوب الزكاة فيه وهو الأحوط والأبرأ للذمة.

ذكر المؤلف ﷺ أنه لا زكاة فيه وهو المذهب إذا كان معدًا للاستعمال والعارية لكن لو كان معدًا للبيع والشراء بلا خلاف، وكذلك لو كان معدًا للكراء والأجرة لا خلاف، وسواءً كان هذا الذهب عند رجل أو امرأة، قد يكون رجل يشتري ذهب، يقول: أنا أعيره لنساء قريباتي وضعهم ما يتحمل فأنا أشتري ذهب، ومن كانت عندها مناسبة تستعيره، نقول: يدخل في الخلاف، هذا عند القائلين بأن الذهب المعد الاستعمال والعارية لا زكاة فيه لا يوجبون عليه الزكاة، وأما القول الثاني فلا يفرقون، يقولون كل ذهب حال عليه الحول وبلغ نصابًا ففيه الزكاة.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (١٠٠٠).

ما يباح للرجال من الفضة، ذكر المؤلف الخاتم فقط وحلية السيف الذي يكون في مقبضه، والمنطقة وهي التي تربط في وسط الرجل فيزينونها بالفضة وما احتيج إليه كالأسنان قديمًا، اليوم تطور الطب فأصبحت أسنان من المرمر ونحوها أحسن شكلًا وأعلى قيمةً من الذهب، وكذلك ما احتيج إليه مثل الأطراف، لو احتيج إليه كما جاء في حديث عرفجة بن أسعد أنه قُطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ من حديد فأنتن فأمره النبي ﷺ أن يتخذ من ذهب[1] فلا حرج أن يتخذ لكن اليوم الأعضاء الاصطناعية يمكن يحتاج إليها وتنفذ من غير الذهب.

قال: **(فَأَمَّا الْمُعَدُّ لِلْكِرَاءِ وَالِادِّخَارِ، أَوِ الْمُحَرَّمُ، فَفِيْهِ الزَّكَاةُ)** يعني الذهب المحرم مثل الرجل يقتني خواتم يلبسها، نقول: محرم، والنبي ﷺ حرم ذلك تحريمًا باتًا وألقى خاتمًا من ذهب لبسه رجل، وقال: أيعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيضعها في أصبعه، حتى إنه قيل للرجل بعد أن ذهب ﷺ: خذه وأعطه أهلك، قال: كيف آخذه وقد ألقاه رسول الله ﷺ؟[2]، إذن ما اتخذ الرجل من ذهب محرم من خاتم ذهب أو طوق أو سلسال، نقول: محرم ويأثم وفيه الزكاة، ولا يجوز له أن يقتنيه ولا أن يبقيه على هيئته وهو يُلبس يعني كالخاتم، إما أن يعطيه نساء أو يكسره حتى يبقى ذهبًا فقط، وكذلك المرأة لو اقتنت ذهبًا محرمًا مثل ما لو اتخذت آنية من ذهب أو فضة، فإنه يحرم إبقاؤه على هيئتها، ومثله أيضًا التماثيل، بعض الناس ابتلي بالتماثل هذه المحرمة المجسمة، المحرمة بالإجماع، ومع ذلك لا يزال ناس يمارسونها يأتون بتماثيل على شكل فرس وربما حمام وربما دببة وربما كلاب -نسأل الله أن يكرم المسجد

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٣٢)، والترمذي (١٧٧٠)، والنسائي (٥١٦١)، وأحمد (١٩٠٢٨)، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (٤٢٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٩٠) عن عبدالله بن عباس ﷺ أنه قال: «رَأَى رسول الله ﷺ خَاتَمًا مِن ذَهَبٍ في يَدِ رَجُلٍ، فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ، وَقالَ: يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إلى جَمْرَةٍ مِن نَارٍ فَيَجْعَلُهَا في يَدِهِ، فقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ ما ذَهَبَ رَسولُ اللهِ ﷺ: خُذْ خَاتَمَكَ انْتَفِعْ به، قالَ: لا وَاللَّهِ، لا آخُذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ».

والحاضرين- نقول: هذا محرم، وإن كان من ذهب فهو أشد تحريمًا وفيه الزكاة مع وجوب إتلافه على هيئة، لا يبقيه كما هو، ومن الصور المحرمة بالإجماع ما كان تمثالًا، هذا محرم بالإجماع، وما كان رسمًا باليد، وما كان معلقًا، إذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة أو واحدٌ منها فهذا التصوير المحرم بالإجماع، سورة معلقة أو صورة على شكل تمثال أو صورة مرسومة باليد، هذا لا خلاف بين أهل العلم في تحريمه.

نقف عند قوله باب حكم الدين، ونسأل ربنا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا جميعًا لما يحب يرضى، وأن يأخذ بنواصينا للبر والتقوى، وأن يرزقنا الفقه في الدين والعمل به، إنه قريب مجيب، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ - زَكَاةُ الدَّيْنِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ فحياكم الله وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته في الدرس السابع والأربعون من دروس شرح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﷺ»، انتهينا في الدرس الماضي من زكاة النقدين أي الذهب والفضة، وبقي عندنا مسألة جعلها المؤلف في باب وهي مسألة واحدة.

قال ﷺ:

بَابُ حُكْمِ الدَّيْنِ

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيْءٍ، أَوْ مَالٌ يُمْكِنُ خَلاصُهُ، كَالمَجْحُوْدِ الَّذِيْ لَهُ بِهِ بَيِّنَةٌ، وَالمَغْصُوْبِ الَّذِيْ يَتَمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ، فَعَلَيْهِ زَكَاتُه إِذَا قَبَضَهُ، لِمَا مَضَى، وَإِنْ كَانَ مُتَعَذِّرًا كَالدَّيْنِ عَلَى مُفْلِسٍ، أَوْ جَاحِدٍ، وَلا بَيِّنَةَ لَهُ بِهِ، وَالمَغْصُوْبِ، وَالضَّالِّ الَّذِيْ لا يُرْجَى وُجُوْدُهُ، فَلا زَكَاةَ فِيْهِ، وَحُكْمُ الصَّدَاقِ حُكْمُ الدَّيْنِ، وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَغْرِقُ النِّصَابَ الَّذِيْ مَعَهُ، أَوْ يَنْقُصُهُ، فَلا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيْهِ.

إذن ذكر ﷺ حكم الدين سواءً كان للإنسان أو عليه، وبدأ بحكم الدين الذي للإنسان الذي عنده مال يبلغ النصاب وحال عليه الحول، لكن هذا المال ليس في حوزته ولا قبضته وإنما هو في ذمم الآخرين سواءً كان ثمنًا لمبيع أو قرضًا حسنًا أو نحو ذلك، فذكر ﷺ: (**أَنَّ مَنْ**

كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيْءٍ) يعني على إنسان عنده مال وعنده قدرة مالية وكفاءة يستطيع بها أن يسدد **(أَوْ مَالٌ يُمْكِنُ خَلاصُهُ، كَالمَجْحُوْدِ الَّذِيْ لَهُ بِهِ بَيِّنَةٌ، وَالمَغْصُوْبِ الَّذِيْ يَتَمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ)** وهو بحوزته إذا أراد حرك القضية وأخذ حقه **(فَعَلَيْهِ زَكَاتُه إِذَا قَبَضَهُ، لِمَا مَضَى)** بمعنى أنه يلزمه أن يزكي كأن المال في حسابه أو في جيبه أو في صندوقه، إذا كان الدين على مليء باذل ليس معسرًا ولا جاحدًا، فاعتبره كالمال في حوزتك تزكيه كل سنة في حينها إلا أنه ﷺ قال: **(فَعَلَيْهِ زَكَاتُه إِذَا قَبَضَهُ، لِمَا مَضَى)** والصحيح أنه لا ينتظر حتى يقبض، فإن حاجة الفقراء ناجزة ومن ثم فلا يجوز لهذا الإنسان الذي في ذمم الناس له ديون متى طلبها سددوها إذ ليسوا معسرين ولا جاحدين ولا مماطلين، لا يجوز له أن يؤخر إعطاء الفقراء حقهم من هذا المال حتى يقبضه.

قال ﷺ: **(وَإِنْ كَانَ مُتَعَذِّرًا كَالدَّيْنِ عَلَى مُفْلِسٍ)** دين لكنه على معسر مفلس ما عنده شيء سواءً أخرج صك إفلاس أو إعسار أو لم يخرج لكن ليس عنده شيء **(أَوْ عَلَى جَاحِدٍ)** منكر ولا بينة لصاحب الحق، أعطاه مالًا ولم يقيد ذلك ولم يشهد عليه، ومثل ذلك المال **(المَغْصُوْبِ، وَالضَّالِّ** -الضائع- **الَّذِيْ لا يُرْجَى وُجُوْدُهُ، فَلا زَكَاةَ فِيْهِ)** حتى يقبضه لعام واحد على الصحيح، المؤلف قال: **(فَلا زَكَاةَ فِيْهِ)** والصحيح أن فيه زكاة لكن لعام واحد ولو بقي في ذمة هذا المعسر أو المماطل أو الجاحد أو هذا المال المغصوب أو الضال الذي لا يُرجى وجوده، لو بقي سنون طويلة، متى ظفر به وحصله فإنه يزكيه عن عام واحد، ثم قال: **(إِنَّ حُكْمُ الصَّدَاقِ حُكْمُ الدَّيْنِ)** يعني في وجوب الزكاة إن كان هذا الزوج معسرًا أو واجدًا، مماطلًا أو جاحدًا.

قال ﷺ: **(وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَغْرِقُ النِّصَابَ الَّذِيْ مَعَهُ، أَوْ يَنْقُصُهُ، فَلا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيْهِ)** هذه في الدين الذي يكون على الإنسان نفسه، مثاله: إنسان عنده مليون ريال في رصيده وعليه

دين مليون ريال، يقولون: لا زكاة عليه سواءً كان هذا في الأموال الظاهرة أو الباطنة، ومنهم من قال: تجب عليه الزكاة في الأموال الظاهرة وهي الحبوب والثمار الخارج من الأرض، والبهيمة من بهيمة الأنعام، وأما الأموال الباطنة فلا تجب فيها الزكاة، والقول الثالث في المسألة وهو الصحيح أن الزكاة تجب عليه ولو كان عليه دينًا إلا أن يخرج الديون لأصحابها، يعني نقول لهذا الإنسان: عليك دين الآن، في ذمتك مليون ريال وفي رصيدك مليون، مضى الحول وهذا المال في رصيدك يجب عليك أن تزكيه، إن قال: أنا مدين، نقول: أخرج الدين قبل أن يحول الحول، سدد الديون لأصحابها وأعطي الناس حقوقهم فلا زكاة عليك، أما أن تمسك الدين ثم يحول الحول ثم تقول ليس علي زكاة لأني مدين، فالصحيح أن عليه زكاة سواءً كانت أمواله ظاهرة كمزارع والخارج من الأرض والحبوب والثمار وبهيمة الأنعام أو كانت أموالًا باطنة كالنقدين والعملات الورقية، هذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم، وهو اختيار شيخنا سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ﷺ، هذه خلاصة ما يمكن أن يقال في هذه المسألة، بقي عندنا باب زكاة العروض.

قال ﷺ: **(بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوْضِ)** العروض جمع عَرْض بإسكان الراء، ما يعرض ليباع ويشترى، كل ما يُعد للبيع والشراء فيسمى عروضًا، وأما العَرَض بالفتح فهو متاع الدنيا، قال ﷺ: **(وَلا زَكَاةَ فِيْها حَتَّى يَنْوِيَ بِهَا التِّجَارَةَ، وَهِيَ نِصَابٌ حَوْلًا كَامِلًا، ثُمَّ يُقَوِّمُهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ أَقَلَّ نِصَابٍ مِنَ الذَّهَبِ أَوِ الْفِضَّةِ، أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ قِيْمَتِهَا، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ، ضَمَّهُمَا إِلَى قِيْمَةِ الْعُرُوْضِ فِيْ تَكْمِيْلِ النِّصَابِ، وَإِذَا نَوَى بِعَرْضِ التِّجَارَةِ الْقُنْيَةَ، فَلا زَكَاةَ فِيْهِ، ثُمَّ إِنْ نَوَى بِهِ بَعْدَ ذلِكَ التِّجَارَةَ، اسْتَأْنَفَ لَهُ حَوْلًا)** هذا النوع الأخير من أنواع المال، الأموال الزكوية وهو عروض التجارة وهو أوسعها اليوم، أوسع أموال الزكاة التي تجب فيها الزكاة عروض التجارة، وهي كل ما يعرض ويباع، كل شيء يُعد للبيع والشراء ففيه زكاة، فيقول الفقهاء: كل ما أُعد للتكسب والتجارة، من عقار وحيوان وطعام وشراب وسيارات وأثاث

وغيرها، فكل أصناف المال التي تُعد للبيع والشراء فيها زكاة، بمعنى أنه يقومها كل سنة بما تساوي عند رأس الحول ويخرج ربع العشر مثل زكاة النقدين، في نصابها أي الذهب، وفي المخرج وهو ربع العشر، فيخرج ربع العشر من قيمتها سواءً كانت قيمتها بقدر ثمنها الذي اشتراها به أم أقل أم أكثر، وعلى هذا فيجب على كل أصحاب التجارات كأصحاب البقالات والتموينات والأسواق والمواد الغذائية وقطع الغيارات أن يحصوها إحصاءً دقيقًا شاملًا للصغير والكبير ويخرجوا زكاتها، فإن شق عليهم ذلك فإنهم يحتاطون ويخرجون ما تبرأ به ذممهم، وأما ما أعده المسلم لحاجته من طعام وشراب وفرش ومسكن ومركوب ونحو ذلك فلا زكاة فيه، إذن لا تجب الزكاة فيما أُعد للاستعمال، وأما ما سوى ذلك ففيه الزكاة، وقد دلت النصوص في الكتاب والسنة على وجوب الزكاة في عروض التجارة وأنها من أعظم وأوسع أموال الزكاة، والله جل شأنه يقول: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] فيدخل في ذلك عروض التجارة إذا ملكها بفعله كالبيع والنكاح والخلع ونوى بها التجارة، ويدل على ذلك عموم قول الله جل شأنه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] وعلى هذه الآية بوب البخاري ﷺ: باب صدقة الكسب والتجارة، كما يدل على وجوب الزكاة في عروض التجارة قول الله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿ وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ ﴾ [المعارج]، وقوله سبحانه: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] فأموال التجارة من أعم الأموال وأكثرها وأنفعها للناس فتدخل في هذا العموم، كما يدل على ذلك عموم حديث الفاروق عمر: «**إِنَّما الأعْمالُ بالنِّيّاتِ**»[1]، فمن نوى بهذه السلع التجارة وجبت فيها الزكاة، ومن نوى الاستعمال فلا زكاة فيها، لو اشترى المسلم أرضًا ليبنيها ثم بدا له أن يبيعها ليشتري

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

أرضًا ثانيةً ليبنيها، فعرضها في السوق ثم باعها، فهل فيها زكاة؟ نقول: لا، هو لم يرد تجارة، لم ينوِ بها تجارة وإنما نوى أن يبيع هذه الأرض ويشتري بها أرضًا ثانيةً ليبني عليها دارًا يسكنها، كما يدل على وجوب الزكاة في عروض التجارة باختلاف أنواعها حديث سمرة ﷺ قال: **«كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يأمُرُنا أنْ نُخرِجَ الصَّدقةَ ممَّا نَعُدُّ للبيعِ»**[١] [رواه أبو داود والدارقطني وسكت عنه أبو داود، والمنذر في مختصر السنن وهو تحسين منهم]، كما يدل على ذلك وروده عن الصحابة من غير خلاف بينهم، فقد جاء عن الفاروق عمر ﷺ ما رواه عبد القاري، قال: **«كُنتُ على بَيتِ المالِ زَمَنَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فكانَ إذا خَرَجَ العَطاءُ جَمَعَ أموالَ التُّجَّارِ، ثم حَسَبَها، شَاهِدَها وغائِبَها، ثم أخَذَ الزَّكاةَ»**[٢] [رواه ابن أبي شيبة وابن حزم]، ومن ذلك أيضًا ما رواه أبو عمرو بن حماس عن أبيه قال: **«مرَّ بي عُمرُ بنُ الخطَّابِ فَقال: يا حِماسُ، أدِّ زَكاةَ مالِكَ، فقُلتُ: ما لي مالٌ إلَّا جِعابٌ وأُدْمٌ، فَقال: قوِّمْها قيمةً ثُمَّ أدِّ زَكاتَها»**[٣] [رواه الإمام أحمد والشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق] وكذا ورد عن ابن عمر ﷺ، ثم إن هذه العروض المتخذة للتجارة مال مقصود به التنمية فأشبه الحرث والماشية والذهب والفضة، وإنما أطلنا الكلام في هذا؛ لأن من أهل العلم من المتقدمين أيضًا والمتأخرين من خالف في هذا، لكن خلافه لا يعتد به لأن النصوص واضحة صريحة بينة في وجوب الزكاة في عروض التجارة وهي أكثر أموال الناس اليوم، أما ما يعد للتأجير كالفنادق والأسواق والمعارض والشقق والاستراحات والورش ونحوها فلا زكاة في عينها، وإنما الزكاة في أجرتها متى بلغت نصابًا، وهل تلزم الزكاة فيها بمجرد القبض؟ أو بعد حولان الحول؟ قولان لأهل العلم، جمهورهم على أنه لا تجب الزكاة فيها إلا إذا بلغت

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٦٢)، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (١٥٦٢).

(٢) رواه القاسم بن سلام في الأموال (٨٨٧)، وابن زنجويه في الأموال (١٦٨٦)، وصححه ابن حزم في المحلى (٥/ ٢٣٤).

(٣) أخرجه الألباني وضعف إسناده في إرواء الغليل (٣/ ٣١١).

نصابًا وحال عليها الحول، والقول الثاني وهو اختيار شيخ الإسلام وهو الصحيح والعلم عند الله أنها تجب فيها الزكاة فور قبضها، وهذا الذي يستقيم مع مقصد الشارع من الزكاة التي فيها إحسان ومواساة للفقراء والمساكين وتكون حينئذ كالخارج من الأرض، فأول ما يستلم المسلم الأجرة يزكيها، أما على القول بأنه لا يزكيها حتى يمضي الحول فإن كثيرًا من أموال المؤجرين تذهب بمعنى أنه إذا قبض الأجرة أكلها وصرفها واستهلكها وتوسع في الكماليات وفي السفريات فما يحول الحول إلا وقد استنفذ هذا المال فتذهب مصلحة الفقراء والمساكين، فشيخ الإسلام ﷺ ولم أره لغيره يرى أنها كالخارج من الأرض وأنه بمجرد قبض الأجرة يزكي وإذا زكى عند قبض الأجرة فإنه لا يلزمه غير ذلك، حتى لو كانت الأجرة تقبض أقساطًا، في السنة مرتين أو شهرية، نقول: كلما قبضت أخرج زكاته وتكون حينئذ قد أبرأت ذمتك وأديت ما أوجب الله عليك، ما يكون في يد الصناع من أصحاب الورش مثلًا، عندهم عدد ورافعات والنجارين والحدادين والدهانين وغيرهم، وأصحاب البقالات عندهم الثلاجات والدواليب وهذه الأشياء التي لا يُراد بيعها، نقول: هذه لا تجب فيها الزكاة ولا تقوم إلا أن ينوي البيع جملة فيزكي كل ما عرضه، لكن تاجر يبيع وعنده أرفف وعنده ثلاجات، نقول: فقط قوم السلعة التي تباع وتشترى، وأما ثلاجات العرض وغيرها فلا زكاة فيها، ومثل ذلك الورش، عنده ورش فيها معدات يمكن تسوى مائتين ألف ثلاثمائة ألف، نقول: لا زكاة فيها، وإنما الزكاة في الأجرة التي تحصلها وتدخلها من وراء هذا التأجير، ومثل ذلك ما مثلنا بالفنادق والاستراحات وغيرها، فإنا نقول: الزكاة في ريعها وأجرتها وليس في رقبتها؛ لأنها لم تعد للبيع والشراء.

هل يلزم إخراج الزكاة من العروض نفسها؟ أو هل يجوز إخراج الزكاة من العروض نفسها؟ أو يلزمه أن يخرجها نقدًا؟ يعني الإنسان عنده الآن ملابس تجارته ملابس، هل يجوز أن يخرج من الملابس ما يكسو به الفقراء والمساكين ويحتسبه من الزكاة؟ قولان لأهل العلم،

وإن شئت قل ثلاثة، منهم من يمنعه مطلقًا، ومنهم من يجيزه مطلقًا، ومنهم من توسط وهو الصحيح، فقال: يجوز إذا دعت لذلك حاجة أو مصلحة راجحة، وهو اختيار شيخ الإسلام وهو الصحيح، بمعنى أن عندنا تاجر تقي يخشى الله ويتقهِ ويعلم أن الفقير محتاج لمثل هذه الملابس فيكسوه مثلًا في الشتاء بأكسية يحتاجها وأغطية يستدفئ بها ويحسب هذا بسعر السوق وربما أقل ويحسبه من الزكاة، نقول: لا حرج لكن تاجرٌ، السلعة هذه لم تمشِ عنده، بارت وتأخرت وأصبحت كاسدة وتحايل فأخرجها للفقراء وربما هم لا يحتاجونها، فيضطر الفقير إلى بيعها بأقل من قيمتها، نقول: هذا لا يجوز، إذن يُراعي التاجر مصلحة الفقير لا مصلحته هو، فإن كان الفقير ينتفع من هذه العين سواءً ملبوسات أو مواد غذائية ولا يبيعها بل هو محتاج إليها وحينئذ هو وفر عليه العناء في البحث والشراء والمماكسة، قال: أنا أعطيه بسعر سوقها أو دون وأحتسبه من الزكاة ولا أزيد فيها ولا أعطيه شيئًا من السلع التي كسدت ولم تشترى بل أعطيه يختار ما شاء من ملبوس أو مأكول أو مطعوم أو مشروب، نقول: لا حرج؛ لأنه حينئذ راعى مصلحة الفقير ولم يراعي مصلحته هو، أما من يراعي مصلحته ويرفع الأسعار ويبيع السلع التي كسدت ويصرفها على الفقراء والمساكين بنية الزكاة، فإنا نقول: هذا يطبق عليه قول جمهور أهل العلم أنه لا يجوز، وأن الزكاة متعلقة بالقيمة لا بالعين.

هذه أهم المسائل المتعلقة بزكاة عروض التجارة والدين التي يكثر فيها سؤال الناس، ولعلني ألخص مسألة الدين، أن الإنسان إذا كان عليه دين هو، وعنده مال حال عليه الحول، فالصحيح من قولي أهل العلم وهو اختيار سماحة شيخنا ابن باز أن عليه الزكاة، ما دام أنه بلغ النصاب وحال عليه الحول، حتى لو كان مدينًا سواءً كانت أمواله باطنة أو ظاهرة لا فرق، إذ نقول له: قبل أن يحول الحول أخرج ما في ذمتك للناس، سدد للناس حقوقهم لئلا يضيع هذا المال، لا أخرجت زكاته وربما صاحبه أيضًا ما يخرج زكاته لأنه يقول هذا المال عند معسر ومماطل ومتعطل فأنا ما أزكيه، فيضيع هذا المال لا تزكيه أنت ولا هو، نقول: أعطه

صاحبه ليزكيه، فإن حبسته وحال الحول وهو عندك، فالواجب عليك أن تزكيه، هذا فيما يتعلق بالدين الذي على الإنسان.

أما الدين الذي له، فخلاصته أنه إن كان على مليء، يعني عنده سعة وقدرة مالية وباذل لا يماطل ولا يجحد، بل يقول: متى طلبت حقك وجدته، فنقول: هذا يعتبره صاحبه كالمال الذي في حسابه أو في صندوقه أو في جيبه، يزكيه وجوبًا كل سنة في حينه، وإن أخره وجب عليه أن يزكي بعدد السنين التي تأخر مع الاستغفار عن التأخير؛ لأن التأخير يضر الفقير فالفقير حاجته ناجزة، وأما إذا كان هذا المال الذي في ذمم الاخرين على معسرين فقراء أو على مليء لكنه مماطل أو جاحد وليس عنده بينة يحصل بها حقه، فهذا لا يزكى على الصحيح إلا إذا قُبض عن سنة واحدة فقط.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وأخذ بنواصينا جميعًا للبر والتقوى ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وجعل ما تعلمناه حجة لنا لا حجة علينا إنه قريب مجيب ودود، وبالله التوفيق وصلى وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ - زَكَاةُ الفِطْر]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الثامن والأربعون من شرح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﷺ»، وقد انتهينا من زكاة الأموال، واليوم حديثنا عن زكاة البدن، عن زكاة الفطر، وهذه الزكاة تدرس كثيرًا وتذكر كثيرًا في كل رمضان عبر الدروس والخطب، أسأل ربي ان أن يبلغنا رمضان وأن يعيننا فيه على الصيام والقيام، لكن الفقهاء يذكرونها ضمن كتاب الزكاة لأنها زكاة.

قال ﷺ: **(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ)** الفطر اسم مصدر من أفطر، وهي منسوبة للفطر من رمضان لأنه وقت وجوبها، فإنها تجب بالفطر من رمضان، والفطر من رمضان لا يكون إلا بغروب شمس آخر أيامه، فتعلق الحكم بذلك وسميت كذلك، وأما المُخرج فإن الفقهاء يطلقون عليه فِطرة، وهذه كلمة ليست عربية ولا معربة وإنما هي كلمة مولدة، وهي أعني الفطرة من الخلقة، فكأنهم يشيرون إلى أنها زكاة البدن أو الخلقة.

قال ﷺ:

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، إِذَا مَلَكَ فَضْلًا عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ، لَيْلَةَ الْعِيْدِ وَيَوْمَهُ، وَقَدْرُ الْفِطْرَةِ: صَاعٌ مِنَ الْبُرِّ أَوِ الشَّعِيْرِ، أَوْ دَقِيْقِهِمَا أَوْ سَوِيْقِهِمَا، أَوْ مِنَ التَّمْرِ أَوِ الزَّبِيْبِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ،

أَخْرَجَ مِنْ قُوْتِهِ أَيَّ شَيْءٍ كَانَ، صَاعًا، وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ، لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلْزَمُهُ مُؤْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيْدِ، إِذَا مَلَكَ مَا يُؤَدِّيْ عَنْهُ فَإِنْ كَانَتْ مُؤْنَتُهُ تَلْزَمُ جَمَاعَةً، كَالْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ، وَالْمُعْسِرِ الْقَرِيْبِ لِجَمَاعَةٍ، فَفِطْرُتُهُ عَلَيْهِمْ عَلَى حَسَبِ مُؤْنَتِهِ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ حُرًّا، فَفِطْرَتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى سَيِّدِهِ، وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُ الْفِطْرَةِ يَوْمَ الْعِيْدِ قَبْلَ الصَلاةِ، وَلا يَجُوْزُ تَأْخِيْرُهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيْدِ، وَيَجُوْزُ تَقْدِيْمُهَا عَلَيْهِ بِيَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ، وَيَجُوْزُ أَنْ يُعْطَى الْوَاحِدُ مَا يَلْزَمُ الجَمَاعَةَ، وَالجَمَاعَةُ مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ.

حكم زكاة الفطر، زكاة الفطر فريضة فرضها رسول الله ﷺ، بل قد دل عليها الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله جل شأنه: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ [الأعلى]، وقد جاء عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبدالعزيز ﷺ أنها زكاة الفطر أي المشار إليها في قوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ ، ذكر ذلك عنهما الطبري ﷺ في تفسيره، وأما السنة فحديث ابن عمر المشهور في الصحيحين، وفيه بيان فريضتها وبيان مقدارها وبيان على من تجب، فقد خرَّج الشيخان عن ابن عمر ﷺ أنه قال: «**فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين**»[1] [الحديث متفق عليه]، وإذا فرض رسول الله ﷺ شيئًا فقد فرضه الله، فإن الله جل شأنه قال في محكم تنزيله وآي قيله: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾ ﴾ [النساء]، وقال سبحانه: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا

(١) أخرجه البخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤) عن عبدالله بن عمر ﷺ أنه قال: «فَرَضَ رسولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ مِن رَمَضَانَ علَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ المُسْلِمِينَ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ، أَوْ رَجُلٍ، أَوِ امْرَأَةٍ، صَغِيرٍ، أَوْ كَبِيرٍ صَاعًا مِن تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِن شَعِيرٍ».

﴿١١٥﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وهذا أمر مقرر عند أهل الإسلام، أن ما ثبت في السنة فهو دين، وأن السنة مصدر ثانٍ من مصادر التشريع، لكن ثمة من ضل في هذا سواء السبيل وخرف وهرف وهذى بما لم يأتِ به دين، وهذه فرقة موجودة اليوم تنادي بالعمل بما في القرآن دون ما في السنة، وهؤلاء والله كذبة وقد مرقوا من الدين، فإن من يقول نحن قرآنيون ويقصد بذلك ألا نأخذ إلا بما في الكتاب العزيز، نقول: كذبت، لو أخذت بما في الكتاب فها هي آيات الله تبين وجوب اتباع الرسول، وأن من أطاع الرسول فقد أطاع الله، ومن ثم فمن قال نحن نأخذ بما في القرآن، نقول: يلزمك أن تأخذ بما في السنة فإن النبي ﷺ أوتي القرآن ومثله معه، وهو صلوات ربي وسلامه عليه لا ينطق الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

هل تجب على الحبل الذي في البطن؟ نقول: هذا مستحبٌ إخراجها عنه وليس بواجب، فمن تطوع بإخراجها عن الحمل فلا بأس، قد جاء ذلك عن أمير المؤمنين عثمان ﷺ بسندٍ فيه مقال، أنه كان يخرجها عن الحمل[1]، يلزم المسلم أن يخرجها عن نفسه وعمن تلزمه مؤونته ونفقته، من زوجةٍ وقريبٍ إذا لم يستطيعوا إخراجها عن أنفسهم لكن إن استطاعوا إخراجها عن أنفسهم فالأولى أن يخرجوها عن أنفسهم لأنهم المخاطبون بها أصلًا، ولهذا إذا أخرجت الزوجة أو الولد زكاة الفطر ولو بدون إذن الولي فإنها تجزئ وتبرأ الذمة ولا حرج عليهم ولا تثريب؛ لأنهم هم المخاطبون وقد أدوا ما أوجب الله، لكن الذي جرت عليه عادة الناس أن رب الاسرة يخرج عن أهل البيت كلهم ولو كان فيهم قادر، نقول: هم مخاطبون وهم المكلفون وهو متعلق بذمتهم فإذا أخرجها الولي برئت ذممهم، وإن أخرجها أحدهم فإنه هو الأصل وحينئذ لا يلزمه أن يستأذن، لا يلزمه شرعًا أن يستأذن، لكن لو أن مسلمًا أخرج زكاة

(١) أخرجه القسطلاني وقال عنه أنه منقطع في إرشاد الساري (٣/ ٩١) عن بكر بن عبدالله المزني وقتادة: «أنَّ عُثمانَ ﷺ كان يُعطي صَدَقةَ الفِطرِ عنِ الصَّغيرِ والكَبيرِ، حتى عنِ الحَمْلِ في بَطنِ أُمِّه».

فطرٍ عمن لم تلزمه نفقته، نقول هنا: لا تجزئ إلا إذا استأذن وأذن، يعني أخ قال أنا سأخرج عن أخي وهو في بيت آخر أو في بيت معه لكنه متزوج وعنده أسرة، فقال: أنا ظروفي أحسن وأخرجها عن نفسي وعن أخي، نقول: لا تجزئ إلا إذا علم وأذن.

ولا تلزم زكاة الفطر إلا على من وجد صاعًا من طعام فأكثر أو وجد ما يفضل عن حاجته وقوته يوم العيد، فإن وجد عددًا من الآصع تكفي عنه وعمن تلزمه النفقة أخرج عن الجميع وإلا فإنه يبدأ بنفسه، لو لم يجد إلا صاعًا فاضلًا عن نفقته وقوته يوم عيده، نقول: أخرج عن نفسك، قال: عندي صاعان، نقول: أخرج عن نفسك وزوجك، قال: عندي ثلاثة، نقول: أخرج عن نفسك وزوجك وأمك، قال: عندي أربعة، نقول: نفسك وزوجك وأمك وأبوك، قال: عندي خمسة، نقول: ابدأ بالأولاد، وإذا تساووا ولم يجد ما يكفي الجميع فإنه يقرع بينهم، هذه معاني موجودة ومقررة في الفقه، لكن عامة المسلمين الحمد لله اليوم في يسار وغنى وقدرة مالية فهم يخرجون عن الجميع بدون هذا الترتيب، إن لم يجد إلا بعض صاع فإنه يخرجه؛ لعموم قول الله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦]، وقول النبي ﷺ: **«إذا أمرتُكم بأمرٍ فأتوا مِنْه ما اسْتَطعْتُم»**[1].

ما حكمة هذه الفِطرة؟ حكمتها ظاهرة بينه ففيها طهرة للصائم من اللغو والرفث، وفيها إغناء وإحسان للفقراء وكف لهم عن السؤال يوم العيد فيشاركوا الأغنياء فرحتهم وسرورهم ويكون عيدًا للجميع، كما أن فيها الكرم والجود والمواساة وإظهار شكر نعمة الله تعالى بإتمام الشهر، وما أنعم على العبد من صيام وقيام وفعل ما تيسر من الأعمال الصالحة، ولهذا قال ﷺ كما في حديث ابن عباس ﷺ قال: **«فرض رسولُ اللهِ ﷺ زكاةَ الفطرِ طُهرةً للصائمِ من اللَّغوِ والرفثِ وطعمةً للمساكينِ، من أدَّاها قبلَ الصلاةِ فهي زكاةٌ مَقبولةٌ، ومن أدَّاها بعد الصلاة**

(١) خرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) باختلاف يسير.

فهي صدقةٌ من الصَّدقاتِ»[١] [رواه أبو داود وابن ماجة والدارقطني والحاكم وصححه، وهو على شرط الصحيح]، إذن نقول: هذه حكم مجتمعة وفضل الله واسع، تجتمع هذه الخيرات الحسان وهذه الأجور العظيمة وهذا التكفير والتطهير والإحسان وسد جوعة الجائعين في صاع من طعام.

جنس ما يخرج في زكاة الفطر، أولًا: لابد أن يكون من طعام الآدميين فلا يجزئ طعام البهائم ولا تجزئ من النقود ولا تجزي من الملابس ولا غير ذلك مما يحتاجه الفقراء، إذ حددها ﷺ من طعام للآدميين، وقد كان الشعير في زمنه ﷺ من طعام الآدميين، واليوم في بعض البلدان لا يزال الشعير طعامًا للآدميين، وفي بعض البلدان الشعير يقدم للبهائم علفًا، ومن ثم فإذا كان في بلد لا يطعم الشعير فإنه لا يجزئ، إذا كان الشعير طعام للبهائم فإنه لا يجزئ، قد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر المتقدم قال: «**فرضَ ﷺ زَكاةَ الفطرِ من رمضانَ صاعًا من تمرٍ** -في بعض الطبعات وينسب للصحيحين من بر، والصحيح أنه بالتاء وليس من بر وإنما من تمر- **أو صاعًا مِن شعيرٍ**»[٢]، وكان الشعير يوم ذاك من طعامهم كما قال أبو سعيد رضي الله عنه، قال: «**كُنَّا نُخْرِجُ في عَهْدِ رَسولِ الله ﷺ يَومَ الفِطْرِ صَاعًا مِن طَعَامٍ، وقالَ أبو سَعِيدٍ: وكانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ والزَّبِيبُ والأَقِطُ والتَّمْرُ**»[٣] [رواه البخاري]، إذن لا يجزئ أن يخرجها من طعام البهائم؛ لأنه ﷺ فرضها طعامًا للآدميين لا لبهائمهم، كما أنه لا يجزئ من باب أولى إخراجها من الثياب أو الأواني أو الفرش أو الأمتعة وغير ذلك مما لا يُعد طعامًا؛ لأنه ﷺ فرضها من الطعام فلا يتعدى ما عينه النبي ﷺ، كما أنه لا يجزئ إخراج القيمة على الصحيح وهو مذهب الأئمة الثلاثة، مالك والشافعي وأحمد خلافًا للحنفية؛ لأن إخراجها من النقدين

(١) أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٦٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤) باختلاف يسير.

(٣) أخرجه البخاري (١٥١٠).

خلاف ما أمر به ﷺ، وقد قال صلوات ربي وسلامه عليه: «**مَن عَمِلَ عَمَلًا ليسَ عليه أَمْرُنا فَهو رَدٌّ**»(١)، وفي رواية: «**مَن أحدثَ في أمرِنا هذا ما لَيسَ فيهِ فَهوَ رَدٌّ**»(٢) [الحديث رواه مسلم وأصله في الصحيحين]، ومعنى رد مردود، فمن أخرج النقدين عن زكاة الفطر، نقول: عملك مردود؛ لأنه مخالف لسنة النبي ﷺ، وقد كثر السؤال عن هذا ووجد من يفتي بإخراج النقدين لكنهم محجوجون بسنة النبي ﷺ، فإنه عيّن الطعام فتعين، وبعضهم يقول: إنا نرى الفقراء يسألون ويشحذون ولو أعطيناهم نقدًا لأغنيناهم، نقول: سبحان الله، هؤلاء يسألون مهما أُعطوا وليس سؤالهم عن حاجة، ولهذا يُعطوا من الطعام ما يكفي قبل العيد بيوم أو يومين، ويأتون يوم العيد وفي الطرقات وعند مصليات العيد يسألون ليس لحاجة في الأعم الأغلب أو عنده حاجة لكنه ليس محتاجًا لقوت يومه، على كلٍ نقول: لا يجوز إخراج النقدين؛ لأنه مخالف لفعل النبي ﷺ وأمره ودينه وشرعه، ولأن إخراج القيمة أيضًا مخالف لعمل الصحابة ﷺ حيث كانوا يخرجونها صاعًا من طعام، ولم يوجد في عصرهم من يخرج نقدًا، وقد قال ﷺ: «**عليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشِدِينَ المَهديِّينَ من بَعدي**»(٣) [رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجة والترمذي، وقال: حسن صحيح]، ولأن زكاة الفطر عبادة مفروضة من جنس معين فلا يجزئ إخراجها من غير هذا الجنس المعين، كما أنه لا يجزئ إخراجها في غير الوقت المعين، إذن نقول للمسلم أنت تلتزم بإخراجها في وقت معين فالتزم أيضًا بإخراجها من جنس معين، والذي يدل على أن الطعام مراد، أنه ﷺ قدرها بصاع من أجناس مختلفة وأقيام مختلفة غالبًا، فلو كانت القيمة معتبرة أو مجزية لكان الواجب صاعًا من جنس وما

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧) بنحوه، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧) واللفظ له، ومسلم (١٧١٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٥) مطولًا، والحديث صححه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩٣)، وأيضًا صححه الألباني في صحيح ابن ماجة (٤٠).

يقابله من قيمة من الأجناس الأخرى، إذن حدد أصناف؛ لأن الناس يتفاوتون، ولأن هذه المذكورة في الحديث كلها من أقوات الناس، إن لم يجد مما ورد في الحديث أو كان الناس يقتاتون غيره فإنه يجزي، كالدخن والذرة والأرز، اليوم الأرز عند الناس أكثر حاجة وأكثر أكلًا ويُعد قوتًا فيخرج منه، وإخراج الأرز يقوم مقام هذه وربما كان أنفع للفقراء، ولأن إخراج النقدين الأموال النقدية عن زكاة الفطر يخرجها عن كونها شعيرة ظاهرة بينة يعلمها الصغير والكبير ويرون كيلها وتوزيعها إلى صدقة خفية، والصدقة مفتوحٌ بابها سواءً كانت من زكاة المال أو صدقة التطوع، كل وقت وحين يتصدق بمسلم والله يحب المحسنين، لكننا نقول: هذه زكاة فطر مقدرة من طعام الآدميين، فإن إخراجها صاعًا من طعام يجعلها ظاهرة بين المسلمين معلومة للصغير والكبير يشاهدون كيلها وتوزيعها ويتعارفونها بينهم بخلاف ما إذا كانت ريالات تخرج بين الإنسان وبين الآخذ فإنه لا يطلع عليها أحد، وهذه كلها معاني شرعية، ومثل ذلك يقال في الأضحية، إن الأضحية وذبحها وإراقة دمها وتوزيعها للفقراء أنفع وأقرب للسنة من إخراج أضعاف أضعاف قيمتها.

ما المقدار؟ صاع، ما مقدار الصاع؟ اختلف المتأخرون في تقديره ما بين كيلوين ونصف إلى ثلاثة، والأكثر يرون أنه ثلاثة إلا شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عثيمين قدس الله روحه في الجنان فإنه يرى أن مقدار الصاع كيلوين وأربعين جرامًا لكنه قال من البر الجيد، وهذا يتفاوت من الموزون سواءً كان برًا جيدًا أو وسطًا أو كان أرزًا أو دخنًا أو ذرة، وعلى هذا فمن أخرج ثلاثة كيلوات من أي شيء من أقوات البلد فإنه يجزيه.

وقت وجوب الفطرة كما ذكر المؤلف غروب الشمس ليلة العيد، فمن كان من أهل الوجوب حينذاك وجبت عليه وإلا فلا، وعلى هذا من مات قبل غروب الشمس فلا فطرة عليه ولا يخرجها أهله، وكذلك لو وُلد شخص بعد الغروب ولو بدقائق لم تجب عليه الفطرة،

لكن سبق أنه يُسن إخراجها عن الجنين، وكذلك لو تزوج قبل الغروب بلحظة أو عُقد له قبل الغروب تجب عليه الفِطرة، وإن كان من أهل العلم من يقول إن الفطرة لا تلزم إلا إذا استلم الزوجة، وانتقلت إلى بيت الزوجية لكنا نقول: هي فطرتها سيخرجها هو أو وليها، وإنما كان وقت الوجوب غروب الشمس لأنه الوقت الذي يكون به الفطر كما تقدم، فإنه يقال زكاة الفطر، وأما زمن دفعها فله وقتان: وقت فضيلة، ووقت جواز، وقت الفضيلة: صباح يوم العيد بين صلاة الفجر وصلاة العيد؛ لما في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: **«كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسولِ الله ﷺ يَومَ الفِطْرِ صَاعًا مِن طَعَامٍ»**[1] [رواه البخاري] وفيه أيضًا من حديث ابن عمر: **«أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بزَكَاةِ الفِطْرِ، أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إلى الصَّلَاةِ»**[2] [رواه مسلم وغيره] ولذلك مر بنا في باب صلاة العيدين أن السنة تأخير صلاة العيد يوم الفطر ليتسع الوقت لإخراج الفطرة، عامة الناس اليوم يخرجونها من الليل وربما قبل العيد بيوم أو يومين؛ وذلك توسعة عليهم وخوفًا أن يضيق الوقت لا سيما إن كان الفقراء الذين سيأخذونها خارج الحي وربما ما يتسع الوقت له أن يخرجها بعد صلاة الفجر، لكن إذا كان يعرف فقراء ويتيسر له أن يوصلها إليهم بعد الفجر قبل صلاة العيد فهذا أكمل وأفضل وإلا فإنه يجوز أن يخرجها قبل العيد بيوم أو يومين، وقيل ثلاثة ولكن اليومين أقرب، والدليل جاء باليومين وهو صحيح ثابت، ومن ثم فإنا نقول: من اليوم الثامن والعشرون من رمضان يجوز الإخراج سواءً كان الشهر تامًا أو ناقصًا، إذن وقت الجواز قبل العيد بيوم أو يومين كما في صحيح البخاري عن نافع قال: **«كانَ ابنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ، والكَبِيرِ، حتَّى إنْ كانَ لِيُعْطِي عن بَنِيَّ، وكانَ ابنُ عُمَرَ ﷺ يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الفِطْرِ بيَومٍ أوْ**

(١) أخرجه البخاري (١٥١٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٠٩)، ومسلم (٩٨٦).

يَومَيْنِ»[١]، إذن هذا هو الثابت وأما ثلاثة ففيه كلام، وأما إخراجها من أول الشهر كما هو قول عند الشافعية فهذا قول مرجوح، وكذلك قول الحنفية يخرجها أي وقت من السنة، نقول: هذا أيضًا بعيد عن الصواب، إذن الصواب أنها تخرج قبل العيد بيوم أو يومين، لو أخرجها قبل العيد بثلاثة أيام جاهلًا أو حاسبًا أن هذا مجزئ لا حرج، وأما تأخيرها عن صلاة العيد فإنه لا يجوز، وعلى هذا من أخرها حتى تمت صلاة العيد بلا عذر فإنها لا تقبل منه، بمعنى أنها لا تقع موقعها زكاة فطر، وإنما تكون صدقة من الصدقات لأنه خلاف ما أمر به ﷺ، وقد سبق من حديث ابن عباس ﷺ: **«أن من أدَّاها قبلَ الصلاةِ فهي زكاةٌ مَقبولةٌ، ومن أدَّاها بعد الصلاة فهي صدقةٌ من الصَّدقاتِ»**[٢]، مثل الأضحية، من ذبح قبل الصلاة فهي شاة قدمها لأهله، شاة لحم يأكلها لكن ليست أضحية لابد أن تقع الأضحية عقب الصلاة، عقب الفراغ من صلاة العيد ولو مسجد واحد في البلد صلى يجوز أن يذبح، فكذا هنا الشارع وسع، قبل العيد بيومين أو ثلاثة، ضاق الوقت ما أخرج، نقول: يخرج قبل صلاة العيد وهو أكمل وأفضل إذا اخرها حتى فرغ الناس من صلاة العيد فإن كان غير معذور ما تقع موقعها، وإن كان معذورًا فلعل الله يقبلها منه، وذلك أنه قد يصادفه العيد في مكان ما يجد فيه فقراء مثل أصحاب البر، أحيانًا يتعب يبحث ما يجد، أو ليس عنده القوت أو يأتي خبر العيد مفاجئًا كما حصل قبل سنين، صام الناس ثمانية وعشرين يومًا ثم هل شهر شوال والناس لم يستعدوا من قبل، فارتبك بعضهم وأخرج وبعضهم ما تيسر له أن يخرج فحينئذ نقول لا حرج، ومثله لو وكل آخر يخرجها عنه فنسي هذا الموكل ولم يشعر إلا بعد العيد، نقول: يخرجها ولو بعد العيد وهو معذور في ذلك، والواجب أن تصل زكاة الفطر إلى مستحقها أو وكيله في وقته قبل صلاة العيد، وحينئذ لو نواها المسلم لفقير معين ولم يجده ولم

---

(١) أخرجه البخاري (١٥١١)، مسلم (٩٨٤) باختلاف يسير.

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٦٠٩).

يجد وكيله وقت الإخراج فإنه يدفعها إلى مستحق آخر ولا يؤخرها عن وقتها، وهذه مسألة يقع فيها بعض الناس في جهل، يقول: أنا ناويها لفلان، طيب نويتها لفلان، وجدته؟ أو أن فلان هذا مسافر وقال يا فلان استقبل زكاة الفطر عني من جيرانه أو قرابته لا حرج، لكن ما وجدته ولا وجدت وكيله اصرفها إلى غيره ولا تحبسها عندك وهو لم يوكل.

وأما مكان دفعها فتدفع إلى فقراء المكان الذي هو فيه وقت الإخراج سواءً كان محل إقامته أو كان من بلاد المسلمين لا سيما إذا كان هذا المكان فاضلًا كمكة والمدينة أو كان فقراؤه أشد، فإن كان في بلد ليس فيه من يُدفع إليه كأن يكون في بلاد الكافرين أو كان لا يعرف المستحقين فيه فإنه يوكل من يدفعها عنه في مكان فيه مستحق، وعلى هذا إذا كان الإنسان مغتربًا في بلد وأهله في بلد، نقول: له أن يخرجها عنه وعنهم أو يوكلهم يخرجون عنه وعنهم أو يقول سأخرج عن نفسي وأنتم أخرجوا عن أنفسكم، وهذا كله سائغ جائز لا سيما إذا كان المغترب الفقراء في بلده أشد وأكثر، فإنا نقول: يوكل أهله يخرجون زكاة الفطر عنه وعنهم، والمستحقون لزكاة الفطر هم الفقراء ومن عليهم ديون لا يستطيعون وفاءها فيعطون منها بقدر حاجتهم، وسيأتينا في الباب الذي عقب هذا إخراج الزكاة وبيان أيضًا أهل الزكاة.

ويجوز توزيع الفطرة على أكثر من فقير، كما يجوز دفع عدد من الفطر إلى مسكين واحد؛ لأن النبي ﷺ قدر الواجب ولم يقدر من تُدفع إليه، وعلى هذا فلو جمع أهل بيت من أسر أو جيران زكاة فطرهم في وعاء واحد بعد أن كالوها وصاروا يدفعون منها بلا كيل أجزأ ذلك، لكن ينبغي حينئذ أن يقال للفقير إننا لم نكل ذلك، يعني كل ما أخذته فإن عليك أن تكيله قبل أن تخرجه، يعني يقولون ترى ما ندري المقدار الذي أعطيناك لئلا يغتر بهذا المعطى إليه فيدفعه عن نفسه أو عن أحد من عائلته لكن له أن يكيلها ثم يخرجها؛ لأنه يجوز له إذا ملكها أن

يخرجها عن نفسه وعن أهل بيته، ولا يلزمه أن يشتري فِطرة لأن بعض الناس يتحرج من إخراج زكاة الفطر من القوت الذي عنده في البيت يحسب أنه لابد أن يشتري.

هذه أهم المسائل التي ذكرها المؤلف ﷺ ونحن نمر عليها مرًا سريعًا فإنه ﷺ ذكر أن وجوب الزكاة على كل مسلم إذا ملك فضلًا عن قوته، قالوا: قوته وقوت من يمون من مأكل ومشرب ومسكن وخادم، فكل من يحتاج إليهم لا بد أن يؤمن نفقتهم، فما زاد عن قوت يوم العيد فإنه يلزمه أن يخرج إذا فضل عن قوته وقوت عياله ليلة العيد ويوم العيد، وذكر ﷺ أنها تُخرج من البر أو الشعير أو الدقيق أو السويق، الدقيق يعني المطحون، والسويق المطبوخ المعد، وذلك أن هذا ربما كان أنفع للفقراء لا سيما الطحن، لكن إذا قال قائل: لا إذا طحنت مدتها وتخزينها يقل، فإنا نقول: الأولى إخراجها حب، إخراجها حبًا غير مطحون أولى من إخراجها دقيق لا سيما وفي إخراجها من الدقيق خلاف وكذلك السويق، وأما إخراجها خبزًا فلا يجزئ، يعني لو قال: أريد أن أخبزه وأعطيه للفقراء مرة واحدة، طحنته وعجنته وخبزته، نقول: لا، هذا ما يجزيه؛ لأنه ليس قوت، الخبز لا بد أن يؤكل في وقت وجيز فلا ينتفع منه الفقير مدة أطول، ذكر أنه من تلزمه الفطرة يلزمه أيضًا فطرة من تلزمه مؤونته ليلة العيد.

ذكر أهل العلم أن من صام عنده مسلم رمضان كله وجب عليه أن يفطر عنه وهذا قول، والصحيح أنه لا يلزم لكن هذا من أكمل ما يكون، يعني نزل عندك ضيف، قريب جاء وصام رمضان عندك أخرج عنه وأخبره بذلك، لكن أن يصل للوجوب يحتاج إلى دليل، والصحيح أنه لا دليل على ذلك.

ذكر إذا كانت المؤونة تلزم جماعة كالعبد المشترك والقريب المعسر الذي نفقته على مجموعة، مثل أخ معسر وعنده ثلاثة إخوة كلهم موسرون، نفقته عليهم، نفقة هذا المعسر عليهم، وهذا معنى يغيب عند بعض الناس، تجد محتاج يمكن تحل فيه الزكاة ويعطونه الناس زكاتهم مع أن

إخوته قادرون وموسرون، نقول: يجب عليكم أن تنفقوا عليه من حر مالكم، فلو جاء في زكاة الفطر، من الذي يخرج عنه؟ نقول: لو ما أخرجوا أو تبرع أحد منهم، فإنها واجبة على الجميع أثلاثًا، يعني لو كانوا ثلاثة إخوة والرابع فقير معسر، نقول: صاعه عليكم، صاعه الذي يخرج عنه عليكم، هذه مما ذكر ﷺ في العبد المشترك بين مجموعة وكذلك من تلزمه النفقة وهم جماعة.

[أسئلة الدرس]

سائل يقول: الوالدة عندي -طال عمرك- هل يجوز أن أخرج عنها الزكاة رغم أن راتب الوالد -الله يرحمه- ينزل لها، لكن بعض الأحيان ينزل بعد العيد؟

الجواب: يجوز وهو أكمل وفيه بر إذا أنت قمت به بطوعها، لكن لو قالت: لا يا وليدي أنا بخرج من مالي، هي المكلفة لكن عادة الناس اليوم أنهم يخرجوا عن آبائهم وأمهاتهم ومن في بيوتهم ويفرحون بهذا ويعتبرونه من البر والصلة وهذا جائز، لكن لو قال قائل من المخاطب؟ نقول: المكلف، الوالدة أو الوالد أو الزوجة أو الولد.

سائل يسأل عن خراج زكاة الفطر عن الخادم والعامل في المسجد؟

الجواب: الخادم والعامل في المنزل، نقول: إن كان طعامه على أهل البيت فيلزمهم فطرته، وإن كان اتفاقهم معه على أنه يأخذ راتب وأنه يدبر حاله في الأكل والشرب ويشتري قوته ويطبخ ويأكل من ماله فلا تلزمهم، فإن أخرجوها عنه بطيبة خاطر منه ورضا فلا بأس لكنه لا يلزمهم، أما خادم وعامل منزلي مثل الخادمات في البيوت، فالغالب أنها تأكل من قوت أهل البيت، فيطبخون ويعطونها، نقول: يلزمهم أن يُفَطِّروا عنها ويزكوا عنها، أدوا الزكاة عمن تمونون، هم يمونونها وهم مكلفون بطعامها بشرط أن تكون مسلمة، من أعجب

الاسئلة أن الناس يسألون عن خدم في البيوت غير مسلمين، نقول: زكاة الفطر لأهل الإسلام لأنها تطهرهم وتزكيهم، والكافر ليس محلًا للزكاة ولا للتطهير ولا تنفعه ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٥٤]، فالكافر البعيد ما ينتفع ولا يُخرج عنه، لا يعطى زكاة الفطر ولا تعطى عنه، ولا يجوز أصلًا استقدامه وإبقاؤه في بلاد الإسلام لكن إذا استأجر عامل لعمل، ويقول له: الأجرة إشباعك مثل ما كان الناس أول، نقول: هل هذه نفقة واجبة أو أنها مقابل عمل؟ يقولون: نفقة مقابل عمل فزكاة فطره عليه هو، هذا نادر اليوم، الآن الناس تعمل بأجر محدد ومبلغ لكن قديم مر بالناس زمن من الجوع والحاجة أن الإنسان يشتغل بمليء بطنه فقط.

سائل يقول: هل يجوز إعطاء الخادمة زكاة الفطر، لأنها ممكن تبيعها وتستفيد منها؟

الجواب: إذا كانت تأكل معكم مما تطبخون فما يحتاج تعطيها إلا أن تكون فقيرة وعليها ديون مثل زكاة المال، كثير ما يسأل الناس عن إعطاء الزكاة للعمالة المنزلية من سائق وخدم، نقول: إن كانوا فقراء، بعض الناس يقول: أكيد فقراء، ما الذي أتى بهم؟ نقول: ليس صحيحًا، ليس كلهم فقير تحل فيه الزكاة حتى لو أنه مغترب وجاء هنا هذا أمر، الأمر الثاني أن منهم من هو أحسن من أهل البيت حالًا، فبعض السائقين أو الخدم في البيوت يتقاضى راتب ولنفرض نقول ألف وخمسمائة ريال، هذا الراتب ألف وخمسمائة هذا كله وفر، ما يصرف منه أحيانًا ولا ريالًا واحدًا لا سيما العاملات في البيوت فتأكل مما يأكل أهل البيت ويكسونها ويعطونها هدايا أحيانًا والراتب موفر، ثم الراتب بفارق الصرف في بلدها هي غنية ثرية، هذا المال الذي هو ألف وخمسمائة أنت قليل عندك لأن دخلك أضعافه عشر مرات أو تزيد لكن هو عندها شيء، ولهذا بعض العمالة المنزلية جاءت فقيرة ثم اغتنت وبنت بيت وربما عندها محل استثماري أو مكان تبيع فيه وتشتري، وبعضهم جاء وهو سائق وبنى بيت

واشترى وسيلة نقل يتكسب بها، فالله يغنيهم بهذا العمل ويصيرون أحيانًا أحسن من البيت، أنت الآن لك سنين وأنت تكد ولا بنيت لك دار أحيانًا مستأجر وهم اشتغلوا أربع سنين أو خمس أو ست، ملكوا بيتًا، ففارق الصرف الألف وخمسمائة هذه تشكل عندهم مبالغ كبيرة على اختلاف الجنسيات والعملات لكنهم ليسوا أو ليس كلهم فقير، إنما بعضهم ما جاء هنا إلا وقد تدين، فأصبح المال الذي يحصله جزء منه ينفق على أهله وجزء يسدد الدين، وقد يكون الدين كبيرًا، فهذا يُعطى من الزكاة ما يسدد دينه إذا كان الدين حالًا ولا يستطيع أن يسدده مع نفقته على من يمون في بلده، إذن يفرق بين هؤلاء العمالة والسائقين والخدم، بين مسكين منهم أو فقير عليه ديون ودخله لا يكفي سداد ديونه والنفقة على أهله، وبين واحد ما عليه ديون أو دين يسير شهر شهرين يسدده، ثم الباقي كله وفر يصرف منه على أسرته ربما ربعه أو ثلثه والباقي يوفره ويبني به دار ويحسن وضعه، نقول: الله يرزقه، لكن هل يعطى من الزكاة؟ لا، الآن أصبح بهذا الراتب عنده الكفاف وزيادة، عنده ما يكفيه ويكفي أسرته وزيادة، فخرج عن الفقر والمسكنة إلى الغنى.

سائل يقول: هناك مكاتب يريدون أن يأخذوا الزكاة ولكن لا يريدوا أن يأخذ أرز ولا غيره، يريدون مال، هل يجوز؟

الجواب: إذا كانوا يأخذون الفلوس ويشترون به طعامًا فلا حرج لأنك وكلته، المكتب هذا أو جمعية بر أو إمام مسجد أو إنسان أراد الإحسان، فقال: من يريد أن أشتري له أنا يعطيني المال وأذهب وأشتري ومثله كفارات الإيمان وغيرها من الكفارات، الآن جمعيات البر تستقبل، فيأتي ويقول لهم: كم الكفارة؟ قالوا: الكفارة إطعام عشرة مساكين والمسكين كيلو ونصف يعني خمسة عشر كيلو، فقدروا مثلًا سبعين أو خمسين أو قالوا: مائة وأخذوها واشتروا طعامًا وأعطوا الفقراء، نقول: لا حرج، لأن المؤدَّى أنهم دفعوها طعامًا، فكذلك

زكاة الفطر، لو أن المكتب الفلاني أو جمعية البر أخذت مبلغ واشترت به طعامًا حتى لو قالوا: الصاع مثلًا بعشرين، والصاع يكلف سبعة عشر أو خمسة عشر، وقالوا: هذه الثلاث ريالات الزائدة للفقراء والمساكين ننفقها بطوع الموكل فلا حرج؛ لأنهم يأخذون المبلغ وربما يزيدون فيه قليلًا يكون صدقة مال أو أحيانًا لرواتب وأجرة العاملين في هذه الجمعية ونحوها، فالواجب أن يدفع للفقير طعامًا لا مالًا، كون الوكيل يأخذ المال ويشتري الطعام لا حرج، جمعية البر مثلًا عندنا هنا تأخذ المال وتشتري الطعام، ثم نظموها تنظيمًا أعلى فجعلوها أيضًا بطاقات تعطى للفقير والفقير يذهب لمحلات بيع الأرز، المحلات الكبيرة هذه ويأخذ بموجب البطاقة قدر ما قدرت له الجمعية، ثم عندهم أيضًا فتوى من سنين لسماحة شيخنا الشيخ عبد الله بن جبرين قدس الله روحه في الجنان في أنهم وكلاء عن الفقراء وهذه فائدة عظيمة للجمعيات إذا أخذوا بها، بمعنى أن الجمعية وكيلة عن الفقير؛ لأن الفقير مقيد، عندهم بياناته واسمه وقد وكلهم، فإذا استلموا عنه فإن لهم أن يحفظوها عندهم ويعطونه إياها تدريجًا لو طول السنة، قالوا: أنت أيها الفقير، عندنا لك مثلًا عشرة أكياس أرز، لو أعطوه إياه كلها دفعة ربما غدًا باعها بأبخس الأثمان لكن يعطونه كل شهر مثلًا كيس أو نحوه لا حرج، وهذه فتوى وسع بها سماحة شيخنا الشيخ عبدالله بن جبرين -غفر الله له- للمكاتب وجمعيات البر توسيعًا عظيمًا بأن جعلهم وكلاء، والوكيل يحفظ المال أو الزكاة ويعطيها الفقراء في وقت الحاجة، كان بعضهم يأتي في ليلة العيد فيأخذ أحيانًا عشرين كيس وعشرة أكياس لأنه يأتيهم كمية كبيرة والفقراء المقيدين عندهم دون، فيعطونهم من كيسين ثلاثة إلى عشرة وربما تزيد، فبعضهم يبيعها بأبخس الأثمان، الكيس الذي يُباع بمائتين وخمسين يمكن يباع بمائة أو دون ذلك، هذا لأنه يريد مال ثم بعد شهر وشهرين يأتي يبحث عن الأرز وعمن يعطيه مالًا أو يعطيه طعامًا، فحفظ جمعيات البر لهذا الكم الكبير والمخزون العظيم من

زكاة الفطر وتوزيعه طول السنة على الفقراء المدونين والمسجلين عندهم لا شك أن هذا فيه إحسان.

ونسأل الله أن يجعلنا من عباده المحسنين ومن حزبه المفلحين ومن الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح وأن يجعل ما تعلمناه حجة لنا لا حجة علينا إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك وأكرم وأنعم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ التَّاسِعُ وَالْأَرْبَعُونَ]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ - إخراج الزَّكَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على البشير النذير والسراج المنير نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس التاسع والأربعون من شروح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﷺ»، وقد وصلنا إلى باب إخراج الزكاة بعد أن انتهينا من الأموال الزكوية وزكاة البدن أي زكاة الفطر.

قال ﷺ:

بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

لا يَجُوْزُ تَأْخِيْرُها عَنْ وَقْتِ وُجُوْبِهَا إِذَا أَمْكَنَ إِخْرَاجُهَا، فَإِنْ فَعَلَ فَتَلِفَ المَالُ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكاةُ، وَإِنْ تَلِفَ قَبْلَهُ، سَقَطَتْ، وَيَجُوْزُ تَعْجِيْلُهَا إِذَا كَمُلَ النِّصَابُ، وَلا يَجُوْزُ قَبْلَ ذلِكَ، فَإِنْ عَجَّلَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا، لَمْ يُجْزِئْهُ، وَإِنْ صَارَ عِنْدَ الْوُجُوْبِ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا، فَمَاتَ أَوِ اسْتَغْنَى أَوِ ارْتَدَّ أَجْزَأَتْ عَنهُ، وَإِنْ تَلِفَ المَالُ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الآخِذِ، وَلا تُنْقَلُ الصَّدَقَةُ إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ إليه الصَّلاةُ إِلاَّ أَنْ لا يَجِدَ مَنْ يَأْخُذُهَا فِيْ بَلَدِهَا.

هذه هم المسائل وأبرزها في هذا الباب، وقد اقتصر ﷺ على النذر اليسير، فذكر أولًا أنه لا يجوز للمسلم أن يؤخر الزكاة عن وقت وجوبها إذا أمكن إخراجها، إذ الأصل في الزكاة أنها على الفور كسائر الواجبات الشرعية، فإن الأوامر إذا جُردت عن القرائن أفادت الوجوب وأفادت الفور، والله جل شأنه وتقدس اسمه أمر بإخراج الزكاة وأمر بإيتاء الزكاة، وقال جل

شأنه: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، فالأمر بإيتاء الزكاة أمر بأدائها فورًا؛ ولأن حاجة المسكين والفقير ناجزة، فإن لم يمكن إخراجها فورًا لعذر شرعي كألا يجد الفقير المحتاج في بلده أو يتربص بها فقيرًا قريبًا أو فقيرًا أشد حاجة أو جارًا محتاجًا أو نحو ذلك، فإن التأجيل والتأخير يجوز لكن بشرط أن تكون المدة يسيرة، وأما أن يؤخرها بالشهر والشهران وربما السنة والسنتان، فهذا لا يجوز وسنعود لهذا بشيء من التفصيل.

قال ﷺ: (**فَإِنْ فَعَلَ** -بأن أخرها عن وقت وجوبها- **فَتَلِفَ الْمَالُ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكَاةُ**) لأنها تعلقت بذمته وهو لا يجوز له التأخير أصلًا لكنه أخر فتلف المال أو أخر فمات، وهذا من محاذير تأخير الزكاة، أن تجب وتتعلق بالذمة ثم يُسَوِّف ويفرط ثم يفجأه الموت أو الفقر أو الحاجة والعوز أو تلف المال فيندم ولات ساعة مندم، حتى هذا الذي تعلقت الزكاة بذمته قد يكون ورثته لا يهتمون بهذا الجانب ولا يسألون، هل زكى قبل أن يموت؟ وهل أخرج زكاته أو لم يخرجها؟ فيكون حبيس قبره ومسائلًا عن هذه الزكاة التي تعلقت بذمته ولم يخرجها، قال: (**وَإِنْ تَلِفَ قَبْلَهُ، سَقَطَتْ**) لو أن المال تلف قبل حولان الحول وتعلقه بالذمة فإنها تسقط.

قال ﷺ: (**وَيَجُوْزُ تَعْجِيْلُهَا إِذَا كَمُلَ النِّصَابُ**) تعجيل الزكاة قبل الحول جائز إلى سنتين، يعني يجوز أن يعجل المسلم زكاته ويقدمها قبل حلولها بسنة أو سنتين وهذا هو الصحيح، وقال بعض أهل العلم: لا يجوز تعجيلها مطلقًا، وبعضهم قال: يجوز تعجيلها شهرًا فقط، وسيأتي تفصيل هذا، نحن نمر على عبارة المؤلف ثم نعود إلى التفصيل.

قال ﷺ: (**وَلا يَجُوْزُ قَبْلَ ذلِكَ**) يعني إذا لم يكمل النصاب، يعني إنسان عنده نصاب كمائة ألف ريال، زكاتها ألفين وخمسمائة ريال، ربع العشر، واحد من كل أربعين، فقال: أنا أُعجل زكاتي، فأخرج زكاة هذا العام وعام آتي أو عامين آتيين، نقول: لا حرج؛ لأن عندك نصاب، وقد تعلقت الزكاة بذمتك عن هذا العام الذي انتهى ولك أن تعجلها لمصلحة، كأن يأتيه

شاب محتاج للزواج وربما قريب، ويقول والله زكاتي أخرجتها لكن يمكن أني أعطيك من زكاة العام القادم، نقول: لا حرج، ولهذا الموفق المسدد الذي عنده زكاة، ما يمكن أن تأتي نهاية الحول وهو يقول والله أنا ما لقيت فقير محتاج، نقول: أصلًا أنت تستطيع أن تخرج وتقيد، تخرج وتقيد ثم إذا انتهت السنة تنظر في ماذا أخرجت طول العام، فتقول: والله أنا لما أحصيت وجدت أني اخرجت كذا، مثلًا عشرة آلاف ريال، إذا كان عنده أربعمائة ألف فزكاتها عشرة آلاف، وجد أنه أخرج تسعة آلاف مثلًا، يقول الحمد لله لم يبقى من الزكاة إلا ألف، وربما وجد أنه أخرج خمسة عشر ألفًا، وهو لا يجب عليه إلا عشرة، فيقول: الخمسة مقدمًا للعام القابل.

قال ﷺ: **(فَإِنْ عَجَّلَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا، لَمْ يُجْزِئْهُ، وَإِنْ صَارَ عِنْدَ الْوُجُوْبِ مِنْ أَهْلِهَا)** لو أنه أعطى غير فقير، أعطى غني أو قوي مكتسب يستطيع أن يعمل ويتكسب لكنه أعطاه من الزكاة قبل حلول الحول ووجوب الزكاة، ثم صار هذا الذي أخذها وهو غني فقيرًا عند مضي الحول، نقول: لا يجزيه لأنك أصلًا عند دفعها، دفعتها لمن لا يجوز الدفع إليه، فالعبرة بوقت الدفع لا بوقت الاستحقاق، إذن نقول: لو أن مسلمًا أخرج الزكاة قبل حولان الحول وأعطاها لغني وصار هذا الغني من الفقراء عند مضي الحول، فإنا نقول: لا تجزئ، وإن دفعها إلى مستحقيها يعني عجلها فمات قبل حولان الحول، يعني زكاته في رمضان وجاءه هذا المسكين في رجب فأعطاه زكاته، قدمها، ومات هذا المسكين قبل رمضان، قبل أن يحول الحول، نقول: لا حرج، قد أخرج زكاته وعجلها في وقت يجوز له التعجيل فلا حرج، أو استغنى، هذا الفقير الذي كان في رجب تحل فيه الزكاة -ما شاء الله- ورث في شعبان ملايين فاصبح هو غني عليه زكاة، ثم جاء يسأل قال: أنا عجلت الزكاة وأعطيته في رجب وهو فقير مدقع، واليوم صار أغنى مني، نقول: لا حرج، أنت دفعتها له في حال يجوز الدفع فيه.

قال ﷺ: (**وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا، فَمَاتَ أَوِ اسْتَغْنَى أَوِ ارْتَدَّ**-نسأل الله السلامة- **أَجْزَأَتْ عنه**؛ -لأنه وقت الدفع كان من أهل الزكاة-، **وَإِنْ تَلِفَ المَالُ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الآخِذِ**) دفع الزكاة مائة ألف معجلة، زكاته في رمضان ودفعها من رجب، ثم إنه في شعبان جاءه جائحة أتلفت ماله، احترق متجره وضاع ماله كله، وأصبح ممن تحل فيه الزكاة، فإنا نقول: برأت ذمته ولا يرجع إلى الآخذ، لا يقول أنا أعطيتك قبل أن يحول الحول، ولما حال الحول صرت من أهل الزكاة.

قال ﷺ: (**وَلا تُنْقَلُ الصَّدَقَةُ إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ إليه الصَّلاةُ**) يعني لا ينقلها من البلد الذي هو فيه المال إلى بلد سفر (**إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ إليه الصَّلاةُ** -إلى بلد سفر- **إِلاَّ أَنْ لا يَجِدَ مَنْ يَأْخُذُهَا فِيْ بَلَدِهَا**) هذا أيضًا مما اختلف فيه أهل العلم خلافًا كبيرًا، والصحيح أنه يجوز نقل الزكاة من البلد الذي المال فيه إلى بلد آخر إذا دعت الحاجة أو المصلحة لذلك، كأن يكون الفقير المحتاج قريبًا له يسكن في بلد آخر، نقول: هذه حاجة ومصلحة، والصدقة على القريب صدقة وصلة، أو يكون أشد حاجة، أو نحو ذلك من الأعذار الشرعية، هذا جملة ما ذكر المؤلف.

نعود إلى بعض المسائل التي ربما اختصر الكلام فيها، فأولًا نقول: إنه يجب على المسلم إخراج زكاة على الفور مع إمكانه، قالوا: كالنذر المطلق، لو أنه نذر وقال: لله عليَّ أن أصلي ركعتين ولم يعين وقتًا فإنه يجب عليه أن يصلي فورًا، وكالكفارة فإنها تقتضي الفورية، وكما لو طالب بها الساعي، لو أن الساعي الذي يجبي الزكاة جاء يطالب بها، فإنه يجب دفعها إليه فورًا بلا خلاف بين أهل العلم؛ ولأن حاجة الفقير ناجزة، والتأخير يخل بالمقصود، وربما أدى إلى الفوات إما بإفلاسٍ أو موت ونحو ذلك؛ ولأن إخراج الزكاة إذا حال الحول أسرع في إبراء الذمة وأرضى للرب وأمحى للذنب إلا لضرورة كخوف، خوف ماذا؟ قالوا: يمكن هذا المسلم يخرج الزكاة إذا حال الحول ثم بعد أسبوع أو أسبوعين يأتيه الساعي، يقول: هات

الزكاة، يقول: أنا أخرجتها، فما يصدقه؟ ولهذا نقول: إذا كان يخشى أن الساعي يأتي، يقول: الآن أنا زكاتي حالّه وموجودة معي لكني أخشى اليوم أخرجها وغدًا يأتيني الساعي، هذا يصدق على أصحاب المحلات التجارية ونحوهم ممن تُجمع منهم الزكاة عبر مصلحة الزكاة والدخل ونحوه، فيقول: أنا أعرف فقراء ولو أخرجتها الحمد لله أعرفهم وقد حال الحول لكني قد أخرجها اليوم وغدًا يأتوني ويطالبون بالزكاة مرة ثانية، فنقول حينئذ: هذا سبب يقتضي أن يؤخرها، قالوا: أو يخاف على نفسه أو ماله، إنسان عنده مال ويخشى لو نقله ليبحث عن الفقراء والمساكين ويسلمها لهم مباشرة أن يسطو عليهم ظالم معتد سارق قاطع طريق، فيقول: أنا والله ما آمن على نفسي ولا على مالي، الحول تم اليوم لكني ما آمن أن أذهب بها وأفرقها على المساكين فيؤخرها حتى يأمن، نقول: لا حرج، وكذلك لو كان التأخير لأشد حاجة أو لقريب أو لجار أو لتعذر إخراجها من المال لغيبة المحتاج ونحوه، فإن هذه الأعذار تبيح التأخير.

من المسائل التي ذكرها الفقهاء في باب إخراج الزكاة، حكم منع الزكاة، قالوا: إن مانع الزكاة لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون منعه جحدًا لوجوبها -نسأل الله السلامة والعافية- يقول: هذه ضريبة وهذه ليست زكاة وليست من دين الله في شيء، نقول: هذا كافر؛ لأنه مكذب لله ورسوله وإجماع المسلمين، فتؤخذ منه ويقتل كافرًا مرتدًا؛ لحديث ابن عمر في الصحيحين: **«أُمِرتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشهَدوا أنْ لا إلهَ إلَّا الله، وَأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ الله، وَيُقيموا الصَّلاةَ، وَيُؤتُوا الزَّكاةَ»**[1] [الحديث متفقٌ عليه] حتى لو أداها، لو قال: أنا أؤدي الزكاة لكن هذه ضريبة ليست زكاة، نقول: سبحان الله، أنت الآن تجحد أن الزكاة فريضة وركن من أركان الإسلام،

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

ترى تمرق من الدين، مثل الذي يصلي، يقول: أنا أصلي لأنها عادة، ومثل الذي يحج ويقول أنا أحج لأنها من عادات قومي فعلها الآباء والأجداد، نقول: هذا كفرٌ مخرج من الملة، فيبين له إن كان جاهلًا ويعرف، قد يكون أسلم حديثًا فهو ما يدري ما الزكاة الواجبة، لكن مسلم نشأ في بلاد المسلمين ويسمع كلام الله يُتلى ومع ذلك يصر ولا يقبل التعليم، تُكشف له الشبهة وتُزال ويُعلم حدود ما أنزل الله فيصر، نقول: هذا كافرٌ، فتؤخذ منه الزكاة ويُقتل مرتدًا، نسأل الله السلامة والعافية.

الحالة الثانية: أن يكون امتناعه ومنعه للزكاة بخلًا، وهذا حال كثير ممن يبخلون اليوم بالزكاة، إما ما يخرجونها -نسأل الله السلامة والعافية- بالكلية أو يخرجوا جزءًا ويمنعوا جزءًا، أو يخرجها أيضًا في غير مخرجها كأن يخرجها في الدعاية لمؤسسته أو شركته أو يعطيها من لا يحتاج إليها وليس من أهلها وكأنها شرة يصرفها كل سنة على من يعرفه ويوزعها على قرابته وبعض من يطلبه وليس منها، فنقول: هذا فاسق عاصي مرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب وتؤخذ منه قهرًا لكنه لا يكفر، وقد اختلف أهل العلم هل يؤخذ شطر ماله تعزيرًا أو لا يؤخذ؟ والصحيح أنه لا يؤخذ شطر ماله، وإنما تؤخذ الزكاة مع تعزيره، وقد يعزره ولي الأمر بأخذ مال أكثر من الزكاة لكن الصحيح أنه لا يؤخذ شطر ماله؛ لعموم قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [البقرة: ١٨٨]، فنحن نقول هذا ظلم نفسه وبخل بالزكاة فتؤخذ منه قهرًا، في حديث أبي بكرة عند الشيخين البخاري ومسلم: **«إِنَّ دِمَاءَكُمْ وأَمْوَالَكُمْ وأَعْرَاضَكُمْ عليْكُم حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَومِكُمْ هذا، في بَلَدِكُمْ هذا، في شَهْرِكُمْ هذا»**[1]، ولم ينقل عن الصحابة أخذ زيادة على الزكاة ممن منعها، لكن جاء في الحديث وهذا الذي جعل بعض أهل العلم يقول أنه يؤخذ شطر ماله، جاء في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعًا:

(١) أخرجه البخاري (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩).

«ومَن أعطاها -أي الزكاة- **مُؤتَجِرًا فله أجرُها ، ومَن منَعها فإنَّا آخِذوها وشطرَ مالِه عَزْمَةً مِن عَزَماتِ ربِّنا»**[1] [رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم] لكن الجمهور يقولون النصوص المحكمة البينة في عدم أخذ مال المسلم إلا بحق تنفي ذلك، وقالوا: إن هذا الحديث لم يثبت وعلى فرض ثبوته فهو منسوخ، وقال بعضهم: إن قوله: **«وشَطرَ مَالِه»** يعني وشُطِر ماله، ومعناه جعل ماله شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أي الشطرين أراد، وعلى كلٍ فيكفي أنه يؤخذ ماله قهرًا ويعزر إن علم تحريم ذلك، ويقاتل إن احتيج إلى قتاله ولا يكفر؛ لأن النبي ﷺ أخبر أنه: **«ما مِن صاحِبِ كَنْزٍ لا يُؤَدِّي زَكاتَهُ، إلَّا أُحْمِيَ عليه في نارِ جَهَنَّمَ، فيُجْعَلُ صَفائِحَ فيُكْوَى بها جَنْباهُ، وجَبِينُهُ حتَّى يَحْكُمَ اللهُ بيْنَ عِبادِهِ، في يَومٍ كانَ مِقْدارُهُ خَمْسِينَ ألْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، إمَّا إلى الجَنَّةِ، وإمَّا إلى النَّارِ»**[2] [رواه الإمام مسلم] فدل على أنه لا يكفر، ما دام أنه لم يجحد فرضيتها، نقول: هو فاسق، عاصي، مرتكب كبيرة، تؤخذ منه قهرًا، يعذر، يقاتل إن احتاج إلى قتالٍ حتى تؤخذ منه، لكنه لا يكفر ولو كفر لم يكن له سبيل إلى الجنة.

من المسائل التي مرت بنا، وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون وهذا واضح بين، من المسائل في إخراج الزكاة أنه لا يجوز إخراج الزكاة إلا بنية من المكلف، أما الصبي والمجنون فإن الزكاة تجب في مالهما وينويها وليهما، أما المكلف فلابد أن ينوي؛ لعموم قوله ﷺ: **«إنَّما الأعْمالُ بالنِّيّاتِ، وإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى»**[3]، والأولى أن يقرن النية بالدفع، فيكون ينوي عند دفعها وله تقديم النية على الدفع بزمن يسير كالصلاة، وينوي حينئذ الزكاة الواجبة أو الصدقة الواجبة ونحو ذلك، وإذا أُخذت منه قهرًا فإنها تجزئ في الظاهر، بمعنى أننا لا نطالبه

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (٢٤٤٤)، وأحمد (٢٠٠١٦) باختلاف يسير، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٥٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (٩٨٧) مطولًا.

(٣) أخرجه البخاري (١).

بها مرةً ثانيةً ولكنه في الباطن لا تجزئ؛ لعدم النية فلا يثاب عليها، يعني الذي بخل وأخذها ولي الأمر منه، نقول: ترى فقط أنت تجزئ منك في الظاهر، يعني ما نطالبك ثانية لكن عند الله لا تنفعك ولا تجزيك ما دام أنك لم تخرجها بطيبة نفس وإنما أُخذت منك قهرًا ولم تنوي ولم تتب وتستغفر وتندم وتخرجها طيبة نفسك، إذا تعذر الوصول إلى مالك الزكاة لأنه غائب غيبةً ما يُعلم متى يرجع أو محبوس فأخذها الإمام أو نائبه أجزأت في الظاهر والباطن؛ لأن هذا لم يمتنع لكنا ما وجدناه، إنسان عنده أموال عظيمة لكنه مختفي ما ندري أين هو، أو محبوس ولم يستطع هو أن يخرج فيفرق زكاته، فإذا أخذت الزكاة من ماله أجزأته ظاهرًا وباطنًا مع أنه يثاب إذ لم يمتنع.

ما الأفضل في إخراج الزكاة؟ أن يفرقها المسلم بنفسه أو يوكل؟ الأفضل قالوا أن يفرقها بنفسه ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها وهذه فائدة عظيمة، الوجه الثاني: أنه ينال أجر تفريقها والتعب الذي يصيبه؛ لأن تفريق الزكاة والبحث عن المحاويج عبادة، الثالث من الوجوه التي تدل على استحباب تفريق المسلم الزكاة بنفسه أنه يدفع عن نفسه المذمة إن كان غنيًا مشهورًا ولا يعرف الناس له وكلاء، فإنه ربما تكلموا في عرضه وقالوا فلان بخيل وما شفنا منه شيء وهو يوكل ولا يعرفوا وكيله، لكن التجار الكبار الذين لهم مؤسسات وموظفين يفرقون زكاتها هؤلاء يقومون بالواجب عليهم ولا يستطيعون بأنفسهم أن يفرقوا زكواتهم لكثرتها، لكن إنسان عنده زكاة ولا يُعرف له وكيل، نقول: إذا فرقها بنفسه، أولًا: علم وتيقن وصولها إلى مستحقها، ثانيًا: أنه يؤجر على الجهد الذي يقوم به في البحث عن الفقراء والمحاويج وتفريج كربهم، ثالثًا: أنه يدفع عن نفسه ظن الناس، إذا جاء الساعي ودفعها إليه برأت ذمته، وهل يُسن إظهارها أو إخفاؤها؟ نقول: يُسن إظهارها لا سيما الزكاة الواجبة؛ لتنتفي عنه التهمة ويدخل في عموم قول الله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وهذا محمولٌ على صدقة

التطوع أي الإخفاء، أما الزكاة الواجبة يظهرها، وبعض أهل العلم قالوا الأقرب أن يخفيها إلا لمصلحة، ومن المصالح التي يكون في إظهار الصدقة، أن يُقتدى به أو ينفي التهمة ونحو ذلك عنه.

الأفضل إخراج زكاة كل مال في فقراء بلده، وهذا بلا خلاف بين أهل العلم لكن نقلها لبلد قريب دون مسافة القصر هذا أيضًا يجوز كما عبر المؤلف لأنه في حكم البلد الواحد، لكن نقلها إلى بلد تقصر بينه وبين البلد الصلاة هذا فيه خلاف بين أهل العلم على أقوال: فمن أهل العلم من كره نقلها إلا لقرابة أو محاويج أو قوم هم أمس حاجة من أهل البلدة وهذا مذهب الحنفية، وقال الإمام مالك: لا يجوز نقلها إلا أن يقع بأهل بلد حاجة فينقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد، وعند الشافعية لا يجوز ولا يجزئ نقلها، والحنابلة صريح مذهبهم أنه لا يجوز النقل لبلد تقصر فيه الصلاة، من قال بعدم النقل وهم الجمهور احتجوا بأدلة كثيرة، منها قول النبي ﷺ لمعاذ في الزكاة: «**تُؤْخَذُ مِن أَغْنِيَائِهِمْ وتُرَدُّ على فُقَرَائِهِمْ**»(١)، قالوا: هذا في فقراء البلد وأغنياء البلد، تؤخذ من أغنياء البلد فترد على فقرائهم، والحديث متفق عليه، وحديث أبي جحيفة قال: «**قَدِمَ علينا مُصَدِّقُ النبيِّ ﷺ** -أي الساعي- **فأخذ الصدقةَ من أغنيائِنا فجعلها في فقرائِنا وكنتُ غلامًا يتيمًا فأعطاني منها قَلُوصًا**»(٢) [رواه الترمذي وحسنه] وهذا مثل حديث معاذ، وقال عمر رضي الله عنه في وصيته للخليفة بعده: «**وأُوصِيهِ بالأَعْرَابِ خَيْرًا؛ فإنَّهُمْ أَصْلُ العَرَبِ، ومَادَّةُ الإسْلَامِ؛ أَنْ يُؤْخَذَ مِن حَوَاشِي أَمْوَالِهِمْ، ويُرَدَّ على فُقَرَائِهِمْ**»(٣) [رواه أبو عبيد في الأموال]، وكذلك قول عمر لما سُئل عما يؤخذ من صدقات الأعراب: «**والله لأردن عليهم الصدقة حتى تروح على أحدهم مائة ناقة**» [رواه ابن أبي شيبة]، وجاء عن عمران بن

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٦٤٩) وحسنه، ولكن ضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (٦٤٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٠٠).

حصين ﷺ: «**إنَّهُ وُلِيَّ عاملًا علَى الصَّدقةِ مِن قِبلِ زيادِ بنِ أبيهِ أو بعضِ الأُمراءِ في عهدِ بَني أُمَيَّةَ، فلمَّا رجعَ قالَ لهُ: أينَ المالُ قالَ: وللمالِ أرسَلتَني؟ أخذْنا مِن حَيثُ كنَّا نأخذُهُ علَى عهدِ رسولِ اللهِ وَوضعْناهُ حَيثُ كنَّا نضعُهُ**»[(١)] [رواه أبو داود وابن ماجة] يعني أخذناه من أغنياء البلد ودفعناه إلى فقرائهم، ولأن المقصود بالزكاة إغناء الفقراء بها، فإذا نُقلت أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين، أما الذين يرون الجواز لا سيما عند الحاجة فإنهم أيضًا يستدلون بأدلة منها: قول الله جل شأنه: ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠]، قالوا: عمومه يشمل فقراء المسلمين ومساكين المسلمين في كل مكان، ويستدلون أيضًا بحديث قبيصة بن مخارق الهلالي ﷺ، وفيه قول النبي ﷺ لقبيصة: «**أقِم يا قَبيصةُ حتَّى تأتيَنا الصَّدقةُ فنَأْمرَ لَكَ بِها**»[(٢)] [رواه الإمام مسلم]، وقد كانت تؤتى بالصدقات والزكوات إلى النبي ﷺ من الأمصار، وكذلك قول معاذ ﷺ لأهل اليمن: «**ائْتُوني بخَميسٍ أو لَبيسٍ آخُذْه مِنكم مَكانَ الصَّدَقةِ، وإنَّه أَهوَنُ عليكم، وخَيْرٌ للمُهاجِرينَ بالمَدينةِ**»[(٣)] [رواه البخاري معلقًا والبيهقي وفيه انقطاع]، وكذلك حديث عبدالله بن هلال الثقفي قال: «**جاءَ رجُلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، فقالَ: كِدتُ أُقتَلُ بعدَكَ في عنَاقٍ، أو شاةٍ منَ الصَّدَقةِ، فقالَ: لولا أنَّها تعطَى فقراءَ المُهاجرينَ، ما أخذتُها**»[(٤)] [رواه النسائي]، وكذلك جاء في حديث عدي بن حاتم: «**أنه حمل صدقات قومه بعثوا للنبي ﷺ إلى أبي بكر أيام الردة**» [رواه أبو عبيد في الأموال]، وقول عمر لابن أبي ذياب وقد بعثه عام الرمادة بعد المجاعة: «**اعقل عَلَيْهِم عِقالين**، -العقال صدقة العام- **فاقسمْ فيهم**

(١) أخرجه أبو داود (١٦٢٥)، وابن ماجة (١٨١٢)، وحسنه الألباني في تخريج مشكلة الفقر (٩٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٤٤).

(٣) أخرجه البيهقي في الخلافيات (٣٢٢٤) وقال: هذا مرسل؛ طاووس لم يدرك معاذًا.

(٤) أخرجه النسائي (٢٤٦٦) واللفظ له، والبخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٢٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٠٨)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف النسائي (٢٤٦٥).

عِقالًا وائتني بِالْآخرِ»، هذه نصوص عامة تدل على جواز النقل إذا دعت الحاجة وهذا هو الصحيح، لكن إذا لم تدعو الحاجة، نقول: ينبغي للمسلم أن يخرج من خلاف أهل العلم وهو خلافٌ معتبر ولا يخرج الزكاة من بلده؛ فإن الفقراء في البلد يترقبون هذا المال وينظرون إليه وينتظرون ساعة زكاة هذا الغني ويتلهفون إليها ويترقبونها، فلا ينبغي أن ينقل وفي فقراء ولم تدعو الحاجة إلى ذلك، لو نقلها إلى مسافة قصر، قالوا: تجزئ لأنه دفع الحق إلى مستحقه فتبرأ ذمته، ويأثم عند القائمين بعدم النقل إلا ألا يكون له في البلد فقراء فهذا باتفاق الجميع، هذه أهم المسائل.

تعجيل الزكاة، ذكر المؤلف ﷺ أنه يجوز تعجيلها، والحنابلة يرون ذلك لحولين فأقل، ويستدلون بما جاء في الحديث: **«أن النبي ﷺ تَعَجَّلَ مِنَ الْعَبَّاسِ صدقةَ سنتينِ»**[(١)] [رواه أبو عبيد في الأموال]، وفي رواية لمسلم: **«فهِيَ عليَّ ومِثلُها»**[(٢)]، وإنما يجوز ذلك إذا كَمُل النصاب كما تقدم، وتعجيل الزكاة لمصلحة أمر مشروع وهو أولى من الاعتذار، فإن بعض الأغنياء اليوم يوزع زكاته في رمضان ثم يأتيه محاويج وربما فقراء وربما شباب من قبيلته أو عائلته تحل فيهم الزكاة يريدون الزواج، فيقول: والله ما عندي شيء، نقول: إذا عندك قدرة إنك تعطي الزكاة مقدمة عن سنة أو سنتين للحاجة فلا حرج وفيه تفريج كربة، وهذه الزكاة واجبة متعلقة بذمتك بعد سنة أو سنتين، فإذا عجلتها برأت ذمتك ونفعت هذا القريب المحتاج.

أسأل ربي بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضى، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٢٤) عن علي بن أبي طالب ﷺ: «أنَّ العبَّاسَ سألَ النَّبيَّ ﷺ في تَعجيلِ صدقتِهِ قبلَ أن تَحلَّ، فرخَّصَ لَهُ في ذلِكَ، قالَ مرَّةً: فأذنَ لَهُ في ذلِكَ»، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٦٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣) واللفظ له.

❋ ❋ ❋

[الدَّرْسُ الخَمْسُون]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ قال المؤلف ﷺ في الدرس الخمسون من دروس شرح عمدة الفقه في كتاب الزكاة.

قال ﷺ:

بَابُ: مَنْ يَجُوْزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِم

وَهُمْ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ:

الأَوَّلُ: الْفُقَرَاءُ، وَهُمُ: الَّذِيْنَ لا يَجِدُوْنَ مَا يَقَعَ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ بِكَسْبٍ وَلا غَيْرِهِ.

وَالثَّانِيْ: المَسَاكِيْنُ، وَهُمُ: الَّذِيْنَ يَجِدُوْنَ ذلِكَ، وَلا يَجِدُوْنَ تَمَامَ الْكِفَايَةِ.

والثَّالِثُ: الْعَامِلُوْنَ عَلَيْهَا، وَهُمُ: السُّعَاةُ عَلَيْهَا، وَمَنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيْهَا.

وَالرَّابِعُ: المُؤَلَّفَةُ قُلُوْبُهُمْ، وَهُمُ: السَّادَةُ المُطَاعُوْنَ فِيْ عَشَائِرِهِمْ، الَّذِيْنَ يُرْجَى بِعَطِيَّتِهِمْ إِسْلامُهُمْ، أو دَفْعُ شَرِّهِمْ، أو قُوَّةُ إِيْمَانِهِمْ، أو دَفْعُهُمْ عَنِ المُسْلِمِيْنَ، أو مَعُوْنَتُهُمْ عَلَى أَخْذِ الزَّكَاةِ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ مِنْ دَفْعِهَا.

الخَامِسُ: الرِّقَابُ، وَهُمُ: المُكَاتَبُوْنَ، وَإِعْتَاقُ الرَّقِيْقِ.

السَّادِسُ: الْغَارِمُوْنَ، وَهُمُ: المَدِيْنُوْنَ لإِصْلاحِ نُفُوْسِهِمْ فِيْ مُبَاحٍ، أو لإِصْلاحٍ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ مِنَ المسْلِمِيْنَ.

السَّابِعُ: فِيْ سَبِيْلِ اللهِ، وَهُمُ: الْغُزَاةُ الَّذِيْنَ لا دِيْوَانَ لَهُمْ.

الثَّامِنُ: ابْنُ السَّبِيْلِ، وَهُوَ: الْمُسَافِرُ الْمُنْقَطِعُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ فِيْ بَلَدِهِ.

فَهَؤُلاءِ أهل الزَّكَاةِ، لا يَجُوْزُ دَفْعُهَا إلى غَيْرِهِمْ، وَيَجُوْزُ دَفْعُهَا إلى وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ أمر بَنِيْ زُرَيْقٍ بِدَفْعِ صَدَقَتِهِمْ إلى سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ، وَقَالَ لِقَبِيْصَةَ: أَقِمْ يَا قَبِيْصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا.

هذا الباب في بيان أهل الزكاة، ومن يجوز دفع الزكاة إليهم وهم الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله في محكم التنزيل وبينهم وعدهم عدًا وأحصاهم إحصاءً دقيقًا، ولم يكل ذلك لنبي مرسل ولا لملك مقرب، فقال عزَّ من قائل: ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠ ﴾ [التوبة]، إذن ذكرهم جل شأنه وصدر الآية بإنما، وهي أقوى أدوات الحصر، تثبت الحكم للمذكورين وتنفيه عمن سواهم، فهي تبين أن الزكاة محصورة في هذه الأصناف الثمانية دون غيرهم، ولم يترك ربنا بيان ذلك لنبي ولا لملك، ولهذا جاء عند أبي داود من حديث زياد بن حارث الصدائي أنه أتى النبي ﷺ وأخبر عن ذلك فقال: «**أتيت النبي ﷺ فبايعته، ثم جاءه رجل يسأله الزكاة، فقال رسول الله ﷺ: إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره حتى جزءها -وفي رواية: قسمها- ثمانية أجزاء، فإن كنت من أهل الزكاة أعطيتك وإلا فلا**»[1]، إذن يقول ﷺ: إن هذه الأصناف الثمانية محصورة،

(١) أخرجه أبو داود (١٦٣٠) عن زياد بن الحارث الصدائي ﷺ أنه قال: «أتيتُ رسولَ الله ﷺ فبايعتُه فأتَى رجلٌ، فقال أعطِني من الصَّدقةِ، فقال له رسولُ الله ﷺ إنَّ اللهَ لم يرضَ بحُكمِ نبيٍّ ولا غيرِه في الصَّدقاتِ، حتَّى حكم فيها هو فجزَّأها ثمانيةَ أجزاءٍ فإن كنتَ من تلك الأجزاءِ أعطيتُك»، والحديث ضعف إسناده الألباني في هداية الرواة (١٧٧٤).

وقد حددها ربنا ولم يكلها لأحد، وهذا يدل على أن الحصر مراد وعلى أن هذه الأصناف لا يزاد عليها ولا ينقص منها، ومن ثم فسيأتينا في مصرف ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أن الصحيح من أقوال أهل العلم أنهم الغزاة في سبيل الله، المجاهدون المتطوعون الذين لا ديوان لهم، وأما من قال من أهل العلم إنه يدخل في هذا كل وجوه البر من بناء المساجد وطباعة المصاحف وحفر الآبار وغير ذلك من وجوه الإحسان وكفالة الأيتام، فإنا نقول لهم: هذا خلاف الصواب لأنه يفسد الاستثناء الوارد في الآية، فإذا قلنا إن المراد وفي سبيل الله جميع وجوه البر ما بقي من الاستثناء فائدة ولا للحصر ثمرة، إذن لما حصرهم جل شأنه في هذه الثمانية بإنما الدالة على الحصر للمذكورين وإخراج من سواهم، دل ذلك على أنه لا يدخل في الثمانية سواهم، ثم إنه جل شأنه ختم الآية بقوله: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾﴾ [التوبة] أي إن هؤلاء المستحقون لها بمقتضى علمه جل شأنه وحكمته وعدله ورحمته فلا يجتهد مجتهد ولا يُدخل فيهم سواه.

قال ﷺ: **(وَهُمْ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ: الْأَوَّلُ: الْفُقَرَاءُ)** لأن الله بدأ بهم ثم ثنى بالمساكين، والفقير والمسكين إذا ذُكر أحدهما دخل فيه الثاني، لكن إذا ذُكرا معًا فإن لكل منهما وصفًا خاصًا، إذن إذا قلنا فلان فقير أو فلان مسكين أو أعطي زكاتك الفقير أو أعطها المسكين، نقول: بمعنًى واحد، يعني المحتاج لكن إذا قلنا أعطي الفقير والمسكين فإن الفقير غير المسكين، وهذا يدل عليه الحصر في ثمانية؛ لأنا لو قلنا إن الفقير والمسكين واحد لكانت الأصناف سبعة، إذن الصحيح أن الفقير غير المسكين، ومن أهل العلم من قال: هما واحد، والصحيح أنهما بمعنيين وليسا بمعنًي واحد، ثانيًا: أيهما أحوج؟ نقول: الأحوج على الصحيح الفقير، وهو مذهب الشافعية والحنابلة؛ لأن الله جل شأنه وتعالى ذكره وتقدس اسمه بدأ بالفقراء، والعرب إنما تبدأ بالأهم فالأهم، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، فالفقير أشد حاجة لأنه بُدءَ به، ولأن

النبي ﷺ استعاذ بالله من الفقر، وسأل الله أن يحييه مسكينًا وأن يميته مسكينًا وأن يحشره في زمرة المساكين[1]، فدل على أن الفقر مستعاذٌ منه وأنه أشد من المسكين؛ ولأن الله جل شأنه وتقدس اسمه قال في سورة الكهف عن المساكين إنهم يملكون سفينه، وهذا يدل على أن عندهم شيء، بينما الفقير لا يملك شيئًا ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ ﴾ [الكهف: ٧٩]، فدل على أن الفقير دون المسكين.

ما الفرق بينهما؟ نقول: الفقير إما إن يكون معدمًا لا يملك شيئًا، لا راتبًا ولا دخلًا ولا صنعةً يتكسب منها، ولا كفاية ممن تلزمه النفقة، إذن فقير ليس له دخل لا ثابت من راتب ولا تقاعد ولا معاش، وليس عنده صنعة يمكن أن يصنعها ويتكسب من ورائها، وليس ثمة من تلزمه النفق فينفق عليه، إذن هذا فقير معدم ما عنده شيء أو من كان عنده دون نصف الكفاية فهذا فقير، مثاله: مسلم ميسور الحال عنده أسرة وبيت إيجار ودخله الشهري ألفين ريال، بينما مصروفاته بالتوسط والاقتصاد خمسة آلاف أو أكثر، نقول: هذا فقير لأن دخله ألفين، ومصروفه بدون إسراف ولا تبذير خمسة آلاف، إذن ليس عنده حتى نصف كفايته فهذا فقير، ومثله بل أولى منه من كان دخله ألف ومصروفه خمسة آلاف، ومن لم يكن له دخل، إذن إما أن يكون ليس عنده شيء أو عنده شيء لكنه دون نصف الكفاية هذا فقير، وأما المسكين فهو من يملك دون كفايته لكن يملك النصف فأكثر، في المثال السابق عنده ثلاثة آلاف ومصروفه بالاقتصاد خمسة، نقول: هذا مسكين وربما كان أيضًا دخله أربعة آلاف ومصروفه خمسة آلاف، فنقول: هذا لا يزال في دائرة المساكين، الذين تحل فيهم الزكاة ما دام أن مصروفه ونفقته بالمعروف دون دخله، عنده أربعة آلاف ريال لكنه مهما اقتصد وحاول لا يمكن أن يكتفي إلا بخمسة آلاف الحد الأدنى، من إيجار سكن ومصروف مأكل ومشرب

(١) أخرجه ابن ماجه (٤١٢٦) عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: «اللَّهمَّ أحْيِني مسكينًا، وأمِتْني مسكينًا، واحشُرْني في زُمرةِ المساكينِ»، والحديث حسنه لشواهده الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٠٨).

وملبس له ومن يمون من أولاد وزوجات ونحو ذلك، فنقول: هذا الفرق بين الفقير والمسكين.

إذن الفقراء والمساكين يجمعهم أنهم لا يجدون ما يكفيهم ويكفي عوائلهم، لا من نقود حاضرة ولا من رواتب ثابتة ولا من صناعة قائمة ولا من غلة كافية ولا من نفقات على غيرهم واجبة، فهم في حاجة إلى المواساة والمعونة والمساعدة وتحل فيهم الزكاة، ويعطون من الزكاة ما يكفيهم وعائلتهم ومن يلزمهم نفقتهم لمدة سنة كاملة حتى يأتي الحول مرة ثانية، إذن يُعطى الفقير والمسكين ما يكفيه وأسرته ومن تلزمه نفقتهم حتى يأتي العام القادم، وكذلك يُعطى من الزكاة من لا يقدر على الزواج وهو محتاج إليه، فيعطى من الزكاة ما يعينه على أمر زواجه ويسهل له أمر الزواج، لكنه أيضًا يجب عليه أن ينفق بالمعروف وألا يتوسع في المصروفات والرحلات الخارجية والنفقات الباهظة وهو قد أخذ من الناس زكاتهم.

كذلك قال أهل العلم: إنه يُعطى طالب العلم الفقير الذي يحتاج لشراء كتب ويحتاج إلى نفقة من يعول ولا يستطيع الجمع بين طلب العلم والتكسب، فيُعطى من الزكاة ما يكفيه وأسرته في النفقة، ويُعطى ما يحتاج إليه في الطلب، أما من كان عنده كفاية وهو ميسور الحال بالكفاف، بمعنى أن عنده إما دخل ثابت أو صنعة أو غلة أو عنده من يمونه وينفق عليه كالزوجة التي عندها زوج ينفق وكالابن والبنت التي عندها أو عنده أب ينفق فإن هؤلاء لا يحل لهم أن يسألوا الزكاة، ولا يحل لمن سألوه أن يعطيهم إذا علم يقينًا أو غلب على ظنه أنهم ليسوا من أهلها؛ فإنه قد يسألها من ليس من أهلها، ولهذا جاء الوعيد الشديد في حق من سأل الزكاة والصدقة وليس من أهلها، قال ﷺ فيما خرجه الشيخان: **«لا تَزالُ المَسْأَلَةُ بأَحَدِكُمْ حتَّى يَلْقَى الله، وليسَ في وجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ»**[1] [الحديث متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر ﷺ]،

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٤)، ومسلم (١٠٤٠) باختلاف يسير.

وفي حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**مَن سَأَلَ النَّاسَ أَمْوالَهُمْ تَكَثُّرًا، فإنَّما يَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ، أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ**»(١) [الحديث رواه الإمام مسلم]، وهذا وعيد شديد في حق من يقفون أمام الناس سواءً في المساجد أو عند أبواب المساجد أو في الطرقات ويسألون وعندهم ما يكفيهم، فإنهم -نسأل الله السلامة والعافية- إنما يسألون جمرًا، وفي حديث حكيم بن حزام ﷺ أن النبي ﷺ قال له: «**إنَّ هذا المالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فمَن أخَذَهُ بطِيبِ نَفْسٍ بُورِكَ له فِيهِ، ومَن أخَذَهُ بإشْرافِ نَفْسٍ لَمْ يُبارَكْ له فِيهِ، وكانَ كالَّذِي يَأْكُلُ ولا يَشْبَعُ، والْيَدُ العُلْيا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى**»(٢) [الحديث متفق عليه]، وفي حديث عبدالرحمن بن عوف ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**لا يفتحُ عبدٌ بابَ مسألةٍ إلا فتح اللهُ عليه بابَ فقرٍ**»(٣)، نسأل الله السلامة والعافية، إلا فتح الله عليه باب فقر، رواه الامام أحمد، إذا سأل مثل هؤلاء الزكاة وعليهم علامة الغنى أو الشباب والنضارة والنشاط والقدرة على العمل والتكسب فإنه لا يعطى، وإن كان رغب المسؤول أن يعطيه فليخبره أنها زكاة وأنه لاحظ له فيها إن كان غنيًا أو قويًا مكتسبًا، ويمكن بعض الناس ما يكفيه هذا مهما قلت وحدثت عليه، يقول: هات أنا محتاج، فإذا غلب على ظنك أنه غير محتاج فإنه لا تبرأ الذمة بإعطائه، في حديثٍ عند الإمام أحمد وأبي داود والنسائي: «**أَنَّ النَّبي ﷺ أَتَاه رَجُلَان يَسألانِه مِن الصَّدَقةِ، فقَلَّبَ فيهما البَصَرَ، فرآهما جَلْدَينِ** -يعني شابين قويين نشيطين يستطيعان العمل والتكسب-، **ثُمَّ قَالَ ﷺ: إن شِئْتُما أَعْطَيْتُكما، ولا حَظَّ فيها لِغَنيٍّ ولا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ**»(٤)، لكن هؤلاء من الصحابة ما يمكن يأخذونها وهم يعلمون أنها ما تحل لهم، يكفيهم بيان النبي ﷺ، لكن من اليوم الناس لو تقول له هذا الكلام وهو أصلًا يعرف

(١) أخرجه مسلم (١٠٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤١)، ومسلم (١٠٣٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٧٤)، والبزار (١٠٣٢)، وأبو يعلى (٨٤٩)، والحديث صححه لغيره الألباني في صحيح الترغيب (٨١٤).

(٤) أخرجه النسائي (٢٥٩٧)، وصححه الألباني في صحيح النسائي (٢٥٩٧).

هذه النصوص، يمكن مرت به وسمعها لكن قلبه لا يفكر إلا في هذا المال، قد شُوف بحب الدنيا ولهذا تجد عنده أرصدة في البنك ويسأل الناس -نسأل الله السلامة والعافية- إذن إذا غلب على الظن أنه غير محتاج أو ليس من أهل الزكاة فإنه لا يعطاها، كما أنه لا يجوز دفع الزكاة للغني ولا للكافر، ولا تدفع أيضًا في إسقاط الواجب كالنفقة على الولد أو الزوجة، ولا تسقط بها الواجبات كالضيافة للضيف، ولا لمن تجب نفقتهم، ولا لمن في ذممهم ديون لك فلا يجوز إسقاطها واحتسابها من الزكاة، كل ذلك واضح بين وقد جاءت النصوص به.

هل يجوز للزوجة أن تعطي زوجها من الزكاة؟ الزوج لا يُعطي زوجته؛ لأن نفقتها عليه واجبة ولو كانت موسرة وهو فقير، لكن العكس قد تكون المرأة ثرية عندها مال، إما ميراث أو تجارة أو عمل وظيفة، فتقول: هل أُعطي زوجي من الزكاة؟ نقول: نعم، جاء في الصحيحين من حديث زينب الثقفية امرأة عبدالله بن مسعود: أن النبي ﷺ أمر النساء بالصدقة، فسألت النبي ﷺ -أي زينب زوجة ابن مسعود- فقالت: **«يا نَبِيَّ الله، إنَّكَ أمَرْتَ اليومَ بالصَّدَقَةِ، وكانَ عِندِي حُلِيٌّ لِي، فأرَدْتُ أنْ أتَصَدَّقَ به، فَزَعَمَ ابنُ مَسْعُودٍ أنَّه ووَلَدَهُ أحَقُّ مَن تَصَدَّقْتُ به عليهم، فَقَالَ النبيُّ ﷺ: صَدَقَ ابنُ مَسْعُودٍ؛ زَوْجُكِ ووَلَدُكِ أحَقُّ مَن تَصَدَّقْتِ به عليهم»**[1] [الحديث متفق عليه]، وفي حديث سلمان بن عامر أن النبي ﷺ قال: **«الصدقة على الفقير صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة»**[2] [رواه النسائي والترمذي وابن خزيمة والحاكم، وقال صحيح الإسناد].

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٦٢)، ومسلم (٨٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٦٥٨)، وابن ماجة (١٨٤٤)، وأحمد (١٦٢٧٢) عن سلمان بن عامر الضبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «الصدقةُ على المسكينِ صدقةٌ وعلى ذي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ صدقةٌ وصِلَةٌ»، والحديث حسنه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٣٨٧).

بعد هذا الصنف الثالث، وقد أشار إليهم ﷺ بقوله: **(الْعَامِلُوْنَ عَلَيْهَا، وَهُمُ: السُّعَاةُ عَلَيْهَا، وَمَنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيْهَا)** الإمام الخليفة الملك المسؤول يبعث من يجبي الزكاة، فهؤلاء الجباة الذين يأخذون الزكاة من أهلها ويحفظونها يعطون منها، وينبغي للإمام إذا تولى القسمة أن يبدأ بالعامل فيعطيه عمالته لأنه يأخذه عوضًا، فكان حقه آكد ممن يأخذها مواساة، سواء من يجمعها أو يفرقها أو يحفظها أو يكيلها أو يعدها، كل من يشتغل في جباية الزكاة وتوزيعها على المستحقين من قبل ولي الأمر فإنه يُعطي من الزكاة، أما التاجر الغني الثري الذي يوكل من يوزع زكاته، نقول: هؤلاء موكلون لا يأخذون من الزكاة شيئًا، فإن الذي وظفهم يعطيهم من حر ماله مقابل هذا العمل الذي يقومون به نيابة عنه، ولا يقول أنا أعطيهم من زكاة مالي وأحتسب رواتبهم من زكاة المال، فإن هذا لا يجوز بحال، وهم على أجرٍ إذا أحسنوا النية، فإن النبي ﷺ قال كما في الصحيحين: **«الخازِنُ المُسلمُ الأمينُ الذي يُعطِي ما أُمِرَ به كامِلًا مُوفَّرًا طَيِّبَةً به نفسُه فيدفَعُهُ إلى الذي أُمِرَ له به أحَدُ المُتَصَدِّقَيْنِ»**[1] [الحديث متفق عليه]، وهذا فضلٌ عظيم لكل من ولي أمر زكاة أو صدقة يأخذها من أهلها ويوزعها على المستحقين ممن تبرع أو أخذ أجرًا من صاحبها، فإنه إذا أحسن النية وأخذها بحقها ووزعها لمستحقيها فإن له أجرًا عظيمًا، بل في ضبطٍ: **(أَحَدُ المُتَصَدِّقَيْنِ)**، يعني أنه وصاحب المال سواء، في الرواية الثانية: **(أَحَدُ المُتَصَدِّقِيْنِ)**، يعني يدخل في جملة المتصدقين.

قال ﷺ: **(وَالرَّابِعُ: المُؤَلَّفَةُ قُلُوْبُهُمْ، وَهُمُ: السَّادَةُ المُطَاعُوْنَ فِيْ عَشَائِرِهِمْ)** ممن يرجى إسلامهم أو يُخشى شرهم أو يرجى إذا أُعطوا قوة الإيمان عندهم أو إسلام نظرائهم أو جباية الزكاة ممن لا يعطيها وهم على ضربين، المؤلفة قلوبهم على ضربين: إما أن يكونوا كفارًا فيعطون رجاء الإسلام أو الخوف من شرهم؛ لأن النبي ﷺ أعطى صفوان بن أمية يوم حنين

(١) أخرجه البخاري (٢٢٦٠)، ومسلم (١٠٢٣).

قبل إسلامه ترغيبًا له في الإسلام، قال صفوان: أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين وإنه لأبغض الخلق إليّ، فما زال يعطيني حتى إنه لأحب الخلق إليّ، وهذا دليل على أثر التأليف وأن النبي ﷺ كان يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، وكان يعطي مائة من الإبل فإذن هذه العطية لها أثر في تأليف قلوبهم وميلهم إلى الإسلام، يسلم طمعًا في المال ثم يقوى إيمانه ويحسن إسلامه، وأما المسلمون فقد يكون لهم شرف ووجاهة عند قبائلهم وعشائرهم، فإذا أعطوا زاد إيمانهم وقوي، وأسلم نظراؤهم من رؤساء العشائر والقبائل، إذن النبي ﷺ أعطى عدي بن حاتم والزبرقان بن بدر مع إسلامهم وحسن نيتهم لكن فيه تقوية لإيمانهم، المؤلفة قلوبهم في زمن الفاروق عمر وعثمان وعلي ما أعطوهم، هل السهم هذا سقط؟ نقول: لا، ما احتيج إليه، إذا احتيج إليه دُفع وإن لم يحتج إليه لم يدفع.

قال ﷺ: (**الخَامِسُ: الرِّقَابُ، وَهُمُ: المُكَاتَبُوْنَ**) الذين اشتروا أنفسهم من أسيادهم بأقساط، فمن باب إعانتهم على الحرية يعطون ما يسددون به دين الكتابة ليتحرروا، ويدخل في ذلك إعتاق الرقيق، ويدخل في ذلك فك الأسير الذي أسره الكفار، إذن يجوز أن يُفك من الزكاة أُسراء المسلمين، وهو أعظم من فك الرقبة من الرق؛ فإن الأسير عند الكفار أشد من الرقيق عند أهل الإسلام، وهل يشترى من الزكاة رقاب فتعتق؟ على روايتين: عند الامام أحمد، والصحيح أنه يجوز ذلك.

قال ﷺ: (**السَّادِسُ: الْغَارِمُوْنَ**) وذكر أنهم على ضربين: ضرب غرم لإصلاح نفسه، مثل: مسلمٍ احتاج لعلاج ولم يجد علاجًا إلا بالدين، سواءً علاجًا لنفسه أو لولده أو لزوجه، أو احتاج زواجًا فاستدان، أو تزويجًا لولده فاستدان، أو بناء سكن بالمعروف فلم يجد قدرة مالية فاستدان وتحمل الديون، نقول: يعطى من الزكاة ما يسد حاجته ويسد دينه، وهذا داخلٌ في الغارمين، فهو غارم لإصلاح نفسه، الضرب الثاني: غارم لإصلاح غيره، وأعظمه إصلاح

ذات البين، كمن يتحمل ديةً أو مالًا ليسكن ويهدئ حربًا أو فتنة بين طائفتين من المسلمين، يأتي لقبيلتين متشاجرتين وبينهما نزاع وربما سُفكت الدماء فيتحمل حمالة من ماله ليطفئ ثائرة العداوة بينهم، فيُعطى من الزكاة ولو كان غنيًا لئلا يجحف هذا العمل الصالح بسادات القوم المصلحين فيكفوا عن الإصلاح، وهذا رغبةٌ من الشارع في تأليف القلوب وإصلاحها، وفي حديث قبيصة بن مخارق قال: **«تحمَّلتُ حِمالةً فأتيتُ رسولَ الله ﷺ أسألُهُ فيها، فقالَ: أقِم يا قَبيصةُ حتَّى تأتيَنا الصَّدقةُ فنأمُرَ لَكَ بِها»**[1] [الحديث أخرجه الإمام مسلم].

قال ﷺ: **(السَّابِعُ: فِيْ سَبِيْلِ اللهِ، وَهُمُ: الْغُزَاةُ الَّذِيْنَ لا دِيْوَانَ لَهُمْ)** فيعطون قدر ما يحتاجون إليه لغزوهم من النفقة في طريقهم وإقامتهم، ويعطون ما يشترون به سلاحًا وخيلًا إن كانوا فرسانًا في القديم، واليوم ما يحتاجون إليه من آلة الحرب العصرية، ويعطون ولو كانوا أغنياءً؛ لأنهم يأخذون هذا لمصلحة المسلمين، وأما من كان لهم راتبًا في الديوان فإنهم لا يعطون من الزكاة، وأما إدخال بقية وجوه البر والإحسان كبناء المساجد وطباعة المصاحف وطباعة الكتب وبناء المدارس وحفر الآبار وكفالة الأيتام وغيرها من وجوه البر، فالصحيح أن ذلك لا يدخل، وإن قال به جمع من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين لكن الذي عليه الأئمة الأربعة أنها -أي هذا المصرف- خاص بالمجاهدين والغزاة في سبيل الله تعالى من المتطوعين، وسائر وجوه البر تُعطى من وجوه البر والإحسان والصدقة، لكن إذا ضاق الأمر اتسع، أحيانًا يكون ثمة حاجة وضرورة ملحة، لا يوجد من يكفل هذه المشاريع إلا من الزكاة، فحينئذ إذا استفتى القائمون على مثل هذه الأعمال الخيرية أهل العلم الموثوقين في عصرهم فأفتوهم بأخذ الزكاة وصرفها لهذا الباب فلهم ذلك، لكن القاعدة الشرعية العامة أن

(١) أخرجه مسلم (١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٤٠)، والنسائي (٢٥٨٠) واللفظ له.

أصحاب الزكاة محصورون في ثمانية أصناف، وصنف في سبيل الله محصورون في الغزاة المتطوعين.

قال ﷺ: **(والثَّامِنُ: ابْنُ السَّبِيْلِ، وَهُوَ :الْمُسَافِرُ الْمُنْقَطِعُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ فِيْ بَلَدِهِ)** يعني مسافر ووصل إلى بلد وقلت نفقته أو سُرقت نفقته أو طال سفره لطارئ طرأ عليه، كأن يكون مسافر للعلاج ومعه مال لكن انتهى ماله، وماله في البلد يكفيه ويكفي علاجه لكنه احتاج في هذا البلد، أو سافر لغرض من هذه الأغراض المباحة، لم يسافر لغرض محرم، فانتهت نفقته ولم يكفِ ما معه لإقامته أو لرجوعه إلى بلده، فيُعطى من الزكاة ولو كان موسرًا في بلده، ولا يقال له تدين؛ فإن الشارع لا يوجب عليه الدين إذا وجد مصرف الزكاة، لكن إذا كان عنده مال وتيسر له السبل كمثل وقتنا الحاضر أن تُحول له حوالة أو يسحب من ماله ولو كان خارج بلده، مثل الحوالات ونحوها، نقول: فإنه يستغني بذلك عن أن يأخذ من الزكاة، من أراد أن يُنشئ السفر وليس بمقتدر فإنا نقول: ما يُعطى من الزكاة ليسافر لكن لو كان السفر للعلاج نقول نعم أو نحوه مما تدعو إليه الحاجة.

قال ﷺ: **(فَهَؤُلاءِ أَهْلُ الزَّكَاةِ، لا يَجُوْزُ دَفْعُهَا إِلى غَيْرِهِمْ)** لأن الشارع بينهم بأداة الحصر ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ﴾ [التوبة: ٦٠]، ولهذا قال ﷺ: **«إن شئت اعطيتك»** كما في حديث زياد، قال ﷺ: **(وَيَجُوْزُ دَفْعُهَا إِلى وَاحِدٍ مِنْهُمْ)** يعني يجوز دفع زكاة المسلم إلى واحد من هذه الأصناف بأن يعطي ماله كله فقير أو يعطيه مسكين أو يعطيه مكاتبًا؛ لأن النبي ﷺ قال لمعاذ: **«أَعْلِمْهُمْ أَنَّ الله افْتَرَضَ عليهم صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِن أَغْنِيَائِهِمْ وتُرَدُّ علَى فُقَرَائِهِمْ»**[1] فذكر صنفًا واحدًا، فأمر بردها في صنفٍ واحدٍ وهو الفقير، وقال ﷺ لقبيصة: **«أَقِم يا قَبيصةُ حتَّى تأتيَنا الصَّدقةُ فنأمُرَ لَكَ بها»**، وقبيصة تحمل حمالًا لغيره، وجاء أيضًا أنه ﷺ أمر بني بياضة بإعطاء

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩) باختلاف يسير.

صدقتهم سلمة بن صخر وهو واحد، فتبين بذلك أنه يجوز للمسلم أن يصرف زكاته لصنف واحدٍ؛ ولأنه ﷺ أمر بني زريق كما ذكر المؤلف ﷺ بدفع صدقتهم إلى سلمه، وأمر قبيصة بالإقامة ليعطيه من الزكاة، قال: (**وَيُدْفَعُ إِلَى الْفَقِيْرِ، وَالْمِسْكِيْنِ مَا تَتِمُّ بِهِ كِفَايَتُهُ**) على الصحيح إلى سنة، بعض أهل العلم يقول: كفايته على مدى الدهر، نقول: ليس بصحيح، ما أحد يملك قوته على مدى الدهر حتى بعض الأثرياء والأغنياء ما عنده قوته مدى الدهر، فالزكاة حوليه، فإذا أعطي ما يكفيه إلى الحول أجزئ وكفى، قال: (**وَإِلَى الْعَامِلِ قَدْرُ عُمَالَتِهِ**) يعني الذي جمع الزكاة ووزعها، هذه كأنها أجرة فيُعطى على قدر عمله (**وَإِلَى الْمُؤَلَّفِ مَا يَحْصُلُ بِهِ تَأْلِيْفُهُ**) وهذا يتفاوت من عصر إلى عصر ومن مصر إلى مصر (**وَإِلَى الْمُكَاتَبِ وَالْغَارِمِ مَا يَقْضِيْ بِهِ دَيْنَهُ**) لأنه تحمل حمالة، وكذلك المكاتب اشترى نفسه فيعطى ما يسد ذلك بدون زيادة (**وَإِلَى الْغَازِيْ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِغَزْوِهِ** -من آلةٍ ونحوه- **وَإِلَى ابْنِ سَبِيْلٍ مَا يُوْصِلُهُ إِلَى بَلَدِهِ، وَلا يُزَادُ أحد مِنْهُمْ عَلَى ذلِكَ**).

قال ﷺ: (**وَخَمْسَةٌ مِنْهُمْ**) أي من هؤلاء الثمانية (**لا يَأْخُذُوْنَ إِلاَّ مَعَ الحَاجَةِ**) خمسة لا يأخذون إلا إذا كانوا محتاجين (**وَهُمُ: الْفَقِيْرُ، وَالْمِسْكِيْنُ، وَالْمُكَاتَبُ، وَالْغَارِمِ لِنَفْسِهِ، وَابنُ سَبِيْلٍ**) احفظ، هؤلاء خمسة من الثمانية لا يأخذون من الزكاة شيئًا إلا إن كانوا فقراء أو محاويج، أولهم: الفقير، ثانيهم: المسكين، ثالثهم: المكاتب الذي اشترى نفسه بأقساط لا يستطيع سدادها، فيعطى من الزكاة ما يسد أقساط دينه، والغارم لنفسه الذي تحمل لعلاج أو استدان لسكن أو لتزويج أو صار عليه حادث أو طولب بدية أو طولب بإصلاح ما أتلف، فإن هذا غارمٌ لنفسه فيأخذ من الزكاة بشرط الحاجة، وابن السبيل الذي انقطع بالبلد ولم يجد ما يوصله.

قال ﷺ: (**وَأَرْبَعَةٌ يَجُوْزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ مَعَ الْغِنَى، وَهُمُ: الْعَامِلُ**) الذي يجمع الزكاة ويحفظها، هذا يُعطى قدر عمله ولو كان غنيًا (**وَالْمُؤَلَّفُ**) سواءً كان مسلمًا أو كافرًا فإنه يأخذ مقابل تأليفه ولو كان غنيًا (**وَالْغَازِيْ**) في سبيل الله فإنه يعطى ولو كان غنيًا (**وَالْغَارِمُ لِإِصْلاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ**) بخلاف الغارم لإصلاح نفسه فإنه لا يأخذ إلا أن يكون محتاجًا، وأما الغارم لإصلاح ذات البين فإنه يأخذ ولو كان غنيًا.

هذا آخر ما تيسر عرضه، بقي عندنا باب واحد وهو آخر باب في الزكاة في بيان من لا يجوز دفع الزكاة إليه ثم نبدأ إن شاء الله تعالى في كتاب الصيام، ولعلنا إن شاء الله ننهيه قبل أن يهل علينا هلال رمضان.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وأخذ بنواصينا جميعا للبر والتقوى، ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح وجعل ما تعلمناه حجة لنا لا حجة علينا إنه قريب مجيب ودود، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋

[الدَّرْسُ الحَادِي والخَمْسُون]

[كِتَابُ الزَّكَاةِ]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ أيها الأخوة الأكارم سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في الدرس الحادي والخمسون من شروح عمدة الفقه للإمام موفق الدين «ابن قدامة ﷺ»، وهذا هو الدرس الأخير من كتاب الزكاة، وسنبدأ بعون الله وتوفيقه وتيسيره من الدرس القادم كتاب الصيام، نسأل الله أن يعيننا عليه وأن نختمه قبل أن يهل هلال رمضان، بلغنا الله وإياكم شهر الصيام وأعاننا فيه على ما يرضيه.

قال ﷺ: **(بَابُ مَنْ لا يَجُوْزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ)** إذن ذكر في الباب السابق أهل الزكاة ومصارف الزكاة، وختم كتاب الزكاة ببيان من لا يجوز دفع الزكاة إليهم؛ لأنه كما سبق أهل الزكاة محصورون منصوصٌ عليهم في آي الكتاب العزيز وفي الأحاديث الصحيحة الصريحة، فلا مجال للزيادة ولا للنقص منهم، وثمة من لا يجوز للمسلم أن يدفع زكاته إليهم، وقد ذكرهم ﷺ في هذا الباب فقال:

بَابُ مَنْ لا يَجُوْزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ

لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ، وَلا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ، وَلا تَحِلُّ لآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُمْ: بَنُوْ هَاشِمٍ وَمَوَالِيْهِمْ، وَلا يَجُوْزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ، وَإِنْ عَلَوْا، وَلا إِلَى الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ، وَلا مَنْ تَلْزَمُه نَفَقَتُهُم، وَلا إِلَى كَافِرٍ.

فَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ، فَيَجُوْزُ دَفْعُهَا إِلَى هَؤُلاءِ، وَإِلَى غَيْرِهِمْ.

وَلا يَجُوْزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلاَّ بِنِيَّةٍ، إِلاَّ إن يَأْخُذَهَا الإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا.

وَإِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا، لَمْ تَجْزِهِ، إِلاَّ الْغَنِيَّ إذا ظَهَرَ فَقِيْرًا.

إذن هذه جملة ممن لا يجوز دفع الزكاة إليهم، بدأهم بقوله: (**لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ**) إذن الغني الذي عنده ما يغنيه من صنعة أو راتب أو دخل فإنه لا تحل له الصدقة، ولا لقوي مكتسب، بمعنى أنه ليس عنده دخل ثابت لكنه قوي يستطيع أن يعمل ويصنع ويتكسب ويغني نفسه ومن تلزمه نفقتهم بهذه الصنعة، فإن الزكاة لا تحل لهؤلاء كما سبق في الحديث قوله ﷺ: «**لَا حَظَّ فيها لغَنيٍّ، ولا لقويٍّ مُكْتسبٍ**»(١) [الحديث في الصحيح، وقد تقدم في الدرس الماضي]، وقوله ﷺ: «**لا تَحِلُّ الصَّدَقةُ لغَنيٍّ ولا لِذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ**»(٢) [وهو حديث حسن]، إذن الصدقة لا تحل للأغنياء ولا الموسرين ولا الأثرياء ولا من عنده الكفاف، بمعنى أن عنده ما يكفيه، مر بنا أن الفقير الذي لا يجد شيئًا معدمًا أو يجد دون نصف الكفاية، والمسكين الذي يجد فوق نصف الكفاية لكن ليس عنده ما يكفيه، فأما من كان عنده ما يكفيه فإنه لا يُعطى، وكم يسأل بعض الناس عن إعطاء الزكاة لأناسٍ ميسوري الحال كأنها صدقة أو كأنها هبة أو عطية أو شرأة كما يقال، نقول: الزكاة منصوص على أهلها، فلا يحل إعطاء من عنده كفايته حتى لو أن دخله محدود، ما دام أنه يكفيه فلا يحل له أن يأخذ الزكاة، ومن ذلك العمالة في البيوت خاصة، كثير من الناس يسأل عن إعطاء الصدقة أو الزكاة للسائق الخاص أو العاملة المنزلية، نقول: هؤلاء ربما هم أغنى منكم حتى وإن كانوا قدموا للعمل لكنه عنده دخل وراتب يكفيه ويكفي أسرته هناك ويوفر منه، حيث إنه يتقاضى الراتب هذا فيحفظه كله،

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٢٥٩٨)، وأحمد (١٧٩٧٢)، والحديث صححه الألباني في تخريج مشكلة الفقر (٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٣٤)، وأحمد (٦٥٣٠) واللفظ لهما، والحديث صححه الألباني في تخريج مشكلة الفقر (٨٠).

ويأكل مما تأكلون ويشرب مما تشربون ويسكن فيما تسكنون، فراتبه كله موفر يصرف منه بعضًا، قد يكون النصف أو دون أو أكثر ويوفر البعض، ولهذا الموفق منهم إذا عمل في البلاد هذه أو غيرها سنين، بنى بيته وحسن وضعه وعاد إلى بلده وهو أحسن حالًا ربما من الناس الذين كان يعمل عندهم؛ لأن من الناس من عنده عمالة وهو في بيت إيجار وبالكاد ما ينتهي الشهر إلا وقد انتهى راتبه، نقول: هو ربما أحسن منك، إذن ليس العامل ولا العاملة المنزلية من أهل الزكاة إلا أن يكونوا فقراء وعليهم ديون، أما إذا كانوا ميسورين هم فقط جاؤوا يتكسبوا، صحيح جاء يعمل، قد كان آباؤنا وأجدادنا يذهبون يعملون، فكونهم جاؤوا للعمل والتكسب، وهذا الكسب الذي يحصلونه والراتب الذي يضمنونه نهاية كل شهر يكفيهم ويكفي أسرهم هناك ويزيد، نقول: هؤلاء ليسوا محلًا للزكاة ولا للصدقة.

بعض أهل العلم قال: إن ضابط الغنى الذي لا يحل فيه الزكاة أن يملك كفايةً على الدوام بصنعةٍ أو بكسبٍ أو أجرةٍ، ويستدلون بحديث قبيصة المتقدم، وفيه أنه ﷺ قال فيمن تحل له الزكاة والصدقة: **«ورجلٌ أصابتْه جائِحةٌ فاجتاحتْ مالَه، فحلَّتْ له المسألةُ فسأل حتى يُصيبَ قِوامًا من عَيْشٍ أو قال سِدادًا من عيشٍ»**[1] فقالوا: إن النبي ﷺ أباح له المسألة حتى يحصل الكفاية، لكن الصحيح أن الكفاية المطلوبة هي كفايته إلى العام مثله، يعني أن يعطى من الزكاة إذا كان فقيرًا إلى الحول، وأما الغني الذي عنده ما يكفيه حوله وسنته وعامه فإنه لا يحل له أخذ الزكاة ولا إعطاؤه.

قال رحمه الله: **(وَلا تَحِلُّ لآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُمْ: بَنُوْ هَاشِمٍ وَمَوَالِيْهِمْ)** فالهاشمي، وهو من نسب إلى هاشم لا يُعطى من الزكاة فهو من آل النبي ﷺ، ويدخل فيهم آل عباس، وآل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، والحارث بن عبد المطلب، وآل أبي لهب على اختلاف فيه، واختلف في

(١) أخرجه مسلم (١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٤٠) واللفظ له، والنسائي (٢٥٨٠).

المطلب على قولين: قيل لا يجوز وهو المذهب المنصوص عليه عند الحنابلة، وقيل يجزئ أو تجزئ إليهم أعني المطلبيين، فاختار إجزاء دفع الزكاة إلى بني المطلب الخرقي والشيخان، الموفق ابن قدامة والمجد وشيخ الإسلام، قال ﷺ: (**وَمَوَالِيْهِمْ**) فإن موالي القوم منهم، كما قال ﷺ: «**إنَّ هذِه الصَّدَقاتِ إنَّما هي أوْساخُ النَّاسِ، وإنَّها لا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ، ولا لِآلِ مُحَمَّدٍ**»(١)، وحكم مواليهم أي المعتقون حكمهم؛ لقوله ﷺ في حديث أبي رافع: «**وإنَّ مَوْلَى القومِ مِنهمْ**»(٢)، «**ولما أَخَذَ الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ رضي الله عنهما تَمْرَةً مِن تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا في فِيهِ، فَقالَ النبيُّ ﷺ: كِخْ كِخْ. لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قالَ :أَمَا شَعَرْتَ أنَّا لا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ**»(٣) [الحديث متفق عليه]، الغريب العجيب المدهش أن ثمة خلائق لا يحصيهم إلا الخالق اليوم موجودون على وجه البسيطة يزعمون أنهم من آل النبي ﷺ وأنهم أشراف، وفي هذا الزعم نظر قد يصدقون وقد لا يصدقون لكنهم إذا جاءت الزكاة يأخذون، نقول: سبحان الله، في باب الشرف والادعاء النسبي، خذ ما شاء الله من أشراف بني هاشم، وإذا جاءت الزكاة مدوا أيديهم وأخذوا، نقول: إن كنتم صادقين أنكم من آل النبي ما تحل لكم الزكاة، ولا يحل لكم أن تأخذوها فإنما هي أوساخ الناس، هل يجوز أن يعطى آل النبي ﷺ من الصدقة؟ قولان لأهل العلم، الصدقة غير الواجبة لعل المؤلف يشير إليها.

قال ﷺ: (**وَلا يَجُوْزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ، وَإِنْ عَلَوْا** -هؤلاء الأصول- **وَلا إِلَى الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ، وَلا مَنْ تَلْزَمُه نَفَقَتُهُم**) إذن هؤلاء الثلاثة الأصناف لا يحل للمسلم أن يدفع الزكاة إليهم، أولًا: الأصول، أصولك آباؤك وأمهاتك وإن علو، الأب والجد والأم والجدة وإن علو، لا يجوز للمسلم أن يعطيهم الزكاة لأنه يجب عليه أن ينفق عليهم من حر ماله، فكيف

(١) أخرجه مسلم (١٠٧٢).

(٢) أخرجه الألباني وصححه في صحيح الجامع (١٦٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩١)، ومسلم (١٠٦٩).

يعطيهم من زكاته؟ يعني يحمي ماله بماله؟! ما يجوز هذا، وكذلك الفروع وهم الأبناء والبنات وإن نزلوا، سواءً كانوا وارثين أو غير وارثين، مثل ابن البنت وبنت البنت لا تحل الزكاة لها مع أنها غير وارثة، ولا يجوز دفعها أيضًا لمن تلزم المسلم نفقته، من هو الذي تلزم المسلم نفقته؟ نقول: من اجتمع فيه ثلاثة شروط، الشرط الأول: أن يكون المنفق غنيًا، يعني عنده فضل عن ما ينفق على نفسه فينفق على من تلزمه نفقته، إذن غنى المنفق، الشرط الثاني: فقر المنفق عليه؛ لأنه قد يكون المنفق عليه هذا غني عنده ما يكفيه، فلا ينفق عليه أحد ما دام أن عنده كفايته، الشرط الثالث: أن يكون المنفق وارثًا للمنفق عليه بفرضٍ أو تعصيب، وهذا ضابط، نقول: أنت أيها المنفق، هل أنت ترث هذا المنفق عليه لو مات؟ قال: نعم أنا أرثه، نقول: نعم، إذن لا تعطيه من الزكاة، إن كنت سترثه لو مات فلا يأخذ من زكاتك، كذلك لا يجوز دفع الزكاة للزوجة الفقيرة تحت غني منفق وهذه مسألة مهمة، بعض النساء تسأل الناس الزكاة وعندها زوج ينفق عليها، تقول: والله ما عندي دخل، نقول: ما يلزم أن يكون عندك دخل، زوجك ينفق؟ قالت: نعم، نقول: إذن يكفي ولا يحل لك أن تأخذي من الزكاة، ولا يحل للناس أنهم يقولون والله إن فلانة مسكينة ما عندها راتب ولا دخل، نقول: زوجها موجود أو أولادها الذين ينفقون عليها فلا تعطى من الزكاة، لكن لو كانت تحت فقير؟ نقول: تعطى زكاة وهو يعطى زكاة، أو كانت تحت غني لا ينفق، وهذا للأسف كثير اليوم، من أسئلة النساء خاصة، يسألن الزكاة والصدقة وهن تحت أزواج أغنياء لكنهم بخلاء لا يدفعون، فهل تستحق الزكاة؟ الصحيح لا تستحق، لكن يجب عليها أن تطالب بحقها الشرعي في النفقة، ويجب على وليها أي زوجها أن ينفق، وهو آثم إن أخر النفقة عمن تجب عليه من زوجة وبنين وبنات، وكفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يعول[1]، ولهذا نقول للمرأة إذا

(١) أخرجه أبو داود (١٦٩٢)، والنسائي في السنن الكبرى (٩١٧٧)، وأحمد (٦٤٩٥) عن عبدالله بن عمرو ﷺ أن النبي ﷺ قال: «كَفى بالمَرءِ إثمًا أن يُضَيِّعَ مَن يَقوتُ»، والحديث حسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٦٩٢).

سألت، قالت: والله ما يعطينا، والله ما ينفق علينا، والله ما نستطيع نحصل شيء إلا بشق الأنفس، نقول: أولًا: إن استطعت أن تأخذي ما يكفيك وولدك بالمعروف فخذيه بدون علمه ولا إذنه، لكن إن قالت: أبدًا لا يعطينا ولا نستطيع أن نأخذ، نقول: لك أن تطالبينه لكن ابدئي بالأسهل فالأسهل، مناصحته، تخويفه بالله، تكليم أحد من يؤثر عليه من أبٍ أو أمٍ أو أخٍ أو أختٍ أو قريب مؤثر، بحيث ينصحه ويخوفه بالله، فإن غُلقت الطرق فالمحكمة الشرعية تحدد النفقة وتلزمه بها، صحيح أن بعض الناس أو كثير من الناس لا يريد أن يصل للمحاكم لا سيما في مسائل النفقات والأسر، لكننا نقول: هذا الزوج الظالم لنفسه الذي عنده غنى ومع ذلك يحوج أسرته وزوجته إلى السؤال، نقول: هو آثم، فهم إذا طالبوه تراهم يخففون عنه من العقوبة، يعني هو وإن غضب وزمجر وأرعد، وقال: كيف تشكوني وتفشلوني وتوصلوني للمحاكم، نقول: هذا رحمةً بك وشفقة، وإحسان إليهم لئلا يسألوا الناس وأنت تجد ما يكفيهم، هل الزوجة تعطي زوجها من الزكاة؟ مر في الدرس الماضي حديث زوجة عبد الله بن مسعود وقول النبي ﷺ: **«زَوْجُكِ وَوَلَدُكِ أَحَقُّ مَن تَصَدَّقْتِ به عليهم»**[1] [الحديث متفق عليه] بعض أهل العلم قال: هذا في صدقة التطوع لكن الذي يظهر والعلم عند الله تعال،ى أنه يجوز أن تدفع الزوجة زكاة مالها إلى زوجها بشرط ألا ينفق منها على زوجته هي، يعني ما تكون المرأة تعطي زوجها من زكاتها ثم يعود فينفق عليها، إذن كيف تعطيه؟ نقول: تعطيه إذا كان عنده مثلًا زوجة ثانية وهو فقير ميسور الحال بالكاد ينفق على البيتين، فنقول: لو أن إحدى زوجاته غنية ثرية وعندها زكاة وتعطيه وهو ينفق على البيت الثاني فلا حرج، الزوجة الثانية ينفق عليها من زكاة الأولى لا حرج، أو ينفق على أولاده أيضًا الثانيين من هذا المال فلا حرج، العكس، هل يجوز للزوج أن يعطي الزوجة من الزكاة؟ نقول: لا، مر بها أنه ينفق عليها وجوبًا، لو كان عليها دين ليست نفقة، يعني لا يعطيها من زكاة ماله

(١) أخرجه البخاري (١٤٦٢)، ومسلم (٨٠).

لتشتري ملابس وذهب وينفق عليها أو تشتري للبيت من زكاة ماله ما يأكلون ويشربون، نقول: هذا لا يجوز، لكن لو أن هذه المرأة عليها ديون فأراد زوجها أن يسدد دينها من زكاة مالها لا حرج؛ لأنه لا يلزمه سداد دينها، فإذا أعطاها من ماله فلا حرج عليها حينئذ.

قال ﷺ: **(وَلا إِلَى كَافِرٍ)** نقول: لا يجوز دفع الزكاة إلى كافر ولا صدقة الفطر كما مر التنبيه عليه؛ لأن النبي ﷺ قال لمعاذ: **«أَعْلِمْهُمْ أَنَّ الله افْتَرَضَ عليهم صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِن أَغْنِيَائِهِمْ وتُرَدُّ علَى فُقَرَائِهِمْ»**[1] يعني المسلمين، فلا يحل دفع الزكاة ولا الصدقة الواجبة للكافر إلا صنف المؤلفة قلوبهم وقد سبق، إذا كان فيه تأليف لقلبه فيعطى من الزكاة.

قال ﷺ: **(فَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ، فَيَجُوْزُ دَفْعُهَا إِلَى هَؤُلاءِ، وَإِلَى غَيْرِهِمْ)** يعني يجوز دفعها إلى هؤلاء المنصوص عليهم ممن لا يجوز دفع الزكاة إليهم وإلى غيرهم؛ لما روي عن جعفر بن محمد عن أبيه: **«أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة، فقلت له أتشرب من الصدقة؟ فقال: إنما حرمت علينا الصدقة»**، وهذا هو الصحيح، وكذلك النبي ﷺ قال: **«المَعروفُ كُلُّه صَدَقةٌ»**[2] [الحديث متفق عليه]، وقال جل شأنه: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقال: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ [النساء: ٩٢]، وقال: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥]، ولا خلاف بين أهل العلم في أنه يصح العفو عن الهاشمي ونظائره، فيصح إعطاؤه من صدقة التطوع بخلاف الزكاة الواجبة.

قال ﷺ: **(وَلا يَجُوْزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلاَّ بِنِيَّةٍ)** لأن الزكاة عبادة وقربة وطاعة بل ركن من أركان الإسلام، فلابد أن ينويها كما أنه ينوي الصلاة وينوي الصيام، فكذلك ينوي الزكاة عند

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩) باختلاف يسير.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٠٥)، وأبو داود (٤٩٤٧)، وأحمد (٢٣٤٤١) واللفظ له مطولًا.

إخراجها؛ لعموم قوله ﷺ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى**»[١] (**إِلاَّ إِن يَأْخُذَهَا الإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا**) إذا أخذها الإمام قهرًا، مر بنا إنه إذا بخل بالزكاة فإن ولي الأمر يأخذها منه غصبًا قهرًا وله أن يعزره أيضًا، فإذا أخذها منه قهرًا، هو ما نوى، نقول: إذا أخذها الإمام قهرًا فإنها تجزي في الظاهر، بمعنى أنا ما نطالبه ثانية، لكنها ما تجزي في الباطن فلا يثاب عليها إلا إن يتوب ويتوب، ولما رأى الإمام سيأخذها نوى بها الزكاة، نقول: لعلها تجزيه باطنًا وظاهرًا، أما إذا أخذها منه الإمام قهرًا وهو لا يزال مصر على ألا يدفع، ولا يرى الزكاة بل يراها ضريبة ونحو ذلك، نقول: فإنه مسكين هذا، أخذت منه وربما عزر ويوم القيامة يُسأل عنها، لكننا نحن إذا أخذناها قهرًا ما نقول هاتها مرة ثانية، نقول: حلت أو أجزأت ظاهرًا ولا تجزئ في الباطن.

قال ﷺ: (**وَإِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا، لَمْ تَجْزِهِ، إِلاَّ الْغَنِيَّ إِذَا ظَهَرَ فَقِيْرًا**) يقول إذا دفع المسلم زكاته إلى غير مستحقها وهو لا يعلم ثم علم فإنها لا تجزيه؛ لأنه بان أنه غير مستحق، أشبه ما لو دفع الدين الواجب في ذمته إلى غير صاحبه فإنه ذمته لا تبرأ حتى يدفعه إلى صاحبه، استثنوا من ذلك الغني، إذا أعطى غنيًا يحسبه فقيرًا ثم تبين أنه غني فإنها تجزيه؛ لأن النبي ﷺ اكتفى بالظاهر في قوله للرجلين الذين جاءا يسألاه الزكاة، قال: «**إِن شِئْتُما أَعْطَيْتُكما، ولا حَظَّ فيها لِغَنيٍّ**»[٢]، وهذا يدل على أنه يجزئ؛ ولأن الغنى يخفى فلا يُعلم عنه، فاعتبار حقيقته يشق، لذلك يشق على بعض الناس أنه يعطي ويقول والله إني متردد، لكن نقول: إذا ترددت فأعلمه أنها زكاة ليأخذها أو يردها، والدليل على أن الغنى يخفى قول الله جل شأنه: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، فربما ظهر عليه أنه

---

(١) أخرجه البخاري (١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، وأحمد (٢٣١١٣) باختلاف يسير، والحديث صحح إسناده الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٣٨١).

فقير وربما ما ظهر، فنقول: لو أعطاه ثم تبين أنه غني فإن ذمته تبرأ، وجاء في الحديث الرجل الذي أخرج صدقة ثم وقعت في يد غني، فأُخبر أنها أجزأت وأنه لعله يرعوي ويخرج من ماله، يعني يتأثر بمن أعطاه.

قال ﷺ: (**إِلاَّ الْغَنِيَّ إذا ظَنَّهُ فَقِيْرًا**) وكذلك إذا دفع إلى من يظنه مسلمًا فبان كافرًا أو حرًا فبان عبدًا أو هاشميًا لم يجزه؛ لأن هؤلاء لا تخفى أحوالهم، فلا يمكن أن يشتبه الكافر بالمسلم، ولا الحر بالعبد.

بقي عندنا مسألة لم يذكرها المؤلف وهي مهمة جدًا، وهي صدقة التطوع، جرت العادة أن أهل العلم يذكرون في الصلاة الفرض ويذكرون التطوع، وكذلك الصيام يعقدون له باب صيام التطوع، وفي الحج يشيرون إليه، كذلك في الزكاة لكن المؤلف اختصر وأشار إليه إشارة يسيرة في قوله: (**فَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ**) لكننا نقول: إن صدقة التطوع مشروعة ومستحبة، وهي من أفضل القربات وأجل الطاعات، ويكفينا ما ذكرناه في أول كتاب الزكاة من عشر فوائد ذكرناها للزكاة كلها تشمل صدقة التطوع كما تشمل الزكاة الواجبة، من زكاة النفس والمال وتنميته والبركة ومحبة الله لباذله، سواءً كانت زكاةً واجبةً أو صدقة التطوع، ولهذا لما هاجر ﷺ إلى المدينة كان أول خطاب ألقاه في الناس: «**يا أيُّها النَّاسُ أفشوا السَّلامَ وأطعِموا الطَّعامَ وصِلوا الأرحامَ، وصِلوا باللَّيلِ والنَّاسُ نيامٌ**»[1]، إذن هذي أربع جمل، قال: «**تدخُلوا الجنَّةَ بسلامٍ**»، إذن إطعام الطعام والصدقة والإحسان هذا من أفضل القربات وأجل الطاعات، وهي أي صدقة التطوع مستحبة في كل وقت، قد ورد الحث عليها في آيات الكتاب العزيز وفي السنة المطهرة، كما في قوله جل شأنه وتقدس اسمه: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، الله اكبر، قرض حسن تقرضه من؟ الغني

(١) أخرجه ابن ماجه (١١٠٥)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١١٠٥).

الجليل الكريم الذي أعطاك الكثير ولم يطلب منك واجبًا إلا الزكاة وهي ربع العشر والنفقات، وما سوى ذلك باب الخير مفتوح، وفي قوله جل شأنه: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٨٠] خيرٌ، ونكره تشمل وتعم خيري الدنيا والآخرة ﴿إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٨٠﴾ [البقرة]، وفي الحديث الصحيح: **«إنَّ الصدقةَ لتُطفئُ غضبَ الربِّ وتَدفعُ ميتةَ السوءِ»**[(١)]، فلا يموت صاحب الصدقة ميتة سوء، لا يموت على معصية، ولا يموت قانطًا من رحمة، بل يموت غالبًا في طاعة وقربة، وهذه الصدقة مشروعة ومستحبة في كل وقت وحين لكنها تتأكد في رمضان، وفي كل زمان ومكان فاضل كالعشر الأول من ذي الحجة، وفي رمضان والعشر الأواخر منه وفي الحرمين أفضل؛ لقول ابن عباس ﷺ: **«كانَ رَسولُ الله ﷺ أجْوَدَ النَّاسِ، وكانَ أجْوَدُ ما يَكونُ في رَمَضانَ حِينَ يَلْقاهُ جِبْرِيلُ»**[(٢)] [الحديث متفق عليه]، كما أنها تتأكد هذه الصدقة في أوقات الحاجات، كلما لمت بالمسلمين حاجة كأيام الشتاء البارد القارص، وكذلك في أيام الأعياد والمناسبات ليفرح الفقراء والمساكين ويدخل السرور عليهم، وكذلك في مناسبات كبداية الدراسة وتجهيز أولادهم للمدارس ونحو ذلك، فأوقات الحاجات الصدقة فيها أفضل، وكذا على ذي الرحم لا سيما مع العداوة، في الحديث: **«الصدقةُ على المسكينِ صدقةٌ وعلى ذي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ صدقةٌ وصِلَةٌ»**[(٣)].

[أسئلة الدرس]

سائل يسأل عن زكاة الأسهم؟

---

(١) أخرجه الترمذي (٦٦٤)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (٦٦٤) لكن صحح الشطر الأول منه.

(٢) أخرجه البخاري (٦) واللفظ له، ومسلم (٢٣٠٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٦٥٨)، وابن ماجة (١٨٤٤)، وأحمد (١٦٢٧٢)، والحديث حسنه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٣٨٧).

الجواب: زكاة الأسهم أحسن الله إليك، نحن ذكرنا عروض التجارة ولم نذكر الأسهم وهي من عروض التجارة، الأسهم اليوم هي تجارة كثير من الناس، وهذه الأسهم لا تخلو من حالتين: إما أن يكون الإنسان يملك أسهم يأخذ ريعها، يعني هو اشترى أصول من هذه الأسهم، كأن يكون عنده أصول في بعض البنوك وبعض الشركات من الكهرباء أو الأسمنت أو غيره، يقول: أنا ما أبيع فيها ولا أشتري غير أني كل سنة آخذ من ريعها وأستفيد، نقول: إن كانت هذه الشركات المساهمة تخرج الزكاة فلا يلزمك شيء، وهذا هو الأصل أنها تخرج، لكن قد تضعف الهمة أو يتقاعسون أو يتكاسلون، فالحريص يسألهم يقول: أنتم تخرجون الزكاة؟ وإلا أخرجها حتى ما يضيع حق الفقير في هذا المال، الأصل أن الشركات المساهمة عندنا في هذه البلاد تخرج الزكاة، هذا لمن لا يريد البيع والشراء وإنما يأخذ الريع السنوي وينتفع منه مع أن الأصول باقية، نقول: إذن الزكاة الواجبة الغالب أن الشركات تخرجها فلا يلزم، إذا لم يخرجوها سواءً تيقن هذا أو غلب على ظنه يخرجها، أما من يبيع ويشتري في الأسهم، يعني تجارته بيع وشراء في الأسهم، فهذه عروض تجارية ولا أحد يزكي عنه، هو الذي يزكيها، فيحصي ما في محفظته من أسهم كل عام مثل ما عنده من سيولة، إذا حال الحول، نفرض أنه جعل زكاته يوم خمسة وعشرين رمضان، إذن نقول: في خمسة وعشرين رمضان أحصي كل ما لديك من سيولة نقدية وأسهم في الشركات ونحوها، وعروض تجارية، أشياء عرضتها للبيع وأنت تريد بيعها من أي شيء كانت معد للبيع والشراء وزكها.

أيضًا مما يكثر السؤال عنه الراتب، إذا كان يوفر منه ما يكون نصابًا ويحول عليه الحول، أما إنسان يقول: راتبي ما ينتهي الشهر وعندي منه شيئًا هذا ما عليه زكاة، هذا بالكفاف يكفي، لكن إنسان يقول: لا، أنا أوفر من راتبي مبلغ وقدره، لو حتى قال ألف ريال يوفره كل شهر، نقول: بلا شك أنه سيكون نصابًا؛ لأن النصاب مر بنا أنه قرابة ألف ومائتين ريال، من عنده ألف ومائتين ريال تزيد أو تنقص قليل حال عليه الحول ففيه الزكاة، فمن يوفر خمسمائة من

راتبه، سيكون عنده في نهاية السنة ستة آلاف، هؤلاء أصحاب الرواتب بين خيارين، الخيار الأول: أنه يقول: أنا سأزكي كل شهر، فراتبي في شهر محرم هذه السنة، في محرم القادم حال عليه الحول فأخرج زكاة محرم في محرم، وصفر في صفر، وربيع في ربيع، وربيع الثاني في ربيع الثاني وهكذا، وهذا فيه مشقة ليس كل أحد يقدره، أو نقول الأسهل والأيسر أنك تحدد لك شهر زكاة بل يوم من الشهر، تقول: أنا سأخرج زكاتي كل يوم خمسة وعشرين من رمضان، نقول: إذن شف كم في الرصيد وأخرج فقط ولا يلزمك غير هذا، يقول: راتب خمسة وعشرين رمضان لو نزل في خمسة وعشرين رمضان لما كانت تنزل في خمسة وعشرين رمضان، نقول: لو نزل هذا يدخل في الزكاة، وإذا ما نزل نقول أنت آخر شهر دخل في رصيدك هو شهر شعبان، فأنت تزكي في رمضان، وإذا حددت في رمضان، كل سنة في هذا اليوم فإنه ما ضاع شيء، صحيح أن بعض الشهور ما حال عليها إلا شهر، وبعضها شهرين وثلاثة وأربعة وخمسة لكن هذا أسهل وأيسر، والإنسان يستطيع أن يختار هذا أو ذاك، إذا قال: أنا أريد أن أخرج زكاتي في كل شهر، نقول: لا حرج عليك، كل شهر تعرف كم رصيدك، الشهر هذا ما قيمة ما وفرته وتزكيه وهكذا كل شهر تزكي، لكنه قال: لا، أنا أريد الأسهل والأيسر، نقول: الأسهل والأيسر أنك تحدد يوم زكاة وتكتبه في ملاحظاتك، في جوالك أو محفظتك، تكتب أن يوم زكاتي كذا، فإذا جاء هذا اليوم تحصي ما لديك من عروض تجارية، وأسهم، وسيولة نقدية، تحصي الجميع وتجمعه ثم تقسمه على أربعين، فالناتج هو الزكاة، أي مبلغ عندك إذا قسمته على أربعين فهذا هو الواجب؛ لأن كل أربعين فيها واحد، وكل مائة فيها اثنين ونصف، فالمائة فيها أربعين وأربعين هذه اثنين، والعشرين فيها نصف، اثنين ونصف في المائة تساوي واحد في الأربعين، يمكن بعض الناس ما يعرف يطلع اثنين ونص في المائة، لكنه لو قسم أي مبلغ عنده على أربعين، الناتج الذي يخرج هو الزكاة، المبلغ تقسيم أربعين يساوي الزكاة.

هذه أهم المسائل التي أوردها المؤلف ﵀ في كتاب الزكاة، ونبدأ بعون الله وتوفيقه الدرس القادم إن شاء الله كتاب الصيام، أسأل ربنا بمنه وكرمه وجوده وإحسانه أن يجود علينا بالتوفيق والتسديد، وأن يجعل ما تعلمناه حجة لنا لا حجة علينا، وأن يهبنا من لدنه توفيقًا وسدادًا إنه قريب مجيب ودود، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك وأكرم على خيرة خلقه وأفضل أنبيائه ورسله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❋❋❋